



قواعد الاحكام
للعلامه الحلبي

١٤

مكتبة المطبعة - قسم المخطوطات
اسم الكتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام
المؤلف السيد يوسف بن علي بن محمد بن الطاهر الحلبي
تاريخ ١٢٩٥ هـ
عدد الاوراق ٢١٧
رقم التسجيل ٢١٧
حفظ في

الامر صحيح كذا

المأفل

175

بسم الله الرحمن الرحيم

فخر

كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الزكوة كتاب الصوم كتاب الحج كتاب الجهاد كتاب المناجاة
 كتاب الدين وتوابعه من الحج والظمان والصلوة كتاب الامانة والولاية والعقوبة والنجاة
 كتاب الفقه كتاب الشفعة كتاب اجتناب الاسوأ كتاب الاجابة كتاب النذر كتاب ما يساقا كتاب النكاح
 كتاب الفرض كتاب اوامره كتاب السبق والرقابة كتاب الوقف والعطية كتاب التيمم والصلاة الحسنة
 كتاب الاقارب كتاب الموصايا كتاب النكاح كتاب الفتح كتاب الخلع كتاب المبادر كتاب الطهارة
 كتاب الابلاء كتاب اللعان كتاب المصنف وتوابعه من التدبير والكتابة والاستدلال كتاب الامانة
 كتاب النكاح كتاب الصيد كتاب الذبايح كتاب النخعة والاسيرة كتاب الفرائض كتاب القضاء
 كتاب الشهادات

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سوانح النعماء وتزاد في الآلاء المتفضل بأرسال الأنبياء لا ريب
الدهماء والمطول ينصب الأوصياء لتكميل الأولياء والمنعم على عباده بالتكليف
إلى حسن الجزاء رافع درجات العلماء ومفضل مداهم على دماء الشهداء وجاعل
أقدامهم واطئة على أخنة ملائكة السماء أحمد على كشف البلاء ساء والضراء و
أشكر في حالتي الشدة والرخاء وصلى الله على سيد الأنبياء محمد المصطفى وعترته
الأصفياء صلوة ملاء أقطار والأرض والسماء **أما بعد** فهدى كتاب
قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام لخصت فيه لب الفتاوى خاصة و
وبيت فيه قواعد أحكام الخاصة إجابة لأتماس أحب الناس إلي وأغنى هم
علي وهو الولد العزيز محمد الذي أرجو من الله تعالى طول عمره بعدي وإن
يوسدني في لحدي وإن يترحم علي بعد مماتي كما كنت أخلص له الدعاء في
خلوتي رزقه الله تعالى سعاده الدارين وتكميل الراسخين فاته برقي في جميع
الأحوال مطيع لي في الأقوال والأفعال والله المستعان وعليه التكلان وبه
هذا كتاب علي علة كتب **كتاب الطهارة** وفيه مقاصد **الاول** في المقاصد
وفيه فصول **الاول** في أنواع الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب مستعملين
على وجه له بأصلحية التأثير في العبادة وهو وضوء غسل وتيمم وكل واحد منها
أما وجب أو ندب فالوضوء يجب للواجب من الصلوة والطواف وسائر كتابه القرآن
ويستحب للصلوة والطواف المندوبين ولدخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوطق
بالحنايز والسعي في الحاجة وزيارة المقابر ويوم الجنب وجماع الحنم وذكر الحائض تكون على طهر
والجذبة والغسل يجب لما وجب له الوضوء ولدخول المساجد وقراءة القرآن
ولصلاة الجنب مع تضييق الليل أو الفجر أو وضوء المسح مع غسل الفطنة ويستحب للجنب
من طلوع الفجر إلى الزوال ويقضي لو فات إلى آخر البت وكلما قرب من الزوال كان أفضل وأما

الأعوان

دفع

الأعوان يقدم يوم الخميس فلو وجد فاعاده وأول ليلة من رمضان ونصف سبع عشر
تسع عشرة وأحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العدين وليلة نصف
رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والغدير والميلة وعرفة ويوم النحر وعمل
الأحرام والطواف وزيارة النبي والآل عليه السلام وتارك الكسوف عذاب استيعاب
الاحتراق والمولود والسعي إلى رؤية المصلوب بعد ثلثه والتوبة عن فح أو
كفر وصلوة الحاجة والاستحانة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والعبادة والمدينة و
مسجد النبي عليه السلام ولا يدخل وإن انضم إليها واجب ولا يشترط فيها الطهارة
من الحدثين ويقدم ما للفعل وما للأمران فيه والتيمم يجب للصلوة والطواف
الواجبين والخروج من المسجد في المندوب والمندوب ما عداه وقد يحسب الثلثة
باليمن والتدبر والعهد **الفصل الثاني** في أسبابها يجب الوضوء بخروج
البول والغائط والريح من الموضع المعتاد وغيره مع اعتياده والنوم المبط للعاسين طهارة
وكل ما أزال العقل والاستحاضة القليلة والمستحب للنواقض كالزود المتلطف ناقض
أما عين فدا ولا يجب لها كالمذي والقي وغيرهما ويجب الغسل الجنب والخض
والاستحاضة مع غمس الفطنة والنفاس ومس الميت من الناس بعد برده
قبل الغسل أو ذات عظم منه وإن أبنت من حي وغسل الأموات ولا يجب لغیرها
ويكفي غسل الجنب عن غير منها لو حمله دون العكس فإن انضم الوضوء فاشكال
ونيتة الاستبراء أقوى اشكالاً ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل
وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء إلا الجنبه فإن غسلها كاف وغسل الأموات
كاف عن فرضه **الفصل الثالث** في آداب الخلو وكيفية الاستنجاء يجب
في البول غسله بالماء خاصة أقله مثله وفي الغائط المتعدي كذلك حتى ينزل
العين والأثر ولا عبرة بالزاجة وغير المتعدي يخرج ثلثة أحجار ومبهما من

الأعوان يقدم يوم الخميس فلو وجد فاعاده وأول ليلة من رمضان ونصف سبع عشر
تسع عشرة وأحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العدين وليلة نصف
رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والغدير والميلة وعرفة ويوم النحر وعمل
الأحرام والطواف وزيارة النبي والآل عليه السلام وتارك الكسوف عذاب استيعاب
الاحتراق والمولود والسعي إلى رؤية المصلوب بعد ثلثه والتوبة عن فح أو
كفر وصلوة الحاجة والاستحانة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والعبادة والمدينة و
مسجد النبي عليه السلام ولا يدخل وإن انضم إليها واجب ولا يشترط فيها الطهارة
من الحدثين ويقدم ما للفعل وما للأمران فيه والتيمم يجب للصلوة والطواف
الواجبين والخروج من المسجد في المندوب والمندوب ما عداه وقد يحسب الثلثة
باليمن والتدبر والعهد **الفصل الثاني** في أسبابها يجب الوضوء بخروج
البول والغائط والريح من الموضع المعتاد وغيره مع اعتياده والنوم المبط للعاسين طهارة
وكل ما أزال العقل والاستحاضة القليلة والمستحب للنواقض كالزود المتلطف ناقض
أما عين فدا ولا يجب لها كالمذي والقي وغيرهما ويجب الغسل الجنب والخض
والاستحاضة مع غمس الفطنة والنفاس ومس الميت من الناس بعد برده
قبل الغسل أو ذات عظم منه وإن أبنت من حي وغسل الأموات ولا يجب لغیرها
ويكفي غسل الجنب عن غير منها لو حمله دون العكس فإن انضم الوضوء فاشكال
ونيتة الاستبراء أقوى اشكالاً ويجب التيمم بجميع أسباب الوضوء والغسل
وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء إلا الجنبه فإن غسلها كاف وغسل الأموات
كاف عن فرضه **الفصل الثالث** في آداب الخلو وكيفية الاستنجاء يجب
في البول غسله بالماء خاصة أقله مثله وفي الغائط المتعدي كذلك حتى ينزل
العين والأثر ولا عبرة بالزاجة وغير المتعدي يخرج ثلثة أحجار ومبهما من

اولا يعرف به وتنهك
ان انحرافا على الاستعجال
والا اصله انما يستعمل
وكثير من علمائه
ويعلمون على الاستعجال
على

المضاف هو ما لا يصدق اطلاق اسم الله عليه ويمثلن سلبه عنه كالمعصية من الاجسام

اجماع

الطرق
التي
لن

لَوْ مَعَهُ
بَطْنٌ

فأما
المراد باليوم يوم الصائم من طلوع
الغروب ولا يحل الليل ولا التفريق

فأما قوله تعالى
وَأَمَّا الْفُلُ فَأَوْفَى بِرَبِّهِ
وَأَمَّا الْبُنْيَانُ فَيُعْزِزُهُ
وَأَمَّا الْبُنْيَانُ فَيُعْزِزُهُ
وَأَمَّا الْبُنْيَانُ فَيُعْزِزُهُ

فان كان ان لو زال النقص
قال ان كان
فالقول وان
فالمعنى بانه
فالمعنى بانه
فالمعنى بانه

[illegible]

قالوا يا رسول الله انما نرى في
السموات سحابا مطرا
من السماء فاذن الله
لهم ان يقولوا ما يشاءون
من غير عذاب الله

احضارة المع
 ندك وكونه اذ قال
 كوني نكلا للقرآن
 ممتدة قولوا واعدوا
 فصحته وانا المراد
 ليس المراد ما سجد
 الى الضوا ما هو
 احضارة المع

[illegible]

1929

فصل في بيان ما هو المطلوب في هذه المسئلة
 من ان يكون المسمى في كل واحد من هذه
 المسائل من جنس المسمى في المسئلة
 الاولى من جنس المسمى في المسئلة
 الثانية من جنس المسمى في المسئلة
 الثالثة من جنس المسمى في المسئلة
 الرابعة من جنس المسمى في المسئلة
 الخامسة من جنس المسمى في المسئلة
 السادسة من جنس المسمى في المسئلة
 السابعة من جنس المسمى في المسئلة
 الثامنة من جنس المسمى في المسئلة
 التاسعة من جنس المسمى في المسئلة
 العاشرة من جنس المسمى في المسئلة

[illegible]

ويظهر الفائدة في تمام أحد البرمين ونصف الآخر جيمعا فزيد ثمانية أو بالخبير وجوب
 تقديم ثابته اليوم على حاضريه لا غير ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كل يوم ثلث
 صلوات وكذا البحث لو توضأ خمسا لكل صلوة طهارة عن حدث ثم ذكر لتحلل حدث
 بين الطهارة والصلوة واستبانه ولو صلى الخمس بثلث طهارات كان جمع بين الرباعيتين
 طهارة صلى أربعاً صبحاً ومغرباً وأربعاً مبيتاً والالتفات بالثلاث وتحب الطهارة بماء مملوك
 أو مباح طاهر ولو جهل غصبته الماء صحت طهارته وجاهل الحكم لا يحدرو ولو سبق
 العلم فكالمالم **المفصل الخامس** في غل الجنب وفيه فصلان **الأول** في سببه
 وكيفيته الجنب يحصل للرجل والمرأة بامر من أنزال المني تطلقاً وصفاته الخاصة راجحة
 الطبع والتلذذ بخروجه والتدقيق فإن اغتبه اعتبر بالدق والشهوة وكفى الشهوة
 في المريض فإن لم يجد عنها لم يجب الغسل إلا مع العلم بانه مني وغيوبه الحشفة في فرج
 آدمي قبل أو دبر ذكر أو أنثى حتى أوميت أنزل معه أو لا فاعلا أو مفعولا على رأي
 ولا يجب في فرج البهيمة إلا مع الأنزال وواجد المني على جيده أو ثوبه المختص به يجب
 بخلاف المشترك ويسقط الغسل عنها ولكل منها الأتيان بالآخر على أشكال ويبعد
 كل صلوة لا يحتمل سببها ولو خرج مني الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل إلا أن
 يعلم خروج تيفها معه **والثاني** الغسل بما يجب به الوضوء واجباته البتة عند
 أول الاغتسال ويجوز تقديمها عند غسل الكفين مستدامة الحكم إلى آخر غسل جميع
 الشرة بأقل اسم تجديت يصل الماء إلى منابت الشعر وإن كف وتحليل كل ما لا يصل
 إليه الماء الآبه وتقديم الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر فإن عكس أعاد على ما يحصل
 معه الترتيب ولا ترتيب مع الأرتاس وشبهه وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره
 خلاف **ويستحب** المضمضة والاستنشاق والغسل بصاع وأمر باليد على الجسد
 وتحليل ما يصل إليه الماء والاستبراء للرجل المنزل بالبول فإن تعذر مسح من العقد

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

إلى أصل الفضيحة ثلاثاً ومنه إلى رأسه كذلك ومن ثلاثاً **الفصل الثاني** في الأحكام
 يحرم على الجنب قتل النسل الجلوس في المساجد ووضع شئ فيها والأجناس في المسجد الحرام و
 مسجد النبي عليه السلام ولو أحدث فيهما ثم واجبا لزوج منها **والثاني** أن يقصد أقرب
 الأبواب إليه ويحرم عليه قراءة الغرايم وأبوابها حتى يسلمه إذا ألواها منها ومن كتابه
 القرآن وما عليه اسم تعالى وسكن الأكل والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق و
 النوم إلا بعد الوضوء والحضاب وقراءة ما زاد على سبع آيات وتشد الكراهية فيما زاد
 على سبعين ويحرم التولية اختياراً وصحاً الاستعانة ويجوز أخذه في المسجد والحجرات
 فيه **فرع** الكافر المحجب يجب عليه الغسل بشرط صحته الإسلام ولا يسطر بالإسلام ولا عن
 المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم ينقض **ب** يحرم من المنوح حكمه خاصة دون المنوح
 تلاوته خاصة **ج** لو وجد بلا مشيها بعد الغسل لم ينفذ أن كان بال أو استبراء والا
 أعاد الغسل دون الصلوة الواقعة قبل الوجدان **د** لا مولاة هنا لم يشترط عدم تحدد
 حدث الكبر والصغر وإن تحدد أحدهما في الأثناء أعاد قبحها على الأقوى **هـ** لا يجب
 الغسل بتعبه بعض الحشفة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي المفقوف نظري
و لو خرج المني من ثقبه في الصلب قال أقرب احتياطاً الاعتبار وعدمه **ز** لا يجب
 نفق الضارب إذا وصل الماء إلى ما تحته وإن لم يمس الماء الشعر جليته **ح** لا يجرى غل
 في النخس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب إزالة النجاسة أولاً ثم الاغتسال ثانياً **ط**
 لو وجد المرء من لمعه لم يصبها الماء فأقوى الاحتمالات الأجنبي غسلها لقط
 الترتيب ثم غسلها وغسل ما بعد هاتين وأنه الترتيب ثم إعادة لعدم صدق
 الوحدة **المفصل السادس** في الحيض وفيه فصلان **الأول** في ماهيته الحيض
 دم تغذفه الرحم إذا بلغت المرأة بتمامها في أوقات معلومة غالباً بالحكمة تربية
 الولد فإذا حملت صرف الله تعالى ذلك الدم إلى تغذيته فإذا وضعت للحمل خلع الله

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

فإن كان في الصلاة
 أو في غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة
 أو غيرها من
 الأعمال التي
 فيها طهارة

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

نعالي عند صورة الدم وكاه صورة اللبن لا عتداء الطفل فاذا حلت المرأة من حمل ورضاع
بقي ذلك الدم لا مصرف له فبمستقر في مكان ثم يخرج في الغالب في كل شهر منه ايام او سبعة
او اقل او اكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعد عنها وهو في الغالب اسود يخرج بخرقة
وحارة فان اشتبه بالعدسة حكم لها بالتطوف والفرج ان خرج من الابن وكل ما تراها في
قبل بلوغ تسع سنين او بعد اليأس وهو ستون للفرسية والقطبة وخمسون لغيرها او
دون ثلثة ايام او ثلثة اشهر متفرقة او زائدا عن اقصى الحيض او النفاس فليس حيضا ويحاج
للحل على الاقوى واقله ثلثة ايام متواليه والفرج عشرة هي اقل الطهر وكل دم يمكن ان يكون
حيضا فهو حيض وان كان اصفر او غيره ولو رأت ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلثة
فها حيضتان ولو استمرت ثلثة وانقطع ورأته قبل العاشر وانقطع على العاشر فالدمان
وما بينهما حيض ولو لم ينقطع عليه فالحيض الاول خاصه ولو تجاوز الدم العشرة فان
كانت ذات عادة مستقرة وهي التي يتساوي دما احدا وانقطاعا شهرين متوالين
رجعت اليها وان كانت مضطربة او مبتدأة رجعت الى التمييز وقطر وطه اختلاف لون
الدم ومجاوزه العشرة وكون ما هو بصفه دم الحيض لا ينقص عن الثلثة ولا يزيد على
العشرة فجعلت الحيض باثني عشر والباقي استحاضة ولو فقدت التمييز رجعت المبتدأة
الى عادة نساها فان اختلفت او فقدت فالى عادة اقربها فان فقدت او اختلفت فحيضت
في المضطربة في كل شهر بسبعة ايام او ثلثة ايام من شهر وعشر من آخر ولها التمييز
في التخصيص ولو اجمعت التمييز والعادة فالاقوى العادة ان اختلفت زمانا فروع الميزات
ذات العادة المستقرة العدد متقدما على العادة او متاخرا فهو حيض كقدم العادة
تارة وتاخرها اخرى لو رأت العادة والطينين او احدهما فان تجاوز العشرة
فالحيض العادة والا فالجميع ح لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت فحيضت
في تخصيصه وان منع الزوج التمييز وقيل تعمل الجميع على استحاضة وتفضل

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

الانقطاع

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

لانقطاع الحيض في كل وقت يحتمله ويقصى صوم العدد ولو انعكس الفرض فحيضت ثلثة
واغتسلت في كل وقت يحتمل الانقطاع وقصت صوم عشرة احتياطا ان لم يقصر الوقت
عنه ويعمل فيما يحيا والثلثة عمل المستحاضة ذكره العدد الناسية للوقت وقد يحصل
لها حيض يتيقن وذلك بان تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزايد
على النصف وضعفه حيا يتيقن بان يكون للحيض ستة في العشر الاول فالخامس و
السادس حيض ولو كان سبعة فالزابع والتابع وما بينهما حيض ولو كان خمسة في
الثقة الاولى فالخامس حيض ولو ساوى النصف او قصر فلا حيض يتيقن لو
ذكرت الناسية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت الى عادتها ولو ثبتت ترك الصلوة
في غيرها نساها لزمها عادتها وقضاء ما صامت من الفرض في عادتها ولو كانت عادتها
ثلثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت قضت ما تركت من الصلوة و
القيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلثة العادة فاحصل من
حيض وطهر صحيحين وقد يحصل من التمييز كما اذا رأت في الشهر الاول خمسة اسود
وباقى الشهر احمر او اصفر وفي الثاني كذلك فاذا استمرت للمرة في الثالث او التوارد
جعلت الخمسة الاولى حيا والباقي استحاضة عملا بالعادة المستفادة من التمييز
الاحوط رد الناسية للعدد والوقت الى اسوأ الاحتمالات في ثمانية منع الزوج من
الوطئ ومنعها من المساجد وقراءة الغرام وامرها بالصلوات والغسل عند كل
صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر على ما يري وصوم يومين اول
حادي عشر قضا عن يوم وعلى ما اختاره تصيف اليها الثاني وثاني عشر فحرجها عن
الثاني والحادي عشر اذا اعتادت مفادير فحتملة متسقة ثم استحاضت رجعت
الى نوبة ذلك الشهر فان سبقتها رجعت الى الاقل فالأقل الى ان ينتهي الى الطرف

الفصل الثاني في الاحكام المحرم على الحائض كل عبادة مشروطة

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة
انما هو في كل شهر من كل سنة

بالطهارة كالصلوة والطواف ومن كناية القرآن ويحكم حمله ولمس هامته ولا يرتفع
 حدثها لو تطهرت ولا يصح صومها ويجرم الجلوس في المسجد ويحكم الجواز فيه ولو لم
 يأمين التلويح حرم أيضا وكذا الجرم على المستحاضة وذو التلحس والمجروح معه ويجرم
 قراءة العرايم وأباحتها ويحكم ما عداها ولو تلث التلحس أو استمتعت بتجديت ويجرم
 على زوجها وطبها قبله فيغير ولو نعتد لما وفي وجوب الكفارة قولان أفرهما الاستحباب
 وهي دينار في أوله قيمته عشرة دراهم ونصفه في وسطه ورابعة في آخره ويختلف
 ذلك بحسب العادة فالثاني أول لذات السنة ووسط لذات الثلثة فان كرره
 تكررت مع الاختلاف زمانا أو سبق التكفير والأفلا ولو كانت أمته تصدق بثلثه
 إمداد من طعام ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل ولا يصح طلاقها مع الدخول وحضور
 الزوج أو حكمه وانشاء الحمل ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجمابة لكن يجب
 الوضوء سابقا أو لاحقا ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة الأربعة الطواف
 ويصح لها الوضوء عند وقت كل صلوة والجلوس في مصلاتها ذكوة لله تعالى
 بقدرها ويحكم لها الخضاب ويترك ذات العادة العبادات برؤية الدم فيها والمستداه
 بعد مضى ثلثه على الأحوط ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الأسبوع بالقطنة
 فان خرجت ثقبته طهرت والأصبر المستداه إلى النقاء أو مضى العشرة وذات
 العادة تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين فان انقطع على العاشر عادت الصوم و
 ان تجاوزها فعلها ويجوز لزوجه الوطئ قبل الغسل على كراهية وينبغي له الصبر
 حتى تغتسل فان غلبته الشهوة أمرها بغسل فرجها وإذا حضت بعد دخول الوقت
 بقدر الطهارة وإذا انقضت ولا يجب لو كان قبله ولو طهرت قبل الانقضاء
 بقدر الطهارة وإذا ركعت وجب أدائها فان أهلت وجب القضاء ولو قصر
 عن ذلك سقط الوجوب **المقصود السابع** في الاستحاضة وهي في

والاستحاضة هي خروج الدم من غير
 الحمل أو الحيض أو النفاس
 وهي من غير هذه الثلاثة
 وهي من غير هذه الثلاثة
 وهي من غير هذه الثلاثة

الغلب

في الأغلب أصغر بارة رقيق ذو فتور وقد نال الأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفات
 خيطيا فان الصفرة والكدر في أيام الحيض خفيف وفي أيام الظهر طهر وكل ما ليس
 بحيض ولا فرج ولا جرح فهو استحاضة وان كان مع الباش ثم ان طهر على القطنة
 ولم يغسها وجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلوة وتغير القطنة وان غسها من
 غير سبيل وجب مع ذلك تغيير الخمر وفي الغسل لصلوة الغداة وان سال وجب مع
 ذلك غسل الظهر والعصر وغسل آخر المغرب والغناء مع الاستمرار والأفانان أو
 واحد ومع الأفانان يصير يحكم الظاهر ولو أحلت بشئ من الأفانان لم يصح صلواتها
 ولو أحلت بالأفانان لم يصح صومها وانقطاع دمها للبرئ ترجب الوضوء **المقصود**
الثامن في النفاس وهو دم الولادة فلو ولدت ولم ترى دما فلا نفاس وان
 كان تاما ولو رأت الدم مع الولادة أو بعدها وان كان مضغفه فهو نفاس ولو
 رأت قبل الولادة بعدد أيام الحيض ونخلل النقاء عشرة فالأول حيض وما مع
 الولادة نفاس وان نخلل أقل من عشرة فالأول استحاضة ولا حد لأقله فجاز
 أن يكون لحظة وأكثره للمستداه ومضطربة الحيض عشرة أيام ومستقيمة ترجع
 إلى عاداتها في الحيض إلا أن ينقطع على العشرة فالجميع نفاس ولو ولدت النوامين
 على التعاقب فابتداء النفاس من الأول والعدد من الثاني ولو لم ترى إلا في العاشر
 فهو النفاس ولو رأت مع يوم الولادة خاصة فالعشرة نفاس ولو رأت يوم
 الولادة وانقطع عشرة ثم عاد فالأول نفاس والثاني حيض والنساء كالحائض
 في جميع الأحكام **المقصود التاسع** في غسل الأموات وفي خمسة فصول
 ينبغي للمريض ترك الشكايه كان يقول ابتليت بما لم يبتل به أحد وشبهه ويصح
 عيادته إلا في وجع العين وان ياذن لهم في الدخول عليه فاذا طالمت عليه ترك
 وعياله ويصح تخفيف العيادة الأعم حب المريض الأطالة ويجوز الوصية

والاستحاضة هي خروج الدم من غير
 الحمل أو الحيض أو النفاس
 وهي من غير هذه الثلاثة
 وهي من غير هذه الثلاثة
 وهي من غير هذه الثلاثة

فإذا استخاضت المرأة
 أو حدثت فوجب لها
 غسلها أو استحاضتها
 أو استحاضتها

ان حصلت شرايطه

فإذا استخاضت المرأة
 أو حدثت فوجب لها
 غسلها أو استحاضتها
 أو استحاضتها

على كل من عليه حق ويتحجب الاستعداد بذكر الموت كل وقت وحسن ظنه
وتلقين من حضر الموت الشهادتين والأقرار بالنبى والائمة عليهم السلام
وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه أن يخرج روحه والأشراج أن مات ليلا وقراءة
القرآن عنده وتغيب عينيه بعد الموت وإطباق فيه ومدايدية الى جنبه وتغطيته
بنوب وتغيب تخميره الأمانع الأشباه فيرجع الى الأمارات أو يصبر عليه تلكه إتمام وفي
وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولان وكيفيته أن يلقى على ظهره
بجعل وجهه وباطن رجله الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلا
ويكون طريح حديد على بطنه وحضور حنبا وحايض هذه **الفصل الأول**
في الغسل **وفيه مطلبان الأول** الفاعل والمحل **يجب** على كل على الكفاية تغسيل
المسلم أو من هو بحكمه وإن كان سيقطأه أربع أشهر أو كان بعضه إذا كان فيه
عظم ولو خلا من العظم أو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لفا في خرقه ودفا وحكم ما
فيه الصدر أو الصدر وحده حكم الميت في التغسيل والتكفين والصلوة عليه والدفن
وفي الخطوط أشكال وأولى الناس الميت في حكمه أولهم بمبراته والزوجة أول من كل
أحد والرجال أول من النساء ولا يغسل الرجل إلا رجل أو زوجة وكذا المرأة
تغسلها زوجها أو امرأة ومالك اليمين كالزوجة ولو كانت من وجه فكالأجنبية و
تغسل الشففى المشكل تحارمه من وراء الثياب ولو فقد المسلم وذات الرحم أمرت
الأجنبية الكافرة بأن تغسل ثم يغسل غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة
وذو الرحم أمر الأجنبي الكافرة بالأغسال والتغسيل وفي إعادة الغسل أن وجد المسلم
بعد أشكال ولذى الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمة وبالعكس
مع فقد المسلم والمسلم من الزوجين تغسل صاحبه اختيارا أو يغسل الرجل بنت ثلث
سنين الأجنبية فحرة وكذا المرأة **يجب** تغسيل كل مظهر للشهادتين وإن كان

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

الربعة

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

مخالفا للخارج والغلاة والشهيد المقتول يدين الأمام أن مات في المعركة صلى عليه
من غير غسل ولا كفن فان جرد كفن خاصة ويوم من وجبه فله بالأغسال قبله ثلثا
أشكال والتكفين والتحنيط والجري ولو فقد المسلم والكافرة ذات الرحم فغير
غسل ولا يقربه الكافرة وكذا المرأة وروى أنه يغسلون محاسنها بدها ووجها ويكفون
أن يغسل مخالفا فان اضطر غسله غسل أهل الخلاف **المطلب الثاني** في الكيفية
ويجب أن يبدأ الغاسل بإزالة نجاسة عن بدنه ثم يستعير منه ثم يغسله ثا وبما طرح
فيه من التدرسا يقع عليه اسمه ولو خرج به عن الإطلاق لم يجز ضربها كالحنانية ثم
تاء الكافور كذلك ثم كذلك بالقراح ولو خيف ثائر جلد المحرق والمجدوم ولو
غسله يمتنه مرة على أشكال وكذا الوحشي الغاسل على نفسه من استعمال الماء أو
فقد الغاسل **ويستحب** وضع الميت على ساجدة مستقبل القبلة تحت الظلال وفق
قبضه ونزع من تحته وتلبين أصابعه برفق وغسل راسه برغوة التدرسا ولا
ثم فرجه بهاء التدرس والحرص ويديه وتوضيته والبذاء بشق الرأس الأيمن ثم
اليسر وتلكت كل غسلة في كل عضو ومسح بطنه في الأولين الأمام والوقوف
على الأيمن وغسل يدي الغاسل مع كل غسلة وتغيبه بنوب بعد الفراغ صوتا للكفن
وصب الماء في الحفيرة **ويجب** الكف والكف بالبالوعة **ويجب** زكوة واقفا ده
وقص أظفاره وترجيل شعره **فروع** **أ** ذلك ليس بواجب بل أقل واجب
الغسل أمرا الماء على جميع الرأس والبدن والأفرب سقوط الترتيب مع غسسه
في الكثير **ب** الغريق يجب إعادة الغسل عليه **ج** لو خرجت نجاسة بعد الغسل
لم يعد ولا الوضوء بل تغسل ولو أصابت الكفن غسلة منه تالم بطرح في القبر
فتقضى **الفصل الثاني** في التكفين **وفيه مطلبان الأول**
في جنبه وقدمه وشرطه أن يكون تمايز الوضوء فيه فيحرم في الحرير المحض

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

هذا هو الوجه الصحيح في الاستعداد بذكر الموت

[illegible]

وہم

خبره و طبعه و انفعاله الى غير ذلك
انفعاله الى غير ذلك الى غير ذلك
بالله اعلم بالصواب

شروط الدائم بعدم الوقف وانما على كل من يجوز

كتاب غسل الميت

الى احدهم

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

ألا الذميمة الحاصل من المسلم ويندبر بها القبلة ويكره فرض القبر بالساج لغير ضرورة
وأهالة ذى الرحم وتخصيص القبر وتجهيزها والمقام عندها والتظليل عليها ودفن
تبيين في قبر والنقل إلا إذا كان المشاهدة والاستناد إلى القبر والمشى عليه وتحريم ينش
القبر ونقل الميت بعد دفنه وينبغي الرجل الثوب على غير الرأس والآخر وثيق
تطن الميتة لأخراج الولد الحى ثم بخاط ولو العكس أدخلت القابلة يدها وقطعته
وأخرجته والشهيد يدفن بلباسه وينزع عنه الخفان وإن أصابها الدم سواء قتل
يحد يدا وغيره ومقطوع الرأس يبدأ في الغسل برأسه ثم يبدئ في كل غسلة ويوضع
مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرقبة والتعصيب فإذا دفن ثنوا والموتى
الرأس مع البدن والجروح بعد غسله يربط جراحه باللفظ والتعصيب والشهيد
الصبي أو المجنون كالعاقل وحمل ميتين على جنازة بدعة ولا يترك المصلوب على
خشبته أكثر من ثلاثة ثم يزل ويدفن بعد تعصيبه وتكفينه والصلوة عليه **تمت**
يجب الغسل على من مت ميتا من الناس بعد بركة بالموت وقبل تطهيره بالغسل وكذا
القطعة ذات العظم منه ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير الناس أو منهم
قبل البرد وجب غسل البدن خاصة ولا يشترط التطوية هنا والظاهر أن النجاسة هنا
حكيمة فلو تمسه بغير تطوية ثم شربها لم يجز ولو شرب الماء من ثم تقدم غسله بعد
قتله أو الشهيد لم يجب الغسل بخلاف من يتم ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر أو
لو غسل الرأس فمسه قبل اكمال الغسل لم يجب الغسل ولا فرق بين كون الميت
مسلمًا أو كافرا **المقصود العاشر في التيمم وضوئه أربعة الأول**
في مسوغاته وجميعها شئ واحد وهو الجرح عن استعمال الماء والنجاسة سبب لذلك **القول**
عدم الماء ويجب معه الطلب غلوة سهم في الخربة وسهمين في السهلة من الجهات الأربع
ألا إن يعلم عدمه ولو أدخل بالطلب حتى صاف الوقت تيمم وصلى ولا إعادة و

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

وإن كان مخطئا إلا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد ولو حضرت أخرى جدد
الطلب ما لم يحصل علم بعدم الطلب السابق ولو علم قرب الماء منه وجب السعي إليه ما لم
يخف ضررا أو فوت الوقت وكذا يتيمم لو تنازع الواردون وعلم أن التوبة لا يصل
إليه إلا بعد فوات الوقت ولو صب الماء في الوقت تيمم وقاعد ولو صبته قبل الوقت
لم يعد **الثاني** الحرف على النفس أو المال من سبع أولى أو خوف عطش في الحال أو توقعه
في المال أو عطش رفيقه أو حيوان له جريمة أو مرض أو شين سواء استند في معرفة
ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صديقا أو فاسقا ولو تألم ولم يجز العافية
توضا **الثالث** عدم الوصلة بأن يكون في بر ولا الله معه ولو وجد تيمم وجب تراؤه
وإن زاد عن ثمن المثل أضعا فأكثره ما لم يضربه في الحال فلا يجب وإن قصر عن
ثمن المثل ولو لم يجد الثمن فهو فائد ولا يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لو احتاج
إليها ولو لم يهتد منه الماء أو غير ذلك وجب القبول بخلاف ما لو وهب الثمن أو
الآلة ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فإن تذر تيمم ولا يغسل بعض الأعضاء
وغسل النجاسة العينية عن الثوب والبدن أولى من الوضوء مع القصور عنهما
فإن خالف ففي الأجزاء **المقصود الثاني** فيما يمتنع به ويترتب كونه أرضا
أما ترابا أو حجرا أو مديرا طاهرا خالصا مملوكا أو حكيما فلا يجوز التيمم بالعماد أو
الرماد ولا النباتات المنسحق كالأسنان والدقيق ولا بالوخل ولا بالنجس ولا
المخرج بما منع منه من جانيه إطلاق الأسم ولا المغموص ويجوز تارض التو
والجص وتراب القبر والمستعمل والأعقر والأسود والأبيض والأحمر و
البطحاء وسحابة الخريف والشمس والجر والحجر وبكر السج والرمل ويسحب
من العوالى ولو فقد التراب تيمم بغيره أو عرف دابة أو ليد السج ولو لم
يجد إلا الوخل تيمم به ولو لم يجد إلا اللب الخ فان تمكن من وضع يده عليه بأعما

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب في غسل الميت من طهارة ووضوء ولباس ودفن وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته وما كان عليه من طهارة في حياته وما كان عليه من نجاسة في حياته

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

منها قصص

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

فلا والله
أعلم أن الله عز وجل
قد علم ما في قلوبهم
وأنه لا يخفى عليه شيء من شيء
فلا والله أعلم بما هم فيها
وأما أنا فمجرد كاتب
لما أوصى به من قبله

هذه المذكرة الخاصة بولنت في
لأن المحقق قد حضر في
بالنسبة إلى السيد محمد

رواية في تفسيره

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يتبين فيه ان وقت الصلاة في كل يوم من ايام السنة هو واحد وهو لا يتغير

العشاء من حين الفراغ من المغرب الى ثلث الليل وللأجزاء التي تبقى لا تنضاف فيه مقدار أربع وأدوات الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق الى ان يظهر الحجر المشرق والجزاء التي تبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين ووقت نافلة الظهر من حين الزوال الى ان يزيد في قديمين ونافلة العصر الى رابعة ونافلة المغرب بعد ما اذهب الشفق والوتر بعد العشاء ويمتد وقتها وصلوات الليل بعد ان تنضافه الى طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان افضل وركعتا الفجر بعد الفجر الاول الى طلوع الحجر المشرق ويجوز تقديمها بعد صلوة الليل فتعاد استحبابا ولا يقضى وقت الفرائض في كل وقت ماله يتصيق المحاضرة والنوافل ماله تدخل **المطلب الثاني** في الاحتياط في الظهر من اول الزوال بعد راد انما يشترك مع العصر الى ان يبقى للمغرب من اول المغرب بقدر ثلث ثم يشترك مع العشاء الى ان يبقى الا تنضاف قدر راد انما يختص بجاء اول الوقت افضل الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات فان تأخيرهما الى المزدلفة افضل ولو برجع الليل والعشاء يستحب تأخيرهما الى ذهاب الشفق والمنفصل يؤخر بقدر نافلة الظهر من المسحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديهما عليه فيسقط علمها او جهاهلا او ناسيا فان ظن الدخول ولا طريق الى العلم صلى فان ظهر الكذب استأنف ولو دخل الوقت ولما فرغ اجزا ولا يجوز التعويل في الوقت على النظر مع امكان العلم ولو ضاع الوقت الا من الطهارة وركعه صلى واجبا مؤديا للجميع على رأي ولو اهل حينئذ قضى ولو ادرك قبل الغروب مقدار اربع وحيت العصر خاصة ولو كان مقدار خمس ركعات والطهارة وجب فضا وهل الاربع للظهر والعصر فيه احتمال وظهر الفائدة

في المغرب

الافضل للمصلي

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يتبين فيه ان وقت الصلاة في كل يوم من ايام السنة هو واحد وهو لا يتغير

المغرب والعشاء ويؤتى الفرائض اليومية أداء وقضاء فلو ذكر سابقه في انشاء الحقه عدلح الأماكن والآسانف ويمكن ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها الى ان تزول الايام للجمعة وبعد صلواتي الصبح والعصر الاما لا سبب ويستحب تعجيل قضاء نافلة فيفرض نافلة النهار ليلا وبالعكس **فصل في الصلوات** بآول الوقت وجوبا موسعا فلو اخرج حق مضى امكان الأداء ومات لم يك غاصيا ويقضى الوكي ولو ظن التصديق عصى لو اخرج ولو ظن الخروج صارت قضاء فلو كذب ظنه فالأداء باق **ج** لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدار بالفرض ولو تلبس بركعة زاحم بها وكذا نافلة العصر ولو ذهب الشفق قبل اكمال نافلة المغرب بدا بالفرض ولو طلع الفجر وقبل صلى اربع ارحم بصلوة الليل والابداء بركعتي الفجر الى ان يظهر الحجر فيستعمل بالفرض ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقصر على الحمد واليجوز تقديم نافلة الزوال الايام للجمعة ولا صلوة الليل الا للثياب والمافر وقضاهاها افضل **ج** لو عجز عن تحصيل الوقت علما وظنا صلى بالاجتهاد فان طابق فعله الوقت تأخر عنه صحح والا فلا الا ان يدخل الوقت قبل فرائضة **د** لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالعصر عدل مع الذكر فان ذكر بعد فرائضة صحت العصر وان ظهر اذا كان في الوقت المشترك والاصلاهما معا **هـ** لو حصل حبس او جنون او اغما في جميع الوقت سقط الفرض أداء وقضاء فان خلا اول الوقت عنه بمقدار الطهارة والعريضة كلاً ثم تجدد وجب القضاء مع الأهال ويستحب لو قصر ولو نزل وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الأداء **و** لو بلغ الصبي في الاثناء بفعله المبتل استأنف ان بقي من الوقت مقدار ركعة والآن نبدأ **الفصل الثالث** في القبلة ومطالبة ثلثة **الاول** الماهية وهي الكعبة المشاهدة وحكمة وجهتها ان بعد والنشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شاء ولولي الباب

قضاها

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يتبين فيه ان وقت الصلاة في كل يوم من ايام السنة هو واحد وهو لا يتغير

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يتبين فيه ان وقت الصلاة في كل يوم من ايام السنة هو واحد وهو لا يتغير

فيما يتعلق بغيره

المفروح من غير عتقه ولو اهدمت الجدران والعباد بالله استقبل الجهة والمصل على سطحها
كذلك بعد ابرار بعضها ولا يفتقر الى نصب شيء وكذا المصل على جبل في قيس ولو
خرج بعض يديه عن جهة الكعبة بطلت صلوة والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت
الكعبة بطل صلوة ذلك البعض لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين والمصل
بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله منزلة الكعبة واهل كل اقليم يتوجهون
الى ربهم والعراقي وهو الذي فيه حجر لاهل العراق ومن والاهم وعلامتهم جعل الحجر على
المنكب الايسر والمغرب على الايمن والجدي بجذ المنكب الايمن وعين الشمس عند الزوال على
طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف ويتوجه لهم التماس قليلا الى يسار المصل والشافعي
لاهل الشام وعلامتهم جعل نبات غنم خال غيبوتها خلف الاذن الايمن والجدي
خلف الكتف اليسرى اذا طلع وغيب سميل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين
والصبا على الجذ الايسر والشمال على المنكب الايمن والمغربى لاهل المغرب وعلامتهم
جعل الذراع على اليمنى والعنق على اليسار والجدي على صفحة الجذ الايسر واليافى لاهل اليمن
وعلامتهم جعل الجدي في طلوعه بين العينين وسميل وقت غيبوتيه بين الكتفين
والجنوب على مرجع اليمين **المطلب الثاني** المستقبل له يجب الاستقبال
في فرائض الصلوات مع القدرة وفي الذب قولان وعند الذبح وبالميت في احواله
التأبقة ويتوجه للجوس للقضاء والدعاء ولا يجوز الفريضة على الراجله اختيارا
وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال ولا صلوة حنازة لان الركن الاظهر
فيها القيام وفي صحة الفريضة على غير معقولي او ارجوحة معلقة بالجبال فطر
يجوز في السفينة السائرة والواقفة وجوز التوافل سفر وحضر على الراجله
ان الحرف الذابة والافريق بين ركب التعاسيف وغيره ولو اضطر في الفريضة
والذابة الى القبلة فحرها عند الحاجة بطلت صلوة وان كان حجاج الذابة لم

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

نقل

تبطل وان طال الانحراف اذ لم يتمكن من الاستقبال ويستقبل بغيره الافتاح وجوبا
مع الكثرة وكذا لا تبطل لو كان مطالبه يقضي الاستدبار ويومي بالركوع والسجود
لمجمل السجود اخفض ولا يشي كالركب ويسقط الاستقبال مع التعداد كالمطارد
والذابة الصائله والمتردية **المطلب الثالث** المستقبل فيجب الاستقبال مع العلم
بالجهة فان جهلها عوقل على ما وضعه الشرع امانة والقادر على العلم لا يكفي الاحتياط
المفيد للظن والقادر على الاجتهاد لا يكفي التقليد ولو تعارض الاجتهاد واخبار
العارف رجع الى الاجتهاد والاعني بقول المسلم العارف بادلة القبلة ولو فقد البصر
العلم والظن فلكل الاعني مع احتمال تعدد الصلوة ويعول على قبلة البلد مع اشتغال
علم الغلط ولو فقد المقلدان اتبع الوقف صلى المحمل ويختار في الساقطة او المالى لها
فروع لو رجع الاعني الى رايه مع وجود البصر امانة حصلت له صحة صلوة
والاعاد وان اصاب **لو** صلى بالظن او تضيق الوقت ثم تبين الخطأ اجزا ان
كان الانحراف يسيرا والاعاد في الوقت ولو بان الاستدبار اعاد مطلقا لا
يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة الا مع تحدد ذلك **لو** ظهر خطأ الاجتهاد
بالاجتهاد ففي القضاء اشكال **لو** تضاد اجتهاد اثنين لم ياتم احدهما بالآخر
بل يحل له دسحته ويجزى بصلوته على الميت ولا يحل عدده به في الجمعة ويصلتان
جمعتين بخطة واحدة انفا او سبق احدهما ويقدر العامي والاعني الا علم منهما
الفصل الرابع في اللباس وفيه مطلبان **الاول** في جنه انما يجوز الصلوة
في الثياب المتخذة من النبات او جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية او صوفه او شعره او
وبره او ريشه او الخ الخالص او الممزج بالابريش لا وبر الارانب والتعالب وفي
التخاب قولان وفي صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وريشه وان كان ميتة
مع الجزاء غسل موضع الاتصال ولا يجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

فيما يتعلق بغيره

16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 849. 850. 851

كتاب علم الملك

الماء

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين
عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما
منظرا او آية محكمة او رحمة منتظرة او يسمع كلمة رده عن ردي او يسمع كلمة تدله على
هدى او يترك ذنبا خبيثا او حيا ويخت الاسراج فيها لئلا يفتأ هذا النعل وتقدم
البنى وقول بسم الله وبالله السليم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صل على
محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عماري مساجدك جل ثناء
وجحك واذا خرج قدم البشري وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب
فضلك والصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكر خصوصاً نافلة
الليل والصلوة في بيت المقدس تعدل الف صلوة وفي المسجد الأعظم مائة وفي مسجد
القبيلة خمس وعشرين وفي مسجد السوف اثني عشر وفي البيت واحدة وفي مكة ثلثة
المساجد بل يبنى وسطا وتطيلها بل يكون مكشوفة والشرف بل يبنى جبا ويجعل
المنارة في وسطها بل مع الحائط وتعليقها وجعلها طريقا للحارث والداخل في
الحائط والمضاة في وسطها بل خارجا والنوم فيها خصوصا في المسجدين واخراج
الحصى منها وعباد اليها او غيرها والبصاف فيها فغطيه بالتراب وقصع القمل
فيه وبل السيف وبري التبل وسائر الصناعات فيها وكشف العورة وربي
الحصى خذفا والبسم والشرع والمكين المجانين وانفاذ الاحكام وتعريف
الضالة واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الصوت والدخول مع راحة النوم
والبصل وشبهه والتنقل قايما بل قاعا وحرم الزخرفة وتشم بالذهب او
بشي من الصور وبيع الثمن وانما حادها او بعضها في ملك او طريق واتخاذ البسم
والكنائس فيها واذا حال النجاسة اليها وانها فيها والدفن فيها ويجوز نقض
المستهدم منها ويستحب اعادته ويجوز استعمال التبة في غير من المساجد ويجوز

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

نقض البيع والكنائس مع اندراس أهلها أو إذا كانت في دار الحرب وبين ما جدد حيث
ومن اتخذ من منزله مسجدا لنفسه وأهله جازله توسيعه وتضييقه وتغييره ولا يثبت
له الحرمه ولم يخرج عن ملكه ما لم يجعله وقفا فلا يخضع به حينئذ ويجوز بناء المساجد على
بقاياها إذا طلت أو انقطعت سراجته **المطلب الثالث** فيما يبعد عليه وإنما يصح
على الأرض أو الثابت منها غير المأكل عادة ولا الملبوس إذا لم يخرج بالاستعمال عنها ولا
لا يجوز على الجلود والصوف والشعر العادن كالعقيق والذهب والملم والقبر اختيارا
ومعاد الأكل كالفاكهة والنبات ولا على الوحل لعدم تكن الجهة فإن اضطر أو
ولا على يديه الآمع الحرق لا تؤب معه ولا على الخس وإن لم يبعد إليه ولا بشرط
طهارة مساقطها في الأعضاء مع عدم التعدي على **المطلب الرابع** ويشترط الملك أو
حكمه ويجوز على القرباس إذا اتخذ من الثبات فإن كان مكنيا كره ويجوز كل
موضع فيه استنباه بالخس إن كان محصورا كالبيت والأفلا **الفصل**
السادس في الأذان والاقامة وفيه أربعة مطالب **الأول** المحل يستحب
الأذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء للمنفرد وللجامع الرجل
والمرأة بشرط أن يتأكد في الجهرية خصوصا الغداة والمغرب ولا أذان في غيرها
كالسوف والعيد والنافلة بل تقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلثا
ويصلى عصر الجمعة والعصر في عرفه باقامة والقاضي إذا أذن لأول ورده
أقام للوعاء كان أدون فضلا وترك الجماعة الثانية الأذان والاقامة أن لم يفرق
الأولى والاستحباب ويعيدها المنفرد لو أراد الجماعة ولا يصح إلا بعد دخول
الوقت وقد خص في الصحيح تقديمه لكن يستحب أعاده عنده **المطلب**
الثاني في المؤذن وشروطه الإسلام والعقل بطلاق الذكورة الآن يؤذن المرأة
مثلها أو للمحام ويكتفى بأذان المقيم ويستحب كون المؤذن عذلا متبصرا بصيرا

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

من بني سجد الفحص قطاؤه بنى الله بيتا في الجنة وقصدها سمحت قال امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان اخا مستغادا في الله او علما

بالاوقات صلتها شرطاً فاما على علو ونحرم الاجرة عليه ويجوز الزيادة من بيت
المال مع عدم المنطوع ولا اعتبار باذان المجنون والمسكران ولو تعددوا اذنيا
جميعاً ولو اتسع الوقت ترتبوا ويكره التماسد ولو بنا حوا قدم للأعلم ومع التاوي
الفرقة ويعتد باذان من اراد تعدد وفي الانبياء يستأنف ولو نام او اغشى
عليه اسحت له الاستئناف ويجوز البناء **الطلب الثالث** في كيفية الاذان
ثمانية عشر فضلاً للتكبير أربع مرات وكل واحد من الشهادتين بالتوحيد
الرسالة ثم الدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التكبير ثم التهليل
مرتان مرتان والاقامة كذلك الا للتكبير في اولها فينقط مرتان والتهليل فينقط
مرة في آخرها ويبدأ قد قامت الصلوة مرتين بعد حي على خير العمل والترديد
شرط فيهما ويستحب الاستقبال وترك الأعراب في الاواخر والثاني في الاذان
والحذر في الاقامة والفصل بينهما بسكتة او جلسة او سجدة او خطوة او صلوة
راكعتين الا المغرب فيفصل بخطوة او سكتة ورفع الصوت به ان كان ذكر
وهذه في الاقامة الكدويك ثم التجميع لغير الاستعانة والكلام في خلاصها وحجر
التنوي **الطلب الرابع** في الاحكام يستحب الحكاية وقول ما يتركة المؤذن
ويحترى الامام اذا كان المنفرد لو سمعه والمحدث في اثناء الاذان والاقامة
ينبغي والافضل إعادة الاقامة ولو احدث في الصلوة لم يعد الاقامة الا
ان ينكلم والمصل خلف من لا يقصد به يودون لنفسه ويقسم وان خشي قرات
الصلوة اجتزأ بالتكبيرين وقد قامت الصلوة الا ما يتعلق بمصلحة الصلوة
والتسالك في خلاصه بعيد ان خرج عن كونه مؤذناً والافلا والاقامة افضل
من التاذين والتعذر لترك الاذان والاقامة يحصى في صلوته والناسي
يرجع مستحباً ما لم يركع وقيل بالعكس **الفصل الثاني** في افعال الصلوة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

وتركها

في الركعة
في السجدة

وتركها وفيه **فصل الأول** القيام وهو ركع في الصلوة الواحدة لو اخل به عمداً
او سهواً مع القدرة بطلت صلوته وحده الانصاب مع الاقلال فان عجز عن الاقلال انصب
معمداً على شئ فان عجز عن الانصاب قام منحنيًا ولو الى حد الركع في الجوز الاعتماد
مع القدرة الاعلى رواية ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدره ملكة ولو
عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام اصلاً على قاعداً فان تمكن حينئذ من القيام
للركوع وجب والاربع جالساً ويقعد كيف شاء لكن الافضل للركع قارياً ويثني الركعتين
راكعاً والتورك متشهداً ولو عجز عن القعود صلى مضطجماً على الجانب الايمن مستقبلاً بمقادير
بذنه القبلة كالموضع في الحد فان عجز صلى مستقبلاً بجمل وجهه وباطن رجله الى القبلة
ويكره ان ياربها ثم يجعل ركوعه تنفض عينيه ورفع فمهما وسجدة تنفضهما ورفع
فمهما وسجدة الثاني تنفضهما ورفع فمهما ويجري الأفعال على قلبه والاذكار على لسانه
فان عجز عن بعضها بالبال والاعشى او وجع العين تكفي بالاذكار ويستحب وضع اليدين على
فخذيه لجذاء ركبته والنظر الى موضع سجوده **فروع** لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع
اضطجع وان قدر على القيام للضرورة ينقل كل من العاجز اذا جددت قدرته
قلعاً راداً جدد عجزه الى الطرفين وكذا المراتب بينهما **ج** لو جدد الخف حال القراءة
قام ثارها فاذا استقل آتم القراءة وبالعكس يقرأ في هويته ولو خف بعد القراءة وجب
القيام دون الطمانينة للهوي الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الطمانينة كفاه ان
يرتفع منحنيًا الى حد الركع **د** لا يجب القيام في النافلة فيجوز ان يصلها قاعداً
لكن الافضل القيام ثم احسب ركعتين ركعة في حوز الاضطجاع نظراً ومعه الاقرب
حواز الايمان للركوع والتجود **الفصل الثاني** في النية وهي ان ينوي بطل الصلوة
بتركها عمداً وسهواً في الفرض والنفل وهي القصدي الى ايقاع الصلوة المعينة كالظن
مثلاً او غيرها الوجهها او ذبحها اداء او قضاء قرينة الى الله وتبطل لو اخل باحدى

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

في الركعة
في السجدة

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a continuation of the manuscript's text.]

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

...

قال الله عز وجل وتبخت نذاق الامام القراءة ويجزئ السجدة والمريض في الاولين الحمد
واقبل الحمد اسماع الغرب تحفيقا او تقدير واحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا
يجزئ على المرأة ويعذر فيه الثاني والجاهل والضعي والمشرح سورة واحدة
وكذا الفيل ولا يلاف وجب التسلمة بينهما على رأي والمعوق ثمان من القرآن ولو
فراغية في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب العدول
ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجزئ السجود وان تعدد كذا ان استمع ثم نهض
وبتم القراءة وان كان السجود اخيرا استحب قراءة الحمد ليكره عن قراءة ولو
اخذ بالموالاة فقرا بينهما من غيرهما ناسيا او قطع القراءة ويكفي استئناف
القراءة وعدا بطل ولو سكت لا يثبت القطع او نواه ولم يفعل صححت
سجدة الحمد بالسلمة في اول الحمد والسورة في الاحكامية وبالقراءة مطلقا بالجمعة
وظهرها على رأي والترتيل والوقوف في محله والتوجه امام القراءة و
النعوذ بعينه في اول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفضل
في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في
الصبح ونوافل الليل وفي صبح الاثنين والخميس هل اني ونحوها بالجمعة بالجمعة
والاعلى وفي صبحها بها والتوحيد وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين
والجمعة في نوافل الليل والاخفات في النهار وقراءة الحمد في اول ركعتي
الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذ الصبح والفجر والاحرام
والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلثين مرة في
اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند ايها
والنعوذ من النعمة عند ايها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة
وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى

هذا هو الوجه في قوله تعالى وتبخت نذاق الامام القراءة ويجزئ السجدة والمريض في الاولين الحمد واقبل الحمد اسماع الغرب تحفيقا او تقدير واحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا يجزئ على المرأة ويعذر فيه الثاني والجاهل والضعي والمشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف وجب التسلمة بينهما على رأي والمعوق ثمان من القرآن ولو فراغية في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجزئ السجود وان تعدد كذا ان استمع ثم نهض وبتم القراءة وان كان السجود اخيرا استحب قراءة الحمد ليكره عن قراءة ولو اخذ بالموالاة فقرا بينهما من غيرهما ناسيا او قطع القراءة ويكفي استئناف القراءة وعدا بطل ولو سكت لا يثبت القطع او نواه ولم يفعل صححت سجدة الحمد بالسلمة في اول الحمد والسورة في الاحكامية وبالقراءة مطلقا بالجمعة وظهرها على رأي والترتيل والوقوف في محله والتوجه امام القراءة والنعوذ بعينه في اول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفضل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل وفي صبح الاثنين والخميس هل اني ونحوها بالجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها والتوحيد وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين والجمعة في نوافل الليل والاخفات في النهار وقراءة الحمد في اول ركعتي الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذ الصبح والفجر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلثين مرة في اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند ايها والنعوذ من النعمة عند ايها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى

هذا هو الوجه في قوله تعالى وتبخت نذاق الامام القراءة ويجزئ السجدة والمريض في الاولين الحمد واقبل الحمد اسماع الغرب تحفيقا او تقدير واحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا يجزئ على المرأة ويعذر فيه الثاني والجاهل والضعي والمشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف وجب التسلمة بينهما على رأي والمعوق ثمان من القرآن ولو فراغية في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجزئ السجود وان تعدد كذا ان استمع ثم نهض وبتم القراءة وان كان السجود اخيرا استحب قراءة الحمد ليكره عن قراءة ولو اخذ بالموالاة فقرا بينهما من غيرهما ناسيا او قطع القراءة ويكفي استئناف القراءة وعدا بطل ولو سكت لا يثبت القطع او نواه ولم يفعل صححت سجدة الحمد بالسلمة في اول الحمد والسورة في الاحكامية وبالقراءة مطلقا بالجمعة وظهرها على رأي والترتيل والوقوف في محله والتوجه امام القراءة والنعوذ بعينه في اول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفضل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل وفي صبح الاثنين والخميس هل اني ونحوها بالجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها والتوحيد وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين والجمعة في نوافل الليل والاخفات في النهار وقراءة الحمد في اول ركعتي الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذ الصبح والفجر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلثين مرة في اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند ايها والنعوذ من النعمة عند ايها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى

بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في الجحد والاخلاص الا الى الجمعة والمنافقين و
لو تفرغ الاثنان بالباقي للقيام انقل مطلقا ومع الانتقال بعيدا بالسلمة كذا لو
سعى بعد الحمد من غير مساهمة معينة ومريد التقدم خطوة او اثنين يكف
حالة الخطي **الفصل الخامس** في الركوع وهو ركعتان في الصلوة يبطل تركه
عدا وسهوا ويجب في كل ركعة مرة الا الكسوف وشبهه ويجب فيه الانحناء بقدر
وضع يديه على ركبتيه والطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب والذكر من تسبيح
شبهه على رأي والرفع منه والطمأنينة فيه وطويل اليدين تحفيقا للمستوي
والعاجز عن الانحناء ياتي بالممكن فان عجز اصلا او ما يراه من السجدة والقيام على هيئة
الراكع لكبرا ومريض يري الانحناء سيرا للفرق ولو شرع في الذكر الواجب قبل انهاء
الركوع او شرع في التفويض قبل اكمالها عامدا ولم يعد بطلت صلوة ولو عجز عن الطمأنينة
سقطت وكذا العجز عن الرفع فان افتقر الى ما يعتمد عليه وجب ويستحب التكبير
قبلة رافعا يديه مجذبا اذنيه وكذا عند كل تكبير وسمع الله ناهضا والتسبيح تسبيحا
او حسا او ثلثا صورته سبحان ربّي العظيم والحمد والدعاء المنقول قبل التسبيح
وركعتيه الى خافته ونسوة ظهره ومدعنته مواز بالظهر ورفع الامام صوته
بالذكر والتجافي ووضع يديه على ركبتيه مفترجات الاصابع وتحض ذات العنبر
بتركه وتكميل جملتها تحت ثيابه **الفصل السادس** في السجود وهو واجب في كل ركعة
تجدد انهما ركعتان لو اخل بهما معا عدا او سهوا بطلت صلوة لابل واحد سهوا
وجب فيه الانحناء بحيث تساوي موضع خبثه موقفه او يزيد بقدر ركبته لا
غير ووضعها على ما يصح السجود عليه والسجود عليها وعلى الكفين والركبتين واليها
الرجلين والذكر كالركوع وقيل يجب سبحان ربّي الاعلى والطمأنينة بقدر
ورفع الرأس من الاولى والطمأنينة قاعدا ويكفي وضع الجبهة الاسم فان عجز

هذا هو الوجه في قوله تعالى وتبخت نذاق الامام القراءة ويجزئ السجدة والمريض في الاولين الحمد واقبل الحمد اسماع الغرب تحفيقا او تقدير واحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا يجزئ على المرأة ويعذر فيه الثاني والجاهل والضعي والمشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف وجب التسلمة بينهما على رأي والمعوق ثمان من القرآن ولو فراغية في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجزئ السجود وان تعدد كذا ان استمع ثم نهض وبتم القراءة وان كان السجود اخيرا استحب قراءة الحمد ليكره عن قراءة ولو اخذ بالموالاة فقرا بينهما من غيرهما ناسيا او قطع القراءة ويكفي استئناف القراءة وعدا بطل ولو سكت لا يثبت القطع او نواه ولم يفعل صححت سجدة الحمد بالسلمة في اول الحمد والسورة في الاحكامية وبالقراءة مطلقا بالجمعة وظهرها على رأي والترتيل والوقوف في محله والتوجه امام القراءة والنعوذ بعينه في اول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفضل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل وفي صبح الاثنين والخميس هل اني ونحوها بالجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها والتوحيد وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين والجمعة في نوافل الليل والاخفات في النهار وقراءة الحمد في اول ركعتي الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذ الصبح والفجر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلثين مرة في اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند ايها والنعوذ من النعمة عند ايها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى

هذا هو الوجه في قوله تعالى وتبخت نذاق الامام القراءة ويجزئ السجدة والمريض في الاولين الحمد واقبل الحمد اسماع الغرب تحفيقا او تقدير واحد الاخفات اسماع نفسه كذلك ولا يجزئ على المرأة ويعذر فيه الثاني والجاهل والضعي والمشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف وجب التسلمة بينهما على رأي والمعوق ثمان من القرآن ولو فراغية في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب العدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجزئ السجود وان تعدد كذا ان استمع ثم نهض وبتم القراءة وان كان السجود اخيرا استحب قراءة الحمد ليكره عن قراءة ولو اخذ بالموالاة فقرا بينهما من غيرهما ناسيا او قطع القراءة ويكفي استئناف القراءة وعدا بطل ولو سكت لا يثبت القطع او نواه ولم يفعل صححت سجدة الحمد بالسلمة في اول الحمد والسورة في الاحكامية وبالقراءة مطلقا بالجمعة وظهرها على رأي والترتيل والوقوف في محله والتوجه امام القراءة والنعوذ بعينه في اول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في النوافل وقصار المفضل في الظهرين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل وفي صبح الاثنين والخميس هل اني ونحوها بالجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها والتوحيد وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين والجمعة في نوافل الليل والاخفات في النهار وقراءة الحمد في اول ركعتي الزوال واول نوافل المغرب والليل والغداة اذ الصبح والفجر والاحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد وروى العكس والتوحيد ثلثين مرة في اولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند ايها والنعوذ من النعمة عند ايها والفصل بين الحمد والسورة بسكته خفيفة وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

4

مثل اليهود
الذين

قسمة القسمة
 على الخانة
 من الأعداد
 من الأعداد
 من الأعداد

ولا العقص للرجل على قول ويستحب التحيد أن عطس وسنت العاطس ونزع
 الحنف الضيق ويجب ردة السك غير عليكم ويجرم قطع الصلوة الواجبة اختيارا
 ويجوز حفظ المال والغيرم والطفل وشبهه وعداد الركعات بالخصي
 التيمم وقيل الحية والعقرب والأشاة باليد والتصفيق والقرآن ومكة
 الألفات يمينيا وشمالا والقاب والتمطي والعبث والتغم والبصاق والفرقة
 والثاوي جرف والأنيب به ومداغنة الأحنثين أو الرمح ونفخ موضع السجود
فائدة المرأة كالرجل في الصلوة إلا أنها في حال القيام تجمع بين قدسيها وتضم
 ثديها إلى صدرها وإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لئلا
 تنطاطا كثيرا فإذا جلست فعلى أليتيها كالرجل فإذا سقطت للسجود بدأت
 بالقعود ثم سجدة لأطية بالأرض فإذا جلست في تشهدا ضمت فخذيها
 ورفعت ركبتيها من الأرض فإذا قضت أسلمت يسلا **المفصل**
الثالث في باقي الصلوات وفيه فصول **الأول** في الجمعة وفيه مطالب **الأول**
 الشرايط وهي ستة زائدة على شرايط اليومية **الأول** الوقت وقوله زوال
 الشمس وآخر إذا صار ظل كل شيء مثله فحينئذ يجب الظهر ولو خرج الوقت
 متلبتا بها ولو بالتكبير أتمها جماعة أما ما كان أو ما سوما ولا يقضى مع الغوات
 ولا يسقط عن صلي الظهر فإن أدركها وجبت ولا أعاد ظهره ولو علم اتساع
 الوقت لها وللخطبتين تخففة وجبت والأسقطت ووجبت الظهر
الثاني السلطان العادل أو من يأمره ويشترط في الثياب البلوغ و
 العقل والأيان والغدالة وطهارة المولد والذكورة ولا يشترط الحرية على
 رأي وفي الأبرص والأجذم والأعمى قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان وكلمات الإمام بعد الدخول

هذا هو الوجه في الصلاة
 في الجمعة والصلوة
 في الأبرص والأجذم والأعمى
 قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

ذهب الشيخ في الخلاف والفتاوى إلى أن الصلاة
 في الأبرص والأجذم والأعمى قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

هذا هو الوجه في الصلاة
 في الجمعة والصلوة
 في الأبرص والأجذم والأعمى
 قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

لم ينقل

لم تبطل صلوة المتلبس ويقدم من يتم الجمعة وكذا الواحد أو أعمى عليه أما غيره
 فيصل الصلوة ويحمل الدخول معهم لأنها جمعة مشروعة **الثالث** العدد وهو
 خمسة نفر على رأي أحدهم الإمام فلا ينعقد بأقل وهو شرط الأبداء لا الدوام ولا
 ينعقد بالمرأة ولا بالمجنون ولا بالطفل ولا بالكافر وإن وجدت عليه وينعقد بالمسافر
 والأعمى والمرضى والأعرج والعمى ومن هو على رأس زيد من فرحين
 إن لم يجب عليهم السعي في انعقادها بالعبد أشكال ولو انقضت العدد قبل
 التلبس ولو بعد الخطبتين سقطت الأبداء ولو بالتكبير وإن بقي واحد ولو
 انقضت في خلال الخطبة أعادها بعد عودهم إن لم يسمعوا ولا الواجب منها
الرابع الخطبتان وفيهما زوال الشمس لا قبله على رأي ويجب تقديمها
 على الصلوة فلو عكس بطلت وأشمال كل واحدة على الحمد لله ويتعين هذه اللفظة
 وعلى الصلوة على رسول الله وآله عليهم السلام ويتعين لفظ الصلوة وعلى الوعظ
 ولا يتعين لفظه وقراءة سورة خفيفة وقيل الجزئية الآية الثانية الفائدة ويجب
 قيام الخطيب فيهما والفصل بينهما بحلقة خفيفة ورفع الصوت بحيث يسمعه
 العدد فصاعدا والأقرب عدم استنطاق الطهارة وعدم وجوب الأصغار إليه وانقضاء
 حريم الكلام وليس بطلا لو فعله ويستحب بلاغة الخطيب ومواطنة على الفرائض
 حافظا لمواقبتها والتعم شتاء وصيفا والأبداء ببدء يمنية والأعتماد والتسليم ولا
 وجلوس قبل الخطبة ويكره له الكلام في أثناءها بغيرها **الخامس** الجماعة فلا يقع فرادى
 وهي شرط الأبداء لا لأنها وحده تقدم الإمام العادل فإن عجز استناب وإذا
 انعقدت قد دخل المسبوق لحق الركعة إن كان الإمام ركعا أو يدرك الجمعة لو أدركه
 ركعا في الثانية ثم يتم بعد فراغ الإمام ولو شك هل كان ركعا أو ركعا حجتا الاحتياط
 على الاستصحاب ويجوز استحلاف المسبوق وإن لم يحضر للخطبة **السادس**

هذا هو الوجه في الصلاة
 في الجمعة والصلوة
 في الأبرص والأجذم والأعمى
 قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

هذا هو الوجه في الصلاة
 في الجمعة والصلوة
 في الأبرص والأجذم والأعمى
 قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

هذا هو الوجه في الصلاة
 في الجمعة والصلوة
 في الأبرص والأجذم والأعمى
 قولان وهل يجزئ في حال الغيبة
 التمكن من الاجتماع بالشرايط للجمعة قولان

الوحدة فلو كان هناك أخرى بينهما أقل من فرسخ بطلنا أن افترنا أو اشتبهه ونصح
التابع خاصة ولو تكبر الاحرام فصلى الثانية الظهر ولا اعتبار بتقدم التلم ولا
الخطبة ولا كونها جمعة السلطان بل تقدم التحريم ومع الافتراق بعيد وجمعة
ومع اشتباه السابق بعد تعيينه أو لا بعده أو اشتباهه التيق الأجر أعاد وجمعة ظهر
في الأخير وظهر في الأولين **المطلب الثاني** في المكلف وبشرط فيه البلوغ والعقل
والذكورة والحرة والمضرة وانقضاء المرض والعشى والعرج والشيخوخة البالغة خذ
العجز والزيادة على فرسخين بينهما وبين موطنه وبعض هذه شروط في الصحة
وبعضها في الوجوب والكافر يجب عليه ولا يصح منه وكلهم لو حضروا وجب عليهم
واعتقدت بهم الأغنياء المكلف والمرأة والعبد على رأي وجب على أهل
السواد وسكان الخيم مع الأسديان ومن بعد فرسخين فادون يجب عليه الحضور
أو صلواتها في موطنه إذا بعد فرسخ ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور ولو زاد
على الفرسخين وحصلت الشرايط صلواتها في موطنه أو حضر ولو فقد أحدها سقطت
وللسافر أن وجب عليه التمام وجبت عليه والأفلا ويجزم السفر بعد الزوال قبلها
وبكر بعد الفجر ويسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه وإن انقفت في يومه
ووصل في وقت الصلاة عند الظهر في وقت الجمعة فإن حضرها بعد صلواته لم يجب عليه
وإن زال المانع لمعتق العبد وفيه الأقامة أما الصبي فوجب عليه **المطلب الثالث** في
ماهيتها وأدائها وهي ركعتان عوض الظهر ويصح فيها الجهر أجماعاً والأذان
الثاني بدعة ومحرم البيع بعد الأذان ويعقد على رأي وكذا ما يشبهه البيع على
اشكال ولا يسقط عن أحدتها فهو بائع له خاصة ولو زعم المأموم في خروج
الأولى حتى يقدم الإمام أن أمكن والأوقف حتى يسجد في الثانية قتيلاً به
من غير ركوع وينوبها الأولى فلو نوى بها الثانية أو أهل بطلت صلواته ولو

الوجه في قوله لو كان هناك أخرى بينهما أقل من فرسخ بطلنا أن افترنا أو اشتبهه ونصح
التابع خاصة ولو تكبر الاحرام فصلى الثانية الظهر ولا اعتبار بتقدم التلم ولا
الخطبة ولا كونها جمعة السلطان بل تقدم التحريم ومع الافتراق بعيد وجمعة
ومع اشتباه السابق بعد تعيينه أو لا بعده أو اشتباهه التيق الأجر أعاد وجمعة ظهر
في الأخير وظهر في الأولين **المطلب الثاني** في المكلف وبشرط فيه البلوغ والعقل
والذكورة والحرة والمضرة وانقضاء المرض والعشى والعرج والشيخوخة البالغة خذ
العجز والزيادة على فرسخين بينهما وبين موطنه وبعض هذه شروط في الصحة
وبعضها في الوجوب والكافر يجب عليه ولا يصح منه وكلهم لو حضروا وجب عليهم
واعتقدت بهم الأغنياء المكلف والمرأة والعبد على رأي وجب على أهل
السواد وسكان الخيم مع الأسديان ومن بعد فرسخين فادون يجب عليه الحضور
أو صلواتها في موطنه إذا بعد فرسخ ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور ولو زاد
على الفرسخين وحصلت الشرايط صلواتها في موطنه أو حضر ولو فقد أحدها سقطت
وللسافر أن وجب عليه التمام وجبت عليه والأفلا ويجزم السفر بعد الزوال قبلها
وبكر بعد الفجر ويسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه وإن انقفت في يومه
ووصل في وقت الصلاة عند الظهر في وقت الجمعة فإن حضرها بعد صلواته لم يجب عليه
وإن زال المانع لمعتق العبد وفيه الأقامة أما الصبي فوجب عليه **المطلب الثالث** في
ماهيتها وأدائها وهي ركعتان عوض الظهر ويصح فيها الجهر أجماعاً والأذان
الثاني بدعة ومحرم البيع بعد الأذان ويعقد على رأي وكذا ما يشبهه البيع على
اشكال ولا يسقط عن أحدتها فهو بائع له خاصة ولو زعم المأموم في خروج
الأولى حتى يقدم الإمام أن أمكن والأوقف حتى يسجد في الثانية قتيلاً به
من غير ركوع وينوبها الأولى فلو نوى بها الثانية أو أهل بطلت صلواته ولو

والأصل في قوله لو كان هناك أخرى بينهما أقل من فرسخ بطلنا أن افترنا أو اشتبهه ونصح
التابع خاصة ولو تكبر الاحرام فصلى الثانية الظهر ولا اعتبار بتقدم التلم ولا
الخطبة ولا كونها جمعة السلطان بل تقدم التحريم ومع الافتراق بعيد وجمعة
ومع اشتباه السابق بعد تعيينه أو لا بعده أو اشتباهه التيق الأجر أعاد وجمعة ظهر
في الأخير وظهر في الأولين **المطلب الثاني** في المكلف وبشرط فيه البلوغ والعقل
والذكورة والحرة والمضرة وانقضاء المرض والعشى والعرج والشيخوخة البالغة خذ
العجز والزيادة على فرسخين بينهما وبين موطنه وبعض هذه شروط في الصحة
وبعضها في الوجوب والكافر يجب عليه ولا يصح منه وكلهم لو حضروا وجب عليهم
واعتقدت بهم الأغنياء المكلف والمرأة والعبد على رأي وجب على أهل
السواد وسكان الخيم مع الأسديان ومن بعد فرسخين فادون يجب عليه الحضور
أو صلواتها في موطنه إذا بعد فرسخ ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور ولو زاد
على الفرسخين وحصلت الشرايط صلواتها في موطنه أو حضر ولو فقد أحدها سقطت
وللسافر أن وجب عليه التمام وجبت عليه والأفلا ويجزم السفر بعد الزوال قبلها
وبكر بعد الفجر ويسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه وإن انقفت في يومه
ووصل في وقت الصلاة عند الظهر في وقت الجمعة فإن حضرها بعد صلواته لم يجب عليه
وإن زال المانع لمعتق العبد وفيه الأقامة أما الصبي فوجب عليه **المطلب الثالث** في
ماهيتها وأدائها وهي ركعتان عوض الظهر ويصح فيها الجهر أجماعاً والأذان
الثاني بدعة ومحرم البيع بعد الأذان ويعقد على رأي وكذا ما يشبهه البيع على
اشكال ولا يسقط عن أحدتها فهو بائع له خاصة ولو زعم المأموم في خروج
الأولى حتى يقدم الإمام أن أمكن والأوقف حتى يسجد في الثانية قتيلاً به
من غير ركوع وينوبها الأولى فلو نوى بها الثانية أو أهل بطلت صلواته ولو

يُجد وليحق الإمام والكافي الثانية تابعة ولو لحقه زافاً فالأقرب جلوسه حتى
يسجد الإمام ويسلم ثم ينفض إلى الثانية ولله أن يعدل إلى الأفراد وعلى التقديرين
يلحق الجماعة ولو تابع الإمام في ركوع الثانية قبل سجدة بطلت صلواته ولو لم يتمكن
من السجود في الثانية الإمام أيضاً حتى يعدل الإمام للشدة والأقوى قوات الجماعة
هل يقبل نيته إلى الظهر أو يسأنف الأقرب الثاني ولو زعم في ركوع الأولى
ثم زال الزحام والإمام ركع في الثانية لحقه وقمت جمعة وبأنى بالثانية بعد
تسليم الإمام ويسجد الفسل والتفعل بعشرين ركعة قبل الزوال ويجوز بعده
التفرغ سبب عند انبساط الشمس وقت عند الارتفاع
وقت قبل الزوال وركعتان عنده ويجوز زنت بين الفرضين ونافله الظهرين
منها والممكن إلى المسجد بعد خلق الرأس وقص الأظفار وأخذ الشارب و
التكينة والوقار والنظف وليس الفاحش والدعاء عند التوجه وإيقاع
الظهر في الجامع لمن لا يجب عليه الجماعة ويقدم المأموم الظهر مع غير المرضى ويجوز
أن يصلي متعلاً لركعتين ثم يتم ظهره **الفصل الثاني** في صلوة العبد بن
وفيه مطلبان الأول الماهية وهي ركعتان يقرأ في الأولى منها الحمد وسورة
ثم يكبر خمساً يقف عقب كل تكبير ويكبر ويكبر ويسجد سجدتين ثم يقوم ويقراء
الحمد وسورة ثم يكبر أربعاً ويقف عقب كل تكبير ويكبر ويكبر ويسجد سجدتين
ثم يشهد ويسلم ويجب الخطبتان بعدها وليس شرطاً ويصح الأصحار والأبلة
ومع المطر وشبهه وخروج الإمام حافياً ما يشاء بسكينة وقفاً ذكر أو امرأة
الأعلى الأولى والشمس في الثانية والسجود على الأرض وإن بطم قبل خروجه
في الفطر بعد عوده في الأضحية مما يصح به والتكبير في الفطر عقب أربع أو لها
المغرب ليلة الفطر وأخرها العبد يقول الله أكبر ثلثاً لا إله إلا الله والله أكبر

الوجه في قوله لو كان هناك أخرى بينهما أقل من فرسخ بطلنا أن افترنا أو اشتبهه ونصح
التابع خاصة ولو تكبر الاحرام فصلى الثانية الظهر ولا اعتبار بتقدم التلم ولا
الخطبة ولا كونها جمعة السلطان بل تقدم التحريم ومع الافتراق بعيد وجمعة
ومع اشتباه السابق بعد تعيينه أو لا بعده أو اشتباهه التيق الأجر أعاد وجمعة ظهر
في الأخير وظهر في الأولين **المطلب الثاني** في المكلف وبشرط فيه البلوغ والعقل
والذكورة والحرة والمضرة وانقضاء المرض والعشى والعرج والشيخوخة البالغة خذ
العجز والزيادة على فرسخين بينهما وبين موطنه وبعض هذه شروط في الصحة
وبعضها في الوجوب والكافر يجب عليه ولا يصح منه وكلهم لو حضروا وجب عليهم
واعتقدت بهم الأغنياء المكلف والمرأة والعبد على رأي وجب على أهل
السواد وسكان الخيم مع الأسديان ومن بعد فرسخين فادون يجب عليه الحضور
أو صلواتها في موطنه إذا بعد فرسخ ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور ولو زاد
على الفرسخين وحصلت الشرايط صلواتها في موطنه أو حضر ولو فقد أحدها سقطت
وللسافر أن وجب عليه التمام وجبت عليه والأفلا ويجزم السفر بعد الزوال قبلها
وبكر بعد الفجر ويسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه وإن انقفت في يومه
ووصل في وقت الصلاة عند الظهر في وقت الجمعة فإن حضرها بعد صلواته لم يجب عليه
وإن زال المانع لمعتق العبد وفيه الأقامة أما الصبي فوجب عليه **المطلب الثالث** في
ماهيتها وأدائها وهي ركعتان عوض الظهر ويصح فيها الجهر أجماعاً والأذان
الثاني بدعة ومحرم البيع بعد الأذان ويعقد على رأي وكذا ما يشبهه البيع على
اشكال ولا يسقط عن أحدتها فهو بائع له خاصة ولو زعم المأموم في خروج
الأولى حتى يقدم الإمام أن أمكن والأوقف حتى يسجد في الثانية قتيلاً به
من غير ركوع وينوبها الأولى فلو نوى بها الثانية أو أهل بطلت صلواته ولو

الم

عامة التماس سبب عند انبساط الشمس وقت عند الارتفاع

لو نذر إحدى المراتب وجب ولو نذر الفريضة اليومية فالوجه الإنقاذ ولو نذر
 صلوة الله حيث الثاني ولا يجب ولا يجب الدعاء ولو نذر النافذة على الراحة
 أنفذ الله في المقيد ولو فعل معه صح وكذا لو نذر ما جالساً أو سديراً أن لم
 يوجب الصدق اليقين والعهد كالتدبير في ذلك كله **الفصل الخامس** في النوافل
 أمّا اليومية فقد سلفت **وعنه** أقسام **الأول** صلوة الاستسقاء وكيفيتها كالعيد
 الآلقون فانه هنا يستغاث الله وسؤاله الماء ويحتج الدعاء بالمنقول والصوم
 ثلثة أيام متواليات آخرها الجمعة أو الاثنين والخروج إلى الصحراء في أحدهما
 حفاة بلبسة ووقار وأجراج الشيوخ والأطفال والجايز والتفرق بين
 الأطفال والنساء وتحويل الزوايا للآباء بعد ما والتكبير له مستقبل القبلة مائة مرة
 رافعا صوته والتسبيح مائة عن يمينه والتكبير عن يساره مائة والتعبد مائة مستقبل
 الناس ومنابتهم له في الأذكار كلها ثم يخطب مباليا في التضرع ونحو الخروج
 ولم يجابوا ووقفا وقت العيد ويبدأ فلة الماء بغور الأنهار والآبار وقلة
 الأمطار ويخرج أهل الذمة **الثاني** نافذة رمضان وهي ألف ركعة
 يصلي كل ليلة عشرين منها ثمان بعد المغرب وفي العشر الأواخر زيادة عشرون
 في ليالي الأفراد زيادة مائة لكل ليلة عشرين ولو أقصر على المائة في الأفراد
 صلى في كل جمعة عشرين ركعات بصلوة على وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي
 آخر جمعة عشرين بصلوة على علي عليه السلام وفي عشية تلك الجمعة عشرين بصلوة
 فاطمة عليها السلام **الثالث** صلوة ليلة الفطر ركعتان في الأولى الحمد مرة
 والف مرة بالتوحيد وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة **وصلوة** الغدير ركعتان
 قبل الزوال بنصف ساعة تقرا في كل منهما الحمد مرة وكلا من القدر و
 التوحيد وآية الكرسي إلى قوله هم بها خالدون عشرين جماعة في الصحراء

لو نذر إحدى المراتب وجب ولو نذر الفريضة اليومية فالوجه الإنقاذ ولو نذر
 صلوة الله حيث الثاني ولا يجب ولا يجب الدعاء ولو نذر النافذة على الراحة
 أنفذ الله في المقيد ولو فعل معه صح وكذا لو نذر ما جالساً أو سديراً أن لم
 يوجب الصدق اليقين والعهد كالتدبير في ذلك كله

استقامت

في ثلثة أيام متواليات آخرها الجمعة أو الاثنين والخروج إلى الصحراء في أحدهما

يعلمان

بعد ان يخطب الإمام بهم ويعرفهم فضل اليوم فاذا انقضى الخطبة تصاحفوا
 ثمانا **وصلوة** ليلة نصف شعبان أربع ركعات بتسليمتين تقول في كل ركعة
 الحمد مرة والأخلاص مائة مرة ثم يعقب ويعقب **وصلوة** ليلة نصف رجب و
 المبعث ويومها وهي اثنا عشر ركعة تقرا في كل ركعة الحمد ويس **وصلوة**
 فاطمة في أول ذي الحجة **وصلوة** يوم الغدير في الرابع والعشرين منه وهو يوم
 صدق أمير المؤمنين عليه السلام بالخاتم فيه **الرابع** يستحب صلوة أمير المؤمنين
 عليه السلام وهي أربع ركعات بتسليمتين في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسين
 مرة **وصلوة** فاطمة عليها السلام ركعتان في الأولى بعد الحمد القدر مائة مرة وفي
 الثانية بعد الحمد الأخلاص مائة مرة **وصلوة** الحقوة وهي صلوة جعفر عليه السلام
 أربع ركعات بتسليمتين في الأولى الحمد فاذا أزلت ثم تقول سبحان الله والحمد لله
 ولا إله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تكبّر ويقولها عشرًا ثم يقوم و
 يقولها عشرًا ثم يرفع ويقولها عشرًا ثم يسجد الثانية ويقولها عشرًا ثم يجلس
 ويقولها عشرًا ثم يقوم إلى الثانية فيقرأ بعد الحمد العاديات ثم يصنع كما صنع في الأولى
 ويتشهد ويسلم ثم يقوم بتبته واستفتاح إلى الثالثة تقرا بعد الحمد النضر ويصنع
 كما فعل أولاً ثم يقوم إلى الرابعة فيقرأ الأخلاص ويصنع كفضل الأول ويدعو
 في آخر سجدة بالماثور ولا اختصاص لهذه الصلوات بوقت وفضل وأقواتها
 الجمع ويستحب بين المغرب والعشاء صلوة ركعتين تقرا في الأولى الحمد وقوله
 ذا النون إلى آخر الآية وفي الثانية الحمد وقوله وعنده مفاتيح الغيب إلى آخر
 الآية ثم يرفع يديه ويقول اللهم أني أسئلك بمفتاح الغيب الذي لا يعلمها
 الا انت أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تفعل بي كما اللهم انت ولي نعمتي
 والقادر على طلبتي تعلم حاجتي واسئلك بحق محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام

يستحب صلوة أمير المؤمنين عليه السلام بالخاتم فيه

ثم يسجد الأولى ويقولها عشرًا

كفعل

لأقضيتهما إلى قبال حاجته **وصلو** ركعتين في الأولى الحمد مرة والزينة ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة **الخامس** يستحب يوم الجمعة الصلوة الكاملة وهي أربع قبل الصلوة بقراءة في كل ركعة الحمد عشرا والمعوذتين والأخلاص والمحمد وآية الكرسي عشرا **والمطلوب** الأعزى عند ارتفاع النقاد وهي عشر ركعات يصلي ركعتين بتسليمه بقراءة في الأولى الحمد مرة والفلق سبع مرات وفي الثانية الحمد مرة والناس سبع مرات ثم يسلم وبقراءة آية الكرسي سبعاً ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمين بقراءة في كل ركعة الحمد مرة والنصر مرة والتوحيد خمسا وعشرين مرة ثم يقول بعدها سبحان الله رب العرش الكريم لأحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة **والمطلوب** للحاجة ركعتان بعد صوم ثلاثة آخرها الجمعة **للقاديين** يستحب صلوة الشكر عند تجديد النعم وهي ركعتان بقراءة في الأولى الحمد والأخلاص وفي الثانية الحمد والمحمد **والمطلوب** الاستحسان يكتب في ثلاث رقاع بسم الله الرحمن الرحيم خير من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة أفعل وفي ثلاث بسم الله الرحمن الرحيم خير من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل ثم يضعها تحت مصلاه ثم يصلي ركعتين ثم يسجد بعد التسليم ويقول فيها استجب الله برحمته خير في عافية ثمانية مرة ثم يجلس ويقول اللهم خذني في جميع أسوري في يسر منك وعافية ثم ينشئ الرقاع ويخرج واحدة فان خرج تلك متواليات أفعل فليفعل وان خرج تلك متواليات لا تفعل فليترك وان خرج واحدة أفعل والآخرى لا تفعل فليخرج من الرقاع إلى خمس ويعمل على الأكثر ويستحب صلوة الزيادة والعتة والأحرار عند سبها **المقصود الرابع في التواضع وفيه** فصول **الأول** في السهو وفيه مطالب **الأول** ما يوجب الأعادة كل من أخل بشئ من واجبات الصلوة عمدا بطلت صلوة سواء كان الواجب

في كل ركعة الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة

ودفع النعم

الاحرام

في كل ركعة الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة

في كل ركعة الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة

قوله أو كيفية أو طار أو ترك أو لو كان ركبا بطلت تركه عمدا وسهوا وكذا في زيادة الأزيادة القيام سهوا والجاهل عامدا لا في الجملة والأخفات وغصبية الماء والغروب والمكان وجاستها ونجاسة البدن وتلكه للحد المأخوذ من مسلم ويمدولم أنه من جنس ما يصلي فيه أو من جنسه إذا وجد مطر وجا أو في دكا أو وسجل أو ساجع لكن ولم يذكر إلا بعد انقائه ولو ذكر في محله أي به أو مراد في الصلوة ركعة أو ركوعا أو نقص ركعة أو ركوعا بعد المبطل عمدا أو جهلا كالحديث لا بعد المبطل عمدا كالطام أو ترك سجدين من ركعة أو لم يذكرهما من ركعة أو ركعتين أو شك في عدد الثانية كالصبح والعبد والكسوف أو الثانية أو الأولى من الرباعية أو لم يحصل شيئا أو شك في ركوعه وهو قائم فركع فذكر قبل انقائه أنه كان ركع **على** رأى ولو شك في عدد ركوع الكسوف بنى على الأقل **المطلب الثاني** فيما يوجب التلافي كل من سها عن شئ أو شك فيه وان كان ركعا وهو في محله فله وهو قمان **الأول** ما يجب معه سجدة السهو وهو ترك سجدة ساهيا وترك التشهد ساهيا ولم يذكرها حتى يركع فإنه يقضيها بعد الصلوة ويسجد سجدة في السهو **الثاني** ما لا يجب معه شئ وهو شيان قرأة الحمد حتى يقرأ السورة فإنه يسأنف الحمد ويعيدها أو غيرها ونسيان الركوع ثم يذكر قبل السجود فإنه يقوم ويركع ثم يسجد ونسيان السجدين أو أحدهما أو التشهد ثم يذكر قبل الركوع فإنه يقعد ويفعل ما نسيه ثم يقوم فيقرأ ويقضي بعد التسليم الصلوة على النبي وآله عليهم السلام لو نسيها ثم ذكر بعد التسليم وقبل بوجوب سجدة السهو في هذه المواضع أيضا وهو الأقوى عندي **المطلب الثالث** فيما لا حكم له من نسي القراءة حتى يركع أو الجملة والأخفات أو قرأة الحمد والسورة حتى يركع أو الذكر في الركوع حتى ينصب أو الطائفة فيه كذلك أو الرفع أو الطائفة فيه

يجب

قوله

في كل ركعة الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة

في كل ركعة الحمد مرة والنوح خمسة عشر مرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

آوشت
 هر قلندر
 فرمود
 كه از اين
 كلام
 كه در
 اين
 كتاب
 است
 هر
 روز
 بخواند
 و
 بگويد
 كه
 من
 را
 خداوند
 بخشن
 و
 رحمت
 خود
 بر
 من
 نازل
 گردان
 و
 مرا
 از
 آتش
 دوزخ
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عذاب
 خود
 برهان
 و
 مرا
 از
 درد
 دل
 و
 بدن
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غم
 و
 اندوه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 ترس
 و
 هراس
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شك
 و
 گمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسد
 و
 بغض
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 افسوس
 و
 پشيماني
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسرت
 و
 توبه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غيظ
 و
 خشم
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 كبر
 و
 تعصب
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 رياء
 و
 خودپسندى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بخل
 و
 كتمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حرص
 و
 طمع
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شهوات
 و
 لذت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فتنه
 و
 وسوسه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 دشمنان
 و
 اعدا
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بليها
 و
 آفات
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فقر
 و
 احتياج
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غنا
 و
 ثروت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 جاه
 و
 مقام
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شرف
 و
 منزلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 خوارى
 و
 ذلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عزت
 و
 كبرياء
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 محبت
 و
 دوستى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 دشمنى
 و
 بغض
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 سلامت
 و
 سلامت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بيمارى
 و
 درد
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 مرگ
 و
 جدائى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حشر
 و
 حساب
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عذاب
 و
 آتش
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بهشت
 و
 جنت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 خداوند
 بخشن
 و
 رحمت
 خود
 بر
 من
 نازل
 گردان
 و
 مرا
 از
 آتش
 دوزخ
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عذاب
 خود
 برهان
 و
 مرا
 از
 درد
 دل
 و
 بدن
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غم
 و
 اندوه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 ترس
 و
 هراس
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شك
 و
 گمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسد
 و
 بغض
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 افسوس
 و
 پشيماني
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسرت
 و
 توبه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غيظ
 و
 خشم
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 كبر
 و
 تعصب
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 رياء
 و
 خودپسندى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بخل
 و
 كتمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حرص
 و
 طمع
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شهوات
 و
 لذت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فتنه
 و
 وسوسه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 دشمنان
 و
 اعدا
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بليها
 و
 آفات
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فقر
 و
 احتياج
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غنا
 و
 ثروت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 جاه
 و
 مقام
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شرف
 و
 منزلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 خوارى
 و
 ذلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عزت
 و
 كبرياء
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 محبت
 و
 دوستى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 دشمنى
 و
 بغض
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 سلامت
 و
 سلامت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بيمارى
 و
 درد
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 مرگ
 و
 جدائى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حشر
 و
 حساب
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عذاب
 و
 آتش
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بهشت
 و
 جنت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 خداوند
 بخشن
 و
 رحمت
 خود
 بر
 من
 نازل
 گردان
 و
 مرا
 از
 آتش
 دوزخ
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عذاب
 خود
 برهان
 و
 مرا
 از
 درد
 دل
 و
 بدن
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غم
 و
 اندوه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 ترس
 و
 هراس
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شك
 و
 گمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسد
 و
 بغض
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 افسوس
 و
 پشيماني
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حسرت
 و
 توبه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غيظ
 و
 خشم
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 كبر
 و
 تعصب
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 رياء
 و
 خودپسندى
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بخل
 و
 كتمان
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 حرص
 و
 طمع
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شهوات
 و
 لذت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فتنه
 و
 وسوسه
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 دشمنان
 و
 اعدا
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 بليها
 و
 آفات
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 فقر
 و
 احتياج
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 غنا
 و
 ثروت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 جاه
 و
 مقام
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 شرف
 و
 منزلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 خوارى
 و
 ذلت
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 عزت
 و
 كبرياء
 نجات
 ده
 و
 مرا
 از
 محبت
 و
 دوستى
 نجات

قالوا يا ايها النبي
اننا نرى انك على حق
فلا تتركنا في هذه
الصحراء

فان

فمن عطفوا مع الولاة فافهموا
من العطف والاشارة

1871

الاصحاح الاول في بيان اصول الفقه
والاصحاح الثاني في بيان اصول الفقه

معنى الأربعة الخليفة تابعه الإمام في القارة
 قد أجاب عليه بنحو معاني الإمام أو عليه
 القارة على ما دل أو ما سجد السجدة قد أجاب عليه بنحو
 في سبيل وبنحو في حاله في علمه فان وجهه عليه
 الأربعة
 مع أن قال السجدة ان كان السجدة
 في سبيل كان عليه السجدة
 ان كان السجدة كان في حاله
 أيها النبي
 في قول الشيخ في الخلاف قال فيه الأصوات على السجدة
 سجد أن أحلف أو تعد وقال ابن إدريس إن تأمل أحد
 السجدة في أن أحلف أو تعد في حاله السجدة
 السجدة وقال سجد في كفي في حاله السجدة
 صولة واحد كالحل في كفي في حاله السجدة
 في حاله السجدة في كفي في حاله السجدة
 إذا استوعب العذر الوقت في حاله السجدة
 في حاله السجدة في كفي في حاله السجدة
 في حاله السجدة في كفي في حاله السجدة

فأبى
الشيخ
عليه السلام
أن يفتي
في ذلك
مما هو
منها

من ايام رسول الله افرد مع الاغنياء
في الاغنياء ١٢

صلوات

17

للصحيح

والاعتراف بالحق

فوا من الحرف

[illegible]

لا فانهم لم يفتحن بعد ان كانوا امة واحدة
 في المسيح وفي النهاية والبطريرك والارمن
 الا اذا لم يعبثوا بغيره فيفتحوا قلوبهم للخلاف وهو
 في المسيح وفي النهاية والبطريرك والارمن
 وضع في النهاية

بالحكمة والعدل والعدل

وَقَالَ لِمَا أَقْبَضَ إِلَيْهِ هَذِهِ
وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أُولَئِكَ
الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ
وَأَنفَكُوا بِهَا لِبَاسًا لِّمَن
يَكْفُرُ بِهِمْ لَبِاسًا كَذِبًا

الى الصلوة عند قد قامت الصلوة واسماح الامام من خلفه الشهادتين
وقطع النافلة لو احرم الامام في الاثناء ان خاف الغش أو التلاطم ركعتين
ونقل نية الفريضة اليها واكملها ركعتين والدخول في الجماعة والقطع
الى الفريضة مع الامام الاصل واستنابة من شهد الاقامة لو فعل و
ملازمة الامام موضعها حتى يتم المسبوق ويكره تمكين الصبيان
من الصف الاول والتبديل بعد الاقامة وان يتم حاضر بمسافر في غير عتبة
وصحيح بابرص مطلقا واجدزم او محدودا باتباع او مفلوج او غليظ ومن
يكرهه الامام والمهاجر بالاعراب والمنظور بالميتيم وان يستناب المسبوق
بالسليم ويتم لو حصل وصاحب المسجد والمنزل ولا مارة والمأوى مع التواضع
ومن يقدم المأمورون مع السائح والافراء لو اختلفوا فالافقه فالاقدم
الاسبق فالاصح اولى من غيرهم ويستتبع الامام مع الضرورة وغيرها فلو ما او غشي عليه
استناب المأمورون ولو علموا الفسوق لكفر او الحدث بعد الصلوة فلا اعادة
وفي الاثناء ينفردون ولا يجوز المفارقة لغير عذر او مع نية الانفرد وله
ان يستلم قبل الامام وينصرف اختيارا **فروع الاول** لو اتيك بخشي اعاد وان ظهر
بعد ذلك انه رجل **الثاني** الاقرب عدم جواز تجديد الايتام المنفرد ومنع
امامة الاخص في حالات القيام للاعلى المضطرب للقاعدة منع امامة العاجز
عن ركن القادر عليه **الثالث** لو كانا اميين لكن احدهما يفسد ايات
دون الآخر جاز ايتام الجاهل بالعارف دون العكس والا قرب وجوب الايتام
على الاقرب بالعارف وعدة الاكفاء بالايتام مع امكان التعلم **الرابع** لو جعلت
الامة عتقا فصلت بغير خارجة للعامة به الايتام بها وفي نسكها على العالمين
فوب الامانظر اقرب ذلك ان لم توجد الاعادة مع تحذ العالم في الوقت **الخامس** الصلوة
لا توجب الحكم بل يجب اظهار الشهادتين لان الكافر يصلي وليس يسلم بالاسلام **الفصل**
السادس في صلوة الخوف ١٢ او الحيلولة بينهم وبين المسلمين بما يتبع من رؤيتهم

لوجهوا

الاول لو كان مطلقا
والثاني لو كان في غير وجه القبلة
والثالث لو كان في غير وجه القبلة
والرابع لو كان في غير وجه القبلة

لوجهوا **ب** فوته بحيث يخاف هجومه على المسلمين **ج** كثر المسلمين بحيث
ينفرون فرقتين يقاوم كل فرقة العدو **د** عدم الاحتياج الى زيادة النفرة فيحذفان
الامام بطائفة الى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلي بهم ركعة فاذا قام الى الثانية
انفردوا واجبا وانما والآخرى لغيرهم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية ويحذف الثانية
الى الامام وهو ينظرهم فيقتدون به في الثانية فاذا جلس في الثانية قاموا فاقروا وحققوا
بدونهم ويطول الامام القراءة في انظار اتيان الثانية والتهديد في انظار فرارها
في المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة وبالعكس والاول احوط للتألف
الثانية زيادة جلوس وللامام الاشارة في الشك او في القيام الثالث ويخالف هذه
الصلوة غيرها في انفراد التمام وانظار الامام انما المأمور وتمام القيام بالقاعدة **الثاني**
صلوة بطن النخل وهي ان لا يكون العدو في وجه القبلة فيفترقون فيصلي باحدهما
ركعتين ويسلم بهم والثانية لغيرهم ثم يصلي بالثانية ركعتين تافله له وهي طم فريضة و
لا يشترط في هذه الخوف **الثالث** صلوة عسكان بان يكون العدو في جهة القبلة
فترتبهم الامام صفين ويحرم بهم جميعا ويكرهم ويسجد بالاول خاصة ويقوم
الثانية للحراسة فاذا قام الامام بالاول سجدة الثاني ثم يتنقل كل من الصفين
الى مكان صاحبه فيركع الامام بهما جميعا **رابع** ثم يسجد بالذي يليه ويقوم
الثاني الذي كان اول اخر انهم فاذا جلس بهم يسجد واقبل بهم جميعا
الرابع صلوة شدة الخوف وذلك عند النحام فقال وعدم التمكن من تركه فيصلي
على حسب الامكان وان كان ركبيا مستديرا ولو تمكن من الاستقبال وجب
والاقبال للتكبير والاسقاط ويسجد على قريوس سرجه ان لم يمكن النزول و
لو عجز عنه او ما ولو اشتد الحال عن ذلك صلى بالتسبيح عوض كل ركعة سبحان الله
والحمد لله والباله الا الله والله اكبر وسقط الركوع والتجويد ولا بد من النية

وذكر ما يضاف

لو كان العدو في وجه القبلة
فترتبهم الامام صفين
ويحرم بهم جميعا
ويكرهم ويسجد بالاول
خاصة ويقوم الثانية
لحراسة فاذا قام
الامام بالاول سجدة
الثاني ثم يتنقل كل من
الصفين الى مكان
صاحبه فيركع الامام
بهما جميعا رابع ثم
يسجد بالذي يليه
ويقوم الثاني الذي
كان اول اخر انهم
فاذا جلس بهم يسجد
واقبل بهم جميعا

وذكر ما يضاف

تجربة الاحرام والتفقد **الطلب الثاني** في الاحكام صلوة الخوف مقصورة
سفر وحضر ان صليت جماعة وفردى على اقربي القولين ولو شرطنا في القصر
التفقد الثاني ولو فرغ من ركعتين والركعتين ركعتين وانظر الثانية في الثالث
بكون الفرة واحدا واذا عرض الخوف الموجب للأيام في الانتاء اتم مومنا والعكس
استدبروا ولو ظن سوادا عدوا ولم يعلم بالحال او خاف لصا وسبعا او
هرب من خوف او غرق او مطالب بدين عاجز عنه او كان ممرها خوفت الوقوف
فقصر او اتم بعد وجوب ان يصلي الجماعة على صفة ذات الرقاع دون بطر الخلف
بشرط الحضر والخطبة للاولى ولو كان حال العدة وان قصرت الثانية ويعتبر التعدد
لوحة صلوة الامام ولذا صلوة العبد والايات والاستسقاء والموتى والفرق
بوميان مع الضرورة ولا يقصران لغير خوف او سفر لاحكامهما موافق
حالة المتابعة بل حالة الانفراد ومبدأه رفع الامام من سجود الاولى مع احتمال
الاعتدال في قيام الثانية والاقرت ايقاع نية الانفراد ولو سها الامام في الاولى
لم يتابع الثانية في سجوده ويجب اخذ الاستلاح في الصلوة ويجوز مع النجاسة ولو
منع واجبا لم يجز اختيارا **الفصل الخامس** في صلوة السفر وفيه مطالب
الاول محل القصر وهو من الفرائض الرباعية اليومية خاصة وتوافل النهار
في الوتر مع الاداء في السفر ولا قصر في فوائت الحضر وثبت في فوائت السفر ولو
سافر في اثناء الوقت اتم على رأي وكذا الوجوه من السفر في الاثناء والقضاء تابع
ولا قصر في غير العدد وهو واجب الا في مسجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والحار
فان الاتمام فيها افضل فان فاتت احتمل وجوب قصر القضاء مطلقا وفي غيرها
في غير مطلقا ولو بقي للغروب مقدار اربع احتمل تختم القصر فيها وفي الظفر

فصل في احكام السفر
فصل في احكام الجماعة
فصل في احكام الخوف
فصل في احكام النسيء
فصل في احكام الحيض
فصل في احكام الجنابة
فصل في احكام الاستسقاء
فصل في احكام الموتى
فصل في احكام النكاح
فصل في احكام الطلاق
فصل في احكام الزنا
فصل في احكام العتق
فصل في احكام الديات
فصل في احكام الجنايات
فصل في احكام الحدود
فصل في احكام النكاح
فصل في احكام الطلاق
فصل في احكام الزنا
فصل في احكام العتق
فصل في احكام الديات
فصل في احكام الجنايات
فصل في احكام الحدود

يضيق قضاء ولو ملك بين الاثنين والاربع لم يجب الاحتياط بخلاف ما لو شك
بين الاثنين والثلاث وسجدت حر كل مقصورة تقول سبحان الله والحمد لله و
لا اله الا الله والله البركتين مرة عقيبها ولو اتممتها فربما قصر لم يتم معه ولو سافر
بعد الزوال قبل النقل سمحت قضاء ولو سفر **الطلب الثاني** في الشرايط
وهي خمسة الاول قصد المسافة وهي ثمانية فراسخ كل فرسخ اثنا عشر ألف ذراع
كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً فلو قصد الأقل لم يجز القصر ولو قصد مضى اربعة
والرجوع لم يجره وجب القصر ولو ملك ابد الطريقين وهو مسافة قصر وان قصر الا
وان كان ميلا الى الطريقين وقصر في البلد والرجوع وان كان بالاقرب ولو ملك
الاقصر اتم وان قصد الرجوع بالابعد الا في الرجوع ولو انتفى القصد فلا قصر
الهائم لا يترخص وكذا طالب الايق وشبههم وقاصد الأقل اذا قصد ما فيه وهكذا
ولو زاد للجموع على المسافة الا في الرجوع ولو قصد ثانيا مسافة من خص جند لا
قبله ومنظر الرفقة اذا خفي عليه الجدران والاذان قصر الى شهر ان جزم بالتفريق
دونها ولا اشترط السبيل **الثاني** الضرب في الارض فلا يكفي القصد من دونه
ولا يشترط الانتهاء الى المسافة بل ابتداء بحيث يخفى عليه الاذان والجدران فلو
ادرك احدها لم يجز القصر وهو نهاية السفر ولو منع بعد خروجه قصر مع خفائهما
واستمران النية ولو ردت به الرجوع قادر كاحدهما اتم **الثالث** استمرار القصد
فلو نوى الإقامة في الاثناء عشرة ايام اتم وان بقي الغرم وكذا لو كان له في الاثناء
ملك قد استوطنه ستة اشهر متوالياً ومنفرة ولا يشترط استيطان الملك
بل البلد الذي هو فيه ولا كون الملك صالحاً للسكنى بل لو كان له مزرعة اتم
لو خرج الملك عنه ساوى غيره ولو كان بين الاثناء والملك او ما نوى الإقامة
فيه مسافة قصر في الطريق خاصة ثم يقصر ما بين الملك والنهي فان قصر عن

فصل في احكام السفر
فصل في احكام الجماعة
فصل في احكام الخوف
فصل في احكام النسيء
فصل في احكام الحيض
فصل في احكام الجنابة
فصل في احكام الاستسقاء
فصل في احكام الموتى
فصل في احكام النكاح
فصل في احكام الطلاق
فصل في احكام الزنا
فصل في احكام العتق
فصل في احكام الديات
فصل في احكام الجنايات
فصل في احكام الحدود
فصل في احكام النكاح
فصل في احكام الطلاق
فصل في احكام الزنا
فصل في احكام العتق
فصل في احكام الديات
فصل في احكام الجنايات
فصل في احكام الحدود

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

على راي والنفقة مع غيبة المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع
حضوره **الثالث** عدم فراق المالك فلو وهب له نصاب لم يجز في الحول إلا بعد القبول
والقبض ولو وصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو استقرض نصابا جري
في الحول حين القبض ولا يجري الغنمية في الحول إلا بعد القسمة ولا يكفي عزل الإمام بغير
قبض العامة ولو قبض أربع مائة أجرة المسكن حوايين وجب عند كل حول زكاة وإن كانت
في معرض النسيئة فلا يجب على المرأة لو حمل الحول قبل الدخول فإن طلقها أخذ الزوج
النصف مالا وكان حق الفقراء عليها أجمع ولو تلف النصف بتفريطها تعلق حق
الناسي بالعين وضمت للزوج **فنبه** إمكان الأداء شرط في الضمان فلو لم يتمكن المسلم
من إخراجها بعد الحول حتى تلفت لم يضمن ولو تلف بعض النصاب سقط من
الفريضة بقدره ولو تمكن من الأداء بعد الحول قاهل الأخراج ضمن والكافر
إن وجبت عليه لكنها تسقط إسلامه ولا يصح منه إذا نها قبل أن يسانف الحول حين
الإسلام ولو هلكت بتفريطه حال كفره فلا ضمان **الفصل الثاني** في الشرايط
لخاصة **أما الأنعام** فشروطها أربعة **النصاب الثاني** الحول وهو مضي أحد عشر
شهر كاملة فإذا دخل الثاني عشر وجبت أن استمرت شرايط الوجوب طول
الحول فلو احتل بعضها قبل كماله ثم عاد أسنانف الحول من حين العود وفي
احتساب الثاني عشر من الحول الأول أو الثاني أشكال والتحال ينقد حولها من
حين سوما ولا يبنى على حول الأمهات فلو كان عنده أربع ثم نجت وجبت
الشاة إذا استغنت بالزعي حولا ولو تلف بعض النصاب قبل الحول فلا زكاة
وبعد يجب الجميع أن فرط والاقبال نسبة ولو ملك خمسة من الأبل نصف حول
ثم ملك أخرى نفي كل واحدة عند كمال حولها شاة ولو تغير الفرض بالثاني
بأن ملك إحدى وعشرين فالشاة عند تمام حول نصابها واحد وعشرين جزوا

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

عنه بعد إسلامه

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

سنة وعشرين من بنت مخاض عند حول الزيادة ولو ملك أربعين شاة ثم أربعين فللابني
في الزايد ولو ملك ثلثين بقرة وعشرا بعد سنة أشهر فعند تمام حول الثلثين تباع أو
تبعة وعند تمام حول العشر ربع سنة فإذا تم حول آخر على الثلثين فعليه ثلثة أرباع
سنة وإذا حال آخر على العشرة فعليه ربع سنة وهكذا ويجعل البيع وربع السنة
دائما وأبدا حول الأربعين عند تمام حول الثلثين ولو استند في الأثناء عن فطره أسنانف
ومرته الحول وبتم لو كان عن غيرها **الثالث** التسوم فلا زكاة في المعلوفة ولو يوما
في الأثناء الحول بل يسانف الحول من حين العود إلى التسوم ولا اعتبار بالكاتعة سواء
علفها مالها أو غيره يأذنه أو بغيره إذ من مال المالك وسواء كان العلف لعذرة كالثلج
أولا ولا زكاة في التحال حتى تستغنى عن الأتاهات وتسوم حولا **الرابع** أن لا يكون
عوامل فلا زكاة في العوامل السائمة وفي اشتراط الأئمة قولان **وأما الغنم**
فشروطها ثلثة **النصاب الثاني** بدق الصلاح وهو اشتداد الحب وأحمرار الثمرة
أو صفراءها وانقضاء الحصرم على راي **الثالث** ملك الغنم بالزعة لا بغيرها
كالإنباع والأتاهات نعم لو اشترى من الزرع أو ثمره قبل بدق الصلاح ثم بداه
صلاحا في ملكه وجبت عليه ولو انتقلت إليه بعد بدق الصلاح فالزكاة على الناقل و
لو مات وعليه دين مستوعب وجبت الزكاة أن مات بعد بدق صلاحها والأفلا
ولو لم يستوعب وجبت وعامل المساقاة والزراعة يجب عليه في نصيبه
أن يبلغ النصاب **وأما التقديرات** فشروطها ثلثة **النصاب الثالث** حول الأنعام
الثالث كونها مضر بين متقوسين بسكة المعاملة أو ما كان يتعامل بها **فنبه**
يشترط في الأنعام والنقدين بقاء عين النصاب طول الحول فلو عارض في أثناءه
بغير سقطت سواء كان بالجنس أو بغيره وسواء قصد الفراق أو لا كذا الوصاغ
التقديرات محرما أو محلا **أما الوعاض** أو صاغ بعد الحول فإن الزكاة يجب ولو

أثناء

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

في هذه المدة لا يملك المالك لأزكو فيها لأنها في معرض الأتلاف ويجب مع

استوفت
 باع في الأثناء بطل الحول فان عاد بفتح أو عيب استأنف حين العود ولو مات
 استأنف وزنه للحول ان كان قبله والأوجب **المقصد الثاني** في الحل
 انما يجب الزكوة في تسعة اجناس الأبل والبقر والغنم والحظنة والشعير والتمر
 والزبيب والذهب والفضة والمولد بين الزكوي وغيره يتبع الاسم فها فصول
الأول في النعم وفيه مطالب **الأول** في مقادير النصب والفرايض اما الأبل فقصها
 اثنا عشر خمسة في كل واحد هو خمس شاة ثم ست وعشرون وفيه بنت مخاض
 وهي ما دخل في الثانية فاتها ما خض اي حامل ويجزي عنها ابن اللبون ويجزي
 في الأخرى لو كانا عند وفي الشراء لو فقدتها ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون و
 هي ما دخل في الثالثة فصار لأمها لبن ولا يجزي الحق الأبل القيمة ثم ست واربعون
 وفيه حقة وهي ما دخل في الرابعة فاستحققت الحمل أو الفحل ثم إحدى وستون
 وفيه جذعة وهي ما دخل في الخامسة ثم ست وسبعون وفيه بنت لبون ثم إحدى و
 تسعون وفيه حقان ثم مائة وأحدى وعشرون فيجب في كل خمسين حقة وفي
 كل اربعين بنت لبون وهكذا دايما ويجزي المالك لو اجتمعوا ولا يجزي عن مائتين
 حقان وبنت لبون ونصف ويجزي في اربعاء اربع حقا وخمس بنت لبون
 وفي اجزاء بنت المخاض عن خمس شياه مع قصور القيمة عنها بل وعن شاة
 في الخمس مع قصور القيمة نظر واما البقر فقصها اثنان ثلاثون وفيه يتبع أو
 يتبعه وهو ما كمل له حول واربعون وفيه ستة وهو ما كمل له حولان ولا
 يجزي السن ويجزي عن البتبعه واما الغنم فقصها خمسة اربعون وفيه شاة
 ثم مائة وأحدى وعشرين وفيه شاتان ثم مائتان واحدة ففيه ثلث ثم ثلثمائة
 واحدة ففيه اربع على رأي ثم اربع مائة ففي كل مائة شاة وهكذا دايما و
 قبل بل يؤخذ من كل مائة شاة في الرابع ويظهر الفايده في الوجوب والتمام

فأشبهه

في النعم وفيه مطالب الأول في مقادير النصب والفرايض اما الأبل فقصها اثنا عشر خمسة في كل واحد هو خمس شاة ثم ست وعشرون وفيه بنت مخاض وهي ما دخل في الثانية فاتها ما خض اي حامل ويجزي عنها ابن اللبون ويجزي في الأخرى لو كانا عند وفي الشراء لو فقدتها ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون وهي ما دخل في الثالثة فصار لأمها لبن ولا يجزي الحق الأبل القيمة ثم ست واربعون وفيه حقة وهي ما دخل في الرابعة فاستحققت الحمل أو الفحل ثم إحدى وستون وفيه جذعة وهي ما دخل في الخامسة ثم ست وسبعون وفيه بنت لبون ثم إحدى وتسعون وفيه حقان ثم مائة وأحدى وعشرون فيجب في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وهكذا دايما ويجزي المالك لو اجتمعوا ولا يجزي عن مائتين حقان وبنت لبون ونصف ويجزي في اربعاء اربع حقا وخمس بنت لبون وفي اجزاء بنت المخاض عن خمس شياه مع قصور القيمة عنها بل وعن شاة في الخمس مع قصور القيمة نظر واما البقر فقصها اثنان ثلاثون وفيه يتبع أو يتبعه وهو ما كمل له حول واربعون وفيه ستة وهو ما كمل له حولان ولا يجزي السن ويجزي عن البتبعه واما الغنم فقصها خمسة اربعون وفيه شاة ثم مائة وأحدى وعشرين وفيه شاتان ثم مائتان واحدة ففيه ثلث ثم ثلثمائة واحدة ففيه اربع على رأي ثم اربع مائة ففي كل مائة شاة وهكذا دايما وقبل بل يؤخذ من كل مائة شاة في الرابع ويظهر الفايده في الوجوب والتمام

الطلب

الطلب الثاني في الأشناق كلما نقص عن النصاب يستحق في الأبل شفاق في
 البقر وقصا وفي الغنم وباقي الاجناس عفووا فالنقص من الأبل نصاب وشناق وهو
 اربعة الاشياء فيه فلو بلغت بعد الحول قبل امكان الأداء لم يقط من الفريضة شيء
 وكذا باقي النصب مع الأشناق ولا يضم ما لا يخصه وان وجدت شرايط الحظنة
 كالافرق بين ما لم يخص وأحد وان نباعا **الطلب الثالث** في صفة الفريضة
 الشاة المأخوذة في الأبل والغنم اقلها الجذع من الضأن وهو ما كل سبعة أشهر
 ومن المعز النثني وهو ما كل سنة والحمار الى المالك في اخراج ايها شاء ولا يؤخذ
 مريضه ولا هزلة ولا ذات عوار ولا الزبي وهو الولد الى خمسة عشر يوما ولا
 الأولة وهي المعدة للأكل ولا فحل الضراب ولو كان النصاب مريضاً أو معيباً لم
 يكلف الصحيح ويجزي الذكر والأنثى في الغنم ومن غير غنم البلد وان قصرت قيمتها
 ولا خيار للتساعي في النعدين بل للمالك والعرب والحناني من الأبل جنس وعرب
 البقر والجوامس جنس والضأن والمعز جنس والخيار الى المالك في الأخراج من
 اي الصنفين في هذه المراتب ويجوز اخراج القيمة في الأصناف التسعة والعين
 أفضل ولو فقدت بنت المخاض دفع بنت اللبون واسترد شاتين أو عشرين درهما
 ولا اعتبار هنا بالقيمة السوقية قلت عند ازادت عليه ولو انعكس الفرض دفع
 بنت المخاض وبناتين أو عشرين درهما وكذا الجعيران بين بنت اللبون والحقة
 وبين الحقة والجذعة ولو وجبت الأعلى والأدون فالخير اليه ولو تصاعفت
 الدرجة فالقيمة السوقية على رأي وكذا ما زاد على الجذع واسنان غير الأبل
الفصل الثاني في التقدير للذهب نصابان عشرون مثقالا ففيه نصف
 دينار ثم اربعة وفيها فراطان وهكذا دايما ولا زكوة فيما نقص عنها وان خرج
 بالتمام والفضة نصابان مائتا درهم ففيه خمسة دراهم ثم اربعون وفيها درهم

الطلب الثاني في الأشناق كلما نقص عن النصاب يستحق في الأبل شفاق في البقر وقصا وفي الغنم وباقي الاجناس عفووا فالنقص من الأبل نصاب وشناق وهو اربعة الاشياء فيه فلو بلغت بعد الحول قبل امكان الأداء لم يقط من الفريضة شيء وكذا باقي النصب مع الأشناق ولا يضم ما لا يخصه وان وجدت شرايط الحظنة كالافرق بين ما لم يخص وأحد وان نباعا الطلب الثالث في صفة الفريضة الشاة المأخوذة في الأبل والغنم اقلها الجذع من الضأن وهو ما كل سبعة أشهر ومن المعز النثني وهو ما كل سنة والحمار الى المالك في اخراج ايها شاء ولا يؤخذ مريضه ولا هزلة ولا ذات عوار ولا الزبي وهو الولد الى خمسة عشر يوما ولا الأولة وهي المعدة للأكل ولا فحل الضراب ولو كان النصاب مريضاً أو معيباً لم يكلف الصحيح ويجزي الذكر والأنثى في الغنم ومن غير غنم البلد وان قصرت قيمتها ولا خيار للتساعي في النعدين بل للمالك والعرب والحناني من الأبل جنس وعرب البقر والجوامس جنس والضأن والمعز جنس والخيار الى المالك في الأخراج من اي الصنفين في هذه المراتب ويجوز اخراج القيمة في الأصناف التسعة والعين أفضل ولو فقدت بنت المخاض دفع بنت اللبون واسترد شاتين أو عشرين درهما ولا اعتبار هنا بالقيمة السوقية قلت عند ازادت عليه ولو انعكس الفرض دفع بنت المخاض وبناتين أو عشرين درهما وكذا الجعيران بين بنت اللبون والحقة وبين الحقة والجذعة ولو وجبت الأعلى والأدون فالخير اليه ولو تصاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأي وكذا ما زاد على الجذع واسنان غير الأبل الفصل الثاني في التقدير للذهب نصابان عشرون مثقالا ففيه نصف دينار ثم اربعة وفيها فراطان وهكذا دايما ولا زكوة فيما نقص عنها وان خرج بالتمام والفضة نصابان مائتا درهم ففيه خمسة دراهم ثم اربعون وفيها درهم

الطلب الثاني في الأشناق كلما نقص عن النصاب يستحق في الأبل شفاق في البقر وقصا وفي الغنم وباقي الاجناس عفووا فالنقص من الأبل نصاب وشناق وهو اربعة الاشياء فيه فلو بلغت بعد الحول قبل امكان الأداء لم يقط من الفريضة شيء وكذا باقي النصب مع الأشناق ولا يضم ما لا يخصه وان وجدت شرايط الحظنة كالافرق بين ما لم يخص وأحد وان نباعا الطلب الثالث في صفة الفريضة الشاة المأخوذة في الأبل والغنم اقلها الجذع من الضأن وهو ما كل سبعة أشهر ومن المعز النثني وهو ما كل سنة والحمار الى المالك في اخراج ايها شاء ولا يؤخذ مريضه ولا هزلة ولا ذات عوار ولا الزبي وهو الولد الى خمسة عشر يوما ولا الأولة وهي المعدة للأكل ولا فحل الضراب ولو كان النصاب مريضاً أو معيباً لم يكلف الصحيح ويجزي الذكر والأنثى في الغنم ومن غير غنم البلد وان قصرت قيمتها ولا خيار للتساعي في النعدين بل للمالك والعرب والحناني من الأبل جنس وعرب البقر والجوامس جنس والضأن والمعز جنس والخيار الى المالك في الأخراج من اي الصنفين في هذه المراتب ويجوز اخراج القيمة في الأصناف التسعة والعين أفضل ولو فقدت بنت المخاض دفع بنت اللبون واسترد شاتين أو عشرين درهما ولا اعتبار هنا بالقيمة السوقية قلت عند ازادت عليه ولو انعكس الفرض دفع بنت المخاض وبناتين أو عشرين درهما وكذا الجعيران بين بنت اللبون والحقة وبين الحقة والجذعة ولو وجبت الأعلى والأدون فالخير اليه ولو تصاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأي وكذا ما زاد على الجذع واسنان غير الأبل الفصل الثاني في التقدير للذهب نصابان عشرون مثقالا ففيه نصف دينار ثم اربعة وفيها فراطان وهكذا دايما ولا زكوة فيما نقص عنها وان خرج بالتمام والفضة نصابان مائتا درهم ففيه خمسة دراهم ثم اربعون وفيها درهم

ولا يكون فيها نقص عنها ولو حبة والدرهم ستة دوايق والذائق ثمان حبات
من اوسط حبات الشعير والمناقل لم يختلف في جاهلية ولا اسلام اما الدراهم فانها
مختلفة الاوزان واستقر الامر في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دوايق كل
عشرة منها سبعة مناقل من ذهب ولو نقص في اثنائها الحول او بادل حبة او بغيره
او اجتمع النصاب من التقدير او كان حلتا معا او محلا ائنة او آلة او سبائك او
نصارا او براوان فذلك قبل الحول فلا زكاة وبعد يجب **فروع** آكل حبة التمرة
برحها كالتايم والخش ثم يخرج من كل جنس بقدره **ب** لا زكاة في الغشوشة ما لم
يبلغ قدر النصاب نصا او لو كان الغش اقل ولو جعل مقدار الغش الزم التصفية
ان ما ليس مع علم النصاب لا بد منه ولو علم النصاب وقدر الغش اخرج عن الخالص
مثلهما وعن الغشوشة من **ج** لا يجري الغشوشة عن الجياد وان قل **د** لو كان الغش
ما يجب فيه الزكاة وجبت عنها فان اشكل الاكثر منها ولم يمكن التمييز اخرج ما
يجب في الاكثر من اثنين فلو كان قدرا احد التقدير ستمائة والاخر اربعمائة اخرج
زكاة ستمائة ذهبيا وستمائة فضة ويجزئ ستمائة من الاكثر قيمة واربعائة من الاقل
هـ لو تساوى العيار واختلفت القيمة كالرضوية والراضية استحبت التقسيط
واجزاء التخيير **الفصل الثالث** في الغلات ولها نصاب واحد وهو بلوغ
خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا كل صاع اربعة امداد وكل مد طرطان و
ربع بالعماني وطرطل ونصف بالمدي والارز في الناقص فاذا بلغت النصاب
وجبت العشران سقيت سحبا او بعلا او عنيا ونصف العشران سقيت بالغرب
وللدوالي والنواضع فان اجتمعا حكم الاكثر ويقطع مع التساوي ثم كلما زادت
وجب بالحساب وتعلق الزكاة عند بدو صلاحها والاخراج واعتبار النصاب
عند الحفاف حال كونه تمر او زيبا وفي الغلة بعد التصفية من التبن والقشر
كونها

الدرهم ستة دوايق والذائق ثمان حبات

الزكاة في الغشوشة ما لم يبلغ قدر النصاب نصا او لو كان الغش اقل ولو جعل مقدار الغش الزم التصفية

الزكاة في الغشوشة ما لم يبلغ قدر النصاب نصا او لو كان الغش اقل ولو جعل مقدار الغش الزم التصفية

وانما

فانما يجب الزكاة بعد الموت اجمع كالبدن وغيره لا ثمن اصل الثقل وبعد
حصة السلطان ولا يتكرر الزكاة فيها بعد الاخراج وان بقيت احوالا ولا يجري
اخذ الرطب عن التمر ولا العنب عن الزبيب ولو اخذ الساعي جمعهما نقص عند
الحفاف **فروع** آيضم الزروع المتباعدة والثمار المتفرقة في الحكم سواء انفتت
في الاشیاع او اختلفت وما يطلع مرتين في الحول يضم السابق الى اللاحق **ب**
للحطة والشعير جنسان هنا لا يضم احدهما الى الآخر **ج** العنب حنطة جنتان
منه في تمام على مرأى والسكك يضم الى الشعير لصوته ويجعل الى الحنطة
لاتفاقهما طبعاً وعدم الانضمام **د** لا يسقط العشر بالخراج في المزاجية **هـ** لو
اشكل الاغلب في السقي فكالاستواء وهل الاعتبار في الغلبة بالاكتر عددا او
نفعاً نمو الاقرب للتأني **و** مع الحاد الجنس يؤخذ منه ومع الاختلاف ان ما ليس
قطر **ز** يجوز للساعي الحر من فاضل المالك حصة الفقراء او الساعي حصة المالك
او يحمل حصة الفقراء اما في يد المالك فليس له الاكل حينئذ مع التقدير لو
تلف من الثمرة شي غير تفرط او اخذ ظالم سقط الضمان عن المتعهد ويجوز
لخفيف الثمرة بعد الحرص مع الحاجة فيسقط جباية ويجوز القسمة على رؤوس
التخل والبيع ولو ادعى المالك النقص المحتمل قبل دون غيره وقبل قوله لو ادعى
الحاجة او غلط الخارص او التلف من غير سبب لا كذب الخارص عمدا **ح**
الرطب الذي لا يصير نهما يجب الزكاة فيه ويعتبر بالحرص على تقدير الحفاف
ان يبلغ النصاب وجبت ويخرج منه عند بلوغه رطبا وكذا العنب **ط**
يلقى الخارص الواحد **ي** لو باع الثمرة بعد الحرص والضمان مع البيع و
لو كان قبله يبطل في حصة الفقراء **س** **مسألة** الزكاة في
في العين لا في الذمة فان فطر ضمن والتأخير ممكن التفرق او الدفع الى

الدرهم ستة دوايق والذائق ثمان حبات

الزكاة في الغشوشة ما لم يبلغ قدر النصاب نصا او لو كان الغش اقل ولو جعل مقدار الغش الزم التصفية

الزكاة في الغشوشة ما لم يبلغ قدر النصاب نصا او لو كان الغش اقل ولو جعل مقدار الغش الزم التصفية

العلامة
حسنه الله
ومن

وغيرها مما تفتته الأرض من ميل أو موزون وحمله في قدر النصاب واعتبار النقي
وقدر الخرج وإسقاط الوزن حكم الواجب ولا زكاة في الخضروات وقصم ما نوع
منه في السنة كالذرة بعضه مع بعض **الثاني** الجبل يستحب فيها الزكاة بشرط الأثوث
والسوم والحول فعن كل فرس عتيق ديناران في كل حول وفي البرذون دينار
الثالث العقار المتخذ للبناء يستحب الزكاة في حاصله فان بلغ نصابا وحال عليه الحول
وجبت ولا يستحب في شيء غير ذلك **المقصود الرابع** في السحق وفيه فصلان

الاول في الاصناف وهم ثمانية **الاول والثاني** الفقراء والمساكين وقسمهما
من قصره له عن مؤنه سننه له واجياله واختلف في ايها السواخا لا يقبل الفقير
للأبداء بذلك الدال على الاهتمام وقوله اما السفينة فكانت لمساكين ولنعوذ النبي
عليه السلام منه وقوال المسكن وقيل المسكين للتاكيد وقوله تعالى اوسكنا ذا
متره ويمنع القادر على تكسب المؤنة بصنعة وغيرها وصاحب الخسرين اذا قدر
على الالتفات بالمعاش بها ويعطى صاحب ثلثمائة مع عجزه وصاحب دار السكنى

ومن حصّة العامل إن بلغت نصاباً وإن لم ينض المال على ما **ي** لأن الاستحقاق
أخرجه عن الوقاية والأقرب عدم المناقاة بين الاستحقاق والوقاية فبضم العامل
الزكاة لو تم بها المال **ح** الدين لا يمنع الزكاة وإن فقد غيره **ك** عند التجارة
يخرج عنه الفطرة وزكاة التجارة ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم أساءها فالأقرب زكاة
التجارة في السنة الأولى **ح** في كون نتاج مال التجارة منها يطره فعلي تصديره لو
اشترى تحللاً للتجارة فأنشأه بالخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمرة
ولا على الأصل ولو اشترى أرضاً للتجارة فمنه ربحها بغير القينة وجبت المائتة **ح**
في النزع ولا يسقط استحباب زكاة التجارة عن الأصل **الطلب الثاني** في أنواع
الأول كلما عدا ما ذكرنا من الغلات يستحب فيه الزكاة كالعدس والماش والأرث
وغيرها مما يقبضه الأرض من ميكل أو موزون وحله في قدر النصاب واعتبار التقى
وقدر الخرج واسقاط الوزن حكم الواجب ولا زكاة في الخضروات وفي ضم ما يزرع
في السنة كالذرة بقضه مع بعض نظر **الثاني** الخيل يستحب فيها الزكاة بشرط الأئونة
والسوم والحول فعن كل قرص عتيق دينار في كل حول وفي البرذون دينار
الثالث العقار المتخذ للتماء يستحب الزكاة في حاصله فإن بلغ نصاباً وحال عليه الحول
وجبت ولا يستحب في شيء غير ذلك **المقصود الرابع** في السحق وفيه فصلان
الأول في الأصناف وهم ثمانية **الأول والثاني** الفقراء والمساكين ويشملهما
من قصر ما له عن سنة سنه له ولجباله واختلف في أيهما أسوأ حالاً فقبل الفقير
للافتاء بذكر الدال على الأهتمام ولقوله أما السفينة فكانت لمساكين ولتعوذ النبي
عليه السلام منه وسؤال المسكن وقبل المسكين للتأكيك لقوله تعالى أو مسكيناً ذا
منتهى ويمنع القادر على اكتساب المؤنة بصنعة وغيرها وصاحب الخسرين إذا فقه
على الاكتفاء بالمعاش بها ويعطى صاحب ثلثمائة مع عجزه وصاحب دار السكنى في

في سبيل الله

في سبيل الله

عبد المنة قهرن الزكوب وثباب التجمل ولوقصر الكعب جانان يعطى الكثر من التمة
 على حراى ويصدق مدعى الفقر فيه من غيرهم وان كان قويا او امال قديم
 الامع كذبه فان ظهر استعبد منه ومع التمتع فلا ضمان على الدافع ما لكان او اما
 او ساعيا او وكلا وكذا الوبان كافر او واجب النفقة او هاشميا ولا يجب اعلامه
 انها زكوة **الثالث** العاملون وهم السعاة في جباية الصدقة وتجبر الامام بين الجماعة
 والاجرة عن مدة معينه **الرابع** المؤلفه وهم قيمان كفار يتمالون الى الجهاد او الى
 الاسلام ومسلمون اتان من ساداتهم لهم نظرا من الشكرين اذا اعطوا رغب النظر
 في الاسلام واتان سادات مطاعون يرجى اعطائهم قوة ايمانهم ومساعدة قوتهم
 في الجهاد واتان مسلمون في الاطراف اذا اعطوا منعوا الكفار من الدخول واتان
 مسلمون اذا اعطوا اخذوا الزكوة من مانعها وقبل المؤلفه الكفار خاصة **الخامس**
 في الرقاب وهم نكته المكاتبون والعبيد تحت الشدة والعبيد يشترى للعتق مع عدم
 المستحق ويعطى مدعى الكفاية من غير تبينة ولا يمين مع انتفاء التكذب ويجوز الدفع
 قبل النجم ولو صرفه في غيره ارجع الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء ويدفع السيد الزكوة
 الى المكاتب ثم يدفعها اليه ويجوز اعطاء سيد المكاتب والاقرى حوازا لا عتاقا و
 شراء الاب منها **السادس** الغارمون وهم المدينون في غير معصية والاقرى
 في الجهول حاله الاستحقاق وله ان يدفع الى من انفق في معصية من سهم
 الفقراء ثم يقضى هو ويجوز المقاصة ولو كان الغارم ميتا جاز القضاء عنه
 حيا ميتا والمقاصة ولو صرف ما اخذ في غير القضاء والمقاصة وان كان واجب
 النفقة جاز القضاء عنه حيا وميتا والمقاصة ولو صرف ما اخذ في غير القضاء
 اتجمع ويقبل قوله في الغرم من غيرهم اذا جحد عن تكذيب الغرم **السابع**
 في سبيل الله وهو كل مصلحة لبناء القناطر وعمارة المساجد واعانة الزاير

في سبيل الله

علم

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

والحاج ومساعدة المجاهدين وقيل يختص الأخير ولو اعطى الغازي فيه نصه في
 عين استعبد ويقط سهم المؤلفه والساعي والغازي حال الغيبة الامع الحاجة الى الجهاد
 ولا يشرط في الغازي والعامل الفقير **الثامن** ابن السبيل وهو المنقطع به وان
 كان غنيا في بلد وكذا الضيف ولا يشرط على قدر الكفاية فان فصل اعادته **التاسع**
التاسع في الاوصاف يشرط في الاوصاف التبعة غير المؤلفه الايمان فلا يعطى
 كافر ولا مخالف للحق والاولاد يتبع الاباء في الايمان وعدمه ويعيد المخالف ما اعطى
 مثله وفي اعتبار العدة قولان ويشترط ان لا يكون هاشميا الا ان يكون المعطى
 منهم او يقصر ما يصل اليه من خمس عن كفايته مع حاجته او يكون مندوبا
 هم الان اولاد ابي طالب والعباس ولحرت وابي طيب ويجوز اعطاء موالهم
 ويشترط في الفقراء والمساكين ان لا يجب نفقتهم على المعطى بالنسب والمالك
 النرجية ويجوز الدفع الى غيرهم وان قرب كالاخ ولو كان عاملا او غانيا او
 غارما او مكاتب او ابن سبيل جاز اعطائه مطلقا الا ان السبيل فيعطى الزايد
 عن النفقة مع الحاجة اليه كالحاجة ويشترط في العامل بعد الايمان والنفقة في الزكوة
 والحرة على اشكال وفي المكاتب علم ما يصرفه في الكفاية سوى ما يعطى وفي ابن
 السبيل والضيف اباحة سفرهما **المقصود الخامس** في كيفية الاخراج وفيه
الاول في الوقت ويتعين على الفور مع المكنة ووجود المستحق ولا يكفي
 الغزل على زراي فيضمن لو تلفت وبان ثم وكذا الوصي بالتفريق او بالدفع الى غيره
 المستودع مع مطالبة المالك ولو لم يوجد مستحق او حصل مانع من التجميل
 جاز الترخيص والاضمان حينئذ ولا يجوز تقديمها فان فعل كان قرضا لا زكوة
 معجلة على سري فان تم بها النصاب سقطت والا احتسبها عند الحول معامع
 بقاء الاخذ على الاستحقاق والمال على الوجوب وله استعادتها والقصر في

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

في سبيل الله

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مكتبة الخليل

٦
مال

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد
 وسلم

في زكاة الفطر

يبلغ القصاب كسقوط الأرض بثلث العبد فلو باع قبل الأداء صح ويتبع الساعي
المال أن لم يورث المالك فينفخ البيع ويختار المشتري في الباقي ولو لم يورث المالك
من غيره ولم يأخذ الساعي من العبد فلا يشتري الخيار لئلا يورث المالك ولو أدى المالك
من غيره فلا خيار له في العبد ويحمل ثبوته لاحتمال استحقاق المدفوع فينبع الساعي
المال **باب في زكاة الفطرة وفيه مطالب الأول** المكلف وهو كل
كامل حر عاقل يملك العقل والجنون ولا من أهل شر أو وهو مغمى عليه ولا
العبد فنانا كان أم مدبرا أو أم ولد أو مكاتب أو موطأ أو مطلقا لم يورث شيئا فان تحرر
بعضه سقطت الفطرة عليه وعلى الولي بالخصص إلا أن يختص الولي بالعلولة
فيختص بها والعلو الفقير وهو من لا يملك قوت سنة له ولعيله ثم يستحب له
أخراجها وإن أخذها فبغير صاعا على عياله ثم يخرجها ولو بلغ قبل الحلال أو أسلم
أو زال جنونه أو استغنى أو ملك عبدا أو ولده وجبت **والأستحب** أن لم
يصل العيد والكافر يجب عليه ويسقط بالإسلام ولا يصح منه إذا أوجها قبله ولا
يسقط عن المرتد بالإسلام ويجب أن يخرجها عنه وعن كل من يعوله فرضا أو فداء صغيرا
كان المالك أو كبيرا حرا أو عبدا مسلما أو كافرا **فروع** الزوجة والمملوك يجب عليه
فطرتها وإن لم يعلمها إذا لم يعلمها غيره سواء كانا حاضرين أو غائبين ولو عالها
غيره وجبت على العايل **ب** زكاة المشترك على إربابه بالخصص فإن اختص أحدهم
بالعلولة تبرعا اختص بها **ج** لو اجتمع الدين وفطرة العبد على الميت بعد الحلال
فميت الزكاة عليها بالخصص مع القصور ولو مات قبل الحلال فلا زكاة على الوارث
ولا على غيره إلا أن يعوله أحدها والأقرب الوجوب على الوارث **د** لو قبل
الوصية بالعبد من الميت قبل الحلال فلا زكاة عليه ولو قبل بعد سقطت وفي

في زكاة الفطر
في زكاة الفطر
في زكاة الفطر

في زكاة الفطر
في زكاة الفطر
في زكاة الفطر

في زكاة الفطر
في زكاة الفطر
في زكاة الفطر

في زكاة الفطر

الوجوب

في زكاة الفطر

الوجوب على الوارث أشكال **هـ** لا يجب الزكاة على الموهوب له إلا بعد القبض
قلوبات الواهب قبله بطلت الهبة وجبت على الوارث ولو مات المتهب
قبل القبض بطلت **و** كل من وجبت زكوة على غيره سقطت عنه كالزوجة
والضيف والميراث ولو كان الزوج معسرا وجبت نفقتها دون فطرتها ولا
وجوبها عليها **ز** الأمة زوجة المعسر فطرتها على مولها إن لم يعلمها الزوج **ح** لو
أخرجت زوجة المورث نفسها بآذن الزوج أجزأه وبذنه أشكال بناء من
العقل أو الأصل **ط** المطلقة البائن الحامل فطرتها عليه إن جعلها النفقة لها أو لا
فلا **ي** لو وقعت بها ياء بين المختر بعضه وبين مولاه وقع الحلال في نوبة أحدها
ففي اختصاصه بالفطرة أشكال **ث** لا يسقط وجوب النفقة بالآباء فيجب الفطرة
ولذا المهرن والمغصوب والضال وإن انقطع خيره مالم يتلظن الموت **يب**
نفقة زوجة العبد على مولاه وفطرتها **المطلب الثاني** في وفاتها وجب بغير
التمس ليلة الفطر ولا يجوز نفقة لها على الحلال الأقرضا ويجوز ما قبل يستحب
الوفاء لصلوة العبد ويحرم بعده ثم إن غرها وخرج الوقت أخرجها واجبا بنية الأداء
والأقضاها على مراهي ولو أخرج مع الأمان والغزل ضمن ومع انتفاء الأمان تنقضي
الضمان والتحريم وحلل كالناخير ولو أخرج الغزل مع عدم المستحق فلا أثم ويقضي
ومستحقها هو مستحق زكاة المال ويستحب اختصاص القرابة ثم الجيران وأقل
ما يعطى الفقير صاع الأمع الاجتماع والقصور والحد للكنة ويؤلف الفقير
المالك ويستحب الإمام أو نائبه ومع الغيبة الفقيه ويجب النية فإن أخل بها
لم يجزئه ويشترط قصد التعيين والوجوب أو التنبه والتقرب إلى الله تعالى
المطلب الثالث في الواجبات وهو صاع قمايقات غالبا كالخطة والتعريق
التمر والزبيب والأسر واللبن والأفط والخبز أصلا بل ويخرج من غيرها بالقيمة
والدقيق **و**

في زكاة الفطر
في زكاة الفطر
في زكاة الفطر

في زكاة الفطر
في زكاة الفطر
في زكاة الفطر

في الواجب

في زكاة الفطر

في غير تقدير على رأي أن شاء والأفضل التزم الزبيب ثم غالب القوت و
بحري من اللبن أو بغيره طال ما لم يرق على رأي والأقرب في اللبن والخيض و
التمين القيمة ولا بحري العنب والزبيب والسوس ولو اختلفت قوت ما لكي عبد
جاء اختلاف النوع على رأي والأقرب أجزاء المختلف مطلقا **الباب الثالث**
في الخمس **ومطالبة** أربعة **الأول** المحل أنما يجب الخمس في سبعة أشياء أغنام دار
الحرب وإن قلت سواء حراها العسكرا أو لثما ينقل ويحول كالأمتعة أو لا كالأرض
خامدة **المعادن** جامدة كانت كالذهب والفضة والقصاص أو لا كالياقوت والزمرد
والحلل أو سائلة كالنفط والنفط والكبريت **ح** الكنز وهو المال المذخور تحت الأرض
في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام ولا أنزله للواحد وعليه الخمس سواء كان الواحد
حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا وكذا المعادن والغوص ويحق به ما يوجد في ملكه من
أوجوف الدابة مع انتفاء معرفه البائع فإن عرف فهو حق به من غير بيع وما
يوجد في جوف التمسك من غير تعريف والأقرب أن شرط عدم اثر الإسلام ولو وجد
في دار الإسلام وإنه عليه فلفظة وإن كان موثقا على رأي ولو اختلفت متاجر
الدار وما لكها في ملكية الكفر قدم قول المالك مع البين على إكمال ولو اختلفا في
القدر قدم قول المستاجر مع البين ولو اختلف البائع والمشتري أو المبيع و
المستعير قدم قول صاحب اليد **د** ما يخرج من البحر كالجواهر واللؤلؤ والذرة
هـ أرباح التجارات والصناعات والقرارات **و** أرض الدمي إذا اشتراها
من مسلم سواء كانت ثمانية الخمس كالمفتوحة عنوة أو لا كن أسلم أهلها عليها
طوعا **ز** الحلال المنزج بالحرام **المطلب الثاني** الشرايط بشرط في الغنائم انتفاء
النصبة من مسلم أو معاهد وفي المعادن أخراج الثمن من حفر وسبك و
غيره **النصاب** على رأي وهو عشرون دينارا وفي الكنز هذان الشيطان وفي

في غير تقدير على رأي أن شاء والأفضل التزم الزبيب ثم غالب القوت و
بحري من اللبن أو بغيره طال ما لم يرق على رأي والأقرب في اللبن والخيض و
التمين القيمة ولا بحري العنب والزبيب والسوس ولو اختلفت قوت ما لكي عبد
جاء اختلاف النوع على رأي والأقرب أجزاء المختلف مطلقا **الباب الثالث**
في الخمس **ومطالبة** أربعة **الأول** المحل أنما يجب الخمس في سبعة أشياء أغنام دار
الحرب وإن قلت سواء حراها العسكرا أو لثما ينقل ويحول كالأمتعة أو لا كالأرض
خامدة **المعادن** جامدة كانت كالذهب والفضة والقصاص أو لا كالياقوت والزمرد
والحلل أو سائلة كالنفط والنفط والكبريت **ح** الكنز وهو المال المذخور تحت الأرض
في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام ولا أنزله للواحد وعليه الخمس سواء كان الواحد
حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا وكذا المعادن والغوص ويحق به ما يوجد في ملكه من
أوجوف الدابة مع انتفاء معرفه البائع فإن عرف فهو حق به من غير بيع وما
يوجد في جوف التمسك من غير تعريف والأقرب أن شرط عدم اثر الإسلام ولو وجد
في دار الإسلام وإنه عليه فلفظة وإن كان موثقا على رأي ولو اختلفت متاجر
الدار وما لكها في ملكية الكفر قدم قول المالك مع البين على إكمال ولو اختلفا في
القدر قدم قول المستاجر مع البين ولو اختلف البائع والمشتري أو المبيع و
المستعير قدم قول صاحب اليد **د** ما يخرج من البحر كالجواهر واللؤلؤ والذرة
هـ أرباح التجارات والصناعات والقرارات **و** أرض الدمي إذا اشتراها
من مسلم سواء كانت ثمانية الخمس كالمفتوحة عنوة أو لا كن أسلم أهلها عليها
طوعا **ز** الحلال المنزج بالحرام **المطلب الثاني** الشرايط بشرط في الغنائم انتفاء
النصبة من مسلم أو معاهد وفي المعادن أخراج الثمن من حفر وسبك و
غيره **النصاب** على رأي وهو عشرون دينارا وفي الكنز هذان الشيطان وفي

في غير تقدير على رأي أن شاء والأفضل التزم الزبيب ثم غالب القوت و
بحري من اللبن أو بغيره طال ما لم يرق على رأي والأقرب في اللبن والخيض و
التمين القيمة ولا بحري العنب والزبيب والسوس ولو اختلفت قوت ما لكي عبد
جاء اختلاف النوع على رأي والأقرب أجزاء المختلف مطلقا **الباب الثالث**
في الخمس **ومطالبة** أربعة **الأول** المحل أنما يجب الخمس في سبعة أشياء أغنام دار
الحرب وإن قلت سواء حراها العسكرا أو لثما ينقل ويحول كالأمتعة أو لا كالأرض
خامدة **المعادن** جامدة كانت كالذهب والفضة والقصاص أو لا كالياقوت والزمرد
والحلل أو سائلة كالنفط والنفط والكبريت **ح** الكنز وهو المال المذخور تحت الأرض
في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام ولا أنزله للواحد وعليه الخمس سواء كان الواحد
حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا وكذا المعادن والغوص ويحق به ما يوجد في ملكه من
أوجوف الدابة مع انتفاء معرفه البائع فإن عرف فهو حق به من غير بيع وما
يوجد في جوف التمسك من غير تعريف والأقرب أن شرط عدم اثر الإسلام ولو وجد
في دار الإسلام وإنه عليه فلفظة وإن كان موثقا على رأي ولو اختلفت متاجر
الدار وما لكها في ملكية الكفر قدم قول المالك مع البين على إكمال ولو اختلفا في
القدر قدم قول المستاجر مع البين ولو اختلف البائع والمشتري أو المبيع و
المستعير قدم قول صاحب اليد **د** ما يخرج من البحر كالجواهر واللؤلؤ والذرة
هـ أرباح التجارات والصناعات والقرارات **و** أرض الدمي إذا اشتراها
من مسلم سواء كانت ثمانية الخمس كالمفتوحة عنوة أو لا كن أسلم أهلها عليها
طوعا **ز** الحلال المنزج بالحرام **المطلب الثاني** الشرايط بشرط في الغنائم انتفاء
النصبة من مسلم أو معاهد وفي المعادن أخراج الثمن من حفر وسبك و
غيره **النصاب** على رأي وهو عشرون دينارا وفي الكنز هذان الشيطان وفي

في غير تقدير على رأي أن شاء والأفضل التزم الزبيب ثم غالب القوت و
بحري من اللبن أو بغيره طال ما لم يرق على رأي والأقرب في اللبن والخيض و
التمين القيمة ولا بحري العنب والزبيب والسوس ولو اختلفت قوت ما لكي عبد
جاء اختلاف النوع على رأي والأقرب أجزاء المختلف مطلقا **الباب الثالث**
في الخمس **ومطالبة** أربعة **الأول** المحل أنما يجب الخمس في سبعة أشياء أغنام دار
الحرب وإن قلت سواء حراها العسكرا أو لثما ينقل ويحول كالأمتعة أو لا كالأرض
خامدة **المعادن** جامدة كانت كالذهب والفضة والقصاص أو لا كالياقوت والزمرد
والحلل أو سائلة كالنفط والنفط والكبريت **ح** الكنز وهو المال المذخور تحت الأرض
في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام ولا أنزله للواحد وعليه الخمس سواء كان الواحد
حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا وكذا المعادن والغوص ويحق به ما يوجد في ملكه من
أوجوف الدابة مع انتفاء معرفه البائع فإن عرف فهو حق به من غير بيع وما
يوجد في جوف التمسك من غير تعريف والأقرب أن شرط عدم اثر الإسلام ولو وجد
في دار الإسلام وإنه عليه فلفظة وإن كان موثقا على رأي ولو اختلفت متاجر
الدار وما لكها في ملكية الكفر قدم قول المالك مع البين على إكمال ولو اختلفا في
القدر قدم قول المستاجر مع البين ولو اختلف البائع والمشتري أو المبيع و
المستعير قدم قول صاحب اليد **د** ما يخرج من البحر كالجواهر واللؤلؤ والذرة
هـ أرباح التجارات والصناعات والقرارات **و** أرض الدمي إذا اشتراها
من مسلم سواء كانت ثمانية الخمس كالمفتوحة عنوة أو لا كن أسلم أهلها عليها
طوعا **ز** الحلال المنزج بالحرام **المطلب الثاني** الشرايط بشرط في الغنائم انتفاء
النصبة من مسلم أو معاهد وفي المعادن أخراج الثمن من حفر وسبك و
غيره **النصاب** على رأي وهو عشرون دينارا وفي الكنز هذان الشيطان وفي

الماخوذ من البحر الغوص وبلغ القيمة دينارا فلو اخذ منه من غير غوص أو قلت
قيمة عن الدينار سقط الخمس ولا يشترط الأخذ الغوص في الدينار بل لو أخرج ما
قيمة دينارا في عدة أيام وإن تباعدت وجب الخمس والعنبر أن اخذ بالغوص اعتبر
الدينار وإن اخذ من وجه الماء فعدن وفي الأرباح كونهما فاضلة عن مؤنة السنة
له ولعائلته من غير أسراف ولا تقصير وفي المنزج بالحرام الاشتباه في القدر والمالك
فلو عرفها سقط ولو عرف المالك خاصة ضاحكه والمقدار خاصة أخرجه
ولا يعتبر الحول فيما يجب فيه الخمس ولكن ينخر ما يجب في الأرباح احتياطا للخطأ
مستحقة **المطلب الثالث** في شقيقه وهم ستة الله تعالى ورسوله عليه السلام وذو القربى
وهو الإمام فلهذه الثلثة كانت النبي عليه السلام وهي بعده للأمام عليه السلام واليها في
المساكين وأبناء التبيل ويشترط أنساب الثلثة إلى عبد المطلب وهم الآن أولاد
آبي طالب والعباس والحريث وأبي لهب سواء الذكر والأنثى ويعطى من أنسب
بأنسبه دون أمته خاصة على رأي وإما نعمه وحكمه وخاصة ابن التبيل فله
التسليم لا في بلد وفقر البيت على رأي ولا يعتبر العدالة ولا التميم وإن استحقا ينقل
ما قبضه النبي أو الإمام بعده إلى وارثه وللإمام فاضل المقيوم على الكفاية للطوايف
مع الأقصاء وعليه الميعون على رأي ولا يجوز النقل مع وجود المستحق في ضمن
ولا ضمان مع عدمه **المطلب الرابع** في الأقال وهي المختصة بالإمام عليه السلام
وهي عشرة الأرض المملوكة من غير قتال أجلي أربابها عنها أو سلموها طوعا أو
الغارات تعدم الملك أو لا قرووس الجبال وبطون الأودية وما بها من الأجام
وصول في الملوك وقطاعهم غير المغصوبة من مسلم أو معاهد وغنيمة من يقاتل
بغير إذنه وميراث من لا وارث له وله أن يصطفى من الغنيمة ما شاء كتب
وفرس وجارية وغزها من غير إجماع ولا يجوز التصرف في حقه بغير إذنه

فاسد
لا تعلق النظر في الغوص من غير غوص أو قلت
الإنسان في كونه الغوص

وإذا فضل وجهه أذه الصاحبة فان خذوا خذوا كالأمة
إلى دار الحرب
وإذا كان التوارث معصوم أو لا
في الطوايف من المسلمين والمساكين قال السبيل

ما بينهما

علم ارضان و قضاة و قضاة و قضاة
لا توفى على الصوم و ما لا يوافق
١٤

ناقص هلا إلى ولو قدم النيّة على الشهوة
 ليلة من نيّة على رأي ولو نوى غيره رمضان
 رمضان ونظر ولا يجزئ عما نواه ولو نوى
 أجزاء وإن كان عن رمضان وإن نوى الوجوب أن كان من رمضان والتدب
 أن كان من شعبان لم يجزئه ولو نوى الإفطار ثم ظهر أنه من رمضان قبل الزوال
 فلم يتناول وجب الأساك وجدة النيّة وأجزاء ولو كان قد تناول أو علم بعد الزوال
 وإن لم يتناول وجب الأساك والفضاء ولو نواه عن قضاء رمضان وأفطر بعد
 الزوال عمدا ثم ظهر أنه رمضان ففي الكفارة أشكال ومعه في تعيينها أشكال ولو
 نوى الإفطار في يوم من رمضان ثم جدد نيّة الصوم قبل الزوال لم ينفذ على رأي
 ولو تقدمت نيّة الصوم ثم نوى الإفطار ولم يفطر ثم عاد إلى نيّة الصوم صح الصوم
 على أشكال **الفصل الثاني في الأساك وفيه مطالب الأول** ما يمكن عنه
 ويجب عن كل ما كوله وإن لم يكن معياد أو عن كل مشروب كذلك وعن الجماع
 قبل أو دبرا ويفسد الصوم وإن كان فرج الدابة وصوم المفعول به وإن كان غلاما
 وعن إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق وعن البقاء على الجنبه عامدا حتى يطلع الفجر
 أخيارا وعن الحفنة بالمايع وفي الأفاد نظر والجأز قول بالجأز وعن الأرناس
 في الماء وعن الكذب على الله ورسوله وأئمة عليهم السلام وفي الأفاد ينهان نظر ولو
 اجنب فنام ناولا للفعل صح صومه وإن لم ينسبه حتى طلع الفجر وإن لم ينسبه حتى طلع
 فسد ولو امتنع عقيب الاستثناء أو لمس امرأة فسد صومه ولو احتلم نهارا أو امتنع عقيب
 النظر إلى امرأة أو الاستماع لم يفسد والناسي والمكر متذوران بخلاف الجاهل الحكم
 والناسي له ويصح السؤال للصلاة ولو بعد العصر الرطب وغيره ويجوز نزع الخاتم
 وشبهه ومضع الطعام وذوقه وزرق الطائر والمضغنة للشبهة واستنقاع الرجل في
 لا يجب بشر لا يجب بشر لا يجب بشر لا يجب بشر لا يجب بشر لا يجب بشر لا يجب بشر

الحمد لله

16

المقدّم ولو صام شهرًا فمجرّاحيًا وجوب تسعة وثمانين سنة ولو اجتنبه بقاياه
وتعذر الماء بعد تمكنه من الفل حتى يصبح فالفقهاء على أشكال **المطلب الرابع** في مباحث
سجيات الإفطار يجب بالأفطار أربعة القضاء وهو واجب على كل تارك عمدًا بتردة أو
سفر أو مرض أو نوم أو حيض أو نفاس أو غيره عذر مع وجوب عليه والمردّة عن فطره وغيرها
سواء ولا يجب لو فات بجنون أو صغرا وكفرا صلي أو أغماء وإن لم يبق له أو عوج بالمفطر
ويجوز التناهي **الحال** الأساك تثبتها بالصيامين وهو واجب على من عذر الإفطار في رمضان
وإن كان أفطاره للشك ولا يجب على من أبى له كالمساكين بعد القدم والصحة إذا افطرا
بل يستحب لها والحايض والتنفاء إذا طهرتا بعد طلوع الفجر والكافر إذا أسلم والصبى
إذا بلغ والمجنون إذا أفاق وفي معناه المعنى عليه **الثالث** الكفارة وهي تجزئة في رمضان
عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ويجب **الثالث** بالإفطار
بالحرم على رأي وكفارة قضائه بعد الزوال إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدين
عجز صيام ثلاثة أيام وكفارة الاعتكاف كرمضان وفي كفارة التندر المعين **فصل** في
المجنون إذا أكل الزوجة لا يجزئ عنها الكفارة ولا شيء عليها **المسافر** إذا أكل
زوجه وجبت الكفارة عليه عنها لا عنه ويجزئ السقوط لكونه مباحا له غير مفطر **الحال**
المعسر المطاوعة يجب عليها الصوم والمكرهة يتجمل عنها الإطعام وهل يقبل الصوم
اليجل الظاهر من قياوى علمنا ذلك **لو** جامع ثم انشأ سفرًا اختيارًا لم تسقط
الكفارة ولو كان اضطرارًا سقطت على رأي **الرابع** الفدية وهي مدين طعام عن
كل يوم وقصرها مقصر الصدقات بأفطارها رمضان تامورثة **الحال** جبر فضيلة
الأداء مع تدارك أصل الصوم بالقضاء في الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن
إذا خافا على الولد جاز لها الإفطار في رمضان ويجب عليها القضاء والفدية
لو خافا على نفسها ففي الحاقها بالخوف على الولد أو بالمرض أشكال ويجب الفدية

أصح

فإن لم يكن ولا شيء ولا زاد
فإن لم يكن ولا شيء ولا زاد
فإن لم يكن ولا شيء ولا زاد

في رمضان

في غير رمضان أن تعين على أشكال وهل يلحق بها تنفذ الغير من الهلاك مع افتقار
إلى الإفطار الأقرب **العدم** تأخير القضاء فمن أخر قضاء رمضان حتى دخل
رمضان السنة التالية فإن كان مريضًا أو مسافرًا أو عازما على القضاء غير متعاون
في فدية فلا فدية عليه بل القضاء خاصة ولو تعاون به فعليه مع القضاء عن كل يوم فدية
ولو استمر رمضان الأول إلى الثاني سقط قضاء الأول وجبت الفدية عن كل يوم
بمد ولو استمر إلى أن بقي نصف الفات متلا تعين القضاء فيه وسقط المختلف مع الفدية
ولو فات رمضان أو بعضه لمرض واستمر حتى مات لم يجب القضاء عنه بل يجب
لا الفدية وكل صوم واجب رمضان أو غيره فات وتمكن من قضاءه ولم يقض حتى
مات وجب على وليه وهو أكبر أولاده الذكور القضاء عنه سواء فات بمرض أو سفر
أو غيرها ولو فات بالسفر ومات قبل التمكن من قضاءه ففي رواية يجب على الولي
قضاؤه ولو كان الأكرأب لم يجب عليها القضاء وحسب بسقط القضاء وقيل
يتصدق عنه من تركته عن كل يوم مدين وكذا لو لم يكن له ولي ولو كان له وليان فازيد
بما وافي القضاء بالتقسيم وإن أخذ الزمان وإن كان في كفارة التابع فإن
تزوج بعضهم سقط عن الباقيين ولو أنكر يوم فكما لو يجب على الكفاية فإن صامها
وأفطر بعد الزوال دفعة أو على التعاقب أو أحدهما ففي الكفارة وجوب ومحلان
أشكال وفي القضاء عن المرأة والعبد أشكال ولو كان عليه شهران متتابعان صام
الولي تهرأ وتصدق عنه من مال الميت عن تهرج العجز عن الأداء في الشيخ والشيخة
وذي العطاءش فأنهم يفترون رمضان ويفدون عن كل يوم مدين أو مسكن
بعد ذلك القضاء **وجب** والأفلا **وع** المريض والمسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال
فلم يتنا ولا شيئا وجب عليها الصوم وأجزأها ولو كان بعد الزوال استحب الأساك
ووجب القضاء **لو** نسي غسل الجنابة حتى مضى عليه الشهر أو بعضه قضى الصلوة

في غير رمضان أن تعين على أشكال وهل يلحق بها تنفذ الغير من الهلاك مع افتقار
إلى الإفطار الأقرب **العدم** تأخير القضاء فمن أخر قضاء رمضان حتى دخل
رمضان السنة التالية فإن كان مريضًا أو مسافرًا أو عازما على القضاء غير متعاون
في فدية فلا فدية عليه بل القضاء خاصة ولو تعاون به فعليه مع القضاء عن كل يوم فدية
ولو استمر رمضان الأول إلى الثاني سقط قضاء الأول وجبت الفدية عن كل يوم
بمد ولو استمر إلى أن بقي نصف الفات متلا تعين القضاء فيه وسقط المختلف مع الفدية
ولو فات رمضان أو بعضه لمرض واستمر حتى مات لم يجب القضاء عنه بل يجب
لا الفدية وكل صوم واجب رمضان أو غيره فات وتمكن من قضاءه ولم يقض حتى
مات وجب على وليه وهو أكبر أولاده الذكور القضاء عنه سواء فات بمرض أو سفر
أو غيرها ولو فات بالسفر ومات قبل التمكن من قضاءه ففي رواية يجب على الولي
قضاؤه ولو كان الأكرأب لم يجب عليها القضاء وحسب بسقط القضاء وقيل
يتصدق عنه من تركته عن كل يوم مدين وكذا لو لم يكن له ولي ولو كان له وليان فازيد
بما وافي القضاء بالتقسيم وإن أخذ الزمان وإن كان في كفارة التابع فإن
تزوج بعضهم سقط عن الباقيين ولو أنكر يوم فكما لو يجب على الكفاية فإن صامها
وأفطر بعد الزوال دفعة أو على التعاقب أو أحدهما ففي الكفارة وجوب ومحلان
أشكال وفي القضاء عن المرأة والعبد أشكال ولو كان عليه شهران متتابعان صام
الولي تهرأ وتصدق عنه من مال الميت عن تهرج العجز عن الأداء في الشيخ والشيخة
وذي العطاءش فأنهم يفترون رمضان ويفدون عن كل يوم مدين أو مسكن
بعد ذلك القضاء **وجب** والأفلا **وع** المريض والمسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال
فلم يتنا ولا شيئا وجب عليها الصوم وأجزأها ولو كان بعد الزوال استحب الأساك
ووجب القضاء **لو** نسي غسل الجنابة حتى مضى عليه الشهر أو بعضه قضى الصلوة

وفاة رمضان ١٢٠٠

لو اطلق غارمان فانقولون ان قولنا الحرة

الحق

[illegible]

قوله وكرمهم
فألف في سنة الحرام ولا
مصلحة لهم من ذلك

کال اصل

ويعلم دخوله برويته هلاله وان انفرد ومرت شهادة وبعد ثلثين يوما من شعبان
وإشباع الرؤية وشهادة عدلين مطلقا على رأي ولا يشترط الحادى بان الرؤية مع الشهادة
الليلة ومع التعدد وتعدّد الشهران شهدا بالأولوية فالأقرب وجوب الاستقصاء و
القبول أن استداها اليها أو موافق رأي الحاكم فلو غم شعبان عند حجب ثلثين ولو
غمت النحر فبالأقرب العمل بالبعد ولا يثبت شهادة الواحد على رأي ولا الشهادة
النساء ولا عبرة بالجدول والعدد وعمومه الهلال بعد الشفق ورويته يوم الثلثين
قبل الزوال ونطوقه وعدجه من الماضي وحكم المقارنة واحد بخلاف المتابعة
فلو سافر الى موضع بعيد لم ير الهلال فيه ليلة الثلثين تابعم ولو أصبح معتدا وسار
به المركب الى موضع لم يره الهلال فليجرح فقي وجوب الأساك ونظره ولو رأى
هلال رمضان ثم سار الى موضع لم يره فالأقرب وجوب الصوم يوم احدى ثلثين
وبالعكس يفطر التاسع والعشرين ولو ثبت هلال شوال قبل الزوال أفطر وصلى العيد
وبعد يفطر ولا صلوة ويستحب تأخير الأفاط حتى يصل المغرب الأعم شدة
الشوق أو حصول المنظر والتجربة والثار الصدقة فيه وكفى الذكر وكفى التمان
عن الهدر والأعتكاف في العشر الاخرى وطلب ليلة القدر **المقصد الثالث**
في الأعتكاف وفيه مطالب **الاول** الأعتكاف هو اللبث الطويل للعبادة وهو
مستحب خصوصا في العشر الأخيرة من رمضان لطلب ليلة القدر وتماجي بالنذر
وشبهه أو بمضى يومين فيجب الثالث على قولين يعين الواجب بالشرع فيه
ولو شرط في ندمه الرجوع متى شاء كان له ذلك ولا قضاء وقد وى الشرط لو جمع
استأنف ولا يجب المندوب بالشروع الا أن يمضى يوما على قولين له
الرجوع ولا اعتكاف أقل من ثلثه أيام ولا حد لا كثر ولو عين زمانه بالنذر خرج
قبل الأحكام فان شرط التسابع استأنف متبعا وكفر ولو لم يشترط كفره فصانته

Page 1

ثلاثة ثلثة أو ثمانية **الطلب الثاني** في شرائطه وهي سبعة **أ** النية ويشترط فيها قصد
إلى الفعل على وجهه أو نية متفرقة إلى الله تعالى ونوى الوجوب في
الثالث بعد نية الذنب في الأولين أن قلنا بوجوب **ب** الصوم فلا يصح بدونه
فیشترط قبول الزمان والمكلف له فلا يصح في العيدين ولا من الحائض ولا النفاء
ولا يشترط أصالة الصوم بل يكفي التبعية فلو اعتكف في رمضان أو التذمر المعين آخره
ولو كان عليه قضاء الصوم أو صوم متذمر غير معين واعتكف كذلك فتوى بالصوم
القضاء أو التذمر فالأقرب الأخراج عنه وعن صوم الاعتكاف **ج** الزمان فلا
يصح أقل من ثلثة أيام فلو نذر اعتكافا وجبت الثلثة ولو وجب قضاء يوم اقتصر
إلى آخرين ونوى فيها الوجوب أيضا ويختار تعيين القضاء ولو اعتكف خمسة
قبل وجب السادس ولا يجب الخامس ولو اعتكف قبل العيدين أو يومين
لم يصح ويشترط التوالتى فلو خرج ليلا لم يصح وإن نذر بها الثلثة ولو نذر النهار
خاصة بطل التذمر ولو اعتكف ثلثة متفرقة لم يصح **د** تكليف المعتكف وإسلامه
فلو اعتكف المجنون أو الكافر لم يصح ويصح من الممتر ثمينا **هـ** المكان وإنما يصح في
أربعة مساكنة والمدنية وجامع الكوفة والبصرة على رأيي والظاهر ما جرح فيه
النبي أو وصي له جماعة أو جمعة على رأي وسواء الرجل والمرأة **و** استلزامه
اللبث فلو خرج لا لضرورة بطل ولو كرها ولو خرج لضرورة كقضاء الحاجة أو
الفصل وعلو جنازة وتبديعها وعود مريض وتبديع من من وقامة شجرة
أو حصول بطل وحرم حينئذ الجلوس والمشي تحت الظلال أخيرا والصلوة
خارج المسجد الأربعة فأنه يصلي بها أين شاء **ز** انقضاء الولاية أو إذن الولي
فلو اعتكف العبد أو الزوج لم يصح إلا مع إذن المولى والزوج ومع الإذن
يجوز الرجوع مع النية لا الوجوب فلو اعتكف بعد الإذن لم يجب الإتمام مع

في الصوم ثم التذمر

النية

النية ولو هابه جاز أن يعتكف في أيامه وإن لم ياذن من أهله **الطلب الثالث** في أحكامه
يجزم عليه النساء لثبوتها وجما عا وتم الطيب والاستبراء وعقد البيع الجاهل وقولا
المارة منها وإلا فلا فطرانها وألا يجزم المحيط ولا التزويج ولا النظر في المعاش والحوض
في الباح ويقصد كل ما يفسد الصوم فإن أفسد مع وجوبه كفر وقضا إن كان بلجماع ولو ليلا
في رمضان وغيره إن كان مقيما وإلا فالقضاء ولو جامع في نهاره رمضان فكفر إن كان
أكل المعتكف فأدب على رأي ولو لم يذلل اعتكافه وأخرج فإن عاد استأنف مع الوجوب
ويخرج المظنة ترجع إلى من لها مع عدم التعيين وقصده بعد العدة مع الوجوب ولو باع أو
اشترى أتم والأقرب الانقضاء ولو مات قبل انقضاء الواجب وجب على الولي قضاءه
عنه **الطلب الرابع** في التذمر لا يجب التناهي في التذمر إلا أن يشترطه لفظا أو معنى ولو نذر
اعتكاف ستة جاز أن يعتكف ثلثة ثم ترك ثم باقى بالباقي والأقرب إيمانه بيوم من التذمر
وأخرين من غير هذا استمرات ثم لا يجوز تفريق الساعات على الأيام ولو نذر المكان فغير
قد الزمان والهيئة فلو نذر أن يعتكف مصلتا أو يصوم معتكفا وجب الجمع ولو بشرط التسابع
في المعتبر خرج في إنشائه صح ما فعل أن كان ثلثة فأراد قائم ما بقى ونقض ما اهل وكذا لو
شرطه وقبل استأنف وكفر فيها ولو عصى شهر أو خله كفر ونقض ولا يجب التسابع في قضائه
إلا أن يشترط التسابع على أشكال ولو نذر شهر متنا بعامين غير معين وقطره إنشائه استأنف
ولا كفارة إلا بالوفاء ولو نذر اعتكاف شهر كراهه عده من هلالين وكذا لو نذر الشهر الأخير
فنفص الكفى بالنسبة وإذا خرج لقضاء حاجة لم يجب قضاء ولا إعادة النية بعد
العود والحائض والمرضى يخرجان ثم يقضيان مع الوجوب لأبدونه ولا ذبا ولو عصى زمانا
ولم يعلم به حتى خرج كالتاسي والمجبور قضاءه وحكمه في التوخي كرمضان ولو نذر اعتكاف
أربعة فاعتكف ثلثة قضى التراب وضم إليه آخرين وجوبا فإن أظفر الأقل كفر وكذا في
أحد الآخرين أن آخرها وإلا فلا ولو نذر اعتكاف يوم لا يزيد بطل ولو نذر اعتكاف يوم

الآخرين

فإن كان عليه قضاء الصوم أو صوم متذمر غير معين واعتكف كذلك فتوى بالصوم القضاء أو التذمر فالأقرب الأخراج عنه وعن صوم الاعتكاف ج الزمان فلا يصح أقل من ثلثة أيام فلو نذر اعتكافا وجبت الثلثة ولو وجب قضاء يوم اقتصر إلى آخرين ونوى فيها الوجوب أيضا ويختار تعيين القضاء ولو اعتكف خمسة قبل وجب السادس ولا يجب الخامس ولو اعتكف قبل العيدين أو يومين لم يصح ويشترط التوالتى فلو خرج ليلا لم يصح وإن نذر بها الثلثة ولو نذر النهار خاصة بطل التذمر ولو اعتكف ثلثة متفرقة لم يصح د تكليف المعتكف وإسلامه فلو اعتكف المجنون أو الكافر لم يصح ويصح من الممتر ثمينا ه المكان وإنما يصح في أربعة مساكنة والمدنية وجامع الكوفة والبصرة على رأيي والظاهر ما جرح فيه النبي أو وصي له جماعة أو جمعة على رأي وسواء الرجل والمرأة و استلزامه اللبث فلو خرج لا لضرورة بطل ولو كرها ولو خرج لضرورة كقضاء الحاجة أو الفصل وعلو جنازة وتبديعها وعود مريض وتبديع من من وقامة شجرة أو حصول بطل وحرم حينئذ الجلوس والمشي تحت الظلال أخيرا والصلوة خارج المسجد الأربعة فأنه يصلي بها أين شاء ز انقضاء الولاية أو إذن الولي فلو اعتكف العبد أو الزوج لم يصح إلا مع إذن المولى والزوج ومع الإذن يجوز الرجوع مع النية لا الوجوب فلو اعتكف بعد الإذن لم يجب الإتمام مع

في سنة ثمان وخمسين وستمائة
 في شهر ربيع الثاني من سنة ثمان وخمسين وستمائة
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني من سنة ثمان وخمسين وستمائة
 في سنة ثمان وخمسين وستمائة

۱۷
فصل

[illegible][illegible]

الحمد لله

هذا الحديث يدل على ان المولى اذا دخل مكة...

هذا الحديث يدل على ان المولى اذا دخل مكة...

هو شرك والمفرد الطواف اذا دخل مكة لكنهما يحدان التلبية استعجابا
عقبه لوق الطواف ولا يحدان لو تركها على رأي وقيل المفرد خاصة والحق
بشرط التنية والمفرد بعد دخول مكة العدول الى التمتع لا القارن ولا يخرج المجاور عن فرضه
بل يخرج الى اليقات ويحرم التمتع حجة الاسلام فان تعدد خرج الى خارج الحرم وان تعدد احرم
من موضعه الا اذا قام ثلث سنين فصير في الثالث كالقيم في نوع الحج ويحمل العموم فلا يشترط
الاستطاعة وذو المنزلة مكة ونازلها على ما عليها اقامة فان ساويا تحته والى المكي المافر اذا
جاء على ميقات احرم منه الاسلام ولا هدي على القارن والمفرد وجوبا وبسبب الاضحية
ويحرم قران التكنين بنية واحدة واذا حال احدها على الاخر فنية حجتين او عمرتين **الطلب الرابع**
في تفصيل شرائط الحج وفيه مباحث **الاول** البلوغ والعقل فلا يجب على الصبي ولا المجنون قلو
حج عنها او بها الوحي صحيح ولم يخرج عن حجة الاسلام بل يجب عليها مع الكمال الاستيفاء ولو
ادركا المشركا ملين اجزاها وبصح من المبر بشاره الحج وان لم يجزئه والمولى ان يحرم عن ذلك
لا يبر ويحصر الواقف وكما يمكن الصبي من فعله وغيره على وليه ان ينوبه فيه
باحت له ترك المحصى في كف غير المبر ثم ترى الوحي ولو ازم المحضورات والهدي على الوحي
الا القضاء لو جامع في الفرج قبل الوقوف فان الوجوب عليه دون الوحي ولا يصح من الصبي
بل بعد بلوغه واداء حجة الاسلام مع وجوبها ويجب ان يذبح عن الصبي التمتع الصغير
يجوز امر الكبر بالصيام فان لم يوجد هدي ولا قدر الصبي على الصوم وجب على الوحي الصوم
عنه والوحي هو ولي المال وقيل للام ولاية الاحرام بالطفل والتفقه الزائدة على الوقت
الثاني الحرية فالعبد لا يجب عليه الحج وان اذن مولاه ولو نظفه باذن لم يجزئه عن حجة الاسلام
الا ان يدرك عرفة والمشرع معصا ولو افسد واعتق بعد الوقوف وجبت البذبة والاكمال
والقضاء وحجة الاسلام ويقدمها فلو قدم القضاء لم يجزئه عن احدها ولو اعتق قبل
المشر فذلك الا ان القضاء يجزي عن حجة الاسلام والمولى الرجوع في الاذن قبل التلبس

وجوبه

لا بعده فلو لم يعلم البديع حجة والمولى ان يحلل على اشكال والفايدة تظهر في العتق قبل المشر
قاباحة التحليل للمولى وحكم المدير والمكاتب والمعق بقبضه وام الولد حكم القن والمزيج
والمولى معاشع الامة للزوجه عن الحج ولو هاباه واحرم في نوبته فالأقوى الصحة والمولى
التحليل مع تصورهما عن فعال الحج والاجزاء عن حجة الاسلام ان اعتق قبل احد الموقفين
لوا حرم القن بدون اذن واعتق قبل المشر وجب تجديد احرام من الميقات فان تعدد
فن موضعه ولو افسد غير الماذون لم يتعلق به حكم ولو افسد الماذون وجب القضاء
السيد التمكن على اشكال ولو نظف الماذون وليس فعله الصوم والمولى منه لانه لم ياذن
فيه اما بدل الهدي فليس له منه **الثالث** الاستطاعة والمراد بها الزاد والراحلة
اما الزاد فهو ان يملك ما يؤمنه من القوت والشرب بقدر حاله الى الحج والى الاياب الى
وطنه وان لم يكن له اهل فاضلا عن حاجته من السكن وعبد الخدمة وتياب البذلة
التجمل ونفقة عياله الى الاياب واما الزاد فحالة فيعتبر في حق من ينقصه لا قطع المسافة
وان قصرت عن مسافة القصر ويشترط راحلة مثله وان قدر على المشي والحمل ان افقر
اليه او شغل محل مع شرك ولو تعدد الشرك سقط ان تعدد الركوب بدونه ولو لم يجد الزاد
الراحلة وامكنه الشراء وجب وان زاد عن ثمن المتاع على رأي ولو منع من دينه وليس غير
فما جرو الا فساد المديون يجب عليه الحج ان فضل ماله عما عليه وان كان من حلالا بقدر
الاستطاعة والا فلا ويصرف المال الى الحج لا الى التكاثر فان احتاج اليه وثق تركه ويصرف
راس ماله الذي لا يقدر على التجارة الا به الى الحج ولا يجب الاقراض الحج الا ان يفضل ماله بقدر
الحاجة المستثناة عن القرض وفاقد الاستطاعة لو قدر على التكب او وهب له قدرها
او بعضها بقدر الباء لم يجب لامع القبول فلو بذل له واستوجر لمعونه بها انظمت
له في الاجارة او بعضها بقدر الباقي وجب ولو حج الفاقدا بيا لم يجزئه لو استطاع
ليس الرجوع لا كفاية من صناعة او حرفه شرط على رأي واو جهة الزاد والماء داخل في الاستطاعة

هذا الحديث يدل على ان المولى اذا دخل مكة...

هذا الحديث يدل على ان المولى اذا دخل مكة...

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

وحكم التذرع والعذر والميم في الوجوب والشرط واحد ولو نذر الكافر لم ينعقد ومع صحة
التذرع بوجوب الوفاء به عند وقته وان قد بوقت والام يجب الفور لم لو تمكن بعد وجوبه
ومات لم يأنق وبقضى من قبل التركة ولو كان عليه حجة الاسلام فثبت التركة بينهما ولو اتسعت
لاحداهما خاصة قدس حجة الاسلام ولو لم يتمكن ومات سقط ولو قد بالوقت فاخل به
مع القدرة قضى عنه ولا يعمى من وعده وقسمها بنقط ولو نذر او فسد وهو معصوب
فلو جبت الاستيانة ولو قد النذر الشئ وجبت ويقف موضع العبر فان ركب طريقه
فصاه ولو ركب البعض فذلك على راي ولو عجز فان كان تطلقا تقع الكفارة ولا سقط على راي
ولو نذر حجة الاسلام لم يجب غيرها ولو نذر غيرهما لم يداخلا ولو طلق فذلك على راي
المطلب الثاني في شرائط النيابة وهي ثلثة: كمال النائب واسلامه واسلام المنيب عنه وعدم
شغل ذمته وجب فلا يصح نيابة المجنون ولا الصبي غير المميز على راي ولا الكافر ولا يابسة
المسلم عنه ولا عن الخالف الا ان يكون ابا النائب والا فربا بشرط العبد للمعني عدم الاجرا
لوجه الفاسق ولا يابسة من عليه حج واجب من اى انواع الحج كان مع تمكنه فان حج غيره
لم يجز عن احدها ويجوز لمن عليه حج ان يعتمر عنه غيره ولو نذر حجة الاسلام ان يحج نيابة اذالم
يجب عليه النسك الاخر ولو استاجر انسانا فانفق زمان الايقاع والعقد بطل ولو اختلف
زمان العقد خاصة بطل المتأخر ولو انعكس صحا ويشترط نيبة النيابة تعيين الاصل
فصد او يتج لفظا عند كل فعل وصح نيابة فاقدر شرايط حجة الاسلام وان كان صرفة
او امرأة عن رجل وبالعكس ولو مات بعد الاصرام ودخل الحرم اجزاء وقبله يعقد مقابل
الماء والعود وكذا الوصد قبل دخول الحرم فحرموا ولا يجب اجابته لو ضمنه في المستقبل ولا
اكمال الاجرة لو قصرت ولا دفع الفاضل الى الساخر لو فضلت عن النفقة وتبع الحج
المت وجب امثال الشرط وان كان طريقا مع الغرض وعليه رتبة التفاوت لامعة ولو عدل
لا التمتع عن قيمته وتعلق الغرض بالفضل اجزاء او الافلا ولا يسحق اجرا ويجوز النيابة

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

عدد

فصل

ان

من

في الطواف

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

في الطواف عن الغائب والمعذور والمغنى عليه والبطون لا عمن انفق عنه الوصفان و
الحاصل والمحول وان تعدد الحسبان وان كان الحمل اجرة على اشكال وكفاية الجنا
والهدى في المنع والفران على النائب ولو اخصر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه ولو
كانت الاجارة مطلقا على اشكال ولو كان الحج ندبا عن المساخر تحجر الا وحسب الا
سبحا روى على الاجرة الماني من الطريق ولو نذر حجة الاسلام ومنذ وزر او
غيرها ان يساخر اثنين لهما عام واحد مع العذر ولو نقل النائب بعد التلبس
عن المنوب اليه الى نفسه لم يجز عن احدهما ولا اجرة له **مسائل** لو اوصى بحج واجب
اخرج من الاصل فان لم يعين القدر اخرج اقل ما يساخره من اقرب الاماكن وان كان
نذبا فذلك من الثلث ولو عيّن فان زاد اخرج الزايد من الثلث في الواجب والجميع منه
في الذنب ولو اتسع المعين للحج من بلد واحد والا فمن اقرب الاماكن ولو قصر عن الاقل
عاد ميرا على راي **سبح** الاحرار الاجرة بالمعذور بالخالف ما شرط فلا اجرة
لو اوصى بحج وغيره قدم الواجب ولو وجب لكل فثبت التركة بالمعصية مع الفصور ولو
لم يعين الموصي العدد اكتفى بالمرة ولو علم فصد التركة حتى تسوفي الثلث ولو نذر على التكرار سقط عذره
والقدر وقصر جعل ما سثنين وازيد لسنة **ق** المستوفى بعد موت المودع المنقول
حجة واجبة او طاع الاجرة ويساخر مع علمه منع الوارث **و** يجوز الاستيابة في جميع
انواع الحج الواجب مع العبر موت او زمن وفي الطوع مع القدرة ولا يجوز الحج عن المعصوب
بغير اذنه ويجوز عن الميت بغير وصيته **ر** يشترط قدرة الاجير وعلمه ما فعل الحج واتساع
الوقت فلا يلزمه المبادرة وجعل بل مع اقل رفق **ج** لو عقد ببيعته الماله كحج عتي
فله كذا صح وليس للاجير زيادة ولو قال الحج عتي باشتت فله اجرة المثل ولو قال حج
او اعتمر بانه صح جمالة **ط** لو لم يحج في المعينة انصحت الاجارة ولو كانت الذمة لم
ينسخ **ي** لو استاجر الحج خاصة واحرم من الميقات بعمرة عن نفسه واكملها ثم احرم

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

Handwritten marginal note at the bottom of the left page, including phrases like "والمعذور" and "والمعذور".

يجز عن الساجر من المقات اجزاء لو لم يعد الى المقات لم يجز مع المكنة ولو لم يتمكن
 احرم من مكة وفي احكام المسافر نظرا من صرفة الى نفسه فيخط من اجزائه قد
 التفاوت بين حجة من بلد وحجة من مكة ومن انه قصد المسافة للحج الملتزم الا انه اراد
 ان يبع في سفره عمرة فتوزع الاجرة على حجة من بلد احرامها من المقات وعلى حجة من
 بلد احرامها من مكة فتسقط من السق نسبة التفاوت وهو الوجه ان قصد بقطع المسافة
 للحج وان قصد الاعمار فالاول **باب** لو فاته الحج بتفريط بحلل تعمرة عن نفسه لا تقلا به اليه
 ولا اجرة ولو كان بتفريط فله اجرة مثله الى حين الفوات قاله الشيخ والافق الى ان
 السق نسبة ما فعل **باب** لو افسد الناب الحج فعليه القضاء عن نفسه واذا كانت معه الفسخ
 وعلى الساجر استيجار او غيره وان كانت مطلقه في الذمة لم ينفسخ وعليه بعد القضاء
 حجة النيابة وليس للساجر الفسخ **باب** ان عتي الساجر التبان في العقد بعين فان
 فأت انفسخت ولو اطلق وقضى التحليل فان اهل الفسخ ولو شرط التاحيل عامين او
 ازيد جاز **باب** لو عتي الوصي الناب والقدر بعينه فان زاد عن النثل او كان الحج تدبوا
 لم يخرج من الثلث اخرج ما يحمله الثلث فان رضى الناب به والا استوجبه غيره
 يحتمل با حرة النثل ولو اطلق القدر استوجبا قل ما يوجد من حج عنه مثله ان لم يرد على
 الثلث فان لم يرض المعين استوجبه غيره **باب** لو نص الساجر على المباشرة او اطلق لم
 يجز للناب الاستنابة ولو فوض اليه جازت **المقصد الثاني** في افعال التمتع وفيه
 فصول **مقدمة** الواجب منها ستة عشر الاحرام والطواف وركعتاه والتسبيح والتقصير
 والاحرام للحج والوقوف بعرفات والمشعر ونوفل منى والرمي والذبح والحلق بها
 او التقصير والطواف وركعتاه والتسبيح وطواف النساء وركعتاه ثم الفارن والمفرد
 بعمرة مفردة متاخرة والمتعمرة بعمرة التمتع وسحب امام التوجه الصدفه
 وصلوة ركعتين والوقوف على باب داره قاريا فاحقة الكتاب امامه وعن جانيبه وآية

سبعة عشر

والتمتع تقدم

الحج

الركبي كذلك وكلمات الفرج وغيره من المانور والبسلة عند وضع رجله في الركاب والبقاء
 بالمانور عند الاستواء على الزاحلة **الفصل الاول** في الاحرام وفيه مطالب **الاول** في
 تعيين المواقف وهي ستة لاهل العراق العتيق وافضلها المسح ثم غمرة ثم ذات عرق فلا
 يجوز الخروج منها غير احرام واهل المدينة مسجد النخعة اختيارا واضطرارا للحجفة وهي
 المنيعة وهي مقات اهل الشام اختيارا واليمن جبل يقال له يلعلم والطائف قرن المنازل
 ومن منزله اقرب من المقات ثم له فيج التمتع مكة وهذه المواقف للحج والعمرة التمتع بها و
 المفردة ويجز الصبيان من حج ان يحجوا على طريق المدينة والا فمن موضع الاحرام والقارن و
 المفرد اذا عمرا بعد الحج وجب ان يخرجوا الى خارج الحرم ويجز ما منه ويسحب من الجمرات
 او الحديبية وهي اسم يخرج الحرم بخففة وينقل والتعمير فان احراما من مكة لم يجزها ومن
 حج على مقات وجب ان يحرم منه وان لم يكن من اهله ولو لم يود الطريق اليه احرم عند ما ذاه
 اقرب المواقف الى مكة وكذا من حج في البحر ولو لم يود الى المحاذاة فالاقرب انشاء الاحرام من
 ادى الى الحلق ويجز ما واه اقرب المواقف ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقف الا اذا روي
 الحج في اخره او بعمر مفردة في رجب مع خوف تقصيره ولو احرم غيره لم ينعقد وان صر
 بالمقات ما لم يجد فيه ولا يجوز تاخير عنهما الا لعذر فيجب الرجوع مع المكنة ولا معها
 يحرم حيث زال المانع ولو دخل مكة خرج الى المقات فان تعذر فالى خارج الحرم فان تعذر
 فمها وكذا الناسي ومن لا يريد الذك والمجاورة مكنة مع وجوب التمتع عليه ولو تعدل تاخير
 لم يصح احرامه الا من المقات وان تعذر وناسي الاحرام اذا اكمل المناسك بخبره على نراي
 ولو لم يتمكن من الاحرام لم يرض وغيره احرم عنه وليه وجبة ما يجتنبه الحرم والحيف والتعا
 لا يمتنع الاحرام ولا غسل **المطلب الثاني** في مقدمات الاحرام تسحب توفير شعر الرأس
 من اول ذى القعدة للتمتع وثباته عند هلال ذى الحجة وتطيف الجسد عند الاحرام وقص
 الاظفار واخذ الشارب والاطلاء ولو تقدم باقل من خمسة عشر يوما اجزا والغسل فان

انما يجوز الاحرام من المواقف ١٤ ص ٣
 كراهية اهل المقات وركعتيهم في وقت واحد
 وفيه من غير احرام
 وقال الطحاوي ان كانا في وقت واحد
 الدخول به وجب الاحرام والا فلا

تشرطان

تعد رقا للتميم ولو اكل بعد أو لم يمتع منه أعاد الخل استحباً باق يقدم لو خاف فقد الماء
فإن وجد استحب أعادته ويجزئ غسل أو التها بباقيه وكذا أوّل الذلة لأخرها ما لم يتم ولو
أحدث فاشكال استواء من التنية بالأدنى على الأعلى ومن عدم النقص عليه ولو أجزأ من غير غسل
أو صلاة تأسياً بذكر أعاد الأحرار ما بينهما المعتبر أشكالاً ويحب الكفارة بالمتخلل بينهما
والأحرار عقيب فريضة الظهر والأفريضة والأقرب ركعات والأقربان عقيب الغسل
يقدم ثافلة الأحرار على الفريضة مع التعة **الطلب الثالث** في كفيته ويجب فيه ثلثة آنية
وهي القصيدة المأجور له من حج الإسلام أو غيره متمتعاً أو غيره لوجه أو ذبه قرية إلى الله تعالى
ويطل الأحرار بتركها عدا وسواها واعتباراً بالنطق فلو نوى ثوعاً ونطق بغيره صح المنوي ولو
نطق بغيره لم يصح أحراره ولو نوى الأحرار ولم يعين لأجاء ولا عمر أو نواها معاً فلا قرب
الطلاق وإن كان في شهر الحج ولو نوى ما عتبه تخيراً إذا بطل منه أحدها وكذا الوشك هل أحرار
بها أو بأحدها ولو قال أحراراً فلا يصح أن علم حال الذية صفته والأفلا **التلبات الأربع**
وصورها لتلك المصير لتلك التلبات إن أحمدوا النعمة والملك لك لا شريك لك لتلك ولا ينعقد
أحرار المتمتع والمفردة الأبقا والأخرى بشرع عقد فله بها ويجزئ القارن في عقد أحدهما
أو بالأشعار المختص بالبدن أو التقليد المشترك بينهما ولو جمع بين التلبات وأحدها كان **الثاني**
مستحباً ولو نوى وليس التوبين من غير تلبية لم يلزمه كفارة بفعل الحرم وكذا القارن إذا لم
يلت ولم يشتر ولم يقدح ليس نوب الأحرار بما ترأها جوارها أو يترشح بالأحرار ويريد به
لجوز الزيادة والأبدال لكن الأفضل الطواف فيما أحرار فيه وشرطها جوار الصلوة في جنبها
والأقرب جوار الحرم للبناء وليس القناء مسكناً أو فقهها **الطلب الرابع** في المندوبات
المكروهات ويحب مع الصلوة بالتلبية للرجل قبلها عند كل صعود وهو طواف
حدوث حادث كنوم واستيقاظ وملافة غيره وغير ذلك إلى الزوال يوم عرفه للحاج
شاهدة بتوب مكة للمتمتع ومشاهدة الكعبة للحرم وعند علق راحله البدياء للركاب والحاج

استحب
فإن وجد استحب أعادته ويجزئ غسل أو التها بباقيه وكذا أوّل الذلة لأخرها ما لم يتم ولو أحدث فاشكال استواء من التنية بالأدنى على الأعلى ومن عدم النقص عليه ولو أجزأ من غير غسل أو صلاة تأسياً بذكر أعاد الأحرار ما بينهما المعتبر أشكالاً ويحب الكفارة بالمتخلل بينهما والأحرار عقيب فريضة الظهر والأفريضة والأقرب ركعات والأقربان عقيب الغسل يقدم ثافلة الأحرار على الفريضة مع التعة

وهي القصيدة المأجور له من حج الإسلام أو غيره متمتعاً أو غيره لوجه أو ذبه قرية إلى الله تعالى ويطل الأحرار بتركها عدا وسواها واعتباراً بالنطق فلو نوى ثوعاً ونطق بغيره صح المنوي ولو نطق بغيره لم يصح أحراره ولو نوى الأحرار ولم يعين لأجاء ولا عمر أو نواها معاً فلا قرب الطلاق وإن كان في شهر الحج ولو نوى ما عتبه تخيراً إذا بطل منه أحدها وكذا الوشك هل أحرار بها أو بأحدها ولو قال أحراراً فلا يصح أن علم حال الذية صفته والأفلا التلبات الأربع وصورها لتلك المصير لتلك التلبات إن أحمدوا النعمة والملك لك لا شريك لك لتلك ولا ينعقد أحرار المتمتع والمفردة الأبقا والأخرى بشرع عقد فله بها ويجزئ القارن في عقد أحدهما أو بالأشعار المختص بالبدن أو التقليد المشترك بينهما ولو جمع بين التلبات وأحدها كان الثاني مستحباً ولو نوى وليس التوبين من غير تلبية لم يلزمه كفارة بفعل الحرم وكذا القارن إذا لم يلت ولم يشتر ولم يقدح ليس نوب الأحرار بما ترأها جوارها أو يترشح بالأحرار ويريد به لجوز الزيادة والأبدال لكن الأفضل الطواف فيما أحرار فيه وشرطها جوار الصلوة في جنبها والأقرب جوار الحرم للبناء وليس القناء مسكناً أو فقهها الطلب الرابع في المندوبات المكروهات ويحب مع الصلوة بالتلبية للرجل قبلها عند كل صعود وهو طواف حدوث حادث كنوم واستيقاظ وملافة غيره وغير ذلك إلى الزوال يوم عرفه للحاج شاهدة بتوب مكة للمتمتع ومشاهدة الكعبة للحرم وعند علق راحله البدياء للركاب والحاج

المكروهات ويحب مع الصلوة بالتلبية للرجل قبلها عند كل صعود وهو طواف حدوث حادث كنوم واستيقاظ وملافة غيره وغير ذلك إلى الزوال يوم عرفه للحاج شاهدة بتوب مكة للمتمتع ومشاهدة الكعبة للحرم وعند علق راحله البدياء للركاب والحاج

الدينه حرم
فإن وجد استحب أعادته ويجزئ غسل أو التها بباقيه وكذا أوّل الذلة لأخرها ما لم يتم ولو أحدث فاشكال استواء من التنية بالأدنى على الأعلى ومن عدم النقص عليه ولو أجزأ من غير غسل أو صلاة تأسياً بذكر أعاد الأحرار ما بينهما المعتبر أشكالاً ويحب الكفارة بالمتخلل بينهما والأحرار عقيب فريضة الظهر والأفريضة والأقرب ركعات والأقربان عقيب الغسل يقدم ثافلة الأحرار على الفريضة مع التعة

من مكة إذا شرف على الأبطح والتلفظ بالمنوي والأشراط ثمان بحلة حيث حبسه وإن لم يكن
حجة فتمرة والأحرار في القطن خصوصاً في البيض ويحكم الأحرار في المصبر عنه بالتواضع
المصفر وشبهه والنعيم عليها والوحدة والمعلقة والبقاب للمرأة والحناء قبله بما بقي معه والحنا
وذلك الجذفيه وتلبته المنادي بل نقول ما سعد وتم الزياحين **الطلب الخامس** في أحكامه
يجب على كل داخل مكة الأحرار ألا المنكر كالخطاب ومن سبق له أحرار قبل يضي شهر من أحراره
أو أحله على شكله إذا دخل فقال بإباح ولو تركه الحايض طيلة أيامه لا يحج زوجته للمبقات
وأحرمت فإن تعدت من موضعها فإن دخلت مكة خرجت إلى أدنى الحل فإن تعدت من مكة
لا يحج الحرم إنشاء آخر قبل أكال الأول ويجب كمالها أحرار له من حج أو عمره ولو اكل من
التمتع المندوبة ففي وجوب الحج أشكال ويجزئ من نوى الأفراد مع دخول مكة الطواف والسعي
والنقص وجعلها المتمتع مالم يلبت فإن لم يلبت أحراراً وقيل إنما الاعتناء بالفصل الثلاثة
والشرط مع الحصر المخل بالهدي وفائدة الشرط حوازا للخلل على رأي وإنما يصح الشرط مع الفاء
متل أن مرضت أو منعني عدو أو فلتك نفقت أو ضاق الوقت وإن قال إن لم يخلني حيث كنت
فليس بشرط ولا مع العذر ولا يسقط الحج عن المحصر بالخلل مع وجوبه ويسقط مع نية **الطلب**

السادس في تركه والحرم عشرين آ الصيد وهو الحيوان الممنوع بالأصالة أصطياداً
وأكلاً وإن ذبحه وصاده المحل وأشارة ودلالة وأعلاماً أو ذبحاً فيكون ميتة يحرم على المحل
والحرم والصلوة في جلده والفرخ والبيض كالأصل والجرا صيد وما يبيض ويفرخ في البق
والحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الذباج الحبشي ولا فرق بين المستأنس
والوحشي ولا يحرم الأنسي يتوخته ولا بين المملوك والمباح ولا بين الجميع وأبعاضة
ولا يختص بحرمه بالأحرار بل يحرم في الحرم أيضاً والاعتناء في المتولدة بالاسم ولو اشفى
الأسنان فإن امتنع جنة حرم والأفلا **البناء** وطيا ولبا شهوة لأبد ونهاق
عقداله وغيره والأقرب جوار توكيل الجذ الحرم محلاً وشهادة عليه وقائمة على أشكال

من مكة إذا شرف على الأبطح والتلفظ بالمنوي والأشراط ثمان بحلة حيث حبسه وإن لم يكن حجة فتمرة والأحرار في القطن خصوصاً في البيض ويحكم الأحرار في المصبر عنه بالتواضع المصفر وشبهه والنعيم عليها والوحدة والمعلقة والبقاب للمرأة والحناء قبله بما بقي معه والحنا وذلك الجذفيه وتلبته المنادي بل نقول ما سعد وتم الزياحين الطلب الخامس في أحكامه يجب على كل داخل مكة الأحرار ألا المنكر كالخطاب ومن سبق له أحرار قبل يضي شهر من أحراره أو أحله على شكله إذا دخل فقال بإباح ولو تركه الحايض طيلة أيامه لا يحج زوجته للمبقات وأحرمت فإن تعدت من موضعها فإن دخلت مكة خرجت إلى أدنى الحل فإن تعدت من مكة لا يحج الحرم إنشاء آخر قبل أكال الأول ويجب كمالها أحرار له من حج أو عمره ولو اكل من التمتع المندوبة ففي وجوب الحج أشكال ويجزئ من نوى الأفراد مع دخول مكة الطواف والسعي والنقص وجعلها المتمتع مالم يلبت فإن لم يلبت أحراراً وقيل إنما الاعتناء بالفصل الثلاثة والشرط مع الحصر المخل بالهدي وفائدة الشرط حوازا للخلل على رأي وإنما يصح الشرط مع الفاء متل أن مرضت أو منعني عدو أو فلتك نفقت أو ضاق الوقت وإن قال إن لم يخلني حيث كنت فليس بشرط ولا مع العذر ولا يسقط الحج عن المحصر بالخلل مع وجوبه ويسقط مع نية الطلب السادس في تركه والحرم عشرين آ الصيد وهو الحيوان الممنوع بالأصالة أصطياداً وأكلاً وإن ذبحه وصاده المحل وأشارة ودلالة وأعلاماً أو ذبحاً فيكون ميتة يحرم على المحل والحرم والصلوة في جلده والفرخ والبيض كالأصل والجرا صيد وما يبيض ويفرخ في البق والحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الذباج الحبشي ولا فرق بين المستأنس والوحشي ولا يحرم الأنسي يتوخته ولا بين المملوك والمباح ولا بين الجميع وأبعاضة ولا يختص بحرمه بالأحرار بل يحرم في الحرم أيضاً والاعتناء في المتولدة بالاسم ولو اشفى الأسنان فإن امتنع جنة حرم والأفلا البناء وطيا ولبا شهوة لأبد ونهاق عقداله وغيره والأقرب جوار توكيل الجذ الحرم محلاً وشهادة عليه وقائمة على أشكال

من مكة إذا شرف على الأبطح والتلفظ بالمنوي والأشراط ثمان بحلة حيث حبسه وإن لم يكن حجة فتمرة والأحرار في القطن خصوصاً في البيض ويحكم الأحرار في المصبر عنه بالتواضع المصفر وشبهه والنعيم عليها والوحدة والمعلقة والبقاب للمرأة والحناء قبله بما بقي معه والحنا وذلك الجذفيه وتلبته المنادي بل نقول ما سعد وتم الزياحين الطلب الخامس في أحكامه يجب على كل داخل مكة الأحرار ألا المنكر كالخطاب ومن سبق له أحرار قبل يضي شهر من أحراره أو أحله على شكله إذا دخل فقال بإباح ولو تركه الحايض طيلة أيامه لا يحج زوجته للمبقات وأحرمت فإن تعدت من موضعها فإن دخلت مكة خرجت إلى أدنى الحل فإن تعدت من مكة لا يحج الحرم إنشاء آخر قبل أكال الأول ويجب كمالها أحرار له من حج أو عمره ولو اكل من التمتع المندوبة ففي وجوب الحج أشكال ويجزئ من نوى الأفراد مع دخول مكة الطواف والسعي والنقص وجعلها المتمتع مالم يلبت فإن لم يلبت أحراراً وقيل إنما الاعتناء بالفصل الثلاثة والشرط مع الحصر المخل بالهدي وفائدة الشرط حوازا للخلل على رأي وإنما يصح الشرط مع الفاء متل أن مرضت أو منعني عدو أو فلتك نفقت أو ضاق الوقت وإن قال إن لم يخلني حيث كنت فليس بشرط ولا مع العذر ولا يسقط الحج عن المحصر بالخلل مع وجوبه ويسقط مع نية الطلب السادس في تركه والحرم عشرين آ الصيد وهو الحيوان الممنوع بالأصالة أصطياداً وأكلاً وإن ذبحه وصاده المحل وأشارة ودلالة وأعلاماً أو ذبحاً فيكون ميتة يحرم على المحل والحرم والصلوة في جلده والفرخ والبيض كالأصل والجرا صيد وما يبيض ويفرخ في البق والحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه ولا الذباج الحبشي ولا فرق بين المستأنس والوحشي ولا يحرم الأنسي يتوخته ولا بين المملوك والمباح ولا بين الجميع وأبعاضة ولا يختص بحرمه بالأحرار بل يحرم في الحرم أيضاً والاعتناء في المتولدة بالاسم ولو اشفى الأسنان فإن امتنع جنة حرم والأفلا البناء وطيا ولبا شهوة لأبد ونهاق عقداله وغيره والأقرب جوار توكيل الجذ الحرم محلاً وشهادة عليه وقائمة على أشكال

وان تحلل محلا ويجوز بعد الاحلال وان تحلل محرما وقبله ونظر النهوة وفي معناه
 الاستمنا. ويقدم انكار ايقاع العقد حاله الاحرام على ادعائه فان كان المنكر المرأة قال لا فرق
 وجوب المهر محلا وبشرها نواج الزوجية وبالعكس ليس لها المطالبة مع عدم القبض ولا له
 المطالبة معه ولو وكل محرما محلا فاق وقع العقد بطل وبعد يصح ويجوز الرجعة للرجعية
 وزنا الاما وان قصد التزويج ومعارفة النساء وتكرار المحرم الخطبة ولو كانت المرأة محرمة
 والرجل محلا فالحكم كما تقدم **ج** الطيب مطلقا على راي اكلا ولو مع الممانعة مع بقاء
 كفه ولسا وتطليا وان كان المحرم ميتا الاخلاق الكعبة واضطر ونقص على انفسه **ج**
 يأكد المسك والعنبر والكافور والزعفران والعود ويجوز المسحوط مع الضرر والاحياء
 في موضع يباع فيه ويقبض على انفسه ولا يقبض من الكرهية وينزل ما اصاب الثوب منه **ج**
 الاكحال بالسواد على راي وبما فيه طيب **ج** النظر للمرأة على راي **ج** الادها
 بالدهن مطلقا اختيارا وبما فيه طيب وان كان قبل الاحرام اذا كانت رجعية بغير
 بعد الاحرام ولم ينسج جاز ويجوز ناكل ما ليس يطيب منه كالتمن والشيخ **ج** اخراج
 الدم اختيارا على راي وان كان يحك الجلد والتواك **ج** قص الاظفار **ج** ازالة الشعر
 وان قل ويجوز مع الضرر كما لو احتاج الى الحجامة المفتقرة اليه **ج** قطع الشجر
 الخيش الا ان ينبت في ملكه الا شجر الفولكه والا ذخر والنخل وعودى الحالة **ج** السرقة
 وهو الذب **ج** الجذال وهو قول لا والله وبلى والله والا قرب اختصاص المنع بغير
 الصيغة وفي دفع الدعوى اشكال **ج** قتل هوام الجسد كالقمل وغيره ويجوز النقل
 في الالقا الا الفراء والحلم **ج** ليس الخيط للرجال الا السراويل لفا قد لا نزار والا
 الطبيب ان المزق لا يتره **ج** ليس الخفين وما يستر ظهر القدم اختيارا ولا يشقها
 لوضطر على راي **ج** ليس الخاتم للزينة لا لئسته وليس الحلي للمرأة غير المعتاد والزرنية
 ويجوز المعتاد ويحرم اظهار الكزج **ج** الحناء للزينة على راي **ج** تعظية الرأس

كيفية

في موضع يباع فيه

قوله الاقاصص المنع مراد انه
منع تقديم حرقه على لفظ
القسم فلو ان لفظ القسم لم
يكن صلا

المزق لا يتره
المزق لا يتره
المزق لا يتره

للرجل ولو بالاد تماس فان غطاه وجب الالفاء واستحت تحديد التلبية ويجوز
 المرأة عليها ان تسفر عن وجهها ويجوز لها سدل القناع من راسها الى طرف انفسها اذا
 لم يصب وجهها **ج** الظليل للرجل سائرا اختيارا ويجوز المرض والمرأة به لو زاملها
 ويجوز المشي تحت الظلال والظليل جالس **ج** ليس السلاح اختيارا على راي ويجوز ليس
 المنطقة وشذ الصبيان على الوسط **الفصل الثاني** في الطواف قدينا ان التمتع يقدم عمرته
 فاذا احرم من اليقات دخل مكة لطواف العمرة واجبا اما القارن والمفرد يقدمان
 الوقوف عليه وفي الطواف مطالب **الاول** في واجباته وهي **ج** اجتناء طهارة
 الحدث وتجنب عن الثوب والبدن وسر العورة وانما يشترط طهارة الحدث في الواجب
 ويتجنب في التذبح ولو ذكره الواجب عدم طهارة آشفان معها ويعيد الصلوة واجبا
 مع وجوبه وندامع ذبه ولو طاف الواجب مع العلم بخاتمة الثوب اعاد ولو علم في الاثناء **ج**
 ازاله وتم ولو لم يعلم الا بعد اجزاء **ج** الحائض وهو شرط في الرجل المتكسر خاصة **ج**
 النية وهو ان يقصد الى ايقاع طواف عمرة التمتع او غيرها لوجوبه او ذبه فريضة الى الله
 تعالى عند الشروع فلو اخل بها او يثني منها بطل **ج** البداية بالجر الاسود فلو بدا بغيره
 لم يعتد بذلك الشوط الى ان ينتهي لاول الحجر فانه يتبدل الاحتساب ان جدد النية عند
 الاتمام مع احتمال البطالان ولو جازى آخر الحجر بعض بدنه في ابتداء الطواف لم يصح
ج الختم بالحجر فلو ابقى من الشوط شيئا وان قل لم يصح بل يجب ان ينتهي من حيث ابتدا
ج جعل البيت على بيان فلو جعله على عينة او استقبله بوجهه لم يصح **ج** خروجه بجميع
 بدنه عن البيت فلو مشى على ثا دروان الكعبة لم يصح ولو كان يمر بالحدا يده في موازاة
 النادر وان صح **ج** ادخال الحجر في الطواف فلو مشى على حايطة او طاف بين يمين
 البيت لم يصح **ج** الطواف بين البيت والمقام فلو ادخل المقام فيه لم يصح **ج** رعاية العدد
 فلو نقص عن سبعة ولو شوطا او بعضه ولو خطوة لم يصح ولو زاد على طواف الفريضة

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه
 في موضع يباع فيه

عدا بطل ولو كان سهوا قطع أن ذكر قبل بلوغه الركن ولو كان بعد استحلت كمال أسبوعين
وصلى لفريضة أو لا والتأفلة بعد التي ويكره الزيادة عمدا في التأفلة فان فعل استحب الأ
على الوتر ولو نقص من طوافه ثاسيا أنه أن كان في الحال وان انصرف فان كان
قد تجاوز النصف رجع قائم ولو عاد إلى اهله استناب فلو كان دون النصف استأنف
كذلك قطع طوافه لدخول البيت أو السعي في حاجة أو مرض أو آثانه فان استمره
تعد الطواف به طيف عنه وكذا لو أحدث في طواف الفريضة ثم مع تجاوز النصف بعد
الطهارة فالأستأنف ولو شرع في السعي فذكر نقصان الطواف رجع إليه قائم مع تجاوز
النصف ثم أتم السعي ولو لم يتجاوز استأنف الطواف ثم استأنف السعي ولو شك في العدد
بعد الانصراف لم يلغى وكذا في الأثناء أن كان في الزيادة ونقطع وان كان في النقصان
أعاد لمن شك بين السعة والسبعة وفي التأفلة يتن على الأقل ويجوز الأختلاف إلى
الغير في العدد فان شك في الحكم سابق **باب** الركبان وتجهان في الراجح بعد في مقام
أبرهيم عليه السلام حيث هو الآن ولا يجوز في غيره فان رجع صلى وراءه أو في أحد
جانبه ولو نسيهما وجب الرجوع فان شق قضاها توضع الذكر ولو مات قضاها
الولي **الطلب الثاني** في سنة يستحب الغسل لدخول مكة ولو تعدر فعده والأفضل من ثم
ميمون ابن الحضرمي بأطبع مكة أو في وهي على رأس فرخ من مكة للقادم من المدينة في سنة
الأربع من له وضع الأذخر ودخل مكة من علاها حافيا بسكينة وقوار والغسل
لدخول المسجد الحرام وقد حوله من باب بني شعبة بعد الوقوف عندها والدعاء بالمالا نور
والوقوف عند الحجر والدعاء رافعا يديه أجمع وتقبيله فان تعدر فمبعضه فان
تعدر فبيده ويكلم المظفر بوضع القطع وفاد اليد اليمنى والدعاء في أثناءه والذكر
والشي والاقصاء فيه بالسكينة على رأي قيس بن ثلثة وكشي أربعاء طواف القدم
على رأي والزام المستحارة السابعة وبسط اليد على حائطه والصاق البطن به والحد

هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت

والدعاء فان تجاوزه تجميع والزم الأركان خصوصا العراق واليمن وطواف ثلثمائة
وستين طوافا فان عجز جعل العدد أشواطا لأخبر عشرة والثاني من البيت ويكره الكلام
غير الدعاء والقرآن **الطلب الثالث** في الأحكام من ترك الطواف عمدا بطل حجته وناسيا
يقضيه ولو بعد المناسك ويستحب لو تعدر العود ولو نسي طواف الزياره واقع بعد رجوعه
إلى اهله فعليه بدنه والرجوع لأجله وقيل لا كفارة إلا على من واقع بعد الذكر ولو نسي
طواف النساء استناب فان مات قضاء وقيله واجبا ويجب على المتمتع ثلث طوافات وطواف
عمرة المتمتع وطواف الحج وطواف النساء وعلى القارن والمفرد أربعة طوافات للحج وطواف
النساء وطواف العمرة المفردة وطواف النساء فيها وطواف النساء واجب في الحج والعمرة
المبتولة دون عمرة المتمتع على الرجال والنساء والصبيان وللنساء وللصبيان وهو
مناخر عن السعي للمتمتع وغيره فان قدمه ساهيا أخرا والأفلا الأسع الضرورة كالمفرد
خوف الحيض وغير طواف النساء مقدم على السعي فان عكس أعاد سعيه ويجب على المتمتع
ثأخير طواف الحج وسعيه عن الموقفين ومناسك من يوم النحر ولا يجوز له تقديمه إلا بعد
كالمرض وخوف الحيض والزحام للشيخ العاجز ويكره للقارن والمفرد وللمن طواف تأخير
السعي ساعة ولا يجوز له العد مع القدرة ولا يجوز له لبس البركالة في طواف العمرة ولا في
طواف الحج مع تقديمه ولو تعدر الطواف على أربع فالأقوى بطلان التذنب **الفصل الثالث**
في السعي وفيه مطلبان **الأول** في فعله ويجب فيه النية المشتملة على الفعل وجهه
وكونه سعي حجة الإسلام أو غيره والتقرب إلى الله تعالى والبداء بالصفا بحيث جعل
كعبه ملاصقا له والختم بالرفقة بحيث لمصق أصابع قدميه بها والسعي سبعة أشواط من الصفا
إليه شوطا ويستحب الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم وصمت ماؤها عليه من الدلو
المقابل للحجر والخروج من الباب المقابل له والصعود على الصفا واستقبال ركن الحجر وحمل الله
والثناء عليه وإطالة الوقوف والتكبير سبعا والتجليل كذلك والدعاء بالمالا نور والشي

هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت

هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت
هذا هو الوجه في طواف البيت

في حرم مكة

في حرم مكة

فيه والتمس للرجل خاصة بين المنارة وزقاق العطارين والفتية في الطرفين والراكب
 يترك دابته ولو نسي الركن يرجع القهري ومن لم يركب في موضعه والدعاء فيه **الطلب الثاني**
 في احكامه التي ركن ان تركه عمدا بطل حجته وسهوا ياتي به ولو خرج رجع فان
 نذر استناب ويحرم الزيادة على السبع عمدا فيعيد لاسهوا فيتحير بين اهدار الثا
 وبين تكيل سبعين ولو لم يحصل العدد او حصله وشك في المبدأ وهو في المزدوج
 على المروة او قدمه على الطواف اعاد ولو نسي النقص اكمله ولو نسي التمتع اكمله
 في العمرة فاحل واقم ثم ذكر النقص اتمه وكفر بقرعة على رواية وكذا الوفاة او قصر شعره
 ونحو ذلك من خلافه لا حاجة وقطعه لحاجة له ولا غيره ثم يمتعه ولو دخل وقت الفريضة
 قطعه ثم اتمه بعد الصلوة **الفصل الرابع** في التقصير فاذا فرغ من السعي قصر واجبا
 وبه يحل من احرام العمرة التمتع بها واقله قص بعض الاطراف او قليلا من الشعر والخنز
 ان يخلق فيجب عليه شاة مع العمد ويمر يوم النحر المسمى على راسه وحيا والاصلي استحبابا
 وياخذ من لحية او اطرافه ولو خلق بعض راسه جاز ولو ترك التقصير حتى اهل
 بالجموع صحت شاة ولا شيء عليه ويروي شاة وعمدا تصير حجة مفردة على شاة
 ويبطل الثاني على رأي ولو جامع قبل التقصير عمدا وجب عليه بدنة للموسر وبقرة
 للمنتقط وشاة للعسر ويصح له بعد التقصير التمتع بالحرمين في ترك لبس الخيط
الفصل الخامس في احرام الحج والوقوف وفيه مطالب **الاول** في احرام الحج
 والنظر في امور ثلثة **الاول** في وقته ومحلها اما وقته فاذا فرغ الحاج من عمرة التمتع
 احرم بالحج وافضل اوقانه يوم التروية عند الن والابدان يصلي الظهر ويستبركعات
 ان وقع في غيرهما فله ركعتان ويجوز تأخيرها الى ان يعلم ضيق وقت عرفه فيجوز
 اياعاه حينئذ اما محل فله ثلثة فلا يجوز ايقاعه في غيرها وافضل الموطن المنجد
 تحت الميزاب او في المقام ولو نسيه حتى خرج الى منى رجع الى مكة وجوبه مع المكنة فان

ليست

في حرم مكة

تعد احرام من موضعه ولو من عرفات **الثاني** الكيفية ويجب فيه النية المتعمدة على
 قصد حج التمتع خاصة من غير ذكر العمرة فانها قد سبقت ولو نسي واحرام بها نسي على
 قصد من احرام الحج وعلى الوجوب او التنبه لوجهها والقرب الى الله تعالى وليس
 التوبين والتلبيات الا ربع كما تقدم في احرام العمرة من الواجب والمستحب ويليقي
 الماشي في الموضع الذي صلى فيه والراكب ان يحسن به تعمده ويرفع صوته اذا استوفى على الاضطرار
 ثم يخرج الى منى بلبيا ويستحب استمراره عليها الى زوال الشمس يوم عرفه **الثالث** في
 احكامه ويحرم به ما قد مناه في محظورات احرام العمرة ويكره ما يكره فيه وتاركة
 عمدا بطل حجته لانا سبعا على رأي فحسب ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال ولا
 يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى فان طاف ساهيا لم ينقض احرامه
 قيل ويجوز التلبية لتعقد بها الاحرام **الطلب الثاني** في نسيه في تحت الحاج بعد
 الاحرام يوم التروية للخروج الى منى من مكة بعد صلوة الظهر والاقامة بها الى فجر عرفه
 وقطع وادي محسر بعد طلوع الشمس والليل والكبير وخايف الزحام للخروج قبل الظهر
 كذا الامام يستحب له ان يصلي الظهر من منى والاقامة بها الى طلوع الشمس ويكره الخروج
 منها قبل الفجر تغير عذر ويستحب الدعاء عند دخولها والخروج منها واليهما بالمتنقل
 وحدها من العقبة الى وادي محسر والمبيت بمبنى ليلة عرفه مستحب للذوق ولا فرض **الطلب**
الثالث في الوقوف بعرفة ومباحته ثلثة **الاول** الوقت والمحل وعرفه وقا ان احتيا
 من زوال الشمس يوم التاسع الى غروبها أي وقت منه حضر أدرك الحج واضطرا
 الى فجر النحر والمحل عرفه وحدها من بطن عرنة وثوبة ونمرة الى ذي الحجاز فلا يجوز الوقوف
 بعينها كالأراكان ولا بعد الحدود ويجوز عند الضرورة الوقوف على الجبل والمسحبان
 يقف في السفح في مسيرة الجبل وسد الحلال بنفسه ورجله وان يضرب خبأه بنمرة وهي بطن
 غرته **الثاني** الكيفية ويجب فيه النية والكون بها الى الغروب فلو وقف بالحدود

الابطاح

في حرم مكة

في حرم مكة

في حرم مكة

او تحت الاركان بطل حجة ولو افاض قبل الغروب غامدا غامدا فاعليه تدنه فان لم
يقدر صام ثمانية عشر يوما ولا شيء لو فقد احد الوصفين او عا د قبل الغروب وسقط
لجمع بين الظهر والعصر ان قاحدا قاحدين والشرع في الدعاء بالمنقول ونفسه
ولو لديه وللمؤمنين والوقوف في التحمل والدعاء قايما وتكرار الوقوف في الجبل و
راكبا وقاعا **الثالث** الاحكام الوقوف الاختياري بغيره لكن من تركه غامدا بطل
حجة والتاسي تدارك ولو قبل الفجر فان فاتته نهارا قليلا اجتنبا بالمسح والواجب
تا يطلع عليه اسم الحضور فان سارت به دأبته مع النية وناسى الوقوف يرجع و
لو اطلع الفجر اذ عرف انه يدرك المسح قبل طلوع الشمس فان طوى القوات اقتصر
على المسح قبل طلوع الشمس وصح حجة وكذا لو لم يذكر وقوف عرفه حتى وقف بالمسح
قبل طلوع الشمس ولا اعتبار بتوقف المعنى عليه والتايم اما لو تجدد الانعاء بعد الشروع
فيه في وقته صح ويسحب الامام ان يخطب في اربعة ايام يوم التتابع وعرفه والنحر
بمنى والنفر الا قبل لاعلام الناس بما سلكهم **المطلب الرابع** في الوقوف بالمسح و
مباحته ثلثة **الاول** الوقت والمحل والمزدلفه وقيل ان اختياري من طلوع الفجر الى
طلوع الشمس يوم النحر واضطاري الى الزوال والمحل المسح وحده ما بين المانيتين
الى الحياض الى وادي محسر فلو وقف بغير المسح لم يجز ويجز مع الزحام الارتفاع
الى الجبل **الثاني** الكيفية ويجب فيه النية والكون بالمسح ولو جئ او امام
اغشى عليه بعد النية في الوقت صح حجة ولو كان قبل النية لم يصح والوقوف بعد
طلوع الفجر فلو افاض قبله غامدا بعد ان وقف به لئلا ولو قليلا صح حجة ان
كان قد وقف العرفة وجبره بشاة والمرأة والحائض الا فاض قبل الفجر من غير جبر
وكذا التاسي ويسحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر والدعاء وطى الصلوة
المسح بركبته والصعود على فرج وذكر الله عليه **الثالث** في احكامه يستحب
بجمله

مناسك

الجيرة

هل

المعص

هذا هو الوجه في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع

ثواب

للمفيض من عرفه اليه الاقصاد في السير والدعاء اذا بلغ الكتيب الاحمر عن بين
الطريق وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفه يجمع بينهما باذان واحد وقاسمين و
لو تيمم الليل فان منع صلى في الطريق وتأخير المغرب الى بعد العشاء والوقوف
بالمسح من من تركه غامدا بطل حجة لانسائها ان كان قد وقف بغيره ولو تركها غامدا
بطل حجة وان كان تاسيا ولو ادرك عرفه اختيارا والمزدلفه اضطرارا او بالعكس
واحدهما اختيارا صح حجة ولو ادرك الاضطراريين قالا قربت الصلوة ولو ادرك
احدا الاضطراريين خاصة بطل وبطل من فاته الحج بقصة مفردة ثم يقضيه واجبا
مع وجوبه كما فاته والا ذبا ويسقط باقي الافعال عنه لكن يستحب له الاقامة بمبنى
ايام التشرية ثم يعتمر للحلل ويستحب النفاط حصي الجمار من المسح ويجز من غيره
لكن من الحرم غامدا المساجد ويستحب لغير الامام الافاضة قبل طلوع الشمس تقليل
لكن لا يجز وادي محسر اعياء ولو تركها استحب الرجوع لها **الفصل السادس**
في مناسك منى وفيه مطالب **الاول** اذا افاض من المسح وجب عليه المضي الى منى
لقضاء المناسك بها يوم النحر وهي ثلثة رمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق مرتبا
فان اخل به اثم واجزا ويجب في الرمي النية ورمي سبع حصيات بما يستقي زيدا حجرا
واصابة الحجر بها ففعله بما يستقي حجرا من الحرم ابكارا ويستحب البرش الرخوة المنقطة
الكلبية المنقطة بقدر الأملة والطمان والدعاء مع كل حصاة واستقبال الحجر
واستبدال القبلة في غيرها مستقبلها ويكره الصلوة والكسرة ويجز الرمي زائلا
فروع **أ** لو وقعت على شئ واخذت على الجمره صح ولو تمها حركة غير لم يجز
ب لو نك أصاب الجمره أم لا لم يجز **ج** لو طرحتها من غير رمي لم يجز **د** لو كانت
الاحجار نجسة اجزأت والا فضل تطهيرها **هـ** لو وقعت في غير الرمي على حصاة
فان وقعت الثانية الى الرمي لم يجز **و** يجب التفريق في الرمي لا الوقوع فلو رمي

فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع

وتابع عشرة اذبح الى
عشر ذراعا والرمي خذوا
والدعاء صح

هذا هو الوجه في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع
فان كان في حجة الوداع

جبرين دفعة وان كان بيديه فمرة واحدة وان تلاحقا في الوقوع ولو تابع
 أحدهما الآخر فميتان وان انفقا في الأصابة **المطلب الثاني** في الدخ وبما حنه
 اربعة **الاول** في اصناف الدماء اراقة الدم اما واجب ان ذب قال اول هدي
 التمتع والكفارات والمدور وشبهه ودم التحلل والثاني هدي القرآن والأضحية
 وما يقرب به بغير عاقدي التمتع يجب على كل تمتع مكينا كان او غيره متطوعا بالحي او
 مفرضا ولا يجب على غيره ويخبر متى الماذون بوقت بين الأهداء عنه وبين أمر بالصوم
 فان اعتق قبل الصوم تعين عليه الهدي ولا يجزئ الواحدة الواجب الا عن واحد
 ومع الضرورة الصوم على رأي وفي الذب يجزئ عن سبعة اذا كانوا أهل حيوان
 واحد ولو فقد الهدي وجد منه خلفه عندئذ يشترى عنه ويذبح طول ذي الحجة فان لم
 ولو عجز عن الثمن تعين البدل وهو الصوم عشر ايام ثلثه في الحج متولية آخرها عرفة فان
 آخر صام يوم التروية وعرفه وصام الثالث بعد التفرق لو فاته يوم التروية آخر الجميع
 الى بعد التفرق يجب تعديها من اذ ذى الحجة لا قبله بعد التلبس بالتمتع ولو وجد
 وقت الذبح قال اقرب وجوبه وجوز ايضا عا في ذى الحجة فان خرج ولم يصنعها
 وجب الهدي ولو وجد بعدها قبل التلبس بالسبعة ذبحه استحبيا بالسبعة
 اذا رجع الى اهله فان اقام بمكة انتظر الاسبوع من مضى شهر وصول اصحابه
 بلد ثم صامها ولو مات من وجب عليه الصوم قبله صام الولي عنه وجوز العشرة
 على رأي وان لم يصل بلد ولو مات من وجب عليه الهدي اخرج من صلب المال
 ولا يجب بيع ثياب التحلل في الهدي ومن وجب عليه بدنه في نذر أو كفارة ولم يجد
 فعليه سبع شياه **الحديث الثاني** في صفات الهدي وكيفيته الذبح يجب ان يكون
 من النعم الابل أو البقر أو الغنم ثنيان من الابل ما كل خمس سنين ومن النقر والغنم
 ما دخل في الثانية ويجزئ الجذع من الضأن لسنة تاما فلا يجزئ العور او لا العرجاء

هذا الحديث يدل على ان الذبح يجب ان يكون من النعم
 وان كان من غيرها فلا يصح
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم

هذا الحديث يدل على ان الذبح يجب ان يكون من النعم
 وان كان من غيرها فلا يصح
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم

هذا الحديث يدل على ان الذبح يجب ان يكون من النعم
 وان كان من غيرها فلا يصح
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم

هذا الحديث يدل على ان الذبح يجب ان يكون من النعم
 وان كان من غيرها فلا يصح
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم

هذا الحديث يدل على ان الذبح يجب ان يكون من النعم
 وان كان من غيرها فلا يصح
 وان كان من النعم فلا بد ان يكون من النعم

امانها

استحب

البقي عرجها ولا مسكة القرن الداخل ولا مقطوعة الأذن ولا الخصى ولا المفزولة
 وهي التي ليس على كليتها لحم الا ان يكون قد نثرها على انها سمينة فلو اشترها على انها ثمة
 فبانت ناقصة لم يجز ويصح ان يكون سمينة ينظر في سواد وشي فيه وبرك فيه وقد عرف
 بها انا ثمن الابل والبقر ذكرانا من الضأن والمزقة سمينة الا ثا من الهدي والاكل والصدق
 والأقوى وجوب الأكل ويكره التضحية بالجاسوس والقور والرجع ويجب في الذبح النية
 ويجزئ ان ينو لها عنه الذابح والمباشر فان لم يحسن يجعل اليد مع يدا الذابح ولو ضل الهدي
 فذبحه بغير صاحبه لم عنه وباقي الدماء الواجبة باقية في امكته **الحديث الثالث** في هدي القران
 الأضحية وهما مستحبتان ولا يخرج هدي القران عن ملك سابقه قوله ابداله والتصرف فيه وان
 اشترى او قلده لكن متى ساقه فلا بد من خمر ولا تعين هدي التبايق للصدقة الا بالتذوق لو هلك
 لم يجب بدله وللصومون كالكفارات يجب البدل فيه ولو عجز هدي التبايق ذبح او خمر مكانه ولم
 بما يدل على انه صدقة ويجزئ به ولو كفر فاستحب الصدقة بثمنه او شرآ بدله ولو سرق من غير قهر
 لم يضمن وان كان متعينا بالتذوق ولو ضل فذبحه الواجب من صاحبه اجزاء عنه ولو اقام بدله
 ثم وجد ذبحه ولا يجب ذبح الأخير ولو ذبح الأخير استحب ذبح الأول ويجب مع التذوق ويجزئ
 ركوبه وشرب لبنه مع عدم الضرر به وبولاه ولا يجوز إعطاء الجزأ من الواجب شيئا ولا من
 جلوه ها ولا الأكل فان اكل ضمن ثمن المأكول ويجب ان يأكل من هدي التبايق ويهدي
 ثلثه ويصدق بثلثه كالمتمتع وكذا الأضحية ويجزئ الهدي الواجب عن الأضحية والجمع
 أفضل فان تعذر تصدق بثمنها فان اختلفت تصدق بثلث الأعلى والأوسط والأدنى ويكره
 التضحية بما يربيه واخذ شي من جلوه ها واعطائها الجزأ بل يستحب الصدقة بها **الحديث الرابع**
 في مكان اراقة الدماء قد نثرها اما دم التحلل فان كان عرسا فكانه ترضعه وزمانه من حين
 الصدق الى ضيق الوقت فيستعين التحلل بالبركة فان منع عنها تحلل الهدي فان عجز صام وان كان
 عن حصه فكانه متى ان كان حاجا ومكة ان كان معتمرا وزمانه يوم النحر في ايام التشريق ومكان

اشعره

الكمارات جمع منى ان كان حياجا والا فكة وزمانها وقت حصول سببها وكان هدي التمتع منى
ويجب اخراج ما يندرج منى الى مصرفها وزمانه يوم النحر قبل الحلق ولو اخره اثم واجزا وكذا
يجزى لو دبحه في بقية ذي الحجة وكان هدي السياق منى ان كان الاحرام للحج وان كان للعمرة
فتنأ الكعبة بالحرقة وزمانه كهدى التمتع ومن نذر تحريمه وعين مكانا لعين والآخرها بمكة
ولا يتعين للأضحية مكان وزمانها بمنى اربعة يوم النحر وثلاثة بعده وفي الامصار ثلثه ويجوز
ادخالها ويكره ان يخرج به من منى ويجوز اخراج ما ضحاه غيره **المطلب الثالث** في الحلق
والتقصير يجب بعد الذبح اما الحلق او التقصير بمنى والحلق افضل خصوصا للضرورة والمبدوء
لا يتعين عليهما على رأي فيجب على المرأة التقصير ويحرم الحلق وفي اجزائه نظر ويجزى في التقصير
قدرا لا ملة ولو حل من منى قبل الحلق رجع فحلق بها فان نذر حلقا وقصر مكانه وجوبا وبغية
ليدفع بها استحياءا ولو نذر لم يكن عليه شيء ويكره ان لا يشرع راسه المسمى عليه ويجب تقديم
الحلق او التقصير على طواف الحج وسعيه فان اخره عامدا جبره بشاة ولا شيء على الثاني ويعيد
الطواف ويستحب ان يتنأ في الحلق بناصيته من قرنة الايمن يحلق الى العظمين ويدعو فاذا
حلق او قصر حل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد على اشكال وهو التحلل الاول للتمتع اما
غيره فيحل له الطيب ايضا فاذا طاف للحج حل له الطيب وهو التحلل الثاني فاذا طاف للنساء جلتن وهو
التحلل الثالث ولا تحل النساء الا به ويحرم على المرأة الرجل لو تركه على اشكال ويجب عليها قضاءه
ولو تركه الحاج متعمدا وجب عليه الرجوع الى مكة والا يبان به التحلل له النساء فان تعذر استناب
فاذا طاف الناي حل له النساء وهل يشترط معايرته لما بان به من طواف النساء في احرام آخر
اشكال ويحرم على الميرة النساء بعد بلوغه لو تركه على اشكال ويحرم على العبد الماذون وانما
يحرم تركه الوطي دون العقد ويكره لبس الخيط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء
فاذا اتم مناسك منى مضى الى مكة للطوافين والسعي ليرىه والافن عنه خصوصا المتمتع فان
اخره اثم واجزا ويجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك طول ذي الحجة على كل هيئة **الفصل الرابع**

في باقي المناسك وفيه مطالب **الاول** في زيارة البيت فاذا فرغ من الحلق او التقصير مضى الى مكة لطواف
الزيارة ويستحب الغسل قبل دخول المسجد وتقليم الاظفار واخذ الشارب ولو اغتسل نهارا وطاف ليل
او بالعكس فان نام او حدث قبل الطواف استحب إعادة الغسل ويقف على باب المسجد ويدعو
ثم يطوف للزيارة سبعة اشواط كما تقدم على هيئته الا انه ينوي هنا طواف الحج ثم يصلي ركعتيه
عند مقام ابراهيم عليه السلام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة اشواط كما تقدم وينوي به
سعي الحج ثم يرجع الى البيت فيطوف للنساء سبعة اشواط كالأول الا انه ينوي طواف النساء ثم
يصلي ركعتيه في المقام **المطلب الثاني** في العود الى منى فاذا طاف طواف النساء فليرجع الى منى ولا
يبست ليل الى التشريق الا بها وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويجوز لمن اتى النساء
الصعيد التفرغ يوم الثاني عشر لولبات الليلتين بغير منى وجب عليه عن كل ليلة شاة وكذا غير المتقى
لولبات الثالثة بغيرها الا ان يبيتا بمكة مشغولين بالعبادة او يخرجان من منى بعد نصف الليل ولو
غربت الشمس يوم الثاني عشر بمنى وجب على المتقى البيت ايضا فان اخل به فثاة ويجب ان يرمى الجمار
الثلاث في كل يوم من الحادي عشر والثاني عشر فان اقام ليلة الثالث عشر وجب الرمي فيه ايضا كل حجرة
في كل يوم سبع حصيات على الزبيب بيد او بالاولى ثم الوسطى ثم حمرة العقبة فان نكس اعادة على الوسطى
ثم حمرة العقبة ولو رمى اللاحقة بعد اربع حصيات ناسيا حصل الترتيب ولا يحصل بدو فاق لو
ذكر في أثناء اللاحقة اكل السابقة او لا وجوبا ثم اكل اللاحقة تطلقا ووقت الاجزاء من طلوع الشمس و
القبيل من الزوال ويمتد الى الغروب فاذا غربت قبل رميه اخره وقضاه من الغد ويجوز
للمعدوم كالرعي والخائف والعبد والمرجع الرمي ليل لا نعيم وشرايط الرمي هنا كما تقدم يوم
النحر ولو رمى يوم قضاءه من الغد يبا بالفايت ويستحب ان يوقعه بكرة ثم الحاضر ويسبح عند
الزوال ولو رمى الرمي حتى وصل مكة رجع فرمى فان زمانه فلا ينوي ويبيد القابل ويستحب
ان لم يحج ويحجز الرمي عن المعدوم كالمرضي اذا لم ينزل عنده في وقت الرمي فلو اغشى عليه لم
ينزل ثايه لانه زيادة في الجهر ويستحب الإقامة بمنى ايام التشريق ورمي الاول عن يسان

ولو اغتسل منى جازي

والدعاء

من بطن السيل والدعاء والتكبير مع كل حصة والوقوف عندها ثم القيام عن يسار الطريق واستقبالا
القبلة والدعاء والتقدم قليلا والدعاء ثم رمي الثانية كالاولى والوقوف عندها ثم الثالثة مستديرا
للقبلة مقابلها ولا يقف عندها ولورمي الثالثة ناقصة اكملها مطلقا اما الاوليان فذلك ان
رعى اربعاً ناسيا والاعاد على ما بعدها بعد الاكمال ولو ضاعت واحدة اعاد على جميعها بحصة
لن من الغد فان اشبه اعاد على الثلاث ويجوز النذر الاول لمن اجنب النساء والصيد بعد الزوال
قبله ويجوز في الثاني قبله ويستحب للأمام الخطبة واعلام الناس ذلك **المطلب الثالث** في الرجوع
الى مكة فاذا فرغ من الرمي والبيت بمنى فان كان قد بقي عليه شيء من مناسك الطواف أو بعضه أو
سجى عاد إليها واجبا لفعله والا استحب له العود لطواف الوداع وليس واجبا ويستحب أمام ذلك
صلوة ست ركعات تسجد الخفيف عند المنارة في وسطه وفوقها الى جهة القبلة نحو من ثلثين ذراعاً
عن يمينها ونحوها كذلك فانه سجدة رسول الله صلى الله عليه وآله والتقصير للناظر في الأخير والاستلقاء
فيه ودخول الكعبة حافياً خصوصاً الصلوة بعد الغسل والدعاء له وصلوة ركعتين في الأولى بعد الحمد
حتم التيمم وفي الثانية بقدرها بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء والصلوة في زواياها والدعاء في
استلام الأركان خصوصاً اليما في قبل الخروج والدعاء عند العظيم بعد وهو شرف البقاع بين الباب
والحجر وطواف سبعة اشواط واستلام الأركان والمسبح والدعاء قايماً نحرهم والشرب من ماءها
والدعاء خارج باب المناطيل بازاء الزكن الشامي والسجود واستقبال القبلة والدعاء والصدقة
بمنى يشترط بغيرهم والغرم على العود **المطلب الرابع** في المضي الى المدينة يستحب زيارة النبي عليه
السلام استحباً باموكدا ويجوز للأمام الناس عليها ان تركوها ويستحب تقديمها على مكة خوفاً من
ترك العود والنزول على القرين على طريق المدينة وصلوة ركعتين به والغسل عند دخولها
زيارة فاطمة عليها السلام في الرضفة وبينها والبقيع والآية عليهم السلام به والصلوة
في الرضفة وصوم ايام الحاجة والصلوة ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لبة والليل للحنس
عند الأسطوانة التي يلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قايماً الساجد بها السجدة

الصلوة في الرضفة

الاحسن

الأحزاب والفتح والفضيح وقباً ومشرقة ابراهيم وقبور النذر خصوصاً حرة عليه السلام ويكره
الحج والعمره على الابل الجلالة ورفع بناء فوق الكعبة على نراى ومنع الجراح ذى مكة على راي
النعم في المساجد خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وآله وصيد ما بين الحزوين وقصيد بجرم المدينة
وحدة من عاب إلى وغيره والمجاورة بمكة ويحجب بالمدينة **تمت** من النبي للجرح وعليه حد أو تعزير
أو قصاص فيقتل عليه في المظلم والمشرى حتى يخرج ولو فعل ما يوجب ذلك في الحرم فقتل به مثله
فعله والارام المعلومات عشرة في الحجّة والمعدودات ايام التشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر
الثالث عشر قبله العاشرة الف والحادي عشر يوم النحر لا يستقر بهم بمنى والثاني عشر يوم النحر
الأول والثاني عشر النحر الثاني **المطلب الثالث** في التوابع وفيه فصول **الاول** في العمرة
هي واجبة على الفور كالحج بشرائطه ولو استطاع الحج الأفراد دون عمره فالأول واجب وجوبه خاصة
فهي فمان تتمتع بها وهي فرض من نأى عن مكة قد سبق وصفاً ومفردة وهي فرض أهل مكة وحاضريها
بعد انقضاء الحج ان شاء بعد ايام التشريق أو في استقبال الحج ويحج من قبلها الى عمره المتمتع ان
وقعت في شهر الحج والافلا دون العكس الا الضرورة ولو كانت عمره الاسلام والتذرع في النقل
اشكال ولا يختص فقلها زماناً أو فضلها رجب فانها تلج في الفضل وصفتها الاحرام من
البقعات في صلوة ركعتيه والسعي والتقصير وطواف النساء وركعتاه ويجب باصل الشرع
في العمرة وقد يجب بالتذرع وشبهه وبالاستيجاب والافساد والفوات والدخول الى مكة منع
انقضاء العذر والكرار فيعقد بحسب تعدد السبب وليس في المتمتع بها طواف النساء ويحج المفردة
على كل معتمر وان كان صبياً أو خصياً فيحرم عليه التذرع بتركه والعقد على اشكال ولو اعتمر متمتعاً
لم يجز له الخروج من مكة قبل الحج وكذا لو اعتمر مفرداً في شهر الحج استحب له الإقامة ليجز ويجعلها
سبعة فان خرج ورجع قبل شهر حان ان تتمتع بها ايضاً وان كان بعد شهر وجب الاحرام للدخول
ولا يجزى ان يتمتع بالاولى بالآخر ويحل من المفردة بالتقصير والحلق افضل ولو حلق في
المتمتع بها لزمه دم وقص التقصير والحلق في المفردة يحل عن كل شيء الا النساء ويحلن بطوافهن

مكة

الاشياء

والطواف

ميتعة

الاشياء

التفريق

في النساء

ويجب تكرار العمرة واختلف في الزمان بين العمريين فقبل سنة وقبل شهر وقبل عشرة أيام
قبل التوالت ولو نذر عمرة التمتع وجب حجة وبالعكس دون الباقيين ولو أفدح الأفراد
دون العمرة ولو كان حج واجب انما صدق الفضاة دون العمرة ولو كان حج الاسلام كفاء عمرة واحدة **الفصل الثاني**
في المحصر والصدقة **فيه مطلبان الأول** المصدوق بالمنع بالعدوق فاذا انلبس بالاحرام لم يحرم
عمرة ثم صدق عن الدخول الى مكة ان كان معتمرا او الموقفين ان كان حاجا فان لم يكن له
طريق سوى موضع الصدق وكان وقصرته نفقته تحلل بذي هدي الذي ساقه والتقصير فيه
التحلل عند الذبح من موضع الصدق سواء كان في الحرم او خارجه من النساء وغيرها وان كان الحج فحراما
ولا يجب بعت الهدي وهل يكفي هدي التياق عن هدي التحلل الا في ذلك مع نذبه ولو لم يكن
ساق وجب هدي التحلل فلا يحل بدونه ولا بد له على اشكال فيبقى على احرامه مع عجزه عنه وعن ثمنه ولو تحلل
لم يحل ولا يرعى زمانا ولا مكانا في احلاله ولو كان له طريق غير موضع الصدق وجب سلوكه ان كان مساويا
لذا لو كان الطول والتفقه قافية به وان خاف القوات ولا يحلل لان التحلل انما يجوز بالصدق ويعلم القوات
على اشكال لا يخوف القوات فيجوز بغيره في احرامه في ذلك الطريق فان ادرك الحج ولا يحلل بعمرة ثم تقضي
القابل واجبا مع وجوبه والآداب ولا يتحقق الصدق بالمتع من رمي الجمار ومبيت منى بل يصح الحج ويستحب
الرمي والذبح ويجوز التحلل من غير هدي مع الاشتراط على **أفروع** لو جسد على ما استحق وهو متمكن منه
فليس بمصدوق ولو كان غير مستحق او عجز عن المستحق تحلل **ب** لو صدق من مكة بعد الموقفين فان لحق الطواف
والتسبيح في ذي الحجة مع حجة والا وجب عليه العود من قابل لاداء آياتي المناسك ولو لم يدرك سوى
الموقفين فاشكال ولو صدق عن الموقفين او عن احدهما مع قوات الاخر جاز له التحلل فان لم يتحلل
اقام على احرامه حتى فاته الوقوف فقد فاته الحج وعليه ان يتحلل بعمرة ولا دم عليه لقوات الحج ويقضي مع
الوجوب **ج** لو طعن انكشاف العدوق قبل القوات جاز التحلل والافضل الصبر فان انكشف ثم وان فاته حل
بعمرة ولو تحلل فانكشف العدوق والوقت منع وجب الايمان بحج الاسلام مع بقاء الشرايط ولا يشترط
الاستطاعة من بلده حينئذ **د** لو افدح صدق تحلل وجب بدنه الافساد ودم التحلل والحج من قابل فان

الباقيين

الحج

فان

فان الاول حجة الاسلام لم يكف الواحدة والآفا شكل فان انكشف العدوق والوقت باق وجب الفضاة
هوج يقضى لئلا على شكل ولو لم يكن تحلل صدق الفاسد وقضاء في القابل واجبا وان كان الفاسد ندبا
فان تحلل بعمرة وقضى واجبا من قابل وعليه بدنه الافساد لادم القوات ولو كان العدوق باق فله التحلل وعليه
دم التحلل وبدنه الافساد وعليه قضاء واحد ولو صدق فافسد جاز التحلل ايضا وعليه البدنة والدم والقضاء
ولو لم يندفع العدوق والآفا لئلا لم يجب وان طعن السلامة ولو طلب ما لا لم يجب بذله ولو تكن منه على
اشكال **و** لو صدق المعتمر عن مكة تحلل بالهدي وحكمه حكم الحاج المصدوق **الحال الثاني** في المحصر وهو
المنع بالمرض عن الوصول الى مكة او الموقفين فاذا انلبس بالاحرام واحصر بغير ناساقه ولو لم يكن باق
بعث هديا او ثمنه وبقي على احرامه الى ان يبلغ الهدي تحمله وهو منى يوم النحر ان كان حاجا ومكة بغيره
الكعبة ان كان معتمرا فاذا بلغ قصره واحل من كل شئ الا النساء ثم ان كان الحج واجبا وجب قضاءه في القابل والاستحباب
مع وجوب الحج او بيطاف عنه مع نذبه او بعجزه ولا يبطل تحمله لو بان عدم ذبح هديه وعليه الذبح في القابل
ولو زال المرض ولحق باصحابه فان ادرك أحد الموقفين فتح حجة ولا تحلل بعمرة وان كانا قد ذبحا
وتوفي في القابل مع الوجوب ولو علم القوات بعد البعث وزوال العدوق قبل التقصير ففي وجوب لقائه مكة
للتحلل بعمرة اشكال ولو زال عذر المعتمر بعد تحمله قضى العمرة حينئذ واجبا مع الوجوب والآداب
فيل في الشهر الداخل ولو تحلل القارن في القابل بالواجب وقبل القران ولو كان ندبا تحل في الافضل
الايمان بمثل ما خرج منه وهل يقطع الهدي مع الاشتراط في المحصر والمصدوق لان ولو كان قد اشتم
او قلده بعث به قولا واحدا وروي ان من بعث هديا من افيق من الآفاق تطوعا شرا عدا صحابه وقت
ذبحه او نحره ثم يحتب ما يجتنبه الحرم ولا يلبي فاذا حضر وقت الوعد حل ولو فعل ما يحرم على الحرم
كفر مستحبا **الفصل الثالث** في كفارات الاحرام **فيه مطلب الأول** الصيد **فيه مباحث**
الاول يحرم للحرم والاحرام الصيد البري والكلابة في قبل الشباع ماشية وطيارة ورو في الاسدا اذا
لم يرده لئلا ويجوز قتل الافيق والعقرب والبرغوث والفاان ورمي الجذاة والغراب مطلقا وشر القباري
والدبابسي واخر اجها من كره للحل وفي الحرم اشكال ويجرم قتلها واكلها ويكره قتل الزبجر وعمدا

فانه

المحصر

والاستحباب لكن يحرم عليه النساء الا ان
يطوف في القابل

في الحرم فقلبه دم وقيمة اللبن وينسحب في غيرها ولو رمى محلا فقتل محرم او جعل في راسه ما يقتل القتل محلا
 تقتله محرم لم يضمن وفي كسر في القتل نصف قيمته وفي كل واحد الرتبة وفي عينية القيمة وفي كسر كل يد او
 كل رجل نصف القيمة **فصل في** لو صال عليه صيد فذبحه فادى الى القتل والرجح فلا ضمان ولو تجاوز الى
 الأقل مع الاندفاع بالاحق فمن **لو اكله** فمحصنة ضمن ولو كان عنده تينة فان تمكن من الفداء اكل
 الصيد وفداءه والا الميتة **لو لم يزلاد** المسالك لم يلزم الحرم يقتله في الخطي شيئا **لو رمى** صيدا فاصابه
 قلم يترى فلا ضمان ولو جرحه ثم شأه سوا ضمن ارسنه وقيل يراج القيمة ولو جعل حاله اولم يعلم ارسنه ام لا
 ضمن الفداء **لو انصب** ففعل ما حصل معه التلف ولو نادى وان قصد الحفظ فلو وقع الصيد في شبكة فخلصه
 فصار او تلف او خلس صيدا من ثمرة او سبع كذا وبه فالت يضمن على اشكال والدال ونحو الكلب في
 الحل والحرم وما ينال الدابة والواقف بها والبا والعلق على الحمام ونحو ذلك فمقتل الحمام فمقتل شاة
 فان لم يقدح في كل حمامة شاة ولو عاد البعض فمقتل شاة وعن غيره لكل حمامة شاة والا فمقتل شاة
 الواحدة مع الرجوع ولو اصاب احد الرايين خاصة ضمن كل منهما فداء كاملا ولو وجد جماعة فارق قطاير
 ضمنوا فداء واحدا ان لم يقصد والصيد والا فكل واحد فداء كاملا ولو رمى صيدا فقتل فخر او اخر ضمن
 الجميع ولو سار على الدابة او فادها ضمن ما يجنيه بيديها ولو اسك صيدا في الحرم فمقتل ولد فيه باسكه ضمنه
 كذا الحل ولو اسك الأم في الحل فمقتل في الحرم ولا يضمن الأم ولو اسك الحمل الأم في الحرم فمقتل الولد في
 الحل في صماء نظر بناء من كون الأمل في سبب في الحرم فصار كما لو رمى من الحرم ولو نقر صيدا فهلك
 بمصادمه شيء او اخذه اخر ضمنه الى ان يعود الصيد الى التكون فان تلف بعد ذلك فلا ضمان ولو
 هلك قبل ذلك باقية ساوية فالأقرب الضمان ولو اغلق بابا على حمام الحرم فمقتل بيض فان ارسلها
 سليمة فلا ضمان والا ضمن الحرم الحمامة تشاة والفرج بحمل والبضينة تدرهم والحمل الحمامة تدرهم
 والفرج بنصفه والبضينة بربعه وقيل يضمن بنفس الأغلاق ويحمل على حمل الجال كما رمى ولو نصب
 شبكة في ملكه او غيره وهو محرم او نصبها في الحرم فمقتل صيدا فهلك ضمن ولو حل الكلب لم يربط
 فقتل صيدا ضمن وكذا الصيد على اشكال ولو اخل الرباط لتقصيره في الربط فذلك والآفاق

لو جهر في محل عدوان فمقتل في ملكه او موات لم يضمن ولو جهر في ملكه في الحرم
 فالأقرب الضمان لأن حرمة الحرم شاملة وصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم ولو اربط الكلب او
 حل رباطه ولا صيد فمعرض صيد ضمن **واما** اليد فان اثنيتها على الصيد حرام على الحرم
 هي سبب الضمان ولا يضمن بها الملك فاذا اخذ صيدا ضمنه ولو كان معه قبل الاحرام زال ملكه عند
 به وجب ارساله فان اهل ضمن ولو كان الصيد ثانيا لم يزل ملكه ولو اربط الصيد غير الملك او قتله
 فليس للمالك عليه شيء ولو اربط ملكه عند ولو اخذ في الحل وقدان ملكه الحرم نطقا او المحل في الحرم ملكه
 ولو لم يربطه حتى يحل لم يجب عليه الا ارساله ولا يدخل الصيد في ملك الحرم باصطيا ولا ابياع
 ولا اتحاب ولا غيره ذلك من مبرات ونسبه ان كان معه والاملكه وقيل يملك وعليه ارساله وليس
 له القبض فان قبض وتلف فعليه الجزاء لله تعالى والقيمة للمالك فاذا اخلد حل الموروث في
 ملكه ولو ارحم بعد بيع الصيد وانفسى المشتري لم يكن له حالة الاحرام اخذ العين ولو استودع
 صيدا محلا ثم ارحم سلمه للمالك ان تعذر المالك فان تعذر فمقتل فان تعذر فاشكال او بغيره الا ارساله
 والضمان ولو اسك الحرم صيدا فذبحه محرم فمقتل كل منهما فداء كاملا ولو كان في الحرم تضاعف الفداء
 تام يبلغ بدنة ولو كانا محلين في الحرم لم يضاعف ولو كان احدهما محرم في الحرم والاخر محلا تضاعف
 في حق الحرم خاصة ولو اسك الحرم في الحل فمقتل فلا يضمن على الحل ويضمن الحرم الفداء ولو قتل ايضا
 عن موضعه قصد ضمن ولو احصينه وخرج الفرج سليما فلا ضمان ولو كسر فخرج فاسدا فلا فرق
 عدم الضمان **الحق الثالث** في الدواحق يحرم من الصيد على الحل في الحرم فلا يحرم على الحرم في الحل ويكفي
 له ما يأم الحرم فان اصابه فدخل في ملكه فمقتل على اشكال ويكره صيد ما بين البرد والحرم ويصح
 ان يصدق عنه شيء لو قبض عليه او كسر قرنه ولو قتل صيدا في الحرم فقلبه فداء ولو قتل جماعة فعلى كل
 واحد فداء ولو رمى المحل من الحل صيدا في الحرم فقتله او رمى من الحرم صيدا في الحل فقتله او اصاب الصيد
 وبضنه في الحرم او كان على شجرة في الحل اذا كان اصلها في الحرم وبالعكس فعليه الفداء ولو ربط صيدا
 في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه ولو دخل بصيدا الى الحرم وجب ارساله فان اخرجته ضمنه وان تلف

فترى

لو جهر في محل عدوان فمقتل في ملكه او موات لم يضمن ولو جهر في ملكه في الحرم
 فالأقرب الضمان لأن حرمة الحرم شاملة وصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم ولو اربط الكلب او
 حل رباطه ولا صيد فمعرض صيد ضمن **واما** اليد فان اثنيتها على الصيد حرام على الحرم
 هي سبب الضمان ولا يضمن بها الملك فاذا اخذ صيدا ضمنه ولو كان معه قبل الاحرام زال ملكه عند
 به وجب ارساله فان اهل ضمن ولو كان الصيد ثانيا لم يزل ملكه ولو اربط الصيد غير الملك او قتله
 فليس للمالك عليه شيء ولو اربط ملكه عند ولو اخذ في الحل وقدان ملكه الحرم نطقا او المحل في الحرم ملكه
 ولو لم يربطه حتى يحل لم يجب عليه الا ارساله ولا يدخل الصيد في ملك الحرم باصطيا ولا ابياع
 ولا اتحاب ولا غيره ذلك من مبرات ونسبه ان كان معه والاملكه وقيل يملك وعليه ارساله وليس
 له القبض فان قبض وتلف فعليه الجزاء لله تعالى والقيمة للمالك فاذا اخلد حل الموروث في
 ملكه ولو ارحم بعد بيع الصيد وانفسى المشتري لم يكن له حالة الاحرام اخذ العين ولو استودع
 صيدا محلا ثم ارحم سلمه للمالك ان تعذر المالك فان تعذر فمقتل فان تعذر فاشكال او بغيره الا ارساله
 والضمان ولو اسك الحرم صيدا فذبحه محرم فمقتل كل منهما فداء كاملا ولو كان في الحرم تضاعف الفداء
 تام يبلغ بدنة ولو كانا محلين في الحرم لم يضاعف ولو كان احدهما محرم في الحرم والاخر محلا تضاعف
 في حق الحرم خاصة ولو اسك الحرم في الحل فمقتل فلا يضمن على الحل ويضمن الحرم الفداء ولو قتل ايضا
 عن موضعه قصد ضمن ولو احصينه وخرج الفرج سليما فلا ضمان ولو كسر فخرج فاسدا فلا فرق
 عدم الضمان **الحق الثالث** في الدواحق يحرم من الصيد على الحل في الحرم فلا يحرم على الحرم في الحل ويكفي
 له ما يأم الحرم فان اصابه فدخل في ملكه فمقتل على اشكال ويكره صيد ما بين البرد والحرم ويصح
 ان يصدق عنه شيء لو قبض عليه او كسر قرنه ولو قتل صيدا في الحرم فقلبه فداء ولو قتل جماعة فعلى كل
 واحد فداء ولو رمى المحل من الحل صيدا في الحرم فقتله او رمى من الحرم صيدا في الحل فقتله او اصاب الصيد
 وبضنه في الحرم او كان على شجرة في الحل اذا كان اصلها في الحرم وبالعكس فعليه الفداء ولو ربط صيدا
 في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه ولو دخل بصيدا الى الحرم وجب ارساله فان اخرجته ضمنه وان تلف

الحمد لله الذي جعل في القرآن
مناجاة لكل عبد من عباده

بغير شبهة ولو كان مقصوداً وجب حفظه إلى أن يكمل برئته ثم يرسله وعليه الأرض بين كونه مفقوداً
أو صحيحاً ولو نفقه ولو أخرج صيداً من الحرم وجب عادة فإن تلف قبلها ضمنه ولو تلف برئته من حرام
الحرم تصدق بثمن وجوباً بالبدل الجانية وبغيرها أشكال ولو رمى بهم في الحقل فدخل الحرم ثم خرج فقتل
في الحقل فلا ضمان وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحقل على الحقل **مسألة** تجوز على الحرم في الحقل القداء و
على الحقل في الحرم القيمة ويجتمعان على الحرم في الحرم حتى يبلغ بدنة فلا يتضاعف جسيمه ولو قتلته أثنان في
الحرم قاحداً محرم فعليه القداء والقيمة وعلى الحقل القيمة وقداء الملوكة لأصحابه وإن زاد على
القيمة على أشكال وعليه النقص وغيره يتصدق به ويكره الكفارة بتركها القتل عمداً على الأقوى
ويضمن الصيد بقتله عمداً وسواء خطأ فليس في عرضها فاصاب صيداً ضمنه ولو رمى صيداً فمروا بهم
فقتل آخر ضمنه ولو اشتري حقل بفض ثعام الحرم فأكله فعلى الحرم عن كل بيضة شاة وعلى الحقل
عن كل بيضة درهم وروبي إن كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز فعليه اطعام عشرة مساكين
فإن عجز صام ثلثة أيام في الحج ويضاعف مالا دم فيه كالعصفور بتضعيف القيمة وما يلزم المعتسر في غير كفارة
الصيد تجوز نحره بتمني والطعام المخرج عوضاً عن المذبح تابع له في محل الأخراج ولا يتعين الصوم
بمكان ولو كسر الحرم بيضاً جاز أكله للحقل ولو أكل الحرم مملوكه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى وإن كان
الملوك محلاً إلا أن يكون محلاً للحقل على أشكال **المطلب الثاني** الاستمتاع بالنساء فمن جامع زوجته
عامداً عالماً بالتحريم قبل الوقوف بالمشرع وإن وقف بعرفه فسد حجه وجباً تاماً ولا يلزم ما قبل
وبدنة سواء القبل والذوق سواء كان الحج فرضاً أو نفلاً وسواء أنزل أو لا إذا غلب الحشفة ولو
استمنى بعدة من غير جماع فالأقرب البدنة خاصة وقيل كالجماع والوجه قبول الزوجة للمتع
بها فامته كزوجته والأقرب قبول الحكم للأجنبية بزنا أو شبهة والغلام ولا شيء على الناسي
ولا الجاهل بالتحريم وعليه بدنة لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشرع وإن كان قبل التحلل
أو كان قد طاف من طواف النساء ثلثة أشواط أو جامع زوجته في غير الفرجين وإن كان
قبل المشرع وعرفه ولو كانت الزوجة فحرمه مطوعة فعليها بدنة فأما حجبها الفاسد والقضاء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

والمستحقين من العفو والصفح
والغفران والرحمة والشفقة
والعطف والرأفة واللين والسهولة
واليسر والمروءة والكرامة
والجود والسخاء والنبالة
والشجاعة والبسالة والبراعة
والدهشة والجليلة والعلوية
والقوة والضعف والحيطة
والحكمة والجهل والفطنة
والطهارة والنجاسة والبراءة
والفساد والصلاح والهدى
والضلال والمنفعة والمضرة
والخير والشر والعدل والجور
والنعم والضرر والنعيم والمعاناة
والسرور والحزن والبهجة والكآبة
والصحة والمرض واليقظة والنوم
والخفاقة والاشفاق والرجاء والخوف
والطمأنينة والاضطراب والراحة والتعب
والسلامة والخطر والنجاة والهلاك
والبقاء والفساد والخلد والموت

المجلد الثاني

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وعليها أن يقرقأ أو أصلا في القضاء موضع الخطيئة إلى أن يفضيا المناسك بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث
محتم ولو أكرهها لم يفسد حجها وعليه بدنة أخرى عنها ولو أفسد قضاء الفاسد في القابل لم يفسد الزم
العام الأول ولو جامع المحل أسد المحرمية بأذنه فعليه بدنة أو بقرة أو شاة فإن عجز عنه أو صيام وعليه جامع الطاء
الأيام ولو لم يمتن قابل والصوم عوض البدنة ولو جامع زوجة المحرمه تعلقت بها الأحكام مع الطاء وعده ولا
شيء عليه ولو أكرهها فعليه بدنة على أشكال ولو كان الغلام محررا وطامع ففي الحاق الأحكام به أشكال ولو
جامع المحرم قبل طواف الزيارة فبدنة فإن عجز بقرة أو شاة ولو جامع قبل طواف النساء أو بعد طواف ثلاثة أشواط
فبدنة ولو كان بعد خمسة فلا شيء قائم طوافه ولو جامع في أحرام العمرة المفردة أو المتعمدة بها على أشكال
قبل التسعي عامدا لما بالتحريم بطلت عمرته ووجبا كالحا وتضاها وبدينه ويستحب أن يكون القضاء في
الشهر الداخل ولو نظر إلى غيرها هله فاسى فبدنة أن كان مسرا أو بقرة أن كان من طواف شاة أن كان معسرا
لو كان إلى اهله فلا شيء وإن أسى إلا أن يكون بشهوة فيمنى فبدنة ولو سها بغير شهوة فلا شيء وإن أسى
وبشهوة شاة وإن لم يمتن ولو قلها بغير شهوة فشاة وشهوة جزير ولو استمع على من جامع أو سمع الكلام
امراة فاسى من غير نظر فلا شيء ولو استمع من ملاءمة فجزير ولو بعد المحرم فله على امرأة قد دخل فعلى كل منهما
كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على راي ولو أفسد النظر ثم أحضره فبدنة للأفصاد ودم للأحصار
يكفيه قضاء واحد ولو جامع في الفاسد فبدنة أخرى خاصة وقادى القضاء تاما دى لا أدأ من نية الإسلام
أو غير القضاء على الفور إن كان الفاسد كذلك **الطائف الثالث** في باقي المحظورات وفي الجس الخطأ دم
شاة وإن كان مضطرا لكن على التحريم في حقه خاصة وكذا لو ليس للحفيين أو التمشك مضطرا وفي استعمال
الطيب مطلقا أكله وجبعا وجوز أو أطلاء ابتدأ واستدامة شاة ولا بأس بخلاف الكبية وإن كان
فيه زعفران وبالفواكه كالأشرج والتفاح والبراحين كالورد وفي فله كل ظرف من طعام وفي أظفار يدين
أو جلبيه أوها في مجلس واحد دم وفي اليد الناقصة أو الزائدة أصبع أو اليدين الزايتين أشكال
ولو قلم يدين في مجلس ورجليه في آخر زمان وعلى المفتي لو قلم المستفتي ظفره فادى أصبعه شاة وفي
يتعد لوتعد المفتي وفي حلق الشعر شاة أو أطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدا وصيام ثلاثة أيام

[illegible][illegible]

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

وقد وقع شيء من شعر راسه أو خديته بدمه في غير الموضع فكف طعام وفيه لاشئ وفي شئ الأبطال شاة
وفي أحدها طعام ثلاثة مسكين وفيه نطية الرأس ثوب أو طين سائر أو بار تاس أو أن جعل سائر شاة
وكذا في التظليل سائر أو لاشئ أو نطية أو شئ وفي الحدال كثرات صاد فاشاة ولا شئ فيها
دوخا وفي الثلث كاذبا بنة وفيه الأثنى بقر وفي الواحدة شاة وفيه قطع النخلة الكبيرة في الحرم بقر
إن كان محلا وفيه الصغيرة شاة وفيه العاضة قيمة وفيه قيمه الخشيش أو قيمه قوائم أو قيمه نخلة منبقة
غيرها في غير أعادها ولو جفت قبل فمنيها ولا كفارة وفيه استعمال الدهن القليل شاة وإن كان مضطرا
ظاهر أو باطنا كالحقنة والسعوط به وفيه قطع الفرس شاة ويجوز أن يمسح طيب من الأدهان كالتن
والشرج ولا يجوز الأدهان به **مسائل** لا كفارة على الجاهل والناسي والمجنون في جميع ما
تقدم ألا تصدق أن الكفارة تجب على الساهي والمجنون ولو تعددت الأسباب تعددت الكفارة
أخذ الوقت أو اختلف كفر عن السابق أولا ولو تكررت الوطئ تعددت الكفارة ولو تكررت الخلق تعددت
الكفارة أن تغار الوقت والأفلا وكل محرم ليس أو كمالا لا يحل له أبسه وأكله فحيلة شاة ويجزئ
القوقع عند إعطاء الباشا لطيب وعند الرجل المتطيب إذا قصد ذلك ولم يشمه ولا فدية ويجزئ
شرأ الطيب لاسمه والشاة بحسب الخلق تسماء ولو كان أقل فقد بئى وليس للحرم ولا المحل خلق راس
الحرم ولا فدية عليهما لو خالفا ولو أذن المخلوق لرمه القداء والحرم خلق المحل ويجزئ أن يحل إليه
لرمه الخشيش في الحرم والحرم في الخيط متعلق باللبس ولو توضع به فلا كفارة على أشكال **كتاب**
الجهاد فيه مقاصد الأول من يجب عليه وهو واجب على كل سنة مرة أو أكثر مرة على الكفاية
يراعى الأمام النصفة في المناوبة بين الناس وفروض الكفایات كثيرة مذكورة في مواضع وهو كل عجم
وذي يمتلئ غرض الشرع بحصوله ولا يقصد عين من يتولاه ومن جملة أقامة الحج العلية وقد فع
الشبهات وحل المشكلات والأمور المعروفة والصناعات المهمة التي بها تقوم المعاش حتى الناس
للجامة ولو امتنع الكلال عنها لمعهم الأثم وقد فع الضر عن المسلمين وأزاله فاقهم كاطعام الجاهلين
ستر العراء وإغاثة المستغيثين على ذي اليسار مع قصور الصدقات الواجبة وكالفضاة وتحمل

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

النفاذة وإنما يجب الجهاد على كل مكلف حر ذكر غيرهم ولا أعشى ولا مقعد ولا مريض يعجز عن الركوب والقدح
ولا فقير يعجز عن نفقة عياله وطريقه ومن سلاحد ولا يجب على الصبي ولا المجنون ولا العبد وإن اعتنق بعضه
أوامر سيده إذا لحق له في مروه ولا يجب عليه الذي عن سيده عند الخوف ولا المرأة ولا المني المشكل
ولا الشيخ الهرم ولا على الأعشى وإن وجد ما يدا ولا الرمن والمقعد وإن وجد مطية ولا المريض ولا الفقير
ويختلف بحسب اختلاف الأحوال والأشخاص والمدين العسر فقير ليس لصاحب الدين منه لو اراده
وإن كان خالا وكذا المور قبل الأجل له منعه بعد حتى يقضى وكذا ليس له منعه عن سائر الأسفار قبل
الأجل وللأوبى المنع مع عدم التعيين وفي المجدين نظر فأنما يجب بشرط الأمام أو ناييه وأما تعيين تعيين
الأمام أو النايب لصحة أو إلحاز القاري عن الدفع بدونه أو بالذمة فبشأنه أو بالخوف على نفسه مطلقا
وإن كان بين أهل حرب أو أصد منهم عد وتحتى منه على نفسه ويقصد بسا عدهم الدفع عن نفسه لأن
أهل الحرب ولا يكون جهاد أو إذا وطئ الكفارة أن الإسلام وجب على كل ذي قوة فلههم حتى العبد والمرأة
والخلع المجز عن العبد مع الحاجة إليه ويستحب العاجز المومر الاستنجار على رأي ويجزئ بالقاء فيسقط
عنه تالم يعين ولو جند العذر الذي هو العصى والرمن والمريض والفقير بعد الشروع في القتال لم يسقط
على أشكاله أن يحرم سقط ولو بذل للفقير حاجته وجب ولا يجب أن يوجر نفسه بالكفاية ويحرم القتال
في أشهر الحرم وقهى والعدوة وفي المحلة والحرم وجبا لا أن يبدأ العدو بالقتال ولا يرى لها حربة
يجزئ في الحرم ويجرم المقام في بلاد الشرك على من يضعف عن إظهار شعار الإسلام مع القدرة على المجاهدة
وفي الرابطة فضل لشر وهو الأقامة في الثغور لتقوية المسلمين على الكفار ولا يشترط فيه الأمام لأنه لا يقتل
قنابل حفظا أو علما أو له طرفا فله وهو ثلثة أيام وثلثة وهو رجون فإن زاد فله ثواب المجاهدين
ولو عجز عن المباشرة للرباط فربط فرسه لأعانة المرابطين أو علامه أو أعانهم بشئ فله فيه فضل كثير
لو نذر الماربة وجب عليه الوفاء سواء كان الأمام ظاهرا أو مستورا وكذا لو استلحقه فضل الرباط
الأقامة بأشد الثغور خطرا ويكره نقل الأهل والذرية إليه **المقصد الثاني** فمن يجب قتله وهم ثلثة
للربي وهون عد اليهود والنصارى والمجوس من سائر اصناف الكفار سواء اعتقد عبودا

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني
وهو الجهاد الذي هو الجهاد النفساني

غير الله تعالى كالتسليم والخروج أو لم ينفذ وكالدهري وهما ولا يقبل منهم إلا الإسلام فإن امتنعوا
 قتلوا إلى أن يسلموا أو يقتلوا ولا يقبل منهم بدل الجزية **الثاني** الذي هو من كان من اليهود والنصارى
 والمجوس إذا خرجوا عن شرائط الذمة الآية فإن التمسوا بها لم يجز قتلهم **الثالث** البغاة والوهاب
 وقال هؤلاء الأصناف مع دعاء الأمام أو نايبه إلى التفرغ أو ما كفهم أو ما كفهم إلى الإسلام ولو اقتضت
 الصلحة المعاهدة جازت لكن لا يسولها غير الأمام أو نايبه ولا فرق بين أن يكون الوثني قس في معناه
 عربيا أو غيرا **شرائط الذمة** **أ** بطل الجزية **ب** التزام أحكام المسلمين **ج** وتعدان لأنهما عقد الذمة **أ** **ب**
 فإن أحل أحدهما بطل العقد ومعناه ترك قتال المسلمين **ج** ترك الزنا بالسلمة **د** ترك إصابتها باسم
 نكاح وكذا الصبيان من المسلمين **هـ** ترك قتل مسلم عن دينه **و** قطع الطريق عليه **ز** إيواء جاسوس
 المشركين **ح** المعاقبة على المسلمين بدلالة المشركين على عوراتهم أو ما كانتهم وهذه الشئنة أن شرط في عقد
 الذمة أن ينفذ العهد بغير أحد هذا ولا فلا ثم يجزى بغيره **ب** بطل الجزية ولو أراد أحدهم فسخ ذلك منع منه
 فإن مانع بالقتال ينقض العهد **ج** ما فيه من مضافه على المسلمين وهو ذكرهم أو يمتنع عليهم السلام **د** **هـ**
 ويجزى الفل على فاعله وينقض العهد ولو ذكرها تأذون السب أو ذكر دينه أو نايبه بما لا ينبغي نقض
 العهد أن شرط عليه الكف عنه والأفلا بغير **هـ** إظهار منكر في دار الإسلام ولا ضرر فيه على المسلمين
 كما في حال الخنازير وإظهار شر الجحيم في دار الإسلام ونكاح المحرمات وروى أصحابنا أنه ينقض العهد
ج أحداث البيع والكفاس وإطالة النسيان وضرب الناس بحجر الكف عنه سواء شرط في العقد
 أو لا فإن حاله لم ينقض العهد وإن شرط لكن بغير فاعله وكل موضع حكم فيه بنقض العهد فإنه ينفذ
 أو لا يوجب الجرم ثم يجزى الأمام بغير القتل والاسترقاق والموت والعداء وينبغي للأمام أن يشرط في
 العقد التمسك عن المسلمين بأموالهم وأبائهم في اللباس والشعر والركوب والكفن **أما** التوب فيكسبون ما
 يخالف لونه لون غيره ويشهدون بغير قوته أن كان نصرانيا ومجسما وغيره خرقه في عمامته أو
 تختم في رقبته خاتم خاص أو حديد أو حبل ولا يمتنعون من فاحش الذناب ولا العار **وأما** التفرغ
 فإنهم يحلفون بمعاديم شعوبهم ولا يفرقون شعورهم **وأما** الركوب فيمنعون من الخيل خاصة ولا يركبون

قوله لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه

قوله لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه

الترجوع فيكون عرضا تجلدهم إلى جانب واحد فيمنعون تقليد التتوف فيس التلاحق **وأما** الكف
 يكون بكنى المسلمين **المقصود الثالث** في كيفية القتال والظفر في تصرف الأمام فيهم بالقتال والاسترقاق
 والاعتقار **الفصل الأول** في القتال فينبغي أن يبدأ بمقاتلة الأقرب ثم القريب ثم البعيد ثم الأبعد فإن كان
 الأبعد أشد خطرا قدم وكذا لو كان الأقرب مخادقا ومع ضعف المسلمين عن المقاومة يجب الصبر فإذا
 حصلت الكثرة والمقاومة وجب التفرغ أو ما كفهم أو ما كفهم إلى الإسلام أو ما كفهم إلى الإسلام
 عرف الدعوة وإذا التفت الصفتان لم يجز الفرار إذا كان المشركون ضعف المسلمين أو أقل إلا التفرغ أو ما كفهم
 التعة واستنار الشمس وموارد المياه وتوسيع لأرض الحرب وتزع شئ أو ليه أو خيرة إلى ذمة يستعبد
 بهالة القتال بشرط صلاحية الاستعبد على أشكال قليلة كانت أو كثيرة قريبة أو بعيدة على أشكال فإن
 بدلا عن القتال مع الفئة الباغية فالوجه للمعاضرة مع عدم التعيين ولا يشارك فيما غنم بعد مفارقة
 يشارك في السابق وكذا يشارك مع القرية لعدم فوات الاستعبد به ولو زاد الضعف على المسلمين
 جاز الحرب وفي جوازها انقضاء مائة بطل عن مائتين ضعيف واحد نظريتنا من صورة العدد والمعنى
 في الأقرب المنع إذا العدد معتبر مع تعارب الأوصاف فيجوز هرب مائة ضعيف من المسلمين عن مائة بطل
 مع ظن الجهر على رأي ولو زاد الكفار عن الضعف وظن السلامة استحب النيات ولو ظن العطش
 وجب الانصراف ولو انفرد أشبان تواحد من المسلمين لم يجب النيات **ويجب** مواراة الشهيد وإن لم يجرى فإن
 اشتبه فليؤام من كان كيش الذكر ويجوز المحاربة بكل ما يرجو الفتح كضرب الناجيق وإن كان فيهم نسوة
 وصبيان وهم المصوبون والبيوت والمصان ومنع السابلة من الدخول والخروج ويكره إرسال الماء واضرام
 النار وقطع الأشجار إلا مع الضرورة والقضاء السهم على رأي **مسألة** لا يجوز قتل الصبيان ولا المحايين
 ولا النساء منهم وإن أعين الأعم الحاجة ولا الشيخ القاني ولا الخنثى المشكل وقيل الراهب والكبير إن كان
 ذمراى أو قال ولو تروا بالساء والصبيان أو أحاد المسلمين جاز رمي الترس في حال القتال ولو
 كانوا يذوقون عن أنفسهم واحتمل الحال تركهم فالأقرب جواز رمي الترس غير السلم ولو لم يكن الحرز
 عن الترس السلم فقصده الفاري وجب القود والكفارة ولو لم يكن الحرز فلا فدية ولا دية ويجب الكفارة
 لانه في قتالهم

قوله لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه

قوله لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه
 لا يسولها غير الأمام أو نايبه

دون ما يجلي عنه الكفار بغير قتال فانه للامام وكون القطة قائما لاخذها وان اخذها من الحرب على جهة التسليم ثم
هرب ملكه **واقسام الغنمة** ثلثة ما ينقل ويحمل من الاسنة وغيرها ولا ينقل ويحمل كالارض وما
هو سبي النساء والاطفال **والقول** ان لم يصب المسلم ملكه فليس غنمة بل يبيع ان لا يملكه كالحزير فيجوز ان ياقا
للتخليل كالحزير وان صحت كالدخيل والفضة والاقنة وغيرها اخرج منه الخس والجبايل وما يصطفيه الامام لنفسه
والباقي لغنايين خاصة سواء حواه العسكر ولا يبيع لغيرهم فيه شئ ولا لبعضهم الاخصاص بشئ ثم لبعضهم
التخصيص بما يحتاج اليه من المأكول وعلف الدواب قدر الكفاية سواء كان غنيا او فقيرا وسواء كان هناك
سوق او لا وسواء كان المأكول من الطعام او مثل السكر الفاخرة الرطبة او اليابسة ولو احتاج الغنايم الى
ذبح البهيمة اكل اللحم وقرحة الخلد الى المعتم ولم يعمل منه شئ الا في ضرورة وعلية اجرة وليس له لبس الثياب ولا
استعمال الدماء والذهن الا مع الضمان ويباح الاخذ من مع طعام ومن ليس معه لكن قدر الحاجة ما داسا
في دار الحرب وليس له ان يضيف من ليس من الغنايين ولو فضل من الطعام شئ بعد الدخول الى دار الاسلام
ردة ولو فرض غنايم شئ من الغنمة او علفا لداية جاز ولا يكون فرضا لا شفاء ملك الاول ويكون
الثاني احق باليد وليس للاول مطالبة فان رده عليه صار اولى باليد المجردة ولو خرجا من دار الحرب
لم يجز له رده على المقرض بل على الغنمة ولو باع من الغنمة بشئ منها احق باليد فيما صار اليه
ليس ببعاء فلا يجزي فيه الربا ولو كان الثمن من غير الغنمة لم يملكه البائع ورده على المشتري ولو كان المشتري
من غير الغنايين لم يبيع اقراره عليه بل رده على الغنمة **الثاني** ما لا ينقل يخرج منه الخس اما بافراد
بعضه او باخراج خمس حاصلة والباقي للمسلمين قاطبة لا يختص به الغنايم مثل الارض فان فتحت
عنوة فان كان حيا فحق في المسلمين قاطبة لا يختص بها الغنايم والنظر فيها الى الامام ولا
يبيع بها ولا وقفها ولا هبتها ولا يملكها المتصرف فيها على الخصوص ويقتلها الامام لمن يراه بما يراه
حظا للمسلمين ويصرف حاصلا في مصالحهم كسد الثغور وبناء القناطر ومعونة الغزاة وارزاق الولاة
والقضاة وما اشبهه ولو لم يصب احياؤها لان المالك لها معروف وهو المسلمون كافة وما كان
منها ما حال الصلح فللامام خاصة ولا يجزى احياؤها الا باذنه فان نصرف فيها احد بغير اذن
ادنه

الملك
الملك
الملك

فعلية طسقا له وفي حال الغيبة يملكها المحيي من غير اذن **واما** ارض الصلح فلا يراها ان صلحوا
على ان الارض لهم ولو صلحوا على انها للمسلمين ولهم السكنى وعليهم الجزية فالعالم للمسلمين قاطبة و
الموات للامام خاصة وعليهم ما يصلحهم الامام اذا شرطت الارض لهم ويملكها على الخصوص ويصرفون
بالباع وغيره فان باع احدهم ارضه على مسلم صح وانقل مال الصلح عن الارض الى برقة الذي ولو اسلم
الذي تلك ارضه وسقط مال الصلح عنه **واما** ارض من اسلم اهلها فهي لهم خاصة وليس عليهم
سوى الزكوة مع الشرايط وكل ارض ترك اهلها عما فيها فللامام ان يبيعها لمن يبرها ويأخذ منه
طسقا لاربابها وكل من احب ارضه بغيره لم يبيعها غيره اليها فمواويل فان كان لها مالك معروف
فعلية طسقا وله ان يبيعها من يده **الثالث** السما والذراي وهي من الغنايم يخرج منها الخس
الباقي لغنايين خاصة **فروع** المباحات بالاصل كالصيد والشجر لا يبيع احد فان كان عليه
اثر ملك كالطير المقصوص والشجر المقطوع غنمة **ب** لو وجد شئ في دار الحرب يبيع للمسلمين
الكفاية **ج** الغنايم هل يملك حصته من الغنمة بخره الاغنياء او يملك ان يملك فيه احتمال ثلثي الثاني
يسقط حقه منها بالاعراض قبل القسمة اذ الغرض الاصول في الجهاد حفظ الملة والغنمة تابعة فيسقط
بالاعراض والاخرى عدم صحة الاعراض بعد قوله اخذت الغنمة وبغيره من العرض كالمعدوم ولو
اعرض الجميع ففي نقلها الى راب الخس خاصة نظر اقره انها للامام والاخرى صحة اعراض المسلمين دون
الشقيه والصبي الا ان يبلغ قبل القسمة ولا اعراض العبد عن الرخص بل يملكه ويبيع اعراض الثالث
عن سلبه ولو مات قبل الاعراض قللوا رث ان يرضى **د** هل يملك الغنمة بالاستيلاء او القسمة
او يظهر الملك بالاستيلاء مع القسمة وتتفاوت مع الاعراض والتفاوت في نظر اقره الاول
لو كان في الغنم من يعتق على بعضهم انتفى على الاول نصده وقوم عليه ان قلنا بالتقويم في
شك ولا يعتق على الثاني الا ان يخصصه الامام به فيعتق وان حقق به جماعة هو احدثهم ورضي
عتق عليه ولزمه نصيب الشركاء **و** لو وطئ الغنايم جارية الغنم عا لما سقط من الذبقة حقه وان
اقيم عليه بقدر الباقي فان احبها فله منه بقدر حقه والاخرى وجوب العتق بها وان نصفيه
مع عدها ويسقط منه بقدر نصيبه ويلحق الولد به ويصير ارم ولد ويقوم الجارية عليه ولو لها

قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم

قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم

قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم

قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم
قوله ولو كانا على خصم فادناهما كغيرهما من الغنايم

၁။ ကံ၊ နာမ်၊ ရုပ်၊ အရင်း၊ သဘာဝ၊ စသော

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

وان لم يكن فيه فصل في ان في ايامه

1

منه حينئذ انشأه ولوا دعاه للحرب فأنكر السلم فقدم قول السلم من غيرهن ولومات السلم أوجبت
قبل الجواب لم يفتت إلى الدعوى الأبالبينة وفي الوضع مرة إلى مانه ثم يصير حراً ولا يعقد كمن
سنة إلا الحاجة **الطلب الثاني** في الأحكام كالحرب عقد نفسه الإيمان وحسب الوفاء بما شرط
من وقت وغيره سالم يخالف المشرع ويكون معصوماً من القتل والسي في نفسه وقاله ويلزم من طرف
السلم فلا يخل بتدفع الاتبع طهر رجائه ولا يلزم من طرف الكافر بل له بند متى شاء فيصير حراً ومع حفظ
العهد لو قلده مسلم كان آمناً ولا ضمان نعم لو أنلف عليه ما لأضمنه ولو عقد الحرب لنفسه الأمان
ليمكن في دار الإسلام دخل ماله تبعاً فإن التحق بدار الحرب للأستيطان وخلف عندنا لا قد يعقد
غيرها انتقض أمانه نفسه دون ماله فإن مات انتقل إلى وارثه فإن كان مسلماً ملكه مستمراً وإن كان
كافراً انتقض الأمان في المال وصار قاتلاً للأمان خاصة حيث لم يوجف عليه ولذا لومات في دار
الإسلام ولو اسرق بعد رجوعه إلى دار ملك ماله تبعاً له ولا يتخصص به من خصصه الإمام برفقة بل للأمام
إن اعتق ولواذن له الإمام في الخروج في رسالة أو تجارة أو حاجة فهو على أمانه وكل موضع حكم به بانقضاء
الأمان أما الصغير العاقل وجوه أو غير ذلك فإذ الحرب لا يقال بل مرة إلى مانه ثم يصير حراً وكذا لو
دخل تشبه الأمان مثل أن يسمع لفظاً فيعتقد أماناً أو يوجب رفعة أو يدخل في بخارة أو يستند فيقال
له لا نذك فيقولهم أنا ذمناه ولو دخل البيع كلام الله تعالى والسفارة فهو آمن بقصد ولوا دخل
سلم دارهم مستأثراً فسرقي وجب عليه إعادته إلى مالكه سواء كان المالك في دار الإسلام أو دار الحرب
ولو استأثرها مسلماً فاطلقه بشرط الإقامة عندهم والامن منه ثم الثاني خاصة فإن أطلقه على
مال لم يجب دفعه ولو تبعه قوم عند الخروج فله دفعهم وقتلهم دون غيرهم ولو شرط العن عليه بعد
دخول دار الإسلام لم يجز له العود ولو اشترى منهم شيئاً فله منه الثمن وجب إيفاء ولو أكره على
الشراء فله رة العين ولو أقرض حربياً من مثله ثم دخل الأمان وجب ردة ما عليه وكذا لو تزوج
أمرأة وامهرها وسالم الزم الزوج المهر إن كان مما يملك والآ القيمة ولو أسلم الحربى لم يكن له زوجة
الكافرة مطالبة بالمهر الذي في ذمته ولا لو ارثها ولو مات قبل إسلامه أو أسلمت قبله ثم مات عا طالع

ط

٢٨
لقد

من کان یؤمن بالله والیوم الآخر

الحرب والصلح

وان شاع السلم لا الحرب ولو امن الامم من اسما سره فهو فاسد لانه كالمكره ولو امن غيره صح ولو نجس سلم لاهل
الحرب واطلعه على عورات المسلمين لم يحل قتله بل يهزأ به ان شاء الامام ولو دخل الحرب بامان فقال له الامام
ان انت حلت عليك حكم اهل الذمة فاقام سنة جازا خذ الجزية منه **كاتبه** اذا احاصرتك اربعة اشهر فقتلوا
على حله صح وكذا ان نزلوا على حكم غيره بشرط ان يكون كامل العقل مسلما عدلا بصيرا يصالح القتال والامم
اشراط الجزية والذمة كونه من تحت يده او الفرياق او الامام خاصة دون اختيارهم ويجوز تعدد فان مات
احدهم بطل حكم الباقيين وكذا لو مات الواحد قبل الحكم ويردون الى ما منهم وبشرط ان كل من المتعددين يشارط
في الواحد والآخر ما يحكم به الحاكم اذ لم يكن متافيا للشروط فان حكم يقتل الرجال وسبي الذماري والنساء
غنية المال فقد وكذا اذا حكم باسترقاق الرجال او الممن عليهم ويجب ان يكون ما يحكم به متافيا للفظ المسلمين
فله حكم بالجزية او باسترقاق من يسلم وقيل الباقي على الكفر جاز ولا يجوز حينئذ استرقاق من اقام على الكفر
ويجوز لمن عليه ولو من الامام على بعض من حكم بقتله جاز فان اسلموا قتل ان يحكم الحاكم عصرا انفسهم
واما لهم واهلهم ولو اسلموا بعد الحكم يقتل الرجال وسبي الذمة والنساء واخذ المال سقط الفصل خاصة
ولو اراد الامام استرقاق الرجال لم يجز بل يسترق الذرية وفيهم المال ويخرج منه الحسن والباقي غنيمة لانه
اخذهم ولو جعل للزعم امان ما نهى عن بيعهم ويبيع من شاء فان عدتانه فاغفل نفسه جاز قوله **الفصل**
الثاني في عقد الجزية وفيه مطالب **الاول** المقود له وهو كل ذي بالغ عاقل ذكر حر متاهب للقتال ملتزم
بشرائط الذمة السابقة فالذي يشمل من له كتاب كاليهود والنصارى ومن له شبه كتاب كالمجوس
والصبي والمجنون والعبد والمرأة اتباع لاجزية عليهم ويسقط عن الصبي على رأي ويؤخذ
من عدمه وان كانوا رهبا نارا او مقعدين ولا يسقط عن الفقير بل يطرح حتى يبرأ الدين
للرجل ان يستنج من شاء من نساء الاقارب وان لم يكن محاربا مع الشرط فان اطلق لم يتبعه
الا صغار اولاده وزوجاته واذا بلغ الصبي او افاق المجنون او اعتق العبد ثلثهم الجزية
ويشأنف العقد معهم او اسلموا فاذا بلغ الصبي او افاق المجنون او اعتق العبد ان استغوا صاروا
حرى ولو افاق المجنون حرا وجبت عليه وان جن بعد ذلك ولو كان يحن ويغيب قيل

في عقد الجزية والذمة

على العقد

يحكم للأعلى وقيل يلقق ايام الافاقه فاذا بلغت حرا فالجزية ولو بعنت امرأة من دار الحرب
طلب ان يعقد لها الذمة لتصير الى دار الاسلام عقدها بشرط ان يجري عليها احكامنا
سواء جاءت منفردة او معها غيرها ولا يشترط عليها الجزية فان بذلتها عرفها الامام سقط عنها
فان بذلتها حينئذ كانت هبة لاجزية ولو جازها بلدا فالاهله الصلح بوضع الجزية على
النساء والصبيان لم يصح لانهم مال فلا تثبت عليهم شئ فان طلب النساء ان يبدلن الجزية
ليكون الرجال امان لم يصح لانهم مال فلا تثبت عليهم شئ وان قلنا الرجال وسالت
النساء لهن الامان ليقمن في دار الاسلام عقدهن بشرط ان يجري عليهن احكامنا ولو بدلن الجزية لم يصح
عقدن اخذها جزية ولا فرق بين قتل الرجال قبل الجزية وبعدها في عدم اقرارها على النساء ولو جازها بلدا ولم يحدد
فيه سوا النساء فالتن بدل الجزية ليس من الرق لم يجب ولو بلغ الصبي سفيها لم يقر بالجزية فان اتفق
مع وليه على جزية عقدها صح وان اختلفا قدما اخذناه لتعلقه بحقوقه ويؤخذ الجزية من اهل
الذمة عربا كانوا او عجماء ولو ادعى اهل حرب انهم منهم قبل ان لهم الجزية ولم يكفوا البيعة فان ظهر كذبهم
انقض العقد وجاز اغنياهم لتبليسهم ولو ظهر قوم زعموا انهم اهل الذمة ففرضهم اشكال وانما
يقر اليهود والنصارى والمجوس لورد حل بانهم هذه الاديان قبل سمعت النبي عليه السلام فلو دخل
جماعة من عباده الاوثان فيها بعد البعثة لم يقرها ولو دخلوا بعد التبديل قبل البعثة احتمل المقرين مطلقا
لا بخطا درجة المجوس المقرين على دينهم عنهم والتقريب ان نسكوا بغير الحق والصوابون من
النصارى والسامرة من اليهود ان كفرهم لم يقرها وان جعلهم سبعة اقربا والا قرب تقرير
المؤمنين الوثني والنصارى بالجزية بعد بلوغه ان كان ابنه نصرانيا والا فلا ولو وثق نصراني
له ولد صغير ففرضه الجزية بعد بلوغه ان كان ابنه نصرانيا والا فلا ولو وثق نصراني
قلنا بالبقاء جاز اقراره بالجزية ولو نصر الوثني وله ابن صغير فكيف اقاما على الوثنية ثم بلغ الصغير
بعد البعثة جاز اقراره على التنصر لطلبه بالجزية دون الكبر ولا بد من التزام الذي يجري احكام
المسلمين عليه **الثاني** العاقد وهو الامام او من ينصه ويجب عليه الفصل اذا بدلوا الا

الجزية

ولي

شئ

نصبه

اذا خافوا عليهم ولا يقبل من الجاسوس ولو عقد مسلم لم يصح وان كان لواحدكم لا يقال بل يرد الى ما منه
 فان اقام سنة لم يطالب بها وصحة العقدان يقول العاقل انكم بشرط الجزية والتمام احكام الاسلام او
 تارة في هذا المعنى فيقول الذي قبلت فخذان شرطان لا بد منهما والوفاي ان شرطت وجبت ويصح العقد
 موقفا على اشكال بنشأ من انه يقول عن الاسلام فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل ويصح موقفا ولو قال ما شئت صح
 ولا يصح تعلفه بمشيئة الامام على اشكال من حيث انه ليس للامام الابدان بالتقصير ومن حيث الشرط ولو
 قال ما شاء الله او ما اقره الله فكله تعليق بمشيئة الكافرة تعالى امر بالتقريب ما دام باذلا للجزية ولا تقدي
 للجزية بل بحسب ما رآه الامام ويحجز وضعها على رؤوسهم وعلى ارضهم وله الجمع على راي ويؤخذ
 عند انتهاء كل حول فان اسلم قبل الاداء سقطت وان كان بعد الحول على راي نعم لو ابعث الامام اخذت
 منه ولو مات بعد الحول قبل الاداء اخذت من صلب تركه واذا فسد العقد فغسلهم بل يغسلهم باهلهم
 فان اقام سنة عندها اخذنا الجزية ولو دخل الكافر ارضا بغير امان لم ياخذ منه شيئا لانه لم يقبله لكن
 نقتاله ولو قال دخلت لسمع كلام الله او لسماع صدقائه ولا نقاله وان لم يكن معه كتاب ويحجز
 ان بشرط عليهم ضيافة من يرضيهم من المسلمين وبشرط ان يكون ذا يد اعلى اقل مما يجب عليهم من الجزية
 لو اقصرت على الضيافة وان يكون خيرا على اقل ما يجب معلوم المقدار بان يعين عدد الايام وعدد
 من يضاف وقد القوت والادم وعلف الدواب وجيشه وينبغي ان يكون الترتيب في فاضل
 بينهم وكناهم ومنازلهم وليس لنا اخراج ارباب المنازل وان صاقت عتاء وجند من سبق
 الى منزلهم او الى به **فروع** **أ** وضع على عليه السلام على الفقير في كل حول اثني عشر درهما وعلى
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى الغني ثمانية وليس ذلك لان ما بل بحسب اراء الامام في كل وقت
 فلو قرر على العنق قدر ما علم انه غير واجبه يمكن له الرجوع الا ان يبتدأ بالعهد ثم يرجع الى بدل
 الاقل فيخرج وضع المصلحة ولو ما كسب الامام بالزيادة فاستمتع من بذلها وجب القبول بالاقبل
 لو اجتمع عليه جزية سنتين لم يتداخل ولومات في اثناء السنة فالأقرب التسقط بالكلية ويقدم
 الجزية على الوصايا وبسقط التركة بينها وبين الدين **ج** ينبغي ان يكون عدد الضيفان على النفيق
 الضيفان

تعلية
 في
 اكرم الله

واربعين
 واجب

الكثر ولا يفرق بينه وبين الفقير بحسب الطعام ولا بحسب الضيافة من الديار ويختص الديار باهل
 النفي والضيافة مشتركة بين الطائفتين من المسلمين وان لم يجاهدوا **د** الضيفان ان جعلناه عليهم
 عليه بالمقدار لم يجب الا هاتين الاقلا قرب الوجوب فلو وكل سلا ادانها لم يخرج من خدمته فاما في
 السلم فاعدا وياهم باخراج يده من حبيبه ويطلب اى راسه **هـ** لو طلبوا الاداء للجزية باسم الصدقة فيزيدون
 في القدر جازات الاجابة مع المصلحة والاخرى في المعبران مراعاة مصلحة المسلمين في القيمة السوقية او
 التقدير الشرعي ولو خرقوا الذمة في دار الاسلام ردهم الى ما سئمهم وهل قتلهم واسترقاقهم وفادائهم
 فيه نظر ولو اسلوا قبل الحكم سقط الجميع الا القود والمعدن للمال ولو اسلم بعد الاسترقاق والمفاداة لم
 يسقط ما حكم **ز** ينقض الامام الثاني ما قرره الاول اذا لم يخرج مدة تقريه فلو شرط الدوام في الجزية لم يغير
 الثاني ولو اطلق الاول جاز له التغيير بحسب المصلحة **ح** يكره ان يبتدأ الذي بالتسليم ويستحب ان يقصر
 الى اصبغ الطرق وينبع من جادة الطريق **الثالث** حكم العقد ويجب لهم بعد الذمة وجوب الكف
 عنهم وان تعصمهم بالعتقان نفسا وبالا ولا يتعرض لكتائبهم ولا خيولهم وخنازيرهم بشرط عدم
 الظاهر من ارق خمرهم او قتل خمرهم مع الشرع منه بعتهم عندهم ولا شيء مع الظاهر ولو عصبهم
 وجب رده ولو توافوا اليها في خصوص ما اتهم بخبر الحاكم بين الحاكم ببيع الاسلام وردهم الى اهل غلهم
 ليحكموا بمقتضى شرعهم وبجبة فمع الكفار عنهم ولو انفردوا ببلد بعيدة عن بلاد الاسلام ففي وجوب
 دفع من يقصدهم من الكفار اشكال لو شرطناه وجب ولو شرطنا عدم الذمة لم يجب وبحكم العقد **عليهم**
 باشياء الكنايس فلا يكون من بناء كنيسة في بلدة مصرها المسلمين ولا في بلدة ملكها قهرا او
 صلحا فان احدثوا شيئا نقص وطعم الاسرار على ما كان في جميع **و** المستهد من قهرهم بالسلم اجازة
 الرم ولو وجد في بلد المسلمين كنيسة ولم يعلم سبقها ولا تضرها لم ينقض لاحتمال ان يكون في برية
 انصرفت لعبادة المسلمين ولو صلحوا على ان الارض للمسلمين وهم الكنايس وابقاء الكنايس جاز
 لو شرطنا النقص جان ولو اطلقوا احوال النقص لاننا ملكنا الارض بالصلح وهو يقتضي صيرورنا
 للجميع لنا وعدمه علا بقرينة حالهم لا فسادهم الى جميع اعيادهم ولو صلحناهم على ان الارض

يبتدأ

اجازة

لهم وثودون الخراج فلم يجدوا الكنائس فيها وكل موضع منعنا من الأحداث لم يمنع من اصلاح القديم ثم
لو ائتمروا على الاعادة نظر ولا يجوز لهم توسيع خطتها عدم تعلية بناء المسجد على جان المسلمين وان
كان دار جارة في غاية الانخفاض وفي المساواة اشكال ولا يجبان يفصر عن بناء جميع المسلمين في البلد
بل بناء محلة ولو كانوا في موضع منفرد فلا حجر ولا منع من شراء دار ترفع ولا تهدم لو ملكها ثم لو شراها
من ذوي ظلم بالارتفاع هدم المرفع ولو شراها المسلم من هذا الظالم لم يهدم فلو باعها المسلم فالأقرب اقران
على الصلوة لو ائتمروا المرفعة تطلقا لم يجز له ان تعلو في الاعادة ولا يلزمهم اخفاء العانة **ج** عدم دخول الساجد
للاستيطان ولا الاجتيازا سواء اذن لهم مسلم **ولا** عدم استيطان الحجاز والمراد به مكة والمدينة وهي الحلة
في جزيرة العرب لأن حدتها من عدن الى تريف عبادان طولان من نهامة وما والاها الى اطراف الشام وعصا
يجوز لهم الاجتياز بالحجاز والامنيان منه ولا يمكن من الإقامة ازيد من ثلثة ايام على موضع سوى يوم الدخول
والخروج وينبغي من الاجتياز بالحرم فلو جاء الرضا له خرج اليه من سمعها ولو فقهه بنشقره فاخرج ولو
مرض وخيف منه بقله نقل **2** التمام جميع ما تقدم من الشروط لكنه حكم انتفاض العهد بالقتال الاغتيل
وما عده برة الى ماسنه ولو بذلنا العهد للحق بالمان ايضا ولو كذب بعد اسلامه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان كذبه فهو مرتد وان نسيه الى الزنا فهو مرتد فان اسلم لم يرد منه شيء واحتمل القتل لأن حد ذوق النبي القتل
وحذو القذف لا يسقط بالتوبة وجوب ثمانية لان ذوق النبي ارتداد وقد سقط حكمه بالتوبة وبقي حد
القذف **المطلب الرابع** في الهادنة وهي العاهدة على ترك الحرب مدة من غير عوض وهي جائز مع
المصلحة للمسلمين واجبة مع حاجتهم اليها اما لقتلهم او لوجاء اسلامهم مع الصبر وما يحصل به
الاستظهار فان لم يكن حاجته ولا مضرة لم يجز الاجابة بل ينظر الى الاصل فان كان في طرف الترتك لم
يجز الهادنة وانما يشترطها الامام او من نصبه لذلك ويشترط خلوها عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم
او ماله في ايديهم وشترط دفع مال اليهم الا مع الخوف والظواهر المنكير وقاعدة المجاجرات ثم ان لم
يكن الامام مستظرا لضعف المسلمين وقوة شوكة العدو لم يفتقر المدة بل بحسب ما يراه ولو عشر
سنين ولو انكس الحال لم يجز الزيادة على سنة لقوله تعالى فاذا انسحوا من الارض فاعلموا انكم في حيرة

لكنه

القديم

الى اربعة اشهر لقوله تعالى فيجب في الارض اربعة اشهر فيما بينهما خلاف اربعة اشهر في الاصل ولو عقد مع الضعيف
على اربعة عشر سنين بطل الزيادة ولا بد من تعيين المدة فلا شرط مدة محض لم ينع فيه ولو اطلقها بطلت
العدنة الا ان يشترط الحيا لنفسه في النقص متى شاء وحكم العقد الصحيح وجوب الوفاء به الى آخر المدة او
الى ان يصدر منه خيانة وعلمها فان لم يعلمها خيانة فبندرو ولا ينال ولو استمر الامام خيانة جاز ان يبدل
العهد اليهم ولا يجوز من هذا المنة يخرج التهمة ولو شرط مع الضعيف عشرين سنين قرال الضعيف وجب الوفاء بالشرط
وحكم الفاسد لا ينال الا بعد الاذار وجب الوفاء بالشرط الصحيح والعادة ان يشترط من جاء منهم
عليهم وهو ما بين الآفة المرأة اذا جازت له ومن لا يؤمن ان يفوت دينه اذا جاء مسلما لقله عشرة ولو
استأن يفوت عن دينه لكثر رهطه جاز ترو فاذا هاجرت منهم امرأة مسلمة لم يجزدها وان كانت
ذات عشرين اذ رهطها لا يمنعها عن التزوج بالكافر بخلاف الرجل فاذا هاجرت واسلمت لم يرد على زوجها
فان طلبها زوجها دفع عليه مائة اليها من مهر خاصة دون غيره من نفقة وجبة ولو كان المهر الذي دفعه
اليها محرما كحرمه غيره او لم يكن دفع اليها شيئا لم يدفع اليه شيء ولا قيمة المهر وان كانت بفسه كافر ولو
جاء آت التزوج او اخره وشبهه لم يدفع اليه ايضا والدافع في موضعه انما هو الامام من بيت المال لانه من
المصالح هذا اذا قدمت الى بلد الامام او خليفته ومنع من مرة ها ولو قدمت غير بلدها فتعاضد الامام
غير خليفته لم يدفع اليه شيء سواء كان المانع العامة او رجال الامام **فروع** لو قدمت بمحنة او عاقلة
فخنت لم يجز الرخا لانه قد تم اسلامها ثم ان علم تقدم الاسلام دفع اليه مهرها ولو اشبه لم يجب فان افادت
واعرفت بتقدم اسلامها اعيد عليه وان قالت لم ازل كافرة رد عليه **2** لو قدمت صغيرة فوصفت الاسلام
لم تره لجواز الاقنان ولا المهر الى ان تبلغ فان بلغت واقامت على الاسلام رة المهر الالة هي **ج** لو
قدمت زوجها فطلبها فان دنت لم يرد لانها بحكم المسلة فيجب ان توبى ويحبس ويرد عليه المهر للجبلولة
3 لو جاء زوجها فطلبها فان قبلت او ماتت كذلك فلا شيء له فان مات احداهما بعد المطالبة اعيد عليه
او على وارثه **4** لو قدمت مسلمة وطلبها باينا او خالفها قبل المطالبة لم يكن له المطالبة لزوال الزوجية
فيكون للجبلولة ولو كان رجعيًا فراجعها عادت المطالبة **5** لو قدمت مسلمة فحاز زوجها واسلم

بندرو

ج

مسلة فجاهاهم

بالأمر من القول فالأمر منه جازع عدم القول إلى الأخرى من الحاجة بتبع من الضرب والأهانة
والأمر إلى الجراح أو القتل في الوجوب مطلقاً أو بأذن الأمام فلو كان قائماً للحدود فأنها إلى
الأمام خاصة أو من ياذن له وللفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك ولو لم يكن في حال الغيبة إقامة الحد على
ملوكه وفي إقامته على ولد أو زوجة قول بالجواز ولو لم يكن في الجواز لما يمكنه من وضع الأشياء في
مظانها ففي حال إقامته للحد له بنية أنه نائب عن سلطان الحق بظن أن الزعيم السلطان بها جازاً لم يكن
فلا ظلماً فلا غيبة وإن بلغ حد تلف نفسه والفقهاء الحكم بين الناس مع الأمن من الظالمين وقمة الزكيات
والأخماس والأفان بشرط استجماعهم لصفات المفقى وهي الأيمان والعادلة ومعرفة الأحكام بالدليل والقدرة
على استنباط المقتضيات من الفروع من أصولها ويفتقر معرفة الأحكام إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع
وهي من خمسة آيات إلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث ومعرفة الرواية وقاويل الفقهاء للتأخير
عن الإجماع ومعرفة أصول الفقه والكلام وشرايط البرهان وما يتعلق بالأخبار بالنقل والصف
ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث بثل قدرته على الرجوع إليها من مظانها والأخذ إلى الأصل صحة وفاتها
عن عدل تأسنا وتصل ذلك إلى الأمام ويجب على الناس مساعدتهم والتواضع إليهم في الأحكام فمن امتنع على
خصمه فأنقض الأحكام الجور كان ما يؤمر ولا يعمل لها أو بعضها الحكم ولا الآفة ولا ينفذ حكمه
لا ينفذه في العلم ولا تقليد المتقدمين فإن لم يكن له قول له وإن كان مجتهداً ولا يقدح في العدالة ولا في
القضاء من قبل الظالمين بالأكرام ويعتمد الحق المسكن فإن كان على الحكم بمذهب أهل الخلاف جازاً لم يبلغ
فلا ظلماً فلا يجوز أن يكتبه وإن خاف التلف **كتاب الناجي** وفيه مقاصد الأول

هذا الحكم مشهور بين الأصحاب
كقولنا جازعاً وظاهره أنهم لا يشترط
في الملوك كونه فقهاء ولا أسنان
عليه بالحد ولا يجاوز حده

الناجى جمع متجسس هو ما يصدر من بعض
الاعيان كالقتل والسرقة ووضع
الاعيان في المقدمات وفيه فصلان الأول في أقسامها وهي تقسم بالنقسام الأحكام الخمسة فمنها واجب وهو
ما يحتاج الإنسان إليه لقوته وقوت عياله ولا وجه له سوى التجرع مندوب وهو ما يقصده التوسعة
على العيال أو نفع الحوائج مع حصول قدر الحاجة بتغيره وبماح وهو ما يقصده الزيادة في المال لأغنى
مع الغنى عنه ومكره وهو ما يشتمل على وجه نهى الشرع عنه تعالى كالصرف مبيع الألفان والطعام
والرقق واتخاذ الذبح والخصعة والحياكة والنساجة والحجامة مع الشريط والقبالة معه واجبة
فلا يجوز أن يكتبه وإن خاف التلف

فصلان الأول في أقسامها وهي تقسم بالنقسام الأحكام الخمسة فمنها واجب وهو ما يحتاج الإنسان إليه لقوته وقوت عياله ولا وجه له سوى التجرع مندوب وهو ما يقصده التوسعة على العيال أو نفع الحوائج مع حصول قدر الحاجة بتغيره وبماح وهو ما يقصده الزيادة في المال لأغنى مع الغنى عنه ومكره وهو ما يشتمل على وجه نهى الشرع عنه تعالى كالصرف مبيع الألفان والطعام والرقق واتخاذ الذبح والخصعة والحياكة والنساجة والحجامة مع الشريط والقبالة معه واجبة فلا يجوز أن يكتبه وإن خاف التلف

الضرب وكسب الصبيان وغير المحتجب للحرام واجبة تعليم القرآن وغير الصحف بالذهب والفضة والقصة
القصة قمر كسب الخمار وخصاً للحيوان وما يملكه الظالمين والسفلة والأدنين والمخالفين في
العبادات والأكراد وبما كنتم وما كنتم أهل الذمة ومخطرون ومن اشتمل على وجهه وهو
أقسام كل شخص لا يقبل التطهير هو ما كانت نجاسته ذاتية كالخمر والبيذ والفقاع والميتة والدم
وأبوله إلا بترك الحية قارواها والحب والخمر وبما جازها أو غرضية كالإيمان النجاسة التي لا
يقبل التطهير إلا الدهن النجس لقاعدة الاستصحاب به تحت السماء خاصة ولو كانت نجاسة الدهن
ذاتية كالآلية المقطوعة من الميتة أو الميتة لم يجز الاستصحاب به ولا تحت السماء ويجوز به الماء النجس
لغسله الطهارة والأقرب إلى ما يؤكل لحمه التحريم للاستصحاب لا بول الأبل للاستنفاء والأقرب
جواز به كلب الصيد والماشية والزروع والمبايط وأجارتها وأقاربها وإن هلكت الماشية والذئبة
ويجوز اقتناء الأعيان النجسة الآفيدة كالكلب والسرورين للزينة الزرع والخمر للخليل وكذا يجوز
اقتناء الموديات كالحيات والتباع كل ما يكون المقصود منه حراً ما كانت النجاسة كالموت والآلات
القار كالشطرنج وهما كل العبادة كالصنم وقبب السلاح لأعداء الذين وإن كانوا مسلمين و
اجارة السفن والسكنى للحرثات وقبب العنب ليعمل خمر أو ليعمل صنماً ويكره بيعها على من يهلكها
من غير شرط والتوكيل في بيع الخمر وإن كان الوكيل ذنباً وليس له تسليم منع الذبيح المساجرة إن كان من بيع
الخمر فيها سراً ولو أخرج ذلك حراً ولو ساجرة أو ليعمل الخمر فإن كان للخليل والأرارة والأحرم
ولا بأس ببيع ما يكتسب من آلة السلاح ببيع ما لا ينفع به كالخمرات كالفار والليثات والخنافس
العقارب والتباع مما لا يصلح للصيد كالأسد والذئب والرخم والجدارة والغراب وبعضها والمسخ
بتره كالقرد وإن قصد به حفظ المصالح والذئب بخرية كالخمر والسلاح والتمساح ولوقيل يجوز
بيع التباع أجمع لقاعدة الانتفاع بتكوتها أن كانت توافي الذكوة كان حسناً ويجوز بيع الفضل
والهرة ما يصلح للصيد كالقرد ببيع دونه القرد ببيع النجاسة الشاهدة ما كان التسليم ببيع الماكن
الذئب والحجارة وإن كنز وجودها ويحرم بيع الذئب لأن شتمه على الخمر ولم الأفاعي ولا الجحش

هذا الحكم مشهور بين الأصحاب
كقولنا جازعاً وظاهره أنهم لا يشترط
في الملوك كونه فقهاء ولا أسنان
عليه بالحد ولا يجاوز حده

فصلان الأول في أقسامها وهي تقسم بالنقسام الأحكام الخمسة فمنها واجب وهو ما يحتاج الإنسان إليه لقوته وقوت عياله ولا وجه له سوى التجرع مندوب وهو ما يقصده التوسعة على العيال أو نفع الحوائج مع حصول قدر الحاجة بتغيره وبماح وهو ما يقصده الزيادة في المال لأغنى مع الغنى عنه ومكره وهو ما يشتمل على وجه نهى الشرع عنه تعالى كالصرف مبيع الألفان والطعام والرقق واتخاذ الذبح والخصعة والحياكة والنساجة والحجامة مع الشريط والقبالة معه واجبة فلا يجوز أن يكتبه وإن خاف التلف

هذا الحكم مشهور بين الأصحاب
كقولنا جازعاً وظاهره أنهم لا يشترط
في الملوك كونه فقهاء ولا أسنان
عليه بالحد ولا يجاوز حده

للإنسان يترأى له أي هو موضع رأيه وقد يكسر أو يؤمن بما بعد ما قال ابن اثير في النهاية يقال لتتابع
الحق رأى نوزل بكى وهو يعقل أو يعول سمي به لأنه يترأى المتبوع رأى ممن الرأى من قولهم فلان رأى
قومه إذا كان صاحب رأيهم وقد يكسر أو يؤمن بما بعد ما قال ابن اثير في النهاية يقال لتتابع
وكذا يعلم النجوم مع اعتقادنا ثم ما كان قوله مع اعتقادنا ثم ما قبله النجوم وتعلم النجوم والمراد بالنجوم
الأجرام عن أحكام النجوم باعتبار الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية التي مرجعها إلى القياس
والنجوم فإن كون الحركة المعينة والاتصال المعين سببا لوجود كذا النجم كذا النجوم فيه المشاهدة
وجوده عند وجودها وكذا الوجه العلم بسببها لوجودها ووجودها لغيرها مدخل في سببها
لم يحصل الا حاطة بها فإن القوة البشرية لا يسيل لها إلى ضبطها ولهذا كان كذب النجوم وخطاؤه
الكثيرا وقد ورد من صاحب الشرح انتهى عن تعلم النجوم بابلج وجهه حتى قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه
أيامك وتعلم النجوم أما سببها في تراوحتها تدعو إلى الكبرياء النجوم كالخامن والكامن كالسار
الساكن كالكاثر والكافرة النار إذا انقرد ذلك فاعلم أن النجوم مع اعتقادنا وأن النجوم لها تأثير في الموجودات
السفلية ولو على جهة المدخل حرام وكذا علم النجوم وعلى هذا الوجه بل هذا الاعتقاد ذكره في نفسه وانه
أما النجوم فقد لا على الوجه مع النجوم من الكذب فانه جازم فقد ثبت كبرياء التزيين وسراج العرش والقرب
وذلك من هذا القبيل نعم هو مكره لأنه يتجرأ إلى الاعتقاد الفاسد وقد ورد في التمهيد عن رطلها حسنا لا دة
تحرير الأجرة وعدمه تابع للفعل وحكي في الدرر عن بعض الأصحاب القول بحرمه لما في من التعرض للخطور
ولأن أحكامه تحميته لا يخلو من الكذب أما علم الهيئة فلا كبرياء فيه بل ربما كان مستحبا لما فيه الإطلاع
على عظيم قدرة الله تعالى ولا يحرم الرمل إذا لم يقطع فيه بالمطابقة لأن ذلك غير مطوع به فلا تحريم
وأما يجوز إذا عده فالأمر كان النبي صلى الله عليه وآله يحب الفأل ويكره الطيرة فوهه ولو وجدته
سرقه قوله مع جهله بهذا القول الشيخ معروفا على ما رواه أبو العرو السراج عن أبي عبد الله عليه السلام وقال
ابن اثير الضمان ثابت على كل حال بعد ثبوتها سرقه ولكن الرجوع على ما بعد ثبوتها كونه بايعا
وعدم علمه كونه سرقه ومن كلام الشيخ على ذلك حسمه المصنف في التمهيد وتحريم المسئلة أن المراد
ضمانها أن كان ردأ إلى الكذب فلا كلام في وجوب ردأ على كل حال سواء علم كونه سرقا أم لا وإن
كان المراد ضمان قيمتها إذا ثبت كاشفتمه فذلك وليس له رجوع بها لأن التلف فيه وهو
وإن كان المراد رجوعه بالثمن فمع ثبوتها العن رجوع سواء كان عالما أو جاهلا ومع ثبوتها رجوعها
إذا لم يكن عالما بالحوال وأما ما يتبع العين والمنافع التي استوفى من لبن ونحوه ففي رجوعه بها مع
قولان أحدهما الرجوع معه لا مع العلم وكذا القول في الأجرة فوهه تحريم الاحكام على رأي
هذه من الصدوق في المنع وابن البراج وهو الأصح لقوله عليه السلام المحكم ملعون وذم الشيخ
والخليفة مكره وهو أحد قولين في الصلاح الكافي لقوله الصادق عليه السلام يكره أن يحكم الطعام
ووجه القول المحرم لأن المكروه أحد معاني الحرام وقد دل أصحابنا على التحريم على النجوم وكذا قوله عليه
السلام الصحيح لا يحكم الطعام الا خايطي فإن المفهوم الخاص فاعل المحرم

ويجوز أخذ الأجر على عقد النكاح والمطبة في الأملاك ويحرم الأجر على الأمانة والشهادة فادانها **خاتمة**
يشمل على أحكام النجوم الكبرياء مكره على رأي وهو الركب القاصد إلى بلد المشرك منهم من غير شعور
منهم بغير البلد ويقعد مع العين الفاحش بتغير الغيب على القول على رأي ولا فرق بين الزنا وبينهم
والبيع عليهم ولا يكره وقوع اتفاقا ولا إذا كان المزيج لغير المعاملة وحده أمر به ولا يكره ما زاد لم يكن
تلفيا في الغيب حرام وهو الزيادة الزائدة من وطاء السابغ وقمع العين الفاحش بتغير الغيب على
القول على رأي **ب** يحرم الاحتكاك على رأي وهو حبس الحظوة والتعير والترويق والتسبيح في
الملح بشرطين الاستبقاء للزيادة وتعير غيره فلو استبقاها لما حنه أو وجد غيره لم يمنع وقيل أن
يستبقا ثلثه أيام في الغلاء وقيل بعين في الرخص ويجوز على البيع لا التعير على رأي **ج** لودع الغيب
أيهما لا يفتقر في قبل وكان منهم فإن عتق أقصيه عليه فإن خالف ضمن ولو أطلق قال الأقرع
تحرير أخذه منه ويجوز أن يدفع إلى عياله إن كان منهم **د** يجوز الحكم بالشرع في الأعراس مع علم
الأباحة أما لفظا أو بشاهد الحال ويكره أن ينهاه فإن لم يعلم قصد الأباحة حرم **هـ** الولاية من قبل
العادل مستحبة وقد يجب أن الزم أو افقر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إليها ويحرم من الجابر
الأمع التمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو مع الأكره بالخوف على النفس أو المال أو الأهل
أو بعض المؤمنين فيجب حينئذ اعتمادا ما يراه الأهل الظلم ولو خاف ضرر ليس أئتمرك
الولاية كره له الولاية حينئذ **و** جازر الجابر أن علمت خصما حرم من وعاد على المالك أن يرضى
فإن جملة تصدق بها عنه ولا يجوز إعادة ما إلى الظالم اختيارا والذي يأخذ الجابر من الغلات
باسم المقاسمة ومن الأموال باسم المزاج عن حق الأرض ومن الأنعام باسم الزكوة يجوز
شرائه وإتباعه والإيجاب عادته على أصحابه فإن عرفوا **ز** إذا امتزج بالحرام الحلال ولم يتم
بصلاح آياته فإن جعلهم أخرج خمسة أن جعل المقدار وحل الباقي **ح** لا يحل للأجير الخاص العمل
لغير من استأجره آباؤه ويجوز للطلق **ط** لو تم ثمن الفحل والقوا له لا قصد قبل جازا لأكل
دون الأخذ والأحوط المنع ولا يجوز بيع الأفساد أجماعا ولا أخذ شيء منها ولو المالك مطلقا

هذا هو الأصل في النجوم
والنجوم هي الأجرام
التي تدور في الفضاء
وتعلم النجوم
باعتبار الحركات
الفلكية والاتصالات
الكوكبية التي مرجعها
إلى القياس والنجوم
فإن كون الحركة
المعينة والاتصال
المعين سببا لوجود
كذا النجم كذا النجوم
فيه المشاهدة وجوده
عند وجودها وكذا
الوجه العلم بسببها
لوجودها ووجودها
لغيرها مدخل في
سببها لم يحصل
الا حاطة بها فإن
القوة البشرية لا
يسيل لها إلى ضبطها
ولهذا كان كذب
النجوم وخطاؤه
الكثيرا وقد ورد
من صاحب الشرح
انتهى عن تعلم
النجوم بابلج
وجهه حتى قال
أمير المؤمنين
صلوات الله عليه
أيامك وتعلم
النجوم أما سببها
في تراوحتها
تدعو إلى الكبرياء
النجوم كالخامن
والكامن كالسار
الساكن كالكاثر
والكافرة النار
إذا انقرد ذلك
فاعلم أن النجوم
مع اعتقادنا وأن
النجوم لها تأثير
في الموجودات
السفلية ولو على
جهة المدخل حرام
وكذا علم النجوم
وعلى هذا الوجه
بل هذا الاعتقاد
ذكره في نفسه
وانه أما النجوم
فقد لا على الوجه
مع النجوم من
الكذب فانه جازم
فقد ثبت كبرياء
التزيين وسراج
العرش والقرب
وذلك من هذا
القبيل نعم هو
مكره لأنه يتجرأ
إلى الاعتقاد
الفاسد وقد ورد
في التمهيد عن
رطلها حسنا لا
دة تحرير الأجرة
وعدمه تابع
للفعل وحكي في
الدرر عن بعض
الأصحاب القول
بحرمه لما في
من التعرض
للخطور ولأن
أحكامه تحميته
لا يخلو من
الكذب أما علم
الهيئة فلا
كبرياء فيه بل
ربما كان
مستحبا لما فيه
الإطلاع على
عظيم قدرة
الله تعالى ولا
يحرم الرمل إذا
لم يقطع فيه
بالمطابقة لأن
ذلك غير مطوع
به فلا تحريم
وأما يجوز إذا
عده فالأمر كان
النبي صلى الله
عليه وآله يحب
الفأل ويكره
الطيرة فوهه
ولو وجدته سرقه
قوله مع جهله
بهذا القول
الشيخ معروفا
على ما رواه
أبو العرو
السراج عن
أبي عبد الله
عليه السلام
وقال ابن اثير
الضمان ثابت
على كل حال
بعد ثبوتها
سرقه ولكن
الرجوع على
ما بعد ثبوتها
كونه بايعا
وعدم علمه
كونه سرقه
ومن كلام
الشيخ على ذلك
حسمه المصنف
في التمهيد
وتحريم
المسئلة أن
المراد ضمانها
أن كان ردأ
إلى الكذب
فلا كلام في
وجوب ردأ على
كل حال سواء
علم كونه سرقا
أم لا وإن كان
المراد ضمان
قيمتها إذا
ثبت كاشفتمه
فذلك وليس له
رجوع بها لأن
التلف فيه وهو
وإن كان
المراد رجوعه
بالثمن فمع
ثبوتها العن
رجوع سواء
كان عالما أو
جاهلا ومع
ثبوتها رجوعها
إذا لم يكن
عالما بالحوال
وأما ما يتبع
العين والمنافع
التي استوفى
من لبن ونحوه
ففي رجوعه
بها مع قولان
أحدهما الرجوع
معه لا مع العلم
وكذا القول في
الأجرة فوهه
تحريم الاحكام
على رأي هذه
من الصدوق في
المنع وابن
البراج وهو
الأصح لقوله
عليه السلام
المحكم ملعون
وذم الشيخ
والخليفة مكره
وهو أحد قولين
في الصلاح
الكافي لقوله
الصادق عليه
السلام يكره
أن يحكم
الطعام ووجه
القول المحرم
لأن المكروه
أحد معاني
الحرام وقد دل
أصحابنا على
التحريم على
النجوم وكذا
قوله عليه السلام
الصحيح لا
يحكم الطعام
الا خايطي
فإن المفهوم
الخاص فاعل
المحرم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

أزال الملك من البيع والعقود والهبه حصل الغرض ولا يكفي الرهن والأجارة والتزويج ولا الكتابة
المشروطة أما المطلقة فالأقرب لها قها بالبيع تقطع السلطنة عنه ولا يكفي الجلالة ولو سلمت
ولم يجر على العتق لأنه تحصيله في البيع نظر فإن منعناه استكتف بعد الجلالة في يد الغير ولو
استنع الكافر من البيع حيث يترافع الحاكم بمن المثل فإن لم يجد رغبنا صبر حتى يوجد فثبت الجلالة
ولو لم يكن قبله فإن ورثة الكافر حكمه كالمورث والآ استقر ملكه وهل يباع الطفل باسلا
للمرأ والعبد لغيره ملكه أشكال وإسلام العتق أقوى أشكالاً وليس للملوك أن يبيع أو يشتري الآذان
مولاه فإن وكله غيره في شراء نفسه من مولاه صح على رأي وبشرط كون البائع مالكا أو وليا عنه كالأب
والجد له والحاكم وأمينه والوصي أو وكيله في بيع الفضولي وقوف على الأجارة على رأي وكذا العاصب
وان كثر تصرفاته في الثمن بأن يبيع الغصب ويصرف في ثمنه مرة بعد أخرى وللمالك تتبع العتق
ورعاية صلحته ومع علم المشتري أشكال والأقرب اشتراط كون العقد مجزئاً في الحال ولو باع مال
الطفل وبيع وأجاز لم ينفذ على أشكال ولو باع مال غيره ثم ملكه وأجاز وفي وقت الاشتغال أشكال في ترتيب
الثمن ولو باع مال أبيه بغير الجيرة وأنه فضولي فإن يمتنع منه وإن المبيع ملكه فالوجه الصحة
ولا يكفي في الأجارة التكويت مع العلم ولا مع حضور العقد ولو فسخ العقد رجوع على المشتري بالعين
ويرجع المشتري على البائع بما دفعه ثمناً وما اغتره من نفقة أو عوض عن أجر أو ثمن جملته
أو ادعاء البائع أذن المالك وإن لم يكن كذلك لم يرجع بما اغتره ولا بالثمن مع علم الغصب إلا
أن يكون الثمن باقياً فالأقوى الرجوع به ولا يبطل رجوع المشتري الجاهل بادعاء الملكية
للبائع لأنه يفتي على الظاهر ولو تلفت العين في يد المشتري كان للمالك الرجوع على من
شأنه منجهاً بالقيمة أن لم يجز البيع فإن رجع على المشتري الجاهل ففي رجوعه على البائع بالزيادة
على الثمن أشكال ولو باع ملكه وملك غيره صفقة صح فيما يملك ووقف الآخر على أجارة المالك
فإن أجاز بعد البيع وقسط الثمن عليها بنسبة المالكين بأن يقيم جميعاً ثم يقيم أحدهما هذا
إذا كان من ذوات القيم وإن كان من ذوات الأمثال قط على الأجر سواء اتحدت العينان

تخصير

برهانه

وبما اعترضه

كثرت ولو فتح تخير المشتري في بيع الملوك والأمناء فخرج من الثمن بقسط غيره ولو باع مالك النصف النصف
أخره إلى نصيبه وتحمل الشفعة ففقد نصفه نصيب الآخر على الأجران أما الأجر فيبقى على الشفعة قطعا
فدفع نصف الدار لك وقال مع ذلك والنصف الأخرى لشركي فكذب الشريك فلفقه له ثلثاً ما في يد ولو قال النصف
الأخرى أو الذي بيني وبينك نصفان أخذ نصف ما في يد ولو فهم إلى الملوك خرا أو خيرا أو جزئاً صح في الملوك و
بطله الباقي ويقسط الثمن على الملوك وعلى الخزانة ولو كان على فدية للزمنه ستمائة ولو باع جملته الثمن وفيها عشر
الصفحة صح فيما يخصه دون حصة الفقراء مع الثمن ولو باع امرءين شاة وفيها الزكاة مع عدم الثمن لم يبيع
في نصيبه أذ ثمن حصته يجمع على أشكال ولو باع انسان عبيدين غير ميث كين صفقة بط الثمن على القيمين
اتفقا أو اختلفا والأب والجد له التصرف مادام الولد غير رشيد فإن بلغ وقد رشداً ولا يباع عنه
ولها أن يوليها في العقد والحاكم وأمينه أن يوليها المحجور عليه لصغر أو جنون أو فساد أو غيره أو
الغائب والوصي أن ينفذ تصرفه بعد الموت مع صغر الوصي عليه أو جنونه وله أن يقصر مع الملاءة
وان يقيم على نفسه والوكيل متى تصرفه مادام الموكلاً حياً حاشا التصرف في ماله أو جنون أو غيبته
زالت الولاية وله أن يولي طرفي العقد مع الأعلام على رأي وكذا الوصي يوليها وأما بيع بيع ملك
الولاية مع المصلحة للمولى عليه ولو اتفق عقد الوكيلين على البيع والتفريق في الزمان بطلا ولو سبق
أحدهما صح خاصة ويحمل التصديق في الأول فيختار ولو باع على شخص ووكيله أو على وكيله
دفعه فإن اتفق الثمن جنساً وقد راجح والأقرب بطلان ولو اختلف الخيار فالأقرب أن وإن
لا خلاف الثمن إلا أن يجعله مشترياً بينهما **الفصل الثالث** في العوضان بشرط المعقود عليه الطهارة
فملا أو قوة وصلاحيته للمالك فلا يقع العقد على جثة خطئة لقتله والمغايرة للمعاقدين فلو
باعه نفسه فالأقرب بطلان وإن كان الثمن من جلا خلاف الكتابة والاشفاق به فلا
يصح على السقط الشرع منفعته كالات الملاهي ولا على ما لا منفعته له كطويات الإنسان
وشعر وظفر عدا اللابن والقدره على التسليم فلا يبيع بيع الطير في الهواء إذ لم تقض عادته بعوده
ولا التمسك في الماء إلا أن يكون محصوراً ولا الأبوق منفرد الآمن هو في يده والعلم فلا يبيع بيع

منه فان لم يكن يباع بالبراءة وان كان يباع بالبراءة
منه فان لم يكن يباع بالبراءة وان كان يباع بالبراءة

فإن كان الثمن من جلا خلاف الكتابة والاشفاق به فلا يبيع على السقط الشرع منفعته كالات الملاهي ولا على ما لا منفعته له كطويات الإنسان وشعر وظفر عدا اللابن والقدره على التسليم فلا يبيع بيع الطير في الهواء إذ لم تقض عادته بعوده ولا التمسك في الماء إلا أن يكون محصوراً ولا الأبوق منفرد الآمن هو في يده والعلم فلا يبيع بيع

منه فان لم يكن يباع بالبراءة وان كان يباع بالبراءة

المجهر ولا الشبهة ولا يكفي الشاهدة في المكيل والموزون والمعدود سواء كان عوضا أو ثابلا لا يثبت الاعتبار
بأحد ما ولا يكفي الاعتبار بكيل المجهر ولا يثبت كيلة أو موزنة أو معدودة أو غير ذلك من اعتبارات الشاهدة
في الأرض والتوب فإن لم يذعرا ولو عرفا أحدهما الكيل أو الوزن أو أحدهما الآخر صح فإن نقص أو زاد تخبر
المعبرون ولو كان المراد الطعم أو الرائحة أو غيرها من غير معرفة بالدوق أو التذوق أو غير ذلك من غير معرفة
فإن طاب نوعه والآخر في أقرب صحة منه من غير اعتبار ولا وصف بناء على الأصل والسلامة فإن
خرج مبيعا فله الأمر أن تصرف في الأرض أو المأوى والأعشى والبصير من أن ولو أدى اختياره إلى الأذى
كالطبخ والحرق واللبس جاز به بشرط الصحة فإن كسر المشتري فحج مبيعا فله الأرض خاصة أن كان كسره
قيمة ولا الثمن ياجعه أن لم يكن كاللبس الفاسد ويجوز بيع المسك في فان لم يفوق وفقة الحوط
ولا يجوز بيع المباحات بالأصل قبل الحيان كالكلاء والمأوى والتمك والوحش ولا يبيع الأرض الخارجية إلا بغير
لأن المصروف والأقرب جاز به بيع ماله ولو حضره في أرض مملوكة له أو مباحة ملك ماله بالوصول
إليه وكذا لو حضره في أرض مملوكة له أو مباحة ملك ماله بالوصول إليه وفيه فانه للمأوى خاصة وكذا لو حضره في أرض مباحة أو
مملوكة ويشترط في الملك التامة فلا يبيع مع الوقف إلا أن يورث بقاؤه إلى خرابه لخلاف إيجابه ويكون
البيع أعوف ولا يبيع أم الولد مادام ولدها حيا إلا في ثمن رقبته مع اعتبار المولى عنه وفي اشتراط من المولى
نظر ولا يبيع الرهن بدون إذن المرحون ويجوز بيع الجاني وإن كان عبدا وعقده ولا يقطع حق الجاني عليه
عن رقبته في العمد ويكون في الخطأ الزام القدر فيضمن المولى حينئذ أقل الأمرين من قيمته وأرض
للجاني على رأي المجني عليه خيار الفسخ أن يخرج عن أخذ القدر تام لم يجز البيع أو لا **فصل** في الوفاء بالبيع
منعما إلى غير ولم ينظر له يمكن له رجوع على البايع بشئ وكان الثمن في مقابلة المنعما أمّا الصالح فيمكن
حملة على الأقل كثبت المنعنى وهو تعدد التسليم والعدم لوجود المنعنى لصحة البيع وهو العقد فلي القول
بافتقار الرقبته ولو تعدد تسليمه كان الثمن في مقابلة الرقبته وعلى الثاني لا يفتقر ويكون في ضمان البايع
إلى أن يسلمه الآمن الأسقاط **فصل** في الوفاء بالبيع المضمون وتعدده تسليمه لم يصح ولو قدر المشتري على أن يتردد
البايع فالأقرب الجواز أن يخرج من العقد وكذا لو اشترى ما يتعدد تسليمه الآبعد مدة ولم يعلم المشتري فإن له

يكون م
والثمن

فجزي

الرهن

ولا يجوز بيع الوقف إلا إذا خفف في إرضاء رابا بالوحي
الفا وهو المندرج بعد إذا كان الفسخ فائدا للمرضي
إذا دعتهم خاصة بغيره والقدرة في إرضاء رابا بالوحي
المؤددة سائر الأرباب وهو ما درج فيه في إرضاء رابا بالوحي
سواء في إرضاء رابا بالوحي

جمله

الجواز لو باع ما يخرج عن تسليمه شرعا كالمهون لم يصح الآمن أجابة المرحون **فصل** في الوفاء بالبيع من قطع أو
عبدا من عبده ولم يبين بطل ولو قال بعث صاعا من هذه الصبيان بما يتماثل جزاءه صح ولو فرق
الصبيان وقال بعثك أحدها لم يصح وكذا يطل بعثك هذه العبيد إلا واحدا ولم يبين أو بعثك عبدا على
أن تختار من شئت منهم ولو باع ذراعا من أرض أو ثوب يعلان ذراعا منها صح أن قصد الأشاعة
أن قصد اعتينا بطل ويجوز أن يبيع جزء معلوم النسبة من صاعا من معلوم سائر أجزائه أو اختلفت كصنف
هذه الدار وهذه الصبرة مع علمها قدر ما يبيع مع الصاع من الصبرة وإن كان حصى الصبيان إذا
عرف وجود المبيع فيها وهل يزل على الأشاعة فيه نظر فإن جعلنا المبيع صاعا من الحلة غير شاع بقي المبيع
بني صاع وعلى تقدير الأشاعة يتلف من المبيع بالنسبة **فصل** في إيهام السلوك كإيهام المبيع بغيره أو إيهام
بغيره بملكه بشرط المرحون صحة صحة البيع وإن إيهام بطل وإن قال بعثكها بمحقق فصح وثبت
للمشتري السلوك من جميع الجوانب وإن كانت إلى شارع أو ملك للمشتري على أشكال **فصل** في الوفاء بحكم أحدها
أو ثلثين غير تعيين قدر الثمن أو وصفه بطل فيضمن المشتري العين لو قبضها بالمثل أو القيمة يوم
القبض أو على القيمة من حين القبض حين التلف على الخلاف وعليه إرضاء النقص والأجرم أن
كان ذا الجرم لا تقاوت السعير وله الزيادة أن كانت من فعله عينا أو صفة والأقرب البايع وإن كان منفصلة
ببعض الشاهدة عن الوصف وإن تقدمت بمدة لا يتغير عادة ولو احتمل التغير صح الاستصحاب فإن
ثبت التغير تخبر المشتري والقول قوله لو أدعاه على أشكال ولا يبيع مع التمسك في الآجام وإن ضم إليه
القصب وكذا اللبن في الضرع مع المحلوب منه وكذا الجلود والصوف على ظهور الغنم وإن ضم إليها غير
كذلك في بطونها وكذا الوضوء ويجوز بيع الصوف على الظفر منفردا على رأي وكل مجهر مقصود بالبيع
يصح بيعه وإن ضم إلى معلوم ويجوز بيع الأنعام إلى معلوم إذا كان تابعا **فصل** في روية بعض المبيع كافيته
دلت على الباقي بكونه من جنسه كظاهر صبرة الخطة ثم إن وجد الباطن بخلافه تخبر في الفسخ ولا يكفي روية
ظاهر صبرة البطيخ وقدر من سلة العنق الفاكهة ولو أراه أن يذبحها وقال بعثك من هذا النوع كذا بطل
لأنه لم يبين مالا ولا وصف ولو قال بعثك الخطة التي في هذا البيت وهذا الأودج منها صح أن

طه

لا يملك مطلقاً
 وهو متوجه وحمل الاختار الالة
 على الملك على آخره
 ذكر لا يملك ملك وقبة الملك
 فيكون وجهها للحم وفصل
 يملك مطلقاً والدة هي حارة
 واستدلوا بانه لا يملك
 وقد يفتقر الى ان يملك
 تكونه بحججهم في الوقت
 حتى ياذن للولي في تحسنه
 السيد في الملك
 وقيل يملك فاضل الضمير
 وادرس الجناية
 على قول
 م

نعم

الزنا

قبل فقه آية الثلثة من غير فقه في العالين واختار من نسبة النفاذ لاشترجهما انما اشترى او
 بينا صريح البيع لهما على كل منهما نصف النصف فان ادى احدهما الجميع باذن صاحبه في النفاذ عنه لونه
 الغرم له والافلا ولو تلف فهو منهما ويرجع على الامر بما نقد عنه باذنه والعبد لا يملك مطلقاً على رأي قائل
 كان يبد مال فهو للبايع وان علم به فان شرطه المشتري صح ان لم يكن ربها او كان واختلفا او ساواها فزاد النصف
 ولو قال له العبد اشترى في ذلك على كذا لم يلزم على رأي قائل فله في الماذون ما لا يفتني رقية وبه فصح
 بالباقي فاشترى باه وقع فيه الباقي للرجوع ثم ادعى كل من مولى الأب والماذون وورثة الدافع كونهما
 من ماله فالقول قول مولى الماذون مع البين وعدم البينة وتحمل الرواية بالدفع الى مولى الأب عبداً ما كان
 على انكار البيع فان اقام احدهما بينة حكم له ولو اقام كل من الثلثة بينة فان حجتها بينة ذى اليد فالحكم
 كالاول والا فالاو قرب ترجيح بينة الدافع عملاً بمقتضى صحة البيع مع احتمال تقديم بينة مولى الدافع لما في
 الاصل وهو النفاذ ولو اشترى كل من الماذون صاحبه فالعقد السابق فان انفكا بطلان الامع الاجابة ولو
 كانا وليين صح ما معا ولو اشترى مروة من ارض الصحر قبل بيعها على البايع ويستبعد الثمن فان مات ثمن وارثه
 فان فقد استعفت والاو قرب تسليمها الى الحاكم من غير رضى ولو دفع بايع عبداً من ماله لثمة عبداً ليشترى
 قابضاً احدهما ضمنه بقبضته وبطالب بما اشتراه ولو اشترى عبداً من عبدين لم ينجح ويوجب على البايع استبراء
 الموطنة بجميعة او خمسة واربعين يوماً قبل بيعها ان كانت من ذوات الحيض وكذا يجب على المشتري
 قبل وطئها لو جهل حالها وبسط لولا خبر النقة بالاستبراء او كانت لامرأة او صغيرة او آيسة او حاملاً او حائضاً
 وبجرم وطئ الحامل قبل اقباض اربعة اشهر وعشرة ايام ويكره بعد ان كان عن زنى وفي غيره اشكال فان
 وطئها عزل استحباً با فان لم يعزل كره بيع ولدها ويستحب ان يعزل له من ميراثه فطوا ويكره وطئ مولى ولد
 من الزنا بالملك والعقدان فعل فلا يطلب الولد منها ورقية المملوك ثمة في الميزان والتفرقة بين الطفل
 وامه قبل الاستعناء ببلوغ سبع سنين او مدة الرضاع على خلاف وقيل يجرم ولو ظهر استحصال الموطنة
 غرم الصرع البكارة ونصفه لامها والولد حر وعلى الأب قيمته للمولى يوم سقوطه حياً ويرجع
 على البايع بما دفعه ثمناً ونعم عن الولد وفي الرجوع بالعقر واجرة الخدمة نظر بيننا من اباحة البايع

نعم

الزنا

في النكاح
 في النكاح

له بغير عوض ومن استبقا عرضه وجبت لمن اشترى ثمنه كغيره من ثمنه وطعامه حلوة والصدقة عنه
 بشئ وبصح بيع الحامل بحر والمهر وان كان عن فطرة على اشكال والمهر من المايوس من بويج ولوبايع امه
 واستثنى موطئاً مذكورة لم يصح **الفصل الثاني في الثمن وفيه مطلبان الاول** في انواعها يجوز
 بيع ثمن النخل بشرط الظهور عاماً واحداً ولا يزيد ولا يجزى قبله مطلقاً على رأي ولا يشترط فيما يداً اصلاً
 وهو الحرة او الصغرة الضمنية ولا زيادة على العام ولا بشرط القطع اجماعاً وهل بشرط احدىها اجماعاً
 يبدلها حرة قولان اقر بها الحاكم بالاولى ولو بيعت على ملك الاصل وبيع الاصل واستثنى الثمن فلا
 شرط اجماعاً وانما شرط الشجر في ثمنها مع الظهور وجده انعقاداً للثمن ولا يشترط الزيادة على رأي
 ولا يجزى قبل الظهور عاماً ولا اثنين على رأي ولا فرق بين البان كالمشمس والغنم كالدرة فاما الغنم فيجوز
 بيعها بعد ظهورها وان انعقادها لا قبله لقطعة ولقطعات كالمشمس بغير بيعه سوا انعقاد الثمن فيه اولا
 قابضاً حصداً منفرداً وقع اصوله بانرا كان كالشجر او مستراً كالخطة والعقد والهرطان والباقي
 ولو كان ثماً استخلف بالقطع كالكران والرطنة وشبههما جانباً بها حرة وحرات وكذا ما يخرط
 كالحناء والقرن خرطة وخرطان منفردة ومع الاصل بشرط الظهور في ذلك كله ولو باع النزع بشرط
 الفصل وجب قطعه على المشتري فان لم يفعل قبل بايع قطعه وتكره بالاجر وكذا الوبايع الثمن بشرط القطع
المطلب الثاني في الاحكام ليس للبايع تكليف مشري الثمن القطع قبل بدو صلاحها الا ان بشرط
 بل يجب عليه بتقديتها الى وان اخذها عرفاً بالنسبة الى جنس الثمن فاقضت العادة باخذها بغير اقصى على
 بلوغه ذلك وما قضت باخذها رطباً او قصباً اخر الى وقته وكذا الوبايع واستثنى الثمن واطلق وجب على
 المشتري ابقاؤها والحكم من مشري الثمن وصاحب الاصل سقي الشجر مع انقضاء الضرر ولو تضرر استعاض
 ولو بقابل ضرر احدهما ونفع الآخر ترجيحاً مصلحة المشتري ولا يزيد على قدر الحاجة ويرجع فيه الى اهل
 الخبرة ولو انقطع الماء لم يجب قطع الثمرة وان تضرر الاصل بقص الرطوبة ولو اعاد قوم قطع الثمار قبل اشجارها
 الصلاح كقطع الحصرم فالأقرب حمل الاطلا عليه ولو ظهر بعض الثمر فباعه مع المتجدد في تلك السنة
 صح سواء اتحدت الشجرة او تكررت وسواء اختلف الجنس او اتحد ويحيزان يستثنى ثمر شجرة او نخلة

نعم

ان سوا كان له ما زاد
 ويقتصر بغيره فانه

في الاحكام

الاصل

فالمزبذبة قلت

تعيبت
جاء

معين ولو اجمع أو شرط الأجرة بطل البيع وإن سئلت في حصة مشاعة أو شرط المعلومه فان اجتمع الثمن سقط
من المستثنى بالنسبة ولو اجتمع الثمن بعد الإقراض وهو الخلية هنا أو شرط في من إلى المشتري ولو
كان قبل القبض في البايع ولو لفسد البعض أخذ الباقي بحصته من الثمن وله الفسخ ولو لفسد الجميع جازى
المشتري بين الفسخ والزام المنفعة والأقرب لما في البايع به فأن لا يفسد المشتري كالقبض ولا يجب على البايع
التسليم بل المكس منه مع الحاجة فلو تلفت ترك التسليم فان لم يكن قد منع فلا ضمان عليه وإن منع ضمن و
كذا لو تعيب ويجوز بيع الثمرة والزروع بالثمن والعرض البيع الثمرة بالثمن وهي المزاينة ولا الزرع الحطب وهي الحافلة
ولو اختلف الجنس كالزروع حصة بدين وهل يبرى للمنع إلى ثمر الشجر الأقرب ذلك لطرف الربا على أشكاله
الأصح عدم اشتراط كون الثمن من الثمن واستثنى من الأول المراباة فانه يجوز بيع الثمرة وهي الخلية يكون في دار
الإنسان أو بستانه بخرصها ثم لا يفسد ولا يجوز ما زاد على الواحد مع اتحاد المكان ويجوز بيع ثمره عدة ولا
يشترط التقابل في بيع الثمرة قبل التفريق بل للقول فلا يجوز اسلاف أحدها في الآخر **فصل في** البيع القابل
في العرض بين ثمرها عند الحظا فتمنعها ولا يجوز التفاضل عند العقد لا يثبت العربة في غير الخلل أن
مستعنا ببيع ثمر الشجر بالمائل **ج** يجوز بيع الثمرة وإن زاد على خمسة أو سبق **د** انما يجوز بيعها على مالك
الدار أو البستان أو مساجرها أو مشري ثمره البستان على أشكال **هـ** لو قال لعنك هذه الصبرة من الغلة
أو الثمرة بهذه الصبرة سواء بسواء فان عرفها المقدار صح ولا بطل وإن ساء واعتدا لأعبار من أحدث
للجنسان أو اختلفا **و** يجوز أن يتقبل أحد الشريكين بحصة صاحبه من الثمرة بغير ما لم يعلم منها لا على بطل
البيع وإن بيع الثمرة مشتركة بزيادة ونقصان قبل القبض وبعد ولو اشترى لقطعة من الخضروات
فأمنعت بالمجدة ثم غيرت فالأقرب بيع ما حله البايع نحو الخبز للمشتري بين الفسخ والشركة ولا
خيار لو وجهه البايع على أشكال **ز** يشترط في الثمن الذي يشتري الثمرة به العلم بالكيل أو الوزن و
لا يكفي المشاهدة **ح** لا يجوز بيع ما المقصود منه سنو كالجوز والشمم إلا بعد قلعها ومشاهدته ولو
اشترى الزرع فصله مع أصوله فقطعه فثبت فصوله أما لو لم يشترط الأصل فهو البايع ولو سقط
من الثمن المحصود فثبت القابل فهو صاحب البذر لا الأرض **الفصل الثالث** في الصرف وهو بيع الأمان
المحصود

الثالث
الصرف

بمثلا وشرطه التقابل في المجلس وإن كانا من صوفين غير معينين والتساوي قد اتمع اتفاق الجنس فلا
افتراق قبله بطل ولا يتحقق الافتراق مع مشاركة المجلس مصطحيين ولو قبض الوكيل قبل تفرغها صح لا بعد
ولو قبض البعض صح فيه خاصة ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنانير قبل قبض الدراهم بطل الثاني
فإن افتراقا بطلا ولو كان له دنانير قامر بان يحوّلها إلى دراهم أو بالعكس بعد المساعة على جهة التحويل
صح وإن تفرقا قبل القبض لأن التقديس من واحد على أشكاله ولو تفرقا قبل الوزن والنفذ مع
اشتغال المفسر على الحق والبلوذة والرداءة والصياغة والكس لا يوجب الانتبهة ويجوز القاضل مع اختلاف الجنس
والشوش ببيع بغير جنسه أن يحمل قدره والأجانب بحسبه بشرط زيادة التليم في مقابلته الفسخ ولا يجوز انفاقة إلا
إذا كان معلوم الصرف بين الناس فإن حمل واجب أبا منه وراي معدن أحد التقديس ببيع بالآخر
أحدا طاقا ولو بعبا بها ولا اعتبار بالذهب البيرة في حهر الصرف ولا بالفضة في حهر الرصاص والمصاعير
التقديس أن يحمل قدر كل واحد ببيع بها أو بغيرها أو بالأقل أن تقاها وان علم ببيعها بتمامها مع زيادة الفسخ على
جنسه ولو بيع بها أو بغيرها جاز مطلقا وراي الصياغة ببيع بالجوهري مع أو بغيرها إلا بأحداهما **فصل في** الصرف
ببيع مع جعل أربابه والمجلى بأحد التقديس ببيع مع جعل قدره بالآخر أو بغيرها أو بالجنس مع القيمة ومع علمه
ببيع بالآخر أو بغيرها مطلقا وبحسبه مع زيادة الثمن أو تنها بالمجلى من غير شرط ولو شخص الثمن بغير ثمن
له دفع المساوي **فصل في** الصرف **أ** لو عينا الثمن والمثمن ثم تقابضا فوجد أحدهما بما أخذه عيبا فإن كان من غير الجنس
بطل الصرف كان بجود الذهب بخاسا أو الفضة رصاصا وكذلك في غير الصرف كالو باعة ثوبا كانتا فان صرفا
بطل وإن كان البعض من غير الجنس بطل فيه خاصة ويجوز من أثقل البينة في الفسخ وأخذ بحصته من الثمن
فإن كان من الجنس كسنة الجوهري فاضطرأ بالسكة وسواد الفضة فخير بين الردة والأساك وليس له مطالبة
البديل في الموضوعين ولو اختلف للجنسان فله الأرض مادام في المجلس فإن فارقاه فإن أخذ الأرض من
جنس السليم بطل فيه وإن كان مخالفا صح ولو كانا غير معينين وظهر العيب من غير الجنس فإن تفرقا بطل ولا
كان له المطالبة بالبديل ولو اختص العيب البعض اختص الحكم ولو كان من الجنس فله الردة والأساك مع
الأرض مع اختلاف الجنس وبما اتمع اتفاقه والمطالبة بالبديل وإن تفرقا على أشكاله وفي اشتراط

ولو سوغ من النقد من

فليس

اخذ البذل في مجلس الرد أشكال **ب** نقص الشعر وزيادة لا يمنع الرد فلو صار في عشر بدنيا فرحها
 وقد صارت تسعة بدنيا ربح قطعا وكذا الوصارت أحد عشر **ج** لو تلف أحدها بعد التقابض ثم
 ظهرت النافعة عجب من غير المجلس بطل الصرف وقدر الباقي وتضمن النافع المثل أو القيمة ولو كان من
 المجلس كان له أخذ الأثر مع اختلاف المجلس والافلا **د** لو أخبر بالوزن ثم وجد نقصا بعد العقد بطل
 الصرف مع اتحاد المجلس وتخير مع الاختلاف بين الرد والأخذ بالحصص ولو وجد زيادة فإن كان قال
 بعثك هذا الدين بهذا الدين بطل وإن قال بعثك دينارا بدنيا ربح وكانت الزيادة في يد امانة ويحمل
 ان يكون مضى لانه فضة على انه عوض ماله أمالود فع اليه أميد من الثمن ليكون في الزيادة والوزن
 له حقه منه في وقت آخر فإن الزيادة هنا امانة قطعا ولو كانت الزيادة لأختلاف الموازين فهو القابض
 ولاخذ الزيادة الفسخ للتعب بالشركة ان منعنا الأبدال مع التفرق وكذا إذا فسخا أذا لا يجب أخذ العوض
 نعم لو لم يفرقا في الزيادة وطالب **ب** البذل **ج** لو كان لأحدهما على الآخر ذهب ولا آخر على الأول
 دراهم فصارا في يدهما جاز من غير تقابض على أشكال منشاءه اشتماله على بيع دين بدنيا أمالو
 بناريا أو اصطالحا جاز ويجوز إفضا أحد التدين من الآخر ويكون صرفا بعين ودمه ولو دفع الفضا
 على التقابض من غير محاسبة كان له الأبدال بعد وقت القبض وإن كان مثليا **و** لو اشترى دينارا بدينار
 ومعه خمسة جاز ان يدفعها عن النصف ثم يقصرها ويدفعها عن الآخر ليصح الصرف وإن كان جبلة
ز لو اشترى من المودع الودعة عند صح إذا دفع اليه الثمن في المجلس على وجوده أو ظنا
 أو شكافه فإن ظهر عدمه بطل الصرف **ح** روى جواز ابتداء درهم بدرهم ويشترط صياغة خاتم ولا
 يجوز **المقصد الرابع** في أنواع البيع وهي بالنسيئة إلى أجل أربعة وإلى الأجل أربعين إلى المال أربعة وإلى
 إلى مساواة الثمن للعوض قسمان **هنا** فصول ثلاثة **الأول** العوضان أن كانا حاليين فهو النقد
 وإن كانا منجلين فهو بيع الكالئ بالكالئ وهو منهي عنه فإن كان العوض حالاً خاصة فهو النسيئة
 وبالعكس **المطلب الأول** في النقد والنسيئة إطلاق العقد واشترط التحجيل بقتضيان
 تحجيل الثمن واشترط التأجيل في نفس العقد وجبه بشرط الضبط فلو شرط أجلا من غير تعيين أو عينا

أنواع البيع

مجهول لا يقدم الحاج بطل ولو باعه بثمنين التأخير في مقابلة الحلول أو قلة الأجل والزيادة في مقابلة الأجل
 أو كثرته بطل على رأي ولوباغ سنة ثم اشتراه قبل الأجل بزيادة أو نقصان حالاً أو منجلاً جاز أن لا يكون
 شرطه في العقد ولو حل قبل باعته بغير المجلس جاز مطلقاً والأثر بان المجلس كذلك وقيل يجب المساواة في
 جوهز البيع لسنة بزيادة عن قيمته أو نقصان مع علم المشتري وكذا النقد ولو شرط خيار الفسخ أن لم ينقد في
 مدة معينة صح ولو شرط أن لا يبيع أن لم يأت به فيها ففي صحة البيع نظر فإن قلنا به بطل الشرط على أشكال
المطلب الثاني في التلف وفيه بحثان الأول في شرائطه وهي **سبعة الأول** العقد ولا بد فيه من إيجاب
 كونه بعثك كذا صفته كذا إلى كذا بعثك الدرهم وينعقد سلباً لبيعاً بجملة أو قبضته وجب قبض رأس المال
 قبل التصرف نظر إلى المعنى لا اللفظ أو اسلمت أو سلفت أو مادي المعنى والأثر بان العقد البيع بلفظ
 السلم فيقول اسلمت إليك هذا الثوب في هذا الدينار ولو قال بعثك بلاثن أو على الأثر عليك فقال قبضت
 ففي انعقاده شبهة نظر ثبنا من الألفاظ إلى المعنى واختلال اللفظ وهل يكون مضموناً على القابض فيه
 أشكال ثبنا من كون البيع الفاسد مضموناً ولا لالة لفظه على إسقاطه أمالو قال بعثت ولم يتعزز للثمن
 فانه لا يكون تليكا ويجب الثمن **الثاني** في معرفته وصفه ويجوز أن يذكر اللفظ الدال على الحقيقة كالخطة
 مثلاً ثم يذكر كل وصف يختلف به القيمة اختلافا ظاهراً لا يتعارف الناس بمثل في السلم تلفظ ظاهر الدلالة
 عند أهل اللغة بحيث يرجعان إليه عند الاختلاف ولا يجب في الأوصاف الاستقصاء إلى ان يبلغ الغاية
 لعسر الوجود بل يقتصر على ما يتناول الاسم فلو أفضى الأطناب إلى غمرة الوجود كالأل إلى الكبار الذي يقتصر
 إلى التفرغ فيها للحجم والشكل والوزن والصفاء واليوافقت والمجازة الحسنات مع ولدها إلى ما اشبهه
 لم يصح وإن كان مما يجوز السلم لأنه إلى عسر التسليم والأثر جواز في الألفاظ الصغار مع ضبط غيرها
 ووصفها ككثرة ويجوز اشتراط الجيد والردى والأثر في على أشكال ثبنا من عدم ضبطه وجوب
 قبض الجيد لا يقتضي تعيينه عند العقد لا الجود وكما يمكن ضبطه أو صافه المطلوبة بغير السلم فيه وإن
 كان مما تسمه الناس فيجوز في عيذان النيل قبل بيعها لا المعول والخضر والفواكه وما ينبت الأرض في
 البيض والخمر والنز وكل أنواع الحيوان والأناس واللبن والسم والسمم والطيب والمليح والأشربة

المطلب الثاني
 في شرائطه

اللفظ
 يعرض

والأدوية وإن كانت مركبة إذ عرفت بها بطها وفي جنسها بنضبط كل منهما بما صار في
 في شاة لبن ولا يجب ذات لبن بل ما من شاة ذات قلا وجارية كذلك على رأي وأما
 على أشكال يتأمن الجمل الجمل والمخلطة المقصورة الأثر كان إذا امكن ضبطها كالغالب في طهر المخرج من
 الأبريسم والوبرة الشهدا الشمع كالنوى وكذا كل ما لا يقصد خلطه كاللبن وفيه الأنفحة ودهن
 البنفسج واللبان والخيل وفيه الماء والصفر والحديد والقصاص والنحاس والريوق والكحل والكبريت
 وكل ما لا يمكن ضبطه بالوصف لا يصح التسليم فيه كاللحم طويلا وفيه والخبز واللحم واللحم واللحم التي يصير
 ضبطها **فصل في** يجب أن يذكر في الجوانب النوع واللون والذوق والأفنة والسنة وفي الأناهي
 زياده القدر لا ياتي أي لها أربعة اشبار وخامس فيقول بعد ذلك اسمها من سبع طويل أو قصير أو مربع أو غير ذلك
 شيء على أقل الدرجات ولا يجوز وصف كل عضو للثمة والأقرب جوارها لا يصح وجوده وإن كان استقصا
 كالسنة والجمود في يرجع في السراي الغلام مع بلوغه ومع صغر إلى السيد فان جعل في الخطن أهل الجرم
 ولو اختلف النوع الواحد في الرقوب وجب ذكر الصنف ولو اختلف نوعه كفي نوعه عنه **ب** يذكر في الأبل
 المذكورة في الأفنة والسنة كذا في محاضرات اللون والحمرة والنوع كتم بني فلان أو ناهجهم بخي أو عربي أن
 كزوا وعرفهم ناهج والأبطل كنيسة الثمة إلى سنان وفي الخيل السن واللون والنوع كعربي أو عجمي
 ولا يجب التعرض للنبات كالأفنة والمجمل وفي الطيور النوع والكبر والصغر من حيث الجنة والاشاج للبعال
 والمجمل بل يذكر عنده النسبة إلى البلد **ج** يذكر في الثمر أربعة أوصاف النوع كالبرقي والبلدان
 اختلف الوصف كالبرقي والقدر كالبيان والمداينة والعنق وفي البر وغير من الجيوب بالبلد والمداينة
 أو العنق والصرابة أو صدها والعسل البلد كالمكي والزمان كالبرقي واللون وليس له الاصفى
 من الشمع وفي الثمن النوع كالبرقي واللون كالأصفر والمرعي والمداينة أو صدها وفي الزبد
 ذلك وأنه زبد بوم أو مسد وفي اللبن النوع والمرعي ويلزمه مع الأطلاق حليب بومه **د**
 يذكر في الثياب ثمانية النوع كالكتان والبلد واللون والطول والعرض والصفاء والذوق
 النوع أو أصادها ولو ذكر الوزن بطل الثمة وله الختام إلا أن بشرط المقصور ويذكر

فروع

في الغزل النوع كالقطن والبلد واللون والغلظ والنعمية أو أصادها وفي القطن ذلك إلا الغلظ و
 صفة فان شرط منوع للثياب والأماكن له بجته مع الأطلاق كالمعينة على أشكال ويذكر في الصوف
 اللون والنوع واللون والطول أو القصير والزمان وفي اشراط الأفنة أو الذوق نظر عليه تسليمه
 نعتا من الشوك والبر **هـ** يذكر في الرصاص النوع كالقليق والأسرب والنعمية والخشن واللون
 يزيد في الحديد كرا أو انبي ولو انضبطت الأواني جان التسليم فيها فيضبط الطست حنسة وقدر ومكة
 ودره وطوله وفي الخشب النوع والميسر أو الرطوبة والطول والعرض والسمك ويلزمه أن يدفع من
 طرفه إلى طرفه بذلك السمك والدور ولو كان أحد طرفه أعظم من الشرط فقد مراده خيرا ولا يلزم القبول
 لو كان أدق وله سمح حال من العقد **و** الصفات أن لم يكن مشهور عند الناس فقله معرفتها كالأدوية
 والعقاقير والمغاربة لفظها فلا بد أن يعرفها المتعاقدان وغيرها وكل يعتبر الاستفاضة أو يكفي
 عدلين الأقرب الثاني **الشرط الثالث** الكيل أو الوزن في الكيل والموزون ولا يكفي العدة العدد
 بالابتداء الوزن في البطيخ والبازنجان والبيض والزمان وأما النعمية في البيع بعدتها العمانية أما
 التسليم فلا للمقاييس ولا يجوز الكيل في هذه النعمية في الكمال أما الجوز واللوز فيجوز كيلة وزنا
 وعدة القلة المقاييس وفي جوار تقدير الكيل بالوزن وبالعكس نظر في شرط الكيل العونية فلو عين
 مثلا لا يتأثر الجرم وكذا بطل ولو أعيد بعد الشرط وصح البيع وكل أصح الوزن فلو عيننا صخرة ففحصنا
 بطل ولو كانت شاهدة ويجوز في المذموم أذرع أو لا يجوز في القصب أطنا وألا الخطب خمرنا ولا
 الماء قريبا ولا المجرى جوارا وكذا بشرط في الثمن علم مقدار الكيل أو الوزن العامين ولا يكفي المشاهدة
 مع تقديره بأحد ما ولو كان من الأعراض غير المقدرة بأحد ما كان كوث معلوم ودية مشاهدة و
 جارية موصوفة فانه يجوز سيلان الأعراض في الأعراض وفي الأثمان والأثمان في الأعراض
 ولا يجوز في الأثمان بالأثمان **الشرط الرابع** قبض الثمن في المجلس فلو تفرقا قبله بطل ولو تفرقا
 بعد قبض البعض صح فيه خاصة وللبايع الامتناع من قبض البعض للتعيين بخلاف الذين ولو
 كان الثمن خدنة عبد أو سكنى دار مئة معينة صح وتسليمها تسلم العين ولا يشترط التعيين فلو

تسليم

من كذا أهل البلد معلوم وكان له الصغار لم
 لم يعلموا وزنه شاقلا كونه معلوم بالبلد أو
 الغرض الذي ياتي في تلك البلاد صا حيا
 وهو لا يعرف مقدار المشاقيل بل يعرف لا كونه
 دون البلد وان التسليم قاصدا
 المقدم بذلك ولا يفسر لغيره إلا بالقرينة
 لو أمر السلطان أو حكمه بالبلد
 بمعاودة أو بصلح معلوم للبلد البائع
 والمشتري ولا يفسر لغيره معلوما
 للثمن فلو كان ثمنه
 بغيره غير المبرر

كان العقد بلفظ السلم على أشكال وعلى قولنا بصحة الحال فالأشكال أقوى أما لو اختلفا في الزيادة
 فالقول قول نافها ولو اختلفا في الحلول فالقول قول المسلم إليه لأنه منكر ولو اختلفا في أداء المسلم
 فيه فالقول قول المنكر ولو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع وإن تفرقا لأنه منكر أما لو اختلفا
 بعد اتفاقهما على القبض وقوعه قبل التفرق أو بعد قدم قول مدعى الصحة وكذا لو اقاما بيعة
 لأنها تضم إلى الصحة الأبحاث ولو قال البائع قبضته ثم ردته إليك قبل التفرق قدم قوله رعاية
 للصحة **ج** يجب قبول المثل وقت الحلول أو الأبرأ فإن امتنع قبضه الحاكم أن سأل البائع ولو دفع
 الكرم يجب القبول بخلاف الأجر ولو دفع من غير الجنس جاز مع التراضي وكذا يجوز لو دفع بعضه
 أو أجزأ قبل الأجل وإن شرط التججيل ولو دفع قبل الأجل لم يجب القبول سواء تعلّق بالبائع
 عرض كتحليص الرهن أو الضامن أو خوف الانقطاع في المحل أو لم يكن عرض سوا الوفاء وسواء
 كان للمتنع عرض بأن يكون في زمن مضى أو كان قد أدبته بخبر من علفها أو لم يكن ولو سلم نصرا في
 إلى نصرا في غير ما سلم أحدهما قبل القبض بطل وللشري أخذ رهقه ويحمل التقوط والقيمة عند
 مستحله **د** إذا قبضه تعين وبرئ المسلم إليه فإن وجد معيبا فرده زال ملكه عنه وعاد حقه
 إلى الذمة سليما ولو وجد بالثمن عيبا فإن كان من غير الجنس بطل أن تفرقا قبل التعويض أو
 كان معينا فإن كان من غير الجنس بطل أن تفرقا ولو البديل مع عدم التعيين وإن تفرقا على
 أشكال وإن تعين تخيير بين الأثر والرد فيبطل السلم ولو كان الثمن حقا فإن كان معينا
 بطل ولا يبطل أن تفرقا قبل قبض عوضه **هـ** لو سلم في شيئين صفقة بثمن واحد مع مخالفا
 أو تماثلا ولو شرط الأداء في أوقات متفرقة صح أن عين ما يؤدّيه في كل وقت والأفلا ولو
 شرط رهنا أو ضمينا ثم تفاخرا أو ردّ الثمن بطل الرهن وبرئ الضمين ولو صالحه بعد الحلول
 على مال آخر عن مال السلم سقط الرهن لتعلقه بعوض مال الصلح لآبه **الفصل الثاني**
 في المراجعة وتوابعها المراجعة هي البيع مع الأخيار برأس المال مع الزيادة عليه وإيجابها كالبيع
 ويندبرج كذا ويجب العلم برأس المال والرجح فتنعك بما اشترت ورج كذا ولم يعلم قدر الثمن
 كالم

في المراجعة وتوابعها

لم ينع وكذا لو علم قدر رأس المال وتجهلا الرجح ويحب ذكر القصر والوزن مع الاختلاف وكلمة نسبة الرجح
 إلى المال فيقول رأس مالي مائة وبعثك بربع كل عشرة واحدا وإن قال الثمن مائة وعشرة بل ينبغي أن يقول
 رأس مالي مائة وبعثك بما اشتريت بربع عشرة ثم إن كان البائع لم يعمل فيه شيئا صح أن يقول اشترته
 بكذا أو هو على ما ابتعته أو تقوم على أو من مالي ولو عمل فيه ماله زيادة عوض قال اشترته بكذا أو علفت
 فيه بكذا أو استأجر في ذلك العمل صح أن يقول تقوم على أو هو على ويضم الأجر ولو قال بعثك بما قام على
 استحق مع الثمن جميع الثمن التي يقصد بالثمنها الاسترجاع مثل ما يؤدّيه من دالة وأجرة البيت والكيل
 والحارس والحال والقضائر والصباغ مع علم قدر ذلك كله ولا يستحق المطالبة بالثمن التي فيها أضاف
 الملك كنفقة العبد وكسوة وعلف الدابة وليس له الرجوع بما عمل بنفسه كالقصر الثوب أو قطع بدمه **و** من
 سطوع ولا أجر البيت إذا كان ملكه ويخبر بعد أخذ الثمن من الثمن السابق بالبائع ولو جنى على
 العبد فاخذ رشه لم يضعه ولو جنى العبد في يد ففداه لم يضم الفداء ولا يضع قيمة الثمن المتجدد و
 يجب على البائع حفظ الأمانة بالصدق في قدر الثمن وفي الأخبار عما طرأ في يد من عيب منقص
 أو جناية ولا يجب الأخيار الغيب ولا للبائع وإن كان واد أو غلامه ويخبر كراجيل الثمن ولو
 أسقط عنه البعض جاز أن يخبر بالأصل سواء كان الأسقاط في مدة الحيا أو بعد وليس له الأخيار
 بالبراءة في الأفاضل مع تقيط الثمن عليها إلا أن يخبر بصورة الحال أفتقت وأختلفت ما وحيها
 أو أبايع حياها بالآقل أو لا وكذا الحاصل إذا أوليت وإراد بيعها منفردة ولا يخبر بالدال بالبراءة
 من تقيط التاجر مجرد أعين البيع سواء أئذاه أو لا أو أمّا التولية فهي إعطاء المتاع برأس المال فيقول وبعثك
 أو بعثك وتبنيهم فيقول قبلت التولية أو البيع وهو بيع يلحق به أحكام البيع من الشفعة والتفاضل
 في المجلس إن كان صرفا بشرط العلم برأس المال لا ذكره ولا منه مثل الثمن الأول جنانا وصفاف
 قدما وأما المواضعة فهي أخوة من الوضع وهي أن يخبر برأس المال ثم يقول بعثك به ووضعته كذا
 ويكره لو قال بوضعيته درهم من كل عشرة فلو كان الثمن مائة لزمه تسعون ولو قال من كل عشرة
 كان للظن تسعة دراهم وجزأ من أحد عشر جزءا من درهم فيكون الثمن احدى وتسعين الأجزاء من
 المخططة

في المراجعة إذا اختلفا في الثمن
 في المراجعة إذا اختلفا في الثمن
 في المراجعة إذا اختلفا في الثمن
 في المراجعة إذا اختلفا في الثمن

الآلة كانت مع ذلك ولم يفرق
 الحيلة السعيدة كذا في البيع
 في المراجعة إذا اختلفا في الثمن

في المراجعة

في المراجعة

فروع

احد عشر جزءا من درهم وكذا الوقال بوضعية درهم لكل عشرة **فرفع** الميزان لبايع المتاع شراؤه
 بزيادة وتقصيه حاله في جلاء بعد القبض ويحكم قبله ان كان مكيلا او حرا واما على مزي ولون شرط
 الابتاع حال البيع لم يجر ويحكم لو كان قصدها ذلك ولم يشترطه فلو باع غلامه سلعة ثم اشترها
 بزيادة وقصد للآخيان ان لا يذبحا ان لم يكن شرط الابتاع **فان** لو ظهر كذب البائع في آخيان تخير
 المشتري في المضاة بالمشي والفسخ وليس له قدر التفاوت سواء كان الكذب في قدر الثمن او جنسه او
 وصفه او حمله وهل يسقط الخيار بالتلف فيه نظر ولا خيار لو علم بكذبه ولا يقبل بينة البائع لو ادعى كثره
 الثمن وله الاجلاف ان ادعى العلم ولو صدقه المشتري تخير البائع في الفسخ والمضاة **فان** لو اشترى
 ثوبا بعشرة قباهه بخمسة عشر ثم اشتره بعشرة جاز ان يخبر بعشره ولا يجب حط الربح ولو اشترى ثوبا
 بعشرين ثم اشترى احدها فاصيب صاحبه بأحد عشر اجزا واحد وعشرين ثم باعه صفقة فراجحة فالثمن
 بينهما نصفان **فان** لو باعه تولية فحط اليابيع الاول عنه البعض فله الجميع ولو كان الحط قبل التولية
 فله الباقي ان كان بما أدى ولو حط الجميع قبل التولية لم يصح التولية ان كان بما أدى او بما قام
الفصل الثالث في الرأب وفيه مطلبان الأول في محله **وله** شرطان **الأول** التماثل في الجنس الثمن
 والثمن ان اختلفا جنسا جازا اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا
 اتفاقا وجب اتفاقهما قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا ان اختلفا قدا
 في المجلس قبل التفرق ويحكم بيع احدا المختلفين بالآخر نسبة وان تساوا قدا اذا دخلهما احد القليلين
 على مزي ولا يثبت الرأب في غير البيع وضابط الاتفاق في الجنس نحو اللفظ الخاص لها كالخطة و
 الأثر لا كالمطعم المختلفه افراده والخطة والشعر هنا جنس واحد على مزي وثمرة النخل كلها
 جنس وان اختلفت اصنافه كدوى الدال وجيد النوع وثمرة الكرم جنس واحد لكل شئ وفرعه
 جنس كالحطة والدقيق والحب واللبس والتمر والخز والعنب ودبسه جنس واللبس والزبدق
 الأقط والكشك والسمن جنس والسمسم والشيرج جنس والصنوع من حديدين يباع بهما ان
 باحدهما مع زيادة على مائته واللحم تابع لأصولها فالحم البقر غايه وجاموسه جنس ولحم

القائمة
القصص
والزبائن

الذوق
الذي
من
شباب

29

الأبل عرابها وبجانبها جنس ولحم الغنم ضامها وما غيرها جنس والوحش والانس جنسان والحمام جنس
على أشكال والسموك جنس واللبن والدهن ثابعان وكذا الخلد والدهن وما يتخذ منه جنس كالسبع
وقد هن البنفسج واليخدة والردى جنس والصمغ والمكسور جنس والنير والمضروب جنس **النظر الثاني**
الكيل والوزن فلا ريب إلا فيما كال لا يوزن مع التقاوت ولو تساوا بقدر رافع البيع نفذوا ولو اتقى
الكيل والوزن معا جاز التقاضل نقدا ونسيئة كغوب بنزيرين ويضه يبيضين ولا فرق بين اختلاف
القيمة واقفاها والحوالة في التقدير على عادة الشرع فثبت أنه كيل وموزون في زمانه عليه السلام
حكم بدخولها فيه فان لم يعلم العادة الشرعية فعادة البلد فان اختلف البلدان فلكل بلد حكمه
على رأى فلا يثبت الرأى في الماء والطين إلا الأثر منى والمراد هنا جنس الكيل والموزون وان لم يدخله
نقلته كالخبيث واليخنة أو كثرته كالزرق **فرفع** اذا خرج بالصنعة عن الوزن جاز التقاضل
فيه كالغوب بالنزيرين والآنية الحديد والصفراذ لم يجرى العادة بوزنها لا يجوز بيع الموزون
بمثله جزافا ولا كيلا ولا الكيل جزافا ولا موزونا **فرفع** لو كان في حكم الجنس الواحد واختلفا في التقدير
كالخطة المقدرة بالكيل والدينق المقدرة بالوزن أحتمل تحريم البيع بالكيل أو بالوزن للأختلاف
قدرا وتساوية بالوزن **فرفع** يجوز بيع الخبز بمثله وان أحتمل اختلافهما في الأجزاء المائنة وكذا الخلد
بمثله **المطلب الثاني** في الأحكام كل مال له حالنا طوبه وجفاف يجوز بيع بعضه ببعض مع تساوي
الحالين فيباع الرطب بمثله والعنب بمثله والفواكه الرطبة بمثلها ولحم الطير بمثله والخطة البولية
بمثلهما والتمر والزبيب والفواكه الجافة والمقدرة والخطة اليابسة كل واحد بمثله ولا يجوز بيع الاختلاف
في الحالين فلا يباع الرطب بالتمر ولا العنب بالزبيب وكذا كل طيب مع يابسه سواء قضت العادة
بضبط الناقص أو لا ولو اشتمل أحد العوضين على جنسين رطبين فتح بيعهما باحدهما مع الزيادة
كذا ترقوه وهم يمدن أو يمدن أو يمدن وقد هيون فان تلف الدرهم العتيق أو اسحق أحتمل
البطلان في الجميع وفي المخالف والتقصير ولو كان أحد العوضين مشتملا على الآخر غير مقصود
فتح مطلقا كبيع دار موهبة بالذهب بالذهب ولا يجوز بيع اللحم بالخبيث ان ثابنا جنسا على أشكال

7

أخذ الفضل قلابين السند وعلوكة المختص ولابين
الزنج ودرجته ولابين السلم واهل الحرب فللسلم ٤٤٤

والله اعلم

cont.

الحيران ويثبت إلى ثلثة ايام من حين العقد على ثرائى وثبت للشئى خاصة على ثرائى وان كان
 الفسخ حيوانا وبسقط باسقاط سقوطه في العقد والزاما بعده وبصرفه فيه وان لم يكن لانها
 كالمية قبل القبض والوصية **الثالث** خيار الشرط ولا يقدر بمجد بل بحجب طائفة بشرط
 الضبط وذكر في صلب العقد فلو شرط اعطى كعدوم الحاجة بطل العقد ولو شرط ائتمنه قبل العقد
 او بعده لم يلزم ويجوز جعل الحيوانا واحدا ولثان ولثالث ولها أو لاحدهما مع الثالث واختلفوا
 للمدة لو تعدد ما حجه وعدم اتصالها بشرط المرام ان عيى المدة ومرت البيع في مدة معينة
 ردت البائع فيها الثمن واول وقيد عند الاطلاق من حين العقد لا التفرق ولا خروج الثلثة في
 الحيران ولا يتوقف الفسخ على حضور المضم ولا قضاء القاضي ولو اجمعت الزيادة احدى العينين
 أو احد المتبايعين بطل العقد فيهما ولا يصح اشراطه فيما ينعقد العتق وفي ثبوت في الصرف
 اشكال **الرابع** المغبون يثبت له الخيار بشرطين عدم العلم بالقيمة وقت العقد والزيادة أو النقص
 الفاحشة التي لا يتعاين بمثلها وقت العقد فيختار العبرن خاصة في الفسخ والأضربا وقع
 عليه العقد ولو دفع الغايب التفاوت فلا خيار على اشكال ولا يسقط بالصرف الا ان يخرج

عن الملك بالبيع وشبهه او يمنع مانع من ربه كاستيلاء الامه او عقها ولا يثبت ان
 من باع ولم يسلم ولا قبض **الفن** ولا شرط تأخير الثمن يكرهه البيع ثلثة ايام فاجاء
 لشترى بالثمن فهو احق والا تخير البائع في الصبر والصبر المطالب بالثمن والا حيا والواحد

٧
١٠٠

المليون

[illegible]

والتشاعر في زمر المبتدئين في الجوار والاربعين
البيضا في الزمر والتميز في الجوار وفيه هاء
مترانه عن في هذا المسمى في الزمر في الزمر
الحكم مترانه عن في هذا المسمى في الزمر في الزمر

[illegible]

في الحفظ

قصم

۹۴

بالثمن أو الأرض فان استوعب الخيانة القيمة فالأرض منه أيضا والأفقد الأرض ولا يرجع لو كان
 عالما وله ان يفديه كالمالك ولا يرجع به ولو اقض منه فلا رد ولا الأرض وهو نسبة تفاوت ما بين
 كونه جانيا وغير جان من الثمن لو باعه من يتبع عليه ولا يعلم عتق عليه ولا شيء له ولو اشترى من وجبت
 بطل النكاح ولو ظهر تخريم الجارية شيئا عليه فلا فسخ ولا أرض وان نقص ارتفاعه ببقاء القيمة
 محفوظة بالنسبة إلى غيره **الطلب الثالث** في التأسيس التأسيس لا يختلف الثمن يسببه ثبت به للجان
 من الفسخ والامضاء مع عدم التصرف ومعه لا شيء ولا أرض اذ لم يكن عيبا وذلك كغير الوجه
 ووصل الشعر واشباه ذلك والتصرية في الشاة تدليس لا عيب قيرة معها مثل اللبن الموجود حال
 البيع دون المتجدة على أشكال مع فقد ولو زال وصفه حتى الطراوة فالأرض فان تعذر
 فالقيمة السوقية ولا يثبت الرد مع التصرف الآهنا وفي الجارية الحامل مع الوطى فالأقرب قصوت
 التصرية في البقرة والناقة أما الأتان والأمة مع الأطلاق فلا ولو تحفلت الشاة بنفسها فالأقرب
 سقوط الخيار وتخيير التصرية بخلافه أيام فان زالت التصرية قبل انقضاءها فلا خيار وتثبت
 لو زالت بعدها ولو كان المشتري عالما بالتصرية فلا خيار له ولو علم بالتصرية قبل الثلاثة تخير على
 الفور ولو رضى بالتصرية ثم ظهر على آخر فان كان حليها فلا رد والأفله ذلك ولو شرط لزوم اللبن
 في الأمانة والفرس والأتان فظهر الخلاف فله الفسخ أما لو اشبع الشاة فاستلذت خواصرها فظننها
 المشتري جلي أو سودا أو اتمل العبد أو ثوبه فظننه كاتبا أو كانت الشاة عظيمة الفسخ فظننها كثيرة
 اللبن فلا خيار له لأنه لا يتعين في الجهة التي يظنها ولو كانت الشاة المصرة أو الأمانة المداسة فلا
 شيء له وكذا لو عيب عند قبل علمه بالتدليس **الطلب الرابع** في الواحق لو ادعى البائع التبري
 من العيوب قدم قول المشتري مع اليمين وعدم البينة ويقدم قول البائع مع اليمين وعدم البينة
 ونهاية الحال لو ادعى المشتري سبق العيب والخيار ليس على الفور فلا يسقط إلا بالاسقاط
 لو علم بالعيب ونظا ولو زمان التكويت ولا يفتقر في الفسخ إلى حضور الغريم ولا الحاكم وتخيير المشتري
 بين الرد والأرض لو تجدد العيب قبل القبض بعد العقد على مراءى ولو قبض البعض وجد في

واللوجو

الباقى عيب فله الأرض أو رد الجميع دون العيب على أشكال وكل عيب يحدث في الحيوان بعد القبض وقبل
 انقضاء الخيار فانه لا يمنع الرد في الثلاثة قيرة الجارية والعبد من الجنون والجنون والبرص وان
 تجددت ما بين العقد والسنة وان كان بعد القبض لم ينصرف المشتري فان تصرف وتجدد
 احد هذه على مراءى السنة فله الأرض ولو زاد المبيع ثم علم بالعيب السابق فله الرد والتزادة المنفصلة له
 والمنفصلة للبائع ولو باع الوكيل فالشئى يرد بالعيب على الموكل ولا يقبل قران على موكله في
 تصديق المشتري على تقدم العيب مع اسكان حدونه فان رد المشتري على الوكيل لجهله بالوكالة
 لم يملك الوكيل رد على الموكل لبرأته باليمين ولو انكر الوكيل خلف فان نكل فرد عليه احتمال عدم رد
 على الموكل لأجراته تجري الأقرار وثبوت الرجوع فله كالبينة ولو اشترى بشرط البكارة فادعى التوبة
 حكم بنهاية اربع سنن النساء النقات ولو رد المشتري السلعة لغير انكر البائع انها سلعة قدم قوله مع
 اليمين ولو ردتها بخيار فانكر انها سلعة احتمل المساواة وتقديم قول المشتري مع اليمين لأنفا فيها
 على استحقا والفسخ بخلاف العيب ولو كان المبيع خليا من احد النقيدين بساويهما وقد را
 فوجد المشتري عيبا قدما وتجدد عند آخر لم يكن له الأرض ولا الرد تجانا ولا مع الأرض ولا يجب
 القبر على العيب تجانا فالطريق الفسخ والزمان المشتري بيمينه من غير الجنس عيبا بالقدم سليما عن الجديد و
 يحتمل الفسخ مع رضى البائع وقيرة المشتري العين وارضاها ولا ربا فان الحلي في مقابلة الثمن والأرض
 للعيب المضمون كالمأخوذ للثمن **المقصود السادس** في احكام العقد **فصله** في قول **القول** ما
 يندرج في المبيع وضابطه الأقصار على ما يتناول اللفظ لغة وعرفا **والألفاظ** سنة الأولى الأرض
 وفي معناها البقعة والعرضة والمساحة ولا يندرج فيها الأشجار ولا البناء ولا الزرع ولا أصل البقل
 ولا البذر وان كان كامنا ولا يمنع صحة بيع الأرض لكن للمشتري مع المجلل الخيار بين الفسخ والامضاء
 تجانا ولو قال يحقها أمّا لو قال فما اخلو عليه نابه أو وما هو فيه أو ما اشتمل عليه حدوده
 دخل الجميع وتدخل لوم يقل في ضمان المشتري ويد بالتسليم اليه وان تعذر ارتفاعه والأشجار ان
 كانت مخلوقة أو مدرجة في البناء دخلت وان كانت مدفونة لم يدخل فان كان المشتري عالما فلا

البائع

في حكم العقد

عليه رطله فلهذا
في البساتين

في البساتين

خيار وله اجبار البايع على القطع ولا اجرة له عن مدة القطع وان طالت وعلى البايع تسوية الحفر وان
 كان جاهلا بخبره في الفسخ والامضاء والا فرب عدم ثبوت الاجرة عن مدة القطع او مدة بقاء الزرع لثباتها
 مستثناة لمدة نقل المتاع وله ارض التعديع مع التحويل ولو ترك البايع الحجارة للمشترى ولم يكن بقاؤها
 مضرا سقط خيار المشتري ولا يملكها المشتري بمجرد الاعراض بل لابد من عقد **الثاني** البستان والبائع
 ويدخل فيه الشجر والارض والحيطان وفي دخول البناء اشكال اقرب عدم الدخول ويدخل فيه العرش
 الذي توضع عليه الفضبان على اشكال ويدخل الحمان والشرب على اشكال **الثالث** الدار ويدخل فيه
 الارض والبناء على اختلافه حتى الحمام المعدود من مرافقها والاعلى والسفل الا ان يشهد العادة
 باستقلال الاعلى والمنتهى سواء عُدَّتْ اجزاء الدار كالسقف والابواب المنصوبة والخلق والمغاليق
 او لا بل انبت للارض بقاها كالمسكن المنبت والرفوف المنبثة والاولاد المعزومة دون الرعي المنبثة و
 الدنان والاحنان المنبثة وخشنة القصارين والحرايب المدفونة والكوز المدخول والاشجار
 المدفونة ولا يملك من فضل كالفري والسور والرفوف الموضوعة على الاولاد وسرعة شجر الخيل و
 الدلو والبكرة والفعل الا المفاتيح فاتها يدخل وفي الواح الدكاكين اشكال من حيث انها تنقل و
 يتحول فصار كالفري ومن حيث انها البواب ويدخل فيه الحمان ولو قال بحقوقها ويعدد دخول
 الجميع ولو لم يقل فاشكال فان قلنا بدخول الجميع فلا بحث والاوجب التعديع **الرابع** القرية والمدسكة
 ويدخل فيها الابنية والشاحات التي يحيط بها البيوت والطرق المسلوكة فيها وفي دخول
 الاشجار المنبثة وسطحها اشكال اقرب عدم الدخول ولا يدخل المزراع حول القرية وان قال
 بحقوقها الا مع القرية كالمساومة عليها وعلى مرارها بمن ويشترها به او يبدل منها لا يصلح الا
الخامس النخيل ويندرج تحته الاعضان الرطبة والاوراق والعروق دون الفراج ولو
 جددت قبل ملك الارض الا ان المصلحة عند صلاحية الاخذ ويستحق البقاء معزومة الا المغير قد
 انقلبت سقط حقه ولو اشترى الشجرة بحقوقها لم يستحق الارض ايضا بل الاتقاء في المغير مستثناة
 لانها تختلف عوضا من فراخها المشرطة ولا يندرج القرية وليس له الاتقاء الموقوفة فيها الا ان
 سرق

بشرط المشتري سواء اشترى البايع او شققت من نفسها فانها التوافق وعلى المشتري التيقية الى بلوغ الصلاح
 مجانا ويصح في الصلاح الى العادة فانما جديرا اذا تاهر حلاوة وما يوجب طلبا اذا تاهر رطوبة وما
 وجد ثم ادا انشفت نشا فانما وكذا لو اشترى ثمرة فان له البقاء ولو لم يكن متبرا دخل بشرط ان يكون
 من النخل فلو اشترى شجرة غير النخل وقد ظهرت ثمرتها لم يدخل سواء كان في تمام وقد فتح عنها او لم يكن قد
 نفتح او كانت بارزها الثاني انتقال البايع فلو اشققت النخلة بغير من صلح بغيره او بغيره بغيره او بغيره او
 اجارة او اصداد او غير ذلك لم يدخل **السادس** اذ اظهرت الثمرة بعد البيع فهي للمشترى اذ لم يكن مبرجة
 حلال العقد الا ان بشرطها البايع **سابع** لو كان المقصود من الشجر الورود فان كان مبرجة حال العقد فهو
 للبايع وان نفع **ثاني** فقيس التاب في الاثاث من النخل لان التاب هو ثمن النخل الاثاث ومن طلع
 الفحل فيها فينبذ لاشي للمشترى في طلع الفحل ان كان مبرجة حال البيع **ثالث** لو ابر البعض فثمر البايع
 وثمر غير الثمر للمشترى سواء اتحد النوع او اختلف وسواء اتحد البستان او تعدد واما لو كان بعض النخل مبرجا
 وبعضه غير مبرج فاحتمل دخول غير المبرج خاصة وعدم الدخول مطلقا لعسر التمييز **رابع** لا يدخل الفضل الباس
 ولا السعف الباس على اشكال وفي ورق الثوب نظر **خامس** لو خيف على الاصول مع ثبوت الثمرة ضررا
 بسبب الحجب القطع ولو خيف الضرر الكثير فالاقرب حواجز القطع وفي دفع الارض نظر **سادس** لو كانت الثمرة مبرجة
 فهو للبايع فلو تجددت اخرى فهي للمشترى فان لم يمتد ففهم شريكان فان لم يعلم قدر مال كل منهما اصطفا ولا
 فم لا يمكن التسليم وكذا لو اشترى طعاما فامتدح بتمام البايع قبل القبض وله الفسخ **سابع** لو باع ارضه
 فصار له في البايع سواء ظهر او لا الا ان يشترطه المشتري فيصير طهرا او لا ولا يضر الجاهل لانه تابع للبايع
 البقية الى حين الحصاد فحاننا فلو قلعه قبله لم يضر غير لم يكن له ذلك وان قصرت مدة الثاني عن ادراك
 الاول وعلى البايع قلع العرق اذا كان مضر العرق القطن والذرة وتسوية الحفر ولو كان للزرع اصل ثابت
 لمزومة بعد اخرى فعليه تعريض الارض منه بعد الحزرة الاولى على اشكال اقرب الضبر حتى يسقط ولا فرق عدم
 دخول المعادن في البيع ولو يعلم به البايع **ثاني** لا يدخل في الارض البئر والمعين وماؤها لو استعمله
 كان له الممر اليها والخروج ومدى جليدها فلو انقلبت لم يكن له غرس اخرى الا ان يستثنى الارض وكذا
 من الارض

في
يعتبر

لبيع ارضا وقبها نخل وشجر **الفصل الثاني** العبد ولا يتناول ماله الذي ملكه مولاه الا ان يستثنى المشتري ان
فلان ان العبد ملك وينقل ماله المشتري مع العبد فكان جعله للمشتري بقاءه على العبد فيكون ان يكون محجولا
وغايبا اما اذا احلنا ملكه وباعه وما معه صار من المشتري فيعتبر فيه شرائط البيع وهل يدخل النسيئة
عليه اقرب دخول ما يقضي العرفه خوله **الفصل الثالث** في التسليم وفيه مطلبان **الاول** في حقيقة
وهو الخلية مطلقا على راي فيما لا ينقل ولا يتحول كالامراض والآبسية والاشجار والنقل في المنقول
الكيل والوزن فيما كال او وزن على راي فيمنع لو اشترى كائلا وباع مكائلا فلا بد لكل بيع من كيل جديد
ليتم القبض ويتم القبض بتسليم البايع له وغيره وله ان يتولى القبض لنفسه كما يتولى الولد الطرفين فيقبض
لوالده من نفسه ولنفسه من ولده ويجب التسليم مفرقا فلو كان في الدار متاع وجب نقله ولو كان في الارض ربع
قد يملك ومن نقله وكذا يجب نقل المصرة كالذرة والحجارة المدفونة المصرة وعلى البايع تسوية الارض
ولو احتاجت لا هدم شي هدم وعلى البايع الارش ويصح القبض قبل نقد الثمن وبعد باختيار البايع
وبغير اختيار واجرة الكيل وجران المتاع وعادته وبايع الاستعانة على البايع واجرة نقد الثمن وجرانه
ونافقهما في شري الاستعانة على المشتري ولا اجرة للمشتري ولو اجاز المالك ولا يتناولها الواحد بل له اجرة ما
يبقيه على الامر بالبيع وما يشترى على الامر بالشراء ولو ملك المتاع في يد الدال من غير فريط فلا ضمان
ويضمن لو فريط ويقدم قوله مع الميسر وعدم البينة في عدم التفريط وفي القيمة لو ثبت بالافران والبينة
المطلب الثاني في حكم وجوب حكم القبض انقال الضمان الى المشتري وللنسلط على التصرف مطلقا
تراي للنهي عن بيع تمام قبض خصوصاً الطعام والاقوى الكراهية وله بيع ما اشغل اليه بغير بيع قبل قبضه
كالمران والصدقات وموض الخلع ولو احوال من له عليه طعام من سلم قبضه على من له عليه مثله من
سلم فالاقوى الكراهية وعلى التهم بطل لانه قبض عوضا عنه قبل ان يقبض صاحبه وكذا لو دفع
اليه مالا وامر بشراء طعام لم يصح الشراء ولا يتبع له بالقبض اما لو قال اشتره طعاما واقبض لي ثم
اقبضه لنفسك صح الشراء وفي القبض قولان ولو كان المالا ان احوال به فرضنا صح وكذا يصح بيعه على
من هو عليه وملكك الوديعة والفراض ومال الشركة البيع في الاستودع والعامل والشريك وكذا كل

في البيع والشراء

في حكمه

امانة هي في يد الغير كالمتهن والوكيل ولوباع ما ورثه صح الا ان يكون الميت قد اشترى ولم يقبضه بخلاف
وكذا الاشكال في الاصداف وشبهه ولو قبض احد المتبايعين فباع ما قبضه لم يفسد الاخرى قبل
القبض بطل البيع الاول وعلى البايع الثاني قيمة ما باعه والاطلاق يقتضي تسليم الثمن والمشتري ان
استعانا جبرا وبجرا حدها لو امتنع سوا كان الثمن غنيا او دينا ولو اشترى احدهما خيرا عليه صح
وكذا يصح لو اشترى البايع سكنى الدار سنة او اموال كوبرية واذا تلف البيع قبل قبضه فهو من ضمان البايع
ويفسخ العقد وتلاف المشتري قبض وتلاف الاجنبي لا يوجب الانقاس على الاقوى ثم يثبت للمشتري
الحيار وتلاف البايع كالتلاف الاجنبي على الاقوى ولو تعبد بحايه اجنبي فله المشتري الفسخ ومطالب الحايه
بالارش والاقوى ان جناة البايع كذلك ولو كان باقة سماوية فله المشتري الحيار بين الرد والارش على
اشكال ولو تلف احد العبد من افسح البيع فيه وسقط قطعه من الثمن وكذا كل جملة تلف بعضها وله
قطر من الثمن ولو لم يكن له قطر من الثمن كقطع يد العبد فله المشتري الرد وفي الارش نظر والسقف
من الدار كاحد العبد لا كالوصف ولو اشترى بدينار فدفعه فرد زيادة لا يكون الا غلطا او نقدا
فان زيادة في يد البايع امانة وهي للمشتري في الدنيا متاعه ولو ادعى المشتري النقصان قدم قوله مع الميسر
وعدم البينة ان لم يكن حضر الكيل والوزن والاقوال قول البايع مع عيینه بخلاف الوادعي
اقاض الجميع ولو اسلفه طعاما بالعرف لم يجز الدفع في غير فان طاله بالقيمة لم يجز على راي لانه بيع
استام قبل قبضه ولو كان وضاجا زله اخذ المستر بالعرف ولو كان غصبا فله المثل حيث كان فان نقد
فالقيمة للحاضرة عند الاعوام **فصل في** **الفصل الرابع** في قبضه اذا تجدد بعد العقد للمشتري فان تلف
الاصل قبل القبض بطل البيع ولا تنزع على المشتري وله النماء فان تلف النماء من غير فريط لم يضمن البايع
لو امتزج المبيع بغير قبض قبض خبير المشتري بين الفسخ والشركة **ح** لو غصب قبل القبض **ح** امكن
استعادته بشرعه لم يتغير المشتري والاخيرة وفي الزام البايع بالاجرة عن مدة الغصب نظر ولو نزع
البايع عن التسليم ثم سلم فعليه اجرة مدة المنع **الفصل الخامس** في الشرط عقد البيع قابل للشرط
التي لا نافية وهي اما ان ينص في العقد كالتسليم وخيار المجلس والتبايض وخيار المليون في وجود

في البيع والشراء

فصل في البيع

ثم افلس بجمع في العين والمشتري اسوة العرما **ج** لو قال بع عبدك من فلان على ان يثمنه فباعه بهذا الشرط بطل لو حوب الثمن باجمعه على المشتري فليس له ان يملك العين والتمن على غيره بخلاف اعتق عبدك وعلى خمسة او طلق امرأتك وعلى ثمانية لانه عرض في مقابلة فك ولو كان على وجه الضمان فصح البيع والشرط **ج** يجوز ان يجمع بين شيئين مختلفين لما مر في عقد بيع وسلف واجارة وبيع انكاح وبيع واجارة ويقسط العرض على قيمة المبيع واجارة الثمن والمشتري غير حصر على اشكال ولو كانت أحد الأعراس مؤجلة قط عليه كذلك ويجوز بيع الثمن نظروا وان يقول بعتك هذا الزيت بظرفه وكل رجل يدرهم **الفصل الرابع** في الاختلاف والطلاق والعقد يقتضي تعدد البلدان تعدد فالعالم بان تساوت النفقة اقترع الى التعيين لفظا فان اجمعه بطل وكذا لو ربا ولو اختلفا في قدر ما عتياه او وصفه بعد انقضاءهما على ذكره في العقد ولا يثبت فالقول قول البايع مع يمينه كانت السلعة قائمة وقيل ان كانت في يده ويحمل الخالف ويطلقان البيع فيحمل استحقاق تقدم البايع في الاحلاف لعود الملك اليه فحاشا انه اقوى والمشتري لانه ينكر الزيادة والتساوي لان كلاهما مدعي ومعه عليه فان البايع يدعي الزيادة وينكر ملك المبيع يدعيها والمشتري بالعكس فيقرع ثم يحتمل ان يخلف كل منهما شيئا واحدة جامعة بين النفي والاثبات فيقول البايع ما بعت بغيره بل بعثت به ويقول المشتري ما اشترى بغيره بل اشتريته او يمين على النفي فان كل أحدهما بعد من صاحبه الجامعة بين النفي والاثبات قضى عليه وبعد المنفردة بالنفي بعد عليه من اثبات فان نكل فهو كالمخالف لان يكون المرد وعليه عن يمين الرد كخلف صاحبه ولو كان المبيع ثالفا وجبت القيمة عند الخالف يوم التلف ويحمل يوم القبض ولو تلف بعضه او عيب او كائنه المشتري او رهنه او ابق او اجره رجع بقيمة الثالفا وارث العبد بقيمة المكاتب والمرهون والا بقر والمساخر والبايع استرجاع المساجر كذا يترك عند المساجر مدة الاجارة والاخر المسماة للمشتري وعليه اجرة المنزل للبايع ولو لم يملكه لم ينع بان عاد الا بقر وفك الرهن او بطلت الكتابة بعد دفع القيمة فالأقرب لعود ملك البايع الى العين فيسترد المشتري القيمة والنفاء المنفصل للمشتري على اشكال ولو اختلفا في تأخير الثمن وتجييله او في قدر الاجل او في اشتراط رهن من البايع على الدرك او ضمير عنه او في البيع فقال بعتك ثوبا فقال بل ثوبين ولا يثبت قدم قول البايع مع يمينه ولو قال

التمتع

بعتك العبد بانه فقال بل الحاضرة بخلافه وبطل البيع ولو قال بعتك بعبد فقال بل بخر او قال فخر قبل التفريق فانكرا الآخر قدم قوله مدعي الصحة مع يمينه واخلاف الورثة كالمعتاقين **الشرع** لو قلنا بالثالث فاختلنا في قيمة السلعة الثالثة رجعا الى قيمة مثلها من صنفها بصفاتها فان اختلفا في الصحة قدم قول المشتري مع يمينه **ج** لو باع يلا المبيع او رده بعبد بدين من ثم اختلفا في قدر الثمن قدم قول البايع مع يمينه لانه منكر لما يدعي المشتري بعد الفسخ **ج** لو قال بعتك وانا صبي احملا فقدم قوله مدعي الصحة مع يمينه وتقدم قول البايع لاصالة البقاء ولو قال انت حنون لم يعلم له سبقه قدم قول المشتري مع يمينه والافكال صبي **ج** ولو قال وهبت صبي فقال بل بعته بالثالث حمل ان يخلف كل منهما على نفي ما يدعيه الآخر ويرد الى المالك ويقدم قوله مدعي الهبة مع الثمن **خاتمة** الاقاله فصح البيع في حق المعتاقين وغيرهما بشرطها عدم الزيادة والتقصان في الثمن فيبطل بدونه ويرجع كل عوض للمالك ان كان موجودا او مثله وقيمة على التفصيل مع عدمه ولا يثبت بها شفعة ولا يسقط اجره الدلالة بها على البيع ويقع في الكل والبعض والتسلم وغيره ولو اختلفا في قيمة الثالفا فالقول قول من ينكر الزيادة مع يمينه **كتاب** **الدين** ونواعيه **فصل** في مقاصد الدين **الاول** في الدين وفيه مطلبان **الاول** يحكم الاستدانة اختيارا ومحض الكراهية لو كان له ما يرجع اليه لفضائه ويرد مع الاضرار اليه فيقتصر على كفايته ومنه عليه على الاقضاء ويجوز العزم على القضاء ويكره لصاحب الدين الزول عليه فان فعل لا يقيم الدين من ثلثه ايام وينبغي له احتساب ما يهدى اليه ثالم بخلافه به عادة من الدين والافضل المحتاج قول الصدقة لا يترحم الدين ولو اتى المدين الى الحرم لم يجز مطالبته اتمال استدانه فيه فالوجه الجواز ويجوز للمدين السعي في قضاء الدين وترك الاسراف في النفقة بل يفتن بالقليل ولا يجب ان يضيق على نفسه ولو طوبى وجب فيه ما يملكه اجمع عدا ان السكوت وعبد الخدمة وفرض الزكوة وقوت يوم وليلة له واعيا له ان كان حاله عند حلول الاجل مع المطالبة ان كان مؤجلا ولا يصح صلواته في اول وقتها ولا شي من الواجبات الموسعة المتأخرة في اول اوقاتها قبل القضاء مع المطالبة وكذا غير الدين من الحقوق كالزكوة والحسرة وبيع دار الغلة وقاضله ان السكوت قد اراد السكنى ان كانت رهنا ولو

في الدين

اولا المدين ياربع الدين المدين في الدين
المدين ياربع الدين المدين في الدين
فلا

غالب الدين وجعل على المدين بنية القضا والعزل عند وفاته والوصية به ليوصل للمالكه او وارثه ولو
 جعله اجتهاد طلبه فان ايسر منه قبل يصدق به عنه والعسر لا يحصل مطالبته ولا حبه ويجوز له
 الانكار والخلف ان حتى الجبس مع الاعتراف ويوترى وينرى القضا مع الملكة ولو استدان الزوجه
 النفقة الواجبه وجب على الزوج دفع عوضه ولا يصح المضاربة بالدين قبل قبضه لان تعيينه يقبضه
 فان فعله فالرجح باجمعه للمدين ان كان هو العامل والا فله الملك وعليه الاجرة ويصح بيع الدين على من
 هو عليه وعلى غيره فيجب على المدين دفع الجميع للمشتري وان كان الثمن على ثراي ولو باع الذي على
 مثله خرا او خسر باحان اخذ الثمن في الحرية والدين ولو كان البايع مسلما لم يحل ولا يصح قسمه الدين فلو
 اقتسم ما في الذم كان الحاصل لها والمثالث منها ثم لو احال كل منهما صاحبه بحضه وقبل المدينان صح ولا
 يصح بيع الدين بدين آخر ولا بيعه نسبه ولو كان الثمن والدين من الربويات اشترط في بيعه بحضه
 التساوي قدرا والحلول وانما في السلطان لا يصح بيعها الا بعد قبضها وكذا السهم من الزكوة **المطالبة**
 في القرض وفيه فضل كثير وهو افضل من الصدقة بمثل في الثواب ولا بد فيه من الجارح صادر عن اهله
 لقوله او فضلك او تصرف فيه او اتفق به او ملكك وعليك رد عوضه وشبهه وقبول وهو ما يدل على
 الرضا قولاً او فعلاً وشرطه عدم الزيادة في القدر والقفه فلو شرطها فسد ولم يفد جاز التصرف
 وان لم يكن ربوياً ولو تبرع المقرض بالزيادة جاز ولو شرط رد المكسر عوض الصحيح او الانقص او
 تاخير القضا لغى الشرط وصح القرض لانه عليه لاله ولو شرط رهنه او كفيله جاز لانه احكام ماله اما
 ان لو شرط رهنه بدين آخر فالأقرب الجواز وكذا الجواز لو اقرضه بشرط ان يقرضه به او يقرضه
 آخر او يبيع من الثمن ويدونه او يسلفه او يستلف منه ولو قال اقرضتك بشرط ان اقرضك غيره
 صح ولم يجب الوعد بخلاف البيع ويصح قرض كل ما يضبط وصفه وقدره فان كان مثلياً ففي الذمة
 مثله كالذهب والفضه ونزاهة الخطة والتعير كلاً ونزاهة والخبر ونزاهة المرف وغير المثلي
 يثبت قيمته وقت القرض لا يوم المطالبة ولو تعدر المثلي في المثلي وجب القيمة يوم المطالبة ويجوز
 اقراض الجاري واللائي لما قلنا من ضمان القيمة ويملك المقرض القرض بالقبض وليس المقرض ان يجاعه
 بقبوله **الشح سبوا**

في القرض

تغى ينفذ ويحل

اقبله وقدره

بل المقرض دفع المثل مع وجود الأصل فلو اقرض من ينعوق عليه انفق القبض ولو شرط الأجل في القرض
 لم يلزم لكن يصح ان يجعل امله شرطاً في عقد لانهم قبلهم وكذا لا يلزم لاجل الحال بزيادة فيه ولا ينسب
 الزيادة ولا يجعل الموجل باسقاط بعضه مع التراضي **فرض** لو قال ملكك وعليك رد عوضه فهو
 قرض ولو قال ملكك واطلق ولم يرد عوضه داله على القرض ليعنى الوعوبه فهو حبه فان اختلفا
 احتمل تقديم قول الواهب لانه ابرئ منه وتقدم المتعقب فيه للظاهر من ان التملك من غير عوضه
 لو رد المقرض العين في المثلي وجب القبول وان رخصه كذا غير المثلي على اشكال مثناه ايجاب
 فرضه القيمة **ج** للمقرض مطالبه المقرض حالاً بالجميع وان اقرضه ثراي ولو اقرضه حله فدفع اليه
 ثراي وجب القبول **د** لو اقرض جارية كان له وطؤها ووردها اذا لم ينقص على المالك بما تاولو
 حلت صارت أم ولد بحبه فمقتضاها ان دفعها جاحداً لا بمثلها ثم ظهر استردّها وفي الرجوع ينصفها
 اشكال ويدفع قيمتها يوم القرض لا يوم الاسترداد **هـ** لو اقرضه دراهم او دنانير غيرهم وفي الوزن
 او قبه من طعام غير معلوم الكيل او قدرها بمكيال معين او ضمة معينة غيرهم وفي عند الناس لم يصح
 لتعدله المثل **و** ينصرف إطلاق القرض الى اداء المثل في مكانه فلو شرط القضا في بلد آخر جاز
 سواء كان في حله منزه او لا ولو طالبه المقرض من غير شرط في غير البلد وفيه مع شرط غير وجب
 الدفع مع مصلحة المقرض ولو دفع في غير بلد الاطلاق والشرط وجب القبول مع مصلحة المقرض
ز لو اقرض نصف دينار فدفع ديناراً صححاً وقال نصفه قضا ونصفه امانة جاز ولم يجب
 القبول اما لو كان النصف ديناراً آخر فدفعه عنهما وجب القبول **ح** لو دفع ما اقرضه ثناعين
 سلعة اشراها من المقرض فخرج الثمن ربيعاً فان كان المقرض عالماً وكان الشراء بالعين صحح البيع
 على المقرض رد مثل الزيف فان كان في الذمة طالبه بالثمن سليماً والمشتري احتسب ما دفعه ثناعين
 القرض ولو لم يكن عالماً وكان الشراء بالعين كان له فسخ البيع **ط** اذا قال المقرض اذا مر فانت
 فحل كان وصية ولو قال ان كانت امرأتك باطلا لتعلقه على الشرط **ي** لو اقرض في من مثله خرا ثم اسلم
 أحدهما سقط القرض ولو كان خبزاً فالقيمة **يا** لو دفع المدين اموالاً على الثراي من غير

لو اقرض في من مثله خرا ثم اسلم

جنس الدين قضاء ثم تغيرت الاسعار كان له سر يوم الدفع لا وقت المحاسبة وان كان ثلثا ولو كان الدفع
قرضا لا قضاء كان له المثل ان كان ثلثا والاف القيمة وقت الدفع لا وقت المحاسبة في الباين **باب** يجوز
بيع الدين بعد حمله على الغرم وغير مجازا ومضمون خلا لا يجوز **باب** لا يجوز دفع المومل سره كان
دينا او مينا او قرضا او غيرهما قبل الاجل فان تبرع لم يجز اخذ وان اشترى الضرب باخذ وقمع المومل **باب**
قبضه فان امتنع دفعه الى الحاكم ويكون من ضمان صاحبه وكذا البايع سلفا يدفع الى الحاكم مع المومل ويبرأ
من ضمان المشتري وكذا كل من عليه حق حال او مؤجل فمحل فامتنع صاحبه من اخذ ولو تعذر الحاكم
امتنع صاحبه من اخذ فالا قرب هلاكه منه لاس المدين **باب** لو اسقط المدين اجل الدين الذي
عليه يسقط وليس لصاحبه المطالبة في الحال **باب** لو فرض درهم ثم اسقطها السلطان وجاز بدراهم
غيره لم يكن عليه الا الدرهم الاول فان تعذر ثمنها وقت التعذر ويحمل وقت الفرض من غير
الجنس لاس الدرهم الثانية حذرا من التفاضل المجد وكذا لو جعل قيمتها اقل ولو صار وقت الاقرب
ان تراس المال الدرهم الساقطة مع احتمال جبر النقص بالرجح ولو سقطت او نقصت بعد البيع لم يكن للبايع
الا التقدي الاول ولو لمعلا مالا بعد النقص والعلم فلا خيار وان كان قبل العلم فالوجه شيخي للخيار
للبايع سواء تباعا في بلد السلطان او غير **الفصل الثاني** في الرهن وهو وثيقة لدين الرهن
واركانه **الصفة** الصيغة والمحل والعاقد والمحل ففصل **الاول** الصيغة ولا بد فيه من ايجاب كقوله
رهنك او هذا وثيقة عندك على كذا او ما ادى معناه من اللفاظ ويكفي الاشارة مع العبرة بالكتابة
وتبعضها وقبول كقوله قبلت او ما يدل على الرضا وهل يقوم شرط الرهن في عقد البيع مقام القبول
نظر وشرط ما هو من قضايا الرهن كقوله على ان يباع في الدين او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل كالتنع من بيعه في حقه اما لو شرط في البيع اذن فلان او بكذا فالوجه
الصحة وكذا يصح لو شرط ان ينفع به الرهن او ان يكون الماء المجدد رهنا ولو شرط عليه
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم فله الرجوع ويصح الرهن سغرا وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ واسقط الرهن حقه من الرهن كان له اخذ ولا يجز

في الجنس ٩٥

باب الرهن

الرهن وثيقة ابنة الادوم
رهنك او هذا وثيقة عندك
ويطلق على الدين في حقه
او على كسبه من غير رهن
وشرط ما هو من قضايا الرهن
كقوله على ان يباع في الدين
او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل
الصحة وكذا يصح لو شرط
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم
فله الرجوع ويصح الرهن سغرا
وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ
واسقط الرهن حقه من الرهن
كان له اخذ ولا يجز

انما الرهن وثيقة ابنة الادوم
رهنك او هذا وثيقة عندك
ويطلق على الدين في حقه
او على كسبه من غير رهن
وشرط ما هو من قضايا الرهن
كقوله على ان يباع في الدين
او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل
الصحة وكذا يصح لو شرط
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم
فله الرجوع ويصح الرهن سغرا
وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ
واسقط الرهن حقه من الرهن
كان له اخذ ولا يجز

باب الرهن
رهنك او هذا وثيقة عندك
ويطلق على الدين في حقه
او على كسبه من غير رهن
وشرط ما هو من قضايا الرهن
كقوله على ان يباع في الدين
او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل
الصحة وكذا يصح لو شرط
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم
فله الرجوع ويصح الرهن سغرا
وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ
واسقط الرهن حقه من الرهن
كان له اخذ ولا يجز

على الرهن دفعه من وجهه عن الرهانة الا بعد المطالبة ويكفي امانة في **الفصل الثاني** في الرهن
يكون عينه على كسبه كقبضه للرهن ويكون مبيع فلا يصح من المنافع والرهن المذلل بطل الدين على راي فلو
شرط رهن الرهن فبطل على راي ولا رهن الدين ولا مالا يملك فيقف على الاجارة ولو ضم مع المومل مضيق
ووقف التبرع ا جان المالك ولا رهن الا يصح ملكه كالخيرات ولا مالا يملك المسلم ان كان احدهما مسلما
كالمحر وان كان الرهن ذميا او الرهن عند المسلم وان وضعها على يده في راي ولا الأرض المفتوحة
عنه ويصح رهن الابنية والاشجار فيها ولا رهن الطيرة والحق في الماء ولا العبد المسلم او المصحف
عند الكافر فان وضعها على يد مسلم فالأقرب الجواز وكذا يجوز رهن النساء عند الفاسق لكنه يكره ولا رهن
الوقف ولا المكاتب وان كان مشروطا في رهن أم الولد في ثمن رهنها مع اسرار المولى اشكال ومع بيان
اشكال وغيره القس اشكال لا يصح رهن ذي الخيار لا يمتعا كان ورهن الأم دون ولدها الصغير وان
حرمنا التفرقة وجعلنا ان يقع الأم خاصة ويقال بقره ضرورة او نقول بان ان ثم يخص الرهن بقيمة
الأم فيقوم منفردة فاذا قبل ماية ونصته فقال ماية وعشرون فقيمة الولد السدس ويحمل تقدير قيمة الولد
منفعة احدى قيمته فاذا قبل عشرة فهو جزء من احد عشر **فصل** يصح رهن الشئ وبجسه على
الشريك وغيره ويكون على الهياكة كالشركة يصح رهن المزد وان كان عن فطرة على اشكال والمجانف
عدا وخطاء ولا يبطل الحقوق بل يقدم على الرهن فان كان عالما بالعيب او باطلا فله ان يعلم
فلا خيار له في العيب والالتحيز في بيع البيع المشروط به لأن الشرط اقصاه سلبا فان اختار اسأله
فليس له امرش وكذا لا امرش لو قبل قبل علمه ولا يجبر السيد على فك الجاني وان رهنه أو باع بطل يسلط
الحق فان استوعب الأرض القيمة بطل والاقفي المقابل **باب** لو رهن ما يبيع اليه الفساد قبل الاجل
فان شرط بيعه وجعل الثمن رهنا صح فان شرط منه بطل فان اطلق فالأقرب الجواز في بيع ويجعل
الثمن رهنا ولو طرأ ما عرضه للفساد فذلك **باب** لو رهن العتيق عند شرط فقي حقه رهنه قبل نظر
لو رهن عصرا رهنا فخر في يد المهرن ثم زال الملك فان ابرئ بطل الرهن ولا يتغير المهرن بمحو
التلف فيه فان عاد خلا عا د الملك والرهن ولو استحال قبل القبض تحجر المهرن في البيع الشرط

باب الرهن
رهنك او هذا وثيقة عندك
ويطلق على الدين في حقه
او على كسبه من غير رهن
وشرط ما هو من قضايا الرهن
كقوله على ان يباع في الدين
او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل
الصحة وكذا يصح لو شرط
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم
فله الرجوع ويصح الرهن سغرا
وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ
واسقط الرهن حقه من الرهن
كان له اخذ ولا يجز

باب الرهن
رهنك او هذا وثيقة عندك
ويطلق على الدين في حقه
او على كسبه من غير رهن
وشرط ما هو من قضايا الرهن
كقوله على ان يباع في الدين
او يقدم به على الغرماء ولو
شرط ما ينافي في العقد بطل
الصحة وكذا يصح لو شرط
رهنا في بيع فاسد بطل الزوم
فله الرجوع ويصح الرهن سغرا
وحضرا وهو عقد لازم من جهة
الراهن خاصة فان ادى او ابرئ
واسقط الرهن حقه من الرهن
كان له اخذ ولا يجز

في الاواخر

فيه فان عا دخلوا قحى للرهن به ان لم يسطر الضميمة الرهن ولو جمع خمر اخر افا قحى في يد ملكه
ولو عصب خمر اخر قحى في يد الاقرب انه كذلك

أما لو غصب عبداً أو قصاراً خرافاً ثم تحلل فإنه يرجع إلى مالكه **و** يجوز أن يستعيرها لغيره فيفكك
بذلك قدر الدين وجسه ومدة الرهن فإن خالف فللمالك فسخه والأفلا ولو رهن على أفصح وعلى الخجل
للمطلان مطلقاً وبما زاد ولو لم يعين تحت الرهن في رهنه بامتناء عند من شاء إلى أي وقت شاء وللمالك
طالبة بالفك عند التحلل وقوله أشكالاً قلتمهن البيوع لولم يقضيه الزهر فخرج المالك على الرهن بالإنز
من القيمة وما يفت به والمالك الرجوع في الأذن قبل العقد وبعد قبل القبض وجعلنا القبض شرطاً
لوقوف يد المتهن فالأقرب سقوط الضمان عنه وقضيه المستعير وإن لم يفرط بقضيه وكذا أن يعتد
بعادته ولو لم يرهن ففي الضمان أشكال **ب** لو قال أدنيت في رهنه بعشر فقال بل بحصة قدم قول
للمالك مع اليقين **ج** لا يصح رهن المحلول **د** لو غصب عبداً ثم باعها أو وهبها أو وهبها وأجرها
ثم ظهر صادقه تصرف الملك بمرأى ونزاعاً وكفى بتبصحه صح التصرف **هـ** لو رهن ماله الرجوع وفيه
يصح على أشكال كرهوب له الرجوع فيه وكما بايع مع أفلاس المشتري أما لو رهن الزوج قبل الدخول
صنف الصداق فإنه باطل **ي** لو رهن الوارث التركة وهناك دين فالأقرب الصحة وإن استوعب
ثم أن قضى الحق والأقدم حق الدين **الفصل الثاني** في العاقبة ويشترط كماله الموجب والقابل
ولذلك الموجب أو حكمه كالمستعير والطفل مع المصلحة كالأفراض في نفقته أو إصلاح عقار
ولو استداننا قرضاً ثم قضى أحدهما صارت حصته طلاقاً إن لم يشترط المتهن رهنه على كل جزء من
الدين ولو عتد المتهن واتحد العقد من الواحد فكل منهما متهن النصف خاصة وفي النقيض
مع اختلاف الدين أشكال فإن وفا أحدهما صار النصف طلاقاً فإن طلبت منه المفوك ولا ضرب
على الآخر أوجب والأفلا بل يقر يد المتهن نصفه رهناً ونصفه أمانة والراهن والمتهن ليس
بأحدهما التصرف الآبازن الآخر ولو ياد أحدهما بالتصرف لم يقع باطلاً بل موقوفاً الآعتق
مهن فإنه يطل فإن أجاز الزاهن ولو سق أدنه صح ولو أفك الرهن ففي لزوم العقود نظر

مسألة
الركوة لا يجوز عقدها وأعلم أن الركوة
على قسمين ثلاثة الأولى إذا كان غير
قاصد للفظ ولا المعنى وهذا يجوز
عقده الثاني إذا كان غير قاصد
للمعنى وقاصد للفظ فهذا أيضا صحيح
الثالث إذا كان قاصدا لهما دون
رضاء فهل يقع باطلا أو يتوقف
على رضائه المتيقن اذ هو قاصد
لللفظ والمعنى نادوا بأنه يجب
الركوة ونعته جهان من مبطلات
ومن جعلها القصد اذ هو عقده
فانك لا تصح نادوا بقصده
على ما أعلم أن الركوة تكون
في المعان ثلاثا الرضا عما يقع في الانعقاد
لم يتفق الرضاء الا على خلاف المعان
فان الرضاء الحق قصده وهو العمل ان
الركوة تقع على الركوة وقبل الرضاء
والعبادة الكفاية ويقع على الاستسكان
والإبصار استغفاراً ويقع على التبعاض
وتدحجان مكرها ولم يقصد الحيانة
فانه يقع على أصل الإباحة مع الزمان
ان ركاه وقد يقع على الانفعال
لفظاً كركه على الضم ان زيد

[illegible]

11

10

والأول الرهن من جهة الرهن قبل الفتح ولو أجاز الرهانة النافذة ففي كونه فسخ الرهنه مطلقا أو فيما قبل الدين
الثاني أو العدم مطلقا نظر وتقررت حكم إسقاط الثاني حقه ولو لم يعلم الأول حتى مات الرهن ففي تخصيص الثاني
بالمفاضل عن دين الأول من دونه الغرماء أشكال ولا حكم لأجاء الأول ولا فسخه بعد موت الرهن ولو
اعتق الرهن بادن الرهنين بالعكس سقط الغرم ولو أدر في الهبة فذهب فجمع قبل الأقباض صح الرجوع
على أشكال ينشأ من سقوط حقه بالأذن وعدمه ولو أحلها الرهن لم يطل وإن كان بادن الرهنين
وإن صارت أم ولد وفي بيعها أشكال ولو مات في الطلق فعليه الهبة وكذا الوطى أمه غير شبهة ولا
يضمن نهجه ولا الرهن في الحرة المخارة لأن الاستيلاء أثناء يد الحرة لا يدخل تحت اليد وفي اعتبار الهبة
قوم التلف والآجال أو الأعلى نظر ولو باع الرهن بادن الرهنين صح ولا يجب رهنية الثمن إلا أن يشترط
ولو قال رد بما أطلاق إن يكون الثمن رهنا لم يقبل ولو أدر في شرط جعل الثمن رهنا حلف المكروه
العكس الفرض لم يكن للرهن الضرف في الثمن قبل الأجل ولو باع الرهن فطلب الرهنين الشفعة ففي كونه
أجاء أشكال فإن قلنا به فلا شفعة ولو إسقط حتى الرهانة فله الشفعة أن قلنا بتركه والمقد ويجوز
أن يشترط الرهن الوكالة في العقد لنفسه أو لغيره أو وضعه على يد عدل وليس للرهن فسخ الوكالة
نعم لو مات بطلت دين الرهانة ولو مات الرهنين فإن شرط في العقد انتقال الوكالة إلى الوارث لزم
ولا لم ينقل أما الرهنية فينقل بالميراث كالمال بين الورثة ولو أقر الرهنين بالدين انتقلت الرهنية دون
الوكالة والوصية وإذا امتنع الرهن من الأداء وقت الحلول باع الرهنين أن كان وكلاهما أو أحدهما
وله حصة حتى يبيع نفسه **الفصل** في الوكالة في الرهنين شرط ثلثة أن يكون ديناً لا نهياً وألا يملك
استيفاء منه فلا يبيع الرهن على الأعيان وإن كانت مضمونة كالنصب المستعار مع الضمان والمقبوض
بالشوم على أشكال ولا على ما ليس بتأب حاله الرهن كما لو رهن على ما يستدنيه وعلى ثمن ما يشترط منه
فلو دفعه إلى الرهنين ثم أقرض لم يضر بذلك رهنا ولو شارك بين الرهنين وبسبب الدين في عقد ففي الجواز
أشكال ينشأ من جواز شرطه في العقد فنشرك في مثله الدينين توقف الرهن على ثمانية الملك كونه يقيم
التب في قول بملك هذا العبد الف فارتهنت الذار بها فقول اشترت ورهنت ولو قدم الأمر رهان لم

فلا اله الا الله

11

القَبْضُ
الْكَلَامُ فِي
الْخَامِسِ

يجوز له من على
المنفعة والآ
وغيره على قط
حتى نراه ولا
العمل المطلق
وكذا يجوز
صله المطالبة
او حتى او اع
فلو كان في يد الم
بجدة البيع وال
الاستدانة في
أولى ولو اودع
نظر ولو ابرأ
سبب وجوب
أما المستعير
الضمان عنهم
فلو رهن ولم ي
من كامل النص
عبد الرهن و
قبل القبض ف
لمنقبة الاجال

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الي المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى
الكعبين وان كنتم جنباً فامسحوا وان كنتم مرضى او على سفر
او جاء احد منكم من المني او لمستم النساء فلم تجدوا
ماء فتيمموا طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم ومنه
ما يريد يجعل الله عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون

سك

يكون في يد الشريك جاناً وبارئاً
في القبض ولو تشارك الشريك والمقرض
والموهم

نحو
بسم الله
نحو
سك

على أحدها الاتفاق الآخر والى من يتفق عليه ويجب عليه قوله ولو سلمه الحاكم أو الامين
مع وجودها وقبولها للقض من غير اذن ضمن فان احتفيا عنه سلمه الى الحاكم ولو كانا غائبين واحدا
لم يجز له تسليمه الى الحاكم او الى من ياذن له فان سلمه الى الثقة من غير اذن الحاكم ضمن ولو تعدد الحاكم
وافترق الا اذاع اودع من ثقة ولا ضمان **ق** لو لم يمتنع من القبض قد فسخه الى عدل غير اذنها
ضمن ولو اذن له الحاكم ضمن ايضا لانها لا يمتنع عن غير المحتنع ويضمن القابض ايضا ولو امتنع لم
يضمن بالدفع الى العدل مع الحاجة ويعذر الحاكم فان امتنع احدها ففسخه الى الآخر ضمن والفرق ان
العدل يقبض لها والاخر يقبض لنفسه **و** لو امر العدل بالبيع عند الحلول فله ذلك والراهن في الوكالة
الا ان يكون شرط في عقد الرهن وليس للمرتهن عزله لان العدل وكيل الراهن لكن ليس له البيع
بأذنه ولو لم يعزله لم يبيع عند الحلول الا بتجديد اذن المرتهن لان البيع لحقه فلم يجز حتى ياذن فيه
لا يفسخ الا بتجديد اذن الراهن ولو تلف الرهن اجبت عليه القيمة يكون رهنا في يد العدل وله
المطالبة بها وهي له ببيعها بالاذن في بيع الاصل الا قرب المنع **ك** لو عين له ثمن لم يجز له التعدي
فان اختلفا لم ينفذ اليها اذ للراهن حق ملكية الثمن والمرتهن حق القيمة فيبيعه بامر الحاكم
بنقد البلد واغنى الحق او قول احدهما ولا فان تعدد فبالاقل فان تساوا فبما وسى الحق فان
باينهما عين له الحاكم ولو باعه بثمن لم يصح الا باذن **ج** كل موضع يحكم فيه بطلان البيع يجب مراعاة
البيع فان تلف بخير المرتهن في الرجوع على من شاء من العدل والمشتري بالاقبل من الدين والقيمة لانه
يقبض قيمة الرهن مستوفيا لحقه لانه فان حصل من القيمة عن الدين قلل الراهن الرجوع به على من شاء
من العدل والمشتري ولو استوفى المرتهن من الراهن دينه رجع الراهن بالقيمة على من شاء وصلى
ضمن العدل رجع به على المشتري ولا يرجع المشتري عليه لو ضمن **ط** لو عين له قدر لم يجز بيعه باقل
ولو اطلقا باع ثمن المثل او زيادة خاصة ولو باع باقل مما لا يتغابن الناس به بطل البيع وضمن ولو
كان مما يتغابن بصرح ولا ضمان **ح** لو تلف الثمن في يد من غير تفرط فلا ضمان والا قرب انه من
ضمان الراهن لانه وكيله ويحتمل المرتهن لان البيع لاجله وقبل قوله مع الدين لو ادعى التلف

ولا غير من غير ضرورة فضمن وبيع
الحاجة يسلمه الى الحاكم مع

ولو ادعى قبضه من المشتري وخالفه احتمل المساواة لانه امين قيراء يمينه دون المشتري وتقديم
وقالها لانها اشكران **يا** لو خرج الرهن مستحقا فالعقد على الراهن لا العدل ان علم المشتري بوكالة
فان علم بعد تلف الثمن في يد رجع على الراهن ولو علم بعد دفع الثمن الى المرتهن رجع المشتري عليه لا
على العدل ولو رد به بغير رجوع على الراهن خاصة لان العدل وكيل والمرتهن قاض بحق ولو لم يعلم المشتري
بوكالة العدل حالة البيع قلل الرجوع على العدل ويرجع العدل على الراهن ان اعترف بالبيع او قامت
ببينة فان انكره فليقر بالعدل مع يمينه فان نكل فحلف المشتري رجع على العدل ولا يرجع العدل
على الراهن لا اعترافه بالظلم **يب** لو تلف العبد في يد المشتري ثم بان مستحقا قبل اداء الثمن رجع المالك
على من شاء من الغاصب والعدل والمرتهن القابض والمشتري ويستقر الضمان على المشتري للتلف في
يده ولو لم يعلم بالتلف استقر الضمان على الغاصب **يج** لو ادعى العدل دفع الثمن الى المرتهن قبل قوله
في حق الراهن لانه وكيله في الحفظ خاصة فلا يقبل في غيره كما لو وكل رجلا في قضاء دين واذا دعي
لسلمه الى صاحب الدين ويحتمل قول قوله على المرتهن في اسقاط الضمان عن نفسه لانه غير فعلي
قد ان حلف العدل سقط الضمان عنه ولم ينس على المرتهن انه قبضه وعلى الاول يحلف المرتهن فيرجع
على من شاء وان رجع على الراهن لم يرجع على العدل ان كان دفعه بحضرة او يمينه عانت او غابت
لعدم التفرط في القضاء والارجح على اشكال عتشاء التفرط وكونه امينا له الدين عليه ان كان **قد**
لو غصب المرتهن من العدل ثم اعاده اليه زال الضمان عنه **الفصل الثاني** في الواجب لومات المرتهن
فلم يعلم الرهن كان كسبيل ماله ويجوز للمرتهن ابتداء الرهن فان كان وكيله فالأقرب جواز يمينه من
نفسه ثمن المثل وحق المرتهن اقدم في حق المثل والمثل فان قصر الثمن صر ببقاضل دينه مع الغرماء و
الرهن امانة في يده لا يضمن الا بالتفريط ولا يسطر من دينه شيئا فان تصرف بركوب او سكن او ابلن
فضمنه ففعله الاجرة والمثل ويقاضى في العتوة فان تلف ضمن قيمته ان لم يكن مثليا قبل يوم قبضه
وقبل يوم هلاكه وقبل الاربع ولو علم جرد الوارث استقل بالاستبقاء ولو اعترف بالرهن لم يصدق
في الدين الا باليمين وله احواف الوارث على عدم العلم ويجب على المرتهن بالوطى العشر ونصفه

على استحالة ولا يقبل في حق المرتهن
لانه وكيله مع

فان رجع على العدل لم يرجع العدل
الراهن لا اعترافه بالظلم مع

فلا ضمان

لو طاعت فلا شئ ولو شرط كون الرهن ببيعاً عندئذ لا آء بعد للقول بطلان فان تلف قبل وقت الحول لم يضمن ولو تلف بعدها ضمن وفوائد الرهن للرهن ولا يدخل فيه ان كانت موجودة والا فمجرد عدم دخول المتجددة الآمع الشرط او كانت تصلة ولو ادى ما يخص احد الرهين لم يجز اسأله بالآخر لا بالحالي وقدم قول الدافع ولا يدخل الثمرة غير المذبة في رهن الفخلة ولا الشجر في رهن الأرض وان قال بجوهرها الآمع الشرط وكذا ما ثبت بعد رهنها سائر آئته الله تعالى والرهن او اجنبى الا ان يكون الرهن من الشجر المرهون وفي دخول الآس تحت الجدار والمرس تحت الشجر والآس في الضرع والصرف المستخرج على ظهر الحيوان واعصان الشجر فطر والأقرب جواز اجبار الرهن على الأزالة ولو رهنها بمنزج بغير كلفه من الباد بخان صحيح ان كان الحق محل قبل تجدد الثانية او بعدها وان لم يميز على رأى ويقدم حق الجنبى عليه وان ناخر على حق المرهون فيقبض في العدا ويسرق الجميع أو مسأوى حقه فالباقي رهن وفي الخطأ ان فله مولاة فالرهن بحاله وان سلمه فله الجنبى عليه استرقاقه وبعده أو بيع مسأوى حقه فالباقي رهن ولو جرح مولاة عدا أقتض ولا يخرج عن الرهن وان قلده فله رهنه فله أو العفو فسقى رهنها ولو جرح خطاً لم تثبت لمولاة عليه شئ فيبقى الرهن بحاله ولو جنى على مورت المالك فله المالك القصاص أو الأفتكاك من الرهن فيه وفي الخطأ مع الاستيعاب والمقابل مع عدمه والباقي رهن ولو جنى على عبد مولاة فله لاه الا ان يكون رهنها من غير المرهون فله فله ويظل حق المرهون والعفو على ما لا يتعلق به حق المرهون الآخر ولو عفا بغير مال فلعفو المحض رهنه ولو وجبت رهنها فله الثاني ولو اتخذ المرهون أو غاير الدين فله ببعده وجعل ثمنه رهنها بالدين الآخر وفي الخطأ مع الاستيعاب والمقابل مع عدمه فالباقي رهن ويتعلق الرهن بالقيمة لو تلفه المرهون او اجنبى ولا يتعلق بها الوكالة ولو صار ثمن البضة فرخاً أو لبت رهنها فالرهن بحاله وإذا زعم الرهن استحق المرهون ادامة اليد وعلى الرهن مؤنة الرهن واجر الأضطيل وعلف الدابة وسقى الأنجاء وهو نه الحداد من خاص ماله ولا يمنع من الفصد والحجامة والحشائ ومنع من قطع السلع ولو رهن الغاصب فله المالك تضيي من شئ ويستقر على الغاصب كذا المودع والمستاجر والمستعير من الغاصب هذا ان

يثبت الرهن بهم

جهل وان علوا لم يبرجوا عليه واحكام العتيقة كما يشتر في بدله الواجب الخبايا على المرهون والمضيق بدل الرهن الراهن فان امتنع فالأقرب ان للرهن ان تخاصم ولو بكل الغرم حلف الراهن فان كل من اخلاف المرهون فطر فان عفا الراهن فالأقرب اخذ المال في الحال نحو المرهون فان انفك ظهر صحة العفو والأقرب ولو ابرأ المرهون لم يصح والأقرب بقاء حقه فان الأبرأ الفاسد يفسد ما ينقذه كالأرهب الرهن من غيره ولو اعتاض عن الدين أن تقع الرهن فلو ادى بعض الدين بقي كل المرهون رهنها بالباقي على شكل اقرب ذلك ان شرط كون الرهن رهنها على الدين وعلى كل جزء منه ولو رهن عديت فكل منها رهن بالجميع الا ان يتعدد العقد والصفقة أو سقوى الدين أو السقوى عليه ولا اعتبار بتعدد الوكيل ولا المالك في المرهون المستعار من شخصين ولو دفع احد الوارثين نصف الدين لم ينفك نصيبه على الاشكال اما لو تعلق الدين بالقرلة وادى احدها نصيبه فالأقرب انفكاك حصته اذا رهن حقيقى هنا واذا انفك نصيب احد مالكي المرهون فان اد القسمة قاسم المرهون بعد اذن الشريك سواء كان ما يقسم بالآخر كالمكيل والموزون أو لا كالعبيد واذا قال المالك بغير الرهن لو استوفى الثمن لم يقضه لنفسك فالأقرب صحة الجميع لكن لا يكفي في الاستيقاء لنفسه مجرد الأساكن بل لابد من وزن جديد او كيل لأن قوله ثم استوفى لنفسك يقضى الأمر بتجدد فعل ولو قال بغيره لم يقضه لنفسك صح البيع دون القبض لأنه لم يصح قبض الراهن لكن ما قبضه يكون مضوماً عليه فأت القبض الفاسد يثابته الصحيح في الضمان ولو قال بغيره لنفسك بطل الأذن لأنه لا يتصور ان يبيع ملك غيره لنفسه ولو قال بغيره مطلقاً صح **الفصل الثاني** في التنازع لو اختلفا في عقد الرهن قدم قول الراهن مع يمينه ولو ادعى حوّل الخلل في رهن الأرض قدم قول الراهن في انكار الدخول والوجود عند الرهن فان كذبه للحس وأصر جعل كالأقرب رد التيمين على المرهون وان عدل الى نفي الرهن حلف ولو ادعى عليها رهن عبيدها فلا حد لها اذا صدقه ان يتعهد على الآخر لم يجز لضعافان يثبت الرهن على الدين وعلى كل جزء منه ولو كذبه كل منهما عن نصيبه وشهد على تركه لم يقبل شهادتهما زعمهما كذا بان الا ان يقول الصغير لا يطعن في العدالة والكذب منصوص ولو

الرهن بالكلية
الرهن بالجزء

ادعيا على واحد من عندهما فصدقا واحدا خاصة فصدقه موهون عند المصدق فلو شهد
الآخر فاشكال ينشأ من بشارك الشريكين المدينين حقا فيما يصدق الغريم أحدهما عليه أو لا فان قلنا
بالشريك لم يقبل ولا قبلت فلو اختلفا في سماع فادعى أحدهما أنه رهن وقال المالك وديعة قدم قول
المالك مع البين على رأي ولو قال الرهن العبد فقال له الجارية بطل رهن ما ينكر المهرن وحلف
الراهن على الآخر فخلصا عن الرهن أما لو ادعى البائع اشتراط رهن العبد على الثمن فقال المشتري بطل
الجارية أحتمل تقدم قول الراهن وهو الأقوى والمخالف وفيه البيع ولو قال رهنت العبد فقال
بل هو والجارية تقدم قول الراهن ولو قاله فعت ما على الرهن من الدين صدق مع البين دون صاحبه
أما لو انكر الغريم القبض قدم قوله ولا فرق بين الاختلاف في مجرد النية أو في اللفظ ولو قال لم أنزل تسليم
أحد الدينين أحتمل التوزيع وان يقال أنه أصرف الأداء الآن إلى ما شئت وكذا انظر في كالتوزيع
درهما بدرهمين وسلم مشري الدرهمين لهما ثم سلما أن تصد تسليمه عن الفضل فليد الأصل وان تصد عن
الأصل فلا شيء عليه وان تصد بها وزع وسقط ما بقي من الفضل وان لم يقصد فالوجهان ولو كان
لن يذيله مائة ولم يشرها ولو كان من قبض لهما وادفع المدينين لن يذيله ولو كان
ولو أخذ من الماطل قصرا فالاعتبار بنية الدافع ويحتمل القابض ولو فقدت فالوجهان ولو كان
التداعي في الأبراء قدم قول المرهن ويقدم قول الراهن في عدم الرد مع البين في قدر الدين على
رأي وفي أن الرهن على نصف الدين لا كله وعلى الوجهين لا المال وقول المرهن في عدم
التفريط والقيمة وفي أن رجوعه عن أذنه للرهن في البيع قبله ترجيح التوفيقه وإن الأصل عدم
بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه وعدم رجوع المرهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان و
يبقى الأصل استمرار الرهن ويحتمل تقدم قول الراهن عملا ببيعة العقد ولو ادعى الراهن الغلط في
أقران قبض المرهن الرهن فهو لا على كتمان مخرج مرقرا أو قال قبضته بالقول وظننت لا الكفاء
قدم قول المرهن مع البين ولو قال تعدت الكذب أقامه لرمي القباله أما لو أقر في مجلس القضاء
بعد توجه دعواه قال وجه أنه لا يثبت اليه وكذا لو شهدت بنية بشهادة القين ولو اعترف

الحاق بالخانة على الرهن فصدقه الراهن خاصة أحد الأمرين ولم يتعلق به المرهن ولو صدق المرهن
خاصة أحد الأمرين وكان رهنا إلى قضاء الدين فإذا قضى من مال آخر فهو مال ضامع لا يدعيه أحد
ولو جنى العبد فاعترف المرهن خاصة قدم قول الراهن مع البين ولو اعترف الراهن خاصة قدم
قول المرهن مع البين فان بيع في الدين فلا شيء للمقر له ولا يضمن الراهن ويحتمل الضمان مع تمكن من
الفك لقضاء ثمنه في دينه ولو قال الراهن أعنته أو خصنته أو جنى على فلان قبل ان رهنت خلف
المرهن على نفي العلم وغرم الراهن المقر له الجملولة ولو نكل فالأقرب أحلاف المقر له لا الراهن في بيع
العبد في الخانة والفاضل رهن أو العبد يفتق ولو نكل المقر له أحتمل الضمان لا عرافة الجملولة
وعنه لتقصير بالنكول مع تمكن المقر بقراره والمرهن بنكوله له وغرامته للعبد بقوله من الرهن عند
الحلول فان تقدمت وبيع وجب فله بالقيمة مع البذل وما لا يريد على أشكال فان اعتوق فلا ضمان إلا
في المنافع التي استوفىها المشتري لا غيرها إذ منافع الحر لا يضمن الفوات وقبل يضمنها الما يبيع به بعد
العتوق كالحناية وان كوتب بالقيمة أو بالأدوية أو بالآرهم مع عدم التخليص إليه وجب على
المقر تخليصه به فان سعى العبد ضمن الأجر خاصة وان اعتوق من الزكوة فلا ضمان فيه وكذا لو
أبراه السيد ولو عجز عن أداء الجميع وجب دفع ما يتمكن منه ولو كانت مشروطة فدفع القيمة لغيره
تمام مال الكتابة ثم استرق رجع المقر بأدفعه في التخليص ولو جنى على عبد المقر أو نفسه أو زوجته
وكان عبد أو مكاتبًا خلص منه بقدرها ولو أوصى لشخص بخدمة دأبها ولا يخرج قبته فاعتق
ضمن له أجره المثل لكل خدمة مستوفاة ولو أوصى عبدًا ضمن لوارثه لغير أجره منافع المستوفاه
ما وصل للمولاه من كسبه ولو اعنته فاخذ كسبه بالولاء ضمنه للأمام ولو انتقل الأمر
لغيره فاعتقه كفارة أو نذر غير معين وجاز المقر التركة أو بعضها أخرج الكفارة أو النذر ولا يبرأهم
الدين والوصايا مع التكذيب ولو استولدها المشتري لم يجز على الولد تصديق المقر لو كان وارثا
لا يحجب من مال المشتري بالنسبة إلى المقر فلا يخرج ما أوصى له المشتري به منه إلا في أحز في دينه لو
دفع إليه فيعتوق عليه ولو اعترف بقبض العبد الرهن لم يضر أن كان في الزوم أن شرطناه ولو اعترف

المستحق
المتبرع

شهر ١٢٠٦
يوم ١٢
سنة ١٢٠٦
ولاية اخو كافر

في
الصفر

احدها خاصة فالقول المنكر ولا فصل شهادة العدل عليه ولو قال المالك بعتك السلعة بالقول بل ههنا
عندي بها فالقول قول كل منهما في العقد الذي يتكلم بعد المبيع وياخذ المالك سلعة **المقصود الثاني**
في الحجر وهو المنع عن التصرف واسبابه ستة الصغر والجنون والرق والمريض والتفقه والفلس **فصل الاول**
الصغر ويجوز عليه في جميع التصرفات ويعتد باخباره على الاذن في فتح الباب والمالك عند اصال الهدية
وانما يزيل الحجر عنه بامر من البلوغ والرشد **اما** البلوغ فيحصل بامرين **أ** الانابت التي هي الحش على العانة
سواء كان مسلما او كافرا ذكر او انثى والا فبأنه امانة ولا اعتبار بالرغب ولا الشعر الضعيف ولا
شعر الابيط **ب** خروج المني الذي يكون منه الولد من الموضع المعناه سمي الذك والانثى **ج** التس وهو
بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر هلالته وقسم في الانثى وفي رواية اذا الضبي عشر اصبحت اجازت وصيته
وصدقته واقبلت الخدود عليه التامة وفي اخرى خمسة اشبار **د** الخيض والحمل دليلان على سبقه
لا يعرف الحمل الا بالوضع فيحكم حينئذ بالبلوغ قبل الوضع ستة اشهر وشئى **المشكك** ان امين من
الفرجين او جاز من فوج النساء وامنى من الاخر حكم ببلوغه **والا فلا** **واما** الرشيد فهو كبقية
نفسانية تمنع من افساد المال وصرفه في غير الوجوه الدائقة بافعال العقل ولا يقدر العقل ولا يعلم باختيار
بما يناسبه من التصرفات فاذا عرف منه جردة المعاملة وعدم الغايبه ان كان تاجرا والمحافظة على
ما يكتب به والملازمة ان كان صائغا واشتباة ذلك عليه في الذك والاستعجال والاستسناج في الانثى
ان كانت من اهلها واشتباة حكم بالرشيد وفي صحة العقد جند اشكال ولا يزيل الحجر بفقدها احد الوصيين
وان طعن في السن وثبت الرشيد الرجال بشهادتهم وفي النساء بشهادتهما دفتن وصرف المال الى
وجه الغير ليس بمشدد وصرفه في الاعذية النفيسة التي لا يليق بحاله بتدبير وولي الصبي ابوه او
جده لآبيه وان علا وبشر كان في الولاية فان فقدا فالولي فان فقدا فالحاكم ولا ولاية للام والغيرها
من الاخوة والاعمام وغيرهم عدا من ذكرنا وانما تصرف الولي بالغبطة فلو اشترى لامها لم يصح و
يكون الملك باقيا للبايع والوجه ان له استيفاء القصاص والعفو على مال لا مطلقا ولا يعقوب عنه الا
مع الضرورة كالحلاص من نفقة الكبر العاجز ولا يطلو عنه بغير ولا غير ولا يعفو عن النفقة

وغير مطلقا وقيل نذر النذر

الا للحمية ولا يقط ما لا في ذمة الغير قوله ان ياكل بالمعروف مع فقره وان يستغفر مع الغنا والوجه
انه لا يتجاوز ما جاز المش ويحب حفظ مال الطفل واستئمان قدر الا تاكله النفقة على اشكال فان تبرأ الولي به
فله ان يستاجر من يعمل ويصحب له البيع اذا اطلب تباعه بزيادة مع الغبطة وكذا يستحب الشراء للترخيص **ولا**
واذا اتبع اجنبى يحفظ مال الطفل لم يكن للاب اخذ الاخر على اشكال وله ان يبرهن ماله عند نفقة الحاجة
الطفل والمضاربة بماله والمعامل ما شرط له وهل للوصي ان يجبر نفسه مضاربة فيه اشكال ان كان له
الدفع الى غيره فالحال لنفسه ومن ان الربح كمال اليتيم فلا يستحق عليه الا بقدر ولا يجوز ان يعقد الولي
المضاربة مع نفسه ويجوز ايضا ماله وهو ان يدفع الى غيره والربح كله لليتيم وان ثبت له عقار ويشتره
ولا يجوز له بيع عقار الا للحاجة ويجوز كتابته برفيقة وعقده على مال مع الغبطة وخلطه مع عياله في
النفقة وينبغي ان يحبس عليه اقل وجعله في المكتب باجر او في صنعة وقرض ماله اذا اخني بغيره من غرق
نصب وشبهه فآخذ عليه رهنا يحفظ قيمته فان تعدد اقراضه من النفقة ولا يجوز قرضه مع الأمن والمظان
ولو احتاج الى القبله جازا فراضه غرقا من الطريق وكذا الوفا ونفقه يتناول مدة ولم يتمكن من بيعه
او تقيبه كسويس التمر وعرض الخطة ولو اراد الولي السهر كان له اقراضه فان تمكن من اخذ الرهن
وجب والا فلا والاب الاستانة فماتت مثله قبله والا فرب الوصي ذلك وقيل قول الولي في الاتفاق
بالمعروف على الصبي او ماله والبيع للمصلحة والعرض لها والتلف من غير بطل سواء كان او غيره على
اشكال وهل يصح بيع الميرة فترأى مع اذن الولي **فصل الثاني** في المحن والتفقيه **اما**
المحن فهي منوع من التصرفات جمع المالمية وغيرها وامره الى الاب وللجدة وان علا فان فقدا
فالوصي فان فقدا فالحاكم والولي التصرف في ماله بالغبطة وحكم حكم الصبي فيما تقدم الا الطلاق
فان للولي ان يطلق عنه والا لبيع فانه لا ينفذ وان اذن له الولي وله ان يزوج مع الحاجة
لا بد منها **واما** السقية فهو الذي يصرف امواله على غير الوجه الملازم لافعال العقل ويعين
التصرفات المالية فان تأسبت افعال العقل كالمبيع والشراء بالعين او الذمة والوقف والصحة
الافراد بالدين والعين والنكاح فان عقدهم يفسد وهل يوقف الحجر عليه على حكم او كيفي ظهور النفقة
الحاكم

المظان لا يحفظه راجع فاذ خفي بغيره حرقه وفقد ضالم
سأخ قرضه لانه اذن في فطره كسوى واولى عدسه
جلا فموسلا مان ماله لا يجوز اقراضه ولو كان
وامنار

في الجنون

والسقط

وغيره من ذلك

الأقرب الأول ولا يزال إلا بحكمه فإن اشترى بعد الجهر باطلاً وبسرقة المبيع سألته أن وجدها والافني
ضايعة أن قبضها بأذنه عالمًا كان المبيع أو جاهلاً وأن فك حرم وكذا لو اقترض وأتلف المال ولو أذن
له المولى صح أن عتق وألا فلعوق كذا يجرى لو باع وأجاز المولى ولو أتلف ما أودع قبل الجهر أو غصبه
أو أتلف مال غيره مطلقاً ضمن ولو اقترض لم ينفذ سواء استند إلى ما قبل الجهر أو لا وكذا لو اقترض تألف
مال أو جناية بغير موجب مالا أو بغير طلاقه ولعانة وظهاره ورجعه وخلعه ولا يسلم مال الخلع إليه في
أقراره بالنسب ويتحقق على من استلحقه من بين المالك بما يوجب القصاص ولو صرح فيه على مال فالأقرب
ثبوت المال ولو وكله غيره في بيع أو هبة جاز بقاء أهلية التصرف والمولى أن يشتري له جارية بشكها
مع المصلحة فإن يترجم بها بذلك وهو في العبادات كالرشيده إلا أنه لا يقرق النوع بنفسه وينفذ
أحراره في الواجب مطلقاً وفي التطوع إن استوت ثقته سفرًا وحضرًا أو أمكنه تكسب الزاد والأجله
المولى بالصوم وينفذ يمينه فإن حدث كفر بالصوم وله أن يعفو عن القصاص لا الدية والأش والولاية
في ماله الحاكم خاصة ولو فك حرم ثم عاد التذير أعيد الجهر وهكذا **الفصل الثالث** في المملوك للملك
ممنوع من التصرف بنفسه وما في يده يبيع وأجاز واستدانه وغير ذلك من الحقوق إلا بأذن مولاه عدا
الطلاق فإن له إيقاعه وإن كان المولى والأقرب أنه لا يملك شيئاً سواء كان فاضل الضريبة أو رتب
الجناية على رأي أو غيرها أو ساء ملكه مولاه على رأي أو لا ولا يصح له الاستدانه فإن استدان
بدون إذن مولاه استعبد فإن تلف فهو في ذمته أن يعقق آذاه والأضاع سواء كان المدين جاهلاً
بعقوبة يته أو لا ولو أذن له مولاه في الاستدانه لزم المولى أن استبقاه أو يباعه ولو عتقه فالأقرب
الزام المولى وتشارك غيره أو غيره المولى في التركة القاصرة على النسبة ولو أذن له في التجارة لم يجز
التعدي فيما حده وتصرف الأذن في الأتباع إلى التقدير له النسبة أذن فيها فيثبت الثمن في ذمته كحالت
المولى ولو تلف الثمن قبل التسليم فعلى المولى عوضه وليس له الاستدانه إلا مع ضرورة التجارة المأذون
في ماله فيلزم المولى وغيره يبيع به بعد العتق والأضاع ولا يستعصى على رأي ولا تعدي الأذن إلى المملوك
مملوك المأذون ولو أخذ المولى ما استدانه وتلف فيه تخير المقرض بين اتباع العبد بعد العتق والزام المولى

في المملوك
عالم المملوك
الحكم

فإن اشترى بعد الجهر
مطلوباً خلافاً للملك
مطلوباً خلافاً لمن خصه
بإذن المولى لا يملك
الضريبة خلافاً
لمن خصه على الأذن

ت العبد مملوك له
فقد راد من العتق
مملوك لا يملك شيء
العتق المطلق لا يملك
العتق المحدود لا يملك
من أن العبد يملكه إذا كان
أذن له في ذلك فاعطى له
بإذنه المملوك لا يملك
سائر ما يملكه المملوك
سواء كان مملوكاً أو حراً
فإن اشترى بعد الجهر
مطلوباً خلافاً للملك

المولى

المولى مطلقاً ويستعبد المقرض والمبيع العين لولم يأذن المولى فيهما فإن تلفت طولاً بعد العتق ولو أذن
له في الشراء لنفسه ففي ملكه اشكال وهل يبيع العبد البضع الأقرب ذلك لأن جيت الملك بل استلزامه
الأذن فإذا أذن له في التجارة جاز لكل ما يندرج تحت اسمها أو استلزمه كل المنافع إلى الجهر ولو أذن بالعبد
ليس له أن يبيع ولا يورث نفسه والأقرب أن له أن يورث أموال التجارة ولو قصر الأذن في نوع أو مدة لم يعم ولا
يصدق ولا ينفق على نفسه من مال التجارة ولا يعمل سيده بيعاً ولا شراء خلافاً للملك ولا ينفق ما كتبه
بالاحتياط والأصطفاً إلى مال التجارة وهل يورث الأباق نظراً ولا يصير ماله وأباً السكون عند شاهدة
بيعه وشراؤه وإذا ركنه الذي لم يزل ملك سيده عفا في يده ويقبل أقراره بديون المعاملة في قدره الأذن
له لا يزيد سواء أقر لأجنبي أو لأبيه أو لأخته ولا يجوز معاملته بمجرد دعواه الأذن المسموع من السيد أو
بغيره بنية عاده والأقرب قبول الشيعاء ولو عرف كونه ما ذكراً قال جهر على السيد لم يعامل فإن قال السيد
لم أجزه احتمل أن لا يعامل لأنه العاقد والعقد باطل بغيره والمعاملة أخذ بقول السيد ولو ظهر استحفاً
بإبائه المأذون بعد تلف الثمن في يده رجع المشتري على السيد ولا يقبل أقرار غير المأذون بماله ولا حده
هل يتعلق بذمته نظراً لا يقبل أقرار المأذون وغيره بالجناية سواء أوجب قصاصاً أو مالا ولا يملكه ولو
صدقه المولى في ذلك فالأقرب النفقة **الفصل الرابع** في المريض ويجزى على المريض في الدين عاكج الهبة
والوقف والصدقة والمحاباة فلا يمضي إلا من ثبت تركه وإن كان ينفخ على رأي بشرط موته في ذلك
المريض فأقره كذلك إن كان متعماً والأقرب الأصل عتقاً كان لأجنبي أو لوارث على رأي وإدما
حل ما عليه من الديون دون ما له على رأي والأقرب المالحاق مال السلم والجناية به ولا يحمل الموجل بالجهر
وديون الموقوف متعلقة بتركه وهل هو متعلق بالأثرش برفقه الجاني أو كمتعلق بالدين بالرهن احتمال
يظهر للطلاق فيما لو عتق الوارث أو باع فقد على الأول دون الثاني وهل يشترط استغراق الدين
اشكالاً فيه ذلك فينفذ تصرف المولى في الزايد عن الدين فإن تلف الباقي قبل القضاء ضمن الوارث
فأما عتق الوجه المدين الفسخ وعلى القول بطلان تصرف الوارث لو لم يكن في التركة دين ظاهر
فصرف ثم ظهر دين بآثار كان قد باع متاعاً أو أكل شجرة أو بع عتق أو روى في يده جهرها عداً وإن أوى

فإن اشترى بعد الجهر
مطلوباً خلافاً للملك
مطلوباً خلافاً لمن خصه
بإذن المولى لا يملك
الضريبة خلافاً
لمن خصه على الأذن

من

سرت جنبه بعد موهبة احتمال فساد التصرف لتقدم سبب الدين فاشبه الدين المقارن وعدمه فان
 ادعى الوارث الدين والافصح التصرف وعلى كل حال قللوا ثلث اسماك غير الزكاة واداء الدين من خالص
 ماله وهل يعلو حقوق الغرماء من فايد الزكاة كالكتب والنجاح والتميز الاقرب للتمتع ويجب من الزكاة الدينية
 للظن والعمران قلها الوارث ولا يلزمه ذلك وان لم يضمن الدين على رأي **المطلب الخامس** المفسر وفيه
المطلب الاول المفسر من ذهب جدي ماله وبقي رذيه وصار ماله قلوبا وزبوا وشرا عما عليه ديون و
 لا مال له بقي بها وهو شامل لم يقصر ماله ولا مال له بقي عليه في التولية باحطاط وشبهة والفلسف سبب في
 الحجر بخرط خمسة المديونية وثبوت الديون عند الحاكم وحلولها وقصورها في يده عنها والتماثل الغرماء
 الحجر او بعضهم ويجلب من جملة ماله متقضات الديون ولو حجر الحاكم بخرط ظهور امانة الفلاس او مال
 المديون لم يقدّم حجر الحاكم لادبوا المجانين والائتام دون الغياب ولو كان بعض الديون من حلاقا فان
 كان له الحاله تجوز الحجر بها حجرهم سواء اربابها ولا فلا تم تقسم في ارباب الحاله خاصة ولا يدخر لوجه شئ
 ولا يدام الحجر عليه لاسر بها كما لا يحجر بها ابتداء اما لو مال بعض ارباب الديون الحاله تجر عليه ان كان
 ذلك البعض حجر حجر به ثم يعم الحجر الجميع ولو ساوى المال الديون والمديون كسوي يهوق في كسبه فلا حجر
 بل يكلف القضاء فان امتنع حسم الحاكم اوباع عليه وكذا غير الكسب ان بان بقصر المال وان قل التفاد
 واستحقاقها الحجر لئلا يستصغر بما ملو ثم الحجر احكام اربعة منعه من التصرف وبيع ماله للقيمة والاختصاص
 وليس **المطلب الثاني** في المنع من التصرف ومنع من كل تصرف يمتد في المال الموجود عند الحجر عرض
 غير ساوي العرض او زاد او قصر ولا يمنع مما لا يصادف المال كالنكاح والطلاق واستيفاء القضا
 والعفو واستلحاق النسب نفية باللعان والخلع وكذا ما يصادف المال بالانلاق بعد الموت كالندب
 والوصية اذا تصرف فيه على الغرماء اما لو صادف المال في الحال فان كان مورده عين مال كالبيع والهبة
 الرهن والعنوق حمل البطلان من راس والافاق فان فصلت تلك العين من الدين لا ارتفاع القيمة
 او لا براء او غيرها بعد فينشد بحج ناخين ما تصرف فيه فان قصر الباقي ابطال الاضعف كالرهن والهبة
 ثم البيع والكتابة ثم العنق وان كان للمورد في الذمة فيصح كما لو اشترى في الذمة اوباع سلما او اقترض

والا فصار
 وقول الرعية
 والمال
 والمال
 والمال
 والمال

المال

وليس للبايع الفسخ وان كان جاهلا فيعلق بالمجدة كالقرض والبيع والمتهب وغيرها الحجر ولو باعه
 عبدا ثم في ذمته بشرط الاعتاق فان ابطنا التصرفات فالاقوى بطلان البيع والاجاز العتق
 ويكون موقوفا فان قصر المال احتمل صرفه في الدين لا رجوعه الى البايع والاقوى صحة عتقه في
 الحال ولو وهب بشرط الثواب ثم افلس لم يكن له اسقاط الثواب ولو اقر بدين سابق لزمه وهل
 تغد على الغرماء اشكال ينشأ من تعلق حقهم بماله كالمتهن ومن ساواة الاقرار بالدينه ولا نهية
 ولو اسند الى بايع الحجر فان قال عن معاملة له خاصة لا في حق الغرماء ولو قال عن الاقرار او جنابة
 فكالتابع وكذا الاشكال لو اقر بعين كونهما مع القول يسلم الى المقر وان قصر الباقي ولو كونه المقر
 قمت ومع عدم القول ان فصلت في حق المقر له قطعا بخلد والبيع فان فيه اشكالا وكذا الاشكال
 لو ادعى احدهما ثرا عيّن في يده منه قبل الحجر فصدقه ولو قال هذا مضاربة لغايت قبل يقر في يده ولو قال
 لحاضر فصدقه دفع اليه والاقسم ويصير من باعه بعد الحجر بالنسب ان كان عالما ويجعل في الجاهل الحجر
 الضرب والاختصاص بعين ماله والصبر وكذا القرض ويضرب الحجر عليه بعد الحجر بالشرط وفيه
 المنلف واجرة الكيال والوزان والحال وما يتعلق بمصلحة الحجر تقدم على سائر الديون وله الرد
 بالبيع مع الغبطة لا بدونها وله الفسخ بالخيار والامضاء من غير تعقيب بشرط الغبطة ومنع من
 بعض حقه ولا يمنع من وطى مستولدة وفي وطى غيرها من امانه نظرا فان احيل فحسب ام ولد ولا يبطل
 حق الغرماء منها مع العصوره ونها ولو اقر بما لا يملك من المقر له لا احتمال كون السبب لا
 تغضي الضرب ولو اقام شاهدا بدين حلف معه وجعل في سائر امواله فان كل ففي حلق الغرماء اشكال
 فكذا لو كان الدين لثقت وكل الوارث ومنعه صاحب الدين الحال من السفر قبل الايقاع لا الموجل
 ولا يطلبه بفصل ولا اشهاد وان كان الدين ويجل قبل الرجوع ولا يمنع المالك من السفر معه لطلابه
 عند الاجل لكن لا يلزمه ملازمة الرقيب **المطلب الثالث** في بيع ماله وقسمته ينبغي للحاكم المبالا
 الى بيع ماله لئلا يطول مدة الحجر واحضار ان مناع الى سوقه واحضار الغرماء والبداءة بالحقوق وتلغه
 ثم بالرهن والحاق والتعويل على مناد مرضى عند الغرماء والمفسر فان تعاسر واعين الحاكم واجرة

المال

المفسر ولا تسلّم المبيع قبل قبض الثمن بل متأخرا أو معا أو ما يبيع ثم المثل بعد البلدا لا فان خالف جازى
صرف اليه ثم يسم الثمن على نسبة الدين الحاله خاصة ولا تكلف الغرماء حجة على اشتفاء غيرهم بل يكفي باناعة
حاله بحيث لو كان لظفر فان قصص المصلحة تاخير القسمة جعل في ذمة مولى احتياطا فان تعدد ادع
والبيع دار السكنى والاخادمة وبيع فاضلها ويجري عليه نفقته مدة الحج وبقيته من حجب عليه نفقته
بالمعروف وكسوة جارية عادة أمثاله الى يوم القسمة فيعطى نفقتهم ذلك اليوم خاصة ولو انفق في طريق
قالا قرب الاجل الى يوم وصوله ويقدم كفته الواجب فان طهر بعد القسمة غرم ربح على كل واحد بحصة
بعضها الحساب ويحمل النقص في الشراكة في التماثل المتعدد أشكال ولو تلف المال بعد النقص ففي احتساب
على الغرماء أشكال ولو خرج البيع مستحقا ربح على كل واحد من الثمن ان كان قد تلف ويحمل
الضرب لانه دين كرم المفسر قالوا قرب التقديم لانه من مصالح الحجج للارغب الناس عن الشراء ولو
بذلت زيادة بعد الشراء استحب الضم فان بقي من الدين شيئا لم يستكس وهل يباع أم ولد من غير
رهن نظر فان منعناه ففي مباحاتها ومواجرة الضيعة الموقوفة نظر ثانيا من كون النافع أم لا لا ايمان
ومن كونه لا يبعد ما لا طاهره والاول اقوى واذا لم يبق له مال واعترف به الغرماء فكبحر ولا
يحتاج الى اذن الحاكم وكذا لو انفقوا على رفع حجر ولو باع من غير الغرماء ما ذن قالوا قرب القسمة و
لو باع من الغريم بالدين ولا دين سواه صح على الاقوى لأن سقوط الدين يسقط الحجر المحمي عليه ولو
بعد من الغريم فان طلب فله فله غريم منعه ولو تلف من المال المودع قبل القسمة فهو من مال المفسر
سواء كان التالف للثمن أو العين **المطلب الرابع** في الاختصاص ومن وجد من الغرماء عين
ماله كان أحق بها من غيره ولو لم يكن سواها وله الضرب بالدين والخيال على الغرماء على أشكال سواء
كان هناك وفا أو لا ويفتر الرجوع الى اركان ثلاثة العوض والمعووض والمعاوضة أما العوض
فهو الثمن بشرطه أمران تعدد الاستيفاء بالافلاس فلو وفا المالك فلا رجوع ولا يسقط الرجوع
بدفع الغرماء للمنة وتحويله من غريم ولو امتنع المشتري المودع فلا رجوع ويستوفيه
القاضي الثاني للحلول فلا رجوع لو كان مؤجلا ولو حل الاجل قبل فله الحجر في الرجوع أشكال

الاختصاص

101
من المعاوضة فلها شرطان ان يكون معاوضه محضة فلا ينسب الفسخ في النكاح والمخلع والعوض عن القصاص
على مال فليس الرجوع في النكاح ولا الرجوع في المخلع ولا العا في فسخ العوض بعد الاعراض وبذلك الاجازة
والسلم فيرجع الى ثمن المال مع بقائه ويضرب بقيمة المسلم فيه مع تلفه أو ثمن المال على أشكال تعدد الوصول
الى حقه فيمكن من فسخ السلم ولو افلس مستاجر الدابة أو الأرض قبل المدة فله الرجوع في الاجارة ثم لا
لنافع من ثمنه الا اعيان وله الضرب في حاكم الدابة أو الأرض ويدفع الى الغرماء ولو بذل له
الاجرة لم يجب عليه الاضمان ولو حجر عليه وهو في بادية ففسخ المودع يقلت العين الى ثمن جرح المثل
مقدمة على حق الغرماء ولو كان قد ربح الأرض ترك زرعها بعد الفسخ ناجحة مقدمة على حق الغرماء
اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو حق الغرماء ولو افلس المودع بعد حسن الدابة فلا يرجع بل يقدم المستاجر بالمففعة
كما تقدم المهر من ولو كانت الاجارة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة ان كانت باقية أو الضرب بقيمة
المففعة الثاني سبق المعاوضة على الحجر الا قرب قدم فله الرجوع بعين ماله لو باعها عليه بعد الحجر ولو
فسخ المستاجر بالانهدام بعد القسمة أحتمل مراحمه الغرماء بالباقي لأستداده الى عقد سابق على الحجر
التم لانه من حدث بعد القسمة ولو باع عينها بآخرى وقبضها ثم افلس المشتري وتلف العين في يده
ثم وجد البايع بعينه عيناً فرده فله قيمة ما باعه ويضرب مع الغرماء ويحمل التقديم لانه أدخل في
مقابلتها عيناً في مال المفسر وأما المعوض فله شرطان يقاوم في ملكه فلو تلف أو باعه أو هبته
أو عتقه أو كاتبه ضارب بالثمن سواء اذنت القيمة عن الثمن أو لا ولو عاد الى ملكه بلا عوض
كالهبة والوصية أحتمل الرجوع لانه وجد متاعه وعديه لتلقى الملك من غيره ومعه فان عاد
بعوضه كالشراء فان وفي البايع الثاني الثمن فكالاول والا حتمل عوده الى الاول لسبق حقه
والا الثاني لغير حقه وفيها فوضرب كل نصف الثمن الثاني عدم التغير فان طرأ عيب فبطل أو
من قبله تعالى فليس له الرضا به أو يضارب بالثمن ان كان العيب لا يضره بالعقد ولا يتوسط عليه
الثمن وهو نقصان القسمة فان كان بجناية احدى البايع وضرب حجر من الثمن على نسبة نقصان
القيمة لا بائس الجناية اذ قد يكون كل الثمن كالموشتري عبداً بناية يساوي ثمنين ففقط يد

فباخذ العبد والتمن وهو باطل هذا ان نقص الثمن عن القيمة والافنقصان القيمة ولو كان
 للتالف قسط من الثمن كعبد من عديد قلبا بيع اخذ الباقي بمقتضى من الثمن والضرب بين التالف
 ولو نقص نصف الثمن وبساوى العبدان فمما ولف احدها احتمال جعل المقبوض في مقابل التالف
 فقصرت الباقي او باخذ العبد الباقي وعدم الرجوع اصله بل يضرب الباقي خاصة لا التقييد
 للتصرف بالشركة ولو تغير الزيادة المتصلة كالتمن والنمو وتعلم الصنعة قلبا بيع الرجوع بمجانا
 وبالمنفصلة كالولد والمرة يرجع في الاصل خاصة بجميع الثمن ولو صار للعت ترعا والبيضة حرا
 لم يرجع في العيين ولو جعلت بعد البيع او حلت النحلة بعد لم يكن له الرجوع في الثمرة وان لم يورث
 ولا في الولد وان كان جنيثا وعلى البايع ابقاءها الى الجداد وكذا ابقاء زرع من غير اجر لو
 فتح بيع الارض وقد شغلها اتما لو اجر ارضا فزرع المساجر وافلس ففتح المجرى ترك الزرع الى
 المصا دبا جرة المثل لان مورد المعاوضة هناك الرقبة وقد اخذها وهذا المنفعة ولم يكن
 من استيفاءها ولو افلس بعد الغرس او البناء فليس للبايع الازالة ولا منع الاثر على ارض
 بل بما عان قلبا بيع مقابل الارض ولو امتنع بيعت الغرس والابنية منفردة ولو افلس ثمن
 الغرس فله صاحبها قلع مع عدم الزيادة وعليه تسوية العقر ولو افلس ثمن الغرس وثنى الارض
 فكل منهما قلع الغرس اذ لم يزد لكن لو قلع صاحب الارض لم يكن عليه ارض لان صاحب الغرس
 دفعه مقلوعا وان قلع صاحب الغرس ضمن طم الحفرة لانه تخليص ماله ولصاحب الزيت الرجوع
 وان خلطه بمثل او اردى لا بالاجر ويجعل الرجوع قبلا عان ويرجع بنسبة عينه من القيمة
 لو كانت قيمة العيين درهما والمزج بها درهمين يتعنا واخذ ثلث الثمن ولو كانت الزيادة نصف
 محضة كطين الحظوة وخبر الطحين وقصارة الثوب ومراضة الذابة وما يشاجر على تحصيله
 سلمت للبايع بمجانا لانها كالمصلحة من الثمن وغيره ويجعل الشركة لانها زيادة حصلت بفعل
 متقوم محترم فلا يضيع عليه بخلاف الغاصب فانه عدوان محض فيباع المقصود فلفلس من الثمن
 بنسبة ما زاد من قيمته فلو كانت قيمة الثوب خمسة وبلغ بالقصارة ستة فله سدس الثمن ولو لم يزد

القيمة فلا شركة فان لم يقض القيمة بالاعيان كان للأجير على الطحن والقصارة جسد الدقيق والترب لاستيفاء
 الاجرة كما ان للبايع جسد المبيع لاستيفاء الثمن والا فلا فان تلف الثوب في يد فان لم يقض القيمة بالعين لم يستحق
 الاجرة قبل التسليم كالبايع يتلف العين في يد قبل التسليم فانه يسقط ثمنه والا استحق كانه صان سلما بالفرار
 ولو كانت الزيادة عين من وجه ونصف من وجه كصنع الثوب فان لم يرد القيمة فلا شركة وان زادت تعدد
 فله قيمة الصنيع كالوكانت قيمة الثوب اربعة والصنيع درهمين والصبيوع ستة فلفلس ثلث الثمن وان
 زادت اقل مما لو كان صبوغا نجسه فالتقصان على الصنيع لهلاكه وقيام الثوب ولو ساوى ثمانية فان
 لم يقض القيمة بالاعيان فالزيادة للفلس فالثلث نصفان والا احتمال تخصيص البايع كالمس فالثلث ارباعا
 او البسط فالثلث اثلثا ولا فرق بين عمل المفلس بنفسه او بالاجر في الشركة ولو افلس قبل ايفاء الاجير
 اجرة القصارة فان لم يقضها بالاعيان فان لم يرد قيمة مقصودا على ما كان فهو فاقدين ماله وان زادت
 فلفلس من البايع والا جسد الرجوع الى عين ماله فلو ساوى قبل القصارة عشرة والقصارة خمسة والاجر
 درهم قدم الاجير درهم والبايع بعشرة واربعة للفرما والبايع الحاراية انزاعها وان جعلت مع الافلاس
 بالتمن لا الولد ويتعلق حق الفرما بعوض الحاراية خطأ لا عدا الا اذا رضى به ولا يحج عليه ويجب ان
 يواجر الذابة والدار والملوكة وان كانت له ولد لنفسه وبساوى غيرها الميت مع عدم الوفاة ومع
 لصاحب العين الاختصاص **المطلب الخامس** في جسه ولا يجوز جسه مع ظهور فقره وبقيت
 باقران الغرم او البيئنة المطلعة على باطنه ولو فقدت الاثران فان عرف له مال ظاهر الزم التسليم او الجسد او بيع
 الحاكم عنه وورثي وان لم يظهر له مال ولا بيئنة على دعوى الاعيان جسد حتى يظهر اعيان ان عرف له
 اصله مال او كان الدعوى والا قبل قوله ولا يكلف البيئنة بعد المني ولو شهد عدلان بتلف ماله قبل تغير
 يمين وان لم يكن مطلعة على باطنه ولو شهد ابا الاعيان مطلقا لم يقض الا مع الصحة الموكدة والفرما
 اخلافة مع البيئنة ومع صحة ماله يجب اطلاقه ونزول الحجر الا اذا لا يحكم الحاكم ويجوز الجسد في دين الولد
 ولا يمنع الاجارة المتعلقة بعين المجرى من جسه **المطلب السادس** في بقايا ما ساحت هذا الباب
 لو افلس المشتري بعد جثا العبد فالأقرب ان البايع الرجوع ناقضا بارش الحاراية او الضرب بقيمة

مالا

١٠٩

مع الغرماء ولا يفسد حق الجاني عليه من احد العينين والا قرب تقديم حق الشفع على البايع لئلا يفسد
حيث ياخذ من المشتري ومن نقله اليه وسبقه ويحمل تقديم البايع لاستفاء الضرر بالشفعة لعمد الحق
كما كان واخذ الثمن من الشفع فيمنع به البايع جميعا بين الحقيقين وليس للمحرم الرجوع في الضيعة والرجوع
فيه فلا يقتصر الى معرفة المبيع ولا القدرة على التليم فلو رجع في الغايه بعد مضي مدة سنتين فيها تم وجده على
حاله صحيح وان تغير قبل الخيار ولو رجع في البعد بعد اباقة صحيح فان قدر عليه والافت منه ولو ظهر بطلان قبل
الرجوع ضرب بالثمن وبطل الرجوع وبعد امانه على اشكال ولو توارى في بيع المبيع بعد الرجوع وتقدم
قول المفلس لانه منكر فيضرب بالثمن خاصة وكل ما يفعله قبل الحجر باض **المقصود الرابع** في الضمان
وهو عقد شرعي لا يتجوز بغيره او مال من عليه مثله **اولا** فصول ثلثة **الاول** الضمان بالمال المورث
عليه شيء ويسمى ضمانا بقول مطلق وفيه مطلبان **الاول** في اركانه **وهي** خمسة **الصيغة** وهي
ضمنت وضمنت او ما ادى معناه ولو قال اودي واحصر لم يكن ضمانا ولا يكفي الكتابة مع القدرة
ونكفي مع عدمها مع الاشارة الدالة على الرضاء لا مكان العيب بشرطه التخيير فلو علفه نجي الشهر او شرط
الخيار في الضمان فقد والاراء كما الضمان في انقضاء التعليق فيه ولو شرط تأجيل الحال صحيح والا قرب
جواز العكس فيقول مع السؤال على اشكال **الثاني** الضمان بشرط البلوغ والرشد وجواز التفريق
والملاءة حين الضمان او علم المستحق بالاعسار ولا بشرط استمرار الملاءة فلو تجدد لم يكن له فسخ
الضمان اما لو لم يعلم كان له الفسخ ويصح ضمان الزوجة بدون اذن الزوج وفي صحة ضمان
الملوك بدون اذن السيد اشكال يتشابه من انه اثبات مال في الذمة بعقد فاشبهه النكاح وانقضاء
الضرر على مولاه فان جازى به بيع به بعد العتق ولو اذن احتمل تعلقه بكسبه وبذمة فيتبع به بعد
العتق اما لو شرطه في الضمان باذن السيد صحيح كالو شرط الاداء من مال بعينه والسقيفة بعد الحجر كالمملوك
وقبله كالحرة وكذا المفلس كالحرة لكن لا يشارك ولا يصح من الصبي وان اذن الوالي فان اختلفا
قدم قول الضمان لا صالده برأيه الذمة وعدم البلوغ والولد في الاهلية اصل يستدل به ولا ظاهر
يرجع اليه بخلاف الوادي شرط فاسدا لان الظاهر انها لا تبصر فان باطلا وكذا البحث فيمن عرف له جاله

جنون او غير فلا والمكاتب كالعبد والمرض يرضى من الثلث والاخرى ان عرفت اشارة صح ضمانه والا فلا
الثالث المضمون عند الاصيل ولا يعتبر رضاه في الضمان لانه كالأداء في ضمان المبيع ولو انكر بعد
الضمان لم يبطل على من اراد ويصح الضمان عن الميت وان كان مفلسا ولا يشترط معرفة المضمون عنه
ثم لا بد من امتياز عن غيره عند الضمان بما يمكن القصد منه الى الضمان عنه **الرابع** المضمون له وهو
سحق الدين ولا يشترط علمه عند الضمان بل رضاه وفي اشتراط قبوله احتمال فان شرط اعتباره
التواصل المعهود بين الايجاب والقبول في العقود **الخامس** الحق المضمون به بشرطه المألوفة
والثبوت في الذمة وان من لا كالتمس في مدة الخيار وقبل الدخول ولم يكن لانه ما كان يؤول اليه كمال
المعالة قبل الفعل ومال التيق والرعاية والا قرب صحة ضمان مال الكتابة وان كان بشرطه ويصح
ضمان التفقه الماضية والحاضرة للزوجة لا المستقبلية والحاضرة للقريب ومنها ولو ضمن ما سلفه
بيع او فرض بغيره لم يصح ولا ضمان الأمانة كالوديعة والضمانية ويصح ضمان اثر البناء وان كان
حيوانا ومال السلم والاعيان المضمونة كالغصب والعارية المضمونة والأمانة مع التقدي على
اشكال وضمان العهدة للبايع عن المشتري بان يضمن الثمن الواجب بالبيع قبل تسليمه وضمان عهدة
ان ظهر عيب واستحق والمشتري عن البايع بان يضمن عن البايع الثمن بعد قبضه متى استحقا **اورده** **خرج**
بغيره على اشكال او ارش العيب ويصح ضمان نقصان الصبي في الثمن للبايع وفي التسليم للمشتري
وردة للعتق في الثمن والمشتري والا قرب انه لا يصح ضمان عهدة الثمن لو خرج المبيع معيبا ورده
والصحة لو بان فساده بغير الاستحقاق كعقوبات شرطه بغيره في البيع او اقتران شرط فاسديه والا قرب
صحة ضمان المجهول كما في ذمته قبل نفيه ما يقوم اليقينة على ثبوته وفي الضمان لا ما يتجدد ولا ما
يوجد في ذمته وكذا ما يقر به المضمون عنه او يخلف عليه المالك برأيه من المديون ولو ضمن
ما يقوم به اليقينة لم يصح لعدم العلم بثبوته حينئذ ولا ضمن شيئا مما لك عليه ويصح الاثر من المجهول
ولو قال ضمنتم من واحد الى عشرة احتمل لزوم العشرة وثمانية وتسعة باعتبار الطرفين **الطلب**
الثاني في الاحكام الضمان ثاقل وان لم يرض المديون فلوا برأه المستحق بعد لم يبرأ

الضامن ولو ابر الضامن بربا معا ولو ضمن الحال من جلا تا جل وليس للضامن مطالبة المديون قبل
 الاداء فان مات الضامن جل ولو رتبته مطالبه المضمون عنه قبل الاجل ولو كان الاصل من جلا لم يكن لهم
 ذلك ولو مات الاصيل حينئذ خاصة بحكم الحاكم من التركة بقدر الدين فان تلف من الوارث كما ان القاء
 له ثم ان الضامن ان يبرج لم يرجع على المديون وان اذن له في الاداء والارجع بالاقول من الحق وما اذا
 وان ابري ولو ابري من الجميع فلا يرجع وان لم ياذن له في الاداء ويصح ترامي الضمان ودوره و
 اشتراط الاداء من مال بعينه فان تلف بغير ترميط الضامن ففي بطلان الضمان اشكال ومع عدمه
 يتعلق بعلق الدين بالرهن لا الاثر في الجاني فيرجع على الضامن وعلى الثاني يرجع بما ادى
 يعمل بالحق خاصة لانه الذي قضاه وللضامن مطالبة الاصيل ان طوبى
 اذا عزم على اشكال وليس له المطالبة بالتخليص قبل المطالبة ومن ادى من غير ضمان ولا اذن
 لم يرجع وان اذاه باذنه بشرط الرجوع يرجع وان لم ينشأ الرجوع احتمل عدمه اذ ليس من ضرره
 الاداء الرجوع وثبوته للعادة ولو صالح المادون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين احتمل
 الرجوع ان قال اذني او معا على اختلاف الدرام ان علق بالاداء او عدمه لانه اذن
 في الاداء لا الصلح ولو صالح الضامن عن ماله بما يرضى تسعين رجوع بالتسعين وكذا لو صلح بمحط
 قده او نقص صفه ولو صالح بالانريد رجوع بالدين ويرجع على ضامن عهد الترخي كل موضع يظلم فيه
 البيع من ماله لا يتجدد له الفسخ بالتفصيل والعيد السابق وتلفه قبل قبضه بل يرجع على البايع و
 لو طالب بالارش فالأقرب مطالبة الضامن ولو فتح لاستحقاق بعضه يرجع على الضامن كما قال
 المسحق وعلى البايع بالآخر ولو اخذ بالشفعة يرجع على الشفيع دون الضامن والبايع ولو باع او
 اقرض بشرط رهن عين او مطلقا ففرض سليم الرهن لم يصح لأن الاصيل لا يلزمه ذلك ولو ضمن
 ما يحد منه المشتري من ثأ او غرس لم يصح لأنه ضمان تام يجب وفي ضمان البايع ذلك اشكال ولو ضمن
 طوبى السابق ومع الاقران اشكال ولو ضمن كل من المديونين معا على صاحبه تعاكت الاصل والفرع
 الفرعية فلهما ان اجارها وتساقطان فلو شرط أحدهما الضمان من مال بعينه وجبر عليه لعلق قبل الاداء

يرجع على المدينين
 ولو ابرض من الجميع
 ولو ابرض من الجميع
 ولو ابرض من الجميع
 ولو ابرض من الجميع

يرجع على المدينين اذى ويضرب المبرج الغرماء والاطول من احد ضمانه بالجميع خاصة فان دفع النصف انصرف
 الى ما قصده ونقل قوله مع اليمين فان اطلق قال الوجه التقييط ونصرف الاثر الى ما قصده المبري فان
 اطلق قال التقييط ولو ادى الاصيل قبل قصده ففي وجه اليمين عليه او على الضامن اشكال ان يضمن عدم
 توجه اليمين للحق الغير وحققا القصد ولو ضمن الثالث المتبرع بسناله يرجع عليه دون الاصيل وان اذن
 له الاصيل في الضمان والاداء ولو دفع الاصيل للضامن او المستحق فقدرى ولو لم ياذن الضامن
 في الدفع وعلى الضامن البينة تا اذن لو انكر الاصيل او انكر الدين ولو انكر الضامن الضمان فاستوفى
 المستحق بالبينة لم يرجع على الاصيل ان انكر الدين أيضا او الاذن والارجع افضاضا الا ان ينكر الاصيل
 الاذن ولا يبينه ولو انكر المستحق دفع الضامن يسأل قدم النكاح فان شهد الاصيل ولا منه فذلك
 وبها يقرم ثانيا ويرجع على الاصيل بالاولى مع مساقاة الحق او قصوره ولو لم يشهد يرجع بالاقول من الثاني
 والاول والحق ولو ادى القضاء المادون له فيه فانكر المستحق فان كان غيبه الاذن فهو مضطرب
 الاشهاد اذ كان من جهة الاحتياط وتمهيد طريق الاثبات فلا يرجع عليه ان كذبه وان صدقه احتمل
 ذلك حيث لم ينتفع به الاصيل والرجوع لا عترة بآية ذمته وفعل ما اذن فيه فلا يخرج استحقاق المادون
 بظلم المسحق وهل له خلاف الاصيل لو كذبه ان قلنا بالرجوع مع التصديق حلفه على نفي العلم بالاداء
 فان قلنا بعدمه فان قلنا باليمين المردودة كالأقرار لم يخلفه لأن غايته النول فيحلف الضامن قصير
 تصديق الاصيل وان قلنا بالبينة حلف فله ينكل فيحلف ولو وجد الاصيل وصدقه المسحق احتمل
 الرجوع لسقوط المطالبة باقراره الذي هو اقوى من البينة وعدمه اذ قول المسحق ليس حجة على الاصيل
 ولو كان الدفع بحضور الاصيل فلا ضمان اذ التقصير منسب اليه ولا يفرط لو شهد رجلا واخر اثنين او
 سوريين وفي رجل واحد ليحلف معه نظر ولو اتفقا على الاشهاد وموت الشهود او غيبتهم فلا
 ضمان ولو ادعاه الدافع فانكر الاصيل الاشهاد تعارض اصلا عدم الاشهاد وعدم التقصير كذا ياب
 الاول باصالة براءة ذمته عن حق الدافع **الفصل الثاني** في الحوالة وهو عقد شرع لتحويل المال
 من ذمة الى اخرى وتزول بها فلا ذمة للثالث وعلمهم بالقدرة ولزوم الدين او كونه صابرا اليه

الحوالة

علم المحال باعسان المحال عليه لو كان أو رضاه به شرط الزوم وهل شرط شغل ذمة المحال عليه مثل الحق
للمحيل الأقرب عدمة لكنه اشبه بالضمآن ولا يجب قبولها وإن كانت على ما كان قبل ثم وليس له
الرجوع وإن أقصر ولو ظهر له فقره حال الوالة تخير في الفسخ وهل تخير لو جرد اليأس والعلم سبق
الفقر أشكال وهي نافذة قبل المحيل عن دين المحال وإن لم يبرأه المحال على ما رأى ويتحول حقه إلى ذمة
المحال عليه وبما المحال عليه دين المحيل ويصح على من ليس عليه حق أو عليه مخالف على ما رأى ويصح تراهي
لحوالات ودورها والحوالة بالاشارة والتمس في مدة الخيار وبما الكفاية بعد حلول التيمم وقبله على
أشكال ولو حال المكاتب بدين مائة جان ولو كان له على أحسن من فاحال عليه بالكتابة صح لأنه
محمول عليه ولو قضى المحيل الدين بغير المحال عليه يرجع عليه وإن تبرع لم يرجع وبما المحال عليه ولو
طالب المحال عليه المحيل بما قبضه المحال فادعى شغل ذمته قدم قول المنكر مع اليقين ولو حال البايع بدين
السلعة بعينه سابق فإن قلنا الوالة استيقا تطلت لأنها نوع أرفاق فإن بطل الأصل بطل هبة
الأرفاق كالمواشيري بدهام مكسرة فاعطاه صحاحا ثم فسخ فإنه يرجع بالصالح وإن قلنا أنها أعيان
لم تطل كالمواشيري عن الفسخ ثم ردت بالعقد فإنه يرجع بالتلف لا بالتلف فالمشري الرجوع على البايع خاصة
إن قبض ولا يتعين القبض وإن لم يقبضه فله قبضه وهل للمشري الرجوع قبل قبضه فيه أشكال
من أن الوالة كالمقبوض وهذا لا يجيب البايع بعدها السلعة ومن أن التفرغ للمقبوض ولم يحصل حقيقة
فإن معنا الرجوع فهل للمشري مطالبته بتحصيل الوالة ليرجع أشكال وعلى تقدير البطلان لا يرد
البايع إلى المحال عليه بل للمشري ومعين حقه فيما قبضه فإن تلف عليه بدله وإن لم يقبضه فلا
يقبضه فإن قبضه فهل يقع عن المشري بحمل ذلك لأنه كان مادونا في القبض بحقه فإذا بطلت بقي
أصل الأذن والأصح العدم لأن الأذن الذي كان ضمنا لا يقوم بنفسه والوكالة عقد محال للحوالة
تخلو بالوفد الشركة والوكالة فإن الأذن الضمني حتى يصح التصرف لأن المحال يقبض نفسه
بالاستحقاق لا بالتحميل بالأذن وهي مختلفان فبطلان أحدهما لا يفيد حصول الآخر وفي الشركة
يتصرف بالأذن فإذا بطل خصوص الأذن بقي عمومها ولو حال البايع رجلا على المشري فالأقرب

عن
بمسألة

عدم بطلان الوالة بتجدد الفسخ لتعلق الوالة بتغير المتعاقدين سواء قبض أو لا ولو فسد البيع من أصله
بطلت الوالة في الصورتين ويرجع المشري على من يشاء من المحال والبايع **ف** لو حال من العبد
على المشري وصدة في الجمع العبد على الحرية بطلت الوالة ويرد المحال ما أخذ على المشري ويحققه على
البايع وإن كان بينهما المحال فأقام العبدية أو قام بنية الحسية فذلك وليس للبايعين أقامتها
لكنها بالبيعة الأمع إمكان الجمع كادعاء البايع عتق وكيله وأدعاء المشري عتق البايع مع جملة
ولقدت البينة فلهما أحلافة على نفي العلم فبأن أحد المال من المشري وفي رجوع المشري على البايع
أشكال يشترط أن الظلم يرجع على من ظلمه ومن أنه قضى عنه بآذنه ولو صدقها المحال وأدعى
أن الوالة بتغير الثمن صدق مع اليقين لأن الأصل صحة الوالة فإن أقام بينة أن الوالة بالفرق
لأنها لم يكن باها **ب** لو جرى لفظ الوالة واختلفا بعد القبض فادعاهما المحال وأدعى المحيل قصد
الوكالة فالأقرب تقديم قول المحيل لأنه أعرف بلفظه وقصد واعتصاده بالأصل من بقا حق
المحيل على المحال عليه وحق المحال على المحيل ويحمل تصديق المستحق لشهادة اللفظة ولو لم يقبض
قدم قول المحيل قطعا ولو انعكس الفرض قدم قول المحال ولو لم تنفقا على ما بان اللفظ بل قال
السخن أحدهما وقال المدبون وكلكت في استيقا ديني صدق المدبون فإن لم يكن قبض فليس له ذلك
لأنه لو كان الوكالة وله مطالبته المدبون بالمال لثلاثين حقه ويحمل العدم لأعترافه برأيه بدعوى
الحوالة أما لو قال السخن وكلكتي فقال لا بل أحلتك صدق منك الوالة باليمن وليس للسخن القبض لأن
انكان الوكالة يضمن الغزل وإن كان قبض فالأقرب أنه يملكه لأنه حبس حقه وصاحبه زعم أنه ملكه
وإن تلف احتمل عدم الضمان لأن الوكيل أمين وثبوته لأن الأصل ضمان مال الغير في يد آخر ولا يلزم
من تصديقه في نفي الوالة تصديقه في إثبات الوكالة ليستطاع عنه الضمان **ج** لو شرط في الوالة
القبض بعد شهر مثلا فالأقرب الصحة وإن كان حالا **د** لو حال المير على شغل الذمة فهي وكالة
يشترط فيها أحكامها وجازت تلف الوالة لأشتركتها في المقصود وهو استحقاق المطالبة ولو انعكس
الفرض فإن شرطه الشغل فهو اقراض فإن قبض المحال يرجع على المحيل فإن أبرأه لم يصح لأنه أبرأ المير

الكفالة

اجماعنا على ان لا يثبت الكفالة الا بالرضا
المتفق عليه وان كان المتكفل
او كفاله او غيره ممن له
الكفالة يشترط ان يكون
او كفاله او غيره ممن له
الكفالة يشترط ان يكون
او كفاله او غيره ممن له
الكفالة يشترط ان يكون

لا بد من عليه وان قبض منه ثم وجبه آياه رجع الحال عليه على الجبل لانه عزم عنه ولو احوال من لا بد عليه
على من لا بد عليه فهو كالة في اقرض **الفصل الثالث** في الكفالة وهي عقد شرعي للتعهد بالتكفل
وتعتبر فيه ارضى الكفيل والكفول له دون الكفول وتعيين الكفول فلو قال كلفت احدها او زيدا ان يرضى
فان لم آت به فغيره او غيره او عرف بطلان وتعيين الكفالة فلو قال ان كنت فانا كفيل لم يصح على اشكال
ولو قال انا احضر او اؤدى ما عليه لم يكن كالة وتصح حاله وتصح على كل من يجب عليه المصروف بحسب
الحكم من زوجة تدعى البهيم زوجتها او كفيل تدعى عليه الكفالة او عبي او مخنون اذ قد يجب احضارها
للتشهادة عليها بالانفاق وبان المحبوس لا مكان تسليمه باسم من وجبه ثم يعيد الى الحبس او عبيد اوق
او من عليه حق لا دق من مال او عقوبة فصاص ولا يشترط العلم بقدر المال فان الكفالة بالبدن لا
به ولا يصح على حد الله تعالى والاقرض صحة كفالة المكاتب ومن فخر به مال مضمون كالغصب والمشتاق
ضمان عين المضمون والمشتاق كيردها على مكلفها فان رد ترى من الضمان وان كف في الزمان بالقيمة
وجهان الاقرب العدم كوت الكفول دون الوديعة والامانة ويصح كفالة من ادعى عليه وان لم يقر
البينة عليه بالدين وان جحد لاستحقاق المصروف عليه والكفالة بيد الميت اذ قد يستحق احضار ولادة
الشهادة على صورة والاطلاق يقتضي التعجيل فان شرط اجلاق حب ضبطه والتسليم الكامل في بلد
العقد ولو عين غير الزم والكفول له مطالبة الكفيل بالكفول في الحال مع التعجيل والاطلاق وعند
الاجل في الترجلة ونحو الكفيل عن العهد بتسليمه ثامنا في المكان الذي شرطه او في بلد الكفالة لو
اطلق ارادة المستحق او كرهه وبموت الكفول في غير الشهادة على عبته او فيها بعد الدفن ان جرت
البشر لاخذ المال وتسليمه نفسه وبإبراء المستحق لاحدها ولا يبرأ بالتسليم ووجه يد غالبة مانعه
ولا يتسلمه قبل الاجل او في غير المكان المشروط وان اشفى فيها الضرر على رأي ولا يتسلمه في حبس
الظالم بخلاف حبس الحاكم ويلزم الكفيل اتباعه في عبته ان عرف مكانه ونظر في احضار بقدر ما يمكن
الذهاب اليه والعودة ولو كانت مؤجلة اخر بعد الحلول بقدر ذلك ولو امتنع الكفيل من احضار
حبس حتى يحضر او يؤدى ما عليه ولو قال ان لم احضر كان على كذا لزمه الاجزاء خاصة ولو

قال على كذا الى كذا ان لم احضر وجب عليه ما شرط من المال ولو مات المكفول له فالاقرب انتقال الحق له ونشرق
لو اطلق غيرهما من يد صاحب الحق فصار ضمن احضار او اداء ما عليه ولو كان قابلا لزمه احضاره او اداءه فان فمها
ثم حضر الزم تسلط الوارث على قتله فدفن ما احده وجبا وان لم يقبل ولا تسلط الكفيل لو مرضى هو والوارث
بالمدفوع على المكفول بذمة ولا فصاص **فصل** لو قال الكفيل لاحق لك على المكفول له لا سند عا الكفالة
ثبوت حق فان اخذ منه المال لتعذر المكفول لم يكن له الرجوع لا عتراضا ولا ظلم لو كفل ثمان رجل فمله
احدها فالاقرب بآة الآخرة لو كفل لاثنتين فمله الى احدهما لم يرد من الآخر لو ادعى ابرا المكفول
فرد المكفول له اليه من حلف وبني من الكفالة دون المكفول من المال لو زامن الكفالة لا يصح فان ابرى
الاصل برئوا اجمع لو قال انا كفيل بفلان او بنفسه او ببدنه او بوجهه او بناسه صح اذ قد جبره عن الجلة
اما لو قال كفلت كذا او غيره مما لا يمكن للجوع بدونه او ثمة او ماشا منه من المشاعة ففي الصحة نظر تشترط عدم
البرهان كالببيع ومن عدم امكان احضار الجزاء بالجملة فيسري وكذا لو كان جزاء يمكن الجوع مع انفصاله
كبدن ورجله لو هرب المكفول او غاب غيبة متقطعة فالاقرب الزام الكفيل بالمال واحضار مع احتمال
برأته وبجمل البصر بحث على المكفول المصروف مع الكفيل ان طلبه الكفول له منه والا فلا ان كان متبرعا
والا فلا اول لو اسلم الكفيل على الجزاء بئى من الكفالة ولو اسلم احد الطرفين بئى الكفيل والكفول على
اشكال فصا اما لو كان ضمانا فانه لا يسقط باسلام المضمون عنه وفي رجوع الضامن الماذر عليه بالقيمة
نظر لو خيف على السفينة العرق فالقبيض الزكبان مناعه ليخف لم يرجع به على احد وان قصد الرجوع
به او قال له بعضهم الفه فالقاء اما لو قال له الفه وعلى ضمانه فالقاء فعلى القابل الضمان للحاجة ولو
قال على وعلى الزكبان السفينة ضمانه فافتنعوا فان قال اردت للتساوى لزمه قدر نصيبه ولو قال
وعلى ضمانه وعلى الزكبان فقد اذنوا الى فاكروا بعد الالتقاء ضمن الجميع بعد اليقين على اشكال يشاء من استناد
النظر الى المالك ولو لم يكن خوف فالاقرب بطلان الضمان وكذا مرق لو يك وعلى ضمانه او اخرج
نفسك وعلى ضمانه بخلاف وطلق زوحك وعلى كذا الاقرب انتقال حق الكفالة الى الوارث ولو
انتقل الحق عن المستحق تبع او احواله او غيرها بئى الكفيل وكذا لو احوال المكفول المستحق كالفقضاء

المكفول قدم قول

لانه

بما له
منه
بما له
منه
بما له
منه

لو أدى الكفيل لتعذر احضار المكفول كان له مطالبة المكفول بما اداه عنه سواء قبل اداؤه او لا ولو ظهر
بعد الاداء سبق موت المكفول ترجع الكفيل على المكفول **المقصد الخامس في الصلح وهو ان يملكه الاول الصلح**
عند ما يشرع لقطع التجاذب الا انما اخل حراما او حرم حلالا كالصلح على اسرقاق حرام واستباحة بضع او
صالحه مع ان كان ظاهرا على بعض ما عليه سواء عرف المالك قدر حقه او لا فان الصلح في مثل ذلك لا يثمر ملكا
ولا ابراء الا ان يعرف المالك ما عليه ويرضى باطنا وقد لو كان المذموم كادبا فصالحه المكافاة غير صحيح
الا مع الرضا الباطن وهو اصل في نفسه ليس فرعاً على غيره وان افاد قايمة ويصح على الاقرار والاعتراف
غير سبق خصومة ومع سبقها سواء علم بقدر ما شاع عليه او جهلاه دينا كان او عبداً وهو لان من الطرفين لا
يطلب الا بائناً قاطعاً على صحة ولا بد من تعاقدين كاملين وما يرضاهما من به وعليه ويشترط فيها التلك
لوصال على عين باخرى في الربوات ففي الحاقه بالبيع نظر وكذا في الدين مثله فان الحقة قد لو صالح من
الف مؤجل بحسن مائة حال ولو صالح من الف حال بحسن مائة مؤجل فهو ابرأ على اشكاله ولينم الثا جيل
ليس طلب الصلح اقراراً بالخلا ويعني او ملكي ولو صالح الشريك على ان لا يحدها من ماله ولا اخر الربح
الخسران صح ولو صالح عن الدناير تدرام او بالعكس صح ولم يكن صرفاً ولو ظهر استحقاق احد الطرفين بطل
الصلح ويصح على كل من العين والمنفعة بحسنه او بخلافه ولو صالح على ثوب ائلفه بدهم على درهمين لزم
الفصل الثاني في نزاع الحقوق يجوز اخراج الرق من الجناح ووضع الساباط واستعداد الابواب و
الميار في الطرق النافذة مع انشاء ضرب المارة ولو عارض مسلم ائمالو كان ضرراً او اظلم بها الدرب على
الاقوى او كانت المرفوعة قاتلة لا يجوز ولو اذن ارباب الدرب المرفوع او فتح دونه او سباً كاجازادهم
اعان يجوز الرجوع فيه وينبغي من استعداد بائع المرفوعة تغير الاستطراق دفعا للشبهة ويجوز الصلح
بينه وبين ارباب الدرب المرفوع على احداثه وشن وشبهه على راي وليس لغيرهم مع رضاهم الاعتراض
لكل من له الاستطراق فيه انزاله ما احذنه تغيير اذن ولدى الدارين المتلاصقين في دربين مرفوعين
فمن باب بينهما وفي استحقاق الشفعة حينئذ نظر ونفرد الادخل بائنين البابين ويتنازعا في الطرفين
ولكن منهما المخرج ببيانه مع سدا الاول وعدمه فان سدا فله العود اليه وليس لاحدهما الدخول وبجملة

بما له
منه
بما له
منه
بما له
منه

اذ كان له ذلك في ابتدا الوضع ورفع الحايط اجمع وليس للمحاذي في النافذ منع مقابلة من وضع الرق
وان استوعب الدرب فان خرب جان لمقابله الباد مرة فليس الاول سعة ويجوز جعل الدار اثنين و
منع المرفوع آخره موضع له استطرقة وفتح باب في النافذ لاذن المرفوع دون العكس الا على الاحتمال
والجار المختص ليس للجار التصرف فيه بتسقيف وطرح خشب وغير ذلك ولا يجوز الاعارة لو استعاره الجار
يحب ولو اذن جاز الرجوع قبل الوضع وبعد على الاقوى لكن مع الارش على اشكال ولو ائتمهم اقتصر
في تجديد الوضع الى تجديد الاذن ويجوز الصلح على الوضع ابتداء بشرط عدم اللعب ووزنه ووقته
ولو كان مشتركاً لم يكن لاحدهما التصرف فيه بتسقيف وغيره الا باذن شريكه ولا يجوز احدهما على
الشركة في عمارة ولو ائتمهم ولو ائتمهم قال اقوى الارش وكذا لا يجوز على الشركة في عمارة الدواب البئر
وغيرها ولو ائتمهم احدهما لم يمنع ولا يجوز صاحب الثقل ولا العلو على عمارة الجدار الحامل للعلو
ولو طلبا قسماً طولاً او عرضاً جاز ولا يجوز احدهما لو ائتمهم عن القيمة في كل الطول ونصف العرض
كذا في نصف الطول وكل العرض ويصح الفرعة في الثانية دون الاولى بل يختص كل وجه بصاحبه
ولو تعاونا على اعادة المشترك او اعادة احدهما تالة المشتركة فهو على الشركة ولو طلب صاحب العلو
عمارة الثقل بمقتضى صاحبه كان له المنع ولو اعاده تالة من عند ذلك والمعاد ملكه ولا يمنع صاحب
الثقل من الانشاع بسفله لكن يمنع من فتح كوة او ضرب وتد ولو ائتمهم احد الشريكين بالانفاق على البئر
او القنوة لم يكن له منع الانشاع بالماء ولا يجوز على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشاركة المالك في عمارة
سقف المجري وان خرب من الماء ولا على المالك اصلاح القنوة لو خرب غير سببه ويجوز لصاحب
العلو الجلوس على السقف الحامل بينه وبين الثقل وان كان مشتركاً ووضع ما جرت العادة بوضعه
للضرورة ولصاحب السفل الاستئذان والعلو لا ينافي به السقف المشترك كالنوب اما ضرب البئر في
السقف فلا **فصل في** اذا استحق وضع حشبه على حايط فسقطت او وقع الحايط استحق تجديد عمده
الوضع بخلاف الاعادة ولو خيف على الحايط التقوط ففي جواز الابقاء نظر **ب** لو وجد بناء او حشبه
او مجرى مائه في ملك غيره ولم يعلم سبه قال اقرب تقدم قول مالك الارش والجدار في عدم الاستحقاق

عليه

لا يجوز بيع حق الهواء ولا سيل الماء ولا الاستطراق **الفصل الثالث** في النافع لو صالح
 المشتب المصدق لأحد المدعين بسبب توجب التملك كالأرض على شئ شاركه الآخران كان باذنه
 الأصح في البيع ولا شركة ولو تباين السبب صح الصلح في حصته أجمع ولا شركة وتطعن مدعي الدرعين أحدهما
 ونصف الآخر ويذعي أحدهما الباقي مع التثبت وكذا لو استودع من اثنين ثلثه ثم تلف واحد من غير شرط
 وأنشبه بخلاف من خرج الأخرى وباع الثوبان مع التثبت وكذا لو استودع من اثنين ثلثه ثم تلف واحد من غير شرط
 مع التمسك فإن بيعا منهم دين كان تساويا في التمسك لكل من صاحبه وإن تفاوتا فلا أقل لصاحبه ولو
 كان عوض الصلح سقي الزرع أو الشجر بآية فالأقرب الجواز مع الضبط كما في بيع الماء وكذا لو صالحه
 على إجراء الماء إلى سطحه أو سياحته صح بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء منه ويصح جعل العدة المضبوطة
 بالعمل أو الزمان عوضا فإن اعتقه صح وفي رجوع العبد أشكال يتشام من أن اعتقه لم يصادق بذلك
 سوى الرقبة فلا يوثق إلا فيه كالأوصى لرجل برقبة ولا يخرج منه فاعتق الأول ومن أفضأ العتق
 زوال الملك عن الرقبة والمنفعة وقد حال بين العبد والمنفعة حيث لم يحصل المنفعة للعبد والركب
 أولى من قابض الجلام على رأى وذو الحل على الذابة أولى من غيره ويتساويان في الثوب أيديهما
 إن كان في أحدهما الثمن وفي العبد وإن كان لأحدهما عليه ثياب والأسفل أولى من مدعى العرفه

يدوم
 لا يفسخ البائلي به ومع التصرف أشكال ولو صالح أجنبي عن المذموم كان عن دين ناذنه فكذلك الأول
 وغير ناذنه فقد المذموم من الخصومة وأبدا له من الدعوى ويرجع بما اداه أو صالح باذنه ولو صالح
 الأجنبي المدعى لنفسه ليكون المطالبة له صح دين كالت دعوى أو عينا ولو خرجت أعضان الجوار
 إليه فله قطعها من جذعها أن لم يكن العطف وإن لم ياذن الحاكم فإن صالحه على الأبقاء على
 الجدار صح مع تقدير الزيادة أو أنها منها والمدة وكذا على الأبقاء في الهواء على الأقوى وكذا لو بحث
 في العروق الممتدة والحائط المائل للهوا غير المشبهة الواقعة على ملك غيره ويصح الصلح عن الجهول
 دينا كان أو عينا إذا لم يكن مرفقه كما لو طعن فبخر حطه وشعره من جبين ولو علم أحدهما لم يصح إلا
 أن يعلم صاحبه ويصح الصلح عن كل ما يصح أخذ العرفه عنه وإن لم يجز بيعه كدم العبد وكفى الذار ولو

صالح عن القصاص بعد فخر مستحقا أو قرأ فالأقرب الرجوع بالقصاص ولو صالح عن القصاص بغير علمان
 حريته أو بعد علمان استحقا فقه بطلان استحقا والقصاص وجوب الانتفال إلى الذمة نظر
 ولا يجوز الصلح على ما لا يجوز من أحد العرف عنه كالصلح مع امرأة ليقرب بالزوجة أو مع شاهد لم ينع
 من إقامة الشهادة أو مع جد القذف ولو تباين المدعىين ملكيهما فهو في أيديهما فيحكم لذي البينة
 فإن فقدت فلم ينص ببقاء مع اليقين ولو جحد عليه على رأى أو بناء أو عقد أو قبلة أو
 سيرة ولو كان متصلا بهما أو مخلو لا عنهما ولا طرح لأحدهما ولا غيره في حلفه فهو له مع نكول صاحبه
 فإن حلفا أن خلا قضى لهما به ولا رجع بالذواخل كالأطاف والمخاريب والابحار كالتصديق
 الكتابان يخص أو آخر ولا يلازم أن قال الشايك وفي رواية يرجع في اللص بما قد قطعه ولو شهدت
 البينة لأحدهما بالملك صار صاحب يد في الأثر ويحكم لصاحب الأسفل بعد مران البيت مع اليقين
 ولصاحب العلو بعد مران العرفه أما السقف فإن لم يكن أحدهما بعد بناء العلو كالأنج الذي لا يمكن
 عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو فهو لصاحب السقف لأن بناءه على الترتيب وفي
 إن كان بحيث يمكن أحدهما كنجع ينفقه في وسط الجدار ويجعل البيت بين قهنا مشتركان فيه
 فيعمل النسوة لأنه أرض لصاحب العلو وصاحب السقف واختصاص الأول والثاني ولو
 تنازع صاحب البيوت السفلى وصاحب العليا في العرفه فإن كان المرق في صدر الخان تساويا
 في المسك إلى العلو واختص الأسفل بالباقي ولو كان في الدهليز أو في أول الباب فمن أول الباب
 إلى المرق بينهما والباقي للأسفل ولو خرج المرق عن حطة الخان فالعرفه تاجعها للأسفل ويقضي
 بالدرجة لصاحب العلو ويتساويان في المزانة تحتها كل ذلك مع اليقين والمستأنه بين الملكين
 كالجدار **الأممات** وتوابعها وفيه مقاصد **الأول** الوديعة وفيه فصول
الأول في حقيقتها وهي عقد يفيد الأستئانة في اللفظ حايث من الطرفين ولا بد فيها من إيجاب وهو
 كل لفظ دل على الأستئانة بتأني عيانة كان وقبول فعلا أو قولاد الأعلى الرضا ولا بد من صدورها
 من مكلف جازين التصرف فلو استودع من صبي أو مجنون ضمن ألا إذا خاف ثلثه فالأقرب

يجوز سقوط القصاص والدية

الكلام
 والوديعة

سقوط الضمان ولا يبرأ بالرد اليهما في الصورة بل الولى ولا يصح أن يستوعب ما كان اود عالم بضمانا بالاهمال
أما لو كان الصبي أو البهائم فالأقرب الضمان ولو استوعب العبد فالأقرب أنه يتبع بها بعد العتق و
لو طرح الودعة عند لم يلزمه الحفظ أو لم يصلها وكذا لو كان على قبضتها ولا تضمن لو تلفت وإن أهل أقال
استوعب مختارا فإنه يجب عليه الحفظ ويظهر بوث كل واحد منهما وبجونه وإغائه ويغنيه نفسه وإذا استوعب
نقبت أمانه شرعته في ذلك فلا فصل قوله في الرد كالنوب تطير الريح إلى أن ويجب عليه إعلام صاحبه به وإن
اخر متبنا ضمن **الفصل الثاني** في مرجحات الضمان وقسمها شي واحد وهو التقصير **باب** ستة
الأول الانشعاع فلو ليس الثوب أو ربك الذابة ضمن الآن بربك تدفع للرجع عند التقى أو يلبس لدفع للردود
عند الرجوع وكذا ضمن لو أخرج الدرهم من كيسها لينتفع بها وإن كان الكيس ملكه وأعادها إليه ولو نوى
الأخذ للانشعاع ولم يأخذ لم تضمن بخلاف الملقط الضمان من مجرد النية لأن سبب أمانته بمجرد النية
كذا لو جدد الثوب لنفسه أو نوى بالأخذ من المالك الانشعاع وكذا لو أخرج الذابة من حرمها للانشعاع
وإن لم ينتفع ولا يعود أمانته لو ترك للثبانه فلو ردة الودعة إلى الحرم لم يزل الضمان مالم يجدد الاستئمان
ولو مر بها باله بحيث لا يمتنع ضمن ولو تلف بعض الودعة المتصل من الباقي كما لو قطع يد العبد أو بعض
الثوب ولو كان منفصلا أو المودع مخطيا ضمنه قيمة خاصة كما لو أخرج بعض الدرهم فإن أعادها
بعضها وخرجها فذلك ولو أعاد مثلها وخرجها ضمن الجميع وكذا يضمن الجميع لو فتح الكيس المحنوم سواء أخذ
منه شيئا أو لا بخلاف ما لو ختمه هو ولو خرج الودع بعينين بحيث لا يميز من الجميع وإن اتخذ المالك ولو
خرج نادى أحدهما ضمن الأخرى ولو خرج غيره ضمنه المانح والشك كالحكم أن كان من المالك ضمن إذا
حله بنفسه للحد وإن لم تصرف ولا ضمن بالأخذ ولو أذن له المالك في أخذ البعض ولم ياذن في ردة البذل
فردّه ومرتبه ضمن الجميع **الثاني** الأبدان فلو أودعها عند زوجه أو ولده أو عبده أو أجنبي وإن
كان نفعه من ضرره أو لا أذن ضمن وكذا لو سافر بها مختارا مع أمن الطريق أمّا لو سافر بها مع
خوف لظنها مع الإقامة فإنه لا يضمن وكذا لو أودعها حاله السفر وإذا أراد السفر ردها على المالك
فإن تعدد على الحاكم فإن تعدد أودعها من الثقة ولا ضمان وكذا لو تعدد ردها على مالكا فإنه

يعدّها إلى الحاكم فإن تعدد فالثقة مع الحاجة وإذا خالف هذا الترتيب الموضعي مع القديم ضمن
والأقرب وحسب القبض على الحاكم وكذا المديون والغاصب إذا حلا الدين أو الغصب إليه ولو أراد
التفرق فمضاهي الآن يخاف المعاجلة ومن حضرته الوفاة وجب عليه الوصية بما عنده من الودعة
فإن أهل ضمن الآن يموت فجاء على أشكال ولو أوصى لفاسق أو أجمل لقوله عندى ثوب وله الثواب
ضمن أما لو قال عندى ثوب ولم يوجد في التركة ثوب لم يضمن بغير بلا على التلف قبل الموت على أشكال ولو وجد
على كس محنوم أنه ودية فلا ن لم يضمن اليه وكذا لو وجد في دستوره الآباليته **الثالث** التقصير في دفع
المالك فلو ترك علف الذابة أو بقيها مدة لا يصبر عليه عادة فهلك ضمن سواء أمر المالك أو لا ويرجع
على المالك وإن أخطأ على أشكال إذا لم يتبرع أمّا لو أخطأ عن العلف أو التقى فترك عصى ولا ضمان ويضمن
لو ترك نشر الثوب المقتصر عليه أو طرح الأمانة في الموضع التي بقىها أو لم يبرهن الثوب الذي بقى
الدرد للرجع ولعلم يندفع الآباليته وجب الأمان نهي المالك ولو أخرجها منه بالتقوى والعطف لم يضمن لاعتباره
ولو أخرجها من منزله بالتقوى مع أمن الطريق أو خوفه ضمن الأمان الضميمة لعدم التمكن من بقائها أو علفها
فيه ويشبهه **الرابع** المخالفة في كيفية الحفظ فلو عين له موصفا للأحفظ وجب الإقتضا عليه
ويضمن لو نقل إلى ما هو أحرز وأمسأ وعلى رأى فإن تلفت بالنقل إليه كانهما ضمن ولا يجوز
نقلها إلى الآدون وإن كان حرزا الأمان الخوف في نقلها في الأول وعدم تمكنه من المساوى ولو بها
عن النقل من حرز بعين ضمن بالنقل إلى الأحرز والمساوى إلا أن يخاف لظنها فيه ولو قال وإن تلفت
ولو عين له حرزا بعيدا عنه وجب المبادأة إليه بما جرت العادة فإن اخرج متبنا ضمن ولو وضعها
فيما عينه لم يخاف من عرق أو حرق وجب نقلها إلى حرز غيره فإن تركها والحال هذه ضمنها سواء
تلفت بالأمر الخوف أو غيره ولو قال لنقلها وإن حفت فقلها من غير خوف ضمن ولو نقلها مع
الخوف أو تركها لم يضمن كما لو قال لنقلها ولو أذعن الناقل عن المعين السبب كالفرق فانكر المالك احتمل
تهديم قول المالك لأن مكان إقامة البيت وقول الودعي لأنه آمنة ولولاه بالوضع في المنزل فوضعا
في ثابته ضمن ولو قال ضمنها في مكان فوضعا في جيبه لم يضمن لأنه أحرز ويضمن العكس ولو قال أربطها

في نوبك فجعلها في يد آتيل الضمان كثره التقوط من اليد وعدمه لأنها احفظت من الطرار بالباطل
لواستحقاقهم أو يمان فانه يضمن فان ربطه أمثاله وجعل الحوط الرابطة من خارج الكم ضمن لأنه
اغتر اللطران ولا يضمن لو جعله من داخل ولو نقل من صندوق إلى صندوق والصناديق للمالك ضمن
ولو كانت للودع فهي كالتيوت ولو امره بجعلها في صندوق ففعل عليها لم يضمن ولو قال اجعلها
في هذا البيت ولا يدخل أحد فادخل قوما ضمن سواء سرقوا حال الأذخار أو بعد سرقها من دخل البيت
أو غير ولو قال اجعل الحائز في الخضر فوضعه في البصر لم يضمن بخلاف العكس ولو لم يضمن موضعاً وجب
حفظها في حوزتها ولا يضمن النقل عنه وإن كان الأذن ولو كانت في يد صاحبها فقال له احفظها
في موضعها ففعلها من غير خوف ضمن لأنه **الخامس** النصيب بان يلقها في ضيعة أو يدل
سارقاً أو أقرها ظالم أو يبيعها إلى من يصادر المالك قبضه ولو ضيع بالنيان فالأذن والضمان
ولو سلمها إلى الظالم مكرها استقر الضمان على الظالم والأقرب اشفاقاً عنه وهل يحمله الأخفاء
لو طلبه الظالم الأقرب ذلك ويجوز الخلف كذا ما للمصلحة وبحسب التورية على العارف ولو أكرهه
على التسليم أو اليمين فسلم ضمن ولو أكرهه على التسليم لم يضمن به فإن نكس من الدفع وجب فإن اهل
ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع **السادس** الجور وهو موجب للضمان أن كان مع المالك بعد
مطالبته لأمع مطالبته غير وفي سؤال المالك أشكال فإن لم يقر بيمينته أو لم يعرف بالقول قوله مع اليمين
فان اقيمت عليه اليمين فادعى الرد أو التلف من قبل فإن صيغه حججه انكار اصل الودعة لم يقبل
قوله بيمينته ولا معها على الأقوى لتأخر كلامه وإن كان صيغة الجور لا يلزم من شيء قبل قوله في
الرد والتلف مع اليمين وبدونها في الأخر وفي الأول على رأي ولو أقر بيمينته تلفها قبل الجور من الجور
فلا ضمان وفي سماع يمينته بذلك أشكال نعم يقبل لو شهدت بالأقرار **الفصل الثالث** في الأحكام
يجب على المستودع حفظ الودعة بحري العادة كالتيوت في الصندوق والذابة في الأصطل والنا
في المراج ويجب عليه رد هاتين طلب المالك وإن كان كافراً فإن آخر غير عند ضمن ومعه الاضمار
وليس استتمام عرض النفس كن كان في حمام أو على طعام عذراً ولو قال رد على وكيلك فطلب الوكيل

أو على؟
في نوبك فجعلها في يد آتيل الضمان كثره التقوط من اليد وعدمه لأنها احفظت من الطرار بالباطل
لواستحقاقهم أو يمان فانه يضمن فان ربطه أمثاله وجعل الحوط الرابطة من خارج الكم ضمن لأنه
اغتر اللطران ولا يضمن لو جعله من داخل ولو نقل من صندوق إلى صندوق والصناديق للمالك ضمن
ولو كانت للودع فهي كالتيوت ولو امره بجعلها في صندوق ففعل عليها لم يضمن ولو قال اجعلها
في هذا البيت ولا يدخل أحد فادخل قوما ضمن سواء سرقوا حال الأذخار أو بعد سرقها من دخل البيت
أو غير ولو قال اجعل الحائز في الخضر فوضعه في البصر لم يضمن بخلاف العكس ولو لم يضمن موضعاً وجب
حفظها في حوزتها ولا يضمن النقل عنه وإن كان الأذن ولو كانت في يد صاحبها فقال له احفظها
في موضعها ففعلها من غير خوف ضمن لأنه الخامس النصيب بان يلقها في ضيعة أو يدل
سارقاً أو أقرها ظالم أو يبيعها إلى من يصادر المالك قبضه ولو ضيع بالنيان فالأذن والضمان
ولو سلمها إلى الظالم مكرها استقر الضمان على الظالم والأقرب اشفاقاً عنه وهل يحمله الأخفاء
لو طلبه الظالم الأقرب ذلك ويجوز الخلف كذا ما للمصلحة وبحسب التورية على العارف ولو أكرهه
على التسليم أو اليمين فسلم ضمن ولو أكرهه على التسليم لم يضمن به فإن نكس من الدفع وجب فإن اهل
ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع السادس الجور وهو موجب للضمان أن كان مع المالك بعد
مطالبته لأمع مطالبته غير وفي سؤال المالك أشكال فإن لم يقر بيمينته أو لم يعرف بالقول قوله مع اليمين
فان اقيمت عليه اليمين فادعى الرد أو التلف من قبل فإن صيغه حججه انكار اصل الودعة لم يقبل
قوله بيمينته ولا معها على الأقوى لتأخر كلامه وإن كان صيغة الجور لا يلزم من شيء قبل قوله في
الرد والتلف مع اليمين وبدونها في الأخر وفي الأول على رأي ولو أقر بيمينته تلفها قبل الجور من الجور
فلا ضمان وفي سماع يمينته بذلك أشكال نعم يقبل لو شهدت بالأقرار الفصل الثالث في الأحكام
يجب على المستودع حفظ الودعة بحري العادة كالتيوت في الصندوق والذابة في الأصطل والنا
في المراج ويجب عليه رد هاتين طلب المالك وإن كان كافراً فإن آخر غير عند ضمن ومعه الاضمار
وليس استتمام عرض النفس كن كان في حمام أو على طعام عذراً ولو قال رد على وكيلك فطلب الوكيل

فانضم ضمن ولعلم يطلب ويمكن من الرد ففي الضمان أشكال وكذا كل أمانة كالتيوت تطير الرج في
دان فان رد على الوكيل ولم يشهد فلا ضمان لو انكر بخلاف التفسير في ترك الاستهاد على ضمان الدين
لأن صبي الودعة على الأخفاء واجرة السكن أن احتاجت ومونة الرد على المالك وإن قلنا نعم
لها فربما تضمنه أو لغرض ضرورة كانت مونة الرد عليه ولو كان المودع غاصباً لم يجز رد
الودعة إليه بل إلى مالكها أن عرف وإن جهل عرفته سنة ثم تصدى بها عن المالك مع الضمان وإن
ثأبها أمانة أباداً من غير ضمان وليس له التمسك مع الضمان على أشكال ولو مر بها الغاصب بالله فإن
نيزت وجب رد هاتين على المالك دون المودع والآرة للجميع على المودع على أشكال ولا يبرأ المظرب بالرد إلى المودع
بل المالك أو بآرائه ولو أكره الودعة أو ادعى التلف وإن كان بسبب ظاهراً ونقص القيمة أو عدم
التفريط فالقول قوله مع اليمين وفي الرد نظر أما لو ادعى الأذن في التسليم إلى غير المالك فالصديق
المالك مع اليمين فإن صدق الأذن وانكر التسليم فكذلك الرد ولو مات المستودع ولم يوجد الودعة
في مكانه فهي للدين سواء على أشكال هذا أن أقر أن عنده ودعة أو عليه ودعة أو ثبت أنه مات و
عنده ودعة أم لا لو كان عنده ودعة في حيوة ولم يوجد غيرها ولم يعلم بقاؤها ففي الضمان أشكال
ويصدق المستودع مع اليمين في تعيين المدعيين فإن كل غريم للأخر وفي نفي العلم ويقع في يد
حقن المالك فإن ادعى علمه احلفاه على نفي العلم بينا واحدة ويحمل التعدد فإن نكل احلف
على علمه فيضمن القيمة فيجعل مع العين في ادبها وإن سلم العين بحجة إلى أحدها رد نصف القيمة
إلى المودع ولم يجز على الثاني الرد لأنه استحقاق يمينته ولم يعد عليه المبدك ولو مات المالك
سلمها إلى الورثة أجمع من غير تخصيص فيضمن معه **المقصد الثاني** في العارية وفي فصلان
الأول في الأركان وهي خمسة المقعد وهو كل لفظ دل على سويج الانتفاع بالعين مع
بقائها مطلقاً أو مدة معينة وثمرة المبدع بالمفعة ولا يتخص لفظاً ولا يشترط القول ثلثاً
المعير ويشترط كونه مالاً للمفعة جازي الصرف فلا يصح عارية الغاصب ولا المستعير
ولا الصبي ولا المجنون ولا المحجور عليه أسفه أو فلس ويصح من المستأجر ويجوز للمستعير

العارية

اصطفاه المنفعة نفسه وبذلك **ج** المستعير شرطه ان يكون مقيما اهلا للشرع عليه تعقد يشمل على الجار
وقول فلا يصح استعارة الصبي ولا المجنون **د** المستعار وشرطه ان يكون منفعا به مع بقائه كالقرب
للبس والذات كقرب والارض للزروع والغرس والبناء دون الاطعمة فان منفعتها في استعمالها والا قرب
جواز استعارة الذبائح والذباير ان فرضت لها سفعة حكيمة كالقرب بين الجار والغرس على طبعها **هـ** اباحة
المنفعة فليس للمحرّم استعارة الصبي من محرم ولا محل فان اسكنه ضمنه للمحل وان لم يشترط عليه ولو كان في
يد محرم فاستعاره محل جاز ولو ملك المحرم عنه بالاحرام كما يأخذ من الصيد ما ليس بملك ولا يجوز استعارة
الجواري للاستمتاع ويجوز للخدمة وان كان المستعير اجنبيا ويكره استعارة الابوين للخدمة وسحب
للزينة ويحرم اعارة العبد المسلم من الكافر **ف** لو تلف الصبي عند الحمل المستعير من المحرم لم يضمن
المحل ولو ملك المحرم بالاحرام وعلى المحرم الضمان لانه تعدي بالاعارة لما يحجب رساله **ب** لو قال
اعزتك حماري لتعيرني فربك قال اقرب الجوارك لا يجب وليس على واحد منهما اجرة اما لو لم يعر
الثاني قال اقرب الاجرة ولو قال اعزتك الذابة بعلفها ففي اجرة قاسدة بقضي اجرة المثل وكذا اعزتك
الذابة بعشرة دراهم **ج** لو اذن المولى للصبي الاعارة جاز مع المصلحة **د** يجوز استعارة المخل
للضراب والمخل للصيد والتنوير والفهود واستعارة الناقة للحلب وهي المنفعة وله الرجوع في اللبن
مع وجوده عند وكذا غيرها **الفصل الثاني في الاحكام** **و** **هـ** اربعة **الاول** الرجوع العارية
عقد جاز من الطرفين الا اذا عار لدفع ميت فبمنع ينش القبر لا ان يندرس ان المدفون فلو رجع في اذن
البناء او الغرس قبلها وجب الامتناع فان غرس جند فلذلك القلم بمقتضى المطالبة بالاجرة وطعم
الحفر ولو رجع بعد البناء او الغرس او الزرع قال اقرب اجابته لكن بشرط دفع ارش الغرس والزرع
ولو قبل ادراكه والا قرب توقف تلك الغرس بالقيمة او البقاء بالاجرة على التراضي منهما ولو رجع
في عارة الحدار لم يضمن له حازه ويعد على الاقوى في تنفيذ التخيير بين طلب الاجرة للمستعير مع
رضي المستعير بين القلم مع دفع ارش النقص وان ادى الى خراب ملك المستعير لكون الاطراف الاخر
شبهه عليه على اشكال ولو اخدم الحايط او ازال المستعير الشئ باختياره او بتركه او انفلتت الشجرة

لم يملك اعادته سواء بنا الحايط بالهبة او بغيرها لما لم يجد له الاذن **ف** **ق** لو رجع في الاعارة للدفن
بعد وضع الميت في القبر قبل الطم جان **ب** لو رجع قبل الغرس فلم يعلم حتى عرس جاز له الغرس بمقتضى اشكال
وفاسحقاق الاجرة قبله نظروا لوجوب السيل فواء فبقيت ارض غيره اجرة الملك على القلم والا قرب ان عليه
نوعية الارض لانه قلعه لتخليص ملكه ولصاحب الارض الاثر له بمقتضى **ج** لو رجع في اذن الزرع وقد
بلغ الفصل وجب فصله بمقتضى الانقضاء الضرب الارش **د** لو شرط القلم عند الرجوع بمقتضى
نوعية المحفر الزم الوفاء ولا ارش ولو شرط الاول لم يكلف المستعير التشويه **هـ** لو لم يشترط القلم فاراده
المستعير فله ذلك وحمل عليه التشويه اشكال ينشأ من انه كلما دون في القلم باصل الاعارة ومن انه قلم
باختياره فليدفع الارش كما كانت **و** يجوز للمعير دخول الارض والاشغال بها والاستطلاع بالبناء
والشجر وكل ما لا يضر البناء والغرس والمستعير الدخول لشمي الشجر وقصره البناء دون المنع لكل
من المستعير والمعير مع ملكه من صاحبه ومن اجنبى **ج** لو اعارة للغرس مدة معينة فله الرجوع قبله
وقبل انقضاءها مع الارش وهو التقاوت بين كونها قائمة الى المدة وقطوعه قبل انقضاءها وله
الرجوع بعدها والزام بالقلم بمقتضى ان لا فرق بين الغرس والزرع على اشكال ينشأ من ان الغرس في
البناء للتأيد والزرع مدة يتنظر فليس له الرجوع قبلها **الثاني** الضمان العارية امانة لا يضمنها
المستعير الا بالتقريط في الحفظ او التعدي او اشتراط الضمان او كانت ذهابا او فضاة وان لم يشترط
الضمان الا ان يشترط سقوطه وفي دخول المصوغ نظرا واستعارة من المستعير او صيدا في الحرم
كان محرما فيضمن ما يحرمه بانه بالمثل ان كان مثليا والا فلقية يوم التلف ويحمل على القيمة من
حين الضمان الى حين التلف ويحرم رد العين مع الطلب والمكذبة فان اهل معصا ضمن ولو تلفت
بالاستعمال كقرب المحو باللس في اشكال ينشأ من استناد التلف الى ما دون فيه ومن انصراف الاذن
غالبا الى استعمال غير مثلف فان اوجبتاه ضمن القيمة اخرج لان التقويم وكذا لو شرط الضمان
فقتضت بالاستعمال ثم تلفت واستعملها ثم فرط فانه يضمن القيمة يوم التلف لان النقص غير
مضمون على اشكال والمستعير الاشغال بما جرت العادة فلو نقص من العين شيئا او تلفت بالاستعمال

فلا ضمان الا ان يشترط ذلك في العارية والمستعير من المستاجر والموصى به بالمتعة كالمستعير من المالك ولو استعار
من الغاصب لما بالغاصب فلما كان الرجوع على من شأنا الاجرة وارث النقص والقيمة لو تلفت ويستقر الضمان
على المستعير وضع الحمل لئلا يضر الغاصب للجميع الا ان يكون ذهابا او فضا فان الاثر في الضمان على المستعير
خاصة ولو جحد العارية بطل استيمانه ضمن ولو تجاوز المأذون ضمن ولو امره بسله بالاستعارة
الى قرية فكتب الرسول واخبره المستعير بالمتعة الى اخرى فخرج بها المستعير للمأذون الرسول فلفظت
يضمن لان صاحبها اعارها اليه ولو خرج بها الى ما قال المستعير لسله فلفظت ضمن ولا تنس على الرسول
فانما بين الضمان بالردي على المالك او وكيله لا الى المهرز ولو تجاوز المهرز المهرز لا يبرأ بالردي اليها
الثالث التلطف على الانتفاع ويقدر بقدر التدبير وينفع بما جرت العادة به فلو اعارة الدابة لحمل
معين لم يجز له الزيادة ويجزى نقصان ولو اطلق فله حمل المعاد على مثلها ولو اذن في زرع الحطة
تحتل للمساوي والادون لا الاضر ولو نفعها حرم القطي وعليه الاجرة لو فعله والاقرع عدم اسقاط
التفاوت مع النسي لا الاطلاق بخلاف حمل الاثر وليس للمستعير ان يغير ولا ان يوجر ولو اعارة الفراس
لم يكن له النسي والعكس وله الزرع ولا يجزى العارية التعرض لجهة الانتفاع وان تعدد فلو استعار
الدابة ركبا وحمل ولو استعار ارضا فخلل البناء او الفراس والزرع وكذا لو قال اتفقت كيف شئت
لو استعار للزرع واطلق زرعه مما شأنا **الرابع** القانع فلو ادعى العارية والمالك الاحارة في
الاستاء صدق المستعير ولو انفع جميع المدة او بعضها احتمل تصديقه بيمينه لان الاصل يملك له
فكذلك المنفعة فحملت على نفي العارية ونفي الاقل من اجرة المثل والمدعى ولو ادعى المالك الغصب صدق
مع الممنوع ونفي له اجرة المثل ولو ادعى استيصال الذهب وسوغناه بعد التلف فادعى المالك الاعانة
فان اتفقت الاجرة والقيمة احدها المالك تصريه وان نادى بالقيمة احدها باليمين وقبل التلف
المالك الاثرع باليمين ويصدق المستعير في ادعاء التلف لا الرد وفي القيمة مع التلف او التفتين
على تراه وفي عدم التلف **فصل** في العارية الضمنية غير مضمون **ب** من ردة على المستعير
لوردة الى من حوت العادة فالنقص كالدابة لاسانها لم يبرأ **ج** لو اعارة المستعير للمالك الرجوع

الدية
والتصديق
باليمين
في المنفعة
والاصل
في الرد

اللقطة

الملقوط
في الانسا

باجرة المثل على من شأنا ويستقر الضمان على الثاني مطلقا على اشكال وكذا العين **ج** لو اذن المالك
في الاجارة او المثل لمن رثه القبط القضا المدة على اشكال فبعد المدة في الاجارة ويضمن المستعير
الضمنية دون المستاجر والمرئ **المقصود الثالث** في اللقطة وفيه فصول **الاول** في اللقطة وفيه
مطلبان **الاول** الملقوط اما انسان او حيوان او غيرها ويسمى الاول لبقطا وملقوطا وينبذ
وهو كل شيء ضائع لا كافي له وان كان ميمرا فان كان له من يجره على نفسه اجبر على اخذه ولو تعاقب
اللقطاء اجبر الاول والعاقل واجب على الكفاية ولا يجب الاستيفاء ولا ينقطع المبلغ العاقل ولو اذن
ملقطان فقدم السابق فان تساوا ففي تقديم البدوي على الفروي والفروي على البدوي والموصى
المسرق ظاهر العدالة على المستور نظر فان تساوا فاقرب او شركا في الحصانة ولو ترك احدهما للآخر
صح سرقته كانه سرق او احدهما خاضعا او احدهما او كان احدهما كافرا مع كفر اللقطة ولا يحكم
لاحداهما نصف العلام ولو تداخلا بيمينتين ولا يمين اقرب ولا يرجع باللقطاء اذ اليد لا تؤثر في النسب
وكذا لو اقاما بيمينتين وحكم للخصم بها وفي رجوع دعوى السلم او الحرق على دعوى الكافر او العبد نظر ولو
انفردت دعوى البينة حكم بها من غير بينة خرا كان المدعى بالبينة او عبدا مسلما او كافرا ولا يحكم بيمينه
ولا كفره اذ وجد في دارنا الامع بينة البينة والاقرع افقار اثم للابينة والتصدق بتدبيره
ولو كان القبط مملوكا وجب ابعاله الى مالكه فان ابق او ضاع من غير تفرط فلا ضمان ويصدق
في عدم التفرط مع اليقين وبيعته في النفقة بالاذن من تعذر استيفائها فان اعترف المولى بعتقه
فالوجه القبول فيه جمع الملقط عليه بما اتفق ان كان العتق بعد قبل البيع ولو كان بالغا او رهاقا
فالاقرب المنع من اخذه لانه كالمضايقة المتبعة وان كان صغيرا كان له الملك بعد التعريف والولاية
اللقطاط لكل حر بالغ عاقل مسلم عدل فلا يصح القبط العبد فان اذن له المولى صح واسقط الحكم اليه
لا المكاتب ولا حكم لاللقطاط الصبي والمجنون بل ينزع من يدها ولا يصح القبط الكافر للمسلم ويصح
للمسلم ولا العاقب لان الحصانة استيمانه فلا يملك به والاقرع ثبوت الولاية للمبذر والبدوي
وينفي التفرط ويجب على الملقط الحصانة فان عجز سله لا العاقب وهل له ذلك مع التبرم والقدر

واللقطة
في المنفعة
والاصل
في الرد

مکات

تقسیم درم

الموافق

ایک طرف سے

الثاني
الفصل
الحيوان

لو انقطعت بل الغربة جاز ان يسافر بها الى بلد بعد التعريف بل اللقطة ثم يملك الحول في بلده ولو انقطعت
 الصفة اعرف في اي بلد شأها لا ينفك له كالطعام يقوته على نفسه وينفع به مع الضمان وله بعده وحفظ
 ثمنه ولا ضمان او يدفع الى الحاكم ولو اقر ببقائها الى العلاج كالرطب المنقوع الى الخفيف ناع الحاكم للمبيع او
 البعض لا صلاح الباقي ولو اقر الحول الاول عرف في الثاني وله التملك بعد على اشكال **الثاني الضمان**
 هي امانة في يد الملتقط اذما لم يزل التملك او يفرط ولو نوى التعريف والتملك بعد الحول فهي امانة في الحول مضمون
 بعده ولو قصد الحياطة بعد قصد امانة ضمن القصد وان لم يضمن بخلاف الوعد لتسليط المالك هناك و
 لو نوى التملك ثم عرف سنة قاله جواز التملك وبقيته التملك يحصل الضمان وان لم يطل المالك على راي
الثالث التملك وانما يحصل بعد التعريف حولا وبقيته التملك على راي ولو قدم قصد التملك بعد الحول
 ملك بعد وان لم يحدد قصدا ولا يفتقر الى اللقطة ولا الى التصرف سواء كان غنيا او فقيرا مسلما او كافرا
 اما العبد فيملك المولى ولو نوى التملك دون المولى لم يملك ثم له التصرف وينبع به بعد العتق ومن
 اعتق بعضه حكمه حكم الحر في قدر الحرية وحكم العبد الباقي ولو نوى احد الملتقطين اخنص بملك
 نصيبه وهل يملكها محانا ويجدد وجوب العرض بمالكها او بعوض ينبت ذنبه اشكال والفايدة
 وجوبها من تركته واستحقاق الزكوة بسبب العرم وجوب الوصية بها ومنع وجوب الخس
 بسبب الدين على التقدير الثاني ويملك العروض كالايمان ولا يجوز التملك الا بعد التعريف وان
 نص في يد احد الا يكفي تعريف العبد في ملك المولى لو اراده وما يوجد في المعاير وفي خبر قد باد
 اهلها فهو لواحد من غير تعريف ان لم يكن عليه اثر الاسلام والافلطة على اشكال وكذا المدفون في
 ارض لا مال لها ولو كان لها مال فهو له ولو اشقت عنه بالبيع اليه عرفه فان عرفه فهو احب
 الا فهو لواحد وهل يجتمع من سبقه من الملاك اشكال وكذا التفصيل لو وجد في جوف دابة اما
 لو وجد في جوف حمار فهو لواحد ويحتمل دققة ولو وجد صندوقه او ان مالا ولا يعرف فهو
 له ان لم يشارك في الدخول غيره والافلطة ولو دفع اللقطة الى الحاكم فباعها ربح الثمن على المالك
 فان لم يعرف بعد الحول ردها على الملتقط لان له التملك والصدقة ولو وجد في جوف دابة او غيره

الضمان

في التملك

شأنه ان يملك
 في ذواته
 من غير ان يملك
 من غيره

لم يكن له احد فان اخذ عرفه سنة ثم ملكه ان شاء الا ان يعلم بتناهد الحال انه تركه عوضا فحينئذ
 اخذ من غير تعريف ولو مات الملتقط عرف الوارث حولا وملكها والجن فيه كالموت ولو مات بعد
 الحول فبقيته التملك فهي موروثة ولو لم يترك الوارث التملك واللفظ ولو فقدت من التركة في انشاء
 الحول او بعد من غيرية التملك احتمل الرجوع في مال الميت وعنده **الرابع الرد** ويجب مع قيام البينة
 ولا يكفي الواحد ولا الوصف وان ظن صدقة للأطراف فيه لم يجوز فان امتنع لم يجز عليه فلو دفع
 الى الوصف فظهرت البينة لغيره انزعها الغير فان تلفت رجع على من شأه ويسمى الضمان على
 الوصف الا ان يعرف الدافع له بالملك فلا يرجع عليه كرجوع عليه المالك ولو اقام كل منهما بينة بعد الدفع
 الى الاول ولا ترجح اقرع فان خرج الثاني انزع من الاول ولو تلفت لم يضمن الملتقط ان كان قد دفع
 بملك الحاكم وان دفع باجتهاد ضمن ولو ملك بعد الحول فقامت البينة لم يجز دفع العين بل المثل
 او القيمة ان لم يكن مثلية فان رده العين وجب على المالك القبول وكذا الوعاء بعد التملك مع الاثر
 على اشكال والزيادة المنفصلة والمتصلة في الحول للمالك وفي التبعية للقطعة نظرا لقرينة ذلك وبعده
 للملتقط ان يحدد تبعيته التملك والا فكل الاول ولو رده العين لم يجز رد الثمن فلو دفع العرض
 لمن قام له البينة ضمن للثاني مع البينة لان المدفع ليس بضر العين ويرجع على الاول لتحقيق بطلان
 الحكم **المقصود الرابع في المعاملة وفيه مطلبان الاول** في الأركان وهي اربعة **الاول الصيغة**
 لقوله من رد عدي او ضاقت او فعل كذا وما اشبهه من اللفظ الدال على العمل فله كذا ولو رده انسان
 ابتداء فهو مبرع لا شئ له وكذا الورثة من لم يسمع المعاملة على قصد التبرع والا فاشكال ولو كذب الخبر
 فقال قال فلان من رد ضالته فله كذا لم يصدق الراد على المالك ولا الخبر لانه لم يضمن ولو تبرع بالخبر
 فقال من رد عدي فلان فله درهم لانه ضامن ولو قال من رد عدي من العراق فله درهم فله كذا
 او من خاطوني في يوم فله كذا فهو بخلاف الاخر للزمها بخلاف المعاملة **الثاني الجاعل** بشرطه
 ان يكون اهلا للاستجارة وفي العامل امكان تحصيل العمل ولا يشترط تعيينه ولا القبول فلفظ
 ولو عين فرد غير فهو مبرع **الثالث العمل** وهو كل ما يصح الاستيعان عليه وهو كل عمل مقصود

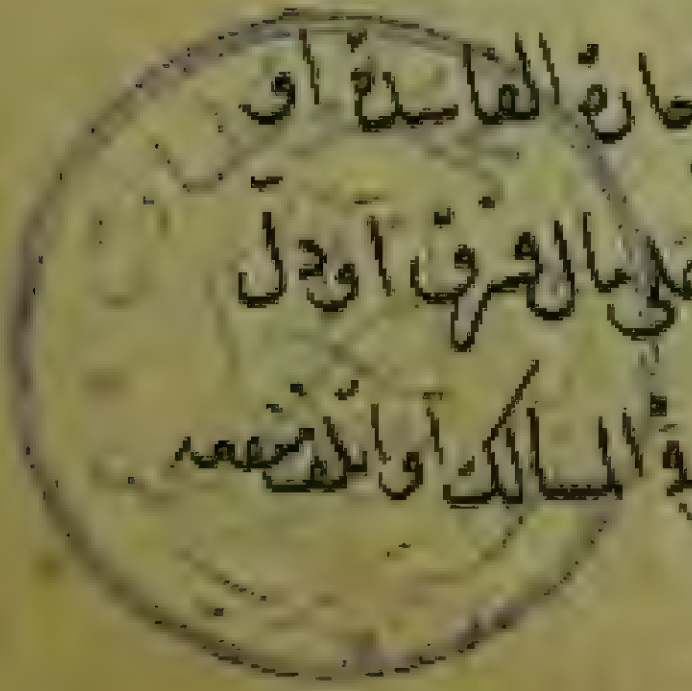
بالحق
 كتاب الجعالة

محل وان كان محصورا ولا يترتب للمحل فلو قال من خا طأ فحق عني فله دينار فحق له ان يحجزه مع المحل يستلزم
 اوله جواز مع العلم **الكتاب** للمحل فشرطه ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد ولو كان
 محصورا كنوب غير معين او دابة مطلقة ثبت الرتبة اجرة المثل ولو قيل بجواز المحل لانه اذا لم يمنع من التسليم
 كان حسنا لقوله من ردة عدي فله نصفه ومن ردة نوني فله ثلثه **المطلب الثاني** في الاحكام
 للمعالة جاز من الطرفين فلهما العمل الفسخ قبل اتمام العمل ولا يشي له لانه اسقط حصة وكذا الجاعل قبل
 التمس العمل مطلقا وبعد قيد فحق اجرة ما عمل ويستحق العامل العمل بالتسليم فلو جاء به الى باب منزله
 فحرب او مات لم يستحق شيئا ويحمل الاستحقاق مع الموت بالنسبة ويعمل بالمتأخر من المعالين بوجوب
 زادت ونقصت قبل التمس والافاق النسبة ولو جعلت الصلابة في يد انسان قبل العمل وجبت فيها الا
 مالكة ولا يشي له وكذا المتبرع سوا عرف بالرتبة الا بان اوله وسوا جعل المالك وقصد العامل التبرع
 او لم يجعل وان لم يقصد التبرع ولو بدل جعله غير معين كقوله من ردة عدي فله ثلثي لزمه اجرة
 المثل الا في ردة الابن او البعير ففي ردة من المصددين ومن غير مصر اربعة دنانير وان نقصت قيمة
 الصدا والبعير فاشكال ولو استدعى الردة ولم يبدل اجرة فالرادة متبرع على اشكال اقرب ذلك ان استدعى
 بمجانا ولو جعل لفعل فقصده عن الجماعة تشاركوا فيه ولو صدر عن كل منهم فعمل تام فلكل جعل
 كامل ولو جعل لكل من الثلثة على الردة جعله شفا وفاق حيا به منهم فله ما عينه له ولو جاء به اثنان
 فلكل نصف عمله ولو جاء الثلاثة فلكل جعله وكذا لو عين لاحدهم وجعل للغير فلا معين نسبة عمله
 من السقي ولا غير نسبة عمله من اجرة المثل ولو عين لواحد فبترج آخر فلهما العمل النصف ولا يشي
 للتبرع ولو قصد الثاني اعانة العامل فلهما العمل للبيع ولو قصد اجرة لنفسه فهو متبرع ولو جعل
 للردة من سافة فممن بعضها فله من العمل نسبة المسافة ولو ردة من بعد لم يستحق ان يزيد بل السقي
 ان دخل الاول دون ضد الجهة على الاقوى ولو لم يجد في المعين فاشكال والقول قول المالك
 مع اليدين في شرط اصل العمل وشرطه في عدي معين وفي العامل في الردة بان قال المالك حصل
 العبد في يدك قبل العمل تمسكا بالاصل ولو اختلفا في قدر العمل وجنسه تحالفا وثبت اقل الامر

من الاخرى والمدعى الا ان يزيد ما ادعاه المالك على اجرة المثل فيثبت الزادة ويحمل تقديم قول
 المالك كالاصل ولو قال جعلت للردة من بغداد فقال العامل بل من البصرة قدم قول المالك ولو قال من
 ردة عدي فله دينار استحق نصف العمل ان تساوى الغلظان ولو مات الجاعل بعد الردة اخذ العمل
 من الزكاة ولو مات قبله فان لم يكن العامل قد عمل بطلت وكذا ان كان قد عمل لكن يتخذ من الزكاة
 نسبة عمله **كتاب** **الغصب** وتوابعه وفيه مقاصد **الاول** في الغصب **فصل**
 مطلبان **الاول** في الضمان **واثر كانه** لثمة **الاول** الواجب وهو ثلث **الاول** التعديت بالباشرة
 وهي ايجاد علة التلف كالقتل والاكل والاحراق **الثاني** التعديت وهو ايجاد ما يحصل التلف عنه لكن
 بعللة اخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع تلك العلة كالحرق وقطاع راس الظرف والمكر على التلاف
الثالث اثبات اليد واذا كان بغير حق فهو غصب وهو الاستقلال باثبات اليد على مال الغير عدوانا
 لا يكفي دفع يد المالك تالم يثبت الغاصب به والمدعي اذا اجد او غرم على المنع فهو من وقيل جرح او الغرم
 غاصب ويحقق اثبات اليد في المقول بالنقل الا في الدابة فيكفي الركوب والفرش الجالس عليه وفي العقار
 بالدخول وان عاج المالك فان ازع ولم يدخل او دخل لا يقصد الاستيلاء ولم يزع لم يضر وان قصد فهو
 غاصب للنصف ولو دخل الضعيف على القوي في داره وقصد الاستيلاء لم يضر ويضمن لو كان القوي
 نائبا والحالة على المباشرة لو جامع السبب اجمع ضعفة بالتميز بين قدم طعام غير الى اكل جاهل فالضمان
 يستقر على الامر ولو دفع غيره في يدها ثالث فالضمان على الدافع ولو فتح راس زق فقلبه الريح
 الحادثة فسقط او ذاب الشمس ففي الضمان اشكال يتنازع ضعف المباشرة ومن انه لا يقصد بفتح الزق
 تحصيل الغصب ولو فكت قيد الدابة ففردت وعن المجنون فاي او فتح قفصا عن طائر قطار في الحال
 او بعد كذا وانزال وكالظرف فالما فيه ولا يجبه الا لو كان او فتح راسه فقطاير قطرات وانزل
 اسفله وسقط او قبض بالبيع الفاسد او السوم على اشكال او استوفى منفعة الاجارة الفاسدة او
 القضيبة في سبعة اوجين انا تضعف عن الفراق فقله السبع ضمن ولو فتح بابا على مال غرق او دل
 ساقا او ازال فيدا عن عدي عاقل فانق و لو حفر في غير ملكه او طرح المعاشرة في المسالك او التفت

فد واحد

الغصب



كلف الدار وركوب الدابة وان لم يلبس هناك غصن ولو ان لم يلبس في ملكه فاعرق مال غيره او اخرج نارا
 فاحرق لم يضمن ما لم يتجاوز قدر الحاجة اختيارا مع علمه او غلبة طنه بالتعدي الى الاضرار بغير قصد ولو غصب
 شاة فقات ولدها جرحا او جلس المالك عن حراسته ما شئته فانفق تلفها او غصب ابنة قبيحها الولد ففي
 الضمان نظروا لموضع غيره من اسماك دابته المرسلة فتلقت او من القعود على سباطه او منع من بيع ماله
 فنقصت قيمته الترقية او تلفت عينه لم يضمن ولو لم يتجاوز قدره ففادها ضمن الا ان يكون المالك زكيا قادرا
 ويضمن حمل الغصب لحمل البيع بالفاقد والتميم والمثل لا يضمن بالغصب وان كان صغيرا ولو تلف الصغير
 في يد الغاصب بسبب كاذب الخية ووقع الحاريط ضمن على راي ولو استخدم المرفق عليه الاجرة ولو
 استأجر لعل فاعقله ولم يستعمله ففي استقرار الاجرة نظروا ولو جرح صانعا ولم ينفع به لم يضمن اجرة
 ولو استأجر ابنة او عبدا فحجسه بقدر الانتفاع ضمن ولو غصب خراجا من مسلم او من ظاهري لم يضمن وان
 كان كافرا ويضمن من الكافر المستقر ان كان مسلما بالقيمة عند استعماله لا بالمثل وان انفق الكافر
 على اشكال ولو نقل صبيّا حراً المضيعة فافترسه سبع ففي الضمان اشكال ولو فتح الزوق عن جامد
 فقتل غيره النار منه حتى ذاب الضمان على الثاني والابدي المترتبة على يد الغاصب ايدي ضمان فغيره
 المالك بين ان يطالب الغاصب بتلفه ومن يترتب عليه سواء علم بالغصب ولا سواء كانت
 ايديهم يد غصب الغاصب ولا سواء استعاده الغاصب غصباً او لا والمالك الرجوع على الجميع بديل
 واحد لكن الثاني ان علم بالغصب يطالب بكل ما يطالب به الغاصب ويستقر الضمان عليه اذا تلف
 عند فلا يرجع على الاول لو رجع عليه ويرجع الاول عليه لو رجع على الاول هذا اذا تساوت القيمة او
 كانت في يد الثاني اكثر ولو زادت في يد الاول طويلاً لزيادة دون الثاني ولو جهل الثاني الغصب فان
 كان وضع يده ضماناً كالعارية المضمونة والمقبوض بالاستئجار والبيع الفاسد فقرار الضمان على الثاني
 والا فعلى الاول كالوديعة والرهن والوكالة ومهما انفق الاخذ من الغاصب فقرار الضمان عليه الا
 مع الغزو وكما لو اضافه به ولو كان الغزو للمالك فالضمان على الغار وكذا لو اودعه المالك لاجره
 اياه ولو وهبه الغاصب من آخر فرجع المالك عليه احتمل رجوعه على الغاصب لغزوه وعدمه لقوله

المثل
 والابدي

لا يستعقب الضمان ولو وقع للجارية من المالك فاستولدها مع الجهل نفذ الاستيلاء ويرى الغاصب
 في الارش اشكال وكذا لو وهب منه ولو قال هو عبيد فاعتقه قال اقوى التقوى وفي الغرم اشكال
 ينشأ من الغزو ومن زوال الملك بان الله والصرف الى صلته ولو قال اعتقه عن فعل فقي وقوعه عن الغاصب
 اشكال ولو اضر المالك نذح الشاة فذبحها جاحداً بها ضمن الغاصب ولو اضره بالاكل فباع او بالعكس او عثم
 الانتفاع فالاقرب نهال الضمان الا في الاخير على اشكال **الوكيل الثاني** المحل المضمون اما عين او
 منفعة والاعيان اما حيوان او غيره فالحيوان يضمن نفسه حتى العبد بالمنفعة وبالبذل العادية ياخص
 القيمة وما لا يقدر فيه من الخرج من الرقيق ما ينقص عن قيمته حصل بالمنفعة او تحت اليد العادية من
 اجنبي ومن قبله تعالى والمقدر الاقرب الاكثر من المقدر والارش ولو تجاوزت قيمة دية للمرفق الاقوى
 يضمن الغاصب الزائدة من الجاني ولو جرح عليه بما فيه القيمة فالاقوى وجوب دفعه مع القيمة سواء
 باشر الغاصب او الاجنبي بخلاف الجاني على غير المضمون فان رجع على الاجنبي دفع اليه العبد وبيع بقيته
 على الغاصب وان رجع على الغاصب بها فالاقوى رجوع الغاصب على الجاني بالقيمة بخلافه في عين
 البقر والغنم واطرافها الارش ولو مات في يده ضمن القيمة وان تجاوزت دية للمرفق لو كان عبداً
 وغير الحيوان يجب ضمانه بالمثل ان كان مثلياً وهو ما يتساوى قيمة اجرائه فان تعدد القيمة يوم الاقباض
 لا الاعوان وان حكم الحاكم بها يوم الاعوان وغير المثلي يضمن بالقيمة يوم الغصب على راي وارتفاع القيمة
 من حين الغصب لا حين التلف على راي ولاعية تزيادة القيمة ولا ينقصاها بعد ذلك واذا كسرت
 الملاهي فلا ضمان وان احرق ضمن قيمة الرصاص وكذا الصليب والصنم والمستولدة والمدين والمكاتب
 المشروط وغير المودى كالعبد في الضمان والمنافع الباحة مضمونة بالفوات تحت اليد والتقويت ولو
 تعددت المنافع كالعبد الخياط للمالك لزمه اجرة اعلاها اجرة ولايجب اجرة الكل ومنفعة البضع
 لا يضمن بالفوات ويضمن بالتقويت فلو وطئ وجرم المثل ويضمن منفعة كل الصيد وما صاد به
 الغاصب ولو اصاد العبد المضمون فهو للمالك وفي دخول الاجرة تحت نظر اقرية العدم ولو انتقصت
 قيمة العبد بسقوط عضو مثلاً باقة سماء فيه ضمن الارش والاجرة لما قبل النقص سلباً وما بعد معيباً او

فاعتقه

المثل
 المضمون

في العيون

ان كان بالاستعمال كقص الثوب بالبرق فالأولى فثبت الأجرة والأرض ويحتمل وجوب
الأكثر من الأرض والأجرة ولو غرم قيمة العبد الأبق من الأجرة لمدة السابعة على الغرم وفي الدخلة
اشكال **القول الثالث** الواجب وهو المثل في المثل والقيمة العليا في غير على رأي ولو تلف المثل في يد
الغاصب فالمثل موجود فلم يفره حتى فقد ففي القيمة المعبرة احتمالات **أ** أقصى قيمة من يوم الغصب
الى التلف ولا اعتبار بزيادة قيمة الأشكال **ب** أقصى قيمة من وقت تلف الغصب الى الأعوان **ج** أقصى
القيم من وقت الغصب الى الأعوان **د** أقصى القيم من وقت الغصب الى وقت رفع القيمة **هـ** القيمة يوم الأقباض
ولو غرم القيمة ثم قدر على المثل فلا يرجع القيمة بخلاف القدر على العين ولو تلف مثله أو طفره في غير
المكان فالوجه الزامه بالمثل فيه ولو خرج المثل باختلاف الزمان أو المكان عن التقييم بان التلف عليه
ما في مفران ثم اجتمعا على نهر أو تلف جردا في الصيف ثم اجتمعا في الشتاء احتمل المثل وقيمة المثل
مثل تلك المكان أو الصيف ولو تلف آنية الذهب ففي ضمان الزايد بالصيغة اشكال يتشأن منها واه
الغاصب غيره وعدمها فان اوجبه ففي الضمين بالمثل اشكال يتشأن من طرق الربا وعدمه لأخصاصه
بالباع ولو اتخذ من اللحم الشريح تخير بين المطالبة بالتسميم أو بالشيخ والكسبة الأرض أن نقصت
قيمه أو بالشيخ والنقص من التسميم ولو تعد المثل الأباكر من شيء مثله ففي وجوب الشراء نظر
ولو باع العبد ضمن في الحال القيمة للحيولة فان عادته أو الغاصب جسد العبد الى ان يرد القيمة عليه
على اشكال فان تلف العبد محسوبا فالأولى ضمان قيمته الآن واسترجاع الأولى ولو تنازعا في
عيب يؤثر في القيمة ففي تقديم احد الأصلين نظر والذهب والفضة يضمنان بالمثل لا ينفذ البدل على
رأي فان تعدد واختلف المضمون والنقد في الجنس ضمنه بالنقد وان اتفقا فيه وفي الوزن ضمنه
وان اختلفا في الوزن قوم بغير جنسه حذرا من الربا **المطلب الثاني** في الأحكام **فصل** في كفارة
الأول التقصير ولا عبرة بالتقصير غير الشرع مع بقاء العين على صفاتها فلو باع يبيع يوم الغصب
عشرة ويوم الرد واحدا فلا شيء عليه فان تلف وجب العشرة ولو تلف بعضه حتى عاد الى نصف ثم
بعدد الأصل لا درهم وجب القدر الفات وهو النصف بنصف أقصى القيمة وهو خمسة مع الباقي

في المال

للعين

ولو عادت قيمة بالابلاء الى خمسة ثم انقص السوق فعاد قيمته الى درهم ثم مع الرد الى النصف الناقصة
بالابلاء ولا يفرم ما نقص بالسوق من الباقي ولو كانت القيمة عشرة قابله حتى ما وخمسة ثم رفعت
السوق قبلت مع الابلاء عشرة احتمل رد مع العشرة لأن النصف نصفه فلو بقي كله لساو وعشرين
رد مع النصف الناقصة بالاستعمال ولا عبرة بالزيادة بعد التلف كما لو تلف كله ثم زاد في القيمة و
هو أقوى ولو قطع الثوب قطعاً لم يملكه بل يرد القطع مع الأرض ولو كان العبد غير مستقر كما لو كان
الخطبة حتى تحققت أو اتخذ منها هدية أو من التمر الثمن حلوا فان صير الى الهلاك لم يرد
فالأقوى رد العين مع الأرض وكلما نقص شيئا ضمنه على اشكال يتشأن من حصول البراءة بدفع العين
فأرض النفس فحرم ان يعانده المالك بعدم التصرف فيه الى ان يتلف ومن استند بالنقص الى
التب الموجد في يد الغاصب ولو غصب ثوبين غصبهما التفرق كرجل خف ومصرعي أو تلف
احدهما وقيمة الجميع عشرة والواحد ثلثه ضمن سبعة وهي قيمة التالف مجتمعا ونقصان الباقي وكذا
لو شتر ثوبا نصفين فقصت قيمة كل واحد منهما بالثمن ثم تلف احدهما أو غصب احدهما ورجل
ثم تلف او تلف احدهما فانه يضمن قيمة التالف مجتمعا خاصة وهي خمسة ويحتمل سبعة لأنه تلف
احدهما وادخل النقص على الباقي بتعددية ويحتمل ثلاثة لأنه قيمة المثل ولو لم ينقص الثوب بالثمن
رد بغير شيء ويجب رد العين ما دامت عليه فان فقدت في الغاصب البدل ويملك الغاصب منه
ولا يملك الغاصب العين المغصوبة فان عاد فملك منها الرجوع وهل يجبر المالك على إعادة البدل
لو طلبه الغاصب اشكال لا على رد النماء المنفصل وعلى الغاصب الأجرة ان كان ذا أجرة من حين
الغصب الى حين رد البدل والنماء المنفصل قما بينهما للمالك وكذا المنفصل فيضمنه الغاصب لو زال
وكذا المنفصل والمنفصل على اشكال اذا تجدد بعد رد البدل ويضمن الأجرة وان لم ينتفع باجرة المثل
عن عمل مطلق مدة الغصب ولو انتفع بالأثر يضمن الأثر وان انتفع بالانقص ضمن أجرة المطلق ولو
جنى العبد المغصوب فقل قصاصا فقل على الغاصب على القيمة ولو جنى على الطرف فاقصص ضمن الغاصب
الأرض وهو ما نقص من العبد بذلك دون ارض اليد لأنها ذهبت بسبب غير مضمون ويحتمل

في العيون

ارض اليد والكر الامرين وكذا لو اقص منه بعد رده الى السيد وكذا لو اراد في يد الغاصب قبل ان يد المالك فانه
 يضمن القيمة ولو عصبه مرثدا او سارقا قتل او قطع في يده ففي النقصان على الغاصب نظر فان منعناه ضمن النقص
 الزايد على المقدر لو حصل وكذا الاشكال لو انكس ولو اراد في يده ثم مات في يد المالك من غير ان يرضى الارش
 خاصة وكذا لو اشترى مرثدا او سارقا قتل او قطع في يد المشتري ففي كونه من ضمان البايع نظر ولو طلب
 الولى الدية في النفس او الجنى عليه في الطرف ان الغاصب اقل الامرين من قيمته ودية الجنابة فان زادت
 جناية العبد على قيمته ثم مات فعلى الغاصب قيمته يدفع الى السيد فاذا اخذها الولى من السيد فليس له الرجوع
 للجناية فاذا اخذها الولى من السيد فليس له الرجوع للجناية فاذا اخذها الولى من السيد فليس له الرجوع
 على الغاصب بقيمة اخرى لاستحقاق المدفوعة ولا يثبت في يده فيضمنها ولو كان العبد ودية الجنى
 بالمستوفى ثم قتله المودع فعليه قيمته ويعلق بها ارض الجنابة فاذا اخذها الولى لم يجز قيمة اخرى
 على المستودع لانه جنى وهو غير مضمون ولو جنى في يده سيده بالمستوعب ثم عصب جنى اخرى بالمستوعب
 ولم يحكم به للادوية فلهما ورجع المالك على الغاصب بما اخذه الثاني منها لان الجنابة وقعت فيه وكان
 للجنى عليه اولاً ان ياخذ من الثاني لان الذي ياخذ المالك من الغاصب هو عوض اخذه للجنى
 عليه ثانياً فلا يتعلق به حقه فان مات في يد الغاصب فعليه قيمته بيمينه ورجع المالك على الغاصب
 بنصف القيمة ويكون للجنى عليه اولاً ان ياخذ ولو جنى على سيده فالنقصان على الغاصب كالاعتصاف
 على اشكال ولو جنى العبد فعليه كمال القيمة ودية على راي فان سقط ذلك العضو بآفة فلا
 شيء لانه يزيد به قيمته على اشكال وكذا لو نقص السن المفطر ولم ينقص القيمة وكذا الاصبغ الزايد
 ولو نزل لم ينقص على راي ولو ساء بعد الغصب الضعف لزيادة السرق فقطع يده فمادت
 الاولى رة العبد وساء به ولو نقص الزايد ونقص الاصل واوجبنا الاكثر لزمه المجمع والا
 الزايد وان نقص الربع فان اوجبنا الارش لزمه الرفق والا النصف ولو عصب عدا فقطع
 آخر يده تخير فيضمن الجاني النصف خاصة ولا يرجع على احد والغاصب الزايد ان نقص اكثر من النصف
 ولا يرجع على احد ولو لم يحصل زيادة استقر النقصان على الجاني ولو عصبه شاباً فصار شيخاً ضمن

لو نقص من الارش
 كذا في الجرح من غير اشكال

النقص وكذا لو كان امره فقتله لحيه على اشكال ولو نقل الثوب رده بعينه فان تعدد المثل فعليه الارش
 ونسبة الجرح في البايع اذا قطع اجماعه فعليه التسوية دون الارش ولو جرح يديها فلهما الا ان يهاه المالك
 فربما ضمان الردى ولو عصب يديها بالاعلاء ضمن مثل الذهب ان لم ينقص القيمة وكذا في اغلال
 العصير على راي ولا يجبر المجدد من الصفات بما خالفها المالك وان تساوى بآفة بخلافه ولو انقصا
 جنباً ولو عصب عصير اخر ضمن المثل وفي وجوب الدية اشكال فان اوجبناه فصار خلافاً في يد
 المالك ففي وجوب ردة المثل اشكال فان صار خلافاً في يد الغاصب رده مع ارض النقصان ان نقصت قيمة
 المثل ولو عصب خمر افتحكت في يده حكم بها للغاصب ويحمل المالك والبذرة والبصير اذا زرع او فرج فهو
 للمالك **الفصل الثاني في الزيادة** لو عصب حنطة قطعها او ثوبا فقصم او خاطه لم يملك العين
 بل يرد لها مع الزيادة وارض النقصان ان نقصت القيمة بذلك ولا يثبت له عن الزيادة ولو صاع النقر حتى
 ردها كذلك فلو كسر ضمن الصيغة وان كانت من جهة المالك اجابته على ردها نفراً ولا يضمن ارض
 الصنعة ويضمن ما نقص من قيمة اصل النقر بالكسر ولو صيغه بما يساوي قيمته تشاركاً فالفاضل
 بينهما بالسوية والنقص من الصنيع ففي نقص المجمع عن قيمة الثوب رده مصوغاً مع ارض النقص
 وكذا يثبت الشركة لو طارت البرج ثوباً الى اجانة صباغ او عصب الصنيع من آخر ولو قبل الصنيع الزوال
 اجبر الغاصب على فضله وان استصر بعد الصنيع او نقص قيمته ولو طلب الغاصب الازالة اليها فهو
 ملك الصنيع بالقطع على اشكال ولا فان تعيب الثوب من ارضه ولو طلبا احدهما مال صاحبه بالقيمة
 لم يجز القبول وكذا لو وهبه اياه وصاحب الثوب الامتناع من البيع لو طلبه الغاصب ون العيس
 ولو كانت قيمة كل منهما خمسة سواي الصبيغ عشرة الا ان قيمة الثوب ارتفعت للسرق الى سبعة والمدة
 فيه الصنيع الى ثلثة فلما كسب سبعة ولو ساء ياتنا عشر فلما كسب نصفها وخمسها والغاصب حسمها
 وعشرها وبالعكس اذا نقص السرق في غير مضمون ولو مزج الزيت بزيته المساءى والا جرد تشاركاً
 والا رد في غير المالك في المثل والعين مع الارش ولو مزجه بالبنج فهو الا في فعله المثل وفرج الخطه
 ما شعركين بالاف بل يجرم بالفصل بالالفاظ وان شق ولو استدخل الخشب المفصولة في بنائه

في ارض النقصان

اجيب

الزم بالعين وان ادى الى الهدم ولو رفع بالوج العصب سقيمة وجب فعله ان كانت على الساحل
او كان الدوح في اعلاها بحيث لا يرق ثقله ولو كانت في الجفة وخيف العرق ثقله فالأقرب الرجوع
الى القيمة الى ان يخرج الى الساحل ان كان في السفينة حيوان له حرمة أو مال غير العاصب ولو كان
له فالأقرب العين فلو خاطبوه بخيوط منسوجة وجب رفعها مع الأشكال ولو خيف ثقلها الصغرها
فالقيمة وكذا لو خاطبها جرح حيوان له حرمة أو مع التلق والتين ولو مات الجرح أو ارتد
قضى الترق أشكال من حيث المثل ولو ادخل قصيلاً في بئر أو دياراً في حجرة وعسر أخرجه كسر عليه
وان نقصت قيمة عنها ولو لم يكن بفعله غرم صاحب القصيل والديار الأرض ولو كان بفعله أو لا
ولو نقصت قيمة الديار عن قيمة الحبره وأمكن أخرجه بكسره هو كسره ولو ادخله ابنه رأسها في قدر
واحتمل الى الكرفان كانت يد مالك الدابة عليها أو قرط في حفظها ضمن وان لم يكن يد عليها فان
قرط صاحب القدر بان جعلها في الطريق مثلاً كسرت ولا شيء له ولو انشأ في الطريق عنها كسرت وضمن
صاحب الدابة لأن ذلك المضلحة ولو نقصت قيمة العيب ثم زال العيب يد العاصب فلا ضمان
مع بقاء القيمة **الفصل الثالث** في تصرفات العاصب في حرمه عليه كل تصرف سوى الردة ولو طوى
لجارية جاهله بالحرم فعليه مهر أمثاله أو عشر قيمتها مع البكارة ونصفه مع النسي على الخلاف ويحتمل
مع البكارة الأكثر من الأرض والعشر ومع العقد جاهلين الأكثر من الأرض والعشر ومهر المثل ولو افترقا
بأصبعه فعليه دية البكارة فلو طهرها مع ذلك لم يهره الأضرار وعليه اجرة مهرها من حين غصبها الى
حين عودها فان اجلها لم يحن به الولد عليه فمته يوم سقط حيا وأرض ما نقص من الأم بالولادة
ولو سقط ميتاً فاشكال في ثبوت عدم العلم بجناية ومن ضمن الأجنبي أمثالاً وقع بجناية فالأقوى
الضمان ولو ضررها اجنبى سقط فعلى الضارب العاصب به جنيح حر وعلى العاصب المالك ديناً
أمة ولو كانا عاقلين بالحرم فان أرحهما فلولي المهر والولد والأرض بالولادة والأجرة وعلى العاصب
المعد ولو طأ عنه حداً في عوض الوطئ أشكالاً ينشأ من النهي عن مهر البقي ومن كونه حقاً للمالك أمثالاً
لو كانت بكر فعليه ارش البكارة ولا يلحق به الولد فان ما في يد العاصب ضمنه وان وضعت في

المشروع

والأشكال كما تقدم ولو كان بجناية جان ضمن جنيح أمة ولو كان العاصب عالماً بما لا يلحق به الولد و
وجب الحد والمهر عليه وبالعكس محذور منه ولا مهر على أشكال ويلحق به الحد ولو باعها العاصب فوطئها
الشري عالماً بالعصب فكما العاصب وفي مطالبته العاصب بهذا المهر بطريقاً من أن منافع البضع هل يدخل
تحت العصب ولا يجب الأهر واحد ولو طأت إذا اتخذت الشهة وفي تعدده بتعدده مع الاستكراه نظر
ومع الجهل يعتقد حر أو يضمن الشري القيمة ويرجع بها على العاصب فان الشري الأبوي ضمان الولد ويضمن
الشري أجرة المنفعة التوقفت عليه ومهر المثل عند الوطئ وقيمة الولد عند انعقاد حر أو يرجع بكل ذلك
على العاصب مع جهله وبغير قيمة العين إذا انفقت ولا يرجع وكذلك المخرج من العاصب لا يرجع بالمهر وفي
رجوع الشري بقيمة منفعة استوفاهما خلاف ولو نوى قطع بناء فالأقرب الرجوع بأرض المنفعة ولو عيب
في به احتمال الرجوع لأن العقد لا يوجب ضمان الأجر بخلاف المدة وعدمه ونقصان الولادة لا يغير
بالولادة زيادة جديده ولو غصب فحلاً فازراه على الأثني فالولد لصاحبها وإن كان للعاصب عليه
الأجرة على رأي والأرض لو نقص بالضرب ولا يندخل الأجرة والأرض فلو هزلت الدابة لم يهره الأضرار
وان كان النقص بغير الاستعمال وفوائد الغصوب للمالك أعياناً كانت كالولد والحر أو منافع كسكنى
الدار ضمنه على العاصب ولا يملك الشري ما يقصده بالبيع الفاسد ويضمنه وما يحد منه من منافع
الأعيان أو غيرها مع جهل البائع أو علمه مع الاستيفاء ويدونه أشكال وما زاد من قيمته لزيادة صفه
فيه فان تلف به ضمن العين بأعلى القيم من حين القبض الى حين التلف ان لم يكن مثلاً ولو اشترى من العاصب
عالمًا فاستعاد المالك العين لم يكن له الرجوع بالنس ولو قيل يرجع به مع وجود عين الثمن كان حسناً
وللمالك الرجوع على من شأه مع تلف العين ويستقر الضمان على المشتري ومع الجهل على العاصب ويرجع
الشري الجاهل على العاصب بما يهرمه مما ليس في مقابلة نفع كالنفقة والعمارة وقيمة الولد لو
غرمه المالك وفي رجوعه بما حصل له نفع في مقابله كسكنى الدار وغرم الشجر وقيمة اللبن نظر
ينشأ من ضعف المباشرة بالغرم ومن أولوية المباشرة ولو ذرع الأرض الغصوب أو غرسها فملك
الفلح محلاً فان قرب الحصاد ولا يملكه المالك بل هو للعاصب كذا التما وعليه اجرة الأرض

وهم الحفر والاشتر ولوليد صاحب الغرض قيمة الأرض او بالعكس لم يحجب القبول وقيل لو خيف من طاعة
 استدجعت الغير ولو نقل المصوب فعليه الرقة وان استوعبت اجرة اضعا فقيمة ولو طرد المالك
 اجرة الرقة لم يحجب القبول ولو رضى المالك به في موضع لم يخر القبل ولو بقي الأرض بمراسمها والآلات
 المصوب منه لم يجر اجرة الأرض منية ولو كانت الآلات للغاصب لزمه اجرة الأرض خرابا ولو عصب
 داما فقصها فعليه الأرض واجرة الدار الى حين نقصها واجرة مهد ومه من حين نقصها الى حين
 ردها وكذا لو بناها بالثمن فعليه اجرة عرصه من حين النقص الى حين البناء واجرة دار اقل ذلك وبعد
 ولا يجوز لغير الغاصب رمي الحلة النارية في ارض المصوبة ولا الدفن فيها ولو وجب الغاصب فيها
 المتعبد بجمع المالك على ايها شاء فان رجع على المتعبد للجاهل احتمل رجوعه على الغاصب بقيمة العين
 والاجرة وعدمه ولو اجترأ بالمال المصوب فان اشترى العين فالرجح للمالك ان اجاز البيع وان
 اشترى في الذمة فللغاصب فان ضارب به فالرجح للمالك وعلى الغاصب اجرة العامل للجاهل ولو قر
 بايع العبد بغيره من آخر وكذا المشتري اعظم البايع الاكثر من الثمن والقيمة للمالك ثم ان كان
 قد قبض الثمن لم يكن للمشتري مطالبته به وان لم يكن قبضه فليس له طلبه بل اقل الامر من القيمة
 والثمن فان عاد العبد اليه بغيره او غيره وجب رده على ماله وان رجع ما دفعه ولو كان اقراره
 في مدة خياره انفسح البيع لانه يملك فسخه فقبل اقراره بما يفسخه ولو اقر المشتري خاصة لزمه ردة
 العبد لا المقر له ويدفع الثمن للبايعه ولو اعترف المشتري بالعبد لم ينفذ اقرارها عليه وكان الوبايع
 على ثالث ولو صدقها العبد فالأقرب القبول ويحتمل عدمه لان العتق حقه له مع كمال اتفاق العبد
 والسيد على الرق ونشهد عدلان بالعق **حاشية** في النزع لو اختلفا في تلف المصوب
 قدم قول الغاصب مع يمينه لانه قد صدق ولا يمينه فاذا اختلفا في طلب البذل وان كان للعين
 باقية برغم الطالب للغير بالخلف وكذا لو تنازعا في القيمة على رأي عالم يتبع ما يعلم كذا في كذا
 قيمة العبد وكذا لو ادعى المالك صفة يزيد بها القيمة كعلم صنعة او ثمار في الثوب الذي على
 العبد والحام الذي في اصبعه اما لو ادعى الغاصب عيبا ينقص به القيمة كالعمور او ادعى ردة العبد

ثالثة اما لو بناها

في البيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان

ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان

في البيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان
 له ان يبيع من غير ان

كتاب الشفعة

بدمه والمالك بعد او ادعى ردة الغصب او ردة قيمته او منته قدم قول المالك مع اليمين ولو اختلفا
 بعد زيادة قيمة المصوب في وقتها فادعى المالك الزيادة قبل التلف والغاصب بعده او ادعى
 المالك تجدد العيب المشاهدة في الغاصب قبل الغاصب سبقه على اشكال او غصبه خرا او ادعى المالك
 حلاله عند الغاصب وانكر الغاصب قدم قول الغاصب ولو باع الغاصب شيئا او وجبه ثم انقل اليه السب
 فعليه فقال لا شيء بعتك لا المالك واقام يمينه فالأقرب انه ان اقتصر على لفظ البيع ولم يضم اليه ما
 يصح ادعاء الملكية سمعت يمينه والا فلا كان يقول بعتك ملكي وهذا ملكي او قبضت ثمن ملكي
 او قبضت ملكي **الفصل الثاني في الشفعة وهي استحقاق الشريك انزع حصته شريكه المنقلة**
 عنه بالبيع وليست بيعا فلا يشترط خيار المجلس **وفيه فصول الأول** المحل وهو كل عقار ثابت
 شريك بين اثنين قابل للقسمة فلا يثبت المنقولات على راي ولا في البناء والغرس اذا بيعا منفردين
 ولبيعنا منفردين الى الأرض وخلافة الشفعة وفي دخول الدواب نظريا من غير ان العادة بعدم
 نقله ولا يدخل الحيال التي تركب عليها الدلاء ولا في الثمرة وان بيعت على شجرها مع الأرض واخرتها
 بالثبات عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب الشغل فانه لا يشاركها اذ لا أرض لها ولو
 كان السقف لها فاشكال من حيث انه في الهواء فليس يثبت واخرتها بالمشترك عن غيره فلا يثبت
 بالحيوان ولا فيما قسم وبين الذمعة الشريك في الطريق والنصر اذا اشتمها في البيع واخرتها بالقبول
 القسمة عن الطاحنة والحمام وبر الماء والاسماك الضيقة وما اشتمها مما لا يقبل القسمة لحصول الضرر
 وهو ابطال المنفعة المقصودة منه فلا شفعة فيها على رأي ولو اشتم الضرر بقسمة الحمام ثبتت
 الشفعة وكذا لو كان مع البر يبايع أرضا بغيره بغيره لم يشاركها اذ لا أرض لها وكان في الرحا اربعة
 احجار اربعة يمكن ان يتفرد كل منها بغيره بغيره او كان الطريق واسعا لا يبطل منفعته بالقسمة
 ولو قسم المقسم او بالاشفعة فيه الى ما فيه الشفعة يثبت في الثاني بقسمة قيمته من الثمن ولما ثبتت
 لو انقل الحصة بالبيع قد وهب النقص بغيره او جعله صداقا او عوضا عن صلح او غير ذلك
 لم يثبت الشفعة ولو كان الشريك موقفا عليه يثبت الشفعة في الطلق ان كان واحدا على رأي

والأقرب عدم اشتراط لزوم البيع فلو باع بخيار يثبت الشفعة اشترك واختص باحدهما ولا يسقط
خيار البائع حينئذ وكذا لو باع الشريك يثبت للمشتري الأول الشفعة وإن كان لبائعه خيار البيع
فإن فتح بعد الأخذ بالمنفعة للمشتري فإن فتح قبله فلا حق للبائع وفي المشتري أشكال **المشترى**
الشفعة في الأخذ والماخوذ منه أما الأخذ فكل شريك متمتع بصفة مشاعة قادر على التمتع فلا يثبت
لغير الشريك الواحد على رأي ولا العاخر ولا الماثل والمطال والطارب فإن ادعى غيبة الشريك أحل لثلاثة
أيام فإن حضره وأبطلت شفعته بعدها ولو ذكر أنه في بلد آخر أحل بقدر وصوله ومثله وثلاثة
أيام بعد ما لم يتضرر المشتري فإن كان المشتري سلباً اشترط في الشفعة الإسلام وإن اشتره من
ذمي ولا فلا ولا ب وإن علا الشفعة على الصغير والمجنون فإن كان هو المشتري لها أو البائع
عنهما على أشكال وكذا الوصي على رأي والوكيل وثبت للصغير والمجنون ويتولى الأخذ
الولي مع الحاشية فلو ترك فلها بعد الكمال المطالبة إلا أن يكون للترك أصل ولو أخذ الولي مع
أولوية الترك لم يصح والمالك باق للمشتري وثبت للغياب والسفينة والمكاتب وإن لم يرز الولي
وبذلك صاحب مال القراض بالشراء لا بالشفعة أن لم يكن ربح أو كان لأن العامل لا يملكه بالبيع وله
الأجرة وأما الماخوذ منه فهو كل من يحدد ملكه بالبيع واحتسرتا بالتجدة عن شريكين اشتريا
دفعه ولو باع المكاتب شفعاً بمال الكتابة ثم فتح السيد الكتابة للغير لم تبطل الشفعة ولو اشتري
الولي للطفل شفعاً في شركة جاز أن يأخذ بالشفعة ولو جاز في مرض الموت فإن خرج من الثلث
أحدة الشفعين بالمسقى وأما يخرج منه بالنسبة وإن كان الوارث الشفعين والولي البائع عن
أحد الشريكين الأخذ للآخر وكذا الوكيل لها ولو بيع شفع في شركة حمل لم يكن لوليته الأخذ بالشفعة
الأبعد أن يولد حياً ولو عفا والي الطفل مع غبطة الأخذ كان للولي أيضاً المطالبة على أشكال
يتشأن إذا على التراضي بخلاف الصبي عند بلوغه تجزئه الحق له حينئذ ولو ترك لأعسار الصبي
لم يكن له الأخذ بعدياً ولا للصبي والمغص عليه كالعاري والمفلس الأخذ بالشفعة وليس
للغرماء الأخذ بها ولا إيجاباً عليه ولا منعاً منه وإن لم يكن له فيها حظ ثم لهم منع من دفع

في الشفعة

أي مدة الاستحقاق
والعدد

منه
في المأخوذ

لأنه منافيا فإن رضي الغرماء بالدفع أو المشتري بالصبر تعلو حق الغرماء بالشفعة والآ كان للمشتري
الأخذ والعبد المأذون في التجارة الأخذ بالشفعة ولا يصح عفو ولو بيع شفع في شركة مال المضاربة
فللعامل الأخذ بها مع عدم الرجوع وبطلاناً أن اتبناها مع الكثرة فإن تركها فلها الأخذ وقيل
يثبت مع الكثرة فقبل على تعدد الزوقين وقيل على قدر السهام **فوقه** على القول بالتبوت مع
الكثرة لو كان لأحد الثلاثة النصف والآخر الثلث والثلث السدس فباع أحدهم فانظر مخرج
السهم فخذ منها سهام الشفعة فإذا أعلنت العدة قسمت الشفعة عليها وبصر العقاربين تلك العدة
فلو كان البائع صاحب النصف فسهام الشفعة ثلثة اثنان لصاحب الثلث وللآخر سهم فالشفعة
على ثلثة وبصر العقارب كذلك ولو كان صاحب الثلث فالشفعة أربعة أرباع لصاحب النصف ثلثة أرباع
والآخر ربع ولو كان صاحب السدس فهي بين الآخر بين أحاسا لصاحب النصف ثلثة وللآخر سهمان
وعلى الآخر تقسيم الشفع نصفين **لو** ورث أخوان أو أشقيا فباع أحدهما عن اثنين فباع
أحدهما نصيبه فالشفعة بين أخيه ونعمة **ح** لو باع أحد الثلثة من شريكه استحق الثلث الشفعة
دون المشتري وقيل بالشركة وحينئذ لو قال المشتري قد أسقطت شفعتي فحق الكل وإن لم يكن
لاستقرار ملكه على قدر حقه فكان كالأخذ بالشفعة ثم عفى أحدهما عن حقه **لو** عفى أحد الشركاء
كان للباقين الأخذ بالشفعة سواء كان واحداً أو أكثر ولو عفى بعض الشركاء نصيبه من الشفعة
لبعض الشركاء أو غيره لم يصح ولو باع شفعاً من ثلثة دفعه فله شريكه أن يأخذ من الثلثة ومن اثنين
ومن واحد لا ينفذه عقود متعددة فإذا أخذ من واحد لم يكن للآخر مشاركة لعدم سبق
المالك على استحقاق الشفعة ولو رتب للشفعة الأخذ من الجميع ومن البعض فإن أخذ من السابق
لم يكن للأحق المشاركة وإن أخذ من الأحق شاركه السابق ويحتمل عدم المشاركة لأن ملكه حال
شراء الثاني يمتنع أخذه بالشفعة فلا يكون سبباً في استحقاقها ولو أخذ من الجميع لم يتشارك أحد ويحتمل
مشاركة الأول الشفعين في شفعة الثاني ومشاركة الشفعين الأول والثاني في شفعة الثالث
لأنه كان ملكاً صحيحاً حال شراء الثاني ولهذا يستحق إذا عفا عنه فكذا إذا لم يصف لأن استحقاق

فرقة

الشفعة على أي وجه

تصرف

الشفعة بالملك لا بالعقود كالبيع الشفيع قبل علمه فيخذ للشفيع سدس الأول وثلاثة ارباع سدس الثاني وثلاثة ارباع الثالث وللاول ربع سدس الثاني وخمس الثالث وللثاني خمس الثالث فيصير من مائة وعشرين للشفيع مائة وسبعة وللأول تسعة وللثاني اربعة وعلى الآخر للأول نصف سدس الثاني وثلاث الثالث وللثاني ثلث الثالث فيصير من ستة وثلاثين للشفيع تسعة وعشرون وللأول خمسة وللثاني اثنان **وهو** لو باع احد اربعة وعشرين فللاخرين اخذ الجميع ولو باع ثلثة فيعقد ثلثة ولم يعلم الرابع ولا بعضهم بعض فللرابع الشفعة في الجميع وفي استحقاق الثاني والثالث فيما بعه الأول واستحقاق الثالث فيما بعه الثاني وجهان وفي استحقاق مشوي الربع الأول فيما بعه الثاني والثالث واستحقاق الثاني شفعة الثالث لئلا اوجه الاستحقاق لآنها ما كان حال البيع وعنده انزل الملك ونحوه للعقود خاصة فان اوجبه للجميع فللذي لم يبع ثلث كل ربع لأن له شركين فصار له الربع مضمومًا الى ملكه فكل له النصف للبايع الثالث والمشتري الأول الثلث لكل منهما سدس لأنه شريك في شفعة مبيعين والبايع الثاني والمشتري الثاني السدس لكل منهما نصف لأنه شريك في شفعة بيع واحد ويصح من ان يشرى لو كان الشفعة اربعة عينا فحضر اقدم اخذ الجميع وسلم كل الثمن وترك فان حضر آخر اخذ من الأول النصف وترك فان حضر الثالث اخذ الثلث وترك فان حضر الرابع اخذ الربع او ترك ولو قل ان الأول يأخذ الجميع او ترك اما الثاني فله اخذ حقه خاصة لأن المصدرة وهي بعض الصفقة على المشتري متفتية هنا او اخذ النصف كان وجهها فان امتنع الحاضر او غاب لم يطل الشفعة وكان للغائبين اخذ الجميع وكذا الوعدا ثلثة او امتنعوا فللرابع الجميع لان شأنا ولو حضر الثاني بعد اخذ الأول لا اخذ النصف وقاسم ثم حضر قطا لم يمتد القسمة ولو حدة الأول تعيب فللثاني اخذ الجميع لأن الرد كالعقد ويجعل سقوط حقه من الرد لأن الأول لم يعف بردة بالعيب فكان كالو رجع الى المشتري ببيع اوجهة ولو استغله الحاضر ثم حضر الثاني شاركه في الشفعة دون الغلة ولو قال الحاضر لا اخذ حتى يحضر

الغائب لم يطل شفعة على اشكال واذا دفع الحاضر الثمن فحضر الغائب دفع اليه النصف فان خرج البيع مستحقا فذكر الثاني على المشتري دون الشفيع الأول لأنه كالغائب **ولو** كان الشفعة ثلثة فاخذ الحاضر الجميع ثم قدم احد الغائبين وسوغنا له اخذ حقه خاصة اخذ الثلث فان حضر الثالث فله ان يأخذ من الثاني ثلث ما في يده فيضيفه الى ما في يده الأول ويقسمانه نصفين فيصير من ثمانية عشر لأن الثالث اخذ من الثاني ثلث الثلث وخرجت تسعة وليس للشفعة نصف وتضرب اثنان في تسعة للثاني اربعة ولكل من الباقيين سبعة لأن الثالث ترك سدسا كان له اخذ حقه منه ثلثاه وهو التسع فيتوزع على شريكه في الشفعة والأول والثالث متساويان في الاستحقاق ولم يترك احدهما شيئا من حقه فجميع ما سعهما ونقسم بينهما لو اشري واحد من اثنين شفعة فللشفيع اخذ نصيب احدهما دون الآخر وان نصيب الصفقة على المشتري ولا خيار له ولو اشري اثنان نصيب واحد للشفيع اخذ نصيب احدهما بعد القبض وقبله ولو وكل احد الثلثة شريكه في بيع حصته مع نصيبه فباعهما **لو** اخذ ثلثة اخذ الشفعة منهما ومن احدهما ولو باع الشريك نصف الشفعة لرجل ثم الباقي لآخر ثم علم الشفيع فله اخذ الأول والثاني واحدهما فان اخذ الأول لم يشارك الثاني وان اخذ الثاني أحصل مشاركة الأول وعلى ما اخذناه من سقوط الشفعة مع الكثرة للشفيع اخذ الجميع او تركه خاصة **الفصل الثالث** في كيفية الأخذ بملك الشفيع الاخذ بالعقد وان كان في مدة الخيار على رأي وهو قد يكون فعلا بان يأخذ الشفيع ويدفع الثمن او يرضى المشتري بالصبر فيملكه حينئذ ولفظ القوله اخذته او تملكته وما اشبه ذلك من الالفاظ الدالة على الأخذ مع دفع الثمن او الرضا بالصبر ويشترط علم الشفيع بالثمن والمثل مما قلوهما احدهما لم يصح الأخذ وله المطالبة بالشفعة ولو قال اخذته بجمعا كان لم يصح للمطالبة وتجب تسليم الثمن او لا فلا يجب على المشتري الدفع قبله وليس للشفيع اخذ البعض بل الترتك او الجميع فلو قال اخذ نصف الشفعة فآل قوي بطلان الشفعة ويجب الطلب على الفور فلو اخرج امكانه بطلت شفעתه

في كنفه

مع

هذا هو المورد الذي ذكره في كتابه
 في الاصل في الشفعة في كتابه
 في الاصل في الشفعة في كتابه
 في الاصل في الشفعة في كتابه

هذا هو الحق في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...

عند إبقاء الزرع إلى أن يصاد بماء السماء المنفصل المتجددين الأخذ المشتري وإن
كان بخلافه لم يوجب على باري وعلى النفع البقية إلى وقت أخذ بماء السماء المنفصل فللمشتري ولو كان
الظلم غير مؤثر وقت الشراء فهو للمشتري فإن أخذه المشتري بعد التأخير أخذ لا أرض والمحل
دون الثمن بمحضته من الثمن ولو ظهر استحقاق الثمن فإن لم يكن معينا فلا استحقاق باق
ولا بطلت الشفعة ولا يتطل لو كان المدفع من الشفع مستحقا ولو ظهر عيب في الثمن العتيق
فردّه البايع قدم حق الشفع فيطالب البايع بقيمة الشفع أن لم يحدث عنه ما يمنع الرد
بالأرض أن حدث ولا يرجع على الشفع أن كان أخذه بقيمة العرض الصحيح ولو عاد إلى المشتري
بقيمة ونقصه لم يملك ردّه على البايع ولو طلبه البايع لم يجز إجابته ولو نقصت قيمة الشفع عن
قيمة الثمن فالأقرب أن الشفع لا يرجع بالتفاوت ولو كان في يد المشتري فرد البايع الثمن العتيق لم
يمنع الشفع من استحقاقه وأخذ بقيمة الثمن وللبايع قيمة الشفع وإن زاد عن قيمة الثمن
ولا يرجع المشتري الزيادة ويحمل بقدر حق البايع لأن حقه استدلاله وجود العيب الثابت حاله
البيع والشفعة تثبت بعدة بخلاف المشتري لو وجد البيع معينا لأن حقه استرجاع الثمن وقد
حصل من الشفع فلا فائدة في الرد أما لو لم يرد البايع الثمن حتى أخذ الشفع فإن لم يرد الثمن و
ليس له استرجاع البيع لأن الشفع ملكه لا أخذه فلا يملك البايع إبطال ملكه كالأول ببيع المشتري
لا يجزي ولو تلف الثمن العتيق قبل قبضه فإن كان الشفع قد أخذ الشفع رجع البايع بقيمة و
الأبطل الشفعة على أشكال ولو ظهر العيب في الشفع فإن كان المشتري والشفع عالين فلا خيار
لأحدهما وإن كانا جاهلين فإن ردّه الشفع تخير المشتري بين الرد والأرض وإذا اختار
الأخذ لم يكن للمشتري الفسخ وهل له الأرض قبل لأنه استدرك ظلامته ورجع إليه جميع ثمنه
فكان كالرد ويحمل ثبوته لأنه عوض جزائي من البيع فلا يسقط من مال ملكه في حينه يسقط عن
الشفيع من الثمن بقدره وكذا لو علم الشفع خاصه ولو علم المشتري خاصه فلا شفع ردّه و
ليس له الأرض ولو كان المشتري قد اشتراه بالبراءة من كل عيب فإن علم الشفع بالشروط وكما للمشتري

هذا هو الحق في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...

والأفد الرد **الفصل الرابع** في سقوط الشفعة ويسقط بأكملها بعد قصير أو ثانيا في الطلب
على رأى فإذا بلغت الخبر فليمنع للطلب فإن منع عرض أو جبر فباطل ولو كان لم يكن فهو مؤثر
ومنه نصيبه فإن لم يجد فليشهد فإن ترك الشفعة فلا قرب عدم البطلان ولو بلغت متواترا أو
بشهادة عدلين فقال المصدق بطلت شفعته وقبل عدله لو أخبره صبي أو فاسق أو عدل واحد
ولو أخبره غيره فصدقه ولم يطالب بالشفعة بطلت وإن لم يكن عدلا لأن العلم قد يحصل بالواحد
للقرب ولو أسقط حقه من الشفعة قبل البيع أو نزل عنها أو عفا أو أذن فالأقرب عدم السقوط
وكذا لو كان وكلا لأحدهما في البيع أو شهد على البيع أو يترك لأحدهما في عقد أو أذن للمشتري
في الشراء أو ضمن العدة للمشتري أو شرط له الخيار فاختار المضاد أن ترتب على الرزم ولو جهلا
تدثر الثمن أو أخرج المطالبة لبعده عن البيع حتى يصل إليه أو اعترف بالشفيع نصيبته الثمن المعين أو
لفه قل قضه على أشكال بطلت ويحوز الجيلة على الشفعة ببيان بيع زيادة عن الثمن ثم يدفع به
عوضا قليلا أو يبرئه من الزيادة ويقله بغير بيع كصلح أو هبة ولو قال الشفع للمشتري بغير ما اشترى
أو فاسق بطلت ولو صلح على ترك الشفعة بطلت ولو بطلت الشفعة ولو كانت الأرض مشغولة
بالزرع فإن أخذ الشفع وجب القصير وهل له الترك عاجلا والأخذ في الحصاد ونظر ولو باع الشفع نصيبه بعد العلم بالشفعة بطلت للمشتري الأول
نصيبه ولما شقها مع الكرم أحتمل السقوط لسقوط بعض ما يوجب الشفعة والتبوت لبقائه ما
يوجب الجميع ابتداء فله أخذ الشفع من المشتري الأول وهل للمشتري الأول شفعة على الثاني
فيه أشكال ينشأ من ثبوت الشفع وهو الملك ومن يترك له لأنه لو أخذ بالشفعة أما لو باع الشفع
نصيبه قبل علمه ففي الإبطال أشكال ينشأ من زوال الشفع ومن موته وقت البيع والشفعة موروثة
كالمال على رأى من طالب الموروث أولا فلا تزوجه مع الولد الثمن ولو لم يكن وارث ففي الإمام
فإن عفا أحد الوراث عن نصيبه لم يسقط وكان للباقيين أخذ الجميع أو الترك أما لو عفا الميت
أو آخر الطلب مع امكانه فإنها يبطل ولو عفا أحد الوراثين وطالب الآخر فإن الطالب فورثه
العافي فله الأخذ بالشفعة على أشكال ولو كان مطلقا لم يسقط فباع شريكه كان لوارثه الشفعة

ترتيب

هذا هو الحق في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...

هذا هو الحق في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...
والفصل في البيع والشراء...

ولو بيع بعض ملك الميت في الدين لم يكن لوارثه المطالبة بالشفعة وكذا لو كان الوارث شركا
 للموروث فبيع نصيب الموروث في الدين ولو اشترى شقيقا متفقاً وصى به ثم مات فالتفيع
 اخذ بالشفعة لسبق حقه ويدفع النصيب للورثة وبطلت الوصية لتعلقها بالعين لا بالدل ولو
 وصى لاسنان بنقص قباع الشريك بعد الموت قبل القبول استحق الشفعة الورثة ويحمل الوصي
 له ان قلنا انه يملك بالموت فاذا قبل الوصية استحق المطالبة لا يثبت ان الملك كان له ولا يستحق
 المطالبة قبل القبول ولا الوارث لاننا لا نعلم ان الملك له قبل الرقة ويحمل المطالبة الوارث لان الأصل
 عدم القبول وفقاً للحق فاذا طالب الوارث ثم قبل الوصي له اقبل لا الطلب ثانياً لظهور عدم استحقاق
 المطالب ويحمل ان المتفيع للوارث لان الوصي انما انتقل اليه بعد اخذ الشفعة ولو لم يطلب
 الوارث حتى قبل الموصى له فلا شفعة للموصى له لتأخر ملكه عن البيع وفي الوارث وجهان مبنيان
 على من باع قبل علمه ببيع شريكه ولو اشترى المرتد عن فطرة فلا شفعة ان قلنا ببطلان البيع و
 عن غير فطرة ثبت الشفعة ولو قاض احد الشركاء الثلاثة آخر فاشترى من الثالث نصف نصيبه
 فلا شفعة لأن احدهما رب المال والاخر عامل فان باع الثالث باقي نصيبه لأخيه فالشفعة
 اخصاً لكل من المالك والعامل ضمان ولما لم يضارب خمسة السدس الذي له ان ابتنا
 الشفعة مع الكثرة ولو باع احد الثلثة حصته من شريكه استحق الثالث الشفعة دون المشتري و
 يحمل التسوية فان باع المشتري على اجنبي ولم يعلم الثالث بالبيعين فان اخذ بالعقد الثاني
 اخذ جميع ما في يد شريكه لا شريك له في الشفعة وان اخذ بالاول اخذ نصف المبيع وهو السدس
 لأن المشتري شريكه واخذ نصفه من المشتري الاول ونصفه من الثاني لأن شريكه لما اشترى الثلث كان
 بينهما فاذ باع الثلث من جميع ما في يده وفيه ثلثان فقد باع نصف ما في يده والشفيع يستحق ربع
 في يده وهو السدس فصارت ثلثاً في ايديهما نصفين فباخذ من كل واحد منهما نصفه وهو نصف
 السدس ويرجع المشتري الثاني على الاول ربع الثمن ويكون المسئلة من اثني عشر ثم يرجع الى الرابعة
 للشفيع النصف ولكل واحد ربع وان اخذ بالعقدين اخذ جميع ما في يد الثاني وربع ما في

يد الاول فله ثلثه اربع ولشريكه الربع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول ولما الثاني ثلثه اربع الثمن الثاني
 ويرجع الثاني على الاول ربع الثمن الثاني لأنه ما اخذ نصف ما اشتراه الاول وهو السدس فيدفع اليه
 نصف الثمن كذلك وقد صار نصف هذا النصف في يد الثاني وهو ربع ما في يده فاحده منه ويرجع الثاني
 على الاول ثمنه وبقي الباقي من الثاني ثلثه اربع ما اشتراه فاحدها منه وقد دفع اليه ثلثه اربع الثمن
الفصل الخامس في الفروع لو اختلفا في الثمن ولا يثبت قدم قول المشتري مع يمينه ولو اقاما
 منه قالا قرب الحكم بيمينه الشفع لانه الخارج ولا يقبل شهادة البائع لاحدهما ويحمل القبول على
 الشفع مع القبض فله بدونه ولو كان الاختلاف بين المبايعين واقام يمينه قالا قرب الحكم بيمينه
 المشتري واخذ الشفع به ولو لم يعم يمينه حلف البائع فيخير الشفع بين الأخذ به والترك والا قرب
 الأحكام ادعاه المشتري وكذا لو اقام البائع يمينه ولو قال المشتري لا اعلم كية الثمن كلف جواباً صحيحاً ولا خلة البعثن دوناً
 ولو قال يمينه او اشتراه وكلي ولا اعلم به حلف ويطلب الشفعة ولو اختلفا في قيمة العوض المحمول
 ثم اضر على المقومين فان تعذر قدم قول المشتري على اشكال ولو اختلفا في الغراس والبناء
 فقال المشتري أحدهما وانكر الشفع قدم قول المشتري لأنه ملكه والشفيع يطلب ملكه عليه ولو
 ادعى انه باع نصيبه على اجنبي فانكر الاجنبي قضى لشريكه بالشفعة بظاهر الأقرار على اشكال و
 للشفيع دون البائع على اشكال الا حلف المشتري ولو ادعى باخر شريكه قال قول قول الشريك مع
 يمينه وكيفية الحلف على عدم استحقاقه الشفعة ولو ادعى كل منهما التسوية فالحاق مع عدم اليقين
 ولا يكفي اليقين على الشراء المطلق فان شهد بتقدم احدهما قبل ولو شهد بتساوي كل منهما
 بالسوية حمل التسوية والقرعة ولو ادعى الأتباع وادعى الشريك الأثرث واقام يمينه قيل يرجع
 والا قرب الحكم بيمينه الشفع ولو صدق البائع الشفع لم يثبت وكذا ان اقام الشفع يمينه انه
 كان للبائع ولم يعم الشريك بيمينه بالاثرب لانها لم تشهد بالبيع واقرا البائع لا يقبل لأنه اقرار
 على الغير ولا يقبل شهادته عليه وليست الشفعة من حقوق العقد فيقبل فيها قول البائع ولو
 ادعى الشريك الأيداع واقام يمينه قدمت بيمينه الشفع لعدم الثاني بين الأيداع والأتباع ثم لو

في التنازع

لو ادعى الشريك
 انما اقاله ملكه متورع
 وان ادعى الشريك

لما اشترى

شهدت البينة بالاتباع مطلقاً والأقرى أن المودع أودعه ما هو ملكه في تاريخ متأخر قبل
 قد ثبت بينه الأيداع لا نفادها بالملك ويكاتب المودع فان صدق بطلت الشفعة والأحق الشفع
 ولو شهدت بينه الشفع أن البايع باع وهو ملكه وبينه الأيداع مطلقاً فحق الشفع من غير
 مراسلة لا تنقأ معناها ويطلب مدعى الشفعة بالخبر بأن يحذف مكان الشفع ويذكر قدره و
 كمية الثمن فان قال الخصم أشهد بطلان سئل فان صدق ثبت الشفعة عليه وان قال هو ملكي
 لم أشهد أنقل الحكومة اليه وان كذب حكم بالشفعة على الخصم على أشكال وان كان النسب اليه
 غائباً انزع الحاكم وقد فعه الى ان يحضر الغائب ويكون على حجة اذا قدم وان قال اشترته
 للطفل وله عليه ولاية أحتمل ثبوت الشفعة لأنه يملك الشراء له فيملك اقراره فيه والعدم لثبوت
 الملك للطفل والشفعة ايجاب حق مال الصغير باقرار وليته فان اعترف بعد اقراره بالملكية
 للغائب والطفل بالشراء لم يثبت الشفعة ولو ادعى الحاضر من الشريكين على من فيه حصه الغائب
 الشراء من الغائب فصدقه أحتمل ثبوت الشفعة لأنه اقرار من ذي اليد وعدمه لأنه اقرار على الغير
 فان قدم الغائب وانكر البيع قدم قوله مع الميم وانزع الشفع وطالب بالآجرة من ثمنها
 ولا يرجع احدهما على الآخر ولو انكر المشتري ملكية الشفع أقصر الى البينة وفي القضاء له باليد
 أشكال فلو قضى له بالنصف الذي ادعاه في يده مع مدعى الكل باليمين لم يكن له الشفعة لو باع ملك
 الكل إلا بالبينة أن لم يقض باليد ولو ادعى كل من الشريكين السبق في الشراء سمع من المدعى أولاً
 فان لم يكن بينه حلفا المنكر فان كل حلفا المدعى وقضى له ولم يسمع دعوى الآخر لأن خصم
 قد اسحق ملكه ولو اختلف البايان في الثمن أو جبن المتخالف اخذ الشفع باحلف البايع لا
 بما حلف المشتري لأن البايع فسخ البيع فاذا اخذ بما قال المشتري منع منه فان رضى المشتري باخذ
 بما قال البايع جاز وملك الشفع اخذ بما قال المشتري فان عاد المشتري وصدق البايع وقال كنت
 غافلاً فحل الشفع اخذ بما حلف عليه الأقرب ذلك ولو ادعى على احد وارثي الشفعة البعض
 فشهد له الآخر لم يقبل فان عفا وأعاد الشهادة لم يقبل لأنها ردت للثقة ولو شهدا ابتداءً

الى الشفع ٢

ثبت

بعد العفو قبل ولو ادعى عليهما الغنم حلفا بغير الشفعة ولو كل احدهما فان صدق المتالف الثاني كل
 في عدم العفو والشفعة لهما وبأخذ الناكل التصديق لا يمين غير وقد ركه على المشتري وان كذب
 احلف الناكل له ولا يكون النكل سقطة لأن ترك اليمين عذر على أشكال فان نكل قضى للمخالف
 بالجميع وان شهد اجنبى بعفو احدهما فان حلف بعد عفو الآخر بطلت الشفعة والآخذ الآخر
 بالجمع ولو شهد البايع بعفو الشفع بعد قص الثمن قبلت ولو قال احد الوارثين للمشتري ثراؤك
 باطل وقال الآخر صحيح فالشفعة تاجعها للمعترف بالصحة وكذا لو قال انما اتهمته او قترته
 وقال الآخر اشترته ولو ادعى البايان غصبية الثمن المعين لم ينفذ في حق الشفع بل في حقهما
 ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم ولو اقر الشفع والمشتري خاصة لم يثبت الشفعة وعلى المشتري
 رد قيمة الثمن على صاحبه ويبقى الشفع معه ترغماً له للبايع ويدعى وجوب رد الثمن والبايع
 ينكرها فيشتري الشفع منه اختياراً او تيباً بان فحل الشفع في الثاني الشفعة ولو اقر الشفع والبايع
 خاصة رد البايع الثمن على المالك وليس له مطالبة المشتري ولا شفعة ولو ادعى ملكا على اشرف فصدق
 احدهما قبض حصته على المصدق فان كان المالك في الملك عنه فلا شفعة وان نفي دعواه عن
 نفسه فله الشفعة **المسألة الثالثة** في احياء الموات المشتريات أربعة ينظمها أربعة فصول
الاول الأراضي والميت منها ملك بالانحياز ونعتي الميت ما خلا عن الاختصاص ولا ينفع به
 المتاعلة لأنقطاع الماء عنه أو استيلاء الماء عليه أو استيلاءه أو لغير ذلك وهو للأمام خاصة
 لا يملكه الاخذ وان احياء ما لم يأذن له الامام فيملكه ان كان مسلماً بالانحياز والآلاف **والثاني**
 الاختصاص ستة **الاول** العمارة فلا يملك معوز بل هو ملك الله وان اندرست العمارة قائمتها ملك للمعير
 او للمسلم الا ان يكون عمارة جاهلية ولم يظهر امتها دخلت في يد المسلمين بطريق الغنمة فانه
 يصح تملكها بالانحياز ولا فرق في ذلك بين الدارين الا ان معوز ارض الحرب يملك بما يملك به ساير
 ارضهم ومواتها التي لا يدرك المسلمين عنها قائمتها يملك بالانحياز للمسلمين والكفار تجدد وموات
 الاسلام فان الكافر لا يملكها بالانحياز ولو استولى طائفة من المسلمين على بعض مواتهم ففي اختصاصهم

كتاب
 كذا حيا
 في الارض والمنازع
 في المياه والمعادن

في العمارة

بها من دون الأحياء نظريتها من انقضاء اثر الاستيلاء فما ليس بمملوك وكل أرض لم يحررها ملك مسلم
فهي للأمام وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبعد لو رثته وإن لم يكن لها مالك معين فهي للأمام ولا
يحرر أحياءها والآمانه فان بادر وأحياءها غير رادنه لم ملكها فان كان غاسا كان حقها
مادام قائما بغيرها فان تركها فبادرت أمارها فأحياءها غير كان الثاني حق وللأمام بعد
ظهوره رفع يد وما هو يقرب العام من الموات يصح أحياءه إذا لم يكن مرفقا للعام ولا حراله **الثاني**
اليد وكل أرض عليها ملك مسلم لا يصح أحياءها ولا غير التصرف **الثالث** حرمة العارة فإذا قرر البلد
بالصحة لا يراه لم يصح أحياءها ما حواله من الموات من مجتمع النادى ومن ترض الخيل ومناخ الأذى
مطبخ القمامة وملقى التراب وقمرى الماشية وما يبعد من حدود مرفقهم وكذا سائر القرى للسبلين
والطريق والشرب وحرمة البئر والعين ويجوز أحياء ما قرب من العام مما لا يتعلق به مصلحة و
حد الطريق لمن ابتكرها يحتاج إليه الأرض المباحة خمس أذرع وقيل سبع فيتباعد المقابل ذلك
وحرمة الشرب مقدار مطر ترابه والحاجز على حافته ولو كان النهر في ملكنا غير قد أعيا المهرم قضى
له مع منته على شكل وحرمة بئر العطن أربعون ذراعا والناضح ستون والعين الفخ الزخوة
وخمسة في الصلبة وحرمة الحائط المباح مقدار مطر ترابه لو استهدم وللدار مطر ترابها
مصبة الميزاب والنخل والمرفق صوب البئر هذا في الموات ولا حرمة في الأملاك لتعارضها ولكل واحد
أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ولو قصر صاحبها فلا ضمان فلو جعل ملكه بيت جدار أو قصارا أو
حام على خلاف العادة فلا منع ولو غرس في أرض أحياءها ما يبرز اعضانه أو عرفه إلى المباح لم يكن
لغيره أحياءه والغارس منعه وإن كان في مبداء الغرس **الرابع** أن لا يكون شجر العباد كعرف
المتعبدين ومعنى مجمع وإن كان يبرز لا يمنع المتعبدين **الخامس** الشجر وهو ينصب المرفق أو التحويط بما يوطأ أو
يحفر ساقية محيطه أو إدارة تراب حول الأرض أو حجار ولا ينفقه ملكا فان الملك يحصل للأحياء لا
بالشروع فيه والشجر شريع في الأحياء فلا ينفذ اختصاصا ولو تولى فإن نقله إلى غير مكانه
وكذا الموات فوارثه آخر فان باعه لم يصح بيعه على شكل وبذلك به التصرف فلا منع من بيعه

في اليد

في العارة

في الشرب

في الشجر

أحياءه فان قصر فأحياءها لم يملك ثم الحجر أن أهل العارة اجتمع الأمام على الأحياء أو التخلي عنها
فإن امتنع آخرها السلطان من يده فان بادر إليها من أحياءها لم يرفع الأمام يده أو ياد في الأحياء
السادس إقطاع الأمام وهو منع في الموات فلا يجوز أحياءه وإن كان مواتا خاليا من الحجر كما
أقطع النبي عليه السلام بلال بن الرحث العقيق فلما أوى عمر قال ما أقطعته لتجبه فأقطعته الناس
وأقطع أرضا بخصر موت وأقطع الربيع خصر فريسه فأجرى فريسه حتى قام فريسه بوسطه وهو قيد
الاختصاص وليس للأمام إقطاع ما لا يجوز أحياءه كالمعادن الظاهرة على أشكال وفي حكم
الإقطاع للموت وهو منع الأمام عن رمي كلاما حيا في الأرض المباحة ليتحقق به دونهم كما حيا
التي عليه النقيع وللأمام أن يحج نفسه ولتيم الصدقة والقول وليس لغيره ذلك ولا يجوز تقصير
أحياه ولا تغييره من أحيائه شيئا لم يملكه مادام الحي ستمرا فان كان الحي لمصلحة فزال وجه
جواز الأحياء **الفصل الثاني** في الطرق والمساجد والوقوف والطلقة والمدارس والربط
والشاهد وقاية الطرق الاستطراق والجلوس غير الضرر بالمارة فان قام بطل حقه وإن كان بنية
العود قبل استيقاض غرضه فليس له دفع السابق للمكانة ولو جلس للبيع والشراء في الأماكن المنفعة
فالأقرب للجواز للعادة فان قام ورجله باق فهو حق به فان رفعه بنية العود فلا أقرب بطلان
حقه وإن استصغر تفريق معاملته ولو صا على المارة أو استصغره بعضهم منع من الجلوس
وليس للسلطان إقطاع ذلك ولا أحياءه ولا تجزيره وله أن يظلم على نفسه بما لا ضرر من باريته
ونوب وليس له بناء ذلك ولو استيقض ثلثان فلا أقرب للقرعة وأما المسجد فمن سبق للمكان فهو
أحق به فإذا قام بطل حقه وإن قام بتجديدها أو أزاله بحاسنة أو بنى العود إلا أن يكون بطله
باقيا فيه ولو سبق ثلثان ولم يكن الاجتماع أرفع ولا فوقي أن يمتد جلوس موضع منه لقراءة
القرآن أو لتدريس العلم أو لأعمال المدارس والربط فوسكن بيتا فمولى التكليف لم يجز أحياءه
وإن طال زمانه مالم ينظر الواقع مدة معينة فقلتم بالخروج عند انقضاءها ولو شرط على
السكان التشاغل بالعلم أو قراءة القرآن أو تدريسه فأهل أخرج وله أن يمنع من المشاركة

يصح ما لم يصح

وعلامه في غير منعه من رمي كلاما حيا في الأرض المباحة ليتحقق به دونهم كما حيا
التي عليه النقيع وللأمام أن يحج نفسه ولتيم الصدقة والقول وليس لغيره ذلك ولا يجوز تقصير
أحياه ولا تغييره من أحيائه شيئا لم يملكه مادام الحي ستمرا فان كان الحي لمصلحة فزال وجه
جواز الأحياء

في المساجد

في الطرق

في المدارس

في المدارس
والربط
والربط

في التكني نادى على الصفة فان فارق لغز او غير بطل اختصاصه وهل يصير له بقاء رجليه
 أشكال **الفصل الثاني** المعادن وهي قيمان ظاهرة وباطنة اما الظاهرة وهي التي لا يقتصر في
 الوصلة اليها الى موقفة كالحجر والنقطة والكبريت والقار والموتيا والحل والبرام والياقوت
 للامام يختص بها عند بعض علماءنا والا فرب اشترك المسلمين فيها فحينئذ لا يملك بالاحياء ولا
 يختص بها الحجر ولا يجوز اقطاعها ولا يختص المقطع بها والسابق للموضع منه لا يرجع قبل فضاء
 وطرفه فان سبق اثبات افرع مع تعدد الجبل ويحمل القسمة وتقديم الاحوج ولو كان الى جنب الملة
 ارض موات فخص فيها بئر وساق الماء اليها وصار لمخاض ملكها ولم يكن لغيره المشاركة ولو اطمح
 الامام هذه الارض جان واما الباطنة وهي التي تظهر بالعل كالدخنة والفضة والحديد والفسار
 والرياص والبلور والفيروز فغير انما للامام خاصة والا فرب عدم الاختصاص فان
 كان ظاهره لم يملك بالاحياء ايضا وان لم يكن ظاهرة فخصها انسان واطهرها احياءها فان
 كان ملكه ملكها وكذلك الموان ولو لم يطلع بالحفر الى النيل فخصه بحجر الاحياء ويصير حينئذ اخص
 ولا يملكها بذلك فان اهل الجبر على تمام العمل والترك ويظهر السلطان الى من وال عذر ثم يذنب
 احدا الامر من ويجوز للامام اقطاعها قبل الحجر والاحياء ولا يقتصر ملك الحي على محل النيل بل
 الحفر التي حوالية ويلحق بحجره ملكها ايضا ولو احيا ارضا سميتها فظهر فيها معدن ملكه تعالى
 ظاهر او باطنا بخلاف ما لو كان ظاهرا قبل احيائها ولو حفر فبلغ المعدن لم يكن له منع غيره من
 الحفر من ناحية اخرى فاذا وصل الى ذلك الحفر لم يكن له منع لانه يملك المكان الذي حفر
 وحريمه ولو حفر كافر ارضا فوصل الى المعدن ثم فتحها المسلمون ففي صيرورة غنمة او للمسلمين
 أشكال ومن ملك معدن ففعل فيه غير فالحاصل للمالك ولا اجرة للعاصب ولو اباحه كان
 الخارج له ولو قال له اعمل ولك نصف الخارج بطل الجماله العوض اجان وجعله فالحاصل
 للمالك وعليه الاجرة **الفصل الرابع** في المياه **والفصل الخامس** في المخرقة في الآنية او
 الحوض او المصنع وهو مملوك لمن اخرجته وان اخذ من المباح ويصير بعبه **الثاني** البئر ان حفر

ايضا

كان

في المياه
 في المخرقة
 في البئر

ملك او مباح للملك اختص بها كالحجر فاذا بلغ الماء ملكه ولا يحل لغيره الاخذ منه الا باذنه
 ويجوز بيعه كيلوا وزنا ولا يجوز بيعه اجمع لتعذر تسليمه والماء العادي اذ اطمح وذهب ماؤها
 فاستخرجها انسان ملكها ولو حفر في المباح لا للملك بل للارتفاع فهو اخص من مقامه عليها
 وقيل يحسد بدل الفاضل من ماؤها عرف قدر حاجته وفيه نظير فاذا فارق شئ سبق فهو اخص من الارتفاع
 ولا يختص بها احد ولو حفرها جماعة ملكها على نسبة المخرج واذا حفر بئر في ملكه لم يكن له
 منع جان من حفر اعرف في ملكه وان كان يمرى الماء اليها والملك في الفتوة المشتركة بحسب الاشتراك
 في العمل والمخرج **الثالث** في مياه العيون والعيون والآبار في الارض المباحة لا للملك شرع
 لا يختص بها احد من ائمة منها شيئا في انا وشبهه ملكه ويقدم السابق مع تعدد الجمع فان اقطاع
 افرع **الرابع** مياه الأنهار الكبرى كالفرات ودجلة والناس فيها شرع **الخامس** الأنهار الصغيرة
 غير المملوكة بترحم فيها ويتباحون في ماؤها او يميل يتباح فيه اهل الارض الشاربه منه ولا
 يفي لبقى عليه دفعة فانه يبدأ بالاول وهو الذي يلي فوهته ويجعل علم من دونه حتى ينتهي
 سقيه للزريع الى الشراك والشجر لا القدم وللنخل لا الساق ثم يربل الامن دونه ولا يجب
 ارسال قبل ذلك وان تكف الاخير فان لم يفضل عن الاول شئ او عن الثاني فلا شئ للباقيين
 ولو كان ارض الاعلى مختلفة في العلو والصبوط سقى كلا على حدة ولو تساوى اثنان في القرب
 من الراس قسم بينهما فان تعدد افرع فان لم يفضل عن احدهما شئ من اخرجته القرعة بقدر
 حقه ثم يتركه للاخر وليس له السقي بجميع الماء المساواة الاخر له في الاستحقاق والقرعة تفيد
 التقدم بخلاف الاعلى مع الأسفل ولو كانت ارض احدهما اكثر قسم على قدرها لأن الزايد
 مساو في القرب ولو احيا انسان ارضا على هذا النهر لم يشارك للباقيين بل يقسم له ما يفضل
 عن الباقيين وان كان الاحياء في ارض النهر وليس لهم منعه من الاحياء ولو سبق انسان للا
 الاحياء في اسفله ثم احيا آخر فوقه ثم ثالث فوق الثاني قدم الأسفل في السقي لتقدمه في الاحياء
 ثم الثاني ثم الثالث **السادس** الجاري من نهر مملوك يتنزع من المباح بان يحفر انسان نهرًا

2 اعين
 في الارض
 2 الاصل
 8

في المخرقة

في مباح يتصل به كبر مباح فمال يصل للغير الماء لا يملكه وإنما هو نجس وشروع في الأحياء فإذا
 وصل فقد ملك بالأحياء وسواء جرى فيه الماء أولا لأن الأحياء التهيئة للاستفاعة فإن كان جماعة
 فهو بينهم على قدر عملهم أو التفقه عليه ويكون الماء الجاري فيه على رأي فإن وضعهم و
 تراصوا أو ألقوا على قدر الأصباء فيحصل حصة صلبة ذات ثقب متساوية على قدر حقولهم في مصد
 الماء ثم يخرج من كل ثقب ساقية منفردة لكل واحد فلو كان لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه والثلث لثلاثة
 جعل لصاحب النصف ثلث ثقبين في ساقية ولصاحب الثلث ثقبان في ساقية في أخرى ولصاحب الثلث
 ثقب واحد في ساقية واحدة فلو كان لأحدهم نصف الإنسان في ساقية سقى به ماشاء سواء كان له
 شرب من هذا النهر أو لا وكان الثقب في الدواليب له أن يسقى بنصيبه ماشاء ولكل واحد أن يتصرف في
 ساقية الحقيقة به بمماشاء من أجل أن هذا الماء أو عمل رجلي أو دواب أو عمار وغير ذلك وليس
 له ذلك في المشترك ولو فاض ماء من هذا النهر إلى ملك إنسان فهو مباح كالطائر يعضق في ملك إنسان
السابع النهر المملوك الجاري من ماء مملوك بان يشترك جماعة في استنباط عين وأجرها فهو ملك
 لهم على حسب النفقة والعمل ويجوز لكل أحد الشرب من الماء المملوك في الساقية والوضوء والغسل
 وغسل الثوب مالم يعلم كراهية ولا يحرم على صاحبه المنع ولا يجوز بذل الفاضل ولا يحرم البيع لكن
 يكوم ولو احتاج النهر لا حفر أو إصلاح أو سد ينفعهم عليهم على حسب ملكهم فيشترك الكل لا
 أن يصلوا إلى الأيدي من أوله ثم لا شيء عليه ويشترك الباقيون إلى أن يصلوا إلى الثاني وهكذا
 ويحتمل التشريك **تمت** المرجع في الأحياء إلى المرفق فمصاد السكس يحصل أحياءه بالتقسيط
 لو نجشبا وقصيف وسقف والظيرة يكفه الحايط ولا يشترط تعليق الباب والزراعة بالنجش
 ساقية أو سناة أو مزرع سوق الماء ولا يشترط الحراث ولا الزرع لأنه استفاء كالسكنى والعرض
 به سوق الماء إليه ولو كان مستأجرة فغضد شجرها أو قطع المياه الغالية وهيها للعمارة
 فقد أحيها ولو نزل مرة لا فضاية خيمة أو بيت شرم لم يكن أحياءا وكذا لو أحاط بشرك ونبيه
 ولا يفتقر في الأحياء إلى إذن الإمام ولا الإسلام إلا في أرض المسلمين وأحياء المعادن بلوغ

النهر المملوك
في ملك

تمت



ينهلها كتاب **الأحياء** ونواحيها وفيه مقاصد **الأول** في الأحياء وفيه فصول
الأول الماهية وهي عقد ثمرته تحمل المنافع بعوض معلوم مع بقاء الملك على أصله ولا بد في الأحياء
 القبول الصادق من غير الكمال الجائر الضرف فلا ينعقد إحارة المجنون ولا الصبي غير المميز ولا
 المميز وإن أدركه الولي على أشكال والأحياء آجرتك أو أكرمتك والقبول كل لفظ يدل على الرضا
 ولا يكفي في الأحياء ملكك إلا أن تقول سكتي هذه الدار شهرا مثلاً بكذا ولا ينعقد بلفظ العارية
 ولا البيع سواء نوى به الأحياء أو قال بعثتك سكنها سنة لأنه موضوع لملك الأعيان وهو
 لأن من الطرفين ولا يبطل بالبيع ولا العذر إذا أمكن الاستفاعة ولا يموت أحدهما على رأي إلا
 أن يكون المجرى موقوفا عليه فيموت قبل انتهاء المدة فالأقرب البطان في الباقي فيرجع المستاجر
 على ورثة المجرى بما في الأجرة ولا يتعلق به خيار المجلس ولو شرط خيار المجرى أو لأحدهما أو لأجنبي
 صح سواء كان عينة كان يستاجر هذا العبد أو في الذمة كالدابة مطلقا **الفصل الثاني** في
 أركانها وهي **ثاني** ملته المحل وهو العين التي تعلق الأحياء بها كالدابة والدابة والآدي
 وغيرها والعرض والمنفعة **الطلب الأول** المحل كل عين تصح أعارتها بصحة إيجارها وإحارة
 الشاع جارة كالمقصود وكذا إحارة العين المستأجرة أن لم يشترط المالك التخصيص ولا بد
 من مشاهدتها أو وصفها بما يرفع الجحالة أن أمكن فيها ذلك ولا وجب المشاهدة فإن أعارها المالك
 صح فإن لم يكن المشتري عالما بمحتوى فتح البيع وامضانه فحاننا مملوكا المنفعة إلى آخر المدة ولو
 كان هو المستاجر فالأقرب الجواز ويجمع عليه الأجرة والتمن ولو وجدها المستاجر معيبة
 يعيب لم يعلمه فله الفسخ وإن استوفى بعض المنفعة ولو لم يفسخ لم يفسخ لزمه جميع العوض ولو كان العين
 مطلقا موصوفة لم يفسخ العقد وعلى المجرى الأبدال ولو تعدد فله الفسخ فإن ردة المستاجر
 العين يعيب بعد البيع فالمنفعة للبايع ولو تلفت العين قبل القبض أو عقد القبض بطلت مع
 العين والآبطل الباقي ويرجع من الأجرة بما قابل المختلف وكذا لو ظهر استحقا قها
 ويستمر الضمان على المجرى مع جهل المستاجر وفي الزايد من أجرة المثل أشكال ويصح إحارة

العقار مع الوصف والتعيين لانه الذمة ونقص الحام الى مشاهدة البيوت والقدر والماء والارض
ومطرح الرماق وموضع الريل ومصرف مائه او وصف ذلك كله ويجوز على المستاجر علف الدابة وقيلها
فان اهل ضمن ولو استاجر احيى البقرة في حياضه فنفقته على المستاجر الا ان يشترط على الاجير فان
نشأ حاد قد مر قله اقل طعامه مثله ولبوسه ولو قل وجوب العلف على المالك والمنفعة على الاجير
كان وجهه فيمنذ ان شرطه على المستاجر لزم بشرط العلم بالقدر والوصف فان استغنى الاجير
لمرضى وبطعام نفسه لم يسقط حقه ولو احتاج الى الذوا لم يرض لم يلزم المستاجر ولو احتاج الاجير ان
يسقط بعض طعامه منعه منه ان كان قدر كفايته ونجني الضعف عن العمل واللين معه ولو اجر
الولي الصبي مدة تعلم بلوغه فيها او لا لكن انفق لزمت الاجرة الى وقت البلوغ ثم تخير الصبي في الفسخ
والامضاء ولو مات الولي او انتقلت الولاية الى غيره لم يظلم ولو اجر عبده ثم اعتقه في الشتاء لم يظلم
الاجارة ويجب على العبد انفا المنة في المدة والا قرب عدم رجوعه على مولاه باجرة ونفقة
بعد العتق على المستاجر ان شرطت عليه والافضل للمعتق لانه كالمال في ملكه حيث كان عوض نفسه
المطلب الثاني في العوض في شرط ان يكون مال الاجارة معلوما بالمشاهدة او الوصف المنافع
للجها له ثم ان كان كيلا او موزنا وجب من مقدار ما احدها وفي الكفاية بالمشاهدة نظروا
ما جاز ان يكون متناجا ان يكون عوضا عينيا كان او منفعة ماثلة وخالفه ولو استاجر دارا
تبعها لم يبع للجها له وكذا لو استاجر السلاح بالجلد وكذا الراعي باللبن او الصوف المتخذة والنمل
او الطحان بالخاله اما بصاع من الدقيق او المربعة بجر من الموضع الرقيق قال الاقرب الجواز
وكذا لو استاجر الحاصد بجر من الزرع ولو قال ان خطمه اليوم فلك درهمان وان خطمه غدا
قدرهم احمل اجرة المثل والمستحق وكذا ان خطه روميا قدرهمان وفارسيا قدرهم ولو استاجر
لحمل مناع الى مكان في وقت معلوم فان قصرت عنه نقص من اجرة شيئا معينا صح ولو احاط الشرط
بجميع الاجرة لم يبع ونفقت له اجرة المثل ولو اجر كل شهر بدينهم ولم يعين او استاجر لنقل القصر
للجها له وان كانت مشاهدة كل قفيرة بدينهم او استاجر مدة شهر بدينهم فان زاد قفيرا فالاقرب

البطلان الا الاخير فان الزايد باطل في ملك الموهج الاجرة بنفس العقد فان شرط الاجل
لزم وفيه العلم سواء تعدد او اتحد وسواء كانت معينة او مطلقة ويجب تسليمها مع شرط التبديل
او الاطلاق وان وقعت الاجارة على ملك العامل الاجرة بالعقد ايضا لكن لا يجب تسليمها الا
بعد العمل وهل يشترط تسليمه الاقرب ذلك فاذا استوفى المستاجر المنافع استقر الاجر فان ملك
العين التي وقعت الاجارة عليها ومضت المدة وهي مقبوضة استقر الاجر وان لم ينفع
ان كان على عمل فسلم المعقود عليه كالدابة تركها الى المعين قبضها ومضت مدة يمكن ركوبها
فيها استقر عليه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة وبجرح المثل فيها ولو بذل له العين فلم
ياخذها المستاجر حتى مضت المدة استقر الاجر عليه ان كانت الاجارة صحيحة والا فلا ولو
شرط ابتداء العمل في وقت ومضت مدة يمكن فيها العمل خالية عنه وطلبه المالك فلم يدفع العين
اليه صار غاصبا فان عمل بعد ذلك لم يستحق اجرة ولو ظهر العيب في الاجرة المعينة بتخير الموهج
في الفسخ والارض وفي المضمونة له العوض فان تعدد الفسخ او الرضا بالارض والموهج
الفسخ ان فسخ المستاجر ويجوز ان يوجر العين بالكثر مما استاجرها به وان لم يحدث شائعا متوقفا
وكان الجسر واحدا على راي وكذا لو سكن البعض في المثل بالزيادة وكذا لو قبض على
شيء وقبضه لغيره باقل واستيفاء المنفعة او البعض مع فساد العقد وجب اجرة المثل سواء
زاد عن المستحق او نقص عنه ويحكم استعمال الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة وان تضمن مع
انتفاء التهمة **المطلب الثالث** في المنفعة **فصل** ثمانية **الاول** ان يكون مباحا فلو استاجر
بيتا محررا فيه خمر او كانا البيعة فيه او احيرا يعمل اليه مسكرا سواء كان اسلم او كافرا او جارية
للعنة او كلبا للصيد لهما او ناسخا ليكتب كبرا او غنما او استاجر الكافر مسلما للخدمة او مصيفا
للتفر فيه لم يبع **الثاني** ان يكون مملوكة اما بالبيعة كمالك العين او بالاستقلال كالمستاجر
فلا يبع اجارة الغاصب ولو اجر الفضولي وقف على الاجارة ولو شرط المالك المباشرة لم
يكن له ان يوجر فان فعل فلم العين جيند ضمن ويجوز مع عدم الشرط ان يوجر لمثله

بشرط الترتيب بين فعليهما فان اوقعاه دفعة فان علم كل منهما بعد الآخر وجب على كل منهما
 قضاء نصفه وان جهلا فذلك وفي ضمان الولي اشكال ويجوز الاستيعار للزينة عن الحي و
 الميت وفي جواز الاستيعار على الاحتطاب والاحتشاش أو الألفاظ أو الاحتياط نظريته
 من وقوع ذلك للزينة أو المستاجر **الثامن** ان يكون معلومة والأجر ان يكون في الذمة
 أو على العين والعين ان لم يكن لها سوى قايمة واحدة كفي الإطلاق والأوجب بانها وعلى كل
 حال لا بد من العلم بتقدير المنفعة والأعيان يصير ضبطها لكن بكنز البدل بثلثه وبمال غيرها عليها
الأول الادنى ويصح استيعان خاصا وهو الذي يستاجر منه مبيته فلا يجوز له العمل لغيره
 فهاذا إذا ذنه فان عمل من دون الأذن فالأقرب تحريم المستاجر من الفسخ والمطالبة بانه للثلث
 أو المسحق الثاني له أو المستاجر ومنه كما وهو الذي يستاجر لعمل مجرد عن المباشرة أو المدة وتلك
 المنفعة بنفس العقل كما تلك الأجرة به فاذا استجر لعمل قدر ما بالزمان كخياطة يوم أو
 يحمل العمل كان يستاجر لخياطة ثوب معين ويصح هذان في الذمة ومعينا فاذا عينه بالمحل
 وجب تعيين الثوب وطوله ونوع التفصيل ونوع الخياطة ولو جمع بين الزمان والمحل نظر
 للزمن ويعتبر في تعليم القرآن التور أو الزمان وفي الأرضاع تعيين الصبي وحمل الأرضاع
 آخر في بينها فكل سهل أو بين الصبي فهو ولو المولى في حفظه ومدة ولا يدخل الحضانة فيه
 وهل يتناول العقد اللبن أو الحمل ووضع الثدي فيه ويتبعه اللبن كالصبي في الصيانة
 وماء البئر في الدار الأقرب الأول لأستحقاق الأجرة بانفراده دون الباقي بانفادها في
 الرخصة سواء ثبنا أو الأعيان وعلى المصلحة تناولا ما يدر به لسانها من الماكول والمشروب فان
 اسقه لبن العنم لم يستحق اجرا ولو دفعه لأخادعها فالأقرب ذلك ايضا وقدم قولها لو
 ادعته لأنها أمانة وله ان يورثه ومدة ولله للأرضاع دون مكاتبته فان كان
 لأحد هتن وللم يجران يجرها إلا ان يفضل عن ولدها وان كانه فرجة أدق المولى الى
 اذن الزوج فان تقدم الرضاع صح العقدان والزوج وطها وان لم يررض المستاجر فان مات

مستاجر المستاجر
 المستاجر المستاجر

في

المرضع أو المرضعة نطقت الأحكام ان كانت معينة ولو كانت مضمونة فالأقرب اخراج اجرة المثل
 من تركها وكفى في العمل مسماه ولو اختلفت الأقرب وجب اشتراط الجردة وعدمها ولو مرض الأجير
 فان كان مضمونه لم يبطل والزم الاستيعار للعمل وان كانت معينة بطلت وكذا لو مات ولو اختلف
 العمل باختلاف الأعيان فالأقرب انه كالمعينة مثل الفسخ لا خلاص الأغراض باختلاف الأعيان
 ويجوز الاستيعار لغير الأجر والأجر والعين فيفتقر الى معرفة الأرض بالمشاهدة وان قدر
 العمل بالمدة ولو قدر تعيين المحصور كالبر وجه معرفة دورها وعقها وطول النهر وعقها وعرضه
 وجب نقل القرب من المحصور ولو قدر تزارع من جانيه لم يحل انزاله كالدابة اذا وقع فيه
 ولو وصل لا يحرق لم يلزمه حفها فله من الأجر بقية ما عمل وروى تفسير آخر عشر قانات على
 خمسة وخمسين جزا اصاب واحدا فهو للأولى والثاني لثانية وهكذا فان عمل به احتمل تعدية
 فيقيم للنسبة على خمسة عشر ولو استاجر عمل اللب فان قدره بالعمل احتج الى عدده وموضع
 ضربه وذكره فله فان قدره بقالب معروف والأجير الى تقدير الطول والعرض والتمك
 ولا يكفي الحواله على قايمة شاهد غير معروف ولو قدر البناء بالعمل وجب في كل موضع وطوله
 وعرضه وسكته وآلة البناء من لبن وطين أو حجر وجو فان سقط بعد البناء استحق الأجر ان لم
 يكن يقصو في العمل كالموت بناء محلول ولو شرط ارتفاع الحائط عشر اذرع فقط قبلها لرداة
 العمل وجب عليه الأداة ولو استاجر لطين السطح أو الحائط جاز وان قدره بالعمل يتقدم
 النسخ بالمدة والعمل فيفتقر في الثاني لعدد المهرق والسطور والحراشي وقد فقه فان عرف
 ونصف الخط والأوجب المشاهدة ويجوز تقدير الأجر آتيا جرا الفرض أو الأصل والمقاطعة على
 الأصل ويعفى عن الخط اليسير للعادة لا الكثير وليس له محاذنه غيره وقت النسخ ويجوز على
 نسخ المصحف وعلى تعليم القرآن الأتع الوجوب فتقدمه بالعمل فيعدد السور أو الزمان على
 أشكال ينشأ من ثبات السور في سهولة الحفظ ولو قال عشرين آيات ولم يعين السور لم يصح
 وكفى إطلاق الآيات منها وحده الاستقلال بالتلاوة ولا يكفي تبعة نطقه ولو استقل

تلاوة الآلة ثم لقنه غيرها فبني الأولى ففي وجوب إعادة التعلم نظر في وجوب جعله صدقا
فلو استفادته من غيره كان لها أجر التعليم ويجوز الاستحسان على تعليم الخط والحساب والآداب
وهل يجوز على تعليم الفقه الوجه المنع مع الوجوب والجواز لا معه وعلى الختان والمدافاة
وقطع السمع والحجامة على كراهية أجرة مع الشرط وعلى الكحل فيقعد بالمدة خاصة ويقعد في
بعض المدة في اليوم والمرئس والكحل على المريض ويجوز اشتراطه على الأجير والأقرب جواز
اشتراط الأجير على البناء ولو لم يحصل للبس في المدة استقر الأجر ولو لم يلبس في الأثناء انقضى العقد
في الباقي فان امتنع مع عدمه من الأكل استحق الأجير أجره بمضي المدة ولو جعل له عن البس
صح جعله للأجرة ولو اشتراط الدواء على الطبيب فالأقرب الجواز ولو قدر الرعي بالعمل افتقر
للائين للماشية فيبطل بموتها ويحمل عدمه لأنها ليست المعقود عليها وإنما يستوفى المنفعة
فإن تلف بعضها بطل فيه ولو ولد لم يحبل عليه رعيها ولو قدره بالمدة افتقر لعين خيل الجوان
ولا يدخل الجوايس والنجاني في إطلاق البقر والأبل لعدم التأمل عرفا على أشكال وذكر الضرع
الكبر والعدد ويجوز الاستئجار للزرع ولحصاه وسقيه وحفظه ودباسه ونقله وعلى
استيفاء القصاص في النفس والأعضاء وعلى الدلالة على الطريق وعلى البذر في فحميها
بالعمل ولا يكفي المدة وعلى الكيل والوزن والعدد فيعين بالعمل أو المدة وعلى ملانة الغريم فيعين
بالمدة وعلى الدلالة على مع ثياب معينة وشراؤها وعلى السمسة وعلى الاستئجار سواء كان
للخادم رجلا أو امرأة حرا أو عبدا لكن يحرم عليه النظر إلى الأمة من دون إذن وإلى المرأة
مطلقا **الشكاف** الدواب فإذا استأجر للركوب بالمشاهدة وفي الأكتاف بوصفه
في الضخامة والتخافه ليعرف الوزن تحمينا نظره ويكره الموجه على ماشاء من سرج وإكاف
وزامه على ما يليق بالدابة فإن كان ركب على رجل الاستأجر وجب تعيينه فيجب أن يشاهد
الوجه الآلات فإن شرط المحل وجب تعيينه بالمشاهدة والوزن وذكر القول والعرض
الغطاء وجنسه أو عدمه ولو عهد اتفاق المحامل كفي ذكر جنسها والخطا وجنسه أو عدمه

يجب معرفة الرابك بهم

بهم

وصف المتاليق أن شرط تبايع المجهال والوزن أو الشهادة ولا بد من تعيين الرابك في المحل ولا بد
من مشاهدة الدابة المركوبة أو وصفها بتذكر جنسها كالأبل ولونها كالنحاق أو العرب والذكورة أو
الأنوثة فإن لم يكن السرايها لم يذكر وكذا إذا كان المنزلة معروفة فاذا اختلفا فيه أو في السير ليل
أو نهار حمل على العرف وإن لم يكن معروفة وجبة كرها وإذا شرط حمل الزاد وجب تقديره وليس له
أبدال ما في الأكل المعتاد الآدمي الشرط وإن ذهب سرقه أو سقط أو باكل غير معتاد فله إبداله
إن شرط عدم الإبدال مع الأكل ويحب على المحل ما جرت العادة أن يوطئ للركوب به لكن أكس من
الحداجر والفتيق والرقام أو السرج والجام والزام أو البرذعة ورفع المحل وحطه وثبته على
الحبل ورفع الأحمال وشدها وحفظها والقائد والتساقون شرط مصاحبة وإن أجرة الدابة
ليذهب بها المستأجر فيقيم الأفعال على الرابك وأجرة الدليل والحافظ على الرابك وعلى الموجه
الراكب المستأجر آثاره أو يترك المحل أن كان عاجزا كالمرأة والكبير والأفلا ولو انتقل إلى
الطرفين تغير الحكم فيهما وعلى الموجه إيقاف المحل للصلوة وقضاء الحاجة دون ما يكره فله عليه
للصلوة التأفله والأكل والشرب ولو استأجر للعقبة جاز ويرجع في التناوب إلى العادة ويقسم
بالسوية إن اتفقا والأفعلى شرطاه وإن استأجر نوبا مضبوطة أتاها الزمان فيعمل على زمان
السير أو بالفراخ وإن استأجر للمحل فإن اختلف العرض باختلاف الدابة من سهولتها وسرعتها
وكثرة حركتها وجمدة كره فإن القاهضة والرجاج يضرة كثر الحركة وبعض الطرق يصعب قطعها
على بعض الدواب والأفلا ولما الأجمال فلا بد من معرفتها بالمشاهدة أو الوزن مع ذكر الجنس
وذكر المكان المحل إليه والطريق ولو استأجر إلى مكة فليس له الإلزام بعرفة ومنى بخلاف ما لو
استأجر إلى بلخ ولو شرط أن يحمل ماشاء بطل ولو شرط حمل مائة رطل من الحنطة فالطرف غير فان كان
معرفا أو جديعيه ولو قال مائة رطل دخل الطرف فيه ولو استأجر للحرث وجب تعيين
الأرض بالمشاهدة أو الوصف وتقدر العمل بتعيينها أو بالمدة وتعين البقران قدر العمل
بالمدة وإن استأجر للطحن وجب معرفة الحجر بالمشاهدة أو الوصف وتقدر العمل بالزمان أو

بالطعام ولا بد من مشاهدة الدواب أن استجر له ومعرفة الدلالة وتقدير العمل الزمان أو محل العمل
مثلا لا بد من البستان لا يتخلل في العمل لقرب عهد الماء وعطشه ولو كان لسقي الماشية فالأقرب الجواز
لقرب النقاوت ولو استاجر للاستسقاء عليها وجب معرفة الآلة كالزراوية أو القرية بالمشاهدة
أو الصنف وتقدير العمل الزمان أو عدد المرات أو ما يعين ويجوز استيجار الدابة بالأيام أو بدنها
ومع المالك ويدونه **الثالث** الأرض ومحب وصفا أو مشاهدتها وتعيين المنفعة للزرايع
أو الغرس أو البناء فان أجزاها لتنفع بعضها شاة فالأقرب الجواز وتجزئة المساحة في الثلثة ولو
قال للزرايع أو للغرس بطل لأنه لم يعين أحدها ولو استاجر لها صح واقضى بالتصنيف ويحمل التخصيص
ولو أجزاها لزرايع شاة ولو عين اقصر عليه وعلى ما سواه أو يقصر عنه في الضرر على أشكال
ولو شرط الأقصار على المعين لم يجز التخطي ولا إلى الأقل وكذا التفصيل لو أجزاها للغراس فله الزرع
وليس له البناء وكذا لو استاجر للبناء لم يكن له الغرس ولا الزرع وإذا استاجر للزرايع ولها ما دام
أو يعلم وجوده عادة وقت الحاجة صح ولو كان نادرا فان استاجر لها بعد وجوده صح للعلم بالانقضاء
والأفلا ولو أجزاها على أن لا ماء لها أو كان المساجر عالما بما لها صح وكان له الانقضاء بالزرايع فيها
أو وضع رجله وجمع خطبه وزرعها جالما وليس له البناء ولا الغرس ولو استاجر لها لا يخسر
الماء عنه غالبا بطل ولو كان يخسر وقت الحاجة وكانت الأرض مرفوعة أو كانت المأصا فيمكن
مشاهدتها صح والأفلا ولو استاجر لها لا يخسر عنه الماء للزراعة لم يجز لعدم الانقضاء فان علم
المساجر وقت زرايعه أن كانت الأرض معلومة وكذا أن كان قليلا يمكن معه بعض الزرع ولو
كان الماء يخسر على التدرج لم يقع له حالة وقت الانقضاء إلا أن يرضى المساجر ولو أمكن الزرع
إلا أن العادة قاضية بغيرها لم يجز أجزاها لأنها كالغارقة ولو انفق غرقه أو تلفه بحريق أو
غيره فلا ضمان على المجر ولا خيار للمساجر إلا أن تعدد الزرع بسبب الغرق أو انقطاع الماء أو
قلته بحيث لا يكفي الزرع أو يفسد الأرض فتختص الأضواء بالجميع ويحمل بإعلاء الأرض فان فتح جمع
إلى أجرة الباقي واستقر استوفاه وتوزع على المدينين باعتبار القيمة وهي أجرة المثل للمدينين لا

لوف

الزرايع ٢
للزرايع ٢

الماء ٢

والفصح ٢

باعتبار المدة فان تجدد بعد الزرع فله الفصح أيضا ويبقى الزرع إلى الحصاد وعليه من المستحق حصته
إلى حين الفصح وأجرة المثل لا الحصاد لأرضها مثل ذلك الماء القليل فيجب تعيين المدة في أجرة
الأرض لأي منفعة كانت من زرع أو غرس أو بناء أو سكنى أو غير ذلك ولا يتقدر بقدر ولا يجوز اتصال
المدة بالعدد فان عين المبدأ والآقضى الاتصال فان استاجر للزرايع فأنقصت المدة قبل حصاده
فان كان لتفريط المساجر كان يزرع ما يبقى بعدها فكل الغاصب فان كان لغرض بارد أو شربة
فعلى المجر التيقنة وله المستحق من المدة وأجرة المثل عن الزايد والمالك منعه من زرع ما يبقى
بعد المدة على أشكال فان زرع غيرها منه لم يكن له المطالبة بأن الله الأبعد المدة ولو استاجر
مدة لزرايع لا يحمل فيها فان شرط ثقله بعد المدة ثم وان اطلق احتمل الصحة مطلقا وتفيد إمكان
الانقضاء فعلى الأول لا يحمل وجوب الأبقاء بالأجرة ولو شرط التيقنة إلى وقت البلوغ تحصل
العقد ولو استاجر لها الغرس سنة صح وله أن يزرع قبل الانقضاء فان شرط القلع بعد المدة أو
لم شرط جاز القلع ولا أن يزرع على أحدها ويحمل مع عدم الشرط منع المالك من القلع لا العان فتختص
بغيره فم قيمة الغراس والبناء فيملكه مع أرضه ويبرق قلعها مع أرض التيقن ويبرق بقاها بما جرة
المثل قلنا استاجر للسكنى وجب مشاهدة الدواب وصفا بما يرفع للمجاله وضبط مدة المنفعة
والأجرة ولو استاجر سنتين بأجرة معينة فلم يقدر لكل سنة قطا صح ولو سكن المالك بعض المدة
تخير المساجر في الفصح في الجميع أو في قدر ما سكنه فيسقط نصيبه من المستحق وفي المضاعف للمعجز
المستحق وله أجرة المثل على المالك فيما سكن قبله أن يسكن المساوي أو الأقل ضررا لا مع التخصيص
ويضع فيه ما جرت عادة الساكن من الرجل والطعام ودواب الدواب والمزجى والتفيل على
التقف فله إداره الترجي في الوضع المعتاد فان لم يكن له التجديد ويجوز استيجار الدواب
ليعمل سجدا يصلي فيه **الفصل الثالث** في الأحكام إذا استاجر له البناء أو إلى الليل فهو
إلى غروب الشمس وكذا العشي إلا أن يتعارف الزوال ولو قال له البناء فهو إلى أو له ولو
قال لها فهو من الغروب إلى الغروب ولا يلا لأطلع الفجر وإذا امتسا الأجرة معينة في يد المساجر

المستحق الذي يلقى
التمثيل

قالنا للمرجح ان كان منفصلا فان انضخت الاجارة ففي البقية اشكال بخلاف المصلحة وظهر
البطلان فانها تابعة ففهموا والا فرب عدم ايجاب الخيوط على الخياط واستيعاب كل من المصانة
والرضاع لا يتبع الآخر فان ضمها وانقطع اللزق احتمل الضح لانه المقصود والتعويض
للمخيار وفي ايجاب الجبر على المانع والكسر على المانع والصنيع على الصانع اشكال ولو قدر المالك
على التخليص لم يجبر عليه اذا كان العوض بعد الاقباض ولا على العمان سواء قارن العقد للمراب
لدار لا علم لها او تجدد بعد العقد للمساخر جبر خيار الفسخ وعلى المالك تسليم المصانع دون الفضل
فان ضاع بغير تعريض لم يضمن المسافر الجبر ليس له المطالبة بتدبيره وعلى المالك تسليم الدار فارغة
وكذا البالوعة والمختص والمستنع للتمام فان كانت مملوكة تخيرت فان تجدد الاستلاء في دوام
الاجارة احتمل وجوبه على المسافر لانه يفعل وعلى المجرى لتوقف الانتفاع عليه ولا يوجب
المسافر التيقية عند انتهاء المدة بل التيقية من الكفاسات ورماد الاثون كالكناسة و
لواستاجرها للزراعة ولها شربة معلوم والعادة يقتضي التيقية دخل ولو اضطررته العادة
بان يستاجر الارض المنقردة وتارة معه احتمل التيقية وعندها ولو زرع اضر من العين
فلذلك المستحق ان ينقص الطرف على المسافر فكذلك الرضا ولو لم يستفاد وبيع الثوب
المسافر ليلا وقت القيلولة ويجوز ان تردا به على اشكاله ون الانذار **الفصل الرابع**
في ضمان العين مائة في يد المسافر لا يضمنها الا بعدا وتفرط في المدة وبعدها اذا لم يمتنعها
مع الطلب سواء كانت الاجارة صحيحة او فاسدة ولو ضمنه المجرى لم يصح فان شرطه في العقد الاقرب
بطلان العقد فاذا تعدى الدابة المسافة المشروطة او حملها الا يزيد ضمنها كلها بقيمتها وقت
العدوان ويحمل على القيم من وقت العدوان الى التلف وعليه اجرة الزيادة والافرق في
الضمان بين ان يلف في الزيادة او بعد ردها الى المشروطة ولو تلفت بعد ردها الى المالك
بسبب تعبهما وشبهه ضمنها والا فلا ولا يفسط الضمان ترداها الى المسافة ولو ربط الدابة
مدة الانتفاع استقرت الاجرة فان تلف فلا ضمان وان اهدم الاصيل اذ لم يكن محمولا

العين ص
الجمع

وكذا اذا اجبر على الثوب الذي يرا د خياطته او صبغته او قصاته او على الدابة ان ياصنها سواء كان
مستركا او خاصا ولو تعدى في العين نقصه ضمن وان كان ارضا شرطت زرعها ثوبا فزرع غيره ولو ملك
بالدابة الشئ من الطريق المشروط ضمن وعليه المستحق والتقاوين الاجرتين ويحمل اجرة المثل و
كذلك لو شرط حمل قطن فحمل بوزنه حديدا ولو شرط قدرا فبان انزيد فان كان المستاجر ثوبا الكيل
من غير علم المجرى ضمن الدابة والزايد والمستحق وان كان المجرى فلا ضمان الا في المستحق وعلى المجرى
الزايد والافرق بين ان يتولى الوضع من ثوب الكيل او غيره وان تولاه اجنبى من غير علمهما فهو متعدي
عليهما ويضمن الصانع ما يجهل به وان كان حاد فكالقصاص تجزى الثوب والمثل اسقط حمله
عن راسه او تلف بغيره والمثل يضمن ما يلف بقوده وسوقه وانقطاع حبله الذي شدي حمله و
الملاح يضمن ما تلف من بين او حذره او ما يبالغ به السفينة والطيد والكل والبيطار سواء كان
مستركا او خاصا وسواء كان في ملكه او ملك المستاجر سواء كان رب المال حاضرا او غائبا وسواء
كان المثل الساقط بالتوق والقود ادما او غيره ولو تلف الصانع الثوب بعد علمه بخير المالك في
تضمينه اياه غير محمول ولا اجرة عليه وفي تضمينه اياه معمولا ويدفع اليه اجرة ولو نقص قيمة الثوب
عن الغرل فله قيمة الثوب خاصة للاذن في النقص ولا اجرة وكذا الاضمان للمناع المحول بخير صاحبه
بين تضمينه اياه بقيمته في الوضع الذي سلمه ولا اجرة له وتضمينه في الوضع الذي افسد وتضمينه
الا جرة الى ذلك المكان ولو استاجر لحياكه عشرة في عرض ذراع فصبغ زايلا في الطول والعرض
فلا اجرة له عن الزيادة وعليه ضمان نقص النسيج فيها فان كان حاد زايلا في الطول خاصة فله
المستحق وان زاد فيها او في العرض احتمل عدم الاجر للحاقة والمستحق وكذا لو نقص فيها لكن
هنا ان اوجبا اسقط بنسبة النقص ولو قال ان كان كفي قيصا فاقطعه فقطعه فلم يكف
ضمن ولو قال اهل كفي قيصا فقال نعم فقال اقطعه فلم يكف فضمن ولو قال اقطعه قيصا فاحمل
فقطعه قيصا امرأة احتمل ضمان ما بينه صحيحا ومقطوعا وما بين القطعين ولا يبرئ الاجير
من العمل حتى يسلم العين كالحياط ان كان العمل في ملكه ولا يستحق الاجرة حتى يسلمه مفروغا

المحل ص
ثمة
وجب عليه ص
المحل ص
المستحق ص

فقد تلفت العين من غير يفرط بعد العمل لم يستحق اجرة على اشكال ولو كان في ذلك المستاجر يرى
بالعمل واستحق الاجرة ولو جسد الصانع العين حتى يستحق الاجرة ضمنها ولو استند على القضاة
فدفع الثوب الى غير مالكه كان ضامنا وعلى المدفوع اليه الرد مع علة فان نقص بفعله ضمن ويرجع
على القضاة ثم طالبه بتوبه فان هلك عند القضاة احتمل الضمان لانه امسكه بغير اذن مالكه بعد
طلبه وعدمه لعدم تمكنه من رده والشروط التايعة لازمة ولو شرط ان لا يسير عليها الا او فرف
الظلمة او لا يباخرها عن القافلة او لا يجعل سيرة في آخرها او لا يسلك بها طريقا معينا فالحال ضمن
ولو تلفت لا بسبب فوان الشرط والمستاجر ضرب الذات بما جرت العادة به وتكليفها بالعام وحتمها
على التبر ولا ضمان ولا علم ضرب الصبيان للنادية ويضمن لو جنى ثباته ولو جنى ضيقا فغير اذن
وليته او قلع سلعة انسان تغرد نه او صبي امير اذن وليته قسرت الخيانة ضمن ولو اخذ المرأة
ففي الضمان اشكال ويضمن الزاني بقصيرة بان ينام عن السائمة او يغفل عنها او يتركها يتبعه عنه
او يعيب عن نظره او يضر بها سرافا وفي غير موضع الضرب والواجبة او يسلك بها موضعها تعرض
فيه للتلف ولو دفع الى غيره شيئا ليعمل فيه علة استحق الصانع اجرة العمل ان كان العمل في اجرة
عادة والافلا ولو اجر مملوكه او استخرج باذنه فاقصد ضمن المولى في سعيه ولا ضمن لما جنى الا مع
الايديع والتفريط ويصح اسقاط الاجرة المعينة بعد تحققها في الزمة والدمعة الثانية في الزمة
دون المنفعة المعينة ولو اسلم امير العمل له صنعة فهلك لم يصحبه وان كان صغيرا او عبدا ولو
استاجر الدابة لحمل فغير فزاد فهو غاصب ضامن للجميع ولو اسلم المولى ففقدت ففقدت
الدابة بالعمل ضمن النصف ويحمل بالنسبة ولو استاجر للقصاص ثم عفا سقط القصاص ولا
اجرة فان قص الاجرة مع العلم ضمن ولا معه يستقر الضمان على المستاجر ان تكل من العلم
والافاشكال **الفصل الخامس** في النوائع لو اختلف في اصل الاجارة فالقول قول منكرها
مع اليمين فان وقع الاختلاف بعد استيفاء المنافع وانلأ الاجرة فان كان المدعي المالك فله
المطالبة بالتخلف من اجرة المثل وليس للمستاجر طلب الفاضل من المستحق لو كان ولا ضمان في العين

مثل

فان كان هو المستاجر لم يفيض ضمان العين ان انكر المالك الاذنة التصرف ولم يكن المستاجر
المطالبة بالفاضل عن اجرة المثل ان كان ولو اختلفا في قدر الاجرة فقال اجرتك سنة بتدينار
فقال بل بنصفه فالقول قول المستاجر مع يمينه ولو اختلفا في المدة فقال اجرتك سنة بتدينار
فقال بل سنتين بتدينارين فالقول قول المالك مع يمينه ولو قال بل سنتين بتدينار فحضا فداختلفا
في قدر العوض والمدة في الاقرب التخالف فاذا اختلفا قبل مضي شيء من المدة فصح العقدان و
رجع كل منهما في ماله فان رضي احدهما بما خالف عليه الآخر اقر العقد وان كان بعد المدة او
شي منها سقط المستحق وجبا جرة المثل ما لم يرد عما يدعيه المالك او ينقص عما يدعيه المستاجر
ويحمل مع التخالف استحقاقا والمنافع سنة بالنسبة من الدينار ولو قال المالك اجرتك سنة بتدينار
فقال بل استاجرني لحفظها سنة بتدينار وقدم قول المالك في يمينه لانه لا يتكفي قد
وجدت من المستاجر فيقتصر باليمين بطل عنه الضمان ولو اختلفا في قدر المستاجر فالقول
قول المالك وكذا لو اختلفا في ردة العين المستاجرة ولو اختلفا في التعدي فالقول قول المستاجر
وكذا لو ادعى الصانع او الملاح او المكاري هلاك المتاع وانكر المالك فالقول قولهم مع اليمين
وكذا ان ادعى باق العبد من يده او ان الدابة تفتت او شردت وانكر المالك ولا اجرة على
المستاجر مع اليمين ولو ادعى ان العبد مرض في يده وجا به صحيحا قدم قول المالك وان جابه
مرضا قدم قوله ولو اختلفا في وقت الهلاك او الالباق او المرض فالقول قول المستاجر لان
الاصل عدم العمل ان قدر به وقتنا يملك بالعمل والافاشكال وان قدر بالزمان قدم قول
المالك ولو قال امرتك بقطعه قبا فقال بل قيمنا قدم قول المالك على راي قتلوا مراد الخياط
فتقه لم يكن له ذلك ان كانت الخيوط من الثوب والمالك ولا اجرة له وعليه الارش ولو كانت
الخيوط للخياط ففي احدها نظر اقر به ذلك فلو قال المالك انا اشتد في كل خيط خيطا حتى
اذ اسله اعدا خيطه للمالك في مكانه لم يجب الاجابة على راي قول الخياط فيقطعه الغرم
وله اجرة مثله بعد اليمين لا المستحق ان زاد لانه لا يثبت بقوله ولو غضبت العين فاقتر

سفل
ادعاء

واذا اختلفت انواع الزرع جاز الاختلاف في الحصص فيها والتساوي ولو كان في الارض شجر
 ونسب بياض فساواه على الشجر وزارعه على البياض جاز وهل يجوز بلفظ المساقاة مع قصد
 الزرع والسقي اشكال فبيننا من احتياج المزارعة الى السقي ولو اجر الأرض بما يخرج منها لم يصح
 سوا عتبه بالجر المشاع او المعين او الجميع ويقدم قول منكر الزيادة المدة مع عتبه وقوله صاحب
 البذرة قدر الحصص ولو اقامت عتبه احمق فقديم بينه الآخر وقيل القرعة ولو ادعى العامل العارية
 والمالك للخصصة او الاجرة قدم قول المالك في عدم العارية وقوله اجرة المثل مع عدم العامل تمام لزوم
 المدعى ولتعارض البقية الى وقت الاخذ اما لو قال غصبتني فانه يحلف فباخذ الاجرة والارض
 ان عاتى وطعم الحفر فزاله الزرع **المقصود الثالث** في المساقاة وفيه فصلان **الاول** في
 امكانها وهي خمسة **الاول** عقد المساقاة معاملة على اصولها من حصص من ثمرها وهي مفاعلة
 من السقي وتسمى به لان الزحاجة اهل الجحاز اليه لا هم يسقون من الابان وهي عقدان من الطرفين
 ولا بد فيه من ايجاب الى على القصور بلفظ المساقاة او ما سواه نحو عاملك وصاحبك او اعلة
 يستأجر هذا او سلمت اليك مدة كذا وقيل وهو اللفظ الدال على الرضا ولو قال استأجرتك لتعمل
 لي في هذا الحائط مدة كذا بنصف حاصله لم يصح على اشكال فبيننا من اشترط العلم في الاجرة اذا فصلت
 اما اذا تجوز بلفظها عن غيرها فلا ولا يبطل بغيرها احد المتعاملين **الثاني** في منع العقد
 هو الاشجار كالنخل وشجر الفواكه والكرم وضابطه كل ما له اصل ثابت له ثمرة ينفع بها مع بقاء
 في المساقاة على ما لا ثمرة له اذا قصد وفرة كالنوت والحناء اشكال اقرب الجواز وكذا ما يقصد
 زهر كالورد تشبهه والبقل والبطيخ والباذنجان وقصع السكر وشبهه ملحوظ ان الزرع ولا يصح
 على ما لا ثمرة له ولا يقصد وفرة كالنصفاء ولا بد ان يكون الاشجار معلومة ثابتة فلو ساقاه
 على ودي غير معروف لم يخرسه بطل وان لا يكون الثمرة باسرة فيبطل الا ان يبقى للعامل عمل يستاد
 به الثمرة وان قل كالناير والسقي واصلاح الثمرة لا ما لا يزيد كالجداد ونحوه ولا بد ان يكون الثمرة
 مما يحصل في مدة العمل فلو ساقاه على ودي غير مسمى مدة لا يثمر فيها قطعاً او ظناً او منسأياً بطل

لو علم او ظن حصول الثمرة فيها صح ولو ساقاه عشر سنين وكان الثمرة لا يتوقع الا في العاشر جاز
 ويكون ذلك في مقابلة كل العمل ويصح المساقاة على العمل من الشجر كما يقع على ما يقتضيه **الثالث**
 المدة وشروط تقديرها برهان معلوم كالسنة والشهر لا يمكن الزيادة والنقصان ولا تقدير
 لها اكثر من اثنى عشر من اثنى عشر سنة اما القلة فتقدر على حصول الثمرة فيها غالباً فان خرجت المدة
 ولم يظهر الثمرة فلا يبقى للعامل ولو ظهرت ولم يتكلم في شريك والا قرب عدم وجوب العمل عليه
 ولو قدر المدة في الثمرة فاشكال ولو مات العامل قبل المدة لم يحل على الوارث القيام به فان قام به
 والاسا جاز الحاكم من ركنه من اجل العمل فان لم يكن له تركه او تعذر الاستمرار فللمالك الفسخ فان
 ظهرت الثمرة تبع من نصيب العامل ما يحتاج اليه من العمل او مع جميعه ولو لم تظهر الثمرة ففسخ المالك
 لتعذر من كل العمل عن الميت وجبت اجرة المثل عما مضى ولو كان معتقاً بطل قبل الظهور وقوله الاجرة
الرابع العمل وجب على العامل القيام بما شرط عليه منه ودينه غير فان اطلقا عقد المساقاة اقصى
 الاطلاق قيامه بما فيه صلاح الثمرة وزيادتها كالحث تحت الشجر والبقر التي تحرث والتخلير
 وسقي الشجر واستيفاء الماء واصلاح طرق السقي والاجابة وزالة الخسائر الضرر بالاصول
 تهذيب الجريد من الشوك وقطع اليابس من الاغصان وزياد الكرم وقطع ما يحتاج الى قطعه
 والتفقيح والعمل بالناسخ وتعديل الثمرة والمقاط والحدا واجرة الناطور واصلاح موضع التبنين
 ونقل الثمرة اليه وحفظها على رؤوس النخل وبعده حتى تقسم وعلى صاحب الاصل بناء الحداد وعمل
 ما يستعمل منه من دواب او دابة او انشاء الثمرة والكنز للتفقيح على راي وفي البقر التي تدبر الدواب
 تروى ديتان من اهل البيت من العمل فاشبهت الكس ومن اثاره اذ العمل فاشبهت بقر الحث وان احتاجت
 الارض التي التمسيد فعمل المالك شراً وعلى العامل تفريقه فان اطلقا العقد فعلى كل منهما ما ذكرنا انه
 عليه وان شرطاه كان الكيدان شرط احدهما شيئا فمالزم الآخر صح اذا كان معلوماً الا ان شرط
 العامل على المالك جميع العمل فيبطل ويصح اشتراط الاكثر ولو شرط ان يعمل معه غلام المالك صح ولو
 شرط ان يكون عمل الغلام محاص العامل فلا قرب الجواز ويجب تعيينه ونفقته على مولاه فان شرطها

على العامل صحة شرط العلم تقدرها وحسنها ولو شرط العامل أن أجره الأجر الذي يحتاج الى
الاستعانة بهم في العمل على المالك أو عليها صح ولو لم يشترط فهي عليه ومع الشرط يحق التقدير
لو شرط العامل أن يستأجر أجره على المالك في جميع العمل ولم يوافق له إلا الاستعانة في الجواز
اشكال **الخامس** في التنازل ويحتمل أن يكون مشتركة بينهما معلومة بالجزئية المعلومه لأنها التقدير
قلوا أحصى بها أحدهما أو أهلا الحصه أو شرط أحدهما لنفسه شيئا معلوما والزائد بينهما أو قد
لنفسه أو لا معلومة والباقي للعامل أو بالعكس أو أحصى أحدهما ثمره فخلع عينه والآخر بالباقي
أو شرط مع الحصه من الثمره جزء من الأصل على أشكال أو ساقاه فالنصف أن سقى ناضحا والثالث أن سقى
عذرا أو بالعكس أو ساقاه على أحد الجانبين لا يعتد به أو شرط حصه محضه كالجزء أو الضيف تطلت
المساقاه ولو شرط له النصف من أحد النوعين والثالث من الآخر صح إذا علم كلا منهما ولو ساقاه
على النصف من هذين الجانبين النوعين لم يشترط العلم تقدر كل منهما ولو شرط المالك على العامل
شيئا من أدها أو حصه من الحصه كان مكروها وحسب الوفاة لا أن تلف الثمره أو لم يخرج
فسقط وفي تلف البعض وقصور الخروج أشكال ولو قال ساقيتك على أن لك النصف من الثمره
صح وإن ضرب عن حصته وفي العكس أشكال لقان إبطاءه فاختلف في الجزاء المشروط لم هو منهما
فصل للعامل ولو قال على أن الثمره تنساق فهو نصف ولو ساقاه على ساقين بالنصف من أحدهما
والثالث من الآخر صح مع التعيين والآفلا ولو ساقاه على أحدهما عينه بالنصف على أن يساقاه على الآخر
الثالث صح على رأي ولو تعدد المالك وتفا وتفا في الشرط صح أن علم حصه كل منهما والآفلا ولو اتفقا
صح وإن جملها ولو انعكس الفرض تارة تعدد العامل خاصة جاز ساقا أو أختلفا ولو ساقاه
على أريد من سنه وفقر الحصه تنهما جاز مع التعيين ولو ساقا في أحد الشريكين صاحبه فان شرط للعامل
زيادة على نصيبه صح والآفلا ولا أجر له **الفصل الثاني** في أحكامها يملك العامل الحصه بظهور
الثمره فلو تلفت كلها أو واحدة فهي تنهما فان لم حصه كل منهما نصا با وجب عليه ركوته
الآفلا من يملك نصيبه ولو فسد العقد كالمثل للثمره للمالك وعليه أجره العامل ولو ظهر استحقا والآفلا

فعل الساقا أجره العامل والثمره للمالك فان اقتسماها وتلف فان رجع للمالك على الغاصب للجميع رجع
الغاصب على العامل بحصته وللعامل الأجره عليه ولو رجع على العامل الجميع فللعامل الرجوع بما
وصل إلى الغاصب والأجره ولو رجع على كل منهما بما صار إليه جاز ولو كان العامل عالما فلا
أجره له ولو هرب العامل فان تفرغ بالعمل عنه أحد أو بذل الحاكم الأجره من بيت المال فلا خيار
الآفلا للمالك الفسخ ولو عمل المالك بنفسه أو استأجر عليه فهو متبرع وللعامل الحصه إذ ليس له أن
يملك لنفسه ولو أدان له الحاكم رجع بأجره مثله أو بما آذاه أن قصر عن الأجره فلو تعدد الحاكم كان
له أن يشهد أنه استأجر عنه ويرجع حينئذ ولو لم يشهد لم يرجع وإن نوى على أشكال ولو فسخ فعليه
أجره مثل عمله قبل الحرب وله مع المتبرع الفسخ مع التعيين ولو عمل الأجنبي قبل أن يشتره المالك
سلم للعامل غير التعيين الحصه وكان الأجنبي متبرعا عليه لا على المالك والعامل أمين فقبل قوله
التلف وعدم الحيانه وعدم الضرر مع اليقين ولو لم يستحيانه قال لا قوى رفع يد عن الثمره و
الزامة بأجره عامل ولو ضعف الأمين عن العمل ضم إليه غير ولو عجز بالكلية أقيم مقامه من يعمل
عنه والأجره في الموضعين عليه ولو اختلفا في قدر حصه العامل قدم قول المالك مع اليقين وكذا
لو اختلفا فيما تناولا له المساقاه من الشجر ولو كان مع كل منهما عينه قدم منه الخارج ولو صدقه
أحد المالك خاصة أحد من نصيبه ما آذاه وقبل شهادته على المنكر ولو كان العامل اثنين و
المالك واحدا فتعد أحدهما على صاحبه فذلك ولو استأجره على العمل بحصه منها أو بجمعها بعد
ظهورها فالعلم بقدر العمل جاز والآفلا والخراج على المالك إلا أن شرطه على العامل وعليهما
وليس للعامل أن يساقا في غيره ولو دفعه إليه أرضا ليعرسها على أن العرس بينهما فالعارس ساقا
سوا شرط للعامل جزاء من الأرض أو لا والعرس لصاحبه وأصاحبا الأرض إنزلته وأجره
الأرض فوات ما حصل الأذن عليه وعليه أرض النقص بالقطع ولو دفع قيمه العرس ليملكه أو
العارس قيمة الأرض ليملكها لم يجبر الآخر عليه ولو ساقاه على الشجر فزارعه على الأرض المختلة
بينها في عقد واحد جاز إن يقول ساقيتك على الشجر فزارعتك على الأرض أو عاملتك عليها

بالصف ولو قال ما يترك على الأرض والشجر بالصف جاز لأن الزرع يحتاج إلى السقي ولو قال
 ما فتك على الشجر ولم يذكر الأرض لم يحمله أن يزرع وكل شرط سابع لا يضر جماله فإنه لازم **المقصود**
الرابع في الشركة فصلان **الأول** الماهية وهي اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على
 سبيل الشباع والمحل فاعين أو منفعة أو حق وصدد الشركة قد يكون أنيا أو عقدا أو مزجا أو جازا
 بأن يقبلها شجرة أو غير فاما مد فة بآنية واقسامها أربعة شركة الغنایان وهي شركة الأموال
 ٢ شركة الأذن بأن يشترك إثنان فصاعدا فيما يكتبونه بأيديهم تساوي القيمة أو يختلف
 ٣ وشركة المفاوضة وهي أن يشركا فيما بينهما وإن من مال ويكونان من غيرهم بقبض جميع فاسد
 ٤ شركة الوجع وهي أن يبيع الوجبة مال الخامل بزيادة ربح ليكون له بعضه والكامل بغيره الأول
 وأما الثانية فالأذن ويشترط فيها اهلية التوكيل والنزول والصيغة وهو ما يدل على
 الأذن في التصرف ويكفي قولها شركنا والمال وهو كل ما يرفع الأمان مع مرجه سواء كان
 ائمانا أو عروضا ولو لمسا فلا يكفي مخرج الصحيح بالراضة ولا التسميم بالكتاب ولا عند اختلاف
 السكة وتحصل الشركة بالمرج سواء كان اختيارا أو اتفاقا والمختلفا إنما يتحققه الشركة بالعدد
 التاقل كان يبيع أحدهما حصته فمافي يد بحصة فمافي يد الآخر ولو باعه بغير واحد أو عدلا بآجرة
 ثبت الشركة سواء تساوى الغنایان أو اختلفا وكل منهما بقدر النسبة من القيمة فإذا اختلف عمل
 الصانع من صاحبه اختص بآجره ومع الأثبات يحمل التساوي والصحة ولا بد أن يكون **رأس**
 المال معلوما جليا وقد أمعنا فلا يصح في الجهول ولا الخراف ولا الغائب ولا الدين ولا
 بشرط التساوي قدرا وبشرط أنهما **الفصل الثاني** في الأحكام لا يجوز لأحد
 الشريكين التصرف في المال المخرج إلا بأذن صاحبه قال **المقصود** أحدهم بالأذن احتص بالتصرف
 وإن اشركه اشترك ونقص المادون على ما إذا له فلو عين له حصة الشرا ويبع على وجه أو
 شرا أحسن ليجز العا ومن ولو شرط الاجتماع لم يجز لأحدهما الأفراد ولو أطلق الأذن تصرف
 كفضاء ويقص ليجز من الحدود ويجوز الرجوع في الأذن والمطالبة بالقسم إذا اشركه من

العقد الجاز من الطرفين وليس لأحدهما مطالبة الشريك بأقامة رأس المال ليعتصم الأعراض
 إذا لم يتفق على البيع وينفخ بالملكون والموت ولا يصح التأجيل فيها وبسط الربح والخسران على
 الأموال بالنسبة ولو شرط التفاوت مع تساوي المالكين والتساوي مع تفاوته فلا فرق جازا
 عملا أو أحدهما أو شرطت الزيادة له أو لآخر وقيل بطلان لأن شرط الزيادة للعامل والشريك ليس
 لأبعض ما تلف فيه الأبعد أو بفريط وقيل قوله في التلف وإن ادعى سببا ظاهرا كالغرق في البحر
 وعدم اليقنة وكذا لو ادعى عليه الحياة أو التفريط وقيل قوله في قصد ما اشتراه أنه لنفسه أو لشركه
 فإن قال كان مال الشركة في حصصه بالقسم فالقول قول الآخر في أنكره بالقسم ولو أقر الأذن وقيل بالبيع
 به وبشرى من قصد الأذن لا عترة نقص وكذا لم يقل قول البايع في المضمومة بينه وبين
 المشتري وبينه وبين المقر وقيل بثلاثة المقر عليه في حقه أن كان عدلا أو أحلف وأخذ المشتري
 لا يشارك المقر ثم يحلف المقر ولا يقل بثلاثة المشتري له ولو ادعى المشتري على شريك البايع بالقبض
 فإن كان البايع أذنه فالحكم كالتقدم وإن لم ياذن لم يشارك المشتري من حصته البايع لأنه لم يدفعها
 إليه ولا إلى وكيله ولا من حصته الشريك لأن كان فالقول قوله مع منته ولا يقل قول المشتري على الشريك
 والبايع المطالبة بقدر حقه خاصة لا عترة نقص الشريك حقه وعلى المشتري دفع نصيبه اليدين
 غير بين فإذا قبض حقه فله شرك مشاركة فما قبض وله أن يشاركه ويطلب المشتري بجميع حقه
 فإن شارك في المقبوض فعليه المدين أنه لم يستوف حقه من المشتري وإذا أخذ من القابض نصيبه
 وطلب المشتري بالباقي إذا اختلف أنه لم يقبض منه شيئا وليس المقبوض منه الرجوع على المشتري
 بعض ما أخذ منه لا عترة بآية ذمة المشتري ولو خاصم المشتري شريك البايع فادعى عليه
 القبض لم يقل بثلاثة البايع لأنه دفع عن نفسه ضرره مشاركة شريكه له فيما يقبضه من المشتري
 فيحلف ويأخذ المشتري نصف الثمن وإن وكل أحد المشتري منه الصنف ولو باع الشريك بسلعة
 صفقه ثم استوفى أحدها شريكا له الآخر فله أن تعدد المشتري أما لو تعدد الصفقة فلا
 مشاركة وإن أخذ المشتري ولو تساوى المالكان فاذن أحدهما في العمل الآخر على أن يساويا في

كتاب القرض

الرجح فهو بضاعة **فشرع** آلود في آخر دأبه ليحل عليها والحاصل لها فالشركة فان كان العامل قد أجر الدابة قال أجرها كلها أو عليه أجره مثل العامل فان قصر الحاصل عنها خاصة ان كان يؤول العامل والآلة جميع وان تقبل حمل شئ فحل عليها أو حمل شئ با حاقه فالأجرة والتمس له وعليه أجره مثل الدابة **للكل** لو دفع ابدل لشيء وآخر راوته على الشركة في الحاصل لم ينقصد وكان الحاصل للشيء وعليه أجره الدابة والراوية ولو كان من واحد كان ومن الآخر حجي ومن ثالث حل ومن رابع حل فلا شركة ثم ان كان عقد أجره الطن من واحد منهم ولم يذكر اصحابه ولا نواهم فله الأجر اجمع عليه لأصحابه أجره المثل وان نوى اصحابه أو ذكرهم كان كما لو عقد مع كل واحد منهم منفردا ولو استأجر من الجميع فقال استأجرتمكم لطن هذا الطعام بكذا فالأجر بينهم ارباعا لأن كل واحد منهم لم يمتطحن ربعه ربع الأجرة ويرجع كل واحد منهم على كل واحد من اصحابه ربع أجره ولو كان قال استأجرتم هذا المكان والمغل والرجح والرجل كذا لطن كذا فالأجر بينهم على قدر أجرهم لطن واحد واحد المستحق بقدر حصته لو صادوا حطباً واحشوا أو حاربتهم أنه لم يغير لم يوثق بك النية وكان باجمعه له وهو بقصر الحجرة في ملك المباح إلى به التملك أشكال **المقصود الخامس في القراض** **فصل في تملك الأول** في اركانه وهي خمسة الأول العقد فلا إيجاب قرضك أو ضاربك أو عاملك على ان الرجح بيننا نصفين أو متفاونا والقبول قلت وتبهم من الألفاظ الدالة على الرضا وهو عقد قابل للشرط الصحيحة مثل ان لا يسافر المالك أو لا يشري لأمن رجل بعينه أو فائنا معينا وان عزم وجوده كاليافوت الأحمر ولا تتبع الأعلى رجل معين ولو شرط ما ينافيه فالوجه بطلان العقد مثل ان شرط ضمان المالك أو ضمان الخسران أو لزوم المضاربة أو ان لا يتبع الأرباس المال أو قل ولو شرط توقيت المضاربة لم يلزم الشرط والعقد صحيح لكن ليس للعامل بالتصرف بعده ولو شرط على العامل المضاربة في مال أجرا أو أخذ منه بضاعة أو قرضا أو محبته في شئ بعينه فالوجه صحة الشرط الثاني المتعاقدان ويشترط فيهما البلوغ والعقل وجواز التصرف ويجوز تعدد هاتين الواجبتين وتعددها خاصة وان يكون الدافع رب المال أو من اذن له

ضارب العامل عنه باذن المالك صحيح وكان الأول وكذا فان شرط لنفسه شيئا من الرجح لم يجز لأنه لا مال له ولا عمل وان ضارب بعينه أنه يظل الثاني فان لم يرجح ولا لنفسه شئ مودة على المالك ولا شئ له ولا عليه وان لم ينفذ يد طالب المالك من شئ منها فان طالب الأول رجع على الثاني مع علمه لاستمرار الصلح في يده وكذا مع علمه على أشكال تنشأ من القروض وان طالب الثاني رجع على الأول مع جهله على أشكال لا مع علمه وان ربح فللمالك خاصة وفي ربحه الثاني على الأول تاجر المثل احتمال ولو قيل ان كان الثاني عالما بالحال لم يستحق شيئا وان جهل فله أجره المثل على الأول كان وجهه ويجوز عدم لزوم الشراء ان كان بالعين وان كان في الذمة أحمل اختصاص الثاني به والقيمة منه وبين العامل الأول في النصف واختصاص المالك بالآخر ان كان الأول شرط على الثاني ان المالك النصف والآخر بينهما ولو شرط المريض للعامل ما يزيد على أجره المثل لم يحجب الزائد من المثل أذ المقيّد بالثالث السقوط وليس حاصله هنا لا نقاء الرجح حينئذ وهل المساقاة كذلك أشكال تنشأ من كون النحلة تضرعها ففي كل الحاصل وإذا فسد القراض تعوان شرط فسد التصرفات وكان الرجح باجمعه للمالك وعليه للعامل أجره المثل الا اذا فسد بان شرط جميع الرجح للمالك ففي استحقاق الأجرة أشكال تنشأ من رضاه بالشيء مجانا **الثالث** راس المال ونزوله اربعة آ ان يكون نقدا فلا ينفذ القراض العروض ولا بالقرض ولا بالفلوس ولا الدرهم المشوشة ولو مات المالك والمال متاع قاقوم الوارث لم يصح ولو دفع شيئا لصاحب بخصه فالصيد للصيد وعليه أجره الشئ **ب** ان يكون معيناً فلا يجوز الرجح في الذمة ولو قال له اغزل لي المال الذي لي عليك وقد قرضتك عليه ففعل واشترى بعين المال للمضاربة قال لشرائه وكذا ان اشترى في الذمة ولو اقرضه الفاضل ثم هو بعد مضارب لم يصح ولو قال ضارب به شهر اثم هو قرض صحيح ولو قال خذ المال الذي لي على فلان واعمل به مضاربة لم يصح تام بجدة العقد وكذا لو قال لي هذه السلعة فان ضمنتها فهو قراض ولو كان ودعة أو غصبا عند فلان صح ولو كان قد تلف لم يصح كذا يصح لو كان يده ودعة أو غصب لم يفسد عنه قرضه المالك به والأقرب زوال القرض

بالعقد ويجعل بقائه الى الاداء متاعا مستورا ولو لم يكن فقال فان صحتك على احدها والآخر
وغيره ولم يعين او فاصحتك على ايها شئت لم يصح **ج** ان يكون معلوما فلا يصح على المجهول فذكر
في المشاهدة اشكال فان جازنا فالقول قول العامل مع عينه في قدره **د** ان يكون مسلما في يد العامل
ولو شرط المالك ان يكون يده عليه لم يصح اما لو شرط ان يكون مائرا في اليد او يرجعه في التصرف
او يرجع مشرفه فالأقرب للجواز ولو شرط ان يعمل معه غلام المالك جاز **الشرع** العمل وهو عوض
الرجح وشرطه ان يكون تجارة فلا يصح على الطبخ والخبر والحرف اما النقل والكيل والوزن ولو احو
التجارة فاتها بيع التجارة والتجارة هي الاستسراج بالبيع والشراء لا بالحرف والصناعة فاذا اذن
في التصرف واطلق افضى الاطلاق وما سواه المالك من عرض القماش وشمر وطبخه وحراره وبيعه و
مصرفه وايداعه الصندوق واستيجار ما عدا الاستسراج كالدلال والوزان والمقال ولو
استاجر لما يجب عليه مباشرة فالأجرة عليه خاصة ولو عمل بنفسه ما استاجر له عادة لم يستحق اجرا
ولو شرط عليه ما يتحقق التجارة تسهلا لم فان تعدى ضمن كما لو شرط ان لا يشتري الا ثوبا معتبرا
او ثوبا مستائرا معين او لا يشتري الا من زبد او لا يبيع الا عليه وسواء كان وجوب ما عدا ثوبا
او نادر او شرط الاجل لم يدرهم ولو قال ان مضى بكت سنة فلا يشتري بعدها او يصح وكذا
العكس ولو قال على ان لا امك فها مبيعاتك لم يصح ولو شرط ان يشتري اصلا يشتر كان في ثوبه كالتج
او العلم فالأقرب الفساد لان مقصود القراض التصرف في مال **الخامس** الرجح وشرطه ان
ان يكون مخصوصا بالمتعاقدين ولو شرط حرامه لاحد فان كان عاملا صح والابطال ولو
شرط لعلامة حصته معها صح سواء عمل الغلام او لا **ج** ان يكون مشتركا فلو قال احد فراضا
على ان الرجح لك او لي بطل اما لو قال احد فاحره على ان الرجح لك فراضا او قال على ان الرجح لي كان
راضا **ج** ان يكون معلوما فلو قال على ان لك مثلها شرطه فلان لهامله ولم يعلم احدها
بطل ولو قال على ان الرجح تساقض نصف وكذا حذر على النصف او على ان لك النصف فان كنت
عن حصته اما لو قال على ان لي النصف فمكت عن حصته العامل بطل على اشكال ولو قال على ان لك الثلث

161
على النصف فمكت عن الثلث وكان المالك ولو قال حذر مضاه على الرجح او النصف وكان
قدس النصف للعامل ولو قال لك ثلث الرجح وثلاث ما بقي صح وكان له خمسة الساع لانه معناه
لو قال لك ثلث الرجح وربع ما بقي فله النصف ولو قال لك الربع وربع ما بقي فله ثلثه اثنان ونصف
ثمن سواء عرف الحساب او جهله لانه اخر معلوم **د** ان يكون مقدرا بالجزئية لا بالمقدرة كالنصف
او الثلث فلو قال على ان لك من الرجح مائة والباقي له او بالعكس وعلى ان لك ربع هذه الالف ولم
يذكر الاخرى او لك نصف الرجح الا عشر دراهم او عشره او على ان لي ربع احد اللوس واحد
السمين او ربع نخارة شهر كذا بطل وكذا لو قال على ان لك مائة والباقي تساقض لو قال
على ان لك ربع نصفه او نصف ربعه **الفصل الثاني في الاحكام المطالب بها اربعة الاقسام**
العامل كالوكيل في تنفيذ تصرفه بالغبطة فليس له التصرف بالعين ولا بالنشئة بعبا ولا بشراة الا
مع عموم الاذن كما فعل ما شئت او خصوصه فان فعل لامعه وقفت على الاجارة والا فربا انه يضمن
القيمة لانه لم يفت بالبيع كالتجارة ولا يتحفظ بتركه سواها وزيادة الثمن حصلت بفريطه فلا يضمنها
وليس له ان يبيع بدون ثمن المثل ولا يشتري اكثر من ثمنه قال الاسفار الناس به فان جازف احتمل بطلان
البيع وضمان الثمن وعلى البطلان لو تعدى الرتبة ضمن البقص ولو امكن الرتبة وجب رده ان كان
ما فاقه فممنه ان كان تالفا والمالك الزام من ثمنه فان رجع على المشتري القيمة رجع المشتري على
العامل الثمن وان رجع على العامل رجع العامل ان ايدى من ثمنه على المشتري ولو ظهر بيع فله المالك
المطالبة بخصته دون العامل ولو اشري تالفا من ثمن المثل فله المثل كالبصع وان اشري في
القيمة لزم العامل ان اطلو المشتري ولم يحرم المالك وان ذكر المالك بطل مع عدم الاجارة وليس
له ان يبيع الا بقدا بقدا بالدر والا فرب ان له ان يبيع بالعرض مع العبطة وليس له المزاولة ولا
شترى الا بعين المال فان اشري في الزمة من دون ادفع له ان لم يذكر المالك والابطال وليس
له ان يشتري اكثر من راس المال فلو اشري بمائة تالفا في المال ثم اشري بعينها آخر بطل وان اشري
في دمنه صح له اذ لم يذكر المالك والا فرب على الاجارة وله ان يشتري المعيب ويرد بالعيب

في الاحكام

بأخذ الأرض كل ذلك مع الغنطه ولو اختلفا في الرق والأشرف قدم جال الغنطه فان سفت قدم الملك
وليس لمان بشري من ممتنع الملك إلا ما ذه فان فعل صح وعقوب وبطل المضاربة في منه فان كان
كل المال بطل المضاربة ولو كان فيه ربح فلهما العمل المطالبة بنصيب حصته والوجه الآخر وان لم يباذ
فالأقرب بالطلاق ان كان الشراء بالعين أو في الذمة وقد كرر الملك والأوقع للعامل مع عمله وفي
جاءل النسيب والحكم أشكال ولو اشترى من تذر الملك عنقه صح الشراء وعقوب الملك ان لم يعلم
العامل بالذمة ولا ضمان ولو اشترى نرجة الملك أحتمل الصحة والطلاق ولو اشترى زوج
الملكة تاذ بها بطل النكاح وبدونه وقبل بطل الشراء كعشره رها به وقبل بطله موقوف لا يضمن
العامل فانصرف من المهر يسقط من القعدة وقبل مطلقا فضمن المهر مع العلم ولذا لو اشترى من
له عليه مال والوكيل في شراء عبد مطلق لو اشترى أبنا الموكل أحتمل الصحة وعدمها والمادون
له في شراء عبد كوكيل وفي التجارة كالعامل ولو اشترى العامل من ممتنع عليه ولا يبيع في المال
صح فان ارتفع السوق وقطر ربح وقلنا ملك به عتق حصته ولم يسر على أشكال إذا احتار في
ارتفاع السوق واختيار السديد ان كان فيه ربح وقلنا لا نملك بالتقصير صح ولا عتق وان
قلنا يملك قالوا قرب الصحة فيعتق بعبده وسرى إلى نصيب الملك ويغرم له حصته لا اختيارا
الشراء ويحتمل الاستعانة في باقي القصة للمعتق وان كان العامل موهرا والطلاق لأنه فخالص
للتجارة **المطلب الثاني** في بطلان العمل ان يسافر الأباذن المالك فان فعل بدون اذن ضمن ومعه
تصرفاته وسحق الربح ولو امر بالسفر لوجه فصار لا غيرها أو ابتاع شئ معين فابتاع غيره
ضمن ولو ربح خسران فالربح على الشرط ولو سوغ له السفر لم يكن له سلوك طريقه وفان فعل ضمن
وله اذ في السفر فاحرم النقل على مال القراض وفقده في الحضر عن نفسه وفي السفر من اصل القراض
كالنفقة على راي فلو كان معه غيره فسطر ويحتمل مساواة الحضر واحتمال ان لا يملك القراض
لو اذن المالك منه المالك في السفر ففقده العود على خاص العامل ولو لم يملك بحقه **المطلب الثالث**
ليس للعامل وطى امة القراض وان ظهر الربح فان فعل من غير اذن حد وعليه المهر وله يقول

لم يظهر ربح ولا نصيرام ولد ولو ظهر ربح انعقد حرا وهي ام ولد وعليه قيمتها وليس للمالك وطى
الامة ايضا فان فعل فهي ام ولد ان علفت ولا حد في حبس قيمتها ونصا في البطلان بقية المال وان
كان فيه ربح فلهما العمل حصته ولو اذن له المالك في شراء امة بطاها وقبل جاز والأقرب للمنع ثم لو
احله بعد الشراء صح وليس لأحد هاتر ربح الامة ولا مكانه العبد فان انفقا عليها جاز وليس
له ان يخلط مال المضاربة بماله الآم اذ في قرضه منه ولو قال اعمل براك قالوا قرب الجواز
ليس له ان يشري خيرا ولا خيرا اذا كان احدهما مسلما وليس له ان يأخذ من آخر مضاربة ان
نصر الأول فان فعل وربح في الثانية لم يشاركه الأول ولو دفع اليه قرضا وشرط ان يأخذ
له بضاعة قالوا قوي صحتهما ولو قارض ثان واحدا وشرط له النصف ونفعا ضل في الباقي
مع تساوى المالكين أو بالعكس فالأقوى الصحة ولو كان العامل اشرف سا وبها في الربح صح
ان اختلفا في العمل ولو احدث واحد ما لاكثر العهر عن العمل فيه ضمن مع حمل المالك ولو احدثه
من رجل ومثلها من آخر واشترى بكل مائة عبدا فاختلط اصطلي أو افرع **المطلب الرابع**
العامل بملك الخصم من الربح بالشرط دون الأجر على الأجر ويملك بالظهور لا بالانصاف
على راي ملكا غير مستقر وانما يستقر بالقصة أو بالانصاف والضح قبل القصة ولو اذن المالك
أو الاخصى ضمن له حصته ويورث عنه والربح وقاد لرأس المال فان خسر ربح جبر الوضيع
من الربح سواء كان الربح والخسران في مرة واحدة أو مرتين أو في صفقة أو اثنتين فلو دفع
العين فاشترى باحدهما سلعة وبالأخرى مثلهما خسران الأولى وربحت الثانية جبر الخسران
من الربح والاشترى للعامل لا بعد كمال الألفين ولو تلف مال القراض أو بعضه بعد ورائه
في التجارة احتسب التالف من الربح وكذا لو كان قبله ورائه على أشكال أو التالف للمال أو
للعروض باحراق أو سرقة أو هب أو فوار عن أو باحطاص سوق أو طربا عن أو زيادة
العينية كالنمرة والنجاح محسوبة من الربح وكذا بدل منافع الدواب وقهر وطى الجوارح حتى
لو وطى السد كان مستردا مقدرا العقر ولو كان رأس المال مائة خسر عشرة ثم أخذ المالك

عشر ثم عمل الساعي فخرج من رأس المال ثمانية وثلاثون وثمانية اشباع لأن الماخوذ محسوب من رأس المال الماخوذ
 كما لو جرح فالمال في قدر معين فإذا بسط الخسران وهو عشر على سبعين أصار العشر الماخوذ
 دينار وتسع قيوض ذلك من رأس المال فإن أخذ نصف السبعين الباقي بقي رأس المال خمسين ليرة
 أخذ نصف المال قسط نصف الخسران فإن أخذ خمسين بقي أربعة وأربعون واربعة اشباع
 وكذا في طرف الربح بحسب الماخوذ من رأس المال قل ربع فلو كان المال مائة درهم عشر فأخذها المالك
 بقي رأس المال ثمانية وثلاثون وثلاثون وثمانية اشباع لأن الماخوذ سدس المال فنقص سدس رأس المال وهو ستة عشر
 من الثمانين درهم وثلثان ولو كان قد أخذ سدس بقي رأس المال خمسين ليرة أخذ نصف المال بقي
 نصفه فإن أخذ خمسين بقي رأس المال ثمانية وخمسين وثلثان لأنه أخذ ربع المال وسدسه فبقي
 ثلثه وربعه فإن أخذ منه سدس ثم خسر فصار معه أربعون فردها كإنه على المالك خمسة
 لأن الذي أخذ المالك أنقص فيه المضاربة فلا يحسب ربعه خسران الباقي لمعارضة آياه وقد
 أخذ من الربح عشر لأن سدس ما أحده ربع ولو رد منها عشر بقي رأس المال خمسة وعشرين
 ولو دفع الغامضات فأسرى متاعا مساويا للربح قبضه بهما ثم استرى به حارة وضاع الربح
 فله دفعه رجع على المالك بالف وخمسة دفع من ماله خمسين على أشكال فإذا باعها بخمسة
 آلاف أخذ العامل ربعها وأخذ المالك من الباقي رأس ماله العين وخمسة وكان الباقي
 ستمائة على ما شرطه ولو دفع له الغامضات ثم دفع إليه العا حرة مضاربة وأذن ضم
 أحدهما إلى الآخر قبل التصرف في الأول جاز وصار مضاربة واحدة وإن كان بعد التصرف
 في الأول في شراء المبيع لم يحسب استقرار حكم الأول فربحه وخسران مختص به فإن مضى الأول جاز
 ضم الثاني إليه وإن لم يأن في الضم فلا قرينة ليس له ضم ولو خسر العامل فدفع الباقي إليه
 ناضا ثم أعاده المالك إليه تعقد مستأنف لم يحسب ربع الثاني خسران الأول لأجل اختلاف العقدين
 وهل يقوم الحساب مقام القبض الأقرب أنه ليس كذلك وليس للعامل بعد ظهور الربح أخذ شيء

ثلثان وحطها من الربح ثلثه وثلثا فيستقر
 العامل على نصف الماخوذ من الربح وهو درهم وثلثان

منه بغير إذن المالك فإن مضى قدر الربح فاقسماه وفي رأس المال فخررة العامل أقل الأمرين و
 أحسن المالك وإن امتنع أحدهما من القسمة لم يحسب الآخر عليها ولا يصح أن يشري المالك من العامل
 شيئا من القراض ولا أن يأخذ منه تاسعة ولا من عبد الصن ومخزن من الكثرة والمشاركة فيبيع
 في نصيب شريكه والعامل أن يشري من مال المضاربة وإن ظهر ربع بطل البيع في نصيبه منه
الفصل الثالث في التفاسخ والتنازع القراض عقد جاري من الطرفين لكل منهما فسخ سواء
نقض المال أو كان به عرض ونفسخ بموت أحدهما وجنونه وإذا فسخ القراض والمال انقضى لا يربح
 فيه أخذ المالك ولا شيء للعامل وإن كان يربح قيم على الشرط وإذا أنفخ وبالمال عرض فإن
 ظهر فيه ربح وطلب العامل بيعه أو وجد ربوا يحصل له ربح تسعة عليه أجبر المالك على إجابته
 على أشكال وإن لم يظهر ربح ولا يربو لم يجبر المالك ولو طلب المالك بيعه فإن لم يكن ربح أو كان
 وأسقط العامل حقه منه فالأقرب إيجابه على البيع ليرة المال كما أخذ وكذا يحرم الربح ولو نص
 قدر رأس المال فخره العامل لم يحسب على إضاض الباقي وكان شرا كاستنها ولو رد ذهبا ورأس المال
 فضة وجب الردة إلى الخسر وإذا فسخ المالك القراض فبطل استحقاق العامل حقه المتأخر لا ذلك الوقت
 نظر وإذا أنفخ والمال دين وحب على العامل بقاضيه ولم يظهر ربح ولو مال المالك قل لوربه
 مطالبة العامل بالنقص وتحديد عقد القراض إن كان المال ناضا نقدا ولا فلا ولو مال العامل
 فللمالك تقرير وإثباته على العقد وإن كان المال نقدا ولا فلا وهل بعقد القراض يلفظ التقرير أشكال
 وإذا مات المالك قُدمت حصته العامل على غيرها ولو مال العامل ولم يعرف بقا مال القراض صار
 ثانيا في ماله وصاحبه أسوة بالغيراء على أشكال فإن عرف دم وإن جحد عنه وإذا تلف المال
 قبل الشراء أفسخ المضاربة فإن أسرى بعد ذلك للمضاربة فالتمس عليه وهو لا ربح له سواء علم
 بملك المال قبل الشراء أو جهله ولو جاز ربح المال احتمل صيرورة العين عليه فإن أسرى للمضاربة
 فلفظ المسمى قبل العقد فالشراء للمضاربة وعقد هابا وفي على المالك التمس وهل تحت التمس رأس
 المال نظر هذا أن كان المالك آذ في الشراء في الزمة والآ كان التمس لا ربحا للعامل والشراء له أن

والتفاسخ

لم يذكر المالك والابطل البيع ولا يلزم للتمسك بهما ولو استرعى التمسك بهما كان تكملة
من البيع ولو ما تامة انفسه المضاربة لزوال مالها اجمع فاذا دفع للمالك شيئا آخر كان الثاني راس
المال ولم يضم له المضاربة الاولى ونقد تصرف العامل في المضاربة الفاسدة بمجرد الادن كالوكيل
والبيع باجمعه للمالك وعليه احرمة المثل للعامل سواء ظهر به او لا الا ان يرضى العامل بالتمسك بهما
كان يقول فان ضحك والبيع كله في فلا احرمة له حينئذ والعامل امين لانضم ما سلف لا يتعدا او
يفريط سواء كان العقد صحيحا او فاسدا والقول قوله مع المبيع قد راس المال وتلك وعدم الفريط
وحصول الخسران وليفق الشراء لنفسه او للمضاربة وقد ربح وعدم التمسك بشيء العبد مثلا
لما ادعاه المالك والا قرب بغيره قول المالك في الرد وفي عدم اذ النسبة وعدم الادن في الشراء
بعشر وفي قدره بعد العامل من البيع ولو قال العامل ما ربح شيئا او لم يربح شيئا فخرت او تلف
البيع قبل تخلو والوقال عطلت او سدت ولو اختلفا في قدره راس المال فالقول قول العامل تطلقا
على اشكال ولو ادعى المالك ان راس المال يثني الحاصل فصدقه احدى العاملتين بالصفق وادعى
الآخر الثلث قدم قول المذموم منه فما خذ حسابه من ثلثه الا وفي اخذ المالك العين فاسم له
تصدقوا بالآخر والآخر ثلث المختلف وهو حسابه والمالك ثلثه لان بعد المالك بالصفق وتصلب العائد
البيع قسم الباقي على النسبة وما اخذ الخالف زاد على قدر نصيبه كالتالف منها والتالف من
المضاربة تحسب من البيع ولو ادعى المالك القراض والعامل القرض والقول قول المالك في نفسه لمع المبيع
مدعاه من الخصم ويحمل التالف للعامل اكثر الا من من من الاخره والمشرط ولو اقبأ بينه فعلى
الاول تقدم منه العامل ولو ادعى العامل القراض فالمالك الا بضاع قدم قول العامل لان عمله
له فكون قوله مقدما فيه ويحمل التالف للعامل قل الا من من من الاخره والمدعى ولو ادعى العامل
العرض والمالك الا بضاع تحالفا للعامل الاخره ولو تلف المال وخسر فادعى المالك العرض و
العامل القراض او الا بضاع قدم قول المالك مع المبيع لو شرط العامل البفقه او وجدناها وادعى
انه انفق من ماله وامر بالرجوع فله ذلك سواء كان المال في يده او رده الى المالك ولو شرط اعدا

١٥٣
الوكالة

جزء معلوما واحدا لم هو فهو للعامل ولو انكر القراض ثم ادعى البفقه بقبل قوله وكذا الوديعة
وتبنيها اما لو كان الخراج لا يستحق عندي شيئا وشبهه لم يصح **المفصل الثاني من**
في الوكالة وفصوله ثلثة **الاول** في اركانها وهي امر به **القول** العقد وهو ما يدل على التسمية
في التصرف والادب من الحجاب الى على القصد بقوله وكلتك او استبشكت او فوضت اليك او فوضت
اشرا او اعنق ولو قال وكلني فقال نعم او اشار بما يدل على القصد بقوله في الحجاب ومن قول اما
لفظ القبول او صرنا وشبهه او فعلا كما لو قال وكلتك في البيع فباع ولا يشترط مقارنة القول
بل يكفي وان تاجر ثم بشرط عدم الرد منه قلورة الفسخ العقد يقتصر في التصرف في التجهيز لا يحجب
مع علم المتكلم فيجب ان يكون بمنزلة قل جعلها مشروطة بشرط متوقع او وثق متوقفا تطلب نعم لو
بجر الوكالة بشرط تاخير التصرف الى وقت او حصول شرط جار كان يقول وكلتك الان و
لا تصرف الا بعد شهر فاذا فسد العقد لم يلحقها على الشرط احتمل سوان التصرف عند حصوله
بحكم الاذن وفادته الفساد سقوط الجعل المستحق والرجوع الى احرمة المثل **الثاني** في الوكالة ويشترط
فيه ان ملك ما شتره ذلك **المباشر** ذلك التصرف ملك او ولاية فلا يصح توكيل الصبي وان كان مبرا
او مع عشر مطلقا على رأي ولا المحنون ولو عرض بعد التوكيل بطلت الوكالة ولا توكيل الصبي الا اذا
المولى الا فيما لا يوجب على الاذن كالطلاق والخلع ولا التوكيل الا اذا كان موكلا صريحا او فوضي مثل
اصنع ما شئت والا قرب ان ارفعك الوكيل عن المباشرة والساعة وكلت به بحسب تعمر عن المباشرة
اذنية التوكيل معنى فحينئذ الا قرب انه يوكل فمارد على ما يمكن منه لا الجميع ولا المحجور عليه الا
فما لا يمنع للحر تصرفه فيه كالطلاق والخلع واستنفاة العضاض ولا توكيل المحرم في عقد النكاح
محرما ولا محملا ولا في استنفاة الصيد والمكاتب ان يوكل والمأذون له في التجارة فيما حرم العادة
تأ التوكيل فيه وللاب والجدان يوكلان عن الصغير والمحنون والحاضر ان يوكل في الطلاق **على رأي**
والحكم ان يوكل عن السفهاء من يباشروا الحكومة عنهم ويكرم لذوى المرقاة من المباشرة المصونة
وتوجب لها التوكيل والمرأة ان يوكل في النكاح والفا سقوة وروح ابنته وولده ايجابا و

قبول ولا يبرئ سكون السيد عن الشيء عن غيره أو تأله فيها والأقرب بطلان الادعاء وكل
موضع الوكيل أن يوكل فيه فليس له أن يوكل إلا أمنا إلا أن يعين الموكل غيره ولو تخلف للمأجر وجب
الفرق وكذا الوصي والحاكم إذا ولي القضاء في ناحية وإذا أذن الموكل في التوكيل فوكل الوكيل آخر
كان الثاني وكذا لو وكل لا يبرئ الأول ولا يبرئ ولا يملك الأول عزله وإن ادن له أن يوكل لنفسه
وكان الثاني وكذا لو وكل غير له عزله وموكل الموكل ولا عزله **الثالث** الوكيل قد شرط في البلوغ
والعقل فلا يبرئ وكاله الصبي ولا المحنون والأقرب جواز توكيل عبده وسحت أن يكون الوكيل تام
النسبة عارفا باللغة التي يحاور بها ويصح أن يكون الوكيل قاصا ولو في إيجاب النكاح أو كافر أو عبدا
تأذن مولاه وإن كان في شراء نفسه من مولاه أو في اعتاق نفسه وإن كان امرأة في عقد النكاح وطلاق
نفسها وغيرهما فلا يكون محجورا عليه لسفاه أو فساد ولا يبرئ أن يكون محرما في عقد النكاح وشرا العبد
وبعده وحفظه ولا معتقفا في عقد البيع ولو لم يرد المسلم لم يطل وكالته ولا يبرئ أن يتوكل الذي على
المسلم للذي ولا مسلم ويكره أن يتوكل المسلم الذي على المسلم ولا كماله أن يتوكل بجعل مطلقا وغيره وأذن
السيد وإذا ادن عبده في التجارة لم يكره أن يجر نفسه ولا يتوكل غيره ولو عين له التجارة في نوع
لم يجره التجارة عنه ولو وكل اثنين وشروط الاجتماع أو اطلق لم يجر أحدهما المضر بشئ من الصفات
وإن كان في الخصومة ولو ما أحدهما بطلت الوكالة وليس للحاكم أن يضم للثاني أمنا وكذا لو
عان ولو وكلهما في حفظ ماله حفظا معا في حرزهما ولو شرط لهما الأضرار جاز لكل منهما أن
يتصرف من عرضا ومن صاحبه في الجميع والأقرب جواز وكالة الواحد عن المتاحيين وعن المتعاضدين
فتولى طرف العقد حتى في استيفاء القصاص من نفسه والدفع منه والحد فلو وكله شخص ببيع عبد
وأمر بشرا عبدا جاز أن يتولى الطرفين ولو وكل زوجة أو عبدا غيره ثم طلق الزوجية أو اعتق
العبد لم يطل الوكالة ولو ادن عبده في التصرف في ماله ثم اعتقه أو باعه بطل الادعاء ولا يبرئ
على حد الوكالة بل هو ادن بامسلك ولا يملك ولا يعتق ولو وكل عند غيره ثم اشتراه
لم يطل وكالته **الرابع** وكالته الوكالة وشروطها **الأول** أن يكون قولا

للوكل قولا وكله على طلاق وزوجه سينكحها أو عتق عبدا سينكحه أو بيع ثوب سينشتره لم يبرئ وكذا لو
وكل المسلم ذميا في شراء أو بيعه أو المحرم محلا في ابتاع صيدا وعقد نكاح أو الكافر مسلما في شراء
مسلم أو مصحف ولا يشترط استقرار الملك فلو وكل في شراء من عتق عليه صح ولو قال لشترني من
مالك كطعام لم يبرئ لأنه لا يحضر أن يشترى الإنسان بماله ما يملكه غيره ولو قال لشترني في ذمتك
واقض الشتر عني من مالك صح ولو قال لشترني من الدين الذي لي عليك صح ويدان التسليم إلى البائع
الثاني أن يكون قابلا للثبته كالأصناف الباع والمحواله والعتان والشركة والقراض والمعاينة والمساواة
والمساواة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والرهن وقص الثمن والوكالة والعارية والاحتد
بالشفعة والائتمان والوديعة وقسمة الصدقات واستيفاء القصاص والحدود مطلقا في حضور
المستحق وغيبته وقض الديان والجداد على وجهه وإثبات حدود الأديين لأحدود الله ثم
عقد السبق والرقي والكتابة والعتق والتبذير والدعوى وإثبات الحجج والحقوق والخصومة
وإن لم يرض الخصم وسائر العقود والفسوح والصا بط كالأعمال المأجورة فيه في التخصيص
بالباشرة من فاعل معين أما ما لا يدخله النيابة فلا يبرئ الوكيل وهو كل ما تعلق به الشارع
ما يقع من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدم وإن حارب النيابة في تسييل الأعضاء مع العجز
والصلوة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم والأعتكاف والحج الواجب مع القدم والذئرة
المعين والعهد والمعاصي كالسرقه والغصب والقتل بل أحكامها يلزم متعاطيها والقسم بين الزوجات
لأنه يصح استمناعا والظهار والعتان وقضاء العدة وفي التوكيل إثبات البر على المباحات
كالانقاط والأصطيات والأختصاص والأختصاص نظر ولا يبرئ التوكيل في الشهادة الأعلى
وجه الشهادة ولا في كل محرم وفي التوكيل على الأقرار شك إذا كان بطلناه ففي جعله مقرا بنفس
التوكيل نظر **الثالث** أن يكون معلوما نوعا من العلم يسمى عظم الغرر قولا وكله في شراء
عبدا مقرا في وصفه لينتفي الغرر ويكفي لو قال عبدا تركيا وإن لم يستقص في الوصف ولو اطلق
قولا أقرب الجواز ولو قال وكلتك على كل قليل وكثير لم يجر لظرف الغرر وعدم الأمر من الضرر و

قيل يجوز مضبط التصرف بالمصلحة ولو قال تعالى من كل قليل وكثير فاشكال ولو قال
بيع مالي كله واقتضى دونه كلها حاز وكذا بيع ما شئت من ديتي ولو
قال اشترى عبد ثمانية او اشترى عبد ثمانية قالوا قرب الجوار والتوكيل لا يبرأ يستدعي علم الموكل
تالمبلغ المبراعته ولو قال اشترى من كل قليل وكثير جاز ولا يشترط علم الوكيل ولا علم من علم الحق
ولو قال بيع ما باع به فلا يسلطه استدعي علم الوكيل بالمبلغ او الموكل ولو وكله بمائة
جاز وان لم يعينه **الفصل الثاني** احكامها **المطلب خمسة** الاول في مقتضيات
التوكيل اطلاق الادنى في البيع يقتضي البيع ثم المثل حاله لا يتعد للبلد الا ما تعاين الناس مثله قليل
ان يبيع بدونه او يدون ما قدره ان عتق ولو حضر من يرد على من المثل الا قرب انه لا يجوز
تبين المثل ولو حضر في مدة الخيار ففي وجوب الفسخ اشكال وله ان يبيع على ولد وان كان صغيرا
على راي ولا على نفسه الا باذن الموكل فله ان سولي الطرفين واطلاق الادنى في الشراء يقتضي
استماع الصحيح دون المعد ثم المثل يتعد للبلد حاله لا يتعد نفسه والتوكيل في البيع يقتضي
سليم المبيع الى المشتري ولا يملك الا برأ من الثمن ولا يقضه لكن هل له ان يسلم المبيع ثم دون احضار
المن اشكال الا قرب المانع قضى لو بعدة قص الثمن من المشتري ولو ذلك فربما على القبض ملكه بان
ما من بيع ثوب في سوق غاب عن الموكل وفي موضع يصعب المي ترك قص الوكيل له وليس له بيع
بعضه بعض الثمن الا مع القرينة كما لو امرت ببيع عشرين ولو نقص على وحدة الصفقة لم يحرم له البقايا
وله حينئذ ان يشتري من المالكين صفقه ولو وكله في الشراء ملك تسليمه عنه وقبض المبيع كقبض الثمن
ولو وكله في الترويج كان له ان يروجه عنه وله الرد بالعيب مع الاطلاق ومع التعيين اشكال
فان رضى المالك لم يكن له مخالفته ولو استعمله البائع حتى حضر الموكل لم يلزم احابته فان ادعى
الموكل استخفاف الوكيل ان ادعى عليه على نفق العلم ولو رده فحضر الموكل وادعى الرضا وصدقة
البائع بطل الرد ان قلنا ان الغزل ولو لم يعلم الوكيل لانه رضاه به غزل الوكيل عن الرد ولو رضى
الوكيل بالبيع فحضر الموكل واراد الرد فله ذلك ان صدقه البائع على الوكالة او قام البيت والا

100
من التمن على الوكيل **الثاني** في تخصص الموكل لا يملك الوكيل من التصرف الا ما يقتضيه اذن
الموكل صريحا او عرفا فلو وكله في التصرف في زمن معين لم يملك له التصرف قبله ولا بعده ولو
عتق له المكان يعتق مع العرض كان يكون الشوق مع وفاء تحودة النقاد وكثيرا فمن او
حله او صلاح اهله او مودة من الموكل ومنهم من لا يخلو ولو عتق المشتري يعتق ولو امر
تالمبيع تاجل معين معين ولو اطلق احفظ البطلان للجهالة في الصحة لسفده بالمصلحة
لو وكله في عقد فاسد لم يملكه ولا التصحيح فيه ولو امره بالشراء بالعين او في الذمة يعتق
ولو اطلق او حرم تخير ولو عتق النقد او النفسه يعتق ولو اطلق حمل على الحمل يتعد البلد
فان تعدد قاله على فان ساء ما تخير ولو باعها بقا بانه سعيها منه مع بعض الصفقة في البيع
الا مع العرض كالخوف على الثمن وشبهه ولو اشترى نفسه بما امر به نقدا صح الا مع العرض خوفه
ان يستصيرها الثمن معه ولو وكله في بيع عبد ثمانية فباع بصفقة بها او اطلق قباع بصفقة
تم المثل لجميع صح قله ببيع الاخر وكذا لو امر ببيع عبد ثمانية فباع احدها بها ولو وكله
بشراء عبد معين ثمانية فاشترى خمسين صح الا ان ينفقه من الأقل ولو قال اشترى ثمانية لا بخمسين
فاشترى ناقلا من مائة فان يد من خمسين او اقل من خمسين صح ولو قال اشترى بصفقة ثمانية فاشترى
الذم منه بها صح ولو قال اشترى عبد ثمانية فاشترى مساويا اقل صح ولو قال اشترى ثمانية
فدنا فاشترى شاة ثم باع احداهما بالدينار فالوجه صحة الشراء وقبض البيع على
الاجازة ولو امر بتراسة سلعة معينة فاشترى بها فظهر فيها عيب قالوا قرب ان الوكيل الرد بالعيب
ولو قال بيع بالف درهم فباع بالدينار وقف على الاجازة وليس التوكيل بالخصوصية ادنا في
الافراد ولا الصلح ولا الا برأ ولو وكله على الصلح عن الدية على حمر ففعل حصل العفو كما لو فعله
الموكل ولو صالح على حذير او ابرأ فاشكال وليس التوكيل بالخصوصية ان يشهد له في غيرها الا
اذ اعزل قبل الخصومة ولو وكل احد بالخصومة ففي المراء كل منها اشكال ولو وكله في الخصومة
لم فصل اقراره على موكله بقبض الحق ولا غير في مجلس الحكم وغيره ولو ادعى بتبني حق لم يملك

قبضه بالعكس ولو وكله في بيع شئ أو طلب شفعه أو فقهه لم يملك نيته ولو قال قبض حتى يقرض
فله القبض من وكله لا من واره لو مات ولو قال قبض حتى الذي على فلان كان له مطالبه الوارث
ولو ادن لغيره في عتق عبده أو غيره في امره أو غيره لم يملكه في طلبه ونسائه فالأقرب
دخول المأدون **الطلب الثالث** في حكم المخالفة إذا خالفه في الشراء فإن اشترى في الدمة ثم
بعد الثمن حتى أن اطلق ويقع له أن لم يجر الموكل فإن اجاز قال أقرب وقوي له وإن اصاب في الشراء لم يملك
وفى على الأجازة وإن استوى الثمن وقف على الأجازة فإن خرج الموكل بطل ثم ان صدقة البايع
أو بئس النية وحده عليه رد ما أحده والأحلف فيمن الوكيل الثمن المدفوع ولو حاله في البيع وقف
على الأجازة ولو ادن له في الشراء ما عين فاشترى في الدمة كان الفسخ ولو انعكس حمل للزوم لأن ادنه
في عقد توجع الثمن مع لفه مستلزم الأذن في عقد لا توجع الثمن إلا مع لقائه بالطلان للمخالفة وتعلق
العرض وهو بطرق الشبهة في الثمن أو كراهه الفسخ بطل المعين ولو باع بدو من المثل وقف على
الأجازة وكذا لو اشترى أكثر منه ولو ادن له في ربح امره أو قرحه غيرها أو وجه تعزاه فلا أقرب
الوقوف على الأجازة فإن جازح العقد والأقلا قال أقرب الزام الوكيل بالمهر أو بصفه مع ادعاء الوكالة
أما لو عرف الزوج أنه فضولي فالوجه سقوط المهر مع عدم الرضا ولو وكله في بيع عبده بانه
قناعه بانه وثوب صح وكل تصرف خالف فيه الوكيل فهو الموكل فحكم حكم تصرفه لا حتى وإذا وكله في
الشراء فامسك وقع الشراء عن الموكل وسقط الملك إليه لا إلى الوكيل ولو اشترى ما نصه لم ينعى عليه
وإذا باع من مدين ملك الموكل الثمن وإن كان في الدمة فله الوكيل والموكل المطالبة بثلث ما استراه
في الدمة تنفذ في دمة الموكل والبايع مطالبة الوكيل أن يحمل الوكالة وحسنه ولو ادن له من الموكل
إذا استوى مع ما تنفذ وحمل العيب وقع عن الموكل وإن علم وقف على الأجازة مع السنة والأقصر
على الوكيل وإن كان عين وعلم لم يقع عن الموكل إلا مع الأجازة وإن جهل فذلك وكل موضع يطل
الشراء للموكل فإن تمامه عند العقد لم يقع عن أحدهما والأقصر في على الوكيل ظاهر **الطلب الرابع**
في ضمان الوكيل أين لا يضمن ما يئلف فيه إلا مع تعدي أو تقريط ويد بدامانه في حق الموكل فلا يضمن

157
فإن كان يحمل وإذا ائتمن الوكيل عن البيع فهو أمانة في يد لا يضمنه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه تناخيره
الأمع الطلب وأما مكان الدفع ولا يضمن مع العذر فإن زال وأخر ضم ولو وعد بالرد ثم ادعاه قبل الطلب
لم يضمن منه إلا أن يصدق الموكل في سماع بينته أشكاله فلو علم بعد ذلك مظهره مع امكانه ثم ادعى
اللفظ لم يقبل منه إلا بالبينته ولو امره بقبض دينار من مال مواع قبض دينارين فلهما ذلك طلبا
من مال الدين إن استقر الضمان على الوكيل والأقرب ضمان المأدون فيه ولو كان من مال الذافع لم يكن
له مطالبه المأدون لأن من الدين إن استقر الضمان على الوكيل والأقرب ضمان المأدون فيه ولو كان من مال الذافع لم يكن
الرسول دنا من عوضها فإن أحرر الرسول بالأذن في الصرف ضمن الرسول والأقلا ولو وكله في الإيداع
فأودع ولم يحمدهم يضمن أد النكر المودع ولو انكر الأمر المدفع إلى المودع قال لقول قول الوكيل لأنها خلف
في تصرفه فيما وكل فيه ولو كان وكيله في قضاء الدين فلم يحمدهم بضائه ضمن على أشكاله وكل من في
يد مال غيره أو في دمه له أن يمنع من التسليم حتى يشهد صاحبه الحق بقبضه سواء قل قوله أو لا
أو لا وسواء كان الحق بينه أو لا فإذا استقر على نفسه بالقبض لم يضمنه دفع الوتقة وإذا باع الوكيل
ما تعدي فيه من مال الضمان التسليم إلى المشتري لأنه تسليم ما ذور فيه فكان قبض المالك وإذا وكله
في الشراء ودفع إليه الثمن فهو الموكل المطالب به وإن لم سلم إليه وأمر البايع كونه وكيله طالبه
الأقلا الموكل ولو تلف المبيع في يد الوكيل بعد أن خرج مستحقا طالب المسحق البايع أو الوكيل أو التوكل
للجاهلين وتستقر الضمان على البايع وهل التوكيل الرجوع على الموكل أشكاله ولو قبض وكيل البيع
الثمن وتلف فيه بدو فخرج المبيع مستحقا جمع المشتري على الوكيل مع حمله ويستقر على الموكل والأقصر
تعلبه **الطلب الخامس** في الفسخ الوكالة عقد جائز من الطرفين لكل منهما فسخها وبطلان
كل واحد منهما أو خونه أو غشائه أو جهر على الموكل أسفه أو فليس فيما يمنع الجهر التوكيل فيه ولا
سقط نسق الوكيل إلا فيما شرط فيه أمانته كولي اليتيم وولي الوقف على المساكين وكذا ينزل
لوفيق موكله أما وكيل الوكيل عن الموكل فإنه ينزل بفسقه لا بفسق موكله ولا يبطل بالنعيم وإن
طالب بزمانه ولا التكر ولا التعدي مثل أن يبيع الثوب ويركب الدابة وإن لم يضمن الضمان فإذا

سلمه الى الشري يرى الضمان ولو قصص التمن لم يكن مضمونا فان رة المبيع عليه بعيد عاد الضمان
لاشقاء العقد المبرر له على اشكال ويطل بعزل الوكيل نفسه في حضرم الموكل وعدمه ويحل الموكل
له سواء اعطى العزل او لا على ترائي ويملك معلق الوكالة كونه العبد الموكل في بيعه وكذا الوكالة في الشراء
بدلالة فعه الله قلفا او ضاع او اضر منه الوكيل وتصرف فيه سواء وكذا في الشراء بعينه او مطلقا لان
وكالة في الشراء بعينه او مطلقا لانه وكالة في الشراء به ومعناه ان سقود ثمنه قبل الشراء او بعد
ولو عزل الوكيل عوضه دينارا او ثمنه به وقف على الاجارة فان اجاره والاقوع عن الوكيل ولو وكاله
في طلاق زوجته او مع عبد او قرضه ان مرفلا من قبله بالبينة طلاق الزوجه وعقود العبد
بيع الدار بطلت الوكالة وبطل الوكالة تفعل الموكل متعلق الوكالة وما فيها مثل ان يوطه في طلاق
زوجته بطلت الوكالة فانه يدل عرفا على الرجعية واحتمار الاساس وكذا الوكيل ما يحرم على غير الزوج
خلو الوكيل في بيع سره ولو وكاله في بيع عبد ثم اعقبه عتقا صحيحا او باعه كذلك بطل الوكالة
ولا ينطلم مع فساد بيعه وعقبه مع عله ومع جملة اشكال الاقرب في التدبير الا بطل ولو بلغ الوكيل
الوكالة فترها بطلت واقترعها الى تحديد عقد قوله ان تصرف الادب مع حمل الموكل ومع علم اشكال
ويجوز الوكيل الوكالة مع العلم بحارة لها على اشكال لامع الحمل او عرض الاحكام وصورة العزل
ان يقول الموكل ففخت الوكالة او عظمها او بطلتها او غرلتك او صرفت عنها او ارتكبت عنها
او غيرها عن فعل امر به وفي كون انكار الموكل الوكالة ففختا نظر **الفصل الثالث في النزاع**
وفيه بحثان الاول فيما يثبت به الوكالة وهو شيان بصديق الموكل وشهادة عدلين ذكرين
ولا يستتدعي الغريم ولا بشهادة النساء ولا بشهادة قماريين ولا شاهد وبين ولا بين
انما قهما فلو شهد احدهما انه وكاله يوم الجمعة او انه وكاله بلفظ عربي والآخر يوم السبت والعجمية
لم يثبت ضم الى شهادة احدهما ثالث ولو شهد احدهما انه او بالوكالة يوم الجمعة او بالعجمية
والآخر يوم السبت والعجمية ثبت وكذا لو شهد احدهما بلفظ وكلتكم والاخر استنبطت او
جعلتكم وكلا او حرا فان كان الشهادة على العقد لم يثبت وان كان على الاقرار ثبت ولو

ما لم

قال احدهما اشهادا وكاله وقال الآخر اشهادا ادن له في التصرف ثبت لانها لم يحكم لفظ الموكل
ولو شهد احدهما انه وكاله في البيع والآخر انه وكاله في زيدا او انه لا يبيعه حتى يستامر زيدا لم يتم
الشهادة ولو شهد احدهما انه وكاله في بيع عبد والآخر انه وكاله في بيع عبد وجاز يثبت
وكاله العبد فان شهدا بتاحاد الصفقة فاشكال وكذا لو شهد احدهما انه وكاله في بيعه لم يثبت
والآخر في بيعه لم يثبت وان شاء بعمر ولو شهدا بتوكالته ثم قال احدهما قد غرله لم يثبت الوكالة
ولو كان الشاهد بالعرف ثالثا ثبت الوكالة دون وكذا لو شهدا بتوكالته وحكم بها الحاكم ثم شهد احدهما
بالعرف ثلث الوكالة دون العزل والاقرض الضمان ولو شهدا معا بالعزل ثبت ولا ثبت الوكالة بخبر
الواحد ولا العزل ويصح سماع البينة بالوكالة على الغائب ونقل شهادته على موكله وله فيما لا
ولاية له فيه ولو شهدا لما كان تان روج امتهما وكلا في طلاقها لم ينقل وكذا لو شهدا بالعزل
ويحكم الحاكم بعلمه فيها **المبحث الثاني في صور النزاع وهي** مباحث ستة **الاول** اختلاف
في اصل الوكالة قدم قول المنكر مع يمين وعدم البينة سواء كان المدعي هو الوكيل او الموكل
فلو ادعى الشري النيابة وكلم الموكل فوضي على الشري بالشري سواء اشري بعين او في الذمة
الا ان يذكر في العقد الاتيان له فيبطل ولو روجه امرأة فذكر الوكالة ولا يثبت حلف المنكر
فالزم الوكيل المهر وقيل الصف وقيل يبطل العقد طاهرا وحجب على الموكل الطلاق او الدخول
مع صدق الوكيل ثم لو ضمن الوكيل المهر فالوجه وجوبه اجمع عله ويحمل بصفه ثم المرأة ان ادعت
صدق الوكيل لم يجز ان تزوج قبل الطلاق ولا يحرم الموكل على الطلاق فيجوز تسلط المرأة على الفسخ
والحاكم على الطلاق ولو زوج الغائب بامرأة لا دعائه الوكالة قال الغائب لم يرته الا ان يصدقها
الورثة او ثبت الوكالة بالبينة ولو ادعى وكاله الغائب في فضالة من غريم فانكر الغريم الوكالة فلا
ير عليه ولو صدقة وكا من غريم لم يثبت التسليم ولو دفع اليه كان للمالك مطالبه مرثا نادعاها
فان تلفت الزم مرثا مع انكار الوكالة ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان الحق دينيا
على اشكال الا انه لو دفعه هناك لم يكن للمالك مطالبه الوكيل لانه لم يمتنع عين ماله اذ لا يتعين

الآقبضه أو قبض وكيله والغرم العود على الوكيل مع بقاء العيب أو تلفها بتفريط ولا درك لو تلف
 بتفريط وكل موضع محتمل للغرم الدفع لو اقر بدينه العيب أو اكره ولو ادعى أنه وارث صاحب
 الحق فكله حلف على نفي العلم وإن صدقه على أن لا وارث سواه لأنه الدفع ولو ادعى حالة الغائب
 عليه فصدقه أحتمل قوتا وجوب الدفع إليه وعدمه لأن الدفع غير مبرئ لاحتمال إكراه المحل و
 لو قال الغرم للوكيل لا استحق المطالبة لم ينفذ اليه لأنه كندس له الوكالة على أشكال ولو قال العرك
 الموكل حلف الوكيل على نفي العلم أن ادعاه والأفلا وكذا لو ادعى الأثر أو القضاء **ب** ان مختلفا
 وصفه التوكيل بأن يدعى الوكالة في مع العبد أو البيع نالفا ونسبه أو في شراء عيدا أو عشرة
 فقال الموكل بل في بيع الجارية أو بالعين أو بقدا أو في شراء جارية أو بحصة قدم قول الموكل مع
 العبد فلو ادعى الأذن في شراء الجارية بالعين بطل العقد أن عرف البائع أن الشراء لغرم أو بالغرم
 ولا حلف على نفي العلم أن ادعاه الوكيل عليه فيغرم الوكيل الثمن للموكل ولا يحل له الجارية لأنها
 مع الصدق للموكل ومع الكذب للبائع فثبت بها قهره في الباطل فإن امتنع رفع الأمر للحاكم
 ليأمر صاحبها ببيعها برفع وليس له حجب عليه فإن قال إن كانت الجارية لي فقد بعته فلا فروع
 الصحة لأنه امر واقع بتمام وجوده فلا يضر جعلا شرط وكذا كل شرط عطلا وجوده فإنه لا
 يوجب شك في البيع ولا وقوعه وإن اشترى في الذمة صح الشراء له فإن كان صادقا توصل إلى
 شرائها من الموكل فإن امتنع إذا لحاكم في بيعها أو بعضها أو بوفه حقه من ثمنها ولو اشترى
 الوكيل من الحاكم بماله على الموكل جاز ولو ادعى الأذن في البيع نسبه قدم قول الموكل مع عبته
 وأخذ العين فإن تلفت يد المشتري رجع على من شاء نال القيمة فإن رجع على المشتري رجع على
 الوكيل بما أخذ منه من الثمن وإن رجع على الوكيل لم يكن للوكيل أن يرجع في الحال بل عند الأجل
 بأقل الأمرين من الثمن والقيمة ولو ادعى الأذن في البيع نال الف فقال أنا ذمت الفين حلف
 الموكل ثم استعبد العين فبعض الثمن المثل والقيمة على من شاء فإن رجع على المشتري يرجع
 على الوكيل أن صدقه فإن رجع على الوكيل رجع الوكيل عليه بأقل الأمرين منه وما غفرت

١٥٨
ج ان مختلفا في التصرف كان يقول تصرفت كما ادعى مع أو عتق فيقول الموكل لم تصرف بعد
 فالأقرب بقديم قول الوكيل لأنه أمين وقادر على الاستدراك والتصريف المده ويحتمل بقديم قول الموكل
 للأصل الدال على الزام الموكل بأقرار غيره ولو قال استدرت لنفسى أو لك قدم قوله مع العيب ولو قال
 استدرت بتمامه فقال الموكل تحسنا أحتمل بقديم قول الوكيل لأنه أمين والموكل لأنه عارم والوكيل
 أن كان الشراء بالعين لأنه العارم لما نادى على الخسيتين والموكل أن كان الشراء في الذمة لأنه العارم
د ان مختلفا في الرد فلو ادعى الوكيل رد العين أو ردتها بغيره قدم قول الموكل على رأي وقول
 الوكيل أن كان تصرفه على رأي ولو أنكر الوكيل قص المال ثم ثبت ببيته أو اعترف فادعى الرد
 أو السلم لم يسمع بيته وقيل قول الوكيل في الأنفاق والمعرف لا في تسليم المال إلى الموصى له و
 كذا الأب والجدلة والحكم وأمينه لو أنكر الصبي بعد رشده التسليم إليه والشركة والمضارب
 من حصل فيه ضالة **هـ** ان مختلفا في التلف فلو ادعى الوكيل تلف المال أو تلف الثمن الذي قبضه
 فكلية الموكل قدم قول الوكيل مع العيب وكذا الأب والجدلة والحكم وأمينه وكل من فيه أمانة ولا
 فرق بين السيد الظاهر والخفي ولو قال بعد تسليم البيع قصص الثمن وحلف في يدي قدم قوله لأن
 الموكل يجعله خائفا بالتسليم قبل الاستيفاء ولو ظهر في البيع عيب ردة على الوكيل دون الموكل لأنه
 لم يثبت وصول الثمن إليه والأقرب ردة على الموكل ولو قال قبله قدم قول الموكل لأن الأصل
 بقاء حقه ولو اقر بقض الدين من الغرم قدم قول الموكل مع العيب على أشكال **و** ان مختلفا
 في التفريط أو التعدي فالقول قول الوكيل **المقصود السابغ** في السبق والرجوع وفي بيان
 الأول في السبق **مقدمة** السبق يسكن الباء المصدر والتعريف العوض وهو الخطر والندب
 والرجوع يقال سبق تتشديد الباء إذا أخرج السبق وإذا أخرج الرجوع والسابق هو المتقدم
 فالسبق والكند وقيل الأذن وهو المحلى والمصلح هو الثاني لأن رأسه يحاذي صلوات
 المحلى والصلوات عظاما يتأخر عن عين الذنب وشماله والثاني هو الثالث والبارع هو
 الرابع والمزاح الخامس والخطي السادس والعاطف السابع والموكل الثامن واللطيم

السبق والرجوع

التاسع والتسعة العاشر في الفصل الأخير والحل هو الذي يدخل بين المتراهنين أن سبق أحد
فإن سبق لم يفرم والعابدي السباق والمباذلة السابقة والمراه **وفي هذا الباب مطلق القول**
في الشرط **وهي** تسعة العقد ولا بد فيه من إيجاب وقبول وقيل إنها جعلت لكي فيها الإيجاب
وهو البذل **ب** ما يتوقع عليه وإنما يصح على ما هو عده للقبال وهو من الحيوان كل ما له حفا أو
حافرق يدخل تحت الأول والأبل والفيلة **و** تحت الثاني الفرس والحمار والبغل فلا يصح السابقة بالطيور
ولا على الأقدام ولا بالسفن ولا بالمصارعة ولا برفع الأثقال وفي تحريم هذه مع الخلق والعوض
نظر في تقدير المسافة ابتداءً وانتهاءً فلو شرط للتسابق سبوق من غير تعيين غاية لم يجز لأن أحدهما
قد يكون سريعاً في أول عده ومقصر في انتهائه وبالعكس ولو شرط المال أن يسبق في وسط الميدان
فأشكال ولو استغنى عن غاية لم يضر **و** تقدير الخط ويصح أن يكون شيئاً
أو عندها لا وموجلاً وإن سئل المتسابقان أحدهما أو غيرها ويجوز تعيين المال **ف** تعيين
ما يتوقع عليه بالمسابقة ولا يكفي العقد على فرسين بالوصف ومع العيين لا يجوز ما لا بد له **و**
تساوي ما به التسابق في احتمال السبق ولو كان أحدهما ضعيفاً يعلم قصوره عن الآخر لم يحرر
تساوي الدائرتين في الجنس فلا يجوز السابقة بين الخيل والبغال والأبل والفيلة ولا بين
الأبل والخيل ولو تساوى أحدهما فالآخر الجواز في العري والبرزون والبحري والعراي **ج** إرسال
الداسين دفعه فلو أرسل أحدهما قبل الآخر لم يعلم هل يدركه الآخر أم لا لم يجز **ط** جعل العوض
للتسابق بينهما أو منهما أو من المحلل ولو جعل لغيرهما لم يجز ولا يجوز جعله للمسوق ولا جعل الفسط
الأوفر للصلي والأدون للتسابق ويجوز العكس وهل يجوز جعله للصلي لو كانوا من المنة نظر
وكذا الأشكال في جعل قسط للفصل ولو جعل العوض للمحلل خاصة جاز وكذا الوقف **الأمين**
سبق من قبله السبق ولا بشرط المحلل ولا قرع عدم اشتراط التساوي في الموقف **المطلب**
الثاني في الأحكام عقد السابقة والرقابة لازم كالإجاعة وقيل جازين كالجعالة وهو الأوفر
فأشكال بينهما فسخة قبل الشروع وبطل بعت الرامي والفرس ولو مات الفارس قبل إتمام

اللعبة

على أشكال ولو اراد أحدهما الزيادة أو البقصان لم يحل إحسانه وإن كان الشروع وظهور الفصل
مثل أن سبق بفرسه في بعض المسافة أو صدت سهام الكثر فلفاضل الفسخ لا المفضل على أشكال
وعلى القول باللزوم بحسب البداية بالعمل لا بتسليم السبق وبحسب ضمانة والرهنة فإن صدر للعائلة
يكون العوض طهر خراج إلى آخره في جميع ركضه لأنه قدر السبق وقيل يسقط المستحق إلى
بدل ولو فسد لا سحقا في العوض وجب على الباذل مثله أو قيمته ويحمل أجره المثل وليس لأحدهما
أن يخذل إلى فريسه فربما يحرصه على العدو ولا يصح بقاءه وسباقه ولو قال آخر من سبق فله
عشرة فاتهم سبق استحقيقاً ولو جازوا جميعاً فلا شيء لأحدهم ولو سبقوا ثمان وأربعة تساووا
ويحمل أن يكون لكل واحد عشرة ولو قال من سبق فله عشرة ومن صلى فله خمسة فسبق خمسة
صلى خمسة فله عشرة أو لكل واحد على الاحتمال وللثانية خمسة أو لكل واحد ويحمل
البطلان على الأول لأن مكان سبق تسعة فتكون لكل من السابقين درهم وتسع وللصلي خمسة
ولو قال اثنين يتكاسبق فله عشرة وأيكما صلى فله عشرة لم يصح ولو قال من صلى فله خمسة صح ولو
قال ثلاثة من سبق فله عشرة ومن صلى فله عشرة صح ولو قال من سبق فله عشرة ومن صلى فله خمسة
سبقوا أحد الثلاثة وصلى آخر وثالث فلا شيء لثالثه وخوارج أحدهما الكثر من
الآخر ويختلفا فلو قال أحدهما أن سبقتي فلك على عشرة وإن سبقتك فلي عليك خمسة أو فخير خطه
حاز ولو أخرجوا عوضين وأدخلا المحلل وقالوا من سبق فله العوضان فإن تساوا وأحرز
كل منهما سبقه ولا شيء للمحلل وكذا الوسيط المحلل ولو سبق المحلل خاصة أو أحدهما خاصة
أحرزها السابق ولو سبق أحدهما والمحلل أحرز السابق أو ما لا نفسه وكان مال السبق وتبين السابق
والمحلل صفيين ولو شرط السبق بتمام معلومة كئلاء أو كثر أو أقل لم يصح لعدم ضبطه
وقدم وقوف الفرسين عند ما به بحيث يعرف المساحة بينهما **الباب الثاني** في الرمي
مقدمة الرمي نوعان الرمي وبالكسر عدده ويوصف السهم بالحاي وهو ما وقع بين
يدي العرض ثم وثب إليه فأصابه وهو المزدلف والمحصور وهو ما أصاب جانباً من العرض ومنه

الحاصلة والمحصلة وهو المصيد للعرض كيفما كان والحارث وهو ما خدشه ثم وقع بين يديه
والحاسق وهو ما وقع العرض وتشتبه ولما راق وهو ما بعد العرض ووقع من وراءه والحام
وهو الذي تحرم حاشيته والمرض ما قصد اصابته وهو الرقعة المتخذة من قطاس أو ورق
أو جلد أو حشا وغيره والهدف ما جعل فيه العرض من ترار أو غيره والمبادرة وهي ان يبادر
احدهما الى الاصابة مع التباين في الرشق والمحاطة هي اسقاط ما تساوبا فيه من الاصابة
وفي هذا الباب مطلبان **الأول** في الشروط وهي **باب** العقد وقد سبق **باب** العلم بعدد
الرشق وهو شرط في المحاطة قطعا وفي المبادرة على أشكال **باب** العلم بعدد الاصابة خمسة
مشرعين **باب** العلم بصفتها فتقولان حواصل أو خواسق أو غيرها ولو شرط الحواسق و
الحواشي معا صح ولو اطلقا فالأقرب جملة على الحواصل **باب** تساويها في عدد الرشق والاصابة
وصفتها وسائر احوال الرقي فلو جعل رشقا واحدا عشر والآخر عشرين أو اصابا واحدا
خمس والآخر ثلثة أو اصابا خواسق والآخر حواصل أو يحيط احدهما من اصابته سهمين أو
يحيط سهمين من اصابته بسهم من اصابته صاحبه أو يرمي احدهما من بعد الآخر من قربا ويرمي
احدهما ويبين اصابته سهم والآخر سهمان أو يحيط احدهما واحدا من حطانه لاله ولا عليه
لم يصح **باب** العلم بقدر العوض أما بالمشاهدة أو بالمقدين لا اختلاف في السعة والضيق **باب**
معرفة المسافة تالمشاهدة أو بالمقدين كما به ذراع **باب** بعين الخطر **باب** جعله للتابع **باب**
تأمل جنس الآلة لا تختصها ولا تعين السهم ولو عينها لم تعين ولو لم يعين الجنس انصرف
الى الأعلى في العادة فان اختلفت فديا تعين الرماة فلا يصح مع الابهام لأن العرض
معرفة حديق الرامي في الحيوان تعتبر بعين الحيوان لا الركب لأن العرض هناك مرفوعة
الفرس لا حديق الركب وكل ما يعتبر بعينه لو تلف الفسخ العقد وما لا يعتبر بحوزة الركب لانه
وغيره ولو تلف فام غير مقامه فلو شرط ان لا يرمي الا بهذا الفرس أو بهذا السهم أو
بركب الا هذا الركب فقد شرط ويصح المناصلة على التباين على الاصابة فلا يعتبر شرط

176
الاصابة **باب** إمكان الاصابة المشروطة لا امتناعها كما لو شرط الاصابة من خمسة ذراع أو اصابة
مائة على التوالي ولا وجوبها كاصابة الحاذق واحد من مائة والوجه صحة الآخر لما في التعليم
والنادر الا في صحة كعبه بجماعة ولا بشرط بعين اليد بالبرقي بل يرمي ثم لا ينسحب في كمال
الرشق ولا ذكر المبادرة ولا المحاطة ولا يحمل المطلق على المبادرة **الطلب الثاني** في الأحكام
أقسام المناصلة ثلثة المبادرة مثل من سبق الى اصابته خمس مئة عشرين فهو السابق فلو اصاب
احدهما خمسة مئة عشرين والآخر اربعة فالأول سابق ولا يجب الا كمال ولو اصاب كل منهما خمسة فلا سبق
ولا يجب الا كمال ايضا ويحكم بالسبق لو اصاب احدهما خمسة مئة عشرين والآخر اربعة منها بدون العاشر
والمفاضلة مثل من فصل صاحبه باصابة أو اثنين أو ثلاث مئة عشرين فهو السابق ويجب الا كمال
مع الفائدة فلو شرط ثلاثة مئة السبق عشرة فاصابا احدهما واحطاه الآخر لم يجب الا كمال ولو اصاب
عشر منهما في الثالث عشرة فان اصاباها أو احطيا أو اصاباها الأول فقد سبق ولا كمال
فان اصابها الثاني خاصة لزمها الرابعة عشرة وهكذا ولو رميا ثانيا عشرة فاصاباها أو احطاه أو
ساوبا في الاصابة فيها لم يجب الا كمال والمحاطة مثل من اصاب خمسة مئة عشرين فهو السابق فلو اصابا
خمس مئة عشرين تحاطا وكذا لو اصاب احدهما سبعة مئة عشرين والآخر خمسة ولو لم يكن في الا كمال
فائدة من رجحان أو مساواة أو منع من المفضلة بالاصابة بان يقصر عن العدد لم يجب الا كمال كما
لو اصاب احدهما خمسة مئة عشرين والآخر خمسة ولو اصاب الأول اربعة عشر وحط الآخر لم ينصف
الفائدة فله ولو شرط جعل الحاسق ناصبا من جاز ويجوز عقد النصال من حرب من كالحوزتين
اثنين ولا بشرط تساوي الطرفين عدد الرماة أو الرماة قرامى واحد ثلاثة مئة عشرين وكل
واحد واحد فان عقد النصال جماعة على ان تنصلوا احدهما من حمل المنع لأن التعيين شرط و
للموافقة في الحرب رئيس مختار واحد من الجماعة والآخر آخره مقابلة الأول ثم يختار الأول
ثانيا والثاني ثانيا في مقابلة الثاني الأول وهكذا الى ان ينتهيا على الجماعة والأبدا بالقرعة
فان شرط الرعي السابق على نفسه لم يلزم حرب شي والاكاف عليهم بالسوية ويكون الأجر

١٢
العلماء في الوقوف
والعطايا

[illegible][illegible]

ابدت فان قرب احد هذه الثلثة باحدى الثلثة السابقة او بايدل على العقب مثل الاباء ولا يوجب
 ولا يورث او صدقة موصلة او محرمة او بالنية صار كالصريح واللام يحمل على الوقف ويدين نيته
 لو ادعاه او ادعى ضده ويحكم عليه بظاهر قرائنه بقصدته اما الموقوف عليه فيشترط قبضة في صحة الوقف
 ولو رده بطل ولو سكت ففي اشتراط قبضه اشكال اقره ذلك وكذا اللويحي اما البطل الثاني فلا يشترط
 قبضه ولا يرد عنه برده بل يرد الاول ولو كان الوقف على المصالح لم يشترط القبض ثم بشرط القبض
 وبشرط اهله الواقف للتصرف ولا يحصل الوقف بالفعل لبناء مسجد وان اذن في الصلوة فيه
 او صلى فيه مالم يقبل جعله مسجدا واذا اتم الوقف بالقبض كان لازما لا يقبل الفسخ وان تراضيا
 وبشرط تجزئة ودوامه واجباضة واخراجا عن نفسه ونية التقرب فلو علقه بصفة او شرط او
 قرنه بغيره لم يقع ولو وقفه على من يقرب غلبا لم يذكر المصروف كما لو وقف على اولاده واقصر
 او ساقه الى بطون شقصر غلبا فالأقرب ان يجرى اليه اولى ورثته بعد انقراضهم ولو
 ابدت على احد نقديين دون الآخر مثل ان يقف على اولاده وعقبهم معا قبرا فاذا انقض العقب
 ولا عقب له فعلى الفقهاء ولو انقض الاولاد ولا عقب لهم فعلى اخوته واقصر كان جسا على التقدير
 الثاني وفي الأول اشكال ولو وقف على من يولد ثم على المساكين او على عبده ثم على المساكين فهو
 منقطع الأول فيحمل الصحة كمنقطع الآخر والبطالان اذ لا مقر له في الحال والقبض شرط في صحة
 فلو وقف ولم يسلم الوقف ثم مات كان ميراثا ولو وقف على اولاده الاصاغر كان قبضة قبضا غفيرا
 فكذا الحد والوصي وفي اشتراط فورتيه اشكال وانما يشترط القبض في البطلان الأول ولو كان
 الوقف على الفقراء فلا بد من نصب قيم يقبض الوقف ولو كان على مصلحة تولى القبض الناظر فيها
 فلو وقف مسجد او مقبرة لم اذ اصيل فيه واحدا ودفع صلوة صحيحة للأقباض والأقرب
 ان قبضها لم كذلك ولو وقف على نفسه بطل ولو وقف على نفسه ثم على غيره فهو منقطع الأول
 ولو عطف بالواو فالأقرب اختصاص الغير بالنصف وبطلان النصف في حقه ولو شرط قضاء

هذا في الفقهاء الاول اخرج
من يرد اخذوا والشافعية اخرجوا
من يرد احوالهم اما الاول
المشهور على انهما اطلاقا والشافعية
منقول على كلام جماعة من الفقهاء
انهم يمانون لفرض العقد فيمنع
الوقف فيمنع الوقف وانما هو من يرد
الوقف من الموقوفين والشافعية
كأنه يعلقون بالامام المرحوم والشافعية

ولو وقف على احد الشخصين او احدي
القبيلتين او على رجل غير معين او
امرأة بطلت صحته
٢٤
بحرم

فهم كل من انتسب لاب دون الام خاصة كالعلوية فانه يندرج تحت كل من انتسب الى عليه السلام من
جهة الاب ولا يسطي من انتسب اليه بالام خاصة على راي ولو وقف على من انتصف بصفه او ان يخاله
اشرك فيه كل من يصدق عليه النسبة كانا فعية يندرج فيهم كل من اعتقد من هذه الشافعية من الذكور
والاناث ولو وقف على الجيران فهو لكل من يصدق عليه عرفا انه جاور قبل بل يداره اربعين
ذراعا من كل جانب وقيل اربعين ذراعا ولو وقف على من لا ملك بطل كالمملوك والفقير ولا يصرف
الوقف لاسراره ولا على ام الولد ولا المير ولا الميت ولا على الملك ولا الجن ولا المكاتب ولو عوقب بعضه
صح فيما قبل الحرته ولو وقف المصالح كالقنطرة والمساجد والشاهدية لانه في الحقيقة وقف على
المسلمين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم بخلاف الوقف على البيع فانه لا يصرف لاصحاب اهل
الذمة ولو وقف على البيع والكنايس او معونة الزنا او قطاع الطريق او على كبة التورية والاشجيل
لم يصح ويصح من الكافر وفي وقفه على الذمى خلافه والاقراب المنع في الحرقي والصحة في المرتد عن غير
قطر ويصح الوقف على الفاسق والغني ولو وقف على اقراره اشركت الذكور والاناث السوية
الاقراب والابعد ويحل على من يعرف بانه قرابة له ولو شرط الترتيب او التفضيل او الاختصاص
لزم ولو وقف على احواله واعامته تساوا والاقراب الناس اليه تسوا كالميراث لكن يساويون
في الاستحقاق الا ان يفضل ولو وقف في وجوه البر واطلق فهو للفقراء والمساكين وكل مصلحة
تقرب بها الى الله تعالى ويصرف الوقف على المنتسبين الى من يوجد منهم ولو وقف المسلم على الفقراء
احضر فقرا المسلمين ولو وقف الكافر احضر فقرا محلة ولو وقف على مصلحة فطلبت رتبها
صرفه وجوه البر **الطلب الثالث** الوقف وشروطه اربعة ان يكون عينا مملوكة
يصح الانتفاع بها مع بقائها ويكفي اقباضها فلا يصح وقف الديار والمطلوق لقرى غير معينين
عبدية الذمة او ملك مطلق ولا ما لا يصح تملكه كالخمر يرد ثم لو وقفه الكافر على مثله فالأقرب
الصحة ولا الحرث نفسه ولا ما لا يملكه الواقف كملك الغير وان اجاز للمالك فالأقرب للزوم و
لا المستاجر ولا الموصي بخبرته ولا وقف الطعام والدم والشمع وفي الدماء والذئاب اشكال

بطل وقابل برح اليه مع الحاجة وبورث ولو شرط الميراث الرجوع عنه بطل الشرط والوقف
ويجوز اتباع كل شرط لا ينافي مقتضى العقد ولو شرط اخراج من يريد بطل ولو شرط ادخال من
يولد او من يريد مع الوقوف عليهم جائزا سواء كان الوقف على اولاده او غيرهم ولو شرط نقله
عن الموقوف عليهم الى من يريد بطل على اشكال وكذا الاشكال لو قال اولادي سنة ثم على الفقراء
ولو وقف على اصابع اولاده لم يجز له ان يشارك غيره مع الاطلاق على راي ويجوز ان يشترط
النظر لنفسه ولو وقف عليه ولا يجزي فان لم يعين كان الوقف عليه ان قلنا بالانتقال اليه
ولو شرط بيعه متى شاء او هبته او الرجوع فيه بطل الوقف ولو شرط اكل اهله منه صح الشرط
الطلب الثاني في المتعاقدين اما الواقف فيشترط فيه البلوغ والعقل وجواز التصرف في الوقف
فلا يصح وقف الصبي وان بلغ عشرة ولا المجنون ولا المحجور عليه لفساده او قسرا ولا الكرم ولا
الفضولي ويصح وقوعه من الملك وكيفية ولو وقف في مرض الموت خرج من الثلث مع عدم الاجابة
وكذا الوصي بينه وبين غيره ويبدى بالاول فالاول ولو قال هو وقف بعد موتي احتل البطلان
لانه تعليق والملك يصرف الى الوصية بالوقف واما الوقف عليه فيشترط فيه امور اربعة
الوجوه والتعيين وصحة التملك وتسويج الوقف عليه فلو وقف على المعدم ابتداء او على
الحل كذلك لم يصح ولو وقف عليها تبعا للوجوه صح ولو وقف على قبيلة عظيمة كقرش قيني
تيمم صح ولو قال وقفنا وهذا صدقة موقوفة ولم يذكر المصروف بطل ولو وقف على المخرج
فعولن صلى الله عليه وسلم يخرج الخواص والغلاء ولو وقف على المؤمنين فهو للاثني عشر وقيل
لجميع الكيانيين والشيعة كل من قدم عليا عليه السلام كالامامية والجاردة ومن الزيدية والكناسية
وغيرهم والزيدية كل من قال بامامية يزيد بن علي والهاشميون كل من انتسب الهاشم من ولد علي
طالب والحارث والعباس واليهم والطالبين من ولد ابوطالب واذا وقف على قبيلة
او علق النسبة الى ابيه خلها الذكور والاناث بالسوية الا ان يعين او يفضل ويندج

فهم

الحق

اوجبت ارثا اذ يه فليس للموجودين العقر حينئذ ولو جنى عليه عبد ما يوجب القصاص فان
 اقص الموقوف عليه استوفى وان عفا فهل لمن بعده من البطون الاستيفاء الاثر فيه ذلك ان لم يكن نفسا
 فلو استرق الخاني او بعضه فهل يخص به او يكون وقفا اشكال ولو انفق هو ومولاه على الغذاء
 فهل يخص او يشتري به عبد يكون وقفا اشكال ولو وقف مسجد اقرب وخربة القرية او الحلة لم يحز
 بيعه ولم يعد الى الواقف ولو اخذ السيل ميتا فالكف للورثة ولو مات البطون الاول قبل انقضاء مدة
 الاجارة فالاقرب البطون ههنا ويرجع الستاجر على مائة الموقى بما قبل الباقي مع الدفع ولا يجوز
 للموقوف عليه وطى الامة فان فعل فلا مهر ولو ولدت فهو حر ولا قيمة عليه وفي صيرورتها ام
 ولدا اشكال وسعد يعتق بعبوته ويؤخذ من تركته قيمتها لتركه من البطون على اشكال ويجوز
 تزويج الموقوفة وصهرها للموجود وكذا ان كان من ملوك او زنى ويختص به الموجود وزوجه
 الولادة على راي ولو كان من حر يوطى صحيح فالولد حر الا مع شرط الرقية ولو كان بشبهة لولد
 حر وعليه قيمته للموقوف عليه ولو وطئها الواقف كالأجنبي **الفصل الثالث** في الواحق
 لو وقف سجدا على قوم باعيا منهم كالفقهاء فالاقرب عدم التخصيص بخلاف المدرسة والرباط
 والمبرة ولو وقف بسبيل الله انصرف الى ما يتقرب به الى الله نعم كالجهاد والحج والعمرة وبناء
 الضايف وعارة المساجد وكذا الوقاله بسبيل الله وبسبيل الخير وبسبيل الثواب ولا يجب القسمة
 ثلثا واذا وقف على ولادة اشترك البنون والبنات والخناث ولا يدخل الحفدة على راي
 الآمع قرينه الارادة مثل ان يقول والاعلى يفضل على الأسفل وقال الاعلى فالاعلى او قال
 وقف على اولاد فلان وليس له ولد للصلب كما لو قال وقف على اولاد هاشم ولو قال على اولادى
 واولاد اولادى اخضع للبطنيين الاقلين على راي ولو قال على اولاد اولادى اشترك اولاد
 البنين واولاد البنات بالسوية ولو قال على من نسب الى لم يدخل اولاد البنات على راي ولا
 يدخل تحت الولد الخليل الا بعد انفصاله حيا ولا يدخل الخناث تحت البنين والبنات الآمع للجمع ولو
 قال على ذى نبي او عقيبى ونسلى دخل الاحفاد من اولاد البنين والبنات ولو قال على اولادى واولاد

وَلَرَّهَا مِ

ولها هم

اولادي فهو المترك ولا يختص الاقرب الامع الشرط ولو عطف ثم اوفى الترتيب وكذا
لو قال لا على الا على ولا استحق البطن الثاني شيئا حتى ينقض البطن الاول اجمع فلو بقي ولو واحد
كان الجميع له ولو قال وقف على اولادي وارادهم مانعا فلو ادى ان من مات منهم عن ولد فلو ادى
نصيبه افضى الترتيب من الادنى والدون والاشريك من الولد وعة ولو مرتب البعض وشرك
البعض شرك فبين شرك منهم ورتب فبين رتب كقوله وقف على اولادي واراد اولادي ثم على اولادهم
مانعا فلو ادى الا على ولا على ولو قال وقف على اولادي الثلثة ومات منهم عن ولد فنصيبه لولد
عن غيره ولد فنصيبه لاهل الوقف ولو خلف احدهم ولدين فنصيبه لهما فلو مات الثاني عن غيره ولد
فنصيبه بين الثالث والولدين الا ان مات احد الولدين عن غيره ولد فنصيبه لاهله وعتقه
ولو مات احد الثلثة عن غيره ولد خلف اخيه وانما اخ له فنصيبه لاهله خاصة فان مالها
صار فنصيبه لهما وصار ما خلفه الاول اذ لا ثا ولو قال وقف على اولادي على ان يكون للبنات
الف والباقي للذكور لم يستحق الذكر شيئا حتى يستوفى البنات ولو شرط اخراج بعضهم بنصفه او
رثة بها جاز كقوله من تزوج منتهى فلا نصيب له فلو تزوجت قط فنصيبها فان طلق عاد وان
كان رجعا على اشكال واذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن خصهم ولو غاب احد
لم يجزئ الترتيب نصيبه بل يجوز قسمته على غيره والا قربانه لا يجوز الدفع الى اقل من ثلثه وكذا على كل
قبيلة منتشر اما المخصصة فيجب التسوية والاستيعاب فيهم ولو امكن في ابتداء الوقف استيعابهم
انتشروا فالأقرب وجوب التعميم فيمكن والتسوية لأن الواقف اراد التسوية والتعميم لا مكانه
فاذا تعدد بعد ذلك وجب العمل بما امكن تحل في المنتشر ابتداء ولو وقف على مستحقين الزوجة فرق
في الثمانية واعطوا كما يعطون هناك فيعطى الفقير والمساكين ما يتم به عناه والغايم قدر الدين
والمكاتب ما يورثه في الكتابة وان السبيل ما يبلغه والغايم ما يحتاج اليه لغرضه وان كان عتاق
لو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز فهو منقطع الانتفاء يرجع الى ورثته ميراثا بعد
انقراض من يجوز الوقف عليه ولو انعكس فهو منقطع الابتداء ففيه قولان فان قلنا بالاصح فان

ولو قال وقف على اولادي وارادهم مانعا فلو ادى ان من مات منهم عن ولد فلو ادى نصيبه لولد عن غيره ولد فنصيبه لاهل الوقف ولو خلف احدهم ولدين فنصيبه لهما فلو مات الثاني عن غيره ولد فنصيبه بين الثالث والولدين الا ان مات احد الولدين عن غيره ولد فنصيبه لاهله وعتقه ولو مات احد الثلثة عن غيره ولد خلف اخيه وانما اخ له فنصيبه لاهله خاصة فان مالها صار فنصيبه لهما وصار ما خلفه الاول اذ لا ثا ولو قال وقف على اولادي على ان يكون للبنات الف والباقي للذكور لم يستحق الذكر شيئا حتى يستوفى البنات ولو شرط اخراج بعضهم بنصفه او رثة بها جاز كقوله من تزوج منتهى فلا نصيب له فلو تزوجت قط فنصيبها فان طلق عاد وان كان رجعا على اشكال واذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن خصهم ولو غاب احد لم يجزئ الترتيب نصيبه بل يجوز قسمته على غيره والا قربانه لا يجوز الدفع الى اقل من ثلثه وكذا على كل قبيلة منتشر اما المخصصة فيجب التسوية والاستيعاب فيهم ولو امكن في ابتداء الوقف استيعابهم انتشروا فالأقرب وجوب التعميم فيمكن والتسوية لأن الواقف اراد التسوية والتعميم لا مكانه فاذا تعدد بعد ذلك وجب العمل بما امكن تحل في المنتشر ابتداء ولو وقف على مستحقين الزوجة فرق في الثمانية واعطوا كما يعطون هناك فيعطى الفقير والمساكين ما يتم به عناه والغايم قدر الدين والمكاتب ما يورثه في الكتابة وان السبيل ما يبلغه والغايم ما يحتاج اليه لغرضه وان كان عتاق لو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز فهو منقطع الانتفاء يرجع الى ورثته ميراثا بعد انقراض من يجوز الوقف عليه ولو انعكس فهو منقطع الابتداء ففيه قولان فان قلنا بالاصح فان

ولو قال وقف على اولادي وارادهم مانعا فلو ادى ان من مات منهم عن ولد فلو ادى نصيبه لولد عن غيره ولد فنصيبه لاهل الوقف ولو خلف احدهم ولدين فنصيبه لهما فلو مات الثاني عن غيره ولد فنصيبه بين الثالث والولدين الا ان مات احد الولدين عن غيره ولد فنصيبه لاهله وعتقه ولو مات احد الثلثة عن غيره ولد خلف اخيه وانما اخ له فنصيبه لاهله خاصة فان مالها صار فنصيبه لهما وصار ما خلفه الاول اذ لا ثا ولو قال وقف على اولادي على ان يكون للبنات الف والباقي للذكور لم يستحق الذكر شيئا حتى يستوفى البنات ولو شرط اخراج بعضهم بنصفه او رثة بها جاز كقوله من تزوج منتهى فلا نصيب له فلو تزوجت قط فنصيبها فان طلق عاد وان كان رجعا على اشكال واذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن خصهم ولو غاب احد لم يجزئ الترتيب نصيبه بل يجوز قسمته على غيره والا قربانه لا يجوز الدفع الى اقل من ثلثه وكذا على كل قبيلة منتشر اما المخصصة فيجب التسوية والاستيعاب فيهم ولو امكن في ابتداء الوقف استيعابهم انتشروا فالأقرب وجوب التعميم فيمكن والتسوية لأن الواقف اراد التسوية والتعميم لا مكانه فاذا تعدد بعد ذلك وجب العمل بما امكن تحل في المنتشر ابتداء ولو وقف على مستحقين الزوجة فرق في الثمانية واعطوا كما يعطون هناك فيعطى الفقير والمساكين ما يتم به عناه والغايم قدر الدين والمكاتب ما يورثه في الكتابة وان السبيل ما يبلغه والغايم ما يحتاج اليه لغرضه وان كان عتاق لو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز فهو منقطع الانتفاء يرجع الى ورثته ميراثا بعد انقراض من يجوز الوقف عليه ولو انعكس فهو منقطع الابتداء ففيه قولان فان قلنا بالاصح فان

كان الاول من لا يمكن اعتبار انقراضه كالميت والمحمول والكناس صرفه الحال الى من يجوز الوقف عليه وان
امكن اعتبار انقراضه كالبعيد والحرق ففي الانتقال الى الحال او بعد الانقراض احتمال وكذا البحث ان كان
مجموع الطرفين منقطع الوسط او بالعكس ولو وقف للمريض على ابنه وبنته ولا وارث غيرها دفعة واحدة
في تركته فان اجاز الرتم ولا فتح الثلث وقفا بينهما التسوية على ما شرطه والباقي طفا وكذا الوقف
على وارثة الواحد جميع تركته كان لازما من الاصل مع الاجازة ومن الثلث مع عدمها وبصح من ثمانية
عشر للابن ثلثة وقفا وثمانية مائة ثلثت ثلثة وقفا واربعة ملكا ولو احدا الابن ابطال التسوية
دون ابطال الوقف بطل الوقف في الثلث ورجع اليه ملكا فنصيبه لاهل النصف وقفا والثلث ملكا و
للبنات الثلث والثلثان وقفا ان اجاز الوقف ايضا لأن الابن ابطال الوقف في مال دون ما
لغيره ولو قال وقف على زيد والمساكين فلزيد النصف ولو قال على زيد وعمرو والمساكين فلزيد
وعمرو ثلثان ولو وقف على ماله صرفه لا الموقوفين من الأعلى أو الأولاد وان اجتمعا فالى
من بقي منهما فان اطلق فلا قرب البطلان وقيل بالاشريك ولو وقف على اولاده فاذا انقضوا
وانقض اولاد اولاده فعلى الفقراء قبل يصرف بعد اولاده الى اولاد اولاده وليس بمنع
يكون منقطع الوسط فاذا انقض اولاد اولاده عاد الى الفقراء والباقي قبل انقض اولاد اولاده
لورثة الواقف على اشكال وليس له غرس شجرة في المسجد نفسه وهله ذلك للوقف الاقرب المانع
والعاقل من حصر المسجد والآية يصرف في مسجد آخر تجلوا والشاهد وبصح قسمه الوقف في الطلوع
الا ان يقتصر ردة الى الطلوع منه وهل يجوز قسمه الوقف على نفرين الاقرب المانع مع اتحاد الوا
لوقف فعليه اما لو تعدد الواقف والموقوف فوقف عليه فاشكال ولو اذن من شرط الواقف قسم
على التسوية فان لم يعرف الا رب صرف في البر ولو اجر الموتى باجرة الثلث في الحال فطهر من يرد لم
ينسخ ولو اجر زيادة على المدة المشترطة فالأقرب البطلان خاصة ولو خلق حصر المسجد
خرج عن الانقضاء به فيه او تكرر الجوع بحيث لا ينفع به في غير الاحراق فالأقرب جوده وصرف
ثلثه في مصالح المسجد **الفصل الثاني** في السكنى والصدقة والهبه **فصل**

ولو قال وقف على اولادي وارادهم مانعا فلو ادى ان من مات منهم عن ولد فلو ادى نصيبه لولد عن غيره ولد فنصيبه لاهل الوقف ولو خلف احدهم ولدين فنصيبه لهما فلو مات الثاني عن غيره ولد فنصيبه بين الثالث والولدين الا ان مات احد الولدين عن غيره ولد فنصيبه لاهله وعتقه ولو مات احد الثلثة عن غيره ولد خلف اخيه وانما اخ له فنصيبه لاهله خاصة فان مالها صار فنصيبه لهما وصار ما خلفه الاول اذ لا ثا ولو قال وقف على اولادي على ان يكون للبنات الف والباقي للذكور لم يستحق الذكر شيئا حتى يستوفى البنات ولو شرط اخراج بعضهم بنصفه او رثة بها جاز كقوله من تزوج منتهى فلا نصيب له فلو تزوجت قط فنصيبها فان طلق عاد وان كان رجعا على اشكال واذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن خصهم ولو غاب احد لم يجزئ الترتيب نصيبه بل يجوز قسمته على غيره والا قربانه لا يجوز الدفع الى اقل من ثلثه وكذا على كل قبيلة منتشر اما المخصصة فيجب التسوية والاستيعاب فيهم ولو امكن في ابتداء الوقف استيعابهم انتشروا فالأقرب وجوب التعميم فيمكن والتسوية لأن الواقف اراد التسوية والتعميم لا مكانه فاذا تعدد بعد ذلك وجب العمل بما امكن تحل في المنتشر ابتداء ولو وقف على مستحقين الزوجة فرق في الثمانية واعطوا كما يعطون هناك فيعطى الفقير والمساكين ما يتم به عناه والغايم قدر الدين والمكاتب ما يورثه في الكتابة وان السبيل ما يبلغه والغايم ما يحتاج اليه لغرضه وان كان عتاق لو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز فهو منقطع الانتفاء يرجع الى ورثته ميراثا بعد انقراض من يجوز الوقف عليه ولو انعكس فهو منقطع الابتداء ففيه قولان فان قلنا بالاصح فان

ولو قال وقف على اولادي وارادهم مانعا فلو ادى ان من مات منهم عن ولد فلو ادى نصيبه لولد عن غيره ولد فنصيبه لاهل الوقف ولو خلف احدهم ولدين فنصيبه لهما فلو مات الثاني عن غيره ولد فنصيبه بين الثالث والولدين الا ان مات احد الولدين عن غيره ولد فنصيبه لاهله وعتقه ولو مات احد الثلثة عن غيره ولد خلف اخيه وانما اخ له فنصيبه لاهله خاصة فان مالها صار فنصيبه لهما وصار ما خلفه الاول اذ لا ثا ولو قال وقف على اولادي على ان يكون للبنات الف والباقي للذكور لم يستحق الذكر شيئا حتى يستوفى البنات ولو شرط اخراج بعضهم بنصفه او رثة بها جاز كقوله من تزوج منتهى فلا نصيب له فلو تزوجت قط فنصيبها فان طلق عاد وان كان رجعا على اشكال واذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن خصهم ولو غاب احد لم يجزئ الترتيب نصيبه بل يجوز قسمته على غيره والا قربانه لا يجوز الدفع الى اقل من ثلثه وكذا على كل قبيلة منتشر اما المخصصة فيجب التسوية والاستيعاب فيهم ولو امكن في ابتداء الوقف استيعابهم انتشروا فالأقرب وجوب التعميم فيمكن والتسوية لأن الواقف اراد التسوية والتعميم لا مكانه فاذا تعدد بعد ذلك وجب العمل بما امكن تحل في المنتشر ابتداء ولو وقف على مستحقين الزوجة فرق في الثمانية واعطوا كما يعطون هناك فيعطى الفقير والمساكين ما يتم به عناه والغايم قدر الدين والمكاتب ما يورثه في الكتابة وان السبيل ما يبلغه والغايم ما يحتاج اليه لغرضه وان كان عتاق لو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز فهو منقطع الانتفاء يرجع الى ورثته ميراثا بعد انقراض من يجوز الوقف عليه ولو انعكس فهو منقطع الابتداء ففيه قولان فان قلنا بالاصح فان

المشقة
يقال

[illegible]

للمدة السبع
فصل في معرفة
الوقت على ما
هو عليه

12

四

...

1

لو

الله

ملك

کی

2

2

6

9

4

...

ت

3

مغاض

22

13

卷之四

انت

10

11

15

عزیز

and

[illegible]

هذا لا ينافي بطلان مع لزوم الهيئة فتح لا ينافي على رأي ولو كان فاسد فتح اجماعا ولو كان موقفا
عقدا ينافي او اوصى من اعيته فظهر بطلان معتبه فلو كان ان اعتقد بطلان ما لا ينافي على رأي مالك ولا ينافي
تستلزم الهيئة العوض من وان الشارح فان عوض لا يمكن الا ذلك الرجوع ولا يجب على الواهب الفصول
مع الاطلاق فان دفع عوضا مع عدم شرط فهي حصة اخرى فان شرط مع مطلقا ومعناه انه الرجوع
مالم يدفع المشرط ولا يجب على المتبذرة فعه لكن ان استنع فلو اوجب الرجوع فلو لم يوجب
على دفع المشرط وعلى الرجوع ففي المضمين نظر فان وجبناه فلا تقرب مع التلف ففان قل الامر
من العوض بقيمة الموهوب واذا اطلق العوض مع التمسك فاشاء فان رضي الواهب قبضه لم يكن الرجوع
وان لم يرض بحصول التمسك من دفع الموهوب وعوض التمسك ولو خرج العوض وبعضه مستحقا احده ما لم يكن ان كانت
الهيئة مطلقا لم يحسن فيه بله لكن الواهب الرجوع وان شرطت العوض مع التمسك مثلا او قيمة معين
او العين او ماله ان رضي الواهب مع الاطلاق ولو كان ان لم الامر اذ في العوض في العينة لا المطلقة
فظهر اسحقا ونصف العين رجوع نصف العوض ولو ظهر اسحقا فبا بعد لفظا في ذلك التمسك فلا تقرب
رجوعه على الواهب ما غمره من القيمة وان زادت عن العوض او خلت عنه ولو وجبه عسيرا اقتصر
خبرنا عما خلا فله الرجوع على اشتراك في انشاء الاشكال في القاصص احدا خاله ولو ائذ الرهن
او بطل الكتابه فذلك ان سر عنه مع التصرف ولو عاد الملك بعد ذلك والاحتل الرجوع **المفصل**
الثالث في الاقرار وفيه فصول **الاول** في اركانه وفيه مطالب **الاول** في الصيغة الاقرار اخبار
عن حق سابق لا يقتضي ليكاسف على كشف عن سبقه ولفظه الصحيح لك عندي او على او في ذمتي او لك هذا
وما ادى معناه بالعربية وغيرها ومن شرط تحيين فلو علمه شرط القول لك على ان شئت او ان قلم زيد
او ان رضي فلان او ان تشهد لي مع ولو فتح ان لم ولو قال ان تشهدك فليس فهو صادق وهو حق
او صدق او صحيح لزمه وان لم يشهد ولو قال ان تشهدك صدقه او لزمي او اذنته لم يكن مترا ولو
قاله على الف اذا جاء راس الشهر لزم ان لم يقصد الشرط بل الاجل وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر
فله على الف ولو قال كان له على الف لزمه ولا يقبل دعواه في السقوط ولو قال اعطيتك الف فقال
فقد اقرني او في العيقات مع كونها مطلقا فله الرجوع وان كان موقفا فله الرجوع وان كان موقفا
فله الرجوع وان كان موقفا فله الرجوع وان كان موقفا فله الرجوع وان كان موقفا فله الرجوع

[illegible]

و هو المسمى بالعلم والاعمال والاشغال
والاخر يسمى بالعلم والاعمال والاشغال
والاخر يسمى بالعلم والاعمال والاشغال
والاخر يسمى بالعلم والاعمال والاشغال

[illegible][illegible]

المعامله لا فالأقرب الزوم والفاء المطلق ولو أطلقوا الوجه الصحة تنبأ على المحتمل ويكون المذكور
والأشقي نصين وبالمثل ما أقر به بعد وجوده حيث لا دون سنة اشترى حين الإقرار ولو ولد
لا كثر من هذا المثل بطل ولو وضع فيما بينهما ولا روج ولا مال حكم له لحقه وقت الإقرار ولو كان لها روج
أو مولى ففي الحكم له أشكال يشترى من عدم اليقين بوجوده من صحة الإقرار والعادة وإن سقط مبتدأ
فإن عزاء إلى أريث أو وصية عاد إلى مورد الطفل أو الموصى وأن أطلق كلف السبب على
يقوله وإن تعدد التفسير بغيره أو غيره بطل الإقرار كمن أقر لرجل لا يعرف ولو ولد اثنين
أحدهما ميت فاللأخر ولو أقر لمجدد أو شهد أو مقبر أو مضع أو طريق وعزاه إلى سبب
صحيح مثل أن يقول من غلة وقفه صح وإن أطلق أو عزاه إلى سبب باطل فالوجهان **باب عدم التمسك**
فقل قال هذه الدار لزيد فكذب لم يسم إليه ثم أمان بذكر في يد المقر والقاضي فإن رجح المقر عن
الأنكار لم يسم إليه فإن رجح المقر في حال الأنكار فالأقرب عدم القبول لأنه ثبت الحق لغيره بخلاف
المقر له فإنه اقصر على الأنكار ولو أقر العبد بنكاح أو تزويج فكذب السيد فالأقرب الزوم بخلاف
ما لو كذب العبد إذا لا حق للسيد هنا ولو أنكر المقر له بعبد قيل يثبت وليس يجزئ بل يثبت على الرقبة
المجسولة للمالك ويحمل الحرية أن ادعاه العبد **المطلب الرابع** في المقر به وهو ما مال أو
نسب أو حق ولا يشترط في المال العلم قبيل المجهول ثم يطالب بالبيان ولا أن يكون ملكا للمقر بل
أن كان بطل فلو قال أرى فلان أو مالى أو ملكى أو تزويج فلان بطل للنسب فلو شهد
الشاهد بأنه أقر له بدار كان ملك المقر إلى أن أقر بالشهادة باطلة ولو قال هذه الدار لفلان
وكانت ملكى لا وولا أقر لم يسمع الضميمة صح إقراره ثم يشترط - بعد أن يكون المقر به تحت
يده وتقره فلو قال الدار التى في يدي أو تحت يدي لزيد لم يسم ولو قال له في يدي أو من
ميراث أبى صح وكان إقرارا بدين على التركة ولو قال في ميراثى من أبى أو من ميراثى من أبى
لم يكن إقرارا ويصح لو قال من هذه الدار بخلاف من أرى أو في مالى الف ولو قال في ذلك
كله بحق واجب أو سبب صحيح وما جرى مجراه صح فإذا قال له في هذه الدار مائة صح وطوبى

في المقر به

هذا هو المقر به وهو ما مال أو نسب أو حق ولا يشترط في المال العلم قبيل المجهول ثم يطالب بالبيان ولا أن يكون ملكا للمقر بل أن كان بطل فلو قال أرى فلان أو مالى أو ملكى أو تزويج فلان بطل للنسب فلو شهد الشاهد بأنه أقر له بدار كان ملك المقر إلى أن أقر بالشهادة باطلة ولو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكى لا وولا أقر لم يسمع الضميمة صح إقراره ثم يشترط - بعد أن يكون المقر به تحت يده وتقره فلو قال الدار التى في يدي أو تحت يدي لزيد لم يسم ولو قال له في يدي أو من ميراث أبى صح وكان إقرارا بدين على التركة ولو قال في ميراثى من أبى أو من ميراثى من أبى لم يكن إقرارا ويصح لو قال من هذه الدار بخلاف من أرى أو في مالى الف ولو قال في ذلك كله بحق واجب أو سبب صحيح وما جرى مجراه صح فإذا قال له في هذه الدار مائة صح وطوبى

له ص

المقر به

بالبيان فإن أنكر له نفسه صدق المقر به الممن ولو أقر بجزءه عبيد في غيره لم يقبل فإن اشتراه
صح ثم لا على قول صاحب اليد والأقرب أنه قد أقر في طرفه ببيع في طرف البائع فلا يثبت فيه جوار
المجلس والشرط والجوار بالنسبة إلى المشتري كما لا يثبت في بيع من يبيع على المشتري ولا يثبت
للبيع ولا ولا المشتري فإذا امتان العبد أخذ المشتري من تركته الثمن والفاضل يكون موقفاً
الفصل الثاني في الأقارب المجهول **باب ما يحسن** إذا قال له على سنى الزم البيان
ويقبل تفسيره وإن قل ولو قسم بالجزء في العادة تلكه كفسر جزئة أو جنة حطة أو ماله
يملك في شرع الإسلام مع إسلامه كالحق والغير وجعل الميتة أو بالكلية العقور والحرين
النفس وإن انتفع بها أو برء السلام أو بالعبادة لم يقبل ولو قال غصبت شيئا ففسره بالحق
المقر به قبل مع كسر المقر له ومع الإسلام أشكال ولو قال أرت نفسه لم يقبل لأنه جعل له
مفعولين الثاني منها شيئا فيجوز معارضة الأول أما لو قال غصبت ثم قال أرت نفسه
قبل وكذا لو قال غصبت لأنه قد يغصب ويغيب في غير المال ولو قال له عندي شيء لم يقبل بها
لأنه لا مال الملك ولو امتنع من التفسير حبس حتى يبين وقبل يجعل ما كلاً فيجوز المدعى
لوفره بكل محور اقناع قبل وكذا لو قسم بحد فذف أو حق شفعة ولو قسم بدمه فقال
المدعى بل أرت تقولك عشر لم يقبل دعوى الإرادة بل عليه أن يدعى نفس العشرة فاقول
قول المقر عدم الإرادة وعدم الزوم ولو مان قبل التفسير طوبى العرته أن خلف تركته
ولو ادعى المقر له جنساً غير ما قسم أو لم يدع شيئا بطل الإقرار **باب** لو قال له على مال
قبل تفسيره بطله وكثير ولا يقبل بغيره كحد القذف والشفعة والطب العقور ويقبل
المستولة ولو قال مال جزيل أو خليل أو عظيم أو عظيم أو عظيم جداً أو عظيم عظيم
قبل تفسيره بالقليل أيضاً ولو قال كثر قبل تفسيره والأقرب المسواة ولو قال كثر فما
لفلان وقسم بالعدد أو قدر الزم بمثله ورجح في الزيادة إليه ولو قال كثر لفلان
ماله عشر فثبت للميتة مائة قبل تفسيره لحفاء المال ما لو شهد بالقدرة ثم أقر بالأكثريّة

لو أقر بجزءه عبيد في غيره لم يقبل فإن اشتراه صح ثم لا على قول صاحب اليد والأقرب أنه قد أقر في طرفه ببيع في طرف البائع فلا يثبت فيه جوار المجلس والشرط والجوار بالنسبة إلى المشتري كما لا يثبت في بيع من يبيع على المشتري ولا يثبت للبيع ولا ولا المشتري فإذا امتان العبد أخذ المشتري من تركته الثمن والفاضل يكون موقفاً

باب ما يحسن إذا قال له على سنى الزم البيان ويقبل تفسيره وإن قل ولو قسم بالجزء في العادة تلكه كفسر جزئة أو جنة حطة أو ماله يملك في شرع الإسلام مع إسلامه كالحق والغير وجعل الميتة أو بالكلية العقور والحرين النفس وإن انتفع بها أو برء السلام أو بالعبادة لم يقبل ولو قال غصبت شيئا ففسره بالحق المقر به قبل مع كسر المقر له ومع الإسلام أشكال ولو قال أرت نفسه لم يقبل لأنه جعل له مفعولين الثاني منها شيئا فيجوز معارضة الأول أما لو قال غصبت ثم قال أرت نفسه قبل وكذا لو قال غصبت لأنه قد يغصب ويغيب في غير المال ولو قال له عندي شيء لم يقبل بها لأنه لا مال الملك ولو امتنع من التفسير حبس حتى يبين وقبل يجعل ما كلاً فيجوز المدعى لوفره بكل محور اقناع قبل وكذا لو قسم بحد فذف أو حق شفعة ولو قسم بدمه فقال المدعى بل أرت تقولك عشر لم يقبل دعوى الإرادة بل عليه أن يدعى نفس العشرة فاقول قول المقر عدم الإرادة وعدم الزوم ولو مان قبل التفسير طوبى العرته أن خلف تركته ولو ادعى المقر له جنساً غير ما قسم أو لم يدع شيئا بطل الإقرار

ثمانين

۱۰۰

جمع قلة أو كثرة وسواء كان مقرفا بلام الجنس أو منكرا وسواء كان وصفه بالكثرة والقلّة أو لا فلو قال
على درهم لزمه ثلثه وكذا لو قال الدرهم أو درهم كثيرة أو وافرة أو قليلة ولو قال لثمة الآف واقتصر
الزم بتفصيل الجنس لا يصح ثلثه مما يصدق عليه ذلك العدد **و** لو قال له على مائة درهم وعشرة لزمه
ثانيه ولو قال من درهم لأعشر احتمل دخول الطرفين وخروجهما وخروج الغاية ولو قال اردت
المجموع لزمه خمسة وخمسون لأنك تريد اقل العدد وهو الواحد على آخر وهو العشرة ثم تضرب
المجموع في نصف العشر ولو قال له درهم في عشره ولم ير الحساب لزمه واحد ولو قال درهمان في
عشرة وأراد الحساب لزمه عشرون ولو اراد درهمين مع عشرة قبل ويلزمه اثنا عشر ويقتل
منه هذا التفسير فان كان من اهل الحساب على أشكال لأن كثيرا من العامة يريدون هذا
العنى ولو قال اردت درهمين في عشرة لي قبل ولزمه درهمان ولو قال درهمان في دينار لم يحتمل
الحساب وسئل فان فسر بالعطف لزمه درهمان ودينار وان قال اسلمته في دينار فصدقته
المقرلة بطل اقراره لأن التسليم لا يصح في الصرف وان كذبه صدق المقرلة مع اليقين ولو قال له
عندي زيت في جرة أو سيف في غداة أو كيس في صندوق أو قص في خاتم أو غصبت منه ثوبا في مضيل
لم يدخل الظرف ولو قال له عندي غديف سيف أو جرة فيها زيت لم يدخل المظروف وكذا له
خاتم فيه قص أو عاتق في راس عبد ولو قال له عندي خاتم وأطلق أو ثوب مطر لزمه الخاتم
بفصه على أشكال والظان ولو قال له عندي حارة فحاة بها وهي حامل احتمل صحة استثناء الحمل
لخلاف ما لو قال له حامل وجارية وفيه قص واستثناء فان الظاهر عدم قبوله ولو قال له دار
مفروشة أو دابة مسرجة أو عبد عليه عمامة احتمل الأيمن ولو قال دابة تسرحها أو دار بها
أو غصبت بطعامها أو عبد بعامة لزمه الجميع ولو قال له الف هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه
الألف ولو كان الألف أيضا احتمل الزامه الأتنام ولو قال الألف الذي في الكيس لم
يلزمه الأتنام ولو لم يكن فيه شيء ففي لزوم الألف وجهان ولو قال له في هذا العبد قبل تقيير يانثر
الحناء ويكون مرهونا وبأنه وزن في شراء عشر الف واشتريت أنا جميع الباقي بالف لم يلزمه الا

[illegible]

[illegible]

ثلثة اشباع شئ فالشئ اربعة فكل منهما اربعة ولو قال الزيد عشرة الا نصف المبر والمبر عشرة الا
 للمال زيد فلزيد شئ والمبر عشرة الا ثلث شئ فلزيد عشرة الا خمسة بعدل خمسة اسداس شئ
 فاذا اجبرت وقابلت صار عشرة بعدل خمسة وخمسة اسداس شئ فاذا اسقط خمسة تمتلها فقيس
 بعدل خمسة اسداس شئ فالشئ بعدل ستة فهي زيد والمبر ثمانية ولو قال الزيد عشرة الا ثلث المبر
 والمبر خمسة الا نصف مال زيد فلزيد شئ والمبر خمسة الا نصف شئ فلزيد عشرة ومعدل شئ
 الا خمسة بعدل شيئا سقط الستين ثلثة يعني خمسة بعدل خمسة اسداس شئ فالشئ ستة لزيد
 والمبر اثني عشر ولو امر لاحد بها مثل الآخر وعطف في احدهما بالنصف واستثناء من الآخر
 فقلد العطف ثلثة امثال بالآخر **المطلب الثاني** فيما عدا الاستثناء وهو سبعة اذا
 عطف بل فان كانا معنيين وتختلفان لم يقل اضراؤه ولزمه الامران ولو كانا مطلقين او
 متخالفين لزم واحد والآخر ولو قال له هذا الدرهم بل هذا او فقير حنطة بل فقير شعير لزم الدرهمان
 والفقيران ولو قال له هذا الدرهم بل درهم او درهم بل هذا الدرهم لزمه المعين ويحتمل
 لزمه الدرهمين ولو قال له درهم بل درهم لزمه واحد ويحتمل اثنين لاستدعاء الاضراب
 المتعارفة ولو قال له درهم بل درهمان لزمه درهمان ولو قال له هذا الدرهم بل هذا لزمه
 الثلثة وكذا الوقال له فقير شعير بل فقير حنطة ولو قال له عشرة بل سبعة لزمه عشرة بخلاف
 الاستثناء ولو عطف بثلث لزمه ما بعدها اذا لم يعطف بها الا بعد النفي فلو قال له عشرة لكن
 لزمه خمسة **ج** اذا كان زيد شئ على ظاهر التملك فقال هذا الشئ لزيد بل لعمر وقضي به لا اول
 وعمر قيمته للثاني وكذا غصبته من زيد بل من عمرى على اشكال او غصبته من زيد لابل
 من عمرى او غصبته من زيد وعصبته من عمرى وكذا استودعته من زيد بل من عمرى
 افضل الكلام او انفصل ولو قال لزيد بل لعمرى بل لحالد حكم لا اول وعمرى لابل من اليقين كمال
 القصة ولو قال بل لعمرى وخالد قيمته واحدة لها ولو قال لزيد وعمرى نصفين بل لحالد درهم
 لحالد الجعيم ولو قال بل لحالد ثلث ولو قال لزيد وخالد فالنصف ولو صدقة الاول

في ذلك الموضع ولا يغيره ولو قال غصينه من زيد وملكه لعمرو او وهبته لزيد لا يغيره لعمرو لانه
 يجوز ان يكون في يد زيد بجحى اشارة او وصية او عارية فلا يملكه عمرو ولم يوجد منه تقرير يوجب
 الضمان بخلاف هذا بل لعمرو لانه اقر كذا في ما اقر به الاول فكان الثاني رجوعا عن الاول بخلاف ما
 قلناه ولا يحكم بالملك لعمرو اذ هو بمنزلة من اقر لغيره بما في يده اقر به الضمان وكذا لو قال هذا زيد وغصينه
 من عمرو فانه يملكه لعمرو اذ قد اقر به لعمرو على شكل ج حل به البديل كالاستدانة الا في ذلك
 ان لم يرفع مقتضى الاقرار كالوقال هذه الدار هبة او صدقة اما لو قال هذه الدار عارية او سكنى فبنيته
 نظر بناء من كونه رعا لمقتضى الاقرار ومن صحه بدل الاشتمال لغة ولو قال له هذه الدار سكنى او
 ربحها فبنيته الاشكال ٢ لو قال له على الف قصصه او قضيت منها خمس ما يملكه يقبل قوله في الضمان
 الاستدانة ولو قال عليك مائة فقال قضيتك منها خمسين فالأقرب لعمرو الخمس خاصة لاحتمال
 قوله منها فانه قد اقر اخذ منه الف درهم من بني امية وبنى عنده فانكر البدي وقضى
 التملك حكم للمقر له بعد الاحلاف ٣ لو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير او ثمن مبيع هل يقبل
 قصده او لم يقضه او ثمن مبيع فاسد لم يقضه او ضمنه على اني بالخيار لزمه الف لم يقبل قوله
 في المسقط ولو قال له على الف لا يلزم مني لزمه ولو قال على الف ثمكت ثم قال من ثمن مبيع لم يقضه
 لزمه الف ولو قال على الف من ثمن مبيع ثم سكت ثم قال لم يقضه احتمل القول ان سمع مع الاتصال
 او التصديق والذم ولو قال على الف من ثمن عبدان لم يملك لعمرو الف بمجلا بعد تسليم
 العينة ولو قال له الف من حلة او زيوف او ناقصة لم يقبل مع الاتصال ومع الاشكال لوقال
 الف من حلة من حلة العقل قبل قطعا ولو قال من حيث القرض لم يقبل قطعا ولو قال ببيع بخيار
 او بغير خيار لم يقبل بغيره ولو اقر العجى بالمرية ثم قال لقتت فان كان لا يفهم سمعت عواء والا
 فلا ولو قال له عندي درهم وديعه قبل بغيره سواء الفصل كلامه او انفصل ولو ادعى المالك
 انها دين فاقول قوله مع اليقين بخلاف ما لو قال المانة ولو قال له عندي وديعه وقد هلك في
 رددها اليه لم يقبل منه اما لو قال كان له عندي قبل ولو قال على الف وديعه لم يقبل بغيره

ولا يملكه لو ادعى المالك ولو قال لك على الف فاحضرها قال هذه التي اقرت بها هي وديعه كانت
 لك عندي فقال المقر له هذه وديعه والتي اقرت بها غيرها هي ويملكها حاملها ولو قال المقر له ان كان
 الضمان بالتقدي لا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعى المالك وتقدم قول المقر له وكذا لو قال لك
 في دمتي الف وجاء بها قال هي وديعه وهذه بدلها اما لو قال لك في دمتي الف وهذه التي
 اقرت بها كانت وديعه لم يقبل ولو قال له على الف فاحضرها ثم قال كانت وديعه وكنت لطفها باقية
 فاستألفه لم يقبل لانه مكتوب الاقرار اما لو ادعى لطفها بعد الاقرار قبل البينة ولو قال له عندي
 وديعة ديني او مضاربة ديني صح قل من الضمان لانه قد تعدي فيها فيكون دينه ولو قال له ديت انة
 شرط على ضمانها لم يقبل ولو قال ودعني مائة فلم اقضها او اقرضني مائة فلم اخذها قبل مع الاتصال
 على اشكال ٤ لو اقر بالتبعية وقضى الثمن ثم انكر وادعى الاشهاد دعا للعادة من غير قبض ولا اقرب سماع
 دعواه فقبلت بشرط وكذا لو اقر بالاقتراض ثم ادعى الاشهاد في الصك قبل القبض خلف المقرض
 اما لو شهد الشاهدان بمشاهدة القبض في الموضع لم يسمع دعواه ولا يمين على المدعي **الفصل**
التابع في الاقرار بالنسب المقر به اما ولدا او غيره اما الولد فيشترط في الاقرار به عدم تكذيب الحس
 والشرع والمقر به وعدم المناع فلو اقر بنوعه هو كذا بنوعه او مسان او اصغر من الحس العادة بتولده عنه
 او بنوعه ومن مسافة لا يمكن الوصول لثمن عمر الولد اليها او بنوعه مشهور بالنسب بغيره او بنوعه
 الولد بالعلم لم يثبت ولو نازعه غيره لم يلحقا حدها الا بالبينة او القرعة وهل حكم المرأة في اقرارها
 بالولد حكم الرجل نظر فلا يعتبر صدق الصغير ولو اكر بعد بلوغه لم ينفذ الا حاكم ليس يثبت
 نسبه ولو مال الصغير وبنه الاب ولو اقر في بنوعه منتهى محمول ثبته وبنه فان كان
 كبيرا اذا مال مع عدم وارث غيره وكذا المجنون ولا يعتبر صدقته والا فشرط التصديق في
 الكبير العاقل وليس الاقرار بالولد اقرار بنوعه امه وان كانت مشهورة بالحرية ولو اقر بنوعه
 ولدا منه لم يثبت وكان حرا ان لم يكرها زوج ولو اقر بنوعه ولدا حدى امينه وعينه لم يثبت وكان
 الآخر قولا وكذا لو كان من ام واحدة فان ادعت الاخرى ان ولدها هو المقر به قدم قوله مع

ولا يملكه لو ادعى المالك ولو قال لك على الف فاحضرها قال هذه التي اقرت بها هي وديعه كانت
 لك عندي فقال المقر له هذه وديعه والتي اقرت بها غيرها هي ويملكها حاملها ولو قال المقر له ان كان
 الضمان بالتقدي لا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعى المالك وتقدم قول المقر له وكذا لو قال لك
 في دمتي الف وجاء بها قال هي وديعه وهذه بدلها اما لو قال لك في دمتي الف وهذه التي
 اقرت بها كانت وديعه لم يقبل ولو قال له على الف فاحضرها ثم قال كانت وديعه وكنت لطفها باقية
 فاستألفه لم يقبل لانه مكتوب الاقرار اما لو ادعى لطفها بعد الاقرار قبل البينة ولو قال له عندي
 وديعة ديني او مضاربة ديني صح قل من الضمان لانه قد تعدي فيها فيكون دينه ولو قال له ديت انة
 شرط على ضمانها لم يقبل ولو قال ودعني مائة فلم اقضها او اقرضني مائة فلم اخذها قبل مع الاتصال
 على اشكال ٤ لو اقر بالتبعية وقضى الثمن ثم انكر وادعى الاشهاد دعا للعادة من غير قبض ولا اقرب سماع
 دعواه فقبلت بشرط وكذا لو اقر بالاقتراض ثم ادعى الاشهاد في الصك قبل القبض خلف المقرض
 اما لو شهد الشاهدان بمشاهدة القبض في الموضع لم يسمع دعواه ولا يمين على المدعي **الفصل**
التابع في الاقرار بالنسب المقر به اما ولدا او غيره اما الولد فيشترط في الاقرار به عدم تكذيب الحس
 والشرع والمقر به وعدم المناع فلو اقر بنوعه هو كذا بنوعه او مسان او اصغر من الحس العادة بتولده عنه
 او بنوعه ومن مسافة لا يمكن الوصول لثمن عمر الولد اليها او بنوعه مشهور بالنسب بغيره او بنوعه
 الولد بالعلم لم يثبت ولو نازعه غيره لم يلحقا حدها الا بالبينة او القرعة وهل حكم المرأة في اقرارها
 بالولد حكم الرجل نظر فلا يعتبر صدق الصغير ولو اكر بعد بلوغه لم ينفذ الا حاكم ليس يثبت
 نسبه ولو مال الصغير وبنه الاب ولو اقر في بنوعه منتهى محمول ثبته وبنه فان كان
 كبيرا اذا مال مع عدم وارث غيره وكذا المجنون ولا يعتبر صدقته والا فشرط التصديق في
 الكبير العاقل وليس الاقرار بالولد اقرار بنوعه امه وان كانت مشهورة بالحرية ولو اقر بنوعه
 ولدا منه لم يثبت وكان حرا ان لم يكرها زوج ولو اقر بنوعه ولدا حدى امينه وعينه لم يثبت وكان
 الآخر قولا وكذا لو كان من ام واحدة فان ادعت الاخرى ان ولدها هو المقر به قدم قوله مع

ولو اقر بغيره او غير الواحدة فلا احلاف المقر له على ما
 لا عدم الواحدة اما لو اقر بين يدين الحكم ثم ادعى

في افراد بالنسب

بأنه صدقة الأول وانكر الثاني الأول فالتركة لك الثاني ولا غرم **ج** لو أقرت الزوجة مع الأخوة تولد
فإن صدقة الأخرى فالمل للولد وكذلك وإن طاهر أقر بأولى ولو أقرت بأول دفع خمسة نصيبه
ولو كذا الأخ فلهم ثلثه الأربع وللولد الثمن والزوج الثمن **ج** لو أقرت الأخ بولدين
دفعه صدقة كل واحد عن نفسه لم يثبت للزوج نصيب لثمن في كل واحد من واحد النصف ولو كذا
بينهما لم ينفذ لثمنهما ولو أقرت أحد الأخوين تولد وكذا الآخر أخذ الولد نصيب المقر خاصة فإن
أقرت الآخر دفع إليه ما في يده **و** لو أقرت زوج ذات الولد أعطاه ربع ما في يده ولو لم يكن ولد
أعطاه النصف فإن أقرت زوج آخر لم ينفذ فإن أكره الأول غرم لك الثاني ما دفع إلى الأول **و**
هل ثبت لغرم تجزأ الأقرار أو بالتكديس الظاهر من كلام الأصحاب الثاني ولو أقرت زوجة لذي
الولد أعطاه ثمن ما في يده ولو خلا عن الولد أعطاه الربع فإن أقرت أخرى فإن صدقة الأول
أقسما والأغرم لها نصف ما أخذت الأولى من حصته ولو أقرت لثلاثة أعطاه الثلث فإن أقر
برابعة أعطاه الربع فإن أقرت بخامسة لم ينفذ اليه على أشكال فإن أنكر إحدى الأربع غرم لها
ربع الثمن أو الربع ولو كان أقرت بالاربع دفعه ثلث نصيب الزوجية لهن ولا غرم سواها **د** فإن
أول **ج** لو أقرت الأخ من الأب باخ من الأم أعطاه السدس فإن أقرت الأخ من الأم باخ من نصيبها صدقة
الأول سلم الأخ من الأم اليهما ثلث السدس بينهما بالسوية وسبق معه الثلثان وسلم اليهما الأخ من
الأب سدا آخر ويجعل أن يسلم الأخ من الأم الثلثين ويرجع كل منهما على الأخ من الأب ثلث السدس
ولو كذا فعل الأول ثلث السدس ولهما الثلث وعلى الثاني السدس بينهما الملتاج **ج** لو أقرت
الولد بالزوج أعطاه الثمن فإن أقرت أخرى أعطاه نصف الثمن إذا كذبه الأول فإن
أقرت لثلاثة فأعزت الأولين بها وأعزت الثانية بالأولى استعاد من الأولى نصف الثمن
ومن الثانية سدس وقصر معه ثلثا الثمن يسلم لثلاثة منه ثلثا وبقي له ثلث آخر **ج** لو كان
أحد الولدين عبدا أو كافرا فاقترع للمسلم باخ فاعقوب العبد أو الكافر قبل نفسه شارك
والأفلا ولو كذب بعد زال المانع أو قبله الثاني فلا شيء له إلا أن يرجع إلى التصديق ولو

المسلم ولو لم يعق ومات فالقرعة وهل قبل لصق الوارث أشكال ولو عين واشتبه وما لم
يعين استخرج بالقرعة وكان الآخر فاقترع الاستيلاء دأب من أخرجه القرعة ولو كان لهما زوجان
نظر أقرت ولو كان لأحد هانوح أنصرف الأقرار لولد الأخرى وأما غير الولد فيسقط التصديق
أو البينة وإن كان ولدا ولدا فاقترع بالولد أو أخ أو غيرها ولا وارث له صدقة المقر ثمانية
بينهما ولا يعدي التوارث إلى غيرها ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل أقرت في النسب فإن
تصادقا أو إذا أقر أحد الولدين خاصة ولا وارث غيرها ثالث لم يثبت له في حق المنكر ولا المقر
لعدم نصيب النسب لثمنه بالنسبة إلى حصته المقر فاخذ ما في يده وهو فصل ما في يد المقر
منه وإن كان الأقرار ثبت لهنه خمس في يده ولو أقرت أمها لثمنه كمال حصته ولو أقرت
من الوترية ثبت لثمنه وكان عدلين ثبت لثمنه والميراث والأخ من حصته بالنسبة ولو
شهد الأخوان بأمر ثبت وكان عدلين ثبت لثمنه وكان الميراث والأخ من حصته بالنسبة ولو
الميراث ولم يثبت النسب وإنما ثبت النسب بينهما رجلين عدلين لا يشهد رجل واحد
لا رجل وبين ولا يشهد رجل واحد فاسقين وإن كانا وارثين **فروع** لو أقرت الولد باخ فاقترع ثلثك
ثمنه الثالث مع عدلتهما فلو أنكر الثالث الثاني لم يثبت لثمنه الثاني وبأخذ السدس والثالث
النصف والأول الثلث فإن مات الثالث عن ابن مقر دفع السدس لثاني أيضا ولو كان الأولان
معلومين النسب لم ينفذ إلا مكان أحدهما وكانت التركة اثنتان أو لو أنكر الأول وكان معلوم
النسب لم ينفذ إلا مكان والأقله النصف والأول السدس إن صدقة الثاني **ج** لو أقرت الوارث
من هو أولى منه كان المال للمقر له فلو أقرت باخ سلم إليه التركة فإن أقرت الأخ تولد لثمنه التركة
إلى الولد ولو كان المقر العم بعد أقرت بالآخر فإن صدقة الأخ فالتركة للولد وإن كذبه فالتركة
للأخ وبغيرهم العم التركة للولد إن نفي وارثا غير والأفلا شك **ج** لو أقرت الأخ تولد لثمنه فالمل للولد
فإن أقرت باخ فإن صدقة الأول فالتركة بينهما فإن كذبه فالتركة للأول وبغيرهم النصف لثاني فإن
أنكر الثاني الأول فإن أقرت لثلاثة صدقة الأول فله النصف وإن كذبه غرم المقر الثلث ولو أقرت بولدين

الزوجية

لو أقرت الزوجية مع الأخوة تولد
فإن صدقة الأخرى فالمل للولد وكذلك وإن طاهر أقر بأولى ولو أقرت بأول دفع خمسة نصيبه
ولو كذا الأخ فلهم ثلثه الأربع وللولد الثمن والزوج الثمن **ج** لو أقرت الأخ بولدين
دفعه صدقة كل واحد عن نفسه لم يثبت للزوج نصيب لثمن في كل واحد من واحد النصف ولو كذا
بينهما لم ينفذ لثمنهما ولو أقرت أحد الأخوين تولد وكذا الآخر أخذ الولد نصيب المقر خاصة فإن
أقرت الآخر دفع إليه ما في يده **و** لو أقرت زوج ذات الولد أعطاه ربع ما في يده ولو لم يكن ولد
أعطاه النصف فإن أقرت زوج آخر لم ينفذ فإن أكره الأول غرم لك الثاني ما دفع إلى الأول **و**
هل ثبت لغرم تجزأ الأقرار أو بالتكديس الظاهر من كلام الأصحاب الثاني ولو أقرت زوجة لذي
الولد أعطاه ثمن ما في يده ولو خلا عن الولد أعطاه الربع فإن أقرت أخرى فإن صدقة الأول
أقسما والأغرم لها نصف ما أخذت الأولى من حصته ولو أقرت لثلاثة أعطاه الثلث فإن أقر
برابعة أعطاه الربع فإن أقرت بخامسة لم ينفذ اليه على أشكال فإن أنكر إحدى الأربع غرم لها
ربع الثمن أو الربع ولو كان أقرت بالاربع دفعه ثلث نصيب الزوجية لهن ولا غرم سواها **د** فإن
أول **ج** لو أقرت الأخ من الأب باخ من الأم أعطاه السدس فإن أقرت الأخ من الأم باخ من نصيبها صدقة
الأول سلم الأخ من الأم اليهما ثلث السدس بينهما بالسوية وسبق معه الثلثان وسلم اليهما الأخ من
الأب سدا آخر ويجعل أن يسلم الأخ من الأم الثلثين ويرجع كل منهما على الأخ من الأب ثلث السدس
ولو كذا فعل الأول ثلث السدس ولهما الثلث وعلى الثاني السدس بينهما الملتاج **ج** لو أقرت
الولد بالزوج أعطاه الثمن فإن أقرت أخرى أعطاه نصف الثمن إذا كذبه الأول فإن
أقرت لثلاثة فأعزت الأولين بها وأعزت الثانية بالأولى استعاد من الأولى نصف الثمن
ومن الثانية سدس وقصر معه ثلثا الثمن يسلم لثلاثة منه ثلثا وبقي له ثلث آخر **ج** لو كان
أحد الولدين عبدا أو كافرا فاقترع للمسلم باخ فاعقوب العبد أو الكافر قبل نفسه شارك
والأفلا ولو كذب بعد زال المانع أو قبله الثاني فلا شيء له إلا أن يرجع إلى التصديق ولو

كان احدهما غير مكلف فاقرب المكلف آخر غير المكلف المصف فان اعترف بعد نزول المانع دفع القاض
عن نصيبه وان كان مكلف المعزول ولو مات قبل الحال وقد تخلف السدس خاصة فان كان قد افرد
الحاكم للايقاق فهو للمفردة والا فله **قوله** لو اقر احد الوالدین تابرا وانكر الثاني ثم مات المنكر عن ابن مصدق
فالا قرب بنو نسب التيمر ويحمل لعدم كنه باخذ من تركه الميت ما فضل عن نصيبه ولو اقر الوالد بن وجه
ولم يترك اخرى فان صدقة اخرى فالمن بينهما والا فلا اخرى ولا غيرهم ولو اقر الاخ من الام باح
امام من الاب او من الام او منهما فكله الا من الاب فله المهر حصته وكذا لو اقر باخر من الاب
او منهما ولو كان من الام فانه يدفع اليها ذلك السدس لا غير اقره بانها شركان في ذلك لكل منهما نس
في يد يده نس ونصصص فصل في ذلك نصف نس ولو اقر الاخوان من الام باح شهدا فله ثلث
ما في يدها سواء صدقها الاخ من الاب او كلاهما ولو اقره احدهما خاصة دفع ثلث ما في يده
ولا اعتبار بصدق الاخ من الاب او كونه لكن لو صدق وكان عدلا كان شاهدا فان المقر عدلا
فله ثلث والا فلا **الفصل الرابع في الوصايا وفيه فصول** **الاول** في امرها **باب الوصية**
الاول الوصية تلك عين او مفعله بعد الموت وتسمى بالاجاب وهو كل لفظ ذال على ذلك
القصدي نحو وصيت كذا او افعلا كذا او اعط فلانا بعد وفاتي او فلان كذا بعد وفاتي او
جعلت كذا او لو قال هو له فمواقر في الحال لا يتقبل منه حمله على الايصاء الا ان يقترنه بما قصد
الاقرار كالمواقر هو من الوصية ولو قال عينت له كذا فهو كناية تنفذ مع النية ولو قال
وهبته وقصد الوصية لا التبعية فالأقرب صحة التفسير لانه منزله ملكية وقول بعد الموت و
لا اثر له لو تقدم وبها ينقل الملك مع موت الموصي ولا يكفي الموت بدون القبول والعكس ولا
شترط القبول لفظا بل يكفي الفعل الدال عليه ولا اتصال القبول فلو قبل بعد الموت مدة اوفى
للموت بعد مدة صح ما لم ير رد في حيز الوصية جاز ان يتقبل بعد وفاته اذ لا اعتبار بذلك
الرد ولو رد بعد الموت قبل القبول بطلت وان كان بعد القبض وبعد لا يبطل وان كان
قبل القبض على راي ولو كان بعد لم يبطل اجماعا ولو رد بعضه صح فيما قبله وفرد

هذا هو الوجه في صحة الوصية ولو اقر احد الوالدین تابرا وانكر الثاني ثم مات المنكر عن ابن مصدق فالا قرب بنو نسب التيمر ويحمل لعدم كنه باخذ من تركه الميت ما فضل عن نصيبه ولو اقر الوالد بن وجه ولم يترك اخرى فان صدقة اخرى فالمن بينهما والا فلا اخرى ولا غيرهم ولو اقر الاخ من الام باح امام من الاب او من الام او منهما فكله الا من الاب فله المهر حصته وكذا لو اقر باخر من الاب او منهما ولو كان من الام فانه يدفع اليها ذلك السدس لا غير اقره بانها شركان في ذلك لكل منهما نس في يد يده نس ونصصص فصل في ذلك نصف نس ولو اقر الاخوان من الام باح شهدا فله ثلث ما في يدها سواء صدقها الاخ من الاب او كلاهما ولو اقره احدهما خاصة دفع ثلث ما في يده ولا اعتبار بصدق الاخ من الاب او كونه لكن لو صدق وكان عدلا كان شاهدا فان المقر عدلا فله ثلث والا فلا

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

راس العبد مثلا اشكال من بطلان افراده فيبطل الرد او الوصية ولو مات قبل القبول قام وارثه مقامه
في قول الوصية ولا يدخل في ملك الميت فلو وصى بالمال للميت من الزوج له فاقرب القبول فقبول
الوارث لم ينعق عليه ولا على الوارث الا ان يكون ممن ينعق عليه ولا يرث الا ان يكون اجماعا ولو اوصى
على بعضهم كالمالك الوارث انا وبناتي للميت اوصى بثلثها وورثت ثلثي سهم بنت معاها **قوله** لو اوصى
خاصة بخلاف ما لو اوصى بثلثها قبل الوفاة ولو قبل احد الوارثين ورد الآخر صح في نصيب القابل
فان كان ممن ينعق عليه عتق عليه وقوم الباقي وبصر مطلقه مثل ان يوصي بثلثي المالكين ومقتدة
مثل ان يوصي في مرضي هذا او سقري هذا او سقري هذا او يوصي بثلثي المالكين فان برأ او قدم او
خرجت السنة عليه حيا او خرج من بلد فابطلت المقتدة لا المطلقة ولو عجز عن النطق كلف الشارة
الدالة على المراد ولا تكفي الكتابة بدون الشارة او اللفظ وان عمل الورثة ببعضها على راي سواء شهد
كاتب او اعترف بانه خطه او عرف ولو كتب وصية وقال اشهد واعلى بما في هذه الورقة او قال
هذه وصيتي فاشهد طاعني بها لم يخرج حتى يسمعوامنه ما فيها او يقرأ عليه فيقره اما لو قرأه الشاهد
مع نفسه فقال له الوصى قد عرف ما فيه فاشهد على به قالوا قرب القبول وكذا البحث في المقر اذا
رد الوصية رجع المال الى التركة فان عيّن بالرد واحدا وقصد تخصيصه بالرد لم يكره ذلك
اما لو رد في موضع يمنع فيه الرد فان له تخصيصا من ثلث الوصية ويجعل الرد بقوله رد في الوصية
او لا اقلها وما ادى معناه ولو كانت الوصية لغیر معين كفي في التملك الاجبار والموت ولا
يتوقف على القبول لمن اوصى للفقراء وكذا الوصى للصالح كعمارة مسجد وهل القبول كاشف
عن انتقال الملك الى الموصى له بعد الموت او سبب فيه اشكال ينشأ من انشاء الملك عن الميت وعدم
دخوله في ملك الورثة لقوله نعم من بعد وصية فلو لم يتقبل لا الموصى له بقدر ملكه ومن كون
القبول اما جزاء من التبع او شرط القبول البيع وانشاء الملك عن الميت ممنوع كما لو قبل وكالمدينون
وكالموصى بثلثه فوقع فيها صيد بعد موته والاية تراد بها من بعد وصية مقبولة والا قرب
الاول ونسب سببية القبول بل هو كاشف عن صحة الوصية وفسادها والقبول والمدينون

يكون

والاول الاقرب

لو ان القبول طلقا

لا يملك ان الدين يتعلق بالدية والذمة تعلق الرهن والضمان لا يملك الميراث على الاول التامة المتحدية بين الموت
والقبول للموصي له ولورثته على الثاني ولو وصى له بزوجته فاولادها بعد الموت وقبل القبول فالولد حر واما
ام ولد على الاول وعلى الثاني الولد حر لورثته ولو مات الموصي له قبل القبول والدة فان قبل وارثه من الجارية
والولد وعقوبه ان كان من يتبع عليه على الثاني على قول الشيخ ويكون الحارث ام ولد ويرث الولد
اباه ويجب القابل ان كان اخا على الاول ولا دورا عينا بان يرثه ببيع كون القابل وارثا فيقبل
فيورثه في عدمه لانه لا يورث من هو وارث حال القبول لولا كالا فام ولد يرث على الثاني ولا يصير
امته ام ولد ولو وصى له بابنة فام ولد يرثه فعلى الاول ثبت حرية من حين الموت فثبت السدوق
دور حرية لورثته لا يعتبر قوله ولا يجوز اعتبار قوله قبل الميراث واما الميراث فيعتبر فيورث
نورثته الى ابطال نورثته لانه لو اقر جميع الورثة وهم ابن الابن غائب فثبت نسبه ويرث وعلى الثاني
يعتق الجد على ابن الابن ولا يرث ولو كان على الموصي له دين قبل وارثه قضى منه الدين ولو وصا
ويعتق من يتبع عليه على الاول دون الثاني ولو وصى الوارث قبل القبول فعليه المهرقولا
يصير ام ولد ولو اقبلها على الاول دون الثاني ونكوة النظر على الموصي له لو لم يخل الهلال
الموت والقبول على الاول دون الثاني **المطلب الثاني** في الموصي ويشترط فيه البلوغ والعقل
والحرية فلا نفذ وصية الصبي وان كان مميزا في المعروف وغيره على رأي ولا وصية المجنون
مطلقا ولا السكران ولو جرح الموصي نفسه بما فيه هلاكها لم وصى لم يقبل ولو قبل القبول
مع يقين ريثه بعد الجرح كان وجها ويجعل الرواية على عدم استيفاء الحيوة على اشكال اما
لو وصى ثم قبل نفسه فانها تضي وتصح وصية المذنب والمفسر ولو وصى العبد لم يصح فان عتق
وملك ففي النفقة اشكال ونفذ وصية الكافر لا يخرج من مسلم وفي الذي اشكال على ما
كسبه ولو وصى بعبارة فورا انبأ منهم جاز ونفذ وصية الاخر من الاشارة المعقولة ولو
عقل لسان التا طوق فمضت عليه وصية فاشارة بها وفهمت اشارة صحته ولو وصى الفقير
ثم استغنى صحته ولو قال العبد متى عتقت ثم مت فقلت لفلان فالأقر الجواز وكل من

الموصي

الموصي

عليه حتى يخال وغيره وجب عليه ان يوصي به اذا اظن الموت **المطلب الثالث** الموصي له ويندرج
فيه امران الوجوه وصحة الملك فلو وصى لمعدوم لم يصح وكذا الميت سواء علم بموته او ظن حيوته
فان ميتا او لما تحله المرأة او لمن يوجد من اولاد فلان ويصح لفلان ثانيا فلا قبل من غيره
اولا كذا في الحرام مع خلقها من زوج ومولى ولو كان بينهما وهي ذات زوج او مولى لم يصح
لعدم العلم بوجوده حين الوصية وتسميته بانفصاله جاتا فلو وضعه ميتا بطلت ولو مات
بعد انفصاله حييا صححت وكانت لورثته ويسقط اعتبار القبول هنا على اشكال ولو لم ير الوارث
للصحة فالأقرب بطلان الوصية ان رث بعد الموت وكذا الورثة بعد بلوغه وهل التامة المتحدية
بين الوفاة والورثة تابع او للموصي له اشكال فلا يصح لملوك الاجنبي ولا المذنب ولا الأم ولده ولا
مكانته المشروط على اشكال وغير المودة وان اجاز مولا ولو اعقب عند الاستحقاق فلا يكون
وصية للمولى ولو ادى المطلق البعض صححت بنسبة الحرية وفي الوصية لغير الميراث اشكال ويصح بالحر
التابع لعبد الموصي ومدين ومكانه وام ولد ثم يعتبر ما وصى به بعد خروجه من الثلث فان
كان بقدر قيمته عتق ولا شيء له وكان الموصي له لورثته وان كانت قيمته اقل اعقب واعطى الفاضل
وان كانت كثر سعى لورثته في الباقي وان بلغت الضعف على رأي وفي المعين اشكال ولو وصى
للذات فان قصد التملك او اطلق بطل ولو قصد الصرف الى علفها فالأقر الجواز والآخر الوقف
على قول لاكت وحديث في الدفع اليه اشكال فان دفع فحق جواز الصرف الى غير العلف اشكال
والأقرب صحة الوصية للذمي وان كان اجنبيا والبطالان لحرية والمزني وصية الاجنبي
وللوارث سواء اجاز نفقة الوارثه او لا ولو وصى الأم ولده فالأقرب انها يعتق من الوصية لا
من التصيب على رأي والطلاق الوصية تصفى التباوي في الممعد فلو وصى لولده وهم ذكور
واناث تساو والآ ان فضل وكذا الوارثه لعمامة واخرالة ولو قال على كتاب الله ثم قل ذلك
صغلا لاني قلنا الوقف ولو وصى لقرابه فهو المعروف بنسبه ذكر كان او انثى صغيرا او
كبرا عتقا او فقيرا من قبل بانسب اليه او من قبل ام بعيدا كان او قريبا بالسوية وقبل لم يقرب

الموصي

او

الموصي

لنفكر رجل يخير الوارث لتعذر الغزاة ولو اوصى لم يصدق عليه بالتقاضي كالرجل ولو شاء عم **لو**
 اوصى لمن يتعذر حمل اللفظ عليه حقيقة فالأقرب صرفه الى الجار كما لو اوصى لولاده وله اولاد
 اولاد لا غير ولقبائه وله اجداد الآفة مثل الدابة فانه لا ينصرف الى البليد الاقرنية لان الحقيقة هنا
 محكمة اقصى ما في البلية يقتضي بطلان الوصية وهو حكم شرعي فلا يخرج اللفظ باعتبار عن حقيقة
 ومن ثم لم يحمل الوصية للمولى على الجان وهو ارادة العبد على الاقوى والفرق بين المولى
 بين احد هذين ظاهر فان الثاني هو اولى **لو اوصى للرجل ووضع حيا وميتا صرف للجميع الى**
الحي مع احتمال النصف وكذا لو اوصى لاحد هذين وجزنا الوصية للميتة ومات احدهما قبل
 البيان **الطلب الرابع** في الموصي به وهو كل مقصود يقبل النقل ويشترط ان يكون من جنس الموصي
 بالموصي منفعيا به غير ايد على الثلث الا مع اجازة الوارث ولا يشترط كونه مالا ولا معلوما ولا ميتا
 ولا مقدورا على تسليمه ولا نفى بالوجود كونه موجودا لافعل حال الوصية بل ما يمكن وجوده فلو
 اوصى بما يحمله الجارية او الدابة او بالثمر المتجددة في العام المقبل او باجره شك في السنة المستقبلة
 صح لانها في تقدير الوجود ولو اوصى بالمنافع صح وان لم يكن مالا مسا وانما له في النفع ولو
 اوصى بالمجمل او بالابق او بالمقصود صح ولو اوصى بمال الغنم لم يصح لعدم الاحتصاص ولو اوصى
 بالمشرك صح في نصيبه لا احتصاص به ولو اوصى بالخمر والخمر وقطع الهراش وقطع الذهب لم
 يصح ولو اوصى بما ينفع به في تاتي الحال كالخمر المحرمة التي يربحها انفلابها بالخمر والفا بالبيع
 الصبيد فالأقرب الجواز في كل الوصى بالرجل والمجهول كاحد العبدين او بالقطر والقصيب
 وكل ما ينقل الى الوارث الا الفصا وحده القذف فانه لا يقع للموصي له وان اتصل الى الوارث
 لان المقصود وهو التشنج يحصل للوارث دونه ولو اوصى بكلب ولاكلب لم يصح لتعذر شره
 ان منعا بيعه مطلقا ولا اشترى له ما يبيع به وعلى الاول لو كان له كلاب ولا مال له فوجه اعتبار
 من الثلث تقدير القيمة لها ويحمل التقدير بقوم المنفعة واعتبار العدد وسعد الاولان لو
 اوصى و الكلب وقطع الذهب وقطع الخمر باحدها ولا مال سواها ولو كان له سواه تقدير الوصية

الدين في الوصية

وان قل انه خير من ضعف الكلب الذي لا يملكه ولو اوصى بقطيع لقطيع الا ان يقبل الاصلاح للحرب
 او غير مع بقا الاسم ولو لم يصح الا برضاه لم يصح فان الوصية لم ينزل على الرضا لاعتمادها على القطع
 ولو كان الرضا من هذا او من كان هو المقصود فنزل الوصية عليه فكانه اوصى برضاه ولو اوصى برضاه
 صح كانه قال كسر القطيع يعطى رضاه ويشترط ان لا يكون الموصي زائدا على ذلك الموجود
 عند الموت وتحت التقليل قال ربع افضل من الثلث والخمس افضل من الربع وهكذا فلو اوصى بازدي
 من الثلث فان اجاز الوصية صح وان منعوا بطلت ولو اجاز بعض الورثة نفذت الاجازة
 في قدر حصته من الزيادة ولو اجازوا بعض الزايد صح خاصة ولو اوصى ببيع ركة بنين
 الثل في اشترط الاجازة اشكال والا اجازة تنفيذ لفعل الموصي لا ايد اعطية فلا تنفذ في بعض
 وكفى اجرت فانفذت ونهجه فلو اعتق عبد الامال له سواه او اوصى بعقبة فاجاز الوصية
 فالولاء كله لصبيته دون عصيته الوارث ولا فرق بين ان يكون الموصي مريضا او صحيحا
 وتنفذ الاجازة ان وقعت بعد الموت جماعة في نفوذها قبله فلو ان ولا يصح الاجازة الا من جاز
 التصرف فلا تنفذ اجازة المجنون والصبي والسفيه ونص من المفسر ويعبر بالثبوت وفي الوفاة
 لا الوصية سواء كانت الوصية بعين او بجزء من مال او اقل الوصى الغني ثم افتقر والفقر لا يستغنى
 فالحكم بحالة الموت ولو قبل خطأ او استحق ارشيا خرجت الوصية من ثلث ركة وثلاث دينة
 وارثه وكذا العمد اذا ارضا بالدية ولو اوصى بالمضاربة بثلثه اجمع على ان نصف الربح
 للوارث صح ولو اوصى بما جسد غير يدرى فالواجب من صلب المال والباقي من الثلث ان لم يجر
 الوارث وهذا الاول فالاول مع القصور ولو كان للجميع غير واحد يدرى بالاول حتى يستوفي
 الثلث ويبطل الزايد ان لم يجر الوارث ولو اوصى لزيد ثلث ولعمرو ربع ونحو ذلك بدس ولم
 يجر الوصية صح وصيته زيد خاصة ولو اوصى لزيد وثلثه لعمرو كان رجوعا على اشكال
 فان شئبه الاول اقرع ولو اوصى بعين زيد اقرع الثلث لاشين ولم يجر الوصية قلها منه بقدر
 الثلث ولو رتب على الاول وكان النقص على الثاني سواه اوصى لكل منهما بقسمة او اوصى

المشهور على ما عظم الامتنان حتى ولو كان اجازة
 بل هو ارجح كما نقله الشيخ النعماني في الوصية
 لولية منصوصا في خبره وذكره في الوصية
 وهذا المفسر وانما ادرى ليس في الوصية
 لعدم استحقاقه الا ان يشترط في الوصية
 ويحكم المجهول بان الماشا وكافة

الأحكام
في الوصية

لكل منهما شيء مفرد ولو اجاز واوصيته انصف ثم ادعوا طن القلة صدقوا مع الممن ولو كان الوصية
معق فادعوا طن انه الثلث او مانا ديسر او ان المال كثير او انه الا من لم يقبل منهم فاحمل
القبول واذا اوصى بالثلث لم يرد كانه من كل شيء ثلثه ولو اوصى بعين يخرج من الثلث ملكه الوصية بالقبول
تعد الموت بعين اختيار الوصية فان كان هو الموصي فله التصرف في الثلث وتقف الماتى حتى يحضر الغائب لانه
معرض للمنفق فاحتمل ضعفه من التصرف فان كان مستحقا بكل حال لان حق الوارث النسلط على ضعف نسلطه
وهو غير محرم هنا **قوله** لو اشتملت الوصية او المخرجة في مرض الموت على كل تقدير التصرف في اكثر من الثلث
احتمل البطلان لانها وصية بغير المعروف والصحة ويكون النقص كالانفاق ونقص التوفيق كالحال
كان في حقه العيب بلدين ولا ينفى سواها ورجعت بالشمس الى عشرة او باعها او اعطته فخرج من الثلث
في اقل من عشرة وكذا الاشكال لو اوصى باحد مصرعي باب واحد زوجي حق فمما معاسته و
كل واحد ثمان ومع البطلان لا عبرة باجازه بعض الوصية اما بقص القيمة تنقص الوصية فكذلك لان
في الارث وفي الوصية فيصح حينئذ وتكون الاحارة **الفصل الثاني في الاحكام المطالبة لثلاثة القول**
الاحكام الراجعة الى اللفظ وفيه بحثان **الاول** الوصية لو اوصى بالمال لم يدخل الحمل ولو اوصى
بالحمل لم يدخل الام ولو سقط بحماية جان صحت وعوض الخبز للوصي له بخلاف ما لو اوصى له
فان فصل بالحماية مينا ولو سقط مينا بطلت الوصية به وكانت مؤنة النخلة على الوصية ولو
تعدد وخلا معا ولا بد من وجوده حال الوصية فلو كان في وجوده بطلت ويرجع في الامثلة
ضابط الفرع قائما بهما في مختلفات انحلال واحسانها فيرجع فيها الى العادة اما لو اوصى بما يحتمل
لم يشترط الوجود ولو اوصى ما يقع اسمه على المحلل والمحرم صرف المحلل ولو اوصى بكنى على النفع
به ولو لم يكن سوى غيره بشري له ولو اوصى بطبل من طبله وله طبل له وطبل حرب شرا على الحرب
ولو لم يكن له الا طبل له لا يصلح الالة بطلت وكذا الوصى بالمحرم ويمكن ان لا ينع عن صفته المحرمة
كالعود اما لو لم يكن قائما بطبل اما لو قال طبلا من مالي فانه بشري له طبل حرب ولو اوصى له
بدق فصح فادعوا وصي بعود من عيادته وله عود له وهو عود بناء وعود فوس بطلت لانه عود

الحمل

اللعن اظهر وفيه اشكال والضابط ان كل لفظ يقع على شيئا وقوم ما سواها اما لكونه مشددا او لكونه من اطلاق
وان العود له الخيار في تعيين ما سواها واحتمل في الشريك الفرعة وحمل على الظاهر كالحققة دون الجان
ولو اوصى له بقوس انصرف الى قوس القباب والبنل وهي العرصة واللبان وهي فارسية لها محرم من صلب
يحمل فيها سهام صغار ويرعى بها دون قوس التدف قد ون الجلاهق وهو قوس البندق وتحت
الوارث ولو وجدت فيه حمل على ما دل عليه ولو قال قوس الرمي الى الطير اعطى الجلاهق ولو قال
اعطوه قوسا من قوسي وله قوس ندف وبندق اعطى قوس البندق لانه اسبق الى الفهم ولو لم يكن له الا
قوس ندف اعطى منها اما لو قال قوسا لا اقرب انه بشري له والا فرب دخول الوصية ان كان موجعا
والا فلا ولو قال اعطوه قوس ولا قوس له الا واحدة انصرف الوصية اليه من اي الاحسان كان ولو
اوصى براس من عيال كتحتر الوارث في اعطاء الصغير والكبير والصحيح والمعيب والذكر والانثى و
للغنى والسلم والكافر فان امتنع اعطى الاقل فان ساء واما الفرعة وكذا الوفا لشره قاله من مالى
راسا ولو اعطوه راسا من رقيقى قاتوا او قاتوا على اشكال قبل الوفا بطلت ولو قاتوا بعد هالم
نظروا وكان الوصى له مطالبة الماتى فممنوع من بطلت الوارث ولو اعطوه الوصى بطلت ولو بقي
واحد بعين الوصية ولو لم يكن له رقيقى حال الوصية بطلت اما لو قال اعطوه راسا من الرقيقى او
اشترى له من مالى او اوصيت له بعد من مالى لم يطل ولو قال اعطوه عبدا من مالى وله عبد مختار
الوارث بينه وبين الشراء ولو اوصى له بشئ عبدا فخرج ثلثاه مستحقا صرف الوصية الى الثلث
الباقى ولو قال اعطوه عبدا من عبيدى ولا عبدا له ثم تحدد قبل الموت احتمل الصحة والوقال
اعطوه الفا ولا مال له ثم تحدد او اعطوه ثلث مالى وله درهم فم ثلث مالا كثيرا والمنع اعتبارا
بحال الوصية وكذا لو كان له ماله ثم ملك آخري فان ابطال الاول بطلت جفته في الاول
والا تحتر الوارث ولو لم يكن له سوى واحد وما عنه فعلى البطلان يحتمل الصحة هنا ولو
اوصى له بشئ اخر الا الذكر والغنى والانثى لان الناء الواحدة واصلا لها شاهدة لان تصغيرها
شويه والصغير والكبير والصحيح والمعيب الضان والمعر ولا يجزئ الطيب والمعيب يدخل فيه

الصغير والكبير في دخول الأنتى أشكال أقربه أنه كالإنسان أما الجمل والراجل والناقل والناشي
 والسكر منزله الغناء والبكر منزله العنق والنور للذكر والنعمة للأنثى وفي دخول الجاسوس في البقر
 نظر ولا يدخل بقر الوحش ولا يدخل في الكلب ولا في الخمار والأنثى والدابة اسم الخيل والبعال
 الحية فإن تخصص عرف بالفرس أو غيره حل عليه ولا يدخل السرح ولا الثوب في العبد ولو أوصى
 بدار اندرج ما يدخل في البيع فإن أهدمت قبل موته ففي انقطاع الوصية أشكال يتشأن من عدم تناول
 الاسم له ومن دخول المهرصة والمقصود في الوصية ولو أهدم بعضها لم ينط وكذا بعد الموت وإن
 كان قبل القول ولو زاد في عانها لم يكن مرجوعا بخلاف طح الخطه وللمع محل على السنة فلو قال
 اعتقوا رقابا فاقوله ثلثة فإن وفي الثلث ثلثين فبعض الثلث اشترى البعض على أشكال فإن
 وفي تحميمين وبعض ثالث أو عيسر فالأقرب الأول تبينه للمع بصنعه أقله تحري في السنة
 وكذا يصنعه أكثر مع الأطلاق ومع العيسر محبا لأزيد إذا احتله العبد وإن كان آخر فحب
 للمعنة للبيعة ولا يحري عنق الأربعة النفقة السابعة قيمة **الحث الثاني** الموصى له لو قال إن
 كان يحملها غلاما أو كان الذي يطنها غلاما أو أن كان ما في بطنها أو كل حملها فاعطوه فولدت
 غلامين أو جارينين أو جارية أو غلاما وجار يطلت ولو قال إن كان في بطنها غلام استحق الغلام
 دون الجارية وإن ولدوا ولو ولدت غلامين أحتمل تحريم الوارث والمشرىك والافاق حتى يصطلي
 فإنه منداعى بينهما وكذا لو قال أوصيت لأحدهما ثم مات قبل البيان ومحتمل العرف هنا ولو أوصى
 للقرآن فهو من حفظ جميع القرآن والأقرب عدم اشتراط الحفظ على ظهر القلب والعليا ينزل على
 العلماء بعلوم الشريعة فيدخل التفسير والحديث والفقهاء ولا يدخل سماع الحديث إذا لم يعلم طريقه
 ولا الأطباء ولا المعبرون ولا المجنون ولا الأدباء ولو أوصى لأزيد وجب بل عليه السلام أو
 لأزيد والرجح أو الحائط فالنصف لأزيد والباقي باطل ومحتمل صرف الكل لأزيد في الأخيرين إذا
 الأضافه إلى الرجح والحائط باطله بخلاف وجب بل عليه السلام ولو قال لأزيد ولله أحتمل صرف
 الكل لأزيد فيكون ذكر الله نعتا تأكيد القرية الوصية وصرف سهم الله إلى الفقراء فاتهم محل

في الموصى له

حقوقه ولو أوصى لأقارب علويين معينين في زمانه ارتفع في بني الأعمام من أقاربه إلى أقرب جدته إليه الرجل
 فمن نهي لأبني عليه السلام دون بني عبد المطلب وعبد مناف وبعد زمانه لا يصرف إلا إلى أولاد ذلك
 العلوي ومن نسب إليه لا إلى علي عليه ولو أوصى لأقاربه دخل الوارث وغيره ولو أوصى لأقارب أقاربه
 دخل فيه الأب والأب والأم ولو أوصى لعبد المصطفى كالعقوباتين صح ولا يعطى أقل من ثلثه ولا يحس منه من
 غار عن البلد وهل يجوز الحصيد أشكال وكذا جواز التفصيل أما الوصى لثلاثة معينين فإنه يجب
 التسوية ولو أوصى لثلاث فلان ولم ينصرون احتضن الذكر ولو كانوا منسشرين دخل الأناث في
 الوصى للأمرامل فلو لم ينصرن أزواجهن أو من عندهم سبب ولو أوصى للآخر لم تدخل الأخوات
 ولو أوصى للإناث لم يدخل البالغ ولا من له أب ولو أوصى لورثه فلان ومات عن عورث بطلت و
 في المولى أشكال ولو قال العصبية زيد فقات الموصى وزيد حتى أعطى عصبته ولو قال لورثته بطلت
 ولو أوصى للشيوخ صرف إلى من جاوز الأربعين والعلمان والصبيان من لم يبلغ ولو أوصى لأعقل
 الناس صرف إلى الزهاد والعلماء ولو قال لا تحفظهم تبع العرف **المطلب الثاني** في الأحكام المعنوية
 لو أوصى بخدمته عبدا أو أجرة دار أو غيره سنانة صح من التذليضا وهي ملك لا عارية فلو مات
 الموصى له ورث عنه وبصح إجارته وأعارته ولا ينضم العبد إذا تلف في يده تغير بغيره وإذا أوصى
 له منافع ملك جميع الناس العبد من الأصطيد والأحطاب فإن عنقوا أشكال وفي ملك ولدا
 الجارية وعقرها أشكال فيشأن من بطلان الوصية تنفعه البضع ويكون الولد حر من الأم تبعها في
 الأحكام ومن كونا ذلك كله من المنافع وهل يملك الوطى الأقرب المنع ومنع أيضا الوارث منه فإن
 وطى أحدهما فهو شبهة لا حد عليه وصيرام ولد لو حملت من الوارث لأم الموصى له وإذا أصعنا
 من ملك الولد فالأقرب سقوط الخدمة عنه ولو وطئت الشبهة فعلى الواطى العقر للموصى له على أشكال
 وإن نولد فهو حر وعلى الواطى قيمته فإن قلنا الموصى له يملك الولد فالقيمة له والآفل الوارث و
 لو ولدت من الموصى له فهو حر وعليه القيمة وفي المستحق ما تقدم وهل له المسافر بالعبد الموصى
 بخدمته الأقرب ذلك وليس للعبد التزويج الأبرضاها وإذا قل الموصى بخدمته ابدا ووجب فخاص

في الموصى له

بطلت الوصية وكان المطلب بالقصاص الوارث ولو كان العبد من جهة القيمة احتمل صرفها
الى الوارث لانتهاء الوصية بانتهاء العرق سواء عد حكمه ذلك وقسطها بينهما بان تقوم المنفعة
الموتى والعين المملوكة بالمنفعة وقسطا عليهما ولو قطع طرفه احتمل ارشته القسبط واحصاها
الوارث ولو لم يسقط به المنفعة كالامانة فلو وارث ولو حتى العبد قدم حق المحنى عليه على
الموصى له فان سمع بطل حقه وان فداه الوارث استمر حقه وكذا ان فداه الموصى له وهل يحبر المحنى
عليه على القبول اشكال انشاء من تعلق حق الموصى له بالعين وهو كونه اخيرا عن الرقبة التي هي
متعلق العتق وكذا المهرين وصح الوصية بالمنفعة موتية وموقوفة ومطابقة فالأقرب بخبر الوارث
ولو قد بها بالعام القيل فرب بطلت ولو قد بها بوقت مطلق كسنة من السن بخبر الوارث وبغير جميع
فمنه في المالين فخرج القصاص من الثلث لانه لا سعي له سعة حتى تعتبر منعها ولا يملك الوارث
بمنه ان كانت موقوفة او محمولة ولو كانت موقوفة جارحة وهل يحبر في الموتى بعد من الموصى له نظر
وبذلك يحسمه مطلقا ولا يخرج استحقاق الموصى له وفي الاجراء عن الكفاة اشكال وفي صحة كفاة
اشكال انشاء من امتناع الانسار عليه لنفسه ومن كان اخذ المال من الصدقات وليس له الوصية
سمعتة ولا اجازة وله ان يوصى برقبته وهذه المنافع بحسب الثلث اجماعا لا تنصرف
العين وان كان لا ينقض الدين من المنافع المتجددة بعد الموت ولا تقع موقوفة بل يملكها الوارث
فان كانت موقوفة احتمل خروج قيمة العين بما فيها من الثلث لسقوط قيمتها اذا كانت مملوكة بالمنفعة
والجمل له موقوفة فكانها القابلية اذ عتق لا بالمنفعة له وشجرة لا ثمرة لها لا قيمة لها غالبا ويقوم الرقبة
على الوارث والمنفعة على الموصى له فيقوم العبد بمنفعته فاذا قيل مائة قوم مملوكة بالمنفعة فاذا
قبل عشر علم ان قيمة المنفعة سبعون ولو كانت موقوفة فتمت مع المنفعة تلك المدة وبدونها
فقط لم يمتها ولو اشتمل على منفعتين كالعزل والنسابة واوصى باحدهما صح وامرهما بالتقويم
والأقرب البناء على العادة في استبقاء احدي المنفعتين ولو انتفت وقصد الدوام وعدم استيعاب
الاوقات فاشكال ولو وصى بالدين دون الصوف فتمت المنفعة خاصة لبقاء العين منتفعا بها وهل

مل

بحسب ما يوجب من القيمة للتوفيق على الوارث من التركة فيه اشكال انشاء من الجمل له الموتى ونفقة العبد
الحوان الموصى بمدة وقطره على الوارث في الموقوفة وفي الموتى اشكال في بعد العتق على العبد ولو
اسقط المدة مطلقا او موقوفة فلو وارث ولو وصى لاحدهما بحبره ولا حرم بنبه صح
والنفقة عليهما فان امتنع احدهما احتمل احبانه اذ في تركه ضد واضاعة المال وعدمه اذ لا يحبر
على مال نفسه ولا مال غيره ولو وصى لاحدهما بقص خاتم ولا خريه فليس لاحدهما الانتفاع بدون
صاحبه ولو طلب صاحب القرض قلعه احب عليه ولو احب احدهما الفخلة الموصى ثمها الى السقي والدار
الموصى بغيرها الى العمارة لم يحبر احدهما الوارث ولو وصى بالرقبة لواحد والمنفعة لآخر فتمت
الرقبة على الاول والمنفعة على الثاني ولو وصى له من عله دار دينار وعلمها ديناران صح فان
اراد الوارث بيع نصفها وترك النصف الذي اجره دينار كان له منعه لحواله بقص الأجرة عن الدينار
ولو لم يخرج الدار من الثلث فلو وارث مع الزائد وعليهم ترك الثلث فان كانت عله دينار او اقل
فهو للموصى له وان كانت الثلث دينار والباقي للموتى ولو وصى بعتق مملوكه وعليه دين فتم الدين
فان فضل من التركة ما يسع ثلثه فتمت العتق والاعتق باحتمله وسعى في الباقي ولو لم يبق
شي بطلت وقبل ان كانت قيمته ضعف الدين عتق وسعى في خمسة اسداس قيمته ثلثة للدينان
وسهوان للموتى وان كانت اقل بطلت وكذا لو بخر عتقه في مرض الموت ولو وصى بعتق مملوكه
دخل ما يملكه منفردا او مشترك فاعتقوا النصيب ويقوم عليه من الثلث على اشكال ولو وصى بعتق
عبيد ولا تركه غير عتق لهم بالمرعة ولو ترك بدعي الاول فالاول حتى يستوفى الثلث ولو
اوصى بعتق عدد معين من عبيده ولم يعينهم استخرج العدد بالمرعة الى ان يستوفى الثلث و
محتمل تخيير الوارث ولو اعتق ثلث عبيد من غير اعتد الوفاة عتق اجمع ارجح قيمته من الثلث
والاحتمل ولو اعتقه اجمع ولا شيء سواه عتق ثلثه ولو وصى بعتق رقبته موقوفة وجب فان
تعدت قبل عتق من لا يبرق نصيب ولو اعتق بطلت الايمان فظهر الخلاف اجزاء عن الموصى ولو
اوصى بعتق رقبته ثلثين فعتق ثلثا بآراء بارين ولو وجد يادون اجزاء عند الضرورة فيعتق

لأن العتق كالفروك فلهذا يجوز عتقه

ويعطى الباقي ولو وصى بغيره من ماله فالسبع قبل العشر والسهم الثمن والنصف السدس وما عدا ذلك يرجع
إلى الورث قبله وإن قل لقره أعطوه حظا من ماله أو نصيبا أو قسطا أو قفلا أو جزلا أو سبرا
أو عطيا أو حليلا أو خطيرا ولو أدي الوصي له بعد الوصي فالقول قول الوارث مع يمينه أن أدي عليه
ولا فلا من ولو قال أعطوه كذا فذلك وقد يحل على التذرع ولو قال أعطوه خزانة من ماله أحصل
سبع السبع أو عشر العشر وما عينه الوارث ولو وصى بشيء فبقي الوصي شيئا منها صرفه في وجوه
البر وقيل يصير مائة ولو وصى بسف معين دخل للبيه والخبر أن كان غدا على أشكال ولو وصى
له سبعة أو صندوق أو جرد قبل دخل المظروف ولو وصى بأخراج بعض ولد من التركة لم يصح
وهل يكون وصيته لباقي الورثة بالجميع أو لبعضهم فقطه أشكال ولو قال أحج عني ألف وأجره المثل أقل
فالزيادة وصية للثاني فإن كان معينا صح وكذا إن كان مطلقا ولو امتنع المعين في الثبوت أحصل
الطلاق ولو قال أشد وأعشر أقصر بمانه وتصدقوا بها فوجد عشره أجره أنواعها ثمانين والعشرون
للورثة لا للبايع ولو وصى بثلاثة للفقراء وله أموال متفرقة جاز صرف كل ما في بلد إلى فقرائه ولو
صرف الجميع في فقر بلد الوصي أو غيره أجره يدفع إلى الموجود من بلد ولا يحسب مع الغائب ولو قال
اعطوا قانا وحسنائه إلا أن يقصر الثلث فعتق من حمله ولو كان واحدا ولو قصر فالأقرب عتق
سفره إن وجد والأقرب في الورثة أو تصدق به على أشكال وكذا الأشكال ولو وصى بشيء في وجه
فبعد صرفه فيه ولو وصى له بعد ولا آخر تمام الثلث صح ولو ذهب من المال شيء فالنقص على الثاني
ولو حدث عيب في العبد قبل تسليمه إلى الوصي قلل الثاني بحله الثلث بعد وضع قية العبد صحيحا
لأنه قصد عطية التملك والعبد صحيح بخلاف رخصه ولو ما العبد قبل الوصي بطلت وصيته
واعطى الآخر ما زاد على قيمة العبد الصحيح ولو كانت قيمته تقدر الثلث بطلت الثانية ولو قل للمريض
الوصية بآبيه عتق عليه من أصل المال لأنما يعتق من الثلث ما يخرج من ملكه وهذا يخرج من القول
ملكه واعتق من الملك وكذا لو ملكه بالأثر أمال ملكه بالشراء فإنه يعتق من الثلث على الأقوى
والأقرب في الأثر أنه كالأثر أمال ملكه بالشراء فإنه يعتق من الثلث على الأقوى في الأقرب في بعضه

[illegible]

في الأحكام المتعلقة
بالجنس

البطالان والصرف الى المثل ولو اوصى بمثل نصيب ابنه وكان قائلاً أو كافراً بطلت على تراثي ولو اوصى
 بمثل نصيب ابنه ولا يرث بطلت ولو اوصى بمثل نصيب وارث مقدراً على ما لو كان موجوداً عند
 ولو خلف ابنين واوصى بمثل نصيب ثالث لو كان فله الربع ولو كان فله الثلث فله الخمس ويحتمل ان يكون
 له الثلث مع الأسن والربع مع الثلث ولو قال مثل نصيب ابنه وله ابن وبنت فان اجازا فالعريضة
 من خمسة وان ردة العريضة ولو اجازا احدها ورثة الآخر ضرب بمسئلة الاجازة في مسئلة الربع يبلغ
 خمسة واربعين في اجاز ضربت نصيبه من مسئلة الاجازة في مسئلة الردة ومن ردة ضربت نصيبه من
 مسئلة الردة في مسئلة الاجازة فان اجازا لثلاثة فثلاثة عشر حاصله من ضرب اثنين في تسعة وثلث
 عشر حاصله من ضرب اثنين في خمسة وتسعي سبعة عشر للموصي له ولو اجازت الثلث فثلاثة عشر حاصله
 من ضرب واحد في تسعة وللاثنين عشر من ضرب واحد في خمسة وتسعي خمسة عشر للموصي له ستة عشر وهذا
 ضابط في كل ما يرد من اجازة البعض ورتبة الآخرين ولو اوصى بمثل مخرج معلوم فان القسم الباقي على
 الورثة صحح المسئلة من مسئلة الوصية وان اكسر ضرب احدى المسئلة في الاخرى ان لم يكن
 بينهما وفق والاصري من الوفاق من فرضه الورثة في فرضه الوصية وان شئت صححت فرضه
 الورثة ثم نظرا لاجز الوصية من اصله وانظر لاسبته الى ما بقي وزد على سهام الورثة مثل
 تلك القسمة فبالعلم صحح منه المسئلة فلو اوصى بثلث له وله ابنان وبنتان وفرضه الوصية
 ثلثه سهم للموصي له وبقي ابنان الورثة يوافق الفرضه في النصف يصير من الوفاق مخرجهم
 وهو ثلثه في فرضه الوصية يبلغ تسعة للموصي له ثلثه وان شئت صححت الفرضه او لاصيته
 ثم نظرا لاجز الوصية وهو ثلث مخرج من ثلثه فما اخذ من الوصية وهو واحد وبنيته الى
 ما بقي وهو سهمان فاذا هو مثل نصفه وزد على فرضه الورثة وهو ستة مثل نصفه
 يصير تسعة ولو كان له ثلث اخوات من الذكور وجد من الأم فعلى الأول اخذ من الوصية وهو
 الثلث سقي صار انقسم على الورثة لانهما من تسعة وضرب تسعة في ثلثه يبلغ سبعة وعشرين
 ومنها ثم المسئلة للموصي له تسعة وللأخوات اثنا عشر وستة للجد وعلى الثاني يزيد على التسعة

مثل نصفها لانهما سبعة من الوصية فبما بقي من مسئلة الوصية والثلث تسعة نصف فرضه في مخرج
 النصف يصير ثمانية عشر وزد عليه مثل نصفه يصير سبعة وعشرين وهكذا الحكم لو اوصى بمثل نصيب
 اثنين او اكثر ابان وبنت ابان وزوجه وغيرها ولو اوصى بمثل نصيب وارث مقدراً على ما لو كان موجوداً عند
 فهذا احتمالات **أ** وحده الوصية **ب** تعدد هامة مقدماً للوارث الآخر **ج** تقدم الاخني
 عدم الترتيب فخرج الثلث وقسم الباقي على الورثة ونقص الثلث على الثلث المحملة بحسب الوصية
 ولو اوصى له نصف حصته ابن وله آخر فان اجازا لثلاثة فثلاثة عشر حاصله من ضرب اثنين في تسعة وثلث
 والادفع ثلث حصته على الأول والثاني وعلى الثالث يدفع الى الاخني الربع ولما لا آخر نصف
 السدس وعلى الرابع يحمل هنا القسمة اقساماً لأن وصية الاخني بالربع وهي ثلثه من ثلثي
 عشر وصية ابنه ثلثه نصف وهي سهمان والتسوية لأن ما يحصل للمراحم بعد الوصية
 يحصل مثله للميراث للآخر وما زاد وصية وهما مساويان ولو اوصى بالربع من حصته الابن
 دون الثلث فعلى الثلث الأول كما تقدم وعلى الرابع قسم الثلث من تسعة على ثلثه عشر للثلاث
 والموصي له ضرب واحد في تسعة في الآخر يبلغ مائة وسبعة عشر ويعطى الثلث حصته من تسعة الوصية
 والموصي له سهمين والفرق بين الاجازة وعدمها هنا زيادة حقها في الوصية ونقصه في
 الميراث او بالعكس ولو اوصى مساواة الثلث مع الثلث حمل الوصية بالسدس و
 التعدد قبل الربع ويظهر الفائدة فيما لو اوصى لآخر سلكه الثلث ولو اوصى بنصف حصته الابن
 بعد الوصية دخلها الثلث والابن شئ والموصي له نصف شئ والثلث نصفهما فالفرضه
 تسعة والشئ اربعة ولو اوصى بصغير نصيب ابنه اعطى مثله مرتين وقيل مثل واحد ولو قال
 ضعفه فهو ثلثه امثاله ويحمل اربعة امثاله ولو قال ثلثه اضاعه اعطى اربعة امثاله
 ولو قال خمسة اعطى ستة وهكذا ولو قال ضعفوا فلان ضعف ولدي فهو اربعة امثاله و
 كذا اذا قال ضعف الضعف ويحمل ثلثه امثاله ولو اوصى له بمثل احد ثلثه الثلث ونقص
 منه نصيب الزوجة فيصح الفرضه محدداً من اربعة وعشرين للزوجة الثلث والكل ابن

نصيبه
 احتمالات



سبعة انقص سهم الزوج من نصيبه بقي اربعة وهي الوصية فذه على اربعة وعشرين للموصي
له اربعة وللزوجة من الباقي ولكل من سبعة فان اوصى لآخر ربع ما بقي من ثلث ماله بعد الاول فخذ
ثلث المال وانقص منه الوصية الاولى وهي اربعة ايضا كما تقدم سعي ثلث مال الا ان بعد انصبا
فقد باقى ثلث المال ادفع رابعة الى الثاني وهو نصف سدس مال الا نصيبا سعي من الثلث ربع مال الا
ثلثه انصبا رده على ثلثي المال يكون خمسة اسداس مال ونصف سدس مال الا ثلثه انصبا تعدل
انصبا الورثة وهي اربعة وعشرون نصيبا فاذا احترق صار خمسة اسداس مال ونصف
سدس مال يعدل سبعة وعشرون نصيبا فكل المال ان ينصرف جميع ما يمكن في مخرج الكسرة وهو
اثنا عشر فكون مال يعدل ثمانية واربعة وعشرون سهمها ومنها نصيب واحد عشر **القسم الثاني**
الثاني في المتعدد ويصير قريبا ومشاركة كالقول ثلثي فلان وفلان ونصف السوية مالم يفضل
ولو قال ثلثي فلان فان ما بقي فهو فلان صح وكذا ان ردة فهو فلان ولو قال ثلثي فلان فان
قدم الناس فهو له فقدم قبل موت الموصي فهو المقادير سواء عاد الى الغيبة او لا يوجد شرط
الاشغال اليه فلا ينقل عنه بعد ولو مات الموصي قبل قدومه فهو الاول سواء قدم او لا ويحتمل
تخصيص المقادير بالعين مالم ينصف ولو اوصى له ثلث ولا ربع وثلثا ونحوه ولرباع مثل وصية
احدهم فله الخمس ولو قال فلان شريكهم فله خمس المال واحد ولو اوصى لاحدهم مائة ولا خذ
ولا حر بعد ثم قال فلان شريكهم فله نصف المال واحدا لانه هنا يشارك كل واحد منهم سعة
والشركة بعض السوية وفي الاول الجميع مشتركون ولو قيل له الربع في الجميع كان اولى وخلف
ثلثه من اوصى لثلاثة مثل انصبا ثم قال المال على ستة ان اجازوا وان ردة وان سبعة
لو اجازوا والواحدة ردة وعلى اثنين فله ردة عليهما التسعة ويحتمل امران في المجازلة ان
يكون له السدس الذي كان له حاله اجاز الجميع فما خذ السدس والتسعين من مخرجها وهو ثمانية
عشر وبقي احد عشر لا ينقسم فنصير عدد السدس في ثمانية عشر وان نضم المجازلة الى السدس ونقسم
الباقي بعد التسعين عليهم فنصير اربعة في تسعة فان اجازوا بعد ذلك للآخرين اتوا الكل

واحد تمام السدس فيصير المال بينهم اسداسا على الاول وعلى الثاني فنقسم ما حصل لهم وهو واحد
وعشرون من ستة وثلثين الى ما حصل لها وهو ثمانية ونقسمه على خمسة فنقسم خمسة في ستة
وثلثين ثلث مائة وثلثين ولو اجاز واحد خاصة فللمجيز السدس ثلثه من ثمانية عشر والباقي من
اربعة الساع هي ثمانية سعي سبعة للموصي لهم ينصرف ثلثه في ثمانية عشر ولو اجاز واحد لو احدث
دفع اليه ثلث ما بقي من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر فنقسمها في ثلثه يطلع اربعة وخمسين
ولو اوصى بمخرقة قدر ولا حصة مثل نصيب وارث احتمل اعطاء المخرقة صاحبه وقسمة الباقي من ورثته
والموصي له واعطاء صاحب النصيب مثل نصيب الوارث كان لا وصيته غيرها فلو اوصى له ثلث
ماله والاخر مثل نصيب احدنييه وهم ثلثه فعلى الاول الموصي له ثلث الثلث والباقي ينقسم باعنا
من الثاني والثلثين ويصير من ستة فان ردة وابطل وصيته الثاني وعلى الثاني الاول الثلث والاخر
الربع مع الاجازة ويصير من ستة وثلثين ولو زاد المخرقة على الثلث كالنصف احتمل وجهان الاول
هو ان يجعل لصاحب النصيب نصيبه من الثلث وهو ربعها لان الثلث حق الورثة لا يخذ
منهم شي الا باجازانهم فصاحب النصيب كواحد منهم لا يسقط من السدس شي الا برضاه فعلى
الاول لصاحب المخرقة النصف والباقي ارباعا للثاني والورثة ونصيب من ثمانية وعلى الثاني الاول
النصف والثاني الربع وبقي الربع من الثلثين ويصير من اثني عشر وعلى الثالث الاول النصف والاخر
السدس وبقي الثلث للثنيين ويصير من ثمانية عشر ولو اوصى لرجل مثل نصيب وارث والاخر مخرقة
فما بقي من المال احتمل ان يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث اذ لم يكن ثم وصيته اخرى
ان يعطى مثل نصيبه من ثلثي المال وان يعطى مثل نصيبه بعد اخذ صاحب المخرقة نصيبه قد خلت
حسنة الدور فلو اوصى لواحد مثل نصيب ابن وله ثلثه والاخر نصف مائة المال فعلى الاول
لصاحب النصيب الربع والاخر نصف الباقي ويصير من ستة وثلثين واما الثالث فله طرق احدثها
ان تاخذ مخرج النصف فسقط منه سهمها سعي سهم ثم ردد على عدد السدس واحد نصيب اربعة
نصيرها في المخرج نصير ثمانية فسقط منها سهمها سعي سبعة هي المال للموصي له بالنصيب سهم والاخر

نصف الباقي وهو ثلثه وكل ابن سهم **ب** ان يرد على سهام الذين نصف سهم ونصفهما المخرج
 يكون سبعة **ج** ما خذ سهام الذين وهي ثلثه فقول هذا بقية مال د هب نصفه فاذا اردت كمله
 رد عليه مثله ثم زد عليه مثل سهم يكون سبعة **د** ان يجعل المال سهمين ونصفهما ونصف
 الى صاحبه والاخر سهمين سهم للذين يعدل ثلثه فالمال كله سبعة والخبر باخذ مال لا يلقى
 منه نصيبا يبقى مال الا نصيبا ويدفع نصف الباقي الى الموصي الى الآخر يبقى نصف مال الا نصف نصيب
 يعدل ثلثه انصبا **هـ** فاحبر نصف نصيب فزده على الثلثه يبقى نصف ما لا يعدل ثلثه ونصفه فالمال
 كله سبعة **مسائل** لو اوصى له بمثل نصيب احد منه الثلثه والاخر نصف ما يبقى من الثلث اخذ مخرج
 النصف والثلث وهو ستة ونقص منها واحدا يبقى خمسة فهي النصيب ثم يرد واحدا على سهام
 البنين ونصيرهما المخرج يكون اربعة وعشرين سفوها ثلثه يبقى احد وعشرون فهو المال يدفع
 الى صاحب النصيب خمسة تبقى من الثلث اثنان يدفع منهما سهمها الى الموصي الاخر يبقى خمسة عشر لكل
 ابن خمسة او يرد على سهام الذين نصف او نصيرهما المخرج يكون احدا وعشرين او يجعل الثلث
 سهمين ونصفهما ويدفع النصيب الى صاحبه والاخر سهمين يبقى من المال خمسة اسهم ونصفان
 يدفع نصيبين الى اثنين يبقى خمسة من المال فهي النصيب فاذا بسطها كانت احدي وعشرين او واحد
 ثلث مال يدفع منه نصيبا الى صاحبه يبقى ثلث مال الا نصيبا يدفع نصفه وهو سدس مال الا
 نصف نصيب يرد على ثلثي المال يبقى خمسة اسداس مال الا نصف نصيب يعدل انصبا الورثة
 وهي ثلثه ثم تحبر وتقابل فصار خمسة اسداس مال يعدل ثلثه انصبا ونصفه فالمال يعدل لربعة
 انصبا وخمسا فاذا اسطقت لثلاثة وعشرين والنصيب خمسة **ب** لو اوصى له بمثل نصيب
 احد بنيه وهم ثلثه والاخر ثلث ما يبقى من الثلث يعدل النصيب من الثلث ويطرحه ان يجعل ثلث المال
 ثلثه ونصفها مجهول فالنصيب المجهول الموصى له بالنصيب يبقى ثلثه سهم للموصي له بالثلث يبقى
 سهمان من ثلث المال ضمها الى ما يبقى فقول اذا كان ثلث المال ثلثه ونصفها مجهول لا فقلناه ستة
 ونصفان مجهولان يضم اليهما ما يبقى من الثلث وهو سهمان فصار ثمانية ونصفين مجهولين

فالنصيبان للذين بقي ثمانية لان الثلث فعرف ان النصيب المجهول في البداية ثمانية فقول من راس كما قدرنا ثلث
 المال لثلاثة اسهم ونصفها مجهول وهذا ان النصيب المجهول ثمانية فارد من ثلث المال احد عشر فنخرج النصيب ثمانية ويبقى
 عناصر الثلث ثلثه فيعطى الموصي له ثلث ما يبقى من الثلث سهمان ونصفهما الى ثلثي المال وهو اثنان وعشرون
 لان الثلث احد عشر فصار اربعة وعشرين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فانما يصح هذه الوصية بالثلث ما يبقى من الثلث
 اذا لم يكن النصيب سهمي الثلث فالمال فلو كان له اثنان بطل الوصية فانما يصير في ثلثه سهمين والثلث او يقول
 يجعل ثلث المال عددا اذا اعطينا منه نصيبا يبقى عدده ثلث فوصينا اربعة واعطينا الموصي له الاول نصيبا من
 واحدا وبطل الثاني ثلث ما يبقى وهو واحد يبقى اثنان ضمناهما الى ثلثي المال وهو ثمانية صار ثلث وعشرون واعطينا
 كل ابن واحدا كما فرضنا للموصي الاول يبقى سبعة وهو الخط الاول زايدا جعلنا ثلث المال خمسة والنصيب
 اسدس فاعطينا الموصي الاول اسدس يبقى ثلثه للموصي الثاني واحدا يبقى اثنان ضمناهما الى ثلثي المال وهو عشر
 صار اثنى عشر فاعطينا كل ابن اسدس يبقى ستة وهو الخط الثاني زايدا ملك اقل الخاضع من الاكثر يبقى واحد
 وهو المقصوم عليه ثم نضرب العدد الاول المعروف وهو اربعة في الخط الثاني وهو ستة يصير اربعة
 وعشرين ثم نضرب العدد الثاني المعروف وهو خمسة في الخط الاول وهو سبعة يصير خمسة وعشرين وبلغ اقل
 من الاكثر يبقى احد عشر وهو ثلث المال المطلوب وتام المال ثلثه وثلثون واذا اردنا النصف ضربنا النصيب
 الاول وهو واحد في الخط الثاني وهو ستة وضربنا النصيب الثاني في الخط الاول وهو سبعة نصيب
 اربعة عشر نصفا اقل العدين من الاكثر يبقى ثمانية وهو النصيب المطلوب واخذنا المال كله ثلثه انصبا وق
 نصيبين فبقى الوصدين وصية فكون المال ثلثه انصبا وصية فاخذنا ثلثه وهو نصيب وثلث
 وصية فدفع الى الموصي الاول وصية نصيبا فيبقى من الثلث ثلث وصية فدفع الى الموصي الثاني ثلث ذلك
 وهو ثلث وصية فيبقى من الثلث ثلث وصية ويورد ذلك على الثلثين فيحصل معنا نصيبان وثمانية اسباع
 وصية تعدل ذلك انصبا الورثة وهي ثلثه انصبا ونسقط نصيبين نصيبين فيبقى ثمانية اسباع
 وصية يعدل نصيبا فكل الوصية وهو يرد على كل واحد من النصيبين مثل ثلثه لان كل شيء
 اسقطت عنه فبقى ما يبقى من الثلث الساقط فصار معنا وصية تعدل وصية نصيبا وثمانية فقلنا

جعل المال له اصباً ووصيته هو ان اربعة اصباً وكن فبسط ذلك من خمس الكسر فصار المال ثلثين
والنصف ثمانية او ثلث المال وصيته واربعة اصباً وان نريد نصف الموصى له على اصباء الورثة ونجعل الوصية
الثانية وصيته فالثلث نصف ثلث نصيب ثلث وصيته يدفع منه الى الموصى له نصيباً فبقي ثلث نصيب
ثلث وصيته يدفع منه الى الموصى له نصيباً فبقي ثلث نصيب ثلث وصيته يدفع بالوصية الثانية ثلث الكسر
هو ثلث نصيب ثلث وصيته فيبقى ثلث ثلث الموصى له نصيباً ثلثاً وصيته يرد ذلك على الثلثين وذلك
نصيبان وثلثان وثلثا وصيته يحصل معنا نصيبان وثلاثة اشباع نصف وثلاثة اشباع وصيته بعد
ذلك اصباء الورثة وهي ثلثه اصباً فيبقى نصيبين وثلاثة اشباع نصف ثلثها فبقي ثلث نصيب
ثلاثة اشباع وصيته فالنصيب الكامل يعدل ثلثي وصايا فالنصيب ثمانية والوصية واحد وقد جعل المال
اربعة اصباً ووصيته هو ثلثه وثلثون **ح** لو اوصى له بشكك ثلثه بنصف احد منه اي فضل المخرج
المذكور من المال على النصف فخرج ثلث ما بقي من الثلث والثلثون ثلثه فاحد ثلث مال دعاه الى الموصى له
مستثنى منه نصيباً فيبقى ثلث من الثلث نصيباً فيبقى ثلث الموصى له ثلث مال الا نصيباً وهو الثلث الموصى لها
ثم دفعنا الى الموصى له الثاني ثلث ما بقي من الثلث بعد الثلث وهو ثلث نصيب فيبقى من الثلث ثلثا نصيباً
ذلك على ثلثي المال فيبقى معنا ثلثا مال وثلثا نصيب يعدل ذلك اصباء البنين وهو ثلثه اصباً فبقي
بان سقط ثلثي نصيب ثلثه فبقي ثلثا مال يعدل نصيبين وثلثا كل المال وهو ان نريد على ما معناه ثلث
نصفه بان نصيب ذلك في ثلثه ونقسمه على اثنين فيحصل معنا مال يعدل ثلثه اصباً ونصفاً فبسطه
انصافاً فصار المال سبعة والنصيب سهم فالوصيتان من الثلث فصار ثلثه في سبعة فصار احد عشر
والنصيب سهم واحد واما النمرة اخذنا ثلث المال وهو سبعة دفعنا الى الموصى له الاول الثلث
فضل الثلث على النصف وهو واحد فيبقى من ثلث المال ستة دفعنا الى الموصى له الثاني ثلث ذلك سهمين
يبقى اربعة نريد ذلك على الثلثين فيصير ثمانية عشر للثلثين لكل اربعة ولولا الوصية الثانية بطلت
الاول وبطريق الخطأ من فرض الثلث اربعة والشكلة واحد اسلم الى الاول والآخر الثاني اربعة
الباقى على الثلثين ثم نقسمه اثنا عشر على الورثة ونضم الشكلة الى نصيب احد هم نصيب اربعة وثلثا وكان

ينبغي ان يكون اربعة فالثلث الخطأ الاول ثم فرض خمسة فالثلث اثنان حتى اثنان بعد الوصيتين نضم الى الثلثين ونضم
المجموع على الورثة لكل اربعة نضم الى الشكلة فالزايد واحد وهو الخطأ الثاني فاد انقص منه الاول فيبقى اثنان في القسم
عليه ثم نضم الخطأ الاول في العدد الثاني يكون اثنان وثلثين والخطأ الثاني في الاول نصيب اربعة حتى بعد النقص اثنان
وثلثين في ثلث المال فاد انقص من الشكلة صيرت الشكلة الاولى في الخطأ الثاني يكون واحد والثانية في الاول يكون ثلثين
وبعد الانقضاء يبقى ثلث هو الشكلة والمال سبعة وبعد البسط يكون واحد وعشرين والشكلة واحد **د** لو
اوصى له بثلث نصف احد منه الثلث والاخر نصف ما بقي من الثلث والثالث ربع المال فاد الخراج وهو اثنان وثلثه
واربعة فاضرب بعضها في بعض ثلث اربعة وعشرين وربع على عدد الثلث واحد نصيب اربعة نصيبها في اربعة
وعشرين يبلغ ستة وسبعين اسقط ضرب نصف سهم في اربعة وعشرين هو اثنان وعشرين في اربعة وثلاثون فهي
المال ثم ابطال اربعة والعشرين فانقص سدسها لاجل الوصية الثانية وربعها لاجل الوصية يبقى اربعة
عشر فهي النصيب فادفعها الى الموصى له بالنصيب ثم ادفع الى الثاني نصف ما بقي من الثلث وهو سبعة والى الثالث
ربع المال احدا وعشرين يبقى اثنان واربعون لكل اثنان اربعة عشر وربع من اثنان عشر لا يدفع ربع المال
الى الموصى له به واحد ثلث المال يدفع منه نصيباً الى الموصى له به سبعة ثلث مال الا نصيباً يدفع نصفه الى الموصى
ونضم الباقي وهو سدس مال الا نصف نصيب الباقي من المال كل نصف مال ونصف سدس مال الا نصف نصيب
بعد ثلثه اصباً فاد اخرجت وقابلت بقي نصف مال يعدل ثلثه اصباً ونصفاً فالنصيب سدس والمال
اثنان عشر لا يخرج الثلث والربع ولو اوصى بثلث نصيب احد منه الستة وخمسة ما بقي من اربعة بعد النصيب
والآخر ثلث احد هم الأربع ما بقي من ثلثه بعد النصيب بعد الوصية الاول فخرج ربع مال والنقص منه نصيباً
وانقص حصة الباقي من الربع فيبقى من الربع خمس مال الا اربعة اخماس النصيب ند عليه نصف سدس مال
هو فضل ما من الثلث والربع ليكون ما بقي من الثلث فاجعل المال ستين والذي بقي من الربع خمس مال الا
اربعة اخماس النصيب وذلك اثنان عشر الا اربعة اخماس نصيب فاد اربع عليه نصف سدس مال وهو خمسة
اسهم صار سبعة عشر الا اربعة اخماس فاد هو الباقي من ثلث المال فخرج منه نصيباً للثاني ثلثي سبعة
عشر الا نصيباً واربعة اخماس نصيب ثم اشترج من النصيب ربع ما بقي من الثلث وذلك اربعة اسهم وربع

ثلث مال

ونصف سدس مال

سهم الا ربع نصيبا حسن نصيب وقد ذلك على ما بقي من الثلث يكون احد عشر سهم وصاحب الثلث
ضمه كذا في المال وهو اربعون سهما يكون ما لا يسد ثلثي المال الا نصيبين سهم نصيبا بعد ان يصيب
ذلك فيخرج المال وهو ثمانية واربعون سهما وهو مثل عدد ما كان معك من اخره المال ويسد ثلثي المال وان اخذ ربع
المال وهو تسعة وتسعون نصيبا وهو تسعة واربعون سهم خرج خمسة واربعون سهم فكون الوصية
الاولى تسعة وخمسون سهما فانقصها من ثلث المال وهو ثمانون وثلاثون سهما يبقى من الثلث ثمانية وخمسون سهما فخرج
نصيبا للثاني سبعة واربعون سهما استثنى ربع ذلك ستة اسهم سقى من الثلث ثمانية واربعون سهما وهي الوصية الثانية
فالوصيتان مائة سهم وصحان اذا اخر حصصا من المال سقى ما تان واربعه وتسعون للثاني الستة لكل واحد تسعة
واربعون **لو** وصى له بمثل نصيبا احد ثلثي الثلث ولا خير بدفعه فاجعل المال تسعة واربعون
وثلاثة اصباعا فادفع الوصية الاولى نصيبا والى الثاني والثلثان درهمين سبعة نصيبا ادفع نصيبا الى
الثلث سقى سبعة للاثمان فان نصيب سبعة والمال ثلثون فان كان الوصية الثالثة درهمين فان نصيب سبعة والمال
سبعة وعشرون **لو** وصى له بثلثه والآخر ثلثه وثلثا ثلثه تمام الثلث على المائة ولم يرد الثلث على ما به بطلان
التمام وان زاد على مائة واجاز الوصية نصف الوصايا ولو كان له ثلثاه فادفع له واحد واخر تمام الثلث فكل منهما
خمسون فان رة الاول وصيته ثلثا في خمسون ولو وصى للثاني ثلثا في سائر الاول اجاز **لو**
وصى له بثلثه والآخر بالربع وقال لا تقدم احد منهما على الاخرى قال لا قوى عندى مع عدم الاجارة سطر الثلث على
نسبة للاثمان فالوصية من تسعة ومع الاجارة من اربعة فان اجازوا لاحدها خاصة
في مسئلة الاجارة واعطيت المحالة سهم من مسئلة الاجارة مضروبا في مسئلة الرية والمردود عليه سهم من مسئلة
الرية مضروبا في مسئلة الاجارة ولو اجاز بعض الوصية له ما دون البعض اعطيت المحير من مسئلة الاجارة وقسمت
الباقى من الوصية على الثلثة ولو كان له ثلثه الا في فادفع له بعد يساوي خمسين والآخر يساوي العا والثلثان
خمسين ومنع من التقدم رية الوصية فلكل واحد منهم نصف ما وصى به **لو** وصى له بنصف ماله والآخر
بثلثه والآخر ربعه على سبيل العول من تقدم ولا يرجع فقد يتبين ان الرجة عند الصحة مع اجابة الوصية فلكل
حينئذ قسمة المال على ثلثة عشر سهما للموصى له بالنصف ستة وبالثلث اربعة وبالربع ثلثة واعطاء صاحب النصف خمسة

المال

نصيب

ثلثي سهم وصاحب الثلثة ثلثة وثلثي سهم وصاحب الربع سهمين وثلثي سهم لصاحب النصف نصف صاحب الثلث
سهمين من اربع عشر قد فغان اليه وهما فصلان صاحب الربع كل واحد منهم سهم فاحداه سقى ثمانية منهم
المال اربعون سهم والثاني لصاحب النصف سبعة عشر والثلث احد عشر والرابع ثمانية **لو** وصى له نصيبا احد
والثاني نصف الباقي فاجازا فالفرصة من خمسة لاول نصيبا سقى الى الا نصيبا للثاني نصف سقى نصف
مال الا نصف ونصيبا بعد نصيبين فاذا احبرت وقابلت سقى نصف مال بعد نصيبين ونصفا فاما المال بعد خمسة
للاول سهم سقى اربعة للثاني نصفها والكل من سهم ولولم يحضر اطلاق الثانية وكما المال للاثنا ولو اجاز احدهما
احتل نصيبا لثلاثة في خمسة قلل المحير الخمسة والاحية الثلث سقى سبعة لاول اربعة لاثنا مع الاجارة ما خذ ثلثة ومع
عدها خمسة فاذا اجاز احدهما انقص منه بالنسبة والى الثاني ثلثة ويحتمل ان يكون لاول مثل نصيب المحير لانه
اقل الوصية ساهما فصاح من خمسة لان للثاني نصف نصيب المحير فالاول مثل نصيبه ايضا والآخر نصيبا كامل فاما المال بعد
نصيبين ونصفا فللمحير واحد من خمسة والكل من الوصية لهما واحد والآخر اثنان ونصف واحد الكثر من الثلث
ويحتمل من ستة لحد النصيب بعد الوفاة فلم يكن مراد الوصية فيكون الاول الثلث صحان ولغير المحير سهمان
للثاني والى الاول كل واحد من المحير والاول ثلثة ولغير المحير خمسة وللثاني اربعة ولو وصى له مثل نصيب احدا ولاده
فهم ثلثة والآخر ثلثة سقى من جميع المال بعد اخراج الصدق فطريقه ان يقدّر جميع المال ثلثة ونصيبا محض لاق
النصيب المحول للموصى له بالنصيب قسم للموصى له بالثلث سقى صحان لاسبقمان على ثلثة نصيب لثلاثة وثلثة
نصيب سبعة ونصيبا محض لاق النصيب المحول للموصى له بالنصيب سقى سبعة ثلثة للموصى له بالثلث والكل من صحان
فظهر ان النصيب المحول لهما والى مسئلة من احد عشر صحان للموصى له بالنصيب ثلثة للموصى له بالثلث والكل من ابن
صحان او يقول يدفع الى الموصى له الاول نصيبا سقى مال الا نصيبا دفع ثلثة الى الثاني وهو ثلث مال الا نصيب
سقى لاثنا مال الا نصيبا بعد ثلثة اصباع الوصية فاذا احبرت وقابلت سقى لاثنا مال بعد ثلثة نصيبا سقى
نصيب فاذا اكلت المال بقي ما خمسة اصباع ونصفا فاذا ايسر من خمس الكثر في المال احد عشر والنصيب اثنان
هذان اجاز الوصية وان لم يحضر الوصية فالفرصة من تسعة لكل ابن سهمان والموصى له بالنصيب صحان والآخر
صحان والآخر سهم لانا ندفع الى الاول نصيبا والى الثاني تمام الثلث سقى لاثنا مال بعد ثلثة اصباع فالثالث

فقد يعدل انصبا الورثة في ثمانية عشر فالو ثلثي نصيب خمسة وستين فلا يشاء ثمانية وخمسين فاقول وجعل
 واجعل الثلثي النصف خمسة وستين والنصف ثمانية وخمسين وامتنان ذلك انك اذا احدث لصاحب الثلث نصيبه وهو ثلثان
 وثلثان وثلثون فهو له ثلثا من المال وهو ثلثان وستون فالو من ذلك نصيب ثلث وهو ثمانية وستين عشر فيبقى
 مائة واربعه واربعون فهذا هو النكلة الاولى ثم ما حذر من المال في ذلك ثلثا وهو ثلثا من ثمانية وستين نصيب الاربعة
 مائة واربعه وستون فيبقى مائة وثمانية وثلثون فهذا النكلة الثانية ثم اجمع ذلك كله اعط الوصايا الثلثي يكون هو
 خمسة مائة واربعه عشر فالو ذلك من الثلث وهو خمسة مائة وستون فاعط من ذلك ثلثه الموصى له بالثلث في كل ثلثي
 اربعة فردا على ثلثي المال في كل الف واربعين فيصير الف واربعه واربعين فاقسم ذلك بين الورثة على ثمانية عشر فيخرج
 من القسمة ثمانية وخمسون كما خرج الفيد ولا يكون الا ثمانية واربعه وستون والارب مائة واربعه وسبعون
 والبنين مائة وثلثان وثلثون والبنين اربعة مائة واربعه وستون **قيد** لو وصى باخرى مختلفة من شيء غير
 مستوعبة يخرج من الثلث جماعة ويبسط الباقي على تلك النسبة فابسط الثلثي على اقل عدد يحصل منه تلك الاجزاء مثلا لو
 وصى لزيد بن عبد عبد واخرين بربعه وثلثا لزيد بن عبد والفاضل بينهم على النسبة سطت العبدان ساءا قال الاجزاء يخرج
 من اثنى عشر لزيد وثلثا لزيد بن عبد وثلثا لزيد بن عبد والفاضل بينهم على النسبة سطت العبدان ساءا قال الاجزاء يخرج
 مع اثنى عشر فيصير ثلثه وثلثا لزيد بن عبد وثلثا لزيد بن عبد والفاضل بينهم على النسبة سطت العبدان ساءا قال الاجزاء يخرج
 للآخر ثلثا يبقى من الثلث بعد التصيب ثلثان نصف ما يبقى من الثلث بعد الوصيتين فحذر ربع مال والقص منه نصيب الاول
 يبقى ربع مال الا نصيبا بقص ثلثه لثاني في ذلك نصف من مال الا ثلث نصيب من الثلث يبقى من الثلث يبقى من الثلث يبقى من الثلث
 نصف من مال الا نصيبا بقص ثلثه لثاني في ذلك نصف من مال الا ثلث نصيب من الثلث يبقى من الثلث يبقى من الثلث يبقى من الثلث
 الا ثلثي نصيب هذا هو الباقي من ثلث المال بعد اخراج الوصيتين فانقص نصفه لثاني يبقى من مال الا ثلث نصيب ثلثه على
 ثلثي المال فيكون ثلثي مال وثلثا لزيد بن عبد وثلثا لزيد بن عبد والفاضل بينهم على النسبة سطت العبدان ساءا قال الاجزاء يخرج
 ستة انصبا وثلث نصيب لكل المال وهو ان يزيد على ما نكده خمسة اخرى من سبعة عشر فيصير الا بعد ثمانية انصبا
 فحذر بها سهمين واعط الاول نصيبا يبقى من الثلث سهم اعط ثلثه لثاني في الوصيتين سهم وثلث سهم من الثلث
 سهم وثلث في نصفه وهو ثلثا سهم الى ثلث الوصايا الثلث سهمان في ستة لكل ان سهم فان اردت ان تول

انهم

الكسرة من المال الذي هو ثمانية في ثلثه يكون اربعة وعشرين والنصف ثلثه والوصية الاولى ثلثه والثلثا واحد
 الثالث اثان **البعض الثاني** فيما استعمل على الاستثناء **قاعدة** اذا وصى بمثل نصيب وارث الاخر ابعثنا فابسط
 المسألة أولا على سهام صحاح يخرج منه صاحب العرض والورثة سهام صحاح ثم تصير السهام الموصى له مثل سهام من وصى له
 مثله ونصيرها في مخرج المسند في يعطى كل من استسنى له من نصيبه ما استسنى في يعطى كل واحد من الورثة بحسب
 ذلك من المسند فيبقى قسمة على جميع سهام الورثة وسهام الموصى له لكل واحد منهم بقدر حصته وانظر ان كان
 المسند يستحق الجدة او غيرها حتى لا يقع القسمة على الباقي فلا سعة من القسمة فانها لا تقع ولكن طرف في بيان استخراج
 ما يرد في هذا الباب فيقسم هذا البحث على مقامات **الاول** اذا كان الاستثناء من اصل المال وفيه **مسائل** **الاول**
 لو ترك ابا وابن وصيا واجنبي بمثل الاربع المال فالقصد من ستة لكل من الاب والبن سهم ولكل ابن حصة
 فيصير سهمين للاجنبيين فيصير ثمانية في اربعة يصير ثلثين وثلثين يعطى كل ابن ثمانية اربعة الثلثي ويبسط الثلث
 بحسب ذلك عن هذا الاستثناء اربعة والارب اربعة فالجدة اربعة وعشرون للورثة غير الموصى له والباقي وهو ثمانية
 قسم على سهام الورثة فالموصى له لكل ابن سهمان ولكل من البنات الاب واحد والموصى له ابنا في كل من البنين في اصل
 المسند ثمانية وفي الباقي سهمان فيصير ثلثين وثلثين يعطى كل ابن ثمانية اربعة الثلثي ويبسط الثلث بحسب ذلك
 للارب عشر سهم الاربع المال والارب ثمانية يبقى له سهمان او بقول دفع نصيبا من مال ثم بقية ثمانية ربع المال يبقى مال
 ربع مال الا نصيبا يعدل انصبا الورثة وهي ثلثه يصير بعد الجدة الا ربع مال يعدل اربعة انصبا فالمال يعدل
 ثلثه انصبا وخمسة فاد ابسط صارت ستة عشر والنصيب خمسة يستحق منه اربعة هي ربع المال يبقى للموصى له سهم
 ولكل ابن خمسة ولكل من الاب والبن ثلثان ونصف فاذا اردت الصحاح بلغت اثنى وثلثين والنصيب عشرة **مسألة**
 او وصى بمثل نصيب له ثلثه الاربع المال فالوصية صحيحة ولا يتوهم ان الاستثناء مستحق من جملته لولده لكان
 له الربع وقد استثناء لانا نقول حقيقة هذه الوصية انه فضل كل ابن على الموصى له ربع المال فجعل المال اربعة
 اسهم وقسم لكل منهم ربع المال من غير ارحم وهو الذي ينبغي ان يفضل به كل واحد على الموصى له فيبقى واحد يقسم
 على الاولاد والموصى له بالسوية فيصير اربعة في اصل في ستة عشر لكل ابن اربعة يبقى اربعة تقسم اربعة لكل ابن
 سهم والموصى له سهم فكل ابن اربعة ففضل على الموصى له اربعة هي ربع اربعة تقسم اربعة لكل ابن
 سهم والموصى له سهم فكل ابن اربعة ففضل على الموصى له اربعة هي ربع اربعة تقسم اربعة لكل ابن

مسائل
 اذا كان الاستثناء
 من اصل المال

مثل نصيب ابن فالسهم مثل نصيب الأربع المال والمخبر كالأولى ولو كان له ابن فاقص له مثل نصيبه الأنصف المال فقد
فصله على الوصى له بالنصف فاجعل المال نصفين وخص الابن بأحدهما ويقسم الآخر عليهما فلو وصى له ربع المال وهو
سهم من أربعة فهو مثل نصيب الابن الأنصف المال ولو كان ابنا فاقص له الوصى مثل نصيبه أحدهما الأنصف المال فالوصية
باطلة لا تستعراق الاستثناء إذا فصل كل واحد نصف المال فإذا استثنى الكل واحد فصله نقد المال أو
كذا لو وصى مثل أحدهم وهم أربعة الأربع المال ولو قال الأسديس المال ضرب خمسة وهي العدد فيخرج الاستثناء
ينبغي لمن لكل ابن خمسة هي ضرب العدد في نصيبه وهو واحد من أربعة قبل الوصية يبقى عشر يقسم بينهم
احتمالاً فيكمل لكل ابن سبعة وللوصى له انسان فله ايضا سبعة الأسديس المال أو يقول يخرج من المال نصيباً
ويسترد منه سدسه فيبقى مال وسدس مال النصيبا بعد انصبا الورثة فبعد الخبر يبقى مال وسدس مال
بعد خمسة انصبا فالمال بعد الربعة انصبا وسبع نصيب للوصى له انسان ولكل ابن سبعة **ج** لو ترك
ابوه وابنا وثلاث بنات ووصى له مثل نصيب الابن المال فالقرضه من ثلثين ونصف البعاض خمسة ونصف
المجموع في ثمانية نصيبا من ثمانية فكل من الابوين ما استثنى وهو الثلث خمسة وثلثون وهو سبعة امثال
نصيبه من الأصل اذله في أصل المسئلة خمسة ويعطى الأربعة نصيبه اثنان نصيبه اثنان نصيبه اثنان
ولكل ابن ثمانية وعشرين يبقى سبعون تقسم على سهام الورثة والوصى له وهو خمسة وثلثون لكل سهم انسان
فكل من الابوين عشر وللأب ستة عشر ولكل ابن ثمانية وللوصى له عشر فله مالا احد الابوين الا ثلث المال لأن كل من
الابوين له في أصل المسئلة وفي الباقي خمسة فله يعون وللوصى له خمسة وأربعون الأثر المال وهي خمسة و
ثلثون فيبقى له عشر للأب في أصل المسئلة وفي الباقي انسان وسبعون ولكل من في الأصل والباقي ستة وثلثون
أو يقول نأخذ مالا ونخرج منه نصيباً ونسحق من النصيبين المال يبقى مال ونقسم مال الانصبا بعد انصبا الورثة
وهي ستة نصيبا بعد الخبر والمقابلة وحذف الثلث الزائد بعد ستة انصبا وتسعي نصيباً فالوصية تسعا
نصيب **د** لو وصى مثل نصيبه وجميع ابنه وبنات الأسديس المال فالقرضه من اثني عشر ونصف
لثمة ونصف الجميع ستة نصيبا سبعين فلتزوج ما استثنى وهو السدس لثمة اسهم خمسة عشر وهو ستة امثال
نصيبه وللأربعة عشر وكذا لكل ابن ولكل بنت خمسة يبقى ثلثون تقسم على الورثة والوصى له بقدر سهامهم و

في خمسة عشر لكل سهم انسان فلتزوج من الباقي ستة وللأب أربعة وكذا لكل ابن ولكل بنت همان وللوصى
له ستة بكل الزوج في القسمين احد وعشرون وللوصى له مثله الأسديس المال وسدس خمسة عشر
تختلف ستة **هـ** لو خلف ابوين وزوجه فاقص له مثل الابن الخمس المال فالقرضه اثني عشر فله عليها
للوصى له ثم نصيب الجميع في خمسة فكل من كان له قسط من سبعة عشر اعطى مضره في خمسة ثم نأخذ
عشرين للوصى له خمس المال وتبسطها على الجميع بالنسبة فله ثلثه عشر وللأب ثلثون فله مثل نصيبه الا
خمس المال **و** لو وصى له مثل نصيب ابن الأنصف سدس المال وخلف ابن وزوجه وابوين وبنا وخنى فالقرضه
من أربعة وعشرين للزوجه اربعة ونصفها في اثني عشر يخرج نصف السدس نصيباً لثمة وسنة والباقي لعل الورثة
ما استثنى لكل واحد حقيقته فكل من الحق في المسئلة اربعة ثمانية وعشرون وذلك سبعة امثال حقه و
هو نصف سدس المال وكذا لكل من الابوين ولكل من الزوجه والخنثى احد وعشرون وللبنات اربعة عشر و
نقسم الباقي وهو مائة وثمانية وستون على الجميع وللوصى له وسهامهم ثمانية وعشرون لكل سهم ستة وكل
ابن اربعة وعشرون وكذا لكل من الابوين ولكل من الزوجه والخنثى ثمانية عشر وللبنات اثني عشر وللوصى له
اربعة وعشرون فلكل ابن انسان وخمسون من الأصل والمسئلة ومن الباقي وللوصى له كذلك الأنصف
سدس المال وهو ثمانية وعشرون تبقى له اربعة وعشرون **ز** لو وصى له بمثل نصيب احد ابنه مع زوجه
الأربع المال فالقرضه ستة عشر ونصف البعاض سبعة ونصف الجميع في يخرج الربع يصدر اثنان وسبعين و
منها يصح للوصى له اثني عشر ولكل ابن خمسة وثلثون والزوج عشر ولأنا نأخذ مالا ونخرج منه نصيباً و
سدس من الربع يبقى مال وربع مال الانصبا بعد انصبا الورثة وهي نصيبان وسبعان نصيباً فإذا
حزن وقابل نصيبه الا ربع مال بعد لثمة انصبا وسبعي نصيباً نصيب خمسة وثلثون لأه مضره
سبعة في خمسة فالمال انسان وتسعون فإذا استثنيت اربعة وهو لثمة وعشرون من النصيب يبقى اثني عشر
المسئلة لكن مع الدين المصري قال فإذا اعطيت كل ابن تسهماه الربع المسئلة من هذه المسئلة وهو
لثمة وعشرون أكثر السبعة فله وعشرين لثمة لا يمكن اخراج حق الزوجه من هذه المسئلة على هذا
الحساب صحيحاً فاضرب جميع المسئلة في سبعة فيصير ثمانية واربعه واربعين لكل ابن تسهماه السبعة

فتكثر الاستثناء

هي ثلثة اصبا، فالوصي يصيب من سقى نصف عدل اربعة اشياء، فالشئ يعدل ربع نصيب فاجعل النصيب اربعة اسهم والثلثي سهما وقد جعلنا المال ثلثة اصبا، وثلثة اشياء فصار اذن حصة عشرة سهما للوصي له من ذلك نصيب الاشياء وهو ثلثة اسهم والثلثي هو ما استقصى اقدم ثلثة اسهم وهو الوصية فانقص الوصية من المال يبقى اثني عشر لثنيين وان شئت احدث ما لا ونقص منه نصيبا واستخرجت من النصيب ثلث مال الانصيبا وهو ما استقصى اقدم من الثلث ونزوت ذلك على المال فيكون مالا وثلث مال الانصيب يعدل اصبا البنية وهي ثلثة فاذا اجبر صار مالا وثلث مال يعدل ثلثة اصبا، وثلثة ارباع نصيب فاسطه ارباعا تكون خمسة عشر سهما والنصيب اربعة اسهم فاذا استثنيت من النصيب ثلث مال الانصيبا تبقى ثلثة اسهم وهي الوصية فان وصي اخذ ربع ما يبقى من الثلث فذلك مال والنقص منه نصيبا واستخرج من النصيب اربعة سهما من الثلث وهو ثلث مال الانصيبا فزاد ذلك على الباقي الثلث فصار ثلثي مال الانصيبين فاذا دفع ربع ذلك الى الوصى له ربع باقي الثلث وذلك سدس مال الانصيب نصيب تبقى من الثلث نصف مال الانصيبا ونصف نصيب يعدل اصبا البنية وهي ثلثة فاذا اجبر صار مالا وسدس مال يعدل اربعة اصبا، ونصفا فانقص سبع ما معك لربع لاما لا واحد يكون مالا يعدل ثلثة اصبا، وستة اشياء نصيب فاسطه اسباعا يكون سبعة وعشرين والنصيب سبعة **المقام الثالث** ان تكر الاستثناء **قاعدة** اذا كان الوصية لاشئ فان ديبط المسئلة على سهام الوصية ويصيف اليه لكل واحد من الوصى لهم مثل سهام من ذكر له مثله كما تقدم ونصيرها في مخرج المستثنى الا في المبلغ نصير في مخرج المستثنى الثاني فابالغ نصير في مخرج المستثنى الثالث هكذا بالعم ما بلغ ثم ماخذ جميع المستثنيات في يجعله جملة واحدة ونقصه على من استثنى له سهامه بنسبتهم ويعطى من لم يستثن له من الوصية من باقي السهام بنسبة ما اعطيت المستثنى له بسهامه وما يبقى بعده لك تقسمه على الجميع وعلى الوصى لهم اجمعين كما فعلت في المستثنى المفرد وجميع سهام الوصى لهم جملة ثم سطر في سهام واحد واحد في استثنى من جهة شئ فحفظه وما بقي من جملة سهامه فهو لمن وصى له بمثل ماله فعطيه من كل الجملة التي عقدها للوصى لهم واحدا واحدا الى آخرهم هذا اذا كان الكس لا يدخل بعضها فخرج فان دخل بعضها خرج بعض من غير كسر مثل ان استثنى من وصية احد الوصى لهما من ومن وصية الآخر سدس فان خرج الثمن يدخل فيه مخرج

السدس ويدخل فيه ايضا الربع والثلث والنصف اذا كانت سهام الوصية والوصى لهم اربعا وغانه ما يكر في مخرج النصف نصيرها في اسدس او في الربع نصيرها في اربعة فلا يحتاج الى ان نصير في جميع الخواص وكل المقيم ونصير السهام باقى على حاله كما ذكرناه وفي هذا **المقام** **مسائل** لو خلف ابن وابو وصى لهما مثل نصيب اجدما الاسدس المال ولا آخر مثل الآخر الا من المال اصل الفرضه سهما ونقص السهام للوصية آخرين نصيرها في ستة ثم نصير الجميع في ثمانية فيكون مائة واربعون وسبعون ثم ناخذ سدسه ومنه حصة يعطى كل من نصيرها وهي ثمانية وعشرون يبقى مائة وستة وثلثون يقسم ارباعا لكل من اربعة وثلثون والوصي ثمانية وستون فالمستثنى منه سدس المال لثلثون لأن نظيره من الولدين في القسمين اثنين وستون فله مثله الاسدس المال وسدسه اثنان وثلثون بخلاف لثلثون والمستثنى منه الثلث ثمانية وثلثون لأن نظيره اسدس وستين فله مثله الاثنان المال وثلثة اربعة وثلثون بخلاف ثمانية وثلثون وكما قسمتها من ستة وسبعين بان نصير ستة في اربعة فاحد من المربع وسدسه وهو سبعة لا يقسم على الولدين نصيرها اثنان في المربع يبلغ ثمانية واربعين ومنه وسدسه اربعة عشر بخلاف اربعة وثلثون لا يقسم ارباعا نصير اسدس في ثمانية واربعين نصير ستة وسبعين لكل من السدس الثلث اربعة عشر قاله من الباقي سبعة عشر سهما والمستثنى منه السدس خمسة عشر لهما مثل نظيره الذي اجمع له من القسمين احد وثلثون الاسدس المال وهو ستة عشر وبقية سبعة عشر سهما الآخر لا تثل نظيره الاثنان المال وثلثي عشر ونقول ناخذ مالا ونخرج منه نصيبين وستة منها اليه سدسه وثلثة نصير مالا ومنه وسدسه الانصيبين يعدل نصيبين فاذا اجبر صار الجميع وهو مال وسدسه وثلثة يعدل اربعة اصبا، والمال اربعة وعشرون والجميع احد وثلثون والنقص سبعة وثلثة ارباع فله اول ثلثة وثلثة ارباع والثلث في اربعة وثلثة ارباع ويصير من غير كسر من ستة وسبعين **مسألة** لو وصى له مثل نصيب اجدما ولادة الثلثة الاسدس المال ولا آخر مثل الآخر الا من المال نصف سهمين لثلثة اصل الفرضه ثم نصير الجميع في ستة ثم المربع في ثمانية نصير مائة واربعين ثم ناخذ سدسه ومنه للولدين لكل اربعة وثلثون وللآخر كذلك ونقسم الباقي وهو مائة وخمسة وثلثون اجمالا لكل اربعة وسبعة وعشرون بكل له ما نصير اثنان واربعون والمستثنى منه السدس اثنان وعشرون لأن له مثل نظيره الاسدس المال وسدسه اربعون وللآخر اثنان وثلثون لأن الثمن وهو ثلثون اذا سقط من

من اثنين وستين بقى ما قلناه قد دفع من مائة وعشرين بان نصيب وبقى احد يخرج الاستثناء في الآخر نصيب
 الخارج في اصل الفرضه ستم مائة وعشرين بقى احاسا ثم لو جاز من الستين منه السدس عشرون بقى احاسا وبقى
 من الستين منه العشره عشر بقى كذلك فكل كل ان احد وثلثون والاول احد عشر في مثل القصد السدس للال
 وللثالث على ان المال او بقوله ما حده لا يخرج منه نصيبين ومدة الثمن والسدس فالجميع احد وثلثون
 والبصيرته وخمسون وللثاني ثلثه وخمسون وتسقط سبعة **ج** لو وصى على ثلثه احد اولاده الثلثة الاول
 وللثاني ثلثه والثلث على ان المال قد صرف ثلثه الى ثلثه اصل الفرضه ثم نصيب الجميع في اربعة
 ثم المرفق في ستة ثم القام في مائة نصيبا ومائة واثني وخمسون ثم ما حده الستين في الربع والسدس في
 الثمن بقى على الستين اثنا عشر فكل ابن اثني عشر وثمانه اسهم ونصيب الباقي وهو خمسة مائة وثمانه وعشرون على
 ستة النصف للسبع لكل ابن ثمانية وثلثون شكله في القسمين مائة وستة وسبعون والستين منه الربع
 ثمانية اسهم والستين منه السدس مائة واربعه اسهم والستين منه الثمن مائة واثني وخمسون وقد تقدم على
 الطريقة الثانية التي ذكرناها في اول هذا المقام من مائة واربعه واربعين او بقوله ما حده لا يخرج منه ثلثه
 انصبا وتسود منها اربعة وسدسه وثنيه فالجميع بعد الجبر يعدل ستة انصبا والمال اربعة وعشرون
 والجميع سبع وثلثون والصدقة ستة وسدس لادق سدس الثلثي سهمان وسدس للثالث ثلثه وسدس فاذا
 اردت التصحيح صيرت ستة في اربعة وعشرين وجمع كل منهم الى من ما كان له في المسئلة الاولى ولو كان بينهم
 نذر او وصى لواحد ثلث او الرابع ما بقى من المال بعد اخراج جميع الوصايا انصبا الورثة وهي سبعة فخذها
 وهو نصيب ثلثه اربع نصيبا نصيبه من نصيب ابن وهو نصيبان سقى ربع نصيبه هو وصية الاول ثم خذ
 ما لا انصاف منه نصيب سقى مال الانصبا ثم انجم من نصيب السبعين ما في المال بعد نصيب النذر ذلك ثلث مال الا
 ثمن نصيب وزده على المال يكون ما لا انصاف مال الانصبا وبقى نصيبه نصيبه نصيب الذي هو وصية صاحب
 الابن سقى مال من مال الانصبا وثلثه اثنان نصيبا يعدل انصبا الورثة وهي سبعة انصبا فاذا جبر صار
 ما لا انصاف يعدل ثمانية انصبا وثلثه اثنان نصيبا فاذا صيرته في مخرج الكسرة هو ثمانية يكون سبعة وستين
 سهما ومنها نصيب والنصيب هو ما كان معك من عدة اجر آلام والثلث واثمنا ان يخرج من المال الثلث

ان يخرج

ثلثه سقى ثمانية وخمسون ما حده سبعة واربع سهم انقصها من نصيب الست سقى سهم وثلثه اربع سهم وهي
 وصية صاحب الابن وذلك سهمان واربع سقى من المال ثلثه وستون للثلاثة ولكل ابن ثمانية عشر فاضرب
 الفرضه في اربعة يكون مائة وستين **د** لو وصى له نصف احد ابويه مع اربعة بغير الاثم المال
 وسدس من المال الفرضه من ستة وصيها من الوصية وانصبا في ثمانية ثم نصيب المرفق وهو ستة وخمسون
 فيخرج سدس الثمن وهو ثمانية واربعون ببلغ الفرضه وسقاه وثمانه وثلثون فاحده سبعة وسدس منه وهو ثمانية
 واثني وسبعون ونصيب السبعة بين الابوين والبنين الاربعة فكل لهم الفان وثلثه واثني وخمسون وبقى
 ثلثه وستة وثلثون تقسم اسباعا لكل واحد من الورثة ثمانية واربعون والوصي كذلك فله مثل ما لاحد الابوين
 الاثم المال وسدس الثمن ويكره حقتها من ثمانية وستة وثلثون بان اخذها لا يخرج منه نصيبا وليس منه
 ثلث مال وسدس منه نصيب الجبر الا وثلثه وسدس منه يعدل سبعة انصبا فالجميع يعدل خمسة وخمسون
 النصيب سبعة وستة اسباع سهم فكل سقى له ستة اسباع سهم والمال ثمانية واربعون فاذا انزل الصحاح
 صيرت في سبعة فاذا صيرت الاصل وهو ستة وخمسون في ستة على الطريقة الثانية فلكل لانا نصيب وبقى ثمانية
 واربعين مع ستة وخمسون وهو ستة في ستة وخمسون ولا ت سدس الثمن يدخل في الثمن فان اكره نصيب في ستة
 لكن بعض السائل انما في فيه ذلك فكل من الورثة في الستين الثلث وسدس الثمن تسعة واربعون والباقي
 بعد ذلك اثنان واربعون تقسم على الورثة والوصي له فكون لكل سهم سبعة اسهم فكل سقى له مثل ما لاحد
 الابوين ثمانية وخمسون الاثم المال وسدس الثمن وهو تسعة واربعون فله ستة ولو خلف اربعة بنين و
 اوصى بثلث احدهم الثلث ما بقى من الثلث بعد اخراج نصيب احدهم ولا يخرج بثلث احدهم الا ربع ما بقى من الثلث فخرج
 الثلث والربع اثنى عشر نصيبا الثلثة التي هي مخرج الكسرة المنسوب الى المال بلغ ستة وثلثون تزيد عليه سبعة
 هي مجموع الثلث والربع من اثنى عشر ببلغ ثلثه واربعين فهي حصته ابن واحد ثم نصيب سهام الورثة والوصي
 لها وهي ستة في اثنى عشر ببلغ اثنى وسبعين تزيد عليه السبعة ببلغ تسعة وسبعين فهو ثلث المال فاسقى الثلث
 ستة وثلثون ثلثه اثنى عشر ببلغ تسعة فكل سقى له الاول احد وثلثون وللثاني اربعة وثلثون وللثالث اربعة
 مائة واثني وسبعون فاضل المال مائة وستين والطريق ان يجعل الكسرة المنسوبة الى ما بقى مرفقة

سبعة اسهم

بالخرج ان لم يكن ثم نصيب المخرج المنسوب الى المال في ذلك المخرج فابعد من ذلك عليه جميع الكسور المنسوبة الى ما سبق من
مخرج المذكور ان كانت الوصايا مستثناة تلك الكسور او بعضها منه ان كانت زائدة فابعد او بقى هو صيد الارث
الموصى مثل نصيبه ثم نصيب سهام الورثة والموصى لهم فخرج الكسور المنسوبة الى ما سبق ايضا فابعد من ذلك الكسور
المنسوبة ايضا او بعضها منه كما فعلناه اولا فاحصل هو عدد الكسور المنسوب الى المال فان كان مثل نصيب الارث او
اقل فالوصية باطله والا فصرح في مخرجه ببلغ اصل المال او جعله من المال نصيبا وشيئا من الشيء اعيى على اجماع
الملك والربع فيه فالللسنة والثلثون وثلثه انصبا تدفع نصيبا الى الاول ويسير منه اربعة وثلثه نصيبا
وتسيرة منه ثلثه نصيبا واربعة نصيبا بعد انصبا الورثة فالصيد اربعة عشر وثلاثون وللأول عشرون
ملك وللأول عشرون ملك وللثاني احد عشر ملك والمال تسعة وسبعون فاذا اردت الصالحات فثلثه **وقد** اتخذ
المستثنى منه وكما الموصى له مختلفا فاضرب مخارج الكسور في الفرضه واجمع الجميع كما ذكرناه اولا واقسم على عدد الموصى
لهم باعطى الوارث المستثنى من حقه مثل سهم واحد من الموصى لهم ونصيب الورثة من سهمه ان كان عدة غيرهم ثم انصف ما
حصل من المستثنى المخرج الى ما بقى من الأصل ان بقى منه شيء مرة اخرى واقسم على الوارث والموصى لهم واجمع سهام الموصى
لهم كما ذكرنا فاجمع سهام الوارث المستثنى منه اولا واخرى واسقط من حصة بعد السندى فهو لكل واحد من الموصى لهم المستثنى
ذلك العدد المذكور من حقه **مثاله** لو خلف لنا واحدا ووصى لواحد من نصيبه الأسدين المال ولاخر من نصيبه الأربع
والآخر من نصيبه الاثنى عشر المال واجاز الولد فاصلها سهم ونصف اليه ثلثه ونصيبها في مخرج الربع ثم المرفوع فخرج الثلث
ثم القام فخرج الثمن فخرج سبعة وثمانية وستون وبعدها ونصيبها اربعة وثمانية وستون نصيبها على عدد
سهام الموصى لهم وهو ثلثه سكر نصيبه المسئلة في واحد ونصف يكون القام مائة واثنين وخمسين هذا فالربع **والثاني**
والثمن سبعة واربعة وعشرون تقسم على ثلثه ونعطى الوارث سبعة وهو مائة واثنين اسهم سبعة مائة واربعة
واربعون نصيب على الوارث والموصى لهم نحو الوارث بالربع من الباقي مائة واثنين وستة وثلثون سهم نصيبه لاسماء عطف
في الأصل فكون له اولا خيرا اربعة واربعة واربعون فالمستثنى منه الربع مائة وستة وخمسون فله من الأول
ربع المال فالمستثنى منه السبع مائة واثنين وثلثه من الأول الأسدين المال والموصى لهم المستثنى من حقه الثلث
سهم وعلى الطريقة الثانية يخرج من مائة وثمانين سهم وقد يصح من ستة وتسعين ان نصيب السنة في الفرضه

الستين

في اربعة ثم وفق القاميه مع المرفوع فيه ببلغ ستة وتسعين للذين اربعة وعشرون ولذا لكل من الثلثة ثم تقسم ما في
يد المستثنى من الربع ارباعا له اربعة وكل الذين والباقيين ثم ستة عشر فله المستثنى منه ارباعا ثم تقسم اثني عشرها
فيها الثلث فكل للذين سبعة وثلثون والمستثنى منه الربع ثلثه عشر مثل ما في يد الذين الاربع المال والمستثنى منه
الستين احد وعشرون تسمى مثل ما في يد الأسدين المال والثلث والخمسة وعشرون وهي مثل ما في يد الذين المال و
يقول نأخذ اولا ونضع منه ثلثه انصبا وتسعة منها الكسور ونخرجها اربعة وعشرون والمجموع سبعة وثلثون
والنصف سبعة وثلثون وللأول خمسة وثلثون وللثاني ثلثه وثلثون وللثالث ثلثه وثلثون فاذا اردت الصالحات فثلثه اربعة
اربعة وعشرين **لو** اوصى له بثلث نصيب ابيه ثلثه الأسدين المال ولاخر ثلثه الاثنى عشر المال ولاخر ثلثه النصف
سدس المال فالفرضه من اثنين نصيب ابيه ثلثه للاجانب نصيب الخمسة في ستة ثم المخرج الثلث ثم المرفوع
في نصف الستين نصيب الفس وثمانية وثمانون نصيبها ونصيب سدسها الفس وثمانون سهمها تقسم على عدد
الأوصياء وهم ثلثه كل سهم ثلث مائة وستون يعطى كل اوصى بها فالجميع سبعة وثمانون نصيب الفس وثمانية
وستون تقسم احسانا للولدين والاوصياء فلكل اثنى اربعة وثمانون نصيبا وثلثون نصيبا مع الأول سبعة وثمانون
اثنان وستون سهم والمستثنى منه الستين ثمانية واثنان وعشرون نصيب الأسدين المال وهو اربعة وثمانون
ثمانون والمستثنى منه الثمن اربعة وثمانون وثلثون فله من النصيب الاثنى عشر المال وهو ثمانية وستون والمستثنى
منه نصف الستين خمسمائة واثنان وخمسون وهو مثل النصيب الاثنى عشر سدس المال وهو مائة واثنين وعشرون وعلى
الطريقة الثانية يقسم مائة وعشرين سهمها لكل من ثلثه وثلثون سهم والمستثنى منه الستين ثلثه عشر
منه الثمن ثمانية عشر والمستثنى منه نصف الستين ثلثه وعشرون او يقول نأخذ اولا ونضع منه ثلثه انصبا
وتسيرة منها سدس ثلثه ونصف سدسها فالجميع ثلثه وثلثون والنصف ستة وثلثه اجناس وللأول
المجموع خمسة انصبا والمال اربعة وعشرون فالجميع ثلثه وثلثون والنصف ستة وثلثه اجناس وللأول
اثنان وثلثه اجناس وللثاني ثلثه وثلثه اجناس والثلث اربعة وثلثه اجناس فاذا اردت الصالحات فثلثه
خمس في اربعة وعشرين **لو** خلف لثلاث بنات واوصى لاجنبي بثلث احدى بنيه الا عشر المال ولاخر
بثلث آخر الا نصف سدس المال فخرج الكسور ستون ومجموع الكسور منه خمسة وعشرون وهو ما يخص

لثمة من اثنين وهم الموصي مثل انصافهم وقضا واليه لداخرى ثلثة وثمن ثمانية وعشرين ومنا وفي
احد وثمانون وسبعة اثمان تقسم على سهام الورثة والموصي لهم وهو سبعة عشر نصيب كل واحد
سبعة اثمان وقضا لاما اصحابها اولاً وهو ثلثة وثمن ثمانية عشر نصيب واحد من ثمانون نصيب الموصي
لهم ثلثة اثمان اسهم منها خمسة عشر للموصي له مثل الابن الا عشر اربعة ومثل ابنة الا نصف السبعين خمسة ومثل
بنات الابن واحد ومثل ابن بنت الابن الا السبعين خمسة فالجمع خمسة عشر نقول نأخذ مالا ونخرج منه اربعة اصبياء
ونقسم من الاول عشر المال ومن الثاني نصف مائة ومن الثالث ثلث خمسة ومن الرابع ثلث مائة والمال والكسور الا اربعة
اصبياء تعدل اصبياء الورثة وهي اربعة ونصف فالجمع بعد التعديل ثمانية اصبياء ونصف فالمال سبعة
الجمع خمسة وثمانون والنصف عشر فللاول بعد حذف الكسور اربعة وللثاني خمسة وللثالث واحد وللرابع
ح لوارث لا حنبلي مثل نصيبها الا ثلثي المال ولا آخر مثل نصيبها الا عشر المال ولثالث ثمانون نصيب الموصي له
سواها مع الزوج فالنصف اربعة تعدل ثلثي المال فهو ستة ثم تضرب وهو مخرج الموصي ثلث اربعة وعشرين
ثم تضرب وفي العشر وهو خمسة يطلع مائة وعشرين للابن من المئتين اربعون وللأخ عشرون وكذا البنات
والموصي له الاول اربعون يسبق منها خمسة عشر للثاني عشرون يسبق منها اثنى عشر بقي من الثلث سبعة
فهو الثلث ويحتمل ان يكون للثاني ثلثة وللثالث اثنى عشر لانه استثنى من وصيته عشر المال وهو اثنى عشر
والذي بقي من الثلث بعد الاول خمسة عشر فلم يسبق مثل نصيب البنات بل اقل فخرج المستثنى من الباقي والا فاول
طلوا وصي له مثل نصيب احد بنه الستة الا خمس ما يبق من الثلث بعد النصيب ولا آخر مثل نصيب آخر الا ثلث ما بقي
من الثلث بعد ذلك كله والاخر نصف مائة من جميع المال فلنقسم الوصايا وصيته فيكون المال ستة اصبياء
وصيته فاحد ثلث ذلك وهو نصيبان وثلث وصيته ونضع منه الى الموصي له الا ثلث نصيباً فيبقى من الثلث
نصيب ثلث وصيته فليس جمع من النصيب خمسة عشر وهو خمس نصيب وثلث خمس وصيته فيكون الباقي
من الثلث بعد اخراج الوصية الا ثلث نصيباً وخمس نصيب وصيته لأن ثلث خمس وصيته اذا زيد على
ثلث وصيته يطلع خمس وصيته فندفع من ذلك الى الموصي له الثاني نصيباً فبقى خمس نصيب وخمس وصيته و
نخرج من النصيب الثاني ثلث الباقي من الثلث وهو خمس نصيب وثلثا خمس وصيته رد ذلك على الباقي من الثلث

فيقول اننا اربعة اجزاء من خمسة عشر جزء نصيب وثمانية اجزاء من خمسة عشر جزء من وصيته لأن ثلث خمس
نصيب هو جزء واحد من خمسة عشر جزء نصيب فاذا اضعف الا خمس النصيب وهو ثلثة اجزاء من خمسة عشر جزء اربعة
اجزاء من خمسة عشر جزءا خمس وصيته هو سهمان من خمسة عشر جزء من وصيته اذا اضعف الا خمس وصيته هو
سنة من خمسة عشر جزءا ثمانية اجزاء من خمسة عشر جزء من وصيته فظهر ان الباقي من الثلث بعد اخراج الوصية
اربعة اجزاء من خمسة عشر جزء من نصيب وثمانية اجزاء من خمسة عشر جزء من وصيته فندفع ذلك على ثلثي المال
هي اربعة اصبياء وثلثا وصيته فيحصل اربعة اصبياء واربعة اجزاء من خمسة عشر جزء من نصيب وصيته
وخمسة وصيته لأن ثمانية اجزاء من خمسة عشر جزء من وصيته اذا اضعف الا ثلثي وصيته اعني ثمانية اجزاء
خمس عشر جزء من وصيته كان المجموع وصيته وخمس وصيته فندفع من المجموع وهو اربعة اصبياء واربعة اجزاء
من خمسة عشر جزء من نصيب وصيته وخمس وصيته الى الموصي له الثالث نصف مائة من المال وهو نصف نصيب
نصف مائة من نصيب ثلثة اصبياء ونصف واربعة اجزاء من خمسة عشر جزء من نصيب وصيته وثلثة ارباع
من خمسة عشر جزء من وصيته لأن نصف مائة من نصيب وهو سهم ومربع من خمسة عشر جزء من وصيته
اذا سقط من خمس وصيته وهو ثلثة اسهم من خمسة عشر جزء من وصيته كان الباقي سهمان وثلثة ارباع سهم
احتمنا الا نصف نصيب خمسة عشر التي جعلناها نصيباً تنكسر ضرب اثنين في خمسة عشر يطلع ثلثي الثلث
نقسم ثلثي جزء واحتمنا الى بطل الوصية الى سبعة اجزاء واحتمنا الى ربع جزء من خمسة عشر جزء ان الباقي بعد
الوصايا ثلثة اصبياء وثلثة وعشرون جزءاً من ثلثي جزء من نصيب نصف نصيب فكل ما كان سبعة ونصف
من خمسة عشر جزءاً خمسة عشر واربعة اجزاء من نصيب قد كان من خمسة عشر جزءاً ثمانية اجزاء من نصيب
فالجمع ثلثة وعشرون جزءاً من ثلثي جزء من نصيب وثلثي ثمانية اصبياء وسبعة اجزاء من ثلثي جزء من نصيب
فكان سهمان وثلثة ارباع سهم من خمسة عشر جزءاً من نصيب وسبعة اجزاء من ثلثي جزء من نصيب وثلثة اصبياء
وثلثة وعشرون جزءاً من ثلثي جزء من نصيب وصيته وسبعة اجزاء من ثلثي جزء من نصيب بعد اربعة اصبياء
الورثة وهي ستة اصبياء لسقط ثلثة اصبياء وثلثة وعشرون جزءاً من ثلثي جزء من نصيب عليها نصيبان
وسبعة اجزاء من ثلثي جزء من نصيب تعدل وصيته وسبعة اجزاء من ثلثي جزء من نصيته فاذن الوصية

بعدل نصيبين لأن عدد الانصبا مثل نصف الوصية فالوصية اثنان والنصيب واحد والمال ستة ووصيته
فهي اذن ثمانية فضرر لك في ثلثه لان المال يجب ان يكون له نصف سدس ومخرجه اربع وعشرون وهو اقل الثمانية
بالربع فصرف ربع احداهما في الآخر فصرف اربعة وعشرون فتاخذ ثلث المال ثمانية تدفع الى الموصي والاربع
وهو ثلثه فيبقى خمسة سدس من الموصي الباقي وهو واحد يحصل معنائه تدفع الى الموصي الثاني نصيبا
وهو ثلثه فيبقى ثلثه وتسع مائة ثلثه لك وهو واحد يحصل معنائه ثلثه تدفع الى الموصي الذي له المال وهو ستة
عشر فصار عشرين تدفع الى الثالث نصف السدس المال يهين بقي ثمانية عشر لكل من ثلثه وقد كان للموصي الاول
سهمان وهو مثل النصيب الذي الباقي من الثلث والموصي له الثالث سهمان هي نصف السدس **في** لو خلف ثمانية
واحد من نصف ما بقي من الربع بعد اخراج نصيبين واحدته ولا يترك ما بقي ولا حريم ما بقي فخرج
النصف والثلث والربع اربع عشر منها ثلثه عشر تصرف اربعة في اربع عشر بربع ثمانية واربعين بقدرها
ثلثه عشر تبقى خمسة واثنيون وهي نصيبان واحد ثم تصرف السبعة في اربع عشر بربع مائة وثمانية بقدرها
ثلثه عشر تبقى خمسة وتسعون وهي ربع المال فنصيب الموصي له الاول ثلثون والثاني عشرون والثالث خمسة عشر
اصل المال ثمانية وثمانون وقد بقي من ستة وسبعين ان واحد يخرج الكسور وهي اربع عشر بقول ربع مال
الانصبا فاذا امكنه بنص صا ربعا كاملا فجميع المال ثمانية واربعون واربعه انصبا فاذا اخرج النصيب
من الربع بقي اربع عشر الاول ستة والثاني اربعة والثالث ثلثه يبقى من المال اربعة انصبا وخمسة وثلثون ربع
اربعه انصبا الى اربعة من الاولاد ثم تقسم خمسة وثلثون على خمسة اولاد فلكل ابن سبعة فالنصيب سبعة والربع
سعة عشر فالجميع ستة وسبعون هذا ان تصدا عطاء العامل من اصل المال فلو حصص في الربع فالطريق
ان تجعل المال اربعا تدفع ربع الانصبا الى الموصي ثم يبقى ثلثه ارباع ونصيب الموصي ثلثه بعد السبعة انصبا
فالربع نصيبان وثلثان فالجميع عشر وثلثا نصيب بخرج الكسور وهو ثلثه في عشر وثلثين بربع اثنان
ثلثي الربع ثمانية والنصف ثلثه سبعة تقسم على ثلثه عشر تصرف ثلثه عشر في اثنان وثلثين واما طولنا
الكلام في هذا الباب حتى جازفه عن مناسبة الكفاية لان اصحابنا المتقدمين رضوان الله عليهم اجمعين
القوانين الحكيمة ولم يترسوا هذه الفريعات الجزئية فترسنا نحن لعلنا ليقهر الفقيه الحاذق لا استخراج ما يرد

في تصرف الميراث

عليه من هذا الباب والله الموفق للصواب **الفصل الثاني** في تصرفات الميراث وهي قسمان تجزئة ومعلقة بالموت
اما الجزئية فكالوصية بالاجماع في اخراجها من الثلث وكذا تصرف الصحيح الميراث بالموت اما المجزئة للميراث فان
كانت جزءا فلا فرق بين الميراث ما في مرضه فان برز من اجماعا فلهما ثلثان **الاول** في بيان مرض الموت
الاقر عندني ان كل تصرف وقع في مرضه فهو مرض الموت سواء كان حيا او لا فانها تخرج من الثلث ان كان بمرعاه
الاقر الاصل وقيل ان كان محو فاعادك والاقر الاصل الصحيح ولا يقبل الشك في المرض المحو فقبول قد
يحصل في الامراض بغاوت وله طرفان واسطة اما الطرف الذي يقارن الموت فهو ان يكون قد يحصل معه
تقليل لقطع الخضم والمري وثق الحرف واخراج الحشوة ففي اعتبار رقطه اشكال يتشاور عدم استقرار
حياه فلا يحصل حينئذ به كامله ولا تصاحبه النص بل حكمه حكم الميت **الطرف الثاني** مقابله وهو ماله
حكم الصحة كرجع العدن والفرس وتحي يوم والفاحم والسبل المستر لظاول ما فيها فهذا ليس بحرف واما الواسطة
فكل مرض لا يقدر معه التلف ولا يستعده كالحمل الطبقه لا في الميراث والعلة ان تضم اليها من سام او عاقل ام
او ان جئت او جمع صدر او مري او فوج وكما سعال المفرط او المستصحب للرجحان والدم كعقبة الدم اما على جميع
البدن فجميع البدن به مع الحقي وهو الطاعون لانه من شدة الحرارة قطعي الحرارة العرصة او على بعض البدن مستقيم
به ذلك العضو وكعلة البلم وهو ابتداء الفالج فانه محو في الابتداء لانه يعقل اللسان ويقيط القوى فان
صار فالجناظول وكعلة المرم الصفرة وبه والرجح الواصل الى حروف الدماغ او البدن اما غير الواصل اليه كالحاصل
في اليد والعمد فان حصل فيه معه استباح والم وضربا او تاكل ومده فحرق والا فلا اما ما سدد
بالموت ولا يمس البدن فلا بعدد المرض والسر عارعه ماضيه من الاصل كحال المراهة وكالاستن اذ وقع في
بالشكوك وكركوب البحر وقت التمعج وكما قامه الحجته عليه بما يوجب القتل وكظهور الموتى والطاعون
في بلد وكالحمل قبل صرب الطلوق بعد اما لو مات الولد معها فانه محو وهذا التفصيل عندني لا
اعتبار به **الباب الثاني** في حقيقة التبرع وهو ازالة الملك عن عين مملوكه بحري الارض عليها بها من
عز وروم ولا اخذ عوض مالهها فلو باع من المثل لزم وجه وكذا لو اشترى به ولا يبيع من اخراج ما يدفع به من
ماكل وميلوس وشروب ولا من ابتاعه من المثل سواء كان عادته ذلك او لا اما لو باع بكونه من المثل

8

2

ثم اخرج منه عشرة انه فكسب كل مثل قيمته اكلت الحرة في الاول فمضت منه شئ وله من كسبه شئ والورثة شيان
 ونقسم العبدان وكسبهما على الاشياء الاربعة وكل شئ خمسة عشر فمضت منه قدر ذلك وهو ثلثه ارباعه وله ثلثه ارباع
 كسبه والباقي لهم ولو بدأ بالادنى عتوقه واحد كسبه واستحق الورثة من الآخر وكسبه مثل المعنوق وهو نصفه ونصف
 كسبه منهما نصفين فمضت رجة وله ربع كسبه وربع ثلثه ارباعه ونصفه ثلثه ارباع كسبه وذلك مثلاً ما
 اعتنق من صفا ولو اعتنقها دقة افرع من حرجه رجة كان حكمه كالورثاء به **ج** لو اعتنق منه قيمته ثلثه
 وعليه ما وى احدهم وكسبا احدهم مثل صفة افرع لآخره الذي كان وقعت على غير المكسب مع في الدين ثم
 افرع من المكسب لآخر لاجل الحرية فان وقعت على غير المكسب عتوقه وقرقا الآخر وماله لهم وان وقعت في الحرية
 على المكسب عتوق له ارباعه وله ثلثه ارباع كسبه وباقي كسبه والعبد الآخر للورثة ولو وقع في الحرية
 على المكسب قضى الدين بصفه ونصف كسبه ثم افرع من باقيه والآخرين للحرية فان وقعت على غير عتوقه وان وقعت
 عليه عتوقه واحد في كسبه ثم افرع من العبدين لا تاقام الثلث في وقعت عليه عتوقه وكذا لو وجهاهم
 كان للمعتنق العبد وكسبه مثل العبد من نفسه وكسبه في هذه المسائل **د** لو اعتنق عبيد من عتوقين شيان
 دقة فان احدهما فان وقعت الحرية عليه فالخروج من ان العبد نصف حراً لا ربع الورثة مثل نصفه وان
 وقعت على الخي عتوق ثلثه ولا يحسب الثلث على الورثة ولو اعتنق عبيداً استوعبا قيمته عشرة فاقبل سيده وحلف
 عشرين ففي سيده بالورثة وظهر انه مات حراً وان خلفه عشرة عتوق منه شئ وله من كسبه شئ وليتد شتان
 وقد حصل في سيده عشرة يعدل شيين فمضت اربعة حراً وباقي رفق والعشر مستحقها السيد نصفها
 والرق والباقي بالورثة فان خلفه وارثاً فربا فله من رجة شئ ومن كسبه شئ يكون لوارثه وليتد شتان
 ينقسم العشر على ثلثة لوارث ثلثها والسيد ثلثها وعتوق من العبد ثلثه ولو كان المعنوق حراً وحلف
 روجها وعتوقها ثم ما السيد قلنا بحمل الحارة من ملك العشر وصية ثم نزل عليها نصف وصية لان الرابع
 الى السيد من وصية الحارة نصفها فيكون مع ورثة السيد عشرة الا نصف وصية وذلك مثل وصية في خبر
 العشر نصف وصية فكون العشر مثل وصيتي ونصف الوصية الواحدة حصة اخرج من العشر شيان
 وهي اربعة فهي وصية الحارة والباقي سعة الحارة وامتنانه ان يدفع من العشر التي هي ثلثة اربعة الوصية

وله

بنيته وهي السعاية فاجعلها في يد ورثة السيد ثم اقسم الاربعة من ورثة الحارة وورثة السيد نصفها للزوج
 اثنان ونصفها للسيد اثنان فمضت على الستة التي كانت اندهم فمضت ثمانية وهي مثل الوصية لان الوصية اثنان
 بالملك ولو خلف عشرين فله من كسبه شيان لوارثه وليتد شيان فالعشر من بين السيد والوارث نصفها في ثلثين
 انه عتوق نصفه فان مات الولد قبل موت السيد وكان ابن معتقه ورثة السيد لا اثنان ارباعه ما حرج الا السيد
 ملك عشرين وهي ثلثة قيمته عتوق وجز ولاء ابيه الى سيده فورثه وان لم يكن ابن معتقه لم يجر ولاءه ولم يرثه سيده
 ابيه وكذا ان حلف الاب عشرين ولم يحلف الاب شيان او ملك السيد عشرين من اربعة حصة كان فانه يرث الولد ولو
 لم ملك عشرين لم يجر ولاء الابن اليه لان اياه لم يعتوق وان عتوق بعضه حراً من ولاء ابيه بقدره ولو خلف الاب عشرين
 السيد خمسة فقول عتوق من العبد شئ فيخرج من ولاء ابيه مثله ويحصل له من ميراثه شئ مع خمسة وهي اربعة شين
 وباقي العشر لولي امه فيقسم بين السيد وولي الأم نصفين ومن اربعة عتوق من العبد نصفه وحصل للسيد
 خمسة من ميراث ابيه وكان له خمسة وذلك مثلاً ما عتوق من الاب **هـ** لو اعتنق حرة قيمتها خمسة ثم
 مات ترك خمسة من زوجها وصحت لرجل الثلث ثم ما السيد وعليه خمسون باخذ خمسة من دفع منها وصية
 ونفذ ملك الوصية وصية الحارة ثم نفع ثلثها الى الوصي له بالثلث بقي ثلثا وصية من الزوج وورثة السيد
 نصفين فالزوج ثلث وصية والورثة السيد ثلث وصية فمضت على خمسة التي هي القيمة ثم ادفع منها دين
 السيد سقى اربعة وخمسون وثلث وصية وهو ثلث الاثني وصاها فاطرح ثلث وصية ثلثها سقى اربعة
 وخمسون مثل وصية وثلث وصية فالوصية الواحدة ثلثة اثمانه فيخرج من اربعة اثمانه وخمسين ثلثة اثمانها
 وهو ثمانية وستون درهمها وثلثة ارباع درهم فلك وصية الحارة وسعائها ثمانية الف درهم وهي ثلثها
 واحد وثلثون درهمها ربع درهم فامتنانه ان يجعل السعاية في يد ورثة السيد وهي ثلثها واحد و
 ثلثون درهم ثم هذا الوصية وهي ثمانية وستون وثلثة ارباع درهم فادفع ثلثها في وصية الحارة
 لانها اوصت بثلثها فمضت ثمانية وستون ونصف فاجعل الزوج نصف ذلك ستة وخمسون درهم ولو رث
 السيد باقي ستة وخمسون درهم فمضت على ما بقي في يدهم فكون ثلثها وسبعة وثمانين ونصفاً
 فادفع خمسين من السيد سقى لهم ثلثها وسبعة وثلثون ونصف وهي مثل الوصية مرتين **الشع**

وتبين

الحجاة اما النكاح فلور زوج واحد عشر مستوعبه ومهر مثل خمسة فلهما مهر المثل وثلث الحجاة وان كان
قله فمهرها ولم يخلف سوى الصداق دخلها الدور فيصير الحجاة في شي يكون لها خمسة بالصداق وفي الحجاة
فمهر لورده الزوج خمسة الاشياء ثم رجع اليه بالمراث نصفها وهو ثمان ونصف نصف شي صار لهم سبعة
ونصف الا نصف شي تعدل شين احبر وقابل يخرج الشيء ثلثه فكان ثلثها ثمانية رجع الى ورثته الزوج نصفها اربعة
صار لهم ستة ولورثتها اربعة فان ركب الزوج خمسة اخرى بقي مع ورثته الزوج اثنى عشر ونصف الا نصف شي تعدل
شين والشي خمسة فصح لها جميع الحجاة ويرجع ما احابها به الى ورثته الزوج ويصح لورثتها صداق مثلها
ولو كان للمرأة خمسة ولا شي للزوج يبقى مع الزوج عشر الا نصف شي تعدل شين فالشي اربعة ويكون لها
بالصداق تسعة مع خمسة اربعة عشر يرجع الى ورثته الزوج نصفها مع الدنيا الذي يبقى لهم صار لهم ثمانية
لورثتها سبعة ولورثته ثمانين عاد الى الزوج من مراثيها ثلثة ونصف ونصف شي صار له ثمانية ونصف الا
نصف شي احبر وقابل يخرج الشيء ثلثه وحسن قصار لورثته ستة واربعة اخماس لورثتها خمسة حين
واما الخلع فلوحا لهما في مهرها باكر من مهر مثلها قالوا به عابا به مضمون الثلث فلو خالعه ثلثين سبعة
وصداق مثلها اثنى عشر فله ثمانية عشر اثنى عشر قدر الصداق وسبعة ثلث الباقي ولو كان صداقها ستة واربعة
عشر ولورثه الزوج المهر باكر من مهر مثلها عشر ثم مهرها فخلعت منه الماه وهي ركنها فلهما مهر مثلها
وفي الحجاة والباقي له ثم يرجع المهر المثل وثلث شي الحجاة وضار بانديهم مائة الاثنى عشر تعدل شين
فصعد الحبر يخرج الشيء ثلثه اثنانها وهو سبعة وثلثون ونصف صار لها ذلك مع مهر المثل ورجع اليه مهر المثل
وثلث الباقي اثنى عشر ونصف قصير لورثته خمسة وسبعون وهو ثلث الحجاة واما البيع فقد مضى حكمه
ومن دفع ففوت لوباع عبدا مستوعبا قيمته ثلثا مائة فلهما فعلى اخراجه بحره فما تقدم في البيع
في من العبد سلك شي من الممن وبطل في ثلثا مائة الاشياء وعلى الورثة دفع تمام المائة لان الباع انفق فصار له
دنا وهو مائة الا ثلث شي بقي لورثة مائة الا ثلث شي تعدل مثل ما جاز بالحجاة وهو ثلث شي فاذا
حبرت وقابلت صار مائة تعدل شين فالمائة تعدل شيئا وهو الذي صح فيه البيع من العبد ثلث ثلث
الثنى وبقي مع الورثة ثلثاه فمرد وما على المشتري ثلثة الثمن وهو ثلثاه وبقي معهم من العبد ثلثة

مائة ثلثه وثلثون وثلث وهو ثلثا ما جاز بالحجاة وعلى قول علما بنا يصح البيع في خمسة اشياء جميع الثمن و
قد حصل في ضمن ذلك الحجاة وبقي لورثة اربعة اشياء وهو ثلثا ما جاز بالحجاة او ففوت له الماه التي هي ثلث
العبد وله بالحجاة ثلث الباقي وهو ثلثا العبد فصح له خمسة اشياء العبد جميع الثمن وبقي مع الورثة اربعة
اشياء وهو ثلثا الحجاة ولواشتري المهر بعد ثلثا مائة ثم ثلثا مائة وما المشتري ولا شي له سوى
العبد وطريقه ان يصح الا قاله في شي من الممن ثلثة اشياء من العبد بقي ثلثا مائة الا ثلثة اشياء ويرجع اليه شي
من الممن بقي ثلثا مائة الا ثلثين تعدل مثل الحجاة وذلك اربعة اشياء قصير العبد والمقابل ستة اشياء
تعدل ثلثا مائة فالشي خمسون وهو الحارس الا قاله وذلك نصف الثمن فقد صح الا قاله في نصف العبد ونصف
الثنى وقد حصل في ضمن ذلك الحجاة وبقي مع الورثة نصف العبد وهو مائة وخمسون ونصف الثمن يصح
البيع في جميعها مائة اثنان وهو ثلثا الحجاة وعلى ما احبان علما وبما عدا ذلك في مائة العبد بجميع الثمن وقد
حصل في ضمن ذلك الحجاة فحصل لهم المهر يصح البيع وثلث العبد ثلثا مائة فصح لهم الثمن كله وثلث العبد وهو ثلثا
الحجاة ولو كان المشتري قد خلف ثلثا مائة اخرى صح الا قاله في جميع العبد لانه قد حصل لهم ثلثا مائة التي
خلفها والمائة المهر فذلك اربعة اشياء وهو ثلثا الحجاة **تنبيه** سعيد المهر لعله او ففوت مائة كابتداه
وان كان ثلثا مائة صحها ما قيمته ثلثون بعشر والخيال له فاحتمل الدور مرفضا مضمون الثلث فكلما
لوباع الصحيح بخياره ثم مات فورثته المهر فقل انصافه اعتبر احواله من المثل على اشكالها اما اجارته
لوصية مائة او ثلثا مائة في المهر فقل انصافه اعتبر احواله من المثل على اشكالها اما اجارته
وهو عبد المستوعب واقص وقيمه مائة اثنان وكسب مائة الواهب يقول صح الهبة في شي وثبته
مركبه نصف شي فلو ورثته شيان مثلا ما جاز فيه الهبة فكلوا جميع ثلثه اشياء ونصفا يعدل الكسب
والرفية وذلك ثلثا مائة فصح مائة الثمن الواحد خمسة وثمانون وخمسة اشياء وهو ثلثة اشياء الكسب
بقي لورثة من العبد اربعة اشياء وذلك مائة واربعة عشر وسبعون ومن الكسب مثل نصفه سبعة و
خمسون وسبع وهو اربعة اشياء ومجموع ذلك مائة واحد وسبعون وثلثه اشياء وهو ثلثا ما جاز الهبة
فان المتهب مرفضا قوبه من الواهب وماتا ولا مال لهما سواه حار الهبة في شي وثبته من كسبه مثل

في العفو

نصفه فصرنا نصفاً فلما عاد وجهه من الواح حق هبة في ذلك وهو نصف شئ فزده على ما بقي بيد
ورثة الواح فيصيرهم ثمانية الاشياء وهو يعدل ثلثه اشياء والثنى الواحد مائة وهو نصف العبد ونصفه من كسبه
مثل نصفه وهو خمسون ويقع مع ورثة الواح نصف العبد ونصف الكسب ذلك مائة وخمسون ويرجع اليهم
بالهبة الثانية ثلثا جارا الهبة وذلك خمسون فيجتمع معهم مائة وهي ثلثا ما جازى الهبة وتبقى مع ورثة الواح
له فانه في ثلثا ما جازى فيه هبة المتق **لو** وجهه اجته مائة لا يملك سواها واقرب من غيره وعن
زوج فقلنا الهبة في شئ والباقي للواحد يرجع اليه بالمراث نصف الشئ الذي جازى الهبة فيه صار معه
الا نصف شئ تعدل سن اجبره وقابل نصف الشئ خمس ذلك اربعون يرجع الى الواح منها عشرون فيكمل ثمانون
وتبقى للزوج عشرون ومطرق الباب اخذ عدة الثلثة ونصف هو ستة فاحد ثلثة اسن وتبقى نصفه
سعيهم فهو الاخت وتبقى الواح اربعة قسم المائة على خمسة والسهم المسقط لا يذكر لانه يرجع على جميع السهام
الباقية بالسوية فيعطى اطرافه **لو** وجهه مريض مائة لا يملك سواها ثم عاد المتق وجهه الاول في
يملك غيرها فقد حقت الهبة في شئ ثم الثانية في ثلثة تبقى للواحد الاول ثلثا شئ والواحد مائة الاثنى شئ تعدل
شئ اخر وقابل يخرج الشئ سبعة وثلثون ونصفا يرجع الى الواح ثلثها اثني عشر ويبقى للواحد خمسة
وعشرون ومطرق الباب يصير ثلثة في ثلثة ويسقط من المرفع سهمان شئ ثمانية فاقسم المائة عليها لكل سهم خمسة وعشرون
خمس وعشرون ثم احاد ثلثها ثلثة اسقط منها سهمان يبقى ثمانية فاقسم المائة عليها لكل سهم خمسة وعشرون
ثم احاد ثلثها لانه اسقط منها سهمان يبقى سهمان في الواح الاول وذلك هو الربع ولو خلف الواح الهبة
اخرى فقلنا يبقى مع الواح ثلثان الاثنى شئ تعدل شئ فالشئ ثلثة ثمانية فلك خمسة ويبقى مع
الى الواح ثلثها يبقى مع ورثة خمسون **لو** وجهه جارية مستوعبة فمقتا ثلثون ومهر ثلثها عشر
وطبقها المتق ثم مان الواح فقد حقت الهبة في شئ ويسقط عنه مهرها ثلث شئ ويبقى للواحد اربعون الا
ثنا وثلثا تعدل شئ فالجبر والمقابل يخرج الشئ خمس ذلك وعشر وهو اثني عشر حسا الجارية فيعطي الهبة
فيه ويبقى للواحد ثلثة اخاسها وله على المتق ثلثة اخاس مهرها ستة وكذا لو وطئها اجتنى ويكون عليه
ثلثة اخاس مهر الواح وخمس الثلث الا ان الهبة انما سقط فمنا على الثلث مع حصول الحمل من الواح فان لم

يصل شئ لم يرد الهبة على الثلث وكلما حصل منه شئ يعدم الهبة في الزيادة على قدر ثلثه ولو وطئها الواح
تعدله من غيرها فمقتا جازى الهبة فيه وهو ثلث شئ سعي معه ثلثون الاشياء وثلثا يعدل شئ فالشئ سعة
وهو حسا الجارية وعشرها وسبعة اخاسها الورثة الواح وعليهم عقر الذي جازى فيه الهبة ثلثة فان اخذ
من الجارية بقدرها صار له خمسها **لو** تزوج على مائة مستوعبة ومهر ثلثها عشرون فلها بالمثل عشرون
والجارية شئ والورثة ثمانون الاشياء تعدل ثلثا ما جازى الجارية وذلك ثمان اجبره فزده فصر ثلثة اشياء
تعدل ثمان والثنى ستة وعشرون وثلثان وهو الحارس لها بالجارية فجميع لها بالجارية ومهر المثل ستة
واربعون وثلثان والورثة ثلثة وخمسون وثلثا الجارية ولاد ورفان مائة فله دخلها الدور فان
الجارية لم يدل جوع بعضها الله بالارث فقول لها بالمثل عشرون والجارية شئ والزوج ثمانون الاشياء
ويرجع اليه نصف ما معها وهو عشر ونصف شئ فيجتمع معه تسعون الا نصف شئ يعدل ثلثا ما جازى الجارية
وذلك ثمان فاذا احترت وقابل صار معك ثمان ونصف يعدل تسعين فالشئ ستة وثلثون وهو الحارس
لها بالجارية فيكون لها بالمثل عشرون والجارية ستة وثلثون وتقع مع الزوج اربعة واربعون ويرجع
اليه بالارث النصف ثمانية وعشرون فيجتمع معه اثنان وسبعون وهو ثلثا الحارس الجارية وتقع مع زوجها
ثمانية وعشرون وكما وصفت لها فلها بالمثل عشرون والجارية شئ والوصية ثلثة وهو ستة وثلثان
وذلك شئ يرجع الى الزوج نصف الباقي وهو ستة وثلثان وثلث شئ فزده على ما بقي معه وذلك ثمانون الا
ثنا فزده على ما بقي معه ذلك ثمانون الاشياء فيجتمع معه ستة وثمانون الاثنى شئ تعدل ثلثا ما
جازى الجارية وذلك ثمان فاذا احترت وقابل صار معك ثمان وثلثا شئ يعدل ستة وثلثان
فاذا جمع الجميع الا ثمانية الاشياء ثمانية والدرهم مائة وستين فاقسم الدرهم على الاشياء يخرج من القيمة اثنان
وثلثون ونصف وهو الشئ وذلك الجارية فزده على مهر المثل وهو عشرون يصير اربعا وخمسين ونصفا فاعط
للثا الوصية وهو سبعة عشر ونصف فاعط نصف الباقي وهو سبعة عشر ونصف للزوج بالارث فزده ذلك على
ما بقي معه وهو سبعة واربعون ونصف يصير معه خمسة وستون وذلك ثلثا الجارية فان كان عليها در عشر
واحد ثلثها فلها بالمثل عشرون والجارية شئ ويخرج من ذلك الدر عشر ويبقى عشر وشئ للوصية ثلثها

[illegible]

فهذه الهبة وهو نصف شئ وعلى الموهوب له عقر ما بطل فيه الهبة وهو خمسون الا نصف شئ قصير مع الوهاب
مائة وخمسون الاسمين وهو يعدل مثلي ما صح فيه الهبة وذلك شيان فاذا احترق وقابل ما عكس الهبة
اشياء تعدل مائة وخمسون فالشئ يعدل سبعة وثلثون ونصفا وذلك قدر الهبة وبطل في اثنين وستين
صفت على الواهب عقر ما على خمسون الا نصف شئ وهو واحد وثلثون وربع فاذا انقاصا بقي على الموهوب له
اثنى عشر ونصف فمدها على ما بقي للواهب فتكون خمسة وسبعين وذلك مثلا الحارس الهبة **ر** لو اعتوى حاية
ومنها ثلث الزكوة ثم تزوجها على ثلث آخره دخل سقط المستحق والادان لان سبعة يستدعي النكاح المتوفى على
صحة العتق في الجمع المتوفى على بطلان المستحق يخرج من الثلث نعم بغير المثل وان كان اكثر من المستحق ولا ينقل
منه ومن مهر المثل لانه كالارض ولو كان بقدر الثلث صح العتق شئ ولها من مهر المثل اربعة وللورثة شيان
بازا ما عتق الزكوة في بقدر اربعة اشياء شيان للبارية وشيآن للورثة فعتق ثلثة ارباعها ولها ثلثة
ارباع مهر المثل والباقي للورثة ولو كان مهرها نصف قيمتها وهي مسوعة عتق منها شئ ولها بصدقتها
نصف شئ وللورثة سائر نبط الجميع سبعة فلها ثلثة ولهم اربعة فصحت ثلثة اسباعها ولو اراد
الورثة ان يدفعوا حصتها من مهرها وهو سبعة وعشرين منها سباعها وسروا خمسة اسباعها فليس
لهم ذلك ولو كان يملك مع البارية قدر نصف قيمتها عتق ثلثة اسباعها ولها ثلثة اسباع مهرها وانما
قل العتق لانها لما احترق ثلثة اسباع مهرها تقضى المال فعتق منها ثلث الباقي وهو ثلثة اسباعها وطريقه
ان يقول عتق منها شئ ولها بغيرها نصف شئ وللورثة سائر ثلث ذلك البارية ونصف قيمتها فالشئ
سباعها وسبعة نصف قيمتها وهو ثلثة اسباعها فقول الذي عتق منها واخذ بصدقه ذلك من المال بمهرها
وهو ثلثة اسباعه ولو كان يملك مثل القيمة عتق اربعة اسباعها ولها اربعة اسباع مهرها بقي للورثة
ثلثة اسباعها وخمسة اسباع قيمتها وذلك يعدل مثلي ما عتق منها وطريقه ان يجعل السبعة الاسماء عا دله
لها ولقيمتهما فعتق منها بقدر سبعة الجميع وهو اربعة اسباعها واستحق سبعة الجميع بمهرها وهو اربعة
اسباع مهرها وان كان يملك مثلي قيمتها عتق كلها وصح تكا حوا لانها يخرج من الثلث ان اسقط مهرها
وان لم يسقط عتق سبعة اسباعها ولها ستة اسباع مهرها وبطل عتق سبعة وبكائها ولو خلف اربعة

اشكال قيمتها صح عتقها وكما حها ومداقها لان ذلك يخرج من المثل ولو زوج امته عبدا وقبض الصداق و
انفقه ثم اعفها فلا خيار لها اذ لو صح لا ردت المهر ولم يخرج من المثل قبض العتق والخيار ولو اوصى له ببنه فاق
قبل القول وقبل طحاها فصل عتق لم يرث والايجبت الاخر فقبل العتق فقبل العتق **النوع الرابع الخيارات**
لو وهب عبدا مستوعبا فقبل العتق والواجب ان احسن المذهب الدفع دفعة اجمع نصفه بالخانة ونصفه لاسفاح
القيمة فيه لان العبد قد صار الورثة وهو مثلا نصفه فبقيت قيمة النصف وان احسن الفداء فقبل
باقول الامرين وقيل بالارث وان كان موصيته دية فقول صح النصف في شئ من دفع المهر في العبد وفيه قيمته
القيمة فيه وذلك بعدل شيئين قال شئ نصف العبد ولو كان قيمته ثلثه اقسام الدية فاحسن فداء بالدية فقد
صح النصف في شئ ونفذه شئ او اثنين فصار مع الورثة عبد وثلاثا شئ بعدل شئ فالثاني ثلثه ارباع فطرح النصف
في ثلثه ارباع العبد وقبرجع الى الواهب ربعه مائة وخمسون وثلثه ارباع الدية سبعة مائة وخمسون صاير الجميع
تسعة مائة وهو مثلا ما صح فيه القيمة ولو ترك الواهب مائة دينا فتمت بها الى قيمة العبد فان احسن دفع العبد
دفع ثلثه وربعه وذلك قدر نصف جمع المال بالخانة وباقه لاسفاح القيمة فيه فقصص الورثة العبد والمائة
هو مثلا ما جاز القيمة فيه وان احسن الفداء وقد علم انه اذا لم يترك شيئا فالثلاثة ارباعه فترد على ثلثه ارباع المائة
نصف ذلك سبعة اثمان العبد ففنده تسعة اثمان الدية **ج** لو اعتق عبدا مستوعبا قيمته مائة فقطع اصبع
سيده خطأ عتق نصفه وعليه نصف قيمته وبصير السيد نصف نصف قيمته وذلك مثلا ما عتق واوجنا
نصف القيمة لان عليه من اشر حبايته بقدر ما عتق منه فقول عتق منه شئ وعليه شئ السيد فصاير السيد
عبد الاشياء شئ بعدل شيئين فاسقط شيئا شئ بقي ما معه من العبد بعدل شيئا مثل ما عتق منه ولو كانت
قيمة العبد ما من عتق خمسا لانه عتق منه شئ وعليه نصف شئ للسيد فصاير السيد نصف شئ وقيمة
يعدل شيئين فيكون نصفه العبد بعدل شيئا ونصفا وهو ثلثه اقسامه والتي الذي عتق منه خمسا ولو
كان قيمته خمسين فادون عتق كله لانه يلزمه مائة وهو مثله او اكثر وان كان قيمته ستين قلنا عتق منه
شئ وعليه شئ وثلاثا شئ للسيد مع ثلثة العبد بعدل سدين فقيمة العبد اذن ثلثه عتق منه ثلثه ارباع
وعلى هذا القياس الا ان ما زاد من العتق على الثلث سعي ان يقع على اداء ما يقابل من القيمة كما لو وهب عبدا له

دين فكلما قضى من الدين شئ عتق من الموقوف بقدر الثلث **ج** لو اعتق عبيدين دفعه فمهما ادها مائة
الاخر مائة وخمسون فحسب الاحسن على النفس حيا به نفسه بثلث قيمته واربعا لكان في حيز مولاه ثم ما افرغ
من العبيدين فان وقعه فمعه المهر على الجاني عتق منه اربعة اقسامه وعليه اربعة اقسام من حبايته وفي
لورثة سيده خمسة وارشر حبايته والعبد الاخر قد ذكرا مائة وستون مثلا ما عتق منه بان نقول عتق منه
شئ وقيمة العبد بعدل سدين فعلمنا ان نصفه العبد من شئ ونصفا فالثاني الكامل حباها وذلك اربعة اقسام
احدها فان وقعه على الجاني عليه عتق كله وله ثلث اشر حبايته تتعلق برقه الجاني وذلك تسع الدية لان الخانة
على ثلثه من نصفه مائة من المهر والرق فالواجب له من الارش تسع مائة فالثاني فستحقه بها والاربع لسيده
مال سواء فعتق بثلثه وربع ثلثه ولو كانت قيمة احداهما خمسين وقيمة الاخر مائة فحق الادنى على الاعلى
حتى صار قيمته اربعين فان وقعه المهر على الادنى عتق منه شئ وعليه ثلث شئ بعدل الثلث ما في العبدتين
فظهر ان العبدتين شيان وثلثان فالشئ ثلثه اثنانها وثلثها سبعون فثلثه اثنانها ستة وعشرون وربع
في الادنى نصفه وثلثه وربع سدسه وان وقعه على الاخر عتق ثلثه وحقه من الجانية اكثر من قيمه الجاني فمأخذ
بها وفيه المقتضى **د** لو اعتق عبدا على حر حبايته وقيمة خمسا فعتق من حبايته ثلثه ولا شئ له سوى حبايته
فان احسن السيد الدفع فلا بحث لان روح الحباية مثله فمما العبد يكون العبد له الجاني عليه وان احسن الفداء
فقول جاز العفو في شئ من القيمة وبقي خمسا لاشياء بعدلها السيد عليها لان الدية هي مثلا القيمة فقصير
لورثة الجاني عليه الف الاشياء بعدل مثل ما جاز فيه العفو وهو شيان فقصير اربعة اشياء بعدلها فالشئ
ماتان وخمسون وهو قد العفو فذلك هو العبد ويقدر السيد النصف الاخر على قيمته وهو نصف الدية
وهو مثلا ما جاز فيه العفو ولو كان قيمته ستمائة واحسن الفداء جاز العفو في شئ ويقدر السيد الباقي
بثلثه ومثل ثلثه قصير لورثة الجاني عليه الاشياء وثلث شئ بعدل مثل ما جاز به العفو وهو شيان فاذا
مهرت وقابلها بثلثه اشياء وثلث شئ بعدل الباقي فابسط الجميع اثنانها بصير ثلثه الا فبعدل احد عشر شيئا
فالشئ الواحد بعدل اثنين واثنين وسبعين وثمانية اشر من احد عشر شيئا صريحا وذلك هو الجاني
من العفو وهو خمسة اشر من احد عشر وفدى ما فيه بثلثه ومثل ثلثه من الدية وذلك خمسا مائة وخمسة

فاربعون وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من ذلك مثلا ما جاز فيه العفو ولو كانت قيمته سبعة مائة فذو التسع الباقي
مثله ومثله اسباعه فصار لها الاثنان فله اسباع شئ يعدل شئ فاذا احترت وقابلت صار له اثنا عشر
وله اسباع شئ يعدل شئ فاذا احترت وقابلت صار له اثنا عشر وله اسباع شئ يعدل الفا فالثاني الواحد
سدس الالف ومثله وذلك ما كان واحدا وسدسون والمان وهو الحار العفو من العبد وهو له اثنا عشر وله اسباع
نفوذ السيد باقية وهو نصفه ومثله من الله ومثله اسباعه وذلك خمسة وله ثمانون وثلثون
هو مثلا ما جاز فيه العفو من العبد فلو كان قيمة العبد ثمانية كان الذي يحرق فيه العفو مائة من العمل خمسة اجزاء
من ثلثه عشر وهو اربعة اجزاء وثمانون واربعة اجزاء من ثلثه عشر جزءا من ثمانية عشر جزءا من ثمانية عشر
ذلك سبعة وخمسة عشر دينار وخمسة اجزاء من ثلثه عشر جزءا من ثمانية عشر جزءا من ثمانية عشر
لان الحار من العبد بالعفو هو خمسة اجزاء من ثلثه عشر جزءا من ثمانية عشر جزءا من ثمانية عشر
حرام دينار وعلى هذا لو كانت قيمة العبد سبعة فان العفو مائة من العمل خمسة اجزاء من ثلثه عشر
دينار وذلك سبعة ونصف سبعة ونفوذ السيد باقية وذلك نصفه وسبعة مثله ومثله سبعة من الله وذلك
خمسة اسباع العبد وهو سبعة وثمانون واربعة اسباع دينار وهو مثلا ما جاز فيه العفو ولو
كانت قيمة الفا استوى الدفع والقداء ولا يدخله الدور لان العفو يبيع من ثلثه ويدفع ثلثه او ينفذ بمثلها
من المدينة وذلك مثلا ما جاز فيه العفو **لو** هو عبد مستوعبا قيمته مائة فحرق على الموهوب بنصف قيمته
جاز الهبة في شئ من العبد ويجعل الموهوب نصفه بطل فيه الهبة بالخيانة وذلك خمسون الا نصف شئ
وسبق لورثة الواهب خمسون الا نصف شئ وذلك مثلا ما جاز فيه الهبة وهو ثمانون فاذا احترت وقابلت
خمسين يعدل ثمانين ونصفا فالثاني عشرون وثلثا ما جاز فيه الهبة وبطل في ثمانين ورجع على المبيع عليه نصفها
المائة اربعون فصار للموهوب له ستون وسبق لورثة اربعون وهو مثلا ما جاز فيه الهبة ولو جنى على
الواهب نصف قيمته جاز الهبة شئ ورجع نصفه بالمائة فصار لله مائة الا نصف شئ وذلك يعدل
مثلي ما جاز فيه الهبة وهو ثمانون فاذا احترت وقابلت صار له ثمانون ونصفا فالثاني الواحد اربعون
وهو الذي جازت الهبة فيه ورجع نصفه بالخيانة فيصير مع ورثة الواهب ثمانين مثلا ما جازت فيه الهبة

دينار

او حتى على الواهب الموهوب على كل واحد نصف قيمته جازت الهبة في شئ ورجع نصفه بالخيانة وبطل
الهبة في مائة الاثنان ورجع نصفه بالخيانة فاذا اراد بيع مع الموهوب له بعد الاخذ والرجوع ورجع
الواهب خمسون بعد الاخذ والرجوع وذلك يعدل مثلي ما جازت فيه الهبة وذلك ثمانون فكون قيمة الشئ الواحد
حصة وعشرين وهو الحار الهبة وبطل في خمسة وسبعين فاذا اراد بيع في دورته الواهب خمسون مثلا
جاز فيه العفو والعروغ كشره ذكرنا اصولها وطولنا الكلام هنا لان علماءنا رضي الله عنهم لم يترقبوا الشئ
من هذه العروغ ولا سلكوا هذا الطريق والله وحى التوفيق **الفصل الرابع في الوصية بالولاية وفيه**
مطلبان **أ** في اركانها وهي اربعة **آ** في الموصي فيه الوصية بالولاية استتابة بعد الموت في التصرف مما كان له
التصرف فيه من قضاء ديونه واستيفاء ما ورده الوارث واسترجاعها والولاية على ولادة الذرية بالولاية
عليهم من الصبيان والمجانين والنظر في اموالهم والتصرف فيها بما لهم الحظ فيه وتقرير الحقوق الواجبة
المترتبة بها ونبأ المساجد ولا يصح في ربيع الاضلاع لعدم الغبطة على اشكال **ويصح** في ربيع من يبيع فاسقل
مع الضرورة الى النكاح ولا في بناء البع وكبنة التوراة فانها معصية **ب** الصيغة وهو قوله وصيت
لكا امورا ولا دي وصيتك وصيتا لهم او حفظ مالي وفيما له فعلة ولا دفعه من القبول وفي غير الموصي
او بعد موته ولو قال وصيتك ليك ولم يقل ليتصرف في مال الاطفال احملا الا وصار على حجة الحفظ والتصرف
ولو اعتقل لسانه وفقر عليه كتاب الوصية فاشا رباسه بما يدل على الاخبار كوي وتصرف على المأذون فكون
له النظر في مال معين لم يتعد الى غيره ولو جعله النظر في مال الطفل الموصي لم يكن له النظر في ماله
لو اطلق له النظر في ماله دخل فيه المتحد **ج** الموصي وهو كل من له ولاية على مال واطفال او مجانين شرعا
كالا ب والخله اما الموصي فيلحق له الايصاء الا ان ياذن له الموصي على ان ياذن كان النظر لا الحاكم بعد
من الموصي وكذا الوارث انسان ولا وصي له كان الحاكم النظر في تركته فان لم يكن حاكم جاز ان يتولاه من الموصين
من يوثق على اشكال ولا يجوز نصيب وصي على اولاده الكاملين ولا على غير اولاده وان كانوا اقرانه صغارا
او مجانين كالاخوة والاعمام نعم له نصيب وصي في قضاء ديونه وتعدد وصاياه ولا يجوز له نصيب على
ولده الصغير او المجنون مع الجدل للاب بالولاية للجد وفي بطلانها مطلقا اشكال نعم يصح في اخرج الحقوق

كتاب الوصية

وليس للام ان توصي على اولادها وان لم يكن اب ولا جد ولا ولد ابان يوصي على اولاد اولاده اذ لم يكن لهم
اب ولو اوصى سلفه للفقر وما اقله حد اطفاله لم تصرف الجدة الثلث للحاكم اذ لم يكن وصي **باب الوصي**
وشروطه ستة **أ** العقل فلا يصح الوصية للمجنون مضافا منفردا **ب** البلوغ فلا يصح التقويض للطفل
منفردا سوا كان مميلا ولا يصح مضافا الى البالغ لكن لا تصرف في حال صغره بل تصرف الكبر لا ان يبلغ وجيزا لا
يوصي للبالغ المفقود ولو بلغ الصبي فاسد العقل او بالكلية لا ينفرد ولا يدخل الحاكم وليس للصبي بعد بلوغه
بعض افعاله الكبر فله اذ لم يبلغ الف المشرع وهل يقصر البالغ من التصرف على الابدية نظر **ج** الاسلام فلا
يصح وصية المسلم الى الكافر وان كان رجلا وصح ان يوصي ليه مثله وهل بشرط عدلته وفيه نظر وصح وصية
الكافر الى المسلم الا ان يكون تركه خيرا وحزرا **د** العدالة وفي اعتبارها خلاف الاقر ذلك ويشكل الامر الاب
الفاسق نعم لو وصي العدل ففسق بعد موته على الحاكم ونصب غيره فان عاد اميناه بعد ولائه والاربع
ولائه بالتزويج ولا تقود ولا يه القاضى والوصي لا اقامة بعد المخرج **هـ** الحرية فلا يصح الوصية الى مملوك
غير الابا دون مولاة ويحجز الوصية الى الاعشى والمرأة والموت **و** كفاية الوصي واحد او اثنين الى ما يوصي اليه
فلا يصح عن ذلك نص الحاكم معه امينا وكذا الوصية العجز بعد الموت ولا تصرف بخلاف العدل اذ افسق وهل يصح
الشروط حاله الوصية الوفاء خلاف اقرب الاول فلو اوصى للطفل او مجنون او كافرا ثم مات بعد ذلك الحاكم
قالا قرب البطلان **المطلب الثاني** في الاحكام الوصية بالولاية كالوصية بالماله انها عقد جابر لكل من الوصي
والوصي الرجوع فيه لكن الوصي اذ قبل الوصية لم يكن له الرجوع بعد وفاة الموصي ولو ردت في حال حيوة فان لم يرد
الرجوع والابطال فله حكم الوصية فان امتنع اجره الحاكم على القيام بها ولو لم يقبل الوصية ابتداء او لم
يعلم بها حتى مات الوصي في الزامه بها نظر والوصي امين لا يضمن ما يتلفه الاستعداد او بشرط او مخالفه بشرط يلزم
بها الوصية وله ان يستوفي في يده على الميت ما في يده وان كان له حصة من غير ذلك الحاكم وان شتر لنفسه من
نفسه وان يبيع على الطفل من ماله فيكون مرجعا قابلا بشرط البيع بشئ المثل وان نقض يورن الصبي وان
سفع عليه بالمعروف وليس له ان يزوج الاطفال وله تزويج اماهم وعبيدهم وليس له ان يشهد للاطفال
نحو له فيه ولاية ويجوز غير الا ان يكون وصيا في الثلث تشهد بما يتبع له التصرف فيه باستساع الثلث والقول

جان

قوله في الاتفاق وقدرة بالمعروف الا في الزيادة عليه وفيه نظر المالم من غير بشرط وفيه عدم الحيانة في البيع
غير ولو ابرعه في ما يبيع موتا يبه اذ به كسر النفقة او في دفع المال اليه بعد البلوغ قال قول الصبي مع
المعين ولو اوصى الى اثنين فصاعدا فان اطلق او شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما المفقود عن صاحبه بل يجب
عليهما التشاور في كل تصرف فان اشاحا لم ينفذ ما سجد به احدهما من التصرف الا فيما لا يبد منه كاكل
القيم وليس له ويحتمل عندي مع هذه عن المفقود بضم المفقود وحمل قول علما على ما اذا اطلق فانه تصرف
بالاتفاق خاصة وبغيرها الحاكم على الاجتماع فان تعذر استبدل بها ولو لم يبق قسمه المال ولو لم يبق احدها
او عجزهم اليه الحاكم من اجتهاد ولو لم يبق اوصى استبدل بالآخر الحاكم من عجزهم على اشكال ولعل الاقر عندي وجوب
القيم لانه لم يرض برأي واحد ولو سوغ لها الاجتماع والافراد تصرف كل منهما كبرياء وان انفرد ويجوز
ان يقسم المال وتصرف كل منهما كما يصيبه وفيما في صاحبه كالحجز بغير اذنه قبل القسمة فان فرض احدها
او عجز لم ينفذ الحاكم الله معينا فان قلنا بالضم مع الاجتماع ولو خرج من الموت او فسلم نضم الحاكم ولو شرط لاحدها
الانفراد دون الآخر وجب اتباعه ولو شرط استقلال احدها عن موت الآخر صح شرطه ولو جعل لاحدهما النظر
في فسط المال او فطاه من الاولاد او في المال خاصة والآخر في الباقي او في اولادهم ولو اوصى لزيد ثم انما
لم يكن رجوعا ولو لم يقبل عرفا نفرد زيدا ولو قبل لم ينفذ احدهما بالانفراد مع مودة الله على الرجوع او على
المفقود ولو قال لزيد او صديقك ثم قال فتميت اليك عمرها فان قلنا معا لم ينفذ احدهما وان لم يقبل عمرها نفرد
زيد ولو قبل فوضعه الحاكم آخر ولو اخلها في المفقود على الفقراء نزل الحاكم المعدن على ما يراه ولو اخلها في حفظ
المال فان كان في ندها موضع للحفظ حفظه ولا سلام الى التكون نايها لها ولا توليه الحاكم ولو قال في صديق
الزيد فان مات فقد وصيت الى عمره صح ويكون كل منهما وصيا الا ان عمرها وصي بعد زيدا وكذا وصيت اليك
فان كبر اخي قصور وصيتي ويجوز ان يجعل الوصي جهلا ولو لم يجعل حاله اخذ بغيره المثل عن طهر في ماله وقيل
قد الكفاية وقيل قلها واذا اوصى اليه شرف مال لم يكن له اخذ شي منه وان كان موصيا بصفة المستحقين
قوله اعطاء اهله واولاده مع الوصف ولو قال جعلت لك ارضع ثلثي فميت ثلثي وجبت رايته فله ان ياخذ كما
يعطى غيره من غير تفصيل ولو اوصى اليه شرف ماله فامتنع الوارث من اخراجه ثلثا في يده قال الاقر باخراج

الثلث كانه متا في يد كائن المال او حلف له ان يعطى ما يعلم من الدين من غير ان يعطى حلا في ارباعها وورد الوديعه
الفصل الخامس فيما ثبت به الوصية واحكام الرجوع ثبوت الوصية بالمال بشهادة عدلين ومع عدم عدول المسلمين
تقبل شهادته اهل الذمة خاصة وشهادته واحكام الدين ومع امرائهم وقبيل المرأة في بيع ما شهد به وهل
اقيم اليه في اشكال وشهادة اثنين في النصف ثلثه ارباعه في الجميع وهل ينبت النصف والربع
تسواه الرجل من غير عيين الاقرب من الربع ان لم يوجد اليه في طرقي المرأة والا قرب وجوب اليه لو شهد بذلك
وذي في ولايته الا انها اداة عدلين ولا تقبل شهادته النساء وان كرن ولا يشاهد عيين في قبول اهل الذمة
مع عدم عدول المسلمين نظرا اقرب عدم القبول ولو شهد عديين على حمل امته انه منه وانما حران ثم انشروا
شهادتهما واخذوا كره غير ثم اعقبوا وشهدا قبلت للولد وجعرا في تركه له استرقا قطعا ولا تقبل شهادته
الوصي فيما وصى فيه ولا فيما يجزئه نفعا وان كان تسامح ولاية والوصية عقد جائز من الطرفين يجوز للوصي
الرجوع فيها سواء كان بالاولاد واليه وبحقوق الرجوع بالنصر وبفعل مانا في الوصية ونظمها امور اربعة
أ صريح الرجوع مثل رجعت ونقض في حق هذا الوارث ولو قال هو من تركي فليس رجوع على اشكال ولو
قال هو من ابي او هو حرام على الوصي له او هو ميراث وارث فهو رجوع **ب** ما يتحقق الرجوع كالبيع والعتق
والكتابة والهبه مع الاقباض بدونه لكن لا يملك هذا المذهب كذا الرهن والوصية بالبيع او الكتابة ولو
اوصى بزيد ثم اوصى به لغيره فهو رجوع ما لم يصر على الشريك ولو قال الذي اوصيت به لزيد فقد اوصيت
به لغيره فهو رجوع والتبديل رجوع ولو اوصى بثلثه ثم باع المال لم يكن رجوعا بخلاف ما عيين او عين مخصوصه
ولو رجع عن المصير بان اوصى بزيد لعين ثم لغيره باخرى وقصر الثلث ثم اوصى بأكبر الاول فالأقرب تقدم فيه
عرب **ج** مقتضى الامور التي لم يتحقق لها فصل الوصية كالعرض على البيع وحجرة الامحار في الرهن والهبة
تروى العبد والامنة واجازتها وجنائها وتعليقها فليس رجوع والوطى مع الاعتراف ليس رجوع وبدونه
دليل على قصد الرجوع لانه سري ولو اوصى له بسكنى في ارضه لم اخرها سنة لم ينسخ فان ما في الاول ان
له سنة كاملة بعد انقضاء مدة الاجازة **د** الفعل البطل للاسم كالواوصى له بحقة فطعنها او فاق
فجئته او غرل فسحقه او قطن فغرله او دار فهدىها او ربت فحطه بغيره وكذا الحنطة لو رجمها هذا مع

في الرجوع
في الوصية

الرجوع

العيين اما الوصي لصاح من صرة ثم صرت لغيره فانه لا يكون رجوعا ان كان المزوج به مائلا وان كان
احد فهو رجوع لانه احد في زيادة الوصية والملك فيها ولو كانت مردى لم يكن رجوعا ولو اوصى له حقه
احد فليس فيها رجوعا اشكال ولو اوصى بغيره اوصى بها فهو رجوع وكذا الوصية وكذا الوصى بنور قطعة ثيابا
او حشفة فخرج ما اوصى فحطه من بلد الوصى الى مكان بعد على اشكال في ذلك كله ولو اوصى بجزء فحطه فبطل او
نقط فحطه فبطل او بطل فحطه فبطل او بطل فحطه فبطل او بطل فحطه فبطل او بطل فحطه فبطل او بطل فحطه فبطل
بالعين والرجوع في البعض ليس رجوعا في الباقي ولو اوصى بالاسم بغير فعل الوصى كالوصف الجريح الارض فصار
زراعا وانهدم الدار فصار تبرا حيا وحقة الوصى بطل الوصية على اشكال ولو لم يكن الا انهدام من بلاد الاسم
لدار سلم اليه دون ما افضل منها على اشكال وفي كون المحرور رجوعا اشكال انشا من انه عقد فلا يطل بمحدر
كفر من العتق وهو لانه على انه لا يربط بصله الى الوصى له **خاتمة** تشمل على سائر متعددة آلو اوصى
بعد مستوعب لزيد وثلثه لغيره ولم يقصد الرجوع وضع من القديم واجاز الوارث قسم العبد ارباعا ويحتمل
استدسا ولو قصد الرجوع قسم ارباعا فان خلف مع العبد مانا وفيمة العبد مانا ولم يقصد الرجوع اخذ المال
على الاول مع الاجازة بدل المال وتباعدت من العبد وهو ربعه والاول لانه ارباعه ولو ردت الورثة ما راد على الدلت
فلان نصف العبد وعلى الثاني سدس الركة فما حدد سدس العبد وسدس الماسون فله العبد ستة عشر وثلاثون
ومن اقر الركة لثمة وثلاثون وثلاثون فبطل قولنا على الاول اقسامهما الثلث حال الركة على حسب ما هما في الاجازة فوصية
صاحب العبد اقل لانه شريك معهما في وصيته غير ولم يترك في وصيته الثاني غير ولصاحب الثلث الماسون من
غيره اربعة وثلاثون في العبد الثاني لثمة وللآخر جميعه فصار ارباعا وفي حاله الركة ردت وصيتهما الى الثلث المال
فصار مخرج الثلث فخرج الربع يكون اثني عشر ثم في ثلثه يكون ستة وهو ثلثه اسهم صار له احد عشر ولصاحب
العبد ثلثه ارباعه وهو تسعة نصفها الى سهام صاحب الثلث فجميع عشرون ففي الركة يجعل الثلث عشر والمال
ستون فلصاحب العبد تسعة من العبد وهو ربعه وحصة ولصاحب الثلث ثلثه من الاربعين وهي خمسة
وثلثه من العبد وهي عشرة ونصف عشر ويحتمل مع عدم الاجازة قسمها الى سهام الورثة وبطل باقي العبد
والركة اخماسا فله عشر العبد وخمس المائتين على الثاني **ب** لو اوصى عبدا مستوعبا قيمته مائة واوصى

خاتمة

به لو احد ولا خليفه ولا خليفه على جهة العول قسم العبد سبعة ستة لصاحب الكل واثان لصاحب التلوق واحد
 لصاحب السدس ويحتمل ان يكون للاول سبعة وعشرون من ستة وثلاثين وللتاني خمسة وللتالث اثنان ولو جعل العول
 من المستوفى للآخرين دونها فلهذا ولتلك اربع وللتالث في السدس وللتالث نصفه ولو رة الوارث قسم الثلث لذكر ولو
 كان مع العبد مائتان واوصى به لو احد ولا خليفه ولا خليفه فلهذا العبد مع الاجارة ثلثا العبد وثلثا
 الثلث سبعة وثلث الاثني عشر لصاحب السدس تسعة وسدس الباقى ومع الرقة نصيب صاحب العبد مائة وصاحب الثلث
 بها وصاحب السدس خمسون ويخصر صاحب العبد في وعلى الاحتمال القوي تحصل الثلث مائة عشر للاول ستة من العبد
 للتالث اثنان منه وستة من باقي الثلثة والتالث واحد منه فلهذا من باقي الثلثة لو ترك ثلثه فلهذا كل واحد مائة واوصى
 بعن واحد من ولا خليفه فلهذا على سبل العول عتق من العبد ثلثه اربعة وكان للوصي له اربعة وثلث العبد من الاخرين مع
 الاجارة ومع الرقة سبل الوصيتين مائتان وثلثا به وهو ثلث نصفه فكل واحد نصف ما وصى به فعتق من العبد نصفه
 ولصاحب الثلث سدس كل عتق ويحتمل ما تقدم ٥ اذا كان مال اليتيم غايبا قولته النص في ماله الى القاضي له لا فاقضى له
 المال مع عدم الوصي ولو كان صاحب مائة لم يكن لقاضي المال مائة استغناء ديونه قال احدها حفظها على الوارث
 ٦ للوصي ان يوكله باحد النص في التام لم يجر عاده ان يولاها ولو اقام الاب وصيا لاطفاله لم يكن للقاضي نصيبا
 مائة الا ان يصر حاله ولو كان مائة ووجد القاضي المستخرج الاقرب انه ليس له العزل ان وفي الثلث والاجارة نصف الثلث
 عن الاطفال ٧ لو وصى بالفاسق ففارق ثلثه فقد سبى بطلان الوصية الله على راي فان فرق لم يضمن ان كان الثلث
 لغيره يضمن لانهم لو اذن من غير دفع جاز وان كان لغيره يضمن لان نصيبه عليهم متعلق بالاجبة او الفاسق
 ليس من اهله فيضمن للعتدي وهل يقبل قول الامين في المفرقة الاقرب لعدم ان كان على قوم معينين والقبول ان
 كان على غير معينين ٨ لو وصى بالشفيع الذي يستحق به الشفعة فهو الشفعة للوارث لا للوصي له ٩ لو دفع اليه
 وقال اصف بفضه الى زيد الباقي فكيف قال دفع العزل ولو قال ادفع اليه بعد موتي لم ينزل والله اعلم

معينين

ثم كانت النصف الاولى انما هي مائة مائة على ولد النصف من العبد مائة مائة على العبد مائة مائة على العبد مائة مائة
 ثم كانت النصف الثانية انما هي مائة مائة على ولد النصف من العبد مائة مائة على العبد مائة مائة على العبد مائة مائة
 ثم كانت النصف الثالثة انما هي مائة مائة على ولد النصف من العبد مائة مائة على العبد مائة مائة على العبد مائة مائة
 ثم كانت النصف الرابعة انما هي مائة مائة على ولد النصف من العبد مائة مائة على العبد مائة مائة على العبد مائة مائة

ونوledge الحقة
 اكسوفي

٢٩
 ١١

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب النكاح وفيه ابواب **الأول** في المقتضات وفي سبعة مساحات **النكاح**
مستحب وتكاليف القادر مع شدة طلبه وتيجبا واختى الوقوع في الزنا سوء الرجل والمرأة والأقرب أفضل
من التحلي للعبادة لمن لم يتوفقه الله وينبغي ان يتخير الولد البكر العفيف الكريمة الأصل وصدقة مكرمين وتلك
الله تعالى ان يرقه من النساء اعفهن فرجا واخفطن له في نفسها وماله فان عهن رزقا واعطون بركة وغير
من الأدعية والاشهاد والاعلان والخطبة قبل العقد وايضا ليلة ويكرم والفرع برج العقب يستحب
عند الدخول صلوات مكرمين والدعاء وامر المرأة بذلك ووضع يده على أصبعها والدعاء وطهارتها والدخول ليلة
والسمية عند الجماع وسئل الله تعالى الولد الصالح الذكر السوي والولاية عند الرافق يوم أو يومين واستدعاء
المؤمنين ولا يجب الاجابة بل تحبب كذا الأكل وان كان صاميا نذرا ويجوز اكلها للمهر لا اخذ الأب أو اياه
نطقا او شاهدا الحال فيك حينئذ بالخذ على شكل **ج** يكرم الجماع في ليلة الكسوف ويوم الكسوف وعند
الزوال والغروب الى هذا الشفق وفي الحاق وفيما بين طلوع الفجر والنفس وفي اول ليلة كل شهر الا رمضان في
ليلة النصف وصفر مع عدم الماء وعند جوب الريح السوداء والصفر والزلزلة وعارا ومثلا قبل الفيل
او الوضوء ويجوز حماما من غير غسل مع حضور ناطر اليه والنظر الى فرج المرأة بحامها واستقبال الفضل
واستدبارها في السفينة والكلام بغير ذكر الله ويجوز النظر الى وجه امرأته نكاحا وكيفية مكررا واليها
قائمة وماشية وان استاذنها والعكس وقدر روى الى شعرها وحاسنها وجسدها من فوق الثياب
الى امة يريدها والشعرها وحاسنها دون العكس والى اهل الذمة وشعرهن الا للذة او ربة وان
ينظر الرجل الى مثله الا العورة وان كان شابا حسن الصورة الاربعة او للذة وكذا المرأة والمكث والنكاح
يسمح النظر الى السنتين من الجانبين على كراهية ويجوز النظر الى الحام عدا العورة وكذا المرأة ولا يعمل
النظر الى الأجنبية الا لتعرف كالمشاهدة عليها ويجوز الى وجهها وكيفية مرة لا يزيد وكذا المرأة والطبيب
النظر الى المحتاج اليه للعلاج حتى العورة وكذا المشاهدة الزنا النظر الى الفرج لتحل الشهادة عليه ليس
للمحصى النظر الى الماكدة ولا الأجنبية ولا لاغنى جماع صوت الأجنبية ولا المرأة النظر اليه وللصبي النظر

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

لا الأجنبية والمصون المبان كالمصون على شكل الفرج الحام كالنظر **هـ** الخطبة مستحبة اما بعد فارت رغب
فيك او حريص عليك او في رغبك او انك على كريمة وان الله لسائق اليك خيرا او في قولك ذكر النكاح البصر
لا تطربك رغبة بكاحك ونهى الله تعالى عن المواعدة من الاباء المعروف كان يقول عند جماع ربيك وكذا ان اشارت له
اخرجه من غير التعريض كان يقول ربيك لانه من الفرس ولما نصرت كان يقول اذا انقضت ذلك تحت
بك وكلاهما حرام لذل الجمل والمعتدة الرجعية والحرة ابدا كالطقة نسأ للعدة وكالملا عنه وكالمراصة و
الزوجة ممن حرمت عليه ويجوز التعريض لغيره من غير في العدة والتصرح بعدها والمطلقة تنادي بجرح التعريض
فما من الزوج وغيره ويجزم التصريح ملكه في العدة ويجوز من غير بعدها والمعتدة بائنا كالمعتدة والفسخ
نكاحا يجوز التعريض لها من الزوج وغيره والتصريح من الزوج خاصة والاحابة ولو صرح في موضع المنع او في
في موضع ثم انقضت العدة لم يحرم نكاحها ولو اجاب خطبة زيد في تحريم خطبة غيره نظر الا المسلم على الذمي في
الذمية ولو عقد العزم وحضر رسول الله صلى الله عليه وآله باشياء في النكاح وغيره وجاز الشك عليه
والوهر والاحتية والكار للنكر والظهار وجوز التخيير لانه يبين ارادته ومفارقة بقوله يا ايها النبي
قل ان ارجو ان كنتم ترون الحيرة الدنيا الآتية وهذا التخيير كناية عن الطلاق ان اختلفت بين الدنيا والقيام
الليل يحرم الصدقة الواجبة والمندوبة على خلاف وجانبة الاعيين وهو العزم بها ونكاح الزماء بالعقد و
الكنايات والاستدلال ببناءه والريادة عليهم حتى يقر بقوله ثم انا احلنا لك ان تراجك الآية والكناية في
قول الشعر ومنع لامتة اذا السها قبل العدة واجبه ان يقر بغيره وان يقر بغيره ويجوز بغيره
بلفظ الهبة ومنع القسم بين زوجاته والاضطفار والوجاهل واخذ الماء من العطشان والمشي لغيره واجبه
لناوله الغنم وجعل الأرض سجدا وتراجها طهورا وجعل رواجه امتا للمؤمنين بمعنى تحريم نكاحهن
على غير سوء فارقت موت او فح او طلاق لا لتسجنهن ايمتات ولا لمستحبة عليه السلام اباي
فمن الكافة وبقيت معجزة وفي القرآن اليوم القيمة وجعل خام النبيين وتصير الرزق كان العقب
بربهه من سيد شمر وجعل امته معصومة وخص بالشعاعة وكان ينظر من ورائه كما ينظر من قدامه
بسق الحفظ والحسن وكان ينام عينه ولا ينام قلبه كذلك وجعل قوا ببناءه مضاعفا وكذا عقابته
الحسن والحسن والخطبة

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

في النكاح والطلاق والنفقة...
والنكاح هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من العداوة...
والطلاق هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من الزوجية...
والنفقة هي الواجب على الزوج على الزوجة...

فصل في النكاح...
النكاح هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من العداوة...
والطلاق هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من الزوجية...
والنفقة هي الواجب على الزوج على الزوجة...

في النكاح والطلاق والنفقة...
والنكاح هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من العداوة...
والطلاق هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من الزوجية...
والنفقة هي الواجب على الزوج على الزوجة...

فصل في النكاح...
النكاح هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من العداوة...
والطلاق هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من الزوجية...
والنفقة هي الواجب على الزوج على الزوجة...

يسل عبادة القدا بما او قولاً ولا يمنع من الاعتقاد شهادته او الشهادة عندنا ليست شرطاً لكنه
 ولا يمنع من الرجعة وشراء الآباء والطلاق فان زال المانع عادت ولانته ولا يسقط الولاية عنه الى الحكم جالداً
 الا حرام والمعمى والمريض الشديد اذا نقيحه التخصيل والعيبه والفسق عرنا **المطلب الثالث** في المولى
 عليه لا ولاية في النكاح الا على ناقص بغير زوجة او سفيه او رقيق ولا ثب ان تزوج المجنون البكر عند الحجة
 ولا يزيد على واحدة وله ان تزوج من الصغرة اربعاً وان تزوج المجنون الصغيرة وان لم يكره ذلك للحاكم وتزوج المجنون
 الصغرة والبالغة وكذا الحاكم مع الصلحة بكر كان أو ثيباً ولا يصح الحاكم الى شاهدة اقل من اربعة ولا الحاجة بل
 يكفي الصلحة فيها والسفيه لا يحل له بالبع ولا يسقط لانه سفيه لكنه تزوج ما دون المولى مع الحاجة ولا يزيد
 على مهر المثل واذا لم يعين له المرأة استبح على خلاف الصلحة سرفه تسترق مهرها ماله ولو تزوج بغيره فسد
 فان وطئ وجرت المثل على أشكال فمالم يادن له المولى مع الحاجة اذ ناله السلطان فان تعدد في صحة استقلاله
 نظراً لا يدخل تحت طلاق العبد ولو طلب الرقيق النكاح لم يحل الاجابة وامرأة المرأة تزوجها سيدة
 ولا يملك كاحها من دن ادنها سوى آء النعمة او الدائم على راي ولا يكفي كون البكر في حقها والآخر استقلال
 المصقة في المرض بالترقيح فان رجعت او بعثا فباطل العقد الا ان يحرم المولى ولا ولاه على البالغ الرشد
 المراجعا ولا على البالغة الرشيده الحرم وان كان في بكر اعلى الاصح في المقتطع والدائم ولو تزوجها ابوها
 او جدتها وقفت على اجارتها كالاحني لكن يستحلها ان استقل من وقتها بالنكاح وان توكل اخاها
 مع عدها وان حملت الى الكر الاخر وان عجزت لم تحل فلو عضلها المولى في النكاح وهوان
 لا تزوجها مالا كافاً مع زعبتها اسقلت اجماعا **المطلب الرابع** الكفاءة معتبرة في النكاح فليس للامراة
 ولا للمولى التزوج بغير كفو والمراد بها التساوي في الاسلام والايمان ولا يصح تزوج المسلمة المومنة
 الا مثلاً ويجوز للمومن ان يتزوج بمشرك من المسلمين فليس له ان يتزوج بكافر حربي اجماعاً وفي
 الكتابية خلاف اخره جواز النكاح خاصة وله استصباح عقد من دون المهرات والمجوسية كباية
 ولا يتزوج بالناسيية المعتنة بعد اهل البيت عليهم السلام ويستحب للمومن ان يتزوج بمشرك
 للحران يتزوج بالائمة وللحرة ان يتزوج بالعبد وكذا شرفه النسب بالادون كالهائ شتمه والعلة

غيرها والعربية بالعمى والعكس وكذا امرال الصنابع الدينية بالاشراف وهل التمكن من النفقة شرط قبل نعم
 والاقر بالعدم ولو تجدد عجزه عنها فلا يرب عدم التسلط على النفقة ولو خطب المومن القادر وجب اجابته
 وان كان اقصى ثيباً ولو امتنع المولى كان عاصياً لا للعقد بل الى الاعلى ويكره تزوج الفاسق خصوصاً ثيباً
 للمزوجة لا فيله فان من غيرها قاله اقر اشقاء الفصح وكذا لا فيح لو طهر لم تزوج بالعسفة انها كافر قد
 زنت ولا يرجع على المولى بالمهر ولو تزوجها المولى بالمجنون او المصفيح ولها الخيار عند بلوغه وكذا لو تزوج
 الطفل اذا زرع عيب الفصح ولو تزوجها بملوك لم يكرهها الحيات اذا بلغت كذا الطفل ولو تزوج به بالائمة
 لم ينسأ حراً والعنت **المطلب الخامس** في الاحكام اذ تزوج الاب والمجدة له احد الصغرين لم يرم العقد
 لا خيار له بعد بلوغه وكذا المجنون او المجنونة ولا خيار له بعد شدة لوزوجه احدها وكان كل من له ولاية
 على النكاح الا الائمة قال لها الخيار بعد الموت ولو تزوجها الاب على أشكال ولكل من الاب والمجدة تولي طرف
 العقد وكذا غيرها على الأقوى الا الوكيل فانه لا تزوجها من نفسه الا اذا اذن له فيصير على راي ولو وكيل البدن
 عر جاذبه تولي طرفيه وكذا الوكيل الرشد من ولو تزوج المولى بدون مهر المثل فالأقربان لها الاعتراض
 وبه للمراة ان تعقد على نفسها وغيرها ايجاباً وقبولاً ولو تزوج الفضولي وقعت على الاجان من الموقوف
 عليه ان كان حراً رشيداً ومن وليته ان لم تكن ولا يقع العقد باطلا في اصله على راي وكفي في البكر التكون
 عند عهده عليها ولا بد في النكاح من الطوق ولو تزوج الاب والمجدة الصغرين قال احدهما ربه الآخر
 ولو عقد الفضولي قال احدهما قبل البلوغ بطل العقد ولا ميراث ولا ميراث ولو بلغ احدهما فاجاز لم
 فطرفه فان صار الآخر كالاول وان مات المجتر غزل الآخر بصيبيه فان فسخ بعد البلوغ فلا ميراث ولا ميراث
 فان اجاز احلف على عدم سببية الرعدة في الميراث للأجاءم وودت فان مات بعد الاجارة وقبل
 الميراث أشكال ولو جرت غزل بصيبيه فان كل قولي المهر ولو رثته أشكال وفي انسحاب الحكم في البالغين
 اذ تزوجها الفضولي أشكال ولو تزوج احدهما المولى أو كان ما عا رشيداً وتزوج الآخر الفضولي
 قال الأول غزل الثاني بصيبيه واحلف بعد بلوغه قالوا ما الثاني قبل بلوغه أو قبل اجارته بطل العقد ولو
 تولي الفضولي احد طرفي العقد ثبت حق الباشر بحرم المصاهرة فان كان تزوجاً حرم عليه الخامسة والأخت

والام والبيت الا اذا افسح على اشكال في الام وفي الطلاق نظر امرته على عقد لان فلام مع المصاهرة وان كان
زوجه لم يحل لها نكاح غيره الا اذا افسح والطلاق ههنا معترفا بوجوب المولى لغيره في الزرع صح فان قيل
المهر الا انصرف الى مهر المثل فان مراد على التقديرين فالزائد في دمه يتبع به بعد الحرمة والباقي على مولاه
قل في كسبه وكذا النفقة ولو تزوجها الوكيلان او الاخوان مع الوكالة صح عقد السابق فان دخل الثاني
فزوج منها ولو تزوجها المهر مع الجهل والحق به الولد واعتدت ومرت بعدها الى الاول ولو اتفقا بطلا ولا مهر
لا يثبت وقيل يحكم بعقد الاخيرين ولو كانا مضمولين استحبهما اجارة عقد الاكبر ولو كانا مخرجين عقد الام
ولو دخل باحدهما قل الاجارة تعد عقد ولو تزوجته الام ورفض صح وان رد بطل وقيل يلزمها المهر ويحل
على ادعاء الوكالة ولو قال بعد العقد وجك الفضولي من عرادن وادعته حكم بقوله مع المهرين ولو ادعى
ادعاهما فاكثرت قبل الدخول قدم قولها مع المهرين فان نكحت طرف الزوج قبل العقد وبعد الاقرب تقدم قوله
للاله الحكم عليه واكمل وفي ايقاع العقد ما شره وتوكيد فان وكل عتيق له الزوج وهل له جعل المشتبه
الاخرى ذلك ولو قالت الرشيد زوجي من شئت لم يزوج الام كقول وقيل ولو ليها الوكيل الزوج او لغيره
زوج من ولدان ولا يقول منك وقول الوكيل قد ولدان ولو قال قد لا اقرب الا كفاء ولو قال قد
منك فقال قبلت وقوي عن مؤمله لم يقع للموكل بخلاف البيع ويحب على الوكيل التزوج مع الحاجة ولو
نسي السابق العقد من الولدين على اثنين احتمل القرعة فهو من لم يقع له بالطلاق ثم تجدد من وقعت
له النكاح واجبا كل منهما على الطلاق ويشكل بطلان الطلاق مع الاجارة ويحتمل فيح الحكم بالنكاح
لو اختارت نكاح احدهما فالاقرب انه تجدد نكاحه بعد فسخ الآخر فان ثبت الاختيار لم يجره وكذا لو
آبى نكاح من وقعت له القرعة لعدم العلم بانه زوج وكذا الوجه في كفيته وقومها او علم ان احدهما
قبل الآخر لا بعينه وعليها النفقة الى حين الطلاق على اشكال ولو امتنع من الطلاق احتمل حبسها
عليه فخرج الحاكم او المرأة وعلى تقدير في ثبوت نصف المهر اشكال في ثبوت طلاق قبل الدخول وفي ايقاعه
بالاجابة فاشبهه فصح العيد فان اوحيته اقهر الى القرعة في تعيين المستحق عليه ولو ادعى كلاهما التتبع
وعلمها ولا يثبت فان اكثرت العلم حلف على نفية فيسقط دعوىها عنها وسقط الداعي بينهما ولو اكرت

كلام

في المحرمات

التتبع حلف في حكم بفساد العقدين فان نكحت مرتبة عليها فان طلق النكاح انما وان حلف
احدهما وكل الآخر حكما بفساد العقد نكاح الحالف فان اعتبرت لصا دفعه احتمل الحكم بفساد العقدين والاقرب
بطلانها بجواب صحيح لانها اجاب عن كل منهما وهو محال وان اعتبرت لاحدهما ثبت نكاحه على اشكال بناء
من كون المضم هو الزوج الاخر هل يحل للآخر فيه اشكال فاشمن وجوب غيرها للمهر المثل الثاني لو اعتبرت
له وعدمه وكذا لو ادعى زوجيتها اثباتا فاعتبرت لاحدهما ثم للآخر فان اوحيته المهر حلف على نفى
العلم فان نكحت حلف الآخر فان قلنا المهر مع النكاح كالبينة ائتمرت من الاول والثاني لان البينة
اقرى من اقرارها وان جعلناه اقرارا ثبت نكاح الاول ونقض الثاني على اشكال **القسم الثالث** في المحرمات
الغير تام متبدل او لا ففهمنا مقصدا **الاول** في التحريم المؤبد وبسببه امتنعنا عن **القسم الاول**
التب ويحرم به الام وهي كل انثى ينسب اليها نسبه لولادة ولو بوساطة اب وام والبيت في كل
من ينسب اليك بسبها ولو بوساطة وان تركت وتبار الابن وان تركت والاخت لا اب وام او لها في
نات اولاد وان زلوا والعد للاب كانت اولام او لها فان عت والماله لا يكت اولام او لها وان عت ولا يحرم اولاد
الاعمام والاخر الى الضابط انه يحرم على الرجل اصوله وفروعه وفروع اول اصوله وان فروع من كل اصل وان علا
ويحرم على المرأة ما يحرم على الرجل كالاب وان علا والولد وان ترك والاخت وابنه وان ابنته والعم وان علا والخال
والثنية شرعا بالنكاح الصحيح والشيعة دون الزنا كقولهم يتبع القرعة فلو ولد له من الزنا بنت حرم عليه
على الولد وعلى امه وان كانا منقضا عنهما شرعا وفي تحريم النظر اشكال وكذا في العتق والشهادة والقود تحريم
للخيلة وغيرها من توابع النسب لو ولدت المطلقة لاقول من سته اشهر من حين الطلاق فهو الاول وليسته
اشهر من طلي الثاني فهو له ولو كان لا قل من سته اشهر من طلي الثاني ولا اكثر من اقصى مدة الحمل من طلي
الاول اشهر من طلي الثاني ولا قل من اقصى المدة من طلي الاول قبل القرعة
والاقرب انه الثاني والذين تابعوا لوفى الولد باللعان ببعه اللين فان اقربه بعده عاذ فيه ولا يرف
هو الولد **القسم الثاني** في التحريم منه بالرضاع والمصاهرة والتزويج والزنا وشبهه واللعان
والعتق ففهمنا فضول **الفصل الاول** في الرضاع ويحرم به ما يحرم بالنسب فالام من الرضاع

وان عت

وبناء

لا يرف

محرمه ولا يحق للامرضه الطفل بل كل امرأة ارضعتك او رجع نسبت من ارضعتك وصاحب اللبن اليها او رجع
من رجع نسبت اليه من ذكر او انثى فهي امك فاخر المصعده خالك واخرها خالك وكذا سائر احكام النسب
لو ارضعت اخا رضاء او نسبا هل يترتب جازان بك واحدة منهم ولو ارضعتك خمس المصعده عادة حرم الجمع
ويثبت الرضاع المحرمه كالنسب فلا يرث من يملأ بامته واخيه وبنته وغيرهن بالرضاع كالنسب ولا يتعلق به
التوارث واستحقاق النفقه وفي العتق قولان والظاهر في الرضاع يتعلق بركانه وشروطه واحكامه **المطلب**
الاول في ركانه وهي ثلثة **الاول** المرضعة وكل امرأة حيت حامله عن كاح صحيح او شبهة فلا حكم للبن البهية
قلوب الرضعة من لبنها لم يحرم اخوها على الاخر ولا الرضع ولا الحيتة وان ارضعت في كل حال الموت باليد
قلوبه من لبن امرأة من غير كاح لم ينشتر حرمة سواها كانت بكرا او امة او غير كبرية ولا بشرط وضع الحمل بل كونه لبن
عن الحمل بالنكاح ولو ارضعت من لبن الزنا نال الميشت
الموت في الرضاع ولا الرقوع ولو طلق الزوج وهي حامل منه او وضعه فارضعت من لبنه ولو ارضعت المحرمه كالوكايت
نمته ولو تزوج بغيره وحل الثاني وحلت ولم يخرج الحواشي فارضعت من لبن الاول نشتر الحرمة من الاول اما
لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للثاني فصوله دون الاول ولو اتصل حتى تضع من الثاني كان ما قبل الوضع
للاول وما بعد للثاني ويستحب ان يسترضع العاقله المومنه العفيفة الوضعية ولا يسترضع الكافرة فان
اضطر استرضع الكافرة ويصحها من ثوب الحر وكل لحم الخنزير ويكره ان يسله اليها لعله الى منزلها واسترضاع من ولد
عن زنى ومروى اباحة الامه لطبيب اللبن واسترضاع ولد الزنا والكراهية في المحسنة **الركن الثاني** اللبن
ويشترط وصول عينه خالصا الى الحلق من الثدي قلوا احتكبه وجرح في حلقه او وصل الى جوفه فيجعله او سعط
او قطعه في احليل او جراحة او جبن له فاكله او لم يفتح في الصبي ما يفتح باللبن طال رضاعه حتى يخرج
مستى اللبن لم ينشتر حرمة **الركن الثالث** الحلق وهو معدة الصبي التي فلا اعتبار بالايصال للمعدة الميت فلو وجب
لبن الفحل في معدته لم يصل لبنا ولا زوجته حليته ابن ولا بالايصال الى جوف الكبر بعد الحولين **المطلب الثاني**
في شرائطه **وهي** ثلثة **الاول** الكمية ويعتبر القدر من اجداسه ثلثه اما ان يرضع من ثدي العظم او رضاع يوم
وليله او خمس عشر رضعة وفي العتق قولان ولا حكم لما دون العشر بشرط كالية الرضعات وتو اليها والارضاع

في الحلق

في الشرايط

من الثدي قلوا تضع رضعة ناقصة لم يحسب من العدد والمجموع في كالية الرضعة الى العتق وقيل ان يروى ويصدر
من قبل نفسه قلوا لفظ الثدي ثم عاده فان كان قد ارضع او ارضع رضعة ولو منع قبل استكمال لم يحسب ولو لم يحصل
التوالي لم ينشتر حرمة المرأة حيا كالمدة ثم ارضع من اخرى ثم اكل من الاول العدد لم ينشتر ويطلق حكم الاول وان اختلف
الفحل ولو ساء وب عليه عدة نسبا لم ينشتر بالم ياكل من واحدة خمس عشر رضعة كاملة ولا ولو ارضع من كل واحدة خمس
عشر رضعة كاملة متواليه حرم من كلهن ولا يشترط عدم تحلل الماكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تحلل الرضاع
وان كان اقل من رضعة **الثاني** ان يكون الرضاع في الحولين وان كان بعد قطامه ويعتبر في الرضعة اجماعا
دون ولد المرضعة على الاقوى ولو اكل الاخير بعد الحولين لم ينشتر فينشتر لو تمت مع تمام الحولين **الثالث** اتحاد
الفحل وهو صاحب اللبن فلو تعدد لم ينشتر كالمواضع بل ينشتر في كل صبيته وبنات حرمته لم يحرم الصبيته على الصبي
ولو ارضعت لبنين فحمل واحد ما حرم بعضهن على بعض ولو ارضعت كوجاهة وان كان ثوبا صغيرا لكل واحدة
واحدة حرم بعضهن على بعض ولو ارضعت حيا لبنين فحمل ثم اعتاضوا بالعداء وفارقوا ونكحت اخر فاكل العدد
ممن لم ياكل الثاني ولم يتخلل رضاع اخرى لم تنسب اليها ولم تحرم هي ولا اولادها عليه **المطلب الثالث** في الاحكام
اذا حصل الرضاع بشرطه نشتر الحرمة ولو شككت في العدد فلا تحريم ولو شككت في وقوعه بعد الحولين تعاقبا لصلا
البقاء والاباحة كمن الثاني في الرضع ولو كان له خمس عشر مستولى فارضعته كل واحدة رضعة لم يحرم المرضعة
ولا الفحل للفصل ولا يصير ايا ولا المرضعات امهات ولو كان بعد خمس عشر بنتا لم يكن الاب جدًا والاصول
في التحريم ثلثة المرضع والمرضعة والفحل فيحرم المرضع عليه ما بالعكس ويصير المرضعة اما والفحل واما وها
اجدادا ووجدات واولادها اخوة واخوات واخواتها اخوة واخواتها اخوة اما قنما حرم المرضعة على المرضع
عليه امهاتها واخواتها وبناتها من النسب ولذا الاول والرضع احقاد المرضعة وكل من نسب الى الفحل من
الاولاد ولادة ورضاعا يحرمون على المرضع ولا بالعكس ولا يحرم عليه من غير شرط المرضعة بالنسبة رضاعا
من غير لبن هذا الفحل بل كل من نسب اليها بالولادة وان نزل ولا يحرم المرضعة على ابن المرضع ولا اخيه
ويحرم ولا الفحل ولادة ورضاعا واولاد زوجته المرضعة ولادة لان رضاعا على ابن المرضع على رائي و
ولا ولا وهذا الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد فحلها ولادة ورضاعا

في الاحكام

ولا

نائبه في الجميع والمقصود في سقط المهر الرضيعه سد فعلها ونصف المهر بوجه الفرق قبل الدخول وسقط
 ثلثا مهر الكبره فان كان غير مدخول بها سقط الباقي لانه اقل من النصف السابق ما لفرقة ونعم للصغير
 مهرها ويرجع به على الكبره ويجعل سقط سدس مهر الصغير ونعم الكبره ثلثه وسقوط ثلث مهر الكبره
 نعم الصغير سدسه ان كان قبل الدخول وبعد اشكال **خاتمة** الاقرب قبول شهادة النساء منفردا
 فلا بد من الارب وبكفي الشاهدان والشاهدان اثنان ولا يقبل الاقرار به الا شاهدان ونفيهما الا التفصيل
 فلا يسمع الشهادة به مطلقه ويسمع في الاقرار به ويجعل الشاهد باربع شرائط ان يعرف ذات ابن وان يشاهد
 الصبي قد نكح الذي وان يكون مكشوفاً لئلا يمتنع غير الحلة وان يشاهد متصافه الذي وتحريك شفيعه
 المهر وحركه الحلق ثم يشهد على القطع بان مهرها رضاعاً محتملاً وان يشهد على فعل الرضايع فليذكر الوقت
 والعدد والا قربانه ليس عليه ذكر وصول اللبن الى الحرف ولا يكتفي بحكاه القران بان يقول ماتت قد نكح الذي
 وحلفه يتحرك وتقبل شهادة امها وجدتها وام الزوج وجدته سواء ادعى الزوج او الزوجه ولو شهد
 ام الزوج وبنتها وام الزوج وبنته سمعتا لم تقبل شهادتهما على الوالد ولو شهدت الموضع ان
 بينهما رضاعاً فبدق لا تقبل ولو شهدت مع ثلثها ولدت لثلاث الفقه والميراث هنا ولو شهدت ابني
 ارضيته فالاقرب قبول ما لم تدع اجرة ولو ادعى بعد العقد انها احته من الرضايع او امه وان
 فان صدقة قبل الدخول بطل العقد ولا مهر ولا متعة وان كان بعد الدخول فلها المستح مع الحمل
 ولا ينفي العلم بالتحريم ويجعل مع الحمل مهر المثل وان كنت قبل الدخول لا يثبت حكم عليه بالحرمة ونصف
 الصداق ويجعل الجميع وبعد الجميع ولو ادعت هي بمعتق ان كان في التي رضى بالعقد لم يجز اجلاها
 به حاله العقد ويجوز العلم بخبر الثقات فان صدقت الزوج وقت الفرقة وثبت المهر مع الدخول وجلاها
 والا فلا ولو كنت بها لم يقع الفرقة وليس لها المطالبة بالمستحق قبل الدخول او بعد ويجعل مطالبته مهر
 المثل بعد الدخول ولها اطلاقه على فني العلم فان نكل حلفت على ان يفتك بالفرقة والمهر مع الدخول الا قبله
 ولو نكل او كان قد حلف الزوج او لا فان كان قد دفع الصداق لم يكره مطالبته به والا لم يكن لها
 المطالبة وكان العقد ثابتاً والا قربانه ليس لها مطالبته بحقوق الزوج على اشكال في الفقه ولو رجع

بعد اقراره بالرضايع عنه تعد الفرقة لم يقبل جرمه فيه وان ادعى الفلأولاد من قبل العقد بالرضايع
 في حلاله العقد عليها ولذا المرأة سواء صدقة الآخر ولا ولو رجع المهر من مهرها لم يقبل جرمه ولو اقر برضاع
 منع المولى من حكم قبل العقد وبعد **الفصل الثاني** في المصاهرة كل من وطئ بالعقد الصحيح الدائم والمقطع
 او المالك حر عليه ام الموطوءة وان علقت وبناؤها وان نزلت سواء تعدت ولا تدفن او باخرت وان
 لم يكن في حجم نكاحها وان خلت الزوجه جماعاً وكذا بذل خيها ولو نكحتها الا ان ترضى الزوجه وله
 ادخال القه والخاله عليها وان كرهت المدخول عليها وهل يلحق الوطئ بالشبهة والربا بالصحيح خلا
 ولا يحرم الزنا المتأخر عن العقد ان قلنا بالتحريم به مع السبق اما النظر والمس بما يحرم على غير المالك والقبل
 فلا يقبل انها يحرم على اب اللامسق والتا طروا وبه خاصته فيما يمكنه دون ام المظورة او المموسة وابنتها
 واحتقاق الاقرب الكراهة والاختلاف في اشقاء التحريم بما يحل لغير المالك كمنظر الزوجه وليس الكف اما العقد
 المجرى عن الوطئ فانه يحرم ام الزوجه وان نكحها من قبلها على الاصح وهل يشترط لزومه مطلقاً او
 شرطه او عدمه مطلقاً نظر فلو عقد عليه الفضولي عن الزوجه الصغير فقي تحريم الدم قبل النكاح
 وبعد فتحها مع البلوغ نظر ويجزم المعقود عليها على العاقد ولو نكحها وبنته وان نزل ولا يحرم من الزوجه
 على العاقد عينا بل جماعاً فلو فارقها قبل الدخول حل له العقد على البنت وكذا اخذ الزوجه وبناؤها
 واحتقاق الاقرب في العمه او الخاله ويجزم وطئ مملوكه كل من الاب وان علا والابن وان نزل على الزنا الوطئ
 بالملك ولا يحرم المالك مع الوطئ ولو وطئ احداهما مملوكه الاخر بنفي او شبهه ففي التحريم نظر وليس
 لاحدهما ان يطأ مملوكه الاخر الا بعقد او ملكاً واباحه والاب المقيوم مع الصغير ولو وطئ الاب
 الابن زوجه الاخر او مملوكه الموطوءة بنفي او شبهه فالأصح انه لا يوجب التحريم ولا حد على الابن في الزنا
 بمملوكه انه ومحمد الابن مع اشقاء النسبه ولو حلف مملوكه الاب بوطئ الابن شبهه عتق ولا قيمة على الابن
 ولا عتق مع الزنا ولو حلف مملوكه الابن بوطئ الابن لم يعتق وعلى الابن ان يكرهه مع الشبهة ولو حلف بانني عتقت
 على الابن ولا قيمة ومع الرقي لا عتق على كل من الاب والابن مهر المثل ولو وطئ زوجه الاخر
 للشبهة فان حرها بها ففادها الزوج وجب عليه مهر آخر والا فلا والرضايع في ذلك كله كالنكاح

وفي الصلابة أشكال

تتبعها

الفصل الثالث في باقي الأسباب وفيه مسائل ^{أمرها} **مسألة** الأولى من أمرها أنه حرم عليه أبدا وكذا لو وقف
 زوجته الصماء أو المرساة بما وجب للبعان **مسألة** الثانية لو تزوج امرأة في عدتها لما حرم عليه
 أبدا دون أمه وأبيه وإن جهل العدة والتحرر **مسألة** الثالثة لو دخل فذلك في حقه وحكمها والابطال واستأنف
 بعد الانقضاء ولو لم ينعكس الحمل إن جاء لستة أشهر فصاعدا من حين الوطء ويحرم منهما على
 المحرم جملها لا عليها وتعد منه بعد الحمل إلا ما لم يكن ولو كان في العدة لم يحل له العود اليه أبدا ولو تزوج
 بذات قبل في الحاقه بالمعدة أشكالها من عدم التخصيص ومنه ولو لم ينعكس الحمل ولا فرق في العدة بين البكر
 والرجعي وعند الوفاة وهل على الأمة في الاستبراء كالوطء في العدة أشكال ولو تزوج بعد الوفاة
 المحصول قبل العدة فلا قرب عدم التحريم المؤبد ويحمله وإن زاد المد عن العدة **مسألة** الرابعة لو تزوج
 بعد وفاة عتقة رجعية حرم عليه أبدا ولو لم يكن أحد من المحرمين سواء كانت عتقة بكرة أو أم ولد أو كانت حرة
 ولو أصرت أمراة على الزنا فالأصح أنها لا تحرم وهل الأمة الموطئة كذا في الجمل نظر **مسألة** الخامسة لو تزوجت أم ولد
 حيا أو ميتا على أشكال حرم عليه أم العلة أم أو الرضاعة وبناته من قبل الرضاعة والفعل
 الصبي أشكاله ويعد من المحرمات المحلات ومباين الولاد دون البنات والاحتساب ولو سبق العقد لم يحرم ولا دون
 الأقباب لم يحرم ولو فرق في شكل أو بقر فالأقرب عدم التحريم وهذا الأقرب في حال الشبهة ولو قلنا أما الفسلفة فاما
 بحديثي الجمع **مسألة** السادسة لو تزوجت أم ولد حرة لم يحرم عليها أبدا ولو تزوجت بعد وفاته أو على
 أمراة عالميا لم يحرم حرمات أبدا وإن لم يدخل ولو كان جازلا ففسد عقده وجازله العقد بعد الدخول فإن دخل قبل
 حرم مولاها ولا تحرم الزوجة بوطئها والأحكام مطلقا **مسألة** السابعة تسعة للمعدة يتبعها ميتا بجماع حرم مولاها ولا ينعكس
 التعلق فلو دخل التسعة طلقا لم تنته وكذا التسعة للمعدة حرمات أبدا وفي الأمة أشكال الأقرب التحريم والتسعة إذا تكلمها
 بعد الطلاق قبل تسعة طلاقا لا أصحاب كون التسعة للعدة محالة لأن الماتة من كل تسعة يتبعها بطلان العقد لا ينعكس
 قبل وقسم الثانية لستة فالذي للعدة أو لا غير ولو كان الأولي فذلك على الأقرب أما الأمة فإن قلنا يتبعها
 في التسعة فالأقرب هي الثانية للعدة **مسألة** الثامنة من غير عتقة أو نالتة قربتها وبعد حرم عليه ميتا لها أبدا ولو
 وطئ الشبهة فلا قرب عدم التحريم ولو سبق العقد فلا تحريم **مسألة** التاسعة لو تزوجت أم ولد حرة لم يحرم عليها أبدا ولو
 نبتها

زوجها الصغرة قبل أن تبلغ تسعا فإن فعل لم يحرم على الأصح إلا مع الانقضاء وهو ميتة
 مسك البول والحض واحد أو مسك الحيض والغالب على أنها فحرم أبدا قيل ولا يخرج
 مرجعها وفيه نظر ويجب عليه الانتفاق عليها إلى أن تموت أحدهما وإن طلقها وإن رجعت
 بعد أشكاله وهل يثبت هذه الأسكام في الأجنبية والأقرب عدمه وفيه شبهة أشكاله وهل يثبت في
 الحرم المؤبد طرق الأجانب فقولوا عن تسعة تطريثا من كون التحريم المؤبد مستندا إلى التحريم المؤبد في طرقه
 وهذا ما ينعكس في أشكاله في الأجنبية قبل التسعة أضعف والأقرب عدم تحريم الأمة والمفيدة ما لا سبع
 ولو كان الانقضاء بعد بلوغ الزوج لم يكن على الزوج شيء إن كان بالوطء **الفصل الرابع** في التحريم
 المؤبد في فصول الأربعة المسماة وفيه مسائل **مسألة** الأولى بنت الروجة وإن تزوجت أم ولد لم يكن قد حل له
 تحريم جمع يعني أنه إذا بان الأم بفسخ أو طلاق أو موت حل له البتة ومع الدخول تحريمها وتأخر إن برئ
 من بقاء الأقرب سواء الوطء الفرجين وعدم استراط البلوغ والعقل في الوطء والموطئة ولا الأبنا
 كالوطء في الأحرار والحض ولادام النكاح والعقد والملك واحد **مسألة** الثانية تحريم أخا الزوجة بالعقد
 دايما مطلقا تحريم جمع سواء دخلت الأخت أو لا سواء كانت بكرة أو أم ولد أو لها ولا تحرم أخا الأم إذا لم
 يكن اختا ولا تحرم الجمع بينهما في الملك ولو طلق رجعتا حرمتا لا تحرم حتى يخرج العدة ولو طلقا نكحتا
 ونكح بعد ذلك في الحال على كراهية حتى يخرج العدة **مسألة** الثالثة تحريم بنت اخت الزوجة معها ونكحها وإن
 تزوجت على أشكال تحريم جميع إن لم يحل الزوجة فإن أجازت صح وله ادخال العدة والحالة على ما لا يخفى
 فإن نكحها أو اقرب من العدة والحالة في عقدها ولو جهلا لا المدخل عليها **مسألة** الرابعة لا تحرم كاح الأمة
 لم ينعكس حرم الأم إذا تزوجت أو جعلت أو لغيره لا بعد طلاقه ولا بعدة إن كان من أهلها
 أو تزوج الاعتسافا أو رضاعا على اتفاق كان الباقي باطلا سواء دخل بها أو لا وله وطئ حتى
 ينعكس العدة فإن أشبهه السابغ منع منها والأقرب الزامه بطلاقها فيشتطها ربيع المهر ومع نكاحها
 وأختها معها على أشكاله ويحمل القرعة في مستحق المهر والاتفاق حتى تصطفا ومع الدخول تمت
 المهران المحلل فليس له حنث بعد العقد إلا بعد العدة ولو أوجها في الفاسد مهر المثل وأختلف

المصاهر

فان لم يرد ولو اتخذ العقد بطل وقيل بطل ولو وطئ امته بالملك حرم عليه اختطابه حتى يخرج
 الاول عن ملكه يبيع او هبة او غيرها وفي اشتراط الزوم او الاكتفاء بالزوج والرهن والكتاب
 اشكال فان وطئ الثانية ايضا قبل اخراج الاولى قيل ان كان عالما بالتحريم حرم من الاولى حتى
 يموت الثانية ويخرجها عن ملكه لا للعود الى الاولى فان اخرجها لذلك لم يخل الاولى والاخرى
 انه متى خرج احد هما حلت الاخرى سواء كان للعود او لا وسواء علم التحريم او لا وان لم
 يخرج احدهما فالثانية محرمة دون الاولى ولو وطئ امته بالملك قبل جازان من وطئ ماضيا
 فتحرم الموطوءة مادام الثانية زوجة ولو تزوج منها لاح او اخرجت العمة او الحالة من
 النسب او الرضا عن حرمين امسك المهر على اشكال فان كان باذنها صح ولا بطل على راي
 ووقع موقفا على راي فان اجازت العمة او الحالة لزم ولا يستأنف آخر وان فسختها بطل
 ولا يفسخ الدخول وهل العمة او الحالة في عقدها والاعتلال برفع وقته نظر فيقع العقد
 صح باسناد **ج** لو عقد على امته من دون اذن المرأة بطل وان كان موقفا على راي وعقد الحرة
 فسختها وامضاه وهل لها فسخ عقدها السابق قبل نكاح ولو تزوج الحرة على امته مضي
 العقد وتحريم مع عدم العلم في امضاء عقدها فسختها لا عقدا لامة ولو جمع بينهما صح عقد
 الحرة وكان عقدا لامة موقفا او باطلا ولو عقد على من سباح بها حقا وتحريم دفعه صح عقد
 الاولى دون الثانية **ك** قل يحرم على الحر العقد على امته الا بشرط عدم الطول وهو المهر
 والمنفعة وخافا البنت وهي شفه الذك وقيل بغيره وعلى الاول تحريم الثانية ولا حلا
 في تحريم الثانية **الفصل الثاني** في استيفاء عدد الطلاق والموطوءات اما الاولى فمن
 طلوع حرة نكاحا بغير اذن جنتين حرم عليه حتى تنكح زوجا غيره وان كان المطلق
 عبدا وتحريم امته مطلقا منهنما رجعة حتى تنكح زوجا غيره وان كان المطلق حرا
 واما الثاني فالحرة اذا تزوج دايم اربع حرائر حرم عليه ما راد عبطه حتى يموت واحدة
 سهوا او بطلها باننا او يفسخ عقدها بسبب فان طلق رجعتا لم يخل له الخامسة حتى

الطلاق
 2 لا مستفاه عدد

فخرج العدة ولو كان الطلاق باننا حلت في الحال على كل اهنة ولو تزوج اسن دفعه قبل محرم
 لم يخل ولو تزوج المحرمة في عقد وانسرح عقد وثلم في عقد واشبه السابق كما ح
 الواحد ويجل له ملك المهر والمنفعة ماشاء مع الاربع وقد ولا يخل له من الاماء بالعقد
 الدائم الا من اسن من جملة الاربع ولا يخل له بالاماء فان لم يكن معه حرة ولا اسنان مع ملك
 حرائر واما العبد فتحرم عليه بالدام اكثر من حرة ولا يخل له حرائر او اربع اماء او حرة و
 اسنان وله ان يعقد معه ماشاء مع العدد وقد ولا يملك المهر ولو نكحها من العدد
 في عقد واحد ففي التحريم او بطلان العقد اشكال في الحر والمعتق بعضهما كالامة في حر والحر
 كالحرمة في حر العبد في عدد الموطوءات اما في عدد الطلاق فكما لامة معها والمعتق بعضه كالحر
 في حر الاماء وكما لعبد في حر الحرائر **الفصل الثالث** في النكاح وفي مطالب **الاول** في
 اصناف الكفار وهم ثلثة **أ** من كتاب وهم اليهود والنصارى اما السامرة فقبيل انهم
 من اليهود والنصارى من النصارى والاصل انهم ان كانوا يخالقون القبطيين في فروع الدين فهم
 منهم وان خالفوهم في اصله فهم ملوك لهم حكم العربيين ولا اعتبار بغير هذين كصحف ابراهيم
 وزبور داود عليهما السلام لانها مواضع لا احكام فيها وليست محرمة ولا تنقل الى دين اخر
 الكتاب بعد بيعت النبي عليه السلام لم يقبل منه ولم يثبت له ولا دم حرمه ولم يقر عليه وان كان
 قبله وقبل التبدل قبل واقرا ولا دم عليه وثبت لهم حرمة اهل الكتاب وهل اليهود بعد
 عيسى عليه السلام كهي بعد بيعت النبي عليه السلام اشكال وان كان بينهما فان تنقل الى دين من بدل
 لم يقبل ولا قبل ولو اشكل هل انتقلوا قبل التبدل او بعده او دخلوا في دين من بدل ولا فالأول
 اجرهم حكم المجوس **ب** من له شبهة كتاب وهم المجوس **ج** من عدا هؤلاء كاللذيين لا يعتدون
 شيئا وبقا الاوثان والشمس والسيران وغيرهم اما الاول ففي تحريم كما حرم على المسلم خلا في قرية
 تحريم الموبدين والمنقطع وكل الميرين وكل الثاني واما الثالث فانه حرام بالاجماع في اصناف
 النكاح الثلاثة ولا يخل المسلم على احد من اصناف الكفار الثلاثة وان سوغنا الدائم على الكتابية

ف
 في اصناف الكفار

نشرها حقوق الزوج وحيد كالسلة الا المرات والقسمه فلهما نصف المسلة للزوجة والحد في قدرها
المعبر عن عقد اهل الذمة ان كان صحيحا عندهم اقرار عليه والا فلا وكذا اهل الحرب الا في شئ
واحد وهو ان الحرب اذا اقيمت من الحربات واسلم امر عليها ان كان يعتقد ذلك تكا حاو
فهر الذي من الحربات واسلم امر عليها ان كان يعتقد دمه لم يقر عليها بعد الاسلام لان على
الامام الذنب عنهم وقد من قهرهم ولو لم يكن الكافي ونفسه والعكس لم ينقض النكاح والا فرب الحاق
الولد انما هو كالمسلم واذا انما اهل الذمة النكاح بالامام من الحكم فيهم ومن ردهم الى اهل ذمتهم
ان انقروا الغرمان في الدين وكذا ان حملها على اشكال فان قلنا بالرد احتمل للمسلمين ان الذي
او الحاكم والقاضح لم يقره راي الحاكم بطلان المفسوخ ولو بحكم المستأمنان فذلك ولو
الرفع سلم وفي او ستمن وحكم بينهما وكل من مع الحكم لو استعدى الخصم اعداء
واد ارادوا استاء العقد من وجههم الحاكم الا بشرط النكاح من المسلم فلا يصح على حرام
حزير وان تزوجا عليه ثم رافعا فان كان قبل الفسخ لم يحكم بوجوبه وواجب مهر المثل
ويحتمل ان يامته عند استحله وان كان بعد روى الزوج وان كان بعد فسخ بعضه
سقط بقدر المقصود ووجب نفسه الباقي من مهر المثل والقيمة فان كان عشرة ارفاق
فقص خمسة فان تساوت روى من النصف وان احتمل حمل اعتد بالعدد اذا لا قيمة لها
والكيل والا فرب القيمة عند استحله وطلاق المترك واقع فلو طلقها ثلثا ثم اسلم لم يحل
له حتى تنكح غيره واذا انما كمل النكاح في النكاح اقر كل نكاح لو اسلموا او هم عليه ولو طلق
المسلم زوجته الذمة ثلثا ثم روى حرم ميثام طلقها جلت الاول منه وقد واما على ترك
وشرط الاسلام على ترائي **الطلب الثاني** في الاستقبال اذا اسلم زوج الكنايه دونها بقي
على نكاحه قبل الدخول وبعد دايما وسقطا سواء كان كنايا او وينا وان اسلمت
دونه قبل الدخول انقض النكاح ولا مهر ولو اسلماد فعه فلا فسخ وبعد نفق على انقض
العدة ان كان كنايا فان مضت ولم يسلم فسد العقد على تركي وعليه المهر اما المستي

في الانتقا

او هو المثل وان اسلم فيها فالنكاح بحاله واما غير الكنايس فابهما اسلم قبل الدخول انقض
النكاح في الحال وان اسلماد فعه فالنكاح بحاله وان كان بعده وقف على انقض العدة
فان اسلم صاحبه فالنكاح بحاله والا بطل واذا امر بها حدان زوج قبل الدخول ففسد
في الحال ولا مهران كالمهر من المرأة والا فالنصف ويحتمل الجميع ان كان عن فطره وبعد نفق على انقض
العدة وشك المهر من ابهما كان الارتداد الا ان يكون الارتداد من الزوج عن فطره فان النكاح بطل
في الحال فان كان قد دخل وتجب المهر ولو انقضت الذمة الى ما لا يبرأه عليه فان كان قبل الدخول
فسد وبعد نفق على انقض العدة فان خرجت ولم يسلم الزوجان فسد العقد وان قلنا بقول
الرجوع كالعقد باقيا ان رجعت العدة ولو انقضت ما يبرأه عليه فكذلك ان لم يبرأه عليه والا كان
النكاح باقيا ولو انقضت العدة الى الكنايه واسلم الزوج فان قلنا منها غير الاسلام فالنكاح باق
الا وفيه على انقض بعد الدخول وقوله بطل وليس للمسلم اختيار زوجته الذمة على الفسخ من غير
عنايه وان حرمنا الوطى قبله او حرمناه قبله انما بان الله المنفك كالتين وشعر العانة وطول الاظفار
وله من الكنايس والبعس وشرب الخمر وكل الغرير واستعمال النجاسات التي يستعدها الزوج
واكل النعم والبصل واكرش وشبهه مما سقط الاستمتاع قلنا كالمسلم **شروط** الاسلام في العدة
في النكاح ولا يحل الحاكم عن نفسه وقبوعه بل يقرها عليه ما لم يضمن محرمها كالوكار بخدمه احد المحرمات
عليه **الشرط** على ما هو فاسد عندهم الا ان يكون صحيحا عندها ويقرهم على ما هو صحيح عندهم
وان كان فاسدا عندها كما لو اعتقدوا انها واحدة الوقت من دون المهر **الشرط** لا فرق بين الذمي والحربي
وذلك ولو اعتقدوا عصبته المرأة تكا حاو اقرارا عليه على اشكال بعد الاسلام وقوله **لو شرط**
الحمار مطلقا لهما او لغيرهما لم يقرها عليه بعد الاسلام لانها لا تعتقدان له ومعه حاله الكفر وان
قلناه فان اسلم قبل انقض لم يقرها عليه وان كان بعده اقرارا **لو تزوجا في العدة** ثم اسلما فان كان
بعد الانقض اقرارا عليه والا فلا لان نكاح المعتدة لا يجوز ابتداء حال الاسلام اما بعد الانقض

في الزيادة على
العبد المسمى

فانما اعتقدان صحة هذا النكاح ويحوزان امتنا في الاسلام على هذه الحال ولا اعتبار
بالمقدم فانه معقود عنه اما لو وقع حليله انه اولى به او المطلقة تملكها فانها لا تفرق عليه
بعد الاسلام **قوله** لو اسلم ثم ارثه قارن فانقص العدة من حين اسلامه على كفرها ببيتنا الفصح من حين
الاسلام وان اسلمت العدة ببيتنا عدم الفصح بالاسلام ويضرب طاعة من حين الارتداد فان عاد
فما فصح الحق والابان من حين رده وليس له العود اليها بذلك العقد حال رده وان كان كافرا
وكذا لو اسلم ثم ارثه ثم اسلمت فماتت لم يكن له استصحاب العقد وان كان في العدة **قوله**
طلق كل واحدة من الاثنين تملكنا ثم اسلموا احدهما الا بالاحتمال **قوله** في الزيادة على
العدة الشرعي اسلم الحر على اثنين من اربع من الكتابيات بعقد المدام احتار اربع حراير او حرتين
او اثنين والعبد مختار حرتين او اربع اماء او حرة واثنين وان دفع نكاح البوالة سواء ترب
عقدهن او لا وسواء احتار الاوائل والاواخر وسواء دخل بهن او لا ولا يشترط اسلامهن
ولا ينظر العدة ولو اسلم معه اربع من ثمان قالوا قرب ان له احتار الكتابيات وليس للمرأة احد
الزوجين بل بطلاق مع الاقراران والثاني مع الترتيب ولا مهر للزائد فان دخل فمهر المثل
ان قلنا بعدم الصحة ولو اسلم على امرأة وقتها بعد الدخول بها او بالدم حرمها وقيل لا تحرم
الام خاصة ولا احتار ولو اسلم على امه وقتها لم يحتران لم يطا احداهما والاخرى الموطوءة
خاصة ولو كان قد وطئها حرمها ولو اسلم على احسن محبت وان وطئها وكذا على العمة
والخاله مع نكاح والاختار اذا احتارنا الفصح او الحرمة والامه ولو احتارنا الحرمة او
العمة والخاله العقد على الامه او بنت الاخ والاخر صح الجمع ولو احتارن في حال الكفر لم يهرن
حكمه حال الاسلام ولو اسلم الحر على اربع اماء تحتران وكذا لو كان معهن حراير اذا نكحت
الحراير والاقران اعتبارهما جميع الحراير الاربع دون الخامسة ان فصح نكاح العمة والخاله
ولو اسلم على حرة وتلك اماء تحترم مع الحره امتنا اذا رضيت الحره ولو لم ترص ثمة عقدها

بطل عقد الاماء ولو لحق به الاماء وخرجت العدة على كفر الحره بطل نكاحها وتحتران ولو
عادت في العدة بطل عقدها خاصة ان لم ترص الاماء ولو طلق الحره في العدة قبل اسلامها
قال سلمت فيها صح الطلاق وانما الاماء ان قلنا بطلاق عقد الامه على الحره من اصله وان حرت
ولما سلم ظهر بطلان الطلاق وتحترم الاماء ولو اسلم الحر على اربع حراير او حرتين واثنين
او ثلث حراير وامه او اسلم العبد على اربع اماء او حرة واثنين او حرتين ثمة العقد على الجميع لكن
مع رضى الحر اذا اجتمع مع الاماء هذا اذا كان كتابيات ولو اسلم على اثنين من اربع وثبات مدخول
بهن سطر العدة فان خرجت ولم تسلم منهن واحدة بطل عقدهن وان اسلم فيها اربع فاما
دون وخرجت ولم يردن على الاربع ثمة عقد المسلمات وان نزلن على اربع في العدة تحترم اربعها
وله اختيار من يهوى اسلامها ومن تأخر في دفع نكاح البوالة وكذا لو اسلم كلهن ولا
يخص على الاحتار اذا سبق البعض بل له ان يتزوج حتى يخرج العدة فان لحق به او بعضهن
ولم يردن عن اربع ثمة عقد عليهن وان نزلن عن اربع تحترم اربعها ولو احتار من سبق
اسلمهن وكن اربع لم يكن له اختيار من لحق به ولو في العدة ولو اسلم عن اربع وثبات
مدخول بهن لم يكن له العقد على خامسة ولا على اخرا احدتهن الا بعد انقضاء العدة مع بقائهن
على الكفر او بقاء احدى الاربع او لاخر عليه ولو اسلمت الوثنية فزوج الكافر احتارها
فان نقصت العدة على كفره صح عقد الثلثة ولو اسلم في عدة الاولى تحترم ولو اخر اسلام الثانية
حتى خرجت عدة الاولى وقد بات ويحتمل سطر العدة للناسه من حين اسلامه فان
لحق به تحترم فان خرجت عدة الاولى ولو اسلم العبد عن اربع حراير فضا عدا وثبات
ثم اعتنق ولحق به في العدة تحتران فاذا احتار بها الفصح نكاح البوالة وكان له العقد
على اثنين اخرين لانه حر ولو اعتنق او لا ثم اسلم ولحق به تحترم اربعها واذا اسلم الحر عن
اثنين من اربع حراير مدخول بهن وثبات سطر العدة فان لحق به اربع كان له الا سطر
فان احتار المسلمات انقطع عصمة البوالة ثم ان اسلم قبل انقضاء العدة علمت

المسوية باختيار الأديع وكانت عدوتهم من ذلك الوقت فان اتى على كفرهم لا الانقضاض عدت
المسوية منهم بخلاف الدين وان اسقط اسلام الولد فان اتى على الكفر حتى خرج من الدين ظهر
المسوية من حين الاختلاف وان عدت ههنا العصبية فان الاول قد ربه نكاحا غير اختياريا
لان اختياره انما يكون بين عدد لا يجوز له جميعه وان اسلم في العدة فان اختيارا ربعا الفسخ نكاح
الولد من حين الاختيار واعتدون من وقته فان طلق المسلم انقطع عصمة الباقي وان
ان تولى الكفر حتى انقضت العدة من باختياره والدين وان اسلم فيها من حين الطلاق
لو اختلف المسلم لم يكن له الا بعد اسلام اربع اماكن لا يسلم في العدة فلهذا نكاح السيد
قلو اختيار الفسخ ولم تسلم باقائه العدة الفصل كما جرت ولزمه كاح من اختياره فسخه وان اسلم
فاختياره من اربعة الفسخ الزايد والاول وان اختيار الاول احمى الصحة لان صحة الاول
لم يكن صحيحا وقت وقوعه والمطلان لان بطلان الفسخ انما يتم لو اقام الولد على كفره ما سبق
لزم نكاح المسلمين قاتما اذا اسلم الولد فاذا فيه نكاح من شاء جاز ولم يكن له الخيار
ولو اسلم عن اربع اماء وحره فاسلمن واخرى للحره واعتصم لم يكن له اختيار واحدة منهم
ان منعنا من نكاح الامة للقادر على الحره نحو ان اسلم الحره وانما يعتبر حاله حين الخيار
وهو حال اسلامه وانما هو وقت وقوعه اماء فان اسلم الحره من وان تاخرت حتى انقضت
نائب وكان له اختيار اثنين لا غير اعتبار الحال اجتماع اسلاميين ولو اعتصم قبل اسلامه ثم
اسلم واسلمن او اعتصم بعد اسلامه على اشكال ثم اسلم بعد اسلامه كان له اختيار الاربعة لان
حاله الاختيار حال اجتماع الاسلاميين وهن حريم فان اختارهن انقطعت الخامسة
ولو اسلم على خمس فلهو اربع فله اختيار ثلث وانما الخيار في الرابعة حتى يخرج عدة الحمار
على الشرك وهل له اسطار الخيار في الجميع الا في المبع لانه يلزمه نكاح ثلث منهم فاختار ثلثا
فان اسلم الخامسة فخير والاربعه الرابعة ولو اسلم تحت العبد المشترك اربع اماء لم اعتصم
قبل اسلامه كما نكح الفسخ فان لم يسلم من باختياره من حين اسلامه وظاهره

اجتماع

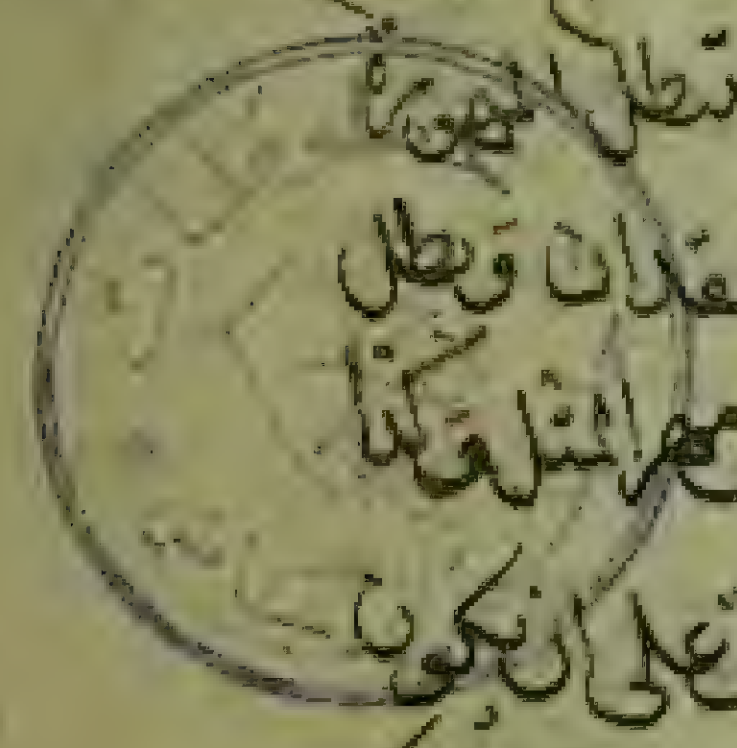
الفسخ ويكسر عدة الحمار وان اسلم في العدة من الفسخ ولو اخرج الفسخ حتى اسلم كان له من
الفسخ لا يفتن بركته اعتمادا على الفسخ بالاختلاف كما نطقه جميعا اذا اعتصم واخرج
الفسخ وان اسلم في العدة واخرجت رافه فله من عدة الحمار وان اختار نكاحا اختيارا
اسلمين وان اختار المقام معه قبل اسلامه لم يصح ولم يسقط حقهم من الفسخ عند اسلامه
على اشكال ولو اسلم قبله فاعتصم واختار المقام لم يصح لانها حريات الى يتيقن وان
اختار الفسخ قبل ذلك ولو اسلم الكافر بعد ان روج ابنته الصغيرة بعشر سنه في الاسلام
فان اسلمن اختيارا بعد الولوج فمئع من الاستمتاع بهن وبحب الفقه عليهن ولو اسلم الي
المجنون ففي البتة اشكال فان قلنا به لحيث الاب او الحاكم **المطلب الرابع** في كسفته
الاختيار الاختيار اما باللفظ او بالفعل اما اللفظ الصريح اختيرت او اسكنتك او
تبتك او اختيرت كما حك او اسكنتك او تبتك وشبهه ولو طلق فهو بعيد عن النكاح فلو
طلق اربعة صح كاحمن وطلقن وانهم نكاح البواقي وليس الظاهر في الايلاء اختيارا
على اشكال فان اختار التي طاهر منها او الى صحا ويكون العود عقيد الاختيار ان لم تغرقها
ومدة الايلاء من حين الاختيار ولو قدف واحدة فاختيار غيرها وجب المحدث فقط
بالسنة خاصة ولو اختارها اسقطه باللعان ايضا ولو طلق وظاهره الى اوقف
بعد اسلامه حال كفره فان خرج العدة عليه فلا حكم بل التعريف في القذف وسقطها
لنفسه خاصة وان اسلم فيها قالا قوب وقوع الطلاق اما الظاهر في الايلاء فان
اختار من وقع عليها ذلك صح واما القذف فان اختار المقدوفه فعليه التعريف
سقطها اللعان او الميعة وان لم يختارها اسقطه بالسنة وهل ينزل الكتاب بيان منزله
الطلاق في الاختيار اشكال اقربه العدم وان قصدته الطلاق وكذا الواو في طلاق
مشروطا قال كلما اسلمت واحدة منكن فقد طلعتا ولو قال ان دخل الدار فقد اخترت
النكاح والعراق لم يصح التعليق ولو رتب الاختيار بين عقد الاول وان دفع البواقي

في الاختيار

ولو قال لما زاد على اربع احسرت فراقك انصح عقدتهن وثبت عقد الاربع ولو قصد الطلاق
فان قلنا ان الكتابة كالطلاق في الاختيار ثبت عقد المطلقات ولم يطلق ولم يطلعن والافلا ولو قال
اذا طلقك صح نكاحها وطلقت وكانت من الاربع واما الفعل فكان لو طلق ولو طلق اربعاً ثبت
عقدتهن وانذع البواقي فان وطئ الخامسة جاحلين فعليه مهر المثل وهل المقيد والمسمى
اختياراً اقره ذلك كانه ربيعة ولو تزوج باحتياجهن لم يصح وهل يكون اختيار الفسخ عقداً
اشكال ولو قال حصرت المختار في ست انحصرت ولو طلق اربع فعتن الاول نكاح صح ولو
عتن الفسخ لم يصح ان كان الاو اخر وثبات والافصح ويجعل الوقف ولو عتق المختلقات الفسخ صح
والنكاح لا يصح الا ان حوزوا الوقف ولو اسلمت ثمان على الترتيب فطالب كل واحد بالفسخ عند
اسلامها عين للفسخ الاربع المتاخرات وعلى الوقف المقدمات وبحسب الاحتيار وقت موته
فان استغنى جسر عليه فان اصرع غير فان مات اعتدت كل واحدة باحد الزوجين فالجاري بالابعد
من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن ثلثة اقراء والحاصل بالابعد من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن
الوضع وبوقتهن الربع او النصف حتى يصطالحن فان طلق احد هن منه شيئاً لم تعط ولو طلقت
خمس دفع اليهن ربع النصف والست نصفه ولو كان احد هن مولى عليها لم يكن لولتها
ان ياخذها اقل من الثمن ويجعل القرعة والمهر فيهن ولو كان فيهن وارثات وغيره لم يكن
فلا ايقاف كما لو كان معه اربع وثلاث فاسلم الكتابات بعد الموت قبل الفسخ فالأقرب
لو كان كتاباً فاسلم معه اربع وثلاث فاسلم الكتابات بعد الموت قبل الفسخ فالأقرب
انقا والمحصنة ولو اسلمت واحدة فالوقوف كمال المحضة وكذا لو كان معه كتابية و
مسلمة وقال احدكما طالق ومات قبل المعين **المطلب الخامس** اذا اسلمت واسلمت وجبت
نصفه الجميع حتى يختار اربعاً فسقط نصفه البواقي وكذا لو كانت كتابات وجبت النصف
وان لم يسلمن وكذا لو اسلمن او بعضهن فله وهو على كفر وان اشق التمكن من الاستمتاع
وبين طعدم الشتر فما له السلطنة فيه كالسكنى وحل بذرها موقوف ولو لم

دفع النصفه كان له المطالبة بها على الحاضرة ولما صي سواء اسلم او لا ولو اسلم دون الوثبات
لم يكن له نصفه لان بصيرة الاستمتاع منه وتوابعها السبق الى الاسلام فدم قول الرقيق
لاصاله برأيه ولو ادعى السبق الى الاسلام قبل الوطئ فالقول قوطها لان الاصل بقاء المهر
لو قال اسلمنا معا فالتكاح باق فدم قوله لئلا والمقارن في الاسلام على اشكال ولو قال
اسلمت بعد اسلامي شهرين فقالت بل شهر او قال اسلمت بعد عدة فقالت بل شهر فدم قوله ولا
بعد الفسخ في الطلقات وان ساواه في المهر فلو اسلم الوثني قبل الدخول وجب نصف المسمى ان كان
بها طاقاً ولا نصف مهر المثل ويجعل النصف ولو لم يسم مهر فلها النصف وان كان بعده وجب المسمى
او مهر المثل على التفصيل ولو اسلمت قبل الدخول سقط وبعد لها المسمى ولو اعترفا بالسبق
فلم يعلم ايها السابق قبل الدخول لم يكن للمرأة المطالبة بشئ من المهر ان لم ينقص وان فضته
فالمهر المطالبة بنصفه خاصة ثم توقف على التقديرين حتى يبين وروى ان ابا العبد
طلاق ورجعه فانه بمنزلة الاسترداد فان رجع في العدة فهو ملك بها وان عاد وقد
ترجم بعد العدة فلا تسدل عليها والطرف ضعيف **خاتمة** بكم العقد على القابلة
المهرية وبناتها وتزوج ابنه بنت امه اذ اولن بها بعد مفارقتها ولا يكره قبل نكاحها
فالزوج بصرة الأم مع غير الأب والمراثة قبل ان يتوب ولو لم يعلم لم يكن له الفسخ والرجوع
على ولها بنتي ويحرم نكاح الشغار وهو جعل نكاح امرأة مهر أخرى قد تطل المهر
ولو ادعى بطلا فلو تزوج كل من الزوجين صاحبه على مهر معلوم صح العقدان وطل
المسمى لانه شرط معه تزوج وهو غير لازم والنكاح لا يقبل الخيار فثبت مهر المثل وكذا
لو تزوج وجه وشرط ان يكتمه ابنته ولم يدكر مهر او قال تزوجتك بنتي على ان يكون
نكاح بنتي مهر البنت بطل نكاح بنت المخاطب ولو قال على ان يكون نكاح بنتي مهر البنت
بطل نكاح بنت المخاطب ولو قال على ان يكون نكاح بنتي مهر البنت بطل نكاح بنته و
لا فرق بين ان يكون البضع مهراً او غيراً فلو قال تزوجتك على ان تزوجي بنتك و

خاتمة



بأربعة أشهر وعشرة أيام وإن لم يدخل وبأربعين ليلة أو أقل من الحمل والنفقة من الوفاة بشهر وخمسة أيام أو بأربعين ليلة ولو أسلم المشرک عن كتابيه فإن زاد بالعقد المتقطع ثبت فإن لم يدخل ولو أسلم قبله بطل إن لم يكن دخل وإن كان دخل انقضت العدة أو المدة فإن خرجت أحدهما قبل أسلامه بطل العقد وعليه المهر فإن بقيت فهو ملك ولو كانت وتبينه فأسلم أحدهما بعد الدخول وقف على انقضاء العدة أو المدة فابتها خرجت بنت المهر فأنسخ النكاح ولو أسلم وعنده حرة وقامه بعت عقد الحرة وقف عقد الأمة على رضاها **فروغ** لا يفسخ المهر عن بعض الاستمتاع بعد ركائض ولو منع عن الجميع كل المدة كما لم يرض المذنب فكذلك على أشكال وكذا لو منع هو أو هي بظالم ولا قرب أن الموت هنا كالدين لم يوفد على مئة متأخر لم يكرها النكاح فيها بينهما ولا أن ينكح اختها وإن وقت المدة بالاجل والعدة **ج** لو ماتت فيما بينهما اجتمع بطلان العقد فلا مهر ولا عدة ولا ميراث إن أوجبت مطلقاً أو مع الشرط وعدمه فيثبت النقص **التاسع** في كساح الاماء وانما استباح ما من العقد والملك فصول **الاول** العقد ليس للسيد ان يملك العدة ولو ملك من كونه انفس العقد ولا الحرة ان يملك عدها الا بالعقد ولا بالملك ولو ملكت زوجها انفس النكاح وانما يحل العقد على مملوكة الغير بشرط ادنه وادن الحرة ان كاسحة وان كانت رقيقاً أو كتابية أو غيبية أو هرة أو صغرة أو مخونة أو محتاجة بما لم يملكها ولا بشرط اسلام الامه وان كان الزوج مسلماً في المنة عندنا و مطلقاً عند آخرين والعبدان كساح الكتابية ان حوزناه للسلطان وكذا الكتابي ان يزوج بالامه الكتابية وفي اشراط عدم الطول وخوف العتق خلاف فان شرطناها وقدر على حق رقيقاً أو غيبية عبيد أو كتابية أو من عتق في المهر الى حد الأسر أو حان نكاح الامه وفي دار العبد أشكال ولو كان مملوكاً ورضينا المولى اقل من مهر المثل لم ينكح الامه وخوف العتق انما يحصل بغيره الشهوة وضعف القوى فلو اشفي أحدهما لم ينكح الامه

ماء
 نكاح الا

والقادر

والقادر على ملك العبد لا يحل والعبد فلا يزوج ولو أسلم بعد كساح الامه لم ينكح الامه ولا يجوز للعبد ولا يجوز للعبد ولا للامه ان يعقدا نكاحاً بدين المالك فان فعل أحدهما بدونه وقف على الاجارة على رأي وعلى المولى مع ادنه مهر العبد ونفقة زوجته وله مهر امته واجازة عقد العبد كالأذن المبدئي في النفقة وفي المهر أشكال ولو بعد المالك انفسه لا اذن الجميع قبل العقد واجازة مهر بعدة ويحمل ثبوت المهر والنفقة في كساح مع الحرة ولا يضمن السيد بل بحسب ان يملكه من الاكتساب فان استخذه يوماً فاجرم المثل كالاجنبي ويحمل اقل الأمرين من كسبه ونفقة يومه ويحمل ثبوت النفقة في رقيقه بان يباع كل يوم منه جن ولو قصر الكسب ولم يكن كاسباً احتمل ثبوت النفقة في رقيقه وفي دمه المولى وان تميز بين الصبر والفسخ ان حوزناه مع العسر ولو أسلمه زوجته أو انه قد قبل الدخول سقط نصف المهر الذي ضمنه السيد وأجميعه وان أسلمه بالمهر المضمون بطل الشرط ان أسقطنا الجميع حذر من الذم راد سقوط العوض حكم الفسخ يقتضي عرق البيع عن العوض ولو أسلمه بعد الدخول صح ولو حوزناه اذن المولى بشرط ثبوت المهر في العبد فأسلمه به بطل العقد لان ملكها له سلبه من آفة دمه فحملوا البيع عن العوض والولد رقيقاً ان كان ابواه كذلك فان كانا مالكا فالولد له وان كان كل منهما مالكا فالولد بينهما نصفين الا ان يشترط أحدهما أو بشرط الاكثر فلهن ويتبع في الحرية احداً بوجه الا ان يشترط المولى رقيقته فيلزم **المهر** ولو تزوج المهر من غرادن مالكا وعلى قبل الرضا عالماً بالتمام فعدان وعليه الحد وفي المهر مع علمها أشكال تنشأ من انبها رايته ومن ملكية البضع المولى ولو كانت بكر الرمة ارش البكارة ولو كان عبداً قلنا انه ارش جنباً لم يعلق برقيقته ببيع فيه وان قلنا انه مهر تبع به بعد العتق والولد المولى رقيقاً ومع جعلها فله المهر قطعاً ولو وطئ جهلاً أو لشبهة فلا حد وعليه المهر والولد حر وعليه قيمته لمولى الأم يوم سقط حياً وكذا لو ادعت الحرية فعدت ويلزمه المهر وقيل العشر مع البكارة

ولا يقط بالاسقاط قبل

وبصفة لا معنى فان كان قد وقع المهر اليها استعادة فان لم يمتنعها والولد رقي وعليه فكه
 نعمته يوم سقط حيا وعلى المولى دفعه اليه فان لم يكن له مال استسعى فيه فان امتنع قبل
 فقد يهرم الامام من هم الرقاب ولو شرب العبد حرة من دون اذن فلا مهر ولا نفقة مع
 عليها بالتحريم قالوا لا حارق ومع الحمل قالوا لا حرق ولا نفقة عليها وتنع العبد بالمهر بعد
 عقده ولو شرب بامه فان اذن المولى ان لم ياذن ما ذنما قالوا لا حرق ولا نفقة عليها قالوا لا
 لمن لم ياذن خاصة ولو اشترى احداهما من اشترى قاذن مولى المحيصر واحدها فاشكال
 ولو شرب العبد بامه غير مولاه قالوا لا للمولى النفقة ولو شرب في بحر قالوا لا حرق ولو شرب عتقه
 امته ففي اشتراط قول المولى او العبد اشكال فثبتنا من اياه عقدا واباحه ففي وجوب اعطائها
 من مال المولى شيئا خلافا ولو اعتقا فاجازت قبل الدخول او بعده مع التسمية وعدها
 فاشكال ولو مات كان للمولاه النفقة لا للامه ولو شرب العبد بمولاه قاذن له مولاه
 في شراها فان اشترى مولاه او لنفسه بانه او ملكه اياها بعد الابتاع فكلما انه لا يملك
 فالعقد باطل ولا يبطل اذا ملكها ولو شرب بعضه واشترى من وجهه بطل العقد وان
 كان مال مشترك ولو اشترى الحرة حصه احد الشريكين بطل العقد وحرم وطها فان
 اجاز الشريك النكاح بعد البيع ففي الخلاف وكذا لو جلتها ولو ملك نصفها وكان
 الباقي حرام لم يحل بالملك ولا يملك وهل يملك متعة في ايامها قبل تم وهل يقع عقدا احد
 الزوجين الحرة العالم لعبودية الآخر فاسدا او من قوا على اذن المالك الاولى الثاني
 في لو اعتق قبل الفسخ لم يمتنع من الطرفين **الفصل الثاني في مبطلاته وفي يمينه العتق**
 والبيع والطلاق **المطلب الاول** في العتق اذا عتق الامه وكان زوجها عيدا كان
 لها الخيار على الفور في الفسخ والامضاء سواء دخل ولا الا اذا زوج ذو المائة امته
 في حال مرضه بمائة وقسمها مائة ثم اعتقها لم يكن لها الفسخ قبل الدخول والاسقاط المهر
 فلم يخرج من الثلث فيبطل عتق بعضها فبطل خيارها قيد ولو كان تحت حرق في خيار

فمبطلاته

الفسخ خلاف واذا اختارت الفراق في مرضه شوية قبل الدخول سقط المهر ونفذ بعد ولو
 اختارت الفسخ لجهالة العتق لم يسقط خيارها ولو كان لجهالة فورته الخيار واصله احمّل السقوط
 وعدمه والفراق ولو اختارت المقام قبل الدخول فالمهر للسيدة ان وجدناه بالعقد
 والا فلها وبعد للمولى ولو لم يسم شيئا لم تزوجها مقوضه الفسخ فان دخل قبل العتق
 فالمهر للسيدة لو جوزه في ملكه فان دخل بعد فان قلنا صدق المقوضه بوجوب العقد
 وان لم يقوضها فهو للسيدة وان قلنا بالدخول او الفسخ فهو لها لو جوزه حال الحرية و
 لو اعتقت العدة الرجعية فلها الفسخ في الحال فسقط الرجعة ولا يقهر لاعداء اخرى
 بل يتم عده الحرية ولو اختارت لم يصح لانه جار الى سوية فلا يصح اختيارها للنكاح فان
 لم يراجعها في العدة ما شق وان راجعها كان لها خيار الفسخ فعتق اخرى عد حرة
 وان سكنت لم يسقط خيارها واذا اصغر فزوجها بقدر ثلث ولو اعتقت الصغرى
 اختارت عند البلوغ والحنونة عند الرشد والزوج الوطى قبله وليس للمولى الاختيار
 عنها لانه على طريقة الشهوة ولا خيار لها لو اعتق بعضها فان كملت اختارت ح ولو لم
 تحترق حتى يعتق العبد فان قلنا ما منع من الاختيار تحت الحرق احمّل ثوبه هذا لانه ثبتنا انما
 فلا سقط بالحرية كغيره من الحقوق والسقوط كالعبد اذا علمه المشري بعد زواله ولو
 اعتق تحت من بصفه حر فلها الخياران معينا الخيار في الحر ولو طلق قبل اختيار الفسخ
 احمّل ايضا عه فان اختارت الفسخ بطل والا وقع ووقعه ولا يقهر في الامه الى الحالم
 ولو اعتق الزوج وبجته امه فلا خيار له ولا مولاه ولا الزوج جته حر كانت امه ولو
 نزع عبدا امته ثم اعتق واعتقا معا اختارت فلو كانا لاسان فاعتقا دفعة او
 سبوعا معا او مطلقا على راي اختارت ويجوز ان يجعل عتق امته مهرها ولم
 العقدان قدم النكاح فيقول تزوجتك واعتقك ويجعل مهرك وفي اشتراط قبولها
 او الاكفاء بقوله تزوجك ويجعل مهرك عتقك عن قوله اعتقك اشكال ولو

عتقك

قدم العتق كان لها الخيار وقيل لا خيار لانه ستمه المظالم وقيل يقدم العتق لان ترويح الامه
باطل ولو جعل ذلك في امة العتق فان ائتنا عتق المرتفق مع الاجارة قالوا قرب هذا الصبي
والافلا والا قرب جواز جعل عتق بعض مملوكه مهورا ويسرى العتق خاصة ولو كان بعضها
حررا فجعل عتق نصيبه مهورا مع فسخ هذا القول قطعا ولو كان مشتركا مع العتق فزوجها
وجعل عتق نصيبه مهورا قالوا قرب الصبي ويسرى العتق ولا اعتبار برضا الشريك و
كذلك لا اعتبار برضا الزوج لجعل الجميع مهورا وجعل نصيب الشريك خاصة ولو عتق جميع جازمه
وجعل عتق بعضها مهورا او بالعكس صح الجميع وليس الاستيلاء عتقا وان منع من بيعها لكن لو مان سواه
عتقت من نصيب والدها فان عتق المصنف عتق الباقي وقيل يلزم الولد السعي فان مات ولدها وابوه
حتى ناهت الى محضر الرق وجاز بيعها ونحوها ايضا بيعها في نفس رخصتها اذ لم يكن لولاها سواها
قل لو قسرت المرأة عن الديون سعت فيها بعد موت سواها وان لم يكن منها لها ولو كان عتقا
دسا فاعتقها وجعل عتقها مهورا ونحوها وان والدها واقليس وماتت بغير العتق ولا
سبل عليها ولا على ولدها على تراه وبحل الرق به يعوق الرق على وقوعه في المرض
المطلب الثاني في البيع اذ يبيع احدا من زوجين بخير المشتري على الفور في امضاء العقد
وفسخه سواء دخل ولا وسواء كان الاخر حرا او لا وسواء كانا مالكا واحدا وكل واحد
لمالك وبخير مالك الاخوان كان مملوكا لو اختار المشتري الامضاء فيه وفي الفسخ على الفور
ايضا سواء كان هو المبيع وغيره وقيل ليس لمشتري العبد فسخ بكاح الحره ولو تعدد الملاك
فاختار بعضهم الفسخ قدم اختاره على اختار الراعي ولو باعها المالك الواحد على اثنين
تخير كل منهما ولو اشترىها واحد بخير فمهر الامة تملكه فان باعها قبل الدخول وفسخ
المشتري جازم سقط وان اجاز المهر لمشتري ولو باع بعد الدخول فالمرء للبايع سواء اجاز
المشتري اولا ولو باع عبده فالمشتري الفسخ وعلى المولى نصف المهر الحره ومنهم من كرها
ولو باع امته وادعى ان حملها منه فالمرء للمشتري لم يقبل قوله في فساد البيع وفي

في البيع

قيل الا لما فيه نظر بشأن انه اقرار لا ضرر فيه ومن امكان الفسخ بشرائه فخر الومان ابو
عن عروارث **المطلب الثالث** في الطلاق طلاق العبد يله ان يرقح ما ذن سواه ولا
اعتراض لولاه سواء كان نسبا وجمه حرة او امة لغرض سواه وليس له احياء ماله ولا سفيه
منه الا ان يكون امة لولاه فان طلاقه سدا للموت وله المهر من غير طلاق مثل فسخ عقد كما
او باع ماله منها ما اعتزل صاحبه وليس بطلاق ولا تحريم في الثاني لو انحله رجعه ولو استقبل
العبد بالطلاق وقع على اشكال ولو اصرع بالطلاق قالوا قرب انه فسخ ان جعلناه باحة
والا فاشكال وكذا الاشكال لو طلق العبد وطلق الامة ووجهها ثم سعت كحل العدة وكفت
عن الاستبراء على تراه **الفصل الثاني** في الملك وفيه مطلبان **الاول** ملك الرقبة
ويحرران بطا مملوك المدين ما شاء موعر حصر فان زوجها حرمت عليه حتى ينظر اليها
شهوة او الى ما يحرم على غيرها المالك الى ان يطلقها وبعدها كان من ارعد وليس لولائها
في العقد الا ان يدعيها فسخه المشتري وله الجمع بين الامة ونفقتها في الملك دون الوطى و
كذلك الاختان فان وطئ باحدهما حرمت الامة والذنب مؤبدا والاخت جميعا فان اخرج
الوطى ولو بعقد مترزل حلت احدها وكل من الاب والابن ان يملك موطوءة الآخر لا
وطؤها ولا تحل للمشتري على الشريك الا باحاجة لانا العقد وتحل لغرضها بهما مع الحاد
التي ولو اجاز المشتري الامة النكاح لم يكره الفسخ وكذا لو علم ومكت ولو فسخ فلا عتق
وان دخل يستبرأ بها محضه او بحصة واربعين يوما ان كان من دوار الحيض ولم تحض
ولا يجل له وطؤها قبل الاستبراء وكذا كل من ملك امة باي وجه كان حرمت عليه وطئها
قبل استبرائها الا ان يكون يائسه او جازيا على تراه او حاملا او امرأة على تراه او
لعدها اخر باستبرائها او اعنفها مع حمل وطئ محترم والاستبراء افضل ولو اعنفها
بعد وطئها حرمت على غيره الا بعد عدة الطلاق ونحوه من ابتاع ذات الزوج من
اهل الحرب ونساءهم وما سببه اهل الضلال منهم **المطلب الثاني** ملك المسقة يجوز ما حصة

في الطلاق

في الملك

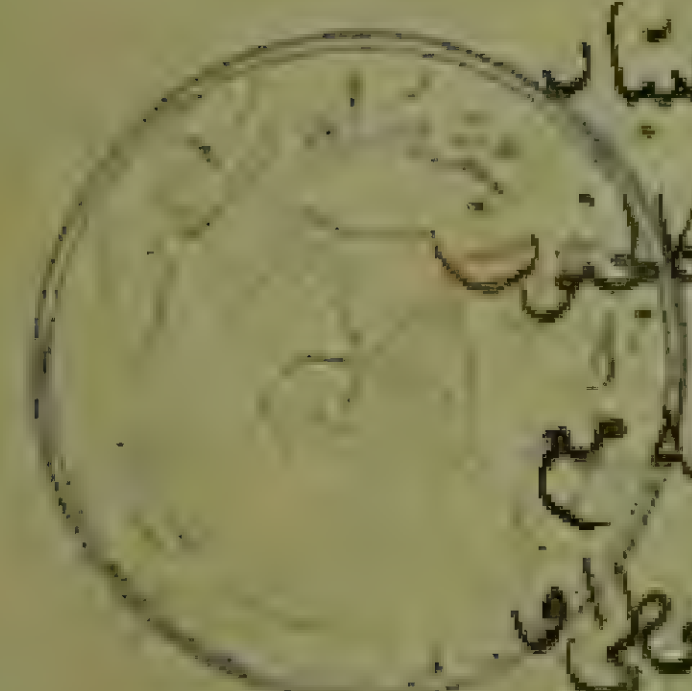
ظاهر

الامة للغير بشرط كون المحلل بالكالرقبة جانبا للغير وقد كون الامة مباحة بالنفس
 الى من طلق عليه فلو باج المسئلة للكا فم يحل وكذا المومنة للمخالف ويجوز العكس الا
 الوثنية على المسلم والناسبته على المؤمن ولو كانت ذوات بعلا وعدة لم يحل تحليلها
 الصيغة هو لفظ التحلل مثل احلل لك وطبها او جعلتك في حل من وطبها والاقر الخاق
 الاباحه به ولو قال ذنت او سوغت او ملكك فذلك ولا استباح بالعارية ولا بالاجارة
 لا يسمع صفعة الضع وبوكل الشريك بالثا او احدهما الاخر في الصيغة فلو باشر وقال
 كل منهما احلل لك وطبها صح ولو قال احلل حصتي فاشكال وهل هو عقد او ملك صفعة
 خلاف ولو باج استه لعبد فان قلنا انه عقد وملك وان العبد يملك حلت والا فلا
 الاول والى لانه نوع اباحه والعبد اهل لها ويجوز تحليل المديرة قام الولد دون المكاسة
 وان كانت شرطه والمرهونة ولو ملك بعضها فاباحته لم تحل ولو احل الشريك حلت
 على ترائ ولو باج الوطى حل مقدم الاستمتاع ولو احل المقدمات او بعضها لم يحل
 الباقي ولا استباح الخدمة باباحه الوطى والعكس ولو وطى من غير ان كان زانيا ان
 كان عالما وعليه العقران اكرهها او جعلت والولد للمولى ولو جعل فالولد حر وعليه القمه
 ولذا التحليل بشرط الحرية او اطلق ولا شئ على الاب على ما في **الفصل الرابع** في نكاح
 مسائل ^{متقدمة} ^{المرهونة} مكره وطى الفاجر والمولودة من الزنا وان ينام بين الحرين او بطاء
 حر وفي البعد غير ولا باس لهما في النماء ولا يستدام الامة نكاحا وعليه تسليمها
 الى تزويجها ليلاد وهلة اسكانها في بيت في دار ام للزوج اخر اجها ليلاد نظر اقره الاخير
 ولو كانت محرقة وامكنها ذلك في يد الزوج ففي وجوب تسليمها اليه نكاحا اشكال ولا يستد
 ان يباشرها وليس له منع الزوج من السفر ليجهنمها ليلاد وانما يجب الصفقة بالنكاح ليلاد
 نكاحا فلو سلها ليلاد فالاقرب عدم وجوب نصف الصفقة وتسقط مع سفر السيد بها
 لو قلنا السيد قبل الوطى ففي سقوط المهر نظر اقربه العدم كما لو قلنا اجتنى وقتل الخ

لا يبيحها

نفسها واذا عقد اشهاده اسن لها بالحرية واولادها فليتها ما القاه عليه من مهر وفيه الولد
 لتزويجها وفي صفحتها ما اراد عن مهر المحلل اشكال ولا بشرط في التحليل بعدن المدعى على راي
 واذا اشترى جارية موطوءة حرم عليه وطبها قبل الا بعد الاستبراء ونحوه على البائع ايضا
 استراؤها فكيف عن استبراء المشتري ويصدق به المشتري مع عدالة على ترائ ولو
 استرها حاملا كره له وطبها قبل اقل الوضع او مضى اربعة اشهر وعشرة ايام ان جعل
 حال الحمل لاصاله عدم ادن المولى الوطى فان علم اباحته اسما لعقد وتحليل حرم حتى
 تضع وان علم كونه عن زنا فلا باس ولو بقا بلا البع وجب الاستبراء مع البعض لا
 بدونه واذا اطلق المحلول عنقها مهر اقبل الدخول رجع نصفها قال المولاهات تسنع فيه
 فان استكان لها يوم وله يوم في الخدمة ويجوز نكاحها من جهم الرقاب والا قرب
 نفوذ العتق والرجوع نصف القمه وقت العقد كما لو اعتقد قبل الدخول وملك
 كل واحد من الزوجين صاحبه توجب العقد فان كان المالك الرجل استباح
 الملك وان كانت المرأة حرم عليه فان ارادته عنقه او اعته ثم جددت العقد
 لا يجوز العقد على المكاسة الا باذن مولاه وان كانت مطلقة ولو علق المولى عنق حارته
 بموت تزويجها قبل سطل وقبل يصح فبعد عدة الحرة ولا ميراث والا قرب ثوبه مع
 تعدد الوتره ولو ملك المكاسه تزويجه سيده ففي الانفصاح **نظر الباب الخامس**
 في نوايع النكاح **فصل** في مقاصد **الاول** في العيب والتدليس وفيه فصول **الاول** في اضاف
 العيوب ويطلبها فمان **الاول** المشركه وهي الجنون وهو اختلا في العقل ولا اعتبار
 بالتهو السريع زواله ولا الاعماء المسند الى غلبه المرة بل المستقر الذي لا يزول فانه كالجنون
 ولا فرق بين الجنون المطبق وغيره وكل من الزوجين في النكاح مجنون صاحبه مع
 سفة على العقد وان تحدد بعد سقط حان الرجل دون المرأة سواء حصل الوطى او
 لا **الثاني** المحصنه اما الرجل فكله الحب والحضاء والعنه اما الحب فشرطه الاستيعاب

في التوبع



مكتبة
 دار
 الخ
 في
 القاهرة

الاثنين

في العيو

بالبحر

في الحيا

فلو بقي معه ما عكن الوطى ولو قدر العشفه فلاحيان ولو استوعب ثلث الحيا مع سبقه
 على العقد وعلى الوطى في الفسخ بالمجدة بعدة أشكال وأما الحضا فهو سلك الاستحسان وفي
 معناه الوجاهة وفسخ به للمرأة مع سبقه على العقد وفي المجدة بعدة قول وأما العنة فهو من
 يعجز عنه عن الإباحة ويضعف الذكر عن الاستحسان وهو سبب لفسخ المرأة على الفسخ
 بشرط عدم سبق الوطى وعنه عن وطئها وطئ غيرها فلو وطئها ولو مرة واحدة أو
 عن غيرها دون غيرها أو عن عنها فلا بد من فلاحيان وثبت الحيا لو سبق العقد
 أو المجدة بعد بشرط عدم الوطى لها ولغيرها ولو كان حتى فإن امكن الوطى فلاحيان على ترائي
 والانت والبرء الرجل عيب سوى ذلك وأما المرأة فالمختص بها سبعة الجذام والبرص و
 القرن والإفصاء والعنق والبرص والرثق أما الجذام فهو مرض يظهره تآثر اللحم و
 ينشأ الأعضاء ولا بد أن يكون بيننا فلو قوي الاحتراق أو تعجز الوجه أو استدأ العين
 ولم يعلم كونه منه لم يوجب فسحا وأما البرص فهو البياض الظاهر على صفحة البدن لعلية
 البلمة ولا اعتبار بالمشقة به وأما القرن فيقل أنه عظم ينبت في الرحم يمنع الوطى وقيل
 أنه لم ينبت في الرحم يسبب العقل فإن منع الوطى وجب الفسخ والأفلا وأما الإفصاء
 فهو هائل الخارج بين مخرج البول والحيض وأما العنق فالأظفر من المذهب أنه
 من جبه الحيا ولا اعتبار بالبرص والعنق وقلة النظر لبياض وغيره والعنق هو جبه
 الفسخ وإن كانتا متوقفتين وأما البرص فالبرص الإفصاء فالأفرب تسلط الزوج
 على الفسخ به والأفلا وأما الرثق فهو أن يكون العرج ملتصقا ليس فيه مدخل للذكر
 ويوجب الحيا مع منع الوطى ولم يكن إزالة أو امكن وامدنت وليس له
 اجيارها على إزالة ولا تزد المرأة بعيب سوى ذلك فيل المجردة في الزنا وتقبل
 بل يرجع على ولها العالم بحالها بالمهر ولا في الفسخ **الفصل الثاني** في أحكام العيو حيا
 الفسخ على الفور فلو سكر صاحبه عالما بمحتمل أن يبطل حيا وكذا حيا بالبدلين

ليس الفسخ طلاقا فلا بد من الثلث ولا يطرده معه نصف المهر ولا يفسخ الحاكم وفي العنة يفسخ إليه
 لا في الفسخ بل في ضرب الأجل ويسقط المرأة بعدة عليه ولا يفسخ الرجل بالمجدة بالمرأة بعد الوطى
 وفي المجدة منه ومن العقد أشكال أخرى التمسك بمقتضى العقد ولا يمنع الوطى من الفسخ بالسابق
 على العقد مع الجهل فحسب المهر ويرجع به على المدلس إن كان والأفلا رجوع ولو كانت هي المدلسة
 رجع عليها إلا ما يمكن أن يكون مهر ولو كان العبد له لزمه المهر في خاصته إذا فسخ بعد الوطى
 ولو فسخ الزوج قبل الدخول سقط المهر وكذا المرأة إلا في العنة قد لها النصف ولو وطئ
 الحصى قبلها المهر كله والفسخ والقول قول منكر العبد مع عنة وعدم البتة ولا يثبت العنة فلو
 الأبا فرار أو البتة على إقراره أو كونه أيا مع من المرأة أو مطلقا على خلاف ذلك
 العنة من دون الثلثة حلف وقيل إن يفتل في الماء البارد فيصيح وإن استرجع فعنه فلو ولو
 ادعى الوطى قبل أو بعد أو وطئ غيرها بعد نوبت العنة صدق مع اليقين وقيل في دعوى القبل إن
 كان كرا صدق مع شهادة النساء بدها بها ولا حنى قبلها خلوها أو موطئها فيصدق مع ظهور
 على العصور فاذنبت العنة وصبرت لزم العقد والافترق امرها إلى الحاكم فوجله سنة من حين
 المرافعة فإن فاقها أو غيرها فلا فيح والافترق شأنت ولها نصف المهر ولو قبل أن للمرأة
 الفسخ بالجذام في الرجل امكن لو حوى الحجر من الضرر فانه عليه السلام قال من المجدوم فارك
 من الأسد وشا العبد باقر صاحبه أو شهادة عدلين عارفين وفي العيوب الباطنة كالسكر
 شهادة اربع منهن مؤمنات ولو كانت لكل منهما الحيا وفي الرثق المنع الانزاله مع الحب
 أشكال ولو طلق قبل الدخول لم عليها الفسخ لم يسقط عنه ما وجب بالطلاق وكذا بعدة وتبرله
 الفسخ فلا رجعة مع العلم قبلها وإذا فسخ أحدهما بعد الدخول وجب العدة ولا نفقة فيها إلا
 مع الحمل وعلى الزوج السنة لو أكر الوطى علمه بالعبدان فقدها قله اليقين فإذا حلف جميع
 الزوج على المرأة لأنها غير حيث لم تعلم الوطى فإن ادعى علامه حلف ولو سوغنا الفسخ
 بالمحتمل بين العقد والوطى في برص سابق ثم اتسع في ذلك العصور فالأفرب ثبوت الحيا

بنا على أن السنة المطلقة
 للمهر لا المطلقة

بمنها على القضاة بالذكور وهو
 وسبب في ثبوت القضاة

هذا هو الذي عليه الجمهور في الفسخ

الحق العلاء على كونه سنة معللة به
 الجراح قد يكونه بعدد حوازة فذروا الشنا
 أو بركة فذروا الضيف أو بوسنة فذروا
 في البرص أو طوم فذروا في الخوف فافضت
 السنة مع عدم الاصابة علم أنه خلق في
 ٢ قبل منهما عيب ثبت

أقول ابن البراء في المجردة المرض والخلع
 مشد ليه الرجل والمرأة لعدم قول القضاة
 برود النكاح في البرص والخلع والخوف والخوف
 لا يفسخ إلا في المرض والمهر ولا في الخوف
 معه ولا في عيب المرأة في الرجل أو في الرجل في المرأة
 الخاص بالطلاق دون المرافعة فيحصل الفسخ بالمنقضاء لا يفسخ
 الحية وأما المطلقة ما حاله فحسب العقد ويصح
 قول لا يفسخ الزوج بالبرص قال في الخوف فافضت
 المهر لا يفسخ

۶۴۱
۲ و ۱
۵

۵
ایقام

فالمص

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical or literary work. The text is written in a dark ink on a light-colored paper.

Monte

الاول

الاستاذ

五

القاسم
في الصدق

او مريضه وحمل الامهال فانما سقر رجال المهر الوطى او موت احدهما وجب لانا الحلو على
الاقوى ويستحق ثقله ويكره ان يتخا وزللسنه وهو حسانه درهم فان دخل بالن وجهه
قل بقدره او بعضه او غير كونه هبة ولا فرق بين موت الزوج قبل الدخول او المرأة استمر
جميع المهر لكن يستحقها اذا مات الزوج ترك نصف المهر وقيل لومار قبل الدخول كان لا وليا لها
نصف المهر وليس حجة ويكره الورثة المطالبة بالمهر مع الدخول اذ المهر قد طالت **الفصل**
الثاني في الصدق القاسم ولما قد اسباب **الاول** عدم قبوله الملك كالحرم والحريم مع سلام
احد الزوجين وكالحرم وما لا قيمة له مسقة مباحة فيه ولو تزوج المسلم على خمر او خنزير
او حرم بطل المسمى وقيل العقد وهل يشترط قيمة المسمى او مهر المثل قولان **الاول والثاني**
ولو تزوجها على شرط فخل فخرج خرج المهر العقد ويتبع مهر المثل وقيل مثل الخلق وكذا لو تزوجها
على عبدين فان احدهما حر الم تحصر الصدقة الاخرى بل يجب بعد رخصته المهر من مهر
المثل او قيمته لو كان عبدا ولو اصدقها عينا خرجت مستحقة فان كانت مكية فالمثل والا فالقيمة
ويجوز مهر المثل **الثاني** لجماله فلو تزوجها على مهر محمول بطل المسمى ومهر المثل في
احتمال المعلوم من مهر المثل فمحل الباقي فلو زاد عن مهر المثل لم يجز الزيادة على الاول والثاني
الثاني ولو تزوج قاشري واستاجر ببط على مهر المثل وعنه واخره ولو تزوج
جارية وباعها منه بطل النكاح وصقط من المسمى بقسمة مهر المثل ولو تزوج بها و
اشري منها دينار دينار بطل البيع وجز مهر المثل والا قوى ما قصده المقسط من المسمى
ولو اخلص جميع المهر **الثالث** الشرط ولو شرط في العقد ما لا يحل بمقصود النكاح وان كان عرضا
مقصودا في الحلة لم يطل النكاح بل الشرط ان حال المشرع مثل ان شرط الا يتزوج عليها
او لا يتري او لا تمنعها من الخروج او لا تقسم لضرتها فالعقد والمهر صحيحان وطل الشرط
خاصة بفساد المهر وجه فان الشرط كالعرض المضاف الى الصدق وتعد الرجوع
الى قيمة الشرط فيثبت مهر المثل وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلم كان العقد باطل

تعدد تقويم المجهول
ولو ضمة الى العاقل اقل
فساد البيع فيجب مهر المثل

ولو شرط الا يعضها لم يشرط فان اذ بعد ذلك جاز وعندي فيه اشكال وقيل يحسن المهر ولو
شرط الحيازة النكاح بطل العقد وان شرط في المهر صح العقد والمهر بشرط فان احراز بقائه لم يشرط
الا ثبت مهر المثل ولو سقي لها شاق ولا سها شاق لم يشرطها خاصة ولو اصدقها شاق بشرط ان يعطى
اباها منه قبل ان يشرط ولو شرط الا يخرجها من بلدها قبل ان يشرط للزواج وهل يتعدى الى
منزلها اشكال فلو شرط لها مهر ان لم يخرجها من بلدها وانزله ان اخرجها فخرجها الى بلد الشرك
لم يلزم اجابته ولها التزاد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما وفيه نظر ولو شرط
عدم الاتفاق بطل الشرط **الرابع** استلام ثوبته ففيه كما لو قيل نكاح عبد جعل رقبته صداقا
لحره او لمن العتق بعضها فان النكاح سطل اما الزوج انتم من امرأة واصدقها او ام ابنة
احده من مال نفسه فبطل الصدق لانها لا تدخل ملكها مال المدخل في ملكه فعتق عليه فصح
النكاح دون المهر **الخامس** ان يتزوج الوطى بدو مهر فصح العقد وفي صحة المسمى قولان
وكذا لو تزوج به بالكر من مهر المثل فان المسمى بطل وفيه فساد النكاح اشكال فتشأن التمسك
بالعقد الذي لا يشرط فيه المهر وذكره ومن بعد الرجوع الى مهر المثل دون رضا صا وما فيها
به والا قوى ان مع فساد المسمى ثبت الحيازة في العقد وامضاه نعم لو اصدق ابنه النكاح
مهر المثل من ماله جاز وان دخل به ملكه الا ان صما **السادس** فخالعه الامر فاذا قالت تزوجني
مطلقا فزوجها ما قل مهر المثل فالأقرب الرجوع الى مهر المثل ولو لم يذكر مع الاطلاق المهر احتمل
العقد للاسناد والفساد اذ مفهومه ذكر المهر عرفا ومع العقد يحتمل الفساد والحيازة فيثبت
مهر المثل ولو قالت تزوجني ما شاء الخاطب فهو نفوس ياتي ولو عرف ما شاء فقالك زوجتك
باشئت صح وليس يفرق الصيغة سيما لفساد فلو اصدقها عبد ليسا وما القين على ان تزوج
عليه الفا قصفه صداقا ووصفه في حكم مبيع فلو ارادت افراد الصداق او المبيع بالرد
بالعبد بغيره نصف المبيع بخلاف مرة نصف المبيع **الفصل الثالث في التفويض** وهو
فان **الاول** تفويض البضع وهو اخلاء العقد عن ذكر المهر وليس بطل المثل تزوجتك

في التفويض

تعدد تقويم المجهول

نفسى أو قلانه فيقول قبل سواء في المهر أو سكر عنه فلو قال على أن لا مهر عليك صح العقد ولو
قال على أن لا مهر عليك في الحال والى ما منه احتمل الصحة لأنه معنى أن لا مهر عليك والمطلوب
لأنه جعلها موهوبة ويصح النفوذ في الباقى الرشيقة دون من تبقى عنها أحد الوصفين نعم لو
زوج الوطى مفرضة أو بدون مهر المثل صح قبل ونحو مهر المثل نفس العقد وفيه أشكال يتنوع اعتبار
المصلحة المترتبة نظر الوطى فيصير النفوذ ونحوه فأنظر فعلى الأول لو طلقها قبل الدخول فقص
مهر المثل وعلى الثاني المنع والسبب في زوج استه مفرضة فإن باعها قبل الدخول فأجازها
المشترى كان التقدير إلى الزوج بله الثاني ولو أعتقها قبله فمهرها والمهر لها والمهر لها
والله ثم المفرضة مستحق عند الوطى مهر المثل وإن طلقها قبله بعد فرض المهر ثم نصف المهر ومن
قبله المنع ولا يجوز مهر المثل ولا المنع نفس العقد فلو مات أحدهما قبل الدخول والطلاق
والفرض فلا يثنى وبعد الدخول مهر المثل وبعد الفرض المهر ومن ولو نصبا بعد العقد بالفرض
وهو تقدير المهر بعينه صح سواء زاد على مهر المثل أو سواه أو قصر عنه وسواء علم مهر
المثل وأحدهما أو جهلاه والاعتبار في مهر المثل بحال المرأة في الحال والشرف وعادة أهلها
سالم تحاوي السنة وهو خمسة درهم فإن تحاوي زدت إليها وهل المعتبر العصبان أو
الأقارب مطلقا أشكال لما الأم فليست من سبها فلا يعتبر بها نعم يعتبر في أقاربها أن يكونوا
من أهل بلدها فإن البلاد متفاوتة في المهور وإن كانوا في مثل عقلمها وجالها وبيارها
وبكان تحاوي صراحة سبها وكل ما يختلف لجله النكاح الأقرب عدم تقدير المهر فما اشبه
الحنانة كالنكاح الفاسد وطى النجاسة والاكراه والمعترة وفي المنع بحال الرجل فالعتق
يمنع بالذات أو النوب المرفع أو عشره دنانير والمتوسط بحسنه أو النوب المتوسط
الفقر بدينار أو خاتم ونحوه ولا يستحق المنع إلا المطلقه التي لم يفرضها مهر ولم
يدخلها ولو اشترى زوجته فسد النكاح ولا مهر ولا منعه والمفرضة المطالبة بفرض
المهر لمعرفه ما يستحق الوطى أو المنطوق بالطلاق ولها حبس نفسها للفرض والتسليم

ولو انقضا على الفرض جاز وإن أحسفا ففي فرض الحاكم إذا ارتفع اليه نظرا فيه أنه يفرض
مهر المثل ولو فرضه اجتنى وقد فعه اليها ثم طلقها احتمل المنع فيرد على الاجتنى وجوب
على الزوج مالا وليس وليا ولا وليلا وكان وجود فرضه كعدمه والصحة لأنه يصح قضاء
عنه فصحة فرضه وبجمع نصفه أما إلى الزوج لأنه ملكه حتى قضى به ديناً عليه أو إلى الاجتنى
لأنه دفعه لبعضه به ما وجب لها عليه وبالطلاق سقط وجوب النصف فمرد النصف
إليه لأنه لم يسقط به حق عمن قضاؤه عنه ولو لم يرض بما فرضه الزوج بطل الفرض فإن
طلقها قبل الدخول فالمنع ولم يكن لها نصف فرضه وإن كان قد رضي به لأنها لم تقبل
فرضه إذا كان بعد مهر المثل فمضا عدا وإن كان محجوراً عليه للفلس ويكرهه وإن
تراد عن مهر السنة ولكن نصراً للمراه مع المرأة مهر المثل المحجور عليه وينع الزيادة
بعد ذلك أما لو فرض قبل ثان كان بقدر السنة فالأقرب التزم ويصح أن يدخل بالمقضى
الأبعد الفرض ولو وطى المفرضه بعد سنين وقد عرفت صحتها وجوب مهر المثل معتبر
بحال العقد ومهر المثل حال ولو كان الزوج من غيرتها والعادة في نساها مخفف المهر
للفرج جفف وكذا لو خفف عن الشرف وجوز أن تبار الأجل في المفروض والزيادة
على مهر المثل سواء كان من حقه أو لا ولو أبرأه قبل الوطى فالفرض والطلاق من
مهر المثل والمنع أو منهما لم يصح ولو قالت أسقطت حق طلب الفرض لم يسقط ولو كان
نساها سكن بالقصور جله لم تنه الأجل لكن يقضى بقدر منها ولو ساحت واحدة من
العشر لم يعتبرها والاعتبار في الوطى في النكاح الفاسد بمهر المثل يوم الوطى وإذا
حدثت النجاسة اتحاد المهر وإن تعدد الوطى ولو لم يكن شبهه كالزاني فيهر أمكرها وحبس كل قطي
مهر وإذا وجد الواحد الوطى المتعدد اعتبر رفع الأحوال ولو دخل ولم يسم شيئاً وقدم
لها شيئاً قبل كان ذلك مهرها ولا يثنى لها بعد الدخول إلا أن يشارطه قبل الدخول على أن المهر
عنه ولو فرض الفاسد ولو لم يسمه **الثاني** وهو أن يذكر المهر على الجملة بينهما ويفرض

تقدير الى احد الزوجين او اجنبي على اشكال مثل زوجتك على ان تقضي ما شئت او ما شئت
او ما شئت فان كان تقدير الى الزوج لم يقدر له ولا في بل يترتب ما يحكم به سواء نزل عن
مهر المثل او نقص وان كان الى الزوجة لم يقدر له واما الكثرة فلا تترتب على خمسة درهم
ولو طلقها قبل الدخول انتم من اليه الحكم وتجب لها النصف ما لم تزد المرأة عن مهر السنة
ولو ما الحكم قبله وقبل الدخول لها مهر المثل ويحمل المصلحة بخلاف مفوضه البضع حيث
يؤيد غير مهر وقيل ليس لها احدهما **المقصود الرابع** في النصف والعقود اذا دخل الزوج بالوطى
قولا او دبرا استقر كالخبر في ملك الجميع بالعقد النكاح والزيادة لها سواء طلقها قبل الدخول
اولا ولها النصف فيه قبل فسخه ولا يحد الحلو وان كانت ثمة على راي فان كان قد سلمه و
الا كان دنا عليه لا يقطع بالدخول المدة او قصرت وان طلق قبل الدخول وجع عليه
نصف المسمى والفتح كالطلاق الا ما يكون لعين غير العتق فانه يفتى سقوط جميع المهر ثم المطلق
ان كان قد دفع المهر استعاد نصفه فان كان قد دفع نصفه فانه نصف قيمته فان حلت
في وقت العقد والقبض لزمها الاقل من حين العقد الى حين التسليم فان تعذر يدها قبل
يرجع في نصف القيمة والا قرب في نصف العين مع الارش اما لو انقضت قيمته لها والتمس فان
له نصف العين قطعا وكذا لو زادت الزيادة السوفى ونقص النقص مع التلف وفي الزيادة
وان زاد من مفصله فالزيادة لها خاصة وان كانت مفصلة تخمس في دفع نصف العين الزيادة
او دفع نصف القيمة من دونها ولو زادت ونقصت عينا من كنعان صبعة وثمان
اخرى تخمس في دفع نصف العين او نصف القيمة فان اوجبا عليه اخذ العين احدها
والا تخمس ايضا ولو تعذر في دين لم يكن له الا نصف المبيع فان كان قد دفع ارشاه بصفة
ايضا ولا يشترط في الزيادة زيادة القيمة بل ما فيه عرض مقصود وحمل الامة بزيادة من
وجه ونقصان من آخر وفي القيمة زيادة محضه الا اذا اثن في افساد اللحم والزرع
للارض بقسط الطلاق مقصود بملك الزوج لان ملك باحتاره ولو زادت بعد الطلاق

قل الا حنار فله نصف الزيادة ولو نزل ملكها محبة لانه كالبيع والعتق والهبة لزم مثل
النصف او قيمته فان عاد بعد الرق سقط حقه وقوله يرجع في العين ولو تعلو به خو لا يرجع
كالرهن والاجارة تعين البدل فان صير الى الخلاص فله نصف العين ولو قال انا ارجع فيها
فاصبر حتى مضى الاجارة احتمل عدم الاجارة واخباره على اخذ القيمة اذا دفعتها لانه
يكون مضويا عليها ولها ان يسمع منه الا ان يقول انا ارضه وارده الى المستأجر امانه
او يقطع عنها الضمان على اشكال فله ذلك ولو كان البيع تخيارا لم ينقص الهبة او
دبرت على اشكال تحيرت في الرجوع ودفع نصف العين وفي دفع نصف القيمة فان دفعت
القيمة لم يرجع لم يكن له احد العين وتغوى الاسكان الوصية بالعتق ولو كان
الصداق صيدا فاحرم ثم طلق احتمل رجوع النصف اليه لانه ملك فخرى كالارث
فان علنا حتى الله تع وحيا رساله عليه قيمة نصف صيدها ولو اضر المديون ثم طلق
فل يخرجه بقرضه فله نصفها بصفان والمحق بطلاق التدبير لا صداق ثم واذا كان
الصداق دينا او الهبة صح ان يهبه بلفظ الهبة والاياء والعقود ولا يقتصر الى القول
ولو تلف يدها فعفى الزوج او وهبها او ابرأها بعد الطلاق صح ولو عفى الذي عليه
المال لم يسقط عنه الا بالتسليم ولو كان المهر عينا لم يزل الملك بلفظ العفو والاياء فان
وهب فخرى القبول والا قباض وفي اجراء العفو محري الهبة نظرا واذا عفى احد
الزوجين عن حقه الدين او العين مع الاقباض صح عفو والملاذ يدر عقد النكاح
وهو الا بالجد العفو عن بعض حقوقه لا جميعه قيل ولين تولية امرها وليس له في
الزوج العفو عن حقه مع الطلاق **فروع** لو اصدقها بخلاف ما ثم يدها وطلقها
قبل الجدا لم يكن له الثمن فان بذل نصف المجموع لزمه قوله على اشكال ويحتمل قولنا
الرجوع في العين مستغله بالاياء وكذا لو طلق المهر ونزل نصف العين ولا يحد بالقطع
او دفع الارش اخر ولو طلق قطع الثمن قبل الادراك ليس له الرجوع في العين ويقول انا

لأنه إسقاط لامتلاك ولهذا لو شهدا بدين فقبضته المديني ثم وهبه من المديني عليه و
رجع الشاهدان عنها ولو أبرأ لم يغيرها **س** إذا أوجب المهر ثم أهدت قبل الدخول ففي الرجوع
بالجميع والنصف **ن** طهر **ل** يوهبهه النصف ثم طلقها أحمل رجوعه بالنصف الباقي ونصفه
وقية الربع ولو خالعت على النصف انصرف إلى ما تملكه **ق** لو توفى الصداق في ذهابها بعد رجوع
المهر الفسخ فهو مضمون لأن ذلك تراءد العوضين **ي** لو أعطى عوض المهر شيئا ثم طلقها قبل
الدخول فعليه النصف **ي** لو كان اصدقا عيدين فإن أحدهما رجع بنصف المهر
ونصف قيمة المهر **ج** لو كان المهر شيئا هذا غير معلوم الوزن فتلف قبل قبضه فأبرأته أو
تزوجها بمهر فأسدق فأبرأته من مهر المثل وبعضه صح وإن لم يعلم القيمة ولو أبرأته من مهر المثل
قبل الدخول لم يبع وإن دخل لم يسقط **د** لو تزوج الأب والجدلة الصغيرة والمهر على
الولدان كان مؤثرا وإلا كان المهر في عهد الأب والجد فان سار جميع المهر من صيرت
سواء بلغ الولد قيسرا أو لا ولو وقع الأب المهر مع يسار الولد ثم غاب أو عساه للقمان ثم بلغ
الصبي فطلق قبل الدخول رجع النصف إلى الولد لأنه كالحبوبة وكذا لو دفع عن الكبير ثم غاب
الأجنبي على أشكال ولو أبرأت انفخ النكاح ورجع الصداق إلى الولد وكذا لو دفع الولد
العقد بعد الدخول وقبله على أشكال وإذا دفع عن ولده الصغيرة ثم عاد إلى الأبن لم يكن
له الرجوع فيه لأن هبة الصغيرة لا رمة أما الأجنبي فإن رجع إليه بذلك بائنا بها أو بالمصانعة
لم يكن للدافع الرجوع لأنه لا يملك الرجوع في غير الموهوب وإن عاد إلى العيون فذلك لأنه
تصرف بدفع المهر عنه ولو قال الأب دفع عن الصغيرة لا رجع به عليه قبل قبوله لأنه
أمين عليه ولو طلق قبل أن يدفع الأب عن الصغيرة المعسر سقط عنه ذمة الأب والأبن فلم
يكن للأبن مطالبه الأب بشئ ولو كان الولد معسرا أباه بعض ذمة الأب خاصة ولو تبنى الأب
في العقد ضمان العهد صح أن يملك المرأة بالإعسار **الفصل الخامس** في التنازع إذا اختلفا
في أصل المهر قبل الدخول قال قول قول الزوج مع اليمن لأن مكان بحرة العقد عنه فذلك

في التنازع

بعد والخصومة انما كسر التسمية صدق باليمين لكن ثبت عليه قبل الدخول مع الطلاق والتمتع
 ومع الدخول مهر المثل والا قرب ان دعوىها ان قصرت عنها ثبوتاً دعوى ولو انكر التسمية
 عقدت عودها اياه او دعوى التسمية فان اعترف بالنكاح قال لا قرب عدم سماعه ولو اختلفا
 في قدره او ادعى التسمية وانكرت قدم قوله ولو قدره باربعة مع اليمين وليس بعيد من الضواري
 تقدم من يدعي مهر المثل فان ادعى نقصان وادعت الزيادة بحالها ورد اليه ولو ادعى
 الزيادة عليه المختلفه احتمل تقدم قوله لانه اكثر من مهر المثل ولو ادعى النقصان احتمل تقدم
 قولها ومهر المثل ولو كان الاختلاف في التسليم قدم قولها مع اليمين سواء دخل او لا ولو قال هذا
 اني سخطا قال اقرب ثبوت مهر المثل مع انكار النكاح او التسمية او اصل المهر وان يكت ولو
 خلا فادعت المواقعة فلا فاقام البينة بالبكاره بطلت الدعوى والاحلف للمرأة الاصلية
 وقيل تخلف على لان شاهد حال الصحيح المواقعة مع الخلق بالخليلة ولو قال على غير التسمية
 قدم قولها مع اليمين ولو اقامت بینه بعد من قاضي النكر بركرت قدم قولها وتجب بهران وقيل
 بحجر ونصف ولو قال صدقتك العبد وقال الجارية قال اقرب التحالف وثبوت مهر المثل
 ويحتمل تقدم قوله مع اليمين ولو كان انواها في ملكه فقال اصدرك اباك فقال بل ابي
 فعلى الاول يتحالفان ويرجع الى مهر المثل ويعتق الابا فزان وميراثه موقوف اذا لا
 يدعه احدهما وعلى الثاني يعتق عليها ولا شيء لها وميراثه لها واذا اختلف الزوج و
 الولي فكل موضع قدمنا قول الزوج مع اليمين يقدم هنا ويتولى الولي اختلافه وكل
 موضع قدمنا قولها مع اليمين صبر حتى يحل ويخلف اما لو ادعى التسليم الى الولي او الوكيل
 فان اليمين عليها وورثته الزوجين كان وجب الا ان يمين الورثة على نفي فعل من رثهم
 انما هي على نفي العلم ولو دفع مساوي المهر فادعت فعه هبه قدم قوله مع اليمين ان ادعت
 بلفظه بالهبة والاقل بغير يمين بان تدعي انه نوى بالدفع الهبة لانه لو نواه لم يصحبه
 وبين الزوج بالدفع الى الزوجية مع بلوغها ورثتها لا مع نفيها احداهما ويدفعه

الشقاق
 في القسم

الى ولا يجمع ن والاحدهما لا بد منه والدفع الى الوكيل فيه لا في العقد **الفصل الثاني** في القسم
 والشقاق **وقيمه** فصول **الاول** في مستحق القسم لكل من الزوجين حق على صاحبه فيما
 تحت على الرجل المعققة والاسكان كما يحل على المرأة التمكن من الاستمتاع وانزال المهر
 والقسم بين الزوجين حاج حق على الزوج حق كان او بعدا مسلما كان او كافرا قلا او
 مهنيا حصيا كان او عيبيا او سليما ويتولى الولي عن المجنون ويصرف به على نساء بالعدل
 وهو حق مشترك بين الزوجين ولا يشترك ثمة فكل من بينهما الخيار في قبول اسقاط
 صاحبه وقيل لا يحل القسم الا اذا استأجرها فعلى الاول لو كان له زوجة واحدة وجب
 لها ليلة من اربع والثالث يصنعها ارشدا ولو كان زوجتان فلهما ليلة واحدة ولو كان
 ولو كان له ثلث فلهن ثلث من اربع ولو كن اربعاً وجب لكل واحدة ليلة لا يحل له الاختلال
 بها الا مع العذر والسفر او اذ تهن او اذن بعضهن فيما يخص الآونة وعلى الثاني لو كان
 له زوجة واحدة لم يحل قسمه ولو كن اكثر فاق اعرض عنهن حائزاً بان عند واحدة
 منهن ليلة لثمة في الباقيات مثلهما ويسحق المهرضة والرياء والحايض والنفساء والحرمه
 ومن استأجرها او ظاهراً ان المراد الاثنى دون الوقاع وانما يسحق الزوجية لعقد الدوام
 سواء كانت حرة او امه مسلمة او كفاية ولا قسمه بملك المهر وان كن مستولات ولا المهر
 بها ولا قسمه للتأخر الى ان يعود الى الطاعة ولو سافرت بغير اذنه في المباح والمندوب
 فهي تفرق ولو سافرت بغير اذنه في غرضه وحل العشاء ولو كان في غرضها فلا قضاء ولو كان
 محن ونقص لم يخص واحدة بنويه الا فانه ان كان مضبوطاً وان لم يكن فاق في نوبة واحدة
 قسمي الاخرى ما حرم في المجنون لقصور حقه ولو خاف من اذى المجنون سقط حقه
 في القسم والاوجب **الفصل الثاني** في مكانه ومكانه اما المكان فانه يحرم عليه ان
 يزل كل واحدة منزلاً بافرادها ولا يجمع بين ضربين في منزل الا مع اختيارهين او مع
 انفصال المرافق وله ان يستدعيهين على التناوب والمضى لكل واحدة ليلة وان

كان

في المكان والزمان

باب القسم
في التفاوت

يستدعي بعضا وبعضا ولو لم يفرق منزل بل كان كل ليلة عند واحدة كان أولى ولو استدل
واحدة قائمته فحقها لا يفرق لها ولا قسمه الى ان يعود الى طاعته وهل له ان يباكر واحدة
ويستدعي الباقي الباقية نظر لما في من تخصيص قامة الزمان فعماد الفهم الليل واما النهار فله
معاشه وقل يكون عندها ليلا ونظرا عندها صبيحتها وهو يوم وليلة كان معاشه ليلا كالوقاد
والخامس والاربعون بالنهار والليل لمعاشته ولا يجوز ان يدخل في ليلا على صفة الالبياد بها
في مفرها فان استوعب الليله قبل بقى لعدم ايضا لها حقها وقيل لا كما لو نزل ارجحيا وله ذلك
بالنهار الحاجة وغيرها لكن يستحق ان يكون لها كل ليلة عند صاحبها ولو طال مكثه عند الصبر
ليلا ثم خرج قضى مثل ذلك الزمان من نوبة الأخرى ولو لم يطل عصي ولا قضا فان واقع الصبر
ثم عاد الى صاحبه الليلة لم يعضي الحجاج في حق الباقيات لانه ليس واجبا في القسم والواجب في
القسمه الصاحبه لا المواقعة ولا القسم اقل من ليلة ولا يجوز بصفها لانه ينقص العيش ولا يقدر
لاكثره وهل يندى الفرعه او الاختيار معنى على الوجه وعدمه **الفصل الثاني** في التفاوت
واساير تلك **الاول** الحرمة لها القسم والامة الثلث فالحرة ليلتان والامة ليلة ولو اراد عند الحرمة
ليلتين واعتقد الامة في اماء ليلتها او قبله ساوت الحرمة وكان لها ليلتان فان اعتقد بعد تمام ليلتها
استوفى حقها ولم يبق عندها اخرى لكن يستأنف السوية ولو بدأ بالامة فصار عندها ليلة ثم
اعتقد قبل تمام نوبتها ساوت الحرمة وان اعتقد بعد تمام نوبتها وجب الحرمة ليلتان ثم يسوي
بعد ذلك وهل ينزل المعنوي بعضها منزله الحرمة او الامة او يسقط اشكال **الثاني** في الاسلام
فالكنسية كالامة لها ليلة والمسلمة الحرمة ليلتان واليهود في الاسلام وتحدده كالاعتق
ساوي الحرمة الكنسية والامة المسلمة فحرمة المسلمة ليلتان ولكل واحدة منهما ليلة ولو
كان عند الحرمة ليلتين وعند الامة ليلة فاسلكت الوضعية ساوت المسلمة **الثالث** في تحريم الكاح
فقد خل على كبر حصتها سبع وعلى ثوب حصتها ثلث حرمة كانت امانة او كنسية ان توفيها
ثم لا يقضى لها بقا هذه المدة بل يستأنف القسم بعد ذلك ولو طهر بعد الميت ثلث الزادة لم يطل

في الضل

حقها من الثلث ولو سبق اليه زوجات ليلة اشدا من ثوبا او ارفع بالوجه **الفصل الرابع**
في الظلم والقضاء للوجبة القسم وحمل القضاء لمن اخل بليلتها فلو كان له ثلث فبات عند
اثنين عشرين يات عند الثالثة عشرة واولا فان تزوج الرابعة فان باع عشر اظلم الجديدة بل
نقص حتى الجديدة ثلثا وسبع ثم يبدع عند الثالثة ليلتين وعند الجديدة ليلة ثم يبدع العاشرة
عند المظلومة وفي ليلة عند الجديدة ثم يخرج الى صديق او مسجد ثم يستأنف القسم وكذا لو
بار عند واحدة نصف ليلة فاخرجه ظالم وبار عند الأخرى نصف ليلة ثم خرج الى صديق او
مسجد ولو كان له اربع فقتلته واحدة ثم قسم خمس عشرة فبات عند اثنين ثم اطاعت وحسب
بوفه الثالثة خمس فقتل عند الثالثة ثلثا وعند الناشرة ليلة خمسة ادوار ثم يستأنف القسم
كذلك ليلتين واحدة وظلم واحدة واقام عند الآخرين ليلتين يوما ثم اراد القضاء فاطاعت
الناس فانه تقسم المظلومة ثلثا والناشرة يوما خمسة ادوار فيحصل المظلومة خمس عشرة
قضا وخمسة ادوار وخمسة للطبيعة ولو طلق الرابعة بعد حضور ليلتها ثم لانه اسقط
حقها بعد وجوبه فان راجعها او بارع فترجعا قضاها لانه كانت واجبة لها ولو ظلمها
بعشر ليل مثلا فانها فاق التدارك ونقص المظلمة فان تجدد نكاحها قضاها الا اذا اخرج الجديدة
اولم يكن في كاحه المظلوم بها فتعذر القضاء وسقط المظلمة ولو قسم لثلاث فليس ليلة الرابعة
فان امكته استدعاهوا اليه وفاها والا قضا ولو جسر قبل القسم فاستدعى واحدة لانه
استدعاه الباقي فان امتنع واحدة سقط حقها ولو وهب ليلتها من ضررها فلتزوج الامتناع
فان قبل فليس للموهوبة الامتناع ولا غيرها وليس له البديع عند غير الموهوبة او الواهبة
ثم ان كانت ليلتها متصلة ليلة الواهبة يات عندها ليلتين في الا في جواز الاتصال نظر افرته
العدم لما فيه من تأخير الحق وان وهبت من الزوج كان له وصفا ايرشأ منهن وان يعزل
عنهن ولو وهبها لكل او اسقط حقها من القسم سقطت ليلتها وقصر الدور في الاول
ولها ان ترجع فماتت كماله بالنظر الى المستقبل لا الماضي حتى لو رجعت في بعض الليل كان عليه

في السفر

وان كان بالقرعة
لان سفر النقلة والتحول
لا يختص باحد من قاريا
خص واحد قصص لقوا في

الاستقال اليها وتبين حقا مرجح علم بالرجوع لامن وقه ولوعا وضعا عن ليلتها بشي لم يبع
المعاوضة لان المعوض كون الرجل عندها وهو لا يقابل به عوض فمرد ما احده وبعض لان لم
يسلم لها العوض ولا فيه للصعرة والجنونة المطبقة ولا ناسره بمعنى انه لا يقضي لمن ما فات
الفصل الخامس في السفرين فاذا اراد السفر وحده لم يكن له منعه ولو اراد اخر اخرجه معه فله
ذلك وان اراد اخراجه بعضهن استحب المهره فان خرجت لواحده فضل له استصحاب غيرها قبل
لاوله ان يسافر وحده فاذا اعتمد القرعة لم يقصر للسواة ولو استصحب من غير قرعة ففي القضا
اشكال ولو سافر بالنقلة فامراد نقله فاستصحب واحد قضى للسواة بخلاف سفر العبد ولو
سافر بالقرعة لم يري المقام في بعض المواضع وقضى للماقيات فقامه دون ايام الرجوع على اشكال
ولو غرم على الاقامة اياما ثم انشأ سفر اخر لم يكن غرم عليه ولا لزمه قضاء ايام الاقامة دون
ايام السفر ولو كان قد غرم عليه لم يقصر ايام السفر على اشكال ولو سافر فماتت عدل بينهما في
السفر فان ظلم احدهما قضى لها امان في السفر والحضر فله ان يختلف احدهما في بعض الأماكن
بالقرعة وغيرها فان تفرج في السفر خصها سبع او ثلث السفر ثم عدل بينهما ولو خرج
وحده ثم استعد زوجة لم يلزم القضاء للتحلفات ولو كان تحت زوجتان فترجى اخري
وسافر باحداهما بالقرعة لم يندرج حقا من الخصص في السفر بل له العود لزوجتها حصص الخصص
لان السفر لا يدخل في القسم ثم يقضى حق المقيمة ولو كان له زوجتان في بلدان فاقام عند واحدة
عشر اقام عند الاخرى كذلك اما بان يقضى اليها او يحضرها عنده ويستحق السوية بينهما في الاتفاق
واطلاق الوجه وان يكون صبيحة كل ليلة عند صاحبتهما وان يادر لها في حضور الزوج
وله منعها عن عيادتها وعن الخروج عن منزلها الحق واجد وليس له اسكان امر ايدي منزل
واحد الارضاهن فان ظهر منه الاضرار لها بان لا يوفيتها حقا من نفقة وقسمه وغيرها امر
الحاكم ان يكتسها الى جذقة ليسر عليها فطالبه الحاكم بما يندعه من حقوقها فان اراد السفر
بها لم يندعه لكن كيات حكم ذلك البلد بالمراعاة وليس للمولى منع امته من طلب حقا من القسمة ولا

في الشقاق

منها من اسقاطه او هبته لبعض ضرائها كما ليس له في النكاح لو رضى بصفته او حسن **الفصل السادس**
في الشقاق وهو فعال من الشق كان كل منهما في شق وهو قد يكون بشق المرأة **المسألة الأولى**
فاذا اظهرت امانة التزوج بان سقطت وجهه او شتمت بحواجه او تنافا قل او تنافا فاذ اعداها او
تغير عادتها في ادبها وعظما فان رجعت ولا يجرها في المضيق بان يحول ظهرا اليها في الفراش
قبل ان يعزل فراستها ولا يجوز له ضربها فان حقوق السور لم يندع من حقه جاز له ضربها
بارل مرة واحدة على ما يجر الرجوع به ولا يبرح ولا يدهي ولو كلف بالضرب بشي ضمن ولو
سقط الزوج شيئا من حقوقها فهو شتم منه وتطالبه بالحكم الزامه ولها ترك بعض حقوقها
من نفقة وقسمه وغيرها استعماله ولحل التزوج قبوله ولو فخرها عليه لم يحل ولو منعها
الصحبة او اغارها فبدلت له مالا للدمع ثم ولم يكن اكرها ولو كان الشتم منها وحشي الحاكم
الشقاق بينهما بعين حكم من اهل الزوج وحكم من اهلها لينظر امرها ويجوز من غيرها لهما
بالفرق حكما لا توكيلا فان اتفقا على الصلح فعلا من غير معاودة وان رايها الفرقة استادنا
الزوج في الطلاق والمرأة في البذل ان كان خلعا ولا يستبدان بالفرقة ويلزم الحكم بالصلح
ان كان احدا الزوجين غائبا ولو شرط الحكمان شيئا وجب ان يكون ما نفا ولا يقض ويشترط
في الحكمين العقل والحرية والذكورة والعدالة وانما يحقوبه شتم المرأة بالمنع من المساكنة
فما يليقها او الاستمتاع وتسقط نفقة الناشرة فان منع غير الجماع من الاستمتاع احتمل
سقوط بعض النفقة **المقصد الرابع** في الولادة والحاق الاولاد والكلام في الخصامة وفيه
فصل الأول في الولادة وحكم استبداد النساء او الزوج بالمرأة فان عدم النساء او الزوج
جاز للرجال للضرورة وان كانوا اجانب مع عدم الاقارب والمحارم من الاقارب اولى فاذا
وضع سجدت المولود والاذان اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنكه بماء الفرات
ونزلة الحسين عليه السلام فان تعذر ماء الفرات فماء عذب فان تعذر مرث بماء ملح غسل
او تمر وحك به فاذا كان يوم السابع سماه وكناه سحبا وفضل الاسماء ما اشتمل على

تحتها

في الولادة

عزل
لعلى

في مالكيه
في الحال اولاد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, oriented diagonally across the page.

بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل الحق به ان لم يوطأ بعقد او شفعة وان تزوجت بعد
العقد فان ابنته اسمها من وطئ الثاني فهو له وان كان لعشرة من وطئ الاول و
يحمل الفرعة ولو كان لا قبل من ستة اشهر فهو الاول ان لم يتجاوز الفراق اقصى الحمل
فيبقى عنها وكذا الامة اذ اوطأها المشتري ولو اجبل من زيف لم تزوجها لم يجز الحاق الولد به و
كذا الزوج في بامية فحلفت ثم اشترها ولو اتفقا على الدخول والولادة للاقل مدة الحمل ليرث الاب
الا عترف به فان نفاه لم ينقض الا باللعان وكذا لو اختلفا في المد وكلم من اقرب ولد لم ينقض عليه
عنه ولا يجوز له نفى الولد لكان الغزل فان نفاه لم ينقض الا باللعان وانما الموجل فان اجتمعت
الشرايط المدة لم يجز له نفية عنه لكن لو نفاه استغنى من غير لعان على راي **المطلب الثاني** المرثية
في ولد المذموم اذ اوطئ مولوكه فحلفت بولد لسته اشهر فصاعدا وجب عليه الاعتراف به فان
نفاه استغنى من غير لعان فان استغنى من غير لعان فان اعترف به بعد ذلك الحق به فان اعترف به
اولا ثم نفاه لم يصح نفه والحق به ولو وطئها المولى والاجنبي فحرفا فالولد للمولى ولو وطئ
المشركون فيها في ظهر واحد وارت قد اعوه اقرع منهم في خرج اسمه الحق به واغرم حصص
الباقين من قيمة امه وقيمته يوم سقط حيا ولو ادعاه واحد الحق به واغرم حصص الباقين من
اليمينين ولا يجوز نفى الولد لموضع الغزل فان نفاه استغنى من غير لعان ولو سقط للمولى
وطئها كل واحد بعد سابقا لها اليه من غير استنساخ قال الولد الاخير ان وضعته لسته اشهر
من وطئه والا فلا يردى قبله ان كان لو طئه سته اشهر والا فلا سابق عليه وهكذا ولو وطئها
آخر فحرفا بعد وطئ المولى فالولد للمولى وان حصل امانة انه ليس منه لم يجز الحاقه به ولا
نفية عنه ونسعى ان يوصى له بشئ ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه اشكال وكذا في ملكه وكانت
الوارث له ولو اشترى حبلى فوطئها قبل مضى اربعة اشهر وعشرون ايام كره له بيع الولد و
نسعى ان يقر له قطا من ماله ويعفه الا ان يكون قد غرل عنها ووطئها بعد المدة **المطلب**
الثالث في اولاد الشبهة وطئ الشبهة كالصحیح في الحاق النسب فلو طئ احنية وزوجه

في ولد المملوك

الموتى في ابراهيم الخليل واولادهم
الذين في القبر في ابراهيم الخليل

غولای

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٩٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٩٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

في المقدار

الاستيعاب

في الف

بحسب النفقة وان كان الزوج صغيرا فان الاستيعاب بالصغيرة نادر لا عبرة ولو كان
 كبير والزوج صغيرا قيل لا نفقة والوجه ثبوتها لتحقيق التمكن من طردها ولو كانت
 مريضة أو رثاء أو قروا أو كان عظيم الذكر وهي ضعيفة عنه أو كان صلبه وهو
 عليل بضر وطنها وصدفها فانه يمنع من الوطئ وبحسب النفقة لظهور العذر وقضاء
 بها ولو ادعت قرحة في فرجها انصرفت الى شهادة اربع النساء ولو ادعت كبر الآلة في
 ضعفها امر النساء بالنظر اليهما وقت الاجتماع لتقص عليه الحاجة **المطلب الثاني**
 في قدر النفقة وبحسب النفقة أمور ثمانية **الاول** الطعام وبحسب سدا الحلة ولا نفقة
 بقدر وقيل مد للرفقة والصيغة من الموسر والميسر وبحسبه غالب قوت البلد
 كالنخ والعراق وخراسان والاسرة طريقتان والتمتع المحمان والذرة في اليمن
 فان لم يكن فالنحو بالزوج **الثاني** الأدم وبحسبه غالب ادم البلد حسنا وقدر كالرنت والسني
 والشرج والحل وعليه في اللحم ولو كانت عادية فوام اللحم وجب ولو تبرع بحسن من الأدم
 فعليه التسريح الأبدان ولها ان تأخذ الأدم والطعام وان لم تأكل **الثالث** نفقة الخادمة
 ان كانت من اهل الأخدام والآخذ من نفسها ونفقة الخادمة ما جرت عادة الخدم في البلد
 حسنا وكفايتها قدر ما فلو كان الزوج امرا يستحق الأخدام لحملها استحققة **الرابع**
 الكسوة لها ولخادمتها وبحسب كسوتها اربع قطع قميص وسراويل ونفقة وتعل او ثمنك
 ولا خلع سراويل الخادمة وزينة النساء الحرة ويرجع في جنبه الى عادة امثال المرأة
 فان كان امثالا لعناد القطن او الكتان وجب وان كان عادة امثالها الأبرسيم
 دايا أو في وقت وجب وان كانت من ذوي البخل وحملها زادة على ثياب البدل ثياب
 الخدم نسبة حال امثالها **الخامس** الفراش وبحسبها حصيرة السيفر النساء فان
 كانت بحلة بالية والبساط وبحسبها ذلك ليلتها وبقاها بحسب الحق والحاجة النساء
 ومنه ونحوه ويرجع في جميع ذلك الى عادة امثالها في البلد **السادس** آلة الطبخ

النخب مثل كوتة وجرة وقدر ومقرنة اما من خشب أو حجر أو حفر أو صخر بحسب عادة امثالها
السابع آلة المنطق وهي المنشط والدهن ولا يحسب الكحل والطبق والحمل المنسل للصنان
 وله منعها من النوم والبصل وكل ذي رائحة كريهة ومن تناول السم والأطعمة الممرضة ولا
 يستحق عليه الدواء للمرض ولا جرة الحمامة ولا جرة الحمام الأعم البرق ولا تسحق الحمامة له
 المنطق وبحسب ما ينزل الوسخ كالصانين **الثامن** السكنى وعليه ان يسكنها دارا يليق
 بها اما بعارية أو اجارة أو ملك **المطلب الثالث** في كفته الاتفاق اما الطعام فتحرره
 تلك الحب وقوته الطبخ والخبرة ولا يحب الدقيق ولا الخمر ولا القيمة فان عدل احدهما الى
 شئ من ذلك برضا صاحبه جاز ولا فلا واما الأدم فان امقر الى اصلاح كالنحو وجب
 زطان تصرف بان تريد الأدم من غير الطعام والعكس وتلك النفقة كل يوم في صبيحة
 وليس عليها الصبر الى الليل فان ما ربح أثناء النهار لم يسترد وكذا لو طلقا ولو نزلت
 استرد على أشكال وليس له ان يكلفها بما لمواكلة معه ولو منعها النفقة مع التمكن استقرت
 وان لم يحكم بها الحاكم ولم يقدرها واما الأخدام فان كان من اهل محرمين ان يحذر بها
 نفسه أو باجرة يستأجرها أو مملوكة لغيره بالاستيثار أو العارية أو يدرى خادما يجدها
 أو فوق على خادمتها ان كان لها خادم فلا خيار لها ولا يجب كثر من خادم واحد وان
 كانت بنتا لها بخادمتين ولكن لا كفاة بالواحد والثاني لا يحفظ المال ولا يجوز عليه حفظ
 مالها ولا القيام فيه ولو اختارت خادما واختار زوجها غيره أو اختار الزوج الخادمة
 نفسه وتطلب غيره قدم اختياره من لا عادة لها بالأخدام يجدها مع المرض للحاجة وله
 ابدال خادمتها المألوفة لريبة وغيرها وان تخدم نفسها بعض المدة أو بعض الخواج
 ويستأجر الباقى وله اخراج ساير خدمها سوى الواحدة اذ ليس عليه سكناها بل له
 منع ابويها أو اقرانها من الدخول اليها ومنعها من الخروج للزيارة ولو قالت انا
 اخدم نفسي في نفقة الخادم لم يحل جاسها ولو تبرعت بالخدمة لم يكن لها المطالبة

كيفية الاتفاق

بالأجرة ولا نفقة الحادى وما الكسوة والفراش وآله الطبخ والنظف فان الواجب في الاعيان ولو تراصيا بالقيمة جاز وهل الواجب في الكسوة الامتناع او التملك أشكال اخرى الثاني قلوسلم اليها كسوة لمدة جرت العادة سقاتها اليها فلتف في الامانة لم يحل البذل وان قلنا انه امتناع ولو انقضت المدة والكسوة ما فيه استقر ملكها وكان لها المطالبة بغيرها لما استقل ولو قلنا بالامتناع لم يحل وكذا لو لم يشرها في المدة كان لها المطالبة بغيرها ولو طلقها قبل انقضاء المدة المضروبة للكسوة كان له استعادتها لا بعدها ولو انقضت نصف المدة سواء لبها او لم تطلقها احتمل على التملك الشريك واخصا صها وكذا لو ماتت ولود مع اليها طعاما لمدة واكثر من غير وانقضت المدة ممكنة ملكة وكذا لو استفضلت فان طلقها في الاشياء استعاد نفقة الباقي الا يوم الطلاق ولو نشرت او ماتت او مات هو استرد الباقي ولها بيع ما يدفعه من الطعام والادم اما الكسوة فان قلنا بالتملك فكل ذلك والا فلا ولو استاجر لها التملك فان اوجدا التملك فلهما الامتناع والا فلا ولود خل واستمرت تاكل معه على العادة لم يكن لها مطالبة بمدة موافقة والقول قولها مع اليمين عدم الامتناع وعدم المواكلة فان كانت منزله على أشكال وكذا الاشكال في الفراش اما آله الطبخ والنظف فالواجب الامتناع واما الاسكان فلا يجوز فيه التملك بل الامتناع ويجوز بحسب حالها ولها المطالبة بمسكن لا يشاركها غير الزوج في سكناه ولو سكنت منها ففي وجوب الاجرة **نظر المطلب الرابع في مسقط النفقة** وهي اربع **الاولى** الشوز فاذا نشرت الزوجه سقطت نفقتها وكسوها ومسكنها الى ان تعود الى المكين ويندرج تحت النشر المنع من الوطى والامتناع في قبل او دبر في اى وقت كان وفي اى مكان كان اذ لم يكن هناك عذر عقلى كالمرض وشرعى كالحيض والخروج بغير اذنه فلا نفقة وان كان باذنه فلا نفقة اما لو سافر في حاجة له باذنه فان النفقة تجوز قطعاً وكذا الاعتكاف ولو انسل المرطامته بعض الزمان كالليل دون الباقي احتمل سقوط الجميع وما قابل زمان المنع وكذا لو نشرت المرأة بعض

اليوم **الثاني** العبادات ولو صامت فرضاً لم يسقط النفقة وان منعها ان كان رمضان او قضاء ونصوت منعها انما لو كان غير مصيوق كالتدبر المطلق والكفارة فلا قرب انه له منعها الى ان تصيب عليها ولو بدت قبل حباله او بعد باذنه زماناً معيناً فكم رمضان وان كان بغير اذنه او كان مطلقاً كان له المنع فان طلقها قبل حضور الميعين فلا قوى الوجوب وان عادت اليه بعقد جديد ولو كان بعده ومنعها لم تحب القضاء ولو كان الصوم نذراً كان له منعها وكل موضع قلنا ان له المنع لو صامت فلا قرب سقوط النفقة ان منعها الوطى والا فلا وليس له منعها من الصلوة الواجبة في اول الوقت ولا الحج الواجبة عامها **الثالث** الصغر فلو تزوج صغره لم تحب النفقة ان شرطنا التمكن ولو لم يخل لانه غير مشروع نعم لو ارضاها وجبت النفقة من حين لا قضاء الى ان تموت احدها والمرضية معذورة اذا كان الوطى يضرها في الحال وفيما بعد ولا يؤمن الرجل في قوله لا طمها ولو انكر النضر بالوطى رجع الى اهل الخيرة من النساء والرجال **الرابع** الاعتداد بحسب النفقة للطلقة رجعية الا اذا حملت من الشبهة وتأخرت عدة الزوج وقلنا لا رجعة له في الحال قبل الدخول فلا تحب النفقة على أشكال ولو قلنا له الرجعة فلهما النفقة واما البائنة فلا نفقة لها ولا سكنى الا مع الحمل والنفقة كالطلاق ان حصل برقة وان استند الى اختيارها او الى غيرها قبل الدخول سقط جميع المهر الا في الغنة والنفقة وبعد لا يسقط المهر بل النفقة ان كان حايلاً او حاملاً على أشكال الا اذا قلنا النفقة للحمل وفراق البعان كالباين ولو انقضت على الولد المنفى باللعان ثم كذب نفسه ففي رجوعها بالنفقة لها على أشكال وان كانت حليمة عن النكاح فلا نفقة لها على الوطى الا مع الحمل فتسقط النفقة ان قلنا انها للحمل ويجب بحسب النفقة قبل الوضع بطن الحمل فان طهر فساد استرد ولو اخر الدفع ونفى زمان علم فيه الحمل وجب القضاء الا اذا قلنا انه للحمل فانه سقط بعض الزمان وفي المتوفى عنها زوجها مع الحمل روايتان أشهر انه لا نفقة

في الاختلاف

لها والآخرة من نصيب ولها ولا تحت على الزوج الرقود الزوج حرمة أو أمة و
شروط مولاه الأفراد برفق الولد ولا على الحرية المولود الرقيق وإن قلنا الحامل وجب عليها
المطلب الخامس في الاختلاف في الوادعي الاتفاق والكره فإن كان غايما فعليه البينة
فإن قدمت حلفه حكم لها وإن كان حاضرا معها فذلك على أشكال ولو كان الزوج
أمة واحتلف في النفقة الماضية والفرع السيدان صدق الزوج سقطت والاتلف
وطالبات الحاضرة فالقول لها لا يباح حتى يعلق النكاح فيرجع إليها كالإيلاء والعتقة ولو
ادعت أنه انفق نفقة الميسرة فكذلك القول قولها كما في الأصل ولو صدقها وانكر البين
فالقول قوله إن لم يثبت له أصل مال وكذا لو ادعى الأعسار عن أصل النفقة ولو دفع
الزوجه نفقة لمدة ثم أسلم وخرجت العدة استرجع مرجع الإسلام فلو أسلم فيها استرجع
مرجع الإسلام فلو أسلم فيها استرجع ما بين الإسلاميين فإن ادعت الدفعية قدم
قوله مع اليقين ولو ادعت الأذن في السفر فأنكره قدم قوله مع اليقين وكذا لو أنكر التمكن
لو ادعى النفي فقدم قولها مع اليقين ولو ثبت فادعت العودة إلى الطاعة قدم قوله مع اليقين
ولو ادعت أنها من أهل الإحسان أو الاحتشام لم يقبل إلا بالبينة ولو ادعت البين أيضا
حاصل دفع إليها نفقة كل يوم في أوله فإن ظهر الحمل والا استعبدت وفي الزامها بكفيل
أشكال ولو قد فالحامل بالزنى واعترف بالولد فعليه النفقة وإن لاعنها أن جعلت
النفقة للحمل ولو كان نفى الولد فلا نفقة إلا أن يعترف به بعد الدعاء ولو طلق
الحامل رجعا فادعت أن الطلاق بعد الوضع وانكر القول قولها مع اليقين ويحكم
عليه بالبينة ولها النفقة **المطلب السادس** في الأعسار ولو عجز عن القوت بالفقر
ففي نكاح المرأة على الفسخ روايتان الأشهر العدم ولو تعذر بالمنع مع الغنى فلا فسخ
والقادر بالكسب لا قادر بالمال ولو قلنا بالفسخ مع العجز فليس بالفسخ بالعجز عن الإدمان
الكسوة أو السكن أو نفقة الحادى أشكال ولا فسخ بالعجز عن العمل ولا عن النفقة الماضية

في العسار

فإنها دين مستقر وإن لم يقدرها ويفرضها القاضي في هذا الفسخ إن قلنا به فسخ العبد وإذا
فسخ بعد علم العجز فسخ ظاهر أو باطنا فإن أنكر الأعسار ففقدت البينة له أو باقرا الزوج
به ولا فسخ إلا بعد انقضاء اليوم ولو صحت الأعسار ففسخها الفسخ بعد ذلك كالقول منها أو
كالعبد أشكال وحتى الفسخ للزوجة دون المولى وإن كان صغيرة أو مجنونة والأمة المحنونة
لا خيار لها ولا سيدها ويقول المولى عليها والنفقة ذمة الزوج أن سلمها إليه كل وقت فادع **المطلب السابع**
وعقبت وطالبته وقبضتها كالقول أحدها وإن لم يطالبه كان المولى المطالبة ولو كان غائبا
كان لها الفسخ فإن لم يختر الفسخ قال لها السيدان إن دفع النفقة فافسخ النكاح والأفلا نفقة
خلاف المحنونة لأنها لا تملك المطالبة بالفسخ وهذا كله مما تأنى لو قلنا بالخيار مع الأعسار
لو صحت المرأة على الأعسار لم سقطت نفقتها بل بقي ديناً عليه والعداء لم يطلق رجعا فالنفقة
لازمة أم لا كسبه أو على مولاه أو في رقبته كالقول يطلق ولا نفقة في البين الأمع الحمل أن قلنا
أن النفقة للحامل وإن قلنا للحمل فلا نفقة لأن نفقة الأقارب لا يجزى العبد ولو أنعتق
فانفقت كسبه أن قلنا بالكسب العبد والفاضل يقيم بينه وبين مولاه ولو ملك بفسخ النكاح
مالا وجب عليه نصف نفقة الميسرة ونصف المملوك نصف نفقة الميسرة وكذا يجزى عليه نصف نفقة
أقاربه ولو كان مكاتباً مشروطاً لم تحب نفقه ولده من زوجته عليه بل على أمة ويلزمه نفقة
ولده من أمة وكذا المطلق إذا لم يجر منه شيء ولو تخرر بعضه كان نفقته في ماله بقدر ما
تخرر منه على ولده من زوجته ولو كانت زوجة المشروط أمة أو مكاتبه فالنفقة بالعداء
ولو دفع المولى بالنفقة أحبه الحاكم فإن امتنع حبسه ولو ظهر له على مال باعه فيها ولو غاب ولا مال
له حاضره الحاكم من مطالبه فإن تعذر لم يفسخ الزوج إن قلنا بالفسخ مع الأعسار ولو كان
له على زوجته دين جاز أن يقاضى بها يوم أن كانت ميسرة ولا يجوز بيع أعسارها لأن قضاء
الدين أفضل عن القوت فإن صحت جاز ونفقة الزوجية مقدمة على نفقة الأقارب فإن كان
ميسراً فالفاضل عن قوته يصرف في نفقة زوجته فإن فضل شيء عن واجر النفقة لها صرف

المسألة

ثم ابي الحجد

في نفقة المملوك

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطلاق

ثمينة كتاب الفراق وفيه ابواب الأول في الطلاق وفيه مقاصد
الأول في إركانه وفيه فصول الأول المطلق ويشترط فيه أمور أربعة الأول البلوغ
فلا يصح طلاق الصبي وإن كان مميزاً ولو بلغ عشرين عاماً على روايه ضعيفة ولو طلق قبله
لم يصح ثم لو بلغ فاسد العقل صح طلاق وليه عنه ولو سبق الطلاق لم يعتد به الثاني
العقل فلا يصح طلاق المجنون المطلق ولا السكران ولا المعنى عليه بمرض أو شرع وقد
ولو كان المجنون يقوى وق طلق فيه صح ويطلق عنه الولي فإن لم يكن له ولي طلق عنه
السلطان ولا يطلق الولي ولا السلطان عن السكران ولا النائم وإن طال نومه ولا المعنى
عليه ولا من يعتزم المجنون أو دأباً ثم لو امتنع من الطلاق وقتاً فاداه مع مصلحة الطلاق
ففي الطلاق عنه أشكال الثالث الأحبار ولا يقع طلاق المكره وهو من نوعه القادر
المضطرون فعل ما توعد به ولو لم يفعل مطلوبه بما نصر به في نفسه أو من حرم على نفسه
كالأب والولد وشبههما من جرح أو شتم أو ضرب أو أخذ مال وإن قل أو غير ذلك و
يختلف بحسب احتلال المكرهين في احتمال الأمانة وعدمها ولا إكراه مع الضرر اليسير

١٢ اني ناسخ فتم وتقبله الزمان وارجو
 ورواه الصدوق وكنية محمد بن علي بن ابي طالب
 سئل عن طلاق الفلانة ولم يحجب وصدقته حقها
 فقال اذا طلق للسنه ولسن العقد ولسن صدا او
 فلا يمس هو طلاق وسواء ان الحنفية اطلاقا
 يعني اذ كانا مقيمين او طلاقا وفسخا
 وقال الشيخ عازر بن ابي اسود في سائر القوم
 او اطلق للسنه وطلاقه فمات
 واستدل الشيخ في رد المحتار في كونه
 والعدالة في رد المحتار في كونه
 الكفاية في كونه طلاقا بغير

والمطابق

الأكره منع ميار الصرفات الاسلام الحرفي ولو ظهرت دلالة اختياره صح طلاقه فان يخالف
 المكره مثل ان يامر بطلقه فطلق البنتين او بطلاق زوجته فيطلق غيرها وهي مع غيرها او
 بطلاق احدي الزوجتين لا بعينها فطلق بعينه او يامر بالكنية فأتى بالصرح ولو ترك
 التورية فان قصد بقوله انطلق اي من وثاقي او بعلقة فشرط في بيته او بالمشية مع علمه
 بالتورية واعتراؤه بان لم يرهض بالاكراه لم يقع **المراد** القصد فلا يقع طلاق الساعي والعافل
 والعامل وتارك الندة وان نطق بالصرح ومن سبوا له من غير قصد ولو كان اسمها طالق
 فقال يا طالق او اسطلق وقصد الانشاء وقع والا فلا ولو اسما طارفا فقال يا طالق او
 انطلق ثم ادعى انه المقصود قل ولو نسي الله زوجة فقال له زوجتي طالق لم يقع ويصدق
 ظاهره في عدم القصد لو ادعاه وان تأخر ما لم يخرج العدة بيته باطنا ولو قال له زوجتي
 طالق لظنه انها زوجة الغير لم يقع ويصدق طنة ولو قال له زوجتي طالق لظن خلوة و
 ظهران وكيفية زوجة لم يقع ولو لفق لا يحصى الصيغة وهو لا يفهمها فطوقها لم يقع وكما يقع
 ايقاعه مباشرة يقع التوكيد فيه الغائب اجماعا والحاضر على رأي ولو وكلها في طلاق
 نفسها صح على رأي فلو قال طلقني منك فلما فطلعت واحدة او بالعكس صححت واحدة على
 رأي **الفصل الثاني** المحل وهي الزوجة وطا شرط سطلها فثمان **الاول** العامة وهي ان
 يكون العقد ايماءا والمعين على رأي والبقاء على الزوجية فلا يقع الطلاق بالمستمتع بها
 لا الموطوءة بالشبهة وبالملك اليمين ولا بالتكليف ولو طلق الاحنة لم يقع وان علقه
 بالنوع سواء عينها او طلق مثل كل من ازوجها فهي طالق واما المعين فان يقول فلانة
 طالق او هذه وتبين لا حاضرة او زوجتي وليس له سواها ولو تعددت ونوى واحدة
 وقع والا فلا على رأي ونقل بغيره ولو طلق واحدة غير معينة لانه لا لفظا قبل بطل
 وقبل يقع ويعين للطلاق من شاء وهو اقوى فان ما قبله اخرج ولو قال هذه طالق او هذه
 وهذه قيل طلق الثالثة ويعين من شاء من الاولى والثانية وهو حق ان قصد المطلق

والطلاق

على احدهما ولو قصد على النانية عين الاولى والثانية والثالثة ولو ما قبل المعين
 اخرج ويكفي رقتان مع المبهمة على القولين وعلى ما احسنه ولو قال لا بد من ثالث
 للزوجة والاحنة احدكما طالق وقال امرت الاحنة قبل ولو قال تعدى طالق
 واشتركا فيه قل لا يقبل لانه في قصد الاحنة ولو قال للاحنة انطالق لظنه انها
 زوجته لم يطلاق وزوجه لانه قصد الخطا بطلت وان نوى زينة طلق زينة ولو طلقها
 طالق فان عرف انها سعدى ونوها بالخطا بطلت وان نوى زينة طلق زينة ولو طلقها
 زينة وقصد المحبة قال اقرب بطلالة لانه قصد المحبة لظنها زينة لم يطلاق ولا زينة
 لعدم توجه الخطا اليها واما البقاء على الزوجية فان لا يكون مطلقه سواء كان الطلاق
 رجعيًا او مائنا ولا مفسوخة النكاح برده او عيده او لعان او رضاع او خلع ونقع مع
 الظهار والايلاء لا يقعان بوجوبان محرما لا فيصح **فروع** على القول بالصحة مع عدم التعيين
 اذا طلق غير معينة حرمتا حتى يعين ويطالب به وينفوق حتى يعين ولا فرق بين البايين
 والرجعي **قوله** هذه التي طلقتها بعين للطلاق ولو قال هذه التي لم اطلقها بعين
 الاخرى ان كانت واحدة والا عين في البوالة **قوله** لو قال طلقت هذه بالهذه طلق الاولى
 دون الثانية لان الاولى اذا تعين الطلاق فيها لم ينشأ ما يقع على الثانية **قوله** هذا المعين
 بعد اختيار فلا يصح في القرعة بل له ان يعين من شاء **قوله** هل يقع الطلاق بالمعينة من
 حد البقاء او من حين التعين الاقرب الثاني فتح العدة من حين التعين **قوله** ولو طلى احدهما
 وقلم يقع الطلاق باللفظ كان بعدا وان قلما بالتعين لم يوتر الحظي والا قرب تحريره
 وطبقها معا واباحة من شاء **قوله** يجب عليه التعين على الفور ويعصى بالتأخير ولو
 مات احدهما لم يعين الاخرى للطلاق وله تعيين من شاء فان عين الميعة فلا ميراث ان
 قلنا ان الطلاق يقع من وقت وقوعه ولو ماتا معا كان له تعيين من شاء وليس لورثته
 الاخرى منارعة ولا كنيه وبغيرهما معا ان قلما بوقوع الطلاق بالتعيين ولو مات

على احدهما

قبلها ولم يعين فالأقوى انه لا تعدن للوارث ولا فرقة بل توقف الحصة حتى يصطحا ولو
مات واحدة قبله واحدة بعده فان قال الوارث الأولى هي المطلقة والثانية زوجة و
ورثت الثانية ولم يرث من الأولى لأنه اقربا بصره ولو عكس وقف ميراثه من الأولى وميراث
الثانية منه حتى يصطحا الورثة جميعهم ولو كان له اربع فقال روجي طالق لم يطلو الجميع بل
واحدة كما قال احد من طالق او واحدة منك طالق **ح** لو طلق واحدة معينة ثم اشكت
عليه منع منها وطولب بالبيان وسفي عليها الى ان يعين فان عين واحدة للطلاق او
النكاح لزمه وطها اطلاقا لو كيتاه وقال هذه بل هذه طلقت معا لأنه اقرب طلاق الأولى
ورجع عنه فلم يقبل رجوعه وقبل اقراره في الثانية ولو قال هذه بل هذه وهذه طلقت
الأولى واحدى الأخرين وطولب بها ولو قال هذه او هذه بل هذه طلقت الأخرى و
احدى الأولين ولو قال هذه او هذه بل هذه او هذه طلقت واحدة من الأولين واحدة
من الأخرين وطولب بالبيان فيهما وهل يكون الوطى بيانا اشكال اقره ذلك وعلى عدم
لوعينه في الموطوءة فقد وطئها حراما ان لم تكن اربعة او قد خرجت وعليه المهر وبعد
موجين الوطى ولو ما بنا قبله وقف نصيبه من كل منهما ثم يطالب بالبيان فان عين واحدة
ورثه الأخرى ورثت الموقوفون وان كذبوه قدم قوله مع البين لأصله بقاء النكاح فان كل حلما
وسقط ميراثه عنها معا ولو مات الزوج خاصة ففي الرجوع الى ان الوارث اشكال والاقرب انه
ويجمل الايقاف حتى يصطحا **القسم الثاني** في الشرايط الخاصة وهي امران الأول الظاهر من الحيض
والنفاس وهو شرط في المدخول بها الحائض وجها أو من هو بحكمه وهو الغائب قبل مدة
يعلم انتقالها من القر الذي وطئها فيه الى اخرى فلو طلق الحائض او النفاس قبل الدخول او
مع الحل ومع العيبه مدة يعلم انتقالها من القر الذي وطئها فيه الى آخره وقد اخرج فيه
شهر وآخرون مثله ولو طلق احدهما بعد الدخول وعدم الحل والخصور أو حكمه فحل حراما
وقان باطلا ساء علم بذلك أو لم يعلم ولو خرج مسافرا في طهر لم يقرها فيه صح طلاقها وان

صادق الحيض ولا يشترط الاستقبال الى القر آخر ولو كان حاضرا وهو لا يصل إليها محد يعلم
حاضرا فكما غاب **الثاني** الاستنباط فلو طلق في طهر واقفا فيه لم يقع الا ان يكون باينه أو
لم يبلغ الحيض أو حاملا أو مسترايه قد مضى لها ثلثه اشهر لم ترق ما يغزلها فان طلق المسترايه
قبل مضى ثلثه اشهر من حين الوطى لم يقع فاذا احضر بعد الوطى صح طلاقها اذا ظهرت **الفصل**
الثالث الصيغة ويشترط فيها امور **الأول** التصريح وهو قوله اني اطلقك او فلانة
او زوجتي طالق ولو قال انطلق او الطلاق او من المطلقات او مطلقه على راي أو
طلقت فلانة على راي لم يقع ولو قيل طلقت فلانة فقال نعم قيل يقع ولو قال كل امرأة لي طالق وقع
وفي الذم اشكال ولا يقع بالكنى بجمع وان نوى بها الطلاق كقوله ارحليه او بكنية او
جملك على غاربك او الحق باهلك أو ابن أو حرام أو بنة أو بنة أو ابنتي وان نوى به
على راي أو خيرا وقصد الطلاق فاختارت نفسها في الحال على راي ولا يقع الا بالعربية
مع القدرة ولا يقع بالاشارة الا مع العجز عن النطق كالأخرى وفي رواية يلقى الفناء عليها
ولا بالكتابة وان كان غائبا على راي ولو عجز عن النطق فكبت ونوى صح **الثاني** التخيير فلو
علقه على شرط أو صفة لم يقع لقول ان طالق ان دخل الدار واذا جاءك من الشهر وان
شدت وان قالت شدت ولو فتح ان وقع في الحال ولو قال ان طالق ليرضى فلان فان قصد
العرض صح وان قصد الشرط بطل ولو قال ان طالق الآن ان كان الطلاق يقع بك فان
جعل حالها لم يقع وان كان زاهرا وان علم طهرها وقع ولو قال ان طالق الا ان يشا تريد لم
يصح وكذا لو قال انشاء الله **الثالث** عدم التعقيب بالبطل فلو قال للظاهر المدخول بها انت
طالق للبدعة فالأقرب البطلان لأن البدعي لا يقع وغيره ليس بمقصود ولو قال اس طالق
نصف طلقة أو ربع طلقة لم يقع وكذا لو قال نصف طلقتين أما لو قال نصف طلقة أو ثلثه
الدر طلقة فالأقرب الموضع ولو قال ان طالق نصف وثلاث وسدس طلقة وقعت طلقة
ولو قال نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة لم يقع شيئي ولو قال ان طالق قال الله

في الصيغة

ثم قال ردت

ان اول ظاهر قبل منه ظاهرة في الباطن سنة ولو قال استطلق قبل طلقه او بعدها او
قبلها او معها طلقه لم يقع وان كانت من جنسها او بمثل الوقوع ولو قال مع طلقه او قبل طلقه
او بعدها او عليها دون قبلها طلقه او بعدها طلقه ولو قال استطلق قبلها او بعده قبل بطل
وقيل يقع واحدة في المخالف بغيره ما يعتد به ولو قال استطلق قبلها الا انما صححت واحدة
ويبطل الاستسقاء وكذا لو قال طلقه الا طلقه ولو قال استطلق غير طلق فان قصد الرجعة
صحها معا فان كان للطلاق رجعة وان قصد النقص لم ينعى الطلاق ولو قال يرتد طلق ثم
قال اردت عمة قبل ان كانا زوجين ولو قال يرتد طلق بل عمة طلعتا جميعا على اشكالين
من استراط النطق بالصيغة وكذا لو قاله لاربع او خمس يمكن اربع طلاقات ولو قال است
طلق عدل طلاق واحسنه او فجدة او مثل مكه او مثل الدنيا او طوبى لا او عريضا او صغيرا
وقع ولم يصير الضام **الرابع** اضافة الطلاق الى المحل فلو قال يترك طالق او يتركك او يترك
او يتركك او يتركك او يتركك او يتركك طالق لم يقع **الفصل الخامس** الاشياء فلو
قصد الاختار لم يقع ويصدق قوله لو قصد **الفصل السادس** الاشياء وهو ركز في الطلاق
ويستطيقه سماع شاهدين ذكرين عدلين النطق بالصيغة فلو طلق ولم يشهد بشئ
اشهد لم يقع وقت الايقاع ووقع حين الاشهاد ان قصد الاشياء والى بقية والا
فلا يكفي سماعها وان لم يامر بها بالاشهادة ولا فصل شهادته القاسق وان تعدد ولا مع
انضمامه الى عدل ولو شهد فاسقان ثم تابا سمعتا دفعا ان انضم اليهما في السماع
عدلان والا فلا ولا بد من اجتماعهما حال النطق فلو اشياء بحضور احدهما ثم انشاء بحضور
الاخر لم يقع ولو اشياء بحضور احدهما ثم اشياء بحضورها معا وقع الثاني ولو قصد
في الشا في الاختار بطلا ولو شهد بالاشهاد لم يشرط الاجتماع ولو شهد احدهما
بالاشياء والاخر بالاشهاد لم يشرط اجتماعهما في الاداء بل في الفعل والاشياء
ولا فصل شهادته النساء وان انضم الى الرجال ولو شهد من ظاهر العدالة وقع وان كان

في الاشياء

في الباطن سقين او احدهما وحده عليهما على اشكال اما لو كان ظاهرا على صفة فالوجه **الفصل الثاني**
ولو كان احدهما الزوج ففي صحة ايقاع الوكيل اشكال فان قدماه لم يشهد **الفصل الثاني**
في اقسام الطلاق وهو ما واجب كطلاق المولى والمظاهر فانها محرماتهما اما الطلاق
او الفسخ وايهما او فسخه كان واجبا وما سدد وبكافي في حالة الشقاق اذا لم يكن الايقاع
واما مكرهه كما في حالة النيام الاخلاق واما محظور كطلاق الحائض والموطوءة في مدة
الاستسقاء وايضا الطلاق اما بدعي او شرعي قالوا في طلاق الحائض والفسخ مع الدخول
والحضور وعدم الحمل والموطوءة في طهر الواقعة اذا كانت عذرا ناسية ولا صغيرة ولا حامل
والطلاق بينا والكل باطل الا الاخر فانه يقع واحدة واما شرعي فاما طلاق عدة او سنة
فالاول بشرطه الرجوع في العدة والمواقعة وصورة ان يطلق على الشرايط ثم يراجع
العدة ويواقع ثم يطلقها في غير طهر الواقعة ثم يراجعها في العدة ويطلقها ثم يطلقها في طهر
آخر فحرم عليه حتى تنكح غيره فاذا فارقه ثم عاد اليه ففعل كالاول ثم تنكح بالحل ثم
فارقه وعاد الى الاول فضع كما تقدم حرمت عليه ابدا في التاسعة واما الطلاق السنة فان
يطلق على الشرايط ثم تنكح حتى يخرج من العدة ويعقد عليها ثانيا فعاد جديدا بغير حرج ثم
يطلقها ثم يطلقها في طهر آخر فحرم عليه تنكح غيره ولا يهدم عدتها بغيرها في الثالثة ولا يحرم
هذه مؤبدا وقد يرد بطلاق السنة ما يقابل البدعي وهو شرعي فيكون اعم ولو راجع
في العدة وطلق قبل المواقعة صح ولم يكن طلاق عدة ولا سنة بالمعنى الاخص وكذا لو
زوجها وطلق قبل الدخول ولو طلق الحامل وراجعها جاز ان يطلقها ويطلقها ثانيا
للعدة اجماعا وفي السنة قولان فان راجعها بعد طلاق العدة ثم طلقها ثانيا للعدة
حرمت بدون الحل ولو طلق الحامل ثم راجعها فان واقعها وطلقها في طهر آخر صح اجماعا
وان طلقها ثانيا في طهر آخر حرمت عليه ولم يكن طلاق عدة ولا سنة بالمعنى الاخص
وكذا لو وقع الطلاق قبل المواقعة في الطهر الاول بعد طلاق آخر فيه على اقوى الروايتين

في الباطن

لكن الاولى المرفوعة الطلاق على الاطلاق ولو وطئ وجب المهرين ان وجب الاستبراء والا
 فلا وايضا الطلاق اما بين او حتى فالاول ما لا رجعة فيه للزوج الا بعد سنين
 هو سنة اقام **أ** طلاق غير المدخول بها في قبل او بعد خولا موجباً للعقل **ب** البائنة
 وهي من بعد حجبين أو شتين على ما تقدم وان دخل بها **ج** من لم يبلغ الحيض وهي من قبلها
 دون تسع سنين وان دخل بها **د** المختلعة ما لم ترجع في ذلك فان رجعت العدة انقضت
 رجوعاً يعني ان تزوج الرجوع في البضع وهل تبعه وجوب النكاح ونحوه للرابعة
 والا تحت الاقرب ذلك **هـ** المباشرة ما لم ترجع في البذل فان رجعت العدة انقضت رجوعاً
 كالمختلعة **و** المطلقة ثلثاً منها رجعتان والثاني ما للزوج رجعة فيه سواء راجع أو
 لا وهو كل ما عدا الاقسام الستة مع العلم وكل امرأة استمكن منها رجعتان حرمت
 حتى ينكح زوجاً غير المطلق سواء كانت مدخولاً بها أو لا وسواء كانت الرجعة بعقد متأنف
 أو لا ولو شك في ايقاع الطلاق لم يلزمه ايقاعه وكان النكاح باقياً ولو شك في عدده
 لزمه العقن وهو الاقل ولو طلق الغائب لم يكن له التراجع بالرابعة ولا بالآخر الا بعد مضي
 سنة لاحتمال الحمل ولو علم كفاه العدة ولم يضره دخل ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه
 ولا يثبت فلو ولد لم يحج به الولد **المقتضى الثاني في الرجعة** **فصل في الرجعة** **الاول في طلاق**
 المريض وهو مكروه ويؤثران في العدة الرجعية ورتبه في البائنة ان ماتت مرضة الى
 سنة ما لم تزوج وفي الامة والكافرة اشكال اذا اعتقت واسلمت ولا ميراث مع اللعان
 والفسخ للرجة أو تجدة التخيير المؤبد المستبد اليها بضرع وفي المستبد اليه كاللواط نظر
 وفي العبد اشكال ان كان من طرفه ولو اسلم واسلمت فاحتمل الرجوع لم يثبت البراق ولو
 اقرها بابتائنا طلاقاً ثلثاً في الصحة لم يقبل البائنة اليها ولو ادعى الطلاق في المرض
 وادعى الوارث في الصحة قدم قوله مع التمين ولو اريدت المطلقة ثم ماتت السنة
 بعد عودها او اريد هو فالأقرب الارث **الفصل الثاني في الرجعة** **و** في لفظ طلاق

في طلاق المريض

راجعتك وانكار الطلاق وفعلها كالوطئ والقيل واليس شهوة والاخرى بالاشارة
 الدالة عليها وقبلها خد الفناع من راسها وسرط في الوطئ والقيل واليس شهوة صدق و
 عن قصد ولو وطئ نائماً او نائمات غير المطلق لم يحصل الرجعة ولا بد من التعرّف على الشرط
 ولو قال راجعتك ان شئت لم تقع وان قالن شئت وسحبوا الشهادة وليس شرطاً
 لكن لو ادعى بعد العدة وقولها فيها لم يقبل دعواه الا بالبائنة ولو راجع بعد الطلاق
 فانكح الدخول قدم قوله مع التمين ولو ادعت انقضت العدة بالحيض مع الاحتمال
 صدقت مع التمين ولو ادعت بالاشهر فان اشفق على وقت الانقضاء رجع الى الحساب فان اختلفا
 فيه مان بقول طلعت من مضان ويدعى في شوال قدم قول الزوج مع التمين ولو ادعى
 الزوج الانقضاء قدم قوله مع التمين ولو كان حاملاً فادعت الوضع صدقت ولم
 يكلف احضار الولد حتى لو ادعت الانقضاء بوضع من اوجبتا فاضاً او كاملاً
 صدقت مع التمين ولو ادعت الحمل فامكراً حضرت ولداً فامكراً ولا نقاله قدم قوله
 لا مكان السنة هنا ولو ادعت الانقضاء فادعى الرجعة قبله قدم قوله مع التمين ولو راجع فادعت
 بعد الرجعة الانقضاء قبلها قدم قوله مع التمين لا صالحة صحة الرجعة ولو كذبها لم يضر
 ن وجهها على وقوع الرجعة في العدة وادعى خروجهما قبل الرجعة لم يقبل منه ولا على
 الزوج لتعلق النكاح بالزوجين على اشكال ولو اريدت بعد الطلاق ففي المنع من الرجعة
 اشكال يستأن من كون الرجعية زوجة وهو عدم صحة الابتداء فكذا الرجعة فان رجعت
 رجع في العدة ان شاء وكذا الاشكال لو طلق الدميته والاقرن حوازم الرجوع ولو منعها الرجعة
 انقضت اخرى بعد السلام ولا يستترط علم الزوج في الرجعة ولا رخصتها فلو لم تعلم وتزوجت
 بغير رتبه اليه وان دخل الثاني بعد العدة ولا يكون الثاني في اجنابها ولو لم يكن يدرى
 الثاني على عدم علمه بالرجوع فان بكل حلق الاول ورتبه اليه ولو صدق الثاني خاصة
 قبل حقه ويختلف على في العلم ولا تترد الى الاول والفسخ بكاحها من الثاني باقرارة

في الرجعة

لا يجوز

فثبت لها نصف المهر ومع الدخول المجمع ولو ادعى الرجعة عليها اولا فان صدقته لم يقبل
 على الثاني وفي الرجوع بالمهر اشكال يشان انها اقرب ومن انها قويت وان كونه حلقا ان
 قلنا ما الغرم والا فلا فان بطلت خلف الزوج وعمرت فاذا اراد الرجوع الثاني وجب عليها
 تسليم نفسها الى الاول وسعد المهر **فروع** **أ** لو اقر بالرجعة في العدة قبل قوله لانه يمكن الرجعة
ح لو قال راحعتك المحبة والاهانة فان فسر في كذا حيثما واهنتها في النكاح فراجعته
 اليه صح ولو قال كذا حيثما قبل النكاح او اهنتها فراجعته اليه لم يصح الرجعة لانه لم
 يرد لها الى النكاح **ح** لو قال راحعتك صح وان لم يقبل النكاح **ح** لو احدث ما يفسد
 العدة فراجعته لم تدرت نفسها في اختيارها صححت الرجعة **ق** صرح الرجعة راجعت و
 رجعت وارجعت والا فربما ردتها الى النكاح وامسكت الصحبة مع النية وفي الزوج
 اشكال وكذا عدت للحلل ورجعت التحريم ولو ادعى الرجعة في وقت امكان البناء فاقم
 قوله مع احتمال تقدم قولها في الحل اقراره البناء ولو اكره الرجعة لم يصدق
 حكم بالرجعة وان كان في اكارها اقرار التحريم لانها محدثت حتى الزوج ثم اقرت و
 يرجح جاتيه ولو اقرت بحرم رضاع او سبب لم يكن لها الرجوع ولو زعمت انها لم رضا
 بعقد النكاح ثم رجعت فالاقوى القول لحق الزوج **الفصل الثالث في الحل والحلل والنظر**
 في امر ثلاثة من يقع به التحلل وهو كل امرأة طلقته ثلاثا ان كانت حرة وطلعتين
 ان كانت امه من محل على الزوج الرجوع اليها بعد التحليل فلو تزوجت من طلقته
 ثانيا للعدو لم تحل واذا طلقته مرة او مرتين ثم تزوجت ففي الهدم روايتان اقر بها
 ذلك فلو تزوجت بعد طلقته ثم رجعت الى الاول فقدت على ثلث مستأنفات وبطل
 حكم السابقة واذا طلق التحريم ثلثا حرمت على الزوج حتى سكر عده والامة تحرم
 والاعتبار بالزوج في عدة الطلاق لو راجع الامه او تزوجها بعد طلقته وبعد
 عدها بقيت معه على واحدة ولو سبق العتق الطلاق حرمت بعد ذلك

قارح

في موضع التحليل

الثاني المحلل والمستطافه اربعة **أ** البلوغ فلا اعتبار بوطن الصبي وان كان مراهقا
 على اشكال **ب** الوطى قبل الحشفة ولا شرط الا نزال بل لو اكمل حلت **ج** استناد
 الوطى الى العقد الدائم فلو وطى بالملك او بالباحة او بالمتعة لم تحل على الزوج **د**
 استبراء رة فلو تزوجها المحلل مسليا ثم وطىها بعد رة لم تحل لا تقساح عقده
 انما لو طئها حراما مسندا الى عقد صحيح باق على صحته كالحرم او في الصوم الواجب
 او في العتق واسكال يشان من كونه منفصلا عنه فلا يكون مراد الشارع ومن استناد
 النكاح الى عقد صحيح **الثالث** في الاحكام لو انقضت مدة فادعى الزوج والمفارقة
 والمفارقة والعدة قبل مع الامكان وان يعد في رواية ان كانت عدة ولو دخل
 المحلل فادعت الاصابة فان صدقها حلت الاول وان كذبها فالاقرب **العمل**
 بقولها لتعد السنة عليها وقبل يعمل بما يغلب على الظن من صدقة وصدقتها فان
 رجعت قبل العقد لم تحل عليه والدم يقبل رجوعها ولو طلق الدمية ثلثا وترجعت
 بعد العدة دميةا ثم بانته واستلمت حلت الاول بعقد مستأنف وكذا كل مشترك
 ولو وطى الامه من لها لم تحل على الزوج اذا اطلقها مرتين ولو ملكها المطلق لم يحل
 عليه الا ان سكر تزوجا غيره ولا ياتر الوطى المسند الى العقد الفساد والسببه
 في التحليل والحجوب اذا نفي من ذكر ما تقدم في فرجها قدر الحشفة حلت بوطه
 وكذا الموهو والمختص ولا فرق بين ان يكون المحلل حرا او عبدا قلا او محنونا
 وكذا الن وجده ولو كانت صغيرة فوطئها المحلل قبل بلوغ الدعس فكالموطى في الحيض
المقصد الرابع في العدة وفيه فصول **الاول** في غير المدخول بها لعدة على من لم
 يدخلها الزوج من طلاق او فسخ والدخول يحصل بعين الحشفة او سواها **ب**
 قبل او برأى او لم يزل وسواء كان صحيح الامتنان او مقطوعا ولو كان
 مقطوعا الذكر خاصة قبل وحدث العدة لا يمكن الحمل بالمساحقة ولو ظهر حمل

العدة

اعتدت بوضعه وكذا لو كان مقطوع الذكر والانس على اشكال ولا يحل العدة
بالحلو المفقود عن الوطى وان كانت كاملة ولو اختلفت في الاصابة فالقول قوله
مع عتده ولو دخل بالصدقة وهي من نفوس بنتها عن تسع واليايسة وهي من بعت
حمسى او سدى ان كانت قرشية او بنطية فلا عتدان ولا يحل لجله عدة طلاق
ولا فسخ على راي اما الموت فينتفي فيه العدة وان لم يدخل وان كان صغيرا او نائسة
دخل ولا **المفصل الثاني** في العدة الحامل من الطلاق **وقيل** مطلقا **الاول** في ذوات
الافراة الحرة المستقيمة الحيض تعتد ثلثة افرأ وهي الاطهارة الطلاق والفسخ سواء
كان نزوحا حرا او عبدا وتحتسب الطهر بعد الطلاق وان كان لحظة فلو حصلت
مع انتهاء لفظ الطلاق لم تحتسب طهر الطلاق قرأ وافقرت الى ثلثة افرأ مستأنفة
بعد الحيض واذا رأت الدم الثالث خرجت من العدة وقل زمان تنقضي به العدة
سته وعشرون يوما ولحظتان الاخير دلاله على الخروج لا حزن فلا يصح فيه
الرجعة ولو انقض عقد الثاني فيه صح في الثالث ولو اختلفت عما دلتها صيرت في الثالث
الى انقضاء اقل الحيض والمرجع في الطهر والحيض اليها فلو قالت كان قد بقي بعد
الطلاق زمان يسير من الطهر فانكر قدم قولها وان تضمن الخروج من العدة المخالف
للأصل ولو ادعت الانقضاء قبل مضي اقل زمان تنقضي به العدة لم تقبل دعوتها
فان صيرت حتى مضي زمان الاقل ثم قال غلطت والان انقضت عدتي قبل قولها
وان اصررت على الدعوى ففي الحكم بانقضاء عدتها اشكال ينشأ من ظهور ركيزيها
ومن قول دعوتها لو استأنفتها فيجعل الدوام كالاستئناف ولا سيطرة القرائن
يكون من حصتين فلو طلقها قبل ان ترى الدم ثم ابتدأت بالحض احتسب الطهر
بأن الطلاق وابتدأ الحيض قرأ وزمان الاستحاضة كالطهر ولو استمر الدم
مشدها رجعت الى عادتها المسقمة فان لم يكن مرجعت الى العتده فان فقدته

في عتدها

رجعت الى عادة نسائها فان احتلصت عتدت بالاشهر ولو كان حاضها في كل سته
اشهر وخمسة اعتدت بالاشهر ولو اعتدت من بعت الحيض ولم يحض بالاشهر ثم تزوجت
الدم بعد انقض العدة لم يلزمها الا اعتداد بالافراة ثانيا ولو رأت في الانشاء اعتدت
بالافراة واعتدت بالطهر السابق قرأ ولو رأت الدم قرأ ثم بلغت سن اليأس كملت العدة شهرين
ولو كان مثلهما محض اعتدت ثلثة اشهر وتراعى الشهر والحيض اليها سبوعا
العدة اما لو رأت الدم في الثالث وثاخرت الحيضة الثانية او الثالثة صيرت ثلثة اشهر
لتعلم رآه رجحا ثم اعتدت بعد ذلك ثلثة اشهر وفي رواية قصره ثلثة اشهر
وزلها فقم على احسن الدم الثالث **المفصل الثاني** في ذوات المشقوق للحرة التي لا تحيض و
هي من تحيض المدخول بها تعتد من الطلاق والفسخ وان كان الوطى عن شبهة بنكية شهر
فان طلق في اول الحلال اعتدت بالاهلة تنقض او كملت وان طلق في انشاء الشهر اعتدت
بها لاني ثم اخذت من الثالث كمال الثاني على راي ولو انقضت العدة وكنت آخر قار ثابت
بالحل من الاول لم يبطل النكاح وكذا لو لم تنكح جاز نكاحها ولو كانت قبل الانقضاء لم
تنكح وان انقضت العدة والاقرن جاز نكاحها الا مع يقين الحمل وعلى كل بعد من طهر
حل بطل النكاح **المفصل الثاني** في عدة الحامل من الطلاق وتنقضي العدة من الطلاق
والفسخ بوضع الحمل في الحامل وان كان بعد الطلاق بالحض وله شرطان **الاول** ان يكون
الحمل من له العدة او يحتمل ان يكون منه كولد البعان اما المنقضي قطعاً كولد الصبي او المتزوج
فلا تنقضي عده ولو اتت زوجة البالغ بوليد دون سته اشهر لم يلحقه فان ادعت
انه وطي قبل العقد المشبهه احتمل انقض العدة به والاقرن العدم لانه منقضي عنه
شرعا نعم لو صدقها انقضت به ولو طلق الحامل من زنى منه او من غيره اعتدت بالاشهر
لا بوضع الحمل ولو كان الحيض يائتها اعتدت بالافراة لان حمل الزنا كالمعدوم **الثاني**
وضع ما يحكم بانه حل علما او ظنا فلا عتده بما يشك فيه وسواء كان الحمل تاما او غير تام

والحق في قول الشيخ في المدة ما ذكرناه
فان قيل في الشهر والحيض اليها سبوعا
وهو في الشهر والحيض اليها سبوعا
وهو في الشهر والحيض اليها سبوعا
وهو في الشهر والحيض اليها سبوعا

فقط

حتى العلقه اذا علم الحمل ولا يصح بالنطفه ولو وضعت احد التوامين بانث من الاول
 ولم تنك الا بعد وضع الأخير والأقرب تعلق البقية بوضع الجميع وافضى مدة بين التوامين
 ستة اشهر ولا ينقض انفصال الولد قبل ما شرع خروج رأسه ورثها ولو خرج منه
 قطعه كبد لم يحكم بالانقضاء حتى تضع الجميع ولو خرج ما يصدق عليه اسم الأدمى ناقصا
 كبد لم يبقها فالولم لا ينقض ولو تلف فادعت الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو
 سنة على رأيي ثم لا يقبل دعوتها وقيل تسعة اشهر ولو طلق رجعا ثم ماتت العدة استأنفت
 عده الوفاة وان قصرت عن عده الطلاق كما مسترأيه على اشكال ولو كان باثنا اثنتي عشرة
 الطلاق ولو كان الباتين بهما وما قبل التعيين اعدت الحامل باعدا جلى الحمل والوفاء
 وغيرها باعدا جلى الطلاق والمسترأيه والوفاء **فروغ** لو انت بوليد لا قل من سنة فان لم
 تنك زوجا غيره لمحوه وان كانت رجعية حبست السنة من وقت الطلاق لا من وقت
 انقضاء العدة على اشكال **لو نكحت** ثم انت بوليد لزمان يحتمل من الزوجين نحو الثاني
 ان كان النكاح صحيحا اذ لا يسيل الى بطلان الصحيح وان كان فاسدا افرج ومدة احتمال
 الثاني تحسد من الوطى لا من العقد الفاسد وعده النكاح الفاسد عندي بعد التفرق
 بالخلاء الشبهة لا بعد آخر وطئه على اشكال **لو وطئت** الشبهة ونحو الولد بالوطى
 بعد الزوج عنها ثم طلقها الزوج اعدت بالوضع من الوطى ثم استأنفت عده الطلاق
 بعد الوضع **لو اتفق** الزوجان على زمان الطلاق واختلفا في وقت الولادة هل
 كان قبله او بعده فم قوتها مع اليقين لا ينفذ اختلافه في فعلها ولو اتفقا على زمان الوضع
 واختلفا وقت الطلاق هل كان قبل الوضع او بعده فم قوله لانه اختلافه في فعله وفيه
 اشكال من حيث ان الأصل عدم الطلاق والوضع فكان قول منكرهما مقدما **لو اقرت**
 بانقضاء العدة ثم جاءت بوليد السنة اشهر منذ طلقها قيل لا يلحق به ويحمل الاحاق
 ان لم تجا وزا قضى للحمل ولم تكن ذات بعل **لو ادعت** تقدم الطلاق فقال لا ادري

بعضهم

عليه من الخرم او النكول فلو خرم الزوج فقالت لا ادري فعليه الرجعة ولا تنقل دعوى
 مع ذلك **لو مات** الدم على الحمل لم يفسد عدتها من صاحب الحمل شك الاقراء لان المقصود
 من الاقراء بيان وجهها وهذه الاقراء لم تدل عليها **لو وضعت** ما يشبه حكم بقول اربع من
 القوايل الثقات فان حكمنا به حمل انقضت العدة والا فلا **الفصل في** عده الوفاة بعد العدة
 الوفاة تزوجها بالعدا الدائم ان كانت حاملا بثلاثة اشهر وعشرة ايام صغيرة كانت او كبيرة
 سلة او ذمية دخل بها الزوج او لا صغيرا كان او كبيرا احرا او عبدا سواء كانت غيبا وذات
 الاقراء او لا ويشترط ان تحيض حيضة في الدقة والشهوة تقبيرا بالاهلة ما امكن ولا تعبد
 بالايام الا ان يكسر الشهر الاول ان يكون الباقي من الشهر الكثر من عشرة ايام وتبين بغيره
 النكس من اليوم العاشر ولو كانت غيبا ولم يتفق لها من خبرها اعدت بياضه وثلاثين يوما
 والحامل بعد الاجل من وضع الحمل ومضى اربعة اشهر وعشرة ايام ويجب عليها
 الحد اذا كانت حاملا كانت او حايلا صغيرة او كبيرة مسلمة او ذمية وفي الامة اشكال وهو ترك
 الرية في الثياب والبدن والادها من المقصود بها الرية والنظيف مثل الطيب في البدن
 والثوب والصنيع والثوب الا الاسود والازرق لبعدها عن الرية ولا تمس طيبا
 ولا يدخن بطيب كرمي الورد والمنقع وشبههما ولا يغير في الشعر ويجوز في غيره
 ولا يخصب بالحناء في يديها وجليها ولا يسود في حاجبيها ولا يخصب رأسها ولا
 يستعمل الاسفيداج في الوجه ولا تتكحل بالسواد ولا بما فيه زينة ويجوز باليس في زينة
 كالنونا ولو احتاجت للعدا جاز ليل فان تكنت من شحبه بالتمار وجب ولا تتحل بالذهب
 والفضة ولا تلبس الثياب الفاخرة وكل ما فيه زينة ولا يحرم التنظيف ولا دخول ولا تسريح
 الشعر ولا سواك ولا قلم الاظفار ولا السكنى في اطباق المسكن ولا فرش احسن الفرش ولا
 تزيين اولادها وخدمها **فروغ** **لو مات** الزوج في عقد فاسد لم تعد عده الوفاة
 بل تعد مع الدخول بالوضع او بالاقرء او بالاشهر والا فلا **لو طلق** المريض باثنا ثم مات

عده الوفاة

عليه

في العدة وهرت والكل عدو الطلاق ولا تنقل الى عدة الوفاة بخلاف الرجعي **ج** لو طلق
احدى امرأته ومات قبل التعيين او عدته فاشتبته فان لم يكن دخل اعتدتها مع الوفاة
وان كان قد دخل وحملنا اعتدتها بايضا لا جليل من مضي الاقراء وعدة الوفاة ولو
كان الطلاق مرجعيا اعتدنا للوفاة واذا اعتدنا بايضا لا جليل فابتداء عدة الوفاة
من حين الموت وعدة الطلاق من وقته ان كان قد طلق معيته ثم اشتبته حتى لو
مضى من حين الطلاق اعتبر ثلثه اقراء فيها وان كان قد طلق واحدة غير معيته و
مات قبله فان قلنا الطلاق مرجعي وقوعه فكل الاول وان قلنا من حين التعيين
اعتبر ابتداء الاقراء من وقت الموت لعدم التعيين ولو عين قبل الموت انصرف
الطلاق الى معيته **د** لا حداد على غير المتوفى عنها كالمطلقة بائنا ورجعيا والامة
وان كانت لم ولد من مولها وان اعتقها ولا الموطوءة بالشبهة او النكاح الفاسد
ولا المنسوخ نكاحها **هـ** لو تركت الاحداد في العدة احتسب بعدتها وفعلت محرما
و لا يحجب الحداد في موت غير الزوج ولا يحرم عليها اكثر من ثلثة ايام ولا مادونها
الفصل الثاني في المفقود عنها زوجها اذا غاب الرجل عن المرأة فان عرفت خبره بانه
حي وجب الصبر اليه وكذا ان انفق عليها وليه ولو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها
فان صبرت فلا كلام ولا رفعت امرها الى الحاكم فيوجله اربع سنين ويحبث عنه الحاكم
هذه المدة فان عرفت خبره صبرت ابدا وعلى الامام ان ينفق عليها من ثمن المال وان
لم يعرف خبره امرها بالاعتداد عدة الوفاة بعد الاربع ثم حلت للزوج ولو صبرت بعد
الاربعة غير معتدة لا سلطان لغيره جاز لها بعد ذلك الاعتداد متى شاءت **ف**
صبرت اربع سنين الى الحاكم فلو لم ترفع خبرها اليه ولا عد حتى يضرب لها المدة ثم اعتدت
ولو صبرت ثمانية سنة وابتداء المدة من رفع القصته الى الحاكم وموت الحال عند
لا وقت القطع المهر فاذا انقضت المدة لم يصبر الى غير الامر بالعدة ولو لم يامر بها

كأن

خير
والفقه

الحاكم بالعدة فاعتدت فالاقرب عدم الاكتفاء **ب** لو جاء الزوج وقد حرجت من العدة
ونكحت فلا يسئل له عليها وان جاء مهر في العدة فهو ملك لها ولو جاء بعد العدة قبل
الزوج فقولان الاقرب انه لا يسئل له عليها **ج** لو نكحت بعد العدة ثم ظهر موت الزوج
كان العقد الثاني صحيحا ولا عدة سواء كان موته قبل العدة او بعدها سقط اعتبار
عدة الاولى نظر الشارع **د** هذه العدة كعدة الموت لانفسه فيها على الغائب وعليها
الحداد على اشكال ولو حضر قبل انقضاءها ففي عدم الرجوع عليها بالسقة اشكال
هـ لو طلقها الزوج او طاهر منها او الى فاقعة في العدة صح بقاء العصمة ولو اطلق
بعدها لم يقع **و** لو انشأ بولد بعد مضي سنة اشهر من دخول الثاني لحق به ولو ادعاه
الاول وذكر الوطى ستر لم تقبل وقيل يفرج وليس بجديد **ز** لا توامر بنتها وبسر الزوج
لوماتا احدهما بعد العدة ونحوها **ح** لو غلط في الحساب فامر بها بالاعتداد
فاعتدت وتزوجت قبل مضي مدة التبرع الاقرب انها تحرم عليه مؤبدا مع الدخول
ولو بين موت الزوج الاول قبل العدة فالاقرب صحة الثاني ولو عاد الزوج من
سفره فان لم يكر قد تزوجت وجرحها بالنفس جميع المدة وان كانت قد تزوجت
سقط بصحتها من جنس الزوج لانها ناشرة فافرق بينهما فان لم يكن دخل بها
الثاني عادت بصحتها في الحال وان دخل فلا نفقة على الثاني لانه شبهه ولا على
الاول لانها محبوسة عليه لحق غيره ولو رجع بعد موتها ورثها ان لم يخرج مده
التبرع والعدة وتطالبي الثاني بغير ثلثها ولو بلغها موت الاول اعتدت له بعد
التفريق وان مات الثاني فعلمها عدة وطى الشبهة ولو ماتا فان علمت السابق وكان
هو الاول اعتدت عنه اربعة اشهر وعشرة ايام ولها يوم موت الثاني لان العدة لا
تجتمع مع الفراش الفاسد وفراشه قائم لا وقت موته وان سبق الثاني فان كان بين
المدين ثلثة اقراء مضى عنه الثاني فعند عن الاول وان كان اقل اكملت العدة

ثم اعتدت من الاول ولو علم التلقا او علمت المفارقة اعتدت للزوج ثم من الوطى الشهده
 الاقرب ان الحكم بعد مدة العدة بطلانها للرؤية الصحيحة والعدة عدة الوفاة
 للاحتياط من غير منافاة **الفصل الثاني** في عدة الامه والاستبراء وفيه مطلبان **الاول**
 في العدة عدة الامه في الطلاق قرآن وان كان زوجها حيا واقفا ما يقع فيه بدنة
 عشر يوما ولحظتان الثانية دلالة وهل حكم الفسخ للبع حكم الطلاق الاقرب ذلك و
 كذا الفسخ للعيب وان كانت من دوات الحوض ولم تحض فعدتها خمسة ايام ويعتد
 يومها ولو كانت حاملا فعدتها وضع الحمل في الوفاة شهران وخمسة ايام والحامل با بعد
 الاكلين ولو كانت ام ولد لم يلحقها فعدتها من موت زوجها اربعة اشهر وعشر ايام
 والدة الامه كالحرة في الطلاق والوفاء وقيل كالامة ولو اعتقت ثم طلقها كالحرة ولو طلق
 رجعا ثم اعتقت كالحرة الحرة ولو كان ما بنا اكلت عدة الامه ولو طلق الزوج ام
 ولد للمولى رجعا ثم مات في العدة استأنف عدة حرة ولو لم يكن ام ولد استأنف عدة
 الامه ولو كان ما بنا استأنف الطلاق ولو ماتت زوج الامه ثم اعتقت كالحرة حرة
 ولو تزوجت المولى موطوءة اعتدت لوفاة باريعة اشهر وعشر ايام ولو اعتقت في حرة
 اعتدت ثلثه اقراء ولا اعتد بجيرة الزوج وورقة في جميع ما تقدم والمعنى بعضها
 كالحرة والمكانة المشروطة والتي لم تزد كالأمة ولو ادت في الاستاء فكالحرة ولو اعتقت
 بعد مضي قرابين او شهر ونصف حرت من العدة ولو التحقت الدمية بعد الطلاق
 بدار الحرب فبعت في اثناء العدة فالاقرب اكمال عدة الحرة **المطلب الثاني** في الاستبراء وهو
 الرقص الواجب لبيت ملك الممن عند جدته ونزوله في ملك جارية موطوءة سبع
 او ثمانية من اسعنام او صلح او ميراث او اى سبب كان لم تحمله وطئها الا بعد الاستبراء
 فان كانت حلي من مولا او زوج او وطئ شهده لم يسقط الاستبراء الا بوضعه او
 مضي اربعة اشهر وعشر ايام فلا يحل له وطئها فلا قبل ذلك ويحرمه غير القبل

وبكره بعدها ولو كان من دوات الاقراء استبراء محضه وان بلغت الحض ولم تحض فحسه
 واربعين يوما وكذا يحتمل على البائع الاستبراء وتسقط استبراء المشتري باخبار البقة
 بالاستبراء واذا كانت لامرأة او كانت صغيرة او نائسة او حاملا او جاضا ولو كان له
 زوجة فاستبراء بطل النكاح وجعل له وطئها من غير استبراء واستبراء المملوك كاف
 للمولى ولو فسخ كبا به اسمه لم يحل الاستبراء ولو عاد من الوطى والامة حل الوطى من غير
 استبراء ولو طلق الزوج لا تحل على المولى الا بعد العدة وكفى عن الاستبراء ولو املت
 الحرة بعد الاستبراء لم تحل استبراء ثان وكذا لو استبراءها في حال الاحرام ولو قالت
 من لامة المروجه او اعتقتها ولم تفسخ لم يحل الاستبراء على الزوج ولو باعها
 من رجل ولم يسلم ثم بقا بلا او رز لعبد لم يحل الاستبراء وهل يحرم في مدة الاستبراء
 غير الوطى من وجوه الاستمتاع اشكال ولو وطئ المشتري في مدة الاستبراء او استمتع
 بغيره وجرمناه لم يمنع ذلك كون المدة محسوبة من الاستبراء ولا يمنع وجوب
 الاستبراء من تسليم الجارية الى المشتري ويحرم مع الموطوءة في الحال ولا يحرم تزويجها
 الا بعد الاستبراء وان اعتقت او باعها **الفصل الثاني** في اجتماع العدتين لو طلق ثانيا
 ووطئ في العدة لشبهة استأنف عدة كاملة وبطلت العدتان ولو وطئ المطلقة
 رجعا نظر انها غير الزوجه وحل منها في العدة فان وقع في القر الاول او الثاني
 او الثالث فالباقي من العدة الاولى يحسب للعدتين ثم يحل الثانية وله ان يراجع
 في نفيه الاولى دون الثانية ولو وطئ امرأة بالشبهة ثم وطئها ثانيا بطلت
 العدتان ولا فرق بين كون العدتين من جنس واحد وحتسب بان يكون احدهما
 بالاقرأة والثانية بالحل ولو طلق رجعا وطئها بطلت انها غير باعد مضي اربعة
 فحلت وانقطع الدم كان له الرجعة قبل الوضع لان الحمل لا ينعض فيكون محسوبا
 من بقية الاولى وجميع الثانية ولو طلقها رجعا ثم راجعها ثم طلقها قبل الوطى

ما من وكدك اذا كانت بين قوم سفه او خافوا ان يهدم المنزل او كان مستعرا او مستاجرا
فانقضت المدة جاز له اخرجها وطأها ايضا الخروج ولو طلق في مسكن دون مسكنها
فان رخصت المأوى فيه والاجاز لها الخروج والمطالبة بمسكن يناسبها ولو كان الزوج
من قوم قبيح اخر الى بيتا يصير بقعه نصرا باعتبارها مسكنا لمنزلها لزمه ذلك ولو كان
مسكن امثالا يصدر عن الزوج واهله فاستطاع عليه وعليهم لم يخرج منه بل يوقع بها
الحاكم بما تفرج به ولو انفصل على الانتقال من مسكن امثالا الى غيره مثله او ادون او
ادون لم يخرج ومنعها الحاكم من الانتقال لان حق الله تعالى على السكنى بخلاف مدة النكاح
ولو طلق في مسكن ازيد من امثاله بان يكون دارين سفره كل واحد بمراقبتها جاز
للزوج ساكنها من غيرها ولو اراد الزوج ان يسكنها فان كان المطلقة رجعية لم
يمنع مانع وان كانت يائسة منع الا ان يكون معها من يقاتل من محنته الزوج **فروع**
اذا اضطرت الى الخروج خرجت بعد نصف الليل وعادت قبل الفجر لا يخرج في الحجة
المندوبة الا اذنه ويخرج في الواجب وان لم ياذن وكذا ما يضطر اليه ولا وصلها
الا بالخروج ويخرج في البائنة ان شأنت وان كانت حاملا والموت عنها زوجها
يخرج ان شأنت ويثبت ان موضع ارادت **ج** لو ادعى عليها غريم احضرها مجلس
الحكم ان كانت برئة والا فلا ولو وجد حذا وقصاص او متعبد من اداء ديوان
الحاكم اخرجها لاقامته وجيستها حتى يخرج من الدين **د** البدوة بعدة المنزل
الذي طلقت فيه وان كان بدتها من ورا وشعر فلوا رجل النازلون به ارجلهم معهم
وان بقي اهلها فيه اقامت معهم ان امنتم ولو رحل اهلها وبقي من فيه منعة وامن
معهم فالأقرب جواز الأثر حال مع الأهل دفعا لضرب الوحشة بالضرر عنهم امالوا
هربوا عن الوضع لعدو فان حاق بهم هربت معهم والا اقامت لأن اهلها لم ينقلوا
هـ لو طلقها وهي في السفينة فان كانت مسكنا لها اعتدت فيها والآسكنها حنت

وهل له اسكنها في سفينة تناسب حالها الأقرب ذلك **و** لو طلق وهي في دار الحرب
لزمها الهجرة الى دار الاسلام الا ان يكون في موضع لا تخاف على نفسها ولا دينها **ز** لو حجر
الحاكم بعد الطلاق عليه كانت احوال العين مدة العدة ولو سبق للحجر ضربت مع الغرماء باخرة
المثل والناقي من احوال المثل في ذمة الزوج ونصرت باخرة جميع العدة بخلاف الزوج
فانها نصرت باخرة يوم الحج وكذا نصرت بالاحرة لو كان المسكن بغيره ثم حجر عليه
ح اذا ضربت باخرة المثل فان كانت معتدة بالاشهر فالأخرة معلومة وان كانت
معتدة بالافرا او بالحل ضربت مع الغرماء باخرة سكنى قبل الحمل ومدة العادة فان لم
تكر عادة فاقبل عدة الافرا فان لم تضع او لم يجمع الافرا اخذت نصيب الزايد
نصرت به ايضا ولو فسد الحمل قبل المدة رجع عليها بالفاوت **ط** لو طلقها غائبا او
غاب بعد الطلاق ولم يكن له مسكن ملوك والا استدان الحاكم عليه قدر احوال المسكن
وله ان يادن لها في الاستدانة عليه ولو استأجرت من دون اذنه فالوجه رجوعها
عليه **ي** لو سكت في منزلها ولم تطالب بمسكن فليس لها المطالبة بالاحرة لأن الظاهر
منها الطوع ولو قالت قصدت الرجوع ففقه اشكال ولو استأجرت مسكنا فسكنت
فيه لم تستحق احرته لانها استحققت السكنى حيث يسكنها لا حيث تختار ولو طلق وهي
في منزلها كان لها المطالبة بمسكن عمره او باخرة مسكنها مدة العدة **يا** لو طلقها بعد
الطلاق الرجعي سقط حقها في بقية العدة الا مع الحمل على رأي **يب** لا تسلط للزوج
في غير الرجعي بل لها ان تسكن حيث شئت **يج** لو طلقها ثم باع المنزل فان كانت معتدة
بالافرا لم يصح البيع لمحقو الخصاله وان كانت معتدة بالاشهر صح والحمل كالافرا **المطلب**
الثالث في ادن الانتقال لو كانت تسكن من لالز وجها واستأجر او استعان فاذلها
في الانتقال ثم طلقها وهي في المنزل الثاني اعتدت فيه ولو طلقها وهي في الأول
قبل الانتقال اعتدت فيه ولو طلق في طريق الانتقال اعتدت في الثاني والانتقال

انما هو المدين لا بالمال فلو انتقل الى الثاني ولم ينقل رجلها سكنت فيه ولو بعت
 رجلها ولم ينقل بعه سكنت في الأول ولو انتقل الى الثاني ثم رجعت الى الأول لنقل
 رجلها والغرض آخر فطلق فيه اعتدت في الثاني ولو ادن لها في السفر ثم طلقها
 قبل الخروج اعتدت من منزلها سواء نقلت رجلها وعياله الى البلد الثاني او لا ولو
 خرجت من المنزل الى موضع اجتماع القافلة او ارتحلوا فطلقت قبل مقارعة المنازل
 فالأقرب الاعتداد في الثاني ولو كان سفرها للتجارة والزيارة ثم طلقها فالأقرب
 انها بغير الرجوع والمضي في سفرها ولو خرجت حاجتها من السفر ثم طلقها خرجت
 الى منزلها ان بقي من العدة ما يفضل عن مدة الطريق والا فلا ولو ادن لها في الاعتكاف
 ثم طلقها خرجت وبقيته ان كان واحدا سواء بعين زمانه على اشكال او لا ولو ادن
 لها في الخروج الى منزل آخر ثم طلقها في الثاني ثم احتلها فقال بطلتني فان اعتدت
 في الثاني وقال ما فعلك احتل بقديم قولها لأن الأذن في المضي اليه للنقله وتقديم
 قوله لانه احتلاف في قصده وهو اقرب **باب الثاني في الخلع وفيه مقصدان الأول**
 في حقيقته وهو انزاله فدا النكاح بقدره ويستحق خلعها لان المرأة تخلع لباسها
 من لباس زوجها قال الله تع هن لباس لكم وانتم لباس لهن وفي وقوعه بخرجه
 من عراشها بلفظ الطلاق قولان وهل هو فسخ او طلاق فينقص به عدده
 قولان وهو اما حرام كان يكرهها لخالعه وتسقط حقها فلا يصح بذلها ولا
 يسقط حقها ويقع الطلاق رجعتا ان استع به ولا يطل الخلع وكذا لو منعها حقها
 من النكاح وما يستحقه على اشكال واما مباح بان تكرم المرأة الرجل فسد له
 ما لا تلحقها عليه واما مستحب بان يقول لا دخل عليك من تكرمه وقبل حب
 ولو خالعهما والأخلاق مستحبة لم يصح الخلع ولا يملك الفدية ولو طلقها
 بعرض لم يملكه ووقع رجعتا ولو انت بها حشنة جاز عصلها التقدي نفسها

الخلع

وقيل انه منسوخ فلو ضربها الشترها جاز خلعها ولم يكن اكرهاا ويخبر الخلع سلطان
 وعمر وليس له الرجعة سواء اسكت العوض او فعد نعم لو رجعت في ذلك جاز له الرجوع
 في العدة وليس له ان يترجح حاجتها ولا يبرأ بعد رجوعها في ذلك وهل له ذلك قبله
 اشكال فان جوزناه فرجعت العدة فالأقرب جواز رجوعها وليس له ان يرجع ولو كانت
 ثالثة فالأقرب انه لا رجعة لها في يدها ولو رجعت ولم يعلم حتى خرجت العدة فالأقرب
 صحة رجوعها ومنع رجوعه ولو رجع ولم يعلم فساد رجوعها والعدة صح ولا يصح
 طلقها قبل الرجوع في البذل ولا بعد ما لم يرجع في النكاح بعد رجوعها **المقصود الثاني**
 في اركانها وفيه مطالب **الأول** الخلع واستراطه البلوغ والعقل والاحتساب
 والقصد فلا يقع من الصغرة وان كان مراهاقا ولا من المحنون المطبق ولو كان نكح
 ادوارا صح حال اقامته ولو ادعت وقوعه حال جنونه وادعى حال الافاقه وبالعكس
 فالأقرب تقديم مدعى الصحة ولا من المكرم الامع فزينة الرضا كان تكرهه على الخلع بانه
 خلعها بياس او بفضته فخلعها بذهب ولو ادعى الاكرام لم يفضل الامع المستنة ويكفي
 الغرنة فانه من الامور الباطنة ولا يقع مع السكر الراجع للقصد ولو لم يرفع قصده صح وفي
 نقل قوله مع الممن ولا يقع مع العصب الراجع للقصد ولا مع العفلة والسحر ولو خالعه
 ولما الطفل بغير المثل صح ان قلنا هو فسخ والا فلا ولو خالعه بدونه لم يصح الامع المصلحة
 ولو خالعه نفسه بغير المثل صح ولا يقصد بل ولته فان سلمته اليه لم يسأ
 فان كان ما فاقا احدى ولية ورسد وان انقذه كان للمولى مطالبتها لا بغير المثل
 وليس لها الرجوع على نفسه بعد فك الحجر لانها سلطت على الملاءة بتسليمه اليه ولو
 اذن لها المولى في الدفع اليه فالأقرب برأه ذمتها وفي الصبي لو ادن المولى اشكال
 وكذا المحنون اقرب عدم المرأة وهل لها الرجوع على المولى مع جهلها اقرب ذلك
 لانه سببه وهل المعبد الخلع بغير ادن مولاه اقرب ذلك ان جعلناه طلاقا او

لها

فصحى على اشكال والعرض لمولاه وعوض المكاتبه ولو دفع العبد فالباقى رجعت
 عليه بعد عتقه بخلاف المحجور عليه لانه محجور عليه فلو جعلنا عليه رجوعا
 بعد الحجر لم يفد الحجر شيئا ويصح الخلع من المريض وان كان بدون مهر المثل ويصح
 خلع المحجور عليه للفلس وخلق المشترك ذمتا وحريرا فان تعاقب الخلع بعوض صحيح
 ثم توافقا امضاء الحاكم فان كان فاسدا لم ينعزل ثم توافعا بعد التقابل فلا اعتراض
 وان كان قبله لم يامر بما قبضه واوجب القمه وان توافقا البعض او حب
 بقدر الباقي من القمه ولو اسلم ثم توافقا ثم توافعا اليه ابطال القمض واوجب
 القمه **المقالة الثانية** المحتلعة بشرط فيها تقدم في الخالع وان يكون طاهرا طهرا
 لم يقر بها فيه بجاء ان كانت مدخولا بها غرامة وكان الزوج حاضرا معها وان
 كون الكراهية منها ويصح خلع العامل ولدت مرات الحيض وعمر المدخول بها معه و
 الياسة وان وطئها في طهر الحائض ولو وطئ الصغير جازله خلعها اذا بدل
 الولي والولي الخلع عن المحنر وبذل مهر مثلها فادون ولو خالعت المهرضة بها
 المثل من الاصل ولو زاد فالزيادة من الثلث ولو خالعت على مائة مستوعبه
 ومهر مثلها اربعون صحته ستون ولو خالعت الامة فذلك باذن مولها صح فان
 اذنت في قدر معين فبدلته تعلو بما في يدها ان كانت مائة في النخاعة فان
 لم يكن مائة في النخاعة تعلو كسبها ولو لم يكن ذلك تعلو بدنتها ببيع به
 اذا اعتقت وايسرت ولو قبل تعلو بالاستد مع الاذن مطلقا كان حسنا ولو بدلت
 عنها مائة اسحقها وكذا لو بدلتها فاجان ولو اطلق الاذن انصرف الى مهر
 المثل ومحل ما تقدم ولو لم ياذن صح الخلع وتعلق العوض بذمتها دون كسبها
 تتبع به بعد العتق وكذا لو اطلق فزادت على مهر المثل او عين قدر افراد عليه
 كانت الزيادة في ذمتها ببيع به ولو خالعت على عين من مال سيدها وقع الخلع

كالقصة

بعض فاسدان لم يخرج المولى وعليها مثلها او قيمتها سبع به بعد العتق والمكاتبه ان
 خلع نفسها فكافق ان كانت مشروطة بتعلق بما يدها مع الاذن وبذمتها مع عتقه
 وان كانت مطلقة فلا اعتراض للمولى وبذل السفينة فاسدا لو حبس شيئا وكذا البصيرة
 وان اذن المولى **المطلب الثالث** الصغرة وهو ان يقول خلعتك على كذا وفلا يحتمل
 على كذا ولا يقع نفاد نكحت محجرا عن لفظ الطلاق ولا فاسحتك واسنتك ولا استل
 ولا التقابل ويقع بلفظ الطلاق ويكون ما ساء مع القديه فان حرد عن لفظ الخلع
 واذا قال خلعتك على كذا فلا بد من القبول ان لم يسبق السؤال فان سبق وجب ان
 تقع عتقه بلا فصل ولا بد من سماع شاهدين عدلين لفظه كالطلاق ولو اقر قال
 بيع وبشرط تحريم من شرط لا يقتضيه الخلع ولو شرط ما يقتضيه صح مثل ان رجعت
 رجعت او شرطته في الرجوع في القديه اما لو قال خلعتك ان شئت لم يصح وان شئت
 او ان صحت الفا وان اعطيتني وما شاكه وكذا متى او مهاب او اي وقت او اي حين
 ولو قال خلعتك على الف على ان في الرجعة لم يصح وكذا لو طلق بشرط الرجعة بعوض
 ولو نوى الخلع الطلاق ففي وقوعه اشكال ولو نوى نصحر اذا فسخ لعبد الطلاق لم
 يقع وهل يلزم النكاح الاقرب ذلك كما لو طلقها لكرهنا نطلقها هناك ولو طلقت
 منه طلاقا بعوض فخلعها محجرا عن لفظ الطلاق لم يقع على القول بانه طلاق و
 لا على الآخر ولو طلقت منه خلعها بعوض فطلق به بيع الطلاق رجعيًا ولم يلزم البذل
 ان قلنا انه فسخ ويلزم على انه طلاق او معتق اليه ولو استأفق ان طلق بالفا او
 عليك الف صح الطلاق رجعيًا ولم يلزمها الا الف ولو نعت بعد ذلك بضمائها
 لانه ضمان لم يحرم ولو دفعتمها ففهي هبة ولا يصح الطلاق باننا ولو قال طلقني الف
 فالحجاب على الفور فان اقر بالطلاق رجعيًا ولا عوض ولا يصح الايقاع منه ومن
 وكيله وهل يتولى البذل والايقاع وكيل واحد عنهما الاقر الجواب **المطلب الرابع**

فيما لا يذنب

في الفدية وهي العوض عن كاح قائم لم يعرض له الن وال ن وما ولا جاز فلا يقع
الخلع الياسه ولا بالرجعيه ولا بالمرتهن الاسلام وان عادت العدة ونشترط
في الفدية العلم والتمتع وكل ما يصح ان يكون مهر صح ان يكون فدية ولا قدس فيه
بل يجوز ان يكون زايلا عما وصل اليها من مهر وغيره ولو بذلت مطلقا لا يصح تملكه
للمسلم كالمهر فسد المهر فان اشع بالطلاق كان رجعيًا ولو خالعهما على عتيق مستحقة
انما مفصولة او لا فان علم فسد المهر ان لم يتبعه بالطلاق وان اتبعه كان رجعيًا
وان لم يعلم استحقة فاقبل بطل الخلع ويحتمل الصحة ويكون له المثل والقيمة ان لم
يكن مثليًا ولو خالعهما على خلع فبان خراجهم وكان له بقدره خلع ولو خالعهما على غير
معيّن القدر والجبر او الوصف او حمل الدابة او الحمار يطل وكذا لو قال خلعتك
ولم يذكر شيئًا ولا ينصرف الى مهر المثل ولو كان غائبًا فلا بد من ذكر جنسه وقدره و
وصفه بما يرفع الجهالة ويكنى المشاهدة في الحاضر عن معرفة القدر فلو رجعت القول
قوله مع العتيق والطلاق النقد والوزن ينصرف الى غلب البذل ولو عتيق انصرف
اليه ويصح البذل منها ومن وكيلها ووليها عنها ومن يضمنه باذنها وهل يصح
من المتبرع الاقرب المانع اما لو قال طلقها على الف من مالها وعلى ضمانها او على
عبد هذا وعلى ضمانه صح فان لم تر من يدفع البذل صح الخلع وضمن المتبرع على اشكال
ويصح جعل الارضاع فدية بشرط تعيين المدة والمريض وكذا النفقة بشرط تعيين
المدة وقدرها من الماكول والملبوس فان عاش الولد استوفاه فان كان زهيدًا
فالزيادة للزوج وان كان رجعيًا فالزيادة عليه ولو مات استوفى الاب قدر نصيبه
من الباقي فان كان رضا عار جع باجرة المثل وان كان نفقة رجح بالمثل والقيمة
ان لم يكن مثليًا ولا يجبه فعه معجلا بل ادرا في المدة ولو خالعهما على ان تكفل
بولد عشر سنين جاز اذا عتقت مدة الرضاع من ذلك حولا او حولين ان كان فيه

اعلم ان الصفات في الميعن المخصص خارجة عن مقومه وفي كل مقومه
فيمثل حكم بينها فالمراد بالجنس هو الجنس البشري المطلق
ولا الربوب ولا الكون والصفة فيتمثل ما كان في صفة مقومها هذا هو الجنس
بشره عن مقوم هذه الجنس وضمير المراد المتعاقدين في المدة مستند ان العتيق
والوصف او الدالة للفظ ولو علمه وانما كان في هذا ما تعارض فيه الاشياء
وعلى كل حال فان كان المراد الكمال والكم فيكون في المقام انما اذا جعلت بعد هذا العتيق

رضاع ولا يحتاج الى تقدير الدين بل مدته ويقتصر على تعيين نفقة فبان في المدة قدرا او
جنس في الطعام والادم والكسوة فاذا انقضت مدة الرضاع كان للاب ان ياخذ ما قدره
من الطعام والادم كل يوم ويقوم هو بما يحتاج اليه الصبي وله ان ياذن له في الانفاق
ولو مات في مدة الرضاع لم يكن له ان ياتي بغيره للرضاع ولو لم يحمل الصبي اليها للرضاع
مع امكانه حتى انقضت المدة ففي استحقة العوض نظر ولو تلفت الفدية قبل الفسخ
انها مثله او قيمته ان لم يكن مثليًا ولو كانت مطلقة موصوفة فوجدها دون الوصف
كان له الرق والمطالبة بما وصف ولو كانت معينة فبان بغيره فله الرق والمطالبة
بالمثل او القيمة ان لم يكن مثليًا او الامساك بالاشياء ولو شرط كون العبد حريًا
فان رغبنا وان الثوب الأبيض اسم فذلك ولو شرط كونه ابراهيمي فان كانا فله
قيمة الابراهيم وليس له امساك الكتان بخلافه الجنس ولو خالعهما فتيقيدية
واحدة صح وكانت عليهما بالسوية **الطلاق** في سوال الطلاق لو قال طلقني
بالف فالحجاب على العتيق فان تأخر في الطلاق رجعي ولا فدية ولو قال طلقني
بها حتى شئت لم يصح البذل وكان الطلاق رجعيًا ولو قال طلقها بالالف فطلق
واحدة كان له نصف الالف فان عقيب بطلاق الاخرى كان رجعيًا ولا فدية لتأخر
الجواب ولو قال انما طلقنا بطلقتنا استحق العوض اجمع ولو قال طلقني ثلثا
على ان لك على العا فطلقها قيل لا يقع لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق في
مقابله عوض فلا يعده شرطًا فان قصدت الثلث ولا يصح البذل وان طلقها
ثلثًا مرسلا لانه لم يفعل ما سألته وقيل له ثلث الالف لوقوع الواحدة وفيه نظير
لو قصدت ثلثا بر جعتين صح فان طلق ثلثا فله الالف وان طلق واحدة قيل
له الثلث وفيه نظر لان مقابله الجميع بالجملة لا يقضي مقابله الاجزاء بالاجزاء و
لو قال طلقني واحدة بالف فطلقها ثلثا ولا فان قال الالف في مقابلة الأولى فله

بغير مقومه وفي كل مقومه
المقصود بالجنس المطلق
ما كان في صفة مقومها هذا هو الجنس
بشره عن مقوم هذه الجنس
المراد المتعاقدين في المدة
مستند ان العتيق
والوصف او الدالة للفظ
ولو علمه وانما كان في هذا
ما تعارض فيه الاشياء
وعلى كل حال فان كان المراد
الكم فيكون في المقام انما اذا
جعلت بعد هذا العتيق

الف وقعت مائة وثلثان بافتان وان كان في مقابلة الثانية فالأولى رجعية ولا
قدية والباقيان باطلتان ولو قال في مقابلة الجميع وقعت الأولى قبل وله ثلث الألف
ولو قبل الألف كان وجهها حيث وقع ما طلعت ولو قالت ان طلعتي فانت بريء
الصدوق لم يصح الا بآء لو فوجعه مشروطا وكان الطلاق رجعيا ولو قالت طلعتي
على الف فقال انت طالق ولم يذكر الألف فله ان يقول لم اقصد الجواز بقسم رجعيا
ولو كان معه على طقة فقالت طلعتي ثلثا بالف فطلق واحدة كان له ثلث الألف و
قبل له الألف مع علمها لان معناه كمال الثلاث ليحصل اليقينية والثلث مع جهلها
بأنه لم يسبق لها الاطلاق واحدة فان ادعى علمها قدم قولها مع اليقين وكذا لو قالت
بذلك في مقابلة طقة في هذا النكاح وطلعتي في نكاح آخر ولو كانت على طقتين
اثنتين مع علمها استحق الجميع ومع جهلها الثلثين وان طلق واحدة استحق
الثلث مع جهلها ومع علمها النصف لانها بذلك الألف في تكملة الثلث ويحمل الثلث
لان هذه الطقة لم يتعلق بها من تحريم العقد شيء ولو قالت طلعتي عشرة بالف
وطلعتها واحدة فله عشرة الف فان طلعتها ثمانية فله خمسة الف فان طلق ثالثة فالجميع
على اشكال ولو قالت طلعتي ثلثا بالف فقال انت طالق واحدة بالف وثلثين بمائة
فالا فربان الأولى لا تقع لانه ما رضى بها الا بالف وهي ما قبل الاشكال والتميز
بعدها لا يقع الا ان تأتي بصيغة الطلاق الشرعي فيقع الثانية ويحمل ان
يكون له الأولى ثلثا لالف ويحمل بطلان الفدية ووقوع الأولى رجعية ولو
قال انت طالق واحدة بمائة واثنتين ثلثي الألف وقعت الأولى رجعية وطلعت
الثلثان ولو قالت طلعتي نصف طقة بالف او طلق نصفى بالف انطلق وقع رجعيا
وفسدت الفدية ولو قال ابوها طلقها واستبرأ من صداقتها فطلق صح رجعيا
ولم يلزمها الا بآء ولا تضمنه الاب ولو كانت معه على طقة فقالت طلعتي ثلثا بالف

الجمعة
لتنافي الخلع

واحدة في هذا النكاح واثنتين في غيره لم يصح في الاثنين فاذا طلق الثانية استحق
ثلث الألف **المطلب السادس** في بقايا ما بحث الخلع والتميز لو قال طلق زوجك
وعلى الألف من مائة الألف مع الطلاق ولا يقع الطلاق بانما انما لو قال خالعهما على
الف في دمي ففي الوقوع اشكال ولو احتلع بوطا لهما ثم بان انه كاذب بطل ولا ضمان
ولو كان الخلع اياها وهي صغرى صح بالولاية لان الرضا كالهوية ولو احتلع في اصل العوض
قدم قولها مع اليقين وحصل اليقينية من طرفه ولها المطالبة بحقوق العدة و
لواحقا على القدر واحتلع في الجنس فالقول قول المرأة ولو انفصا على ذكر القدر
واهل الجنس واحتلع في الارادة قبل بطل وقيل يقدم قولها وهو اقرب ولو
انفصا على ذكر القدر ومنه الجنس الواحد صح الخلع ولو قالت سالتك ثلث طلقات
بالف فاحسني فقال لي سالت واحدة فقد انفصا على الألف وتمازعا في مقدار
العوض فقدم قولها في جعل الألف في مقابلة الثلث فان اقام شاهدا واحدا
خلف معه لان قصده اثبات المال وقوله في عدة الطلاق فان اقامت المرأة
شاهدا واحدا على عده لم تخلف معه ولم يقبل شهادته ولو ادعى عليها الاحتلاع
فاكرمت وقالت احتلعتي احسني قدم قولها مع اليقين في نفي العوض وان يقول
ولا شيء له على الاحسني لا عترة وقد لو قال خالعتك على الف وملك بقالت بل
في ذمة زيدا ما لو قال خالعتك بكرا وصغرة عني فلان أو يبره عني لزمها الألف
مالم يكن منه ولو انفصا على ذكر القدر واحتلع في ذكر الجنس بان ادعى الف درهم
فقال بل الف مطلقا فان صدقته في قصده الدراهم فلا بحث والا قدم قولها
وبطل الخلع ولو قال خالعتك على الف في ذمة زيد فطهر براءة ذمته لزمها
الألف وكذا لو خالعهما على الف في ذمة فلان لم يبره شيئا ونصح الخلع من الرجل
في شرط العوض وقصده وايقاع الطلاق ومن المرأة في استدعاء الطلاق والقدس

التركيب في
وم

العوض وتسليمه ويصح التوكيل من كل منهما مطلقا ونقص في ذلك مهر المثل
 فاذا اطلق المرأة اقضى الخلع بمهر المثل حال اسبق البلد فان خالع بدونه او من جلا
 او ابادون من قبل البلد صح وان زاد قال اقرب بطلاق الخلع ولو كان التوكيل في
 الطلاق بعوض او اتع به الطلاق قبل وقوع رجعيته ولا بد منه ولا ينص الموكيل وقته
 نظروا كذا الحق لو عين له قدرا خالع عليه او دونه او اكثر اما لو خالع على شئ
 من ماله وضم فان التمان عليه اذ لم يرض ويصح الخلع ولو زله خيرا او خيرا
 فسد المذموم اسلام احدهما وصح الطلاق رجعيان ان اتع به ولو اطلق الزوج
 فطلق بمهر المثل حال امن بقدر البلد صح وكذا ان كان الزنا واجرا بقدا ولو كان دون
 مهر المثل او جلا او ابادون من قبل البلد بطل الخلع وكذا ان كان طلاقا او اتع به وكذا
 لو عين له قدرا فطلق او خالع باقل منه او ابادون ولو قال له طلقها يوم الخميس فطلق
 يوم الجمعة قال اقرب البطلان ولو طلقها يوم الاربعاء بطل واذا خالعها او ازارها
 نسى العوض المسمى ونسقط ما ملك واحد منهما من حق الاما من ولا يستعمل سوا كان
 الحق من جهة النكاح كالصدق وعنه او من جهة سواها كالفقه المستعمل مالم
 يرجع في العوض ففي استحقاق الفقه اشكال ولو خالعها على نصفه عدتها لم يقع
 لاستلزام الثبوت التي وان كانت حاملا للجنين استحقاق نصفه كل يوم فيه ولو
 خالعها على نصف ما مضى صح مع عليها قدرا وجنسا ولو قالت يعني عبدك وطلقني
 بالفتح وتبطلت على مهر المثل وقمته ولو خالعها بالجميع لم ينفذ دفع النصف وان
 لم يكن قصده **الطلاق** في البهارة ويصحها بارتك على كذا فان طالق ولو قال
 عوضا بارتك فاسحتك او انتك او نسك او غيره لك من الكفارات فتح لان الاعيان
 انما هو بصيغة الطلاق وهي العلة في المدونة ولو جرد في هذه الالفاظ وانصهر على
 قول انت طالق على كذا صح وكان مباراة اذ هو صيغة الطلاق بعوض ونشر طبعها

في البهارة
 المحدث

ما شرطه الخلع من بلوغ الزوج وعقله وقصده واحتمان وكذا المرأة وان يكون
 طاهر لم ينقضها فيه بخلاف ان كانت مدخولا بها فمها سعة وكان الزوج حاضرا وان
 يكون الكراهية من كل منهما لصاحبه وان يكون الغدير بقدر المهر او اقل فصح عليه
 الزيادة بخلاف الخلع وانما عطا لفظ الطلاق اجماعا وفي الخلع خلاف وقع الطلاق
 بانالم يرجع في العدة في العدة وليس للرجل ان يلجأ إليها رجعة فان رجعت العدة كان
 له الرجوع كطلاقه واذا خرجت العدة ولم يرجع او كانت الطلقة ثالثة او اربعة فيها لم
 يكون الرجوع وجميع ما بحث الخلع آتته **هذا الباب الثالث** في الطهارة وفيه مقصدان
 الاول في امراته وهي اربعة الاول الصبيحة وهي التي كانت على كظها وهذه او تزوجت
 او فلانة وبالحمل كل لفظ او اشارت به يدل على مميزها عن غيرها ولا اعتبار باحتلاف
 الفاظ الصفات فلو قال انتي او عندي او معي ولو جرد حرف الفصل فقال انت
 كظها في ولو جرد لفظه الظاهر قال انت على كافي او مثل في فان نوى الكرامة
 والقظم او اتها كرامة الكبر والصفة لم يكن شيئا وان قصد الظاهر فقبل وقع
 وفيه اشكال ولو قال حملك او ذاك او ذاك او جسمك او ملكك على كظها في
 وقع ولو قال انتي او تزوجتي في فهو كقوله انت كافي ولو قال انتي امراتي
 او مثل امراتي لم يكن شيئا ولو شبهت عضوا من امراتك بظها امية قال اقرب عدم الوقوع
 كان يقول يدك على كظها في او فرجك او ظهرك او بطنك او راسك او حلقك
 او عكس فقال انت على كذا في او غيرها او بطنها او فرجها قال اقرب عدم الوقوع
 ايضا وكذا لو قال كن زوج او نفسها فان الزوج ليس محلا للاستمتاع ولو قال انت
 على حرام فليس بظها وان نواه وكذا انت على حرام كظها في على اشكال اما لو
 قال انت على كظها في حرام او انت حرام انت كظها في او انت طالق انت كظها في
 للرجعية او انت كظها في طالق وقع ولو قال انت طالق كظها وقع الطلاق ولو

في الطهارة

الظهار فان قصدتها وقيل ان قصدتها والطلاق رجعي وقعا فكانه قال
ان طالق انت كظها اي وقعه نظر فان الله غير كافه من دون الصبيغة ولفظان
مع لوقا انت كظها اي طالق على اشكال لوقا بالظاهر وعلى الظاهر لم يصح
لوظاهر من واحد ثم لاخرى قال اشتركت معها اولت شرهما او لم يصح لم يقع بالناس
سواء لو نوى به الطلاق او اطلق **الكتاب الثاني** في المظاهر بشرط بلوغه ورشد
واختاره وقصد فلا يقع ظهار الصبي وان كان مميزا ولا المحنون المطبوع
لان نباله ادوار الاوصية ولا لمكره ولا فاقد القصد كالسكران والمغشى
والعضدان عضدا برفع قصد والتمام والساهي والغائب ولو ظاهرا ونوى
به الطلاق او بالعكس لم يقع احدهما ويصح من العبد والكافر على راي والخصي
والخدي والخبز وان حرم من ضرر وب الاستمتاع ولا يصح من المرأة **الكتاب الثالث**
المظاهر بشرط ان يكون موطى له فلا يقع بالاحنية وان علقه على النكاح
وان يكون طاهرا طاهرا لم يقربها فيه بحاج ان كان زوجها حاضرا وهي قد حضر
مثلا وقت الايقاع لا بشرط ولو كان غائبا صح وكذا لو كانت ناسية او صغيرة
ان كان حاضرا وهل بشرط العقد فقه نظر والمروى انه يقع بالموطوء بكل المي
وهل بشرط كون العقد دايما خلاف اقرب الوقوع بالمتع بها وهل بشرط الدخول
المروى اشترطه وقيل لا العموم وعلى الاشرط يقع مع الوطى مبرا او في حال صغرها
او جنونها وتقع بالرقاء والمريضة التي لا توطى ولا فرق في الوقوع بان يكون
حرر او امه مسلمة او ذمية والا فربا بشرط التعيين **الكتاب الرابع** المشبه بها
لا خلاف في صحته اذا شته بالام بلفظ الظاهر وهل يقع لو شتهها بغيرها من المحرمات
نساء او رضاعا كالاحنة والعمه والحالة وعند الاح وبذلك الاخت والام من الرضاة
وعدها خلاف اقرب الوقوع ان جاء بصبيغة الظاهر ولو شتهها بغيرها من غير الام

كذلك الاخت وقربها لم يقع قطعا ولو شتهها بغيره لا على التاميد كاخت الزوجه و
نكاحها وهل تدخل الجدة تحت الام ان افترض عليها اشكال ولو شتهها بغيرها او
احه او ولد لم يقع وكذا لو شتهها بالاحنة او بن وجد الغيرة والملاعة وان
تأيد بغيرها **القصد الثاني** في احكامه الطهار حرام لا تصافه بالنكح وقيل لا عقاب فيه
لبعثته بالعفو بشرط صحته حضور شاهدين عدلين يسمعان نطق المظاهر
ولا يقع بيبا ولا معلقا ولا في اضرار على راي فلو حلفه او علقه بامضاء الشهود
دخوله او قصد به الاضرار لم يقع وهل يقع موقفا على شرط الاقرب ذلك فلو قال
انك على كظها اي ان دخلت الدار اوان شئت ازيد قد حلفت او شافعي وفي الفرق بين
وبين المعلق نظر ولو علقه بظهار الصبي ثم طاهرها وقعا ولو علقه بظهار فلا نه
الاحنة فان قصد المراجعة باللفظ والبطون به مع الطهار مع المراجعة للاحنة
وان قصد الشرع لم يقع وكذا لو قال احنة ولو قال فلا نه من غير وصف قرحها
ظاهرها وقعا معا ولو علقه بمشبه الله وقصد الشرع لم يقع وان قصد المنكر
وقع ولو قال انت على كظها اي ان لم يشاء الله فان كان عدليا وقع ان عرف المحرم
وان كان اشترقا فاشكال ولو علقه بالقيصر وقع في الحال او في الزمان المقدر
ولو علق بامر من على الجمع لم يقع مع احدهما وتقع على البديل واذا كان سحر او وقع
شرطه افا دخره وطى الزوجه حتى يكفر والا فرب محرم عنه من ضرر وب الاستمتاع
لاخره عليها ولا يحل الوطى حتى يكفر بالعتق والصيام او الاطعام على الترتيب
ولو وطى خلال الصوم استأنف وقيل لا سطل التتابع ولو وطى ليلا وهل يكفي الاستئاف
عن كفارة لو وطى قبل اكمال التكفير اشكال والا فرب ان الوطى ان وقع ليلا وجب
الانام مطلقا والتكفير ثانيا وكذا ان وقع بها ما بعد ان صام من الثاني شيئا وان
كان قبله استأنف وكفر ثانيا ولو عجز عن الكفارة وما يقوم مقامها كفارة الاستعفار

وحل الوطى على رأى ولا يحرم الحاكم على الكفر بل إذا رفعت المرأة امرها اليه
 خرم من التكفر والرجعة وبين الطلاق ونظره للفكر لئلا يشهر من حل المرافع
 فان حرجت ولم تحترأ أحدهما حبسه الحاكم وصوب عليه من مطهره ومشره حتى يحترأ
 أحدهما ولا يحبر على الطلاق بعدنه ولا يطلو عنه فان صبرت لم يعرض ولو كان الظهار
 مشروطا بالوطى لم يحصل الشرط ولا كفارة قبله ولو كان الوطى هو الشرط للظهار
 بعد فعله ولا يستمر الكفارة حتى يعود قبل بحسب نفس الوطى وليس بحيد وبحسب نفقة الكفارة
 على الوطى في المطلق وما وقع شرطه مع نية العود ولا يحل المطلق بالعود وهو إرادة
 الوطى وليس بمشترط بل معنى الوطى تحريم الوطى حتى تكفر فان وطى قبل التكفر لم
 كفارتان وتكرار الكفارة بتكرار الوطى ولو وطى ثانيا بعد ان أدى كفارة واحدة عن
 الأولى أو أحدهما على أشكال وجدت ثالثة وان نواها عن الظهار فلا شئ عن الثاني
 ولو طلق رجعيًا وفيها حقها فان راجعها في العدة لم تحل له حتى تكفر ولو حرجت
 من العدة ثم سقطت الكفارة والأثر إذا كان الطلاق الرجعي ان كان عن غير فطره أو كان
 من المرأة بحسب الكفارة مع العود في العدة ولو طاهر ولم ينو العود ثم اعتمر لم تحترأ لأنه
 كفر قبل الرجوع ولو اشترى زوجته بطل العقد وحل له وطؤها قبل الكفارة ولو اشتراه
 غير الزوج ففسخ ثم تزوجها الزوج بعقد آخر سقطت الكفارة ولو قال أنت على
 كظها حتى فعله عن كل واحدة كفارة ولو كرر الظهار من واحدة وجب عليه لكل
 مرة كفارة سواء فرق الظهار أو تابعه على رأى ولو وطئها قبل التكفر عن الجميع وجب
 عليه عن كل وطى كفارة واحدة ويصح الظهار مطلقا ومقتدا بمدة على رأى فان
 فسخت المدة عن زمان التزويج وقع على أشكال ويحرم وطئها في تلك المدة قبل
 الكفارة ولو وطى ناسيا للظهار وكفارة واحدة **الباب الثاني** في الأيلاء وفيه
 مقصدان **الأول** في أركانها وهي أربعة **الأول** الخالف ويعتبر فيه البلوغ والعقل

الكفارة

في الأيلاء
بعضها

والاحتساب والقصد يقع من المملوك سواء كان نسبه وجبه حرة أو أمة ومن الذي ي
 الحصى والمحسوب على أشكال فيكون فدية كالعا حر ومن المطلق رجعيًا ويحسب
 زمان العدة من هذا التزويج وكذا لو طلق رجعيًا بعد الأيلاء ثم راجع ومن المظاهر
الثاني المحلوف عليه وهو ترك جماع زوجته بشرط كونها متبرئة بالعقد
 الدائم فلا يقع بالمسح بها على الأقوى ولا بالوطء بالملك وان يكون مدخول بها
 ونفع الحرة والأمة والمراقة لها لا للمولى وكذا طلب حقوق الزوجية بعد المدة
 ونفع الدميته كالمسلمة والرجعية ويحسب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها
 رجعيًا بعد الأيلاء وراجع ولطهر الصريح بعقد الحشفة في الفرج والأبلاج و
 النكاح أما الجماع والوطى فانه يقع معه الأيلاء ان قصدوا في المباشرة والملازمة
 والمباشرة مع النية أشكال اقرب الوقوع ولو قال لا جماع لى وراسك فحقة
 أو لاسا فعتك أو لا طيلق عيبتي عنك قبل يقع مع القصد ولو قال لا وطئت
 في الحيف ولا في القاس أو في ديرك وهو محسن فليس **الثالث** الصيغة ولا
 سعة الأيلاء بالله تع مع التلفظ بأى لسان كان مع القصد ولو حلف بعبر الله
 تع أو بعبر اسماء صفاته لم ينعقد كما لو حلف بالعناق والظهار والصدقة والتحریم
 والكعبة والنبي والأمة عليهم أو الترام صوم أو صلوة وغير ذلك لم ينعقد و
 كذا لا ينعقد لو قال ان وطئتك فليلك على صلوة أو صوم ولو قال ان وطئت
 فعبدي جاز عن الظهار لم يكن إيلاء لكن لو وطى الزم بعقوبة العبد لا قزاره و
 هل يلزم بعقوبة مجلد الأقرب المنع ولو قال فصور حر عن ظهارى ان ظهرت
 لم يقع شئ ولا يلزم بالعقوبة وان طاهر الزم بعقوبة أو عن غيره وهل بشرط
 تحريمه عن الشرط قولان ولو ألقى من زوجته وقال لا حري شريك معها
 لم يكن إيلاء في الثانية وان نواه لعدم نطقه بالله تع ولا يقع الا في اضرار فلو

والأصناف

حلف اصلاح اللسان او للرض لم يكن ايلا بل كان مننا ولو قال لا سرح والله لا وطنك
 لم يكن موليا في الحال وله وطى لث سبعين التحريم في الرابعة وبنسبها الايلاء بعد
 وطيهن ولها المرافعة وبحيث الكفارة بوطى الجميع ولو وطى واحدا وقرب من الحدث
 وهو محدور ولا يصير به موليا ولو مات احداهن قبل الوطى انحلت المهر بخلاف
 ما لو طلق احداهن او ثلثا لان حكم المهر في البوالة لا مكان وطى المطلقات و
 لو بالشبهة ولو وطنت حراما فالأقرب ثبوت الايلاء في البوالة بخلاف ما لو وطى
 المدة اذ لا حكم لوطنتها على اشكال ولو قال لا وطنت واحدة ممكن وان اراد لزوم الكفارة
 بوطى اى واحدة كان تعلق الايلاء بالجميع وضربت المدة لغير عاجل فان وطى واحدة
 حلت والخلت المهر في البوالة ولو طلق واحدة حلت والخلت المهر في البوالة ولو
 لو طلق او استثنى او ثلثا كان الايلاء ثانيا في الباقي ولو قال هنا اذت واحدة
 معتمه قبل قوله ولو اراد واحدة مبهمه ففي كونه موليا اشكال فان اتسناه
 كان له ان يعين واحدة فتحقق الايلاء بها ويقول هي التي اراد بها او انشاءت
 بعدتها عن الابهام ويحتمل ان لا يكون موليا لان كل واحدة تزوجا لا يكون
 في المعية ولو اطلق اللفظ فعلى اى الاحتمالين يحل اشكال ولو قال لا وطنت
 كل واحدة ممكن كان موليا من كل واحدة كما لو اتى من كل واحدة بافرادها
 ثم طلقها وقتها حقا ولو تحلل المهر في البوالة وكذا لو طنتها بعد الطلاق
 لزمه الكفارة وكان الايلاء ثانيا في البوالة ولو قال لا وطنك سنة الاقر لم يكن
 موليا في الحال اذ له الوطى من غير كفارة وطى وقد بقي اكثر من اربعة اشهر
 صح الايلاء وكان لها المرافعة والابطال حكمه وكذا لو قال لا جامعتك الا عشر مرات
 او ما زاد فاذا استوفى العدد صار موليا ان تعد المدة ولو قال والله لا جامعك
 ان شئت فقل شئت العقدان قلنا بالمشروط وهل يخص المشبه بالمجلس اشكال
 لخص

الرابع المدة الايلاء ان يحلف على الامتناع مطلقا او موقفا او مدة تزيد على اربعة
 اشهر او مضافا الى فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التريض قطعا او طنا كقوله وهو
 بالمرأى حتى امضي لا الهذو وعود او ما نفدت ولو قال لا وطنك اربعة اشهر او
 ما نقص او حتى اردد الى تعداد من موصل وهو ما يحصل في الاربعة قطعا او طنا
 او محتملا للأمرين على سواء لم يكن موليا ولو قال حتى ادخل الدار فليس ايلاء لان مكان
 التحلف من الكفر بالدخول وهو متناق للايلاء ولو حلف لا يطها اربعة اشهر
 فادون ثم اعاد المهر في الآخر الا شهر مرة اخرى ولم يزل يفعل ذلك لم يكن موليا
 ولو قال والله لا اجمعك اربعة اشهر فاذا انقضت فوالله لا اجمعك اربعة
 وهكذا لم يكن موليا فان المطالبة بعد المدة تقع بعد التحلل المهر ولو قال
 والله لا اجمعك خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لا اجمعك سنة فهذا ايلاء ان
 ولها المرافعة لضرب مدة التريض عقد المهر فلو مرافعته فاطل عنه حتى
 انقضت المدة الاولى انحلت المهر ويدخل وقت الايلاء الثاني ان قلنا بوقوعه
 معلقا على الصفة فان طلق في الخامس انحلت المهر الاولى فان عقدت ثانيا فيه
 رافعه بعد مضيه للثاني ولو قال والله لا وطنك حتى ينزل عيسى من السماء او
 يخرج الدجال انعقد ولو قال حتى يسبح الجوز في سم الغياط فكذلك ولو قال حتى تقدم
 ولو قال حتى تقدم زيد وهو يحصل في اقل من اربعة اشهر لم يكن ايلاء فان مضت
 اربعة ولم تقدم لم يكن لها المطالبة لانه ينظر قدومه كل ساعة ولو قال الى ان
 يوت زيد فان طن بقاؤه ازيد من المدة انعقد والا فلا ولو كان الوطى لحب
 بعد شهر مثلا فحلف لا يطها الى شهرين ففي انعقاده **نظر الفصل الثاني** في
 احكامه اذ اوقع الايلاء فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم
 انظر اربعة اشهر لم يطر في امره فان وطى لزمته الكفارة وخرج عن الايلاء

بل
 كذلك

وليس للزوج مطالبة بالقنء في هذه المدة ولا فرق بين الحر والعبد ولا بين
الحر والأمة في مدة الترتيب وهي حق الزوج فإذا انقضت لم تطلق بأفضائها
وليس للحاكم طلاقها فإذا وافقته بعد المدة بخير بين القنء والطلاق فإن طلق
خرج من حقه ونفع الطلاق رجعيًا وكذا إن قاء ولو امتنع من الأيمن حبس
صين عليه في المطعم والشرب حتى يفي أو يطلق ولا يجر على أحدهما عينا ولو لم
مدد ودافع بعد الواقف حتى انقضت سقط الإيلاء ولا كفارة مع الوطى ولو اسقط
حقها من المطالبة لم يسقط ليجده كل وقت قبل والمدة المضروبة من حين المرافعة
لأمر حين الإيلاء وفيه نظروفتة القادر عبودية الحشفة والقيل والعاجز
أظهر الغرم على الوطى مع القدرة ويحمل ما جرت العادة بامهاله لحقه الماكول
والأكل والراحة مع التعبد ولو وطى في مدة الترتيب عامداً الرتبة الكفارة إجماعاً
وكذا بعدها على رأي ولو وطى ساهياً أو مخوناً أو مستنجة بغيرها بطل الإيلاء
ولا كفارة لعدم الحذف ولو اختلفا في انقضاء المدة صدق مدعى البقاء مع
المعين ويصدق مدعى تأخر الإيلاء لو اختلفا في زمن وقوعه مع المعين ولو انقضت
مدة الترتيب وهناك يمنع الوطى كالحيض والمرء لم تكر لها المطالبة على رأي الظهور
عنده ويحمل المطالبة لقنء العاجز ولو لم يجدت أعضائها في الأنثاء قتل سقط
الاستدانة عدا الحيض ولا سقط بآذار الرجل استدأ ولا اعتراضاً ولا منع المرافعة
استأء ولو حن بعد ضرب المدة احتسب المدة عليه وإن كان مخوناً فإن انقضت
وهو مخون ترتب به حتى يعيق ولو انقضت وهو محرم أو صابم الزم نفسه العاجز
فإن واقع حراماً ولو طى في الحيض أو الصوم الواجب في القنء وإن لم يوارثا حسب
زمان الرقة عليه على رأي لم تكن من الوطى بالرجوع ولو ادعى الأصابة قدم قوله
مع الميق لتعذر البينة ولو ظاهرهم إلى صحتها ما يؤقف بعد انقضاء مدة الظهار

فإن طلق خرج من الحقيين وإن امتنع الزم التكفر والوطى لأنه اسقط حقه من الترتيب
بالظهار وكان عليه كفارة الإيلاء ولا سكر الكفارة سكر الميعين سوا قصد التأكيد
أو المغالبة مع اتحاد الزمان ولو اشترى الأمة المولى منها واعقها ونزوحها لم يعد
الإيلاء وكذا لو اشترى واعقته ثم تزوج بها والذين إذا تزوجا بغير الحاكم في الحكم
منهما وفي الرجوع إلى مذهبهما **الباب الخامس في اللعان** ومقاصده أربعة **الأول** السب
وهو القدف والكار والولد قنء فصلان **الأول** القدف وإنما يكون سباً في اللعان
لو رمى زوجته المحضنة المدخول بها بالركاء فقلد أو برامع دعوى المشاهدة وعدم
البينة فلو رمى الاحندية أو المشهورة بالركاء أو غير المدخول بها أو رمى بغير الزنا أو
لم يدع المشاهدة فلا لعان ولقطة الصريح يان أنه أو قد زنت أو زنت بك أو زنته
أو زني فرجك دون عيبك ويدك ولقطة التنك وإيلاج الحشفة صريح ولا لعان كنبات
القدف مثل استحرة وإما ما فليست بركان ولو قال إنسان في الناس أو زني من فلان
لم يكر فادع حتى يقول في الناس بركاه وإنسان في منهم وفلان بركان وإنسان في منه ولو
سب في فلان بالنسبة والقاذف جاهل لم يكر فادع وإن كان عالماً فهو قاذف ولو
قال إنسان في فهو قاذف ولو قال لركت من بين فهو قاذف وإن كان اعصى نعم لانت
في طرفه اللعان لتعذر المشاهدة فتدعى الحد وتشت في طرفه سفي الولد ولو كان له بينة
فلا حد ولا لعان ولو عدل عنها إلى اللعان قتل بهم وقيل لا وهو أقرب ولو كان العقد
فاسداً فلا لعان بل وجب الحد ولو طلق رجعيًا ثم دنف فله اللعان ولو كان بائناً
فلا لعان بل يحد وإن أضانه إلى زمان الزوجة ولو قدف الزوجة ثم أبانها كان
له اللعان فلو قالت قد فني فلان تزوجي فقال بل بعدة أو قال قد فني بعد ما سب
منه فقال بل قبله قدم قوله ولو قالت الاحندية قد فني فقال كان تزوجي حتى فاني كرت
الزوجة قدم قولها ولو قدف احندية ثم تزوجها وجب الحد ولا لعان ولو تزوجها

في اللعان
الحكم

ثم قد فاضلنا في اضافة الى ما قبل النكاح ففي اللعان قولان ما خدما اعتبار بحال
الزنى او العذف ولا يجوز قد فاضلنا مع الشهادة ولا مع عليه الطن وان اخبر العقدة
او شاع ولو قد فاضلنا بالسمي فالحديث واللعان وان ادعى الشهادة ولو قد فاضلنا
حد ولا مقام عليه الا بعد مطالعة الشهاد مع الافاقه ولو فاضلنا صحح اللعان وليس لوليها
المطالبة بالحد مادامت حية وان مات فلولا رضاء المطالبة وكذا ليس للمطالبة
زوج امته بالتميز من الا بعد موتها ولو نسبها الى زنا هي مستكرهة عليه فلو كونه زنا
اشكال ولا لعان وكذا لا لعان لو كان وطئ منه من الجانبين ولو قد فاضلنا
واحد بعد اللعان وكذا لا لعان ولا يتحد بغير ضامن لعان واحد ولو قال زنت
وانت صغيرة وجبت التعزير وان قال انت مشركة او محنونة فكذلك ان عهد لها ذلك والا
فالحديث ويحتمل سقوطه اذا لم يعهد لانه جاء بحال ولو ادعى القذف فاكفر فاقام شاهد
فله ان يلاعن ان اظهر لا كان تأويله لا فلا لعان فوجب الحد لانه يكفر بنفسه فان
اشافد فاحرقه اللعان وان دفع عنه ذلك الحد ايضا الا اذا كان صورة اكان ما
قد فاضلنا ولا زنت فان قد فاضلنا بعد ما قصصها في الا برار الا ان يضي من محتمل فيها
طريان الزنا ولو ادعى اللعان فلما عرضها للحد رجعا اليه جاز ولو حد قار دان يلاعن
بعد مكن ان كان لم ينفى الولد والا فلا فائدة فلا يمكن منه **الفصل الثاني** في انكار الولد
انما ثبت اللعان بغير الولد اذا كان يلحقه ظاهرا بان تضعه الزوجه بالعقد الدائم لسته
اشهر فصاعدا من حين وطئه مالم يتجاوز اقصى مدة الحمل وكل ولد لا يمكن كونه منه في
النكاح لم يلحقه بسبه ولم يحجج الى لعان كما لو ولد له تاما الا قل من سبه اشهر من حين
اولا كمن من اقصى مدة الحمل لم يلحق به واشنع بغير لعان ولو تزوج المشرقي مغربية فانت
بولد لسته اشهر لم يلحق به لعدم الامكان عادة ولا لعان ولو حل وله اقل من عشر
سنتين فولدت لم يلحق به وان كان له عشر لم يلحق به لان مكان البلوغ في حقه ولو نادى

ولو انكر لم يلاعن الى ان يبلغ رشدا فان مات قبل البلوغ او بعده ولم ينكر الحق
به وورثته الزوجه والولد ولا عبرة بالانكار المتقدم ولو تزوج وطلق ومجلس
واحد قبل عيده ثم مضت سنة اشهر فولدت لم يلحقه ويلحق ولد الحصى على اشكال
والجواب دون ولد الحصى المحسوب على اشكال ولو وطئ ذرا او قلا وعزل الحق الولد
ولم ينفى الابا لللعان ولو تصادقا على انها استدخلت منه من غير جماع فحملت منه
قالا قرب عدم الحق اذ لا متى طاهنا وبالحمل انما يلحق الولد اذا كان الوطئ مكن
والزوج قادر او احتملا بعد الدخول في زمان الحمل لا عناء ولو اعترف بولده منه عن زنا
بها قاضي الطلاق ستر احتمال اللعان لو كذبته ولو طلق وانكر الدخول قبل ان اقامت عليه
انه انجى ستر الا عنها وحميت عليه وكان عليه المهر وان لم يتم منه كان عليه نصفه
لا لعان وعليها مائة مائة سوط والا قرب اسقاء اللعان مالم يثبت الوطئ ولا يكتفي الا بقاء
واحد عليه اذ لم يقدف ولا انكر ولدا يلزمه الاقربيه ولو كان الزوج حاضرا وقت
الولادة وسكت عن الانكار المقتدر قتل لم يكن له انكاره بعد ذلك الا ان يؤخر بما جرت
العادة به كالسعي لا الحاكم وانتظار الصبح والاكل والصلوة واحراز ماله ويحتمل ان له
انكاره مالم يعترف به اما لو اعترف به لم يكن له انكاره اجماعا ولو امسك عنها نفى الحمل
حتى وصفت جاز له نفسه بعد الوضع اجماعا لاحتمال استناد الاسنان الى الشك في الحمل
ولكن ان فر بولده صريحا او فحوى لم يكن له انكاره بعده والصريح ظاهر والفحوى ان يحب
البشر بما يدل على الرضا مثل ان يقال له بارك الله لك في مولودك هذا فيقول آمين
اراسم الله ولو قال محييا بارك الله فيك او احسن الله اليك وبرزك الله مثله
لم يكن اقرا ولو قد فاضلنا وفي الولد فقام بينه سقط الحد ولم ينفى الولد الا
باللعان ولو طلقها باننا قاتت بولد الحق به في الظاهر لم ينفى الابا لللعان ولو تزوجت
نمرة وانت بولد لدون سنة اشهر من وطئ الثاني ولا قصص مدة الحمل فادون

من فراق الأول الحق بالأول ولم ينك الأبا للعان ولو قال لم تربي وهذا الولد ليس مني فلا
حد ووجوب اللعان ولو قال هذا الولد من زني أو زنت فأنكر هذا الولد منه وجب
الحد ونكح اللعان ولو قال ما ولدته وإنما المقطعة أو استعرت فقالت بل هو ولدي
منك لم يحكم عليه إلا بالبينة لأنه كان أقامتها على الولادة والأصل عدما ويقبل شهادته
النساء **الفصل الثاني** في امرأته وفيه فصول **الأول** الملاءة عن بشرط كونه بالعاقل
ولا بسطر العدالة ولا الحرية ولا إسقاء الحد عن قد عرف عنه ولا الإسلام فقبل لعان الكافر
والأخرس إن عقله شارة قبل لعانه بالاشارة والأفلا ولو انقطع كلامه بعد القذف
وقبل اللعان صار كالأخرس لعانه بالاشارة وإن لم يحصل اليأس من بطة ولا بد من
الزوجية فلا يقبل لعان الأجنبية بل يجب حد القذف ولو ادعى عليه الولد البينة فأنكر
استغنى عنه ولم يثبت اللعان وإذا اعترف بالوطي إما لو اعترف بالوطي وفي وطئ غيره ففي
سقوط اللعان نظر ولو ارتد فلا عن ثم عاد إلى الإسلام في العدة عترف بصحته وإن أصر
ظهر بطلانه ولو طعن صحة النكاح الفاقلا عن لم يندفع الحد بالعان الفاسد على أشكال
وكذا لا يندفع عن المرتد المصير للملاءة على أشكال ولو قذف الطفل فلا حد ولا لعان
كذا المجنون ولو أتت امرأة بولد لحق به نسبه ولا سبيل إلى نفية مع زوال عقله فإذا
عقل كان له نفية ح فلا ستلحاق ولو ادعى القذف حال جنونه صدق إن عرف منه
ذلك والأفلا ولو لا عن الآخر ثم نطق فأنكر القذف واللعان لم يقبل إنكار القذف
ويقبل في اللعان فما عليه فطالب الحد ويحققه النسب معني أنه من الولد ولا
يرث هو الولد ولا يعود الزوجية فإن قال أنا لا أعني الحد وفي النسب فالأقرب
أجابته لأنه إنما لم يقر به باقراره أنه لم يلاعن فإذا اراد أن يلاعن أجاب ويحتمل أنه
ليس أن يلاعن لأنكاره القذف **الفصل الثاني** في الملاءة عنه ويعتبر فيها البلوغ و
كمال العقل والسلامة من الصم والحرس وإن يكون زوجة بالعقد الدائم والأقرب

عدم اشتراط الدخول وقيل بشرط في الولد ونكح القذف ونكح بين الحر والمملوك
وروي المنع وقيل ينكح في الولد دون القذف ولو قذف طفله لا يجامع مثلهما
فلا حد للنفق كبره لكنه يعزى بالنسبة للقذف ولو كان ثمان سنين نكح القذف ويحد
وليس لوليها المطالبة به ولا لها بل إذا بلغت طابت وله إسقاطه باللعان ولو
قذف المجنون نكح أصافه إلى حال الصحة أو قذفها صحيحة ثم جنت لم يكن لها ولا
لوليها المطالبة بالحد فإذا افاق طابت وله إسقاطه باللعان ليس له اللعان حاله
الجنون إذا نكح ولا حد بينهما وأما إن نفي ولدها فذلك لا يلاعن حاله المجنون
بل إذا افاق لا عنها وإنما النسب إذا كان النسب والزوجه بائنين ولو قذف
زوجه الصماء أو الحرصاء حرمتا عليه أبدا ولا لعان وفي اللعان لنفي النسب أشكال
وهي لعان الحامل لكن لو اقرت أو نكحت لم يرق عليها الحد إلا بعد الوضع والأمة ليست
فراسا بالملك ولا بالعطى على أشهر الرأيتين فلا يلحق ولدها به إلا باقراره ولو
اعترف بوطئها فذلك ولو بقائه استغنى عن غيره لعان ونكح فراسا بالعقد الدائم وكذا
المنكح بها ليس فراسا بالعقد ولا بالوطي **الفصل الثالث** في الكفية وصورة أن
يقول الرجل أربع مرات أشهد بالله أني لم أصادق فيهما قذفها به ثم يعظه الحاكم
تخوفه فإن رجع حد وسقط اللعان وإن أصر قال له قل إن لعنه الله على أن كنت
من الكاذبين فإذا قال ذلك قال للمرأة قولي أشهد بالله أنه لم أصادق فيهما ما في
به أربع مرات فإذا قال ذلك وعطها وخوفها وقال لها إن عقاب الدنيا أهون
من عقاب الآخرة فإن رجعت أو نكحت رجعا وإن أصرت قال لها قولي إن
عصى الله على أن كان من الصادقين **والمحرم** أسوأ إيقاعه عبد الحاكم أو
من نصبه لذلك ولو تزوجها برجل من العامة فلا عن بينهما جاز ونكح حكم اللعان
يفسخ الحكم وقيل بعصر رضاها بعد الحكم **ب** اللفظ بالاشهادة على الوجه المذكور

قلو قال اختلفوا قسموا شهداء بالله أو انا شاهد بالله أو ما شابه ذلك لم يخرج
اعادة ذكر الولد كل مرة يشهد فيها الرجل أن كان هناك ولد وليس على المرأة
اعادة ذكره **ق** ذكر جمع الكلمات فلا يقوم منطوقا مقامها **ق** ذكر لفظ الجلالة
قلو قال شهد الرجل أو بالفاد ولد له أو نحو ذلك لا يشترط أن يكون من الوقوع نعم لو
أردف ذكر الله بذكر صفاته وقع **ق** يخرج كل اللعن والعصب ولو بدل كلا منهما بمساوية
كالبعد والظفر أو أحدهما بالآخر لم يقع **ق** يجزئ أن يحرم بالصدوق على ما قلناه
قلو قال شهد الله أو صادق أو من الصادقين من غير الأتيان بلام التأكيد أو في
لصادق أو في بعض الصادقين أو أنها زنت لم يقع وكذا المرأة لو قالت استهدانه
لكاذب أو كاذب أو من الكاذبين من غير لأم التأكيد لم يخرج وكذا لا يجوز لعنه الله على
أن كنت كاذبا أو عصب الله على أن كان صادقا **ق** النطق بالعريته مع القدرة ويجوز
مع التعذر النطق بعريتها مع تعذر الحاكم أو من حجب عدلين ولا يكفي الواحد ولا يشترط
الزائد **ق** الترتيب على ما ذكرناه بأن يبد الرجل بالشهادات الأربع ثم باللعن ثم
المرأة بالشهادات الأربع ثم بالعصب **ق** قيام كل منهما عند لفظه وقتل أحدهما
بين يدي الحاكم **ق** بذاة الرجل أو لا بالشهادات ثم باللعن وتعصب المرأة فلو بدأت
المرأة لم يخرج **ق** تعين المرأة بما ينزل الاحتمال ما ان يذكر اسمها أو اسم أبيها أو
تصغرها بما يميزها عن غيرها أو بشيئها ان كانت حاضرة **ق** الموالاة بين الكلمات
ق إذا تسان كل واحد منهما باللعان بعد القائه عليه فلو بدد مرة قبل أن يلقه
الامام لم يخرج **ق** لو حلف قبل الأحلاف **ق** فامور **ق** جلوس الحاكم مستدبر
القبلة ليكون وجهها إليه **ق** وقوف الرجل عن يمين الحاكم والمرأة عن يسار
الرجل **ق** حضور من يسمع اللعان **ق** وعظ الحاكم ونحوه بعد الشهادات
قل اللعن وكذا المرأة قبل العصب **ق** التعليق بالمكان بأن يلاعن بينهما في

شرف البقاع فان كان بمكة فمن الركن والمقام وان كان بيت المقدس ففي المسجد
عند الصخرة وان بالمدينة فعند منبر النبي عليه السلام وان كان في النصارى
لجامع **ق** التعليق بالزمان بأن يلاعن بعد العصر **ق** جمع الناس لها **ق** الفصل
في الأحكام إذا قذف تعلق به وجوب الحد عليه وإذا لاعن تعلق به بانه سقوط
الحد عنه وجوبه في حق المرأة وتعلق بها معها أحكام أربعة **ق** الفراق فلا نصير
وأشياء **ق** التحريم المؤبد فلا تخل عليه أبدا **ق** سقوط الحدين **ق** استقاء الولد عن
الرجل دون المرأة ولو شرط مولاة رقيه الولد من الحرمة ففي حرمة الولد عن الأب
لغيره أشكال وكذا الأشكال في العكس تعسر شرط ولا تعسر الفقرة إلى الفرق الحاكم
سهما بل يحصل نفس اللعان ولا تحصل الفقرة بلعان الزرع خاصة ولو فرق
الحاكم بينهما قبل الحال لعناهما كان المرفوق لغوا وان كان بعد اللعان ثلثت مرات
من كل منهما أو بعد احتلال شيء من الفاظ اللعان الواجبة وقرقه اللعان فخرج
لاطلاق ولا يعود الفرائض إن كذب نفسه بعد كمال اللعان ولا يحمل العقد عليها
ولو كذب نفسه في أثناء اللعان أو كل ثمة عليه الحد ولم تثبت شيء من أحكام اللعان
الباقية ولو كذب نفسه بعد اللعان لحق به الولد كمن يره الولد ولا يره الأب
ولا من يقرب به وقرنه الأم ومن يقرب بها ولم يعد الفرائض ولم ينزل التحريم المؤبد
وفي ثبوت الحد عليه روايتان أحدهما الثبوت لما فيه من زيادة هتكها وتكرار
فدفعها وظهور كذب لعانه فان عاد عن الكذب نفسه وقال لا يثبتني أقيمها أو لا عن
لم يسمع منه لاق البينة واللعان لتحقيق ما قاله وقد اقر بكذب نفسه ولو اعترف
بالولد بعد موته لم يثبت منه كذب لو كان له ولد ورثته مع عدم ولا يثبت هو الأب
ولو اقام نفسه ثم كذبها ففي توجيه الحد عليه نظر ولو لم يكذب نفسه ولا لاعن ثبت
الحد فان أقيم بعضه قذف اللعان أجيب إليه ولو نكحت هي أو فرقت رجعت في

سقط عنه الحد ولم يزل الفرائض ولا يثبت الفهم ولو عرفت بعد اللعان لم يحث الحد فان اقررت
اربعا ففي وجوبه أشكال ولو اضافت تراها الى رجل فعليه حدان وله اسقاط الزوجة
باللعان ولا سقط به حد الآخر ولو اقام بينه سقطا معا ولو قد فارقته قبل اللعان
سقط الحد عنه بالمرء ولا يحث الحد عليها الا بابع مرات ولو كان هناك نسب لم ينف الا
باللعان وللزوج ان يلاع عن لفيقه على أشكال اذ تصادق الزوجين على الزنا لا
يوجب في النسب التوبة بالفرائض ولو قد فارقا عرفت ثم انكرت فاقام شاهدان
على اغترافها ففي القولين اياها او بالربعة أشكال اقرب القول في سقوط الحد عنه لانه توبة
عليها ولو قد فارقا فاقام قبل اللعان سقط اللعان وقررت وعليه الحد الوارث و
له دفع اللعان قبل ولو لا عنه رجل من اهلها فلا ميراث ولا حد ولا اقرب ثبوت
الميراث ولو مات بعد اكمال لعانه وقبل لعانها فميراث الموت قبل اللعان في الميراث
ولو مات حيا ورثته ولو قد فارق ولم يلاع عن فحدته ثم قد فارقها قبل احدى والاقر بتيمة
وكذا الخلاف لو تلاعنا والاقر بتيمة سقط له اما لو قد فارقها بالاجتنى فانه يحد ولو
قد فارقته ثم قد فارقها بالزواج او الاجتنى فلا حد ولو لا عن وتكلمت ثم قد فارقها
الاغتني قبل احدى كالبنته والاقر بتيمة ولو شهدا بربعة احدهم الزوج حد الجميع
على رأي وبسقط حد الزوج باللعان وقبل ذلك ان اختلف بعض الشرايط او سبق
او سبق الزوج بالحدف والاخذت واذا كانت المرأة غير منزهة انفذ الحاكم اليها
من استوفى الشهادة عليها في منزلها ولم يكلفها الخروج وكذا لو كانت حايضا واللعان
في مسجد ولا يشترط حضورهما معا فلو لاعن في المسجد وهي على ما به جاز باللعان ايمان
وليست شهادة اربع من الاعيان واذا قد فارق الزوج وحده الحد الا ان يسقطه باللعان
ولا يحث اللعان عينا ولا يطالبه احدا جديها الا بالزوجة نعم لو ارتها الطالبة الحد
بعد موتها ولو اراد اللعان من غير مطالبة لم يكن له ذلك ان لم يكن نسب وان طلب

في النسب احتمل ان يلاع عن بعضها الحاكم بان يطلب المرأة اللعان وعدمه **الفصل**
الزوج في اللعان حتى لو شهدا بربعة الزوجه وقد فارقا لم يقتل للثمة فان ابرأه ثم
اعادها لم يقتل لانها ردت للثمة فلا يقتل بعد ولو ادعى فارقها ثم ابرأه وزال
العداوة ثم شهدا بربعة زوجته قبل ان تنكح لم يرد في هذه الشهادة او لا ولو شهدا ثم
ادعى فارقها فان اضاها الدعوى الى ما قبل الشهادة بطلت عنهما بائنه كان
عدوا لهما حين الشهادة وان لم يضيها فان كان ذلك قبل الحكم لم يحكم لانه
لا يحكم بشهادة عدوين وان كان بعد لم يطل ولو شهدا انه قد فارق زوجته وامها
بطلت لانها ردت في البعض للثمة ولو شهدا احدها انه اقرب بالحدف بالبرية والاخر
انه اقرب بالجمعة او في وقت قتل ولو شهدا بالحدف بطلت ولو اقرت بتيمة بينهما
اقل من سنة اشهر فاستحلوا احدهما لحقه الآخر ولا يقتل نفسه ولو فارقا احدهما وسكت
عن الآخر لحقه ولو اقرت الاول ففارقها باللعان ثم ولدت آخر لا قل من سنة اشهر
افقر الى لعان آخر على أشكال وان اقربا لثاني لحقه وهو لا يرت الاول وهل يرت من
الثاني أشكال ولو كان بينهما سنة اشهر فصاعدا فكل حكم نفسه فان لاعن عن الاول
واستحل لثاني او ترك نفسه لحقه وان كان قد بان باللعان لا مكان وطبه بعد
وضع الاول ولو لاعنها قبل وضع الاول فانه باخر بعد سنة اشهر لم يلحقه الثاني لانها
بان باللعان والبعض عدتها بوضع الاول ولو مات احد التوأمين فله ان يلاع عن لفيقه
والحدف قد يحث بان يرى امرأته قد زنت في طهر لم يطأها فيه فانه يلزمه اغترافها حتى
نقصي العدة فان تبطل لثمة اشهر من حين الرنا ولا كن من اقصر مدة الحمل من وطبه
لزمه نفسه ليخلص من الالحاق المستلزم للتوارث والنظر الى ثبانه واخوانه ولو اقرت
بالزنا وطعن صدقها فالاقرب انه لا يحث الحدف ولا يحل له الحدف بدون الرقية
وان شاع ان فلا يبرئها واذا عرفت اسقاط الحمل لا احتلال بعض شرايط الالحاق

وجب الأكار ولا يحله الأكار المشبهة ولا للظن ولا لمخالفة صفات الواطي ولو
 شاهد زناها في حاله وفاته فاعتدت وترجيت وأولها الثاني ثم قدم الأول
 فتح النكاح ورتبه إليه والإيراد للثاني لا الأول **كذلك** **العنف**
 وتوابعه **وفيه** مقاصد **الأول** العنف **وفيه** فصول **الأول** في إركانه العنف فيه
 فصل كثير وتوابعه جليل فقد روي أن من اعتق مؤمنا اعتق الله تعالى له بكل عضو
 له من التار والركان ثلثة **الأول** المحل وهو كل مملوك مسلم لم يتلق به حولا ثم لا
 ينقد عن غير المملوك وإن أجهل المالك ولو قال إن ملكك فانت حر لم يكن شيئا ولا
 يعتق مع ملكه نعم لو جعله نذرا وجب عليه عقه عند ملكه ونجس الملك بأهل
 الحرب خاصة وبالذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس إذا اختلوا بشرائط الذمة
 ثم يبرى الرق في أعفائهم وأما أسلموا ولا فرق بين سبي المؤمنين والكفار ويجوز
 سبيهم وأول الحرب في ذمة وزوجته وأمة وغيرهم منه أذنه في الحقيقة وكل من حملت
 حرته إذا قرأ الرق حكم عليه مع بلوغه ومثله وكذا الملقط في ذمة الحرب إذا لم
 يكن فيها سلم ولا يصح عتق الكافر مطلقا وقيل يجوز مع النذر وقيل مطلقا ويصح
 عتق ولد الزنا إذا كان مسلما على رأيي والمخالفة دون الناصر وهل يصح عتق
 المجاني الأقرب ذلك إن كانت خطا وأدى المال أو ضمنه مع رضاه والأقرب لا ينسب
 المعين على رأيي فلو قال أحد عبدي حره وعين من شاء ولا يجوز العتق
 والأقرب وجوب الاتفاق على الجميع والمنع من استخدام أحدهم أو تبعه فلو
 لو مات ولم يعين عين الوارث وقيل بغيره ولو عين ثم استبد به آخر حتى يذبح
 ويعمل بقوله فإن ادعى بعض المالك أن المقتود دون مواعينه فليقول المالك
 مع اليمين ولو عدل عن المعين لم يقبل في المنسي وحكم بعينه وإن لم يذكر لم يقم
 إلا بعد موته لرجاء تذكره إلا أن يدعى الوارث العلم فيعمل بقوله مع اليمين لو

العنف
 في إركانه
 الفصل الأول
 المحل
 وهو كل مملوك
 مسلم لم يتلق
 به حولا ثم لا
 ينقد عن غير
 المملوك

كذلك
 العنف
 فيه فصول
 الأول
 في إركانه
 العنف فيه
 فصل كثير
 وتوابعه جليل
 فقد روي أن
 من اعتق مؤمنا
 اعتق الله تعالى
 له بكل عضو
 له من التار والركان
 ثلثة

الأول
 المحل
 وهو كل مملوك
 مسلم لم يتلق
 به حولا ثم لا
 ينقد عن غير
 المملوك

نارعه لغرضه فإن كل قضي عليه ولو صدق أحد الوارثين أحد المدينين للبعين
 والآخر الآخر حكم يعتق حصته كل منهما قيمته **الثاني** المعتق ونظيره
 البلوغ والعقل والاختيار والقصدية التقرب إلى الله سبحانه ونحوه
 التصرف فلا يعتق الصبي وإن بلغ عشر على رأي ولا عتق المجنون المطلق
 ولا غيره الأوقافاته ولا عتق المكرم ولا العاقلة والساهي والنايم والسكران
 المعنى عليه ولا عتق الكافر على رأيي لعقدية التقرب منه وإن كان مرتدا ولا
 عتق المجور عليه لسفه أو فليس ولا غير المالك ملكا تاما كالموقوف عليه والرهين
 والمريض المسلم من غير عقه في جز ما التصرف في الكثر من الملك على أشكاله
 من أنه كالإطلاق وقص السوف وقصبت مال له فلا يطل تصرفه في ذمة ومن وجده
 المفقود لطلان العنف فما زاد على الثلث فيه فلو كان قيمته ثلثين ورجع
 بالمفقود كل جز إلى ثلث قيمته ثم كسب ثلثين قبل الموت فعلى الثاني يصح العتق
 في شئ وله من كسبه ثلثة أشياء وللورثة ستة أشياء لأن المعتوم منه في تقدير
 ثلثة أشياء من قيمته الأول لأن العبد يحبس عليه بقصان الجز لأنه لمنفعة فكان
 كالواصل إليه ولا يحبس على الورثة بقصان جزه لعدم وصوله إليهم فالعبد
 وكسبه في تقدير عشر أشياء فالسبي أربعة وكسبه إن يقال عتوم منه شئ وله
 من كسبه شئ وللورثة ستة أشياء فالعبد وكسبه في تقدير ثمانية أشياء
 فالسبي وخمسة لأنه يؤخذ من حصته من الكسب ما قوت على الورثة من نصيبهم
 بالتفصيل وهو شيان وسبعي إن يكون للورثة من رقبته وضمان الضوينة
 كسبه مثلا ما اعتق خاصة وهو كذلك هنا لأنه قد اعتوم منه خمسة وهي في
 تقدير خمسة عشر وقوت عليهم عشرة من نصيبهم من رقبته فحصل لهم خمسة من
 نفسه وخمسة عشر من كسبه وعشرة مما قوت ويحمل ضعيفا إن جرح جميع النقص

العنف
 في إركانه
 الفصل الأول
 المحل
 وهو كل مملوك
 مسلم لم يتلق
 به حولا ثم لا
 ينقد عن غير
 المملوك

العنف
 في إركانه
 الفصل الأول
 المحل
 وهو كل مملوك
 مسلم لم يتلق
 به حولا ثم لا
 ينقد عن غير
 المملوك

من كسبه لانه نفوقية وبعضه عشر والناتق عشرون فمجرها من كسبه قصير
الكسبه بقدر عشر هي تلك القيمة فتقول عتق منه ثلثي وله من كسبه ثلثي و
للعشرة شتان فالعبد والكسبه بقدر ثلثه اشياء وذلك لثلاثي اثني عشر فيعتق
كلمة وياخذ دينارين ثمة الثلثي الذي له من نفسه وله من كسبه ثلثي اثني عشر
للعشرة اربعة وعشرون وهي ضعف العتق وثمانه وعلى الاول يحمل ان
مجرها من كسبه ما فوقه بالعنف فمجرها من السابق من الاجتمالات وعدمه فيكون بمنزلة
عبد كسبه ثلثه اشياء قيمته ولو اجاز بعض الورثة مضي في حقه من الاصل وفي حق
باقي الورثة من الثلث والمقتضيان هنا كالتأليف وطعا فيقع العتق وان لم
يكن سواء من الثلث في حق غيره ولو كان كسبا وله مال غيره لم يجز المقص ويصح
عتق مكاتبه او مدبره او ام ولد وليس لولي الطفل العتق عنه الا مع المصلحة
كافي الكبر العاجز مع عدم رغبة المشتري تفصيلا من النفقة ولو اعنى مملوك
ولده الصغير بعد التعميم صح ولا يصح قبله ولا يملك الكبر بعد ولو اعنى مملوكه
عن غيره باذنه وقع عن الامر وهل ينقل اليه عند الامر المتعارف للفعل ليتحقق
العتق والمالك الاقرب ذلك لانه باول جن من الايقاع ملكه اياه كالمضغ والمفنة
بالعتق نياه عنه فلو كان المعتوب الامم صح العتق في الكفاية على اشكال
الركن الثالث اللفظ ويعتبر فيه لفظان التحريم والاعناق ودون ما عداها من
صريح مثل فك الرقبه وانزاله قيد الملك او كتابه مثل انسيانية او اسبيل الى عليك
او اسلطان او اذهب حيث شئت او خلعتك او لارق الى عليك او لا ملك لي
وانت لله ولا ولاية لاحد عليك او لي عليك او لست عبيدي ولا مملوكي او باستدي
او يا مولاي او قال لامته انت طالق او ام سواء نوى بذلك كلمة العتق او لاق
لا بد من الاثبات بصيغة الانشاء مثل انت حر او عتق او معتق ولو قال يا حن

او يا مولى

او يا مولى ففي التحريم اشكال ينشأ من عدم القطع بكونه انشاء ولو كان اسما حرة فقال
انت حرة فان قصد الاحياء بالاسم لم يعتق وان قصد الانشاء بالعتق صح ولو جعل
رجع الى ابنه فان قصد الاستعلام لم يحكم بالحرية ولا يكفي الاشارة مع القدرة ولا الكتابة
ولا التطوق بغير العربة معها ولا يقع الاستحراق لعلقه بشرط او وقت لم يقع وان وجد
الشرط ولو علقه بالمقتضين قال اقرب الوقوع ان اتحد الكلام ولو قال انت حرة شئت
لم يقع ولا بد من اسناد العتق لذات او ابعاصها المتأخرة بان يقول انت حرة وعبدي
او هذا او فلان ويزكر ما يميزه عن غيره او نصفك او ثلثك او ربعك اما لو قال
يدك حرة او رجلك او وجهك او راسك لم يقع ولو قال يدك او جسدك قال اقرب
الوقوع ولو جعل العتق مينا لم يقع مثلك ان فعلت فانت حر **الفصل الثاني** في احكامه
العتق مع الصحة لان لا يقع الرجوع فيه سواء اخذنا بالعبدية لك او لغيره الحامل
ليس عتقا للجلد والعكس ولو شرط على العبد شرط في نفس العتق مثل انت حر وعليك
الفاء وخدمة سنة لزمه الوفاء به وهل بشرط رضا المملوك اشكال ولو شرط اعادته
في الرق ان خالف اعيد مع المخالفة وقيل لا ولو ابقى مدة الخدمة المشترطة لم يعد
في الرق وله المطالبة باجرة الخدمة وكذا الورثة على راي ولا يجزى التدبير عن
العتق الواجب ويستحب عتق من مضى عليه سبع سنين والمومن مطلقا الا ان
يخرج عن الاكساب فيعبد له لواعقه ويكره عتق المخالف ويحذر المستضعف و
يصرف لو ادعى بقوله انت حرة العفيفة وانت حر الكرم الاخلاق فان ادعى العبد
قصد العتق حلف له فان حلف العبد وعتق ولو نذر عتق اول مملوك يملكه
واول داخل فلك جماعة دفعة او دخلوا كذلك قيل بطل وقيل بخير وقيل ببيع
ويجوز حره الجميع لان الاولوية وجدت في الجميع قالوا قال من سبق فله عشر وفيه
ضعف لعدم العموم هناك اما لو نذر عتق اول من يملك فقلت نعم امين دفعة

وان لا يملك العتق ولو شرط جاز وسنننا ما
من ان الايقاع لا يفسد الشرط ولا العتق

لا فرق بين العتق وغيره فان كان
او يوجب او يطلق او يملك او يملك

او يملك او يملك او يملك او يملك
او يملك او يملك او يملك او يملك

او يملك او يملك او يملك او يملك
او يملك او يملك او يملك او يملك

قالا فان كان العتق
او يملك او يملك او يملك او يملك
او يملك او يملك او يملك او يملك

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

عنا ولو نرى عتق الأول ولو اشتبه أقرع ولو ولدت الأول ميتا احتمل بطلان العتق
 لأن شرط العتق وحدة الميت وليس محلا للعتق والصحة في المحل لا استحالة تعلق العتق
 بالميت وكذا لو نذر عتق أول من يدخل قد دخل جماعة أو عتق أول من يملك فملك جماعة
 دفعة ولو عتق بعض فملكه فبطل عتق غيبك فقال نعم عتق ذلك البعض خاصة
 وهل ينظر الكثر الأقرب ذلك ولو قيل اعتقت غائبا فقال نعم وقصد الانشاء ففي
 الواقع نظر ولو نذر عتق أمته إن وطئها ففان أخرجهما من ملكه المحل النذر ولو
 عاد الملك لم يعد لأن بيعه ولو نذر عتق كل عبده ففهم أو اعتقه أنصرف إلى من
 مضى عليه في ملكه ستة أشهر ففان عتق أو يبيع في الأمة أو الصدقة بطل ملكه ففهم
 أو الأقرار أشكال ولو قصر مدة الجميع عن ستة أشهر ففان نذر أو لا نذر عتق
 الأول والألجميع ويحتمل قويا لعدم فيها ولو عتق نذر العتق بالدخول مثلا ولم يبق
 وقتا معينا أو تأخرهم دخولا عتق في أخرجه من حيوة وهل يبيع قبل ذلك أشكال
 ولو عتق على الدخول ثم باعه ثم عاد إليه ففي عتقه مع الدخول نظر ويقوى الأشكال لو
 دخل قبل عوده إليه ثم عاد وقد خل من حيث أنه علق على شرط لا يقضي النكران فإذا وجد
 الخلق المين فان شهدا ثانيا بالدخول الزمة الحاكم الأعتا وإذا اعتقه وظهر كذا بها وحده المسألة
 بطل ويحتمل الصحة والضمين ولو رجعها ضمنا ولم العتق ولو نذر عتق المقيّد
 أن حل قيد وعتقه إن نقص وزن القيد عن عشرة فشهد عند الحاكم بالنقص ففهم بعتقه
 وأمر بحل قيد فظهر كذا بها عتق بحل القيد وظهر أنه لم يعتق بالشرط الذي حكم الحاكم
 بعتقه به وفي يمينهما أشكال يشترط أن الحكم لم يحصل بشها ففهم بل بحل قيد ولم
 يشهد به ولأنه لو أشر الخلق لم يضمن لعدم الضمان يشهد به أولى ومن أن شهدا ففهم الكاذبة
 سيد بعتقه ولأنه لانه عتقه حصل حكم الحاكم المبني على الشهادة الكاذبة ولو حله
 احتج لم يضمن عالما بالنذر كان أو جاهلا ففاه الملك أو لا على أشكال ومال العبد

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

لولا وان علم به حالة العتق ولم يستثنه على رأي أن مال المكاتب فله وان لم يعلم به
 المولى عند عتقه وعتق المريض بضمي من البلد ان مات في المرض وكان متبرعا ولو اشترى
 امه نسبه فاعتقها وترجها ومات قبل الأنشاء ولا تركه قبل بطل عتقه وتكاحه و
 تزوج على البائع رفا فان حملت كان الولد قال رواية هشام بن سالم والأقرب عدم بطلان
 العتق وعدم رفق الولد وتحمل الرواية على المريض **مسألة** إذا عتق العبد أو حذم
 أو أعتق أو كل به مولا عتق ولا ولا لأحد عليه وإذا أسلم المملوك في دار الحرب
 سابقا على مولا وخرج اليها عتق وإذا مات انسان وله وارث رقيق لا وارث له سواء
 دفعت قيمته من التركة واعتق **الفصل الثالث في خواصه وفيه مطالب المسألة الأولى**
 السراية ومن عتق شقصا له من عبد مشترك ففهم عليه باقية وسرى العتق فيه بشرط
 اربعة **الأول** ان يكون المعتق مورايا ان يكون مالكا قيمة نصيب الشريك فاضلا عن قوت
 يومه وليلته له ولعياله وسب ثوب وفي بيع مسكنة أشكال ولو كان معسر عتق
 نصيبه خاصة وسعى العبد في فك باقة ولو خرج الجميع السبع فليس لمولا نصيب الرقية
 شئ على أشكال ولو عجز العبد وامتنع من السبع كان له من نفسه بقدر ما عتق ولشريك
 ما بقي وكان الكسبي بينهما والنفقة والنفقة عليهما فان هاباه مولا به وتناولت
 الحياة والمعاد والنكاح كالصيد والالفاظ ولو كان مورايا بعض الحصص ففهم عليه
 بقدر ما يملكه وكان حكم الباقي حكم مالوكان معسر والمديون بقدر ما له معسر والمريض
 معسر فيما زاد على الثلث والميت معسر مطلقا ولو أيسر بعد العتق لم يتغير الحكم وقبل
 ان قصد الأضرار فله ان كان مورايا وبطل عتقه ان كان معسرا وان قصد القرية
 لم يقع عليه وان كان مورايا يستسعى العبد في قيمته وقبل مع اعساره يستقر
 الرقية الباقي **الثاني** ان يعتق باختياره سواء كان يبيع أو يفتا أو غيرها ولو وفرت
 شقصا من ابيه لم يقع عليه على رأي ولو أهدب أو اشترى سري ولو قبل المولى هبة

حوالا المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

هذا هو المسألة من المسائل وهو
 حوالا المسألة من المسائل وهو
 مختلف

اب التفضل عنه العتق ولو قبل هبة البعض ليعتق البعض وفي تقويم أشكال يتبين أن
 قبول الوصي كالوكيل وفي حوله في ملكه بغير اختياره فإن قلنا بوجوب التقويم لم يكن
 للوصي قبوله للضربة ولا لا يقبل الوصية ولا الهبة مع الضربة كالواصي له بباية الفقير
 الغاخر ولو كان التفضل أو المخرجون مفسرا جازان يقبل الوصي هبة الشفيع **الثالث**
 أن لا يتعلق المحل الشراية حتى لازم كالوقف والأقرب الشراية في الرهن والكتابة والاستدلاء
 والتدبير ولو اعتقد دفعة لم يقوم حصته أحدهما على الآخر ولو ثبت فكذا إن شرطنا
 الأداء أو كان الأول معسرا **الرابع** تكن العتق من نصيبه أولا فلو اعتق نصف
 شركه كان باطلا ولو اعتق نصف العبد انصرف إلى نصيبه ولم يقوم ومع الشروط
 هل يمتنع أجمع باللفظ أو بالأداء أو يكون مراعى فإن أدى بأن العتق من وقت
 ايقاعه وإن لم يودى بأن استقر الملك في نصيب شركه لملكه أشكال وينصرف على
 ذلك مسائل للشريك عتق حصته قبل الأداء إن شرطناه والا فلا وليس له التصرف
 فيه بغير العتق على قولين **ب** يشترط الحرية في الجمع قبل الأداء أن لم يشترط فيه
 وريته فإن فقدت فالعتق ولا شيء للشريك سوى القيمة في دمه يضرب بها
 الشريك مع الغرماء أن لم يشترط الأداء والاعتق النصيب خاصة **ج** لو اعتق جماعة
 فلم يود القيمة حتى وضعت فليس على المعتق الا قيمتها حين العتق وإن شرطنا
 الأداء قوم الولد أيضا **د** لو مات العبد قبل الأداء مات حرا وعليه القيمة أن
 لم يشترط الأداء والألم بلمرته شيء **و** لو ادعى أن شركه اعتق نصيبه موسرا فانكر
 حلف وكان نصيب المدعي حرا نجانا ولو شرطنا الأداء بقي رقنا أيضا ولو نكل
 استحق المدعي باليمين المردودة قيمة نصيبه ولم يعتق نصيب المدعي عليه **خامسة**
 يعتبر القيمة يوم العتق ولو مات أحد من تركته أن لم يشترط الأداء ولو هرب
 أفلس أخر حتى يرجع أو يوسر وتؤخذ القيمة ولو اختلفا في القيمة قدم قول المعتق

ولو ادعى العتق على العبد جاعلا
 ولو ادعى العتق على العبد جاعلا
 ولو ادعى العتق على العبد جاعلا

مع يمينه

مع يمينه وقبل الشريك لأنه سترع منه ولو ادعى ضاعه من يد يمينه قدم قول المعتق وقطعا
 إلا أن يكون العبد محسنا لها ولم يرض زمان يمكن تعلقه فيه فقدم قول الشريك وإن مضى
 زمان احتمل قولنا بقديم قول المعتق لأصالة البراءة وقول الشريك لأصالة عدم التحدد
 لو اختلفا في عديم قدم قول الشريك مع يمينه ولو كان موجودا واختلفا في تحده احتمل
 تقدم قول المعتق لأصالة البراءة وعدم التحدد قول الشريك لأصالة براءته من العتق حين
 الاعتاق ولو اعتق اثنان دفعة قومت حصته الثالث عليهما بالسوية اختلفت حصتهما
 أو اتفقت ولو كان أحدهما معسرا قوم على الموسر ولو كان معسرا لم يعتق قوم عليه بقدر
 ما يملك وعلى الآخر الباقي والولاء على قدر المعتق ولا فرق بين أن يكون الشريكان
 مسلمين أو كافرين أو كان المعتق كافرا أو مسوعنا عتق الكافر أو بالمفرق ولو ادعى
 لعتق بعض عبده أو بعتقه وليس له سواء لم يقوم على الورثة ما فيه وكذا لو اعتقه عند
 موته اعتق من المثل ولم يقوم عليه في الاعتبار بقية الأمر من حين الوفاة إلى حين وفاته
 عند الاعتاق والاعتبار في قيمة التركة بأقل الأمر من حين الوفاة إلى حين وفاته
 الوارث لأن التالف بعد الوفاة غير معتبر والزيادة تمت على ملك الوارث ولو ادعى
 كل من الشريكين الموسرين على صاحبه عتق نصيبه حلفا واستقر الرق بينهما أن
 قلنا أنه سعتق بالأداء وإن قلنا بالاعتاق وعتق ولو كانا معسرين عدلين فله العبد
 أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حرا أو يحلف مع أحدهما ويصير نصفه حرا ولو
 كان أحدهما عدلا كان له أن يحلف معه وعلى ما احتراه من الاستسقاء يخرج نصيب
 كل منهما عن يده فيخرج العبد كله ويستسعى في يمينه الاعتراف كل منهما بذلك في نصيبه
 وإن اشترى أحدهما فنصف صاحبه عتق عليه ولم يسر إلى النصف الذي كان له ولا نكث
 له عليه ولا ولو كذب نفسه في شهادته على شركه ليسرق ما اشترى منه لم يقبل إماما
 الولاء فله لأن على العبد ولا لا يدعيه سواء وفيه أشكال أقرب اشفاء الولاء عنه إذ

ليس هو المعتق ثم ثبت له المال لا اعتراف البائع له بالاستحقاق فلو مات قبل العبد ومرت العبد
وارث الولاة فان اكد البائع نفسه بعد الذاب المشتري قدم قول البائع ولو اشتريه بكل
منهما فصد صاحب عتق جميع ولا ولاء لاحدهما عليه فان اعنى كل منهما ما اشتريه فمتر
الذاب نفسه في شهادة ثبت الولاة ولو اقر كل منهما بانه كان قد عتق وصدقا الآخر في شهادته
بطل البيعان ولكل منهما الولاة على نصفه ولو كان احدهما معسر والآخر ميسر اعنى
نصيب المعسر ووجه ان لم يشترط الاداء ولا يقل شهادته المعسر عليه ويحلف للميسر بغير الله
والعتق معا ولا ولاء لاحدهما في نصيب المعسر ولو اقام العبد شاهدا حلف معه وعتق نصيب
الميسر ولو اعنى المعسر من المذمة نصيبه فمحرر واستقر قول الآخرين ان لم نقل بالاستعانة
فان اعنى الثاني نصيبه وكان ميسر اسرى في حصة الثالث وكان ثلثا الولاة للثاني و
اذا دفع المعتق حصة نصيب شريكه عتق بعد الدفع ليقع العتق عن ملك ان قلنا يعتق الولاة
وكذا اذا دفع قيمة ما في قربه ولو استسعى العبد ثم اسر المعتق فلا رجوع العبد عليه اما
لو اسر قبل الدفع فانه يضمن القيمة وعلى ما احذرنا من السعاية الاقربا انه قبلها ملك
في حصة الشريك ويحتمل ان يكون حر والمال في ذمته فاذا مات احد الولاة نصيب السعاية
على الاول يرت بقدر الرقبة والساعة كما كانت المطلق تعتق منه بقدر ما يورثي واذا
اقتنا السعاية فانه يستسعى حين اعنته الاول فاذا اعنى الثاني لم يصح ان قلنا
تحرير بالاول والاصح ولا سعاية عليه ولو اعنى المعسر حصته فيها بالثاني او
قاسمه كسبه ثم مات العبد وفي يده مال لم يكن فيه شئ لانه حصل تحرره الحر ولو كان
له نصف عبيدين متساويين لا يملك غيرهما واعنى احدهما اسرى الى نصيب شريكه
لانه ميسر بالنصف من الاخر فانه اعنى الاخر عتق لان وجوب القيمة لا يمنع عتقه
ولم يسله معسر ولو اعنى الثاني في مرضه لم يصح لان عليه دين **المطلب الثاني** عتق الصابة
في ملك احد ابائهما اعنى احواله وفروجه عتق عليه سواء دخل في ملكه باختياره

العتق
في حق

او يسر

او بغير اختياره وسواء كان بالملك رجلا او امرأة وكذا لو ملك الرجل احد المحرمات
عليه سبا او رضاعا ولا يعتق على المرأة سواء العودين ولو ملك احدهما من الرضاع
من يعتق عليه وثبت العتق حين يحق الملك ومن يعتق عليه بالملك كله يعتق بعتقه
لو ملك ذلك البعض ولا يقوم عليه لو كان معسرا ولا مع يساره لو ملكه بغير اختياره و
لو ملكه مختارا ميسرا قالوا لا يقوم وهل يقوم اختيار الوكيل او اختيار جاهلين
مقام اختيار عالما فله نظر ولو اوصى له بعض ولد فمات قبل القبول لقبوله اخوة
له سرى على الميت ان خرج من الملك فكانت قبل في حوزته ولو اوصى له بعض ابن اخيه
فمات قبل اخوة له لم يقوم على الاخ لان الملك يحصل للميت ثم له فكانت حصل بغيره له اختيار
ويحمل النجوم وكذا الاحتمال لو رجع اليه بعض قربه بركة عوضه بالعتق ولو اشتري
هو واخيه نصفه قربه عتق كله مع يساره ونصيب قيمة حصة شريكه ولو اشتري الزوج
والولادة نصفه وهي حامل للميت فمات حصة الزوج على الابن وعتق الميت عليها
مع انهما بنت الزوج واخذ الابن وليس لاحدهما على الاخر شئ وكذا لو وهبت لهما فقبلاها
دفعه ولو قبلها الابن او اعنت هي وحملها وغرم القيمة وهل هي للزوج او للواهب
اشكال اقره الثاني في قوله نصف العتقين والاقل الزوج نصف قيمة الام وقيل الزوج او العتق
عليه الولد كله ثم اذا قبل الابن عتق عليه الام كلها ونصيبا من على الاول ويرى كل منهما
الفضل على صاحبه وكذا الوصية **المطلب الثالث** الفرعة ومحلها الكثرة اذا حصل العتق
لعضوهم من اعنى احد عبيده ولم يعين ثم مات قبله قبل يعين الوارث وقيل الفرعة
ومن اعنى مرض الموت لثمة ابيد ولا مال له سواهم دفعة اخرج واحدا بالفرعة ولو
رثب برى عتق الاول فان زاد على الثلث فقد بقدره ولو نقص اكمل من الثاني بقدره
وكذا الوارث على رثب ولو استبد او جمع افرع والتدبير كالوصية ولو قال الميت من
كل واحد منكم حر في اخاء الفرعة اشكال ولو مات اخدم افرع بين الميت والاحياء

فالفرعة

فان خرجت على الميت حكم بوتر حراً والآرقا ولا يحسب من التركة وتخرج ميراث الجنتين
 فيخرج من ثمنه عليه الفرعة ان وفي ماثل من التركة الباقي ولو خرج كل الثلث
 من الآخر فان فضل منه شيء كان الفاضل رفاً ولو كان مائة بعد فضل الورثة له
 احسب من التركة ولو دبرهم ومات احدهم قبل المولى بطل تديره واقرب بين الجنتين
 فاعتق من احدهما لثمنها ولو اعتق ثلث امان في مرض الموت لا يملك سواها
 اخرجت واحدة بالفرعة فان خرج كان بها حمل تحدد بعد الاعناق فهو حراً اجماعاً
 وان كان ساقاً قال لا قرب الرقية ولو اوصى بعقوب عبد فخرج من الثلث لزم الوارث
 اعتاقه فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بحرية من حين الاعناق لاحين الوفاة
 فاكتسبه بينهما للوارث على راي ولو اعتق المريض شقفاً من عبد ثم مات معراً فلا
 تقوم فان لم يكن غيره عتق لثمنه ولو خلف ضعف قيمه الشقفاً الباقي قوم عليه وعتق على
 اشكال يتشاكل انقال التركة الى الورثة فلا يبقى شيء يفضي منه للشريك من ان تقوم
 للشريك اماناً الوارثي فالأقرب عدم تقوم وكذا التدبير ولو ظهر من مستغرق بعد
 الحكم بالحرة لم يخرجهم من الثلث ظاهر حكم بطلان العتق فان قال الورثة بحسب
 الدين ومضى العتق فالأقرب بفسخه وان المانع الدين وقد سقط ويحمل عدمه
 لان الدين مانع ولا يصح زوال المانع بعده ولو وقعت الفرعة على واحد من الثلثة
 فاعتق ثم ظهر من يسرق نصف التركة احتمل بطلان الفرعة لان صاحب الدين
 شريك والصحة ويرجع نصف العبد رفاً ولو ظهر له حال بقدر ضعفهم بعد رقية اثنين
 اعتق اجمع ويكون كسبهم من حين الاعناق لهم وان يدعى بطل البيع وكذا لو
 زوجهم بغير اذنهم ولو تزوج احدهم بغير اذن سيده كان نكاحه صحيحاً ولو ظهر
 له مال بقدر قيمتهم عتق ثلثهم فيقرع بين الاثنين الباقيين ولو عتق ثلث العتق
 بشرط وجد مرضه اعتق من سلب المال ولو شهد بعض الورثة بعتق مملوك لصهر

مضى العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مرضيين فقد العتق فيه اجمع والامضى في
 نصيبهما ولا يكلف احدهما شرا الباقي ولو شهد اثنان على رجل عتق سقصر قوم عليه
 الباقي فان جعلا عنهما قيمته العبد اجمع لانهما قوما عليه نصيبه وقيمة نصيبه تركه
 ولو شهد اثنان على رجل عتق عبده هو ثلث تركته في حكم الحاكم بعينه ثم شهد آخر ان
 عتق آخر هو ثلث ثم رجع الأولان فان سبقا ربحا شهدا ثلثهما ولم يكذب الورثة
 رجوعهما ولم يغيرا شيئاً ويحمل الزامهما بشرط ان يوعتق رجوعا عليهما بقيمة الأول
 لانهما قوماه رقة عليهم شهدا نعم المرجوع عنها وبطل عتق المحكوم بعينه ولم يغيرا
 شيئاً ولو كانا مطلعين او احدهما أو انفق الثاني بجان اقرع فان خرجت على
 الثاني عتق وبطل الأول ولا غرم وان خرجت على الأول عتق ثم الورثة ان كذبوا
 الأول الثالث في شهدا دهما عتق الثاني ورجعوا على شاهدين بقيمة الأول المفقوت
 رقة بغير حق وان كذبوا في رجوعهما وان تاخر لم يرجعوا بشي **خاصة** في كيفية
 الفرعة اذا عتق ثلث عبيد او اعتقهم اجمع مريضاً ولا مال غيرهم فالعرض ستة
 ان يكون لهم ثلث صحیح كثلثة اوسنة او تسعة قيمتهم واحدة ولا مال سواهم فيعتقون
 ثلثة اقسام فيما للحرية واخرين للرقية وتكتب ثلث رفاً في واحدة حرية وفي
 آخرين للرقية ويسمى يقال للرجل لم يحضر اخرج على اسم هذا القسم فان خرجت رقبته
 الحرية عتق وان خرجت رقبة الرق يرق واخرجت اخرى على آخر فان خرجت
 رقبة الحرية عتق ورق الثالث وان خرجت فرعه الرق عتق الثالث او كبت
 اسم كل قسم رقبة ثم يخرج رقبة على الحرية فيعتق المستون فيها ويرق الباقيات
 وان اخرج على الرقية يرق المستون فيها ثم يخرج اخرى على الرق فيرق المستون
 فيها ويعتق الثالث وان اخرج الثانية على الحرية عتق المستون فيها ويرق الثالث
 يمكن القسمة بهم اثلاثاً وقيمتهم مختلفه يمكن التعديل فيها كسنة قيمة كل

خاصة

وكنى كل واحد منهم اربعة اقسام لان الوسطين
 اثنين كل واحد منهما قيمة اثنان فالأول
 اربعة مائة فكل واحد منهما مائة والآخر
 يأخذ واحد من الأولين لأن قيمة كل واحد
 ثلاثة آلاف وواحد مائة والآخر الذي
 قيمة كل واحد ألفا والآخر مائة
 من الأولين والآخر الأخير اربعة
 آلاف فهو من وسم وكذلك واحد
 من الأولين الثاني والآخر الذي
 الأخير فالأول مائة أيضا والآخر
 مائة فقيمة كل واحد مائة

[illegible][illegible]

1469

فان كان الذي اعنته مولاة فكل مولى صاحب وان اسره مولاة واحتمى واعفاه فلولاه
منهما نصفان فان مات بعد المعتق الاول فله شركه نصف ماله لانه مولى نصف نصف مولاة
على اشكال ولو سبي المعتق فاشتره رجل فاعنته بطل ولله الاول وصار الولد للثاني وق
لذا لو اعتق ذمي كافر فاهرب الى دار الحرب فاسترق اما لو اعتق مسلم كافرا او سوعا فاهرب
الى دار الحرب وسبي فلا قرب جوارا استرقاه فان اعتق احصل ثبوت الولاء للثاني في كلتا خرو
للأول للثبوت اولاه وهو معصوم فلا يراد بالاستيلاء وبينهما لعدم الاولوية ولو اشترى
عبدا بشرط العتق فلا ولا المعق لوجوه على اشكال ولا ولا لو اعتق في زكوة او كفارة ولو ملك
ولده من الزنى فلا قرب عدم استقرار الرق وعلى الرق فان اعنته بترعا فله ولاؤه ولو
اعتق عبده في كفارة غيره من غير ادائه فلا ولاؤه ولو اعنته بترعا عنه ماله فلولاه للأذن
ان يبيع سواء كان يوصى او لا ولو قال السيد اعنته عنك والتمس على قال الولاء للسيد
على اشكال وعليه التمس ولو اوصى بالمعتق بترعا فلولاه ولا يثبت الولاء بالالمقاط
ولا بالاسلام على يد **العق الثاني** في حكم الولاء العصبية ففقد الميراث والحتم العقل
ولا يثبت الولاء لامرأة على رأي الا اذا باشرت المعتق فلها الولاء عليه وعلى احفاده
وعتقه وعينو عتقه كالرجل ولا يبيع بيع الولاء ولا هبته ولا اشترطه في بيع وغيره
هل يتقبل من المعتق بوجه ويؤثر في اشكال تنشا من قوله عليه السلام الولاء للحمة
النسب والا قرب لعدم نعم برب به اجماعا ولو كان المعتق جماعة قالوا لا ينضم
رجالا كانوا انا او بالقرابة ولا يورث المنعم الا مع فقد كل نسب للمعتق فلو خلف العقيق
وارثا بعد اذ افرض او غيره لم يكن للمنع شي وبأخذ الزوج والمزوجة نصيبهما الأعلى
والباقي للمنع مع فقد كل نسب ولو عدم المنع قيل يكون الولاء للأولاد ذكورا كانوا
او اناثا وقيل ان كان رجلا وقيل للأولاد الذكور خاصة رجلا كالمع او امرأة وقيل
ان كان رجلا فلا ولا الذكور خاصة وان كان امرأة فلعصبته دون اولادها

وان

وان كانوا ذكورا ويرث الولاء الابوان والا ولاه فان انفردوا لم يشركهم احد من الاقارب
ويقوم اولاد الاولاد مقام آبائهم عند عدلهم وبأخذ كل منهم نصيب من يقرب به لغيره
فان عدم الابوان والاولاد اولادهم وورثه الاخوة وهل يرث الاخوات قيل نعم لانه
لحمه كحمه النفس ويشترك الاخوة والاجداد والجدات فان فقدوا جمع فلا عام في
القبائل اولادهم الا قرب يمنع الا بعد ولا يرث الولاء من يقرب بالأم خاصة من الاخوة
والاخوات والاجداد والجدات والاحوال والحالات فان لم يكن للمنع قرابة ورث
الولاء مولى المولى فان عدم فقربه مولى المولى لآبيه دون أمه واب المنعم او لم ين
معتق الأب وكذلك معتق معتق مولى من معتق المولى **العق الثالث** في جبر الولاء
وشروطه امر **الرابعة** ان يكون الأب عبدا حين الولادة فان كان حرا الأصل
وزوجه مولاة فلا ولاه على ولده وان كان موليا ثبت الولاء على ولده لمواليه
ابتداء ولا جبر ان يكون الأم مولاة فلولاه ذكورا ذكورا في الأصل فلا ولاه **ج** ان يعق
الأب فلولاه على الرق لم ينجر الولاء بحال فلولاه السيدان فقال سيد العبد
ما من حر اقدم قوله مولى الأم لا صاله بقاء الرق **د** ان لا يباشر بالمعتق فلولاه
المعق عبدا فاعنته مولاة او اعنته حلاما مع امهم فلا جبر ولو حملت بهم احرا
بعد العتق من مملوك فلولاهم ولو كان ابوهم حرا في الأصل فلا ولاه ولو كان ابوهم
معتقا فلولاهم لمولى ابهم ولو اعتق ابوهم بعد ولادتهم وبعد الحمل بهم الحرة الولاء
من مولى ابهم وهل يشترط في الحر التحاق النسب اشكال واذا انجر الولاء مولى الأب ثم
انقضوا عباد الولاء الى عصبائهم فان فقدوا فالى عصبائهم فان فقدوا فالى اوصاف
الحرية فان لم يكن رجع الى بيت المال ولم يرجع الى مولى الأم بحال ولو لم يعتق
الأب لكن اعتق الجد الحر الولاء الى المعق فان اعتق الأب بعد ذلك الحر الولاء الى
معتق الأب من معتق الجد وهذا جبر جبر الولاء ولو كان الجد بعيدا فاعتق الحر الولاء

مولى

في الولاء

اليه فان اعتق القريب الجرم من معتق البعيد الى معتق القريب فان اعتق الاب الجرم الى معتقه
وعلى هذا ولو كان الجد حراً في الأصل والاب مملوك فترقيح بمولاه قوم قاولدها احتمال
ان يكون الولد لمولى الأم وسقوطه لحرية الجد ولو كان الأبوان سرقا فاعتق الأم
ثم وضعت ولد من سته اشهر فان قلنا بالمشترية الى الحمل لم ينجر الولد لانهم اعتقوا
بالمباشرة ولو استبه لاكثر من سته اشهر مع بقائه الن وجبة لم يحكم برقه والخروا في الاحتمال
حدوثه بعد العتق فلا يسه الرق ولا يحكم برقه بالتك ولو انكر المعتق ولد زوجته المعق
وتلا عنها فلا ولد لمولى الأم على اشكال وكذا لو تزنا بها الزوج جاحله او عالما مع قوة الاشكال
فيه في الأصل فان اعترف به ابو بعد اللعان لم يرته الاب ولا المنع على الاب لأن
النسب وان عاد فان الاب لا يرته ولا من يقرب به ولو ولد مملوك من معتقه انما قولاه وولاه
اخره منها لمولى امه فان اشترى الولد اباه عتق عليه والجرح وولاه اولاده كلهم اليه على اشكال
وهل ينجر ولا نفسه اليه فيسقي حر الاولاد عليه او بقي ولاؤه لمولى امه اشكال ينشأ من كون
الولد تابعا على ابويه ومنه مع انه ولد لهما فان في الأصل وعليهما ولا ولو كان المشتري
لابيه ولد في واعتقه ان قلنا بعدم العتق في الراتب الولد قطعاً والجرح ولا لا اولاد وولاه
اليه اما لو اشترى هذا الولد عبداً فاعتقه فاسترى العبد الاب فاعتقه دار الولد وصار
الولد من مولى المشتري لمباشرة العتق والمشتري مولى له لانه اباه فاجرح ولا الأم اليه
وصار كل منهما مولى الآخر من فوق واسفل ويرث كل منهما الآخر بالولد فان تاولا
مناسب لهما قل يرجع الولد الى مولى الأم وفيه نظر اقربه العدم وميراثه للأمام وهل
يرث الامام الولد اشكال فان قلنا به لم يرث على زوجين ولو ترقيح ولد للمعتقه
معتقه فاشترى ولد منها جده عتق عليه وله ولاؤه على اشكال ينجر اليه ولا يسه وسائر
اولاد جده وهم عمومته وعماته ولا جميع معتقهم وسقي ولاد المشتري لمولى الأم او بقي
حر الاولاد عليه على ما تقدم من الاحتمال ولو ترقيح عبد لمعتقه قاولدها ولد قولاه

لمعتق امه فان ترقيح الولد لمعتقه اخرج قاولدها ولد فالأقرب ان ولا الولد الثاني
لمولى امه لأن الولد الثابت على ابيه من جهة امه ومثله ثابت في حق نفسه وما ثبت في حق
اولى ما ثبت في حق ابيه ويحتمل ان يكون لمولى الأم لأن الولد الثابت على الاب يمنع نبوت
الولد لمولى الأم ولأن علة الانجرار لانعام على الاب بالمعتق والمنع على الاب هناك
مولى ام الاب ولو ترقيح معتق لمعتقه قاولدها ينشأ ولو ترقيح عبد لمعتقه قاولدها
انما ترقيح الابن ينبت المعتق قاولدها ولد قولاه هذا الولد لمولى ام ابيه لأن له الولد
على ابيه فان ترقيح ينبت المعتق بمملوك قولاه ولد لمولى ابها لأن ولاها له
فان كان ابوها ابن مملوك ومعتقه فالولد لمولى ام الى الأم على الوجه الثاني لأن مولى
ام الى الأم ينبت له الولد على اب الأم فكان مقدما على امها وينبت له الولد عليها ولو ترقيح
عبد لمعتقه قاولدها ينبت فاشترى اباه عتق عليها ولها عليه الولد على اشكال
والفايدة يظهر العقل قول مات الاب كان الميراث لها بالدسيرة والردة لا بالولادة
لانه لا يجمع الميراث بالولادة مع النسب عندنا ولو ماتت او احدى ابها والاب موجود
فالميراث له ولو لم يكن موجودا كان ميراث السابقة لاختها بالتسمية والبر ولا
ميراث لمولى لوجود المناسب ولو ماتت الاحنتين ولا وارت لهما هل يرثها مولى
امها فيه اشكال ينشأ من انجرار الولد اليها يعتق الاب ولا والأقرب عدمه اذ لا
يجمع استحقاق الولد بالنسب والعتق فان قلنا بالجرح وكل واحد منهما قد
جرت نصف ولا احتيا اليها اعتقت نصف الاب ولا ينجر الولد الذي عليهما
فبقي نصف ولا كل واحد منهما لمولى امها ولو اعتقت المرأة مملوكا فاعتق
آخر فميراث الاول لمولاه والثاني للاول فان لم يكن ولا مناسب فميراث الثاني
لمولاه المولى ولو اشترى اباه عتق عليها فان اشترى مملوكا فاعتقه ومات
الاب ثم مات المعتق ولا وارت له سواها ورثت النصف بالتسمية والباقي في

بالرد لا بالتعصيب ان قلنا يرت الولد ولد المعق وان كن انا والاك ان الميراث
لها بالولد ان قلنا نفوت الولد بالشر او لا شرى احد الوالدين مع ابيه مملوكا
فانصفاه ثم مات الاب ثم المعق فلم يشرى ثلثه اربع تركته ولا خيه الزم والمولود
من خرين اذا كان احده عتق الولد عليه لمعق ام الم اذا اعصفها او لا ثم
يجز منه الى معق اب الأم ثم منه الى معق اب الأم ثم منه الى معق ام الاب ثم منه
الى معق اب الاب ويستقر عليه الا ان يكون الاب رهقا فينخر الى معقه ولو
استرى ابن وبيت اباهما فاعتق فاسترى عتق فاعتقه ثم مات الاب ثم المعق ورثه
الابن خاصة لانه العصبه بل لو خلف العتق ابن ثم المعق والعتق كان الميراث
لأب الأم **المسألة الثانية** التدبير وفيه فصول **الاول** في حصصه وصيغته
التدبير عتق المملوك بعد وفاة مولاه وفي حصته تدبير بعد وفاة غيره كزوج الامه
ومن جعل له الخدمة نظر اقربه الجوارر وصيغته انت حر بعد وفاتي او اذمت قلت
حر او عتقت او معق ولو قال انت مدينه الاقرب الوقوع اما لو قال عتقبه فاذا
مت فانت حر صح اجماعا ولا عبرة باختلاف ادوات الشرايط والفاظ التدبير مثل اذا
مت او ان مت او متى مت او متى وقت او اي حين وسواء قال انت حر او هذا او فلان
ولو اني باللفظ الدال على العتق بالكتابة لم يقع وهو تام مطلق كما تقدم او مقيد
مثل اذمت في سفرى فانت حر او في سنتي او في مرضي هذا او في بلدي او شهري
او سنة كذا على رأي ولا يقع الا منخر اقلو علقه بشرط او صفه بطل مثل ان
قدم المسافر فانت حر بعد وفاتي او ان اهل شوال مثلا فانت حر بعد وفاتي او
انت حر بعد وفاتي ان شئت او ان دخلت الدار فانت حر بعد وفاتي سواء
دخل او لا او ان دخلت الدار بعد وفاتي فانت حر وانت حر بعد وفاتي سنة
او شهر او ان اديت الى كذا او الى ابني فانت حر ولو قال الشريك اذمتنا

فان

فانت حر انصرف قول كل منهما الى صديقه ومع التدبير لم يكن معلقا على شرط ويعتق لو لم يمان
خرج بصيد كل من ثلثه ولو خرج نصيب احدها خاصة عتق ويقتى بصيد الآخر ولو مات
احدهما او لا يخر نصيبه من الثلث وفي الباقي مدينه يعق موت ماله اما لو قصد
عتقه بعد موتها بطل التدبير وانما يقع لو قصد ان يزرع الاجزاء على الاجزاء **المسألة**
الثاني في المباشرة وهو كل مالك بالغ عاقل قادر مختار جازر التصرف باو فلا يصح تدبير الصبي
وان بلغ عشرة امية اعلى براري ولا الجنون ولا السكران ولا الشاهي ولا الكرم ولا الخجول ولا الجسفة
او فليس ولا غير الناقوي للتدبير على اشكال فان شرطنا ثنية التدبير لم يقع من الكافر و
ان كان ذميا او مرتدا وان كان عن غير فطرة على اشكال ولو لم يشترط صح تدبير المرتد لاعتق فطرة
فان تاب نفذ والا فلا والكافر فان سلم العبد بيع عليه من مسلم سواء رجع في تدبيره او لا
فان مات المولى قبل بيعه يخر من ثلثه ان لم يكن قد رجع فان قصر الثلث يخر بقدره و
كان الباقي للوارث فان كان مسلما استقر ملكه عليه والا قصر على بيعه من مسلم ولو ارتد
السد بعد التدبير لم يطل تدبيره فان مات مرتدا اعتق المدين من الثلث ان لم يكن عن فطرة
وان كان عنها لم يعتق بموته لخروجه ملكه عنه بالردة ولا يصح تدبير المرتد عن فطرة ولا يصح تدبير
الآخرى ورجوعه بالاشارة ولو خرس بعد التدبير فرجع صح مع العلم باشائه **المسألة**
الثالث المحل وهو كل مملوك غير وقف فلا يقد تدبير غير المملوك وان علقه بالملك ولا
الوقف ولا يصح تدبير الحاني وام الولد والمكاتب فان ادى مال الكتابة عتق بها ولا عتق
بوت المولى بالتدبير ان خرج من الثلث ولا عتق بقدره وسقط من مال الكتابة بمسئته
وكان الباقي مكاتبا ولو تبرر ثم كاتبه بطل التدبير اما لو طاعه على مال لم يخل عتقه لم
يطل تدبيره وطاعه وهل بشرط اسلامه الاقرب ذلك ان شرطنا ثنية التدبير لم يقع
من عتق الكافر والا فلا ولا فرق بين ان يكون المدين ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا او
حالا فلا يسري الى امته يصح الرجوع فيه فان ات به لا قل من سنة شهر من حين التدبير

٦٩

صح والآفة لا احتمال تجرده بعده ونفهم الحل ولو ادعت تجرده بعد التدبير والورثة سبقهم
 قدم قولهم لأن الأصل بقاء الرقبة ويصح تدبير بعض الحلة شيئا كما لنصف والثلث ولا
 يعتق عليه الباقي ولا يسري التدبير اليه وكذا لو دبر اجمع صح أن يرجع في بعضه ولا
 تقوم عليه شريكه ولو دبر الشريك ثم اعتق أحدهما لم تقوم عليه حصته الأخر والوجه
 المقيم ولو دبر أحدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصته شريكه ولو اعتق الشريك لم
 يفك حصته التدبير على أشكال ولو دبر بعضا معيناً كيد أو رجله أو راسه لم يصح
 ولو دبر أحد عبديه غير معين فالأقرب الصحة واعتق من شاء فان مات قبله
 فالأقرب القرعة ويصح تدبير الأتق ولو اتق بعد التدبير بطل تدبيره وكان هو ومن
 يورثه بعد الأتق رفاً وان ولده من أمه فالأقرب الأتق على التدبير ولو ارتد
 المملوك لم يبطل تدبيره الآن الحق بالحر والحر ولو مات مولاه قبل النكاح اعتق ولو
 جعل خدمته لغيره مدة حرة الغير ثم هجر بعد موت الغير لم يبطل تدبيره بأبائه ولو
 دبر أمه لم يخرج عن الرقبة وله وطؤها وطى انتفا فان حملت منه عقت بعد موتها
 من الثلث فان عجز عتق الباقي من نصيب الولد ولو حملت بمملوك من زنى أو عقده أو
 شبهه كان الولد مدبراً كاملاً فان رجع المولى في تدبيره لم يكن له الرجوع في تدبير
 الولد وليس بمعتد ولو اتى المدبر بولد بعد تدبيره فهو كإبيه مدبر ولو رجع في تدبيرها فأت
 بولد مثله اشتم فصاعداً من حين الرجوع لم يكن مدبراً لا احتمال تجرده ولو كان لا قبل
 من سته اشتم فهو مدبر ولو دبر الحامل لم يكن تدبير الحامل وان علم به على رأى **الفصل**
الترابع في الأحكام التدبير كالوصية يمضي من الثلث بعد موت المولى وإبقاء الدين
 فان قصص الثلث عتق منه بقدره ولو لم يكن غيره عتق ثلثه ولو كان المال غائباً عتق ثلثه ثم
 كلما حصل من المال شئ عتق منه بسببه ثلثه ولو كان هناك دين مستوعب بطل التدبير
 ويصح المدبر فيه ولو نرادت قيمته بيع مساويه وتحررت الباقي وكان ثلثه ميراثاً سواً

ويكون جعل الخدمة لازماً لأنه رقي
 وينتق من الة صل ان بقي المالك حياً
 وان مات قبله فاشكال نحو

الحكم

سبق التدبير الدين أو تأخر ولو دبر جماعة فان خرجوا من الثلث والاعتق من محتمله
 وبدا بالاول فالاول فان جعل اولم ترتب فالقرعة أو يجوز الرجوع في التدبير قولاً وفعل
 فلو وهب وان لم يقبض أو اعتق أو وقف أو وصى به أو باعه على رأى أو رهنة بطل
 التدبير مطلقاً كان أو مقيداً ويصح العقد وان لم يرجع في التدبير ولا وهل يبطل التدبير
 بالعقود الفاسدة الأقرب ذلك ان لم يعلم فسادها أو قصد الرجوع وقيل لا يبطل التدبير
 بالبيع اذا لم يرجع فيه بل يمضي البيع في خدمته دون رقبته ويجزى بموت مولاه فيخند
 ثبت للمشترى الحيا وان لم يتصرف ومعه الأرض ولو اعتق بموت المولى فلو باعه
 أو امه ثم يرجع ففي العود الحكم الى المشتري والن وجه على هذا القول اشكال ولو انكر
 التدبير لم يكن رجوعاً وان حلفه العبد المدعى وكذا الكار الوصية والموكاله والبيع
 الجائر بخلاف الكار الطلاق ولو ضمنه المريض مع العتق قدم العتق وان ضمنه
 مع الوصية بالعتق حمل تقديمه لتوقف العتق على الاعتاق بعد الموت وحول
 العتق فيه بالموت وتقدم ولو قال له المولى اذا دبرت الى ورثتي كذا فأت حر كان
 رجوعاً وليس الرجوع في تدبير الحل رجوعاً في تدبير الحامل وبالعكس واذا سها د
 المدبر ما لا في حيوته سيده فهو سيده وان كان بعده فان خرج المدبر من ثلث
 التركة سوى الكسب فالكسب له والا كان له منه بقدر ما يتحرر منه والباقي للورثة
 ولو ادعى الوارث سبق الكسب على الموت والعبد تأخر قدم قوله فان اقام
 بيته قدمت بيته الوارث واذا جنى على المدبر بما دون النفس فالأمرش للمولى
 والتدبير باق ولو قبل بطل ويأخذ المولى قيمته مدبراً ولو قبله عبد عدا قبله ابن
 سواه أو قصصه ولا يقبل الحر ولا من تحرر بعضه به ولو جنى المدبر على أرض
 حنانيته رقبته والمولى فكه بأرض الحنايه والأقرب بأقل الأمرين فيسقى على التدبير
 ولو باعه قتيها أو سلمه الى الحننى عليه أو وليه اسقط تدبيره ان استعرق قيمته

ولو حملت بعد التدبير فان خرجت
 هي والأولاد من الثلث عتقوا
 الا فسطا عليها فيعتق من كل
 واحداً يحتمله الثلث من جميعهم
 ويسعى في قسطه من الزيادة لأنهم
 جميعاً بمنزلة عبد واحد لم يحتمله
 الثلث نحو

والأبطل ما خرج عن ملكه منه قبل ولولاه ان يبيع خدمته ان ساوت الخبايا فبقي على تدبيره و
له ان يرجع في تدبيره ويبيع في بطل التدبير وكذا لو باعه ابتداء ولو مات المولى قبل ان يكمله وقيل
ملك المجنى عليه له العتق وتنتشر الخبايا في رقبته لا في رقبته مولا وان كانت خطا ولو
دبر عبيدين وله دين بقدر ضعفهما عتق متى لم يخرجه بالفرقة قدر ثلثهما وكان الباقي والآخر
موقوفاً فاذا استوفى من الدين شئ من عتق من الثلث منهما ولو تعد استيفاء
لم يزد العتق على قدر ثلثهما ولو خرج من وقت الفرقة قدر ثلثهما وكان الباقي والآخر
موقوفاً فاذا استوفى من الدين شئ من عتق من آخر جنة الفرقة قدر ثلثهما وما فضل
عتق من الآخر وهكذا حتى ينفق معا او مقدار الثلث منهما ولو تعد استيفاء لم يزد
العتق على قدر ثلثهما ولو خرج من وقت الفرقة له ستمائة بطل العتق فيه وعتق من الآخر
ثلثه ولو دبر عبيدا وله دين بقدر عتق ثلثه ورقبته ووقف ثلثه ولو كان له اثنان على
احدهما ضعف قيمته من المديونية لانه حصة المديون من الدين كالمستوفى وسقط
من الدين نصفه لانه قدر حصة من الميراث وسقى للآخر النصف وكل ما استوفى
منها شيئا عتق قدر ثلثه ولو كان الضعف دينا عليها عتق ولو قبل مولا احتمل
بطلان تدبيره مقابل له بقص مقصوده كالوارث ولانه ابلغ من الاباق واما المولود
فلا لانه عتق من نصيب ولها **المقصود الثاني** في الكتاب وفيه فصول **الاول**
في ماهية الكتابة وهي ما يملكه من نفسه او يملكه من غيره ولا عتق ولا عتق
نصفه فلو باعه نفسه بمن موجه في الصحة بطل وهو عقد لازم من الطرفين الا اذا
كانت شرطته وعجز العبد وقيل ان كانت شرطته كانت جائزة من جهة العبد لان له ولو عجز
بعينه نفسه وليس بمعتد اذا بحث عليه السعي والحيرة عليه ولو اتفقا على التبادل لم ولو عجز
ابراه من مال الكتابة برئ واعتق بالبراء ولا يثبت فيها خيار المجلس وليس واجبة
بل مستحبة مع الأمانة والاكساب ويتأكد مع سؤال المملوك ولو فقد الأول أو

في كتابه
في كتابه
في كتابه
في كتابه
في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

احدهما صارت مباحة ولا يقع من دون الأجل على رأي ولا بد من الجواب وقيل وعرض
وهي اما مطلقة او مشروطة فالملقة ان تقتصر على العقد مثل كتابتك على ان تؤدي
الى كذا في شهر كذا فيقول قبلت فمقتصر على العقد والأجل والعرض والنية والمشروطة
ان تقتصر على ذلك قوله فان عجزت فانت ردة في الرق وكل ما يشترطه المولى على
المكتبة في العقد لازم اذا لم يخالف **المقصود الثاني** في الكتاب وفيه فصول **الاول**
العقد وهو ان يقول كتابتك على الف مثلا في نجم فضاء ولا بد من نية ذلك ان لم يقص
لفظا فاذا أدى العتق وان لم يتلفظ بالضميمة على رأي واذا عجز المشروط كان للمولى
ردة في الرق وجدا العجز ان يخرج بها الى نجم او يعلم من حاله العجز عن فك نفسه وقيل
ان يخرج بها عن محله واذا اعاده كان له ما اخذ منه ويستحق للمولى القصر عليه
الكتاب الثاني في العتق وشروطه اربعة **الاول** ان يكون دينا فلا يقع على عيني
لانها ليست ملكا له اذ العبد لا يملك شيئا وان ملكه مولا **الثاني** ان يكون متجها
على رأي والأقرب عندى جواز الحل ولو شرطناه لم نوجبنا زيدا من نجم واحد
ولا حصة الكثرة واذا شرطناه وجب ان يكون معلوما فلو اوصاهما الأجل كعدم الحاجة
او ادران الغلات لم يقع ولو قال كتابتك على ان تؤدي كذا في شهر كذا على ان يكون الشهر
ظرفا للاداء لم يقع على اشكال الا ان يعين وقته فاذا تعددت النجوم جائز تسويها
اختلافها وكذا يجوز اختلاف المقادير فيها مختلفة ومتساوية وفي اشراط اتصال الأجل
بالعقد اشكال والأقرب المنع فلو كاتبه على اداء دينار بعد خدمة شهر صح ولا بد من خبر
الدينار الى اجل آخر فان مرض العبد شهر للخدمة بطلت الكتابة لتعذر العرض ولو
قال على خدمته شهر بعد هذا الشهر صح على الأقوي ولو كاتبه ثم حبسه فعليه اجرة
مدة حبسه وقيل يجب تأجيل مثلها ولو اعقته على ان يخدمه شهر عتق في الحال
وعليه الوفاء فان تعذر فالأقرب قيمة المنفعة لا قيمة الرقبة ولو دفعه قبل

في كتابه

في كتابه

البحر لم يحجب على السيد قبضه واذا دفعه بعد الحلول وحس عليه القبول او الابراء فان امتنع
من احدها قبضه الحاكم فان ثبت من السيد **الثالث** ان يكون معلوم الوصف والقدر
فلو كان احدهما مجهولا لم يصح ويحيان بذكر الوصف كما ثبتت الجملة بتركه فان
كان من الاثنان وصفه كوصفه في النسبة وان كان من العوض وصفه بوصفه
السلم ولا يتعين قدره فله وكثر نعم بكم بما وتر قيمته ويحيز ان يكون عينا ومفعلة
وهما معا بعد وصف المفعلة بما يرفع الجملة ويتقدرا بما لا يعمل كخياطة هذا الثوب
او بالمدة كالخدمة او بالتكدي سنة ولو جمع بين الكتابة وغيرها من المعاوضات كالباع
او الاجارة او النكاح صح وان اخذ العوض وقسط العوض عليهما ولو كانت المولى
بعرض واحد صح وقسط على حصصهما ولو اختلف عوضاها صح اختلفت حصصهما او
اوافقت وليس له الدفع الى احدهما دون الآخر فان فعلت شريكه الاخر الا ان ياذن
احدهما لصاحبه ولو كانت عديدين له في عقد صح وقسط العوض على العديدين يوم
العقد وايضا ادى عن من غير ارتفاق صاحبه وايضا عجز رفق خاصة ولو
شرط كفاية كل منهما لصاحبه جاز ولو شرط الضمان تحول ما على كل منهما لصاحبه
وانعتقا **الرابع** ان يكون مما يصح تملكه للمولى فلا يصح على ما لا يصح تملكه كالخمر و
الخمر ولو كانت الذمى مثله عليه صح فان تقاضا قبل الاسلام عتق وبرى و
لو تقاضا البعض برى منه خاصة فان اسلما واحدا قبل القبايض او بعد
تقاضي البعض لم يبطل الكتابة وكان على العبد القيمة عند استحالة **الخامس** لو
ادعى المالك تحريم العوض او غصبه وامتنع من قبضه فان اقام يتيمة لم يلزمه
قبوله وان لم يكن يتيمة حلف العبد وان لم يملك العوض او الابراء فان قبض امر
بالسليم الى من عزاه اليه ان كان قد عينه او لا والترك في يده وفي اشراعه نظر
فان امتنع من القبض قبضه الحاكم وحكم بعن العبد **سادس** لو شرط عوضا معيناً لم

يلزمه قبول غيره الا الاجور **سابع** لو قبض احد السيدين كالحق بآذن الآخر عتق
نصيب القابض ويقوم عليه نصيب الآذن مكاتبا ويرى العتق وبأخذ الآذن
تبقى يده بقدر ما دفع الى الآخر والباقي بين العبد وسيد القابض لان نصفه عتق
بالكتابة ونصفه بالسراية فخصته ما عتق بالكتابة للعبد وخصته ما عتق بالسراية
للمولى ويحتمل ان يكون الجميع للعبد لا تقطع تصرف المولى عنه وكان له كالمولى
بالآداء **ثامن** لو ظهر استحقاق المدفوع بطل العتق وقيل له ان دفع الآذن والآ
فصحبت الكتابة ولو مات بعد الآداء مات عبداً ولو ظهر معيها تحريم الارش
الذي في بطل العتق على اشكال ولو تجدد في العوض عيب عند السيد لم يمنع من الرد
بالعبد الاول مع ارش الحادث وقال الشيخ يمنع ولو تلفت العين عند السيد
استقر الارش ولو قال له السيد عقيب دفع المستحق انتحر لم يعتق بذلك فان
ادعى المكاتب قصدا نشأ العتق قدم قول السيد **عاشر** لو اقام العبد شاهداً
على الدفع حلف معه وان منعنا من الشاهد الميم في العتق ولو حلف السيد
فصحبت الكتابة مع التأخير فان ادعى العبد غيبة الشهود نظر الى ان يحضرها
فان لم يحضر حلف السيد فان حضر بعد الشاهدان يثبت الحرية **الحادية** لو ابراء السيد من مال
الكتابة برأ عتق ولو ابراء من البعض برى منه وكان على الكتابة في الباقي ولو اقر بالقبض
عتق وان كان مريضاً فان كان غير متهم بتركه والافد من السكت **ثانية** يجوز بيع مال
الكتابة والوصية فان كان البيع فاسداً فادى العبد المالك الى المشتري احتل العتق
لان يضمن الآذنه القبض فاشبه قبض الوكيل فيرجع السيد على المشتري ان كان من
غير خسر الثمن والا فبقر الاقل ويرجع دو الفضل رعد منه لانه لم يقبض بالنيابة
ولم يستثنه وانما قبض لنفسه وكان القبض فاسداً كالباع بخلاف الوكيل فانه
استثناه ولو صرح بالآذن فليس يستثنى له في القبض وانما اذنه بحكم المعاوضة

فلا فرق بين التصريح وعدمه فيبقى مال الكتابة بحاله في ذمة العبد ويرجع على المشتري
بما اذاه اليه ويرجع المشتري على البائع فان سلمه المشتري الى البائع لم يصح لانه قبضه بغير
اذن المكاتب فاشبه ما لو اخذ من ماله بغير اذنه على اشكال يشاء من بيع العبد اياه
لما ل الكتابة بالدفع ولا يحكم بعجزه مع الدفع الفاسد فان سلم المشتري لم يحكم بعجزه على
اشكال لو ادعى دفع مال الكتابة الى سيده فصدقه احداهما عن نصيبه وقبل تعاده
على صاحبه اذا اعترف المنكر بالاذن في الاقرار بالنسبة الى براءة العبد والا فلا فيحلف
المنكر ويطلب الشريك بنصف اعترف قبضه وهو يرجع مال الكتابة فان رجع على
العبد بحال نصيبه استقر قبض المصدق بنفسه وان رجع على الشريك بنصف حقه
رجع على العبد بالنصف الآخر ولا يرجع العبد على المصدق ولا بالعكس فان عجز العبد
عن اداء الربع كان له استرقاق نصيبه في المشروط ويرجع على الشريك بنصف ما قبضه
ولا سراية هنا على قول العامة سراية المكاتب لان المصدق والعبد معقدان حرية
الجميع ونصيبته المنكر والمنكر يدين برقبة الجميع اما نصفه فطاهر لعدم قبضه واما نصف
شريكه فلا لانه ان قبض شيئا فنصفه في قبضه بغير اذنه فلا يعتق نصيبه بهذا الغبن
فالسراية تنفذ على القولين لانها انما يثبت فيما يثبت بعينه وبقي بعضه رقا والجميع
متفقون على خلاف ذلك لو ادعى العبد دفع الجميع الى احدهما ليقبض حقه ويدفع
الباقى الى شريكه فانكر حلف وبرئ ولو قال دفعته الى حفي والى شريك حقه حلف
الشريك ولا نزاع بين العبد والشريك وللشريك مطالبة العبد بجميع حقه بغير يمين
وبنصفه ومطالبة المدعي الباقي بعد اليمين انه لم يقبض من المكاتب شيئا ولا يرجع
على العبد فان عجز العبد فللشريك استرقاق نصيبه وكل ويقوم على القابض نصيب
الشريك لا عراف العبد بالرقبة بخلاف الاول ويحتمل عدمه لا اعترف القابض بحرية
الجميع والشريك برقبة الجميع فان صدقه القابض وادعى انه دفع الى شريكه النصف

حلف الشريك ورجع على من شاء فان رجع على المصدق بجميع حقه عن المكاتب
ولا يرجع عليه بشئ وان رجع على العبد رجع العبد على القابض سواء صدقه في دفعه
الى المنكر وكذبه فان عجز العبد كان له اخذها من القابض ثم يسألها فان تعذر كان
له تعذر واسترقاق نصيبه ومشاركه القابض في النصف الذي قبضه عوضا عن
نصيبه لو اختلفا في القول قول السيد مع يمينه ويحتمل تقديم قول العبد
ولو اختلفا في الاداء قدم قول السيد مع اليمين ولو اختلفا في المدة وفي النجوم فذلك
لوقبض من احدهما بنية واشتبه صبر لرجاء التذكر فان مات استعملت القرعة فان
ادعى كل منهما عليه حلف على نفى العلم ولو مات حلف العشرة على نفى العلم ايضا ولو
اقام احد العبدتين بيته بالاداء قبلت سواء كان قبل القرعة او بعدها ويظهر
فاد القرعة لان البيعة اقوى ويحتمل عطفها معا يجوز ان يجعل المكاتب
بعض العوض قبل جله ليسقط المولى الباقي ولا يجوز الزيادة عليه للتأخير و
يجوز ان يصالحه على ما في ذمته باقلا او اكثر لا يوجب له ان يصير به دين بمثله على راي
القول الثالث السيد بشرط البلوغ والعقل والاختيار والقصد وجواز
التصرف فلو كاتب الطفل والمجنون او المكره او السكران او الغافل او التاهي
او المحجور عليه لسفه او فليس لم يقع وكذا المميز وان اذن له المولى والا قرب عدم
اشراط الاسلام فلو كاتب الذي يبيع صح ولو كان العبد مسلما ففي صحة كتابته
نظرا فيه المنع بل يقهر على بيعه من مسلم اما لو اسلم بعد الكتابة فالا قرب التزوم
لكن لو عجز واسترقق ببيع عليه ويحتمل عدم التعذر ولو اشترى مسلما فكتبه لم
يصح الشراء ولا الكتابة ولو اسلم فكتبه بعد اسلامه لم يصح ولو كاتب الحر في مثله
صح ولو باء البنا وقد فصل احدهما صاحبه بطلت الكتابة فان العبدان كان هو
القاهر ملك سيده وان كان السيد فقد فسخ على ابطال الكتابة وورده رقيقا

وكذا الوقف السيد بعد عقه وان دخلا من غير قصر فقصه احدهما الآخر في دار الاسلام
لم يطل الكتابة لانها دار حضرة لا يوثق فيها القصر الا بالحق ولود خلاستامين لم
يمنع من الرجوع ولو اوى العبد لم يحجب على الرجوع مع مولاه فان اقام السيد للاصفياء
عقد ما نال نفسه وله ان يوكلفه ويتعق مع الاداء ثم يعقد ما نال الله اقام والا
رجع ولو عجز استرقه ويرد الى السيد ولو اراد المولى لم يصح كتابته ان كان
عن فطرة لن والملكه عنه وان كان عن غيرها فكذلك ان كان العبد مسلما
لو جوبه عليه ويحتمل وقهرها موقوفة فان اسلم يتينا الصفة وان قتل او
مات بظلم فان ادى حال الرقة لم يحكم بعقه بل يكون موقوفا فان اسلم ظهر صحة
الذبح والعق ولو اراد السيد للكتابة ادى العبد الى الحاكم لا اليه ويعتق بالاداء
فان دفع اليه كان موقوفا او باطلا على الرد وفيما اشترط الحاكم في المجرور في
تعمير بالذبح الى المزدحم التلف اشكال ولو اسلم حسب عليه ما اخذ في الرقة ويجوز
لولي الطفل والمجنون الكتابة مع الغيبة على رأي ونصح كتابته الميراث من الثلث
لانه معاملة على ماله بما له فان خرج من الثلث عتق اجمع عند الاداء وان لم يكن
غير صحته لانه وكان الباقي رقا على رأي **الكتاب الثاني** العبد وله شرطان
التكليف والاسلام فلو كانت الصبي او المجنون لم تعتق اذ ليس لهما اهلية القبول
ولو كانت المسلم كافرا فالأقرب بالنظارات ولو كانت مشككة لم يصح على اشكال و
يجوز ان يكتب بعض عبدك على رأي وحضته من الميراث ومن المعتق بعض
ولو كانت حصته غير اذله شركه صح وان كره الشريك ولا تسري الكتابة الى باقي
حصته ولا الى حصته شركه نعم قبل اذ ادى جميع مال الكتابة عتق كله وتقوم
حصته شركه عليه وان كان موقوفا ولو كان له سري العتق باقية واذا ادى
الشرك شيئا الى مكاتبه وحيات يودي مثله الى شركه سواء اذ الشريك في

كتابتة او لا ولو اوى الكتابة من جميع كسبه لم يعتق ولو اوى بجزء المكاتب مثل
ان هابه فكسب فوثبه او اعطى من سهم الرقاب لم يكن للآخر فيه شيء ولو ورث
بجزء الحر ميراثا وبجزء المكاتب اذن من سهم الرقاب كان له الدفع الى مكاتبه
ولا شيء للآخر لانه لم ياخذ سببا الرقية شيئا ولو كانت السيدان جازسا وبأى العوض
او اخلفا وسواء نسأ وبأى الملك او اخلفا وسواء اتخذا العتق وتعدت وليس
له ان يودي الى احدهما اكثر مما للآخر ولا قبله **الفصل الثاني** في الأحكام
في مطالب الأول ما يحصل به العتق وهو يحصل في الصحة بآداء جميع
المال ان كان المكاتب مشروطا بالبراءة والأعتاقض والافتقان عنه ولا
يحصل بجزء من النجوم جز من الحرية حتى يودي الجميع اما المطلق فكلما ادى
شيئا اعتق بازائه ولو بقي على المشروط اقل ما يمكن لم يعتق فان عجز كان مولاه
استرقاؤه والمقبوض له والمشرط قبل الاداء رقا وفطرة على مولاه ولو كانت
عبد لم يعتق حصته احدهما الآباء جميع اليهما او باذن الآخر في الاداء
ولو حلف اثنين فادى نصيب احدهما عتق ولا يعتق المكاتب بملك مال الكتابة
بل باذنه وان كان قبل الاجل ان رضى المالك بقضه صح ولو حلف السيد و
سفن النجوم لم يعتق حتى يسلم الى الولي ولو تلف يد السيد فلا ضمان اما
لو تلف السيد عليه مالا فانه مقاض ولو حلف العبد فقبض منه السيد عتق
ولو ادى الكتابة فصدقه احد الوارثين وكفبه الآخر قبل شهادة المصدق
عليه ان كان عدلا والا حلف وصار نصفه مكاتبيا والآخر رقا فان اعقه
المصدق سري الباقي وان ابراه لم يسر وكذا ان ادى النجوم واذا عجز كان
له رده في الرق ثم المنكر ان كان قد اخذ نصف كسبه فافى يده المصدق فان
ادعى المنكر ان ما في يده متقدم على ادعاء الكتابة او في حيوة المورث قدم

قول الآخر مع الجحيم ولو ظهر في العوض فله رقة وابطال العتق واخذ الارش فيبقى
على العتق ولو تعبد عند كان له دفعه بالارش وقيل لا ولو رضى المالك بالعتق
العتق وهل يمتنع من حين الرضا والقبول اشكال ولو اطلع على العبد بعد التلief
كان له رقة العتق الى ان يسلم الارش فان عجز كان له الاسترقاق كالغير من بعض
التجوم **المطلب الثاني** في احكام الاداء وحجب القبول مع دفع النجم عند حلوله ولو
كان غايبا قبضه الحاكم ولو قال هو حرام لم يقبل ويحتمل ان يتبرعه الحاكم فيحفظه في بيت
المال الى ان يعثر ماله وان يبقيه في الاقرب قبول كذبت نفسه اما لو عتق لم يقبل
تكريره الا ان كان له المقر له ولو قبضه من مال الصدقة وحجبه فان عجز فاسترق
فالاقرب عدم نزول ملكه عنه ولا يحل الاظهار مع الحلول الا بقدر ما يخرج المال من
حرره ولو كان غايبا فالاقرب ان له الضيق وكذا لو كان له عروضا لا يتابع الا بعد ماله
لو غاب بعد الحلول بغير اذن السيد فله الضيق من غير حاجه الى القاضي وان كان باء فليس له
الا ان يجبر بالانتم على الاظهار فيقصير الاياب ولو منع مع القدرة فله للمولى الاجبار
او الحاكم ولا فيه نظر الاقرب ذلك وان معناه كان له الضيق وكذا في الزامه بالسعي
ولو جرت العبد لم تنفع الكتابة وكذا للمولى وكذا لو جرت معا لعم للمولى الضيق اذا لم يكن
المجنون مال فان كان له مال فله الحاكم الاداء عنه ليعتق مع الصلحة والسيد الاستقلال
باخذ النجوم ولو مات المشتري وطبقت الكتابة وان حلف وقال بعد العتق ولو
استعمل شحلا وغرم الاجرة لم يلزمه الاظهار بعد الاجل شهرا او ثلثه الشهر والمولاه وان
بقى عليه درهم واولاده رقب للمولى اما المطلق فيجوز منه بقدر ما ادى ويكون الباقي
رقا لو مات فيها خذ من تركته بقدر ولو مر به بقدر الحرية ويودي الوارثه للتابع
له في الكتابة من نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن مال سعى الاولاد فيما
بقى على ايهم بالسوية وان اختلفوا في الاستحقاق والقيمة ولو تعدر الاستيفاء

من بعضهم لغيبه او غيرها احد من نصيب الباقي ما تحلف على الاب وعق النجم ولولم
كن تركه سعى الجميع وليس للمولى مطالبة الغائب بنصيبه ومع الاداء يستعصرون والاقرب
ان للمولى اجبارهم على الاداء وفي رواية يودي الاولاد المتخلف من الاصل ولهم الباق
ولولم يود شيئا كان اولاده رقا والمال للمولى ولو كان الوارث حرا وقد عتق نصف المكتبة
ورث بقدره والباقي للمولى ولا اداء ولو طلقها فللمولى النصف والباقي بينهما
على ما ياتي فيسرى المكتبة من نصيبه ما بقي على ابيه وعتق ويرث هذا المطلق
ويرث ونفع الوصية له كل ذلك بقدر ما فيه من الحرية دون الرقية ويجوز جد الحر بقدر
ما فيه من الحرية وجد العبد الباقي ويجوز للمولى لو نفي بها بقدر الحرية دون الرقية
وحجب على السيد اعانة المكاتب من التزكوة ان وجبت عليه والا استحب على راي ولا
يتقدر قلة ولا كثرة وتضيق ادا بقى عليه اقل ما يستحق الا ولو اخل حتى يعتق بالاداء
قل وجب القضاء ويحوز المقاصد قيل وحجب على المكاتب قبول الاثنان دفع المالك من عين مال
الكتابة او من حصه ولو كان لمولاه دنيا معاملة مع النجوم فله ان ياخذ ما في يده بالدين
ويجوز اذا لم يملك الا ما يفي باحدها ولو اراد تعجيره قل احلا من المال اخذ بالدين فيه
اشكال اما المطلق فليس له ان ياخذ منه الا ما يحاوزه المكاتب من الحصتين ولو كان
عليه دين معاملة لاحبى وارث حياه احتمل التوزيع والباقي للمولى وتقديم الدين
لان الارش متعلقا هو الرقية ثم الارش تقدم على النجوم هذا مع الحجر عليه وقبله
له تقدم من شأ ولو عجز نفسه وعليه ارش ودون معاملة سقطت النجوم ووزع
ما في يده على الحقير ويحتمل تقديم الدين ليعتق الارش بالرقية والعكس لان
صاحب الدين رضي بذمته ولمسحق الارش تعجيره حتى تنفع رقبته ولو اراد السيد
فداء لبقى الكتابه جاز وليس لصاحب دين المعاملة تعجيره اذا لا يتعلق حقه بالرقية
ولو كان للسيد دين معاملة ضارب الف مائة لا بالنجم ولو كان مطلقا ضارب

بنيها المهران لم يكن ربعة فان حملت قوت بعد عجزها وقيل في الحال وعليه نصيبتيها
مورا كان او معسر على اشكال ونصف مهرها فبطل الكتاب في حصته الشريك و
ينصير جميعها ام ولد ونصفها مكاتب للواطي فان ادت نصيبه اليه عتق وسري
الى الباقي لانه ملكه على قول الشيخ وان عجزت ففسخ الكتاب كانت ام ولده فاذا
ما عتق من نصيبه والولد حق وعليه نصف قيمته يوم الولادة فان وطئها
مع الشبهة فعليه مهران فان تساوت الحال تساوى وان وطئ احداهما بكرا
فعليه مهر كبر وعلى الآخر مهر نيب واما العبد فليس له ان يتصرف في ماله بما ينافي
الالكتاب كالمجابه والهبة وما فيه خطر كالقرض والرهن والقرض ولو
اذن المولى في ذلك جاز وله التصرف في وجوه الالكتاب كالباع من المولى وغيره
وكذا الشراء وبيع بالحال لا بالمرجل فان نراد الثمن عن ثمن المثل وقضى
ثمن المثل واخر الزيادة جاز وله ان يشري بالدين وان يستلف ولو اعنى
بادن المولى صح ولو يادوا حمل الوقف على الاجازة والبطالان وفي الكتابة
اشكال من حيث انها معاوضة او عتق فان سوغناها فجزا معا استرقهما
المولى وان عجز الثاني اسرقه الاول وان عجز الاول واسترق عتق الثاني و
لو اسرق الاول قبل اداء الثاني كان الاداء الى السيد وله ان ينفق قما في يده على
على نفسه وما يملكه بالمعروف ولو باع محاباة بادن سيده صح والمولى اخذ
بالشفعة اذا كان شريكا ويصح اقرار المكاتب بالبيع والشراء والعين والدين
لانه يملك فيملك الاقرار به وليس له ان يزوج الابادن مولاه فان فعل وقف
على الاجازة او الاداء وليس له التسري من دون ادنه ولا يطأ مملوكه الا
بادن مولاه فان حملت فالولد رقب له ولا يعتق عليه فان ادى عتق وعتق
الولد وان عجز رقا معا وليس له ان يزوج عبيده من امة الابادن مولاه

المهر

بنيها المهران ايضا ولو مات المشرط كان ما في يده للدين خاصة فان فضل شئ فله المولى و
لو كان عليه ارش حانة ودين ولم ينفذ ما تركه بالجميع قال الشيخ بدى الدين لعلق الارش
بالرقبة ولو كان المكاتب على سيد مال من جنس النجم وكان حاله تقاضا ولو فضل لاحدهما
شئ رجع صاحب الفضل به على الآخر ولو اختلفا جفا وصفا لم يخر المفاضل الا بضاها
ومعه نحو سوا تقاضا او قضى احدهما ثم دفعه الى الآخر عوضا عما في ذمته او لم يقاضا
ولا احدهما وسوا كان المالا انما او عروضا او بالتصرف وهذا حكم عام في كل غير عيين
ولو عجز المكاتب المطلق وحسب على الامام فكم من سهم الرقاب **المطلب الثالث في**
التصرفات وهي ثمانية السيد والعبد اما السيد فينقطع تصرفه في المكاتب بعقد الكتابة
سواء كان مشروطا او مطلقا الا مع عجز المشرط واسترقاقه وليس له بيع رقبة المكاتب
وان كان مشروطا قتل العجز وله بيع النجوم ان قلما يوجب المال والافلا لانه دين
عزله فان مضى المشتري عتق المكاتب ما عدا فظاهرا وما على الفساد فلا تارة كالوكيل
وليس له التصرف في ماله الا بما يتعلق بالاستيفاء وله معاملته العبد بالبيع والشراء واخذ
الشفعة منه وكذا ياخذ العبد منه وليس له منع العبد من التصرف ولا من كل تصرف
يستفيد به مالا ولو شرط في العقد ترك السفر احمق البطلان لانه كشرط ترك
النكاح والشفعة للفائدة فان سافر ولم يملكه الرقة كان له الفسخ وليس وطو المكاتب او
امة المكاتب الشبهة فعليه المهر ولا يتكرر بتكرره الا مع الاداء ولا حد ولا تغيير
والولد حق ونصير ام ولد ولا يطل كتابتها ولو وطئ مع علمها بالتحريم عزا وهل
ثبت المهر مع المطاوعة اشكال وثبت مع الاكره واذا اصابته ام ولد عتقت بغير
من نصيب ولدها وتقوم مكاتبه ويسقط عنها ما بقي من كتابتها وما في يدها
لها ولو اعنتها مولها عتقت وسقطت كتابتها وما في يدها ولو كانتاها ثم
وطئ احدهما حد نصيب الآخر وعليه المهر فان عجزت فلا خير الرجوع على الواطي

ولا يح وجدة الثبوت الزباينة وبين مولاة اشكال ولا يقع يد عن البيع قبل
قبض الثمن وليس للكتابة ان يترجح الابدانه فان باءت وقف على الاجازة
وهله ان يشري من يعتق عليه الاقرب ذلك مع الاذن لابدونه وله قبول
الوصية له به والجهة اذا لم يكن في القبول ضرورة ان يكون مكتبا واذا اشتراه او
قبله في الوصية ملكه وليس له بيعه ولا هبته ولا اخراجه عن ملكه ولا يعتق عليه فان عجز وردي
الرقا سرقها المولى وان ادى عفا معا وكسبه للكتابة لانه ملكه ونفعه عليه لانه ملكه لا محدث
القرابة ولو اعققه بغير اذن مولاة لم يبع ولو اعققه سيده عتق وكان القريب معتقا ايضا كما
لو ائزله ولو مات مكاتب صار قريبا من المولاة وللكتاب ان يشري اضراره والمكاتبه تزوجوا
يفسخ النكاح ولو تزوج ابنته من مكاتبه ثم مات ورثته او بعضه انفسح النكاح واذا اعتق
باذن مولاة كان الولد موقوفا فان مات مريضا استقر للسيد وان اعتق ثوما فله فان
مات العتق في مدة التوقيف احتمل ان يكون للسيد وللكتاب موقوفا ولو اشترى من
يعتق على مولاة صح فان عجز واسترقها المولى عتق عليه ولا فلا **المطلب الرابع** في
احكام الجنابة اما تجنابه فان كانت على مولاة عدا فان كانت نفسا فلو ارثت القصاص
وبصير كالميت وان كانت طرفا فلو المولى القصاص ولا يبطل الكتابة وان كانت خطا فقلت
برقبته وله ان يهدي نفسه بالارض او بالقل على الاقوي فان كان ما في يده كفي للحقين
انعتى بالاداء وان قصصه فع الارش او لا فان عجز كان للمولى استرقاقه وان لم يكن مال
فان فسخ المولى سقط الارش لانه عبده ولا يثبت له مال عليه ويسقط مال الكتابة بالفسخ
ولو اعققه مولاة سقط مال الكتابة دون الارش على اشكال ولو كان ما في يده يفي باحدهما
فاختار السيد قض مال الكتابة صح وعتق ولزمه الارش والاقول على الخلاف قطعوا
ان كانت على اجنبي عدا فان عتق فالكاتبه باقية وان كانت نفسا واقض الوارث فهو كما

لومات وان كانت خطا فله فك نفسه قتل الكفاية سواء حل النجم او لا بالقتل والارض
على الخلاف فان قصر ما في يده عن الفك باع الحاكم منه بما بقي من الفك وبقي المتخلف منه
مكاتبه فان فتح المولى صار عبدا مشتركا بينه وبين المشتري فان صبر فادى عتق المكتبة
فان كان العبد موهرا قوم حصه الشريك عليه بمعنى الاستسعاء واخذ ما في يده بقدر
قيمة المشتري وعتق وان لم يكن في يده مال بقي حصه المشتري على الرقية ولو لم يكن في يده
شي اصله لم نف بالحنانية الا قيمته اجمع بيع كله وبطلت المكتبة الا ان يفديه السيد
فيبقى المكتبة بجاهها ولو ادى الى السيد او لا فان كان الحاكم قد حجر عليه لسرا او للغايبه
لم يصح الدفع والا صح وعتق ويكون الارش في ذمته فيضرم ما كان عليه قبل العتق
وهو اقل الا مريض او الارش على الخلاف وان اعقد السيد كان عليه فداؤه بذلك
لانه انكف محل الاستحقاق كما لو ضل وان عجز ففصح السيد فداؤه بذلك او دفعه
ولو جنى على جماعة فلهم القصاص والعفو والارش في الخطا فان كان ما في يده نفي
بالجميع فله الفك وان لم يكن معد مال تساووا في ذمته بالخصص ويستوى الاول والاخر
في الاستيفاء وكذا لو حصل بعضها بعد التجهيز ولو كان بعضها بوجوب القصاص استوفى
وبطل حتى التخریب ولو عفى على مال شارك ولو ابراه البعض استوفى الباقيون
ولو جنى عبد المكاتب خطا فله المكاتب فك بالاقول ولو اوجبت الفك بالارش وزاد
هنا لم يكن له ذلك الا باذن مولاه فان ملك المكاتب اياه فقتل عبدا للمكاتب لم يكن له
القصاص منه كما لا يقتض منه في قتل الولد ولو جنى على غيره فقتله فك بالاقول متى
على جانيه شره ابتداء ولو جنى بعض عبده على بعض فله القصاص ان اوجبه حسما
للزاد وليس له العفو على مال وكذا ان كانت خطا لم تنب لها حكم اذ لا يحل السيد على عبده
مال ولو كانت الحنانية عليه فان كانت خطا فقد رأت كانت عدا فله القصاص
الا ان يكون اياه ولو جنى المكاتب عليه لم يقتض منه لان السيد لا يقتض منه لعبده

وان كان على ما مع احتمال القصاص لأن حكم الأب معه حكم الأحرار ولا قصاص
لملوك على ما كان في غير اجماعا ولو جنى ابن المكاتب لا يفديه ان منعنا شراءه ولو
جنى ابنه على عبده لم يكن له بيعه ولو جنى على عبده مولا فللمولى القصاص والأرض
وأما العتابة عليه فان كانت من حر فلا قصاص وان كانت عمدا وبثت الأرض و
ان كان الجاني المولى للمكاتب لا السيد ولو كانت بغضا بطلت العتابة وعلى الجاني قيمته
لبيده ولو كان جرحا فادى وعققت ثم سري وجبت الدية لأنها اعتبار الضمان بحاله
الاستقرار ويكون للورثة ولو كان الجاني عبدا او مكاتباً فله القصاص من العمد
وليس للمولى منعه منه وان عفى على مال ثبت له وان عفا مطلقا فالأقرب الجواز
لأن موجب العمد القصاص وليس للسيد مطالبته باشتراط مال لأنه تكسب وليس
للسيد احسان عليه أما لو جنى عليه عبد المولى فاراد الاقصاص كان للمولى
منعه على اشكال ولو كان خطأ لم يكن للمولى منعه من الأرض ولو ابراء الجاني
من الأرض في الخطأ توقف على اذن المولى واذا قلل المكاتب فهو كالومات هذا حكم
المشروط وأما المطلق فاذا ادى من مكاتبه شيئا تخبر منه بحسبه فان جنى
ح على حر او مكاتب مثله او من العتق منه أكثر اقتص منه في العمد وان جنى على ملوك
او من العتق اقل منه فلا قصاص بل عليه من أرض الجناية بقدر ما فيه من الحرية
ويتعلق برقبته بقدر الرقبة ولو كانت خطا تعلق بالعاقلة نصيب الحرية والرقبة
نصيب الرقبة والمولى ان يفدى نصيب الرقبة بمحضتها من الأرض سواء كانت
العتابة على عبدا وحر ولو جنى عليه حر فلا قصاص وعليه الأرض ولو كان رقبا
او اقل حرية او مساويا اقتص منه في العمد **المطلب الخامس** في الوصايا لا تقهر
الوصية لمكاتب الغير الا ان يكون مطلقا العتق بعضه فتصح بنفسه ما عتق منه
وتبطل الباقي ولو قصر الثالث عن المعين ففي توزيع الثلث اشكال اقرب ذلك

في الوصايا

والفرق بين الوصية والبيع انه قد يعجز ويموت رقبا فيمحص الوصية للملوك الغير
وفي الشراء يكون للمولى لأنه بالكتابة اذن له ولو اوصى لمكاتبه صح وان كان مشروطا
وبقاص الورثة بالكتابة ولو اعنته في مرضه او ابراءه من مال الكتابة وبنا لزم والا
خرج من الثلث فان كان الثلث بقدر الأكثر من قيمته ومال الكتابة عنه وان زاد
احدهما اعتبر الأقل فان خرج من الثلث عتق والغنى الأكثر فان قصر الثلث على الأقل
عتق منه ما يحمله الثلث وبطلت الزايد وسعى في باقي الكتابة لافي في القيمة فان
عجز عن باقي الكتابة لا عن قيمة الباقي احتمال السعي فيها اذ لا يخط عن مرتبة الرقيق
ويقوم قيمة عند عتق نصفه مثالا ونصفه مكاتبان لم يفسح فيسعى سعي المكاتب وان فتح بقوم نصفه
رق فيسعى سعي العبد فان عجز استرق الورثة بقدر الباقي عليه هذا الواعية ولو ابراءه احتمال
ذلك ايضا لساواه الأبراء العتق والبطلان مع القصور والتخلفا شئ من مال الكتابة لأنه
كالأبراء من البعض والفرق بين الأبراء والعتق المطلق ولو اوصى بعتقه ثم مات ولا شيء
عنه لم يمتعه ولا ينظر الحلول وبقي ثلثه مكاتباً تخبر عند الأداء ولا تصح الوصية برقبته و
ان كان مشروطا كما لا يصح بيعه ولو اوصى بملء يفتق عليه او باعه عليه ففي الجواز اشكال
ولو اوصى الوصية الى غيره في الرق جان كما لو قال وصيت لك به مع عجزه وصح كفايته وتجوز
الوصية بمال الكتابة وجميعها الواحدة وان شئت ولا حكم للمكاتب الفاسدة بل يقع لا غير فلو
اوصى برقبته صح ولو اوصى بما في دمه لم يصح ويصح بالمقبوض منه ولو اوصى بمال الكتابة الصحيحة
خرج من الثلث وللورثة بعجزه وان انظر الوصى له ولو اوصى برقبته فللموصى له بعجزه
عند العجز وان انظر الورثة ولو قال صفعوا عن المكاتب ماشاء فشاء الكمال فالأقرب الجواز
لثنا واللفظ اما لو قال صفعوا عنه ماشاء من مال الكتابة فشاء الجميع لم يصح لأن من التبعيض
ولابقي شياح وان قل ولو اوصى له بأكثر ما بقي عليه فهو وصية بالنصف وادى زيادة
وتعيينها الى الورثة ولو قال صفعوا الأكثر ومثله فهو وصية بما عليه فتبطل في الزايد

والفرق

لعدم محله ولو قال اكثرها عليه ومثل نصفه فذلك لثمة ارباع وادنى زيادة ولو قال ضعوا الي
نجم شاة وضعوا ما يختار ولو قال ضعوا انما تختار الوارث ولو قال ضعوا اكثر نجومه وضعوا
عنه اكثرها ولو قال ضعوا اكثر نجومه احتمل التزايد على النصف منها واحدا اكثرها قدرا ولو
ساوت قدرا صرف الى الاول ولو قال ضعوا اوسط نجومه وكان فيها اوسط واحد معين مثل
ان يساوي قدرا واجلا وعددها مفرد كالثلثه والخمسة والسبعة فالثاني والثالث
والرابع اوساطا ولو كانت اربعا واختلف المقدار كما للمائة والمائتين والثلاثمائة فالمائتان
وسطا ولو تساوى المقدار واختلف الاجل مثل ان يكون النجوم اثنان كل واحد في شهر
واحد الى شهرين وواحد الى ثلثه اشهر يعنى ما هو الى شهرين ولو اختلف الثلثة
في واحد معين ولو كان لها وسط قدرا واجلا وعددها مختلفه فيه فالأختار الى الورثة
في العيين ولو ادعى المالك ان ارادة شئ منها حلف الورثة على نفي العلم وعينها ما ارادوا
ومنى كان العدد ويرا فواوسطه واحد وان كان شفعا كما ربعه اوسطه فواوسطه
اثنان ويصح تدبير المالكين فان عجز وصحت الكفاية بقى التدبير وان ادعى عتق وبطل
التدبير وان مات السيد قبل اداءه وعجز عتق التدبير ان حمله الثلث وان لم يخرج
من الثلث عتق منه بقدر الثلث وسقط من الكفاية بقدر ما عتق منه وما في يده له ولو
ادعى بعقده عند العجز فاداه قبل حلول النجم لم يعتق لانه لم يحجب عليه شئ بعجزه فان حل
حلف ان لم يعلم في يده مال ان ادعوه واذا اعتق كان ما في يده له ان لم يكن كفاية وصحت
لان العجز لا يفسخ الكفاية بل يستحق به والورثة عتق المالك من غير وصيته كورثهم وولاه
لهم ولو اعقده الموصى له بال الكفاية لم يعتق ولو ابراءه من المال عتق ولو عجز فاسترقه
الوارث كان ما قبضه الموصى له من المال والتعجيل الى الورثة لان الحق ثبت
لهم بتعجيلهم وبصير عبد لهم ويحتمل الموصى له لتسلطه على العتق بالبراءة ولانه
حق له فله القبر ولو ادعى المالك للمساكين ونصب فيما قبضه فسله اليه عتق

وان سلمه الى المساكين او الى الورثة لم يعتق ولم يبرأ لان التعيين الى الوصى وان
وقى بدفع المال الى غريمه يعتق القضاة منه اما لو كان قد ادعى نقضا دون مطلقا كان
على المالك ان يجمع بين الورثة والقيم بالقضاة ويدفع اليهم حصته لان المال للورثة
ولهم التعجيل في حجات القضاة والقيم بالقضاة حتى فيه لان له منعهم من التصرف في
التركه قبل القضاة **المطلب السادس** في حكم الخل لا يدخل الولد في كفاية امه ولو حدث
بملوك بعد الكفاية فحكمه حكمها يعتق بقطعة مشروطة كانتا مطلقا ولو
اعتق من المطلقه بعضا اعتق من الولد بقدره ولا يكون مكاتبيا وان اعتق
بعضا لان الكفاية عقد معاوضه ولو تزوجت بغيره كان اولادها احلرا ولو
حدث من مولاها تخرجت من نصيب ولدها ولو بقي شئ من مال الكفاية بعد
موت المولى فان عجزت في الباقي ولو لم يكن ولد فالكفاية بجاهها ولو عتق ولد
المكاتبه وفيه اشكال ينشأ من الاستعانة بكسبه عند الاشراف على العجز واذا
ات بولده من زنا او ملوك فهو موقوف على ما يتناه فان قل فعلى قائده قيمته لانه
تستعين به ولما كسبه وارث جنائبه فانه موقوف فان عتق فله وان رفق فليس له ولو
اشرقت امه على العجز ومع المولى بالصح كان لها الاستعانة به ولو مات الولد قبل موت امه
واسترقاها فله لانه وفقته من كسبه فان قصر المالك على المولى لانه لو رفق كان له
وفيه نظر ولو كان الولد انثى فليس للمولى وطؤها فان وطئ الشبهة فعليه المهر لانه فان
حملت صارت ام ولد فان اعقب الام عتقت ولا جعلت من نصيب ولدها عند موت مولاها
ولو ات بولد واذا عتق تخرج عن الكفاية بقد قول السيد مع اليقين ولو اخل السيد
والمكاتبه ولد فقال كل منهما انه ملكه فان تزوج المكاتبه امه سيده ثم اشتراها فقول
النكاح قايما في حين التزوج السيد وبعد هذا لا يقدر هنا قول المكاتب لثبوت
يده عليه والمكاتبه وان كانت يدها على الولد الا انها لا تدعى الملك بل الايقاف و

عليها ص

اليد يعنى بالملك لا بالايقاف ولو استولدا المكاتب جارية فولده كهيته يعنى يعقده
ورق برقه وللمولى عقده على اشكال والجارية ام ولد للمكاتب ليس له بيعها **قال**
المشروع ورق وفطرته على مولاه بخلاف المطلق ويكفر بالقوم ولو كفر بالعتق او
الاطعام لم يجزئه ولو اذن المولى فالوجه الاجزاء **ب** لو ملك المكاتب نصفه
فكسبه يمينه وبين المولى ولو طلب احدها المهايأة لم يحبس الاجبار على اشكال
ج لو ابراه بعض الورثة من نصيبه من مال الكتابة عتق نصيبه ولم يقوم عليه وكذا
لو عتق نصيبه على اشكال **د** اذا مات المولى فلو ورثته مال الكتابة بالخصص فان ادى
الى كل ذى حق حقه عتق ولو ادى الى البعض كل حقه دون الباقي لم يعنى
منه شئ ولو كان بعضهم غايبا دفع الى وكيله فان فقد الحاكم ويعتق بالاداء
كذا المولى عليه **الفصل الرابع** في الاستيلاء وفيه مطلبان **الاول** في تحققه
هو ثبت بوطن امته وجب لها منه في ملكه فلو وطئ امه غيره وولدت مولودا ثم ملكها
لم تصير ام ولد سواء كان زنا او بعقد صحيح شرط فيه الولد للمولى وسواء ملكها حاملا
فولدت في ملكه او ملكها بعد ولادتها ولو اولدها حرة بان يطأ امه غيره لشبهة
ثم ملكها قبل تصير ام ولده ولو وطئ امه غيره فاجبلها ثم ملكها لم يصير ام ولد
وان شرط الحرية ولو اشترها فان ثبت بولد يكن تجرده بعد الشراء وقبله قدمت
اصالة عدم الحمل على عدم الاستيلاء دامتا لوفاء فانه يقتضى الاستيلاء قطعا وفي
افتقار نفي الولد الى اللعان اشكال ولو وطئ جارية ولده الصغير والكبير
قبل النكاح فخلت لم تصير ام ولد وان قومت على الصغير صارت ام ولد وفيه
لجارية دون المهر وفيه الكبير عليه المهر دون القيمة ولو زوج امه ثم وطئها
فخلت محرما فان علق منه فالولد حر وثبت للامه حكم الاستيلاء ولو ملك امه
او اختا وبنته من الرضاع العتق على الاصح وقيل لا يعتق فلو وطئ احداهن

فصل في الاستيلاء

فصل حرما وبنته حتى حكم الاستيلاء وكذا لو ملك وثبة فاستولدها او ملك العاقرة امه مسلمة
فاستولدها او وطئ امه المهرقنة بالنكاح الى المهرقن حتى يحبس على الراس الواطي ان يجعل
مكافا لها او ثمنه الدرس او الاقر للمنع ان لم يكن سواها والآن لم انا امه القراض فانه
يطل القراض فيها وان كان فيها بيع جعل الزرع مال المضاربة واذا وطئ الجارية امه الكافرة
وخلت فاسلت قبل تباع عليه وقبل بحاله منه وبينها او يجعل على يد امرأة ثمة وانما
ثبت حكم الاستيلاء بما هو ركنه **ا** ان تعلق منه بجزء وانما تعلق بملك من مولاه في موضعين
ان يكون الواطي عبدا قد ملكه مولاه الموطنة وقيل انه يملك بالتكليف وان يكون الواطي
مكاتب استولى جارية للتجارة فان الجارية مملوكة ولا يثبت حكم الاستيلاء في الاول
واما الثاني فان غر استرق المولى الجميع وان عتق صارت ام ولد وليس للمكاتب بيعها
فلعجز وعقده **ب** ان تعلق منه في ملكه اما بوطن مباح او محرم كالوطئ في الخيض
والنفاس والصوم والاحرام والطهار والايلاء ولو علق في غير ملكه لم يكن ام ولد سواء
علق بملكه كالزنا والعقد مع اشراط الولد او بجزء كالغزو والمسرى اذا ظهر
الاشقاق **ج** ان يضع ما يطهره حمل ولو علقه اما النطفة فالأقرب عدم
الاعتداد بها **المطلب الثاني** في الاحكام ام الولد مملوكة لا يعتق بعتق المولى
بل من نصيب ولدها فاذا مات مولاه جعلت من نصيب ولدها وعقبت عليه ولو لم
يكن سواها عتق نصيب ولدها وسعت الباقي ولا تقوم على الولد وقال الشيخ ان
كان لولدها مال ادى ثمنه ثمنها سوى الخروج عن ملكه بغير العتق فليس له بيعها ولا
لاعتقها وله وطئها واستخدامها وعقبتها في كفارة وغيرها وملك كسبها وشرعها
فصل وكنايتها وتبنيها فان مات ولدها قبل مولدها رجعت طلقا بجوز بيعها
وهبتها والتصرف فيها كيف شاء ولو كان ولد ولدها حيا احتمل الحاقه بالولد
ان كان وارثا ومطلقا والعدم وكذا يجوز بيعها مع وجود ولدها في ثمن رقبته

فصل في الاستيلاء

اذا كان دينا على مولدها ولا يتي له سواها والا فرب عدم اشتراط موت المولى وكذا يجوز
 بيعها لو كانت رهنه او هل يجوز هبتها فيه نظرا لافرق بين المسئلة والكافرة وكذا المولى و
 لو ارادت لم يبطل حكم الاستيلاء وفي رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام ان ولده
 نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاما ومات فاعققت ونصرت وترت ووجت
 نصرانيا وولدت فقال ولدها لا ينها من سيدها وتجب حتى تضع فاذا اولدت فاقبلها
 وقيل يفعل بها ما يفعل بالمرتدة ولا يسي حكم الاستيلاء الى الاولاد فلو تر وجت بعد
 او من شرط رقية اولاده كان اولاده منه عبدا يجوز بيعهم في حيوة المولى وبعد
 وفاته وما في يد ام الولد لو رثته سيدها ونص الوصية لام الولد من مولها خاصة
 فتعنى من الوصية فان قصرت عن قيمتها عتق الفاضل من نصيب الولد وقيل تعنى
 من النصيب وتعطى الوصية ولو جنت ام الولد خطا تعلق الجناية برقبته وتجر
 المولى بين دفعها الى المجنى عليه او ما قابل جنايتها منها وبين فدائها باقل الامرين
 من ارش الجناية وقيمتها على راي ولا يجب على المولى الفداء عينا ومع الذرع يملكها
 المجنى عليه او ورثته ملكا مطلقا له بيعها والتصرف كيف شاء ولو جنت على
 جماعة تجزى المولى ايضا بين الفداء والذرع اليهم على قدر الجنايات هذا ان جنت
 ما ساق قبل الفداء ولو جنت بعد تجزى المولى بين الفداء ما ساق وبين التسليم الى
 الثاني ولو كانت الحنانية على مولها او على من رثه مولها لم يخرج عن حكم
 الاستيلاء ولو مات قبل ان نفديها السيد لم يجب على المولى شي ولو نقصت
 واراد الفداء فداها بقيمتها يوم الفداء ولو زادت نراد الفداء وبحسبها
 معيبة يعيب الاستيلاء ولو كسبت بعد جنايتها شيئا فهو لمولها دون المجنى
 عليه ولو كسبت بعد الذرع فهو المجنى عليه ولو اختلفا قدم قول المجنى عليه
 ولو اختلفا سيدها فعليه قيمتها وكذا لو عيها فعليه الارش ولو ابيعها مولها

لم يقع مرقا بل باطلا فلو مات الولد لم ينتقل الى المشتري وان كان بعد البيع بلا فصل ولا
 نفل الاستيلاء بقتلها مولها عدا اذا عفى الورثة والمولى ارش الجناية عليها وعلى
 اولادها وضمان قيمتها على من غصبها ولو شهدا شان على اقرار بالاستيلاء وحكم به ثم
 رجعا غرما له قيمة الولدان كذا جها في نسبه ولا يعرضان في الحال قيمة الجارية لانها انما
 ارسلت بغير البيع ولا قيمة له ويحمل الارش بل ولا بعد الموت لانها محسوبة على الولد
 وهل يرث هذا الولد اشكال فان قلنا به فالأقرب ان الورثة تغريها حصته ولو لم
 يحصل من المولى اعتراف بالولد ولا كذب غرما قيمته وقيمة امه وحقته من الميراث
 لباقي الورثة ان اتبعنا الميراث **كتاب الأيمان**
 وتوابعها **في مقاصد الأيمان في الأيمان وفيه فصول الأول في حقيقتها** اليمين عبارة
 عن تحقيق ما يمكن فيه الخلا في بذكر اسم الله تعالى وصفاته وانما تنعقد بالله تعالى كقوله
 مقلب القلوب والذي نفسي بيده والذي فلق الحنبه وبها النسمة أو باسمائه المختصة كقوله
 والله الرحمن والقديم الأزلي والأول الذي ليس قبله شيء أو باسمائه التي ينصرف
 اطلاقها اليه وانما كن فيها المشاركة كقوله والرب والخالق والرازق وكل ذلك
 تنعقد مع القصد لا بد منه ولا تنعقد بالانصراف الاطلاق اليه كالموجود والمحيي و
 السميع والبصير وان نوى بها الحلف لسقوط الحرمة بالمشاركة ولو قال وقدر الله
 او علم الله فان قصد المعاني لم تنعقد وان قصد كونه قادرا علما انعقدت ولو
 قال وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله ولحم الله واقم بالله او حلف بالله واقسم
 بالله او حلفت به أو شهد بالله انعقدت ولو قال اقسم أو حلف واقسمت او
 حلفت أو شهد بحجرا أو قال وحسب الله على الأقوي وأعزم بالله أو حلف بالطلاق
 او العناق او التحريم او الظهار او المحلوفات المشرفة كالنبي والائمة عليهم السلام
 او الكعبة او القران او حلف بالابوين او بشي من الكواكب أو بالبراءة من الله تع

كتاب الأيمان

رسوله او احدا لانه عليهم السلام على رايي او قال هو يهودي او مشرك او عبدي
 حران كان كذا او ايمان البيعة تلهمني لم تنعقد وحرقت القسم البا والشاء والواو
 ولو خفف ونرى من دون حرفي انقذ وكذا لو قال ها الله او ايمان الله او ايم الله او
 من الله او لم الله ولو قال في ايمت او اقم اريدت الاخبار والعزم قبل منه والاشياء
 مشية الله تعالى توقفت اليمن بشرطين الاتصال والخلق فاذا اتصل وانفصل بها
 جرت العادة به كالنفس والتعالاش ولو تداخلى عن ذلك لم يؤثر وكان لا عينا
 لو نواه من غير نطق به ولا بد من قصد الاستثناء حال بقائه لاحالة اليمن فلو قصد
 الحزم وسبيل لسانه الى الاستثناء من غير قصد اليه كان لا عينا ولو لم ينو حاله اليمن بل
 حين فراغه منها وقت نطقه به اش ويصح الاستثناء بالمشية في كل الايمان المنعقدة
 فوقفها ولو قال لا شر من اليوم الا ان يشاء الله او لا اشرب الا ان يشاء الله لم
 يحدث بالشرب ولا بتركه كما في الاثبات ولا فرق بين تقديم الاستثناء مثل والله ان شاء الله
 لا اشرب اليوم وبين تاخره وضابط التعليق بمشية الله ان المخلوق عليه ان كان واجبا
 او مندوبا انعقدت والا فلا ولو قال والله لا شر من اليوم ان شاء زيد فثبت له بغيره
 الشرب فان تركه حتى مضى اليوم حدث وان لم يشاء زيد لم يكرهه يمين وكذا لو لم تعلم
 مشية يمين او جنون او غيبة ولو قال والله لا اشرب الا ان يشاء زيد فقد منع نفسه الشرب
 الا ان يوجد مشية زيد فان شاء فله الشرب وان لم يشاء لم يشرب وان جعلت مشية لغيره
 او موتا او جنونا لم يشرب وان شرر حدث لانه منع نفسه الا ان توجد المشية فليس له
 الشرب قبل وجودها ولو قال والله لا شر من اليوم الا ان يشاء زيد فقد لزم نفسه الشرب الا
 ان يشاء زيد لان لا يشرب لان الاستثناء والمستثنى منه متضادان والمستثنى منه الجواب
 لثبوت يمينه فلو شرب قبل مشية زيد بتر وان قال زيد قد شئت ان لا تشرب انما حدثت
 لانها معلقة بعدم مشية لترك الشرب ولم تنعدم فلم يوجد شرطها وان قال قد شئت

ظابط استثنى
 في المشية

ان تشرب وما شئت ان لا تشرب لم يخل لان هذه المشية غير المستثناة فان خلقت
 مشية لزمه الشرب لانه علق الشرب بعدم المشية وهي معدومة بحكم الأصل
 والتحقيق انه ان قصد بقوله الا ان يشاء زيد ان لا يشرب فالحكم ما تقدم وان قصد
 الا ان يشاء زيد ان اشرب فالحكم بضد ما تقدم والتضاد ثابت هنا ايضا وان جهل الأمران
 احتمل ما تقدم والبطالان ولو قال والله لا اشرب الا ان يشاء زيد فقال قد شئت ان لا
 تشرب فثبت حدث وان شرب قبل مشيته لم يحدث لان الامتناع من الشرب تعلل
 بشية ولم يثبت مشية فلم يثبت الامتناع ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وفي
 دخوله في الاقرار اشكال اقرب عدم الدخول **الفصل الثاني** في الخالف بشرط
 فيه البلوغ والعقل والاختيار والقصد والنية فلو حلف الصغير او المجنون او
 المكر او التكران او الغضبان اذ لم يملك نفسه لم ينعقد ولو حلف من غير نية لم ينعقد
 سواء كان بصريح او كناية ومع يمين اللغو وينعقد بالقصد ولا ينعقد بيمين ولدمع والدم
 الاعم اذ نذر ولا المرأة مع زوجها الا بآبانه ولا المملوك مع مولاه الا بآبانه وذلك فيما
 عدا فعل الواجب وترك البقي اما فينعقد من دون اذنه ولو قبل بالعقاد اياهم
 كان وجها نعم لهم الحل في الوقت مع بقاء الوالد والزوجة والمعبودية فلو مات
 الأب او طلعت الزوجة او عتق المملوك وجب عليهم الوفاء مع بقاء الوقت و
 كل موضع ثبت لهم الحل لا كفارة معه على الخالف ولا عليهم ولو اذن احد هذه اليمين
 انعقدت اجماعا ولم يخل لهم المنع من الايمان بمقتضاها وهل للولي المنع من الاداء
 في الوتيع او المطلق او اول اوقات الامكان اشكال ولو قال الخالف لم اقصد
 قبل منه ودين بنية وياثم مع الكذب وتصح اليمين من الكافر على راي فان
 اطلق واسلم لم يسقط الفعل وكذا ان قيد بوقت واسلم قبل فواته فاحث
 وجبت الكفارة ولو اسلم بعد فوات الوقت ولم يكن قد فعله حدثت وجبت

فان كان الحالف
 في وقت واحد
 فالحكم ما تقدم
 وان كان في وقتين
 فالحكم ما تقدم
 وان كان في وقت واحد
 فالحكم ما تقدم
 وان كان في وقتين
 فالحكم ما تقدم

الكفارة لكنها تسقط بالسلامة **الفصل في منعك المير** وفيه مطالب **الاول**
في منعك المير بقوله طلق انما منعك المير على فعل الواجب والمندوب والمباح اذا
سأوى فعله وتركه في المصالح الدينية او الدنيوية او كان فعله ارجح او على ترك الحرام او
المكروه او المخرج في الدين والدنيا من المباح فان خالف اثم وكفر ولو حلف على فعل
حرام او مكروه او مخرج من المباح او على ترك واجب او مندوب لم ينعقد المير ولا كفارة
بالترك بل يجب الترك كما في فعل الحرام او ترك الواجب او سعى كرهه مثل ان يحلف ان لا
يتزوج على امراته او لا يتبرى ولا يعقد على الماضي مثبتة كانت او نافية ولا يجب فيها كفارة
وان كذب متعمدا وهي الغفوس وانما يعقد على المستقبل ولا يعقد على فعل الغير لاق حق
الحالف ولا المقسم عليه ولا على المستحيل ولا يجب تركه كفارة وانما يعقد على الممكن فان تجدد
العجز انحلت كمن حلف ليجع عامه فيعجز والمير اما واجبة مثل ان يتضمن تحلص معصوم
الدم من القتل وانما سديته كالتي تتضمن الصلح بين المتخاصمين وانما مباحة كالتي
تقع على فعل مباح مالم تكن وانما مكروهة كالمتعلقة بفعل المكروه وانما محرمة كالكاذبة
والمتعلقة بفعل الحرام والايمان الصادقة كلها مكروهة الا مع الحاجة وينكأ الكراهة
في الغفوس على قليل المال وقد يجب الكاذبة اذا تضمن تحلص مؤمن او مال مظلوم او
دفع ظلم عن انسان او ماله او عرضه لكن ان كان بحسن التوبة وجب ان يوترى ما
يخلص من الكذب ولو لم يحسن جاز الحلف ولا اثم ولا كفارة **المطلب الثاني** في
المتعلقة بالماكل والمشرب **قاعدة** مبنى المير على نية الحلف فاذا نوى ما يحتمله
اللفظ انصرف الحلف اليه سواء نوى ما يوافق الظاهر او يخالفه كالعام يريد به الخاص
كان يحلف لا اكل لحم ونوى به نوعا معيناً وكالعكس مثل ان يحلف لا شرب لك ما بين
عطش ويريد به قطع كل ماله فيه منه والمطلق يريد به المقيد وكالحققة يريد بها
المجاز وكالحققة العرفية يريد بها اللغوية وبالعكس ولو اطلق لفظه وضع عرفي

كل

والغفوي ولم يقصد احدها بعينه ففي حمله على العرفي او اللغوي اشكال اقرب الاول
ولو نوى ما لا يحتمله اللفظ لقتل المير لان غير المنوي لا يقع لعدم قصد ولا النية
لعدم النطق ولو لم يقع شيئا حل على مقصود المتعارف اذا عرفت هذا فلو حلف
لا ياكل هذه الخنطة فطحنها دقيقا او سويقا واكلم لم يحث وكذا لو حلف لا ياكل الدقيق
فخبره واكلمه او لا ياكل لحما فاكل الية او عجا وهو ما في وسط العظام او دماغا وهو ما
في وسط الرأس ويحث بالراس والكراع والجم الصيد والبيته والمغصوب ولا
يحث بالكبد والقلب والريه والمصراف والكروش والمرفق ولا يحث في الشحم باللحم ولا
شحم الظهر على اشكال ولا يما في الجنب او يضا عيف اللحم ولا يحث في اللبن بالزبد والسمن
والجبن ويحث في اكل السمن باكله مع الغيرة وعلى الطعام مذايا ومتميزا ولو حلف لا ياكل
راسا انصرف الى الغالب كالبقرة والغنم والابل دون راس الظير والتمك والجراد على
اشكال وكذا اللحم ويحث في الرطب والبسر المنصف على اشكال اما في الرطبة او البسرة
فلا يزيد راس الرمان والعنب والرطبة الفاخرة ولا يدخل الخضروات كالقثاء والبنجار
وفي البطيخ اشكال والادوم ما يؤخذ به يابسا كالحلح وطبا كاللبن ولو حلف لا ياكل
خلافا فاصطبح به حذو بخلاف التبركاج ولا يحث في النبي بالرطب ولا بالبسر ولا بالعكس
فيهما ولا بينهما ويحث في اللبن اللبن الصيد والاذنعام والادمية والحليب والحجين
والزبيب ولو حلف لا ياكل ثمرة معينة فوقع في ثمرة لم يحث لا ياكل الجميع او يقيين
اكلها ويجب ترك الاستيعاب ولو باقيا واحدة وجل يجب اجتناب المحصور غير المشق
اشكال اقرب ذلك وان حرمنا المشبهة بالاجنبية لاصالة التحريم هناك والاباحة
هنا ولو نلف منه ثمرة لم يحث بالباقي مع الشك ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه
زيد بخلف ما اشتراه مع غيره لم يحث وانما قسماه على اشكال ولو اشترى كل منهما
طعاما وامرجه فاكل الثاني على ما اشتراه الغير حث ولو حلف لا ياكل من لحم شاة

ولا يشرب لبنها لزم الامع الحاجة ولا يسرى التحريم الى النسل على راي ولو حلف لياكلن هذا
الطعام غدا فاكله اليوم حنث لتحقق المخالفة وتكرره الكفارة متجلا على اشكال وكذا لو
هلك الطعام لوفيه بشئ من قبله ولا يحنث لو هلك لا بسببه ولو حلف لا يأكل سويا
فشربه او لا يشربه فاكله لم يحنث ولو حلف لا يشرب فقص قصب السكر او حب الرمان
لم يحنث وكذا لو حلف لا يأكل سكر او صنفه في فيه فذاب وابتلعه ولو حلف لا يطعم او
لا يذوق حنث بالاكل والشرب والمص ولو حلف لا يأكل قوتا احتمل صرفه الى الخبز
والتمر والزبيب واللحم واللبن لانها بقايا في بعض البلدان وكذا غيرها مما يقا به بعض
الناس والى عادة بلد وهو الاقرب ويحنث بالحب الذي جبره مقتات ولا يحنث بالخبز
والحل والحصرم والطعام يصرف الى القوت والادم والحلوا والتمر والحامد والمابع دون
الماء وما لم يجز عادة باكله كرق الشجر والبراب وحنث في الشجر بالحبات التي في الحفرة
منه الا ان يقصد المنفعة ولو حلف على شئ بالاشارة تغيرت صفته فان استحالت
اجزائه وتغير اسمه مثل ان اكلت هذه البيضة فتصير فرسا او هذه الحنطة فتصير
زراعا لم يحنث وان زل اسمه مع بقاء اجزائه مثل لا اكلت هذا الرطب فتصير تمرا
او دبسا او خلا او ناطقا وهذا الحل فتصير كيشا او هذا العجين فتصير خبزا فانه
حنث ولو تغيرت الاضافة مثل لا اكلت هذا رطب زيدا فباعه على عمر وحنث الا
ان يقصد الامتناع باعتبار الاضافة واذا حلف ليفعل شئ لم يبرأ لا بفعل الجميع
ولو حلف ان لا يفعل واطلق ففعل بعضه لم يحنث ولو اقصى العرف غير ما صير
اليه فلو حلف ليشرب ماء الكوز لم يبرأ لا بفعل الجميع ولو حلف ليشرب ماء الفرات
برأ البعض ولو قصد خلاف مدلول العرف صير الى قصده ولو حلف لا يشرب ماء
الكوز لم يحنث بالعوض وحنث في ماء الفرات به ولو حلف لا يشرب من الفرات حنث
بالكرع منها ومن الشرب من آنية اعترف منها وقيل بالكرع خاصة ولو حلف

يحلف لام

على فعل شيئين مثلا اكل لحا وخبزا ولا زيدا ونرا فان قصد المنع من الجميع او من كل
واحد حمل على قصده والا على الاول فلا يحنث باحدهما ولو كرر لا حنث بكل منهما ولو قال
لا اكل لحا ولا شرب لبنا بالفتح وهو من العربية لم يحنث الا بالجمع لا بالاحاد ولو حلف على
الثنين لم يحنث بالاحاد هان بخلاف العكس ولو حلف لا يأكل يضا وان يأكل ما في كم زيدا او
صريضا لم يحنث في باطف واكله **الطلب الثالث** في البيت والدار اذا حلف على
الدخول لم يحنث بصعود السطح من خارج وان كان محجرا فعلى هذا لا يحنث الا عنكاف في
سطح المسجد ولا يتعلق الحرمة به على اشكال ويحنث بدخول العرف في الدار ولو حلف لا
يدخل بيتا ندخل غرضه لم يحنث ويحقق الدخول اذا صار يحنث لو رده كان من ورائه
ويحنث في الدار بالرجل لا بالطاق خارج الباب ولو حلف لا دخلت بيتا حنث بيد الشعر
والجلد والخيمة ان كان بدويا ولا فلا ولا يحنث بالكعبة والحمام لان البيت ما جعل لاراء الكنى
وكذا الرجلين والقصه ولو حلف ليخرج من فضاء السطح ففي البراشكال ولو حلف على فعل
فان كان ينسب الى المدة كالابتدا حنث بها والا فلا ابتداء فلو حلف لا يدخل دارا وهو فيها
لم يحنث بالمقام فيها وكذا لو قال لا آجرت هذه الدار او لا بعيتها او لا وهبتها تعلقت اليمن
بالابتداء خاصة ولو قال لا سكنت وهو ساكن بها او لا اسكنت زيدا وهو ساكن حنث بالاستدانة
والابتداء ويترجى وجه عقيد اليمين ولو عاد لا لتكني بل لفعل متاعه وعياده مريض بها
ويشهد لم يحنث وكذا لو قال لا اركب وهو راكب او لا البس وهو لا لبس حنث بالابتداء و
الاستدانة وفي التطبيق اشكال في قوله الحنث بالابتداء خاصة ولو حلف لا يسكن حنث بالملك
ساعة يمكن الخروج فيها ولو اقام لقل رجله وفما شئ لم يحنث ولا يجب نقل الرجل و
الاهل ولا يحنث بتركها مع خروجه بنية الاستفقال ولو حلف لا ساكنت فلا حنث بالابتداء
والاستدانة ولو اشفق احدها بر ولو كانا في دار خرج احدها وقساها حجرين وفتحا
الحا واحد بابا وبنيها حاجر ثم سكن كل منهما في حجره لم يحنث ولو شا غلا بيتا

الحاجز واما ما كان حث ولو قال لا ساكنه في هذه الدار ففصلها حجرتين وبنيا
حاجزا ثم سكتا لم يحث ولو حلف ليخرج من هذه الدار ففصلها حجرتين وبنيا
ان اراد النقلة ويحل اليه به فله العود **المطلب الرابع** في العقود والاطلاق يصر
الى الصحيح منها ولو حلف لبيع او لا يبيع انصرف الى الصحيح دون الفاسد الا في المحرم بعه
كالبيعة والحزب والغير فان ايمن على عدم البيع لا ينطلق الى الصحيح بل الى الصورة نعم
الا قرب اشترط ما يشترط في الصحيح وحث بالبيع مع الخيار والمختلف فيه كوقت النداء
وانما يحث بالايجاب والقبول لا باحدهما فلو اوجب ولم يقبل المشتري لم يحث ولو
حلف لبيع لم يتر به وليس يمين على فعل الغير ويحث بالايجاب فيما لا يفتقر الى القبول
كالوصية لان قبولها قد يقع بعد الموت قبل والحيوة ولو حلف ليرث وحيث على امر ان يتر
بالايجاب والقبول من غير دخول لان الغبط يحصل به بل بالخطبة ولو قصد الغبط لم
يترها لم يحصل به كالتزويج بالعجز ولو حلف لا ياكل ما اشتراه زيد لم يحث بالاكل ما
ملكه بعبه معوضه او رجع اليه بغير او اقاله او قسمه او صلح بغيره او شفعه و
يحث بالسلم ولو حلف لا يشتري او لا يترق فوكل وعقد الوكيل او قال لا يبيت بيتا
فبناءه القانع بامر او استيجاره او لا يضرب وهو سلطان فامر به ففي الحث اشكال
ينشأ من معارضة العرف والوضع ولعل الاقرب متابعة العرف ولو قال لا
استخدمه فخدمه بغير امر لم يحث ولو حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يترق ففوق كل
في هذه العقود فالاقرب الحث ولو حلف لا ياكل ما اشتراه زيد فاشترى وكيل
زيد لم يحث بكلامه وكذا في امره تر وحيث زيد فقبل وكيل زيد ويحث لو قال زوجه
زيد وعبد ولو حلف لا يبيعه بغيره فباعه باقل ففي الحث اشكال ولا يحث بالاكل
قطعا وبالعكس في الشراء ولو حلف على الهبة انطلق الى كل عطية يتبرع بها كالهبة
والفخلة والعري على اشكال والوقف والصدقة ولو قال لا اتصدق لم يحث بالهبة

ولو حلف على المال انطلق على العرين والدين الحال والموكل وان كان المدين معسرا
والعبد الا بقى والمدين فلو حلف ليقصد قتل بئرا لا بجميع دون المكاتب وام
الولد وفي المنفعة كاجارة الدار **المطلب الخامس** في الاضافات والصفات لو
حلف لا يدخل دار زيد انصرف الى المملوكة ولو بالوقف وان لم يكن مسكنة لا المسكنة
باجرة وغيرها ولو حلف على مسكنة دخل المستعار والمسايرة في المنسوب اشكال
ولا يدخل الملك مع عدم السكينة واليمين تابعة للاضافة مع عدم الاشارة فلو حلف
لا يدخل دار زيد فباعها او لا يدخل مسكنة فخرج عنه او لا يتكلم بزوجه فطلقها او
لا يستخدم عبده فباعه ان حلت اليمين ولو قيد بالاشارة كقوله لا دخلت هذه الدار
لم يحث اليه ولو جمع كقوله لا دخلت دار زيد هذه او لا استخدمت هذا عبدا زيد
فالاقرب بقاء اليمين مع عدم الاضافة ولو قال لا اكل لحم هذه البقرة واسار الى
سخله او لا كلمت هذا الرجل واسار الى طفل حث بالاكل والكلام تعلما للاشارة
ولو حلف لا يدخل هذه الدار من بابها لم يحث بالدخول من غير الباب ولو استجد
باب آخر فدخل به حث سواء انزل الباب الاول او بقي ولو قلع الباب وحول الى
دار اخرى وبني المرح حث بدخوله لان الاعتبار بالدخول بالمر لا بالمصرع ولو
حلف لا دخلت من هذا الباب لم يحث بالدخول من باب آخر وان حول الخشب
الى الثاني ولو حلف على الدخول فدخل من السطح فالاقرب الحث ولو حلف لا يركب
دابة العبد لم يحث الا بما يملكه بعد العتق ان احلنا الملك مع الرقية ويحث في
المكاتب وان كان مشروطا لانقطاع تصرف المولى عن امراله ولو حلف لا يركب
سرج الدابة حث بما هو منسوب اليها ولو حلف لا يلبس ما غرلت فلا نه حث بالماضي
من الغزل اما لو قال لا لبس ثوبا من غرلها شمل الماضي والمستقبل ولا يحث بما خيط
من غرلها او كان سدا منه اذا ذكر الثوب ولو حلف لا يلبس قميصا فارتهى به ففي

لحدث اشكال ولا يحدث لو فقد فاقترن به واذا علق على الاشارة دامت بدوام العيني كقوله لا
اكلت هذا ولا اكلته ولو علق على الوصف انحلت بعده كقوله لا اكلت عبدا او لا اكلت لم يتخله
فكلم من اعنى واكمل لم يعم ولو اجتمعا فالأقرب تعليق الاشارة كقوله لا اكلت هذا العبد او لا
اكلت لم هذه التخله فلعنى وكبر ولو حلف لا يخرج بغيره فانه فادن بحيث لا يسمع المأذون في
الحدث اشكال واذا اخرج مرة بانه انحلت التيمم ولو حلف لا دخلت دارا فدخل بها كان دارا
لم يحدث ولو قال لا دخلت هذه الدار فانه دلت فصار بدارا احتمل الحدث بدخلها وعدمه للتردد
بين الرجوع الى الاشارة او الوصف ولو حلف لا يدخل على زيد ببيتا فدخل على جماعة هو فهم عالما و
لم يستثنه حدث وكذا ان استثناه بان نوى الدخول على غيره خاصة على راي اما لو قال لا اكلته فسلم
على جماعة هو فهم وعزله بالنية او التعلق لم يحدث ولو لم يستثنه مع العلم حدث ولو حلف لعطيق
من يشره فهو لا قول غيره السابق سواء تعدد او اتحد ولو قال من يجزئني اسحق الثاني ومن بعده
الاول ولو قال اول من يدخل ادرى فدخلها واحدا سحى وان لم يدخل غيره ولو قال آخر من يدخل
ادري كان لا فرد اخل قبل موته لان اطلاق الصفة يقتضى وجوده حال الحيوة ولو حلف لا يلبس
حليا حدث بالخاتم والقول والتسرى هو وطن الأمة وفي جعل الحدس شرطا نظر ولو حلف ان
يدخل لم يبرأ لا بدخوله ولو حلف ان لا يدخل لم يحدث بدخول بعضه كراهه ويدر ولو حلف لا
يلبس ثوبا فاسترى به او ثمنه ثوبا لم يحدث **المطلب السادس** الكلام لو قال والله لا اكلتك
فصح عني حدث بقوله حج عني دون الاول ولو قال ابدالم يحدث به او الدهر او ما عشت او كلانا
حسنا او قبيحا ولو علق لذلك حاسدا ومفسدا فاشكال ويحدث لو كان به لم يحدث و
كذا لو راسله او اشار اشارة مفهومة ولو حلف على المهاجرة ففي الحدث بالمكاتبه اشكال ولو حلف
لا يتكلم ففي الحدث بقراءة القرآن او ترديد الشعر مع نفسه اشكال ولو حلف ان يصلي لم يبرأ الا
بصلوة ثامته ولو ركعة ولو حلف ان لا يصلي فالأقرب الحدث بالكاملة دون التخمير اذا افداها
ولو حلف ان لا ياكله فكلم غيره بقصد اسماعه لم يحدث ولو ناداه بحيث يسمع فلم يسمع لثاغله

او غفلته حدث ولو كلفه حال نومه او غمائه او غيبته او موته لم يحدث ويحدث حال جنونه
ولو سلم عليه حدث ولو صلى به اما ما لم يحدث اذا لم يقصد بالتكليم **المطلب السابع** في
التصريحات لو حلف لا يا وي مع زوجته في دار فاوى معها في غيرها فان قصد المفا حثت والا
فلا وكذا لو حلف لا يدخل عليها بيتا ولو حلف لم يضره عبده مائة سوط قل يجزئ ضربه واحدة
بصفت فيه العدد والأقرب المنع نعم لو قصص المصلحة ذلك فعل كالمريض ويشترط وصول
كل شراخ الى جده ويكفي طعن الوصول ويجزئ ما يستحي به ضاربا ويشترط اليلامه اما لو حلف
ليضربه مائة سوط فالأقرب اجزاء الصفت فلا يبرأ بالسوط الواحد مائة مرة هذا في الحد
والضرب اما في المصالح الدينية فالأولى العفو والكفارة ولو حلف على الضرب حدث باللطم
والكلم والضرب بغير العاص لا باللعن والحنق وجرت الشعر المولم ولو حلف لا يرى شكرا الا رفعه
القاضي لم يجزئ المبادرة فان قصد المعين والا احتمله واحتمل الجنس ولو عين فعل قل الرفع
ففي الرفع اليه اشكال ولو بادرت فاقضى قبل الوصول اليه لم يحدث ولو اطلع القاضي عليه
قبل رقبته ففي وجوب الرفع اشكال ولو حلف ان لا يتكلم بال فتكفل بدين لم يحدث ولذا استعقب
الزام المال عند التقدير ولو حلف لا يفارق غيره ففارقته الغريم فلم يتبعه لم يحدث على اشكال و
كذا لو اصطحب في المشي ففشي الغريم ووقف لان المفارق هو الغريم اما لو قال لا تعترق خنثيها
ولو قال لا فارقك حتى استوفى حق فابراه حدث على اشكال ولو قضاه قدر حقه ففارقته فخرج
رديا او ارضا لم يحدث وكذا لو خرج مستحقا فاحذه صاحبه ولو فله الحاكم فالأقرب عدم الحدث
لوجوب مفارقتها فهو كالمكره ولو احواله ففارقته حدث على اشكال ينشأ من البراءة اما لو طلق انه
قد رددك ففارقته لم يحدث وكذا لو كانت عينية لا فارقك ولي قبلك حتى لم يحدث بالاحالة
والأمر وفي قضاء العوض عن الحق اشكال ولو وكل قبضا الوكيل قبل المفارقة لم يحدث و
لو قال لا فارقك حتى اوفيك حقك فابراه الغريم لم يحدث ولو كان الحق عينا فقبل هبته
حدث **المطلب الثامن** في المقديم والتأخير اذا حلف ليا طعن هذا الطعام غدا فاخر حدث

وان تلف الطعام قبل الغدا ومات الخائف اخلت اليدين ولو تلف في انشاء الغدا بعد التمكن من اكله
 حنث ولو حنث في يومه ولم ينفق الا بعد فروج الغدا اخلت ولو حلف لمصرع عبده غدا فمصرع العبد
 او غاب لم يحنث ولا يتعين الضرب في وقت معين من الغد بل يتعين تصديق الغد ولا يبر بصحة
 ميتة ولا يضر غير يوم ولا يحنثه وتنف شمر وعصا قد وان المذ لو قال لا قبض حنثك
 غدا فاق صاحب في وجوب التسليم الى الورثة اشكاله ولو قال لا قبض حنثك عند اسرار اللال
 فعليه احضار المال والترصد لللال فان سلم قبله او بعد حنث ولو قال لا قبض حنثك الى شهر كان
 غايه ولو قال الى حين او زمان قبل يحل على الذرية الصوم وفيه نظر والاقرب انه لا يحنث
 بالتأخير الى ان يفوت بموت احد ما في تحقق الحنث وكذا الاشكال لو قال لا اكلته حيناً او زماناً
 والحلف ثمانون عاماً والذهب والوقت والعمر والطويل والقريب والبعيد والقليل والكثير واحد
 فلو حلف ان لا ياكله دهره برب الخطة ولو قال لا اكلته الدهر والابد والزمان حمل على الابد ولو
 حلف ان يقضيه حقه في وقت فقضاؤه قبله لم يحنث ان اراد عدم تجاوزه ذلك الوقت والا حنث
 ولو كان عن القضاء حنث بتجديله **الفصل الرابع** في الواحش يكتفي في الاثبات بالبيان بخبري
 من الماهية في وقت ما ولا يثبت التقي من الامتناع عن جميع الخزيات في جميع الاوقات الا ان
 يتعين جنسهما معينا او وقتا معينا واذا حلف ليفعل لم يجب البدار بل يجوز التأخير الى آخر
 اوقات الاسكان وهو غلبة الظن بالوفاقة يتعين ايقاعه قبل ذلك بقدر ايقاعه ويحقق الحنث
 بالخالفه اختيارا سواء كان بفعله او بفعل غيره كما لو حلف لا يدخل فركب دابته او قعد في
 سفينه او حمله انسان واخطت الدابة او السفينه او الحامل باده ولو سكنت مع القدر فذلك
 على اشكال ولا يتحقق الحنث بالاكراه ولا مع السهو ولا مع الجهل والحلف على التقي مع انعقاده
 يقتضي التحريم كما ان الحلف على الاثبات يقتضي الوجوب ويجوز ان يشاقق في يمينه اذا كان
 مظلوماً ولو اقر الظالم لم ينفعه والتاويل ان يأتي بكلام ويقصد غير ظاهر مما يحتمله
 مثل ان يقول هو اخي ويقصد انه اخ في الاسلام او المشايعة او يعني بالسقف والبناء السماء

في غدا

وبالباط والفراش الأرض وبالأوثان والمجبال واللباس البديل او يقول ما زلت فلانا
 يعني ما ضربت ربه ولا ذكره يعني ما قطعت ذكره او يقول جواربي احرام و يعني
 سفنه وناي طواق و يعني به اثاره من النساء او يقول ما كلبت فلانا يعني كتابه
 العبد ولا عرفته جعلته عرقيا ولا اعلته جعلته اعلم الشفة ولا سالته حاحه يعني شجرة
 صغير ولا اكلت له دجاجة يعني الكبة من الغزل ولا في بيتي فراشي اي صغار الابل ولا
 بارية اي سكين يرى بها او يقول ما قلان عندي ودية يعني بالوصول او ما
 اكلت منه شيئا يعني بعد ما اكلت ولو لم يكن ظالما ولا مظلوما قال لا قرب جواربي التورية
 وكذا يجوز استعمال الخيل المباحة دون المحترمة ولو توصل بالمحترمة اثم وتم قصده فحلف
 حلت المرأة ابنا على ان بنا بامراة تمنع اياه من العقد عليها اثم وتمت الحيلة ولو
 عقد الولد اثم ولا اثم ولو برئ من الدين باسقاط او قباض وخشي ان ادعاه ان
 يغلب الغريم منكر اهان الحلف على انكار الاستدانة ويؤثر في ما يخرج به عن الكذب وجوازا
 مع المعرفة وكذا لو حلف للجسس وهو مصرع والنية ابدانية المدعي ان كان محقا فلو وري
 للخال الكاذب لم ينفعه توريته وكانت اليدين مصروفة الى ما قصده المدعي ونية الخالف
 اذا كان مظلوما ولو اكرهه على اليدين على ترك المباح حلف ووريته مثل ان يوري
 انه لا يفعله في السماء او بالشام ولو اكرهه على اليدين انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل
 ما موصوله جاز ولو اضطر الى الجواب بنعم فقال وعني الابل او حلف انه لم يأخذ ثورا
 وعني القطعة الكبيرة من الاقط او جلا وعني السحاب او غرا وعني الأكمة جاز و
 لو اثم غيره في فعل فحلف ليصدقته اخبره بالقضين ولو حلف لغيره بعد حب
 الزمانه خرج بالعدد الممكن **الفصل الثاني في المذموم فيه** فصول **الاول** التاذر
 والتذرا ما التاذر بشرط فيه البدع والعقل والاسلام والاختيار والقصد فلا
 يغتدر بالصبي وان كان ممثرا ولا المجنون ولا الكافر لتعد زنية القرية في

التذم
 كت

حقه نعم يستحب له الوفاء لو سلم ولو نذر مكرها او غير قاصد لسكرا او غم او نوم او
عصب رافع للقصد او عطفه لم يقع ويشترط في نذر المرأة بالطهر عات اذن الزوج وفي
نذر المملوك اذن المولى ولو باء لم ينعقد وان تحرر لوقعه فاسدا وان اجاز المالك
لزم والا قرب عذري ما تقدم في اليمين ويشترط ان يكون قادرا فلو نذر الصوم الشيخ
العاجز عنه لم ينعقد **والتاسعة** النذر فان يقول ان عافاني الله مثلا فله على صدقة
او صوم او غيرها وهو ما نذر بحاج وعصب او نذر بر وطاعة فالاول ان يقصد
منع نفسه عن فعل او يوجب عليها فعلا فالمنع ان دخلت الدار فاني صدقة والايجاب
ان لم ادخل فاني صدقة والثاني اما ان يعلقه بخبر اما شكر نعمة مثل ان رزقني الله
ولذا فاني صدقة او دفع نعمة مثل ان يحطاني المكروه فاني صدقة ولا يعلقه مثل ما
صدق في هذه الاقسام الاربعة ان قيد النذر بقوله الله العقد والا فلا ويشترط
في الصيغة نية القرية والتطوق فلو قصد منع نفسه بالنذر لا القرب لم ينعقد ولو
اعتقد النذر بالضمير لم ينعقد على راي بل لا بد من التطوق وكون الشرط سابقا ان قصد
الشكر والخبر طاعة وفي النذور المقصد بقوله الله على فلو قال على كذا ولم يقل لله
استحب الوفاء به ولا ينعقد بالطلاق ولا العنى ولا ينعقد نذر المعصية ولا يجب
به كفارة لكن نذر ان يذبح ولده او غيره من المحرم ذبحه او ينجس ما لا معصوم ما او
ان يشرب خمر او يفعل محرما او يترك واجبا بل انما ينعقد في طاعة اما واجبا او
مندوبا او مباح يترجح فعله في الدين او الدنيا او بياوي فعله تركه ولو كان
فعله مرجوحا لم ينعقد النذر وكذا لا ينعقد على فعل المكروه **الفصل الثاني** في المنذر
وقبه مطالب **الاول** الضابط في متعلق النذر ان يكون طاعة مقدرة والتا ذر فلا
ينعقد نذر غير الطاعة ولا غير المقدور كالصعود الى السماء ولو نذر جرح الف عام او
صوم الف سنة احتمال البطلان لتعذر عادة والصحة لا مكان بقاءه بالنظر

الى قدرته نعم وجوب المنذر مرتبة عمر ولو تجدد العجز بعد وقته وامكانه كفر
والا فلا فلو نذر الحج في عامه فقد سقط ولو نذر صوما في غير ذلك لكن روي هنا
الصدقة عن كل يوم يذبح والا قرب الاستحباب واقسام المنذر ثلاثة الاول
كل عبادة مقصودة كالصلوة والصوم والحج والهدي والصدقة والعنى ويلزم
النذر سواء كان مندوبا او مباحا او مكرها كتحجير المولى والحج او فرض عين
وقيل لو نذر صوم اول يوم من رمضان لم ينعقد لوجوبه بغير النذر وليس يجتهد
والغاية في الكفارة ويلزم بصفتها كالمنشئ في الحج وطول القراءة في الصلوة و
المقصدة في الوضوء سوا في ذلك الحج الواجب والمندوب وكذا الصلوة والصوم
الثاني القربات كعبادة المريض وافتاء السلام وزيارة القادس ويجب بالنذر
وكذا تجديد الوضوء **الثالث** المباحات كالاكل والشرب وفيها بها بالنذر
اشكال نعم لو قصد التقوى بها على العبادة او منع النفس من اكل الحرام وحب
ولو نذر بها في جهة تعين ولو نذر قرية ولم يعين تحريم الصلوة او الصوم
او اوى قرية شاء **المطلب الثاني** في الصلوة وينصرف الى الحقيقة الشرعية
وهي ذات الركوع والسجود دون صلوة الخائفة والدعاء الامع القصد ولو نذر
الصلوة في الاوقات المكروهة لزم على اشكال ولو نذر صلوة ونوى فريضة
تدخلها ولو نوى غيرها لم يتداخل ولو اطلق ففي الاكفاء بالفرصة على القول
بحايز نذر الفريضة اشكال ولو نذر الطهارة لم تكف بالنيمة الامع تعذر الماء ولو
نذر ركوعا او سجودا احتمال البطلان وجوب ما نذر خاصة واجبا ركعة و
لو نذر اثني عشر سجدة لزم والا قرب عدم ايجاب صلوة او عبادة فيه ولو نذر ان يشي
الى بيت الله الحرام او بيت الله مكة وبيت الله انصرف الى مكة ولو قال ان اشئ
البيت الله لاحاجا ولا معتبرا فان كان ممن يجب عليه احدهما عند الحضور

في كصلوة

لم ينفذ النذر والا انعقد ولو قال ان اشئى وقصد عينا الزم ولا يبطل لأن المشئ ليس
بطاعة في نفسه ولو نذر صلوة في الكعبة لم يجزئه حياض المسجد وحجب المشئ من دوسرة
أهله إلا ان يعين غيرها **المطلب الثالث** الصوم وحجب مطلقه أقله وهو يوم كامل ولا يلزمه
التيسب ولو نذر صوم شهر لم يحجب قبله التتابع والمفروق ولو قيد بالتتابع وحجب ولا
يحجب قد المفروق لو قيد على أشكال منشاء الجواب يوم غير الثاني فلا يجزئ الثاني ولو
عين يوما بعينه ولو نذر التتابع في صوم شهر بعينه ففي وجوبه في قضاءه نظر ولو نذر
صوم هذه السنة لم يحجب قضاء العيدين ولا أيام التشريق إذا كان بمضى ولا شهر رمضان
وإذا دخل رمضان في النذر لا قرب ذلك فيجب بافطاره عدا كفارتان وقضاء
واحد وحجب قضاء ما افطره السفر والمرض والحيض ولو كان بعينه من لزمه أيام
التشريق ولو افطره أثناء السنة لم يجزئه كبروتى وقضى ما افطره خاصة وإن شرط
التتابع ولو كان لعذر من مرض أو سفر أو حيض قضى ولا كفارة ولو نذر سنة غير
معينة لزمه اثني عشر شهرا ولا يخطأ عنه رمضان ولا أيام الحيض ولا العيدين والشهر ما عدا بين
الهلالين أو يثنون يوما يجزئ بين التوال والمفروق ولو خمسة أيام على رأي ولوصام سنة
واحدة أكلها بشهر عن رمضان ويومين عن العيدين ولو شرط التتابع في الحيض
والمرض ولو نذر صوم شهر متتابعاً وحجب ان تسخى ما يصح فيه ذلك فلا يصوم ذالحجة
وأقل التتابع ان يصح فيه تسابع خمسة عشر يوماً ولا انعقد نذر الصوم إلا ان يكون طاعة فلو
نذر العيدين أو أيام التشريق بمضى أو صوم الليل أو مع الحيض لم ينعقد وإن كان مقدراً
فلو نذر صوم يوم مقدراً لم يصح سواء قدم ليلاً أو نهاراً على أشكال ولو نذر دارماً
سقط يوم محببته وحجب ما بعده ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صام بنية رمضان
لأنه كالمستثنى ولا قضاء ولو اتفق يوم عيد أو فطر ولا قضاء على الأقوى ولو وجب
على هذا التا در صوم شهرين متتابعين قبل يصوم في الأول عن الكفارة وفي الثاني

عن النذر ويحمل صومه عن النذر فيصالح لأنه عذر لا ينقطع به التتابع ولا فرقا بين تقدم وجوب التكفير
عن النذر وتأخره ولو قدم ليلاً لم يحجب نهي ولو أصبح بنية الإفطار ولم يفطر فندب الصوم
بأقرب يوم قبل الزوال انعقد وح قد ينعقد يوم قدوم نذره ولو نذر الصوم في بلد بعينه قبل
اجتماعين شاء ولو نذر ان يصوم زمناً واجب خمسة أشهر ولو نذر حينا وحببته أشهر
ولو نذر غير ذلك لزم ما نواه ولو نذر صوم الدهر فان استثنى العيدين وأيام التشريق بمضى
صح والأقرب دخول رمضان وإن نذر دخول العيدين وأيام التشريق بمضى بطل النذر مراشاً
ولو أطلق فالأقرب وحجب غير العيدين وأيام التشريق ولو نذر صوم الدهر سفراً وحضراً
وجب ولم يدخل رمضان في السفر بل بحفاظه ونقضه لأنه كالمستثنى يقول به قدوم
أيام أخر وهل له ان يجعل قضاء ما فات من رمضان سفراً وحضراً أو مرض أو محببته التأخير
الحان يفتي أن رمضان الثاني أشكال أقرب حوازم التجديد فلو عين يوماً للقضاء فهل له افطار
قبل الزوال واختيار أشكال فان سق عنه ففي الجواب كفارة خلف النذر أشكال ينشاء
من أنه افطر يوماً من القضاء قبل الزوال ومن كون العدول عن النذر ما ينافي شرط القضاء
فإذا اختلف فقد افطر يوماً كان يحجب صومه بالنذر لم يجزئه عذر ما ذ العذر صوم القضاء ولم
يفعله وافطاره خرج عن كونه قضاءً ولأن سقوط الكفارة في اليوم الأول لو حجب سقوطها
في اليوم الثاني وهكذا وكذا لو افطر بعد الزوال ففي وجوب الكفارتين أو أحدهما وإيهما
في النكال ولو نذر صوم قدومه فطره بعلامه قدومه في الغد فالأقرب إيجاب بنية الصوم
وإن عرف قدومه بعد الزوال ولو نذر عتق عبده يوم قدومه فباعه ثم قدم يوم البيع
بعد فطره بطلان العقد وحمل ذكر اليوم على جميع ذلك اليوم ولو نذر ان تمام صوم التطوع
لزمه ولو نذر صوم بعض يوم أحتمل البطلان ولزمه يوم كامل اما لو قال بعض يوم
لا يزيد بطل ولو نذر صوم الاثنين دأباً لم يحجب قضاء الاثنين الواقعة في شهر
رمضان إلا الخامس مع الاشتباه على رأي ولا يوم العيد على رأي وفي الحيض وفي

المرضى اشكال ولو نذر ان يصوم شهرا قبل ما بعد قله رمضان فهو شوال وقيل شعبان
 وقيل رجب **الحج** لو نذر ايضاع حجة الاسلام في عام متأخر عن عام الاستطاعة
 بطل ولو نذر عام استطاعته انعقد فان اخل لزمه مع الاثم الكفارة ولو نذر الحج ماشيا
 وقتنا المشي او ضل العقد الوصف والافلا يلزمه المشي من بلد وقيل من الميقات ولو
 قيدا حلالا لم ولو نذر الحج ركبا فان قلنا انه اضل العقد الوصف والافلا اذا لم يعقد
 الوصف فيهما انعقد الحج ولو نذر المشي مخيرا فان كان النذر معيننا سنة ركب وسحب
 ان يسوق بدنه وقيل رجب ولا سقط الاصل الا مع العجز عنه مطلقا ولو كان النذر مطلقا
 وقع المكنته ولو ركب مختارا فان كان معيننا كفرة او كافا مطلقا وحيا الاستيناف ماشيا
 ولا كفارة ولو ركب بعضا فذلك وقيل بعضي وركب ماشيا وعشني ماركب ويقف نادر
 المشي في التفتينه عابرا نحر استنجابا وسقط المشي بعد طواف النساء ولو قاة الحج او
 قدم مع تعينه ففي لزم لقاء البيت اشكال فان اوجبه في جوار الزكوب اشكال ثم
 يلزم قضاء الحج المندور ولو نذر الحج في عامه معذره من في القضاء اشكال ولا قضاء
 لو تعذر البصد ولو نذر ان يزف ولدا ان حج به او عنه ثم مات حج بالولد عنه من
 صلبه ولو نذر ان حج ولم يكن له مال حج عن غيره ففي اجزائه عنهما اشكال واذا نذر
 ان حج ركبا في ماشيا مع القدرة قيل يحث ويحب به الكفارة لا القضاء ولو نذر المشي ان
 الركوب الى بيت الله تع ولم يقصد حقيقة بل التيقان لم يجب احدهما بل القصد ولو نذر
 القصد الى البلد الحرام او بقعه منه كالقضا والمروة لزمه حجة او عمره ولو نذر الى
 عرفه او الميقات لم يجب احدهما وفي انعقاد النذر اشكال ولو اضل الحج المندور
 ماشيا في سنة معينة لزمته الكفارة والقضاء ماشيا ولو نذر غير المستطيع الحج في عامه
 ثم استطاع بدا بالنذر وكذا الاستيعار ولو نذر المستطيع الضرورة الحج في عامه ونوى
 حجة الاسلام نذرا حلالا وان نوى غيرها فان قصد مع فقد الاستطاعة انعقد وان قصد

اصل

معالم يعقد وان اطلق ففي الانقضاء اشكال ولو اخل بحجة الاسلام والنذر في عامه وجب
 عليه حجتان ان انعقد النذر وكفارة خلف النذر وكل موضع لا يعقد فيه النذر لا يجب فيه
 قضاء حجة الاسلام **القاسم** الهدي اذا نذر هدي بدنه انصرف الاطلاق الى
 الكعبة ولو نوى مني لزم ولو نذر الى غيرهما لم يعقد على اشكال ولو نذر غير الهدي بكنة وجب
 وتعين المرفق بها وكذا مني لا غيرها على اشكال وينصرف الاطلاق الهدي الى مكة وفي
 الى النعم ويجزئه اقل ما يستحق هديا منها وقيل يجزي ولو بيضه ولو نذر ان يهدي الى بيت
 الله تعالى غير النعم قيل بطل وقيل باع ويصرف في مصالح البيت ولو نذر ان يهدي عبدا او
 جارية او دابة بيع ذلك وصرف في مصالح البيت او المنفعة الذي نذره وفي معنى الحاج
 او الزايرين ولو نذر اهدا بدنه انصرف الى نبي الابد وكل من وجب عليه بدنه في نذر
 ولم يجد لزمه بقره فان لم يجد فبيع شياء واذا نذر بالقرب نذج شاه بكنة لزم ولو لم
 يذكر لفظ التقرب لا التفخية فاشكال واذا ذكر في النذر لفظ التفخية لم يجزئه الا ما
 يخفى في التفخية وهو النسي السليم ولو نذر اهدا ظني لمسكه لزم التبايع على اشكال
 ولم يجز الذبح ولو نذر في غير معيب وجب الذبح فيها ولو نذر بقل عقارا الى مكة بطل النذر
 ولم يلزم بيعه الا ان يقصد ويصرف ثمنه فيها ولو نذر ان يستر الكعبة او يطيبها وجب
 وكذا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله والاقصى واذا نذر افضحية معينة زال ملكه
 عنها فان تلفها ضمن قيمتها ولو عابت نحرها على ما بها اذا لم يكن عن بخرط ولو ضلت
 او عطبت كذلك لم يضمن ويضمن مع التفريط ولو نذر بجها يوم الفجر غيره ونوى عن
 صاحبها اجزائه وان لم يامر وان لم ينوع صاحبها لم تجزئه ولا سقط استنجاب
 الاكل بالنذر **المطل** **القاسم** في الصدقة والعقود اذا نذر ان يتصدق واطلق
 لزمه اقل ما يستحق صدقة ولو قيد بمعين لزم ولو قال بما لكثير لزمه ثابون درهما
 ولو قال خطيرا وجليدا او جريلا او عظيم فله الصدقة باقل ايموله ولو عتين موضع

على أصل الدنيا للندم

الصدقة لزمه وصرف في أهله ومن حضره فان صرفها في غيره اعاد الصدقة بمنها فيه ثم ان كان المال معتقنا كره والا فلا ولا تحريم لو صرف في غيره على اشكال ولو نذر ان تصدق بجميع ما يملكه لزمه فان خاف الضرر فقدم ما جع ثم تصدق شيئا فشيئا حتى تصدق بقدر القيمة وله ان يعين المال وان نكسب به والكسب له وهل يجب ان يتصدق بما لا يتضرر به ثم تقوم المنفعة به اشكال ومن نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين او حج او زيارة او مصالح المسلمين كبناء قنطرة او عمارة مسجد وغير ذلك ولو نذر الصدقة على اقوم بعينهم لزم وان كانوا عتيا فان لم يقبلوا فالأقرب بطلان النذر ولو نذر صرف زكوة الواجبة الى قوم باعيا نعم من المستحقين لزم وهل له العدول الى الافضل كالا فقرا والعدل الأقرب المانع ولو نذر الصدقة بشي معين لم يجز غيره ولا تجزى القيمة ولو نذر حنسا اذا نذر عتق مسلم لزم ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد وفي المعين قولان وخبري الصغير والكبير والمعيذ والأتني ولو نذر ان يبيع مملوكه لزم فان اضطر الى بيعه جاز على راي ولو نذر الصدقة فانما غرضها استحقاق بذية الصدق اجزا **الفصل الثالث** في العهد وحكمه حكم الميعين وصورة ان يقول عاهدت الله او على عهد الله انه متى كان كذا فعلت كذا او على عهد الله ان افعل كذا فان كان ما عاهد عليه فرضا او ندبا او ترك مكره او ترك حرام او فعل مباح متساوية الدين او الدنيا او راجح انعقد وان كان بصدقة ذلك لم ينعقد كان عاهد على فعل حرام او ترك واجب ولو كان المباح الذي عاهد عليه تركه ارجح من فعله فليتركه ولا كفارة عليه سواء كان الرجحان في مصلحة الدين او الدنيا ولا ينعقد الا باللفظ على راي ويشترط صدق من يصدقه نذره ولا بد فيه من النية **القسم الثالث** في الكفارات والنظر في اطراف **الاول** في اقسامها وهي اما مرتبة او مخيرة او ما جعل فيه الامران وكفارة الجميع فالمرتبة ثلث كفارة الظهار

الظهار

طعام
فانما
الزود الثاني
الى ثلثة اقسام

نيل الخطا ويجب فيها العتق ولا فان لم يجد فالصوم شهرين متتابعين فان عجز فاطعام شهرين متتابعين وكفارة من افطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد الزوال وهي اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات والمخيرة كفارة من افطر يوما من شهر رمضان مع وجوب صومه والنذر الميعين على راي وخلف النذر والعهد على راي ويجب بالحدث في كل منها عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين وما يحصل فيه الامران كفارة الميعين ويجب بالحدث فيها عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او صوم شهرين فان عجز عن الثلثة صام ثلثة ايام واما كفارة الجمع فهي كفارة قتل المؤمن عمدا ظاهرا وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وعندي ان افطار يوم من شهر رمضان عمدا على محرم كذلك ومن خلف بالدية من الله تع او من رسوله او احد الائمة عليهم السلام لم ينعقد ولا يجزى بها كفارة وان كان صادقا وقبل بحكها فان عجز كفارة يمين اذا حدث وروى اطعام عشرة مساكين ويستغفر الله تع وقيل في جزاء المرأة شهرا في المضار كفارة ظهار وقيل كبره وما رواه عن صفوان قال كان نعيم وقيل لا كفارة وهل يتناول الحكم البعض والجميع اشكال ويجب في شفرها في ذمها كفارة يمين وكذا في خديش وجهها فيه وشق الرجل ثوبه في موت ولده او امره زوجته ومن تزوج امرأة في عتقها فارق وكفر بحجة اصوغ من دقيق وجوزا على راي ومن نام على العشاء حتى خرج نصف الليل اصبح ضايما ندبا على راي وكفارة ولا بد من كذا في اليمين ومن ضرب عبده فوق الحد استحب عتقه كفارة ليعتد في اعتبار راي حيا وجد الحرمة اشكال وحصل الكفارة اما عتق او صوم او اطعام او ان ادرك مطلقا نعم كسب **القسم الثاني** في العتق وهو مطلقان **الاول** الاوصاف ويتعين على واحد العتق الكفارة المرتبة عتق من اجتمع فيه الاسلام والسلامة وتامة الملك وحصل الوجدان بملك الرقبة او التمس مع وجوب بايع ويجب على المخيرة والمخيرة اما الاسلام

في المخيرة ان يختار احد الحاصل فان لم يجد فزجره فان العتق عليه نذر يزيل الاثر لئلا يشترط ان يكون موعدا منه اصل الامتثال

في جبر الامان عند كفارة الصنفان الترتيب مع العتق ومع العتق يتصل بالصوم والله

فكفارة بطلح الرد على كلفه لا افراد الى البلاد فلما حصل للمساواة بالجميع

في جبر الامان عند كفارة الصنفان الترتيب مع العتق ومع العتق يتصل بالصوم والله

العتق

فمن شرط في كفارة القتل اجاعا وغبرها على الأقوى وهل يعتبر الإيمان الأقوى ذلك
 ويخرى الذكر والأنثى والقبح والتقيم والكتاب والكبر حتى لو بلغ حد التلف اجزا
 عنقه ولو اعتق من لا حيوة له مستقرة فالأقرب عدم الأخذ. ويخرى الصغير حتى
 المولود مع إيمان أحد الوالدين رواية لا يخرى في القتل إلا البالغ للحد ولا يخرى للحد
 وإن كان بحكم المسلم وكفى في الإسلام الشهادتان ولا يشترط التبرؤ من غير الإسلام ولا
 لا القلوة وكفى إسلام الأخرى المتولد من كافر من الأمانة بعد مولده ولا يكفي إسلام
 الطفل من كافر وإن كان مرافقا على أشكال ويفرق بينه وبين الوالد وإن كان بحكم
 الكافر ثلاثين أه عن عمره ولا يحكم بإسلام المسمى من أطفال الكفار بإسلام السابى سواء
 انفرد به عن أبويه أو لا ويخرى ولد الزنا المسلم على رأي وأما السائمة من العيوب فأنما
 يشترط السلامة من عيب يوجب عقبه وهو العوى والجذام والافتقار والتكيد من مولاه
 خاصة ويخرى من عده كالأصم والمجنون والأعور والأعرج والأقطع والأخرس ولا
 يخرى أقطع الرجلين ويخرى أقطع اليدين مع رجل وأما تمامية الملك فلا يخرى
 المكاتب وإن كان مشروطا أو مطلقا لم يورث والأقرب بينهما وفي المذهب الآخر وإن لم
 ينقض يدبيرة على رأي ويخرى الأب والأم الولد والموصى بخدمته على التأييد ونقص
 من عبد مشترك مع يساره إذا نوى التكفيران قلنا أنه يعتق بالاعتاق وإن قلنا
 بالأداء ففي اجزائه عند أشكال ينشأ من عتق الحصة بالأداء لا بالاعتاق ولو كان
 معصرا صح العتق في حصته ولم يخرى عن الكفارة وإن أسير بعد ذلك لاستقرار الرق
 في نصيب الشريك ولو ملك الصيد فخرى اعتاقه عن الكفارة صح وإن تفرق العتق
 لأنه اعتق رقبة فخرى نصفان من عتق فعتق ولا يخرى نصفان من عتق شركين
 ولو اعتق نصف عبده عن الكفارة نفذ العتق في الجميع واجزا ويخرى المغضوب وإن
 الموهون ما لم يخرى الموهون وإن كان الداهن موصرا على رأي والنجاني خطأ إن نقص

من العيوب
في الإسلام

الملك
ميت
فقا

مولاه بالعداء والآفلا ولا يصح الجاني عمدا إلا بذن الوالي ولو قال اعتق عبدك عني
 فقال اعتقك صح ولم يكن له عوض ولو شرط عوضا مثله وعلى عشرة لزومه ولو تبرع
 فاعتق عنه غير سائلة قيل صح العتق عن المعتق ومن المعتق عنه سواء كان حيا أو ميتا
 ولو اعتق العارث من ماله عن الميت صح عن الميت وإن لم يكن من ماله ولعل بينهما فرقا وهل
 ينقل الملك إلى الأمر قبل العتق قيل نعم فيحصل بقبوله اعتقك الملك للأمر ثم العتق
 مثله كل هذا الطعام ولو قال إذا جاء الغدا فاعتق عبدك عني بالف فاعتقه عند مجي
 الغدا نفذ العتق واجزا وله العوض ولو اعتقه قبل الغدا نفذ لا عن الآخر ولم يخرى
 عوضا ولو قال اعتق عبدك عني على خمر أو مغضوب نفذ العتق ورجع إلى قيمة المثل
 على أشكال **الملك الثاني** في الشرايط وهي ثلثة البينة والتبرؤ من العوض وإن لا يكون
 السب محرما ويشترط في البينة القربة والتعيين مع تعدد الواجب ولو كان عليه عتق
 عن كفارة وندما وكفارتين مختلفتين فلا بد من التعيين أما لو اتفقت الكفارتان لم يجب
 كإفطار يومين من رمضان أو قبل خطا فأنه يخرى بنية التكفير عن قبل الخطأ
 عن الإفطار وإن لم يعين إفطار اليوم الأول والثاني أو قبل زيدا وعمرا ولا يصح
 عتق الكافر عن الكفارة لعدم صحة المقرب منه سواء كان حيا أو ميتا أو مرتدا أو
 لو اعتق وشرط عوضا لم يخرى عن الكفارة مثل استحقك عليك كذا وفي العتق نظر
 فإن قلنا به وجب العوض ولو قيل له اعتق لوليك عن كفارتك وعلى كذا ففعل
 كذلك لم يخرى عن الكفارة وفي نفوذ العتق أشكال ومعه الأقرب لزوم العوض ولو
 رده بعد قبضه لم يخرى عن الكفارة ولو كان سيد العتق محرما بأن نكل بعبده بأن قلعه عينيه
 أو قطع رجله ونوى التكفير بعتق ولم يخرى عن الكفارة **فروع** لو اعتق عبدا عن
 إحدى كفارتيه صح على القول بعدم التعيين ولو كان عليه ثلث كفارات متساوية
 فاعتق ونوى التكفير مطلقا ثم عجز ففهم شهرين بنية التكفير المطلق ثم عجز ففقد

في الشرايط

على اثنين كذلك اجزاء عن الثلث لو كان عليه كفارة طهار وافطار رمضان فاعتق
ونوى التكفير **فالأقرب** عدم الاجزاء لعدم المعين والاختلاف حكاه ولو غناه
ففي وقوعه عن الطهار اشكال اقرب الوقوع عما نواه وهو المطلق وحج لو عجز فالأقرب
وجوب الصوم عينا ولو لم يعجز فالأقرب وجوب الاعتق **ح** لو كان عليه كفارة واشتبه
العتل او الطهار نوى الاعتق التكفير ولو شك بين طهار ونذر فنوى التكفير لم يجز
لو نوى ابراء نفسه اجزاء ولو نوى الاعتق مطلقا او الوجوب لم يجز ولو نوى الاعتق الواجب
اجزاء **د** لو كان عليه كفارتان فاعتق نصف عبد عن احدهما ونصف الآخر عن الأخرى
صح وسرى الاعتق لهما وكذا لو اعتق نصف عبد عن كفارة معينة صح لأنه يعتق كله **هـ** لو
اشترى اياه او غيره من يعتق عليه ونوى به التكفير ففي الاجزاء اشكال ينشأ من ان
نية الاعتق تؤثر في ملك المعتق لا في ملك غيره والسراية سابقة فلا تصح دف النية
ملك **و** لو اعتق احد عبدين عن كفارة صح وعين من شاء **ز** لو اشترى بشرط الاعتق
لم يجزته عقه عن الكفارة **الطرف الثالث** في الصيام واذا فقد الرقبة او الثمن او لم يجد
بالا للبيع فان وجد الثمن اشقل وضه في المرتبة الى صيام شهرين متتابعين ولو وجد
الرقبة وهو مصطر الى خدمتها او وجد الثمن واحتاج اليه لمفقته وكسوته لم يجب
الاعتق سواء كانت الحاجة لرغائه او كبر او مرض او جاهد واحتتام وارتفاع عن مباشرة
الخدمة وان كان من اوساط الناس ويعتق من حره عادة تخدمه نفسه الا مع
المرض ولو كان الخادم كثير الثمن يمكن شراء خادمين ثمنه بخدمة احدهما ويعتق
الآخر عن الكفارة **احتمل** وجوب البيع ولو كان له دار سكنى او ثياب جسد لم يلزم
بيعها ولو فضل من الثياب ما يستغنى عنه ويمكن شراء عبد بثمنه وجب بيعه ولو كانت
دار السكنى او ثياب الجسد التي يعتاد مثله ليس ونها عالية الثمن وامكن تحصيل
العرض والرقبة بالثمن وجب البيع ولو كان له صنعة يستعين بها او مال تجارة يتصرفه

الكلام
الصيام

بصرف ثمنها في الاعتق لم يجب ولو وجد الرقبة بالثمن ثم المثل ولا ضرر فالأقرب
وجوب الشراء مع احتمال عدم حرمة المال ولو وجد الثمن وافقر في الشراء الى الانتظار
لم يجز الانتظار الى الصوم الا مع الضرر كالطهار وكذا لو كان ماله غايبا ولو كان ماله
غايبا وجد من يبيعه نسيئة وجب الشراء وكذا لو وجد من يدينه مع وجود العرض
والحسين دونه ولا قبول الهبة ولو اعتق نصفه وجد بالخير لم يلزمه ولا وجب عليه
العتق والاعتبار في القدر بحال الاداء فلو عجز بعد اليسار صام ولم يستقر العتق فتمت
ولو كان عاجزا وقبض الوجوب ثم ايسر قبل الصوم وجب العتق ولو اعتق العبد ثم
ايسر قبل الصوم فالأقرب وجوب العتق ولو شرع القاهر في الصوم ثم لم يمكن لم يجب
الانتظار بل استحب واذا حقق العجز عن العتق وجب الطهار وقتل الخطأ على الحر
صوم شهرين متتابعين ذكر اوانى وعلى المملوك صوم شهر واحد ذكر اكان او
انى ولو اعتق قبل الاداء فطاحل ولو اعتق بعد التلبس فكذلك على اشكال اما لو افسد
ما شرع فيه من الصوم فانه يجب الشهران وطعا وكذا لو ايسر فافسد تعين العتق ولا
يجتنبه السابع بل كفيه كل ليلة نية صوم غدا عن الكفارة ولا تحزنه نية الصوم المفروض
وتعبر بين صوم شهرين هلاليين او ثلثين يوما وشهر هلاليا ويجب السابع بان
يصوم شهرا متتابعين والثاني شيئا ولو يوما وهل يجوز بغيره الباقي قولان و
لا خلاف في اجزائه ولو افطر في انشاء الاول او بعده قبل ان يصوم من الثاني شيئا فان
كان مختارا استأنف ولا كفارة وان كان لعذر كمرض او سفر ضروري او حيض
بنى والسفر الاختياري قاطع للتابع وفي نسيان النية اشكال ولا ينقطع بافطار
الحامل والمرضع اذا خافنا على ابضهما او على الولد على ترائي ولا بالذكراه على الاطفال
سواء وجر الماء في حلقه او ضرب حتى يثربا وتوعد عليه وينقطع السابع بصوم زمان
لا يسلم فيه الشهر واليوم عن وجوب افطاره انشاء شرعا كالعيد او وجوب صومه

كذلك كرمضان ولا ينقطع بندر الاثنين دايما ولوندر ثانياً سنة وفي حجب القمر
حتى يخرج اشكال اقرب الوجوب الاتع القمر ولوصام يوماً في اثناء الشهر واليوم لا ينفذ الكفارة
انقطع شابعه وعليه الاستئناف الا في الاثنين وشبهها ولو جاز في اثناء الثلاثة الايام
في كفارة الدين فالأقوى انقطاع شابعها وطى المظاهر بقطع الشابع وان كان لبلا على
تراجي **الطرف الرابع** في الأ طعام واذا عجزت المرتبة عن القيام انقل فرضه الى الأ طعام و
يجب أ طعام ستين مسكناً لكل مسكن مد وقيل مائة من القدر مد مع العجز والعجز
عن الصوم بمرض يوجب زواله لم يجز الأسفل الى الأ طعام الاتع القمر كالنظر والتفحص
اذا خاف القمر بالصوم اسفل الى الأ طعام بخلاف رمضان ولو خاف المظاهر القمر
بترك الوطى مدة وجوب الشابع لشدة شبهه فالأقرب الأسفل الى الأ طعام ولو يمكن من
الصوم بعد أ طعام بعض المساكين لم يجب الأسفل وكذا لو تمكن من الرقبة ولو وطى في اثناء
الأ طعام لم يلزمه الاستئناف والأقرب وجوب أخرى وبحجب المساكين الاسلام والايمان
والحجب العدا له وهل يجزئ الفجر اشكال الا ان قلنا بانهم اسوأ حالا ولا يجزئ الى والد
الغنى ومن حجب نفقة عليه ومملوكه والأقرب حوازه لما تبينه المعسر ولا يجزئ صرفها الى الغنى
وان استحقها في الزكوة اما عبد الفقير فان جازاً بملكه قبول الهبة او ادن له مولاه
جان والآ فلا ولا يجزئ صرفها الى من حجب عليه نفقته الاتع فقر الكفر على اشكال ويجوز ان
ان تصرف المرأة الى زوجها ويجب إعطاء العدة المعبر لاما دونه وان زاد على الواجب
ولا يجزئ التكرار عليهم من الكفارة الواحدة الاتع عدم التمكن من العدد سواء كثر في يوم
او ايام ولا يجزئ أ طعام الصغار منفردين ويجوز ضمهم فان افردوا احتسب كل اثنين
بواحد والا ناث كالذكور واذا المراد الوضع في صغير لم يسلمه اليه بل الى وليه ولو ظهر
عدم استحقاق الأخذ فان كان قد فرط ضمن والآ فلا وجوب ان يطعم من اوسط ما يطعم
اهله ويجوز غالب قوت البلد ويجزئ الحنظل والدقيق والخبز والشعير والتمر والدخن

ولا تجزئ القيمة ويستحب الأ دام مع الطعام واعلاه اللحم واسطه الخذ وادونه الملح
ولو صرف الى مسكين مدين فالحبوب مدي وفي استرجاع النابدا اشكال ولو فرق على مائة
وعشرين مسكناً لكل واحد نصف مد وحسب كيل ستين منهم وفي الرجوع على البائسين
اشكال ويجوز إعطاء العدد مجتمعين ومتفرقين اطعاماً وتسليماً ولو وقع الى ستين
مسكناً خمسة عشر صاعاً وقال ملكك كل واحد مداً فخذوا او ملككم هذا فخذوا ونوى
التكفير اجزاً ولو قال فخذوا فخذنا هبوا فمن اخذ منهم قدر هذا حسب وعليه التكبير
لما اخذ اقل ولو ادى وظانف الكفارة بمد واحد ان يسلمه الى واحد ثم يشتري ويدفعه
الى آخر وهكذا اجزاء لكنه مكروه ويجوز إعطاء الفقير من الكفارات المتعددة دفعة وان
زاد على العنى ولو فرق حرم النابذ عليه ويستحب تخصيص اهل الخير والصلاح ومن يحكمهم
من اطعامهم **تمت** كفارة العيمين مخيرة بين العتق والأ طعام والكسوة فاذا كسا الفقير
وجبان عطية ثوبين مع القدر واحد مع العجز وقيل يجزئ مطلقاً ولا تجزئ ما
لا يستي ثوباً كالقطن والحف ويجزئ العسيل من الذباب ويجزئ القميص والسر او ليل
والجبة والقباء والأزار والرداء من صوف او كتان او حرير ممتزج وخالص للنساء
وبغير ذلك ما حرت العادة بلبسه كالقرو من جلد ما يجوز لبسه وان حرمت الصلوة
فيه ولا تجزئ مزليف وشبهه ولا يجزئ البالي ولا المرقع ويجزئ كسوة الأطفال
وان افردوا عن الرجال مع المكنة ولا حجب تصاعف العدد **الطرف الخامس** في
الواحق يجب تقديم الكفارة على الملسخ الطهار سواء كفر بالعتق او الصوم او الأ طعام
واخبرها عن نية العود فلو ظاهر وكفر قبل نية العود لم يجزئه ولا حجب كفارة العيمين
الا بعد الحنث فلو كفر قبله لم يجزئه وكذا لا يجزئ لو قال ان شفى الله مريضى ان اعتق
هذا العبد فاعتقه قبله وحجب عليه كفارة حلف النذر ان عوفي مريضه وصح العتق
السابق وفي وجوب عتق عوضه اشكال ولو باعه ففي صحته اشكال وكذا في عتق عوضه

ولومات العبد قبل الشفاء سقط النذر ولو جرح الصيد فكم قبل الموت لم يجز ولو اراد
 خلق راسه لا ذئ او اللبس للصوم مع جوار التقديم أشكال وكذا الحامل والمرضع
 لو عرمتا على الإفطار فقد متا الغد ولا يجوز ان يكفر بجنتين في كفارة واحدة وان
 كان مخيرا كان يطعم خمسة ويكسو خمسة وكل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين
 فمخيرا صام ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان عجز استغفر الله
 تعالى ولا شئ عليه ولومات من عليه كفارة مرتبة افصر على قل رقيه تحرى فان
 اوصى بالزهد ولم يجز الوارث اخرج المحرم من الاصل والزايد من البدل
 وجبا التكفير المرض والصحة ومقتضى المخيرة على اقل الحاصل قيمه ولو اوصى
 بالزهد اخرج الزايد من البدل فان قام المجموع بما اوصى والا بطلت الزايد
 وجبت الدنيا ويحتمل الوسطى مع النقص واذا انعقدت بعين العدم حدث و
 هو رفق بفرضه الصوم في المخير والمرتبة فان كفر بصريح من اطعام او عتق او
 كسو ما ذن المولى صح على تراهي والا فلا وكذا يبر الوعوت عنه المولى ولو حلف بغير
 اذن مولاه لم ينعقد على قول علمائنا فان حدث فلا كفارة ولا بعد العتق وان لم ياذن
 له المولى فيه ولو اذن في اليمن انعقدت فان حدث باذنه كفر بالصوم ولم يكن
 للمولى بيعه ولو قيل منع المبادرة امكن ولو حدث بغير اذنه قيل له منع من التكفير
 وان لم يكن الصوم مضرا وفيه نظر ولو حدث بعد الحرية كفر كالحر وكذا لو حدث ثم
 اعتق قبل التكفير ويكفي ما لو ارى الرضع اذا اخذ المولى له وان اخذ نفسه ففي
 الاجزاء نظر ولو افطرا نادى صوم الدهر في بعض الايام غير رمضان لعذر فلا
 قضاء عليه ولا فدية عليه ولا كفارة ولو تعد كفر ولا قضاء والا قرب وجوب فدية
 عنه لتعذر الصوم فكان كايام رمضان اذا تعذر قضاؤها ولو افطرا في رمضان
 وقضى ولا يلزمه فدية بذلك اليوم الذي صام فيه عن القضاء ان كان افطارا لعذر
 بدله ١٣

والاجبت على اشكال ولا كفارة على اشكال الا في افطار رمضان الا ان يكون بالسفر اخيرا لفدى
 ولا كفارة ولو افطرا يوما معينا بالنذر فالأقوى مسألة رمضان اما لم يفقهه فالأقوى كفارة
 بين وبعضى وكفارة العيمن والعهد واحدة وكفارة النذر قولان احدهما كاليمين و
 الثاني كرمضان وقيل بالتفصيل **كتاب الصيد والذبائح** وفيه
 مقاصد **الاول** الآله يجوز الاصطيد بجميع الآله كالسيف والرمح والسهم والكلب والفهد و
 النمر والبازي والصقر والعقاب والباشق والشرك والحياله والسباك والفل والفخ و
 البندق وجميع الآلات والسباع من الخواج وغيرها ثم ان ادركه مستقر الحية وجبت تذكيتة
 وان قتل الآله الصيد حرم الا ما يقتله الكلب المعلم او السهم **ثاني الكلب** فيجوز ما قبله بشرط
 ان يكون معلما ويحقق ان يسترسل اذا ارسل وينزجر اذا رجع وان لا يأكل ما يملكه الا
 نادرا ولو كان نادرا لم يقدح وكذا لو شرب دم الصيد وبجمل العلم بشكره في ذلك منه مرة بعد
 اخرى ولا يكفي المرة الاولى ولا ما سبق فيه ذلك من المرات **ثاني** ان يرسله المسلم او من هو
 بحكمه من الصبيان رجلا كان او امرأة ولو ارسله الكافر لم يحل وان كان ذميا **ثالث** ان يرسله
 الاصطيد فلو ارسله لغير صيد فاصح صيده لم يحل وكذا لو ارسل من نفسه نعم لو جرح
 فاسكت ثم اغراه صح بخلاف الواغراه حالة استرساله فانه اذ عدوا ولو حصل زيادة العدو
 باغراه ما ارسله المسلم من محرمي لم يقدح في الحل ولو حصل من غاصب لم يملكه ولا يشترط
 عين فلو ارسله الى سرب من الظبا فاصطاد واحدا حل وكذا لو ارسله على صيد فضا وغيره
 ولو ارسله على غير صيد كالخيز فاصاب صيدا لم يحل ولو ارسله ولم يشاهد صيدا وتخي فاصاب
 صيدا لم يحل **رابع** ان يستقى عند رساله فلو تركها عند الم يحل ويحل لو كان ناسيا ولو ارسل
 واحدا وتخي غيره او سقى وارسل آخر عليه ولم يتم واشتركا في صله لم يحل **خامس** اسناد القتل
 الى الصيد فلو وقع في الماء بعد جرحه او تردي من جبل فأت لم يحل اذا كان فيه حيوة
 مستقرة ولو صير حيوة غير مستقرة حل وان مات في الماء بعد ذلك ولو غاب عن العين

كتاب الصيد والذبائح

حيوة مستقرة ثم وجد مقتولا او ميتا بعد غيبته لم يحل سواه وجد الكلب قاعدا عليه او بعيدا
منه **ق** ان نقله الكلب بعقره فلو قله بصره او غمد او ناعا به لم يحل وانما السهم فالمراد به
كل آلة محدودة كالسهم والريح والسيف وغيرها ويجل مقتوله بشرط ان يرسله المسلم ويستقي عند
ارساله وقصد حسن الصيد لا عينه واستد الموت اليه فلو ارسله غير المسلم لم يحل وان كان
ذميا سواء سقى ولا ولو ترك المسلم التسمية عند لم يحل ولو تركها ناسيا حل ولو ارسل
ثم سقى قبل الاصابة او سقى عند عض الكلب بعد ارساله فالا قربا الاجزا ولو ارسل آخر
الذئ وكان كافرا او مسلما لم يتم عند فضل السهمان لم يحل وكل ما فيه نضال حل ما نقله وان
كان معترضا ولو قله المعراض والسهم الذي لا يفضل فيه حل ان كان حادا او خرقة ولو
اصابه معترضا لم يحل ولو سقى غير المسلم لم يحل ولو رمى حنيريا فاصاب صيدا او رمى
صيدا ظنته حنيريا لم يحل وان سقى ولو رمى صبور فاصاب احدها او رمى صيدا
فاصاب غيره حل ولو رمى صيدا فوقع في الماء او من قبل صيرورة حيوة غير مستقرة
لم يحل وان كان بعدها حل ولو قطع من السمك بعد اخراجه من الماء حل لانه مقطوع
بعد التذكية سواء مات السمكة او وقعت في الماء مستقرة الحيوة ولو قطعها في الماء واخرجها
لم يحل وان خرج السمكة ومات خارجا **الفصل الثاني** في احكام الصيد ولو ارسل المسلم
كافرا اثنين قتلنا صيدا لم يحل انفق الذئ او اختلفت وسواء انفق الاصابة زمنا او
اختلفت الا ان تسبق اصابة المسلم وتصير في حكم المذبح فيحل ولو انعكس واشتبه لم يحل
ولو ارسل المسلم كلبه واسترسل اخرعه فقتل لم يحل ولو ارسل سهما للصيد فامالته
الريح اليه حل وان كان لولا الريح لم يصب وكذا لو اصاب الارض ثم وثب وقيل ولو
وقع السيف من يده فانخرج الصيد ونصب بخلا في شبكه او سكين في نهر لم يحل ولو رمى
بسهم فاقطع الوتر فارمى السهم فاصاب فالوجه الحل وقيل يحرم رميه بما هو اكبر منه
وقيل يحرم ولو اعتاد المعلم الاكل حرم من الفريسة التي طهرت بها عادة ولا يحرم

واصل
الصيد

التي اكل منها قبله على اشكال وموضع العضد يحس بجذ غسله والا اعتبار في حل الصيد
بالرسل لا المعلم فلو ارسل المسلم حل وان كان المعلم كافرا دون الكلب ولو ارسله
على كيان يفرق عن صغار يقتلها حل ان كان مستقرا وكذا السهم ولا يشترط اصابة
السهم موضع التذكية بل كل موضع خرف فيه اللحم وقل اجزا وانما يحل الصيد بقتل
الكلب المعلم او السهم في غير موضع التذكية اذا كان متنعسا سواء وحشيا كالظبي وجمار
الوحش ونحوه او حيا او ميتا كالنور المستعصى والجاموس المتنع وكذا ما يصلح من الطيور
او بيرة في غير موضعها اذا اعتذر ذبحه او تحرم فانه يكفي عقره في موضع التذكية وغيره
ولو رمى فرخا لم يضره فقتله لم يحل ولو رمى طائرا او فرخا حل الطائر خاصة دون الفرج
ولو رمى حنيريا وصيدا حل الصيد خاصة وكذا لو ارسل كلبه عليهما دفعة ولو قاطعت
الكلاب الصيد قبل ادراكه حل ولو قطعت الذئ لانه شيا كان المقطوع ميتة فان كانت
حيوة الباقى مستقرة حل بالتذكية ولو قطعت نصفين حلا معا سواء تحركا او لم تحركا
او تحرك احدهما خاصة الا ان يكون احدهما حيوة مستقرة فحسب تذكيته ويجل بعدها
والآخر حرام وكل آلات الصيد يجب فيها تذكية المصيدان كانت حيوة مستقرة وكذا الكلب
والسهم فلو ارسلهما فخرجه وحسب الاسراع اليه فان ادركه مستقر الحيوة لم يحل الا بالتذكية
ان اتسع الزمان لها ولا تحل اذا لم يتبع ان كانت حيوة مستقرة ما لم تتوان في ذكائه او تركه
عدا وهو قادر على ذكائه ولو كانت حيوة غير مستقرة حل من غير تذكية فيها خاصة دون
باقي الالات وروي ان اذ في ما يدرك به ذكائه ان يحده تركه رجله او طرف عينه او
يترك ذنبه وقيل ان لم يكن معه ما يدحجه به ترك الكلب يقتله ثم تاكله ان شاء وقيل نظرو
اذا كانت الذئ مقصود به ملك الغاصب الصيد وعليه اجرة الذئ وكان اصطيا ده
حل لما لا صيد ولو قتلته الذئ كان حلالا **الفصل الثالث** في اسباب الملك وهي اربعة
ابطال منعته وانبات اليد وانجانه والوقوف فيما نصبت له للصيد وكل من رمى صيدا

والاسباب الملهة

لا يد لأحد عليه ولا أن ملك فانه يملكه اذا صير غريمه وان لم يقبضه فان اخذه غيره
دفع الى الأول وما است في آله الصيد كالحباله والشبكة يملكه ناصبا وكذا جميع ما يصطاد
به عادة ولو انك قتل قبضه بعد ان ثابته لم يخرج عن ملكه وكذا لو اطلقه من يده ناويا
لقطع ملكه عنه وقيل هنا يخرج كما لو رمى للقبض مطلقا فانه يكون مباحا لغيره ولا يملك
الصيد بتوكله في ارضه ولا بتعشيشه في داره ولا بتوئب السمكة الى سفينة نعم هو اول
فان تحظى احبب داره او دخل سفينة واخذ الصيد ساء وملكه فلو اخرج من حمله الصيد
فخرج فيها بحيث لا يمكن التخلص لم يملكه لانها ليست آفة العادة على اشكال ولو انك عليه
بابا ولا يخرج له او الجاه الى مضيق وامكنه قبضه ففي ملكه بذلك نظرا لما لو قبضه بيده او بالآفة
فانه يملكه قطعا وان هرب من يده او انته بعد ولو قصد بناء الدار بعيش الطائر او
بالسفينة وتوئب السمك فاشكال ولو اضطر السمكة الى بركة واسعه لم يملك وهو اول
ولو كان صيقه ملك على اشكال ولو اخلط حمام برح بحمام آخر وعسر التمييز لم ينفرد
احدهما ببيعه من ثالث ولو باعه من الآخر صح ولو اتفقا على بيع الجميع من ثالث واما
مقدار قيمة ملكين او اتفقا على تقدير حتى يكن التوزيع جان والافلا ولو اخرج حمام
ملكك محصور بحمام ملكه لم يحرم الصيد ولو كان غير محصور فاشكال ولو اشترك الطيور
من برح الى آخر لم يملكها الثاني ولو كان الطير مقصورا لم يملكه الصائد وكذا مع كل اش
يدل على الملك ولو كان مالك الجناحة ولا اثر عليه فهو لصايد الا ان يكون له مالك معروف
فلا يحل ملكه ولو اشترك انسان في الاصطياد فان ابتناه دفعة فهو لهما وانما
الأول احق به وكذا الثاني ولو اصاباه دفعة وكان احدهما ضرا او مدفقا دون
الآخر فهو له ولا ضمان على الآخر وان احتمل ان يكون الا زمان منهما وباخذها فهو
لها ولو علمنا ان احدهما مدف وملكنا في الثاني فاللغوم النصف والنصف الآخر يوقوف
على النصف ولو انته احدهما فاجرجه الآخر فهو للثابت ولا شيء على الجراح ولو جعل

الثبت منها اشراك ويحمل القرعة ولو كان يمنع بامر من كالدرج منع بمخاضه وعدوه
فكر الأول جناحه ثم الثاني رجله قبل هولهما وقيل للثاني لتحقيق الاثبات فقله ولو رمى
الأول الصيد فابتنته وصير في حكم المذبوح ثم قتل الثاني فهو له ولا على الثاني الا ان
يقتله او جلد ولو لم يصير في حكم ولا انتته ثم قتل الثاني فهو له ولا شيء على الأول و
ان افدته شيئا ولو انته الأول ولم يصير في حكم المذبوح فقله الثاني فقد اتلفه فان
كان قد اصاب محل الذبح فزكاه فهو حلال وملكه الأول وعلى الثاني الارش وان اصابه
في غير الذبح فهو ميتة يصير قيمته ان لم يكن لسته قيمة والا فله الارش ولو جرحه
الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكاته حل للأول والا فهو ميتة ولو ذبح احدهما
ان من الآخر ولم يعلم السابق فهو حرام لاحتمال كون التذمق قائلا بعد الزمان و
لو ترب الجرحان وحصل الزمان بالجميع فهو بينهما وقيل للثاني فعلى الأخير لو عاد
الأول فخرجه فالأولى هدر والثانية مصونة فان مات الجراحات المثلث وحيته
الصيد به وجراحته الهدر وجراحته المالك ويحمل ثلث القحة وربها ولو رمى
فقتله ثم وجد ميتا فان صاد فامدحه فدجياه فهو حلال وكذا ان ادركاه او
احدهما فزكاه ولو لم يكن كذلك فهو حرام لاحتمال ان يكون الأول امته ولم يصير
في حكم المذبوح ثم قتل الآخر غير مدح ولو اصابه فامكنه الضام طيرا نا او عدوا
بحيث لا يقدر عليه الا بالاشاع مع الأسراع لم يملكه الأول وكان لمن مسكه ولو
كذب الكافر الصيد على كذب المسلم فافترسه حل ولو لحنه كذب المسلم فادركه كذب الكافر
فقتله وحيوته مستقرة حرم وضمنه الكافر **في الذابح** في الذابح وفي فسلان
الأول الأركان وفيه اربعة مطالب **الأول** الذابح ويشترط فيه الاسلام او حكمه والتمية
فلورخ الكافر لم يحل وان كان ذميا وكان منه ولا يحل لو ذبحه الناصب هو المعلن
بالعداوة لأهل البيت عليهم السلام كالحناري وان اظهر الاسلام ولا العداوة ولا يشترط

نهي

في الذابح

والحايض

الايان الا في قول بعيد فيلزم وجه الخلاف وكذا يحل ذبيحة المرأة والخنثى والمفتى
والاخرى والنف والفاسق والصغير اذا احسن وكان ولا مسلم ولو ذبحه الجنون
او الصبي غير المميز لم يحل وكذا السكران والغبي عليه لعدم القصد الى التسمية واذا
سقى المسلم على الذبيحة حاله الذبح حل ولو تركها عمدا لم يحل ولو تركها ناسيا حل وصورة
التسمية بسم الله ولو قال بسم محمد وبسم الله ومحمد لم يحل ولو قال باسم الله ومحمد رسول الله
وقصد الاخبار بالرباه حل وان قصد العطف وصف محمد بالرسالة لم يحل ولو قال
الحمد لله او الله اكبر او ما شابه من التثنية حل ولو قال الله وسكت وقال اللهم اغفر لي
فاشكال ولو ذكر غير العربية جاز وان احسنها وحيد ورا التسمية من الذبح فلو تسمى
غيره لم يحل والاخرى تحرك لسانه ولو تسمى للجنب والحايض نية الغريم فاشكال ولو
وكل المسلم كافر في الذبح وتسمى المسلم لم يحل وان شاهده او جعل يده معه ولو ذبح الانسى
حل وفي اصطفاؤه بالزنى والكلب اشكال لعدم تمكنه من قصد الصيد نعم يحل مشاهدة
بصير يقتل ما يرسله من الكلب او السهم ان سقناه **المطلب الثاني** المذبح وهو كل حيوان
ما كوله لا يحل ميتته فلو اسلم السمكة حل وقد تقع التذكية على ما لا يحل اكله بمعنى انه
يكون طاهرا بعد الذبح وهو كل ما ليس بخمس العيون ولا آدمي فلا يقع على بحر العيون كالكلب
والخنزير يعني انه يكون باقيا على نجاسته بعد الذبح ولا على الآدمي وان كان طاهرا
او مباح الدم ويكون ميتته وان ذكى وفي المسوخ كالقردة والذئب والفيل قولان
وكذا في السباع كالاسد والثور والبق والمغلب والاقراب الوقوع وتظهر جلودها
بالتذكية وفي اشراط الذبح قولان اما الحشرات كالقار والضب والبع والاربعاء
عدم وقوع التذكية فيها اما السمكة فكانه اخرج من الماء حيا وذكاة الجراد احدى
حيوان ذكاة الحشرات فكانه ان تم حلقه بان اشعرا او بر وخرج ميتا وان لم يتم
طيه فهو حرام ولو خرج حيا فلا بد من تذكيته قيل ولو خرج حيا وعاش بقدر ما لا

يبيع الزمان لتذكيته حل وان عاش طويلا يبيع الزمان لذبحه ثم مات قبل الذبح حرم سواه
تذبح ذبحه لتذكيته الا لاله او غيرها **المطلب الثالث** الذكاة ولا تقع التذكية الا بالمحدي
فان تعذر وخيف فوت الذبيحة جاز بكل ما يغزى الاعضاء كالنخلة والذئب والخنثى
والمرءة الحادة وهل تقع بالظفر والسرة مع تعذر غيرها قيل نعم وقيل بالمنع للنفى وان
كان منفصلا ولا تحزى بغير الحديد مع امكاة ولا مع تعذر اذا لم يحف فوت الذبيحة
لا مع الحاجة اما المنفصل فيحرم ما مات به عمدا او اضطرارا كما لو رمى الصيد ببندقية
فأت او رماه في البئر فاقدم او احسن بالحيولة او مات بالتغريق او تحت الكلب
غما او مات بسهم وبندقية او انضام بالارض وان كان مع الجرح الا ان يكون الجرح
فان لا يستحب ان يكون السكين حادة **المطلب الرابع** الكيفية ويشترط لا باحة المذكي
امور ستة قطع الاعضاء الاربعة اعلى المري وهو مجرى الطعام والحلقوم و
مجرى النفس والوج جبين وعارقان محيطان بالحلقوم ولو قطع بعضها
مع الامكان لم يحل وكفى في المتخو طلعته في ثمر النخلة وهي وحدة اللبنة قصد
الذبح فلو وقع السكين من يده فضا دق حلق الحيوان ذبحه لم يحل **ج** استقبال
القبلة بالذبيحة مع الامكان فان اخل به عمدا احتيا لم يحل ولو كان ناسيا
او جاهلا لموضع القبلة حل ويسقط في المتردي والمرمى بالسهم والصيد **د**
التسمية احتضا من الابل بالخر وباقى الحيوانات بالذبح في الحلق تحت اللحية
فان ذبح المتخو او نحر المذبح فمات حرم ولو ادرك ذكاته فدكاه فان كانت
حيوة مستقرة حل والا فلا هذا في حال الاختيار اما لو انفلت الظفر وغيره من الابل
والبق والمغنم جاز مريمه بالشباب او النحر او السيف فاذا سقط وادرك ذكاته
ذبحه او نحره والا حل **هـ** الحركة بعد الذبح او خروج الدم المعتدل ولو خرج متناظلا
ولم يتحرك حركة تدل على استمرار الحيوة حرم ولا يجب اجتماعهما واذا علم بقاء الحيوة

بعد الذبح فهو حلال وان علم الموت قبله فهو حرام وان اشتبه الحال كالمشرف على
الموت اعتبر بخروج الدم المعتدل او حركة يدل على استقرار الحيوة فان حصل احد
حل والا كان حراما وصحى بما حوته مستقرة ما يمكن ان يعيش مثله اليوم او
الايام وبغير المستقرة ما يقضي موته عاجلا ويستحب في المذبح من الغنم ربط يديه ورجله
واطلاق الاخرى والاسماك على صوفه او شعره حتى يبرد وفي البقر عقل يديه ورجليه و
اطلاق ذنبه وفي الابل ربط اخفافه الى اباطه واطلاق رجليه وفي الظير ارساله بعد
الذبح والاسراع بالذبح ويكره ان ينزع الذبيحة وان يعلق السكين فيذبح الى فوق وقيل
يحرم ان يذبح وحيوان آخر ينظر اليه **الفصل الثاني** في الواحى يكره سلع الذبيحة
قبل بردها او قطع شئ من اعضائها وابانة الرأس على راي ووقت الاضحية ما بين
طلوع الشمس لغروبها ويكره الذبح ليلا الا مع الضرورة ويوم الجمعة قبل الزوال ويستحب
متابعة الذبح حتى يستوفى اعضاؤه الاربعة فلو قطع البعض وارساله ثم استأنف قطع
الباقى فان كان بعد الاول حيوة مستقرة حل والا حرم على اشكال لاستدائاف
الروح الى الذبح ولو ذبح من القفا او قطعت الرقبه وقويت اعضاء الذبح فان اسرع
في الذبح حتى لا يقطع الحلق قبل ان يركب الى حركة المذبح حل وان بقيت حيوة غير
مستقرة حرم وكذا لو عقرها التبع ولو شتر في الذبح فالتبع آخر حشونه معا
فعل ما لا يستقر معه الحيوة حرم وكل ما يتعذر بد بجه او نحر من الحيوان اما لاستقصاء
او حصوله في موضع يتعذر الوصول الى موضع التذكية وخيف فوته جاز عقره بالتبوير
وكل ما يحرم وان لم يصادف موضع الذكاة وما يباح في اسواق المسلمين من الدجاج
واللحم حلال لا يحب الفحوص عنه وذكاة السمك احرأه من الماء حيا ولا يشترط
التسمية ولو وثب فاحذ حيا حل ولو ادركه بنطه فالأقرب التحريم ولا يشترط
اسلام مخزجه نعم يشترط الاشراف عليه فلو اخرجته مجوسي والمسلم ينظر اليه

99
بدا حل السلم اخذ ولا يحل له ما يجد في يده ميتا الا ان يعلم انه خرج من الماء حيا ويشترط ان
يوت خارج الماء فلو اخرجته ثم اعاده الى الماء ومات فيه لم يحل وان كان ناسيا في الآله ولو
نصب شبكة في الماء فمات فيها بعضه واسنبه بالحي حرم الجميع على راي وباح اكله حيا على راي و
لو ضرب السمكة باله فمسيروها غير مستقرة ثم اخرجها فالأقرب التحريم وقد كاه الجراد اخذ
حيا ولا يشترط الاسلام في اخذه ولو احترق الجراد في اجهه وغيرها قبل اخذه لم يحل وان قصد
الحرق **المسألة الخامسة** في الاطعمة والأشربة وفيه فصلان **الاول** في حالة الاختيار
وفي مطالب **الاول** حيوان البحر ويحل منه السمك الذي له فلس خاصة سواء بقى عليه كالشبوط
او لا كالكنت وبجرم مالا فلس له كالجري وفي المارماهي والزمار والزهور وابتان ولا
باس الزبينا والظرف والظفراني والأبلاي وتحرم السلاخف والصفادع والخرافق والشرطان
وجميع حيوان البحر وان كان جنسه حلالا في البر فهو السمك ولو وجدت سمكة في بطن
اخرى حلت على راي ومنشا الخلاف عدم اليقين بالشرط والاستصحاب ولو وجدت
في جوف حية قبل حلت ان لم تنسل والوجه التحريم الا ان يأخذها حية والطا في حرام و
هو ما يوت في الماء سواء كان سبب كنفه الماء وضرب العلق او غيره وكذا ما يوت في
الشبكة الموضوعة في الماء والمطرفة فيه والجلال احرام وهو ما ياكل العذرة الا ان يستبرأ
بجعله في ماء يوما وليلة يطعم فيها علفا طاهرا بالاصالة على اشكال والبعض تابع فان
اشتبه ببعض المحلل بالبحر حرم اكل الحشون خاصة وبحر صيد السمك بالبحر كالدلم والعذرة
والمنية ولو قد فقه البحر حيا او مضى عنه حيا وادرك ففي اكله اشكال اقرب اشتراط
اخذ حيا ولو ذبح حيوان البحر مثل كلبه وفرسه وغيرها لم يحل **المطلب الثاني** حيوان
البر وهو ما انشأ او وحشي فالاول يحل منه الابل والبقر والغنم ويكره الخيل و
البعال والحمير الأهلية وادونها الخيل ثم الحمير ويحرم ما عداها من الكلب والسنور
وما من الحشرات كالحية والفارة والعقرب والحنافس وبنات وردان والضفادع

والجودان والغنقد والضب والبربع والذبان والقمل والقمل والبراغيث والوبر والفضك
والسور والسحاب والعضاء والحكة والثاني محل منه البقرة والكباش الجبلية والغزلان
والبحاير والحمر والحمر السباع كافة وهو ما كان له ظفر أو ناب يفترس به وإن كان ضعيفا
كالأسد والنمر والفهد والذئب والثعلب والضبع وابن آوى وكذا يحرم الأرنب وابن
عرس والحزير والسور والوحشي **المطلب الثالث** في الطير ويحرم منه كل ذي خلأ سوا
قوى به على الطائر كالبايزي والقصر والعقاب والثا هين والباشق أو ضعف كالنسر
والرجه والبعث واما الغراب فيحرم منه الأسود الكبير الذي يكن الجبال ويأكل الجيف
والأبقع واما الناع وهو غراب الترع والغداف وهو أصغر منه غير اللون كالرماح
في تحريمها خلاف ويحرم كل ما كان صفيقه أكثر من ديفقه ولو شابه أو كان الدقيق
أكثر لم يحرم ويحرم كل ما ليس له قانصة ولا حوصلة ولا صيدية ويحل ما له أحدها إذا
لم ينص على تحريمه ويحرم أيضا الحشائش والطاء ووش والرباير والبق وبيض ما يحرم كله
لأنما يحل ولو اشتبه حرم ما اتفق طرفاه دون ما اختلفا ويكره الهدد والحظاف
على رأي والفا حنة والغنبر والجباري وأغلظ منه كراهية القرد والقوام والسفراق
ولا بأس بالحمام كله كالعقاري والذبابي والورشان ولا بأس بالحجل والدراج والقع
والعطا والطيهوج والكروان والصفو والكركي والدجاج والعصافير وغيره في طير
الما ما يعتبر في المحجول من صباه الدقيق أو غلبته أو حصول أحد الثلثة أما القانصة
أو الحوصلة أو الصيدية فهو كل ما يوجد فيه أحدها وإن كان يأكل السمك **باب** في المحلل
من الحيوان قد يعرض له التحريم من وجوه الجلل وهو أن تعتدى عدوة الإنسان لا
غير فيحرم على الأشهر إلى أن يستبرأ بأن يقطع عنه ذلك ويربط ويغصم علفا طاهرا مدة
ما قرره الشارع وهو في الناقة أربعون يوما وفي البقرة عشرين على رأي وفي الناقة
عشرة والبطنة وشبهها خمسة أيام والدجاجة وشبهها ثلثة وليس في غيرها من طير

فيستبرأ بما من يل حكم الجلل ولا يكره الترع وإن كثر الزر بل تحت أصله **باب** في الإنسان
فيحرم هو ونسله بذلك والأقرب احتصاص الحكم بدوات الأربع دون الطيور ولو اشتبه
الموطئ القطيع تسمين وهكذا إلى أن يبقى واحد **ج** أن يشرب شئ من الدواب
إلى حذيرة حتى يشرب فيحرم هو ونسله ولو لم يشرب لحمه واستحب استبرأه سبعة
أيام ولو شرب حمار لم يحرم لحمه بل يغسل ويؤكل ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا نجسا
لم يحرم ويغسل ما في بطنه ويؤكل **د** الجثث حرام وهي التي تجعل غرضا وترى بالنشاب
حتى يموت والمصبون أيضا وهي التي يخرج ويحبس حتى يموت **المطلب الرابع** في الجامدات و
قد تقدم ذكر بعضها في كتاب التجارة وتذكر هنا أنواعا خمسة **الأول** الميتة ويحرم كلها
واستعمالها إلا ما لا تحل له الحيوة مثل الصوف والشعر والوبر والريش والفرا والظلف
والعظم والسن والبيض إذا اكتسى العشرة على ولا ينفذ ولا يحل للرجل على رأي ولو وقع
الشعر والريش على موضع الاتصال ولو امتزج الذكي بالميت اجنبيا وقيل ببيع ممن
يحل الميتة ويحل على قصد بيع الذكي خاصة وكل قطعة أينت من حتى فهي ميتة يحرم
أكلها صغره كانت وكبره ولو كانت الميتة الغنم لم يحل الاستصباح بها تحت السماء بخلاف
الدخن النجس ولا يجوز أكل الأظعمة التي فيها دود كالقواكه والقنا والسوس من
الثمار إلا بعد إزالة الدود عنه ويكفي الظن **الثاني** يحرم من الذبيحة الدم والفرث والطحال
والفضيب والأثنيان والثانة والمراة والمشيمة والفرج ظاهره وباطنه والنجاسات
والعليا والغدد وذات الأشتاجع والحدوق وخرزق الدماغ وتكره الكلا وذنا القلب
والعروق ولو شوى الطحال واللحم فوفقه أو لم يكن مشقوبا وإن كان تحت لم يحرم ولو كان
مشقوبا واللحم تحت حرم ولا يحرم من الذبيحة شئ سوى ما ذكرناه من عظم وغيره **الثالث**
الأعيان النجسة كالعذرة مما لا يؤكل لحمه وكل طعام نجس بلاقه خرا وبول وشبهه من
النجاسات أو مباشرة كافر ولو قبل التطهير حل أكله بعد غسله ويحرم أكل العذرة من

هذا

ما كوال اللحم ايضا وان كانت طاهرة لا يستحبها **الرجع الطيب** ويحرم قليله وكثيره عدا
 من بئر الحسين عليه السلام فانه يجوز الاستشفاء بالسيرة منه ولا يتحاذر قدر الحصة
 ولو اضطر اليه للتداوي كالأثر مني فالوجه الجواز **الخامس** التعمد القاتل قليلا وكثيرا
 ولا بأس بالسيرة لا يقتل فليله كالأفيون والتفويضا وشحم الحنظل والشوكرا ان اذامرج
 بغيره من الجراح ولا يجوز الاكثر منه كالمثقال وبالجملة ما يحاف به الضرر **المطلب**
السادس المايعات ويحرم منها خمسة ا لبن ما يحرم اكله كالزيت والذرة والبرق والهرق والماء
 الا للصبى ويكره لبن مكره اللحم كالأنثى ما يبعه وجامد **ب** البول سواء كان نجسا
 كبول ما لا يؤكل منه سواء كان الحيوان نجسا كالكلب والخنزير وطاهرا كالذئب والفرد
 او طاهرا كبول ما يؤكل منه للاستحباب ثم يجوز للاستشفاء شرب بول الأبل وشبهه
ج الدم المسفوح حرام نجس وان كان الحيوان ما كوال اللحم وكذا ما ليس بسفوح من
 الحيوان المحرم كدم الضفادع والقراد وان لم يكن نجسا لا يستحب ان ياما لا يدفعه الحيوان
 المأكول اذ اذبح ما يسقى في اللحم فانه طاهر خلال ولو وقع قليل من الدم النجس في قدر
 يغلى على النار وجب غسل اللحم والتوابل واكل والمرق نجس عار **د** الحرف سائر
 المسكرات المايعة نجسة على اجمع القولين سواء كانت بنيدا او بعا او فضيحا او نقيعا او
 مرزا او الفئاع كالخمر بالاجماع في جميع الامور اعتقاد اباحة وابطاحه ببعده فانه لا يقتل
 معتقه والعصير اذا غلا حرام نجس سواء غلى من قبل نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب
 ثلثاه او يصير خلا وكذا الخمر يطهر بانقلابه من نفسه او بعلاج ما لم يارب نجس ولا
 فرق بين ان يكون ما يباع بغير ياقيا او مستطحا وان العلاج مكره **هـ** كل ما لا تاه
 نجس وكان احدها نجسا فانه يحرم قبل غسله ان قبل التطهير **الآهرم** مطلقا ولو
 وفقت النجاسة في جامد كاللبن والسمك والعسل مع جوار ما وعدم سريان النجاسة
 في اجزائها القيت النجاسة وما يكتنفها وحل الباقي ولو كان ما يباع نجس وجان

واصل ما يفهم من الدم كله حرام
 لثبوته بنص القرآن عز وجل
 ما تحلت في اللحم المأكول
 وكذا حرم المأكول في فرد
 النجس كالسكر مع اعمامه
 بل السكر حلال فلا فرد باقية
 حرم ما يستحب ان يحرم

كان م

الاستصحاب به ان كان دهنا تحت السماء لا تحت الظلال والأقرب انه تعبد للنجاسة وحالة
 فان دخان الأعيان النجسة طاهر وكل ما حالته النار الى النار او الدخان من الأعيان
 النجسة فانه يطهر بالاحالة ويجعل بيع الأدهان النجسة لفائدة الاستصحاب تحت السماء ويجب
 اعلام الشري وكذا كل الأعيان النجسة القابلة للتطهير وكل ما مات فيه حيوان له نفس سائلة
 سواء كان مأكولا للحم او لا من المايعات فانه نجس بوجه فيه دون ما لا يقتل سائلة كالذباب
 وكل ما باشره كافر من المايعات والأجسام الرطبة واليابسة اذا كان هو رطبا نجس و
 لا يجوز استعمال او انهم التي باشرها برطوبة وروى انه يامر المجوسي اذا اراد مواكبة
 يسلين وهي محمولة على الأجسام الجامدة او مع اختلاق الأواني ولو وقعت النجاسة في قدر
 يغلى المرق وغسل اللحم والتوابل واكل ولو غجن الماء النجس لم يطهر بغيره ويكره اكل
 ما باشره الجنب الحايض اذا كانا غير مائتين وما يباع منه من لا يتوق من النجاسات **تمت**
 لو ان النجاسة دخلت حتى استهلكه الخلل او بالعكس لم يطهر الخمر وكان الخلل نجسا اما سوا ان تغلب النجاسة
 من الخمر خلا او لا ويضاف شارب الخمر وغيره من النجاسات طاهر ما لم يلبث بالنجاسة وكذا دمع الخلل
 بالنجس الملبثون به ومع الجعل بالتلويح فهو طاهر ويكره الاستسقاء في العصير وان يؤمن على طهارة من
 يستعمله قبل ذهاب ثلثه اذا كان مسلما وقيل المنع وهو احدث ويكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة
 وسقي الدواب السكر ولا يحرم شئ من التبريات والأشربة وان شتم منها راحة المسكر **ب**
 الأريج والرقان والقحاح والسكجيين لأنه لا يسكر كثيرا وكل سكر حرام سواء كان جامدا او
 ما يباع كالحشيشة وما يتخذ من الخنطة وغيرها ولا ينجس منها سوى المايعة وافي الخمر يطهر بالغسل
 ثلثا بعد زوال العين وان كانت من خشب أو فرع أو خرف غير معصور على رأيي ويحرم
 استعمال شعر الخنزير فان اضطر استعمال ما لا دم فيه وغسلين ويجوز الاستشفاء بجلد الميتة
 غير الطهارة وتركه افضل ولو كان يسهل كزك فاملاه من الفرات جاز استعمال ما فيه ولو
 كان أقل كان نجسا ولو وجد لحم مطروح لا تعلم ذكاته اجتنب وقيل يطرح في النار فان

وفي الميم

تمت

القبض فذكرى وان انبطقت والذبح اذا باع الخمر والخمر على مثله ثم اسلم قبل قبضته
كان له قبضه وكذا يجرى من السلم فبعضه من دينه عليه ولا يجوز ان يأكل الانسان من مال غيره
الا بآدانه وقد رخص في الأكل من بيت من تفتته الآية ان لم يعلم كرهية ولا يحل منه
شيئا وروي اما حة ما يتره الانسان من الشجر والزرع والنخل اذا لم يقصد ولم يقصد
ولا يأخذ منه شيئا **الفصل الثاني** في حالة الاضطراب ومطالبه **الاول** المضطر وهو
كل من لحاف التلف على نفسه لو لم يتناول او المرض او الضعف المؤدى الى التلف عن
الرفقة مع ظهور العطب او ضعف الركوب المؤدى الى خوف التلف ولو خاف طول
المرض او عسر علاجه فالأقرب انه مضطر وسواء كان المضطر حاضرا او سافرا ولا يخص
الباغي وهو الخاسر على الأمام العادل وقيل الذي يبغي الميتة ولا العادي وهو قاطع
الطريق وقيل الذي تعدو سبعة وهل ترخص العاصي سفره كالابق والظالم وطالب
الصيد لهما وبطلان اشكال وكل مضطربا ح له جميع المحرمات المزيله لذلك الضرورة
ولا يخص نوحا منها الا ما سندر وهل للمضطر الرد من الميتة الأقرب ذلك فان
لحقه مضطرا لم يجز بيعها عليه اذ لا ضرورة في البيع وحجة فيها اليه بغير عوض
اذا لم يكن هو مضطرا في الحال **المطلب الثاني** في قدر المستباح وهو ما سدر الموتى و
البحا وحرام سواء بلغ الشبع اولا ولو اضطر الى الشبع للالتحاق بالرفقة وجب و
لو كان يتوقع مباحا قبل رجوع الضرورة فعين سدر الموتى وحرم الشبع وبحب
التناول للحفظ فلو طلب السر وهو يفي بالتلف لم يحرم واذا جاز التناول وحب
حفظ النفس **المطلب الثالث** في جنس المستباح كل ما لا يؤدى الى قتل معصوم حل كالحل
لأنه العطش وقيل يحرم واما التداوي به فحرام ما لم يخف التلف ويعلم بالعادة الصلاح
فيه حينئذ اشكال وكذا باقى السمكات وكل ما مازجها كالترياق وشبهه اكله
وشرا وجوز عند الضرورة ان سدر لوى به للعين ولو اضطر الى حمرى بول يتناول

البول ولو وجد المضطر ميتة ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه ولو وجدت ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل لحمه حيا ذبح ما لا يؤكل لحمه فهو أولى من الميتة وكذا مذبح الكافر أولى من
الميتة ولو لم يجد الا الآدمي ميتا يتناول منه ولو كان حيا يحقون الدم لم يحل ولو كان مباح
الدم جاز قتله والتناول منه وان كان حيا ولا فرق بين المرتد الكافر الأصلي والمرأة
الحرية والصبي الحربي والزاني المحصن لكن المرتد الأصلي أولى من المرأة والصبي
والزاني ولو اضطر الى الذبح والمعاهد فاشكال ولا يحل العبد ولا الولد ولو لم يجد
سوى نفسه قيل جاز ان يأكل من المواضع التي كالهتد وفيه اشكال ينشأ من انه دفع للضرر
مثله بخلاف دفع الأكل لأنه قطع سرائه وهنا أحداث لها وليس له ان يقطع من غيره ولو
وجد طعام الغير فان كان صاحبه مضطرا فهو أولى ولو كان يخاف الاضطراب فالمضطر
أولى وان لم يكن معه ثمن وجب على المالك بذله فان منعه غصبه فان دفعه جاز له قتل
المالك في الدق قتل ولا يحب عليه دفع العوض لو حجب بذله على مالكه ولو كان الثمن موجودا
لم يجز قتل مالكه عليه اذ اطلب ثمن مثله بل حجب دفعه ولو طلب زيادة قيل لا يحب بذلها و
الأقرب الوجوب اذ القدر مرافعة للضرورة ولو اشتراه بأزيد من الثمن كراهة لأمرافه
الدم قيل لا يحب الا ثمن المثل ولو وجد ميتة وطعام الغير فان بذله بغير عوض او عوض
هو قادر عليه لم يحل الميتة ولو كان صاحبه غايبا او حاضرا مانعا عن بذله قويا على
دفعه اكل الميتة ولو تمكن المضطر من دفع صاحب الطعام لضيقه قيل اكله وختمه
ولا يحل له الميتة وكذا لو وجد المحرم الصيد والميتة قيل اكل الميتة ان لم يقدر على
الفداء اما لو وجد لحم الصيد كان أولى لأن تحريمه خاص ويحل له الشبع حينئذ
كلام في الآداب يستحب غسل اليد قبل الطعام وبعد ومصححا بالمسحوق والتسمية
عند الشروع في كل لون بافراده ولو قال بسم الله على اوله وآخره كفاه عن الجميع و
لو سعى واحد من الجماعة كفى عن الباقي وحمد الله تعالى عند الفراغ والأكل و

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة القربى

الشرب بالميت احتيالا وبداة صاحب الطعام بالأكل وان يكون آخرهم فيه وان هذا
في غسل الأيدي بمن على يمينه ثم يدور عليهم الى الآخر وان تجمع غسله الأيدي في أناء
واحد وان يستلقى بعد الأكل على قفاه و يضع رجله اليمنى على اليسرى ويجزم الأكل على
ما يدور شرب عليها شئ من المسكرات او الفقاع والأقرب التعدية الى الاجتماع للفساد
واللهو والتعارف ونحوه ان يقعد حال الأكل على رجله ويكره الأكل وكثرة الأكل ورتا
حرم مع الضرر والأكل على الشبع والأكل والشرب ليسا راحيا ولا باسا بالأكل و
الشرب ماشيا واحتنا به افضل ويكره الشرب بنفس واحد وينبغي ان يكون بثلثة انفس
واذا حضر الطعام والصلوة فالبدء بالصلوة افضل ولو تصلى الوقت وجب البداءة
بالصلوة ولو كان هناك من ينتظر فالبداة بالطعام في أول الوقت والى **كتاب**
القربى ومقاصد ثلثة **الاول** في المقدمات **فصل** في وجوب الأرض فانابت
الأرض بامر من نسب وبسبب فالنسب يصل شخص بغيره لانتهاء احدهما في الولادة الى الآخر
اولا انتهاء يهما الى ثالث على الوجه الشرعي ومراعاة ثلثة **الاول** الابواب من غير ارتقاء و
الأولاد وان نزلوا **الثانية** الأخوة والأخوات لأب والأم ولهما واولادهم وان نزلوا
والأجداد والمجدات وان علوا الأب كانوا اولام ولهما **الثالثة** الأخوال والحالات وان
علوا او سفلوا والأعمام والعلات وان علوا او سفلوا واصل النسب التوليد من ولد
شخص من نطفته كان ابنه والمولد كان ابا والابن ابا وأباؤها اجداد او جدات وان
نصاعدا واولادها اخوة واخوات وهم الموجدون على حاشية عمود النسب واولاد
آبائهما وان علوا أعمام وعمات واحوال وحالات وهم على الحاشية ايضا **والسبب**
اثنان زوجية وولاء ومراعاة الولاء ثلث ولادة العتق ثم ولادة تسمى الحرية ثم ولادة
الامامة واعلم ان هؤلاء ينقسمون قسمين من لا يرث الا بالفرض خاصة وهم الأم من
النسب الا على الرقة والزوج والزوجة من الأسباب الا نادرا ومنهم من يرث

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة القربى

اولا ينقسمون قسمين من لا يرث الا بالفرض خاصة وهم الأم من النسب الا على الرقة والزوج والزوجة من الأسباب الا نادرا ومنهم من يرث

بالفرض خاصة وبالقربى اخرى وهم الأب والبنات والبنات والأخت والأخوات ومن
سقط بالأم ومنهم من لا يرث الا بالقربى وهم الباقون فاذا حلف الميت فافرض لا
غيرا خروضا ورة عليه الباقي وان كان معه ذم من خروضا فان ابتاع للزوجة ولا
قرب غيرها رة عليها بنسبة حصصهما الا الزوج والزوجة فانه لا يرث عليهما مع حب
النسب وان قصرت لتركه اختص النقص البنات والبنات او من يتقرب الأم ومن
يتقرب بها ولو شارك ذا الفرض من لا فرض له فله الباقي ولو كان الميت قد خلف من
لا فرض له ولم يشاركه غيره فالمال له مناسبا كان او مسايبا وان شاركه من لا فرض له فالمال
لها فان اختلفت الوصلة اليهما فلكل طائفة نصيب من يتقرب به كالأخوال مع الأعمام
واعلم ان الطبقة الأولى يمنع الطبقتين الباقيتين ولا يرث واحد منهما مع واحد
من الطبقة الأولى وفي الطبقة الأولى صفان الأولان ولا يقوم غيرها مقامهما والأولاد
ويقوم اولادهم وان نزلوا مقامهم اذا فقدوا جميع الموضع والاعتبار فيهم بالمساواة
في القدر الى الميت فالواحد من بطن اعلى وان كان انثى منع جميع من هو بطن اسفل
والطبقة الثانية يأخذ عند فقدان الطبقة الأولى ومنع الطبقة الثالثة وفيها صنفان
الأجداد والمجدات وان علوا وللأخوة والأخوات واولادهم وان نزلوا والأقرب من
كل صنف للميت يمنع الأبعد من ذلك الصنف ومن الأبعد من الصنف الآخر والطبقة
الثالثة فيها صنف واحد من الورثة هو اوجة الأب وهم الأعمام واخوة الأم وهم
الأخوال الا أنهم على درجات متفاوتة الأولاد اعمام الميت واخواله وعماته وحالاته
ويقوم اولادهم مقامهم **الثانية** عمومته ابوي الميت وخواتم واولادهم **الثالثة**
عمومة الأجداد والمجدات وخالاتهم واولادهم بعدهم وحلم جرن الى سائر الدرجات
وهذه الطبقة الثالثة هي طبقه اولها الأرحام والواحد من كل طبقة او درجة
وان كان انثى منع من وراءه من الطبقات والدرجات ومنه قرابه من جهة

بالأب ومن

التعدد هو اقرب السبيل نسب الى الجد

[illegible][illegible]

كان خطأ قيل يبرئ مطلقا وقيل منع مطلقا وقيل منع من الذمة خاصة وهو جيد
من الأدلة فكان أول ما عُدَّ

A close-up photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript. The page is made of aged, yellowed parchment. It contains several lines of text written in the characteristic Voynich script, which is a highly stylized and cursive form of shorthand. The ink is dark, and the handwriting is dense, with many loops and flourishes. The text is arranged in horizontal lines, though some characters are written above or below the main line of text. The overall appearance is that of an ancient, handwritten document.

[illegible]

510

الحر بالملوك لم يمنع وان منع التيب ولو اعنى الملوك على ميراث قبل قسمته شارك ان
 ساواها واختص به ان كان اولى ولو اعنى بعد القسم او كان الوارث واحدا
 منع ولم يكن له شئ والاشكال لو اعنى بعد قسمه البعض كما تقدم ولعلم يكن وارث
 سوى الملوك لم يعطه الامام بل اشترى الملوك من التركة واعنى واعطى بقية المال و
 يتهم بالكه على سعيه ويتولى الشراء والعنى الامام ولا يكفي الشراء عن العنى ويرفع الى
 مالكه القيمة لا ان يرد وان طالب الزيادة لم تجب ولو امتنع من البيع دفع اليه القيمة
 كان كافيا في الشراء واخذ منه قصرا ولو قصر المال عن التركة كانت التركة للامام وقيل
 يفك بما وجد ويسعى في الباء ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم
 او نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك وكان المال للامام وهل يفك من ينقص نصيب
 بتمتته كترته او قلته قيمته فيه اشكال فان اوجبه وارث بقية المال ولو وفى
 التركة بشرابها اجمع اشترى اسواء كان نصيبا احدها فاصرا عن ثمنه او لا ومنه ينشأ
 الاشكال السابق ولو كان احدها اولى وقصرت عن قيمة القريب دون البعيد ففي
 شرائه اشكال ولو كان الوارث رقالة ولم يخلف سواء عتق وورث باقى المال و
 لو خلف غيره فان كان الملوك ممن يعنى عليه عتق ولم يشاركه في باقى التركة
 الا ان يتعد الحر وان لم يكن ممن يعنى لم يعنى وورثه الحر وان بعد كاخ مملوك
 مع ضامن جارية ولا خلاف في ذلك الا بويين والأقربى الأولاد ذلك وكذا باقى الأقارب
 على اشكال وقيل ان وجان كالأقارب فلو خلف من زوجة قصرة الربع عن ثمنها وتبقى
 التركة في الشراء اشكال وام الولد يعنى من نصيب ولدها ولا يرث وكذا المديون
 يرث من مدين مع وحدة الوارث ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يرد
 شيئا ولو خلف ولدا نصفه حر واخا فالمال بينهما نصفان ولو اعنى ثلثة فله ثلث
 المال وهكذا لا يمنع بجرته الحر من بعد على اشكال **فروع** ان كان العتق بعضه ذا

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ثلاثة ارباع السبعة اثمان في حال فلها الربع **ق** ابن وابراة نصف كل واحد منهم حر فعلي تقدير حرية الجميع للابن الثلثان وعلى تقدير حرية خاصة له المال وعلى تقدير حرية مع حرية احدى اهل خمسة اسداس فاذا جمع يكون له ثلثه اموال وثلثا فله ثمنها وهو ربع و سدس والاب المال في حال وثلثاه في حال وسدسه في حالين فله ثمن ذلك ربع و للاب ثلثه في حال والمال في حال والسدس في حالين فله ثمن ذلك والباقي للاب وار وان علقها بالبط فله ثلثان قدر ثمن اهل اربعين من ستة وان قدرنا الابن وحده حرا فهي من سهم وكذا الاب وكذا الام وان قدرنا الابن مع الاب و مع الام فهي من ستة وان قدرنا الابن فهي من ثلثه وان قدرناهم رفيقا فاما المال للأقارب في جميع المسائل ينزل في ستة نصيبها في الاحرار الثمانية نصيب ثمانية واربعين للابن المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وخمسة اسداس في حالين عشر فيك عشرون وللأب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدس في حالين اثنان في ذلك اثني عشر وللأم المال في حال ستة وثلثه في حال اثنان والسدس في حالين اثنان في ذلك عشرة والباقي للورثة ولو كان ثلث كل واحد منهم حرا زدت على الستة نصيبا نصيب ثمانية ونصيبها في ثمانية يكون اثنين وسبعين للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والثلث وللأب اثني عشر وهي السدس وللأم عشر وهي ثلث وربع فع لا يتغير حاكمهم وانما نصيب مقسومة على اثنين وسبعين ولو كان ربع كل واحد منهم حرا زدت على الستة ثلثها **ج** ابن نصفه حر وام حره للأم على تقدير حرية الولد السدس وعلى تقدير رقيته المال فلها نصف ذلك وهو نصف ونصف سدس وللأب ثلثه خمسة اسداس وثلاثة يمتنع فله نصف خمسة اسداس وهو نصف سدس ولو كان بدل الأم اختا حرة فاما المال بينهما نصيبان **ط** ابن نصفه حر وابن ابن حر فاما المال بينهما بالسوية فان كان نصف الثاني حرا فله الثلث فان كان معهما ابن

ولا يتغير حاكمهم

الثاني

ثلث و

ابن ابن نصفه حر فله الثلث ويجعل ان يكون للأب على النصف والباقي النصف لان فيها حرية ابن ويجعل من الباقي الثلث والثالث لان ما فيها من الحرية محجب بحرية الاب ولو كان ابن الاب ثلثه ربعها **ح** ثلثه اربعة حرة فللأب النصف والباقي الثلث في السدس وللأخ ثلثه ارباع الباقي في الربع وعلى الاحتمال الآخر للاب النصف ولابن الاب الثلث والباقي للأخ **ي** ثلثه اربعة متفرقين نصف كل واحد حر للأخ من الام نصف السدس وللأخ من الابن نصف الباقي وللأخ من الاب نصف الباقي فيصير من ثمانية واربعين للأخ من الام اربعة وللأخ من الابن اثنان وعشرون وللأخ من الابن اربعة عشر الا اذا جئناه بحرية الأخ من الابن فلا ينسب له **ج** بنت نصفها حرة لها النصف بالقرين والورثة فان كان معها ام حرة فليست الثلث وثمن والباقي للأم ولو كان ربع معها زوجة فلها الثلث ونصف الثلث ولو كان معها اخ من ام ولم يقل بالمحجب فله نصف السدس وهذا ضابط لكل يخرج منه ما يدعي عليك من فروع هذا الباب فانها كثيرة لا تحصر **ب** لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فالأقرب بطلانها **خامسة** قد يحصل منع الازدواج باسباب اخر **أ** القيان فانه يقطع النكاح ولا يرث احد الآخر وجب صاحبه وان وقع في المهرين ولو نفي الولد بالبيان سقط نسبه ولم تقع المهرية بينهما فان اعترف به بعد البيان الحق به دون ابائه واقاربه مع عدم اعترافهم به الا بالنسبة اليه ويدخل في الوقف على ولاده و الوصية لهم ومهره الولد من الزوجة وكذا لو اكد بنفسه في العقد بعد البيان لم يرثه وهو لا يرث الولد **ب** من مات وعليه دين مستوعب للتركة فالأقرب عندي ان التركة للورثة لكن ينعون منها كالرهن حتى يقضى الدين منها او من غيرها ويقتل بقي على حكم مال الميت ولا ينقل الى الوارث وتظهر القايدين في النماء ولو لم يكن مستوعبا لثقل الوارث ما فضل عن الدين وكان ما قابله على حكم مال الميت ويكون التركة باجمعا كالرهن **ج** الغايبة غيبة منقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يرث حتى يعلم موته اما بالبيينة او بمضى مدة لا يمكن ان يعيش مثله اليها عادة فيحكم بحج لورثته الموجب في وقت الحكم **د** فان ظهر المفقود في وقت الحكم

فقد ردت البتة من كل خلاف في الخط الاول فلا حاجة الى اعادة وفائدة الخلاف انه اذا طهر ثمانية عشر يوما قبل ان يزوجها او طهر ثمانية عشر يوما قبل ان يزوجها او طهر ثمانية عشر يوما قبل ان يزوجها او طهر ثمانية عشر يوما قبل ان يزوجها

اختلاف علماءنا في ميراث المفقود فثبت امره الى احوال اربعة اشهر او ثمانية اشهر او سنة او اقل من ذلك او اكثر من ذلك او لا يثبت ميراثه في كل هذه الاحوال او لا يثبت ميراثه في كل هذه الاحوال او لا يثبت ميراثه في كل هذه الاحوال

مصدق من الصدوق والشيخ
المفيد

نعم

البستان

هذا هو الموضع الذي فيه ولد الولد الذكر
 فان الولد الذكر كان له اخوة فلامه
 وطها محبوها وان ولد الذكر او لم يعلم حكمه
 فاما الولد الانثى فان كان له اخوة فلامه
 وطها محبوها وان ولد الانثى او لم يعلم حكمه
 فاما الولد الذكر كان له اخوة فلامه
 وطها محبوها وان ولد الذكر او لم يعلم حكمه
 فاما الولد الانثى فان كان له اخوة فلامه
 وطها محبوها وان ولد الانثى او لم يعلم حكمه

مع عدم الولد الذكر والأختين
فصاعداً صبي

فصاعدا للاب فلولوا حد الهندس ولا تحتان فصاعدا المثلثان و

جمع واحد من قبل الهم كاخ اواخت مع قلة من قبل الهم كاخ الهم
 الهم السكس والباء للحمزة والباء ردة عليها للاتفاق على ان اجده
 يكون الصف للحمزة والباء ردة عليها للاتفاق على ان اجده
 كالاخ والحمزة كالاخت وقد تقدم ان الاخت ردة عليها للاتفاق على ان اجده
 كانت مع واحد من الايجاب والاضمار ومن احتمال كون الهمزة
 على السكس لان الهمزة ردة عليها للاتفاق على ان اجده
 بعد السكس لان الهمزة ردة عليها للاتفاق على ان اجده

حاضيه كان للحمية واحدة مع اخيه واحدة من قبل الاله
 بالتمسك وبما يخص رد القاض عليها دون اخيه واحدة فيه
 اشكال من انما ردا القاض عليها دون اخيه واحدة فيه
 الجحيم في عيسى عليه السلام اخيه واحد من قبل الاله
 واحد بالتمسك وبما يخص رد القاض عليها دون اخيه واحدة فيه
 فخص بالتمسك وبما يخص رد القاض عليها دون اخيه واحدة فيه
 فخص بالتمسك وبما يخص رد القاض عليها دون اخيه واحدة فيه

ذلك لأن أصل المسئلة ثلثة حيث ان ثلث المال للاحاط
و يبلغ اثني عشر لاجداد الأم الثلثة اربعة بينهم ارباعا
و ثلث للثلاث ثمانية لا يقسم بين جدات الأم لأبوين
لأنهما من ثلث الثلثة من المال و لجد و لجدات

[illegible]

الحمد لله

4131

[illegible][illegible]

لأب هو خاله لأم ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كاح هو ابن عم فاته
 برت من جهة الأخرى خاصة ونقل ان تخصامات وخلفا بن عم له من قبل أبي أبيه
 هو ابن عم له من قبل أمه هو ابن بنت خاله له من قبل أبي أمه هو ابن بنت عمه له من
 قبل أم أبيه وابن بنت عمه له أخرى من قبل أم أبيه هي ابنة بنت خاله أيضا من قبل أبي أمه
 وأختا له كذلك وثلاثة بنات من عم له آخر من قبل أبيه وثلاث بنات بنت عمه له من
 قبل أبي أبيه وتحقيقه ان الشخص الأول له أربع قرابات وذلك لأن عم المتوفى
 لأبيه كان هو خاله لأمه فولد لها وكان عمه لأمه هو خاله لأبيه فولدت بنتا
 ثم تزوجها بالابن المذكور فولدت له ابنا فله هذه القرابات الأربع فيجعل كل أربعة
 نفر وهكذا في أولاد العمة الأخرى الذين هم أولاد الخالة أيضا فيكون المسئلة
 لمن ترك خالا لأم وخالتين لأب وعمتين لأم وعمته وعمتين لأب أصلها مائة
 ومائون ثم يجعل نصيب كل واحد منقسما على أولاده فتبلغ خمسمائة وأربعين لذي
 القرابات الأربع مائتان واحد وستون ولذوي القرابتين مائة وخمسة وثلاثون
 ولحوافد العم الثلاثة ستة وتسعون ولحوافد العمة ثمانية وأربعون **مسئلة**
 لو خلف عمه لأب هو خاله لأم وعمته أخرى لأب وخالة أخرى لأب وأم كان للعمتين
 من الأب الثلثان بالسوية وللخاله التي هي عمته سدس الثلث وللأخرى الباقي فالفرصة
 من ثمانية عشر لكل عمته ستة وللخاله العمة سهم آخر وللخاله الأخرى خمسة
الفصل السابع في ميراث الأزواج للزوج مع الولد ذكر كان أو أنثى أو ولد الولد
 وإن نزل كذلك الربع ومع عدمهم اجمع النصف مع جميع الوراث والباقي للقریب
 إن وجد فإن فقد فلمولى النعمة فإن فقد فلصا من الميراث فإن فقد قيل بر
 عليه وقيل للأمام سواء دخل أولا وللزوجة مع الولد ولو ولد الولد وإن نزل
 الثلث ومع عدمه الربع مع جميع الوراث والباقي لمن كان من ذوى النسب

في ميراث الأزواج للزوج مع الولد ذكر كان أو أنثى أو ولد الولد وإن نزل كذلك الربع
 ومع عدمهم اجمع النصف مع جميع الوراث والباقي للقریب إن وجد فإن فقد فلمولى
 النعمة فإن فقد فلصا من الميراث فإن فقد قيل بر عليه وقيل للأمام سواء دخل أولا
 وللزوجة مع الولد ولو ولد الولد وإن نزل الثلث ومع عدمه الربع مع جميع الوراث
 والباقي لمن كان من ذوى النسب

ففي توريثه خلاف سبق فان كان الامام ظاهرا اخذ بصنع به ماشاء وكان
 على عليه السلام يضعه في فقرا بلدن وضعفا جيرانه وان كان غايبا حفظ
 له او صرف في المباح ولا يعطى سلطان الجور مع الأمن ومن مات من اهل الحرب
 ولم يخلف وارثا كان ميراثه للامام وكل ما تركه المشركون خوفا وبغيا وقوة من
 غير حرب فهو للامام وما يؤخذ صلحا او جزية فهو للمجاهدين ومع عدمهم يقسم في
 الفقراء من المسلمين والمصالح وما يؤخذ من امنهم حال الحرب للمقاتلة بعد المحر
 وما تأخذ سرية بغير اذن الامام فهو له خاصة وما يؤخذ غيلة في زمان الهدنة
 يعاد عليهم وان كان في غيره كان لاخذ بعد الخمس **المقصود الثالث في اللواحق وفيه**
فصول اربعة ميراث ولد الملاء عنه وولد الزنا ولد الملاء عنه ترثة امه وولد و
 زوجه او تر و جته وكل من يتقرب بالأم فمع الولد للام المستدس ان كان ذكرا
 او ذكرا وانثى والباقي للأولاد ولولم يكن ولد فلها الثلث والباقي بالرة فان
 فقدت الأم والأولاد ورثت الأخوة من قبلها والأجداد من قبلها وترثون
 الأقرب فالأقرب ومع عدمهم فالأخوال والحالات والأولادهم على ما تقدم من
 الترتيب بالسوية في هذه المراتب ولولم يكن للأم قرابة اصلا ورثت الامام دون
 الأب ومن يتقرب به ويرث النوح والزوجة سهمها مع كل درجة ويرث
 هو قرابة الأم على الأب ولو اعترف به ابوه بعد اللعان ورث الولد اباه دون
 العكس وهل يرث اقارب الأب مع اعترافه أشكال ولو قبل برثهم ان اعترفوا
 بيه وكذبوا الأب اللعان ويرثونه كان ونجها ولو خلفا خويين احد هما من الأبوين
 والأخر من الأم نسا وبالسقوط اعتبار نسب الأخ بالأب في نظر الشرع وكذلك
 كان اخا لأبوين واختا لأمه واختين فانهما يتساويان وكذا ابن الأخ للأبوين
 وابن الأخ للأم ولو خلفا خويين من الأبوين مع جد وجد للأم نسا و

هذا هو الميراث في حق الامام
 في حق غيره فلو كان له اولاد
 ورثت الامم والاولاد
 والاقرب فالاقرب
 والترتيب بالسوية
 في هذه المراتب
 ولو لم يكن للأم
 قرابة اصلا
 ورثت الامام
 دون الأب
 ومن يتقرب به
 ويرث النوح
 والزوجة
 سهمها مع كل
 درجة
 ويرث هو
 قرابة الأم
 على الأب
 ولو اعترف به
 ابوه بعد
 اللعان
 ورث الولد
 اباه
 دون العكس
 وهل يرث
 اقارب الأب
 مع اعترافه
 أشكال
 ولو قبل
 برثهم
 ان اعترفوا
 بيه
 وكذبوا
 الأب
 اللعان
 ويرثونه
 كان ونجها
 ولو خلفا
 خويين
 احد هما
 من الأبوين
 والأخر
 من الأم
 نسا
 وبالسقوط
 اعتبار
 نسب الأخ
 بالأب
 في نظر
 الشرع
 وكذلك
 كان
 اخا
 لأبوين
 واختا
 لأمه
 واختين
 فانهما
 يتساويان
 وكذا
 ابن الأخ
 للأبوين
 وابن الأخ
 للأم
 ولو خلفا
 خويين
 من الأبوين
 مع جد
 وجد
 للأم
 نسا و

هذا هو الميراث في حق الامام
 في حق غيره فلو كان له اولاد
 ورثت الامم والاولاد
 والاقرب فالاقرب
 والترتيب بالسوية
 في هذه المراتب
 ولو لم يكن للأم
 قرابة اصلا
 ورثت الامام
 دون الأب
 ومن يتقرب به
 ويرث النوح
 والزوجة
 سهمها مع كل
 درجة
 ويرث هو
 قرابة الأم
 على الأب
 ولو اعترف به
 ابوه بعد
 اللعان
 ورث الولد
 اباه
 دون العكس
 وهل يرث
 اقارب الأب
 مع اعترافه
 أشكال
 ولو قبل
 برثهم
 ان اعترفوا
 بيه
 وكذبوا
 الأب
 اللعان
 ويرثونه
 كان ونجها
 ولو خلفا
 خويين
 احد هما
 من الأبوين
 والأخر
 من الأم
 نسا
 وبالسقوط
 اعتبار
 نسب الأخ
 بالأب
 في نظر
 الشرع
 وكذلك
 كان
 اخا
 لأبوين
 واختا
 لأمه
 واختين
 فانهما
 يتساويان
 وكذا
 ابن الأخ
 للأبوين
 وابن الأخ
 للأم
 ولو خلفا
 خويين
 من الأبوين
 مع جد
 وجد
 للأم
 نسا و

والله اعلم
بما فيه
نظر في
شعاعه

١١٨
 من اجل ان بسطة الذكور واخصى وانما في التي تفعل ما في الطرقتين
 المذكورة جعلت فيها التفاضل فاعلم ان الطرقتين الاولى وحصلت في
 ثمانية عشر من التفاضل وعلى الطريقة الثانية ثمانية عشر من
 ثمانية عشر من التفاضل وعلى الطريقة الثالثة ثمانية عشر من
 وقول المعنى وهو ان يطبق كل واحد من هذه المسئلة فذلك
 الاول ومنه نصف ثمانية عشر والثاني من اصل المال فلما
 الى كل من الثماني عشرة والثاني من اصل المال فلما
 عشرة والاحتمال الذي هو ما ادعاه ثمانية عشر
 اما على احتمال واحد منهما او على احتمال
 نفعل كل واحد منهما منه سبعة عشر وعشرة
 التي التي هي ثمانية عشر من ثمانية عشر
 عاثة بمائة وعشرين من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 اربعين في ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 فقول على الطريقة الاولى فمقدار القدر اربعة
 اربعين ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 واربعة عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 مضمونة في اربعين وذلك اربعة عشر
 حصل له على الطريقة الثانية اربعة عشر
 له على الطريقة الثانية ثمانية عشر من ثمانية عشر
 اصل ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 على الطريقة الاولى ثمانية عشر من ثمانية عشر
 هذا المبلغ مائتان وتسعة وتسعون اربعة
 له ثمانية وعشرين ثمانية فاذ اخرج ثمانية اربعة
 كانت ثمانية وعشرين فقد حصل له في الطريقة
 الاولى اقل من الذي حصل له على هذه الطريقة
 احدى وعشرين من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 على الطريقة الاولى ثمانية عشر من ثمانية عشر
 القدر مائتان وتسعة وتسعون اربعة
 ثمانية وعشرين من ثمانية عشر من ثمانية عشر

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
الاشياء التي هي في هذه النسخة
من كتاب الفقه في الفرائض

وتسعون والبالغة للخنثى وعلى العول من ثلثه عشر **احد** الابوين وانثى وخنثى فعلى الاول
نضرب ثلثي الخمس في مخرج السدس ثم اثنين في المخرج ثم نخرج الثلثة المرتفع وذلك ما به
وثانويين للاب على تقدير ان يكون ولدون وللخنثى مائة وللانثى خمسون وعلى تقدير ان يكون
للأب الخمس ستة وثلثون وللخنثى اثنان وسبعون وكذا الانثى فما حذر نصف نصيب
كل واحد هو فرضه فللأب ثلثة وثلثون وللخنثى ستة وثمانون وللانثى احدى وستون
ويحتمل ان يقال بنضرب مسئلة الخنثى وهي اثني عشر في مسئلة الأم وهي ستون فيصير
سبعائة وعشرين للأم السدس مائة وعشرون والبنات مائتان وثمانون اذ البنات
مع الخنثى خمسة من اثني عشر وللخنثى سبعة وسبعون والدة وهو مائة وعشرون للأم
على تقدير ان ثلثة الخمس بالنسبة اليها معا اربعة وعشرون وتأخذ البنات من الباقي
اربعين والخنثى ستة وخمسين سها ثم يرجع الخنثى على الأب نصف ما اخذته من
الدة وهو سبعة لأنه اذا اخذ اربعة وعشرين التي هي الدة منها كان ما اخذ من
الانثى عشرة اسهم ومن الخنثى اربعة عشر ونصفها عشرة مستحق لأنه نصف ذكر فيصير
الأب سبعة عشر سها والدة من الأصل مائة وعشرون فيصير له مائة وسبعة وثلثون و
للخنثى ثلثائة وثلثة واربعون وللانثى مائتان واربعون وهذا بنا على ان فرض
الخنثى ذكر اهل بعضه سقط الدة بالنسبة الى البنات مطلقا اولا وبالجملة فقد قد
المسئلة لا ينفك عن غيرها وعلى الطريق الثاني للأم نصف سدس ونصف خمس
ومخرجها ستون نضربها في خمسة فرضه الانثى والخنثى سلع ثلثائة للأم خمسة
وحسون والبنات ثمانية وتسعون وللخنثى مائة وسبعة واربعون وعلى الاحتمال
الثاني نقول قد عرفت ان فرضه الخنثى والانثى خمسة وللأم من حصصة البنات
خمسها وهو نصف حصصة الخنثى سدس ومن النصف الآخر خمسة ونصف خمسة
في خمسة فيصير خمسة وعشرين للخنثى خمسة عشر ليس لها نصف نصيب اثنين

والخنثى مائتان مائة

الرابع كالاول ولما عرفت نصف نصيب الابوين استوفى الاول والرابع في كون الفريضة
تسعين **ايران** وختيان للابوين السدسان والباقي للخنثين الفريضة من ستة
للابوين سها وكل خنثى سها على جميع الطرق اذ لارة هنا ولو كان معها احد
الابوين فله ثلثة السدس وثان الخمس بنضرب خمسة في ستة سلع ثلثين ثم اثنين في ثلثين
فللأب ثلثة الخمس اثني عشر وثلثة السدس عشرة فله نصفها احدى عشر والباقي للخنثى في
بالسبعة وكذا بالاطرف وعلى العول من احدى وثلثون **احد** الابوين وخنثى الفريضة
من اربعة وعشرين للاب خمسة والباقي للخنثى ان جعلنا له نصف ابن ونصف بنت و
كذا على الطريق الاول والثالث لان للام السدس يقيين والخنثى ثلثة ارباع يقيين و
نضم نصف السدس بينهما وكذا الرابع وعلى الثاني ان جعلنا التقاوت باعتبار البنات الزائدة
احتمل ان يكون الفريضة من اربعين للأم تسعة لان للأم مع البنت الواحدة الربع ومع
البنات الخمس فلها نصف التقاوت وان يكون من ستة وثلثين لان الأصل ستة للأم
السدس والبنات ثلثة ونصف البنت نصف سهم فان ضربت اثنين في ستة بلغ اثني عشر
ضربت ثلثة الوف في اثني عشر فيصير ستة وثلثين للأم بالقسمة ستة وبالرة سها وان
الباقي للخنثى او تضرب تسعة في ستة فتبلغ اربعة وخمسين للأم اثني عشر بالقسمة و
والدة وان جعلنا التقاوت باعتبار مجموع الزائدة والبنت الاصلية احتمل ان يكون
الفريضة من ثمانين لان للأم مع البنات الخمس ومع البنت الربع فالتقاوت وهو
سهم من عشرين للخنثى ثلثة اربعة تضرب اربعة في عشرين للأم الخمس ستة وعشرين
التقاوت وهو سهم وللخنثى ثلثة وستون والابوان ان يقال للأم السدس والخنثى
نصف وثلثة ارباع سدس والمخرج اربعة وعشرون للأم بالقسمة اربعة و
للخنثى خمسة عشر فاما ان جعل الفريضة تسعة عشر او تضرب تسعة عشر في اربعة
وعشرين تبلغ اربعة مائة وستة وخمسين للأم من كل تسعة عشر سها اربعة ستة

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
الاشياء التي هي في هذه النسخة
من كتاب الفقه في الفرائض

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه
الاشياء التي هي في هذه النسخة
من كتاب الفقه في الفرائض

في الالف نصير خمسين للخنثى والثون ليس نصفها نصف نصير اثنين في خمسين سلع مائة
 للأنثى اربعون باخذ الالف منها ثمانية والخنثى ستون باخذ من نصفها ستة ومن
 نصفها الآخر خمسة شكلها تسعة عشر والاثني اثنان والثون والخنثى تسعة و
 اربعون ويحتمل ان يكون للام من سهم الخنثى سدس ثلثه وخمس ثلثه نصير خمسة
 في خمسة ثم ثلثه وفق الستة مع المكسر من حصه الخنثى في المرتفع للام من حصه الأنثى
 ستة ومن التي حصه الخنثى خمسة ومن ثلثها ثلثه شكل اربعة عشر وللأنثى
 اربعة وعشرون والخنثى سبعة والثون وتعاكس الحال في الخنثى في اخذ الالف
 من ثلثي حصتها الخمس كالبنت ومن الثلث الستة لانه الزايد على حصه
 البنت لان الالف ان يقول الزايد باعتبار فرض الذكورية هو السهم الزايد
 نصير خمسة في خمسة ثم ستة في المرتفع للام من سهم الأنثى اثني عشر وكذا من ثلثي
 سهم الخنثى ومن الثلث خمسة شكل تسعة وعشرون وللأنثى ثمانية واربعون
 والخنثى ثلثه وسبعون وعلى الطريق الثالث الالف تدعى الخمس ستة وثلثون من
 مائة وثمانين ولها باليقين السدس والثون والبنت تدعى الخمسين اثنان
 وسبعون ولها باليقين ثلث الباء بعد السدس وهو سدس وثلثا سدس
 خمسون والخنثى تدعى لتي الباقي بعد السدس وهو نصف ونصف تسع وهو
 مائة وله يقين الخمسان اثنان وسبعون فيقع الثمانين في ثمانية وعشرون
 والخنثى يتبعها اجمع فقط نصفها اربعة عشر والام تدعى منها ستة
 فقط ثلثه والبنت تدعى اثنان وعشرين يعطى احد عشر وهذا الطريق
 ينسحب على الاحتمال الاول خاصة وعلى القول الالف تدعى الخمس والخنثى
 تدعى خمسة اشباع والاثني خمسين وتخرج ذلك خمسة واربعون سهم
 للام خمس تسعة ولبنت خمسان ثمانية عشر والخنثى خمسة اشباع خمسة

و...

وعشرون فالجميع اثنان وخمسون تقول بسبعة وعلى الطريق الرابع تطلب مالا
 له نصف ونصف خمس وسدس والسدس النصف ثلث نصير اثنين في خمسة ثم ستة
 في المجمع ثم ثلثه في المرتفع يبلغ مائة وثمانين ينقسم تسعين احسا للام ثمانية عشر
 ولبنت ستة والثون وكذا الخنثى وينقسم تسعين اسداسا للام خمسة عشر ثم
 تقسم الباء اثلاثا للبنت خمسة وعشرون والخنثى خمسون فتلك للام ثلثه والثون
 ولبنت احد وستون والخنثى ستة وثمانون **ج** لو تعددت الخانات تساوي
 في الميراث لتساويهم في الاستحقاق ان لم نقل بعد الاضلاع ولا القرعة **و**
 يحتمل ان ينزلوا حالين نارة ذكورا واخرى اناثا كما يفعل بالواحد وان ينزلوا
 بعد احوالهم فللاثنين اربعة احوال وثلثه ثمانية وللاربعة ستة عشر وخمسة
 اثنان والثون حال واحد كما تم بجمع ما لهم في الاحوال كلها فيقسم على عدد احوالهم فا
 خرج بالقسمه فصولهم ان كانوا من جماعات جمعت ما لكل واحد منهم في الاحوال و
 قسمته على عدد الاحوال فالخارج بالقسمه هو نصيبه فلو خلف بنا وخنثين على
 الاول نصير ثلثه في خمسة ثم اثنان في المجمع سلع ثلثين للبنت والذكورية
 ستة وحال الأنثى ثمانية عشر فلها نصفها ثمانية والخنثى احد عشر في مجموع
 نصف اثني عشر الحاصلة حال الذكورية ونصف عشر الحاصلة حال الأنثى وعلى الثاني
 يفرض لكل وارث حالين آخرين فيفرض لكل الخنثيين ذكرا واصغرها اثني والعكس
 فيكون لكل خنثى في حال ذكوريتهما اثني عشر وفي حال انوثتهما عشرة والكبرى حال
 فرضها ذكرا خمسة عشر وللأخرى سبعة ونصف وللصغرى حال فرضها ذكرا
 خمسة عشر والكبرى سبعة ونصف ولبنت في الفرض الاول ستة وفي الثاني عشرة
 وفي الفرضين الآخرين سبعة ونصف فتأخذ لكل وارث ربع ما حصل له في الاحوال
 ويجمعها فهو نصيبه فللبنت سبعة وثلثه ارباع وذلك ربع ما حصل له في الاحوال

من جهة واحدة وان كانوا جميعا

احتمال
اول

151

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

A page from a manuscript, likely a Hebrew or Arabic text, written in a dense, cursive script. The text is arranged in horizontal lines across the page. There are several instances of red ink used for initials or headings, providing visual structure to the dense script. The paper appears aged and slightly discolored.

[illegible]

على صفة من عاين ذلك
 البسط ايضا على ذلك
 البسط العبد ادا
 على صفة من عاين ذلك
 البسط ايضا على ذلك
 البسط العبد ادا

عادة وهل يجب تقديم الأضعف في التوريث قبل نعم ولا نعم له الأعلى التوريث من الجميع
فلو غرق الزوجان فرض موت الزوج أولا فللزوجة نصيبها منه ثم يفرض موتها فيأخذ
نصيبه من تركتها الأصلية لا ما ورثته منه ولو غرق اب وابن ورث الأب نصيبه
ثم يفرض موت الأب فيرث الابن نصيبه من ماله لا ما ورثه من الأب وما ورثه كل واحد
من الآخر ينقل إلى ورثته الأحياء خاصة ولو كان كل منهما أو إلى الآخر من الأحياء
كالأخوة للأب والأبن من غيرهم ينقل مال كل واحد منهما إلى صاحبه ثم ينقل إلى ورثته
الأحياء فيرث الأب مال الابن أجمع ثم ينقل عن الأب إلى أخوة الأب نفسه وينقل مال
الأب إلى الأصل إلى الولد ثم عنه إلى أخوة الولد فيرث أخوة كل منهما مالا الآخر وإن كان
لها ولا حد لها شريك في الميراث كان يكون للأب ولأخوه وللولد ولأولاد ولد فللأب
سدس تركته الابن يأخذ الأحياء من أولاده وبأخذ أولاد الابن خمسة أسداس تركته
ثم يفرض موت الأب فيأخذ الابن نصيبه ينقل إلى أولاده وبأبى تركته الأب إلى أولاده
ولو كان لغيره من مساوين في الاستحقاق كالأخوة غرقا لم يقدم أحدهما في
التوريث وينقل مال كل واحد إلى الآخر فإن لم يكن لها وارث فالميراثان للأمام
وإن كان لأحدهما وارث لم يحد من أم ينقل ما صار إليه من أخيه إلى وارثه وينقل
ما صار إلى الآخر إلى الأمام وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة
كأخوين من أب لكل منهما جدارم ولا حد لها مال دون الآخر فانه يفرع في المتقدم في الميراث
فإن خرج ذو المال لم يرث من أخيه شيئا لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخا خوه
ثلاثي تركته وينقل لأخيه واحد جذري المال الثلث خاصة وإن خرج المعدم
ورث ثلثي مال أخيه ثم يفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه فيصير لحد
ذو المال سبعة أسهم من تسعة ولحد المعدم سهمان فظهرت الفائدة ولو كان الغرق
الذكر اثنين يتارثون فالحكم كذلك يفرض موت أحدهم ويقسم تركته على الأحياء

هذا هو الأصل في التوريث من الزوجين إذا غرقا لم يرث من الآخر شيئا ولو كان لغيره من مساوين في الاستحقاق كالأخوة غرقا لم يقدم أحدهما في التوريث وينقل مال كل واحد إلى الآخر فإن لم يكن لها وارث فالميراثان للأمام وإن كان لأحدهما وارث لم يحد من أم ينقل ما صار إليه من أخيه إلى وارثه وينقل ما صار إلى الآخر إلى الأمام وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة كأخوين من أب لكل منهما جدارم ولا حد لها مال دون الآخر فانه يفرع في المتقدم في الميراث فإن خرج ذو المال لم يرث من أخيه شيئا لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخا خوه ثلاثي تركته وينقل لأخيه واحد جذري المال الثلث خاصة وإن خرج المعدم ورث ثلثي مال أخيه ثم يفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه فيصير لحد ذو المال سبعة أسهم من تسعة ولحد المعدم سهمان فظهرت الفائدة ولو كان الغرق الذكر اثنين يتارثون فالحكم كذلك يفرض موت أحدهم ويقسم تركته على الأحياء

والأموال معه فما يصيب المحي يعطى وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الأحياء
دون الأموات وهكذا يفرض موت كل واحد إلى أن نصير تركات جميعهم
منقولة إلى الأحياء وإذا ماتا حقت أنفسهما واشتبه المتقدم أو علم الآخر أن لم يرث
أحدهما من الآخر بل كان ميراث كل واحد منهما لورثته الأحياء فلو ماتت امرأة
وولدها واشتبه السابق وأدعى الزوج موت الزوجة أولا والآخر موت الولد
أولا كان ميراث المرأة بين الزوج والأخ نصيبين وميراث الولد للزوج خاصة
وجلف كل منهما لصاحبه وكذا مع علم الآخر أن لا يمين إلا أن يدعيه
أحدهما ويدعي الآخر السابق فيقدم قول مدعي الأقران مع اليمين ولذكرها امتك
للغرق المتكثرة **أ** ثلثة أخوة لأب يعدم عليهم خلف كل واحد منهم أخا لأم يفرض
موت كل واحد منهم فيصير كمن خلف أخا لأم وأخوين لأب فيكون أصل ماله
اثنى عشر لأخيه لأمه سهمان ولكل من المتوفين معه خمسة ينقل منه إلى أخيه
لأمه فيكون بعد قسمة تركته الجميع لكل أخ حي سهمان من اثنى عشر من أصل تركته
أخيه وخمسة أسهم من اثنى عشر من تركته كل واحد من الآخرين الباقيين بالانقار
عن أخيه **ب** زوجات وابن وبناتان لهما ما تراجعا وخلف الرجل أخا أو
المرأة ابنا والأب زوجة وأحد البنين زوجا يفرض موت الرجل أولا فاصل ماله
اثنان وثلثون منها أربعة لزوجته وينقل إلى ابها وأربعة عشر لأبنته ولا يقسم
على ورثته إذا لم يرثها مع صحيح فنصير الأصل في اثنين تبلغ أربعة وستين للزوجة
ثمانية وينقل إلى ابها ونصيب الأب ثمانية وعشرون وينقل منها سبعة لأخيه
والباقي إلى جده ونصيب البنات التي لها زوج أربعة عشر ينقل منها سبعة إلى زوجها
والباقي لأجرتها وأربعة عشر للبنات الأخرى وينقل إلى جدها ثم يفرض موت الزوجة
قبل سائر الورثة فاصل ماله ثمانية وأربعون منها ثمانية لأبها واثنى عشر لزوجها

هذا هو الأصل في التوريث من الزوجين إذا غرقا لم يرث من الآخر شيئا ولو كان لغيره من مساوين في الاستحقاق كالأخوة غرقا لم يقدم أحدهما في التوريث وينقل مال كل واحد إلى الآخر فإن لم يكن لها وارث فالميراثان للأمام وإن كان لأحدهما وارث لم يحد من أم ينقل ما صار إليه من أخيه إلى وارثه وينقل ما صار إلى الآخر إلى الأمام وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة كأخوين من أب لكل منهما جدارم ولا حد لها مال دون الآخر فانه يفرع في المتقدم في الميراث فإن خرج ذو المال لم يرث من أخيه شيئا لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخا خوه ثلاثي تركته وينقل لأخيه واحد جذري المال الثلث خاصة وإن خرج المعدم ورث ثلثي مال أخيه ثم يفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه فيصير لحد ذو المال سبعة أسهم من تسعة ولحد المعدم سهمان فظهرت الفائدة ولو كان الغرق الذكر اثنين يتارثون فالحكم كذلك يفرض موت أحدهم ويقسم تركته على الأحياء

واربعة عشر لبيتها وليس لها ربع صحیح ففرضها في اثنين فيصير اصل المال ستة و
تسعين منها ستة عشر لبيتها واربعة وعشرون لزوجها وينقل الى اخيه وثمانية
وعشرون لبيتها ينقل منها سبعة الى زوجته والباقي الى جدته واربعة عشر لبيتها
التي لها زوج ينقل منها سبعة الى زوجها والباقي لاجدتها واربعة عشر للبنت
الأخرى وينقل لاجدتها ثم يفرض موت الابن قبل البنين فيكون اصل مال اثني
عشر ثلثة لزوجته واربعة لأمه وينقل لابنها والباقي خمسة لأبيه وينقل الى
اخييه ثم يفرض موت البنت التي لها زوج فيكون اصل مالها ستة ثلثة لزوجها و
اثنا لأمها وينقل لابنها وواحد لبيتها وينقل الى اخيه ثم يفرض موت البنت
الأخرى كذلك فيكون اصل مالها ثلثة واحد لأمها وينقل الى ابنها واثنا لبيتها و
ينقل الى اخيه فلا تقي الرجل من تركته زوجته اربعة وعشرون من ستة وتسعين
ومن تركته ابنة خمسة من اثني عشر ومن تركته بنته التي لها زوج واحد من ستة
ومن تركته بنته الأخرى اثنا من ثلثة جميع ذلك بالانتقال ولا يبقى له من الأصل
وللبه المرأة من تركتها ثمانية وخمسون من ستة وتسعين منها ستة عشر من اصل
مالها والباقي بالانتقال ومن تركه الرجل خمسون من اربعة وستين ومن
تركه الابن اربعة من اثني عشر ومن تركه البنت التي لها زوج اثنا من ستة
ومن تركه البنت الأخرى واحد من ثلثة جميع ذلك بالانتقال ووزوجة الابن
من تركه ابيه سبعة من اربعة وستين ومن تركه أمه سبعة من ستة وتسعين
بالانتقال ومن اصل تركته ثلثة من اثني عشر ولزوج البنت من اصل تركتها ثلثة من
ستة ومن تركه ابها سبعة من اربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة
وتسعين بالانتقال **ج** اخوان واخوات وام وجد لهم من قبل ابيهم ما توارثوا
كذلك وخلف الجد اخا واخنا والأخوة ابن اخ آخر فاصل مال الجد خمسة اثنا

لأنهم

لكل اخ واحد للأخت وينقل جميعا الى ابراهيم الحمي ولا يبقى لأخيه واخيه مع وجود
اولاده واصل مال كل واحد من الأخوين خمسة اثنا للجد ولا ينقسم على ورثته ففرضها في
ثلثة تبلغ اصل مال خمسة عشر منها ستة للجد وينقل اثنا الى اخيه واربعة الى اخيه
والباقي للأخ والأخت وينقل الى ابن اخيهما واصل مال الأخت ثلثة واحد للجد ولا
ينقسم على ورثته ففرضها في ثلثة تبلغ تسعة ثلثة منها للجد وينقل الى اخيه واخيه و
الباقي للأخوين وينقل الى ابن اخيهما فلا يبقى للأخ جميع مال الجد وتسعة من خمسة عشر
من مال كل واحد من الأخوين وستة من تسعة من مال اخيهما جميع ذلك بالانتقال
والأخ الجد اربعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الأخوين واثنا من تسعة من
مال اخيهما ولأخيه نصف ذلك جميع ذلك بالانتقال ولا يبقى للأخية في هذه الصورة
من اصول التركات **د** بالانتقال رجل وابن عمه وابنة خاله ما توارثوا وخلف
الرجل زوجته وابن العم ابن خاله وبنت الخال زوجها اصل التركة اثني عشر منها ثلثة
لزوجته واثنا لبنت خاله وينقل الى زوجها وسبعة لابن عمه وينقل الى ابن
خاله واصل تركته اربعة ستة واحد لبرخاله الحمي والباقي للرجل وليس له ربع ففرضها
في اربعة تبلغ الأصل اربعة وعشرين منها اربعة لابن خاله الحمي وعشرون
للرجل وينقل خمسة منها الى زوجته والباقي الى بنت المال واصل مال بنت
الخال ثمانية اربعة لزوجها واربعة للرجل ينقل منها الى زوجته واحد
الباقي لبنت المال فالجواب ان الزوجة من اصل مال زوجها ثلثة من اثني عشر
ومن مال ابن عم زوجها خمسة من اربعة وعشرين ومن مال بنت خاله زوجها
واحد بالانتقال وللزوج من اصل مال زوجته اربعة من ثمانية ومن مال
ابن عمها وهو الرجل اثنين من اثني عشر بالانتقال ولابن الخال من مال الرجل سبعة
من اثني عشر ولبنت المال ثلثة من ثمانية من مال بنت الخال وخمسة عشر من اربعة

وعشرين من مال ابن عم الرجل بالأنثى هذا على قول بعض أصحابنا وعلى الأنثى
أن لبنت الخال الثلث فركة الرجل اثني عشر ثلثة للزوجة واربعه لبنت الخال وينقل
الى زوجها وخمس لابن عمه وينقل الى ابن خاله واصل تركه ابن عمه ثلثة واحد لابن خاله
الحى والباقي للرجل وليس له ربع نصيبها في اربعة بتبلغ اثني عشر منها اربعة لابن
خاله الحى وثمانية للرجل ينقل منها سهمان لزوجته والباقي الى بيت المال واصل مال
بنت الخال ثمانية اربعة لزوجها واربعه للرجل وينقل منها الى زوجته واحد
الباقى لبنت المال **الفصل السادس في حساب الفرائض وفيه مطلبان الاول في**
المقدمات وهي اربعة **الاولى** عادة الحساب اخراج الحصص من اقل عدد ينقسم
على ارباب الحقوق ولا يقع فيه كسر ويضيفون حصه كل واحد منهم الى ذلك العدد فاذا
كان ابنين قالوا لكل ابن سهمان من سهمين من تركته ولا يقولون التركة بينهما نصفان
ويستوي العدد المضاف اليه اصل المال ونخرج السهام ونخرج هو اقل عدد يخرج منه
الجزء المطلوب صحيحا ونخرج الفرق الستة خمسة النصف من اثنين والثلث و
الثلثان من ثلثة والرابع من اربعة والستين من ستة والتمس من ثمانية اذا عرفت
هذا فقولوا لورثة ان لم يكن فيهم ذوفرى ونساؤا فعدد رؤسهم اصل المال كاربعة
اولاد ذكور وان كانوا يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين فاجعل لكل ذكر سهمين و
لكل انثى سهما فاجتمع فهو اصل المال وان كان فيهم ذوفرى او اصحاب فروض
فاطلب عددها ذلك السهم او تلك السهام ونقسم الباقي بعد السهم او السهام على
رؤوس باقى الورثة ان نساوا وعلى سهامهم ان اختلفوا فاذا اجتمع الفرقه
نصفان او نصف وما بقى فهي من اثنين وان اشتملت على ثلث وثلثين او احداهما
وما بقى فهي من ثلثة وان اشتملت على ربع وما بقى فهي من اربعة وعلى ثمن وما
بقى من ثمانية وعلى سدس وما بقى من ستة **المقدمة الثانية** كل عدد من امان

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written in a single column, with some lines starting with large, ornate initial letters. The script is dense and appears to be a form of Arabic or Persian calligraphy. There are several red ink markings, possibly indicating specific words or sections. The text is written on aged, slightly discolored paper.

يتباينان أو يختلفان أو مختلفان أن عدداً قلتهما الأكثر حتى أقناه فلا خلاف ولا يمكن أن
 يتجاوز الأقل نصف الأكثر فيسميان أيضاً بالتساويين كذلكه وستة وأربعة وأثنى
 عشر وإن لم يعد الأقل الأكثر فإن وجد ثالث أكثر من الواحد يعد كلا منهما أكثر من الثاني
 ويسميان أيضاً بالتوافقين وذلك العدد هو مخرج الكسر المشترك فيه وهذا إذا
 اسقطا قلتهما من الأكثر مرة أو مراراً بقي أكثر من الواحد عشرة وأثنى عشر يعزها الأثنان
 فإذا اسقطتهما من العشرة مراراً فثبت بهما فذان يتوافقان بحجم ما يعزها
 وهو النصف وإن بقي ثلثه كسبعة وستة فالموافقة بالثلث وكذا إلى العشرة و
 إن بقي أحد عشر فالموافقة بخمسة من أحد عشر وهكذا وإن لم يعد أحدهما الآخر ولا
 عدلها غيرها سوى الواحد فهما المتباينان وهما اللذان إذا اسقط الأقل من الأكثر
 مرة أو مراراً بقي واحد كذلكه عشرة وعشرين فإذا اسقطت من ثلثه عشر بقي ستة
 فإذا اسقطت من سبعة بقي واحد **المقدمة الثالثة** إذا أردت أن تطلب أقل عدد ينقسم
 على عددين مختلفين فأعرف النسبة بينهما فإن كانا متباينين فال المطلوب هو
 الأكثر منهما ولا يحتاج إلى عمل آخر وإن كانا متساويين في كسر فال المطلوب هو الحاصل
 من ضرب ذلك الكسر من أحدهما في الآخر كما إذا طلبنا عدد ينقسم على ثمانية عشر
 وثلثين وقد استركتنا في السدس فسدس أيهما ضربت في الأخرى حصل تسعون وهي
 أقل عدد ينقسم عليهما وإن كانا متباينين فال المطلوب هو الحاصل من ضرب أحدهما
 في الآخر كما إذا طلبنا أقل عدد ينقسم على سبعة وتسعة فهو ثلثه وستون و
 لذا إذا أردت أقل عدد ينقسم على أعداد مختلفة لأنك إذا عرفت العدد المنقسم
 على اثنين منها عرفت العدد المنقسم عليه وعلى الثالث ثم المنقسم عليه وعلى الرابع
 وهكذا مثلاً إذا أردت أن تعرف أقل عدد ينقسم على ثلثه وأربعة وخمسة و
 ستة وثمانية فالمنقسم على الثلثه والأربعة اثني عشر لأنهما متباينان والمنقسم

三

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

عن

[illegible]

الحسين

لكن استحقاق نصف ميراث ابن ينفذه فقارضا قضا ورجع الى الأصل وهو
 عدم الرد على الأبوين بل يكون الجميع للختى والمعد الأول **الثالث** ان يقصر الفريضة
 عن السهام بسببه دخول الزوج او الزوجة في موضعين **أ** أبوان مع بنت وزوج
 أبوان وبنتان مع زوج او زوجة أحد الأبوين مع بنتين وزوج فالتقص على البنت
 او البنات خاصة **ب** أخوة من أم وأخت من أب وأبوين وزوج أخوة من أم
 وأخت من الأبوين والأب وزوجة أخوة أم وأختان فصاعد من الأبوين او
 الأب مع زوج أخ من أم مع أختين فصاعد من الأبوين والأب مع أحد الزوجين
 والتقص هنا على المقرب بالأبوين او بالأب خاصة ففي الأول يأخذ الزوجان
 الأدنى وفي الثاني الأعلى فان انقسمت الفريضة والآ ضرب سهام من انكسر عليهم
 النصيب في الأصل فالأول الزوج وأبوين وخمس بنات للأبوين اربعة من اثني عشر
 وللزوج ثلثه يبقى خمسة للبنات من غير كسر والثاني كان البنات اربعة نصيب دهن
 في اثني عشر **الفصل السابع** في المناجات اذا مات بعض الورثات قبل القسمة
 واسير قسمة الفريضة من اصل واحد صححت مسألة الأول فان كان نصيب
 الثاني ينقص القسمة على ورثة من غير كسر فلا بحث والاحتجج الى عمل فقهاء
 ان كان ورثة الثاني هم ورثة الأول من غير اختلاف في القسمة كان كالقريضة
 الواحدة كاخوة ثلثة وأخوات ثلث من جهة واحدة ما أخ ثم آخر ثم أخت ثم
 أخرى وبقي أخ وأخت فزكة الأول ومن بعد اثلاثا او بالسوية وان اختلف
 الاستحقاق والورثات او هما فان صح نصيب الثاني على ورثة كزوجات
 عن ابن وبنت بعد تزوجها وخلف معها ابنا وبنتا فنصيب الزوجات ثلثة من
 اربعة وعشرين نصيب على ولديها من غير كسر والآ فاضرب وفق الفريضة الثانية
 في الفريضة الأولى ان كان بين نصيب الثاني من فريضة الأول والفريضة

في المناجات اذا مات بعض الورثات قبل القسمة
 واسير قسمة الفريضة من اصل واحد صححت مسألة الأول
 فان كان نصيب الثاني ينقص القسمة على ورثة من غير كسر
 فلا بحث والاحتجج الى عمل فقهاء ان كان ورثة الثاني هم
 ورثة الأول من غير اختلاف في القسمة كان كالقريضة
 الواحدة كاخوة ثلثة وأخوات ثلث من جهة واحدة ما أخ
 ثم آخر ثم أخت ثم أخرى وبقي أخ وأخت فزكة الأول
 ومن بعد اثلاثا او بالسوية وان اختلف الاستحقاق
 والورثات او هما فان صح نصيب الثاني على ورثة كزوجات
 عن ابن وبنت بعد تزوجها وخلف معها ابنا وبنتا فنصيب
 الزوجات ثلثة من اربعة وعشرين نصيب على ولديها من غير
 كسر والآ فاضرب وفق الفريضة الثانية في الفريضة الأولى
 ان كان بين نصيب الثاني من فريضة الأول والفريضة

قوله رحمه الله ولنورد هنا مثالا في ذكرها بعض علمائنا **أقول** الوجه في كون المال مائة وثمانين حصول
ما أدى حصول لكل واحد من الموصي لهم والمقرعة والورثة المذكورين أن نقول بمسألة الورثة من أربعة وعشرين
لأن الورثة سبعة ثمانية لكل منها أربعة وللزوجة الثلث لكل واحدة سهمين ثلثي سهم لكل ذكر من الأبناء الأربعة
والنصفين ثلثي سهمين فإذا عرفت هذا فطريق استخراج الوصايا بالجبر هو أن تأخذ ثلث مال وتدفع منه إلى
الموصي بثلث نصيب الأب نصيبا ونسبته منه بقدر نصف الباقية وهو سدس مال الأنصف نصيب وتدفع
الثاني نصيبا ونسبته بقدر ثلث الباقية من الثلث وهو سدس مال الثلث نصيب وتدفع إلى الموصي بالثاني نصيبا
ونسبته منه بقدر سدس الباقية وهو نصف سدس مال الأسدس نصيب ثم نقول قد خرج من الثلث ثلثه نصيبا
وأستثنى منها سدس نصيب مجموع هذه السدس ثلث مال ينصف نصيبا زنا هذا الثلث الذي ينصف نصيبا على ثلث المال
أخرجنا منه ثلثه الأنصاف يكون ذلك ثلثي مال الأربعة أنصاف تعدل أنصاف الورثة وهي أربعة وعشرون سهما من ستة
أنصاف فالنصف أربعة فأذا ردت على وجهه أربعة أنصاف صارا كالمال وثلث مال تعدل عشرة أنصاف فلتقسّم
ذلك وهو ثلث مال وتلقى من العشرة ربعها يبقى ثلث المال يعدل سبعة أنصاف ونصف نصيب النصيب أربعة فالمال
ثلاثون فوصية الأول سهم والثاني سهم والثالث ثلثي سهم والرابع سهمين بقية أربعة وعشرون سهما من سها
الورثة بقسم عليهم كما ذكرنا وأما قلنا أن وصية الأول سهم من ثلثين لأننا إذا أخذنا ثلث المال وهو عشرة
ودفعنا إلى الأول ثلث نصيب الأب وهو أربعة واستخرجنا منه بقدر نصف الباقية بعد إخراج النصيب ذلك ثلث
يبقى له سهم وإذا دفعنا إلى الثاني نصيبا وهو أربعة من الثلث بقي ستة فإذا استثنينا من النصيب بقدر ثلث
الباقية وهو سها من بقي له سها ثم إذا دفعنا إلى الثالث من الثلث من عشرة نصيبا واستثنينا سدس ثلث الباقية
وهو سهم بقي له ثلث سهم وذلك ما أردنا به أنه ثم أن نصيب إحدى الزوجات وهي التي خلفت في القامات الأربع
والأربع الواحدة سهم واحد نقول حصته إحدى الزوجات التي ماتت عن ذي القربى الأربع الذي هو سهم واحد
واخت لأخت وأخت لأخت مع ابن بنت أختها الأخرى لأبها الذي هو سهم واحد لأخت لأب يكون وارثا لها فإخراج
أخت للأب ولها الثلث وذلك الذي القامات الأربع وأخت لأخت وأخت لأخت وأخت لأخت وأخت لأخت وأخت لأخت
النصف الذي القامات الأربع ورثته وهو السدس الذي القامات الأربع نصيب المتوفاة أعني الزوجة سهم واحد على ستة
فتنصف ستة ثلثين ثلث مائة وثمانين وهو الذي فكل تركان له سهم عطي مضر وباقى ستة فالوصايا ستة وثلثون
لأنها ستة الأول منها ستة والثاني ثلثي سهم والثالث ثلثي سهم والرابع ثلثي سهم والزوجات ثمانية عشر لكل
سهمين ستة كل النصف ثمانية عشر وثلثي سهم وللأب سهمين بالهدم مع أمته إحدى الزوجات ومع بنت له أربعة
وعشرين للبنت بالهدم والزوجات الأربع ثمانية عشر فنقل إلى جدتي أبيها الذين بها أبو المتوفى أولا للجد ذلك أربعين
للجدة الثلث ستة والأمة التي ماتت مع المهدوم بالهدم بالزوجات الأربع ستة وأسهم وينقل إلى بنتها التي هي بنت الميت في أول
ورثته أمه التي ماتت مع المهدوم التي هي الزوجة الأولى ستة أسهم اثنا عشر منها للبنت الحرة التي هي بنت الميت في أول ورثته
لأبها المهدوم عليه بنقل إلى ورثته وبها جداه أبو المتوفى أولا وأخت لأبها له بها خمسة أسهم والجدة سهم
لأخت سهم فكل نصيب ثمانية وثلثون لأنه يأخذ خمسة أسهم من أمه المتوفى أولا وأربعة وعشرين وأثنى عشر من أمته الأب
المهدوم عليه وعليها ورثته ثمانية عشر ثلثه أربع تركها صارت إلى أختها التي هي بنت الميت وصار إليه
بالأخت ثلث تركه الزوجة المهدوم عليها سهمان فقد بقيت له ثمانية وثلثون وحصل للجدة أحد وثلثون أربعة
وعشرون ميراثها من أمها ستة من أمته التي ماتت بالهدم مع أبيها وسهم ما ورثته الأم المهدوم عليه من أمته
فذلك أحد وثلثون وثلثي سهمين اثنا عشر ميراثها من أبيها وستة صارت إليها من أمها المهدوم عليها ميراث
تركها أمه المهدوم عليه بنقل إليها سهمان من تركها أمها المهدوم عليها واحد صارت إلى أختها المهدوم عليها من أمته
المهدوم عليها وذلك أحد وعشرين وتركها الأم الآخر الذي تولى وترك ثلثين وقد أقر أحدهم بزوجته له وأبنتها
يقسم ما حصل له من أولاده الثلثة لكل منهم ثمانية أسهم من أربعة وعشرين ويقع المقر في الزوجة المقر في ثمانية
سها وإلى ابنتها المقر لها سبع مائة وثمانين سهمين ثمانية أسهم من أربعة وعشرين ويقع المقر في الزوجة المقر في ثمانية
القامات الأربع الذي هو ابن أختها لأبها الذي هو ابن بنت أختها لأبها الذي هو ابن بنت أختها لأبها الذي هو ابن بنت
ابن بنت أختها لأبها خمسة أسهم ولابن بنت أختها الأخرى لأبها سهمان أيضا فلا وجه من النصيب ثلث يدفع إلى
أولها نصيبه ثلث تركها واحد أختها يورثه بعض أقاربه على نفسه وينقل ما خلف معه من هذه الزوجة بموت
إلى ابنته لكل واحدة سهم والنصف الآخر من تركه هذه وذلك ثلث سهم لهما سهمان ولأختها سهم واحد وأعلم أن تصور
في القامات الأربع أصلها مائة وثمانين وهو ذو القربى الأربع الأعم لأن الذي سمي غيره عما خالا
يسمى الآخر ابن أخ وابن أخت والذي سميها غيره خاله لسميته من ابن أختي وابن أختي فالنسبة التي حصل لاحد

الزوجة

الثانية وفق لا وفق نصيب الثاني كآخرين من أم ومثلها من أب وزوج مات
الزوج عن ابن وبنتين الفريضة الأولى اثني عشر وبين الفريضة الثانية ونصف
الأولى سهم الزوج موافقة بالنصف فنضرب جزء الوفاة من الفريضة الثانية
وهو اثنا عشر من النصيب في اثني عشر نصيبا أربعة وعشرين وإن لم يكن
بين نصيب الثاني من فريضة الأول والفريضة الثانية وفق بل بباينة فاضرب
الفريضة الثانية في الأولى فالمرتفع المطلوب وكل من كان له من الفريضة الأولى
قطا أخذ مضر وباقى الفريضة الثانية كزوج وأخوين من الأم وأخ من الأب مات
الزوج عن ابنتين وبنت فريضة الأول من ستة للزوج ثلثه لا ينقسم على خمسة ولا وفق
فاضرب الخمسة في الستة ثلثين ومخاريج الفريضة ولو كانت المناسبات
الزمن فريضة أمهات يورث أخوة طبقه الأول أو من ورث ورثة
الأول فإذا انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والأعت ما تقدم وكذا الوفاة
تابع فأراد ولنورد هنا مثالا في ذكرها بعض علمائنا رجل خلف ابوين وثلث
زوجات وابنتين وبنتا وخنتى مشكلا أمه وأحدى زوجاته هي أم البنت وابن
واحد من ابنيه وأوصى لأخيه بثلث ما لأبيه الأنصف ما يبقى من الثلث بعد إخراج
نصيبه من الثلث بعد إخراج نصيبه من الثلث ولا خير بثلث ما لأمه إلا ثلث ما
بقي ولا خير بثلث ما لأبى واحد الأسدس ما يبقى ثم وقع الهدم على الأبى الذي له أم و
على أمه التي هي إحدى الزوجات المذكورة وعلى بنت الأبى وخلفوا المذكورين و
مات الأبى الآخر وخلف ثلثه بنين وقد أقر أحدهم بزوجته له وابنة منها وماتت
الزوجة الثانية أيضا وخلفت ابن ابن أخيهما لأبها الذي هو ابن بنت أختها لأبها
والذي هو ابن بنت أختها لأبها الذي هو ابن ابن أخيهما لأبها لأبها وابن بنت أخت
أخرى لأبها أيضا وماتت الزوجة الثالثة أيضا وخلفت زوجا وعمما وعمّة

واقر الزوج انما اوحت لأجنبي بنتك ما لها ثم مات وخلف بنتين ولم يخلف
غير المتوفى الأول تركه فاصل الفريضة مائة وثمانون للأب أربعة وعشرون و
للأم أربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر ولكل ابن أربعة وعشرون وللبنت
اثني عشر وللخنتي ثمانية عشر وللوصي له الأول ستة و الثاني اثني عشر والثالث
ثمانية عشر ثم يقسم الأربعة والعشرين التي هي للأب المهدوم عليه على ورثته فنصيب
أمه ستة وينقل إلى بنتها والباقي لبنته وينقل إلى جدي أيها المذكور ضعف الأثني
ثم يقسم الستة التي للزوجة المهدوم عليها على ورثتها فنصيب بنتها اثنان و
ابنها المهدوم معها أربعة وينقل منها اثنان إلى جدته وواحد إلى جدته وواحد
إلى أختها فبلغ نصيب الجد ثمانية وثلثين ونصيب الجدة أحد وثلثين ونصيب البنت
أحد وعشرين وأما الأربعة والعشرون التي هي حصّة الأب الآخر فنقسمها على
ورثته والمقر لها فيكون لكل ابن ثمانية وللأب المقر ستة والزوجة المقر
بها واحد ولبناتها واحد وأما الستة التي هي حصّة الزوجة الثانية فلزى
القرابات الأربع خمسة منها ولزى القرابة الواحدة واحد وأما الستة التي هي
حصّة الزوجة الثالثة فلزى زوجها ثلثتها وواحد للوصي له المقر وواحد
لكل بنت من بناته ولعمها اثنان ولعمتها واحد = مات امرأة عن زوج
وثلاثة بنين وأوصت لأجنبي بمثل الزوج الأسدي المال ثم مات الزوج
عن أخ لأم وأخوين وأخت لأب وأوصى لأجنبي بمثل ما للأخ من الأم إلا
ثمن المال ثم مات الأخ للأم عن زوجة وسبع بنات وأوصى لأجنبي بمثل ما
لأحدى البنات إلا نصف سبع المال أصل الفريضة أربعة للزوج سهم ولكل
ابن سهم ونضيف إليها للأجنبي سهمًا يصير خمسة نصيبها فيخرج السدس
يصير ثلثين تعطى الزوج السدس المستثنى خمسة أسهم ولكل ابن خمسة يبقى

عشر يقسم على خمسة للوصي له سهمان ولكل وارث سهمان فلكل ابن سبعة وكذا
الزوج وسهام ورثة الزوج ستة لأخيه من الأم سهم ولكل أخ من الأب سهمان
والأخت سهم ونضيف إليها سهمًا للوصي له يصير سبعة نصيبها فيخرج الثمن
يصير ستة وخمسين سهمًا وسهام مورثهم الثاني سبعة من ثلثين نصيبها في ثمانية
يصير ستة وخمسين فاصرياً أصل سهام الورثة الأوله وهي ثلثون في ثمانية أسهم
يكون مائتين وأربعين لكل ابن ستة وخمسون وللوصي له ستة عشر وللزوج الموروث
الثاني ستة وخمسون لأخيه لأمه الثمن المستثنى سبعة أسهم ولكل أخ من الأب
أربعة عشر وللأخت سبعة يبقى أربعة عشر يقسم على سبعة الموصي له والورثة
لكل منهم سهمان فلكل أخ من الأب من الأصل والمستثنى ثمانية عشر وللأخت تسعة
والأخ من الأم تسعة وللوصي له سهمان ثم سهام ورثة هذا الأخ من الأم ثمانية
للزوجة سهم ولكل بنت سهم ونضيف إليها للأجنبي سهمًا يصير تسعة نصيبها في
يخرج نصف السبع أربعة عشر يكون مائة وستة وعشرين سهمًا وسهام هذا
الموروث تسعة من مائتين وأربعين سهمًا نصيب التسعة في أربعة عشر تبلغ مائة
وسبعة وعشرين سهمًا فاصرياً أصل سهام الورثة الأوله وهي مائتان و
أربعون في أربعة عشر يكون ثلثة آلاف وثلثمائة وستين لكل ابن في الطبقة
الأولى من هذه الجملة سبع مائة وأربعة وثمانون سهمًا وللوصي له معهم مائتان
وأربعة وعشرون وللزوج سبع مائة وأربعة وثمانون ثم لكل واحد من الأخوين
لأب مائتان واثنان وخمسون وللأخت مائة وستة وعشرون وللوصي له
معهم ثمانية وعشرون والأخ من الأم مائة وستة وعشرون ثم لكل واحد
من بنات هذا الأخ وهو الموروث الثالث وزوجته نصف سبع المستثنى
تسعة أسهم يبقى أربعة وخمسون يقسم على تسعة للورثة والموصي له فلكل بنت و

معه

الفريضة

للزوجة ستة وللوصي له معهم ستة قله مثل احد من الالف نصف سبع المال ونصف
 سبع المال تسعة اسهم **الفصل الثامن** في معرفة سهام الورثة من التركة وفيه
 طرق **١** انيب سهام كل وارث من الفريضة وحله من التركة بتلك النسبة فما كان
 فهو نصيبه كزوج وابوين الفريضة ستة للزوج ثلثه وهي نصف التركة فيأخذ من
 التركة نصفها والام سهران هي الثلث فلها ثلث التركة والاب سهم هو سدس فله سدس
 التركة **٢** ان يقسم التركة على الفريضة فاخرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما
 بلغ فهو نصيبه كالوكانت التركة اربعة وعشرين والفريضة ستة كما تقدم فاذا قسمت
 التركة على ستة خرج اربعة لكل سهم تضربا الخارج وهو اربعة في سهام كل وارث
 فابالغ فهو نصيبه فاذا ضربت اربعة في ثلثه نصيب الزوج بلغ اثني عشر دينارا هو
 نصيبه وتضرب اربعة في واحد نصيب الاب يكون اربعة وفي اثنين نصيب الام يصير
 ثمانية **٣** التركة ان كانت صحاحا فاضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة
 فا حصل فاقسمه على العدد الذي صححت منه الفريضة فاخرج فهو نصيب الوارث كزوج
 وابوين والتركة عشرون والفريضة اثني عشر للزوجة ثلثة تضربا في عشرين بلغ ثمانين
 تقسمها على اثني عشر يخرج ستة وثلثان فيكون للام ستة دنانير وثلثا دينار والاب
 خمسة تضربا في عشرين يصير مائة تقسم على اثني عشر يخرج ثمانية وثلث فيكون للاب
 ثمانية دنانير وثلث دينار وان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بان تضرب
 مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر الى المرفوع وتعمل ما عمل في الصحاح فاذا جمعت للوارث
 قسمته على ذلك المخرج فلو كانت التركة عشرين دينارا ونصف فابسطها انصافا فتكون
 احدى واربعين واعمل كما عمل في الصحاح فاخرج لكل وارث من العدد المبسوط فاقسمه
 على اثنين فاخرج نصيبا للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذي تريد ولو كان
 الكسر ثلثا فاقسم التركة اثلاثا وهكذا الى العشر ولو كانت المسئلة عددا اصم فاقسم التركة

تبلغ ستين تقسمها على اثني عشر يخرج خمسة
 دنانير والام اربعة تضربا في عشرين

العدد ان اصم مالا يوجب لاجزاء
 وعلى المطلق وهو ما يوجد لاجزاء
 الجواز هو كل عدد ضرب في نفسه

عليه فان بقي ما لا يبلغ دينارا فابسطه قراريط واقسمه وان بقي ما لا يبلغ قراريطا فابسطه
 حبات واقسمه وان بقي ما لا يبلغ حبة فابسطه ارترات واقسمه وان بقي ما لا يبلغ
 ارتره فاقسمه بالاجزاء اليها وعليك بالتعقظ من الخط واجمع ما يحصل لكل وارث
 فان ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ **قاعدة** لو عثر الورثة
 نصيب بعضهم في عين اقسمت الباقين الباقي على نسبة سهامهم الباقية فيأخذ
 الاب مع الابن قسما الباقي بعد التعيين للزوج **كتاب القضاء**
 وفيه مقاصد **الاول** في التولية والعزل وفيه فصول **الاول** في التولية وانما عينت
 باذن الامام او نايبه ولا عينت بنصيب اهل البلد ولو تراضى خصمان بحكم بعض اربعة
 فحكم لهم ما حكمه في كل الاحكام حتى العقوبات ولا يجوز نقص ما حكم به فيما لا
 ينقض فيه الاحكام وان لم يرضيا بعد اذ اكان بشرائط القاضى المنصوب عن الامام
 نعم لو رجع احدهما عن حكمه قبل حكمه لم ينفذ حكمه وفي حال الغيبة ينفذ قضاء
 الفقيه الجامع لشرائط الافتاء فمن عدل عنه الى قضاء الجور كان عاصيا ولو تعدد
 مختار المدعى لا المنكر في الترافع الى من شاء ان قساوا ولو كان احدهم افضل
 تعين الترافع اليه حال الغيبة وان كان المفضل ان هذا ذاتا وباء في الشرايط
 اما حال ظهور الامام عليه السلام فالأقرب جوارا العدول الى المفضل لان خطاه
 بخبر بنظر الامام وهكذا حكم التقليد في الفتاوى ويستحب التولية لمن وثق من
 نفسه بالقيام بشرائطها على الأعيان ومجرب على الكفاية ومحب على الامام تولية
 القضاة في البلاد فان امتنعوا من الترافع اليه حل قضاة لهم طلبا للاجابة ولو تعدد
 من هو بالشرايط وتساوا لم يجبر احدهم على الامتناع الا ان يلزمه الامام ولعلم
 بوجود سوى واحد لم يحل له الامتناع مطلقا بل لزم يعرف الامام بحاله وجعل عليه
 تعريفه حاله لان القضاء من باب الامر بالمعروف ولا يجوز ان يبذل مالا ليليه الا

عليه

ان يعلم من تعين عليه ان الظالم لا يولي له الا بالمال فيجوز له ولا يجوز الولاية
من قبل الظالم الا اذا عرف من نفسه التمكن من الحكم بالحق فان لم يعلم لم يحل الجمع
الا لزام فيجوز له ان يكون الحكم في قتل من لا يحل قتله فيجوز مطلقا ولو تعين و
خاف على نفسه الحياة وجعل عليه الطلب وترك الحياة فان وجد من هو اصل منه
صرم عليه الطلب وللقاضي الاستخلاف مع الاذن صريحا او فحوى او بشا حد
الحال كان يكون ولا يمتنع لا ينضبط بالواحد ولو منعه عن الاستخلاف صرم و
كذا لو اطلق ويثبت الولاية بالاستفاضة كما ثبت بها النسب والملك المطلق والموت
والنكاح والوقف والعقود ولو لم يستفص سيرة شاهد من على الولاية ولا يجب
قبول قوله مع عدم البينة وان تحدث له الامارات الظنية والتحكيم سابق و
ان كان في البلد قاض وجعل له الحبس واستيفاء العقوبة اشكال ولا ينفذ على غير
المراضين حتى لا يضرب به الخطا على عاقله الا اضى بحكمه ويجوز ان يولي عمو
النظر في خصوص العمل بان يقدح جميع الاحكام في بلد بعينه فينفذ حكمه في اهله و
من ياتي اليه وان يقدح خصوص النظر في عموم العمل مثل جعلك اليك الحكم في المداسات
خاصة في جميع ولا ياتي فلا ينفذ حكمه في غيرها ولو قال الامام من نظرة الحكم بين فلان
وفلان فقد وليته ففي انعقاد الولاية فيه نظر والافاظ التي تنعقد بها الولاية
سبعة وليتلك الحكم وقد ترك واستفقتك واستخلفتك ورددت اليك الحكم وفوضت
اليك وجعلت اليك **الفصل الثاني** في صفات القاضي ويشترط فيه البلوغ و
العقل والذكورة والايمان والعبدية وطهارة المولد والعلم فلا يقدح قضاء الصبي
وان كان مرهقا ولا المجنون ولا الكافر ولا الفاسق ولا المرأة وان جمعت في
الشرايط ولا ولد الزنى ولا الجاهل بالاحكام ولا عر المستقل شرايط الفتوى ولا يكتفي
فتوى العلماء ومحب ان يكون عالما بجميع ما وليه ضابطا محافظا على فعل الواجبات

منه ان لا يكون له مال فيجوز له ولا يجوز الولاية
من قبل الظالم الا اذا عرف من نفسه التمكن من الحكم بالحق فان لم يعلم لم يحل الجمع
الا لزام فيجوز له ان يكون الحكم في قتل من لا يحل قتله فيجوز مطلقا ولو تعين و
خاف على نفسه الحياة وجعل عليه الطلب وترك الحياة فان وجد من هو اصل منه
صرم عليه الطلب وللقاضي الاستخلاف مع الاذن صريحا او فحوى او بشا حد
الحال كان يكون ولا يمتنع لا ينضبط بالواحد ولو منعه عن الاستخلاف صرم و
كذا لو اطلق ويثبت الولاية بالاستفاضة كما ثبت بها النسب والملك المطلق والموت
والنكاح والوقف والعقود ولو لم يستفص سيرة شاهد من على الولاية ولا يجب
قبول قوله مع عدم البينة وان تحدث له الامارات الظنية والتحكيم سابق و
ان كان في البلد قاض وجعل له الحبس واستيفاء العقوبة اشكال ولا ينفذ على غير
المراضين حتى لا يضرب به الخطا على عاقله الا اضى بحكمه ويجوز ان يولي عمو
النظر في خصوص العمل بان يقدح جميع الاحكام في بلد بعينه فينفذ حكمه في اهله و
من ياتي اليه وان يقدح خصوص النظر في عموم العمل مثل جعلك اليك الحكم في المداسات
خاصة في جميع ولا ياتي فلا ينفذ حكمه في غيرها ولو قال الامام من نظرة الحكم بين فلان
وفلان فقد وليته ففي انعقاد الولاية فيه نظر والافاظ التي تنعقد بها الولاية
سبعة وليتلك الحكم وقد ترك واستفقتك واستخلفتك ورددت اليك الحكم وفوضت
اليك وجعلت اليك **الفصل الثاني** في صفات القاضي ويشترط فيه البلوغ و
العقل والذكورة والايمان والعبدية وطهارة المولد والعلم فلا يقدح قضاء الصبي
وان كان مرهقا ولا المجنون ولا الكافر ولا الفاسق ولا المرأة وان جمعت في
الشرايط ولا ولد الزنى ولا الجاهل بالاحكام ولا عر المستقل شرايط الفتوى ولا يكتفي
فتوى العلماء ومحب ان يكون عالما بجميع ما وليه ضابطا محافظا على فعل الواجبات

في صفات القاضي

امينا ولو غلب عليه النسيان او ساء ذكره لم يجز توليته وفي اشراط الحكم بالكتابة اشكال
وكذا البصر الا قرب اشراطهما واشراط الحرية والسلامة من الحر لا الصم ولو
قد رمت الشرايط وغلبت الولايات متغيرين فسخة لم ينفذ حكم من ولاه صاحب الشريعة
ويجوز تعدد القضاة في بلد واحد سواء شرك بينهم بان جعل كل منهم مستقلا او قوض
الى كل منهم محلة وطرقا ولو شرط اتفاقهما في حكم فالأقرب الجواز واذا استقل كل منهما في
جميع البلد تجوز المدعى المرافعة الى ايهما شاء ولو اقصت المصلحة تولية من لم يستكمل الشرايط
ففي الجواز مراعاة المصلحة نظر وكل من لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه كالولد على والد و
العبد على سيده والعدو على عدوه ويحكم الأب لولده وعليه وكذا الأخ ولا يجوز ان يكون
الحاكم احدا للنازعين بل يجب ان يكون غيرهما واذا اولى من لا يتعين عليه فالأفضل ترك
الترتيب له من بيت المال ان كان ذاكفائية وبيع له لانه من المصالح وكذا يجوز له اذا
تعين ولم يكن ذاكفائية ولو كان ذاكفائية لم يجز لانه يورث واحبا ولو اخذ المجل من
المحاكمين فان لم يتعين وحصلت الضرورة قبل جاز والا فممنوع وان تعين او
كان مكفيا لم يجز اما الشاهد فلا يحل له الاجرة على الإقامة ولا العمل ويجوز للمؤذن و
القاسم وكاتب القاضى ومترجمه والكتيال والوزران ومعلم القرآن والأدب وصاحب
الديوان والى بيت المال ان اخذوا الرزق من بيت المال لان ذلك كله من المصالح
خاتمة شرايط الاجتهاد والمبيحة للقضاء والافتاء في العلم معرفة تسعة اشياء
الكتاب والسنة والاجماع والخلاف وادلة العقل والاستصحاب والبراهنة الأصلية
وغیرها وبيان العرب واصول العقائد واصول الفقه وشرايط البرهان اما
الكتاب فيحتاج الى معرفة عشر اشياء العام والمخاص والمطلق والمقيّد والحكم
والمتشابه والمجمل والمبين والمناسخ والمنسوخ في الآيات المتعلقة بالاحكام
وهي نحو خمسة آية ولا يلزمه معرفة جميع آيات القرآن العزيز واما السنة فيحتاج

منه ان لا يكون له مال فيجوز له ولا يجوز الولاية
من قبل الظالم الا اذا عرف من نفسه التمكن من الحكم بالحق فان لم يعلم لم يحل الجمع
الا لزام فيجوز له ان يكون الحكم في قتل من لا يحل قتله فيجوز مطلقا ولو تعين و
خاف على نفسه الحياة وجعل عليه الطلب وترك الحياة فان وجد من هو اصل منه
صرم عليه الطلب وللقاضي الاستخلاف مع الاذن صريحا او فحوى او بشا حد
الحال كان يكون ولا يمتنع لا ينضبط بالواحد ولو منعه عن الاستخلاف صرم و
كذا لو اطلق ويثبت الولاية بالاستفاضة كما ثبت بها النسب والملك المطلق والموت
والنكاح والوقف والعقود ولو لم يستفص سيرة شاهد من على الولاية ولا يجب
قبول قوله مع عدم البينة وان تحدث له الامارات الظنية والتحكيم سابق و
ان كان في البلد قاض وجعل له الحبس واستيفاء العقوبة اشكال ولا ينفذ على غير
المراضين حتى لا يضرب به الخطا على عاقله الا اضى بحكمه ويجوز ان يولي عمو
النظر في خصوص العمل بان يقدح جميع الاحكام في بلد بعينه فينفذ حكمه في اهله و
من ياتي اليه وان يقدح خصوص النظر في عموم العمل مثل جعلك اليك الحكم في المداسات
خاصة في جميع ولا ياتي فلا ينفذ حكمه في غيرها ولو قال الامام من نظرة الحكم بين فلان
وفلان فقد وليته ففي انعقاد الولاية فيه نظر والافاظ التي تنعقد بها الولاية
سبعة وليتلك الحكم وقد ترك واستفقتك واستخلفتك ورددت اليك الحكم وفوضت
اليك وجعلت اليك **الفصل الثاني** في صفات القاضي ويشترط فيه البلوغ و
العقل والذكورة والايمان والعبدية وطهارة المولد والعلم فلا يقدح قضاء الصبي
وان كان مرهقا ولا المجنون ولا الكافر ولا الفاسق ولا المرأة وان جمعت في
الشرايط ولا ولد الزنى ولا الجاهل بالاحكام ولا عر المستقل شرايط الفتوى ولا يكتفي
فتوى العلماء ومحب ان يكون عالما بجميع ما وليه ضابطا محافظا على فعل الواجبات

منه ان لا يكون له مال فيجوز له ولا يجوز الولاية
من قبل الظالم الا اذا عرف من نفسه التمكن من الحكم بالحق فان لم يعلم لم يحل الجمع
الا لزام فيجوز له ان يكون الحكم في قتل من لا يحل قتله فيجوز مطلقا ولو تعين و
خاف على نفسه الحياة وجعل عليه الطلب وترك الحياة فان وجد من هو اصل منه
صرم عليه الطلب وللقاضي الاستخلاف مع الاذن صريحا او فحوى او بشا حد
الحال كان يكون ولا يمتنع لا ينضبط بالواحد ولو منعه عن الاستخلاف صرم و
كذا لو اطلق ويثبت الولاية بالاستفاضة كما ثبت بها النسب والملك المطلق والموت
والنكاح والوقف والعقود ولو لم يستفص سيرة شاهد من على الولاية ولا يجب
قبول قوله مع عدم البينة وان تحدث له الامارات الظنية والتحكيم سابق و
ان كان في البلد قاض وجعل له الحبس واستيفاء العقوبة اشكال ولا ينفذ على غير
المراضين حتى لا يضرب به الخطا على عاقله الا اضى بحكمه ويجوز ان يولي عمو
النظر في خصوص العمل بان يقدح جميع الاحكام في بلد بعينه فينفذ حكمه في اهله و
من ياتي اليه وان يقدح خصوص النظر في عموم العمل مثل جعلك اليك الحكم في المداسات
خاصة في جميع ولا ياتي فلا ينفذ حكمه في غيرها ولو قال الامام من نظرة الحكم بين فلان
وفلان فقد وليته ففي انعقاد الولاية فيه نظر والافاظ التي تنعقد بها الولاية
سبعة وليتلك الحكم وقد ترك واستفقتك واستخلفتك ورددت اليك الحكم وفوضت
اليك وجعلت اليك **الفصل الثاني** في صفات القاضي ويشترط فيه البلوغ و
العقل والذكورة والايمان والعبدية وطهارة المولد والعلم فلا يقدح قضاء الصبي
وان كان مرهقا ولا المجنون ولا الكافر ولا الفاسق ولا المرأة وان جمعت في
الشرايط ولا ولد الزنى ولا الجاهل بالاحكام ولا عر المستقل شرايط الفتوى ولا يكتفي
فتوى العلماء ومحب ان يكون عالما بجميع ما وليه ضابطا محافظا على فعل الواجبات

شرايط الاجتهاد

المعروف ما يتعلق منها بالحكام دون غيرها ويعرف التماس والاحاد والمسنود والمنقول
المقطع والمرسل ويعرف الزيادة ويعرف سائل الاجماع والخلاف وادلة العقل وتعارف
الادلة والمراجع ويعرف من لسان العرب من اللغة والفهم والتصرف ما يتعلق بالقرآن المحتاج
اليه والسنة المقررة اليها ويشترط ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج الفروع من الاصول
ولا يكتفي حفظ ذلك كله من دون قوة الاستخراج ولا يشترط معرفة مسائل التي فرعها
الفقه في تحري الاجتهاد اشكالاً الاقرب جازم **الفصل الثاني** في عزل العزل ولا يغزل
القاضي الا بامر من **أ** تجده ما يمنع القضاء نفساً او جنوناً او غماً او عي وفساداً ولو
جرت ثم افاق في عود ولا يثب ضعف سواه عزله الامام او لا وسوا اشهد على عزله او لا ولو
حكم لم ينفذ حكمه **ب** سقوط ولاية الاصيل فلو تجدد فسق المتوب او جنونه او عزله او
موته انزل النائب عنه سواه عزله الامام او لا وقيل لا يغزل بذلك لان النائب عنه كالنائب
عن الامام اذا استنابة مشروطة باذن الامام وفيه نظر ولو مات امام الاصل فالاقرب
انزال القضاء واذا اراد امراي الامام او نايبه المصلحة في عزل القاضي لوجه ما او لوجود من هو
احل منه عزله وهل يجوز عزله اقتراحاً فيه نظر وهل يقف الانزال على بلوغ الخبر فيه احتمال
ينشأ من سوائه للوكيل ومن القطع بعدم انزاله للضرر ولو قال اذا قرأت كتابي هذا
فانت مغزول انزل اذ قرأت عليه ولا يغزل قبل القراءة وينزل بانزاله كل ما دون في
شغل عينه وفي نايبه في كل ناحية خلاف ولو قال بعد العزل قضيت بكذا لم يقبل الا
بالبينة ولو شهد مع عزل ان هذا حكم به قاض ولم يسم نفسه فاشكال ولو قال قبل
العزل قبل قوله بغير حجة ولو ادعى على المغزول بشوة احضر القاضي وفصل بينها
وكذا لو قال اخذ المال متى ابتغاه فاسقين وان لم يذكر الاخذ فالاقرب سماع
الدعوى اذ يجب الغرم على القاضي اذ لم يأخذ مع تعريضه ولو قال قضيت على ابتغاه
فاسقين وجب احضاره وان لم يقيم المدعى بينة فان حضر واعترف الزم وان قال

هذا هو الذي عليه الجمهور في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
والاخذ بالادلة الشرعية والاعتماد على ما في كتاب الله
والسنة المطهرة والاعتماد على ما في لسان العرب
والاعتماد على ما في العقل والاعتدال والاعتماد
على ما في التجربة والاعتدال والاعتماد على ما في
الاجماع والخلاف والاعتماد على ما في الادلة
والاعتماد على ما في الفهم والتصرف والاعتماد
على ما في اللغة والفهم والتصرف والاعتماد على ما
في القرآن المحتاج اليه والسنة المقررة اليها
ويشترط ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج
الفروع من الاصول ولا يكتفي حفظ ذلك كله من
دون قوة الاستخراج ولا يشترط معرفة مسائل التي
فرعها الفقه في تحري الاجتهاد اشكالاً الاقرب جازم
الفصل الثاني في عزل العزل ولا يغزل القاضي الا
بامر من أ تجده ما يمنع القضاء نفساً او جنوناً
او غماً او عي وفساداً ولو جرت ثم افاق في عود
ولا يثب ضعف سواه عزله الامام او لا وسوا اشهد
على عزله او لا ولو حكم لم ينفذ حكمه ب سقوط
ولاية الاصيل فلو تجدد فسق المتوب او جنونه او
عزله او موته انزل النائب عنه سواه عزله الامام
او لا وقيل لا يغزل بذلك لان النائب عنه كالنائب
عن الامام اذا استنابة مشروطة باذن الامام وفيه
نظر ولو مات امام الاصل فالاقرب انزال القضاء
واذا اراد امراي الامام او نايبه المصلحة في عزل
القاضي لوجه ما او لوجود من هو احل منه عزله
وهل يجوز عزله اقتراحاً فيه نظر وهل يقف الانزال
على بلوغ الخبر فيه احتمال ينشأ من سوائه
للكيل ومن القطع بعدم انزاله للضرر ولو قال
اذا قرأت كتابي هذا فانت مغزول انزل اذ قرأت
عليه ولا يغزل قبل القراءة وينزل بانزاله كل ما
دون في شغل عينه وفي نايبه في كل ناحية
خلاف ولو قال بعد العزل قضيت بكذا لم يقبل الا
بالبينة ولو شهد مع عزل ان هذا حكم به قاض
ولم يسم نفسه فاشكال ولو قال قبل العزل قبل
قوله بغير حجة ولو ادعى على المغزول بشوة
احضر القاضي وفصل بينها وكذا لو قال اخذ
المال متى ابتغاه فاسقين وان لم يذكر الاخذ
فالاقرب سماع الدعوى اذ يجب الغرم على القاضي
اذ لم يأخذ مع تعريضه ولو قال قضيت على
ابتغاه فاسقين وجب احضاره وان لم يقيم المدعى
بينة فان حضر واعترف الزم وان قال

هذا هو الذي عليه الجمهور في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
والاخذ بالادلة الشرعية والاعتماد على ما في كتاب الله
والسنة المطهرة والاعتماد على ما في لسان العرب
والاعتماد على ما في العقل والاعتدال والاعتماد
على ما في التجربة والاعتدال والاعتماد على ما في
الاجماع والخلاف والاعتماد على ما في الادلة
والاعتماد على ما في الفهم والتصرف والاعتماد
على ما في اللغة والفهم والتصرف والاعتماد على ما
في القرآن المحتاج اليه والسنة المقررة اليها
ويشترط ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج
الفروع من الاصول ولا يكتفي حفظ ذلك كله من
دون قوة الاستخراج ولا يشترط معرفة مسائل التي
فرعها الفقه في تحري الاجتهاد اشكالاً الاقرب جازم
الفصل الثاني في عزل العزل ولا يغزل القاضي الا
بامر من أ تجده ما يمنع القضاء نفساً او جنوناً
او غماً او عي وفساداً ولو جرت ثم افاق في عود
ولا يثب ضعف سواه عزله الامام او لا وسوا اشهد
على عزله او لا ولو حكم لم ينفذ حكمه ب سقوط
ولاية الاصيل فلو تجدد فسق المتوب او جنونه او
عزله او موته انزل النائب عنه سواه عزله الامام
او لا وقيل لا يغزل بذلك لان النائب عنه كالنائب
عن الامام اذا استنابة مشروطة باذن الامام وفيه
نظر ولو مات امام الاصل فالاقرب انزال القضاء
واذا اراد امراي الامام او نايبه المصلحة في عزل
القاضي لوجه ما او لوجود من هو احل منه عزله
وهل يجوز عزله اقتراحاً فيه نظر وهل يقف الانزال
على بلوغ الخبر فيه احتمال ينشأ من سوائه
للكيل ومن القطع بعدم انزاله للضرر ولو قال
اذا قرأت كتابي هذا فانت مغزول انزل اذ قرأت
عليه ولا يغزل قبل القراءة وينزل بانزاله كل ما
دون في شغل عينه وفي نايبه في كل ناحية
خلاف ولو قال بعد العزل قضيت بكذا لم يقبل الا
بالبينة ولو شهد مع عزل ان هذا حكم به قاض
ولم يسم نفسه فاشكال ولو قال قبل العزل قبل
قوله بغير حجة ولو ادعى على المغزول بشوة
احضر القاضي وفصل بينها وكذا لو قال اخذ
المال متى ابتغاه فاسقين وان لم يذكر الاخذ
فالاقرب سماع الدعوى اذ يجب الغرم على القاضي
اذ لم يأخذ مع تعريضه ولو قال قضيت على
ابتغاه فاسقين وجب احضاره وان لم يقيم المدعى
بينة فان حضر واعترف الزم وان قال

لم احكم الا ابتغاه عدلين قبل كلف البينة لا اعترافة بتقل المال وادعائه من قبل الضمان
وفيها نظر لان الظاهر من الحكم الاستظهار في الاحكام فيجب عليه البينة لا دعائه
الظاهر ولو قال نايب المغزول اخذت هذا المال اجرة على لم يقبل وان صدقه المغزول
الا بجهة وفي الاكفاء يمينه في قدر اجرة المثل نظير ولو عزل القاضي بعد سماع
البينة قبل الحكم ثم ولي وجبت الاستعانة ولو خرج من ولايته ثم عاد لم تجب استعانة
المسألة الثانية في كيفية الحكم وفيه فصول **الاول** في الاداب ينبغي للحاكم اذا اراد
الى بلد ولايته ان يسأل من اهل حال البلد ويعرف من هم يحتاج الى معرفته واذا قدم
اشاع بقدر ومه وواعدهم يوم القراءة عهد وان يكن وسط البلد وان يجلس للقضا في
موضع بارز كجبه او فضاء ليسهل الوصول اليه وان سيد باخذ ديوان الحكم من المغزول
وما فيه وثائق الناس والمحاضر وهي نسخ ما ثبت عند الحاكم والتجليات وهي نسخ ما حكم
به والحج التي للناس وان يخرج للقضاء في اجمالية خالية من غضب وجمع او عطف
او تم او قدح او جمع او احتياح الى قضا حاجة او بغاس فان حكم في المسجد صلى عند
دخوله كبعض ثم يجلس مستديراً ليقبله ليوافق وجه الخصوم اليها وقيل يستقبلها ثم
ينظر اول جلوسه في المحبوسين فيطلق كل من حبس بظلم او تعريض من اعترف بانه
حبس بحق او من قال فامظلم لاني معسر فان صدقه غريمه اطلقه وان كذبه فان
كان الحق مالا او ثبت بالبينة ان له مالا رده الى الحبس الا ان يقوم بينة بثلثه ولو
لم يكن الدعوى مشتملة على اضرار ولا ثبت له اصل مال فالقول قوله مع البينة في
الاعسار وان قال فامظلم لم اذ الحق على طولي خصمه بالبينة فان اقامها
الا اطلقه بعد يمينه وهل يجوز اطلاقه باذنه الظلم وان لم يحضر خصمه الاقرب
المنع ولو قال لا خصم لي ولا ادري لم حبست فودي على طلب خصمه فان لم يحضر
اطلق وان ذكر غائباً وزعم انه مظلوم ففي اطلاقه نظر اقرب انه لا يحبس ولا

هذا هو الذي عليه الجمهور في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
والاخذ بالادلة الشرعية والاعتماد على ما في كتاب الله
والسنة المطهرة والاعتماد على ما في لسان العرب
والاعتماد على ما في العقل والاعتدال والاعتماد
على ما في التجربة والاعتدال والاعتماد على ما في
الاجماع والخلاف والاعتماد على ما في الادلة
والاعتماد على ما في الفهم والتصرف والاعتماد
على ما في اللغة والفهم والتصرف والاعتماد على ما
في القرآن المحتاج اليه والسنة المقررة اليها
ويشترط ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج
الفروع من الاصول ولا يكتفي حفظ ذلك كله من
دون قوة الاستخراج ولا يشترط معرفة مسائل التي
فرعها الفقه في تحري الاجتهاد اشكالاً الاقرب جازم
الفصل الثاني في عزل العزل ولا يغزل القاضي الا
بامر من أ تجده ما يمنع القضاء نفساً او جنوناً
او غماً او عي وفساداً ولو جرت ثم افاق في عود
ولا يثب ضعف سواه عزله الامام او لا وسوا اشهد
على عزله او لا ولو حكم لم ينفذ حكمه ب سقوط
ولاية الاصيل فلو تجدد فسق المتوب او جنونه او
عزله او موته انزل النائب عنه سواه عزله الامام
او لا وقيل لا يغزل بذلك لان النائب عنه كالنائب
عن الامام اذا استنابة مشروطة باذن الامام وفيه
نظر ولو مات امام الاصل فالاقرب انزال القضاء
واذا اراد امراي الامام او نايبه المصلحة في عزل
القاضي لوجه ما او لوجود من هو احل منه عزله
وهل يجوز عزله اقتراحاً فيه نظر وهل يقف الانزال
على بلوغ الخبر فيه احتمال ينشأ من سوائه
للكيل ومن القطع بعدم انزاله للضرر ولو قال
اذا قرأت كتابي هذا فانت مغزول انزل اذ قرأت
عليه ولا يغزل قبل القراءة وينزل بانزاله كل ما
دون في شغل عينه وفي نايبه في كل ناحية
خلاف ولو قال بعد العزل قضيت بكذا لم يقبل الا
بالبينة ولو شهد مع عزل ان هذا حكم به قاض
ولم يسم نفسه فاشكال ولو قال قبل العزل قبل
قوله بغير حجة ولو ادعى على المغزول بشوة
احضر القاضي وفصل بينها وكذا لو قال اخذ
المال متى ابتغاه فاسقين وان لم يذكر الاخذ
فالاقرب سماع الدعوى اذ يجب الغرم على القاضي
اذ لم يأخذ مع تعريضه ولو قال قضيت على
ابتغاه فاسقين وجب احضاره وان لم يقيم المدعى
بينة فان حضر واعترف الزم وان قال

هذا هو الذي عليه الجمهور في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
والاخذ بالادلة الشرعية والاعتماد على ما في كتاب الله
والسنة المطهرة والاعتماد على ما في لسان العرب
والاعتماد على ما في العقل والاعتدال والاعتماد
على ما في التجربة والاعتدال والاعتماد على ما في
الاجماع والخلاف والاعتماد على ما في الادلة
والاعتماد على ما في الفهم والتصرف والاعتماد
على ما في اللغة والفهم والتصرف والاعتماد على ما
في القرآن المحتاج اليه والسنة المقررة اليها
ويشترط ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج
الفروع من الاصول ولا يكتفي حفظ ذلك كله من
دون قوة الاستخراج ولا يشترط معرفة مسائل التي
فرعها الفقه في تحري الاجتهاد اشكالاً الاقرب جازم
الفصل الثاني في عزل العزل ولا يغزل القاضي الا
بامر من أ تجده ما يمنع القضاء نفساً او جنوناً
او غماً او عي وفساداً ولو جرت ثم افاق في عود
ولا يثب ضعف سواه عزله الامام او لا وسوا اشهد
على عزله او لا ولو حكم لم ينفذ حكمه ب سقوط
ولاية الاصيل فلو تجدد فسق المتوب او جنونه او
عزله او موته انزل النائب عنه سواه عزله الامام
او لا وقيل لا يغزل بذلك لان النائب عنه كالنائب
عن الامام اذا استنابة مشروطة باذن الامام وفيه
نظر ولو مات امام الاصل فالاقرب انزال القضاء
واذا اراد امراي الامام او نايبه المصلحة في عزل
القاضي لوجه ما او لوجود من هو احل منه عزله
وهل يجوز عزله اقتراحاً فيه نظر وهل يقف الانزال
على بلوغ الخبر فيه احتمال ينشأ من سوائه
للكيل ومن القطع بعدم انزاله للضرر ولو قال
اذا قرأت كتابي هذا فانت مغزول انزل اذ قرأت
عليه ولا يغزل قبل القراءة وينزل بانزاله كل ما
دون في شغل عينه وفي نايبه في كل ناحية
خلاف ولو قال بعد العزل قضيت بكذا لم يقبل الا
بالبينة ولو شهد مع عزل ان هذا حكم به قاض
ولم يسم نفسه فاشكال ولو قال قبل العزل قبل
قوله بغير حجة ولو ادعى على المغزول بشوة
احضر القاضي وفصل بينها وكذا لو قال اخذ
المال متى ابتغاه فاسقين وان لم يذكر الاخذ
فالاقرب سماع الدعوى اذ يجب الغرم على القاضي
اذ لم يأخذ مع تعريضه ولو قال قضيت على
ابتغاه فاسقين وجب احضاره وان لم يقيم المدعى
بينة فان حضر واعترف الزم وان قال

لو فاما جاز الفصل الثالث في مستند القضاء الامام بقضي بطلان مطلقا وغيره يفتقر في حقوق الناس وكذا في حق تعالى على الاصح **فصل** الحكم ان كان

استغنى عن المزني وحكم وان جعل الامم تحتها ولا يفتقر الحكم معرفة اسلامها مع جعل العدالة وتوقف حتى يظهر العدالة فيحكم او الضيق فطرح ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسفها وقت الحكم فوضه ولا يجوز ان يقول على حسن الظاهر ولو اقر الغريم عند سراحه بطله كالمواقف فجلس القضاء ولا يجوز له ان يعتمد على خطئه اذا لم يتذكر وكذا الشاهد وان شهد معه آخر بعد لا مكان التزوير عليه ولو كان الخطأ محفوظا ومن التزم بطلان على رواية الحديث دون الشهادة والحكم ولو شهد عند شاهدان بقضائه ولم يتذكر فالأقرب القضاء وكذا الحديث يحدث عن اخبر بحديثه فيقول حدثني فلان عني وكذا القاضي اخر ان يحكم بالشاهدين على قضائه اذا لم يكن تبعا ومن ادعى عليه انه قضى له فانكر لم يكن له التعليل كالا يخلف الشاهد وينبغي للحاكم اذا اطلب الاستظهار في موضع التهمة ان يصرق بين الشهود خصوصا فيمن لا قوة عنده ويكره اذا كان الشهود من ذوي البصائر والأديان القوة **الفصل الرابع** في الترتيب وحجب الحاكم الاستعانة مع الشك بالعدالة في ان سك الخضم الا ان يقر الخصم بعد التمسك على أشكال وهل عليه ان يعين حال الاستعانة مع الشاهدين الخصمين يحتمل ذلك لا مكان ان يعرف منهم عدالة وهل يعرفها قدر المال يحتمل ذلك ايضا لا مكان ان يعدله في السير دون الكثرة والأقرب بالمنع فان العذر لا يتجوز وصفه المزيك كصفة الشاهد ويجب ان يكون عارفا باطن من يعدله بكثرة العجبة والمعاشر السقادة ولا يشترط المعاملة وان كانت احوط ولا يجرى الاتع مع الشاهدة بفعل ما قدح في العدالة او ان شيع ذلك بين الناس شيئا عام حبا للعلم ولا يقول على سماعه من واحد وعشرة لعدم العلم بخبرهم ولو فرضنا حصوله جرح وله ان يحكم

فصل في مستند القضاء الامام بقضي بطلان مطلقا وغيره يفتقر في حقوق الناس وكذا في حق تعالى على الاصح

استغنى عن المزني وحكم وان جعل الامم تحتها ولا يفتقر الحكم معرفة اسلامها مع جعل العدالة وتوقف حتى يظهر العدالة فيحكم او الضيق فطرح ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسفها وقت الحكم فوضه ولا يجوز ان يقول على حسن الظاهر ولو اقر الغريم عند سراحه بطله كالمواقف فجلس القضاء ولا يجوز له ان يعتمد على خطئه اذا لم يتذكر وكذا الشاهد وان شهد معه آخر بعد لا مكان التزوير عليه ولو كان الخطأ محفوظا ومن التزم بطلان على رواية الحديث دون الشهادة والحكم ولو شهد عند شاهدان بقضائه ولم يتذكر فالأقرب القضاء وكذا الحديث يحدث عن اخبر بحديثه فيقول حدثني فلان عني وكذا القاضي اخر ان يحكم بالشاهدين على قضائه اذا لم يكن تبعا ومن ادعى عليه انه قضى له فانكر لم يكن له التعليل كالا يخلف الشاهد وينبغي للحاكم اذا اطلب الاستظهار في موضع التهمة ان يصرق بين الشهود خصوصا فيمن لا قوة عنده ويكره اذا كان الشهود من ذوي البصائر والأديان القوة

امام الاصل كان له ان يحكم بطلان مطلقا اي سواء كان في حقوق الناس وكذا في حق تعالى على الاصح **فصل** الحكم ان كان

استغنى عن المزني وحكم وان جعل الامم تحتها ولا يفتقر الحكم معرفة اسلامها مع جعل العدالة وتوقف حتى يظهر العدالة فيحكم او الضيق فطرح ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسفها وقت الحكم فوضه ولا يجوز ان يقول على حسن الظاهر ولو اقر الغريم عند سراحه بطله كالمواقف فجلس القضاء ولا يجوز له ان يعتمد على خطئه اذا لم يتذكر وكذا الشاهد وان شهد معه آخر بعد لا مكان التزوير عليه ولو كان الخطأ محفوظا ومن التزم بطلان على رواية الحديث دون الشهادة والحكم ولو شهد عند شاهدان بقضائه ولم يتذكر فالأقرب القضاء وكذا الحديث يحدث عن اخبر بحديثه فيقول حدثني فلان عني وكذا القاضي اخر ان يحكم بالشاهدين على قضائه اذا لم يكن تبعا ومن ادعى عليه انه قضى له فانكر لم يكن له التعليل كالا يخلف الشاهد وينبغي للحاكم اذا اطلب الاستظهار في موضع التهمة ان يصرق بين الشهود خصوصا فيمن لا قوة عنده ويكره اذا كان الشهود من ذوي البصائر والأديان القوة

فصل في مستند القضاء الامام بقضي بطلان مطلقا وغيره يفتقر في حقوق الناس وكذا في حق تعالى على الاصح

استغنى عن المزني وحكم وان جعل الامم تحتها ولا يفتقر الحكم معرفة اسلامها مع جعل العدالة وتوقف حتى يظهر العدالة فيحكم او الضيق فطرح ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسفها وقت الحكم فوضه ولا يجوز ان يقول على حسن الظاهر ولو اقر الغريم عند سراحه بطله كالمواقف فجلس القضاء ولا يجوز له ان يعتمد على خطئه اذا لم يتذكر وكذا الشاهد وان شهد معه آخر بعد لا مكان التزوير عليه ولو كان الخطأ محفوظا ومن التزم بطلان على رواية الحديث دون الشهادة والحكم ولو شهد عند شاهدان بقضائه ولم يتذكر فالأقرب القضاء وكذا الحديث يحدث عن اخبر بحديثه فيقول حدثني فلان عني وكذا القاضي اخر ان يحكم بالشاهدين على قضائه اذا لم يكن تبعا ومن ادعى عليه انه قضى له فانكر لم يكن له التعليل كالا يخلف الشاهد وينبغي للحاكم اذا اطلب الاستظهار في موضع التهمة ان يصرق بين الشهود خصوصا فيمن لا قوة عنده ويكره اذا كان الشهود من ذوي البصائر والأديان القوة

بشهادة عدلين وإن نصح كما في التعديل ولا بد في التعديل من الشهادة به والأيمان
بلفظها وأنه مقبول الشهادة فيقول أشهد أنه عدل مقبول الشهادة قريب عدل لا يقبل
شهادته والأقرب الأكفأ بالثاني ولا يشترط أن يقول على ولا يكفي أن يقول
لا أعلم منه إلا الخير ولا يكفي الخطأ بالتعديل مع شهادة رسولين عدلين ولو سأل المدعى
حسب الغريم بعد سماع بينته إلى أن ثبت العدالة قبل جاز لقيام البينة بدعواه والأقرب
المنع وكذا لا يجب مطالبة برهن أو ضمير وينبغي له إخفاء السؤال عن التركيبة فإنه
بعد من التهمة ولا يجوز الجرح والتعديل بالتسامع وثبت العدالة مطلقه ولا يثبت الجرح
الأمسرا على رأي قلوب فستر الزعم لم يكن قادرا ولا يحتاج في الجرح إلى تصادم المعرفة
بخلاف العدالة بل يكفي العلم بمرجبه ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح
ولو عارضه البينات قل يصف الحاكم ويحتمل أن يعمل بالجرح وإذا ثبت عدالة الشاهد
حكم باستمراره حتى يظهر من فيها والأحوط أن يطلب التركيبة مع مضي مدة يمكن
تغير حال الشاهد وذلك بحسب ما يراه الحاكم من طول الزمان وقصره فإن أرى الحاكم
بعد التركيبة لتوجه غلط الشاهد فليبحث وليسأل الشاهد على التفصيل فربما
اختلف كلامه فإن اصر على إعادة لفظه جاز له الحاكم بعد البحث وإن بقيت الريبة
على الشكال ولا يثبت الجرح والتعديل إلا بشاهدين عدلين ذكرين ولا يقابل الجراح
الواحد بينة التعديل ولو رضى الخصم بأن يحكم عليه بشهادة فاسق لم يضر ولو
اعترف بعدالة الشاهد ففي الحكم عليه نظر فإن سوغناه لم يثبت تعديله في حق غيره
ولو قام المدعى عليه بينه أن هذين الشاهدين شهدا بهذا الحق عند حاكم
فقد شهدا بهما لنفسهما بطلت شهادتهما **الفصل الخامس** في بعض الحكم إذا
حكم حاكم بحكم خالف فيه الكتاب أو السنة المتواترة أو الأجماع والمجمل إذا
خالفه ليلا قطعيا وحب عليه وعلى غير ذلك الحاكم بعضه ولا يسوغ أمضاؤه سواء

حق على الحاكم به اولا وسواء ان كان جاهلا به اولا وان خالفه دليلا ظاهريا لم ينقض
لحكم بالشفقة مع الكثر الا ان يقع الحكم خطأ من يحكم بذلك لا دليل قطعي ولا
ظني او لم يستوف شرائط الاجتهاد ولو تغير اجتهاده قبل الحكم حكم بما تغير اجتهاده
اليه وليس عليه تتبع قضايه من سبقه ولا قضا غير من الحكم فان تتبعها نظر في
الحاكم قبله فان كان من اهله لم ينقص من احكامه ما كان صوابا وبمضوعه ان
كان حقا لله مع كالعق والطلاق وان كان لا بد من بعضه مع المطالبة فان لم
يكن من اهله بعض احكامه اجمع وان كانت صوابا على اشكال نشأ من وصول السحق
الى حقه ولو كان الحكم خطأ عند الحاكم الاول وصوابا عند الثاني ففي بعضه مع كون
الاول من اهله نظر والا قرب ان كل حكم ظهر له انه خطأ سواء كان هو الحاكم او
السابق فانه بعضه ويستأنف الحكم بما علمه حقا ولو نزع المحكوم عليه ان الاول
حكم عليه بالحرق لزمه التطرفيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول بطله وحكم
الحاكم لا تغير الشيء عن صفته وينفذها لا باطنا فلو علم المحكوم له بطلان الحكم
لم يبيح ما حكم له سواء كان مالا او عقدا او فسخا او طلاقا فلو قام شاهدي
ن و ز بنكاح امرأة لم يحل له وطؤها وان حكم له بالنزوح جية ومحب على المرأة الامتناع
ما امكنا وعليه الاثم والحر والحد الا ان يعقد الاستباحة بذلك ولها ان
تكم في الباطن غير لكن لا تجمع بين المائتين ولو شهد على طلاقه فاسقان باطنا
وظاهرهما العدالة وقع واستباح كل منهما نكاحهما على اشكال **تتم** صورة
الحكم الذي لا يفسخ ان يقول الحاكم قد حكمت بكذا او قضيت او اهدت او مضيت او
الزمت او اذع اليه ماله او اخرج من حقه او بامر بالبيع وغيره ولو قال ثبت عندي
او ثبت حقتك او انت قد قتت بالحجة او ان دعواك ثابتة شرعا لم يكن ذلك حكما و
يسوغ ابطاله وينبغي ان يجمع قضايا كل اسبوع وثانيه وحجة ويكتب عليها

لشهر كذا او سنة كذا **الفصل الثاني** في الاعذار اذا استعدي رجل على رجل
الحاكم لزمه ان يعد به ويستعدي خصمه ان كان حاضرا سواء حضر المدعي دعواه اولا
وسواء علم الحاكم بينهما معاملة اولا ولو كان غائبا لم يستعده الحاكم حتى يحضر الدعوى
للمنفعة في الثاني وان حضر الدعوى حضره ان كان في بعض ولايته ولا خليفه له هناك
وان كان له خليفه يحكم او كان في غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائبا
ولم يستعدي عليه ان يוכל من يقوم مقامه الحضور وان كان في البلد ولم يستعدي
على امرأة فان كانت بريرة ففي كل رجل وان كانت متحجرة بعث اليها من نوبة الحكم
سهما في سهما وتوكل من يحضر مجلس الحكم فان ثبت عليها بين بعث الحاكم امينة ورفعه شاهدان
مختلفا يحضرهما فان اقرت شهدا عليها وللحكم نفي من منع من الحضور والتوكيل
فان احتجنا دى غايبه ثلثة ايام انه ان لم يحضر سمرا به وحتم عليه فان لم يحضر بعد الغتم
بعث الحاكم من يداين لم يحضر اقام عنه وكيل وحكم عليه فان لم يحضر فعل ذلك وحكم
عليه وله ان يحكم عليه حال الغيبة ابتداء ولو استعدي على الحاكم المعزول فالاولى للحاكم
مطالبة بغير الدعوى صونا للقاضي عن الامتناع فاذا حضرها حضره سواء
ادعى بال او بغير حكم او برشوة وسواء كان مع المدعي منه اولا ولو ادعى على شاهدين
انها شهدا عليه بزور احضرهما فان اعترفا بغيرهما والاطالب المدعي بالبينة على اعترافهما
فان فقدوا ففي نوجه المدين عليهما اشكال اقر به ذلك ولو ادعى احد الرعية على القضي
فان كان هناك امام مراضة اليه وان لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضي تلك
البلقة وان كان في ولايته رافعه الى خليفته **المقصود الثالث** في الدعوى والجواب
وفيه فصول الاول المدعى هو الذي يترك لو ترك الخصومة او الذي يدعي خلافا لظاهر
او خلاف الاصل والمنكره مقابلة فلو اسلم قبل الوطى فادعى الزوج المقارن
فالنكاح دايم وادعت المقابلة فالزوج هو الذي لا يترك وسكوته والمرأة تدعى

في الدعوى

الظاهر وهو التقابل بعد التقابل فقي يقدم احدها احتمال ويصدق الدعوى
في الرد باليمين للرخصة ان قلنا به ويشترط في المدعى البلوغ والعقل وان يدعى
لنفسه او لمن له ولاية الدعوى منه ما يصح ملكه فلا تسمع دعوى الصغير ولا الجنون
ولا دعواه مالا لغيره الا مع الولاية كالوكيل والوصي والحاكم ونائبه ولا دعوى المسلم
خرا او خنزيرا ولو على ذنبي ولو ادعى متعاقبا او اسدا لبيع الكفرة ويشترط في الدعوى
الصحة والذم فلو ادعى حبة لم يسمع الا مع دعوى الأقباض وكذا الوقف والحق
عند مشروطه فيه ولو ادعى فسق الحاكم او الشهود ولا يثبت فادعى الحكم له او المشهود
له ففي توجّه اليمين على نفي العلم اشكال من حيث بطلان الحكم عنه مع الأقرار ومن ان
لا يدعى حقا لارنا ولا لثب النكول ولا اليمين المردودة ولا شتمه على فساد ولو التمس
بعدا فامة البينة عليه احلاف المدعى على الاستحفاظ اجبت ولو التمس المنكر على المدعى
مع الشهادة لم يلزم اجابته ولو ادعى الأقرار فالأقرار الزام بالجواب ولا يقتصر
الى الكشف في نكاح وغيره الا الفصل ولو ادعت انه تزوجها كتم في دعوى النكاح وان
لم يفهم شيئا من حقوق الزوجية فان انكر حلف مع عدم البينة فان نكل حلفت
بثب النكاح وكذا البحث لو كان هو المدعى ولا تسمع دعوى هذه بنت امي لجواز ولا دنا
في غير ملكه ولو قال ولدتها في ملكي لاحتمال الحرية او ملك غيره ولا تسمع البينة بذلك
ما لم يصح بانها ملكه وكذا البينة وكذا هذه ثمه نكاحي ولو اقرت والميد بذلك لم يلزمه
شي لو فتر ما ينافي الملك ولو قال هذا الغزل من قطنة او هذا الدقيق او الخبز من حنطة
لزمه والا قرب سماع دعوى المجهول كغيره او ثوب كما يقبل الأقرار به والوصية و
هل بشرط الجزم اشكال فان سوغنا السماع مع الظن جوزنا اليمين على التمس و
لا رد هنا وان شرطنا علم المقدار اقتصرة الأثمان الى ذكر الجنس والقدر والتقدير
وفي دعوى غيرها الى الوصف ما يرفع الجهالة ولا يحتاج الى ذكر قيمته وذكرها احوط

وبحسب ما لا مثل له ذكرها **الفصل الثاني** فيما يتربى على الدعوى فاذا علم الدعوى
فالأقرب بان الحاكم لا يستدعي بطلب الجواب من الخصم الا بعد سؤال المدعى ذلك لانه
حق له فيوقف على المطالبة فاذا سأل الحاكم فاقسامه ثلثة **الأول** الأقرار فاذا
اقر وكان جابر التصرف حكم عليه ان سأل المدعى بان يقول له قد الرضك او اخرج
اليه من حقته وما شابهه ولو التمس ان يكتب عليه كتابا لزمه ان كان يعرفه باسمه
سبه او يعرفه عدلان او يشهد بالحلية وان سأل ان تشهد على اقراره شاهدين
الزيمه ايضا فان دفع الحاكم ثمن القسطاس من بيت المال والا كان على الملتزم التمس و
لا يحجب الحاكم دفع الثمن من خاصه فان ادعى الأعسار وثبت صدقة اما بالبينة المطلعة
على حاله او تصديق الخصم لم يحل حبسه وانظر الى ان يورث فان مات فقيرا سقط وان
عرف كذبه حبس حتى يخرج من الحق وان جهل بحث الحاكم فان ثبت أعساره انظر الى
بحسب قعه الى غمائه ليستعلم وان اشبهه فان عرفه مال او كان اصل الدعوى
مالا حبس حتى تثبت أعساره والا حلف على الفقر فان نكل حلف المدعى على القدرة و
حبس **الثاني** الأثكار وينال الحاكم المدعى عقبيه الك بینه ان لم يعرف انه موضع
سؤال ذلك وان عرف لم يجز فان قال نعم امره باحضارها ثم ينظر في امر غيرها وان
قال لا بینه لي عرفه الحاكم ان له اليمين فان طلب حلاقه احلف الحاكم ولا يتبرع
الحاكم باحلاقه وكذا الخائف لا يستدعي باليمين من غير ان يحلفه الحاكم فلو تبرع الحاكم
باليمين وقعت لاغية ولم يعتد بها ويعيدها الحاكم بعد سؤاله وكذا لو حلف من
غير حاكم واذا حلف المنكر سقطت الدعوى عنه ولا يحل للدعي مطالبة بعد ذلك
شي وان كان كاذبا في بینه ولو طهر له بال لم يحل له مقاصته واثم مع معاودة
المطالبة ولا يسمع دعواه ولا بینه وقل يحكم بالبينة الا ان يشترط الخائف سقوط
الحق باليمين وقيل يسمع مع النسيان وكذا لو اقام شاهدا واحدا وبذل معه اليمين

الخائف او

نعم لو كذب الحالف نفسه جاز ان يطالب ولو بخاص فما يجد مع امتناعه عن التسليم وان ردة
المنكر المين على المدعي فان حلف بنبذ عواء وان نكل سقطت وهله المطالبة بعد ذلك كشكال
ولو قال المدعي قد سقطت عنك هذه المين لم سقط دعواه فان عاده الدعوى مرة ثانية
فله احلافه ولو نكل المنكر يعني انه لم يحلف ولم يرد قال له الحاكم ان حلفت ولا جعلتك
ناكلا لك مزار استظها لا افرضا فان اصره فلا قرب ان الحاكم يرد المين على المدعي فان
حلف بحقه وان امتنع سقط وقبل بمقتضى كونه مطلقا ولو بديل المنكر المين بعد كونه لم
يسقط اليه **الثالث** التكرار فان كان لآفة من طرأ وخبر من وصل الحاكم الى معرفة جوابه
بالاشارة المقيمة المقص فان اصره الى المرحوم لم يكف الواحد بل لا بد من عدلين وان كان
عناد الزم به الجواب فان امتنع حبس حتى يبين وقبل بحمله وقبل بقول الحاكم ان احببت
الا جعلتك ناكلا ورددت المين على المدعي **الفصل الثالث** وكيفية سماع البينة اذا
سأل الحاكم المدعي بعد الاثبات عن البينة وذكر ان له بينة لم يامر باحضارها لان ذلك حقه
وقبله ذلك فان جعل قال له احضرها ان شئت فاذا احضرها لم يسألها الحاكم حتى يسأله الذي
ذلك لانه حقه فلا تصرف فيه من غير ادنه فاذا سأل المدعي سألها قال من طرأ عند شهادة
فليذكر ان شاء ولا يقول لهما اشهدا فان اقاما الشهادة لم يحكم الا بسئلة المدعي فان
سأله الحكم وعرف عدلتهما بالعلم او بالتركية وانفق شهادتهما ووافق الدعوى قال للحكم
ان كانت عندك ما يصدق في شهادتهما فينته عهدي فان سأل الاطراف انظر لنته ايام فان لم
ياتي بحاج حكم عليه بعد سؤال المدعي وان ارتاب بالشهادة فرفقه وسأل كل واحد عن
جزيات القضية فيقول في اي وقت شهدت وفي اي مكان وهل كنت وحدك وهل كنت قول
من شهد فان اختلفت اقوالهم ابطالها والاحكام وكذا يبطلها لو لم توافق الدعوى وان اختلفت
فلو ادعى على زيد قبض مائة دينار فقدم منه فانكر فتشده واحد قبض المائتين فقبضه نقد
بعضه جنس منه وشهد الآخر بقبضه نقد لكن من وكيله سقطت البينة ولو قال المدعي في بينة

كيفية
استماع
البينة

واريد احلافه ثم احضر البينة لا يثبت حتى لم يكن له ذلك ولو رضى المين واستقامت بينته
جاز ولو اقام شاهدا واحدا وحلف بحقه وان نكل لم يثبت حقه في هذا المجلس واذا
اقام المدعي عدلين لم يستخلف مع البينة الا ان يكون الشهادة على ميت فستخلف عايقا للموت
في ذمته استظها من اما لو اقام بينة بعارضة عين او غصبا كان له ان ينزعها من غير
مين ولو كانت الشهادة على صبي او مجنون او غايب فلا قرب بضم المين ويدفع الحاكم
من ماله القائب بعد التكفيل ولو اوصى له حال الموت ففي وجوب المين مع البينة ح
اشكال ولو اقام شاهدا واحدا حلف مينا واحدة ولو قال له بينة غايبة خيره الحاكم
بين الصبر واحلاف الغريم وليس له ملاد منه ولا مطالبة بكفيل وكذا لو اقام شاهدا
واحدا وان كان عدلا وقبل له حبسه او المطالبة بكفيل لقدمه على ايثار حقه بالمين
محبس الى ان تشهد آخر وليس يحيد ويكره للحاكم ان يثبت الشهود بان يقر بدينهم
اذا كانوا من اهل البصرة والورع ويستحب في موضع الرتبة ولا يجوز للحاكم ان
سقط الشاهد وهو ان يدخله في الشهادة او يعقبه بل يكف عنه الى ان يذكرها
عنده وان ترة ولا يرغبه في الاقامة لو توقف ولا ينزله ولا يوقف غرم الغريم عن
الاقرار الا في حقه **المقصد الرابع** في الاحلاف وفيه فصول **الاول** لا ينعقد
المين الموجبة للبراءة من الدعوى الا بالله تع ولو كان كافرا وقبل بيقين في احلاف
المجوسي مع لفظ الجلالة ما ينزل الاحتمال لانه يسمى النور الكا ولا يجوز الاحلاف
بغير من كتاب نزل او نبي مرسل او امام او مكان شريف او بالابوين فان راى الحاكم
احلاف المدعي ما يقتضيه رده جاز وهو شئت فقل مدعى عليه من مسلم وكافر وامرأة
ورجل ويستحب للحاكم وعظ الحالف قبله ويكفي قل والله ماله عندى حق ونسختي التعليل
بالقول والمكان والزمان في الحقوق كلها وان قلت الا في المال فلا يغاظ في اقل من
نصار القطع فالقول مثل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار

حق

احلاف

التابع المدرك المهلك الذي يعلم من سره يعلمه من العلانية ما لهذا المدعى على شيء مما
ادعاه وغيره لك من القاطن بها الحاكم والمكان كالمساجد والحرم والربان كيوم الجمعة
والعيد وبعد الزوال ويغلب على الكافر ما يعتقد مشرقا من الأمكنة والأقمنة والأقوال
ولو امتنع الخائف من التغليب لم يحضر عليه ولا يحل يمينه لو حلف على تركه ولو ادعى العبد
قيمه أقل من القضا بالعقود فانكر مولاه لم يغلب في يمينه ولو ادعى حلف العبد غلط لأنه
يدعى العتق وكل ما لا يثبت بشاهد ومبين يجرى فيه التغليب ويجزى في عيوب النساء
وحلف الأخرس بالثبوت وقيل بوضع يده على اسم الله تعالى وقيل بكس في لوح صورة المين
ويغلب بالمال فان شرب برئ وان امتنع نكل ولا يستخلف الحاكم للمريض والمخدر من
يخلفهما في منازعهما بشرط المين ان تطابق الآثار والدعوى وان تقع بعد عرض
القاضي **الفصل الثاني** في الخالف ويشترط فيه البلوغ والعقل والأختيان
والقصد وتوجه دعوى صحيحة عليه فلا عبرة بيمين الصبي وان ادعى البلوغ لم
يحلف عليه بل يصدق مع امكانه ولو قال اناصبي لم يحلف بل ينتظر بلوغه نعم لو
ادعى الصبي الشرك انه استنبت الشعر بالعلاج حلف والا قتل ويجوز ان يجس
حتى يبلغ ثم يحلف فان نكل قتل ولو حلف المجنون او المكر او المكران والنايم و
الغافل والمضى عليه لم يعتد بها ويحلف الكامل في انكار المال والنسب والولاء والرجعة
والنكاح والظهار والأبلاء ولا يحلف في حدود الله تعالى ولا القاضي ولا الشاهد
يحلف القاضي بعد العزل ولا يحلف الوصي والقيم اذ لا يقبل اقرارهما بالدين على
الميت ولا من ينكر الوكالة باستيفاء الحق فانه وان علم انه وكيل فبحر حجج الموكل
ويجوز للوكيل بالمضومة اقامة البينة على وكالته من غير حضور الخصم والخالف
فما من منكر ومدين اما المنكر فاما يحلف مع قدر بينة المدعى ومع وجودها اذا
رضى المدعى بتركها والمدين واما المدعى فاما يحلف مع البرة او النكول على تزي

الذي يحلف له لا العذر في يمينه

لغيره

فان

فان رة ها المنكر توجهت فان نكل سقطت دعواه اجماعا ولو رة المنكر المين ثم
بذلها قبل الأحلاف قيل ليس له ذلك الا يرضى المدعى وفيه اشكال بيننا من ان
ذلك نفوي بطل اسقاط ويحلف المدعى مع اللوث في دعوى الدم واذا ادعى على
المملوك فالغريم مولاه سواء كانت الدعوى مالا او جنسية والا فز عند ي توجبه
المين عليه فان نكل رة رة على المدعى وثبتت الدعوى في دمة العبد تنسج بها بعد
العتق ولا تسمع الدعوى في الحدود ومجرده عن البينة ولا توجه المين على المنكر ولو
قدفه ولا يمينه فادعاه قيل له احلفه لينتج الحد على القاذف وفيه نظر من حيث انه
لا يمين في حد ومنكر السرقة يحلف لاسقاط الغريم فان نكل حلف المدعى وثبت المال
دون القطع وكذا لو حلف مع شاهد واحد ولا يحلف مدعي ابدال النصاب في الحول
ولا مدعي نقصان الخرص ولا مدعي الاسلام قبل الحول بل يصدقون ولو اقام شاهد
فأعرض عنه وقنع بيمين المنكر وكان له بينة كاملة فأعرض عنها او قال اسقطت
البينة وقنع بيمين المنكر فالأقرب ان له الرجوع الى البينة والمين مع شاهد قبل
الأحلاف ولو شهد الميت واحد بدين ولا وارث قبل يجس حتى يحلف او يقر بقتل
المين من الشهود له وكذا الوارث في الوصي الوصية للفقراء واقام شاهدا فانكر
الوارث وفيه نظر ولو احاط الدين بالثركة لم يكن للوارث التصرف في شيء منها الا
بعد الأداء او الأسقاط وهل يكون التركة على حكم مال الميت الاقرب تعلق الدين بها
تعلق الرهن فالغنا للوارث وان لم يخط كان الفاضل طلقا وعلى التقديرين
المحاكمة للوارث على ما يدعيه لمورثه وعليه ولو اقام شاهدا حلف هو وزا الديان
فان امتنع فللديان احلاف الغريم فيبرائ منهم لامن الوارث فان حلف الوارث
بعد ذلك كان للديان الاخذ من الوارث ان اخذ وهل ياخذون من الغريم
اشكال **الفصل الثالث** المحلوف عليه واما يحلف على البتة في فعل نفسه وغيره

واحد

امراة ويشترط شهادة الشاهد اولاً وثبوت عدالة قبل الميراث فلو حلف قبل اداء الشهادة
او بعدها قبل التصدق وقعت لاغية وانفق الى اعادة ثمنها والا فرب ان الحكم يتم بالشاهد
والغير معاً لا باحدها والفايدة الغريم مع الرجوع ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد
الا بحلف كل منهم فن حلف ثبت نصيبه دون نصيب الممنوع وليس لولد النكاح بعد
موتته ان يحلف الا في الوقف ولو مات قبل النكاح فلولده ان يحلف وفي وجوب
اعادة الشهادة اشكال ولو ورث النكاح المالك قبل الاستيفاء استوفى الموقوف
عليه ما لم يكن في الدعوى ولا يحلف من لا يعرف ما يحلف عليه قطعاً ولا يكفي ما يجد
مكتوباً بخطه وان كان محفوظاً عنده وعلم عدم التزوير وكذا ما يجد بخطه مؤثراً
لا يحلف لثبوت ما لا يغير فلو ادعى غريم الميت ما لا للميت على غيره واقام شاهد حلف
الوارث وان كان الذين ستوعباً فان امتنع الوارث لم يحلف الغريم ولا يجبر الوارث
على الميراث وكذا لو ادعى رهناً واقام شاهد انه للمراهن لم يحلف لان يمينه لا يثبت
مال الغير ويحلف الوارث لا يشارك في مال مورثهم وتقسيم فريضة فان امتنع بعضهم سقط
نصيبه ولم يترحم المالك ولو كان وصية اقتسم بالسوية الا ان يفضل فان امتنع
بعضهم لم يشارك المالك ولو كان بعضهم مبيعاً او مجتوراً وقف نصيبه فان بلغ زنيدياً
حلف واستحق والا فلا ولو مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه ولا
يجب اخذ نصيب المولى عليه من الغريم وهل يطالب بكفيل اشكال وهل للمولى عليه شركة
فيما يقبضه المالك الا قرب ذلك ان كل وحلف **فروع** لو ادعى بعض الورثة
الوقف من مورثهم عليهم وعلى تسليم حلفوا مع الشاهد وقضى لهم وان امتنعوا
حكم بالمدة ميراثا لكن حكم على مدعى الوقف بوقفية نصيبه في حقه لا في حق الديان
ولو حلف بعضهم ثبت نصيب المالك وقفاً وكان الباقي طلقاً ويختص فيه الذين
والوصايا والفاضل ميراث وما يحصل من الفاضل للمدعى الذين لم يحلفوا يكون

دفع

وقفاً ولو انقض الممنوع كان البطلان الثاني للحلف مع الشاهد ولا يبطل حلفهم بامتناع الاول
ب لو ادعى الوقف عليه وعلى اولاده وقف من يثبت حلف مع شاهد ولا يلزم الاولاد
بعد ميثاخرى وكذا لو ادعى الفقراء والمصالح لا يقرأ البطلان وان كان وقف فترك
افقر البطلان الثاني لا الميراث لانها بعد وجودها بصيرة بالوجود وقت الدعوى ويحمل
في الاول ذلك لان البطلان الثاني باخذ من الواقف لا من البطلان الاول **ج** لو ادعى
ثلاثة من فترك الوقف بينهم وبين البطلان حلفوا ثم صار لاحد منهم ولد وقف له الربع
من حين يولد فان حلف بعد بلوغه اخذ وان امتنع قيل يرجع الربع الى الثلاثة لانهم
اثنوا بحلفهم ولا مزاحم اذ بامتناعه جرى المردوم ويشط لا اعتراف الاولاد بهم
استحقاقهم له ويصرف الى التاكل ولا يصرف الى المدعى عليه اولاداً الى ورثته ولو
مات احد الثلاثة قبل بلوغ الصغير عزل له الثلث من حين وفاة الميت بصيرة الوقف
الاثنا وقد كان له الربع الى حين الوفاة فان حلف بعد كماله اخذ الجميع وان نكل كان
له الربع الى حين الوفاة بين ورثته الميت والباقي الثلث من حين الوفاة للباقي
وقبه الاشكال ويمكن رجوعه اليه لا الى المدعى عليه ولو ادعى التاكل الوقف لم يرد عليه
شئ قطعاً وكان للمالكين او الواقف لانه وقف بعد مصرفه فيرجع الى ورثته الواقف
د لو ادعى البطلان الاول الوقف على الترتيب وحلفوا مع شاهد فقال البطلان الثاني
بعد وجوده انه وقف فترك كالتقصومة بينهم وبين البطلان الاول فان قاموا شاهد
حلفوا معه وشاركوا ولهم مطالبتهم بحصصتهم من الثمن من حين وجوده **هـ** لو ادعى
البطلان الاول الوقف مرتباً وحلفوا عن الميراث مع شاهد فوجد البطلان الثاني اقبل
احلافهم وعدمه الى ان يموت البطلان الاول ومنشأ الترتيب جعل النكاح كالاعلام
واعتراف الثاني بنفي استحقاقهم الا ان ولو حلف بعضهم ثم مات احمل مصرف نصيبه الى التاكل
والى ولد المالك والى الواقف لتعذر المصروف **و** لو ادعى عتاقاً وعبد فملكه وهو في

يدعيه لم يحلف مع شاهد لانه ثبت الحرية ولو ادعى جارية ذات ولد في يد الغير ونسب الولد
انها ام ولد حلف مع شاهد ثبت الرقبة دون الولد ونسب حكم الاستيلاء بما قرره
محلف في دعوى قتل الخطأ وشبهه مع الشاهد لا في العداية يكون شهادة الشاهد لو تأتت
معه الدعوى بالقصاص **الفصل الثاني عشر** في النكول والأقرب انه لا يقضي به بل ترك العيين
على المدعي ولو نكل المدعي سقطت دعواه في الحال وله اعانها في غير المجلس وانما ردت على
اذا تم النكول بان يقول لا احلف اوانا ناكل وميكت ويقول القاضي احلف وبنفي
ان يعرض له العيين ثلث مرات ويشرح له حكم النكول فان لم يشرح وقضى بالنكول
فرجع وقال لم اعرف حكم النكول ففي حواشي المحلف اشكال وجبت منعاه لورضي المدعي
ببينة قاله اقرب حوازي ويحتمل ان يكون نكول المدعي محلف المدعي عليه ولو حلف فهو
كأقرار الخصم او البينة اشكال لكن يستحق الحق به ولو قال المدعي امهلوني امهل
بخلاف المدعي عليه ولو اقام شاهدا واحدا ونكل عن العيين معه احتمل ان يكون له المحلف
بعد ذلك وعدم القبول الا بشاهد آخر ولو ادعى القاضي ما لا يثبت لا وارث له على
انسان فنكل احتمل جنبه حتى يحلف او يقر والقضاء عليه وتركه ولو ادعى الفقير او
الساعي اقرار المالك بنبوت الزكوة في دمنه لم يحلف مع نكوله بل ثبت الاحتمالات
المقصد الخامس في القضاء على الغائب وفيه فصول **الاول** المدعي ولا بد ان
يكون معلوما في جنسه وصفه وقدره صريحا بان يقول اني مطالب به فلو قال اني
عليه كذا لم كفى الحكم ونصير الى البينة وهل يشترط ان يدعي حجود الغائب نظر
فان شرطناه لم يسمع دعواه لو اعترف بانه معترف ولم يتعرض للحجود سمعت محلف
مع البينة على عدم الابراء والاسقاط والاعتياض ولا يجب التعرض في العيين لصرف
الاستحوص ولو ادعى وكيله على الغائب لم يحلف ويسلم اليه الحق بعد كفيده فان حلف
مؤكد الغائب والا استعير وكذا يأخذ ولي الطفل والمحتون المال مع البينة

ويكفر لو ادعى الغريم البراءة ولو قال الوكيل الغائب اني في موكلك او دفعت اليه لم ينفذ وان لم يسلم
المال ثم ثبت الابراء ويحتمل الوقوف للحكم لاحتمال صدقه ولا يجب المدعي في الحجج سواء
كان الغريم حاضرا او غائبا لانها حجة لو خرج المدعي مستحقا وكذا لا يدفع البايع كتاب
الاصل الى المشتري لانه حجة على البايع الاول لو خرج المبيع مستحقا ولو شرط المشتري
دفعه لزم ولو طلب سحدا وطلب المديون في الحجج قاله اقرب الاجابة نعم للشهود عليه
ان يسمع من الاداء حتى يشهد القابض وان لم يكن عليه حجة تقضي من العيين **الفصل**
الثاني المحكوم عليه به ونقصى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا وان كان حاضرا
على راي او مفاد من المسافة وقيل بعينه للحاضر بعذر حضوره ولا يشترط في سماع البينة
حضوره وان كان في البلد ولو كان غائبا جاز احضاره مع البينة لا بد ونها للشهادة اذا لم يكن
هناك حاكم ويقضي على الغائب في حقوق الناس في الديون والعقود والطلاق والعنف
والغنايات والقصاص ولا تقضي في حقوقه نعم عليه كالزنا والواط لانها على التخفيف ويقضي
عليه في الرقبة بالمال دون القطع والقاضي النظر في مال حاضر ليس غائب عن ولايته اما
المحكوم به فان كان دينيا او عقارا يكره تفرقه بالحد ضبط بما يميزه عن غيره وان كان عبدا
او فرسا او ما شابهه فما يميزه بعلامه احتمل الحكم به بالحلية كالمحكوم عليه وذكر القيمة دون
الصفات كالغائب والامتنع وسماع البينة دون القضاء لغاية نعت العيين الى بلد الشهود
ليشهدوا عينه ويطلب كفيده اذ احدا العبد ولا يجب شراؤه والمطالبة نصيب على الفتن
ويحتمل ان ائمه بالقيمة للحيلولة في الحال ثم يرد اليه مع النبوت ولو اكره من هذا العبد الموصوف
في يد فعلى المدعي البينة على انه في يده فان اقام او حلف بعد النكول جنبه الى ان يحضر ويحكم
عليه العيس لان يحضر او يدعي التلقت فقبل منه القيمة وقيل دعوى التلقت للضرورة
لئلا تخلف الحبس وان حلف انه ليس في يده هذا العبد ولا يثبت بطلب الدعوى واذا علم
الدعي انه يحلف حول الدعوى الى القيمة ولو قال ادعى عبدا مائة عشرة فاما ان يحضر

الاباحه
ل
تقصيا

المعين أو القيمة فالأقرب صحة هذه الدعوى وإن كانت ماردة ولو حضر ولم يثبت الدعوى
فعل المدعى مؤنة الانحصار ومؤنة الرد وفي ضمان مقعة العبد أشكال **الفصل الثالث** في
كتاب قاضي القاض لا عبرة عندنا بالكتاب اجاعا سوا كان محتوما ولا سوا قال القاضي شاذلي
الأنفا. استدل كما على أن ما في هذا الكتاب يخطى أولا وكذا لو قال إن مائة الكتاب حكمي لم فصل ولو قال المقر
على ما في هذه القبالة ولما علم به فالأقرب أنه حفظ الشاهد القبالة أو ما فيها من خبر على إقراره جاز الصحة
الأقرار بالجهول ولو شهد بالبينة بالحكم واستدل بالحكم على حكمه فالأقرب إفاة الثاني في الحاجة إلى البينات
في البلاء البعيدة وتعد من جهل شخص الأصل ولحق الأندلس فإن الشهادة الثالثة لا تسع ولأنه لو أقر
أحكما حكم عليه هذه الثاني والبينة ست ما نصر المقر لو شهد والنقض مانع من العمل كتاب قاضي القاض
يتناول ما معناه أولا وإنما ثبت ما سبق عنه في حقوق الناس وبالحقوق وغيره من خصوصية بشرط
أن يحضر شاهد الأنفا. خصوصية الغريم وبمعاد حكم الحاكم بينهما وبشهادتها على حكمه فاد استدل عند
الثاني أن هذا حكم به الأول لأنه لا يحكم بصحة بل القابضة قطع الخصومة لوعاود الخصمان المتنازعة
لوم يحضر الخصومة وحكي لها الدعوى والحكم واستدل عليها فيه نظرا في قبوله أخبار حكمه ولو
لو كانت الدعوى على غائب فسمعوا الشاهدان وأقامة البينة والحكم ثم استدل بالحكم به أن هذا الثاني
أيضا ولو أخبر الحاكم آخر بأنه حكم فالقول أرح ولو أخبر بأنه ثبت عند أو شهد الشاهدان بالبينة
لم تعد شيئا وإذا أراد إقامة البينة بالحكم عند الثاني حكما ما شاهد من الخصومة وما سمع من الحاكم
وقالا استدلنا على حكمه وامضاه ولو قرئ عليها الكتاب فقالا استدلنا بأنه حكم بذلك جاز وبحسبان
يضبط الشاهدان ما شهدا به فإن أشبه على الثاني لم يحكم إلا بعد التوضيح ولشاهد على الحكم أن شهد
عند المكتوب إليه وعند غيره وإن لم يكتب القاضي في كتابه إلى من يصل إليه من القضاة أو من الكاتب
أو المكتوب إليه ولو تغيرت حال الأول بغير الموت لم يندفع في العمل بحكمه ولو تغيرت بفسوق
يعمل بحكمه ويقر ما سبق إفاة على زمان فسخه أما المكتوب إليه فلا اعتبار بتغيره بل كل حكم قامت
بينة الأنفا. عند حكم وبحسبان ذكر الشاهدان اسم المحكوم عليه وأبيه وجدته وجليته بحيث يثبت

عن شراكه وذكره في الكتاب أيضا أحوط فإن أقر المأخوذة أنه المحكوم عليه الزم وإن أنكر فالقول
قوله مع العيين إذا كانت الشهادة بوصف شراك غالبا إلا أن يقيم المدعى البينة أنه الخصم ولو
كان الوصف يتعدى مشاركة فيه إلا نادرا لم يلتفت إليه لأنه خلا والظاهر ولو أظهر من مشاركة
في الصفات اندفع الحكم عنه إلا أن يقيم المدعى البينة أنه الخصم وإن أنكر كونه معنى بذلك الاسم
فإن أقام المدعى بینه حكم عليه ولا حلف وانصرف القضاء عنه وإن نكل حلف المدعى والزم
ولو لم يحلف على نفي الاسم بل على أنه لا يترمه شيء لم يقبل ولو قصر القاضي فكتب اسم المقر واسم
أبيه خاصة فأقر رجل أنه سمى باسمه وأنه المعنى بالكتاب ولكن أنكر الحق فالوجه أنه يلزمه
على شكل يشأ من أن القضاء المتيقن نفسه غير ملزم فلو ادعى أن في البلد مسا وأباه في الاسم
الوصف كلف لظهوره فإن كان جينا سئل فإن أعرف أنه الغريم أطلق الأول وإن أنكر وقف
الحكم حتى يكشف الغريم وإن كان يثبتا وشهدت الحال برأيه أما الثاني فراجع الحق عن مؤنة
أولان الغريم لم يعاصره أو تغير ذلك لم يلتفت إليه والآن وقف حتى يظهر الأمر ولو قصر الحاكم
على جماع البينة لم يحكم الثاني وإن كان عدله عنده ولو قال الخصم أنا أخرج شاذلي
الأصل والأنفا. في بلادهم لم يكن بالعلم المال ثم أن ظهر للبرج استر **الفصل الرابع** في
في القسمة وفي فصول **الأول** في حصص القسمة القسمة تميز أحد النصيبين عن الآخر وأفراد
الحق عن غيره وليست بجمعا وإن تضمنت ردًا فيجزئ قيمة التماز حرضا والمكيل وزنا والعكس
ولا يصح إلا باتفاق الشركاء وإذا سأل الشركاء من الحاكم القسمة اجابهم وإن لم تثبت عند
المحكم على رأي سوا كان عقار انصبوا إلى ميراث وغيره وإذا سألها بعضهم جبر المتنع عليها
مع اشتفاء الضرر بالقسمة ويتحقق قسمة اجبارا وشروطها ثلاثة أن تثبت الملك عند الحاكم أو يصدق
الشرك عليه واشتفاء الضرر وامكان تعديل السهام من غير شيء يجعل معها ولو تضمنت ردًا
لم يجبر المتنع عليها ويتحقق قسمة تراصا كل رضى قيمتها مائة فيها برئسا ويما بين احتياج من
يكون نصيبه الأرض أحد خسين من صاحبه ويكون تعديل السهام والقرعة ولو اراد

احدى العتمة لم تحب العتمة ولا يحبر المنع عليها وان اشعلت العتمة على ضرر كالجواهر من العضايد
 الضيقة والسيف والسكين وتباعد لم يحبر عتمة ولو اتفق الشركاء عليها ولو طلب احد الشركاء الحياة
 من غير قيمة اما الاخر كان يسكن او يبيع هذه العتمة والاخر الباقي او في الزمان لم يحبر المنع
 سواء كان مما يبيع عتمة او لا على شكل ولو اتفقا جاز ولا يلزم لكل منهما الرجوع **الثاني** في
 القاسم وعلى الامام ان يصفى ما الحاجة اليه ويشترط فيه البلوغ والعقل والايمان والعدالة ومعرفة
 الحساب وبرزخه من بيت المال كما كان عليه السلام ولا يشترط الحرية ولو اتفق الشركاء على قاسم غير
 جاز ولا يشترط فيه ثبوت ما تقدم سوى التكليف بخوض لو كان قاسما او كما قيل لو تراضوا على القسمة
 بانفسهم من غير قاسم اصلا جاز ثم القاسم ان كان من قبل الامام مضى عتمة بنصف القرعة بعد
 التعديل لان قرعة قاسم الحاكم بمنزلة حكمه ولا يعتبر رضاها بعدوها وان نصبا وكان بشرط الصفة
 قاسم الحاكم او لا واقفاه بانفسها من غير قاسم يقف المرسوم على الرضا بعد القرعة وفيه نظرين
 حيث ان القرعة سبب التعيين وقد جرت مع الرضا ولو تراضيا على ان ياخذ احدهما قسما بينه
 والاخر الاخر من غير قرعة جاز اذا لم يكن ردة اجزا القاسم الواحد والاخر اثنان لا تقايفت
 التقويم ولا يكتفى فيه الواحد ولو رضى الشريك لم يحل التنازل وليس للقاضي ان يقضي بالتقويم باعقاده
 لانه تخمين وحكم بالعدالة باعقاده واجرة القاسم من بيت المال فان لم يكن امام او ضاقت بيت
 المال عنه فالاجر على المتقاسمين فان استاجر كل منهما باجرة معلومة تقسم نصيبه جاز وان
 استاجر جميعا في عقد باجرة معينة ولم يعينوا نصيب كل واحد من الاجرة لمنهم الاخر
 بالخصص ويجوز التنازل والتنازل في العمل ويصدق بالمحافظة والاجر عليهما وان كان الطالب
 احدهما **الفصل الثالث** في متعلق القسمة المقسوم ان كان تساوى الاجزاء كالحيوب والادهان
 وغيرها عماله مثل صوم قسمة اجبار سواء كان جامدا كالحيوب والتماز او متغيرا كالدهن
 والعمل والتمن ولو تعدت الاجناس فطلب كل نوع على حدة اجبر المنع وان طلبت جميعها
 انواعا بالقيمة لم يحبر ويقيم كيلا وزنا متساويا ومتفاوتا لو كان او غيره وان كان مختلف

قوله

احدها قسمة ص

الاخر كالاشجار والعقار والحيوان والاولاد والجواهر وغيرها فان نصبتها شركا باجمعهم
 لم تقسم القسمة ولا يحبر المنع عليها وان استقر بعضهم فان كان الطالب هو المقسم اجبر المنع
 والا فلا وان اتفق القسمة عن الجميع وجبت القسمة مع طلب بعضهم واجبر المنع ويحصل الضرر
 المانع من الاجار بنقصان القيمة وقيل بعدم الانشغال بالنصيب واذا لم يقسم القسمة ردة اجبر
 المنع عليها وان تقسمت لم يحبر والتوريث نقص بالقطع لم يقسم قسمة اجبار وان لم يقسم
 وجب ولو تعدت التباين فان اتحد الجنس قسمت بالتعديل قسمة اجبار على شكل ولا تقسم
 قسمة الوقف لعدم انحصار المستحق في القاسم وان تعارض الواقف ولو كان بعض الملك
 طلقا صح قسمة مع الوقف وان اتحد المالك ولو تقسمت ردة اجاز من صاحب الوقف خاصة
 فان كان في مقابلة الوصف فالجميع وقف واقتناء والحام وما لا يقبل القسمة يحبر فيها الحياة
 ولا يلزم فان رجع بعد استيفاء نوبته غرم قيمة ما استوفاه ولا يباع المشترك مع الشائع
 وعدم امكان القسمة واشتقاء الحياة ولو ساءل احد العبدان القسمة والاخر سمانه فان
 ردة اخذ الجدة ما بين تساويا ولا اجبار ولو انفرد احدهما بالردى ونحو الجدة لغيره وللشركة
 على احد العبدان استوى لكن الاقربا لا يحبر عليه لان اصل الشركة قائم ويجوز ان يكون
 لقسمة التعديل **الفصل الرابع** في كيفية القسمة القسمة قد يكون قسمة اجبار وقد
 يكون قسمة تراض وقد مضى تفسيرها وقسمة الاجبار ما يمكن التعديل فيها من غير ردة واقسامها
 اربعة ان يتساوى السهام ويتساوى اجزا المقسوم او يختلفا او يختلف السهام و
 تساوى قيمة الاجزاء او بالعكس فالاول كارض متساوية الاجزاء في القيمة بين ستة لكل
 واحد سدسها وهذه تقسم ستة اجزا بالمساحة ثم يقرع بان يكتب قرع بعدد السهام
 متساوية ثم يختبر في اخراج الاسماء على السهام او بالعكس فان اخرج الاسماء على السهام كتب
 كل رقعة اسم واحد من الشركاء ويجعل في بندقه من شع او طين متساوية ويقال لمن لم
 يحضر القسمة اخرج بندقه على هذا السهم فيكون من خرج اسمه ثم يخرج اخرى على اخرى

حب

ان ينتهي وان اخرج على الاسماء كتب الرقاع اسماء السهام فيكتب رقيقة الاول فما يلي حصة
كدا وفي اخر الثاني الى ان ينتهي ثم يخرج رقيقة على واحد بعينه فيكون السهم الذي في الرقيقة
ب ان يتفق السهام خاصة فتعدل الارض بالقيمة ويجعل ستة اسهم مساوية القيمة ويقبل
كالاول **ج** ان يتساوى القيمة خاصة كارض متساوية الاجزاء في القيمة لواحد نصفها والاخر
ثلثها وثلث سدسها فانها يقسم ستة اجزاء على قدر الاقل ويعدل بالاجزاء ويكون ثلث
رقاع باسمهم ويجعل للسهم اول وثان الى الاخير وتخرج ذلك الشركاء فان تساوا
عقده القاسم ثم يخرج رقيقة على السهم الاول فان خرجت لصاحب السدس اخذ ثم اخرج اخرى
على الثاني فان خرجت لصاحب الثلث اخذ الثاني والثالث وكانت الثلثة الباقية لصاحب النصف
وان خرجت الثانية لصاحب النصف اخذ الثاني والثالث والرابع وكان الخامس والسادس
لصاحب الثلث وان خرجت الاولى لصاحب النصف اخذ الثلثة الاولى ثم يخرج الثانية على الرابع
فان خرجت لصاحب الثلث اخذ مع الخامس وكان السادس لصاحب السدس وان خرجت
الثانية لصاحب السدس اخذ واحد الاخر الخامس والسادس وان خرجت الاولى لصاحب
الثلث اخذ الاول والثاني ثم يخرج الثانية على الثالث فان خرجت لصاحب السدس اخذ
اخذ الثلثة الباقية وان خرجت الثانية لصاحب النصف اخذ الثالث والرابع والخامس
وكان السادس الاخر ولا يفتقر الى كنية ست رقاع لصاحب النصف ثلث ولصاحب الثلث اثنتان
ولصاحب السدس واحدة كما توفقه بعضهم لعدم فائدة فان المقصود خروج صاحب السدس
ولا يصح ان يكتب رقاعا باسماء السهام ويخرجها على اسماء الشركاء لادانته الى التفرقة بفرق
السهام لانه قد يخرج السهم الثاني لصاحب السدس فاذا خرجت الثانية باسم صاحب النصف
او الثلث فيها السهم الاول حصل الضرر **د** ان يختلف السهام والقيمة فتعدل السهام
بالنقوم وتجعلها على اقلهم نصيبا ستة اقسام متساوية القيمة ثم يخرج الرقاع على اسماء
السهام اما قيمة التراضي وهي التي يتضمن مردا في مقابلة بناء او شجرا او بئر فاما يصح مع مرضى

الجميع واذا اتفقا على الرد وعدلت السهام قيل لا يلزم بنفس الفرعة لثقتها المعروفة
ولا يعلم كل واحد من يحصل له العوض فاقتصر الى الرضا بعد الفرعة ولو طلب احدهما الاخر
بالعلو والسفل او قسمه كل منهما منفردا لم يحبر الممتنع بل اخذ كل منهما نصيبه من العلوي
السفل بالتعديل ولو طلب احدهما قسمه السفل خاصة وسقى العلوي مشتركا او بالعكس لم يحبر
الاخر لان القسم للتمييز ومع بقا الشاعة في احدهما لا يحصل التمييز ولو كان بينهما
خان او امر متسعة ولا ضرر في القسم احدهما الممتنع وفرد بعض المسكن عن بعض وان كثرت
اما لو كان داران او خانان فطلب احدهما ان يجمع نصيبه في احد الدارين او احد
الخاتين لم يحبر الممتنع ولو كان بينهما قرحان متعدي وطلب واحد قسمتها بعضا في بعض
لم يحبر الممتنع ولو طلب حصة كل واحد على حدة احدهما الآخر وتقسيم القرح الواحد وان اختلفت
اشجارها وقطاعه كالدار المتسعة ولا تقسم الدكاكين المتجاورة بعضا في بعض فمما جاز
لتعديها وتقصدها واحد بالسكنى منفردا او لو اشترك الزرع والارض وطلبيا قسمه
الارض خاصة احدهما الممتنع لان الزرع كالمتاع ولو طلب قسمه الزرع احدهما على باري
اما لو كان بذر لم يظهر فان قسمته لا يقع ويصح لو كان سنبلا على باري ولو كان فيها
غرس فطلب احدهما قسمه احدهما اعنى الارض والشجر خاصة لم يحبر الاخر ولو طلب
قسمتها معا فعوض بعض احدهما الآخر مع امكان التعديل الا مع الرد ولو كان في الارض
عشرة اجرة قيمة جريب متساوية وسعة فان امكن قسمه الجميع بينهما بان يكون لاحدهما
نصف الجريب ونصف السعة والاخر مثله وجب وان تعذر جعل الجريب قسما والسعة
قسما واحده الممتنع عليها ولو كان الحمام كبير استبقى منفعة بعد القسمه اذا جرد مستوفد
برصحت **الفصل الخامس** في الاحكام القسمه لازمة ليس لاحد المتقاسمين ففتحها الا
مع الاتفاق عليه ولو ادعى احد المتقاسمين العطل عليه وانه اعطى دون حقه لم
يتوجه له الدعوى على قسمه القاضي بغير الاجر ولا له عليه مبيع بل ان اقام بينة

نقض القسم وان فقدها كان له احلاف شرعية فان حلف برئ وان نكل احلف هو
نقض هذا في قسم الاحبار **ام** قسم التراضى فالأقرب انه كذلك ولو ظهر استحقا
بعض المصوم فان كان معيناً وكان كله او اكثره في نصيب احدها بطلت القسم وان كان
في نصيبهما بالسوية لم ينقض واخرج من النصيبين سواء اتخذ حصة او تعددت ما لم
يحدث نصيب في حصة احدها باخذ ونظر تفاوت فان القسم يحل مثل ان يسد طريقه
او يجري مائه او ضوئه وان كان غير معين بل شاعا بينهما فالأقرب بطلان وقيل
بالصححة ولا فرق فيما ذكرناه بين ان يكونا عالمين بالاستحقا او جاهلين واحدها
ولو ظهر استحقا وبعض معين في نصيب احدها واستحقا وبعض آخر غير الأول في
نصيب الآخر فان كان الباقي على قدره صححت القسم والابطلت ولو قسم الورثة للزكاة
وظهر دين فان ادعوا والابطلت ولو امتنع بعضهم من الاداء بيع نصيبه خاصة
تدبر ما يصيبه من الدين ولو اقتسموا البعض وكان في الباقي وفاء اخرج منه الدين
فان تلف قبل ادائه كان الدين في المصوم وينقض ان لم توجد الورثة ولو ظهر عيب في
نصيب احدها احتمل بطلان القسم لانفاء التعديل الذي هو مشروط وصحفاً فيختار
الشريك بين اخذ الارش والضح ولو اقتسما حيواناً لم يضمن احدهما لصاحبه المتخذ
في المثلثة ولو ظهر استحقا في احد النصيبين او بعضه بغنياء الشريك فيه او غريمه
لم يضمن شريكه قيمة بنائه وغريمه ولا ارشته سواء كانت قيمة احباراً وتراض ولو ظهرت
وصية بجزء من المصوم فكل المستحق ولو كانت بالمال فكل الدين ولو اخذ احد الشريكين
بيتاً في دار ولا آخر غير بيت الأول يجري مأوى في حصة الثاني لم يكن للثاني منه
من الجرايم عليه ان يشترط الماء عليه فان اطلق ابقى على حاله ولو وقع الطريق لاحدها
وكان حصة الآخر مبقداً الى الدين صححت القسم والابطلت الا ان يجعل عليه مجازاً
في حصته او يشترط سقوط المجاز ولو كان مسلك البيت الواقع لاحدهما في نصيب الآخر

فهي كجري الماء ولو لم يلقاها المطالبة بالقسم مع الغنطة لا بد منها ولو طلب الشريك القسم
واشفي الضرر اوجب الوحي عليها وان كانت الغنطة في الشريك ولو قال صاحب النصف مضيت
بالشرقي مثلاً وقال الآخر الغربي ولم يتميزا لمسا حدة احد النصيبين عن الآخر لم يقع القسم
المسألة السابعة في متعلق الدعوى المتعارضة وفيه فصول **الأول** في دعوى الاملاك
لو ادعى عينا في يدها ولا يثبت قضي لها بها بنصفين وحلف كل لصاحبه ولو نكلا قسمت
منهما بالسوية ايضاً ولو نكل احدهما وحلف الآخر فحلف الخائف وان اقام كل منهما بيته فلكل
نقضي لكل منهما بما في يدها حبه ولو اقام احدهما بيته قضي له بالجميع ولو كانت العين في يد
احدها قضي له بها ان لم يكن بيته وعليه الميراث لصاحبه ولو اقام كل منهما بيته قضي للخارج
وقيل الداخل ولو اقام الداخل بيته لم يسقط عنه الميراث ولو اقام الخارج اشترعها ولو
كانت يدنا لك حكم لمن صدقه بعد الميراث منها ولو كانا معا اقرت في يد بعد ان يحلف
لهما ولو صدقهما كانت بينهما بالسوية واحلف لهما واحلف كل لصاحبه ولو قال ليست لي
او لا اعرف صاحبها او هي لاحدكم ولا اعرف عينة اقرع بينهما لتساويهما في الدعوى وعدم
البيته ولو كان لاحدهما بيته حكم بها وحلف للآخر ولو اقاما بيته قضي لا رجوعا عدالة
فان تساوا فلا كثرهما عدد فان تساوا اقرع بينهما فخرج اسمه احلف واعطى الجميع فان
نكل احلف الآخر وقضي له فان نكل قسم بينهما وقيل بقضي بالقرعة مع الاطلاق ونقسم مع الشهاد
بالسبب ويختص بالسبب ولو انكرها قاقام احدهما بيته حكم له وان اقاما بيته اقرع
وان اقرعها بعد ان كان لهما او لاحدهما قبل اقراره اذ لم يكن بيته وان اقر لاحدهما ابتداء
من غير سبق انكاره بالمقر له صاحب اليد ولو قال هي لاحدكم لا اعرف عينا ولا اعرف
صاحبها هو احدهما او رجل لا اعرف عينا فادعيا عليه العلم حلف لكل منهما على نفي
العلم وان صدقاه فلا ميراث عليه وان صدقه احدهما حلف للآخر وان اقرها لاحدهما
او غيرهما صا بالمقر له صاحب اليد فان قال غير من قره احلف لي انها ليست ملكي وليست

فان حلف
توعد الميراث
الذي اعترف
لاحد منهما

المردع لك حلف فان نكل اعظم القيمة وان اعترف بها لصا فهي كالوكانت في ايديهما ابتداء
وعليه العيين لكل منهما في النصف المحكوم به لصاحبه وعلى كل منهما العيين لصاحبه في النصف
المحكوم له به ولو كان يد كل منهما عبدا فادعاهما على انهما فلكل منهما ما في يده فان اقام بيته قضى
لكل منهما بالعبد الذي في يده الاخر ولو اقام احدهما بيته قضى له بهما ولو ادعى الزوجان
منع البنت حكم لذى البيته فان قدرت فبدل كل واحد على النصف بقضى له به بعد العيين و
يختلف كل منهما او لا احدهما وسوا كانت الزوجه قايمة او لا وسوا كانت الارلها او لا احدهما
اولئالت وسوا تنازع الزوجان او ورثتها او احدهما مع ورثتها الاخر وقيل يحكم
للرجل بما يصلح له والمرأة بما يصلح لها ويقسم ما بينهما وبينها وروى انه للمرأة الا انها تاتي بالمنع
من اهلها ولو ادعى ابو الميثة انها عارها بعض ما في يدها من مناع او غيره كلف البيته كغيره و
روى انه يصرف بغير بيته وكذا البحث لو تنازعا في بعضه ولو كان دكان عظام وخباز
فاختلفا في قاشه حكم لكل باله صناعته ولو اختلف المورج والمسا جرة شئ في الدار فان
كان منقول فهو للمسا جرة والا فلولجركا كالفرف والسلم المنبت والرحى المنسوب ولو كان
الخياط في دار غيره فتنازعا في الابر والقص حكم لهما الخياط لفضاء العادة بان من دعا
خياط الى منزله فانه مستحب ذلك معه ولو تنازعا في القيص فهو لصاحب الدار لان العادة
ان القيص لا يجلد الخياط الى منزله غيره وراكب الدابة او الى من قابض لجامها وصاحب الخلو
الترح لصاحب الدابة دون الراكب والراكب الى الجمل من صاحب الدابة ولو تنازع صاحب
العبد وغيره في ثياب العبد فهي لصاحب العبد لان يد العبد عليها ولو تنازع صاحب الفهر
والاخر في حاريط بينهما فهو لها لانه جاز بينهما فتنوا ولو ادعى رقية صغير محمول النيب
في يده حكم له ظاهرا فلو بلغ وانكر اختلف وكذا لو كان في يدها شئ ولو كان كبر لم يحكم ببيته
الا ان يصدقها او يصدق احداهما فيكون مملوكا له دون الاخر **مسألة** لو كانت في
ايديهما عين فادعاهما احدهما وادعى الاخر بصفها ولا بيته فهي بينهما بالسوية وعلى مدعى

النصف العيين لصاحبه ولا يمين على صاحبه ولو اقام كل منهما بيته فالنصف المستوعب
تعارض البيتان في النصف الذي يدعاهما جلا النصف فاركنا الخارج فهو لمدعى الكلا ايضا
ولا شئ لمدعى النصف وان حكمنا به لذى اليد فهو لصاحب النصف ولو اقام احدهما بيته
حكم بها ولو كانت في يدها ثلث لا يدعيها واقاما بيته فله المستوعب النصف وتعارض البيتان
في الاخر فيحكم للأعدل فالأكثر فان تساوتا اخرج ويقضى للخارج مع بيته فان امتنع
حلف الاخر فان نكلا قسم بينهما فله المستوعب ثلثة الارباع وللأخر الربع ويحتمل ان
يكون لمدعى الكلا ثلثان ولمدعى النصف الثلث لان المنازعة وقعت اجزاء غير
معينة ولا مشار إليها فيقسم على طريق العول **مسألة** لو كانت في يد ثلثة فادعى احدهم
النصف والثاني الثلث والثالث السدس فيد كل واحد على الثلث فصاحب الثلث لا
يدعى زيادة عما في يده وصاحب السدس يفضل في يده سدس لا يدعيه سوى مدعى النصف
فيحكم له به وكذا لو اقاموا بيته ولو ادعى كل منهم ان ما في الدار ودية او عارية معه
وكانت لكل منهم بيته بما ادعاه من الملك قضى له به لان بيته يشهد له بما ادعاه ولا
معارض لها وان لم يكن لواحد بيته حلف كل منهم وافرقة يده **مسألة** لو ادعى احدهم
الجميع والثاني النصف والثالث الثلث ويدعي عليها فان لم يكن بيته فلكل الثلث وعلى
الثاني والثالث العيين للمستوعب وعليه وعلى الثاني وان اقام المستوعب البيته احد
الجميع وان اقام الثاني احد النصف والباقي بين الاخرين نصفان للمستوعب السدس
بغير يمين ويحلف على نصف السدس ويحلف الثالث على الربع الذي باخره جميعه وان
اقام الثالث احد الباقي بين الاخرين للمستوعب السدس بغير يمين ويحلف على السدس
الاخر ويحلف الثاني على جميع ما باخره وان اقام كل بيته فان قضى للدخل قيمت
ان لا تالان لكل واحد بيته وبداء على الثلث وان قضى للخارج سقطت بيته الثالث
لانها داخله ولثاني السدس لان بيته خارجة فيه والمستوعب خمسة اسدس

الثالث العيين

واحد

لأن له التدرج بغير بينة لأنه لا منازع له فيه فان احدا لا يدعي له التدرج لكون بينة
خارجة فيصط ويحتمل ان يقال يدرك التدرج من اثني عشر المستوعب مما في يد ثلثة بغير
منازع والاربعة التي في يد الثاني فقيام البينة للمستوعب بها وسقوط بينة الثاني بالنظر اليها لانه
داخل ولنه مما في يد الثالث ويحي واحد مما في يد المستوعب الثاني وواحد مما في يد الثالث يدعيه كل
من الثاني والمستوعب فيقرع ويقضي الخارج بعد المير فانما شفع حلف الاخر فان امتنع قسم نصفين
فيحصل للمستوعب عشر ونصف والثاني واحد ونصف ونسقط الثالث ولو كانت يد المستوعب خارجة
فالنصف للمستوعب لعدم المنازع ويقع في الاخر فان خرج للمستوعب ولثاني حلف واخذ وان
خرج لثالث حلف واخذ المثلث ثم يقرع بين الاخرين التدرج ولو قاموا بينة فالنصف للمستوعب
لعدم المنازع والتدرج الزايد منازعه المستوعب والثاني والثالث يدعيه المثلثة وقد عارضت
البينات فيه فقرع بين المتنازعين فيما سار عوافيه فيخرج صاحبه حلف واخذ ويكون الحكم
كما لو لم يكن بينة ولو اطلقوا عن الايمان اخذ المستوعب النصف ونصف التدرج الزايد عن الثلث و
المثلث الثلث والثاني نصف التدرج وثلث الثلث والثالث الثلث فقرع من سته وثلثين للمستوعب
خمس وعشرون والثاني سبعة والثالث اربعة ويحتمل ان يقال اقل عدد له ثلث ونصف سته
فالثلث يدعي اثنين والثاني لثلاثة فالحاصل لثمة المستوعب بغير منازع وتنازع المستوعب والثاني
في سهم من المثلثة الباقية فقسم بينهما نصرا شريخ سته نصرا اثني عشر للمستوعب سته بغير منازع
والثالث لا يدعي اكثر من اربعة فسهان بين المستوعب والثاني سته اربعة تنازع المثلثة فيها
بالسوية فقسم الثلاثا فيحصل للمستوعب ثمانية وثلث والثاني اثنان وثلث والثالث احدى ثلث
وعلى القول للمستوعب سته والثاني لثمة والثالث سهان فقرع من احدى عشر **لو ادعى احدى**
الجميع والثاني الثلثين والثالث النصف احتج الى حساب له ثلثان ونصف وذلك سته فالثاني يدعي
اربعة والثالث لثمة فلا منازعة لهما في سهمين فالحاصل للمستوعب بقى اربعة لا يدعي الثالث الا
ثلثة فيبقى سهم يتنازع المستوعب والثاني فيكون بينهما فينكسر نصرا شريخ سته فيصير

الثلث

عشر فالثاني لا يدعي اكثر من ثمانية فيسلم اربعة للمستوعب والثالث لا يدعي اكثر من ستة فسهان
للمستوعب والثاني لكل منهما سهم وبقيت سته استوت منازعتهم فيها فلكل واحد سهمان
فالمستوعب سبعة هي نصف ونصف سدس والثاني لثمة وهي ربع والثالث سهان
هي سدس وعلى القول بنصر المستوعب بالكل وهو سته والثاني الثلثين وهو
اربعة والثالث بالنصف وهو لثمة فالجميع ثلثة عشر للمستوعب سته من ثلثة عشر والثاني
اربعة والثالث ثلثة اما لو كانت يد المستوعب في يد كل واحد المثلث فقرع من اربعة و
عشرين لا تجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في يد الثالث فالمستوعب يدعيه
اجمع والثاني يدعي نصفه فالنصف للمستوعب فصار اربعا فالجميع اثني عشر ثم تجمع بين
دعوى المستوعب والثاني وهو الثلث من اثني عشر فالمستوعب يدعيها والثالث يدعيها
فلت ثلثة للمستوعب وتنازع في سهم فانكسر فصار اربعة وعشرين في يد كل واحد
ثمانية ثم تجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في يد الثالث وهي ثمانية فاربعة ثلث
للمستوعب بلا منازعة لأنه لا يدعي الا سته عشر من الجميع والبقية في يده واربعة في
يد المستوعب واربعة في يد الثالث والاربعة الاخرى بينهما بالسوية فحصل للمستوعب
سته والثاني سهان ثم تجمع بين دعوى المستوعب والثالث فيما في يد الثالث والثالث
يدعي سهمين فسته سلك للمستوعب وتنازع في سهمين فلكل سهم فصار للمستوعب
سبعة والثالث سهم ثم تجمع بين دعوى الثالث والثاني على ما في يد المستوعب وهي
ثمانية فالثاني يدعي اربعة والثالث سهمين فباخذ الثاني اربعة والثالث سهمين سعي
في يد المستوعب سهان له فحصل للمستوعب من الثالث سته ومن الثاني سبعة وبقي في يده
سهان فالجميع خمسة عشر وحصل الثالث من الثاني سهم ومن المستوعب اثنان وذلك
لثمة وحصل الثاني مما في يد الثالث سهان ومن المستوعب اربعة وذلك سته وعلى
القول تجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في يد الثالث فالمستوعب يدعيه اجمع

الثالث على ما في يده

والثاني يدعى نصفه مضرب هذا بسهم وهذا بسهم صار ثلثه ثم جمع بين دعوى
المستوعب والثالث على ما في يد الثاني فالثالث يدعى رابعة والمستوعب كله ومخرج
الرابع اربعة مضرب هذا بسهم وهذا باربعة مضرب ما في يد خمسة ثم جمع بين دعوى الثالث
والثاني على ما في يد المستوعب فالثالث يدعى رابع ما في يد والثاني نصفه والنصف
من اربعة فيجعل ما في يد اربعة فانكسر حساب العين على الثلث والرابع والخم فاضرب
ثلثه اربعة وخمسة في المرفوع يبلغ ستين ثم ثلثه في ستين لأن في يد كل واحد الثلث
يبلغ مائة وثمانين في يد كل واحد ستون ثلث ما في يد الثالث للثاني وهو عشرون و
لله اربعون للمستوعب وخمسة ما في يد الثاني وهو اثني عشر لثالث اربعة اخماسه للمستوعب
ثمانية واربعون ونصف ما في يد المستوعب وهو ثلثون للثاني واربعة خمسة عشر لثالث
وبقي ما في يد خمسة عشر فيجعل للمستوعب مائة وثلثه والثاني خمسون والثلث سبعة
وعشرون **لو** كانت يد اربعة فادعى احدى الكل والثاني الثلثين والثالث النصف
والرابع الثلث فان لم يكن بينة فلكل الربع الذي في يد بعد الخلف ولو كان يد
خارجة فان اقام احدى بينة حكم له وان اقام كل بينة فلكل المستوعب الثلث بغير مزاج
وبقي التقارض بين المستوعب والثاني في السدس فيخرج بينهما بعدساوي البينتين
عدله وعددا ثم يقع التقارض بين بينة المستوعب والثاني والثالث في السدس فيخرج
بينهم فيه ثم يقع التقارض بين الأربعة في الثلث فيخرج ولا نقضي الخارج الآ مع العين
فان نكل خلف الآخر فان امتنع قسما ولا استبعا في حصول الكل للمستوعب فان
حكمه تع غير محظي ولو نكل الجميع عن الأيمان قسم ما يقع فيه التنازع بين المتنازعين
في كل مرتبة بالسوية ويكون الأقرع هنا في ثلثه مواضع او يقول ياخذ المستوعب
الثلث ثم تقارع الجميع في الباقي فان خرج المستوعب والثاني احدى وان خرج الثالث
اخذ النصف وأقرع بين الثلثة في الباقي وان خرج الرابع اخذ الثلث وأقرع

بين الثلثة في الثلث الباقي ويخرج المسئلة من ستة وثلثين للمستوعب عشرون والثاني ثمانية و
لثالث خمسة والرابع ثلثه ولو كانت ايد بهم ففي يد كل واحد الربع فاذا اقام كل بينة بدعواه
فان قضى للدائر فلكل الربع لأن له بينة وبدأ على القضاء للخارج سقط بينة كل واحد
بالنظر إلى ما في يد واسع فمات في يد غيره فيجمع بين كل ثلثه على ما في يد الرابع ويتبرع لهم ويقض
فيه بالفرعة والعين ومع الامتناع بالقسمه فيجمع بين المستوعب والثالث والرابع على ما
في يد الثاني وهو ربع اثنين وسبعين وذلك ثمانية عشر للمستوعب بدعواها والثالث
يدعى ثلثها والرابع تسعها فحلف للمستوعب والرابع في اثنين وحلف الخارج او
الآخر او يقسم ثم يجمع دعوى الثلثة على ما في يد الثالث فالمستوعب يدعيه والثاني يدعي
خمس الساعه والرابع يدعي تسعا فحلف الثلث للمستوعب ويقارع الآخر بين على ما
ادعياه والثالث يدعي ثلثه يبقى تسعة اثنا عشر للمستوعب ويقارع الباقي على ما
تقدم فان امتنعوا من الأيمان فالقسمه ثم يجمع الثلثة على ما في يد المستوعب فالثاني
يدعي خمسة الساعه والثالث ثلثه والرابع تسعة فحلف على ما في يد للمستوعب
النصف والثاني عشرون ولثالث اثني عشر والرابع اربعة هذا مع امتناع الخارج
بالفرعة ومقارعة من العين **لو** انصب الأبرار والزوج المتركه وادعى كل على صاحبه
اخذ زيادة على حقه فامرهم الحاكم بان يرد الزوج نصف ماله والام ثلث ما معها والام
لك ما معها والأب سدس ماله وقسم المردود بينهم بالسوية فوافق المردود والمتخلف
بصية فطرق معرفة المال وقدر المصوب وقدر بصيد كل واحد بحسب ما استحقه ان يفرق
منه الزوج شيئا ومنه الأتم ديناراً ومنه الأب درهماً من المتركه كلها والمردود نصف
ثني وثلث دينار وسدس درهم فالراجع إلى الزوج سدس ثني وتسع دينار وثلث سدس
درهم فكل معه ثلثا ثني وتسع دينار وثلث سدس درهم يعدل نصف المتركه فاذا اسقط
نصف الثني من الملتين وتسع دينار من نصفه وثلث سدس درهم من نصفه تخلف سدس

والثاني

شئ يعدل سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من دينار وثمانية اجزاء من ثمانية عشر جزءا
من درهم فالشئ الكامل يعدل دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلث درهم فالتركة
تلك دينار وثلث دينار وثلث درهم وثلث درهم فادار ذلك معرفة نسبة الدرهم من
الدينار قلنا نصيب صاحب الثلث دينار وثلث درهم ونصف درهم يعدل ثلث التركة
وبعد سق ط المكسر سق جزء من ثمانية عشر جزءا من دينار يعدل ثلثه عشر جزءا من ثمانية
عشر جزءا من درهم فالدينار ثلثه عشر درهما فالتركة سبعة واربعون درهما **الفصل**
الثاني في العقود لو ادعى كل منهما الشراء من ذي اليد وابقا الثمن ولا يثبت رجوع اليه فان
كذبا حلف لهما وان بدعا عنه وان صدق احدهما حلف للآخر وقضى للأول وللثاني اخلاف
الأول ايضا فان عادوا قرأا للثاني بعد ان حلف للأول انهم للثاني القيمة الا ان يصدق
الأول ولو صدق كل واحد في النصف حكم لكل بالنصف وحلف لهما ولو قام كل منهما بينة
على الشراء وتساوى عدالة وعدو او تارخا حكم لمن خرج به الفرعة مع بيئته ولا يقبل قول
البائع لاحدهما وعليه اعادة الثمن على الآخر اذ قبض ثمين يمكن ولا تعارض فيه ولو
نكح الخراج بالفرعة احلف الآخر فان نكحا قسم العين بينهما ورجع كل منهما بنصف الثمن
والكل منهما الفسخ ولو فسخ احدهما فلا حرج اخذ الجميع والا فرب لزوم ذلك له ولو كانت العين
في يد احدهما ففسخ له مع عدم البينة ولو قاما ببينة حكم للخارج على ترائي ولو ادعى اثنان
شرا ثالث من كل منهما وقاما ببينة فان اعترف لاحدهما ففسخ له عليه بالثمن وكذا لو اعترف
لهما ففسخ بالثمن ولو لم يكر واحلف الخارج او كان مطلقا او احدهما ففسخ بالثمين و
لو اتحد الخارج بمحقق التعارض لا امتناع تلك اشتر شيئا واحدا دفعه وامتناع ايقاع
عقدين دفعه فيحكم بالفرعة ويقضى لمن خرج اسمه بعد المبيع فان امتنع قسم الثمن
بينهما ولو ادعى احدهما شرا المبيع من زيد والآخر شرا له من عمرو وانما ملكهما واقباض
الثمن وقاما ببينة متساوية عدالة وعدو او تارخا بمحقق التعارض فيقضى بالفرعة و

والأول

يحكم للخارج فان نكحا عن العين قسم المبيع بينهما ورجع كل منهما على باعده بنصف الثمن و
لهما الفسخ والرجوع بشئين ولو فسخ احدهما لم يكن للآخر حرج المبيع لعدم رجوع النصف
الي باعده ولو كانت العين في يد احدهما قسمت ولو كانت في يد احدهما ففسخ له والخارج على الخلاف
وكذا لو كانت في يد البائع ولو ادعى شرا عبد من صاحبه وادعى العبد العتق قدم قول السيد
مع المبيع ولو كذبها وقاما ببينة حكم للسابق فان اتفقا فالفرعة مع المبيع فان امتنع
تحرر نفسه وكان الباقي لمدعيه ورجع بنصف الثمن ولو فسخ عن طه والآخر بيقونية على
باعده لشهادة البينة بمباشرة عتقه ولو كان العبد في يد المشتري فان قرأا ببينة الداخل
حكم له والا حكم بالعتق لأن العبد خارج ولو اختلف المتعاضدان في قدر الاجرة حكم
لأسبق البيتين فان اتفقا قيل بقرع وقيل بحكم بيئته الموجب لأن القول قول المستاجر
ولو ادعى استيجار دار شهر بعشرة وادعى الموجر ان أجره بيتا منها ذلك الشهر بعشرة
ولا يثبت فقرا خلتا في صحة العقد الا انهما اختلفا في قدر المكثري فيقال فان اقول
بالفرعة لأن كل منهما مدع او يقول القول قول الموجر لأن المستاجر يدعي اجارة في الزائد
على البيت والموجر ينكره فيقدم قوله ولو قام احدهما ببينة حكم بها ولو قاما ببينة تعارضتا
سواء كانتا مطلعتين او موخرتين بتاريخ واحد او احدهما مطلقة والآخر مؤرخه
لا امتناع عقد واحد على البيت والدار من واحد فيقرع بينهما او يحكم ببينة المكثري
لأنها تشهد بزيادة ولو اختلف التاريخ حكم للأقدم لكن ان كان الأقدم بينة البيت حكم
باجارة البيت باجرته وباجارة بقية الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل واحد على
ثالث القاضين دارة يد فلا تعارض وثبت لكل واحد الفرعة ذمته الا ان يعينا
وقنا استحيل فيه بقدر عقدين من متعاضدين ولو ادعى استيجار العين وادعى المالك
الأيداع تعارض البيتان وحكم بالفرعة مع تساويهما **الفصل الثالث** في الموت وحلف
المسلم اشين فانفقا على يقدم اسلام احدهما على الموت وادعى الآخر مثله وانكر الأول

انفقا

حلف المتفق عليه أنه لا يعلم تقدم اسلام اخيه وكذا لو كانا مملوكين وانفقوا على سبق
حرية احدهما واختلفا في الآخر ولو انفقوا على ان احدهما اسلم في شعبان والآخر في رمضان
ثم ادعى المتقدم سبق الموت على رمضان والمناخر تاخر قدم اصله بقاء الحيوان واشتركا
في التركة ولو ادعت الزوجة اصدان عين او شرها وادعى ابن الميت ان التركة حكم لبيته
المرأة ولو قال ان قلت فانت حر فاقام الوارث بيته اثبات حلف ابنة وبينه العبدان
فلما قال قرب تقدم بيته العبد للزيادة ولو ادعى عينا في بر غيره افضاله ولا حجة الغائب
اثرنا عن ابنتها واقام بيته كاملة وشهدت عن غيرها سلم اليه النصف وكان الباقي في
يد من كانت الدار فيه وقيل يجعله يدا من حتى يعود ولا يلزم الفاضل للنصف فامة
ضمين ولو لم يكن كاملة وعوى ان المعرفة المستفادمة والحرة الباطنة وشهدت انها لا
تعلم وارثا غيرها اخر التسليم الى ان يستظهر الحاكم في البحث عن نفي غيرها بحيث لو كان يظهر
وج يسلم الى الحاضر نصيبه بعد الضمين استظهارا ولو كان ذا فرض اعطى مع القين ببقاء
الوارث نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني يعطيه القين ان لو كان وارث فيعطى الربع
الربع والنزوجة ربع الثمن معجلا من غير ضمين وبعد البحث يتم بالحصة مع الضمين
ولو كان الوارث محجوبا كالاخ اعطى مع البيته الكاملة ولو كانت غير كاملة اعطى بعد
البحث والضمين ولو ادعى الاخ موت الزوجة بعد الولد والزوج قبله قضى لذي البيته
فان فقدت لم تترك الام من الولد ولا العكس ويحكم تركه الولد لادب وتركه الام بمقتضى الزوج
والاخ فاذا ثبت عتق عديدين بيدين كل واحد ثلث مال المريض دفعة قبل يفرغ و
عتق من تخرجه القرعة ولو اختلفت قيمتهما اعتق المروع فان اكثر من الثلث عتق ما يحتمل
وان كان كل واحد في مجلس واشتبه السابق اقرب ولكن لو كان احد العبدين سدا
المال ووقع القرعة عليه عتق من الآخر نصفه ولو عرف السابق عتق وبطل الآخر ولو
اجنبتان بوصية العتق لاحدهما وهو ثلث وشهد وارثان بانه رجع عنه الى آخر وهو ثلث

ل
المقابلة

ايضا في القبول نظر للثمة ويحمل على الثاني بالقرار ولو شهدت بيته انه او هي ابنه بالتدريس
والفرق انه او هي بكر بدين وثالثه بانه رجع عن احدهما احتمل بطلان الرجوع لان ثلثاته
وصحت بقرع او يقسم ولو شهد اثنان بوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان انه رجع عن
ذلك او هي لخاله فلا قرب عدم القبول لان ثلثا يحزان نفعاً من حيث انهما غير بان ولو شهد
بالرجوع شاهد اجنبي حلف معه وثبت **الفصل الرابع** في النسب اذا ادعى اثنان ولان
لم يحكم لاحدهما الا بالبيته ولو وطئها مع امرأة في طهر واحد فان كانا نزاين لم يلحق الولد
بهما بل ان كانا لها زوجا لحيوة والا كان ولد زني وان كان احدهما نزايا فالولد للزوج
وان كان وطئها معا بان بيته عليهما او على احدهما وكان الآخر زوجا او يعقد كل
منهما عقدا فاسدا ثم ياتي الولد بسنة اشهر من وطئها ولم يجاوز اقصى الحمل فيقرع بينهما
فمن اخرجته القرعة الحق به سواء كانا مسلمين او احدهما او كافرين وحريم كانا او عديدين
او احدهما او ابنا وابنه ولو كان مع احدهما بيته حكم بها ولحق النسب بالمفراش المفرد والذموى
المفرد والمفراش المشترك والذموى المشترك ويقضى فيه بالبيته ومع عنهما بالقرعة
ولو طئ الثاني بعد تحليل حصة انقطع الامكان عن الاول الا ان يكون الاول زوجا في
نكاح صحيح ولو كان في نكاح فاسد ففي انقطاع امكانه نظروا من انفرد بدعوى مولود
صغير يد له حقه فان لمع واشفى عنه لم يقبل نصيبه ولو ادعى نسب لم يلحقه الا بالبيته
وان سكت لم يكن نصيبا ولو ادعى نسب مولود على فراشه غيره بان ادعى وطئا بالشبهة
لم يسل بان واقفه الزوجان بل لا بد من البيته على الوجه الحق الولد ولو ادعى عينا صبيها
وهو يد احدهما الحق بصاحب اليد خاصة على اشكال ولو استلحق ولدا فانكرت زوجته
ولادته ففي حقه بها بحر او اقرار الاب نظر ولو بلغ الصبي بعد ان تداعاه اثنان قبل
القرعة فان نسب الى احدهما قبل والا اقرع ان لم ينكرها معا ولا يقبل رجوعه بعد الانساب
ولا اعتبار بانساب الصغير وان كان ممبرا ونقصه قبل القرعة عليهما ثم يرجع من لم يلحقه

رضي جاز ولو كان

٢١

الفرعة به ولو اقام كل من المدعين بینه بالنسب حكم بالفرعة ولو اقام بینه ان هذا ابنه
 وآخر بینه انما بینه بظهر حتى فان حكم بالذكورية للبول فهو المدعي الابن وبالأبوة المدعي
 الابن **القسم الثاني** في ما يباحث الدعوى **في ما يباحث الأول** ما يتعلق بالدعوى
 من كان له عقوبة لم يكن له استيفاء بنفسه بل يجب دفعه الى الحاكم ولو لم يجد الجاحد مع عدم
 البينة الا من غير الجنس وهو كمن حقه لم يكن الزيادة مضمونة ولو قبل الجاحد ان يباخذ لم يكن
 عليه امرش النفي ولو كانت راحة صحاحا فوجد مكسره فان بالعكس لم يجز بل تباع بالذهب
 ثم يشتري به مكسره ولو وجد من له عليه مثله جاز ان يحد ايضا وان اختلف جنس الحقين ما لم
 يرد حق الجاحد بغير غريمه بالباقي بعد انذار حقه او قيمته واذا اقام المدعي البينة لم يكن
 للفرع احلافه الا ان يقدم دعوى صحيحة كبيع او ابراء او عليه نفس الشهود على اشكال و
 لو قال قولي في السماع نظر لان الاقرار ليس عين الحق والاقر سماعه لانه وان لم يكن
 عين الحق فانه سمع منه وليس له الاحلاف على فسق الشاهد والقاضي وان سمعوا من غيرهم
 انفسهم ولو ادعى ابراء المدعي احلف قبل الاستفاء ولو ادعى ابراء من كاله استوفى ثم نزع
 المؤكل ولا يسمع قوله ابراء في دعوى الدعوى اذ لا معنى للابراء عن الدعوى وفي اشراط تقييد
 دعوى العقد بالصحة نظر ولو ادعى الصبي الميراث لم يسمع فان بيع سمع بینه ولا تأثير
 لليد ولا ابطال الدعوى السابقة ويحوز شراء العبد البالغ مع سكوتة ولو ادعى الاعنات
 لم يقبل بخلاف ادهاء الحرية في الاصل ونفع دعوى الدين المؤجل قبل الحلول ودعوى الاستيلاء
 والتدبير ولو امر ببيع ثوب قيمته خمسة عشر فله ان يقول لي عليه ثوبا ان تلف فعليه خمسة
 وان باع فعشرة وان كان باقيا فرده ويقبل الرد للحاجة **القسم الثاني** فيما يتعلق بالجاب
 لو قال لي عن دعواك فخرج او فلان علي اكثر مما لك استضاء فليس باقرار ولو قال لي
 عليك عشرة فقال لا بد مني عشرة لم يكفه الحلف مطلقا بل يحلف ليس عليه عشرة ولا اثني عشرة
 فان امسك كان باطلا عن العين فيما دون عشرة فيحلف المدعي على عشرة الا اني اذا

اضاف الى عقد مثله بيمين فحلف انه اشترى لا يجزى فلا يمكنه ان يحلف على ما دون
 الخمسين لما قضت الدعوى ولو قال من رقت ثوبي فلي عليك امرته كفاه نفق الارش ولا يجب
 التعرض لنفي التزويج وكذا لو ادعى ملكا او دينا كفاه لا بد مني التسليم الجواز ان يكون
 الملك في دين باجاة او رهن ويخاف لو اقر من المطالبة بالبينة فيحلف ان يقول في
 الجواب ان دعيت ملكا مطلقا فلا بد مني التسليم وان ادعت مرهونا عندي فاعترف
 حتى احبسا وينكر ملكه ان انكر دينه كما لو طفر بغير جنس حقه ولو ادعى عليه عيبا فقال ليس
 لي او هو ليس لا اسميه طويلا لتعيينه والا لم يصرف الخصومة عنه ويحتمل ان ياخذ الحاكم
 الى ان يقوم حجه للمالك ولا يحتمل تسليمه الى المدعي لدلالة اليد على نفي ملكه وان قال فلان
 وهو جاحض فان صدقه انصرفت الحكومة عنه وللدعي احلاف المقر لقاعدة الغرم لو نكل
 او اعترف له ثانيا ولو كذب المقر له انزعه الحاكم الى ان يظهر مستحقة ويحتمل دفعه الى المدعي
 لعدم المنافع ولو اضاف للمعايب انصرفت الحكومة عنه وللدعي احلافه فان امتنع حلف
 المدعي وهل ينزع الشيء او يغيرم الا قرب الثاني وعلى الأول ان مرجع الغائب كان هو
 صاحب اليد فيستأنف الخصومة ولو كان المدعي بینه فموقوف على الغائب يحتاج الى بين
 ولو كان لصاحب اليد بينة على انه لا غائب سمعت ان ثبت وكاله نفسه وقدمت على بینه
 المدعي ان قلنا بتقديم بينة ذي اليد وان لم يدع وكاله فالأقرب السماع وان لم يكن الحاكم
 ولا وكيل لرفع العين عنه ولو ادعى رهنا او اجارة سمعت فان سمعنا لصرف العين قدمت
 بينة المدعي في الحال وان سمعنا لعقده الاجارة والرهن ففي تقديم بینه او بينة المدعي
 اشكال واذا خرج المبيع مستحقا فله الرجوع على البائع بالثمن فان صرح في نزاع
 المدعي بانه كان ملكا للبائع ففي الرجوع اشكال اقربه ذلك ولو اخرج جارية بحجة
 فاحبها ثم كذب نفسه فالولد حر والجارية ام ولد وعليه قيمتها للمقر له ومهرها
 ويحتمل ان يحكم بالجارية للمقر له لو صدقته ولو ادعى قصا صاعا على العبد لم يقبل اقرار

انما

العبد لا ان يصرفه السيد نعم لا يعتق فالأقرب للحكم عليه بما اقربه اولاً ولو صدق السيد
خاصة لم يثبت القصاص بعد بزه المسحق انزاعه او مطالبة المولى بالأرض وكذا
البحث لو ادعى ارشاً ولو انكر العبد فيها فهل عليه المهر الاقرب له بناء على
المطالبة له لو اعتق وكذا البحث لو ادعى عليه ديناً **الفصل الثالث** فيما يتعلق بتعارض
البينات بتحقيق التعارض في الشهادة مع تحقق النفاذ مثل ان يشهد اثنان بعين
لزيد وشهد اثنان بغيره لعمرو ويشهد اثنان ببيع عبد لمزيد غداً وآخرانه باعها
في ذلك الوقت لعمرو ومهما امكن التوفيق بين البيتين وفق وان تحقق التعارض
فان كاس العيون ايدهما قسمت بينهما نصفين فمقتضى كل منهما ما في يدهما حجة
ان قريتنا بالخارج وعلى من ان قريتنا بالداخل وان كان في يد احدهما قضي
للخارج على راي ان شهد بالملك المطلق ولو شهدنا بالسيد فكذلك على راي
آخر وان شهد بالخارج بالسيد للثبوت بالمطلق قدم الخارج وقطعاً ولو انعكس
قدم ذو اليد سواء تكرر البيع او لا كالنتائج وقيل يقدم الخارج ايضا ولو كان في
يد الثالث قضي بالكثر عدالة فان تساوا فكثرها عدد فان تساوا فافرح من خرج
اسمه حلف وقضى له فان نكل احلف الآخر وقضى له وان نكلا قسمت بينهما بالسوية
وقيل يقضى بالقرعة ان شهدنا بالملك المطلق ويقسم ان شهدنا بالعتق ولو ثبت
احدهما وقضى بها ولو اقر الثالث لاحدهما فالوجه انه طاليد سرح البيعة فيه
والقسمة انما يجري فيما يمكن فرضها كالاموال وان امتنع قسمتها كالجوهر
العبد اما لا يمكن الشراكة فيه فلا طوئرا عيا الزوجية فانه يحكم بالقرعة واذا
نكلا ثبت البيتان صرحا مثل ان تشهد احدهما على الفصل وقت وشهد الاخرى
بالحيوة في ذلك الوقت فالأقرب للتساوط ولو لم يكن بيعة والعيون في ايدهما
بحالها وقضى بها لهما وحلف كل واحد على نفي ما يدعيه صاحبه ولا يلزمه التعرض

التبسم

لدينا

للاذنيات واذا حلف الاول على النفي فكل الثاني رد عليه فمقتضى البيات وان نكل الاول
الذي يدعيه القاضي يحكم او بالقرعة اجتمع على الثاني بين النفي والنصف الذي بين
بين الاذنيات للنصف الذي يدعيه شركه مكفيه بين واحدة تجمع بين النفي والاذنيات و
تحقق التعارض بين الشاهد بين والشاهد والمراتب ولا يتحقق بين شاهدين و
شاهد ولا بين شاهد وامرأتين وشاهد وبين بل يحكم بالشاهد بين او الشاهد والمرأتين
دون الشاهد والعين وربما قيل بالتعارض فيبيع بينهما **البحث الرابع** في اسباب
الترجيح **في** ملته **الاول** قوة الحجية كالشاهد بين او الشاهد والمرأتين على الشاهد بين
ولو اقرت اليد بالحجة الضعيفة احتمل بقدرها والتقدير ولو كان شهر احدها عدل
او اكثر فهي **الراجح الثاني** اليد فقدم الداخل على الخارج على راي والاخرى العكس الا ان
يقعها بعد بيعة الخارج على اشكال فلو ادعى عينا في يد غيره فاقام البيعة فاحدها منه ثم
اقام الذي كان في يد بيعة انها له بقض الحكم واعيدت على اشكال ولو اراد اقامة البيعة
قبل ادعاء من يارعه للتسجيل فالأقرب الجواز ولو اقام بعد الدعوى لاسقاط المهرين
جاء ولو اقام بعد ازالة يد بيته بالخارج وادعى ملكا سابقا ففي القديم سبب بين
النفي بين القضاة بانها اشكال واذا قريتنا بيعة الداخل فالأقرب انه يحتاج الى
المهرين واذا قامت البيعة على الداخل فادعى الشراء من المدعى او ثبت الدين فادعى
البراءة فان كانت البيعة حاضرة سمعت قبل ازالة اليد وتوفية الدين وان كانت
غائبة طول في الوقت بالتسليم ثم اذا اقام استرد ولو طلب الا حلاق قدم على الاستيفاء
ولو اعترف لغيره بملك لم يسمع بعده دعواه حتى يدعى بملك من المقر له اما بواسطة
او غيرها ولو اخدمته بحجة ففي احتياجه بعده في الدعوى الى ذكر التلقين منه **اشكال**
والاحتياجي لا يحتاج فان البيعة ليست حجة عليه فله دعوى الملك مطلقا ولو ادعى
عليه فرضا او ثمننا فالحق لا سمحاً كان له ان يدعى الايفاء اما لو حذرهما لم تسع

دعواه به **الافتعال** اشتغال احدي البتتين على زيادة كرامة الشارع فاذا اشترت بيتة على انه
ملكه من دونه والاخر من دونه حكم للأقدم لأن يثبت الملك له في وقت لم يعارض فيه
البيتة الاخرى فثبت الملك فيه وهذا المطالبة بالتمام في ذلك الزمان وتعارض في الملك
في الحال فمقتضى ما بقي ملك السابق تحت استلامه وان لا يثبت لغيره ملك الا من حقه ويحمل
النشأوي لأن المتأخر لو اشترى ان اشتراه من الاول فثبتت على الاخرى فلا اقل من الشاوي
ونحو ذلك في الماضي لم يسمع دعواه ولا يثبت وكذا البحث لو اشترى احدهما بالملك في الحال و
الاخرى القديم ولو اطلقت احدهما وارختا اخرى تساويا ولو اشترى احدهما الى
سبب كساح او شرا او زراعة فثبتت بيته ولو اشترى الذي اليد القديم تعارض رجحان
المقدم ان قلنا به وكون الآخر خارجا فيحمل تقدم الخارج ولو انعكس فذلك اما لو اشترى
احدهما باثقاله من دونه والاخرى انما في المشتبت من دونه فثبتت شهادته الملك على
شهادته اليد وان تقدمت والشهادة سبب الملك اولى من الشهادة بالانصراف ولو اشترى
البيتة بان الملك له بالامس ولم يتعزز للحال لم يسمع الا ان يقول وهو ملك في الحال و
لا تعلم له غيره ولو قالت لا تدري زال لم لا يقبل ولو قال اعتقد انه ملكه بحجة الاستصحاب
ففي قوله شكالي ما لو شهد بانته اقره بالامس ثبت الاقرار واستحب موجه وان لم يتعزز
الشاهد للملك الحالي ولو قال المدعي عليه كان ملكا بالامس انزع من يده لانه تخبر عن محقق
فيستحب بخلاف الشاهد فانه تخبر عن تخمين وكذا يسمع من الشاهد لو قال هو ملكه بالامس اشتراه
من المدعي عليه بالامس او اقره المدعي عليه بالامس لانه استند الى محقق ولو شهد انه كان في يد
المدعي بالامس قبل وجعل المدعي صاحبه وقيل لا يقبل لأن ظاهر اليد الآن الملك فلا يدفع
بالمحتمل نعم لو اشترى بيتة المدعي ان صاحبه اليد عصبه او ساخرها منه حكم له لانها اشترى
بالملك وسبب يد الثاني ولو قال عصبني اياها قال اقر بل اقر في بها واقام بيته قضى للغير

لا

ولم يقض للغير لأن الخيلولة لم تحصل باقرار بل بالبيتة والبيتة المطلقة لا تحجب زوال الملك
على ما قبل البيتة فلو اشترى على دابة فثبتا قبل الاقامة للمدعي عليه وكذا الثمرة الظاهرة
على الشجرة ومع هذا فالشهود ان المشتري اذا اخذ منه بحجة مطلقة رجح على البائع وكذا
لو اخذ من المتهب من المشتري او من المشتري من المشتري رجح الاول ايضا ويحمل مطلقة
اذا لم يدع على المشتري ان له ملكه منه على سبب الملك فيطالب البائع بالثمن ومن العجب
ان ينزل في يد نتاج حصل قبل البيتة وبعد الشراء هو يرجع على البائع ولو قيل لا يرجع
الا اذا ادعى ملكا سابقا على الشراء كان وجهه ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشاهد به
بالتب لم يقض ولو اراد الرجح بالسبب وجب اعادة البيتة بعد الدعوى بالسبب ولو
ذكر الشاهد سببا آخر سوى ما ذكره المدعي ما قضت الشهادة والدعوى فلا يسمع على اصل
الملك ولو ادعى ما يبطل به العقد وانكر الآخر قدم قوله مدعي الصحة فان اقام بيته ففيه تقدم
بيته مدعي البطالان نظر ولو ادعى ان وكيله آخريد وباجر المثل وادعى الوكيل الاجارة
ماجر المثل واقام بيته ففيه تقدم بيته احدهما نظر ولو ادعى ملكية الدابة من دونه فثبت
سنتها على اقل من ذلك قطعا او ان سقطت البيته لظهور كذبها ولو ادعى عينا في يد زيد
واقام بيته انه اشترى من عمرو فان شذبت البيته بالملكية مع ذلك للبائع او للمشتري
او بالتسليم ان قضى بسبق اليد قضى للمدعي وان شذبت بالشراء خاصة لم يحكم لادته
قد يفعل فيما ليس ملك فلا يدفع اليد المعلومة بالمطنون وقيل يقضي له لان الشراء دلالة
على انصرف السابق الدال على الملكية وكذا لو ادعى وقفا من زيد وهو يدعيه وغير ذلك
من اسباب التمليك ولو ادعى الخارج ان العين التي في المشتبت ملكه من دونه فادعى
المشتبت انه اشترى منه من دونه واقام بيته فثبتت بيته الدال على اشكال ولو انفق
تاريخ البيتين الا ان بيته الدال على شذبت فثبت ايضا ولو ادعى احدهما انه اشترىها
من الآخر قضى له بها واذا كان يد صغيره فادعى رقيقها حكم له بذلك وان ادعى نكاحها

الرجح

الرجح

بسم الله الرحمن الرحيم
 الشَّاهِدُ

لم يقبل إلا بالبيعة ولو ادعى ملكا وأقام بيته به فادعى آخر أنه باعها منه أو وهبها آياه أو وقفها عليه وأقام بذلك بيته حكم له لأن بيته هذا شهدت بأمره في البيعة الأخرى والبيعة الأخرى شهدت بالأجل ولو شهدا ثمان عليه بانه أقر بالفسخ شهدا خزانة وقضاها ثبت الأول فان حلف مع شاهد على القضاء ثبت ما لا خلاف المقره على عدمه وطالبه ولو شهدا أحدهما أن له عليه الفان شهدا خزانة وقضاها الفان لم يثبت لألف لأن شاهد القضاء لم يشهد عليه بالألف وإنما تضمنت شهادته أنها كانت عليه والشهادة لا يقبل صريحه ولو ادعى الفان وأقام بها بيته وأقام المدعى عليه بيته بالقضاء ولم يعلم التاريخ برى بالقضاء لأنه لم يثبت عليه إلا القدر واحد ولا يكون القضاء إلا لما عليه **المقصود الثاني** في الشهادات وفيه فصول **الأول** صفات الشاهد **وهي** سبعة **أ** البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي وإن كان مراهما وقبل يقبل مطلقا إذا بلغ عشرين سنة ويقبل شهادته فيهم الجراح بشرط ثلثة عدم التقريب والاجتماع على المباح وبلوغ العشر فلو تفرقوا لم يقبل شهادتهم لاحتمال أن يفتروا **ب** العقل فلا يقبل شهادة المجنون ولو كان يعترى ادوارا وشذوذا لافقه قبل بعد علم الحاكم بحضور ربه وكما لفظته وكذا يجب الاستظهار على العقل الذي في طبيعة البله وكثير النسيان فيقف الحاكم عند الرتبة ويحكم عند الجزم بذكرهم وإن المشهور به لا يسهون عن مثله **ج** الأيمان فلا يقبل شهادة من ليس بمؤمن وإن اتصف بالاسلام لا على مؤمن ولا غيره ولا يقبل شهادة الكافر أصليا كان أو مرئيا لا على مسلم ولا مثله على رأي الآ الذم في العوصية عند عدم عدول المسلمين **د** العدالة وهي كفيّة نفسا يه راسخة تمت على ملازمة المروة والتقوى فلا يقبل شهادة الفاسق ويخرج المكلف عن العدالة بفعل كبير وهو ما توقع الله تعالى فيها بالنار كالفصل والزنى واللواط والغصب للأموال المعصومة وإن قلت وعقوب الوالدين وقدر المحصنات المؤمنات وكذا يخرج بفعل الصغار مع الأصرار أو الأغلب ولا يقدر النادر للجرم وقبل يفتح ولا جرح لا تمكن

الأستغفار ولا يفتح في العدالة ترك المندوبات وإن أصر ما لم يبلغ الزنى إلى التهاون بالسنن والمخالفة شيء من أصول العقائد شرع شهادته سواء استند إلى تقليد أو اجتهدا أما المخالفة في الفروع من معتقدي الحق إذا لم يخالفوا إجماع لا يفسق ولا يترق شهادته وإن اخطأ في اجتهدا وترق شهادته الفان لا أن يتوب وحدها الذم نفسه وإن كان صادقا اعترف بالخطأ في المبدأ ولا يشترط في صلاح العمل كمن الأستمرار على رأي ولو صدقه المقذوف وأقام بيته لم ترق شهادته ولا يحد ولا لأعب بالآلات القمار كلها فاسق كالشطرنج والنرد والأربعة عشر والخاتم وإن قصد الخدق أو اللغو والقمار ترق شهادته وكذا شارب المسكر خمر كان أو غيره وإن كان فظرة وكذا الفجاء والعصير إذا غلام نفسه أو بالنار قبل ذهاب ثلثيه وإن لم يسكر ولا بأس بما يتخذ من التمر والبسر ما لم يسكر واتخاذ الخمر للتخليل والعناء حرام يفسق فاعله وهو جميع الصنوت ومدة وكذا يفسق سامعه قصد سوءا كان في قرآن أو شعر وبحوز الخمر وهجاء المؤمنين حرام سواء كان بشعر أو غيره وكذا التثريب امرأة معروفة محرمة عليه ويكره الأكل من الشعر وكذا يحرم استماع آلات اللهو كالزمر والعود والصنج والعصا وغيرها وفسق فاعله وسنعه ولا بأس بالذوق في الأعراس والمثان على كراهية وليس الحرير حرام يفسق فاعله في الحرب والضرورة ولا بأس بالثكاه عليه والأفراش وكذا لبس الرجال الذهب ولو كان طليا في الخاتم والحسد حرام وكذا بغضة المؤمن والنظر هربك فادح في العدالة ويجوز اتخاذ الحمام للأسواق وإفاد الكتب ويكره للتفرج والتظهير والزهارة عليها قار والصنابع المباحة والمكروهة والدينية حتى الذبال لا ترق بها الشهادة **هـ** المروة فمن ترك ما لا يليق بمثاله من المباحات بحيث يستخربه ويضربه كالفقيه يلبس القبا والفلسف ويلبس الكوفية في الأسواق ويكتب على اللعب بالحمام وأشباه ذلك من الأفرط في المزاج

المقصود الثاني في الشهادات

هذا هو الحق
فيما هو عليه
من غير شك
فيما هو عليه
من غير شك
فيما هو عليه
من غير شك

ثمة شهادة لا بد من ذلك على ضعف عقله او قلة مسالاه فيه فكل ذلك يسقط التفتة بقوله
ق طهارة المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنى مطلقا وقبل مقابلة النبي الذوق مع صلاحه و
لوجله حاله قبل شهادته وان طعن عليه **ق** انتفاء النكحة واسبابها ستة **ق** ان يجر
بشهادته اليه نفعا او يدفع ضررا كالشريك لشريكه فيما هو شريك فيه وقبله غيره والوصي
فيما هو وصي فيه وقبله غيره والدين يتحد للمجور عليه ولو لم يكن مجورا عليه قبلت و
المستبد بعد المأذون او يتحدان فلا تخرج من رتبة والعاقلة يخرج شهود جنابة الخطأ
والوكيل والوصي يخرجان شهود المذموم والمعتل والميت ولو شهد بالموثوق المخرج
او المريب قبل ما لم يثبت قبل الحكم وكان قبل لو شهد الاثنان بوضعية من تركه فشهد الاثنان
لها بوضعية اخرى من تلك التركة او شهد رفقاء القافلة على التصديق وشهد الحاكم
وان كان مشروطا **ق** البعوضة فلا تقبل شهادة الولد على والده على الأقوى وقبله خاله
وكذا قبل على جميع الأقارب سواء كان للولد وعليه او لأخ او عليه او لأخت او عليها
وغير ذلك وفي مساواة الجد لأب وان علا لأب شكال ولا فرق بين الشهادة في المال والشهادة
او الحق كالتصاير والمحد وقبل شهادته كل من الزوجين لصاحبه وعليه وان لم يكن وشهدت
معها مثله فما قبل شهادته النساء فيه منفردات او بالرجل مع الميتين ولو شهد على أبيه و
أجنبي بحق بطلت حتى الأب ذون الأجنبي على أشكال **ق** العداوة المانع هو العداوة في الدين
الدينية لا الدينية فان المسلم يقبل شهادته على الكافر والذمي بغير منع سواء تضمنت
فسقا او لا وقبل شهادته العدو على عدوه وقبله وتحقق العداوة بان يعلم فرح **ق** العداوة
العدو بمسألة عدوه والغم بغيره او يقع بينهما نقاذف ولو شهد بعض الرفقاء
لبعض على الطريق لم يقبل للنكحة وقبل شهادته الصديق لصديقه وعليه ولو شهدت
ان تأكدت المودة **ق** التقافل فمن كثر شهوده ولا مسقيم تحفظه وضبطه ثمة شهادته
وان كان عدلا ومن هنا قال بعض الفقهاء ان الذمة شهادته من رجو شفاعته **ق** دفع

وقاية في الآخرة
وقاية في الآخرة
المشهور الاجابة
حجج على من عرفت
واستقر الحق للمؤمنين
لأنهم لا يلابسوا

عالم الكذب ثمة شهادته تقصفتا باقبل شهادته وظهر صلاح حاله لم يقبل و
قبل محض ان يقول المشهور بالصق بيا قبل شهادته ولا يقبل بحدنهم لوعرف استراة
على الصلاح قلت ولو تبارف اعادة الشهادة المردودة بنفسه ففي القبول نظر ولو عرف
الكافر والعاسق والصبي شيئا ثم نال المانع عنهم ثم اقاموا تلك الشهادة قبلت ولو
اقامها حال المانع فردت فاعادها بعد زواله قبلت والعبد اذا ردت شهادته على مولاه
ثم اعتق فاعادها سمعت وكذا الوباة او شهد الولد فردت ثم اعادها بعد موت
والد **ق** المحرم على الشهادة قبل الاستدعاء فلو تبرع باقامة الشهادة عند الحاكم قبل
السؤال لم يقبل للنكحة وان كان بعد الدعوى ولا يصير به محرما اما حقوق الله فمع
او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع التبرع القبول اذا مدعى لها وقبلت شهادته
البدوي على القروي وبالعكس والأجير والضيف والمملوك لسيد وغيره يدين وعلى
غيره سيد لا على سيد على تباري وقبل لا يقبل مطلقا وقبل يقبل مطلقا وقبل لا يقبل الا
على مولاه ولو اعتق قبلت شهادته على مولاه والمدبر والمشرط كالقنعة اما من يعنى
بعضه فالأقرب انه كذلك وقبل يقبل عليه بقدر ما فيه من الحرية ولو ظهر الحاكم انه
فرضي لا يقبل شهادته تقص الحكم ولو تجدد المانع بعد الحكم لم ينقض **الفصل الثاني**
في العدد والذكورة لا يثبت بشهادة الواحد شئ سوى هلال رمضان خاصة على رأي
ضعيف وثبت شهادة المرأة الواحدة ربع مبرات المستهل وربع الوصية والنفقات
ثمان **ق** ان الله تعالى وفيه مرتبة **ق** الأولى الرزق ولا يثبت الا بأربعة عدول ذكر
والأقرب انه لا يجوز العدل النظر الى العورة قصد التحمل الشهادة في الرزق ويجوز
في غير النساء وغيره ولا بد من اللواط والسحق من اربعة رجال عدول وثبت الرزق
خاصة بشهادة ثلثة رجال وامرأتين وحجب الرجيم مع الإحصان وبشهادة رجلين
واربع نساء وثبت الجلد معه لا الرجيم ولا يثبت بشهادة الواحد مع النساء وان كثر

بالمادة ٣

في العداوة في الدين
والتي لا عدم
الاحكام في الدين
وفي رواية ابو بصير

بل يجد الشهادة للصدق وهل ثبت الأقرار بالزنى بشهادة رجلين أو لا بد من أربع نظر
والأقرب بثبوت اثبات البهائم بشهادتين **الثانية** ما عدا الزنى مما فيه حد كالسرقة و
شرب الخمر والردة والقذف ولا يثبت إلا بشهادتين وكذا ما ليس بحد كالزكوة والخمس و
الكفارات والندور والإسلام وكذا البلوغ والولاء والعدة والحج والتعديلات و
العقود من القصاص **الثاني** حتى الآدمي ومما يثبت ثلث **الأولى** ما لا يثبت إلا بشهادتين
ذكر من عدلين كالأطلاق والخلع والوكالة والوصية إليه والنسب ورؤية الأهلة
والأقرب بثبوت العتق والتمكاح والقصاص من بيناهد ومما يثبت **الثانية** ما يثبت بشهادتين
وشاهد ومما يثبت وشاهد وعين وهو الديون والأموال كالقرض والعصبة
الغرض وعقود المغاضات كالبيع والصنع والأجارات والمزارعة والمساقاة و
الرقن والوصية له والجنابة الموجبة للمال كالمطأ وشبهه والمأثومة والحايضة
وكسر العظام والأقرب جريان ذلك في الوقف وفي حقوق الأموال كالإيجار والخيار
والشفعة ومنع العقد وقض تحريم الكتابة وفي النجم الأخير أشكال **الثالثة** ما يثبت بالرجال
وبالنساء منفردات ومنفردات كالولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة و
الرضاع على الأقوى وقبل شهادة النساء في الأموال والديون منفردات إلى رجل
أو عين لا منفردات وإن كثر فيثبت بشاهد ومما يثبت أو بمائتين وعين وكل
موضع يقبل فيه شهادة النساء منفردات لا يثبت بأقل من أربع ويثبت بربع مبرات
المستحل وربع الوصية بشهادة الواحدة من غير عين والأقرب بثبوت ذلك أيضا
برجل واحد لا يزيد من غير عين ولو شهدت امرأتان ثبت نصف ميراث المستحل
ونصف الوصية ولو شهدت ثلث ثبت الثلثة الأربع ولو شهد أربع ثبت الجميع ولا
يثبت في المحدث المشكوك بأقل من أربع وإذا شهد على السرقة رجل وامرأتان ثبت المال
دون العتق ولو علق العتق بالندم على الولادة فشهادة أربع نساء بها ثبت ولم يقع

الندم **الفصل الثالث** في مستند علم الشاهد وضابطه العلم القطعي ومستند أما المشاهدة
وفي ذلك في الأفعال كالعصبة والسرقة والقتل والرضاع والولادة والزنى واللواط وقبل فيه
شهادة الأصم لا سقاء الحاجة إلى السمع فيها وروى أنه يؤخذ بأول قوله وأما السماع والأبصار
معاد ذلك في الأقوال كالعقود مثل التمكاح والبيع والصنع والأجارات وغيرها فانه لا بد من
البصر لمعرفة المتعاقدين ومن السماع لفهم اللفظ ولا يثبت شهادة الأعمى على العقد إلا أن
يعرف الصوت قطعا على رأي أو يعرف المتعاقدين عند عدلان أو يشهد على المصروف و
يصل شهادته فرع أو ترجمته لحاضر عند الحاكم ولو حمل الشهادة بصيرا ثم عمى وعرف نسب
الشهود عليه أو عرقه عند عدلان أقام الشهادة وإن شهد على العين وعرف الصوت
فمروءة جاز أن يشهد أيضا والقاضي أعمى بعد سماع البينة قضى بها ومن لا يعرف نسبه
لا بد من الشهادة على عينة فإن مات أحضر مجلس الحكم فإن دفن لم يثبت وتعدرت الشهادة
ولا يثبت على المرأة إلا أن يعرف صوتها قطعا أو يعرف من وجهها ويميزها عند الأدب بالاشارة
ويجوز النظر إليها لتحمل الشهادة وإذا أقام البينة على عينا ونعت أنها بنت زيد لم
يجز القاضي على بنت زيد إلا أن يقوم البينة بالنسب وأما السماع خاصة وفي ذلك فيما
يثبت بالاستسفاضة وهو النسب والموت والملك المطلق والوقف والتمكاح والعتق
ولا بد القاضي ويشترط تولي الأخير من جماعة تعقل على الظن صدقهم أو يشهد
اشتهار بآثار العلم على أشكال قبل ولو شهد عدلان فصا عدا صار السماع متحلا و
شاهد اصل لا فرع على شهادتهما والأقوى أنه لا بد من جماعة لا يجمعهم رابطة الشاطئ
ولو سمع يقول هذا ابني عن الكبير مع سكوته أو هذا ابني صانع متحلا لأستاذ التكرير
إلى الرضا وشاهد الاستفاضة لا تشهد السبع كالباع في الملك إلا في المبرات ولا ينقص
شاهد الاستفاضة بالملك إلى شاهدة المصروف اليد وبيع ذواليد على شاهد الاستفاضة
واعلم أن النسب يثبت بالسماع من قوم لا يتحصرون عند الشاهد فيشده إذا لم يكن رؤيته

في الزنى لا يثبت بشهادة رجلين
والأقرب بثبوت اثبات البهائم

قبل في الزنى لا يثبت بشهادة رجلين
والأقرب بثبوت اثبات البهائم

الندم

وان كان من الامة وكذا الموصى اذا اجمع في الملك اليد والتصرف والتسامع جازر الشهادة
فانه لا يحتج به وهذا الاجتماع ينتهي الامكان والا فربان مجرد اليد والتصرف بالبناء
والهدم والاجارة المتكررة غير مانع يكفي ومن التسامع فيشده بالملك المطلق ومجرد
اليدين كذلك على الاقوى قبل اوجوب الملك لم نسمع دعوى الدار التي في يدها في كالا يسمع
ملكه في وعقود بالتصرف والا فرب انه لا يشترط في اسقاط الوفاء والنكاح العلم بل
كفى عليه الظن واما الاعسار فيجوز الشهادة عليه بخبر الباطن وشهادة قرابين
الاحوال مثل صبره على الجوع والفرقة بالثقل ولو شك في الشهادة على احدها فقتل اثنان
بالغيث في الحاقه بالتعريف شكل **الفصل الرابع** في النكاح والاداء والتحل واجب
على من له اهلية الشهادة على الكفاية على الاقوى فان لم يوجد سواء تعين حضور
الطلاق ويحصل التحلل بان يشهدا على فعل او عقد بوفاءه وكذا يحصل ببيعة منها
وان لم يستدعيها وكذا الوشا هذا الغصب والجنابة ولم يامر بالشهادة عليه او سمع
اقرار كامل وان لم يامر وكذا الوفا له لا تشهد علينا فسمع منها او من احدها ما
يوجب حكما صار محلا وكذا الوحي مطلق المشهود عليه من رداء صار محلا ويقع تحلل
الافرس وليست الشهادة شرطا في ثبوت الا في الطلاق **والتحريم في النكاح والرجعة**
والبيع واما الاداء فانه واجب على الكفاية اجماعا على كل محل للشهادة فان قام غيره
سقط عنه ولو امتنعوا اجمع انما ولو عدم الشهادة الا اثنان تعين عليهما الاداء
لا يجوز لهما الخلف ولو امتنع احدهما وقال حلف مع الآخر ثم ولو حلفوا بالشاهد
ضربا غير مستحق اما عليه او على اهله او بعض المؤمنين لم يحب عليه اقامتها وان تعين
وحيث اقامه مع اسقاء الضرر على كل محل وان لم يستدعه المشهود عليه او المشهود
له الشهادة بل سمع اتفاقا ولا يحل له الاداء الا مع الذكر القطعي ولا يجوز له ان
يستدل بما يجد مكتوبا بخطه وان عرق عدم التعذر عليه سواء كان الكتاب في يده او

بالتدبير

بالتدبير وسواء شهد معه آخره بمضمون خطه او على الاقوى ولو في الاقرب
الشهادة وحكم بها الحاكم مع فهم اشارته فان حلفت عنه اعتد على من حلف عامر فيه
بإشارته ولا يكفي الواحد ولا يكون المترجمان شاهدا في رفع على شهادته بل يشهد الحاكم
لحكم بشهادته اصلا لا لشهادة المترجمين وحكم الحاكم ببيع الشهادة فان كانت محضة بعد
باطنا وظاهرا والآطاهرا خاصة فلا ينبغي المشهود له ما حكم له الحاكم الا مع العلم
بصحة الشهادة او الجعل بها **الفصل الخامس** في الشهادة على الشهادة ومطالبه
حصة **الاول** الجدل ولا يثبت للجدود مطلقا سواء كان محض ادعاء كالتزني والوطا
والحق او مشركه كالسرقه والقتل على رأي وينبغي حقوق الناس كافة سواء
كانت عقوبة كالطلاق والغيب والعقوبات او مالا كالقرض والقراض وعقود المعاوضات
وعيوب النساء والولادة والاستحلال والوكالة والوصية ولو اقر بالوطا او بالزني
بالقعة او الغالة او طعن البهيمة ثبت بشاهدين وبقل في ذلك الشهادة على الشهادة و
لا يثبت بها حد وثبت انتشار حرمه النكاح وكذا لا يثبت التعزير وطى البهيمة وثبت
تحريم الاكلية المأكولة ووجب البيع في بلد اخر في غيرها **الثاني** في كيفية التحلل والحل مراتبه
ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي انني اشهد على فلان كذا وهو الاسترعا او
اشهدك على شهادتي وادون منه ان يسمعه يشهد عند الحاكم فله ان يشهد على شهادته
وان لم يشهد للقطع بتصرحيه هناك بالشهادة وادون من هذا ان يسمعه يقول انا
اشهد فلان على فلان وذكر السبب مثل ثوب او امر عتار وفي الشهادة نظر
نشأ من انها صورة حرم ومن التسامع بمنزلة ذلك في غير مجالس الحكم وكذا لو قال عند
شهادة قطعية او مخرومة اما لو قال انا اشهد بكذا ولم يذكر السبب ولا الجزم فانه لا
يتمل مجرد ذلك لتعذر الوعد ولو قال على فلان كذا لم يحل على الوعد وجازر الشهادة
به اذ لا يساهل في الاقرار وفي الاسترعا نقول اشهد في شهادته وفي الصورة السماع

فلا تافوا في شهادته فاسأله في الشهادة وان علم خطاه

كالقصاص او غير عقوبة

عند الحاكم بقول الشاهد فلا يشهد عند الحاكم بكذا وفي صورة جماعة مع السبب شاهدان فلا يشهد
بكذا سبب كذا ولا يقول في هذه الصور يشهد في الآتي إلى **المطلب الثاني** في العدد و
حب ان يشهد على كل شاهد اثنان اذ المقصود اثبات شهادة الأصل وإنما يتحقق بشهادة اثنين
لا بشهادة واحد ولو شهد على شهادة كل واحد منهما جاز ولا يجوز ان يشهدا أحدهما على
شهادة واحد والآخرة على الآخرة ويجوز ان يشهد شاهد الأصل مع آخر على شهادة الأصل
الثاني وشهادة اثنين على جماعة اذ اشهدا على كل واحد منهم وهل يقبل شهادة الفرع
في الزيادة للتحريم او اثبات المحرم الأكره الأقرب لك وح يمتنع إلى أربعة يشهد على كل
واحد من الأربعة أم كفى اثنان عليهم أشكال ولو كان شعور رجل وامرأتان او أربع نسوة
فشهد عليهم اثنان قل اذ اشهد كل واحد منهما على الجميع وهل يقبل شهادة النساء على الشهادة
فيما يقبل فيه شهادة نساء منفردات كالغيبوب الباطنة والاستحلال والوصية الأقرب
المنع **المطلب الرابع** يشترط في سماع شهادة الفرع بقدر حضور شاهد الأصل اما الموت
او مرض او سفر ولا تقدير له والضابط مراعاة المشقة على شاهد الأصل مع حضوره
وليس على الفرع تركية شعور الأصل لكن ان كان ثبت عدم التعم وشهادة نعم بقول الفرع
والا بحث الحاكم عن شعور الأصل فان ثبت عدم التعم حكم ان كان يعرف شعور الفرع
والا بحث عنهم ايضا ولو زكى الجميع اثنان قبل وليس على شعور الفرع ان يشهدوا على
صدق شعور الأصل ولو لم يتم الفرع شاهد الأصل لم يقبل شهادة وان عدله حتى يصير
باسم **المطلب الخامس** الطواري ولا يثبت في شهادة الفرع موت شاهد الأصل ولا عيسته ولا
مرضه ولو طرأ عليه الفسق والعداوة او الرقة لم يقبل شهادة الفرع ولو طرأ الجنون او
الانحفاء او العي لم يثبت ولو كذب الأصل الفرع قبل جعل شهادة اعداءه فان تساوى
اطرح الفرع وهو محمول على قول الأصل لا اعلم اما لو حزم بكذب شاهد الفرع فانها
تطرح ولو شهد الفرعان فحكم الحاكم ثم حضر شاهد الأصل لم يقدح في الحكم وانفقا او

شهود

خالفا فان كان قبله سقط اعتبار الفرع وفي الحكم لشاهد الأصل **المطلب السادس** في اختلاف
الشاهدين يشترط في الحكم بالشهادة اتفاق الشاهدين على المعنى الواحد لا اللفظ فلو
قال أحدهما غصب وقال الآخر اخذ قرضا ثبت الغصب لا يحكم لو اختلفت معني كان يشهد
أحدهما بالبيع والآخرة بالقرابة ولو حلف مع أحدهما نكح ولو شهد أحدهما أنه سرق غدره
وقال الآخر عتيته ذلك النصاب وغيره لم يحكم للتعارض وتباين الفعلين وكذا لو قال
أحدهما سرق دينار والآخرة درهما أو ثوبا أبيض وقال الآخر أسود وبالمجمل اذ كانت
الشهادة على فعل فاحلف الشاهدان في زمانه او مكانه او صفته بل على تباين الفعلين
لم يكمل شهادة نعم ولو حلف مع أحدهما ثبت الغرم دون القطع ولو شهد اثنان على سرقة معين
في وقت واحد على سرقة في غير على وجه يتحقق التعارض ثبت الغرم وبطل القطع و
تباين الفعلين او التحدت واسكن المقدر بثبات ولا تعارض وثبت القطع ولو شهد اثنان
لفعل واحد على غير ثبوت ان امكن الاجتماع والا كان له ان يدعي أحدهما مثل ان شهد
اثنان بالقتل غدره وآخرا عتيته وكذا كل ما لا يتكرر ولو شهد أحدهما أنه باعه هذا
الثوب بدينار وشهد الآخر أنه باعه ذلك الثوب بعينه في ذلك الوقت بدينارين
لم يثبتا للتعارض وله المطالبة بإيهما شاء مع التميز ولو شهد له مع كل واحد شاهد
ثبت الديناران اما لو شهد واحد بالدينار بدينار والآخرة بالدينارين ثبت
الدينارين بجمعه والآخرة بضم اليمين إلى الثاني ولو شهد كل اقرار شاهدان ثبت الدينارين
بشهادة الأربعة والآخرة باثنين وكذا لو شهد أنه سرق ثوبا قيمته دينار وشهد الآخر
أنه سرقه بقيمة ديناران ثبت الدينارين بجمعه والآخرة بالشاهد واليمين ولو شهد كل صورة
شاهدان ثبت الدينارين بشهادة الأربع والآخرة بشهادة الشاهدين ولو شهد أحدهما
او القدر أو الغصب أو القتل غدره وشهد الآخر به عتيته لم يحكم بالشهادة لأنها على
فعلين ولو شهد أحدهما أنه اقرب بالعربية والآخرة بالعجمية قبل لأن اتحاد الأخبار

غير شرط ولو شهد أحدهما أنه أقر عندنا أنه استدان وأباع أو قتل أو غصب يوم الخميس وآخر
أنه فعل ذلك يوم الجمعة لم يحكم إلا مع الميتين أو بشاهد آخر يضم إلى أحدهما أنه غصبه من
زيدا وأقر نفسه منه وشهد الآخر أنه ملك يزيد لم يطل الشهادة **الفصل السابع في**
الرجوع ومطالبه **القول** في الرجوع في العقوبات إذا رجع الشاهد في العقوبة قبل القضاء
منع من القضاء ولو كان قد شهد وأبى الزنى حذوا والدفوف فإن قالوا غلطنا فالأقرب
سقوط الحد ولو لم يصحح بالرجوع بل قال الحاكم توقفت الحكم ثم قال له احكم فالأقرب جواز
الحكم ما لم يحصل الحاكم ريبة وهل يجب إلا عادة أشكال ولو رجع بعد الحكم فالأقرب عدم الاستيفاء
في حقه في الأشكال أقوى من حذوه إلا دعي أما المال فيستوفى ولو رجع عن زنى الزكراه
بعد الحكم قلنا يسقط الحد في الحاق بقا به أشكال الأقرب لعدم فيجب المهر ويحرم المصاهرة
واخت الموطون وأمه وبنته ولو رجعوا عن القواطع والوطون وإيجاب بيع غيرها ولو رجعوا
عن وطى الزانية ولو رجعوا عن الردة بعد الحكم فالأقرب سقوط القتل والوجه عدم الحاق
التراجع أيضا فيقسم ماله ويعد زوجه عدة الوفاة أو الطلاق لو كانت عن غير فطرة و
لو رجعوا قبل استيفاء القصاص لم يستوفى وهل ينقل إلى الزانية أشكال فإن أوجبناها
رجع عليهما ولو أوجبنا شهداءهم قلنا أوجبنا ثم رجعوا بعد الاستيفاء فإن قالوا
تعدنا أقص منهم وإن قالوا أخطأنا فعليهم الدية ولو قال بعضهم تعدت وقال الآخر
أخطأنا فعلى الأول القصاص بعد ما يفضل من دية عن جنايته وعلى الثاني نصيبه من
الدية ولو قال تعدت الكذب وما طنت قبول شهداء في ذلك ففي القصاص أشكال والأقرب
أنه شبهه بغير الدية مغلظة وكذا لو ضرب المريق لتوجه أنه صحيح ما يحتمله الصحيح
دون المريق فأتى على أشكال ولو كان المتعد أكثر من واحد كان للولي قبل الجميع ودية
عليهم القاض عن دية صاحبه يقتسمونه بالنسبة وله قتل واحد ودية الباقي قدر
جنايتهم فلو قال أحد شهود الزنى بعد الرجوع تعدت فإن صدقه الباقي فلو قال

فلا يلزم

قتل الجميع ودية ثلث ديات بينهم بالسوية وله قتل ثلثه ودية ديتين ودية التي ربع الدية
لو ردت الثلثة بالتوبة وله قتل اثنين ودية واحدة عليهما ودية الآخران نصف
دية عليهما أيضا وله قتل واحد ودية الثلثة إلى ودية ثلثة أرباع الدية ولو لم يصدق
الباقي لم يضر أقران الأعلى نفسه فحسب قتل برة الباقي عليه ثلثة أرباع الدية
ليس يجزئ ولو صدقه الباقي في كذبه في الشهادة لا في كذب الشهادة اختص الفصل
به ولا يؤخذ منهم شيء ولو شهدوا بما يوجب حدا لا فلا حد فأتى ثم رجعا ضمنوا الدية
ولم يقتل أحدهم ولو رجعا بعد استيفاء الدية من العاقلة فالراجع العاقلة دون
الحاق ولو رجع وفي القصاص وقد باشر القتل فعليه القصاص والشاهد معه كالشريك
إن صدقه أقص منه أيضا ولا فلا ولو شهد بسرقة فقطع ثم قال أخطأنا وأما
السارق هذا عن دية يد الأول ولم يقتل شهداءهما على الثاني ولو ترك الأثنان
شهود الزنى ثم ظهر فسفهم أو كفرهم فإن كان يحق عن الزكراه فالأقرب أنه لا ينضم
أحد ويخرج بيت المال لأنه من خطأ الحاكم وخطأ الحاكم في بيت المال وإن كان لا
يحق فالضمان على الزكراين ولا قصاص على أحد وكذا لو رجعوا عن الزكراية
سواء قالوا تعدنا أو أخطأنا ولو ظهر فسق الزكراين فالضمان على الحاكم في بيت المال
لأنه شرط بقبول شهداءه فاسق وكذا ينضم لو جلد بشهادة من ظهر فسقه أو كفره
وإذا رجع الشاهد والمزكي اختص الضمان بالراجع دون الآخر ولو رجعوا معا
فان رجع الولي على الشاهد كان له قتله ولو طالب المزكي لم يكن عليه قصاص بل
الدية ورجع فليس للولي جمعهما في الطلب ولو شهداثنان بالأحصان فرج ثم
رجعا لم يفرم شهود الزنى شيئا ولم يقتل منهم ويقتل من شهود الأحصان وفي قدر
غيرهم نظر ويرجع اليهما بقدر نصيب شهود الزنى من الغرم ولو رجع شهود الزنى
لم يحد على شهود الأحصان شيء ولو رجع الجميع ضمنوا وفي كيفية الضمان أشكال

لا حتم ان يضمن شاهد النصف وشهود الرق النصف ويوزع الدية
عليهم بالسوية ولو شهد اربعة بالزنى واثنان منهم بالاحصان فعلى الاول وعلى
شاهدي الاحصان ثلثة الارباع وعلى الاخرين الربع وعلى الثاني على شاهدي
الاحصان الثلثان وعلى الاخرين الثلث ويجعل تساويهم لان شاهدي الاحصان
وان تعددت جنباً باقيم فانهم يساوون من احدى جنبتيهم كما لو جرحه احدهما مائة
والآخر واحد ثم مات من الجرح ولو رجع شهوة الاحصان بعد من الصحيح بالجلد
فلا ضمان **الطلب الثاني** البضع لو شهد بالطلاق ثم رجع قبل الحكم بطلت الشهادة
وان رجع بعده فان كان بعد الدخول لم يضمن شيئاً وان كان قبله ضمننا النصف
لانه قد كان في معرض السقوط بارتدادها مثلاً او فسخها لعيب فيه ولو رجع احدهما
خاصة لرزق الزنى ويجعل بحاجب المثل لانها في رزقها بضعاً **فصل في مهر المثل**
قيمة ويشكل بعدم ضمان البضع كالوقلها او فلت نفسها او صرمت نكاحاً برضا
فان وجبتا مهر المثل فكل بعد الدخول ولو شهد بنكاح امرأة فحكم الحاكم ثم رجع
فان طلقتا قبل الدخول لم يضمن شيئاً لانها لم يقربا عليها شيئاً وان دخل بها وكان
المسعى بقدر مهر المثل واكثر وصل اليها فلا شيء لهما عليهما لانها قد احدثت عوض
ما فوقناه عليها وان كان دونه فعليهما التقاوت وان لم يصل اليها فعليهما ضمان
مهر مثلها لانه عوض ما فوقناه عليها هذا اذا كان المدعي النكاح الرجل ولو كان المدعي
هو المرأة فان طلقت الزوج قبل الدخول بان قال ان كانت زوجتي فحق طالق ضمننا نصف
المسعى ان كان بعد الدخول فان كان المسعى ازيد من مهر المثل ضمننا الزيادة للزوج
ولو شهد بعقوبة الزوجة فحكم الحاكم ففسخ النكاح ثم رجع عنها القيمة للولي و
مهر المثل للزوج ان جعلنا البضع مضموناً ولو شهد ابرصاً محرم ثم رجعاً ضمننا على
القول بضمن البضع والا فلا **الطلب الثالث** في المال اذا رجع الشاهدان او

احدهما قبل الحكم لم يحرم الحكم ولا غريم ولو رجعاً بعد الحكم والاستيفاء وتلف الحكم
به فلا نقص في الاجماع وبغير الشهود ما تلفت بشها دهنهم ولو رجعوا قبل التلف و
لكن بعد الحكم والاستيفاء او بعد الحكم قبل الاستيفاء والا فصح عدم النقص **فصل في الوكيل**
نظم المشهود قيمة ما شهدوا به للشهود عليه ولو كانوا قاسقين وقرط الحاكم
ثم رجعاً لم يضمن شيئاً لبطالان الحكم في نفسه ولو كانا من المشهود عليه في الرجوع
سقط الغريم ولو شهدوا بالعتق فحكم به ثم رجعاً غرما فمته للولي سوا قال لا تعدنا او
اخطانا والقيمة الماخوذة منهما هي قيمة العير وقت الحكم ولو كان المشهود به
من ذوات الامثال لزمهما المثل ولو شهدا بكتابة المطلقه او بكتابة المهر فمته
في الرق فلا شيء عليهما وان ادى وعقوبتهما جميع فمته لانهما قوتاه بشها دهنهما
وما فوضه من كسب غيره لا يحسب عليه ولو امارا دهنهما قبل انكساف الحال غرما ما بين
قيمة سليماً ومكاتباً ولا يستغنى عنه لو استرق لزوال العيب بالرجوع وهو فعل
الولي وكذا لو شهدوا بالكتابة المطلقة ولو شهدوا باستيلاء امته ثم رجعاً غرما ما
نقصت الشهادته من قيمتها **فصل في الرجوع** لو رجعاً معاً ضمننا بالسوية ولو رجع احدهما
ضمن النصف ولو شهدوا بالزنى فمته الزوج النصف وكل امرأة الزنى ولو
كان شاهداً وبعين ضمننا هذا النصف ولو اكدت الحال فمته اخفق القمان سوا
رجع الشاهد معه **اولا** لو شهد اكثر من العدد الذي ثبت به الحق كثلثة في المال
او القضا وسنة في الزنى فرجع الزايد منهم قبل الحكم او الاستيفاء لم يمنع ذلك
الحكم ولا الاستيفاء ولا ضمان وان رجع بعد الاستيفاء ضمن بقسطه فلو رجع
الثالث في المال ضمن ثلثة ويجعل عدم القمان الا ان يكون مرجحاً في صورة التقارض
ولو شهد الزنى ستة فرجع اثنان بعد القتل فعليهما القضا من اوتلت الدية
وان رجع واحداً استدرس وعلى الثاني لا شيء عليهما وان رجع واحداً استدرس

مستأنل

وعلى الثاني لا يثبت عليها وان رجع عليه فعلى الاول يضمنون نصف الدية وعلى الثاني في الرابع
بالسوية وان رجع اربعة فالثلثان على الاول والنصف على الثاني فان رجع خمسة
فخمس اسداس على الاول وثلاثة ارباع على الثاني فان رجع الستة فعلى كل واحد
السدس على القربين **ج** لو حكم في المال شهادة رجل وعشرة فوجعوا فعلى الرجل السدس
وعلى كل امرأة نصف سدس ويحمل وجوب النصف على الرجل لانه نصف البينة
وعلى من النصف فان رجع بعض النسوة وحده او الرجل وحده فعلى الرجوع مثلها
عليه لو رجع الجميع ويحتمل انه متى رجع من النسوة ما زاد على اثنين لم يكن عليهن
شيء **د** لو شهد اربعة باربع مائة فرجع واحد عن مائة واخر عن مائتين وثالث عن
ثلثمائة ورابع عن الجميع فعلى كل واحد ما رجع عنه بنسبته فعلى الاول خمسة وعشرون
وعلى الثاني خمسون وعلى الثالث خمسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان كل واحد
منهم قوت على المشهود عليه ربع ما رجع عنه ويحتمل ان لا يضمن الثالث والرابع اكثر من
خمسين خمسين لان المائتين التي رجعوا عنها قد بقي بها شاهدان **هـ** لو ظهر فسق
الشاهدين بعد قطع او قبل بشهادة بعضهما او كفرهما لم يضمننا وضمن الحاكم في بيت المال
لانه وكيل عن المسلمين وخطا الوكيل في حق من كلفه عليه وسواء تولاه الحاكم او
امرا لا يستيفاء الوصي او غيره ولو اشر الوصي بعد الحكم وقبل ان ياد له الحاكم
ضمن الدية وكذا قبل الحكم ولو كانت الشهادة بمال استعبدت العين ان كانت باقية
وضمن المشهود له ان كانت تالفة ولو كان معسر انظر وقيل يضمن الحاكم ويرجع به
على المحكوم له اذا ايسر **و** لو حكم فقامت بينة بالجرم مطلقا لم يضمن الحكم لاحتمال
تجدده بعد الحكم ولو ثبت متقدما على الشهادة يضمن ولو كان بعد الشهادة وقبل
الحكم لم يضمن **ز** لو شهدوا ولم يحكم فاما حكم وكذا لو شهدوا ثم تركوا بعد الموت ولو شهدوا
ثم قسفا قبل الحكم حكم لان المعسر بالعدالة وقت الاقامة اما لو كان حقا لله ثم حكم

والا فربح حد القذف والقصاص الحكم بخلاف القطع في الشبهة **ح** لو شهدا من يربطانه
فان قبل الحكم فاشتمل المشهود به اليهما او بعضه لم يحكم لهما ولا لشركائهما والميراث
بشهادتهما **ط** لو ثبت انهم شهدوا بالزور بقص الحكم واستفاء المال فان تعذر
غرم المشهود ولو كان قتلا فالقصاص على المشهود وكان حكمهم حكم المشهود اذا اعترفوا
بالعد ولو اشر الوصي القصاص واعترف بالزور لم يضمن المشهود وكان القصاص
عليه **ي** لو اعترف الحاكم بخطائه في الحكم فان كان بعد الغزل غرم في ماله وان كان
قبله استعبدت العين ان كانت قايمة على اشكال والا فضمن بيت المال ولو قال تعدت
فالضمان عليه يقتضيه او يقرض المال من خاصته **ك** لو ثبت الحكم بشهادة الفرع ثم رجع
فان كذب شاهد الاصل في الرجوع فالأقرب عدم الضمان ولو صدقه او جهل حاله
ضمن فلو شهد اثنان على الاثنين ثم رجعا فضمن كل النصف ويقتضيهما لو تعدا
ولو رجع احدهما ضمن نصيبه ولو رجعا معا على الشهادة على احد الاصلين احتمل
لما قطعنا برجع شاهدي الاصل وبرجع احدهما ولو رجع احدهما عن الشهادة
على احد الاصلين والا فمر عن الشهادة على الآخر ضمنا للجميع ولو رجع احدهما عن
الشهادة على احد الاصلين احتمل تضمين النصف ولو شهد على كل شاهد اثنان ورجع
لجميع ضمن كل الرابع ويقتضيهما لو اعترفوا في القتل بالعد ولو رجع احدهم فعليه
الفرع **ل** لو رجع شاهد الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ضمنا ولو رجع احدهما
ضمن ما اتفق بهما دية ولو كذبا شهد الفرع لم يضمن لكونهما لم يقر بما شيا لاحتمال
كذب مشهود الفرع **م** لو رجع الشاهدان بعد الحكم بشهادتهما فاقام المدعى شاهدين
غيرهما ففي الضمان اشكال وكذا لو شهد الفرعان ثم رجعا بعد الحكم ثم حضر شاهد
الاصل شهد وفي ضمير شاهدي الفرع اشكال **ن** لو كذبا الحاكم المعزول بعد
ان حكم بشهادتهما في الشهادة عنده فالأقرب انهما لا يضمنان وفي ضمير الحاكم حينئذ

231

المسيرة

۱۱۱

۱۸۱

طبرستان

1

10

البرج

10

۱۲۸

卷之四

[Faint handwritten signature or mark]

العقد مع علم التبريم ولو استأجرها الوط او غيره فتوهم العمل بذلك سقط الحد والا فلا
بالجملة كل من وقع يفتقر فيه ابا حة التكاثر فيسقط فيه الحد ولو وجد امرأة على فراشه فظنها
زوجه فلا حد ولو ثبتت عليه حذوت دونه ولو ابا حته نفسها لم تحل بذلك فان اعتقد
لشبهة فلا حد ولو اكرها حذوتها وغرم مهر مثلها ولو اكره على الزنى سقط الحد على اشكال
ينشأ من عدم تحقق الاكره في طرفي الرجل والا عني يحد كالمبصر الا ان يدعى الشبهة المحملة
ولو ملك بعض الأمة حد يفتقر غير فان اعتقد ابا حة سقط ولو ملك بعض زوجته
حرمت عليه وسقط الحد باجمعه للشبهة وما قابل ملكه خاصة مع عدمها ولو كان العقد
فاسدا لم يحل به فان اعتقد سقط الحد ولا حذوت وظنى زوجته الحائض والصائغ
والمحرمة والمظاهرة والمولى منها ولو كانت مملوكة محرمة عليه برضاع او نسب او زواج
او عدة حد الامع الشبهة ولا مع النكاح فلو استدخلت كره وهو نكاح او وجد منه الزنى
حال نومه فلا حد ولو زنى السكران حد ولو زنى المجنون لم يحد على الاصح **الفصل**
الثاني في طرق ثبوتها بما يثبت امرها الاقرار واليمين **فصل** في طلبان الاقرار
يشترط فيه البلوغ والعقل والحرية والاختيار واليقين وتكرار اربع مرات وفي اشترط
ما يشترط في البينة من الاثبات اشكال فلا عبرة باقرار الصبي وان كان مراهما ويوجب
لكذبه او صدق الفصل عنه ولا باقرار المجنون ولو كان يعقوبه واقر حال فاقته وعرف
الحاكم كماله حكم عليه والا فلا ولو اقر المملوك لم يحكم عليه ولو صدقه من لا يحق ولو اعتق
فالا قرب الثبوت والمدبر والم الولد والمالك المشرط والمطلق وان تحرر بعضه كالقن
ولو اكره على الاقرار لم يقع وكذا لو اقر من غير قصد كالسكران والنائم والساهي والغافل
ولو اقر من جمع الصفات اقل من اربع لم يثبت الحد وعثره وهل يشترط تعدد المجالس
في الاقرار الا قربا لعدم الرجل والمرأة سويا ويقتل اقرار الاخرس اذا اقر اربعا
وقصص اشارته ويكفي المترجمان لا اقل ولو نسب المرأة ثبت الحد للقدف باول مرة على

شبهة
في الزنى

اشكال ولا يثبت طرفة الا ان يكره اربعا ولو اقر بحد ولم يثبت ضرر حتى يفي عن نفسه او بلغ
المائة ولو اكرها اقرب من الحد لم يثبت عليه الا بما يوجب الرجم فانه يسقط بانكاره وفي الحاق
الفصل في اشكاله ولو اقر بحد بغيره جازية على الزنى ورجع سقط الحد ومن المهر وكذا لو اقر
مرة واحدة ولو اقر عند الحاكم بعد الاقرار بغيره الا امام في اقامة الحد عليه رجما كان او غيره ولا حد
المرأة بحد الرجل وان كانت خالصة من بعل ما لم يقر الزنى اربع مرات ويشترط في الاقرار ان
يذكر حقيقة الفعل لزول الشبهة اذ قد يعثر عن الزنى بالادوية الحد وهذا قال عليه السلام
لما عرفت عليك فليكن وعثرات قال لا قال افككتها لا تكفي قال نعم قال حتى غاب ذلك منك
ذلك منها كما تعقب المروءة في المحملة والريثا في البير قال نعم فعند ذلك امر بوجهه ولو اقر بحد
بامارة فذكرته حذوتها ولو اقر من يعقوبه المجنون واصافة الى حال فاقته حد ولو اطلق
لم يحد ولو اقر العاقل بوطئ امرأة وادعى انها امراته فانكرت الزوجه فان لم تعترف
بالوطئ فلا حد لانه لم يقر الزنى ولا مهر ولو اعترفت بالوطئ واقرت انه زنى بها مطاوعة
فلا مهر ولا حد عليه ولا عليها الا ان يقر اربع مرات وان ادعت انه اكرها عليه او ثبته
عليها فلا حد وعليه المهر **الطلب الثاني** البينة انما يثبت الزنى بشهادة اربعة رجال
او ثلثة او امرأتين او رجلتين واربع نسوة ويثبت به الجلد خاصة وبالأوليين الرجم
ولا يثبت برجل مع النساء وان كثرن ولا يشهدون النساء منفردات ويجوز على الجميع حد
الفرقة ويشترط في الثبوت بالبينة امور ثلثة **الاول** ان يشهدوا بالمعانية لا بالاج كالملف في
المحكمة فلو شهدوا بالزنى ولم يشهدوا بالمعانية حدوا للقدف ولو لم يشهدوا بالزنى بل
بالمعانة او الصاحبة فعلى المشهود عليه التعزير دون الحد ولا يكفي شهادتهم بالزنى
عن قولهم من غير عقد ولا شبهة عقد لا بد من ذلك نعم يكفي ان يقولوا لا نعلم سبب
التحليل **الثاني** اتفاق الاربعة على الفعل والزمان والمكان والحصة فلو اتفق اقل
من اربعة رجال حد والفرقة وان لم يخالفهم غيرهم ولو اختلف الاربعة فشهد

بعضهم بالمعاشرة وبعضهم بالزنى عدون والآخرة عشيّة أو
بعضهم تراوية والآخرة أخرى أو بعضهم عامراً وبعضهم مكسباً حد الشهوة ولو شهد
بعضاً أنه كرهها وبعضها المطاوعة ثبت الحد لأنّها مكنت على وجوه الزنى واختلافهم
أما حصة فعلها لا فعله وقيل الحد الشهوة لبقاين الفعلين وهو وجه ولا حد عليها
اجتماعاً ثم إن وجبنا الحد بها دهم لم يحد الشهوة والحدوا ويحتمل أن يحد الشهوة
المطاوعة لا فعلها قدفا المرأة بالزنى فلم يحد بها دهم عليها دون شأهري الأكره
لأنّها لم يقدفا وقد مكنتها دهم وإنما استغنى عنه الحد بالشبهة ولو شهد ثلثان بانه
زنى وعليه فبقاين وثان أن عليه قيساً أسود فقي القبول نظر ولو شهد اثنان و
أقر هو مبرين لم يحد **الفصل الثاني** فيهم على الحضور للأقامة دفعة فلو حضر ثلثة و
شهد واحد والفرقة وإن لم يثبت تمام الشهادة لانه لا تأخير في حد نعم ينبغي للحاكم
الأجتناب بتفريق الشهوة في الأقامة بعد الاجتماع وليس لازماً ولو تفرقوا في الحضور
ثم اجتمعوا في مجلس الحكم على الأقامة فالأقرب جدّم للفرقة وإذا لم يحد الشهوة الزنى حدوا
وكذا لو كملوا أربعة غير مبرين كالصاق ولو كانوا مستورين ولم يثبت عدالتهم
ولا فسقهم فلا حد عليهم ولا يثبت الزنى ويحتمل أن يجب الحدان كان رد الشهادة المعنى
ظاهر كالمعنى والفسق الظاهر لا المعنى حتى كالفسق الخفي فإن غير الظاهر خفي عن
الشهود فلم يقع منهم تعريض ولو رجعوا عن الشهادة أو واحد منهم قبل الحكم فعليه
الحد ولا يختص الرجوع بالحد ولا بالعفو وإن املك الشهادة لم يسقط الحد بتفريق
الشهود عليه ولا شك فيه ولو أقر اربعة ثم قامت البينة على الفعل لم تقبل توبته ولو
أقر اربعة ثم قامت البينة على الفعل لم تقبل توبته ولو ماتت الشهوة أو عاوانا
الحكم بها ويجوز إقامة الشهادة بالزنى من غير مدع له ويثبت لهم ترك الأقامة
للأمام التعريض بالترغيب عن اقامتها وعن الأقرار به لقوله عليه السلام لعنك قلت

لعنك نظرت وهو إشارة إلى الترغيب عن الاعتراف وإذا ماتت بقدر قيام البينة لم يسقط عنه
الحد رجماً كان أو غيره وإن تأخر قبل قيامها سقط **الفصل الثالث** في الحد مطالبه أربعة
الأقسام في أقسامه وهي ستة الأول القتل وهو حد أربعة **أ** من زنى بذات محرم كالأم و
البنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت **ب** الذي إذا زنى بالمسكنة
سواء كان بشرائط الذمة أو لا وسواء أكرهها أو طأ وعنه أم لو عقد عليها فانه باطل
وفي الحاشية بالزنى مع جملة بالتحريم عليه أشكال **ج** المكر للمرأة على الزنى **د** الزنى
بامرأة أجنبية على رأي ولا تعتبر هؤلاء الأحصان ولا الحرمة ولا الشبهة بل يقبل كل
منهم حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً أو يتصرف على قبله وقبلان
كان محصناً جلدته رجم وإن لم يكن جلدته ثم قتل **الفصل الرابع** في الرجم وهو حد المحصن إذا زنى بالغة
عاقلة وكان شاباً وحد المحصنة الشابة إذا زنت بالبالغ وإن كان مجنوناً **الفصل الخامس** في
ثم الرجم وهو حد المحصنين إذا كانا شيخين وقيل الشبان كذلك وهو قولي **الرابع** جلد
مائة ثم الجز والتعريب وهو حد البكر غير المحصن الذكر الجز واختلاف في تفسير البكر فقبل من
ملك ولم يدخل وقيل غير المحصن مطلقاً سواء أملك أو لا والجز تحقش الرأس دون اللحية
وتعريب عن مصر إلى آخر سنة ولا جز على المرأة ولا تعريب بل جلد مائة سوطاً لا غير سواء
كانت مملكة أو لا ولو كانت محصنة رجمت **الخامس** جلد مائة لا غير وهو حد غير المحصنين
ومن لم يكن بذات ملك من البالغين الأصهار وحد المرأة للفرقة غير المحصنة وإن كانت
مملكة وحد الرجل المحصن إذا زنى ببصينة أو مجنونية والمحصنة إذا زنى بها طفلاً ولو
زنى بها مجنون رجمت **السادس** خمسون جلدة وهو حد المملوك البالغ سواء كان محصناً
أو غير محصن ذكر كان أو أنثى ولا جز على أحدهما ولا تعريب **المطلب الثاني** في الإحصان
وإنما يتحقق بأمرين سبعة **أ** الوطء في القبل حتى تعيب الخشفة فلو عقد وخطبها خلوة
نائمة أو جامعها في الدبر أو فيما بين الفخذين أو في القبل ولم تعيب الخشفة لم يكن

هو

محضاً ولا يشترط الأثران فلو اتفق الجنان والكل تحقق الإحصان ولو جامع المحقق قبله كان
محضاً ولو تباين المحسوب لم يتحقق الإحصان وإن أنزل **قوله** أن يكون الوطى بالغاً فلا يوجب
الطفل حتى غيباً محشفة لم يكن محضاً ولا المرأة وكذا المراهق وإن بلغ لم يكن الوطى الأول
معتبراً بل يشترط في حيضه الوطى بعد البلوغ وإن كانت الزوجة مستمرة **قوله** أن يكون عاقلاً
فلو تزوج العاقل ولم يدخل حتى جن أو تزوج الوطى المجنون لمصلحة ثم وطى حالة الجنون
لم يتحقق الإحصان ولو وطى حال رشده تحقق الإحصان وإن تخلف جنونه **قوله** الحر فلو
وطى العبد زوجته أو الأمة لم يكن محضاً ولو اعتق لم يطأ بعد العتق وكذا المملوكة
لو وطئها زوجها المملوك أو الحر لم يكن محضاً بذلك إلا أن يطأها بعد عتقها ولو اعتق
الزوجان ثم وطئها بعد الاعتاق تحقق الإحصان والأدلة والمالك **قوله** أن يكون الوطى فرج
فلو كى بالعقد الدائم أو ملك المهر فلا يتحقق الإحصان بوطى الزنى ولا الشبهة ولا المنعة **قوله**
أن يكون النكاح صحيحاً فلو عقد إيماناً وكان العقد فاسداً أو اشترى أمه في عقد باطل ووطئها
لم يتحقق الإحصان وإن أوجب الضر والعدة ونشره ثم المصاهرة ووطى به الولد **قوله** أن يكون
من الفرج بعد ووطئها بغيره فلو كان بعداً عنه لا يمكن من العدة عليه والزواج أو محبوساً
لا يمكن من الوصول إليه خرج عن الإحصان **قوله** ولو كان محبوساً يكون بينهما دون مساندة
القصير وإحصان المرأة كإحصان الرجل ولا يخرج المطلقة الرجعية عن الإحصان فلو
تزوجت عالة بالتحريم رخصت وكذا الزوج لا يخرج عنه بالطلاق الرجعي ويجوزان البائن
ولو راجع الخالع إيماناً الزوج عالة البذل أو عقد سناً فلم يحجب الرجيم إلا بعد الوطى الرجعية
ولا يشترط في الإحصان الإسلام فلو وطى الذمي زوجته في عتقه لم يتحقق الإحصان و
لا يشترط صحة عتقه عند بلوغهم ولو وطى المسلم زوجته الذميمة فهو محضن ولو ارتد
المحصن عن فطره خرج عن الإحصان وكذا عن غير فطره على أشكال يشترط من نكحه في الرجعية
حال ردة فكان كالباين ومن نكحه منها بالتوبة من دون أن يكون فكأن كالرجعي و

لو طى الذمي ذماً الحرب وتفق عتقه ثم سبي خرج عن الإحصان فإن اعتق بشرط طه
بعد عتقه ولو تزوج وله زوجة له منها ولد فطأها ما ونكحها لم يبرح لأن الولد ينجى بالمكان
الوطى والإحصان إنما ينشأ مع تحققه وكذا المرأة لو كان لها ولد من زوج فأنكرت طه
لم ينشأ إحصانها وينشأ الإحصان بالأقارب وبنيها ذمة عتقها ولا يكفي أن يقول لا دخل
فإن الخلوة يطلب عليها الدخول لا بد من فطر الوطى أو الجماع أو البياضه ونكحها ولا يكفي ما غيرها
أو نسأها أو أصابها ولو جلد على أنه بكر فإن محضاً بجم **المطلب الثالث** في كيفية الاستبراء
يسقى للأمام إذا استوفى حدان يشترط أن يبرأ من الحضور وبحضور طائفة أهلها
واحد وقيل عشرة وقيل ثلثة وقيل أنه مستحب ثم إن الحدان كان جلداً ضرباً مجرداً أو قيل
على حالة الزنى بما أشد الضرب وروى متوسطاً ويفرق على جسد وتقى وجهه ورأسه
وفرجه والمرأة تضرب السدة قدر يطأ عليها ثيابها ولا يجلد المريض ولا المسنحة إذا
لم يحب فكهما بل ينظر البر فإن وضعت الصلحة التجهيل ضرب بصفت يستعمل على العدة ولا
سنته وصول كل شئ إلى الجسد ولو شتم على خمسين ضربة فعين ضرباً من لما يتأقل
عليه جميع الشئ لا يخرج ولا يفرق السياط على الأيام وإن احتمله ولو حمل سياطاً حقاً
فهو وطى من الشئ لا يخرج وإذا لم يبرأ لم يعد عليه الحد وتوفر النفس مع المرض ولا توفى
الحايض ولا تقام الحد على الحامل جلدان أو رجاً حتى تضع ويسقى الولد بها عن الرضاع
إن لم يتقوله مرضع وإن وجد جازاً إقامة الحد ولا يقام العدة حراً شديداً وبر شديداً
بإقامة الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفيه وكذا الرجم إن توفى سقط طه رجوعه
أو توفى أو قماره ولا في أرض العدو وثلاً لمحقه غيره فلو جهم ولا في الحرم إذا التقي إليه
بل يصتق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ويستوفى منه ولو تزوج في الحرم حديقته و
إذا اجتمع الجلد والرجم بذات الجلد أو لا ثم رجم وفي أنظار بر جلد خلافتين من أن
العقد لا يلاق ومن المبالغة في الرجم وإذا اجتمع حد و حد أو حقوق وضام يرضى

بشرط

بما لا يثبت معه الا ضرر يدفع المرحوم الى حقويه والمرأة الى صدرها بعد ان يؤمر بالتفصيل
والنكاحين ثم يرمى بالجار الصغار فاذا مات دفن ولا يجوز زواجها فان قرأ أحدهما ان ثبت
الزرق بالبينه ولو ثبت بالافراق لم يعد وقبل بشرط ان نصيبه الجارة فلو قرأ قبل صحتها
اعيد وان نسي الاقرار واذا ثبت بالبينه كان اول من رجه الشهود وجوبا وان ثبت بالافراق
بذل الامام ولا يبرأ منه من الله فله حد وفي التعزيم أشكال وموتة التعزيب على الزنا وفي بيت
المال ولو كانت الطريق مخفية لم ينظر الا من بل يوم بالخروج الا ان يحشى لعله فينظر
هل يسر التعزيب لمسافة القصر فضا عن الاقرب ذلك ولديه الخيرة في جهات السفر والغريب
يخرج الى غير بلده فان رجع الى بلده لم يضر فله ولو رجع الى بلد الف حشنة قبل الحول طرد
وكذا لو عزب المتوطن عن بلده ثم عاد قبل الحول ويحسد المرأة الماضية ولا يقتل المرحوم
بالسيف بل ينكل بالرجم لا يصغر بدفع ولا يحصى يعذب بل بحجارة معتدلة **المطلب**
الزنا في المستوفى وهو الامام مطلقا او من يأمره الامام سواء كان الزنا في خرا او عبدا
ذكر اكان او انثى وتخير الامام اذا زنى الذي بدعيه بين دفعه الى اهل بيته ليعقوب
الحذر عليه بمقتضى شرعهم وبين اقامة الحد عليه بمقتضى شرع الاسلام والسيد
اقامة الحد على عبده وامته من دون اذن الامام والامام ايضا الاستيفاء وهو
او للسيد ايضا التعزير وهل المرأة والفاسق والمكاتب استيفاء الحد ومن عيدهم
اشكال يشتمل من العموم وكونه استصلاحا للملك ومن انه ولاية فاذا جعلناه استصلاحا
لم يكن له القتل في الحد وله القطع على اشكال وليس له اقامة الحد على من اعترف بعفته
ولا المكاتب اما المدين وام الولد فانهما قرع ولو كان مشركا بين اثنين فليس لأحد
الاستقلال بالاستيفاء ولو اجتمعا جاز لهما ولا حرجا استنابة الآخر في الاستيفاء
والزواج الحر اقامة الحد على زوجته سواء دخل بها او لا وفي الزنا دون المنقطع
وفي العبد اشكال والرجل اقامة الحد على ولده وهل يتعدى الى ولد ولده اشكال

وسواء كان الولد ذكرا او انثى وهذا كله انما يكون اذا نشأ هذا السيد والزواج او الولد الزنا او
اقر الزنا فان قامت عنده بينة عادله فانه قريبا لا يقار الى اذن الحاكم ويحسان كفى عالما
باقامة الحدود وقدرها واحكامها ولو كان الحد رجلا او مثلا احتقر بالامام وكذا
القطع في السرقة ولو كانت الامة مرقبة كان للمولى الاقامة وفي الزواج الحر والعبد
اشكال **الفصل الرابع** في اللواحق يسقط الحد بآداء الزوجية ولا يكلف المهر
بينه ولا بينا وكذا بدعي شبهة محتملة ويصدق مع الاحتمال ولو زنى المجنون بها قل
قبل وجب الجلد والرجم مع الاحصان وليس بجدا ما المرأة فيسقط الحد اذا زنت
بموتة اجماعا وان كانت محصنة وان زنى بها البائع العاقل ولو زنى احداهما فلا
ثم جرت لم يسقط الحد بل يحد حاله الجنون وكذا لا يسقط بالانكاد ويسقط باسلام
الكافرة قبله والمضاجعة في انزال واحد والمعاينة التعزير بما دون الحد وقروى
جلدها ولا يقدح بقا دم الزرق في الشهادة ونقل شهادة الاربعة على اثنين فصاعدا
والزنا ينكره ويوجب حد واحد ان لم يقيم عليه او لا وان كثر وان اقيم الحد او لا حد ثانيا
في المتجدة بعد الحد وان زنى بالثانية بعد مرتين قتل في الثالثة وقبل في الرابعة بعد الحد
لثا وهو احوط اما المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبع مرات قتل في الثامنة وقبل في التاسعة
وهو اولى ولو شهد اربعة على امرأة بالزنا قبل فاذا عتقها بكر فتشهد اربع نسوة بالكفر
سقط الحد عنها وفي حد الشهود قولان احوطهما التسقوط لامكان عود البكارة
كذا عن الزنا ولو ثبت جيب الرجل حد الشهود وكذا لو شهدت اربع امرأة بقاء ولا سطر
فاقامة الحد حضور الشهود بل بقاء وان ما توافوا بها او لا فاما وجوب عليهم الحضور على
راي ان شتم الرجيم لو جوب بذل نعم به ولا بد من حضور الامام ليدل في الاقرار ولو
كان الزوج احد الاربعة وحيد الحد ان لم يسق الزوج بالتدفع وروى ثوبه عليهم
وهو محمول على سبق التدفع واختلال شرط ونقصي الامام بعلمه في حدوده وكذا

في حقوق الآدميين لكن نقف على المطالبه ولو شهد بعض وردت شهادة الباقين بأمر
 طاهر جدا لجميع والآمره ولو رجع واحد بعد شهادة الأربع هذا الجمع خاصة ولو
 شهد أربعة على رجل أنه زنى وشهد أربعة أخرى على الشهود انهم الذين زنى بها
 لم يحل الحد عليه ولو وجد مع زوجته رجلا زنى بها فله مثلها ولا ثم وفي الظاهر نقاد
 الآمر البيت بدعواه أو يصدقه الولي ومن أقضى بغير ما صعبه لزمه مهرها ثمها
 لو كانت أمة لزمه عشر فميتها وقيل الأرض ولو تزوج أمة على حرة وطبقها قبل الأذن
 كان عليه النكاح عشر سوطا ونصف ثم حد الزاني ولو زنى في مكان شريف كالحرث أو
 أحد المشاهد المعظمة أو الساجد أو في زمان شريف كرمضان والأعياد زيد عليه
 الجلد وإذا زنى بأمة ثم قتلها حد وغريم فميتها لمولاه ولا يسقط الحد بالغریم ولو زنى
 من العتق بعضه حد حد الأحرار بنسبة ما عتق وحد المالك بنسبة الرقبة فيحد من
 العتق نصفه خمسة وسبعين والقتل في التاسعة أو الثامنة على أشكال وثبت الحد
 في كل نكاح محرّم بالأجماع كالتحاشة وفي الميعل والمعتدة دون المختلف فيه كالمحلوقة
 من الزنى والرضاع المختلف فيه ولا حد على من لم يعلم تحريم الزنى ولا كفالة في حد
 الزنى ولا غيره من الحدود ولا تأخير فيه مع القدرة إلا لمصلحة ولا شفاعة في إسقاطه
المقصد الثاني في اللواط والتحني والقيادة وفيه مطالب الأولى في اللواط
 هو وطئ الذكور من الآدمي فإن كان بانقاب وحد غيبوبة الخشفة في الدبر حبس
 القتل على الفاعل والمفعول مع بلوغهما ورشد هما سواء الحر والعبد والمسلم والكافر
 والمحصن وغيره ولو لاط البائع بالصبي فأوقب قبل البائع وأدب الصبي وكذا لو
 لاط مجنون ولو لاط بعيد قتلًا فإن ادعى العبد الأكله سقط عنه دون المولى
 ولو لاط مجنون بعاقل حد العاقل والصح في المجنون التسقوط ولو لاط الصبي بالبائع
 قتل البائع وأدب الصبي ولو لاط الصبي بمثله أديا ولو لاط ذمي بمسلم قتل وإن لم

الذم

يوفى ولو لاط مثله بحرية الحاكم في إقامة الحد عليه يفتى شرعنا وفي دفعه إلى أهل بيته لغيره
 الحد يفتى شرعهم ويخبر الإمام في قول الموقبين ضرورة بالسيف ورميه من شاهق والقاء
 حد عليه ورجله وأحرقه بالنار ويجوز أن يجمع فقتله بأحد الأسباب ثم حرقة لزيادة
 الردع وإن لم يكن بانقاب كالعقد وبين الأئمة فأنه بجملته جلد وقيل يجمع مع الأحصان
 ويجلد مع عدمه وروى في ذلك في الموقبين أيضا والأول أولى سواء الحر والعبد والمسلم والكافر
 بمثله والمحصن وغيره فإن تكرر وحد لنا قتل في الرابعة وقيل في الثالثة ولا تشترط فيه إلا
 بشهادة أربعة رجال بالمعينة كالمثلية المكحلة أن شهدوا بالانقاب بشرط عدم اختلافهم
 في الفعل ومكانه وزمانه ووصفه ولا تشترط شهادة النساء انفرادا أو تضافين فلو شهد
 لثمة رجل وامرأتان فصاعدا حدوا اجمع للفرقة أو بالأقرار أربع مرات من بالغ رشيد
 فربما رفا صرحت الفاعل والمفعول ولو أقر دون الأربع عتق ولا يحد ولو شهد
 دون الأربع حد والفرقة وبحكم الحاكم بعلمه سواء في ذلك الإمام وغيره والمجتعان
 في الزنا واحد ولا رجم بينهما بقران من اثنين سوطا إلى تسعة وتسعين فأنجلل التقريب
 مرتين حد في الثالثة ومن قبل غلاما بشهوة وليس مهر ماله عتق والفرقة قبل إقامة البيعة
 تسقط الحد لا بعدها ولو تأبى بعد الأقرار غير الحاكم بين الحد وتركه **المطلب الثاني في التحني**
 وجب جلد مائة على البالغة العاقله حرة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة محصنة أو غير
 محصنة فاعله أو مفعوله وقيل إن كانت محصنة رجمت فاعله ومفعوله ولو أدب بالصبيته
 فاعله ومفعوله وحد الأخرى وثبت شهادة أربعة رجال لا غير وبالأقرار أربع مرات
 من أهله وإذا تكرر مرت المساحقة وأقيم الحد لنا قتل في الرابعة ولو تاب قبل البيعة
 سقط لا بعدها ولو تاب بعد الأقرار بخير الإمام بين العفو والاستيفاء وإذا وجد
 الأجنبيتان محترمتين في أنزاع عتق فإن تكرر الفعل والتزنى حد في الثالثة فإن
 عادتا عتقتا وقبل مئتا ولو وطئ زوجته فسا حقت كرها فالتقت المرأة الرجل فزنها

نقص

في التحني

وانت بولد حذت المرأة جلد او رجلا على الخلاف وجلدت الصبية بعد الوضع والحق الولد
 بالرجل لا نه من ماء غير زان وفي الحائض ما للصبيته أشكال اقرب العدم فلا يتوارثان
 ويلحق بالمكبره قطعا وغرمت المرأة المهر للبكر لا نفاس به ذهاب عذريتها فمضمون بيتها
 وهو مهرها نفقا بخلاف الثانية الا انه في الاوضاع والنفقة على الصبيته مدة الحمل
 على نزوح المساحه ان قلنا ان النفقة للحمل والا فلا ولو ادعت الحائض الاكره
 حذت السيده ونفقا **المطلب الثالث** في القياده القواد هو الجامع بين الرجال والنساء
 للزنا وبين الرجال والصبيا للوطا وحسن وسبعون جلد ثلثة ارباع حد
 الثاني رجلا كان او امرأة وبوقه بالصبي غير البالغ ويستوي الحر والعبد والمسلم
 الكافر ويؤخذ في عقوبة الرجل وان كان عبدا حلق راسه والشهرة وجل سفي باول
 مرة قبل نفق وقبل الثانية الى ان يتوب ولا يجر على المرأة ولا شهرة ولا تعزيب وينبت
 بالاقرار من اهل مرتبة ولا يقبل اقرار العبد ولا الصبي ولا المحنون ويشهادة
 رجلين عدلين ولا يقبل فيه شهادة النساء انفرادا او ضمن **المقصود الثالث**
 في وطى الاموات والبهائم وفيه مطلبان **الاول** في وطى الاموات كالاحياء فمن وطى
 ميتة احببته كان زانيا فان كان محصنا رجم وان كان غير محصن جلد مائة جلدة
 زينة عقوبته بما يراه الامام ولا فرق بين الزنى بالميتة او الحية في الحد واعتبار الاحياء
 وغير ذلك الا انه اذا وجد الجسد زينة العقوبة لان الفعل هنا الحش ولو كانت
 الموطوءة ترجعته عزير سقط الحد بالشبهة وكذا لو كانت امته ولو كانت احدي الحرمتين
 عليه قتل كما قلنا في الحية وينبت شهادة اربعة رجال لا نه زنى ولا نه شهادة الواحد
 قدف ولا تدفع الا بكال اربعة وقبل ثبوت رجلين لا نفاس شهادة على فعل واحد بخلاف
 للحيه والاقراء تابع وهل يقبل فيه شهادة النساء كالزنى بالحيه أشكال ومن لا يطب
 فخص كمن لا يطب سوا في الحد كمن ان وجد الجسد زينة العقوبة **المطلب الثاني** في وطى

وطى البهائم

البهائم اذا وطى السامع العاقل صبيته فان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبقرة والثقة عزير
 وفي بحث الموطوءة واحصرت بالثاء وكان لحمها ولحم نسلها حراما وكذا اللبن وليس الذبح والاحراق
 عقوبة لها لكن لمصلحة حقبة او الامن من شياخ نسلها وتعد مراحتنا به واشتبا لحمها
 لولا الاضرار ثم ان لم يكن لها الوطى اغرم قيمتها لما لكها يوم الفعل وان كان الا هم
 منها طهرها وكانت غير مأكولة بالعادة كالخبيز والبعال والخنزير لم يذبح بل يخرج من بلد الفعل
 وسباع في غيره للثا بغير قاعها بها والا فرب تحريم لحمها ثم ان كانت الوطى دفع الثمن اليه
 على راي وتصديق على راي وان كانت لغريم اغرم بمثاله وقت المقرين وتصديق
 بالثمن الذي ساع به على راي او يعاد على المعترم على راي ولو بيعت غير البلد بازيد
 من الثمن أحتمل مرة على المالك وعلى المعترم والصدق ولو كان الفاعل معسرا
 رد الثمن على المالك فان نقص عن القيمة كان الباقي في ذمته بطالبه مع المكنته و
 النفقة عليها الى موت بعضها على الفاعل فان تمت فله ان دفع الصمة الى المالك والا
 فللمالك على أشكال ينشأ من الحكم بالاشغال اليه بنفس الفعل او يدفع القيمة ومن غرم
 الاشغال مطلقا ولو ادعى المالك الفعل كان له الاحلاق وحرمت المأكولة وتحريم
 استعمال جلداتها بعد الذبح فيما يستعمل فيه جلد غير مأكولة اللحم على أشكال وينبت
 الفعل شهادة عدلين او اقرار مرة على راي ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردات
 ولا مضاعفات والا فقرار ثبوت به التعزير والذبح والاحراق او البيع في غير البلدان
 كانت الدابة له والاشد التعزير خاصة ولو كرم الفعل والتعزير ثلثا قبل الرابعة
خاتمة من استمنى بده عزير بما يراه الامام وروى ان امير المؤمنين عليه السلام
 ضرب بده حتى احمرت وزوجه من بيت المال وشدت شهادة عدلين ولا يقبل فيه شهادة
 النساء مطلقا وبالاقرار مرة على راي **المقصود الرابع** في حد القذف فيجب مطالب
الاول في الموجد وهو القذف بالزنى او اللواط مثل زينة او لوطا وزنى بك او لوطا

ويخص جميع المأكولة

2 حد القذف

بك او انت زان او منكوج في دبر اولايط او انت مرانيه او يازاني او يلايط او يا
زانيه او ما يودي صريحا معنى ذلك ما يلقى كانه بعد ان يكون القائل عارفا للمعنى
وكذا لو اكره ولذا اعترف به او قال غيره لست لانيك او زنت بك امك او يا ابن الزانية
ولو قال يا د نوث او يا كتمان او يا قرمان او غيره ذلك من الالفاظ فان افادت
القدرة في عرف القائل بنحو الحد وان لم يعرف ما يدقها فالنقير بان افادت عنده
فايده بمرهها المواجه وكل تقرير بما يكرهه المواجه بوجه التقدير اذا لم يوضع
للقدر عرف او وضعه مثل انت ولد صرام او لست بولد لعل او انت ولد شهاب او
جئت بك امك في حينها او قال لزوجته لم اجدك عذرا او قال له يا فاسق اقبل خاير
او يا شارب الخمر وهو متظاهر بالستر او يا خسر او يا وضع او يا حقر او يا كلب وما
اشبه ذلك وكذا لو قال له استكافرا وزندقا ومرندا وغيره بشئ من بلاد الله
مثل انت اجدم او ابرص وان كان به ذلك اذا كان المقول له من اهل الصلاح و
كذلك ما يوجب الاذى ولو كان المقول له مستحقا للاسحقا وسقط عنه التقدير الا
بما لا يسوغ لها وبه **الطلب الثاني** القاذف ويصير فيه البلوغ والعقل والاختيار
والقصد فلو قذف الصبي اذ لم يجد ولو كان المقدوف كاملا ولا يشق على المجرم
ولو كان يعنونه فقد وقته افاقته حدنا ثمانية اشراط المحرمة في
كمال الحد قولان فعلى عدم شئ نصف الحد فان ادعى المقدوف المحرمة وانكر القاذف
عمل بالبينه ومع عدم قبل مقدم قول القاذف وعلا بمحصل الشبهة الدارئة للحد
وقبل المقدوف وعلا باصالة المحرمة ولو ادعى صدور القذف حال افاقته او حال
بلوغه قدم قول القاذف ولا يمين ولا حد على المكره على القذف ولا العاقل و
الساهي والنايم والمضغ عليه وفي السكران اشكال فان لم يوجب التقدير **الطلب**
الثالث المقدوف وشروطه الا حضانة وانشاء الابوة والتباعد فالا حضانة يراد

انشاء التباعد

به هنا البلوغ وكما للعقل والمحرمة والاسلام والعقد فحبس الحد كاملا ولو فقد احداهما او
الجميع فالنقير سواء كان القاذف مسلما او كافرا او عبدا او لوقال انك زانية او يا ابن
الزانية او زنت بك امك او ولدتك امك من الرقي فهو قذف للآثم ولو قال يا ابن الزانية
او زني بك ابوك او يا احا الزانية او الزاني او يا ابا الزانية او الزاني او يا زوج الزانية
فهو قذف للنسب اليه وكذا يا خال الزاني والزانية او اعم الزاني او يا جذا الزاني او الزانية
فان اتحد المنسوب اليه فالحد له وان تعدد وبين مكره وان اطلق في المسحوق اشكال ينشأ
من المطالبة له بالقصد او بغيره وكذا لو قال احدكم زان او لايط ولو قال يا ابن الزانية
او ولدت من الزني فهو قذف للابوين ولو قال زنت بفلان او طقت به فالقذف للمواجه و
النسب اليه على اشكال ينشأ من احتمال الذكره ولا يحقق الحد مع الاحتمال ولو قال لابن
الملا عنه يا ابن الزانية حد وكذا لابن الزانية بعد موتها لا قلها ولو قال لامرأة زنت
بك حدها على اشكال فان اقر اربعة حد للزني ايضا ولو كان المنسوب اليه كاملا دون
المواجه ثبت الحد ولو قال الكافرا مة مسلمة امك زانية او يا ابن الزانية حد ولو كانت
ميته ولا وارث لها سوى الكافر لم يحد ولو قال المسلم يا ابن الزانية تو كات امة كافرة
امة قبل حد كاملا ولا يقر بالتقير ولو قذف الاب وله عزم ولم يحد وكذا لو قذف
زوجه الميته ولا وارث لها سوى ولو كان لها ولد من غيره كان له الحد كاملا دون
الولد ولو قذف الولد باه او امة او اثم ولها او جميع الاقارب حد كاملا والاقارب ان
الحد لا يباين بخلاف الحد للآثم واذا قذف المسلم صبيا او عبدا او محنوبا او كافرا او مشهورا
بالزنى فلا حد بل التقير واذا قذف المحصنان عذرا ولا حد ولو تعدد القذوف
تعددت الحد سواء اتحد القاذف او تعددت نعم لو قذف جماعة بلفظ واحد فان جاءوا
به مجتمعين فجميع حد واحد وان جاءوا به متفرقين فلكل واحد حد ولو قذفهم
كل واحد بلفظ حد لكل واحد حد سواء اجتمعوا في المحي به او تفرقوا وكذا التقير ولو

قال يا ابن التائبين فخرجوا للربوب فان احتموا في المطالبه حد واحد والاثنين و
لو قال ابنك نرا في اولايط او بنك نراينه فالحد لولد واحد وانه فان سبق بالعفو والاستيفاء
فلا بحث وان سبق الا بقل كان له العفو والاستيفاء وليس بعد نعم له ولاية الاستيفاء
للتعزير لو كان الولد المذنب صغيرا وكذا لو ورث الولد التعزير حد كان للأب
الاستيفاء وفي جواز العفو اشكال **المطلب الرابع** في الحد وهو ثمانون جلدة حرا كان
القاذف او عبدا على راي وقيل حد العبد اربعون بشرط قد فدا المحصن ولو لم يكن
محصنا فالتعزير ويجلد بشابه ولا يجرده ولا يضربه شديد بل متوسطا دون ضرب الزاني
ويشترط ان لا يثبت بتهمة وشبه القذف بتهمة عدلين او الاقرار مرتين من
مكلف حرا مختارا ولا يثبت بتهمة النساء وان كثر من منظمات ولا منفردات وهو
موروث يرثه من يرث المال من الذكور والاثنا عشر من الزوج والزوجة واذا
كان الوارث جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض بل للباقى وان كان واحدا المطالبة
بالحد على الحال ولو عفى السحق الواحد وجميع الورثة سقط الحد ولم يجر له بعد ذلك
المطالبة والسحق الحد العفو قبل ثبوت بعده ولا اعتراض للحاكم عليه وليس للحاكم ان
يقم الحد الا مع مطالبة المسحق ويكثر الحد بكثر القذف فان تكرر الحد والقذف
ثلاثا قل في الرابعة وقل في الثالثة سواء اتحد المذنب او تعدد ولو كثر
لم يتكرر الحد في واحد الاكثر ولو قذفه فحد فقال الذي قلت كان صحيحا وجب
بالثاني التعزير ولا يسقط الحد عن القاذف الا بالبيينة المصدقة او اقرار
المذنب او العفو ويسقط في الزوجة باللعان ايضا **المطلب الخامس** في التواخي
لو كان المذنب وعبدا كان التعزير له لا لمولاه فان عفى لم يكن لمولاه المطالبة
وكذا لو طالب ولو مات ورثه المولى ولا تعزير على الكفار ولو تابن وبالألقاب
والتعزير بالامراض الا مع خوف الفتنة ولا ينادى في تاديب الصبي على عشرة اسواط

وكذا المملوك ولو ضربه حدا في غير هذا عقه مستحبا على راي وثبت ما يوجب التعزير
شاهدين او الاقرار مرتين ولو قذف المولى عبدا او امته عزرا كالاجنبي وكل من فعل
محرم او ترك واجبا كان للأمام تعزير بالاسلغ الحد كمن يما يراه الامام ولا يبلغ حد
للمرة المرقولا حد العبد في المعبد وسات النبي عليه السلام او احدا لا يعلم السلام
بقتل ويجل لكل من سمعه قتله مع الاثم عليه وعلى ماله وغيره من المؤمنين لا مع الضرر
ويجوز قتل مدعي النبوة والشك في نبوة محمد عليه السلام او في صدقه من ظاهر الاسلام
ومن عمل بالتحريم بطلان كان مسلما او يوفى بان كان كافرا وثبت الحد على قاذف
للخصي والمجرب والمريض المدنف والرقيا والقرناء على اشكال ويجوز الحد على
القاذف في غير ان الاسلام ولو طالب المذنب وقيل عفى سقط ولو قذف الغائب
لم يقم عليه الحد حتى يقدم صاحبه وبطالب ولو جرح المذنب بعد استحقاقه لم
يقم الحد حتى يغيب وبطالب ولو قذف المولى ذلك كان وجها ولو كان محبونا وقت
القذف اسحق التعزير بعد الرقابة ولو قذفه بالزنى بالميتة او بالزنا به حد ولو
قذفه بالاثبات البهيمة عزرا ولو قذفه بالمضاجعة او القبيل او قذف امرأة بالمساحقة
على اشكال او بالوطء مستكره او قال انما ام ايا كاذب ولو قال يا لوطي ستل عن
قصه فان قال اردت انك من قوم لوط لم يحد وان قال اردت انك تفعل فعلهم
حد ولو قال يا محمدت او يا حبة عزرا ولو قاذف في عرفة الرمي بالفاحشه حد ولو
قال ما انا بزاز ولا امي بزازية او لم بزاز او ما يوفك الناس بالزنى وقصد بذلك
التعريض او قال قاذف صدقت عزرا وكذا يعزير لو قال اخبرني فلان انك تزني
سواء صدقه فلان او كذبه ولو قال استانف من فلان فهو قاذف له وفي كونه
قذا فلان اشكال ولو قذف محصنا فلم يقم عليه الحد حتى زنى المذنب ولم يسقط
الحد ولو لحق الذمي القاذف ابدان الحرب لم تعاد لم يسقط حد القذف عنها ولو قال

او المرتد

مسلم عن كثر زينة حال كفره كمنه ليدخل أشكال ولو قد فجعوا فادعى كفره أو رقه أو حمل السقوط
والثبوت ولو قد فاسم النبي صلى الله عليه وآله وجب قتله ولم يقبل توبته إذا كان عن فطره و
لو قال من رما في فهو أب الزانية فرباه واحد لم يكن قاذفا له وكذا لو قال أحد المختلفين الكاذب
هو أب الزانية فلا حد ولو قد فجع من لا يتحصن عدد كاهل مصر فلا حد **القسط الخامس**
في حد الشرب وفصوله ثلثة **الأول** الوجوب وهو ثلث أو السكر منه أو الفساق اختيارا
مع العلم بالتحريم والحال فالمنشأ ولهم الشرب والاصطباغ واخذ ممرجا بالأعذية والأدوية
وإن خرج عن حقيقته بالتركيب ولا يشترط الاشتكار بالعقل فلو شربا وفطره من السكر أو
مرج الفطره بالعدا أو شربا وله حد ولا فرق في السكر بين أن يكون متخذ من الشعير أو زبيب
أو عسل أو شعير أو حنطة أو ذرة أو غيرها سواء كان من جنس واحد أو أكثر والفساق
كالسكر وإن لم يكن سكر وكذا العصير إذا غلا وإن لم يقذف بالزبد سواء غلا من نفسه
أو بالنار إلا أن يذهب ثلثاه أو ينقلب غلا وكذا غير العصير إذا حصلت فيه الشدة المسكرة
والتمزاد غلا ولم يبلغ حد لا سكار ففي فحرقه نظر وكذا الزبيب إذا افقع بالماء فغلي من نفسه
أو بالنار ولا قرب البقاء على الحد ما لم يبلغ الشدة المسكرة ولا حد على الخمر ولا الذي
المستتر فإن نظاهر حد ويجوز الحنفية إذا شرب النبيذ وإن قل ولا يحد للكمر على الشرب
سواء نوعه عليه أو وجهه حلقه ولا الصبي ولا المجنون ولا الجاهل بجنس المشروب أو
تحريره لقرب عهد الإسلام وشبهه ولا على من اضطره العطش أو ساعة لفة الشرب
الخمر إذا لا قرب تحريمها ولا يجوز التداوى بالخمر تداوى ولا يحد لو فعل إلا مع الشبهة
ولو كان مركبا مع غيره كالقرباقب ولو علم التحريم وجعل وجوب الحد حد ولو شرب بطن
أنه من جنس آخر فلا حد فإن سكر فكالشعير عليه تسقط عنه قضاء الصلوة ونبذ شهادة
عدلين ولا يقبل شهادة النساء منفردات ولا منضمات وبالقرار مرتين ولا يكفي
المرقة ويشترط في المقر البلوغ والعقل والاختيار والقصد ولا يكفي الرأفة ولا النكمة

ويكفي أن يقول إن الشارب سكر أو شرب ما شرب غيره فكل **الفصل الثاني** في الواجب
ويجب ثمانون جلدة على المتناول حرا كان أو عبدا على رأي وأربعون على العبد على رأي
ولا فرق بين الذكر والأنثى والمسلم والكافر المتظاهر ويضرب غرابا على ظهره وكفيه و
يتقى وجهه ورجله والمقابل ويفرق على سائر بدنه لا رأسه ولا يقيم الحد عليه حال سكره
بل يخرج حتى يفيق ولا يسقط بالجنون ولا الارتداد وإذا اختلفت قتل في الثالثة و
قتل في الرابعة ولو تكرر الشرب من غير حد لم يحد أكثر من حد واحد ولو شرب الخمر مستحلا فوض
مزدوقا قيل يستتاب فإن تاب أقيم عليه الحد وإن امتنع قتل ما باقى السكرات فلا تقتل لها
للخلاف بين المسلمين بل يقيم الحد عليه مع الشرب مستحلا ومحرما وكذا الفساق ولو باع
الخمر مستحلا استتاب فإن تاب ولا قتل ولو باع مخمرا لم يحد وما عدا الخمر من السكرات
والفساق إذا باع مستحلا لا يقتل وإن لم يتب بل يوجب ويسقط الحد عن الشارب بالتوبة
قيل قيام البينة لا بعدها ولو تاب قبل قرأه سقط ولو تاب بعد تحريم الإمام وقيل يجب
الأقامة هنا ومن مات بالحد أو التعزير فلا دية له وقيل على بيت المال ولو بان فسق
الشاهد بحد الفصل فالدية على بيت المال دون الحاكم وعاقلة ولو أنفذ الحاكم إلى
حامل الأقامة الحد فأسقطت خوفا فدية العائنين في بيت المال وقيل عاقلة الإمام
وهي قضية عمر مع على عليه السلام ولو ضرب الحد أو أن يد من الواجب بإذن الحاكم
غلطا أو سهوا ولم يعلم الحد أو فات فعلى بيت المال نصف الدية ولو كان عدا ضمن
الحاكم النصف ماله ولو أمر بالحد فزاد الحد أو عدا فات فالنصف على الحد ولو
طلب الولي القصاص فله ذلك مع دفع النصف ولو زاد سهوا فالنصف على العاقلة
ويكفي أن يقسط الدية على الأسواط التي حصل بها الموت فيسقط ما قبل الساتع
والجواب الجميع لأنه قتل حصل من فعله مع وعدوان الضارب في حال الضمان كله
على العادي كما لو ضرب مريضا مشرقا على التلف وكما لو لقي حجرا على سفينة موقرة

قال
قوله

الصحيفة
حدا لشرقة

فقرها **المصل الثاني** في الداعي لو خد احد بها بالشرب والاخر بالقي حد على اشكال الماروي
انه ما فاء الا وقد شرب ولو خد بالقي حد التقليل على اشكال لو خد احد بها بالشرب في
وقت والاخر في آخر خد احد بها بالشرب كرها والاخر مطاوعا فلا حد وكذا على الاكره
مع الشهادة بطلاق الشرب والقي سقط الحد ومن اعتقد اباحه ما اجمع على حرمة كالمخمر
والمنته والدم ولحم الخنزير ونكاح المحرمات والزنى واباحه خامسة والمعتدة والمطقة
ثلثا فهو مرتد فان كان قد ولد على الفطرة قتل ولو فعل شيئا من ذلك محرما غير زنى ولو
ادعى حمل المحرم قبل مع الايمان بان يكون قريب العهد بالاسلام ومسألة يخفى عنه و
الا فلا واذا عجن بالخمر عجينا خفيفا واكله فالأقرب وجوب الحد ولو سقط به حد ولو احتضر
به لم يحد لانه ليس بنزيب ولا يتم يصل الى خوفه فاشبه ما لو ادعى جرحه **المقصد**
الثاني في حد السرقة وفيه فصول **الاول** الموجب هو السرقة وارتكابها ثلثة **الاول** السارق
ويشترط فيه البلوغ والعقل والاحتيا وفلورسوق الصبي لم يقطع بل يؤدب ولو تكررت
سرقة وقبل يقفو عنه او لمرة فان سرق ثانيا اذ بان عادتا لثا حكمت انامه حتى تدق
فان سرق رابعا قطعنا نامله فان سرق خامسا قطع كما يقطع الرجل وليس ذلك من
بار التكليف بل وجوب الثا ديب الحاكم لاشتماله على المصلحة ولا حد على المجنون بل يؤدب
وان كثر منه ولو سرق حال افاقه لم سقط الحد بالمجنون المعترض ولا بشرط الاسلام
ولا الحرمة ولا الذم ولا البصر فقطع الكافر والعبد والمأة والأعشى ولا بد وان يكون
مختارا فلورسوقه على السرقة فلا قطع ولا يكون الحاحه عذرا الا في سرقة الطعام في عام
فانه لا قطع حينئذ ويستوفى الحد من الذمى فلو سرق مال مسلم وان سرق مال ذمى استوفى
منه ان توافوا اليه والا فلا والامام رفعهم الى حاكم لم يقضى بمقتضى شرعهم **الكر**
المسروق وشروطه عشرة **الاول** ان يكون مالا فلا قطع سارقا لصغيره اذا اباعه بل القسامة
ولو لم يبعه اذ ب وعوق ولو كان عليه حلي او ثياب تلغ نصابا لم يقطع لتبوءه بالصغير

عليها ولو كان الكبير نايما على مناع فسرقة ومناعه قطع وكذا السكران والمغشى عليه و
المجنون ولو سرق عبدا صغيرا قطع ولو كان كبيرا لم يقطع الا ان يكون نايما او مجنونا
او مغشى عليه او عجزيا لا يعرف مولاه ولا يميز عن غيره والمذنب وام الولد والمكاتب على اشكال
كالقن ولو سرق عينا موقوفة ثبت القطع **الثاني** النصاب وهو ربع دينار ذهبا خالصا
مضروبا بسكة المعاملة او ما قيمته ذلك ولا قطع فيما قيمته اقل من ذلك ولا فرق بين
النصاب والطعام والفاكهة والماء والكلا والمخ والشح والنواب والطير الارضى
والعدا للصل والحوان والمجرى والصيد والطعام والرطب الذي يسرع اليه الفساد و
النصاب طرا ما يملكه المسلم سواء كان اصله الاباحه او لم يكن ويقطع سارق المصحف
والعتيق الموقوف مع بلوغ قيمتها النصاب والربع من الذهب الا بربا ذالم يساوي ربعا
مضروبا لا قطع فيه ويقطع في خاتم وزنه سدس دينار وقيمته ربع على اشكال دون
العكس ولو سرق نصابا يقطع انه غير نصاب او نايما يقطع انها فلورسوق حد فلورسوق
قيضا قيمته اقل من نصاب وفي جيبه دينار لا يعله ففي القطع اشكال وهل يشترط
اخراج النصاب رده فعه اشكال اقرب ذلك الامع قصر الزمان ولو اخرج نصف المقتل
وترك النصف الاخر في الحرز فلا قطع وان كان المخرج نصابا ولو اخرج شيئا فنيا او
اخرج الطعام على التواصل بان سال من الحرز الى خارج فهو كدفعه ولو جمع من البذر الثبوت
في الارض الحرز قدر النصاب وقطع لانها حرز واحد ولو اخرج النصاب من حرز لم
يقطع الا ان يكونا في حكم الواحد بان يشتملها ثالث ولو حمل النصابا ثانيا لم يقطع
احدهما ولو حمل نصابين قطعا وقيل لو سرق نصابا قطعا وجبا يكون القيمة تبلغ
نصابا قطعا لا باجتهاد المقوم **الثالث** ان يكون مملوكا غير السارق فلورسوق ملك
نفسه من المرقن او المستأجر لم يقطع ولو توفى المالك قبل ان يملك لم يقطع وكذا الواحد
من المال المشترك ما يظن انه قدر نصيبه فبان ان يزيد بقدر النصاب ولو تجدد ملكه

قبل الأخراج من الحرز فلا قطع وكذا لو ملكه بعد الأخراج قبل المرافعة أما حصة أو ميراث أو بيع
أو هبة لك من أسبيل الملك ولو ملكه بعد المرافعة ثبت الحد ولا يقطع لو سرق مال عبد مختف
ولما كان مكانه الشبهة ولو قال السارق سرق ملكي سقط القطع بحجة الدعوى لأنه صار
خصاله في المال فكيف يقطع ممن غيره ولو قال المسروق منه هو ملك فانكر فلا قطع ولو قال
السارق هو ملك شركي في السرقة فلا قطع فلما انكر شركه لم يقطع المدعي وفي المنكر أشكال
أقرب القطع ولو قال العبد السارق هو ملك سيدي لم يقطع وإن كذبه السيد وكذا لو
قال الأب هو ملك ولدي فانكر **الرابع** أن يكون محتوماً فلو سرق خيراً أو خيراً لم يقطع
وإن كان من ذمي ستر وإن وجب الغرم ولو سرق كل ما مملوكاً فتمت ربح دينار فالأقرب
القطع ولو سرق آله فهو كالظنور والملاهي وآنية محترمة كآنية الذهب والفضة فإن
قصداً لم يقطع وإن قصد السرقة ورضاهما نصيباً فالأقرب القطع ولو سرق مال
حرفي مستأمن لم يقطع ولو سرق مال ذمي قطع ويقطع الحرفي والذمي إذا سرق مال مسلم
أو ذمي أو معاهد **الخامس** أن يكون الملك تاماً للمسروق منه فلو سرق ما لا مشتركاً بينه وبينه
ولو سرق ما لم يقطع مع الشبهة ولو اشتف الشبهة وعلم التحريم قطع إن بلغ نصيب الشريك
نصيباً ولو كان الكثر قابلاً للقسمة ولم يزد المأخوذ على مقدار حصة حل على قسمة فاسدة
على أشكالاً أقرب ذلك أن قصده ولا قطع ولو سرق من مال الغنمية فرأى بيان أحدهما
لا قطع والثانيه يقطع إن زاد عن قدر نصيبه بقدر النصيب وكذا البحث فيما للسارق
فيه حق كبيت المال ومال الزكوة والخمس للفقير والعلمي والأقرب عدم القطع في هذه
الثلاثة ويقطع الأب لو سرق من مال الأب والأم وكذا الأم لو سرق من مال الولد
لا يقطع الأب ولا الجد بالسرقة من مال الولد وكل مستحق للنفقة إذا سرق من المستحق عليه
مع الحاجة لم يقطع ويقطع بدونها الأمع الشبهة **السادس** أن يتناع الشبهة فلو توافقت
الحل لم يقطع كما لو سرق من الديون الباذل بقدر ما يعتقد بأباحة الاستقلال بالمقتضى

رضا ضحا

ولو لم يعتقد الحل قطع أما مع المنع فلا أن سرق من الجنس أو من غيره ويقطع القريب
بالسرقة من مال قريبه وكذا الصديق وإن تأكدت الصفة ولو توافقت الشارقة مال
المسروق أو ملك الحرز أو كون المسروق مال ابنه فهو شبهة بخلاف كون الشيء
مباح الأصل كالخطيب أو كونه رطباً كالقواله أو كونه متعزاً للغنم كالمرق والشع
المستعمل ولو قطع مرة في نصيب سرقة ثانياً قطع ثانياً ويقطع الأجير إذا أحرز من مرة
وفي رواية لا يقطع ويحل على حاله الاستيمان وفي الضيق قولان أحدهما عدم القطع
مطلقاً والثاني يقطع مع الأحرار عنه ولو أضاف الضيف ضيفاً بغير إذن صاحب
المنزل فسرق الثاني قطع ولا يقطع عبد الإنسان بالسرقة من مال مولاه وإن استغنى
عنه الشبهة بل يوجب وكذا عبد الغنمية بالسرقة منها ولو حصلت الشبهة للمالك
سقط القطع أيضاً كما لو ادعى صاحب المنزل السرقة والمخرج الانتخاب منه أو الاتباع
أو الأذن في الأخراج والقول قول صاحب المنزل مع عينه في المال لا يقطع وكذا لو
قال المال لي وانكر صاحب المنزل حلف صاحب المنزل ولا قطع **السابع** أخراج النصيب
من الحرز فلو بقى واحد النصيب ثم أحدث فيه ما ينقصه عنه قبل الأخراج ثم أخرجه
كان محرقاً للثوب ويذبح الشاة فلا قطع ولو أخرج النصيب فنقص قيمته بعد الأخراج
قبل المرافعة ثبت القطع ولو استلج داخل الحرز النصيب كاللؤلؤة فإن تعذر إخراجها
فهو كاللؤلؤة لا حد ولو اتفق خروجها بعد خروجها ونظم المال وإن كان خروجها
مألاً لا يتعدى بالنظر إلى عاداته قطع لأنه يجري مجرى إيداعها في وعاء ولو أخرج المال
وأعاد إلى الحرز قبل أن يسقط القطع لحصول التسليم التام وفيه أشكال ينشأ من أن
القطع موقوف على المرافعة فإذا دفعه إلى المالك سقط المطالبة ولو هلك الحرز جاعة
فأخرج المال أحدهم احتسب بالقطع ولو قرنه أحدهم فأخرجه آخر فالقطع على المخرج
ولو وضعه الداخل في وسط القبر فأخرجه الخارج قيل لا قطع على أحدهما لأن كل

منه لم يخرج عن كمال الحرز **الثامن** ان يترك الحرز سفرا او شركا ولو جهلك هو و
اخرج آخر لم يقطع احدها **التاسع** ان يخرج المتاع نفسه او بالشركة من حرز ما بالمباشرة
او التسبب مثل ان يضعه على ظهر ذبابة في الحرز ويخرجها به او على جناح طائر من شاة
العود اليه ولو لم يكن فهو كالمسلف وان اتفق العود او يئد لم يحد منه من خارج
او يامر صبيتا غير حرز او يحتمل باخراجه فان القطع يتوجه على الأمران الصبي و
المجنون كالألة **العاشرة** ان يأخذ سرقا فلو حركه فصارا هرا واخذ لم يقطع وكذا المستامن
والمودع لو كان **الركب** الفاعل وهو الأخراج من حرز سرقا **وفيه** مطالب **الأول** الحرز
وهو ما بعد العرف حرز عدم تصديق الشارع عليه فيما لا يعرف هو متحقق فيما
على سارقه خطر كونه ملحوظا دائما او مفعلا عليه او مغلقة او مدفونا وقيل كل موضع
ليس لغير المالك الدخول اليه الأبدانه فلا قطع على من سرق من غير حرز كالأرجية و
الحمامات والمواضع المتناية والمأذون في غشيانها كالمساجد الآمع المراجعة الدائمة
على أشكال وفي قطع سارق سائر الكعبة أشكال ولا قطع على من سرق من الخبأ والكم الظاهر
ويقطع لو كانا باطنين ولا في ثمره على شجرها بل بعد قطعها وادارها ولو كانت الشجرة في
موضع حرز كالدار فالأولى القطع مطلقا ولا على من سرق ما كولا في عام مجاعة وحرز
الأموال يختلف باختلافها فحرز الصناديق تحت الأقفال والأغلاق الوثيقة في العمران
وحرز الثياب وما خفي من المتاع كالصفر والخاسر في الدكاكين والبيوت المقفلة في
العمران ولو كانت مفتوحة وفيها حرائر مقفلة فالحرز حرز لما فيها وما خرج عنها
فليس بحرز الآمع مراعاة صاحبها والبيوت في البساتين والصحراء ان لم يكن فيها احد
فليس حرزا وان كانت مغلقة وان كان فيها اهلا او حافظا فهي حرز
الأصطلح حرز للدواب مع الغلق والمراعاة على أشكال وفي كون اشراق الراعي
على العنق في الصحراء حرزا نظرا والموضع في الشارع والسجد حرزا لجأ صاحبها بنظر

الأثمان والجواهر

الأيام ولا يولييه ظهره وان لا يكون هناك زحام يستغل العتس عن حفظ المتاع و
المحفوظ بعين الضعيف في الصحراء ليس بحرزا اذ لا يملكه والمحفوط في قلعة محكمة
اذ لم يلحظ ليس بحرز وليس الثوب حرز له وكذا التوسد عليه ما لم يتم ولو كان المتاع
بين يديه كقماش البنازير والمباغة في دريا ود كان مفتوح وكان مراعيه بنظر
اليه فهو بحرز على أشكال ولو نام او كان غائبا عن مشاهدته فليس بحرزا والمدار بالبيل
حرزا وان نام صاحبها اذا كانت مغلقة ولو كانت مفتوحة وصاحبها مراع فحرز
على أشكال والآلة وان اعتمد في النهار على ملاحظة الخيران ولو ادعى السارق انه
نام سقط القطع والعيان ان نصب فمقر إلى الملاحظة ولا يكفي احكام الربط و
تفصيل الأمتعة عن دوام اللحظ والدواب بحرزة بنظر الراعي في الصحراء اذا كان على
نشره كون القطر بحرزا بالبقاء بنظر اقره اشتراط سائق معه بل بحرز نفسه ما
رماه بيد والراكب بحرز مركوبه وما امامه والسائق جميع ما قد امه مع النظر ولو
سرق الجمل بما عليه وصاحبه نام عليه لم يقطع لأنه في يد صاحبه ولو سرق من الحمام
ولا حافظ فيه فلا قطع ولو كان فيه حافظ فلا قطع ايضا ما لم يكن قاعدا على المتاع
لأنه مأذون في الدخول فيه فصار كسرة الضيق من البيت المأذون له في دخوله و
لو كان صاحب الثياب ناظرا اليها قطع ولو ادعى الحامي لزمه مراعاتها بالنظر والحفظ
فان تشاغل عنها او ترك النظر اليها فسرقت غرم بتفريطه ولا قطع على السارق و
ان تعاهد الحامي بالحفظ والنظر فسرقت فلا غرم وتبطل القطع وحرز جائط الدار
بناؤه فيها اذا كانت في العمران مطلقا او في الصحراء مع الحافظ فان اخذ من اجزاء
الحائط او حشبه نصا با في هذه الحال وجب قطعه ولو هدم الحائط ولم يأخذ لم
يقطع كما لو انقلب النصاب في الحرز وباب الحرز المنسوب فيه بحرز سواء كان مغلقة
او مفتوحا على أشكال يقطع سارقه ان كانت الدار بحرزة بالعمران او بالحفظ وباب

الحزب في الدار محرز ان كان باب الدار مغلقا وان كان مفتوحا ولو كان باب الدار مفتوحا فليس
بحزب الا ان يكون مغلقا او مع المراجعة وحلقه الياس محرز مع السر على أشكال ولو سرق باب
سجدا وثيلا من ثقبه لم يقطع والقبر حزر للكفن فلو بنى وسرقه قطع وهل يشترط التقابل
خلاف وقبل يشترط الا في خاصة ولو بنى ولم يأخذ قبره فان تكرره وفار السطبان كاله قبله
للا رجوع وليس القبر حزر لغير الكفن فلو بنى الميت من غير الكفن كتب لم يقطع سارقه وكذا العامة
ثم الحضم الوارث ان كان الكفن منه والا حنبي ان كان منه ولو كان الحزر ملكا لشارق الا انه
في يد السروق باجاء او عارية قطع وان كان بعصب لم يقطع والا قرب ان الدار المغصوبة
ليست حزر عن غير المالك ولو كان في الحزر مال مغصوب لشارق فاخذ غير المغصوب فالأقرب
القطع ان هنك لغير المغصوب والا فلا ولو جازيا للا حنبي استراج المغصوب بطريق السببه
جاء التفصيل **المطلب الثاني** في ابطال الحزر وهو النقب او فتح الباب والعقل فلو قربت في عاد في
الليلة الثانية للأفراج فالأقرب للقطع على أشكال الا ان يطلع المالك ويهل ولو اشترك في النقب
واخذ قطعا ان يلع بصيب كل منهما نصا يا ولو اخذ احدهما شريك النقب سدا والا حنبي قطع
صاحب البيت خاصة مع انه لو يقب واحد واخرج آخر سقطت عنهما ولا يشترط في الاشتراك في
النقب الشريك في كل ضربة او التحامل على آله واحد بل التقابل في الضرب شره بخلاف قطع العض
في القضا من ولو يقب اذ دخل احدهما واخرج المتاع الى باب الحزر فادخل الآخريين واخذ
قطع لا الأول ولو وضعه خارج الحزر فعليه دون الثاني ولو وضعه في وسط النقب
فاخذ الآخريين قطعهما وعدمه فيها ولو هنك الحزر نصيبا او مجنونا ثم قتل ثم اخرج
ففي القطع **المطلب الثالث** في الأفراج اذا رمى المال الى خارج الحزر قطع سواء اخذ او تركه
ولو وضع المتاع على الماء حتى جرى به الى خارج الحزر قطع ولو وضعه على ظهر الدابة فخرجت
بعد هنك في القطع أشكال ولو اخرج شاة فتبعها فمخلتها او غيرها أشكال ولو حمل عبد
صغيرا من حريم دار سيده في القطع أشكال من حيث انه حزر ولا ولو دعاه وخذعه على

الخروج من الحزر وهو بمنزلة فلا قطع اذ حزره قوته وهي معه ولو حمل حزا ومعه شاة ففي دخول
النبايحت بين نظرا قره الدخول مع الضعف لا القوة ومخاونة سارقا أشكال ولا يقطع بالنقل
من زاوية من الحزر الى زاوية اخرى ولو اخرج من البيت المغلق لا الدار المغلقة فلا قطع ولو كان
الى الفتوحه قطع ولو اخرج من بيت المفتوح الى الدار مطلقا فلا قطع واذا احزر من المضارب
مال المضاربة او المستودع الوديعه او العارية او المال الذي وكل فيه فسرقه اجنبي فعليه
القطع ولو غصب عينا او سرقها واحزرها فسرقها سارق فلا قطع ولو ترك المتاع في مكان ركك
فاضغ فخرج او على حائط في الدار فاطارته الرج الى خارج فالأقرب عدم القطع **الفصل**
الثاني فيما ثبت به السرقة انما ثبتت بشهادة عدلين او الأقرار مرتين ولا يقبل شهادة النساء
سفردات ولا منقعات في القطع وتثبت في المال وكذا لا تثبت القطع بالأقرار مرة بل المال تثبت
باليقين المردودة المالة ومن القطع وينبغي للحاكم التعريف للقر بالسرقة بالانكار يقول ما
اخاك سرق ويسمع الشهادة مفصلة لا مجمله ويشترط في المقر البلوغ والعقل والأختيار
والحرية فلا ينفذ اقرار الصبي وان كان مرافقا ولا المحنون ولا الكرم لا في المال ولا في القطع
ولو ضرب فرد السرقة بعينها بعد الأقرار بالضرب قبل يقطع والأقرب المنع ولو اقر الساعي
او العاقل والنائم او المغمى عليه لم يجر ولو اقر المجنون عليه لسفه قطع ولا تصل في المال
وكذا المفلس لكن ينفع بالعين بعد زوال الحجر والأقرب ان العبد اذا صدقه مولاه قطع
والاتباع بالسرقة بعد الحرية ولو تاب بعد قيام البينة قطع ولو تاب بعد الأقرار مرتين على ترائي
او رجوع بعد المرتين لم يسقط الحد ولا الغرم ولو تاب قبل البينة سقط القطع خاصة **الفصل**
الثالث في الحد وبحسب قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والابهام فان عاد
قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب بعد عليها فان عاد ثانيا فدخل السجن
فان سرق بعد ذلك من السجن او غيره قبل والنصاب في المرات بعد الأولى كخوفه الأولى ولو
تكررت السرقة ولم يطره جردا واحدا واذا قطع يستحب حنبله بالنيت المغلي نظرا له ويب

بواجب ومؤنة عليه ولو كانت يد نافذة اصبعاً اجترى بالتثنية حتى لو لم يبق سوى اصبع
غير الابهام قطعت دون الراحة والابهام ولو كانت المين شلاء قطعت ولم تقطع اليسرى
وكذا لو كانت اليسرى شلاء او كانت شلاء يمين او لم يكن له يمين ولو ذهبت اليمنى بعد الغنابة
قبل القطع سقط ولو سرق ولا يمين له قطعت يمينه وقيل رجله ولو لم يكن له يمين قطعت
رجله اليسرى ولو لم يكن له يد ولا رجل جبر ولو كان له اصبع مزبلة ولم يكن قطع الا ربع
الا يقطع بل وتقطع الحداد اليسرى عمداً من دون اذن المقتول فعليه القصاص
القطع باق ولو طعن اليمنى فعلى الحداد الذميمة وفي سقوط القطع أشكالاً ينشأ من الرواية
المستتمة لعدمه بعد قطع الشمال ومن عدم استيفاء الواجب ولو كان على معصم كفان
قطعتا اصابع الاصلية وعلى السارق ردة العين ان كان يافيه ومثلها او قيمتها ان لم
يكن مثلية مع التثنية ولو نقص فعليه الارش ولو كان لها اجر فعليه الاجرة ولو مال الملك
رذعاً على ورثته فان لم يكن وارث فالامام واذا سرق ولم يقدر عليه ثم سرق ثانياً قطع
بالاولى لا بالاخيرة واغرم المالكين ولو قام البيعة بالسرقة ثم امسكت حتى قطع ثم شهدت
بالسرقة الثانية ففي قطع الرجل قولان ولا تقطع السارق الا بعد مطالبة المالك فلو لم يرفعه
لم يرفعه الامام وان قامت البيعة او عرف الحاكم بعلمه ولو وجهه المالك العين او عفى عن
القطع قبل المرافعة سقط القطع ولا يسقط الوعفى او وجهه بعدها ولا تضمن سراً به الحد
وان اقيم في عراويزه ولو اقر قبل المطالبة والدعوى ثم طالب فقطع لا قبله ولا فرق في
الحد بين الذكر والاشي ولا الحر والعبد واذا اختلف الشاهدان سقط القطع مثل ان
يشهد احدهما انه سرق ثوباً وقال الآخر سرق كتاباً او يشهد احدهما انه سرق يوم الخميس
والآخر الجمعة او انه سرق من هذا البيت والآخر من بيت آخر او يشهد احدهما انه سرق ثوباً
ابيض والآخر اسود ولو قامت البيعة بالسرقة فانكر لم يقتص الا ان كان فان ادعى المالك السابق
احلف المالك وسقط القطع ولو نكل احلف الآخر وقضى عليه **المقصود الثاني** في حد

في حد

المحارب **وقد مطالب الاول** المحارب كل من اظهر السلاح وجروته لاخافة الناس في بيا وجربلا
كان او فاعداً مضراً وغيره ولا يشترط الذم ولا العدد بل الشك فلو عالت المرأة الوحيدة
بفعل قوي فهي قاطعة طريق ولا يشترط كونه من اهل البرية على الشكال ومن لا شركة له فمقتل
وهل يقتل قطع الطريق للجرم مع ضعفه عن الاخافة الا قربه لك ولا يشترط السلاح بل لو
اقتصر في الاخافة على الحجر والعصا فهو قاطع طريق وانما يتحقق لو قصدوا اخذ المال فصرحوا
بما هم فيه فان اخذوا بالحفية فهم سارقون وان اخذوا بغيرها فاهربوا فمقتلون
لا قطع عليهم ولا يثبت قطع الطريق للطبيع ولا الردء ويثبت بشهادة عدلين او اقرار
مرة ولا يقبل منها ردة النساء منفردات ولا منقطعات ولو شهد بعض النصوص على بعض
بعض المأخوذين لبعض لم يقبل ولو قالوا عرضوا لنا واحداً فاهربوا فمقتلون ولو شهدا ثلثان
على بعض النصوص انهم اخذوا جماعة او اثنين وشهدوا هؤلاء الجماعة او الاثنين على بعض
آخر غير الاول انهم اخذوا الشاهدين حكم بينهما في جميع والنص محارب فاذا دخل دال
متعلباً كان لصاحبها محاربته فان ادى الدفع الى قتله كان هديراً وان ادى الى اقل المالك
كان شهيداً ويقضي من النص وكذا الطريق ويجوز الكف عنه الا ان يطلب نفس المالك فلا يجوز
الاستسلام فان عجز عن المقاومة هرب مع المكنة **المطلب الثاني** الحد واختلف على ما يقتل
بغيره الامام بين القتل والصلب والقطع مخالفاً والنفي وقيل ان قتل قتل قصاصاً فان عفى
الولي قتل حداً ولو قتل واخذ المال استرجع منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل
وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفي وان جرح ولم يأخذ قصص منه ونفي
ان اظهر السلاح واخاف خاصة نفي لا غير فان تارب قبل القدر عليه سقط الحد دون حق
الناس من مال او جنابة ولو تاب بعد الظفر لم يسقط الحد ايضاً واذا قطع يدي اليمنى
ثم قطع رجله اليسرى ونجم وليس الجسم فرضاً ولو فقد احد العضوين اقتصر العجز
خاصة فان ائتمل الى غيرها ويصلب المحارب جناً على الصغير ومقتولاً على الآخر ولا يترك
فقداه

الاصح

المودار كمن تملياً فلهما حب لا رتبة
فاذا ادبروا وتولوا بالحدود في الدرع
القتل كان دمه هدرًا او قتلان كان
فهو شهيد وكذا الجراح التي تصيب في حال
الحرب فلا ندم بها للمالك ولو قطع يدا او
وكذا اذا سرت الى ثلثة فهو هدر الا اقرم

الحديث

المحارب

حَتَّى يَكُونَ ثَلَاثَ أَيَّامٍ ثُمَّ يَنْزِلُ وَيُقْبَلُ وَيُقْبَلُ عَلَيْهِ وَيُدْفَعُ وَيُؤْتَى فِي الصَّلَاةِ الْقَتْلُ أَمْرٌ
 بِالْأَعْيَالِ وَالْمَكُونِ قَبْلَ الْقَتْلِ وَلَا يَبْدَأُ بَعْدَ وَإِذَا تَوَلَّى كُتِبَ كُلُّ بَلَدٍ بِقَدْرِهِ أَنَّهُ حَارِبٌ فَلَا يَبِيعُ
 وَلَا يَأْكُلُ وَيَمْنَعُ مِنْ مَوَالِيهِ وَمِنْ بَنَاتِهِ وَمِنْ جِوَارِيهِ إِلَى أَنْ يَتُوبَ فَإِنْ قَصَدَ الْكُفْرَ مَنَعَ فَإِنْ
 مَنَعَهُ مِنْ دُخُولِهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ وَيَجِبَ قَتْلُ الْحَارِبِ قَوَّةً إِذَا قُتِلَ عَنْهُ طَلِبُ الْمَالِ مَعَ الْقَتْلِ وَكَانَ
 فِي الْإِسْلَامِ وَالْكَفَرِ وَكَوْنُهُ عَلَى الْوَلِيِّ قَتْلُ حَرْبٍ أَوْ كَانَ الْقَتْلُ كَفَرًا أَوْ لَا وَلَوْ قُتِلَ الْمَالُ فَهُوَ قَاتِلُ
 عَمْدٍ أَمْرٌ إِلَى الْوَلِيِّ خَاصَّةً وَلَوْ جَرَحَ طَلِبُ الْمَالِ قَتْلُ الْوَلِيِّ أَوْ عَقِبَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا قِصَاصٌ وَلَا
 يُشْرَطُ فِي قِطْعَةِ أَهْلِ الْقِصَاصِ وَلَا أَخَذَ مِنْ حَرْبٍ عَلَى التَّخْيِيرِ بِيَدِ قِطْعَةٍ بَلْقَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ
 وَالْمُتَكَلِّفُ وَالْمُسْتَلْبُ وَالْمُتَحَالِلُ بِالزَّوْرِ وَإِلَّا سَأَلَ الْكَادِيَةَ لَا يَقْطَعُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَلْ يَتُوبُ
 وَيُسَرِّقُ مِنْهُ الْمَالُ وَالْمَنْجُوعُ وَالْمَرْقُوعُ مِمَّا يَحْبِيهِ لِلْبَيْعِ وَالْمَرْقُوعُ لَا يَقْطَعُ أَحَدٌ مِنْهُمَا
 جَرَحَ قَاطِعَ الطَّرِيقِ فَرَّقَ عَنْ قَتْلِهِ قِصَاصًا أَوْ جَدَّ عَلَى التَّخْيِيرِ أَنْ عَقِبَ الْوَلِيُّ تَحْيِيرَ الْحَاكِمِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ
 وَلَوْ مَاتَ الْحَارِبُ قَبْلَ اسْتِيفَةِ الْعِدَمِ يَصْلُبُ مِنْ اسْتِيفَةِ بَيْتِهِ بِالسَّرِقَةِ وَيُسَرِّقُ بِالْقِصَاصِ
 قَدِيمَ الْقِصَاصِ وَيَحْلُكُ حَتَّى يَمُوتَ لَمْ يَقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَيْتُهُ بِالْقِصَاصِ ثُمَّ قُطِعَ الطَّرِيقُ
 قَدِيمَ الْقِصَاصِ ثُمَّ قُطِعَتْ رِجْلُهُ لِلْسَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ مَحَالٍ وَكَذَا يُولَى بَيْنَ الْقِطْعَةِ فِي قِطْعِ الطَّرِيقِ
الطَّلَاةُ فِي الدَّفَاعِ بِحِجَابِ الدَّفَاعِ عَنِ النَّفْسِ وَالْجُرْمِ مَا اسْتَطَاعَ وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْلَامُ وَاللَّاسِيَانِ
 أَنْ يَدْفَعَ عَنِ الْمَالِ كَمَا يَدْفَعُ عَنِ نَفْسِهِ وَإِنْ قُتِلَ لَمْ يَجِبْ وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْأَسْجَلِ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ بِهِ
 أَرْتَقَى إِلَى الصَّعْبِ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَإِلَى الْأَصْعَبِ فَلَوْ كَفَاهُ الصَّبَاحُ وَالْإِسْتِغْلَامُ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ
 أَقْصَرُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ خَاصِمَهُ بِالْعَصَا فَإِنْ لَمْ يَقْضِ قِيَامَ السَّلَاحِ وَيَذْهَبُ مِنَ الْمَدْفُوعِ حُدُودًا
 حَرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا سَلَامًا أَوْ كَافِرًا وَلَوْ قُتِلَ الدَّافِعُ كَانَ الشَّهيدَ وَيُقْبَلُ الْمَدْفُوعُ وَكَذَا جَنَابَتُهُ
 بِخِلَافِ الْمَدْفُوعِ وَلَا يَسْأَلُ الْأَمْعُ الْعِلْمَ بِقُدْرَةِ فِدْوَعِهِ مُقْبِلًا فَإِنْ أَذْبَنَ عَنْهُ وَاجِبًا فَإِنْ
 عَطَلَهُ مُقْبِلًا أَقْصَرُ عَلَيْهِ لَا نَدْفَاعَ الضَّرْبِ بِذَلِكَ وَلَوْ قُطِعَ يَدُهُ مُقْبِلًا فَهُوَ فِي الْحَيَاةِ وَالسَّرَاةِ
 فَإِنْ قُطِعَ أُخْرَى مَدْرَأَ صَمْعًا وَفِي رَأْسِهَا فَإِنْ أَدْرَكَتْ الْقِصَاصُ فِي الْيَدِ وَإِنْ أَدْرَكَتْ

الْمَنْعُ عَلَى سِتَّةِ أَحَدٍ
 لَدَهَا عَقْلُهُ وَلَكِنَّهُ قَتَلَ
 وَهِيَ أَمْرٌ بِسُكُونِهِ هَبَانَهُ
 بِالْقِصَاصِ

الدَّفَاعُ

يَدْفَعُ

سَكَانٌ

الْأَوَّلُ

الْأَوَّلُ

الْأَوَّلَى وَسَرَّتِ الثَّانِيَةَ فَالْقِصَاصُ فِي الْفَرْقِ فَإِنْ سَرَّتْ بَقِي الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ بَعْدَ نِصْفِ
 الدِّيَةِ فَإِنْ أَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقُطِعَ رِجْلُهُ وَسَرَّ الْجَمِيعُ قَبْلَ نِصْفِ الدِّيَةِ أَوْ يَقْتَصِرُ بَعْدَ
 ثَلَاثِي الدِّيَةِ وَلَوْ قُطِعَ يَدُهُ مُقْبِلًا ثُمَّ رَجَعَهُ مَدْرَأَ سَرَّ الْجَمِيعُ ضَمِنَ نِصْفَ الدِّيَةِ أَوْ يَقْتَصِرُ مِنْهُ
 بَعْدَ نِصْفِ الدِّيَةِ لَتَوَلَّى الْجُرْحَيْنِ هُنَا قِصَاصُ الْجُرْحِ وَاحِدٌ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَلَوْ قُتِلَ الْأَوَّلُ
 كَذَلِكَ كَانَ أَقْرَبَ لِسُقُوطِ أَعْيَالِ الطَّرَفِ مَعَ السَّرَاةِ كَالْوَقُوعِ بِهِ وَآخِرُ رِجْلِهِ ثُمَّ الْأَوَّلُ يَدًا
 أُخْرَى وَسَرَّ الْجَمِيعُ فَإِنْ أَمْسَكَتْ يَدًا وَبِأَيِّ قِصَاصٍ وَتَرْتِيبٍ وَلَوْ جَرَحَ نِزْوَجَتَهُ أَوْ غُلَامَهُ أَوْ
 جَارَتَهُ مِنْ بَنَاتِهِ وَنِزْوَجَتَهُ كَانَ لَهُ دَفْعُهُ فَإِنْ أَمْسَكَتْ فَلَهُ قَتْلُهُ وَمَنْ أَطْلَعَ عَلَى قَوْمٍ فَلَهُمْ جَرْحُ رِجْلِهِ
 فَإِنْ أَمْسَكَتْ مِنَ الْكُفْرِ عَنْهُمْ فَرَمَوْهُ بِحَصَاةٍ أَوْ حَوْجَةٍ فَهُوَ قَتْلٌ وَلَوْ بَادَرُوا إِلَى مَدْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِ قِصَاصٍ
 لِلْخِيَابَةِ وَلَوْ كَانَ الْمُسَاطِعُ رَجُلًا سَلَامًا صَاحِبَ الْمَنْزِلِ أَقْصَرُ عَلَى جَرْحِهِ فَإِنْ رَمَاهُ ضَمِنَ الْأَمْعُ جَرْحُ
 الْمَرْأَةِ فَإِنْ لَمْ يَسْرِقْ لَوْ أَمْسَكَتْ بِالزَّوْرِ عَنِ الْكُفْرِ أَدْنَى الْحَرَمِ الدَّفْعُ عَلَى الْعَوْرَةِ وَالْجَسَدِ وَ
 لِلْأَسْنَانِ دَفْعُ الدَّابَّةِ الصَّائِلَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا ضَمَانَ لَوْ تَلَفَتْ وَلَوْ تَلَفَتْ الْمَعْصُومَةُ فَفُتِّقَتْ
 أَسْنَانُ الْعَاقِضِ فَلَا ضَمَانَ وَلَهُ تَحْلِيصُ نَفْسِهِ بِاللِّكْمِ وَالْجُرْحِ فَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ جَارَ قَتْلِهِ وَلَا يَرْتَقِ
 إِلَى الْأَصْعَبِ الْأَمْعُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَإِنْ أَرْتَكَبَهُ مَعَ امْكُنَ الدَّفْعُ بِالْأَسْجَلِ قَبْلَ وَبِأَدَبٍ
 نِزْوَجَتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرِعِ قَبْلَ نِصْفِ الدِّيَةِ التَّادِيَةُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ وَيُشْكَلُ بَيْنَ الْبُغْزِ
 السَّابِغِ أَمَّا الصَّبِيُّ لَوْ دَبَّحَهُ أَوْ جَدَّ لَهُ فَإِنَّ ضَمِنَ دِيْنَهُ مَا لَهَا وَلَوْ قُطِعَ سِتْرُهَا ذَيْنِ
 صَاحِبِهَا فَإِنَّ دِيْنَهُ وَلَوْ كَانَ مَوْلًى عَلَيْهِ ضَمِنَ الدِّيَةَ إِنْ كَانَ وَلِيًّا كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَكَذَا
 الْأَجْنَبِيُّ وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَتَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ وَادَّعَى إِمْرَأَةً نَفْسِهِ أَوْ مَالَهُ وَانْكَرَ فَاثْرَتَهُ
 فَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ بِسَيْفٍ مُشْرِعًا مُقْبِلًا عَلَى صَاحِبِ الْمَنْزِلِ سَقَطَ الضَّمَانُ لِرَجْمِ صَدْرِهِ
 الْمُدَّعَى وَالْقَارِئَانِ إِذَا صَالَ كُلُّهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ضَمِنَ الْجَنِيْنَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا
 فَضَالُ الْأَمْرِ فَقَصْدُ الْكَافِرِ الدَّفْعُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا يَحْبِيهِ بِالْدَّفْعِ مَعَ عَدَمِ تَجَاوُزِ
 الْحَاجَةِ وَيَضْمِنُ الْأَخْرَجُ الْجَمِيعَ وَلَوْ جَرَحَ أَيْتَانِ وَادَّعَى كُلُّهُمَا الدَّفْعَ حَلَفَ الْمَكْرُ وَلَوْ

الصَّالِحَةُ
 2

المقتل
في حد

امر نائب الامام بالصعود الى محلة أو الزوال الى شرفات فان كرهه ضمن الدية ولو كان
للمصلحة المسلمين فالدية في بيت المال ولو لم يكرهه فلا ضمان وكذا لو امر ناسا غيره بذلك
من غير اجبار **الفصل الثاني** في حد المرتد **في حقه** فصلان **الاول** المرتد وهو الذي كفر بعد
الاسلام سواء كان الكفر قد سبق اسلامه او لا وهو يحصل اما بالفعل كالسجود للقسطنطين و
عبادة الشمس والقمر المصحف في القاذورات وكل فعل يدل على الاستهزاء بصريحها واما
بالقول كاللفظ الدال بصرحها على محرم ما علم بثبوت من دين الاسلام ضرورة او على اعتقاد
ما يحرم اعتقاده بالضرورة من دين محمد عليه السلام سواء كان القول عنادا او اعتقادا
او استهزاء ويشترط في المرتد البلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا عبرة بارتداد الصبي
نعم ثبوتها لا يرتفع به وكذا المحنون لا عبرة بركته ولو ارتد عاقلاته خرجت فان كان عن
فطرة قتل والا فلا لأن قتله مشروط بالامتناع عن التوبة ولا حكم لامتناع المحنون ولو
اكره على الردة لم يكن مرتدا وله اظهار كلمة الكفر للثبوت ولو شهد بركته انما انشا فقال كذا
لم يسمع منه ولو قال كنت مكرها فان ظهر علامة الاكراه كالاسير قتل والا ففي القبول نظر
اقربا لعدم ولو فضل الشاهد لفظا فقال صدق كذبت مكرها قبل ان يسمع فيه كذب ولو
شهد بالردة لم يضر دعوى الاكراه على اشكال فان الاكراه ينفي الردة دون اللفظ ولا عبرة
بارتداد العاقل والمتأخر والتأخر والمغص عليه ولو ادعى عدم القصد والمصلحة او السهو
او الحكاية عن الغير صدق بغيره وفي الحكم بارتداد السكران او اسلامه اشكال اقرب
المنع مع زوال التمييز على مرامي والاسير اذا ارتد مكرها فافلت لم يفتر الى تجديد الاسلام
ولو امتنع من تجديد حيث عرض عليه دل على اختياره في الردة ولو ارتد مختارا فليس
صلوة المسلمين لم يحكم بعوده سواء صلى في بلاد المسلمين او دار الحرب **الفصل**
الثاني في احكام المرتد ومطالبه **الاول** حكمه في نفسه المرتدان كان عن فطرة
وكان ذكرا بالغ عاقل وحب قتله ولو تاب لم يقبل توبته وتوفي قتله الامام ويحل

المرتد
في احكام

الكل سامع قتله ولو قبل اسلامه قبله الوحي فضا صا وسقط قتل الردة فان عفى الوحي قتل
بالردة ولو قبل خطا فالدية في ماله اذ لا عاقلة له وهي محقة مؤجلة فان قتل او مات
حدث كالديون المؤجلة ولو كان عن غير فطرة استتيب فان تاب عفى عنه والا قتل وروي
انه يستتاب ثلثة ايام وقبل القتل الذي يكره معه الرجوع واستتابته واجبة ولو
قال حلوا شبهة حتى احتمل الاطوار بل ان محل سجنه والزمان التوبة في الحال ثم يكشف
له ولو تاب فقتله من يعقد بقاءه على الردة قيل فصل لمحقوق قتل المسلم ظلما ويحتمل
عدمه لعدم القصد الى قتل المسلم والمرأة تستتاب وان ارتدت عن فطرة فان تاب
عفى عنها وان لم يتب لم يقتل وان كانت عن فطرة بل يحبس اياما ويضرب او قات الضلوات
فان تاب عفى عنها والا فقتل بها ذلك دايما ولو تكرار الارتداد من الرجل قتل في
الرابعة وروي ولو اكره الكافر على الاسلام فان كان ممن يقر على دينه لم يحكم
باسلامه وان كان ممن لا يقره وكلمة الاسلام اشهد الا الله الا الله وان محمدا
رسول الله ولا مشروط ان يقول وابرا من كل دين غير الاسلام ولو كان مقرا بالله
ع وبالنبي عليه السلام لكنه يجد دعوى نبوته او وجوده او يجد فريضة علم بثبوتها من دين
الاسلام لم يلف الاقرار بالشهادتين في التوبة بل لا بد من زيادة يدل على رجوعه عما
جدد فيقول من يجد دعوى النبوة اشهد ان محمدا رسول الله الى الخلق اجمعين او يشهد
مع الشهادتين من كل دين خالف الاسلام ولو نزع اية المبعوث ليس هو هذا عليه
السلام بل اخرنا في بعد اقراره يقول هذا المبعوث هو رسول الله او يشهد من كل
دين غير الاسلام وكذا لو وجد نبيا او آية من كتابه ع او كتابا من كتبه او ملطما من ملكته
الذين ثبت انهم ملائكة او استباح محرما فلا بد من اسلامه من الاقرار بما جحد ولو
قال اشهد ان النبي صلعم رسول الله لم يحكم باسلامه لاحتمال ان يرتد غيره ولو قال
انا مؤمن او مسلم فالأقرب انه اسلام في الكافر الاصل او جاحدا لو جحد بينه بخلاف

حكم

فصل في

من كفر بعد نفي أو كتاب أو فريضة ونحوه لأنه محتمل أن يكون اعتقاده أن الإسلام ما هو عليه والأقرب
قول نوبة الزنديق وهو الذي يستتر بالكفر ولا يجري على المرتد رفقاً سواء كان رجلاً أو امرأة أو
سواء الحق بدار الكفر أو لا **المطلب الثاني** في حكم ولده إذا علق قبل الرقة فهو مسلم فإن لم يعل
فلا تحت وإن اختار الكفر بعد بلوغه استشهدت أن تاب ولا قتل ولو قبله قاتل بعد وصفه
الكفر قبله سواء قبله قبل بلوغه أو بعد ولو علق بعد الرقة وكانت مسلمة فكالأول وإن كانت
مرتدة والجل بعد ارتدادها مما عفو من دينها لا يقتل المسلم بعقله وهل يجوز استرقاقه
قبل نفي لأنه كافر من كافرين وقيل لا لأنه أباه لا يسترق لحرمة الإسلام فذكر الولد فإذا بلغ
واختار الكفر استشهدت أن تاب ولا قتل سواء علق قبل الارتداد أو بعده وأما ولد المعاص إذا
تركه عند نفيه فانه سقي بعد البلوغ بقول الحرمة أو يحمل إلى ما منه ثم يصير بها **المطلب الثالث** في
أمواله وتصرفاته المرتدان كان عن فطرة زالت أملاكه عنه في الحال وقسمت أمواله أجمع بين ورثته
وإن كانت زوجته وأصرت بعد الوفاة في الحال وإن لم يدخل على الأقوى فإن الحق بدار الحرب
اعتصم بما يحول بينه وبين الأمام أو هرب وإن كان عن غير فطرة لم يزل أملاكه عنه ويحجر
الحاكم على أمواله لئلا تنصرف فيها بالذلة فإن عاد فهو حق بها وإن الحق بدار الحرب حفظت
ومع ما يكون العبطة في بيعه كالحيوان فإن أوقل اشغل إلى ورثته المسلمين فإن لم يكن
له وارث مسلم فهو للأمام وبعض من أموال المرتد عن فطرة ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة
قبل الارتداد من مهر ورض جنايه وعنفه لك ولا بعض ما يتجدد وإن كان المعامل جاهلاً
لاشغال أمواله إلى ورثته ولا بعض عليه وكذا لا يقضي الذبون والحقوق عن المرتد عن غير فطرة
وإن تجددت ونفق عليه مدة ردت له إلى أن يتوب أو يعتل لكن لا يمكن من النصف فيها والقضاء
المجدد كما في الحجر وبعضه عنه نفقة القرب مدة الرقة وكذا يقضي ما يلزمه بالذلة خلال
الرقة عن غير فطرة وما يتجدد له من الأموال بالاحتساب أو الانتساب أو الشراء أو الصيد
أو التجار يرضه فهي أمواله أما المرتد عن فطرة فالأقرب عدم دخوله لك ملكة في ملكه وتصرفاته

فصل في
تصرفاته

المرتد عن غير فطرة كالأهبة والعنق والتدبير والوصية غير ما ضية لأنه محجر عليه فإن تاب
نقض العنق وبعض ما لا يتعلق بأمواله وهل ينبت الحجر بحجر الرقة أو بحكم الحاكم الأقوى
الأول وأما المرتد عن فطرة فلا نفذ شيء من تصرفاته البتة وأما التزوج فانه غير ما ض
من المرتد عن فطرة وغيره سواء تزوج بمسلمة لا تصافه بالكفر وكافرة لحرمة الإسلام
ليس له ولاية التزوج على أولاده ولا على ماله وبعد من وجه المرتد عن غير فطرة من حق الارتداد
عنه الطلاق فإن رجع في الهدن فهو حق بها ولا يأنس منه بغير طلاق ولا فيه سوى الارتداد
وكل ما يتلفه المرتد عن المسلم فهو ضامن له سواء كان في الحرب أو في الإسلام حاله الحرب
وبعد انقضاءها سواء كان عن فطرة أو لا أما الحربي فإن المرفوعة دار الإسلام ضمن والأقرب
في دار الحرب الضمان أيضاً وإذا اعتصم الذمى عهداً وحق بدار الحرب فإما أن أمواله بأوق فإن
مات ورثته الذمى والحربي فإن اشغل الحربي زال الأمان عنه وأما أولاده الصغار
فهم على الذمة فإذا بلغوا حيزاً ولبس عقد الذمة بالحرية وبين رجوعهم إلى ما منهم
كتاب الخنايا القتل من عظم الكبائر ويتعلق به القصاص والدية
الكفارة **فصل** في جانيه **الأول** القصاص وفيه بابان **الأول** في قصاص النفس
وقية مقاصد **الأول** في القاتل **وقية** وقصود **الأول** في الجاني وهو القاتل والنفس المعصومة المكافئة
عدا ظناً مباشرة أو تسيباً منفردة أو بالشركة فلو قتل غير معصوم الدم كالحربي والرائي
المحصن والمرتد وكل من أباح الشرع قتله فلا قصاص وكذا لو قتل غير المكافئ كالمسلم
يقتل الذمى والحرة العبد ولو قتل معصوماً كافياً خطأ أو تسيباً عمد فلا قصاص ولو
قتله عداً غير ظلم كالمقتول قصاصاً فلا قصاص وأقسام القتل ثلثة عمد محض وخطأ
محض وعدشبيه الخطأ فالعمد المحض هو مناط القصاص وهو أن يكون الجاني
عامداً في قتله وفعله وتحقيق بقصد البالغ العاقل إلى القتل بما يقتل غالباً أو نادراً
أو إلى الفعل الذي يحصل به القتل غالباً أما لو قصد إلى الفعل الذي يحصل به الموت

كتاب الخنايا

ليس قاتلا في الغالب ولا قصد به القتل كما لو ضربه بحصاة او عود حصف فانفق القتل فالقرب
انه ليس بعد وان اوجب الدية واما تنبيه العمد فهو ان يكون عامدا في فعله مخطيا في
قصد مثل ان يضرب لثا ديب فيموت او يقصد ضربه بما لا يقتل غالبا بقصد العمد وان
واما الخطأ المحض فان يكون مخطيا في فعله وقصد وهو ان يفعل فعلا لا يريد به اصابة
المقتول فيصيبه مثل ان يقصد صيدا او هدفا او عدا او غيره فيصيبه فقتله او ان
يقصد الفعل اصلا لم ينلق رجله فينقط على غيره **الفصل الثاني في اقسام العمد وهي**
اثنان الاول المباشرة وهي نوعان **الاول** ان يضربه بحد وهو ما ينقطع ويدخله البدن
كالسيف والسكين والسنان وما في معناه مما يحد فخرج من الحديد والرصاص والخماس
والذهب والفضة والزجاج والحجر والفضة والحطب فقتله اذا جرح به جرحا كبيرا
فهو قتل عمد وان جرحه جرحا صغيرا كشرطه الحجام او عرزة بارقة او شوكة فان كان
في مقتل كالعين والفؤاد والمخاضرة والصدع واصل الاذن فقتل فهو عمد ايضا وان كان
في غير مقتل فان كان قد بالغ في ادخالها فهو كالكبير لانه قد يستند المدة وبعضه لا القتل
وان كان الضرب سيرا او جرحه بالكبير جرحا سيرا كشرطه الحجام فان بقي من ذلك
صما حتى مات او حصل سببه تنج او تاكل او ودم حتى مات فهو عمد وان مات في
الغلا بغير بحد بشئ من ذلك فالقرب وجوب الدية في ماله **الثاني** ان يضربه بمقتل
مثل مثله غالبا كاللثة والمطرقة والحسبة والحجارة الكبيرة او يضربه بحجر صغير او عصا
او يلكونه بها في مقتل او في حال ضعف المضروب بمرض او صغارا او من معرط الحرا او البرد
بحيث يمتلئ تلك الضربة او يكثر الضرب عليه حتى يقتله بما لا يقتل غالبا عده وكذلك
موجب القود اما لو ضربه بشئ صغير جدا كالعلم والاصبع في غير مقتل او مسه بالكبير
من غير ضرب فلا قود ولاديه وكذا يجب القصاص بالذبح والحق **القسم الثاني** التسبب
وفي مطالب الاول انفراد الجاني بالتسبب وله صور **أ** لو حمله بيده او بجبل

او منديل او بشئ يضعه على فيه وانه او يضع يده عليها ولا يرسلها حتى يموت
او لم يرس عنده الحبل حتى انقطع نفسه او صار ضمنا حتى مات فهو عمد ولو جبر نفسه
سيرا فان كان ضعيفا كالمريض فذلك وان لم يكن وكان لا يقتل غالبا ثم ارسله
فات فالقرب الدية ان لم يقصد القتل او شبهه والقصاص ان قصد ولذا لو اداس
بطيه او عصر خضيه حتى مات او ارسله منقطع القوة او ضما حتى مات **ب** لو رماه
بهم فقتله مثل وكذا لو رماه بالحجر المجنون او غيره او ضربه بعصى مكررا اما لا يحتمل مثله
بالنسبة الى زمانه ويدونه او ضربه دون ذلك فاعقبه مرضا ومات به **ج** لو حبسه
ومنع الطعام والشراب مدة لا يحتمل مثله البقاء فيها فقتل واعقبه مرضا ومات به
او ضعف قوة حتى تلف سببه فهو عمد ويختلف ذلك باختلاف الناس في قوامهم واختلاف
الاحوال والازمان فالريان في البرد يصبر ما لا يصبر العطشان في الحر ويأرد المزاج
يصبر على الجوع اكثر من حارة ولو جبر الحايح حتى مات جوعا فان علم جوعه لزمه القصاص
كما لو ضرب مريضا ضربا يقتل المريض دون الضعيف وان جعله في القصاص اشكال فان
نفينا في اجاب كل الدية او نصفها احاله للصلاك على الجوعين اشكال **د** ان يسقيه
سمقا قاتلا او يطعمه شيا قاتلا فيموت به فهو عمد ولو كان مما يقتل كثيرا فاطعمه الكثير
فذلك وان اطعمه القليل فانفق الموت به فهو عمدان قصد القتل والا فلا ويختلف
باختلاف الامرجة **هـ** ان يطرحه في النار او الماء فيموت فهو عمدان لم يتمكن من التخلص
لكثرة الماء والنار او لضعفه عن التخلص بمرض او صغارا او بباط او منعه عن الخروج او
كانه وهذه لا يتمكن من الصعود او الهاء في برذات نفس عالما بذلك فقتل ولو القاه في
ماء سيرا يتمكن من الخروج عنه فلم يخرج اختيارا حتى مات فلم يخرج اختيارا حتى مات
فلا قود ولاديه لانه الموت حصل بئنه وهو مستند اليه لا الى الجاني وان تركه في نار
يتمكن من التخلص منها فقتلها او كونه في طرفها يمكنه الخروج بايدي حركة فلم يخرج فلا

فصا ص وذا الضمان اشكال اقرب السقوط ان علم انه ترك الخروج محاد لا ولوم يعلم منه وان
قدرة على الخروج لان النار قد تزعجه وتنهضه وتنتج اعضانه بالملاقاة فلا يظفر بوجه المخلص
ولوم يمكن الخروج الا الى ما مغرق فخرج في الضمان اشكال ولوم يمكنه الاستئصال نفسه فالاشكال
اقوى والا قرب الضمان لانه صير في حكم غير مستقر للحيوة ولو غرقه آخر لقصد التخليص من
الثقل او من زيادة الالم قاله قرب الخوالة بالضمان على الاول فان كان وارتفع من الثقل
في صورة ضمان الثاني ويحصل العلم بقدرته بقوله انا قادر على الخروج او بقرائن الاحوال المعروفة
ولو حرجه فترك المداواة فان ضمنه لان الترابية مع ترك المداواة من الجرح المضروب بخلاف
الملقى في النار مع القدرة على الخروج اذا تركه محاد لا لان الثقل من النار ليس بجرح الا لفتا
بل الاحتراق المتجدد ولولا المكث لما حصل وكذا الوقوف فترك شدة على اشكال **و** لو رت
جناية العمد ثبتت القصاص في النفس فلو قطع اصبعه عمدا لا يقصد القتل فمرت الى نفسه قتل
الجرح **و** لو وقع نفسه من عل على انسان فقتله قصدا وكان قتل مثله غالبا او نادرا مع
قصد القتل فهو عمد ولوم يقصد في النار بالقتل فهو عمد الخطا ودهدرو الوفاة غير
قاصد للأسفل قديده وبالواقع ان كان الوقوع قاتلا فلو لم يقصد الأسفل ضمنه
وقيل بالواقع **ج** ان قتله بغير ان قلنا ان للتحقيق وهو عمد وقيل قتل حذالا
قصاصا بناء على انه لا حقيقة له **المطلب الثاني** ان يشاركه حيوان مباشر فلو القاه في
ارض سبعة مكتوف فاقترسه الأسد اتفاقا فلا قود وعليه الدية ولو القاه الى السبع فاقترسه
وجبا القصاص مع العمد وكذا لو جمع بينه وبين الأسد في مضيق ولو فعل به الأسد ما
لا يقتل غالبا من الدية ولا قصاص ولو اقصته حية فان لا قات قتل به وكذا لو طرح عليه
حيه قالا فقتله فقتل او جمع بينه وبينها في مضيق لانه يقتل غالبا ولو كفته والقاه
في ارض غير معصية بالسباع فانفق اقتراسه ضمنه بينه ولا قصاص ولو اغري به كلبا
فقور مقتله فهو عمد وكذا لو القاه الى اسد ولا يمكن من القرائع عنه فقتله سواء كان

قوله العلم

في مشاركة الحيوان

الا

في مضيق او برية ولو القاه الى البحر فالسعة الموت قبل وصوله فعليه القود على اشكال
يثا من نفسه بسبع غير مقصود نعم يضمن الدية اما لو وصل فالسعة بعد وصوله فانه عمد
ولو القاه في ماء قليل فاطله سبع او السعة حوت او تساح فعليه الدية لا القود ولو
خرجه ثم عتقه الأسد ورثا فعليه القصاص بعد رة نصف الدية عليه وكذا لو شاركه
في القتل من لا يقتل منه كالأب لو شارك اجنبيا في قتل ولده وكذا لو شارك عبدا في قتل
عبدا فان القصاص يجب على الاجنبي والعبد دون الأب ولو شارك في قتل عبدا في قتل
الدية او القيمة يدفع الى المقتول منه ولو حرجه ونهضته حية فان قتلها فعليه نصف
الدية او يقتل بحد رة النصف ولو حرجه مع ذلك سبع فعليه الثلث ويحمل النصف
ولا ينظر الى عدد الحيوان **المطلب الثالث** ان يشاركه الجاني عليه اذا حرجه فذا وجرجه
بما فيه سم فان كان محضرا فلا قود على الجاني بل عليه قصاص الجرح خاصة والقاتل هو
المخرج وان لم يكن محضرا والغالب معه السلامة او الثلث فانفق الموت سقطا
قابل فعل المخرج ووجوب الجراح ما قابل فعله فيكون الحناية بينهما بالسوا يقتصر
من الجاني بعد رة نصف الدية وكذا لو حاط جرحه في لحم حي فقتل منها ولو قدم اليه
طعاما سميا فان علم وكان مميذا فلا قود ولا دية وان لم يعلم فاقط فقتل ولو في القود
لان المباشرة ضعفت بالزور وسواء خلطه بطعام نفسه وقدمه اليه او اهداه اليه
او خلطه بطعام الاكل ولم يعلم او بطعام اجنبي وقدمه اليه من غير شعور واحد
لو قصد قتل غير الاكل صمن دية الاكل ولو جعل السم في طعام نفسه وجعله في منزله
فدخل انسان فاطله فلا ضمان بقصاص ولا دية سواء قصد قتل الاكل او لا مثل ان
يعلم ان ظالما يريد هجوم داره فيترك السم في الطعام لقتله اذا لم يقدمه اليه ولو دخل
رجل باذنه فاكل الطعام المسموم بغير اذنه لم يضمنه ولو كان السم قاتلا لا يقتل غالبا فهو
شبيه عمد ولو حرق برأ بعيدا في طريق ودعا غيره مع جهله فوقع فقتل فعليه القود لانه

ولو فعل السم في طعام صا حرجا فقتل من حرجه فقتل
ولو فعل السم في طعام صا حرجا فقتل من حرجه فقتل
ولو فعل السم في طعام صا حرجا فقتل من حرجه فقتل

مما لا يقتل غالبا **المطلب الرابع** ان يشاركه انسان آخر اذا اشترك اثنان فصاعدا في قتل واحد
فكلوا به اجمع بعد ان يرد الولي ما فضل عن دية المقتول فباخذ كل واحد ما فضل من دية
عن حنيفة وان شاء الولي قتل واحدا ويرد الباقي دية جنايتهم عليه وان شاء
قتل اكثر ويرد الباقي دية جنايتهم على المقتولين فان فضل لهم شيء رده الولي ويحقق
الشركة بان يفعل كل واحد منهم ما يقتل لو انفرد او يكون له شركة في السرقة مع القصد الى الجناية
ولو انضج جمع على واحد وضرب كل واحد سوطا فمات وجب القصاص على الجميع ولا يعسر القاتل
في الجناية بل لو جرحه واحد جرحا وآخر مائة ثم شرب الجميع فالجناية عليها بالسوية ويؤخذ
الدية منها سواء ولو جنى عليه فصيعة في حكم المذبح بان لا يبقى معه حيوان مستقر وفجعه
آخر فعلى الاول القود وعلى الثاني دية الميت ولو كان حيوان مستقر فالاول واجب والثاني
قائل سواء كان حيوانا او لا فمقتضى معناه الموت غالبا كقول الجوف والامة اولان يقتضى
كقطع الأمانة ولو قطع واحد يد وأخر رجله فاندملت احدهما وهلك بالآخر في
اندمل جرحه فهو جراح عليه ضمان ما فعل والآخر قاتل عليه القصاص في النفس او
الدية لكن يقتل بعد رد دية الجرح المذلل على الشكال ولو مات بها فمقتضى قاتل فلوا دى
احدهما اندمال جرحه وصدقة الولي لم ينفذ صدقته في حق الآخر فلا يتسلط الولي على
الآخر بالقصاص فجانا ولا يكال الدية بل بقدر قطعه بعد عينه وياخذ من الآخر ثمن
حناية ما صدقة عليه او يقتضيه خاصة ولو صدق المدعى الشريك في الجناية لم يملكه
مع كذب الولي **الفصل الثاني** بيان الزهق وفيه مطالب **الاول** في اقسامه وهي ثلثة
علة وتشرط ويجب فالشرط ما يقف عليه تأثير العلة ولا يدخله في العلة كحفر البئر
بالنسبة الى الوقوع اذا الوقوع مستند الى العلة وهي الخطى ولا حجب به فصاص بل الدية
واما العلة فهو ما يستند الفعل اليه كالجراحات القاتلة فانها تؤيد السراية والسراية
مولدة للموت واما السبب فهو ما له اثر في التوليد كالعلة لكنه يشبه الشرط من وجبه

الزهرق
المرحوق

الدية

ومراتبه ثلثة **الاول** الاكراه فانه يولد في المكر داعية القتل غالبا والقصاص عندنا على
المباشرة خاصة دون الاكراه فقتل عدلا ظالما لا يستحق نفسه فاشبه ما لو قتل في الخصومة
ليا كله ولو وجبت الدية كانت المباشرة ايضا فلا يتحقق الاكراه في القتل عندنا ويتحقق
فيما عداه كقطع اليد والجرح فيسقط القصاص عن المباشرة وجوبه على الامر اشكال
ينشأ ان السبب هنا اقوى لضعف المباشرة بالاكراه ومن عدم المباشرة وعلى كل تقدير
يقتضي الامر ما يتحقق فيه الاكراه اتماما لا يتحقق فيه كقتل النفس فانه لا يحس عليه ولا دية
نعم يحبس داما الى ان يموت هذا اذا كان المقتول بالغ عاقلا ولو كان غيرهما كالمقتول
والجنون والمجانن بانسانية المرحي فالقصاص على الامر لان المباشرة كالألة ولا فرق
بين الحر والعبد ولو كان مختارا عارفا غير بالغ حرا فلا قود والدية على عاقلة المباشرة
وقل يقتضيه ان يبلغ عشر المملوك المميز يتعلق برقبته وقيل ان كان المملوك صغيرا
او مجنون اسقط القود وجبت الدية ولو قال قتلني او لا فتلك لم تجز القتل فان فعل
في القصاص اشكال ينشأ من اسقاط حقه بالاذن فلا يتسلط الوارث ومن كون
الاذن غير صحيح فلا يرتفع العدوان كالوقال قتل زيد والا فتلك ولو قال قتل
نفسك فان كان مختارا فلا قود وهل يقتضيه كراه العاقل هنا اشكال وان كان غير
مميز فعلى المذموم القود ولو قال قطع يد هذا والا فتلك كان القصاص على الامر
لحق الاكراه هنا ولو قال قطع يد هذا او هذا والا فتلك فاحتمل المكر احدهما
ففي القصاص على المباشرة اشكال ينشأ من حقوق الاكراه ولا يختص الا باحدهما ومن عدم
الاكراه على التعيين **الثاني** شهادة الزور تولد في القاضى داعية القتل غالبا من
حيث الشرع فينباط به القصاص ولو شهد اثنان بما وجب القتل كالقصاص او الردة
او شدا ربعة بالزنى او اللواط فقتل وثبت انهم شهدوا وول بعد الاستيفاء
لم يضمن الحاكم ولا الحداد وكان القود على الشهود لانه سبب لفساده الشرع ولو

ولا يثبت

اعترف الولي بكونه عالما بزورهم وراش القصاص والقصاص عليه دون الشهود ولولم
 مباشر القصاص على الشهود خاصة على أشكال ينشأ من استناد القتل إلى الشهادة والطلب
 فان شركاءه فحق التصديق أشكال وكذا لو شهدا ثم رجعا واعتبرا بعد الكذب بعد القتل
 فعليهما القصاص **الثاني** ما يولد المباشر توليد عرفيا لا حسيا ولا شرعيا كقتلهم الطعام
 المسموم الى الضيف وحفر بئر في الدار لم يضره بغيره راسا عند عآء الضيف وبحب فيه
 القصاص ولو فعل السب قدر المقصود على دفعه فان كان السب مهلكا والدفع غير
 مؤثوق به كاحمال علاج الجرح وجبا القصاص على الجراح وان فقد المعين كالوفاة
 عرقه فلم يعصبه حتى يرف الدم او تركه في ماء قليل ففي مسلكنا فيه حتى عرف فلا قصاص
 وان كان السب مهلكا والدفع ممكن سهل كالوالد الذي من حين السباحة في ماء كثير فلم يسبح
 احتمل القصاص لان مكان الدهش عن السباحة **المطلب الثاني** في اجتماع السبب المباشر و
 اقسامه **الاول** ان يعلل السبب المباشر وهو فيما اذا لم يكن المباشر عدوا تامل القاصي
 والجلاد بينهما الزور فالقصاص على الشهود **الثاني** ان يصير السبب مغلوبا كما اذا القاه
 من شاطئ فاعترضه ذو سيف قد يصفين فلا قصاص على الملقى عرف في ذلك او الجلا
 ما اذا النعمه الحوت عند الانقاء الى الماء اذ لا اعتبار بفعل الحوت فانه كقتل منصوص
 في حق الميراث **الثالث** ان يعدل السبب المباشر كالأكل مع القتل وهذا القصاص
 على المباشر ولا دية على الكرم بل يحبس دايميا ولا كفارة ايضا ومنع من الميراث على أشكال
 ولو اكرهه على صعود شجرة فنزل حله ومات وجبا القصاص ولو امره من قبل بعد
 منه الضرب عند مخالفته فهو كالأكل ولو امره واجب الطاعة بقتل من يعلم فليس الشهود
 عليه فهو شبهه من حيث ان مخالفة السلطان شير منه وكون القتل ظلما لجلاد
 العبد ولا يباح بالأكراه القتل وبإباح به ما عداه حتى اظهر لفظة الشرك والرق
 واخذ المال والجراح وشرب الخمر والافطار ولا اثر للشرع مع المباشر كالحاقه مع المردى

في قول
 القصاص

اذا امن سيده
 بالقصاص على
 العبد

ولو امسك واحد وقتل آخر ونظر ثالث قتل الثالث وخذل المسك التبع ابدان ملك
 عين الناظر **المطلب الثاني** في طرمان المباشر على مثلها ويحكم بقتلهم الأقوي كما لو
 حرج الأول وقتل الثاني فالقتل على الثاني ولو انقضى الأول الى حركة المذبح فقد الثاني
 فالقصاص على الأول ولو قطع احدهما يد من الكوع والآخر من المرفق فقتل السراية
 فالقود عليهما لان سراية الأول لم يقطع بالثاني شياع المله قتل الثاني بخلافه لو
 قطع يد ثم قتله الثاني لا يقطع السراية بالتجميل ولو كان الجاني واحدا دخلت
 دية الطرف في دية النفس اجماعا فان ثبت صحتها فاشكال وهل يدخل قصاص الطرف
 في قصاص النفس فيلزم ان احدثت الضرر وان فرق لم يدخل ولو سرق القطار الى
 النفس والقصاص على النفس لا الطرف ولو قتل مريضا مشرفا وجبا القود ولو قتل من
 نزع احشاه وهو ميت بعد يومين او لثمة قطعا وجبا القود لانه قتل مستقر الحوية
 ولو قتل رجلا في دار الحرب على نزي اهل الشرك فيان مسلما فلا قصاص وبحب الدية
 والكفارة ولو قتل من طنة انه قاتل ابيه فلا قصاص وبحب الدية ولو قال يقتل ان
 ابو كان حيا وجبا القود ولو ضرب مريضا طنة صحيحا ضربا يهلك المريض وجبا القود
 اذ قل الصحة لا يبيح الضرب **المقصود الثاني** في شرائط القصاص وهي خمسة **أ**
 التساوي في الحرية والرق **ب** التساوي في الدين **ج** اسقاء الأبوة عن المختص منه **د** المساواة
 في العقل **هـ** احترام المقتول **فها** فصول **الاول** في الحرية وفيه مطالب **الاول** في جنسية
 الأحرار بعضهم على بعض ويقتل الحر بالحر والحر بالحر والحر بالحر ولا يؤخذ من تركها
 شيء والحر بالحر بعد مدة فاصل دية ولو امتنع الولي او كان فقيرا فالأقرب ان له
 المطالبة بدية الحر اذ لا سبيل الى ظل الدم ويقتل للرجل من المرأة في الأطراف ولا
 رجوع للمرأة من الرجل ولا رد ما لم تبلغ ثلث دية الحر وبيتا ويات دية وقصاصا
 فاذا بلغت ثلث دية الحر سقطت المرأة وصارت على النصف فيقتلها منه مع رقة القفاوت

فلو قطع ثلث اصابع قطع مثلها منه فصا ولو قطع اربعاً لم يقطع الا ربع
رديه اصبعين وحل لها الفضا من دون رة اشكال ويقوى الاشكال
لو طلبت الفضا من ثلث والعنق من الرابعة فان وجبنا احداً اصبعين فلا يطالب
بما بدا رشا ولا فصا ولا حل ينجح الا قريب ذلك ولو طلبت الدية لم يكن لها
اكثر من ما بين هذا اذا كان القطع بضرة واحدة ولو كان بضرة ثلث لهما دية
الاربع او الفضا من الجميع من غير رة ولو قتل حر حرين فليس لوليها سوى ثلثة فانية
بدر استوى وليس لهما المطالبة بالدية اذا قتلاه ولو قتل احدهما فالأقرب ان
للاخر اخذ الدية من الشركة ولو قطع بين رجل ومثلهما من آخر قطع عينه بالاول
ويسار بالثاني فان قطع يد ثالث قتل وجبت الدية وقيل يقطع رجله وكذا لو قطع
رابعاً ولو قطع ولا يد له ولا رجل فعليه الدية لقوات محل الاستيفاء ولو قتل الجماعة
واحداً نقص منهم وكذا لو قطعوا طرفاً فلو اجتمع ثلثة على قطع يد او قلع عينه
انقص منهم بعد رة ما فضل لكل واحد منهم عن جنايته وله الاستيفاء من واحد
وبرة الباقيات على المقتص منه قدر جنايتها وحقق الشركة في ذلك بالاشترار في
الفعل فلو قطع احدهم ثلث اليد والثاني ثلثا آخر وحل الثالث او وضع احدها آلة
فوق يده والا فربحها واعتمد حتى المقتل الا لثلاث فلا فصا من واحد منهم اليد
بله قدر جنايته لان كل واحد منهم قد انفر دجناية عن صاحبه اما لو اخذ الثلثة
آلة واحدة واعتمدوا عليها حتى قطعوا اليد بحقق الشركة وكذا لو قطع احدهم بعض
اليدين والثاني في موضع آخر والثالث في موضع ثالث ورى الجميع حتى سقطت اليد
لواشترى حر وحره في قتل حر فلولي مثلها ويؤدى نصف الدية الى الرجل خاصة
قتل يسم اثلاثاً وليس بجيد وله قتل الرجل فتؤدى المرأة الى اوليائه ديتها وقيل
نصف ديتها وليس بمعتمد ولو قتل المرأة واحد نصف الدية من الرجل ولو قتل امرأتان

والدية

الدية

قلمابه ولا رة اذا فاضل لهما عن دية ولو كان اكثر فلولي مثلها بصدرة فاضل ديتها بالسنة
ولو كان لثلاثة دية امرأة الى الجميع وله قتل اثنين فرة الثالثة ثلثة دية الرجل لهما بالسنة وله
قتل واحدة فرة الباقين عليها ثلثة ديتها وعلى الولى نصف دية الرجل ولو قتل الرجل امرأة
قتلها الفضا من بعد رة فاضل دية الرجلين عن جنايتها فرة الى كل واحد ثلثة ارباع دية وكل
موضع يثب فيه الرقة فانه يقدم على الاستيفاء ولا يقتل الرجل الحنثي المشكل الا بعد رة التقاوت
وهو ربع الدية ولا يقتل الحنثي المرأة الا بعد رة ربع الدية عليها ويقتل الحنثي مثلها ولو
اشترك حنثي ورجل في قتل رجل فلا بعد رة دية الحنثي عليها بالنسبة في اخذ الرجل نصف
دية والحنثي الباقي ولو اشترك في قتل امرأة فلا بعد رة ثلثة ارباع الدية الى الرجل ونصف
الدية الى الحنثي **المطلب الثاني** في المقتلة الواقعة بين المالك يقتل العبد والعبد وبالأمة و
الأمة بالأمة والعبد اذا كان المالك واحد واختاره لك وان كان المالكين فلك ان
تساوي القيمة ولو تفاوتت فلك ان يقتل الناقص قيمة الكامل ولا يرجع مال له بشئ من رجل
يقتل الكامل بالناقص من غير رة الا قريب انه لا بد من الرقة فان لم يفعل كان له ان يسرق منه
تدريجه عده وسيد المقتول الجبار فان سواه بين الفضا من الاسترقاق ان عصى
مال ولم يقد مولاة وقل له الاسترقاق مع اجابه مولاة الى المفاداة الا قره في لك ولا يضر
مولى القاتل جنايته واذا اذناه مولاة قالة قربانية يقد به باقل الامرين من ارش الحنثية
وقيمة القاتل وقتل يقد به بالارش وان زاد عن قيمته اما لو قتل العبد عبداً خطا فان
الجبار لا مولى القاتل من فكه بقيته وبين دفعه الى مولى المقتول فان فضل منه شئ فهو
له وليس عليه ما يعوز والمدير كالفق يقتل عبداً ما يعوز ويدفع الى مولى المقتول للاسترقاق
او يقد مولاة بفضه الحنثية او بالاقل من قيمتها وقيمتها على الاقوى فان كانت قيمته اكثر لم
يكن لمولى المقتول فكله الا بعد رة الفاضل عن قيمة المقتول ويقوم مدبراً وان دفعه و
كاستقيمة اقله وسواه بطل التدبير وقيل لا يبطل بل ينعق بوبت مولاة الذي بره وحل

الدية

الدية

يسعى جسيمة قيمة المقتول او قيمة رقبته خلاف وان فله مولا فالتدبير باق اجماعا والمكاتب
الشروط وغير المودى المطلق كالنقش ايضا وان كان مطلقا فادى بعض كتابته محترقا بقدر
ما ادى فلا فضل بالعبد القتل ولا بين انعتونه اقل وفضل بالحره وبين انعتونه مثله او
ازيد فاذا اقل فثنا بعلق الحنايه مما فيه من الرقبه مبعضة فيسمى نصيب الحره واسترق
الباقى منه او باع في نصيب الرقبه وفضل الكفايه ولو قتل خطأ فعلى الامام بقدر ما فيه من
الحره ولو لم يجرى بين ذلك نصيب الرقبه من الحنايه وبين تسليم حصه الرقبه لبقا مصر
الحنايه وقل اذا ادى نصف ما عليه فهو كالحرة ولو قتل عبيد بين كل واحد المالك اشرك
المولى ان مالم يحترق مولى الاول استرقاؤه قتل الحنايه الثانيه ويكون للثاني وقل يقدم الاول
لان حقه اسبق ويسقط الثاني لقوارحل استحقاقه فان اختار الاول المالك وضمن المولى
تعلق حق الثاني برقبته وكان له القضاء فان فله بقى الماله دمه مولى الجاني ولو لم
يضمن ورضى الاول بملكه تعلق به حق الثاني فان فله سقط حق الاول وان استرق اشرك
المولى ان ولو قتل عبيد الجماعة فطلب بعضهم الضيمه كان له منه بقدر قيمه حصه من المقتول
وكان الباقي من القوم بعد رد حصه نصيب مولى الدية عليه ولو قتل عبيدان عدا فلولاه
القصاص بعد رد قاصل قيمة الحنايه عن المقتول فان وضعت احدهما عن حنايته ادى الى
مولا الفاضل وقله وكذا الآخر ولو لم يفضل فممة احدهما على قدر جنايته كان لولاه
قلهما معا ولا شئ عليه ولو فضل احدهما خاصة ورده عليه دون الآخر ولا يحبر فاضل
احدهما نقصان الآخر الا ان يكون المالك واحدا ولو طلب الدية كان على كل واحد من المولى ان
نصف قيمة المقتول او يدفع عبيد الى مولى المقتول استرقه اجمع ان لم يكن فمتمته وفضل من
حنائه والا استرق بقدر الحنايه ولو قتل احدهما فان زاد قيمة المقتول عن حنايته
رد المقتن عليه الفاضل واخذ من مولى الآخر قيمة نصف عبيد او يدفع مولا عبيد
ان ساوت قيمته جنايته او يدفع ما قابل الحنايه وكان الفاضل له ولو جاز وزب قيمة

المقتول قد اقيمة المقتول او لا ادى مولى الجاني عليه الفاضل او قتل الثاني فان كان
بقدر قيمة عبيد ويسترد مولا من مولى الرقبه قدر ما اخذ منه عن عبيد قضا صا اما
قيمة او جزا من الرقبه ولو ساءى الخسيس نصف قيمة الجاني عليه كان لولاه من الرقبه
بقدر نصف الآخر ولو كانت اقل فذلك **المطلب الثالث** في الحنايه الواقعة بين المالك
والأحرار لا يقتل حر بعبد ولا امة سواه كان قتل او مذبذبا وام ولد او مكاتبيا مشروطا
او مطلقا ادى من كتابته شيا او لا وسواء بقى عليه القليل والكثير وسواء كانت قيمة
العبد اقل من دية الحر او اكثر وسواء كان القاتل ذكرا او انثى او حنثى وكذا لا يقتل
من انعتن بعضه بالقتل ولا عن انعتونه اقل وان كانت قيمته اكثر بحيث يكون الباقي
بقدر قيمة الجاني اجمع ولو اعتنا بالحر قتل العبيد قتل حسا للفساد ودره الفاضل
اشكال ولو قتل المولى عبيدا اذ ب وكفر وقيل يلزم ما لقيمة صدقة ويغرم الحر قيمة عبيد
غير يوم قتله مالم يتحا وزد به الحر فان يتحا وزد به اليها وكذا يضمن قيمة الامة
يوم التلق مالم يتحا وزد به الحره فيرة اليها ولو جنى عليه فنقصت قيمته ثم مات ضمن
قيمتها فلا ولو كان ذميا لزم قيمته لم يتحا وزد بالذكورة الذمى ولا بالانثى دية الذميه
ولو كان العبد لامراه فعليه قيمته وان يتحا وزد دية مولا له مالم يتحا وزد به الحره
كذلك الجارية لو كانت لرجل كان عليه قيمتها مالم يتحا وزد به الانثى الحره ولو كان للذمى
عبد مسلم وجب بوجه عليه فان قتل ذلك فالأقرب ان دية قيمته مالم يتحا وزد
به الحر المسلم والعبد الذمى للمسلم كالمسلم ولو اختلف الجاني والمولى في قيمته يوم
قتل قدم قول الجاني مع العيين وعدم البينه ولو قتل العبد حررا قتل به وان كان
مولا ولا يضمن المولى جنايته بل يحترق ولو المقتول بين قتله واسترقاؤه ولا حيا
لولاه لو اراد قتله ولو بارش الحنايه الابيضى المولى وان اختار استرقاؤه ولو خرج
حر افق من فطلب الدية بعلق برقبته فان افقته مولا والا كان للجاني عليه

منه بعد الحناية ان لم يحط بقيمته او الجميع ان احاطت وليس له قتله وان احاطت الحناية
برقبته وهل يقتله مولاه بالارض او بالقل الاقرب الثاني والاقر ان له الاقرب ان
هنا وان كره الخروج اذا اراد الارض ولو طلب القصاص لم يكن للمولى ان يقتل قهر او لو
لم يقتله المولى كان الخروج بغيره اجمع ان احاطت الحناية برقبته ومع ما يساوي الحناية
ان لم يحط به ولو قتل العبد حر او عبدا خطأ تعلقت الحناية برقبته فان اختار المولى قتله
وان شاء دفعه الى الوصي وليس للمولى هنا خيار بل للمولى وهل يقتله بالحناية او بالقل
الاقر الثاني والمدير كالتقيد وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يورث ولو ادى
المطلق البعض عتق منه بقدر ما ادى وكان للحر القصاص في الطرف منه والنفس و
يتعلق برقبته من دية الخطأ بقدر الرقعة وعلى الامام بقدر الحرية ولو قتل العبد
حرين على التقاقب اشتركا فيه ما لم يحكم به للاول وقيل للثاني والاقل اولى وكفى في
الاختصاص اختيار الوصي الاسترقاق وان لم يحكم به حاكم فان اختار الوصي الاول
الاسترقاق ملكه وكان للثاني هذا اذا كان عبدا ولو كان خطئا توقف ذلك الاول مع
اختياره على اختيار مولاه بذهله فان اختار دفع الارض الاول لم يملكه لكن يحكم به للثاني
ان اختار مولاه دفعه اليه ايضا والا دفع الارض ولو هرب العبد بعد الحناية لم يجب
على مولاه شي ما لم يفرط في حفظه فان فرط ضمن الاول والحناية وكذا لا يضمن مولاه
لو تلف بعد الحناية ما لم يفرط في حفظه لا الارض ضمنه لا الاول وكذا لو هرب بعد ضمان
الارض ولو قتل مولاه بعد قتل الحر عمدا ففي الصحة اشكال نعم لا سطل حر الوصي من
القود ولو باعه او وهبه وقف على اجارة الوصي ولو كان خطئا صح العتق ان كان
مولى الجاني مملوكا والا فلا قرب المنع ومع الصحة يضمن الارض والاقل على الجاني
ولو قتل اجنبيا او مولاه تسلط الجاني عليه على القيمة ولو اشترك حر وعبدة قتل
حرهما قتل الوصي قتلها فندفع الى الحر نصف دية ثم ان زادت قيمة العبد عن حنانيته

الاعلى

الاعلى

د على مولاه ان يبدى ما يتجأ ودية الحريرة اليها وقيل يورث الى سيد العبد منه خاصة وليس بجديد و
له قتل الحر يورث العبد عليه نصف دية الحر او يدفع العبد اليه ليسترقه ورثته وليس لهم قتله وله
قتل العبد فان زادت قيمته عن نصف دية الحر قتل مولاه الزيادة بدفعها للحر فان كانت الزيادة اقل
من النصف كان للمولى اخذ الباقي من النصف من الحر وان كانت بقدرها ادها الحر الى مولاه و
لو اشترك عبدا وامراة في قتل حر قتل الوصي قتلها ولا مرة الا ان تزيد قيمة العبد على نصف دية
الحر قتل مولاه الزيادة على الوصي الا ان يتجأ ودية الحريرة اليها وله قتل المرأة فسترها العبد
ان قصر عن النصف او ساواه والا استرق بقدر النصف ومولاه القاضل وله قتل العبد
فان ساوت قيمته الحناية او قصرت اخذ الوصي من المرأة دية حنانيته وان زادت فعلى المرأة
الزيادة ولا يتجأ وزيجاده بالحر فان قصرت عن الدية كان الباقي لوصي الدم وقيمة العبد
مقسومة على اعضائه كالجهر المضموم دية على اعضائه ففي الواحد كمال القيمة وفي الاثنين
النصف وهكذا فالحر اصل العبد في المقدار وما لا يقدر فيه في الحر فالعبد اصل له فيه
فان الحكومة ابتداء يحقق حر من الحر عبدا جاليا عن الحناية ويقوم ح ثم يرضه متصفيا
بها ونسب التفاوت بين الصفتين فيؤخذ من الدية بقدره واذ اجنى الحر على العبد
بما فيه كالقيمة تحت مولاه بين دفعه واخذ قيمته وبين امساكه بغير شيء ولو قطع
بدل كان للمولى امساكه والمطالبة بنصف قيمته وليس له دفعه والمطالبة بقيمته سليما
ولا الجاني ذلك لو اراده الا ان يتفقا فيكون بيعا وكذا الحناية لا يسترق القيمة
ولو قطع واحد رجله واخر يد كان له امساكه ومطالبة كل بنصف القيمة وكذا لو قطع
اخر عينه وقطع آخر اذنه وقيل يدفعه اليهما ويلزمهما الدية او يسكه بخانا كالحالي
كاس الحنانيات من واحد ولا يقتل الذي الحر بالعبد المسلم فان الضيق بدل الحر فاسترق
لم يقتض منه لان الاعتبار بوقف الحناية في القصاص ولو قطع العبد يد حر وقيمته
مانان واصبح آخر احتمل قيمته اسداسا ولو كانت قيمته مائة فذلك ويحمل النصف

التصنيف

والأول أقوى **المطلب الرابع** في طرأ ان العتق لو جنى الحر على مملوك فسرت الى نفسه فله المولى
مميته اجمع فان تحرر ثم سرت لم يحبس القصاص والمولى اقل الأمرين من قيمة الحناية
او الدية عند السراية لان القيمة ان زادت فبسبب الحرية لاشي فيها وان نقصت لم يلزم
الحاق تلك النقصنة ولدخوله في الطرف في دية النفس ولو قطع يده وهو رقيق فتمت نصف
فعله النصف فلو تحرر فمضى آخره وثالثه ان سرق المجمع سقطت دية الطرف وجب
على المجمع دية النقصن فعلى الأول ثلث الا فبعد ان كان عليه النصف للمولى وعلى
الاخير ثلثان المورثة وقيل للمولى هنا اقل الأمرين من ثلث القيمة وثلث الدية
ولو جرح عبد نفسه واعتق ثم مات فلا دية كما لو اصاب عبد ثم اعتق ولو قتل عبد
عبد اعدا فاعتق القاتل لم يسقط القصاص ولو جرحه ثم اعتق الجاني ثم مات من الجرح
فذلك ولو قطع حر يده ثم اعتق ثم سرت سقطت القود لعدم التساوي حال الحناية
وبعض دية حر مسلم لو وقعها مصونة فاعتقها لها حين الاستقرار وبأخذ السيد
نصف مميته وقت الحناية والباقي لمورثة المجنى عليه ولو قطع آخره جله بعد العتق و
سرى المجمع فلا قصاص على الأول في نفس ولا طرف ويضرب نصف دية الحر وعلى الثاني القود
بعد دية نصف الدية اليه ولو قطع يده رقيقا ورجله حرا فمولا له عليه نصف قيمته
يوم الحناية وعليه القصاص في الحناية حال الحرية فان اقتصر المصون جاز وان طلب
الدية اخذ النصف له دون مولاة ولو سرقا فاقصا من الثانية خاصة بعد دية ما
سحقه المولى فان اقتصر المولى على قصاص الرجل فله المولى اخذ نصف قيمة المجنى عليه
وقت الحناية فان وصل من دية اليد شي كان للوارث فيحصل له قصاص الرجل
وقاصد دية اليد ان زاد عن نصف القيمة ولو جنى عليه بحال قيمته ثم سرب بعد
عنه فله المولى كما لقيمة ان ساوت دية الحر او قصرت وكان التفاوت بين الدية
والقيمة للوارث ان وجد التفاوت والا فلا شيء له ولو قطع يده بعد فعتق و

النفس

فوقه

العلم

مات احتل ان يصرف الى السيد اقل الأمرين من كل الدية او كل القيمة بمعنى ان
الواحد اقل الأمرين مما زعمه اخيرا بالحناية على الملك او لا او مثل نسبه من القيمة
فاحتل ان يصرف اقل الأمرين من كل الدية او نصف القيمة بمعنى ان المصروف
اليه اقل الأمرين مما زعمه اخيرا بالحناية على الملك او لا او مجرد ارض الحناية على الملك
فلو قطع احد يدي عبد فعتق ثم جرحه اثنان وسرى المجمع فعلى الجميع دية واحدة
وعلى الجاني في الرق الثلث والسيد على احد الاحتمالين اقل الأمرين من ثلث الدية
او مثل نسبه من القيمة وهو ثلث القيمة وعلى الاحتمال الآخر اقل الأمرين من ثلث
الدية او مثل نسبه من القيمة وهو ثلث القيمة وعلى الاحتمال الآخر اقل الأمرين
من ثلث الدية او نصف القيمة وهو ارض حناية الملك فلو عاد وجرح جرحا آخر في
العتق وجب عليه ثلث الدية ولكن جرحا حتى حصة جنايه الرق نصفه وهو السدس
فالمصروف الى السيد اقل من سدس الدية او سدس القيمة على احتمالين والا فقل من
سدس الدية او نصف القيمة وحق السيد في الدراهم والواجب على الجاني الأبل والحيار
والجاني فان سلم الأبل فحق واجبه وان سلم الدراهم فليس للسيد الامتناع لانه
حقه **المطلب الثاني** في التساوي في الدين وفيه مطلبان **الأول** لا يعقل مسلم بكافر
حر با كان اذ مينا او معاهدا او مستامنا بل يعترفان كان المقتول في مينا الزم بدينه
وقيل ان اعتاد قتل اهل الذمة قتل قصاصا بعد دية فاضل دية المسلم ويقتل الذمي
مثله وبالذمة بعد دية فاضل دية ويقتل الذمي بالذمة وبالذمي ولا يرجع في
تركها شي ويقتل الكفار بعضهم ببعض وان اختلفت مذاهبهم ويقتل الذمي بالمستامن
والمستامن مثله وبالذمي ولو قتل مرتد مينا ففي مثله اشكال بينا من حرمة الاسلام
ومن المساواة في الكفر لانه كالملة الواحدة اما لو رجع الى الاسلام لم يقتل وعليه
دية الذمي ولو قتل في مرتد مثله سواء كان ارتداده عن فطرة او لا لا يحقون

الدم بالنسبة الى الذمي ولو قتل مسلم فلا دية ولا قود ولو وجب على مسلم قضا فقتله
غير المستحق فدية ولو وجب على نكاح او لا يطأ مثل محصاة فقتله دية ولا قود لما روي
ان عليا عليه السلام قال لرجل قتل رجلا ادعى انه وجد مع امرأته عليك القود الا ان
تأني بالبننة وهذا حكم يستحق على كل قريب للرجل او ولدا او مملوك ورجل يستحق على الأجانب
اشكال ولو قتل عبد مسلم عبد اسلما لكان قرا لا قود سقوط القود ثم ان قري الجاني مولاه و
الاسع وصرفه لا الكافر فقتله عبد ولو قتل مرتد مرتد قتل به ولو قتل حر في حربته لم يقتل به وكذا
لو قتل ذمي وقتل الحر في الذمي ولو قتل الذمي مسلما عدا دفع هو وماله الى وليه المقتول و
يحترق بين قتله واسترقاقه وفي استرقاق ولد الصغار قولان ولو اسلم قبل الاسترقاق
لم يكن لهم الا قتله كما لو قتل وهو مسلم وقتل ولدا الرعية لقتلها وبها في الاسلام
المقتل الثاني في يحد الاسلام او الكفر لو قتل كافر كافرا واسلم القاتل لم يقتل به والزم الدية
ان كان المقتول ذابية وكذا لو جرحه ثم اسلم الجاني ثم سرته الى نفس الكافر ولو قتل مسلم
ذميا ثم ارتد لم يقتل به وكذا لو جرحه ثم ارتد ثم سرى الجرح فلا قود وعليه دية الذمي و
لو قطع المسلم يد الذمي عدا فاسلم وسرته فلا قضا ولا في النفس ولا في الطرف ويضمن دية
المسلم وكذا لو قطع يد عبد قاعى ثم سرته وكذا لو قطع الصبي يد بالغ ثم بلغ وسرته لعدم
القضا صرحا لالحناية ونسبة دية النفس لاث الحناية وقعت مضمونة فكان اعتبارا شرعا
باستقرارها اما لو قطع يد حر في او مرتد فاسلم ثم سرته فلا قضا ولا دية لان الحناية
وقعت ههنا فلا يضمن سرانها فلو سرى في ميا بسهم فاسلم او عبدا قاعى فاصاب حال
كحاله فلا قود بل الدية ولو سرى حر بيا او مرتدا قاصا به مسلما فلا قود ومحب الدية لمصادفة
الاصابة المسلم المعصوم ولو جرح بيا فتردى فيه من كان مرتدا عند الحفر وجب الثمنان
ولو جرح المسلم مثله فارتد ثم مات اقصر الجرح خاصة لاني النفس ويقتضى وليه المسلم
فان لم يكن استوفاه الاثم وقيل لا قود ولا دية لان قضا الطرف ودينه يدخلان في

القتل

النسب

قضا النفس ودينها والنفس هنا مضمونة وبشكل بانه لا يلزم من الدخول السقوط
فيما ثبت مانع يمنع من القضا صفة النفس ولو عاد الى الاسلام وهو عن غير قود قبل القتل
سراة اقصر النفس وان حصلت سراة وهو مرتد ثم عاد ومات فالا قود القضا صفة العير
بالمضمونة حاله الاستقرار وقيل لا قضا لاسناد الموت الى جميع السراة التي بعضها غير
مضمون نعم ثبت الدية ولو كان الحناية خطأ فالدية لا تقا وقعت مضمونة في الاصل وقد
صادف الموت محضون الدم ولو قطع يد مسلم ورجليه فارتد ومات احتمل السقوط اذ
القطع صار قولا مهدرا وجوب دية كما لو كانت مسلما ودينه لان الوالد رجلا لا هدر
الفصل الثاني في اسقاط الأبوة لا يقتل الأب وان عملا بالولد وان نزل ويقتل الولد
مأذبا وكذا الأم تقتل به ويقتل بها وكذا الأقارب كالأجداد والجدات من قبلها والآخوة والأعمام و
الأخوال وغيرهم والجدات والعمات وان قتلا باها مع امر الامام ولو قتل زوجته والولد هو العارث
او قتل زوجة الابن ولا وارث سواء فلا قضا وكذا لو قتلها الزوج ولا وارث سواء اما لو
كان لها وارث سواء فانه يقتل ان شاء ويدفع الى الولد نصيبه من الدية واستنفا الحن كذا لو
لو قتل ولدا بابه وأخراجه فقتل منها على الآخر القود ويقدم قضا من أحدها بالقرعة فان بدا
أحدها فقتل صاحبه استوفى وكان لورثة الآخر قتله قضا صا ولو بدعى المجهول شات فقتله
أحدها قبل القرعة فلا قود وكذا لو قتله قبلها ولا يكفي القرعة لانه يعجز على الدم ولو قتل أحدها
بعد القرعة فالقضا صا عليه ان لم يخرج القرعة ولو ادعى عياها ثم رجع أحدها وفتلاه توجه القضا ص
على الراجع بعد دية ما انفصل عن جنائنه وعلى الأب نصف الدية وعلى كل واحد منهما كذا في الفصل
ولو قتل الراجع قبله ولو ولد من ولد على فراش اثنين وتلاعياه كالأمة او الموطوعة للمبتعة
في الظاهر الواحد ثم قتله قبل القرعة لم يقتل أحدها ولو رجع أحدها ثم قتله فذلك ولا يقتل
الراجع لأن النسب هنا مستند الى الفرائش لا الى مجرد الدعوى **الفصل الرابع** في باقي الرأب
لاقتل عاقل مجنون وان قتله عدا ويثبت الدية ولو قصده فقه فلا دية ايضا ولا قضا ص

على المحنون سواء كان المعتول عاقلاً أو مجنوناً وثبت الدية على عاقلة والصبي لا يقتل
 بعاقل ولا غريم ولا مثله وروى انه يقتل من الصبي اذا بلغ عشر وروى خمسة اشبار
 ويقام عليه الحدود والا فريان عند الصبي خطأ محض يلزم جنايته العاقلة حتى يبلغ
 لو ادعى الولي البلوغ والافاقه حال الجنان قدم قول الحاق بعد عيته وثبت الدية ويقتل
 البالغ بالصبي ولو قتل العاقل مثله ثم جرح لم يسقط عنه القود سواء ثبت القود بالبيته
 او الاقرار ولو ثبت الزنى بالافراق لم يرجع لسقوطه بالرجوع وهل ينسب القود على السكران
 اقرب عدم القبول وفيه اشكال لا يجزى به مجرى العاقل في الاحكام ولو جرح نفسه او
 شرب مرقدا لا تعدر فيقتل كالسكران وفيه نظر والثاني لا يقتل من عليه وثبت الدية والاعشى
 كالمبصر على راي ورويات عن كذا في الدية من عاقلة وكل من اباح المشرع قتله
 لا يقتل من المسلم وكذا من يقتل بهرارة القصاص من الحد والقتل ولا يثبت في اسقاط
 القصاص مشاركة من لا يقتل منه سواء وجبت الدية كالحد والعبد في قتل العبد والاجنبى
 في قتل الولد والذمي والمسلم في قتل الذمي او لا كما تسبق مع الآدمي ولا تنجم القتل في
 الجنان على القرابة بل يصح العفو ولو عفى ما للعان مثله فان عاد بعد العفو كان
 اعترف به ثم قتله فالأقرب القصاص ولو قتل بغير مقتول النسب لم يستحقه لم يقتضه
الفصل الثاني في طرق ثبوت كفيته استيفائه وفيه فصول **الأول** الدعوى ولها
 شروط خمسة **أ** ان يكون بالعاقل رشيداً حاله الدعوى دون وقت الجنان فلو كان جنيناً
 حالة القتل صحته عوله اذ قد يعرف ذلك بالتسامع ولا يفتقر طذلك المدعى عليه بل لو
 ادعى على مجنون او طفل تولى الحكومة الولي ويصح على التسفيه ويقتل اقرار بما يوجب القصاص
 لا الدية ولو انكر حجته ان كان لأقامة البيته عليه ويقتل بيته وان لم يقتل اقرار لا ينقطع
 المصونة ببيته **ب** تعلق الدعوى بشخص معين او اشخاص معينين فلو ادعى على جماعة
 مجتمعين لم تسع ولو قال قتله احد هؤلاء العشرة ولا اعرفه عينا واريد يمين كل واحد

فالأقرب انه بجائز عليه لا شفاء الضرر باحلافهم وحصوله بالمتع ولو اقام بيته سمعت لأبناث القوت
 لو حق الوارث احدهم وكذا دعوى العصب والشرقة اما المرحوم والبيع وغيرهما من المعاملات
 فاشكال فيثاب من يقتصر بالنسيان والأقرب الجماع **ايضاح** فوجه الدعوى على من يجهل منه مباشرة
 الجنان فلو ادعى على غايب او جماعة بعد اجتماعهم على قتل الواحد كاصل البلد لم يسمع فان رجح
 الى الممكن سمعت ولو ادعى انه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت ويقضى بالصلح لا بالقود
 لا الدية لجهاله قدر المستحق عليه **د** ان يكون مقصوده نوع القتل واشترائه وانفراد
 فلو اخل استقصاه الحاكم وليس يقضى بل لمقتضى الدعوى ولو لم يبين قبل طرحه عوله
 وسقطت البيته بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه نظر **هـ** عدم تناقض الدعوى فلو ادعى
 على شخص بغيره بالقتل ثم ادعى على غيره الشراكة لم يسمع الدعوى الثانية سواء قبل الأول
 او تركه لانه كذب نفسه في الثاني بالدعوى الأولى فلو صدقه المدعى عليه ثانياً فالأقرب جواز المواخذة
 ولو ادعى العرف ففسره بما ليس بعدل يظلال دعوى اصل القتل وكذا لو ادعى الخطأ وقره بغيره ولو
 قال قتله باجراما لم يقتل به كذب في الدعوى استرة ولو قره بانته حنفى لا يرى القسامة وقد
 اخذ بها لم يسترد فان النظر الى راي الحاكم لا الى الخصمين **الفصل الثاني** فيما يثبت به الدعوى
 انما يثبت دعوى القتل بما هو مراهنة الاقرار والبيته والقسامة **فصل** مطالب **الأول**
 الاقرار ويشرط فيه **أ** بلوغ المقر في حال عقله والاختيار والحريه والقصد فلا عيب باقرار
 الصغير ولا المجنون ولا المكرم ولا العبد فان صدقه موله فالأقرب القبول والقود
 والمدين وام الولد والمكاتب وان اعترف بعضه سواء والاقرار الساعي والعاقل والثاني
 والنصي عليه والسكران والمرأة كالرجل والمجنون عليه لسفه او فليس يفتد اقراره في
 العدم وسبق منه القصاص في الحال ولو اقر بالخطأ ثبت ولم يشارك المقر له العزم
 قتل اقراره حيز العير وان كان خاصاً بالعد والخطأ ولو اقر المرحوب وصدقه موله
 لم يسد حتى يصدق المرحوب ولو اقر واحد بقتله عدداً آخر بقتله خطاً خيراً الولى في

في تصديق من شاء منها وليس له على الآخر بديل ولو اتهمه فاقربا للفعل عدلا فاعترف
آخر بانه هو الثاني وفي الأول ورجع الأول عن اقراره في عنهما الفعل والدية واخذت
الدية من بيت المال وهي قضية المخرج حبرة ابيه عليهما السلام **المطلب الثاني** البينة وثبت
الفعل بشهادة عدلين او رجل وامرأتين او رجل وعين وثبت بالآخرين ما يوجب الدية
كالخطف والهاشم والمغلة وكسر العظام والجائفة وثبت بالأول انواع الفعل اجمع ولا
يقتل شهادة النساء منفردة في الجميع ولو رجح بالعقوبة المال لم يثبت بها دية النساء وان
انضم ولو شهد رجل وامرأتان على هاشمه مسبوقه بايضاح لم يثبت لضمه كما لم يثبت الايضاح
ولو شهدوا انه رعى زيدا فارق السهم فاصار عروا خطا ثبت الخطا بشرط جرد الشهادة
عن الاحتمال كقوله ضربه بالسيف فقتله او قاتل او قاضه رده فارق الحال او قلم برن مرصفا
مضا حقوات وان طال الزمان ولو شهدوا بالانه **خرج** وابهر الدم لم يكف عالم
شهد على الفعل ولو قال او فخر راسه لم يكف عالم ستر في الجراحة ووضع العظم ولو قال
احصا ثم افترقا وهو مخرج او ضربه فوجدناه مشجعا لم يقتل وكذا لو قال فخرى دمه ولو
قال فاجري دمه قبلت الجراح ولو قال اسال دمه فاقبل في الدامية خاصة ولو قال انضحه
ولم يمس اللحم عن بعينه حلقا وبعدد هاسقط الفضا وثبت الأثرش وليس له الفضا
ياقلها لغير المحل وكذا لو قال قطع يده ووجد مقطوع اليد من فلا بد من ان يقول
قطع هذه اليد وجمع هذه الشجة ولو شهد على انه قتله بالسم لم يسمع لانه غير مرئي
نعم لو شهد على اقرار بذلك سم وبشرط ان يرد الشاهد على المعنى الواحد فلو
شهدا أحدهما انه قتله غدوة والآخر عشية او شهدا أحدهما انه قتله بالسيف والآخر
بالسكين او شهدا انه قتله في مكان والآخر في غير لم يقتل وقيل يكون لونا وشكلا للكاذب
ولو شهدا أحدهما بالاقراء والآخر بالفعل لم يثبت للفعل بل القوت ولو شهدا أحدهما بالفعل
سوءا وكان او زمان او هيئة وشهد الآخر به مطلقا ثبت المطلق ولو شهدا أحدهما

م
الدية

الدية

انه اقربا للفعل عدلا والآخر بالاقراء مطلقا ثبت الفعل دون الوصف وانهم المقر البيان
فان اكر الفعل لم يثبت عليه وان فترعها كان قبل والقول قوله مع اليقين اذا لم يصدق
الولي ولو شهدا أحدهما بالفعل عدلا والآخر بالمطلق واكر القائل العدول كان الشاهد لونا
وحلفا للولي معه القسامة ولو شهدا أحدهما بالفعل عدلا والآخر بالفعل خطأ ففي ثبوت الفعل
الفعل اشكال وبشرط ان لا يثبت الشهادة حلفه ولا دفع ضرر فلو شهد على جرح المورث قبل
الأدغال لم يقتل ولو اعادها بعد سمعت ولو شهدا بدين او عين لمورثه الميراث قبل ولو
شهدا بالجرم وهما محجوران ثم تمارس الحاجب وبالعكس فالمرطاني وقيل الشهادة بطلت مع التهمة
لا بد منها ولو جرح العاقله شهود الخطا لم يقتل جرحهم وكذا ان كانوا من فقر العاقله
على اشكال لتوقع العنى ولو كانوا من الأبا عدل القبول بعد توقع موت القريب وعدمه
لا مكانه ولو شهدا ثلثا على رجل بالفعل فتشهد المشهود عليهما على الشاهدين به لم يقتل
فولها فان صدقهما المدعى او صدق الجميع بطلت الشهادة وان صدق الأولين حكم
بشهادتهما وان شهدا على احسب بالفعل على وجه لا يتحقق معه التبرع او ان يتحقق ولا يتحقق
اسقاط الشهادة لم يقتل لانهما دافعات ولو اكر المدعى عليه ما شهد به العدلان لم يثبت
الى ان كان وان صدقهما وادعى استناد المورث الى سبب غيرهما به قبل قوله مع اليقين الا ان
يتحقق كذب الشهادة واذا شهدا حبيبان على شاهد بالفعل به فان برعا بطلت الشهادة
الثانية وان لم يبرعا سقطت شهادة الأولين ولو شهدا ثلثا على زيدا بانه قتل واكران
على عرواية القائل سقطت الفضا وعليهما الدية بصغير وان كان خطأ فعلى العاقلتين
للشبهة بتصادم البيئات ويحتمل خيرة الولي في تصديق ايها شاء كالأقرار ولو شهدا
انه قتل فاقربا القائل وبرأ المشهود عليه تخير الولي في صلها ايها شاء ولا بديل له على
الآخر وفي الرواية تخير الولي في قتل المشهود عليه فيرد المقر نصف دية وله قتل المقر ولا
رد لتقرده وله قتلها بعد ان يرد على المشهود عليه نصف الدية دون المقر ولو اراد الدية

214

كانت عليها بالسنة وفي الشريعة القصاص والدية اشكال **المطلب الثاني** القسامة وفيه مباحث
الاول في موضع القسامة انما ينبت مع اللوث لا مع عدمه فيحلف المنكر عينا واحدة ولا يحلف بالتغلب وان كان
مضى عليه مع بين المدعي ونقض بين على الخلاف والمراد باللوث امانة يغلب بها الظن بصرف المدعي
كالشاهد الواحد وجردان ذي السلاح المسلح بالدم عند المقتول ووجوده قتيلا في ارقوم او محلة
سفره عن البلد لا يدخلها غيرها او في صف مخاصم بعد المرافاة او في محلة بينهم عداوة وان كانت
مطروقة او وجوده قتيلا في خلاصة على جماعة ولو وجد من قرينين فاللوث لا يقر بها ولو ساءوا
مساونا في اللوث ولو وجد مطعنا فاللوث على ما وجد قبله وصدره اما من وجد قتيلا في زحام على
مطرة او بزاوية او مصنع او في جامع عظيم او شارع او وجد في فلاة او في محلة معروفة مطروقة
لا عداوة فلا لوث وقول المقتول هلني فلا في لوث ولا ينبت اللوث بنهاية الصبي ولا الفاسق
ولا الكافر وان كان مائونا في منجبه ولو اجبر جماعة من القضاة والنسابة مع ظن ارتفاع المرافاة
وحصل الظن بصرفهم ثبت اللوث ولو كانت الجماعة صبيانا او قفا رانبت اللوث ان بلغوا احد الثواتر
والا فلا ولا يشترط في اللوث وجود اثر القتل والتحقيق ولا في القسامة حضور المدعي عليه و
سقط اللوث بامور **ا** عدم الخلو عن الشك فلو وجد بغيرها المقتول ذو سلاح ملطخ بدم
وسمع من شانه القتل بطل **ب** بعد اظهاره عند الحاكم فلو ظهر عنده على جماعة فللمدعي ان
يعين قلو قال القائل منهم واحد فحلفوا الا واحدا فله القسامة عليه لان تكوله لوث ولو
تكلموا جميعا فقال ظهر لي الآن لوث معين بعد عوي الحلف ففيه القسامة اشكال
ج اتمام الشاهد المقتول كقوله قتل احد هذين ليس بلوث ولو قال قتل احد هذين فهو
لوث لان بعين القائل بعسر ويحتمل عدم اللوث في الموضعين **د** لو ظهر اللوث في
اصل القتل دون وصفه من عداوة وخطا في القسامة اشكال ينشأ من جهالة الغريم من العاقلة
او الجاني **هـ** ادعاء الجاني الغيبوبة فاذا حلف سقط اثر اللوث عنه ولو ادعى الجاني ان
واحد من اهل الدار قتله جاز اثبات الدعوى بالقسامة فان انكر كونه فيها وقت القتل قدم

وقال

الحقيق

التي

قوله مع العيين ولم ينبت اللوث لانه سطر الى الموجود في الدار ولا ينبت وجوده فيها الا بالبينه او
الافرار ولو اقام بينه بالغيبة بعد الحكم بالقسامة نفق الحكم ولو كان وقت القتل محسوبا لم يضر ولم
يمكن كونه قاتلا الا على بعد فالا فرب سقط اللوث **و** تكاذب الورثة هل يطل اللوث اشكال
ينشأ من ان المدعي ظهر معه الترحيج فلا يضر فيه كذب الآخر كما لو اقام شاهدا بدين حلف وان انكر
الآخر الدين ومنعك الظن بالكذب والاول اقوى اما لو قال احدهما قتله زيد واخر لا اعرفه
وقال الآخر قتله عمرو واخر لا اعرفه فلا تكاذب ثم معين زيد بطالبه بالدم وكذا معين عمرو ولو قال
احدهما قتله هذا ومن وقال الثاني بل هذا مع آخر قال قتلنا بعد ان ابطال مع التكاذب حلف الاول
على الذي عينه واستحق نصف الدية وحلف الثاني عليه واستحق عاقل واحد الدية وان قتلنا بالابطال
حصل التكاذب في النصف واحتمل سقوط حكمة الكلية وعدمه فحلف الاول على الذي عينه و
استحق الربع وحلف الآخر عليه واذا اذاع ولا يحلف على الآخر لتكذيب الاخ **له** **الحث الثاني** في
كيفية القسامة اذ انبت اللوث حلف المدعي وقومه خمسين عينا يحلف كل واحد عينا واحدة ان
كانوا عدة القسامة وان قصر كل واحد منهم الايمان حتى يستوفي منهم الخمسون ولو لم يكن له قوم او
كافوا ونحو حلف المدعي خمسين عينا بعد الوعظ وهل يشترط ان الايمان في مجلس واحد الا قرب
عدمه ولو لم يكن له قوم او كان وامتنعوا ولم يحلف المدعي حلف المنكر وقومه خمسين عينا بآلة
ساحته ولو كانوا اقل من خمسين كثر عليهم حتى يستوفي الخمسون فان لم يكن له قوم كثر عليه
الايمان حتى يكمل العدد وفي الاكفاء بقسامة قوم المدعي عن قسامة او بقسامة قوم المنكر
اشكال فان امتنع ولم يكن له من قسم الزم الدعوى وقيل له رد المهر على المدعي واذا حلف المدعي
القسامة ثبت القتل وجوب القصاص ان كان عدا والدية ان لم يكن وفيه عن القسامة في الخطا
وعد الخطا فلا ان اقر بها مساءا وانما العدد وقيل خمس وعشرون عينا وهو مشهور وثبت القسامة
في الاعضاء كثرتها في النفس كمن ان كان في العضودية النفس كالكفر والاذن في القسامة خمسون
وقيل ستة ايمان وان كان اقل فصارت النسيه من خمسين ومن ستة على اربع في اليد خمس و

وعشرون يمينا او لثمة وفي الاصل خمس ايمان او عشرين واخذ وكذا الطرح ففي الوجه ثلثة ايمان
وفي الخارصة عشرين واحد ولو كان المدعى جاعة قسم الحسب بالسوية عليهم ولو كان المدعى
عليهم اكثر من واحد فالأقرب ان على كل واحد خمس يمينا كما لو انفرد لأن كل واحد منهم
شجته عليه الدعوى بانفراده وينبغي ان يغلب الحاكم في الايمان بالثمان والمكان والقول
في كل عين وبجس ان يستحق المدعى عليه في كل عين او شتر اليه فان كانا جاعة سمي كل واحد
في كل عين فان اهل بعضهم بعض الايمان لم يشك الحكم عليه حتى يعيد اليهم وكذا يستحق القول
ورفع في نسبها بما يزيل الاحتمال وذكر الافراد والشركة ونوع الفصل والاعراب ان كان
من اهل ولا اكتمى ما يعرف به المقصود والاقرب ان لا يجبان يقول في العين ان اللثة
لثة المدعى **الفصل الثالث** في المانع وهو المدعى وقومه او المنكر وقومه على ما بينا ونشرط
فيه علمه بما يخلف عليه ولا يكفي الظن ولا يستدعي التوثان بخلف القسامة في قتل عبد الموجب
للقصاص والمدة دون قتل ابنته او ذواته ولو اقام الولى شاهدا بقتل الخطا او قتل
الحر في الكفا باليمين الواحدة او حو بها الخمس اشكال وان كان المدعى عليه حرا ولو
كان العبد لمكانه حلف فان نكل وصححت الكتابه يمونا وعجز لم تكن الولاية القسامة اما لو
عجز او مات قل بكونه فان السيد حلف وشهد حقه ولو وصى بقتله المقتول حلف الوارث بالقسامة
فان امتنع ففي الوصى له اشكال ولو ملك عبده عبدا فان احلنا الملك حلف الولى وان عناه
احتمل ذلك لانه ملك غير مستقر للولى اشتراعه كل وقت بخلاف المكاتب فانه ليس للولى اشتراعه
ملكه الا بعد الفسخ ولو وجد العبد بجر وحا فاعقه مولاه ثم مات وجبت الدية والسيد اقل الامرين
من الدية او الضميمة وان كانت الدية اقل حلف السيد خاصة وان كانت الضمة اقل حلف السيد
واموارب والا قرب المانع من قسامة الكافر على المسلم ولو اراد الولى منع القسامة فان
حلف وقعت موقعا لانه اكتساب وهو غير منع منه في مدة الامتثال وهي ثلثة ايام
وكما يقع من الذم في حقه على المسلم كذا هنا فاذا رجع الى الاسلام استوفى بما حلفه الرقة

في الدية

الصلح

قاسم منع الاثر اذا ارث وانما يخلف الولى وقد خرج عن الولاية **الفصل الرابع** في احكام القسامة
ونشرها القسامة من العمد والدية على القاتل في عمدا الخطا وعلى العاقلة في الخطا المحض ولو اشترك في
الدعوى ثمان واحتضن الدوش باحدها اثنت دعواه على ذى اليكوت بالقسامة وعلى الآخر عشرين
كالمدعى في غير الدية وكذا لو لم يكن هناك لوث وحصل المنكر من واحد فاذا اراد قتل ذى القوتين
عليه نصف الدية ولو كان احد الوارثين غائبا وحصل لوث حلفا صرح حلفها وشهد حقه من غير
الرياب فان حصل لغايب حلفا عشرين وكذا لو كان احدها صغيرا ومجنونا واذا مات الولى
قام وارثه مقامه واشتد الحلف بالقسامة فان كان الا ولقد حلف بعض العمد واستأنف وارثه الايمان
للايشهد حقه يمين غيره ولو مات بعد كمال العمد للوارث حقه من عشرين ولو نكل لم يخلف الوارث
واذا مات من لا وارث له فلا قسامة ولو استوفى الدية بالقسامة فشهد ثمان بيمينه حال الفصل
بطل القسامة واستعيدت الدية ولو حلف واستوفى وقال هذا حرام فان قسم بكونه في اليمين
استعيدت وان فسر بانه لا يرى القسامة لم يستعد وان فسر بانها ليست على الدافع الزم بدفعها
الى من يعينه ولا يرجع على القاتل المنكر ولا يطالب بالبقين ولو لم يعن اقرب فيه ولو
استوفى بالقسامة فقال آخرنا قتله مفردا قل بخير الولى والا قرب المانع لانه انما يقسم مع العلم
فهو كذب لا قرار قل ويجوز المقتوم في الدم مع التماس خصمه حتى يحضر البيعة والتكرار لا يخلف
الوان يعقل واذا اختلفت سهام الوارث احتمل تساويهم في تقسيط الخمسين عليهم وبطل المنكر
والنقبط بالحصص حلف الذكور صفة الاثنى فان جامعها حدثي احتمل سوانة للذكر وان
احل اقل احتياطا وان خلف الثلث فان مات وارث بقطر حصته من الايمان على ورثته
بالحصص ايضا ولو خرج اثنان ايمان ثم افاقا كل ولا استأنف **الفصل الخامس** في كميته
الاستيفاء وفيه مطالب **الاول** المستوفى عند اخذ الفصل القليل ان كان واحدا استحق الاستيفاء
جميع الورثة وهم كل من يرث المال عند الزوج والزوجة قائما لا يحققان وصا صايلان
اخذت الدية صلحا في العمد واصلا في الخطا ونسبه وراثا نصيبهما منها والا فلا حظ لهما في استيفاء

القصاص ولا عقوبه وقيل لا يرث القصاص الا العصبه فلا يرث من سترت بالام ولا النساء عفو
ولا قود والاول اقرى ويرث الذية كل من يرث المال من غير استثناء ولا يرث كل منهم كمال القصاص
بل يكون بينهم على قدر حصة الميراث وسرك المكلف وغيره واذا كان الوفي واحدا جاز ان
يستوفي من غير اذن الامام على راي نعم الا قربا التوقف اذ نه خصوصا الطرف ولو كان واجعا
لم يحل الاستيفاء الا بالاجتماع للجميع اما بالوكالة او الاذن لو اذن يستوفيه فان وقع المتارعة
كانوا كلهم من اهل الاستيفاء اقرع في حصة عنه جعل اليه الاستيفاء ولو كان منهم من لا يحسنه
كالنساء فالأقرب كمنحه اسمه بحيث لو خرج فخرج لا يرثه وقيل يجوز لكل منهما المبادر ولا يتوقف
على اذن الآخر كمن يرضى حصص من لم ياذن ولو كان فيهم غائب وصغير او مجنون قيل كان الحاضر
الاستيفاء وكذا الكبير العاقل لو بشرط ان يصنع نصيب الغائب والصبي والمجنون من الذية
ويحتمل حبس القائل الى ان يقدم الغائب ويبلغ الصغير ونصيب المجنون ولو كان المستحق للقصاص
صغيرا او مجنونا وله اب او جد قبل ليس لاحد الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ونصيب المجنون سواء كان
في النفس والطرف وحبس القائل حتى يبلغ او نصيب لانه ينفوت بمعنى انه لا يمكن تلافيه وكل تصرف
هذا شأنه لا يملكه الوفي كالعفو عن القصاص والطلاق والعفو ولو قيل الوفي الاستيفاء كان
وجها وليس للذوية ان تجتمع على استيفائه بالباشرة بما فيه التعذيب فان فعلوا ساءوا ولا ينبغي
عليهم ولو بدروهم واحد فضله من غير اذن الباقيين عزير وهل يستحق القصاص اشكال يشاء
من ان له نصيبا في نفسه ومن انه تعذر قبل من كافته ظلم مع العلم بالقرام والاول اقرب
ح نصيب الباقيين من الذية وهل الوفي مطالب به تركه القائل او مطالبه المستوفي وبخبرة
الأقرب الأخير والواجب قبل العمد القصاص لا الذية فلو عفى الوفي على مال لم يسقط حقه من
القصاص ولا ينسب الذية الا برضى الجاني ولو عفى ولم بشرط المال سقط القصاص ولا يستحق
شيئا من المال ولو بذل الجاني القود لم يكن للوفي سواء فان طلب الذية ورضى الجاني ح وانما منع
لم يحبر ولو بذل الجاني الذية واضعافا ورضى الوفي ح والآله القصاص ولو اختلف بعض

قوله
العلم

بذل وقيل

العلم

الا والذية واجبا بالقائل كان للباقي القصاص من بعد ان يرد واعليه نصيب من فاداه من
الذية ولو امتنع القائل من المفاداة كان للمطالب القصاص فله يرد نصيب شركه من الذية اليه
ولو عفى البعض لم يسقط القصاص بل يستوفى طالبه بعد ان يرد على الجاني قدر نصيب العاقل من
الذية وكذا لو اشترك الأب والأخت في قتل الولد والمسلم والذوق قتل الذوق فعلى الشريك القود
بعد ان يرد الآخر بصفته وكذا العاقل والمطاع الا ان المراد هنا العاقله وكذا شريك السبع
ولو اقر احد الوليين ان شركه عفى عما لم يقبل اقرارا على شركه وحققا في القصاص باق
والقران يقتل بعد رد نصيب شركه فان صدقه فالرد له والا كان للجاني والشريك على حاله
في شركه القصاص ولو وكله استيفاء القصاص ففعله ثله ثم استوفى فان علم فعليه القصاص
وان لم يعلم فلا قصاص ولا ذية ولو عفى الموكل فاستوفى عالما فهو قاتل عمد وان لم يعلم
فلا قصاص وعليه الذية للباشرة ويجمع بها على الموكل لانه غير مجتمعة عدم الضمان
لان العفو حصل عند حصول سبب الهلاك فصار كما لو عفى بعد رمي السهم ويكر الفرق بعدم
الاحتياط هنا بخلاف الوكيل فانه يقتل مختارا ويحتمل عدم الرجوع على الموكل لانه فعل ما
نذبه الشرع اليه ولم يوجد تعزير ولو كان العفو بعد الاستيفاء لم يكن له ان يشبهه فذلك
لأصله بقاء الحق وبراءة المستوفي عن القصاص والذية ولو ادعى الوفي قتله بعد العلم
بالعفو قدم قول الوكيل مع اليمين وفي الكفارة اشكال ينشأ من انه اقدم بحكم الحاكم ومن ساقاة
للراعي المصنف الكفار وهو لا يعلم اسلام المرعي ولو فسخ الوكيل بعد موت الموكل جاهد لا يموت
فان كان باذن الحاكم فالذية في بيت المال واذا كان الوفي لا يستوفى نفسه ولم يكن هناك من
يتبع بالاستيفاء استأجر الامام من بيت المال من يستوفيه ولو لم يكن فيه مال دفع المقتضى منه
الاجرة دون المستوفي لانه هذه مؤنة التسليم وان لم يكن له مال فان كان القصاص على
النفس استدان الامام على بيت المال وان كان على الطرف استدان على الجاني ولو قال الجاني
انا استوفى القصاص متى احتمل عدم القبول لان القصاص من المشفى وانما يحصل بالمسحق او
ولا يبذل اجرة ص

من يتوب عنه فصار كالمسلم اذا قال انا اتوب الى الله ولا ادفع اجره والقول للمعصية المحل والفعل
وعدم الحياية هنا بخلاف البطل الذي يصور فيه النفس ولو قال المستحق اعطوني الا اجره انا
بغض احبب كما لو قال اعطوني كان حتى **المطلب الثاني** في نقد العقل الفيل اذا انعقد استحق
العصا من سبب كل معقول فلو عني بعض المستحقين كان الباقي الفضا من فان اجتمعوا على
المطالبة فقتلوا استوفوا حقهم وهل بعض المطالبة بالدية وللباقي الفضا من أشكال ولا
في وجوب قتله بواحد اما سبب او بالقرعة او بما نأوا واحدا للباقيين أشكال ايضا ولا
فرق بين الترتيب والجمع في العقل ولو بدروا واحد فقتله استوفى حقه وكان الباقي المطالبة
بالدية على أشكال يشاء من فوات الاستحقاق ففوات المحل ولو قتله احبب خطأ كان لجميع الدية
عليه بالتوبة واذا وفي كل واحد من تركه كما حقه على أشكال ولو قتله عدل لم يكون لهم منع
اوليائه من الفضا من سبب ترك ما لا يقدر رد بايهم ولا ولو قطع يد رجل ثم قتل آخر او بالعكس
فقطعنا يده اولا على التقديرين ثم قلناه توصلنا الى استيفاء الحقين فان سبق وفي المعقول
قتله اساء واستوفى ولا ضمان عليه وتوجد دية اليد من التركة فان سري القطع قتل فله كان
قالا لهما عدا وان سري بعد كان لولية الرجوع في تركه الجاني بنصف الدية لان قطع اليد
بدل عن نصف الدية ويحمل الجميع لان للنفس دية كاملة وعدم الرجوع لفوات محل الفضا من ولا
نسب الدية الاصل والوجوب وفي معقول قطع يديه ثم وفي آخر فقطع رجله ثم وفي ثالث قتل
استوفى الثالث حقه والا ولان ما ساء ويحقها فلا يسبق لهما مطالبة ولا يجوز عليه للمنفه والفلس
المطالبة بالفضا من استيفاء وفي المعقول على مال اذا رضى الجاني فيقسم على الغرامة سواء الفضا
له او موروثا ولو قتل وعليه دين فان اخذ العورثة الدية ففضى منها الديون والوصايا ولهم
الفضا وان لم يكن له مال لم يكن عليهم ضمان الديون وغيرها **المطلب الثالث** في كيفية الاستيفاء
ينقسم مع علم السلف بالحياية فان اشبهه افسر على الفضا من الجنائية دون النفس وينبغي للامام
احضار شاهدين عارفين عند الاستيفاء احتياطا لئلا تقع محاحدة ويعتبر الآله بحيث لا

يكون مسومة ولا كاله فان كانت مسومة وكانت الحياية نفسا فقد اساء واستوفى ولا ينبغي عليه وان
كان طرفا وحصلت جنائية السهم منه المباشرة ان علم والا فلا الا ان يكون هو الوفي يضمن اما غيره فالجواب
في الضمان على الوفي ان دفع اليه المسومة ولم يعلم ولا يمكن من الفضا من الآله لئلا ساعد المقتض
سواء النفس والطرف فان فعل اساء ولا ينبغي عليه ولا يجوز الفضا من الابا السيف ويحرم القتل
والعقل بغير سواء فعل الثاني ذلك ولا فلو غرقه او حرقه او مرقه ما غدا فقتله الفضا من
ضرر عرقه ويضمن لو افسر بالآله المسومة اذا امار المقتض منه في الطرف بنصف الدية او بقتل بعد
رد نصف الدية عليه لان الموت حصل بالقطع والسهم واذا اذن الوفي استيفاء الفضا من ضرب
رقيقته فجا وضرب السيف لا على الرقبة فان ضرب على موضع لا يحطى الانسان عنقه بان يضرب وسطه
او رجله او وسط راسه غززه الحاكم ولا يمنعه من الاستيفاء ولو وقع على موضع يحطى الانسان
بنعله بان وقع على كفه او جنب راسه لم يغززه ولم يمنعه من الاستيفاء ولو اعترف بالعد غززه
ولم يمنعه من الاستيفاء ولا يضمن المقتض حياية الفضا من الامع القدرى وان اعترف بالعد
انقص منه في الزايد وان قال اخطأت احد من الدية اذا لم المستحق نفسا والقول قوله في الخطا لا قول
المقتض منه وكل من يجري بينهم الفضا من النفس يجري بينهم الفضا من الاطراف والجراحات
المطلب الرابع في زمان الاستيفاء اذا وجب الفضا من النفس على رجل وامرأة لاجل لها فللرجل
الاستيفاء في الحال ولا يراعى صفه الزمان في حرامه واستحق احضار جماعة كثره ليوقع الزهر
الحبل بوزن استيفاء الفضا من منها الى ان يضع ولو جرد دخلها بعد الحياية ولا يجوز قتلها بعد
الوضع الا ان شرب الولد اللبن لان الولد لا يعيش بدونه ثم ان وجد موضع فلت والا اضطرت مدة الرضاع
ولو ادعت الحبل بنسبها دة اسرع من القوايل ولو لم شهود فالأولى الاحتياط بالصبر الى ان
يعلم حالها ولو طلب الوفي المال لم يجب اجابته ولو قتل فظهر المحل فالدية على القاتل ولو لم يعلم
المباشرة علم الحاكم واذا وضعت الحاكم خاصة وكذا لا يجوز ان يقتل منها في الطرف جذا من
موتها او سقوط المحل بالها وكذا بعد الوضع الى ان يوجد الموضع او يستغنى الولد والميتى لا الحرم

يرجى

الكوب بغير والصحيحة بالبرصاء ولو كانت بد المقطوع كاملة والمقاطع ناقصة اصبعها فليقطع
القصاص وفي اخذ يده الاصبع الفاسد فلو ان احدهما ذلك مطلقا والثاني ان كان قد اخذ
ديها ولو كان بالعكس لم يقطع يد الجاني بل الاصابع التي قطعها ويؤخذ منه حكومة الكف وكذا
لو قصت بعض اصابع المقطوع اتملة وكذا لو كانت اصابع المقطوع بغير اتملة وبعضها واصابع
الجاني سليمة **المسألة** الثاني في المحل ويقطع الممنوع منها وكذا اليسرى والأيمن بمثلها لا بالسبابة
وغيرها وكذا باقي الاصابع ولو لم يكن له يمين قطع يدها فان لم يكن يار ايضا فليقطع رجله
اليمنى فان قصت فاليسرى وكذا لو قطع ايدي جماعة على التقاطع فليقطع يده ورجلاه الا ان
قالوا ان في اخذ اليد وكذا لو قصت يده ورجلاه ولو قطع يمينها فليقطع شمالها فقطعها
المجنى عليه جاهلا قبل سقط القصاص ويحتمل بقاءه فيقطع اليمنى بعد الاخذ بالاحذر من توالي
القطعين ثم المنص منه ان سمع الامر باخراج اليمنى فاخرج اليسرى مع علمه بعدم اجرائها فلا
دية له والا فله الدية ولو قطعها المجنى عليه عالما بانها اليسرى قبل سقط القطع لانه سألها
للقطع كان مبيحا فصار شبهة وكل من يضمن دية اليسار يضمن سرائها والا فلا ولو قال
المجنى عليه بذلها عالما لا بد لا قدم قول البا ذل مع يمينه لانه اعرف بيمينه ولو اتفقا على بذلها
بدلا لم تصد بلا وعلى المقاطع الدية وله قصاص اليمنى على أشكال **المسألة** الثاني في الاصل
او الزيادة فلا يقطع اصلية بزيادة مطلقا ولا بزيادة باصلية مع تغاير المحل ويقطع بمثلها
وبالاصلية مع التساوي في المحل ولا يقطع بزيادة بمثلها مع تغاير المحل ولو كان لكل من الجاني
والمجنى عليه اصبع زائد ثبت القصاص مع تساوي المحل ولو كانت للجاني خاصة اقصر ان كان
بدون قطعها بان يخرج عن حد الكف ولا تقطع الاصابع الخمس ان لم تكن متصلة باحد جانبي
يؤخذ حكومة في الكف ولو كانت متصلة باحد يمين اقصر في اربع واخذ يده اصبع وحكومة كفة
ولو كانت للجاني عليه اقصر في الكف ويطلب بديه الزائدة ولو كانت خمس الجاني اصلية وبعض اصابع
المجنى عليه زائدة لم يقتص في الجمع بل في الاصلية ويطلب بديه الزائدة وحكومة الكف ولو انكسر

فان

الم

ثبت القصاص في الكف ان كانت خمس الاصلية والا فكل لا تقل ولو كان على يد الجاني اصبع زائدة
في سمت اصابعه وعلى ساقها غير متميزة لم يقطع اليد من الكف ولا شيء من الاربع ويقطع الايمان
ويطلب بديه باقي الاصابع وحكومة الكف فلو قطع المجنى عليه استوى واساء وعليه دية اليد
ولو قطع خمس اصابع اساء واستوى لكن اخذ حقه ناقصا لجواز ان يكون فيها زائد ويطلب
بكومة الكف وكذا لو قطع اصبعين من الست لم يكن عليه قصاص وما الذي يجب عليه يحتمل دية
الزيادة لأصله البراءة ونصف الدتين وسدس دية الكف وسدس دية الزائدة لأن الكف
لو قطع من يديه يد واحدة اصبع زائد فعند الاشتباه قسطن الدية ودية الزائدة على الجميع
وكذا لو قطع صاحب الست اصبع من يده صحيحة فلا قصاص وعليه دية الاصبع الكاملة ولو
بدل المقطوع وقطع اصبع استوى ولو كان لأتملة المجنى عليه طرفان فان ساءوا الجاني
اقصر والا فله اتملة واخذ دية الزائدة ولو كان الطرفان للجاني فان تميزت الاصلية
واكسر قطعها مسفورة فله والاخذ دية الاتملة ولو قطع اتملة عليا وسطحى من آخر فان
سبق صاحب العليا فان عفى عما مال او مطلقا كان لصاحب الوسطى القصاص بعد دية العليا
على أشكال ولو قطع صاحب الوسطى او اساء واستوى حقه وزيادة ويطلب بديهها ولصاحب
العليا مطالبة الجاني بديه اتملة ولو كان اصبع اربع انا مل فان كان طولها مثل طول الاصابع
فكلها حكم باقي الاصابع عند قطعها اجمع حتى لو قطع تلك الاصبع من يد انسان وقطع
ولو قطعها انسان فقص منه من غير مطالبة بحكومة وان وقعت الحناية على بعضها بان قطع انسان
الاتملة العليا والمقاطع ثلث انا مل سقط القصاص لانه قوت ربح اصبع ويزن مع دية
الاصبع ولو قطع اتملة فقد قوت نصف الاصبع فله نصف دية الاصبع او يقطع اتملة
واحد ويطلب بالبرش الباقي وهو الثناوت بين النصف والثلث وليس له قطع اثنين ولو
قطع ثلث انا مل فله قطع اتملة قصاصا ويطلب بالتفاوت بين ثلثي دية الاصبع وثلثة
ارباعها وهو نصف سدس دية اصبع ولو كان هو الجاني فان قطع اتملة واحدة فليجنى قطع

ائمة فضاها وبطالبا لتفاوت وهو نصف يد دية اصبع ولو قطع الملمس والمجنى عليه
 قطع الملمس وبطالبا لتفاوت من نصف دية اصبع وثلثي ديتها وان كان طول اصبعه
 زائدا على ما هو طول الاصابع في الكفان فان قطع اصبع رجل لم ينقص منه الزيادة في اصبعه
 فان زالت تلك الائمة كان المجنى عليه القطع وان قطع انسان اصبعه فعليه دية اصبع
 وحكومة وان قطع الائمة العليا فعليه ثلث دية ائمة ولو قطع الملمس اقص منه في واحدة
 وعليه ثلث دية الاخرى وان قطع صاحب الزيادة ائمة انسان فلا قصاص لان الزيادة في
 غير محل الاصل لا استوخ بالاصلي وهذا الزيادة في غير محل الاصلية لوجود الاصلية فان
 زالت كان المجنى عليه ان ينقص منه ولو كان له كفان على ساعد او ذراعان على عضد او
 قدمان على ساق واحد هما زائدا فان قلت الزيادة اما بطش الاخرى ونها او بصعق بطشها
 عنها او بكونها خارجة عن التمس والآخرى عليه او بنقص اصابعها وكما لا اخرى فالاصلية
 كغيرها ثلث فيها القصاص من الاخرى ولو لم يمتز الوجه فقطعها انسان اقص منه وكان
 عليه اثر الزيادة ولا قصاص لو قطع احدهما وعليه نصف دية كف ونصف حكومة وكذا
 لو قطع منهما اصبعاً لزمه نصف دية اصبع ونصف حكومة على ما تقدم من الاحتمالات ولو قطع
 ذوا اليد من يدا احمل القصاص لهما اما اصلية او زائدة وعدمه لعدم جواز اخذ الزائد
 مع وجود الاصلية ولو قطع الباطشة فاطم اقص منه فان صارت الاخرى باطشة ففي
 الحاقها بالاصلية **اشكال المطلب الثاني** في الاحكام لو قطع اصبعاً فصرنا الى الكف وان قلت
 ثبت القصاص من الكف وهل له القصاص من الاصبع واخذ دية الباقي الا قرب المنع لامكان القصاص
 فيها ولو قطع يد من مفصل الكوع ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقص في اليد
 وله الحكومة في الزائد ولو قطعها من المرفق اقص منه وليس له القصاص واخذ ارش الزائد
 وكل عضو يؤخذ قودا مع وجوده تؤخذ الدية مع فقد كان يقطع اصبعين وله واحدة او
 يقطع كفاً كالا وليس له اصابع ولو قطع من نصف الكف لم يكن له القصاص من موضع القطع

في اليد

اليد

لعدم وقوع القطع على مفصل محسوس كمن اعتبر المساواة فيه وله قطع الاصابع والمطالبة
 بالحكومة في الباقي وليس له قطع الا نامل ومطالبة دية باقي الاصابع والحكومة فان رضى
 بقطعها مع اسقاط الباقي جان وليس له ان يقطع الا نامل ثم يقطع في الاصابع لزيادة
 الا لم ولو قطع اصبع رجل فثلث اخرى جنبها اقص منه في القطع وطول ثلثي دية الثلاثة
 ولو وقع الآكلة في الموضع وسرت الى اخرى اقص فحما معا ولو قطع اصبع رجل يد اخرى
 اقص الاول ثم الثاني فان كانت الاصبع او لارجع صاحب الكف دية الاصبع مع قطع الكف
 لو كانت اليد اقص لصاحبها وغرم دية الاصبع لصاحبها ولو قطع اصبعه فعلى قبل الزمان
 فاندك سقط حقه وكذا لو قال عفوت عن الجناية ولو ابراه عن الجناية فصرنا الى الكف فلا قصاص
 في الاصبع بل في الكف ان ساء له في القصاص وفي الباقي من الاصابع وبطالبا للحكومة ولو سرت
 الى النفس كان للولي القصاص من النفس بعد دية ما عفى عنه على اشكال ولو قال عفوت عنها وعن
 سائر اجمع العفو عنها وفي صحته في السراية اشكال وقيل يجمع العفو عنها وما يحدث عنها من
 الملت ولو ابراه العبد الجاني لم يجمع على اشكال ولو ابراه سيده جمع ولو قال عفوت عن ارشني
 الجناية جمع ولو ابراه قاتل الخطا لم يبرأ العاقلة ولو ابراه العاقلة او قال عفوت عن ارشني هذه الجناية
 جمع ولو كان القتل عد الخطا وابر القاتل او قال عفوت عن هذه الجناية جمع ولو ابراه العاقلة
 لم يبرأ القاتل ولو كان مستحق القصاص طفلاً او مجنوناً لم يكن لها الاستيفاء فان بذل لها الجاني
 بالعضو فقطعها ذهب هدر او لو قطع يمين مجنون فوش المجنون فقطع يمينه قبل بيع قصاصا
 وقيل لا ويكون قصاص المجنون باقياً ودية حناية المجنون على عاقلة ولو قطع العاقلة عدة
 اعضاء خطأ حاز احدى اوتها وان زادت على دية النفس وقيل تنصير على دية النفس فان سرت
 فلا شيء في الباقي لان دية الطرف يدخل في دية النفس اجماعاً وان اندملت اخذ دية الباقي
الفصل الثاني في الاعضاء الخالية من العظام والشرائط ما تقدم ونقص العين مع
 مساواة المحل فلا يقطع يمين يمين ولا باعكس وهل له قلع عن الجاني يمينه الا قرأها

لحم

محدودة معوجة فانه اسهل ولو كان الحائي اعور خلفه افق منه وان عسى ان الحائي اعماه
 ولا رة ولو قطع عينه الصحيحة مثله فذلك ولو قطعها ذوعين افق له بعد واحدة و
 في الرية قولان ولو قطع عيناً فانه فلا قضاير بعضها وعليه ثلث ديتا ولو اذ هي العوض
 دون الحدقة افق منه بان يطرح على احفانه قطع يسول ثم يحى المرأة ويقابل الشمس ثم
 نفع عيناه ويكلف النظر اليها حتى يذهب النظر ويقي الحدقة وتوجد الصحيحة بالهوى والعشاء
 لان العوض خلقة الاجفان وعن الاحفش وهو الذي ليس بجاذ البصر ولا يرى من بعد
 لانه نفاور في قدر المنفعة والاعشى وهو الذي لا يبصر ليل ولا النهار وهو الذي لا يبصر
 نهاراً السلامة البصر والتقاروت في النفع وثلث الاجفان ولو خلس جفان الجحى عليه
 عن الاصاب في القضاير أشكال فان اوجبت رجح الحائي بالبقاء وثلث القضاير في الاصابة
 الاجفان وشعر الراس والحية على أشكال ينشأ من ان لم يفسد المذنب فانفردت فان افرد
 فالجامة على البثرة والشعر تابع فان ثبت فلا قضاير وثلث الاذن القضاير ويستوى اذن
 الصغير والكبير والصحيحة والمنقورة والصماء والسامعة ولا توجد الصحيحة بالخرامة بل
 نقص احد الخرم وتوجد حكومة الباقي ولو قطع بعضها جاز القضاير فيه ولو ابا ان الاذن
 فالصفا الجحى عليه فالصفا بالدم الخارج وجب القضاير والافرة ان القضاير الى الحالك فان امن
 هلاكه وحسن النقا والا فلا وكذا لو الصق الحائي نه بعد القضاير لم يكن الجحى عليه الا عراض
 ولو قطع بعض الاذن ولم يبينه فان امكن المماناة في القضاير وجب والا فلا ولو الصفا
 الجحى عليه لم ينمها الا زالة وله القضاير فلو جأ آخر ففقطها بعد الانكسار فالقضاير القضاير
 كما لو جأ آخر موضع النجاة بعد الانكسار ولو قطع اذنه فانزال سمعه ففما حنايتان لان منفعة
 السمع في الدماغ لا في الاذن ولو قطع اذنا مستحقه وهي التي لم يبق فيها حس وصار مثلاً
 ففي القضاير أشكال ينشأ من ان اليد الصحيحة لا يوجد ثلثاً ومن ثبات الجال والمنفعة لانها
 جمع الصوت فوصله الى الدماغ وترد الهوام عن الدخول في ثقب الاذن بخلاف اليد الثلثة

فوق

الاعمال

وثلث الاذن القضاير ويستوى الشام وفائدة لان الخلقة الدماغ والافق والافق في
 الكبير والصغير وهل يستوى الصحيح والمصحف أشكال كالاذن والقضاير في المارون
 هو لان منه ولو قطع معه القضاير فاشكال من حيث افراده عن غيره فامكن استيفاء قضايرها
 ومن انه ليس له مفصل معلوم ولو قطع بعض القضاير فلا قضاير ولو قطع المارون فقطع القضاير
 فاذا المارون احتمل القضاير وعنده ويجري القضاير في احد الخرم مع تساوي المحل ولو
 قطع بعض الاذن سبباً المقطوع الى اقله واحداً من الحائي بحسبه لئلا يستوعبها نصف الحائي لو
 كان صغيراً فالنصف بالنصف والثلث بالثلث ولا تراعى المساحة بين الاذن وثبت
 القضاير في الحقيقيين وبعضها مع تساوي المحل فلا يفرقها العليا بالسفلى وبالعكس وكذا
 ثلث الأسنان وبعضها مع التساوي في النطق ولا يقطع الماطق بالآخرين ولو قطع لسان
 صغيراً فان كان تحرك لسانه عند الكلام وجب القضاير لانه دليل الصحيحة وثلث القضاير
 في ثدي المرأة وحلمة الرجل ولو قطع الرجل حلمة ثدي المرأة فلها القضاير ان لم
 توجد فيها كمال الذية وهل يرجح المرأة بالتساوي وان اوجبت لها الحال وله القضاير نظراً
 لعدم ولو انعكس الفرض فلا قضاير في ثديي قصور ذية حلمة الرجل **الفصل الثالث**
 في الأسنان وثلث السن القضاير بشرط التساوي في المحل ~~في المحل~~ فلا
 تقام ضرر بين ولا بالعكس ولا ثلثه برابعة او ثانياً وضاحك ولا بالعكس ولا رابعة
 من اعلى او من الجوانب الا يمين مثلها من اسفل او من اليسر ولا اصلية بزاوية ولا بالعكس
 مع تغير المحل ولا زيادة بزيادة مع تغير المحل ولو قطع سن مثغر وهو من سقط سنه وثبت
 بدله مع استخفه وهو اصله الذي يكون بين اللحم وجب القضاير وكذا لو كسر الظاهر كسر لا يقرب
 ما يكسر لاسكان التفاوت بل يقطع محدودة وكذا لو كسر البعض ولو حكم اهل الخبرة بعوده لم
 نقص الى ان يشفى مدة الياس ولو عادت قبل القضاير ناقصة او متغيرة ففيها الحكومة
 وان عادت كاملة قبل القضاير ولا ذية والا فرب الارش ولو اقصى فغادس الجحى عليه

ل
اصله

المتغير
 وبما ان
 المتغير
 (فان يفتاد)
 كاس

بعد الفصا من فعله ثانيا فان قلنا انها صفة فعلية وبنها اذا مثل لها فيه وان قلنا انها بدل
 فالملحوظ اول كس فمثل فيثبت لهما منها دية على صاحبه ومما صان على الجاني حكومة ولو كان
 غير متغيرا لغير سنة فان عادت منها الحكومة والافاقضا من قبله سنة الصبي بعير مطلقا فان
 ما قبله الناس من عودها فالأرض ولو عاد ما لا غنى محله او متغير اللون فعليه حكومة عن الأولى
 وعن نصف الثانية ولو وقع زائد وله مثلها في محلها اقص منه والافاقضا **الفصل الرابع** في
 القصاص الجراح لا قصاص في الضرب الذي لا يخرج وانما يثبت في الجراح وعبر الناس في المساحة
 في الشجاع طول وعرض لا يحاط بل يراعى اسم الشجة لاختلاف الأعضاء بالتميز والفرق ولا قصاص
 فيها فيه نكران النفس كالموتة والجائفة والهاشمة والمنقلة وكسر العظام وانما يثبت في الجراح
 الناصعة والتمحاق والموضحة وكل يعرفه وسلامة النفس معه غالبه ولا يثبت القصاص قبل
 الاندخال لجوارح السراية الموجهة الدخول والأقرب الجوارح واذا انقض حلق الشعر عن المحل وربط
 الرجل على خشبه او غيرها بحيث لا يضطر بحاله الاستسقاء ثم ما من خط او شبهه ويعلم طرفاه
 في موضع الأقصاص ثم ينشق من إحدى علامتين الى الأخرى ويجوز ان يستوفي منه في مفاصل
 اذا سبق على الجاني فان زاد المقتل اضطراب الجاني فلا يثنى الاستناد المقرط اليه باضطرابه
 وان لم يضرب اقص من المستوفي ان تقدر وطوب بالدية مع الخطا وتقتل قوله مع الميتين و
 في قدر المأخوذ منه اشكال متان ان الجميع موضحة واحدة فيقتطع على الأجزاء فيلزمه ما قابل
 الزيادة كما وقع جميع الرأس وراس الجاني اصغر فاستوفى الموجود ولا يلزمه سبب الزيادة
 دية موضحة بل يقتطع الدية على الجميع ومن انما موضحة كاملة لأن الزيادة حنانية ليس من جنس
 الأصل بخلاف صنوع الرأس فانها هناك موضحة واحدة ونوع من شدة الحر والبرد الى اعتدال
 النفا ولو كان الجرح يستوعب عضو الجاني ويند عنه لم يحا ولم يضر بل انصرا على ما يحتمله العضو
 واحدا عن الزائد نفسه المختلف الى اصل الجرح ولو كان نصف راس الجاني عليه يستوعب راس
 الجاني استوعب ولو كان الجاني عليه صغير العضو استوعب الجناية لم يستوعب المقتول بل انقص

كالأشربة
 جرح لا يم

قوله

العلم

على قدر مساحة الجناية ولو اوقع جميع راسه بان سجد الجاني والتم عن جملة الرأس فان تساوى في
 القدر فعليه ذلك وان كان الجاني اكثر راسا لم يعتبر الاسم كما اعتراه في قطع اليد حيث قطعنا
 الكبيرة والصغيرة المبرلة بل يعبر مساحة الشجة طول وعرضا فينتج من راسه بذلك
 القدر ما تقدم الرأس او مؤخره والخيار الى المقتول ولو كان اصغر استوفى القدر الموجود
 غيره بدل المقتول باعتبار التقسيط على جميع الموضحة ولا يترك الى الخشن ولا الى القضا ولا الى
 الأذنين ولو شجته فاقطع في بعضها قل دية موضحة ولو اراد القصاص استوفى القصاص من الموضحة
 والباقي ولو اوضعه اسن ومنهما جرح مثلا حم اقص منه كذلك ولو اوقع حسنه وراسه بغيره
 واحدة فحاجتا يتان ولو قطع الأذن فاقطع العظم منها فحاجتا يتان **الفصل الخامس** في
 الجناية على المصرة شنت القصاص في الذكر وبسائر ذكر الشاب والشيخ والصغير والبالغ والفعل
 وشلول الحصين والمجنون والأعرج ولا يقطع الصحيح بذكر العنبر ويقطع العنبر بالصحيح
 وكذا لا يقطع الصحيح بغير ذكره شلل وعرقان يكون الذكر مقبضا فلا يبيسط او يبيسط
 فلا يقبض ويقبض البعض فان كان الحشفة فظاهر وان زاد استوفى بالنسبة من الأصل ان
 نصف مصفا وان قلنا قلنا وهكذا وشنت القصاص من الحصين وفي احدهما الا ان يحشى ذهاب
 سبعة الأخرى فالذرية سواء كان الجاني عليه صحيح الذكر او عتينا ولو قطع الذكر والخصيتين
 اقص له سواء قطعها دفعة او على التعاقب وفي الشفرين وهما اللحم المحيط بالرحم احاطة
 الشفرين باللفم القصاص سواء البكر والنتب والصغيرة والكبيرة والصحيحة والربقا و
 الجنونة وغيرها والمعضاة والسليمة ولو انزلت بركبارة اخرى باصبعها احتل القصاص
 مع امكان المساواة والذرية ولو جنى الرجل بقطع الشفرين او المرأة بقطع الذكر والخصيتين
 فالذرية ولو قطع ذكر جنسي مشكل وانثيه وشفره فان كان الجاني ذكر فان ظهرت الذكورة
 كانت ذكر وانثيه القصاص وفي شفره الحكومة وان ظهرت الأنوثة فعليه دية الشفرين و
 حكومة في الذكر والانثيين وان كان الجاني امرأة وظهرت الذكورة فعليها دية الذكر وحكومة

القصاص

في الشفرة وان ظهرت الاثارة في الشفرة وطولت بحكمة في المذاكر وان كان
الحاق حذق لم يكن قضا من اجمع العلم بجالها ولوطك الحنفى القضا من قبل ظهور حاله لم يكن
له ذلك فان طلب الدية اعطى النفس وهو دية الشفرة والحكمة في المذاكر فان ظهر المذكور
الحال ولو قال اطلب دية عضو مع بقاء القضا من قبل الحاق لم يكن له ذلك ولو قال اطلب حكمة
مع بقاء القضا من قبل الحاق احب اليه واعطى اقل الحكومين ولا قضا من الايمن فتعذر
المائة **الفصل الثاني** في الاختلاف اذا قطع يد رجل او رجله خطأ وراينا المجنى
عليه ميتا فادعى الحاق موته من السراية وادعى الولي الاثم والحق تغيرها فان لم يحتمل
الاثم في القضا اثنان صدق الحاق وفي اختلافه وفي اختلافه اشكال وان قدم قول الولي
مع المير فان اختلفا المدة قدم قول الحاق مع المير ولو ادعى الولي موته بسبب غير الحاقية
كالدخ فيه او وقع من شاة او قتل آخر وادعى الحاق استناده الى حاقية احتمل تقديم قول
الحاق لاصاله عدم حدوث سبب آخر وقول الولي لان الحاق يدعى سقوط حتى شئت المطالبة
به اما لو قطع يدا واحدة ثم وجد ميتا فادعى الولي السراية والحاق الاثم قدم قول الحاق وان
احتمل الزمان والا قول الولي ولو كان قصيرا فقال الحاق مات سبب آخر وقال الولي مات
بالسراية قدم قول الولي ويحتمل الحاق ولو اختلفا في المدة قدم قول الولي على اشكال ولو قد
مفقوا في كساء سفينتين ثم ادعى انه كان ميتا وادعى الولي الحيوة احتمل تقديم قول الحاق
لان الاصل البراءة وتقديم الولي لان الاصل الحيوة وكذا لو وقع عليه حايطا ولو ادعى
الحاق شلل العضو المقطوع من حين الولادة او عي عينه المقطوعة وادعى المجنى الصحة فان
كان العضو ظاهرا قدم قول الحاق لان اقامة البينة على سلامته وان كان مستورا احتمل
تقديم قول الحاق والمجنى عليه وكذا الاشكال لو ادعى الحاق بحد العيب ولو ادعى الحاق
صغره وقت الحاقية قدم قوله مع الاحتمال والاحكام ينشأ هذا الحال ولو ادعى المجنون وعرفه
وعرفه حاله جنون قدم قوله والا فلا ولو اتفقا على زوال العقل حاله الحاقية لكن ادعى

قوله

الاحتمال

المجنى عليه السكر والحاق الجنون قدم قول الحاق ولو اوضحه في موضعين وبينهما حاقه ثم زال
فادعى الحاق زواله بالسراية والمجنى بالاثام قدم قول المجنى عليه ولو اتفقا على ان الحاق
ازاله لكن قال المجنى عليه بعد الاثم مال فعليك ثلث موصحات وقال الحاق قبله فعلى موضحة
واحدة فالقول في الموصحات قول المجنى عليه لان الحاق يدعى سقوط المطالبة بالارش
احدى الموصحات وفي الموضحة الثالثة قول الحاق لان المجنى عليه يدعى وجوه الاثم وال
والاصل عدمه ولو قيل من عهد كفرة او رقة فادعى الولي سبق الاسلام او العنق قدم قول
الحاق مع المير ولو اختلفا في اصل الكفر والرق احتمل تقديم قول الحاق لاصاله البراءة
وتقديم قول الولي لان الظاهر في دار الاسلام الاسلام والحرة ولو ادعى الاصل صبي فثاقل
الكف فادعى الحاق ثاقله بالذوات والمجنى عليه بالقطع قدم قول الحاق مع شهادة العاقرين
بان هذا الذوات اياكل الحاق والميتة لا تقدم قول المجنى عليه وان اشبه الحال لانه هو المداوي
فصار عرف بصفته ولان العادة قاضية بان الانسان لا يدوى بما يضره **الفصل السابع**
في العفو **مطلبان الاول** من يصح عفو الوارث ان كان واحدا وعفى عن القضا من
او كانوا جماعة وعفوا اجمع سقط القضا من لا يدل ولو اضاف العفو الى وقت مثل
عفوت عنك شهر او سنة صح وكان له بعد ذلك القضا ولو اضاف ولا بعضه فقال
عفوت عن نصفك او يدك او رجلك ففي القضا من اشكال ويصح العفو من بعض الورثة
ولا سقط حق الباقي من القضا من كون بعد ردة دية من عفى عن الحاق ولو كان القضا من
في الطرف كان المجنى عليه العفو في حيوته فان مات قبل الاستيفاء فلورثة العفو و
لو عفى الجور عليه لسفه او فلس صح عفو وليس للمصبي والمجنون العفو فاما الولي اذا
اراد ان يعفو عنه على غير المال لم يصح وان اراد ان يعفو على ما لا يجان مع المصلحة لا
بدونها ولو قطع عضوا فقال او صيد الحاق بموجب هذه الحاقية وما يحدث منها فانما تمت
فله المطالبة وان مات سقط القضا من والدية من الثلث **الثاني** في حكمة اذا عفى

عن القصاص الى الذية فان بذلها للجاني صح العفو وهل يلزمه الاقرب ذلك فان لم يستل الجاني
لم يسقط القصاص وان عفى مطلقا لم يحجب المال واذا قال عفوتم الى الذية ورضي الجاني بحيث
دية المستول لا ذية القاتل وكذا لو مات الجاني قبل الاستيفاء وجب دية المستول لا ذية
القاتل في تركته ولو عفى عن الذية لم يكن له حكم ولو رضخ الجاني على مال يزيد من الذية
او من غير جنسها صح ولو قطع بعض اعضاء القاتل ثم عفى عن النفس لم يضمن بدل الطرف سحوا
سرى القطع الى النفس او رفق ولو رضى الجاني عن القاتل ثم عفى لم يكن العفو حكما ولا ضمانا و
لو عفى عن القصاص ضمانا لا يحجبها القصاص كالمأمومة فلا حكم للعفو فان مات
اصغر منه ولو عفى عن الذية ومات قبله القصاص واذا قلنا بصحة العفو قبل السراية عنها
فهو وصيته ولو اقصى بالسر له الاقصاص به بقطع اليد والرجلين فالأقرب انه يضمن
الذية دون القصاص لانه ليس معصوم الدم بالنسبة اليه وله القوم بعد ذلك فان عفى
على مال فالأقرب القصاص **الفصل الثاني في الذيات وفيه ثلثة ابواب** **الاول في الموجب**
وفي فصول **الاول** المباشر وجب بها الذية اذا اشفى قصد القتل كمن رمى عرضا فاصاب انسانا
او ضرب النكاد بـ فاتفق الموت او وقع من علو على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع
بقتل غالبا فهو عمد وان كان لا يقتل غالبا فهو عمد الخطأ ان لم يقصد القتل ولا تعد ولو
اصطر الى الوقوع او لم يقصد القتل فهو خطأ ولو القاه الصل او زلق فلا ضمان والواقع
على التقديرات كلها هدر ولو وقع غير قاتنا فدية المدفوع على الدافع وكذا دية الأسفل
وقيل انما على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا الومات الأسفل خاصة والطبيب
يضمن ما سلف بعلاجه ان كان قاصرا او عاجلا طفلا او مجنوننا بغير اذن الوالي او بالغا
لم ياذن وان كان حادا قاتلا ذن له المريض فادى علاجه الى التلث فالأقرب الضمان
ماله وبراءة بالبراءة قبل العلاج نظريتنا من اساس الحاجة اليه وقوله عليه السلام
من تظلم وتبطل فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن ومن بطلان الأبرار

في القصاص

الذية

قبل الاستحقاق ويروي ان عليا عليه السلام ضحك جنانا قطع حشفة غلام وهو حسن
ولو تلف النائم بالقلابة او حركته فالضمان على عاقبته وقيل في ماله ولو انقلب الظن
مثلت الصبي لزمها الذية في ماله ان طلب الفجر وعلى العاقل ان كان الحاجة والأقرب
العاقله مطلقا ولو عادى الولد فأكبر اهله قدوم قتلها ما لم يعلم كذا في فقهنا الذية
او احضان او من يحمل انه هو ولو استأجرت الظن اخرى وسلمته اليها بغير اذن اهله
فقتل جبره ضمان دية ومن اعنف جماعة قبل او دبرا او صا فاست ضمن الذية وكذا
الزوجة وقيل ان كانا مأمورين فلا ضمان ويضمن حامل المتاع اذا كسر او اصاب به
غير المتاع والمصدوم في ماله **الفصل الثاني** **التسبب** وهو كل ما يحصل التلث
عنده بعلة اخرى لانه لو لاه لما حصل من العلة تائير كالحفر مع الردي وهو موجب
للضمان ايضا ومنعه الأرض أشكال وكذا نصيب السكين والقاء الحجر فان التلث
سبب العتار ولو صاح بصبي فارعد وسقط من سطح ضمن الذية وعه القصاص ونظر ولو
مار من الصبيحة او نزل عقلة ضمن الذية ولو صاح ببالغ فأت فلا ذية على شكل ولو كان
مريضا او مجنونا او عقلة وقا جاء بالصبيحة وان كان بالغ كاملا فأت او نزل عقلة
ضمن الذية في ماله وقيل على العاقله ومنه نظرا لانه قصد الاخافه فهو شبه عمد وكذا
البحث لو شرب سيفا في وجه انسان فانه يضمن مع التلث بل الحرف اما لو فرقا لقي
نفسه في بئر او من سقف قيل لم يضمن لانه الجاه الى الهرب لا الى الوقوع فهو المباشر لا تلاف
نفسه فيسقط السبب وكذا الوصاد فده سبع في هربه فاطله ولو وقع في بئر لا يعلمها او كان
اعى او احسبه السقف او اضطر الى مضيق فاطله السبع فانه يضمن لانه يفتن من
المضيق غالبا ولو وقع في حمالا فاجحضت ضمن دية الجنين ولو ما يضمن دية الجنين ولو
اجتاز على الرعاة فاصابه احدهم بسهم فان قصد فهو عمد والا فخطأ ولو ثبت انه قال
حذار لم يضمن ان سمع المرمى ولم يعدل مع امكانه ولو كان معه صبي فمربه من طريق

السهم اتفاقا ففي الحالة بالضم على المقرب مرحت انه عرضة للثقل او على التامى أشكال
ولو قصد المقرب فان لم يعلم التامى فالضمان على المقرب قطعاً ويضمن من اخرج غيره
من منزله ليلا الى ان يعود فان لم يعد فالدية وفي النع من الارث نظر ولو وجد موقفاً
فادعى ملكه على غيره واقام شاهدين برئ وصحت القائل وان لم يقر بملكه فالأقرب سقوط
القوة وجوب الدية عليه ولو وجد ميتاً ففي الزامه بالدية أشكال ولا يضمن المسافر
ولا المرسل وروى عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السلام في لص جمع يئام امرأة و
وطناً وقتل ولدها ثم حمل الثياب لخرج فقتله ان على موابيه دية الغلام وفي تركته اربعة
آلاف درهم لمكارها على فرجها ولا شئ عليها في ملكه وخرجها ان الدية يند عن ذوق
محل القصاص لانه فله دية عن المال فلم يقع قصاصاً واحبات اربعة آلاف درهم لانه
مهر مثله فمات ولا سدر مهر المثل هنا تحسين ديناراً وعند عليه السلام في امرأة ادخلت
صديقاً لها ليلا بنا زوجها بالحلة فلما اراد الزوج مياضعتها ثار الصديق فاقبلاً
فقتل الصديق فقتلت هي الزوج انما يضمن دية الصديق ويقتل بالزوج وفي السد ضعف
والا قرب سقوط دم الصديق ويضمن مع السباحة الصغيرة اذا غرق وان كان وليه
او من اذن له الوقي على أشكال لانه تلف تقربطه في حفظه وعقوبة عنه ولو كان بالها
رشيداً لم يضمن **الفصل الثالث** في اجتماع العلة والشرط اذا احقر بينا فتردى فيها انسان
فان كانت العلة عدواناً بان دفعه غيره سقط ان الحرق وكان الضمان على الدافع وان
لم يكن عدواناً كما لو تردى بنفسه مع الجهل فان كان الحرق عدواناً ضمن الحارق مثل ان يجهر
في طريق مسلوب او ملك غيره بغير اذنه ولو اذن سقط الضمان عن الحارق وكذا لو رضى
بها بعد الحرق العدوان ولو كان طريق مسلوب لمصلحة المسلمين قبل الضمان لا يجبر
سائق وكذا لا يضمن لو كان غير عدواناً ما يجبر في ملكه او في ارض موات بقصد التملك
او بقصد الاستفاد والتجلبية ولو كانت ملكه وادخل غيره وعرفه المكان وهو يصير

في القرب

الادب

فلا ضلن وكذا لو كانت مكتوفة او دخل بغير اذنه ولو كانت مستورة ولم يشعر بها او كان الموضع
مظلماً او كان الداخل اعشى ضمن ولو كان الحرق في ملك الغير بغير اذنه قد دخل آخر بغير اذنه وكان
الموضع مكتوفاً فلا ضمان وان كان مستوراً او كان الداخل اعشى احتمل ضمان الحارق بغير طيلة
وعدم الضمان لغيره الداخل ولو تردى المالك او المأذون ضمن ولو حرقه مشترك منه وبغير
بغير اذنه احتمل الضمان وبصفة ان كان الشريك واحداً والعلمين ان كان اثنين وهكذا والنصف
مطلقاً ولو كان الحارق عبداً نقل الضمان برقبته فان عقه مولا ضمن ولو اعقه قبل السقوط فالضمان على
العبد لا السيد ولو وضع حجر في ملكه او موضع مباح لم يضمن في العار وان كان ملك غيره او شاع
مسلوب ضمن في ماله وكذا لو نصب كميناً فقات العار بها ولو جاز السبل بحرق الضمان على احدى وان
تمكن من ازالته فان نقله الى موضع آخر من الشارع ضمن ولو كان الى ما هو اقل سلباً كانه على أشكال
ولو حرق انسان يتر الى حائط هذا الحجر بغير اذنه بذلك الحجر وسقط في البئر فالضمان على الحارق
لنقدية ولو وضع حجر او اضران آخر بغير اذنه انما احتمل بسبب الضمان ان لا ما وان يكون
الصق على الاول واذا بنى حائطاً في ملكه او مباح فوقع الحائط على انسان فان فلا ضمان حراً
وقع الى الطريق او ملكه وسواء مات بسقوطه عليه او بغيره ان كان قد بناءه مستواً على اساس
يثبت ملكه عليه وان بناءه ما نلا الى ملكه فوقع الى غير ملكه او الى ملكه الا انه طهرت من الاحراق
الحطب والآلات البناء الى الشارع فاصاب انساناً لم يضمن لانه يتمكن من البناء في كيف شاء وما
نظار الى الشارع لم يكن باحتياط ولو قتل بالضمان ان عرف حصول الخطأ بركان وجهاً وكذا
لو بناءه مستواً قال الى ملكه ولو بناءه ما نلا الى الشارع او الى ملك جاره او مال البهائم بعد الاستواء
وفرط في ازاله او بناءه على غير اساس ضمن ان تمكن من ازاله بعد ميله ومطلقاً ان كان
ما نلا من الاصل او على غير اساس ولو استقدم من غير ميل فكالميل ولو بنى مسجداً في الطريق
ضمن ما يكتسب سببه ويجوز نصب الميزاب الى الطريق للملك لا المرفوعة الا باذن امرائها
وكذا الروائش والاشجحة والسباط كذا اذا لم يضرباً بمائة فلو وقع الميزاب على

الى

احداث في الصمان قولان وكذا الوسط من الروشن او الشا با خشبه فقلت والاقرب
ان الساقط ان كان باجمعه في الهواء بان انكسر الميزاب والخشب فوق ما هو في الهواء ضمن
الجميع وان وقع الجميع ضمن النصف وكذا الحفر من الارض بالمانه المصلحة ضمن ما يتلف سقوطها
ولو وضع على طرف سطحه صخرة او حرة من الماء او على حائطه فوقع على انسان فارتد صمان ال
ان يضعه ما نل الى الطريق ولو بنى عابا ان دكه او غرس شجرة في طريق مسلك فغتر به
انسان ضمن ولو كان في مرفق فذلك ان لم ياذن اربابه ولو ادنا فلا ضمان لانه يضر كالباقي
في ملكه واذ لم يشر البطح وشبهها من قامات المنزل في الطريق فغتر به انسان ضمن ولو
تعدا لما روضه الرجل عليه وامكنه العذول فلا ضمان وكذا لو رث الطريق او بدل الطريق فيه
او بالثابتة فيه سواء كان راكبها او قائدها او ساكنها ولو اشغل في ملكه فطارت
شراة او رثت الى ملك جاره فان كان الهواء ساكنا او كان بينه وبين الجار حائل منع الرجوع
لم يتجاوز قدر الحاجة فلا ضمان وان كان الهواء عاصفا ولا حائل واجتاز الكرمين قدر الحاجة
مع غلبه الظن بالحقا ومن ضمن ولو عصفت الهوا نفعه بعد الاشغال فلا ضمان ولو اشغلتها
في ملك غيره ضمن النفس والاموال ولو قصدا نلاد النفس فهو عمد ولو وضع صبي في سبعة
فاقره سبعه ضمن ولو ابع انسانا بسبعة فولى هاربا فالتقى نفسه في بئر او رمى نفسه من
سطح فان الجاه الى ذلك ضمن والا فلا وكذا يضمن لو كان اعشى او كان ليلا مظلم او كانت
البئر مغطاه ولو بدا على سقف فاحسبه ضمن ولو تعرض له سبعه فاقره لم يضمن الا ان يلحقه
الى مصنفه سبعه ولو نام في الطريق فغتر به انسان فاصح ولو مات النائم فلا ضمان على
المغتر اذا لم يعلم به ولو نام في المسجد معتكفا فلا ضمان عليه وغيره فاشكال ولو خوف الامام من
ان تكب محرما فان فلا ضمان ولو خوف جلي فاسقط ضمن ومحب حفظ الدابة الصالحة كالبعير
المعلم والكلب العقور والهرة الضاربة فان اهل ضمن ولو جعل حالها او علم ولم يفرط
فلا ضمان ولو جنى على الصالحة جاز لم يضمن ان كان للدفع والامتنع ويضمن حناب الهرة

فريق

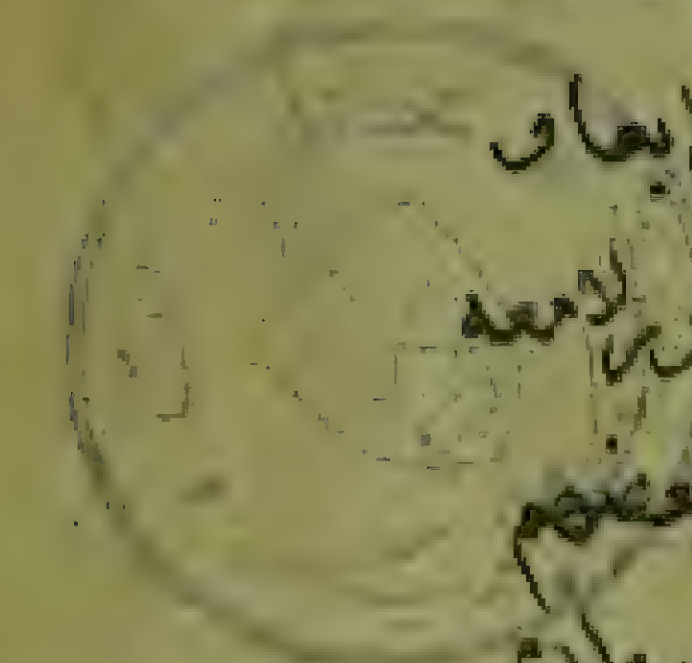
ان

المملوكة مع الضراء وبحوزتها ولو هجت دابة على اخرى ضمن صاحب الداخلة حنايتها ان
فرط ولا يضمن صاحب الدخول عليها لو جنى الداخلة ولو دخل ارضهم فغترهم طلبهم ضمن
وان دخل لغيران فلا ضمان ولو اخلقا في الاذن قدم قول منكره وراكب الدابة يضمن
بجنيته يديها وراسها مباشرة لا سببيا كما لو اصاب شي من موقع السابك بعين انسان و
ابطل ضرتها او انكسر برشاس ما خاصته على اشكال ولو بالثابت الدابة او راثت فلول انسان
فلا ضمان الا مع الوقوف على اشكال ولو دخلت نزع المحفوف بزع الغير لم يكن له اخراجها
اليه مع الاذلاق بل يصير ضمن المالك مع التقريط ومع عدمه اشكال وكذا القاييد ولو وقع
بها او ضربها او ساقطها فدامه ضمن جميع حنايتها ولو ضربها غير فالضمان على الضارب ولو
ارقت الدابة ضمن الضارب ولو اقلعت لم يضمن المالك وان طار بعضها الا ان يكون بتفريقه و
لو ركبها انسانا وبها في ضمان ما تحنيه سديها وراسها ولا ضمان على الركب اذا كان صاحب
الدابة معها ولو ركب المملوكة الصغيرة دابة ضمن حنايته ولو كان بالغها فالضمان في رقبته ان
كان الحناية على نرادى ولو كانت آدمى منع به بعد العنق **الفصل الرابع في الترجيح**
الاسباب اذا اجتمع المباشر والسبب صحت المباشر كالذافع مع الحافر والمسك مع الذابح و
واضع الحجر في الكفة مع جاذر المنخنيق ولو جعل المباشر حال السبب ضمن السبب كمن عطى بئر
حفرها في غير ملكه فذرع غيره فالثا لم يعلم ضمن الحافر وكذا لو فر من خوف فوقع في بئر لا يعلمها
ولو حفره ملك نفسه وسترها ودعا غيره فالاقرب الضمان لان المباشر سقط الزمان مع الغرور
ولو اجتمع سببان مختلفان قدم الاول منهما في الضمان فلو حفر بئر في طريق مسلك ونصب
آخر حجر فغتر به انسان فوقع في البئر فان ضمن واضع الحجر ولو نصب كينا في بئر محفورة فتردى
انسان فان بالسكنر فالضمان على الحافر هذا كله اذا اتسا وبأية العدوان ولو احتصر احدهما
به احتصر بالضمان اما لو سقط الحجر بالسبيل على طرف البئر ففي ضمان الحافر اشكال ولو حفر
بئر قرب العنق فغتره غيره فالضمان على الاول او بئر كان اشكال ولو غتر بئر في الطريق

فالضمان على واضعه ولو اعتبر بها عد فالضمان على القاعد ولو اعتبر بواقف ضمان الواقعة على
 الماشي لأن الوقوف من مرافق المشي والماشي هدر ويجعل مساواة الوقوف ولو تكرر في غير
 فقط عليه آخر ضمانا على الماشر وهو لورثة الأول الرجوع على عاقلة الثاني نصف الدية
 حتى يرجعوا به على الماشر أشكال ولو تكرر على طرف البئر فعلق بأخر جذبه وتعلق الآخر بثالث
 ووقع بعضهم على بعض وما نزل الأول مات من ثلثه أسباب بصدمة البئر وثقل الثاني و
 الثالث فسقط ما قابل فعله وهو ثلث الدية وتبقى على الماشر ثلث وعلى الثاني ثلث فانه جذب
 الثالث والثاني هلك بسبب من ثلثه على أحد هادري بصفه ونصف قوة على الأول
 لأنه جذبه وأما الثالث فكل دية على الثاني ولو جذب انسان آخر إلى بئر فوقع المجدوب
 فارتد إلى ذب بوقوعه عليه فالجاء بدهر ويضرب المجدوب ولو مات بالدفعة ولو مات
 فالأول هدر وعليه دية الثاني ماله ولو جذب الثاني ثالثا فأتوا بوقوع كل منهم على صاحبه
 فالأول مات بفعله وفعل الثاني فسقط دية وضرب الثاني نصف والثاني مات بمجدبه الثالث
 عليه وجذب الأول نصف الأول النصف ولا ضمان على الثالث والثالث الدية فان رجحنا
 المباشرة فدية على الثاني وان شركنا بين الضابض والجاذب فالدية على الأول والثاني
 نصفين ولو جذب الثالث رابعا فأتوا بعضهم على بعض فللأول ثلث الدية لأنه مات بمجدبه
 الثاني عليه ومجدب الثاني الثالث عليه ومجدب الثالث الرابع فسقط ما قابل فعله وبقي
 الضمان على الثالث والثاني ولا ضمان على الرابع وحفر الحافر سبب لا يعتبر مع المباشرة
 وكذلك جذب الأول سبب في جذب الثالث والرابع وجذب الثاني الثالث وجذب الثالث الرابع
 مباشرة فلا يعتبر معها السبب فصار التلصص حاصلا لفعل الأول والثاني والثالث والثاني
 ثلث الدية أيضا لأنه ما رخصه الأول ومجدبه الثالث ومجدب الثالث الرابع عليه فسقط
 ما قابل فعله ومجدب الثالث على الأول والثالث والثاني ثلث الدية أيضا لأنه ما رخصه
 الرابع ومجدب الثاني والأول له أما الرابع فليس عليه شيء وله الدية كاملة فان رجحنا

دية

المباشرة فدية عليه وان شركنا في الضمان فالدية الثلاثة الأول والثاني والثالث
 ولو وقع الأول في البئر ثم وقع الثاني فوقه فالأول فالضمان على الثاني ومجدب النصف
 لأن الوقوع في البئر سبب الهلاك فالتلف حصل من فعلين فان كان الحافر متعديا
 فمن النصف والاسقط ولو وقع فوقهما ثالث فأتوا كلهم فان كان الأول قد نزل اليها
 فدية على الثاني والثالث نصفين لأنه مات بوقوعها عليه وان كان قد وقع فيها فعلى الأول
 الضمان عليهما وعلى الثاني عليهما ثلث الضمان والثلث الآخر على الحافر ان كان متعديا
 هدر ان لم يكن ودية الثاني على الثالث على الاحتمال الأول والنصف على الثاني والثالث
 حله حكم من وقع في البئر ابتداء ولو وقع الأول فحدث آخر ثم الثاني والثالث رابعاً
 البئر متعده ووقع كل واحد من زواوية فدية الأول على الحافر مع العدوان وهدر لأمعه
 ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني ودية الرابع على الثالث ولو وقع بعضهم
 على بعض فأتوا أحتمل التقدم وان يكون دية الأول ارباعاً ربعه على الحافر مع العدوان
 وهدر لأمعه وربعه هدر بمجدب الثاني على نفسه وربعه على الثاني جذبه الثالث بمجدبه الرابع
 وأما الثاني فدية ثلاث فثلث هدر بمجدبه الثالث على نفسه وثلثه على الأول وثلثه على الثالث
 بمجدبه الرابع وأما الثالث فنصف دية هدر بمجدبه الرابع على نفسه ونصفه على الثاني لأنه
 جرّ إلى البئر وأما الرابع فكل دية على الثالث لأنه جرّ إلى البئر واحتمل ان دية الأول
 كلها هدر لأنه جذب الثاني وهو مباشر وهو السبب في جذب الثالث والرابع وحفر الحافر
 سبب لا يتعلق به الضمان مع المباشرة فكانه انفس نفسه بمجدبه الثاني وما تولد منه
 ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول لأنه مات بسبب جذبه الثالث على نفسه وجذب
 الأول له ودية الثالث كذلك لأنه مات بمجدبه الرابع وجذب الثاني له ودية الرابع على
 الثالث لأنه هلك بسبب فعله وروى محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قضى أمير
 المؤمنين عليه السلام في أربعة وقع واحد منهم في بئر الأسير فعلق بثان وتعلق الثاني



كانوا الله فعلى كل واحد من الدية وسقط ما قابل فعله ولو صلكوا اجمع فعلى عاقلة كل واحد
نصف دية الباقيين وقيل لو اشترك بدمه في هدم حائط وقع على احدى فمات صحر الباقين
ديته لان كل واحد منهم صام من لصاحبه والا قرب ان عليهما ثلثي دية ولو اشرف سفينته
على الغرق فقال الخائف على نفسه او على غيره التمسك عكسة البحر وعلى صماته فغرق فعلى الخوف
ولو لم يقل وعلى صماته بل قال التمسك عكسة السفينة فالقاء فلا ضمان ولو لم يكر خوف
فقال الله وعلى صماته فلا قرب عدم الضمان وكذا لا ضمان لو قال غرق ثوبك وعلى صماته
ولو قال حاله الخوف التمسك عكس وعلى صماته مع ركبان السفينة فامتنعوا فان قال اردت
التساوى قتل وزنه بخصته واما الركبان فان رضوا صمتهوا والا فلا فان قال قد اذنوا
لي فانكروا بعد الاتفاق حلفوا وفرض هو الجميع ولو قال حاله الخوف الله وعلى صماته وكان الملك
ايضا خابقا فلا قربان على القاصم الجميع ولو كان المحتاح الى الاتفاق هو الملك فالقاء
بصمات غيره فلا قربان لا يحمل له الاخذ ولو جرح مرتدا قاسم فعاد الجراح مع دية فخرج
فالحنة اربعة وعلى كل واحد ربع الدية والجافية الخالد ينزله الربع بجراحات احدها
هدر فتعوز حصته الى الثمن ويحمل التورج على الجراحات فقال انها خمس فيسقط الخس
ويبقى على كل واحد من الاربعة خمس الدية ولو قطع يد العبد الجاني فجنى بعده ثم ما فرش
اليد يخصه الجنى عليه اولا والباقي يتاركة فيه الجنى عليه ثانيا لانه مات بعد الحناتين
وقطع بعد اخرى الحناتين وقضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبنا اخرى
فصحبها بالثمن فقصت الركوبة فصرعت الركبة ان الركبة نصفان من الناحية والمخوفة
وفي الرماية ضعف السند وقيل يسقط الثلث لركوبها عينا ومحبا للثمن على الناحية
والقائمة وقيل ان الجاني الناحية القائمة فالدية على الناحية والا فالقائمة
وروي محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في اربعة شرب المسكر
فخرج انسان وقيل انسانان ان دية المعتولين على قتال الاربعة واحد دية جراحة الباقيين

دليل
احدى
دية

من دية المعتولين وروي محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام والسكوفى عن الصادق عليه
السلام عن علي عليه السلام انه قضى سنة غلان كما نوافه الغارات فغرق واحد فشهد
اثنان على الدية انهم غرقوه وشهد الثلثة على اثنى فمضى الدية بدمه اثناس على الاسير
وخمين على الثلثة **الباب الثاني في الواجبة فيه مقاصد الاول في دية النفس وفيه**
فصلان الاول في دية الحر المسلم ومحبا للدية في قتل النفس خطأ وشبهه عمد ولا حجب العمد
الا القصاص نعم يشد المال صلحا اذا ابرأ ضيا ودية العدم مائة من مائة الابل او مائتا بقرة
او مائتا حلة كل حلة ثوبان من برود البوم اربعة ارباعا ثوبا والف دينار و عشرة آلاف
درهم او الف دينار وتسائة دية سنة واحد من مال الجاني مع الرضاى بالدية ولو كان له ابل
تخبره بذل ابله وشرا غيرها من البلد وغيره ادون او اعلى مع السلامة والا نصا والمبشرط
والا قربان لا الحرف قول القيمة السوقة مع وجود الابل وكل واحد من هذه الاصناف
اصلة نفسه وليس بلاء غيره ولا مشروطا بغيره والخيار الى الجاني في بذل ايها شاء
وهله التفتيق من جنسين فمما زاد اشكال ودية شبيه العدم ما تقدم من الاصناف وكفاية
الخطا الا في شئ واحد وهو ان دية العدم مغلطة وهانان محققان والحققت بشيئين
احدهما السقة الا بل خاصة فدية شبيه العدم مائة ثلث وثلثون منها حقة وثلثون
ثلثون بنت لبون واربعة وثلثون ثنية طروقه الفحل وروي بثلثون بنت لبون و
ثلثون حقة واربعون خلفه وهو الحامل وهي في مال الجاني كالعد ودية الخطا المحض
عشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وهي عاقله لا يضمن
القائل شيئا الثاني الرمان فدية الشبيه يستأدى في سنتين ودية الخطا في ثلث سنين
سواء كانت الدية تامة او ناقصة او دية طرف ولو اختلفت الحامل فالمرجع الى اهل
الغبرة فان ظهر الغلط استدرك فان ارتقت قبل التسليم ابدل ولو كان بعد الاحصاء ولا
يلزم بعد القبض ولا تغليظ في انسان غير الا بل ولو قتل في الشهر الحرام او في حرم مكة الزم

دية وتلنا من اى الاجناس كان تغليظا والتزايد للقول ولا تغليظا في الطرف ولو روي
في الحل الى الحرم فقتل فيه غلظ وفي العكس شكل ولو قل والنجاء الى الحرم ضرب عليه فيه الى
ان يخرج فيقا ذمته ولا يقص منه فيه فان خرج الحرم اقص منه لا يتهاكه حرمة الحرم قتل
وكذا في مشاهد الامة عليهم السلام ولا فرق بين ان يكون المقتول كبيرا او صغيرا ولا
او محنوا بسليم الاعضاء او مفقودها ولد الزنا اذا اظهر الاسلام مسلم على راي جميع
فرق الاسلام متساوية مالم يجدوا ما هو معلوم الثبوت من دين النبي عليه السلام
الفصل الثاني في دية من عداه الماده المرأة المسلمة الحره نصف دية الحر المسلم سواء كانت
صغيرة او كبيرة عاقلة او محنوه سليمة الاعضاء او غير سليمة من جميع اجناس الدية في
الاحوال الثلث وكذا المبرحات والاطراف على النصف مالم يقصر عن ثلث الدية فان قصرت
الجنانة او طرفا عن الثلث متساويا وقصا صا ودية واما الذي الحرقة ثمان مائة درهم
سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ولا دية لغرضه ولا الاصل في سواء كاتوا ذوى
عهد ولا وسواء بالعصم الذموى او لا ودية المرأة الحره منهم اربع مائة درهم وروى ان
دية الذي كذب المسلم وروى اربعة آلاف درهم وحمل على المعتاد لقتلهم واما العبد
فدينه فممنه مالم يتجاوز دية الحر فدية اليها وهي في مال المجاني ان كان القتل عدا او
شبهه وعلى العاقلة ان كان خطأ ودية اعضائه وجراحاته بنسبة قيمته على قياس الحر
مما في الحر حال الدية في العبد حال القيمة الا انه ليس للمولى المطالبة بذلك الا ان يدفعه
الى الجاني وليس له الامساك والمطالبة بالقيمة ولا بعضها على اشكال وما فيه من الحر
نصف الدية في العبد نصف القيمة وكذا باقي الاعضاء وكذا في المبرحات وكل ما فيه مقدار
في الحر في العبد كذلك من قيمته وكل ما لا يقدر فيه في الحر ففيه في العبد من الحر تسليما
من الجنانة ونظر قيمته ونظر عبادته تلك الجنانية ونظر قيمته ونسب احدى الحاليتين
الى الاخرى فيوجد من الدية بتلك النسبة وهنا العبد اصل الحر كما كان الحر اصلا له

جراحة ٣

في العبد

في القدر ولو جنى على العبد برون القيمة لم يكن لولاه دفعه والمطالبة بالقيمة بل يسكه ويطلب
دية القاتل وامرته ان لم يكن مقدرا في الحر ودية الامة قيمتها لم يتجاوز دية الحر فدية اليها
ولو كان العبد ذميا او الامة كذلك للمسلم فمما كالمسلمين في ان دينهما قيمتهما مالم يتجاوز
دية الحر المسلم والحره المسلمة ولو كان العبد لامراة او الامة لذكر فالاعتبار في العبد بالذكر
وفي الانثى بالمرأة وفي المسلم عبد الذي او المسلمة جارية الذي اشكال واذا جنى العبد على
الحر خطا لم يضمنه مولا بل يدفعه او يذمه وله الخيار في ايها شاء لا الى المجنى عليه ولا الى
وليه وفي قدر القتل قولان ولو كانت الجنانية غير مستوعبة لقيمته تخير المولى بين القتل و
بين تسليم ما قاتل الجنانية ليعتق او يبيع وسقي شرابا والقول والمدى سواء وكذا الذكر والانثى
وكذا الم ولد على الاقوى **الفصل الثاني** في دية الاطراف كل ما في الانسان منه واحد ففيه
الدية وكل ما فيه اثنان ففيه الدية وفي كل واحد النصف وما فيه اربعة ففيه الدية كالأصابع
وما فيه عشرة كالأصابع ففيه الدية وفي كل واحد العشر وكل ما لا يقدر فيه بحصة الارش
والقدر في ثمانية عشر **فصل** مطالب **الاول** في الشعر وفي شعر الرأس الدية ان لم ينبت
فان نبت فالارش ان كان المجنى عليه ذكرا وان كان انثى فمهر نسائها وفي شعر الرأس الدية ان
لم ينبت فان نبت فالارش ان كان المجنى عليه ذكرا وان كان انثى فمهر نسائها وفي شعر اللحية
الدية ان لم ينبت وان نبت فالارش وقبلت الدية وفي الاعضاء بالنسبة الى الجميع بالمساحة
وقيل في شعر راس الرجل الدية على ما رأى فان قطعوا الاجفان بالاهداب فدينان ولو قيل
بالارش حاله الاضرار وبالسقوط حاله الاجتماع امكن ولا يقدر في غير ذلك من اصناف
الشعر كالناب على الساعدين او الساقين او غير ذلك بل ينبت فيه الارش ان قطع منفردا ولا
شي مع الانضمام الى العضو والجلد ولو كانت اللحية للمرأة فالواجب الارش ان نقصت
بها القيمة لو كانت امة ولو كانت للامة فزادت قيمتها فالاقرب التعرير خاصة وكذا في
حلق شعر العانة منها او من الحره او قطعها بحيث لا ينبت فزادت القيمة فلا شيء ولا في الحره

المطلب الثاني في دية العين وفي كل عين بصيرة نصف الدية ويستوي الصحيحة والعناء والحلابة
 والبياض وفي العينين كمال الدية والأحشف والأعشى والرمد والأجهر والأعشى كالصحيح
 أما من عاينه بياضاً كان البصر باقياً فالدية والأحشف كالمالك بحسب ما يراه وفي غير العينين
 الصحيحة الدية كاملة إن كان العور حلقه أو مجرد بأفة من أفة نعه ولو كانت حنابية جاز
 استحقاقه وإن لم تأخذ أو ذهب في قصب من النصف وفي خشف العور آتت دية الصحيحة
 ويرى الربع سواء كان حلقه أو حنابه وفي الأجفان الدية وفي كل حفن الربع وقيل في
 الأعلى الثلث وفي الأسفل النصف ولو لم يكن عليها أحد اب فذلك وفي أجفان الأعشى
 الدية وكذا أجفان الأعشى أما الأجفان المستحقة فالحكومة لأنها لا يمكن العين ولا تعطيها
 ولو قطع العين مع الأجفان فديتان ولو قطع بعض الجفن فعليه بحسب دية **المطلب الثالث**
 الأنف في الأنف الدية كاملة وكذا في مائة وهو ما لا ينسب منه وفي بعضه بحسبه من المارن
 ولو قطع المارن وبعض القصبه فالدية ولو قطع المارن ثم القصبه فالأقرب ثبوت الدية في المارن
 والحكومة في القصبه والروثة وهي الحاربتين المخربتين وبينهما تقيف الدية على رأي وقيل الثلث
 وقيل الروثة مع المارن وفي أحد المخربين نصف الدية وقيل الثلث وهو الأقرب فيقطع الدية
 على أحاربتين والمخربين اثلاثاً ولو قطع مع المارن الحاربتين متصلتين فعليهما مع الدية
 زيادة حكومة ولو كسر الأنف ففسد الدية ولو جبر على غير عيب فماتة دية ولو عذبت فيه
 نازلة لا تنفذ فثلث الدية فان حربت وصح فحسب الدية ولو كانت في أحد المخربين الحاربتين
 فعشر الدية وفي شلله ثلثا دية فان قطع بعد الشلل فعليها الثلث ولو قطع أحد المخربين
 الحاربتين فثلثا الدية وفي أحدهما مع نصف الحاربتين أو بالعكس نصف الدية بناءً على التام الدية
 اثلاثاً وفي قطع بعض المخربين من الثلث نسيئة المقتطوع إلى الجميع وكذا في بعض الحاربتين ولو
 ضربه فعوجه أو تغير لونه فالحكومة فان قطعه آخر فالدية ولو قطعه الآجلة وبقي علقها
 فان أحسب لا الأمانة فعليها الدية لأنه قطع الأنف بعينه بالباشع وبعضه بالتسبيب ولو

فيسقط

أمانة فردة فالنعم أحمل الحكومة والدية ولو لم يبينه ودية فالنعم فالحكومة **المطلب الرابع**
 الأذن وفي كل واحدة نصف الدية وفيهما أجمع الدية كاملة وفي بعضها بحسب ديتها تعتبر
 بالمساحة فان المقطوع نصفها وحسب النصف وإن كان الثلث والثلث وهكذا وفي شح الأذن
 ثلث دية الأذن وفي خربها ثلث ديتها وأذا لاقته كالصحيح ولو ضربها فاستحقت وهو كمثل
 العض فثلثا ديتها فان قطعها فاطع بعد الشلل ثلث الدية ولو قطع الأذن فوضع العظم
 وحسب عليه مع دية الأذن دية الموضع **المطلب الخامس** الشفتان بحسب الشفتين الدية أجمعاً
 وأحشف في الشفط فقل في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان لا يجمع مع الحاربتين السبعة بامساك
 الطعام والشراب وقيل في العليا خمس الدية وفي السفلى ثلثه أحاسها وقيل في العليا النصف
 وفي السفلى الثلثان وفيه زيادة لم ثبت وقيل بالسوية وهو حسن وهذا الشفة السفلى عرضها
 ما يحا في عن الدية مع طول الفم والعليا ما تحا في عن الدية متصلاً بالمخربين والحاربتين مع طول الفم
 وليس طائفة الشرفين منها وفي قطع بعض الشفة بنسبتها مساحة ففي النصف نصف ديتها
 وفي ثلثها ثلث ديتها وهكذا طولاً وعرضاً ولو قطع نصفها طولاً وربعها عرضاً فعليها ثلثه
 اثمان ديتها ولو تقلصت قيل الدية وتحمل الحكومة ولو استرجعت ثلثا الدية ولو قطعت بعد
 الشلل ثلث الدية ولو شق الشفتين حتى برزت الأسنان فعليها ثلث الدية فان برزت فحسب
 الدية وفي أحدهما ثلث ديتها إن لم يترأ وان برزت فحسب ديتها **المطلب السادس** اللسان وبحسب
 لسان الصحيح مع الاستيصال الدية وفي استيصال اللسان الآخر ثلث الدية ولو قطع بعض
 لسان الصحيح اعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً ويسيطر الدية أجمع عليها أجمع
 بالسوية ويستوي السنية وغيرها ثقلها وخفيفها فان ذهب أجمع فالدية كاملة وإن
 ذهب بعضها وحسب نصيب الأذهب فلو قطع نصف لسانه فذهب ربع الحروف فربع الدية ولو
 كان بالعكس فنصف الدية والأقرب اعتبار الأكثر مع الاختلاف فلو قطع النصف فذهب ربع

زيادة

بالسوية وهو حسن

الحروف نصف الدية ولو قطع الربع فذهب نصف الحروف فالنصف ايضا ولو صار سريخ النطق
 او ازيد او سرعة او ثقلا او صار ينقل الفاسد الى الصحيح فالحكومة ولو اذهب بعض كلامه حتى
 آخر اعتبر ما بقي واحذ بنسبة ما ذهب بعد جنابه الاول فلو اذهب الاول نصف الحروف ثم الثاني
 نصف الباقي وحسب عليه الربع وتحكى ولو اعدم الاول كلامه ثم قطعه اخرى كان على الاول
 الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان طفل كان فيه الدية اذا اصل السلامة فان بلغ
 حدا نطق مثله ولم ينطق بالثلث لظن الآفة فان نطق بعد ذلك فخره حتمه فيعتبر بالحرز
 فيؤخذ من الجاني ما نقص فان كان بقدر ما خرد او لا والا ثم له ولو نقص استعبد منه ولو لم
 يذهب شيء من الحروف فالحكومة ولو ادمى الصحيح ذهب نطقه عند الحناية صدق مع القامة
 لتقدير البينة وحصول النظر المستند الى التنبؤ بصرفه وروى ضرب لسانه بابر فان
 خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو ذهب الكلام بقطع البعض ثم عاد قبل
 يستأد لانه لو ذهب لما عاد وقيل لا والا قرب الاستعانة ان علم ان الذهاب اولا ليس
 بدائم والا فلا اما سن المتعذر اذا عادت فان الدية لا تقاد لان المتعذر غير الساقطة
 ولو اتفق بعد قطع لسانه ابنته الله لم يستعذ لانه هبة من الله لسان ولو كان لسانه
 طرفا فذهب احدهما فارتفع النطق بكامله فالذاهب مزايده وفيه الحكومة والا كان اصلها
 واعتبر بالحروف ولو تعذر بعض الحروف بقطع بعض اللسان ولم يبق له كلام مفهوم لم يلزمه
 الا قدر ما يخص الحروف الغائبة لان بقاء الحروف وان تطلعت منفعتها لم تقف ولو صار
 يبدل حرفا بحرف لم يزد ما يخص الحروف الغائبة من الدية لان الحرف الذي صار عوضا كان
 موجودا فلما ذهب حرف الحروف الذي صار بدلا لم يلزمه الا ما يخص الحروف الواحدة لا اعتبار
 كونه اصليا ولا يثبت له بسبب قيامه مقام غيره زيادة ولو كان في لسانه خلل وما كان يملك النطق
 بجميع الحروف الا انه كان له مع ذلك كلام مفهوم فذهب نطقه فعليه دية الا

حكومة ولو ضرب شفته فان الحروف الشفوية او ضرب رقبته فان الحروف الحلقية
 فالحكومة ولو قطع نصف اللسان فان الارباع الكلام فعليه نصف الدية على ما اختاره وعلى
 قول اصحابنا الربع فلو قطع آخر الباقي وجب قول اصحابنا ثلثة ارباع الدية وعلى ما اختاره
 كذلك اعتبارا بالمتقعة على القولين ولو كان بالعكس فعلى الاول نصف الدية وعلى الثاني
 ثلثة ارباع الدية ولو قطع بعض لسان الاخرى اعتبر بالمساحة واحذ بالنسبة من الثلث
كتاب الاضرار الاضرار في الانسان اجمع الدية كاملة وهي مقسومة على ثمانية وعشرين سنا
 اثني عشر في مقادير الفم ثنيان ورباعيتان واثبات ومثلها من اسفل وستة عشر في ما خبر
 وهي كراجات ضاحك وثلث اضراس ومثلها من اسفل وفي كل واحدة من المقادير خمسون
 دينار الجميع ستمائة دينار وفي كل واحدة من الماخيرة خمسة وعشرون دينار الجميع اربعمائة
 دينار فان زاد عدد ما على ما ذكرناه كان في الزيادة دية الاصل ان قطع مفرد او
 ان قطع منصف فلا شيء فيه وقتل فيها حكومة لو قلع مفردة ولو نقص عدة ما نقص من الدية
 يارائه ولا فرق بين البيضاء والسوداء خلفه والصفراء فان كانت قبل ان تتغير لونها او
 بعد ذلك اما لو كانت صفراء قتلا ان يتغير ثم يتغير سوداء رجع الى العارفين فان استندوا
 السواد الى علة فالحكومة والا فالدية ولو اسودت الجناية ولم يسقط فيها ثلثها ديتها وكذا
 لو انقذت ولم يسقط ولو قلعها آخر سوداء ففيها الثلث والدية يثبت في الظاهر مع الشيخ
 وهو الثاني منها في الدية ولو كسر الظاهر اجمع وبقي السخ فالدية ايضا ولو اخر السخ فعليه
 حكومة ولو قلع سن الصغير غير المتفرق نظيره سنة فان برك الاشرش وان لم يثبت فيه
 المتفرق كاملة وقتل فيها بعير مطلقا ولو ابيت عوضها فقتلها آخر فالأشرش ولو ابيت
 المتلوعة فثبت كما كانت فقتلها آخر فدية كاملة ولو كانت السن طويلة لم يزد عليها بسبب
 الطول ولو كان بعضها اقصر وينتفع بها كالطويلة فدية والا الحكومة ولو اضطربت
 لكبر او مرض في الحال شكل ولو اذهب بعضها لعلة او لم تقا ولا المدة فعنها بعض الدية

اذا سقطت راحة
 قبل تغير لونها
 اذا ثبتت قبل
 واسمها سنة

ولو كسر طرف من سنه لزمه بقدره من الذية ونقص على الظاهر حتى ان كان المكسور نصف
الظاهر وجب نصف ذية السن ولو كسر الثلثة عن السن وظهر فقال الجاني المكسور ربع
الظاهر وقال المجني نصفه قدم قول الجاني ولو كسر بعض السن وقطع آخر الباقي مع السن
فان كان الاول قد كسر عروضا وبقي اصلها صحيحا مع السن فالسن ربع ولو كسر بعضا طولا
فعلى الثاني ذية الباقي من السن ويتبعه ما تحته من السن وعليه حكومة السن الذي كسر
الاول فان قال المجني عليه الفاتية بحماية الاول الربع وقال الثاني في النصف قدم قول
المجني عليه لاصاله السلامة وفي الحديث الذية وفي كل واحد النصف وهما العظامان
الذان يقال لملقهما الذوق ويتصل طرف كل واحد منهما بالاذن وجانبى الوجه وعليها
بنات الأسنان السقل ولو قلعا مسفردين عن الأسنان كالحبي الطفل والشيخ الذي ساقطت
اسنانه ولو قلعا مع الأسنان فذيتان وفي نقص النصف بالحماية عليهما او تصليهما الأرض
المطلب الثامن اليدان وفيهما الذية كاملة وفي كل واحدة نصف الذية وكذا في الرجلين الذية
كاملة وفي كل واحدة النصف وينبأ في الميمى واليسرى وفيهما وحدا اليد المعصم والرجل
مفصل الساق فان قطعت مع الأصابع ذية كاملة ولو قطعت الأصابع مسفردة ذية
يد كاملة او رجل للأصابع ولو قطع الأصابع وقطع آخر الكف فعلى الاول نصف الذية
خمسائة دينار عن الأصابع وعلى الثاني حكومة في الكف ولو قطع اليد ومعها شيء من
الزبد ففي اليد نصف الذية وفي الزايد حكومة وان قطعت من المرفق او المنكب فالنصف
ولو كان له كفان على زبد فقطعا ذية وحكومة ولو قطع احدهما فان كان اصلها
ذية وان كان زايدا فحكومة وتميز الأصلية بافرادها بالبطش او كونهما اشتراطا
فان تساونا فاحدهما أصلية فقطعا فنثبت مع الاستنباه الحكومة وقيل في الزايد ثلث
ذية اليد الأصلية وفي الثلاثين الذية وكذا في العضدين وفي كل واحد النصف
يحصل الحكومة وفي قطع كف لا اصبع عليه الحكومة ويجوز ان يزداد بها على ذية الاصبع

والكف ولا يجوز ان يبلغ بهاديه الأصابع اجمع ولو كان عليها اصبع واحد فنثبت تلك الاصبع
تابع لهاة القدم وفي الباقي اربعة اجناس حكومة الكف ولو قطع رجل الذراع فان كانت
سليمة والمخلة الساق او الفخذ وجب كالذية الرجل وان كان القدم فان كانت الاصابع
سليمة وجب ايضا الذية وان كان الأصابع خالفا لحكومة وكذا اليد العسم وفي اصابع
اليدين الذية وكذا في اصابع الرجلين وفي كل واحد عشر الذية وقيل في الأبهام ثلث ذية
اليدين وفي الأربع الباقية المثلثان وتقسم ذية كل اصبع على ثلث انامل بالسوية الا الأبهام
فان ذيتها تقسم على ثلثين بالسوية والكسر سبع من جملة الكف لا من جملة الأبهام ولو قطعت
الأصابع مع الكف من الكوع ذية واحدة وتدخل الكف تبعها وفي الاصبع الزايد ثلث
ذية الأصلية وفي شلل كل واحدة ثلثا ذيتها وفي قطعها بعد الشلل الثلث وكذا لو كان
الشلل خلفه وكذا كل عضو اسفل فيه ثلث الذية وكل عضو شله الجاني وكان صحيحا ففيه
ثلثا ذيته وفي القطر ادم يثبت وينتأ سود عشرة دنانير فان نبش ابصر فحسه وروى
في الظهر خمسة دنانير **المطلب التاسع** الظهر وفي الظهر اذا كسر الذية كاملة وكذا لو
اصيب فاجد وب او ارتفعت قدرته على القعود فان صلح فثلث الذية وروى انه اذا
كسر خبيرة على غير عيب فانه دينار وان عثم فالق ولو شلت الرجلان بكسر ذية للصلب
وثلاث ذية للرجلين ولو هب مشيه وجماعه بكسر فديتان وفي العنق اذا كسر فاقصير
الإنسان الذية وكذا لو امتنع من الازدراء فان صلح فالأرض وفي الخاع اذا
قطع الذية كاملة وفي الثديين من المرأة ذيتها وفي كل واحد نصف الذية ولو انقطع
ابنهما مع نفاها فالحكومة وكذا لو تعدد زواله ولو قطع معصما شيئا من جلد الصدر
فالذية وحكومة فانما جاز الصدر ذية للثديين وحكومة عن الجلد وذية الجائفة وفي
حلمى ثدى المرأة الذية على أشكال وكذا قيلة حلمى الرجل وقيل فيها ربع الذية وفي
كل واحدة الثمن مائة وخمسة وعشرون دينارا واذا كسر بعضه فلم يكدر غايظه

كان عليه الدية وكذا اذا كسر عظامه فلم يملك بوله ولا غايطه وفي كل رقيق من المرققين اربعون
دينارا اذا كسرت جبهته على غير عظم ولود اسر بطنه حتى احدث فعله ذلك او يفتدي
نفسه شدة الدية ولو قيل بالحكومة كان وجها **فاية** في كسر عظم من عضو خسر دية ذلك العضو
وفي موضع ربيع دية كسر وفي رضة ثلث دية ذلك العضو فان رجا على غير عيب فاربعه فان
دية رضة وفي فكه من العفج حيث تقطع العضو لدية العضو فان صاح على غير عيب فاربعة
احساس دية فكه اما الضلع فاذا كسر كل ضلع بخالط القلب كان فيه خمسة وعشرون دينارا وما
على العفجين لطله اذ كسرت سبعة عشر دينارا **الفصل العاشر** في دية الذكر وفيه الدية ونبت
في الخشفة فان اذوان استوصل سواء الشارب والشيخ والصبي والفتية وغيره فان قطع
بعض الشفة نسب القطوع الى الخشفة خاصة فان كان المقطوع نصفها فنصف الدية وان كان
ثلثا فالثلث وعلى هذا هذا اذا لم ينجم مجرى البول فان اختلف المجرى احتمل الجزاء المسقط او
الحكومة معا واحتمل الكفر كما قلناه في النساء والكلام فان قطع الخشفة ثم قطع الباقي هو ان
غير في الخشفة الدية كمالا وفي الباقي حكومة ولو قطع نصف الذكر طولاً ولم يحصل في النصف
الباقى خلل فنصف الدية وفي ذكر الغنم ثلث الدية وفيما قطع منه بحسبه وكذا الذكر الاثمل
وهو الذي يكون منسبطا ابدا فلا ينقبض الماء الباردة او يكون منقبضا ابدا فلا ينسبط
في الماء الحار ولو ضرب ذكره فقتل ثلث الدية وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة النصف
رواية البصري الثلثان وفي اليمنى الثلث لان الولد يخرج من اليمنى ولا فرق بين ان يكون
الذكر سليما او مقطوعا وفي ادمه الخصيتين اربع مائة دينار فان في قلم بقدر على المشي فثمان
مائة دينار وفي شفرى المرأة الدية وفيها عبارة عن اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالثمن
وفي كل واحد نصف ديتها سواء كانت صغيرة او كبيرة بكم او ثوبا قرنا او ثوبا او سليمة
منها وفي لحم العانة حكومة وهو التركيب وكذا لو قطع موضع عانة الرجل سواء قطعه منفرده
او منضمته الى الفرج وفي اعضاء المرأة ديتها ويسقط طرف الزرع ان وطى بعد البلوغ

في الرجل
الحرم

ولو كان قبله ضمن الدية والمهر وجب عليه نفقة الى ان يموت احدها وحررت عليه ابدا
وجل يفتح نكاحها ام يتوقف تزويجا بغيره على طلاقه الا قرب الثاني ومع تزويجا بغيره
فجل يسقط نفقتها عن الاول اشكال وهل تلحق الخشفة التي تعلب على النظر الا فضا بوطيها
بالصغيرة الا قرب المنع الا الدية فان الاقرب نبوتها ولو كان الواطى اجنبيا بان كرهها
فعلبه مهر المثل والدية وان طار عنه فالدية خاصة ولو كانت المكروهة بكم ففي وجوب
ارش البكارة مع المهر نظر اقرب ذلك ومحب ذلك كله في ماله لانه عند محض او عند الخطأ
واختلف في تسبيل الا فضا ففضل ان ينزل الخارج من القبل والذبر وقيل بين مخرج البول
والخيش وهو اقرب لان الخارج من القبل والذبر عصب قوي يتغذران الله بالاشتماع
والخارج من مدخل الذكر ومخرج البول رقيق فاذا انحامل عليها ربما انقطعت تلك الجلدة
ومع هذا فالاقرب عندي وجوب الدية بكل منهما وهل يتعلق احكام الا فضا لو فعله
بغير الوطى الا قرب لا الا الدية فانها تحب لو فعله بسكن وشبهها ولو انزل الخارج من
بالوطى تعلقت الاحكام ووجب ديتان وان كان بغير الوطى فدينار ولو انزل من
صاح في زوال التحريم نظر وهل يسقط الدية الى الحكومة اشكال ولو افضاها فلم يملك
بولها فدينان وفي الاثنين الدية وفي كل واحدة النصف وهي الخم الثاني بين الظهر والفخذين
فاذا قطع ما اشرف منهما على الثاني فالدية وان شتم العظم ولو افضى بكم ما صبعه فخرق
مثانها فلم يملك بولها فعليه ثلث ديتها وفي رواية الكل وهو اولى وعليه مهر المثل
ايضا **الفصل الثاني** في دية النافع وفيه مطالب **الاول** في العقل الدية كاملة ان ذهب
بالضرب او بغيره مما ليس يحرم كالوضوء على راسه حتى ذهب او فرغه تفريعا شديدا
فزال عقله ولو زال بجراح او قطع عضو فدية للعقل وفي الفرج والعضود ديتها ولا يضمن
العقل بالقصاص وان تعد الجاني لعدم العلم بحاله هذا اذا حكم اهل الخبرة بعدم زوال
العارض وان حكوا بزياله اشطر ظهور حاله فان استمر فالدية وان عاد قبل استيفاء

الدنية فلا يطلب بالدنية بل يطلب بالارث وان عاد بعد الارث ويحتمل عدم الرجوع لانه صفة من الله
تعالى في مجده ولو ما قبل الياس من عوده ففي عدم وجوب الدية اشكال ولو انكر الجاني حق العقل
وادعاه المجني عليه اخبر بان يضع الحاكم قوما بين عوته في حال خلوته واحوال غفلته فان ظهر اختلال
حاله والاختلاف في اقواله وافعاله ثبت جنونه بغير بين وان لم يظهر الاختلاف في اقواله وافعاله فالقول
قول الجاني مع العيين ولو لم يكن الجنون مطبقا بل كان محتملا في وقت وصوت وفي وقت وجب من الدية
بندره فان كان يحتمل بوما يقتضيه نصف الدية وان كان يحتمل بوميت يقتضيه بوما فثلثا الدية
ولو لم يزل العقل وكما اختل فصار مدحوشا لمستوحش مع الافراد ويعرج من غير شيء يفرج في العادة
وجب حكمة بحسب ما يراه الحاكم وروى ان من ضرب على راسه فذهب عقله اشطره سنة فان
مات فيها فدية وان بقي ولم يرجع عقله ففدية الدية **المطلب الثاني** التمتع وفيه الدية ولو قطع
اذنيه فذهب سمعه فدية وان لم يرجع اهل الخبرة بعوده بعد مدة توقعته فان لم يدر فيها استقرت
الدية وكذا لو ايسر من عوده حالة الجنابة ولو رجع في اثناء مدة الاشارة والارث ولو مات
فالاقراب الدية ولو كذب الجاني في الزنا او قال لا اعلم اعتبر حاله عند التصريح الكثير والرعدي
القوي ويصاح به عند الغفلة فان تحققنا صدقة حكم له والا احلفناه القسامه وحكم له ولو
ذهب سمع احدى الاذنين فنصف الدية ولو نقص سمع احدىهما فبشر الى الاخرى بان يشد
الناقصة ويطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعاد عليه مرة ثانية فان تساوت
المساقتان صدق ثم تسد الصحيحة وتطلق الناقصة وتعتبر بالصوت الى ان يقول لا اسمع
ثم تعتبر ثانية فان تساوت المساقتان صدق ثم تمسح المسافة التي سمع فيها بالاذن الصحيحة
والمسافة الاخرى ويطلب به سقاوتين المسافتين فان كانت المسافة في الناقصة نصف
المسافة في الصحيحة وحده نصف الدية وعلى هذا الحساب ولو كان النقص من الاذنين
معا اعتراه بالتجربة بان توقف القرب منه انما يضيع على عقله منه فان ظهر فيه تغير او
قال قد سمعت باعد عنه وصاح على عقله الى ان ينتهي الى احد لا يظهر عليه تغير فان قال لا

اسمع حلف وعلم على الموضع علامة ثم ردت البعد حتى ينتهي الى آخر موضع منه يسمع مثل ذلك
الصوت من هو سمع لآفته فيه فينظر كم بين المسافتين ونقطة الدية على المسافة فوجس
نقد النقصان ونسعى اعتبار بالصوت من جانبته الا ربعة فان تساوت صدق وان اختلفت
كذب ولا يقاس السمع في يوم ربح ولا في المواضع المختلفة في الارتفاع والانهضاء فربما يوجب
كون الهواء والمواضع المتبدلة ولو ذهب السمع كله يقطع احدى الاذنين فدية ونصف
ولو حكم اهل المعرفة بقاء السمع الا انه قد وقع في الطريق امره ان يحتمل الدية لمساواة تعطيل
السمعة من والها واذا ذهب سمع الصبي فتعطل نطقه فدية **المطلب الثالث** الابصار وفيه
فدية الدية وان كان من الاعشى والذي على عينه بياض يمكن معه من النظر على اشكال فان ادعى
ذهابه رجع فيه الى اهل الخبرة فان شهد منهم عدلان بذلك او رجل وامرأتان ان كان خطأ
او شبه الخطأ تسد بحسب الدية ان حكم اهل الخبرة باليأس من عوده وان حكموا بعوده بعد مدة
ترقبها انقضت فان انقضت ولم تعد الدية وان عادت فلا رث وادى اختلاف عوده
فالقول قول المجني عليه مع بينة ولو مات قبل الانقضاء او قلع آخر عينه فالأقرب الدية
ايضا ولو ادعى ذهاب بصر عقيل الضرب الذي يحصل معه ذلك غالبا وعساه قائمان حلف
القسامه وقضى له وروى انه قابل بالتمتع فان نقصا مفتوح حتى صدق والا كذب ولو
انزال الضق وحكم العار من بعوده فقلع آخر عينه قبل مضي المدة فان انفقوا على ان الضق
لم يكون قد عاد فالأقربان على الاول الدية وعلى الثاني دية العين الفا فدية للضق وهي ثلث
دية الصحيحة وان انفقوا على عوده فعلى الثاني الدية وعلى الاول حكومة وان اختلفوا
فادعى الاول عود البصر فذكر الثاني فان صدق المجني عليه الاول حكم عليه في حق الاول
فلا يطلب به اكثر من الحكومة ولا ينقل قوله على الثاني لان الأصل عدم الضق وان كذبه
فالقول له مع العيين ويطلب به بالدنية واخذ من الثاني الحكومة سواء صدق الثاني الاول
او كذبه لانه مع التصديق لا يدعى عليه الا الحكومة ولو زال ضحاها ففدية نصف الدية

وفي نقصان الحس من العينين من الدية ويعلم بنسبة التفاوت بين المسافة التي يشاهد
 منها مسأوبه اذا كان صحيحا والمسافة التي يشاهد من مسأوبه فان ادعاه اعتبرناه بان يوقف
 شخصاً قريباً منه ونسأله عنه فان عرفه وعرف لياسته امرناه بالتباعد الى ان ينتهي للموضع الذي
 انه ليس يراه فتعلم على الموضع علامه ثم نأمر بان يحول وجهه الى جانب آخر وتوقف بالقرب منه
 انسانا يعرفه ثم يسأله عن الموضع الذي كان يراه فيه وانه اذا اراد عنه لا يراه فتعلم علامه على
 الموضع ونخرج المسافة من الحس فان تفاوت كذب لكن يخلف الجاني على عدمه على عدم الاتباع
 وان اتفق صدق فخلع المدعى ثم يقيس بعيني من لا أنه به من هو مثله في السه والزم الجاني
 التفاوت بعد الاستطكان بالأيمان ولو ادعى النقص ضحك احدكم فيسأل الاخرى بان يثبت
 على الصحيح وتطاولنا قصه ونظرم بعد يدعي انه لا ينظر من ازديده ثم يدار الى جهة اخرى
 فان تساوت المسافتان صدق والكذب ثم تطول الصحيحه ونشد الناقصة ونظر ونوجد
 التفاوت بالنسبة الى تفاوت المسافتين ولا تقاس عين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجاه
 ولو ضرب عينه فصار عشي لا يبصر بالليل او اجهر لا يبصر نهارا فالحكومة ولو ادعى قالم العين
 انها كانت قاعه وادعى المجني عليه الصحة فقدم قول الجاني مع العين لأصالة البراهة والامكان
 اقامة البينة على الصحة **الطلب الرابع** في بارة المنافع وهي ستة **أ** في الشئ الدية كاملة
 فان ادعى ذهابه وكذب الجاني فغير الحناية امتحن بتخمين الأشياء الطيبة والكريمة والرقاع
 الحادة ويتظلم عليه بالقسمه ويقضي له ورواية انه يقرب منه الحراق فان دعت عيناه
 ورواية انه فهو كاذب فيخلف الجاني وان بقي فهو صادق ولو ادعى النقص استظهر بالأيمان
 اذ لا طريق الى المينة والامتحان ويقضي له الحاكم بالحكومة ولو حكم اهل المعرفة بعوده فعاد
 بالحكومة والادية وان مات قبل عوده فالدية ولو حكموا باليأس من عوده فاحذت الدية
 منه ثم عاد لم يستعد لأنه حبة من الله تعالى ولو قطع الأنف فذهب الشئ فديتان **ب** في
 الذوق الدية ويرجع فيه بدرجاية المحملة الى عين المدعى ويستظهر بالأيمان فان ادعى

لا يمكن
 بغيره

نقصه قضى بالحكومة **ج** النطق وفيه الدية وان نطق اللسان فابرة الذوق والحروف والتفوية
 والحلقية وفي بعض الكلام بعض الدية وتوزع على ثمانية وعشرين حرفا ويدخل الشفوية والحلقية
 في التوزع وان كان لا يحس بعض الحروف فقل نقص الدية او يكون لضعف القوى أشكال
 وفي الصوت الدية كاملة وهذا بحجة بيان لو ابطأ حركة اللسان مع بطلان الصوت أشكال
 يشان انهما منفعتان ومن ان منفعة الصوت النطق **د** المضع فاذا أصيب من غير حبيته
 فعليه الدية على أشكال **هـ** قوة الأنثاء والأحبال فيها الدية فاذا اصاب فقعدة عليه الأزال
 حالة الجماع وحبيته الدية وفي قوة الأرضاع حكومة ولو ابطأ الأزال اذا بالجماع او بالطعام
 ان الكلى الدية **و** في سلس البول الدية وفي ان دام الى الليل فالدية وان كان الى الظهر
 فالنصف وان كان الى الصخرة فالثلث والظاهر ان المراد في كل يوم **الفصل الرابع** في
 الجراحات النجدة هي الجرح المختص بالرأس والوجه وأقسامها ثمانية **الأول** الجارحة وهي
 تشر الجلد ومحدته وفيها بعير وهل هي الدامية فتلتم والآخر قرب المغارة **الثانية** الدامية وهي
 هي التي تخرج معها الدم وينفذ في اللحم شيئا سيرا ويسمى الدامعة ايضا لأنه يخرج معها نقطة
 من الدم كما يخرج الدمع وفيها بعيران **الثالثة** الملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وينفذ فيه
 كثيرا الا انها تقصر عن السحق وفيها ثلثة ابعرة وهي الباقصة ومن جعل الدامية هي
 الجارحة حكم تغاير الناقصة والملاحمة **الرابعة** السحق وهي التي تقطع جميع اللحم و
 تصل الجلد رقيقة بين اللحم والعظم مغشية للعظم يسمى السحق وفيها اربعة ابعرة
الخامسة الموضحة وهي تكشف عن افع العظم وتشر الجلد وفيها خمسة ابعرة **السادسة** الهاشمة
 وهي التي يضمن العظم وفيها عشرة ابعرة ارباعا ان كان خطا او اثنا ثانيا ان كان شبيه الخطا
 ويتعلق الحكم بالكسر وان لم يكن جرح **السابع** المنقلة وهي التي تجرح الى فصل العظم وفيها
 خمسة عشر بعيرا ولا قصاص فيها ولا الهاشمة نعم للمجني عليه القصاص من الموضحة واخذ
 دية الزائدة وهو عشرة من الأيل وخمسة **الثامن** الماسومة وهي التي تبلغ ام الرأس

فالدية والجاني عليه فندم انزال الطعام الارشاق
 فندم وتعي بعد جرحه مسطرة ففقط آخر قبضه ففقط
 دية كال مال ٢ ٢ ٢ ٢

وهي الخريطة الجامعة للذراع وفيها ثلث الدية لثمة وثلثون تعبيرا لثمة غير ما الدائمة فهي التي
تفتق الخريطة والسلامة معها بعيد فان فرضت فزيادة حكومة على دية الماسومة والجنى عليه
القصاص الموضحة والمطالبة بدية الزايد من الماسومة وهو ثمانية وعشرون تعبيرا لثمة غير
واما الجايضة فهي التي تصل الى الخوف من اي الجهات كان سواء كان من بطنه او صدره او ظهره
او جنبه او من ثغره الخ ولا قصاص فيها للتفريق وفيها ثلث الدية ولو جرح في عضو ثم اجاف
لزمه دية كما لو شق كفه الى ان حاذى الجنب ثم اجاف فعليه دية الجرح ودية الجايضة و
لو فزت نافذة في ثمن من اطراف الرجل ففيه مائة دينار على قول ولو اشتمت الجناية على غير جرح
ولا كسر كالفم والظلم والوكز والضرب بسوط او عصا فا حداث اشغافا فالحكومة وان
احدث غير لون فان كان احمرارا الوجه فديناران ونصف فان كان احضارا فثلثة دنانير
وان كان اسوداده فستة وقيل كالاحضار ولو كانت هذه التقرحات في البدن فعلى النصف
وهل ينسب العضو الذي دية اقل كاليدين والرجلين والاصبع كنسبة البدن او كنسبة ديانها
الا قرب الاول وان احداث شللا في اي عضو كان ففيه ثلثة دية ذلك العضو وقطعة بعد
الشلل لثمة دية ولو لم يكن مقدرا فالحكومة ونسأوي ونسأوي والوجه في دية
الشلل فيها فان كانت الجراحة في عضوله دية مقدرة ففيها تنسبه العضو الذي يتفق فيه كمنه الزرع
حارصة احدي غلتي الابعام نصف عشر تعبيرا ونصف دينار ولو لم يكن العضو مشملا على
عظم كالذكر فالحكومة والحكومة والامرئ واحد ومعناه ان يقوم لو كان عبدا به تلك الجناية
وصحيفا فيوجد من الدية بنسبة التفاوت هذا في الحر واما العبد فيقوم صحيفا ومعيان
ياخذ مولا قدر القصاص ولو لم تقص الجناية كقطع السبع والذكر فالأقرب احداث
نفسه حين الجناية ما لم يستغرق القيمة ونسأوي المرأة دية وقصاصا في الاعضاء والجراح
حتى تلحق الثلث ثم تصير المرأة على النصف سواء كان الجاني رجلا او امرأة على اشكال في
المرأة ففي ثلث اصابع منها ثلثانة ودية اربع ما يئان ان كان بصره واحدة وليس لها القصاص

فما بلغ الثلث الا مع الرق ونقص من الرجل فيما تقص عنه من غيره وكل عضو فيه مقدّر
من الرجل اما دية او بصقها او ربهما فهو بنسبة من دية المرأة والذوق وقيمة العبد
الامة الا ان المرأة تساو به فيما نقص عن الثلث ومن لا وارث له فالامام وفي دية يفتقر
في العدا وياخذ الدية وكذا ياخذ الدية في الخطأ وهله العفو فيها الا قرب المنع **فروع**
لا يختلف من الجرح بصغر وكبر في الطول والعرض بل في النزول اذا خرج به عن الاسم
اذا اوضحه موضعين ففي كل واحد خمس من الذيل ولو وصل الجاني بينهما على اشكال او
سرا فذهب الجاني منهما صار تاما موضعه واحدة ولو كان الواصل غير فعلي الاول دينار وعلى
الثاني دية ولو وصلهما المجنى عليه فعلى الاول دينار والثالثة هدر فان ادعى الجاني
انه الواصل فالقول قول المجنى عليه مع يمينه لان الاصل ثبوت الدية ولم يثبت الجرح
وكذا لو قطع يد رجله ثم مات بعد ثمة يكر فيها الا ندمال فا دعى موته بالسراة قدم
قول الوالي **ج** لو اوضحه فرا دت موضعا على عشرين وبينهما حواضر وجه عليه عن كل موضحة
خمس من الذيل **د** لو اوضح راسه في موضعين فاخرق ما بينهما في الباطن خاصة اما
تفعله او برأيه ونحوها من البشر سليما فالأقرب لزوم دية وكذا لو وصل بينهما في الظاهر
دون الباطن بان قطع بعض اللحم الظاهر ولم يصل الى العظم **هـ** لو اوضحه في مواضع
فجاء آخر فالأقرب الجوع فان كان موضحة واحدة مثل ان شج راسه شجة طويلة
وفرق اليها الموضحات كلها فعليه دية موضحة واحدة والا تعددت **و** لو اوضحه
موضحة واحدة فان دمل حواضه وبقي العظم ظاهرا سلمت له دية الموضحة ولو اندمل والنجم
وسنن العظم لكن بقي الشئ والآن فذكر **ز** لو اوضحه ثم اندمل فجاء آخر فالأقرب
في ذلك الموضع او جاء الجاني ففعل ذلك فعليه دية اخرى **ح** اذا شجته شجة واحدة
واختلفت ابعادها اجزا دية الأبعد ولو شجته في عضوين فكل عضو دية على انفراد وان
كان بصره واحدة ولو شجته في راسه ووجهه ففي تعدد الدية اشكال يشا من كونها عضوا واحدا

غير الجاني

لو اوضحه اثنين وثمانية فيهما وانصل اليهم باطنا فها هما شتان على اشكال لان الهاشمية
تابعه للوضوح والوضوح هنا متعدد **ب** لو اوضحه فحشمه فيها آخر ثم نقل ثالث ثم اتم رابع
فعلى الاول خمسة ابرع وعلى الثاني خمسة ايضا وكذا على الثالث وعلى الرابع ثمانية عشر كالدية
الماشوية **ب** اذا اجافه لزمه دية الجايعة فان جاء آخره داخل السكين ولم يقطع شيئا غرز
ولا ضمان عليه وان قطع جزا من الاعلى او الاسفل فالحكومة وان وسعها فيها فهي جايعة
اخرى وان قطع جزا من الظاهرة جاس وجزا من الباطن في جانب فالحكومة وكذا لو زاد
في غوره وكذا لو ظهر عضو من الاعضاء الباطنة كالكبد والقلع والطحال فعرز السكين فيه
فالحكومة ولو اجافه ثم عاد الخافي فوضع الجايعة او زاد في غوره فدية الجايعة على اشكال
ولو ابرز الثاني حشونه فهو قاتل ولو حبطت ففتقها آخر فان كانت بحالها لم تلتئم ولم تحصل
بالفتق جنايه قبل الاثرش ويعزر والاقرب الاثرش ولو اتهم البعض فالحكومة ولو كان
بعد الانزال فهي جايعة اخرى **ب** لو اجافه في موضعين وجب عليه دينان عن كل جايعة
بلس الدية ولو طعنه في صدره فخرج من ظهره فها جانيقتان على رأيي وكذا لو اصابه من جنبه
وخرج من الجنب الاخر **ج** لو جرح رقبته وانفذها الى حلقه فعليه دية الجايعة وكذا لو طعنه
في عاتقه فوصل الى المثانة ولو جرح وجهه فانفذ الى باطن الفم فليس جايعة لان الفم يفتح
بالظاهر **الفصل الخامس** في دية الجنين والميت والجناية على البهائم وفيه مطالب **الاول**
في دية الجنين الجنين ان كان حيا مسلم فدينه مائة دينار ان تمت حلقته ولم تلج الرقعة
ذكر كان او انثى او حتى فان ولجته فدية كاملة الف دينار ان كان ذكرا او خمسة امان
كان انثى مع نفس الحيوة ولو احتمل كون الحركة عن رية او شبهه لم يحكم بالحبس والحركة الاختلاج
فان اللحم اذا عصر شديدا ثم ترك اخنك والمذبح بعد مرقه الروح قد يخرج وان
كان لدمي ففشر دية ابيه ثمانون درهما وروى عشر دية امه والا فربح جملها على ما لو كانت
مسلمة وان كان مملوكا ففشر قيمة امه الامة ولو كانت امه حرة فالاقرب عشر قيمة ابيه

ديعة

ويحمل عشر قيمة الام على تقدير الرقية وهذا كله اذا لم يلج الرقعة فان ولجته فديع جنين
الذي ثمانمائة درهم ان كان ذكرا واربعائة ان كان انثى وقيمة المملوك الجنين ولو كان
الجل ازيد من واحد تعدت الدية ولا كفارة على الجاني الا ان تلج الرقعة ولو لم تلج حلقته
فدينه غرة عبدا وامة ولا يكون مغيبا ولا شنيئا كبيرا ولا الاقل من سبع سنين وقيل
تورع الدية على احواله فان كان نطفة فداستقرت الرقعة ففشر دينا وان كان
علقة فاربعون وان كان مصغه فستون وان كان عطل فثمانون ومع تكميل الحلقه
تحت المائة قتل وفيما بين كل مرتبة بحسبه فقتل معناه بان في كل يوم زيادة دينار في
جميع المراتب فان النطفة نكثت عشرين يوما ثم تصير علقة وكذا بين العلقه والمصغه
وكذا بين المصغه والعظم وكذا بين العظم والمال فاذا مكثت النطفة عشر ايام كان فيها ثلثون دينار
وعلى هذا وروى ان لكل فطر يظهر في النطفة دينارين وكلما صار في العلقه شبه الفرق
من اللحم يزداد دينارين ولو قتل المرأة فمات معها الجنين وقد ولجته الرقعة فللزوجة ديتها
وعليه نصف دية ذكر ونصف دية انثى للجنين ان لم تعلم الذكورة ولا الانوثة وان علم
احدهما لزمته ديته وقيل الفرع مع الحمل ولو اقلته المرأة مباشرة او تبسيرا فعليها
الدية لو رثته غيرها فان الفته تخوف مفرق فالدية على المفرق ومن افرغ مجامعا فغرل
فعلى المفرق دية ضياع النطفة عشر دنانير فان غرل المجامع اختيارا فالدية لها عليه
ان كانت حرة ولم تاذن ولو اذنت او كانت امه فلا شئ ويرث دية الجنين وارث المال
الا قرب فالاقرب ودية اعضائه وجراحاته بالنسبة الى رية فقوله بعد المال قبل ان
يلج الرقعة خمسون دينارا **فروع** يتعلق بالاقتا فاسبق من النطفة على رأيي
او العلقه او المصغه او العظم او الجنين امور ثلاثة وجوب الدية وانقضاء العدة و
صيرورة الامة ام ولد فيسلط المالك على ابطال ما تقدم من التصرفات المجموعة وفي كون
الامة بوضع النطفة ام ولد **ب** يعتبر قيمة المجهضة عند الجنابة لا وقت الاقتا **ج** لو

حتى على القوايل واهل المعرفة كون الساقط مبدئاً بشواشان قاله قريش كومة باعتبار الالم
 بالضرب ولا يجب بالانقضاء شئ وانما يجب مع حكم اهل الخبرة كونه مبدئاً بشواشان **٥**
 لا يجب ضرب المرأة شئ غير دية الجنين الا ان يوت او يخرج شيئاً من جسد ها او يوت ثرا
 بوجها رثا اذ لا شئ في الابلام المجرى سوى التعزيب **٦** لو ضرب الذمية فالعنة بعد اسلامها
 فعليه دية جنين مسلم لان الجناية مضمونة واعتبارها بعد استقرارها ولو كانت جريرة
 فاسلت ثم العنة فلا ضمان ولو كانت امة فاعقت ثم العنة فلمولى عشر قيمة امة يوم
 الجناية والى اهل الخبرة لو رثته الجنين وقيل للمولى اقل الامرين من عشر قيمة امة يوم
 الجناية او الدية لان العشران كانا اقل من الزيادة بالخبرة لو ارث الجنين لا للمولى وان
 كانت الدية اقل فهي له لان حقه نقص بالعقوى وهو بناء على القول بالغرة او على تجوين
 زيادة الجنين امة على حين الغرة ولو كان احداً لا يورث ذمياً والاخر وثيقاً فان
 كان الذمي هو الاب فهو مضمون والا فاشكال **٧** لو ضرب بطن مرتدة فالعنت حينا
 فان كان الاب مسلماً وحمل الضمان وكذا لو كان احدهما مسلماً حال حلقه وان تحل
 الحمل بعد ازديادها معاً فلا ضمان ان كان الجاني مسلماً وان كان ذمياً ضمن **٨**
 لو كان الجنين مريضاً وانفصل ميتاً وجب عشر قيمة امة سواء كان مسلماً او كافراً لان
 المضمون هو المالية وكذا لو قتل عبداً خرباً مسلم قاله قريش القيمة ولا فرق بين جنين امة
 بين الذكر والانثى الجنين الحرة ولو تعدد جنين امة فعن كل واحد عشر قيمة امة
 ولو القى جنيناً حال رفقها واخر بعد عنتها بالجنانة السابقة وجب الاول عشرة
 الامة للمولى وكذا في الاخر والزايد وهو النفاوت بين عشر قيمة امة وعشر الدية لو رث
 الجنين الحرة **٩** لو ضرب السيد بطن جارية ثم اعنتها ثم القى جنيناً فعليه الضمان
 على شكاها من ان الجنانة لم يقع مضمونة كما لو جرح عبده ثم اعنته **١٠** لو
 ضرب جرة الاصل الذي اتمه معقبة فابو ملك بطن امرأة فقيل اسقاط الجنين اعنى

شئ

٢١٨
 الاب وانجر الولاء الى ماله ثم اسقطت فدية الجنين على مولى اتم ان اسند الضمان
 الى الضرب لان الولاء لهم **١١** وان اسندناه الى الاسقاط فعلى مولى الاب **١٢** لو
 اخرج الجنين من بطنه واستحل ثم مات فالدية كذا انفصل عنها او لا لانها بقينا وجود
 الحيوة فيه وكذا لو انفصل بعد الضرب وفيه حيوة ثم مات فعليه كمال الدية سواء انفصل
 لمدة بعض الوقت فيها عادة او لا يعيش كان يكون له قدام سنة اشهر **١٣** لو القت
 يدا او رجلا ومات ولم يفصل الجنين بكامله فعليه دية الجنين ودية امه ولو القت
 اربع ايد فدية واحدة لان الاحتمال وان بعد الا ان الاصل دية الدية ولو القت
 عضواً ثم القى جنيناً كاملاً الاطراف وجبة بيان لانه ظهر بكامله اطراف الساقط
 ان في البطن **١٤** لو القت يداً ثم القى جنيناً ناقص اليد قبل زوال الالم فان العنة ميتاً
 فعليه دية الجنين ويدخل دية الطرف وان العنة حياً ثم مات فكالذمية وان عاش
 وصنف الدية اذ علمنا ان اليد انفصلت منه بعد بيع الروح فيه اما بان العنة عقيد الضرب
 او تحدد القوايل انها يد من ينفذ الروح **١٥** ولو قتل فصف دية الجنين عللاً باصالة
 براءة الذمة وان زال الالم عنها ثم القى جنيناً وجب نصف دية الجنين كما لو قطع يده
 ثم مات بسبب آخر بعد ازديادها وان انفصل حياً فان شهد القوايل انها يد من ينفذ الروح
 وصف الدية والرفع الاشياء نصف دية الجنين وكذا لو تفرق سقطه **١٦** لو ضرب بها
 فالعنة فاسع عند سقوطه قبل الضارب ان تعدد والا احدث منه الدية او من عاقلة
 مع الخطا وشبهه العمد وكذا لو قى صمناً ومات او كان مثله لا يعيش ويحب الكفارة في
 هذه الصور ولو القته وحيوة مستقرة فعليه آخر قيل الثاني وعمره الاول خاصة
 وان لم يكن مستقرة فالاول قائم وبغير الثاني ولو جعل حاله فلا قود وعليه الدية
١٧ لو وطئها ذمي ومسلم لنبذة طهر الحى الولد من مخرجه الفرية والزم الجاني
 بنسبة دية من الحى **الطلب الثاني** في الاختلاف ودية الميت لو ادعى وارث الجنين على

انسان انه ضرب بطن الأم وانما التاجين ميتا بضره فالكامل الضرب فالقول قول المنكر مع الدين
 ولا يقل الاستحالة الرجال لأمكان اطلاعهم عليه ولو اعترف بالضرب والأسقاط وانكر استناد
 الأسقاط إلى الضرب فان كان الزمان قصيرا لا يحصل فيه البرق قدم قولها وان طال الزمان قدم قوله إلا ان يعترف
 لها بعدم الاندخال فتحكم بقولها مع الدين وان استند الأسقاط إلى شرها وضرب غير حكم بقولها
 مع الدين ولو ادعى الوارث استهلاك الجنين وانكر الضارب قدم قوله مع الدين وبطلت الحاجة
 النساء ولو قام كل منهما ببنه على مودة قدمت بينه الوارث لأنها أشد نزاهة قد يحكى عن
 بينه الضارب ولو اعترف الجناني بانه انفصل حيا وادعى موته بسبب آخر فان كان الزمان قصيرا
 قدم قول الوارث والأفعليه البينة ولو ضرب حاملا خطأ فاعتقت حنتا فادعى الولي حيايته
 فصدقه المألف ضمن العاقلة دية جنين غير حي وضمن المعترف طارا ولو اختلف جنين فادعى
 الولي حيايته معا وادعى الظاهر موتها فقام الولي شاهدين شهدا بانها سبعة أصابع
 أحدهما من غير عيين فان تساوى فدية كاملة ودية جنين وان اختلفا فدية امرأة ودية
 جنين ولو صدقة الضارب على استهلاك الذكر وكذبة العاقلة قدم قول العاقل مع الدين
 فيقولون دية امرأة ودية جنين والباقي مال الضارب ولو ادعت الزمية انها جننت
 من مسلم من رفق فلا حكم لدعويها ولا شهادتها وان ادعت نكاحا أو شبهة قدم قول
 الجناني والعاقلة وستوفى دية جنين الزمية من الجناني فلا شئ لها فيه لا عرفها باسلامه
 فلا تزنت ولو ادعى وارث المرأة انفصاله ميتا حال حيوتها فلها نصيبها من دية وادعى
 وارث الجنين موتها قبل انفصاله ميتا فلا نصيب لها منه حكم بالبينة فان فقدت حكم الخالف
 فان خلفا أو كلا لم تزنت المرأة من دية الجنين وكانت تركة المرأة لو اختلفا دون وان
 الجنين ومراث الجنين لو اختلف دون أمه ودية الجنين ان كان عدا أو عدا الخلف في
 مال الجناني وان كان خطأ فعلى العاقلة وستادى في ثلث سنين وفي قطع راس الميت
 المرمية دينار وفي جوارحه بحساب بية حتى قطع يده خمسون دينارا وكذا يفسر شجاعة

الضارب

ومراحه إلى دية ولو لم يكن في الغناية مقدار أحد الأرض لو كان حيا ونسب إلى الذمة فيؤخذ من دية
 تلك النسبة وهذه الذمة تصدق بها عنه ليس لوارثه فيها شئ وان كان ميتا وصله حتى
 دية واجبا اشكال وقيل انها ليست للمال ولو كان الميت ميا أو عبدا فعشرة ذمة الذي إلى عشرة
 فقه العبد إلى ميتين وفي المرأة والرجل والصغير والكبير ذلك ولو لم يبرأ الراس بل قطع
 ما لو كان حيا لم يعش مثله فانه دينار **الطلب الثالث** في الغناية على الجنون الحيوان ان
 كان مأكولا كالأبل والبقرة والعنق فالتغية بالزكوة فعليه القيمة ويوضع منها صوفه وشعره
 ووبره وشرته ويدفع ذلك ان وجد إلى المالك وان اختلفت عضوانه أو كسر عظمه أو جرحه
 فالأرض وان لم يكن مأكولا وكان مما تقع عليه الزكوة كالسباع فان تغية بالزكوة فالأرض و
 كذا لو كسر عظمه أو قطع جزأ منه أو جرحه ولم يمت ولو اختلفت غير الزكوة فالغنة وان لم يقع عليه
 الزكوة فان كان كلبا صيد فغنه أربعون درهما وقيل بخمسة السوقي وهو منسوب إلى قرية
 ورويان كلب الصيد فيه غنائه وفي كلب الغنم كبش وقيل عشرون درهما وفي كلب الحارط عشرون
 درهما على قول وفي كلب الذرع فغنه حنطة وهذه التقديرات في حق الجناني أما الغاصب فغنه الكثر
 الأمرين من المقدار الشرعي والقيمة السوقية وأما غير هذه الكلاب فلا شئ فيها ولا قيمة لها
 ولا غير الكلاب مما لا يقع عليه الزكوة وهذا بشرط في كلب الصيد كونه صائدا أو معلما الأقرب
 ذلك ولو اختلف خبرا على دعي فان كان مسترا أصغر قيمته عند مستحله وفي الغناية على طرفه الأرض
 عندهم وان لم يكن مسترا فلا شئ وكذا لو اختلف عليه خروا لاله أو سواها كان المثلث مسلما ولا
 بشرط الاستا وكان أظهر شيئا من ذلك فلا ضمان على المثلث ولو كان حذر الأشياء المسلم لم
 يعقبن بثلثها شيئا وان كان ذميا وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في بيع أربع الأربعة
 غلا حرم يده فوقع في نير فأنكر ان على الثلثة الباقية حصته لأنه حفظ وصيغور وروى
 أن الماشية إذا جنت على الذرع ليل يضمن صاحبها ولا يضمن لها لأن على صاحب الماشية
 حفظها ليل وعلى صاحب الذرع حفظه نهارا والوجه ان صاحب الغنم يضمن مع الشرطية

في حيايتها ونسبها
 في حيايتها ونسبها
 في حيايتها ونسبها

لا يكون
يرجعه

الحفظ لئلا كان او تشارك ولا يضمن مع غيره مطلقا **خاتمة** لو رمى واحد صيدا فاشتبه ملكه
فان رماه آخر فالتفت فان كان بالذكور فعليه ضمان ما نقص الذبح وحل اكله وان كان
فدا صابرا غير الخلق فالتفت حرم اكله وعليه قيمته معيبا بالخرج الاول وان لم يرجعه الثاني
وسرى الخرجان وما رقات كان الاول لم يتكلم من دمه مثل ان ادركه وقدمات او ادركه وقد
بقى من جنونه ما لا يتسع الزمان لذبحه فهو حرام وعلى الثاني كالمقتضى معيبا بالاول وان قدر
الاول على تركه فان ذكاه حل والثاني ارش بالخرج ان كان قد قلد جلد او لحم وان لم يتركه
حتى مات من الخرجين معا حرم اكله وحل بخره الثاني كالمقتضى معيبا بالاول ويجوز ذلك
لأن ترك تركية الاول لا يسقط عنه الضمان كالوجع شاه غريم ولم يتركها المالك حتى مات
الأقرب ان القيمة عليها فيسقط ما قبل فعل المالك وما الذي يجب على الثاني يظهر من بعض
الأول صورة كون الصيد لغيرها او في غير الغيرة وادبته مقول اذا حتى شخص لا يدين
او صيد وقيمته عشرة دراهم فصار يساوي تسعة في حي الثاني فصار رقبته ثمانية ثم سرق الخراج
فارش جنايته كل واحد درهم فيعمل ستة اوجه **أ** ان يكون على كل واحد منهما ارش جنايته
ونصف قيمته بعد الحتاسين ولا يدخل ارش كل واحد منهما في ذية النفس فيكون على كل منهما
خمس ولو كان ارش الاول ثلثة والثاني درهما فعلى كل منهما كمال ارش جنايته ونصف قيمته
بعد الحتاسين فيكون على الاول ستة وعلى الثاني اربعة ولو انعكس انعكس **ب** ان لا يدخل
ارش جنايته الاول في بدل النفس ويدخل ارش جنايته الثاني وعلى كل منهما نصف قيمته بعد
حتانية الاول لأنه حتى لا يصيد ما حتى عليه غير فاجبنا عليه الاول خمس ونصف وعلى الثاني
اربعة ونصف **ج** يدخل نصف ارش جنايته كل منهما في بدل النفس فاذا اشار به غير سرت
حتانته في بدل النفس فاذا اشار به غير سرت حنانيته الى نصف النفس فدخل نصف الارش
في بدل نصفها ولم يدخل النصف الباقي في بدل النصف الباقى لأنه صمنه غير فلا يدخل ارش
حتانته في بدل نصف صمنه غير كما لو قطع يد رجل ثم قتله آخر لم يدخل دية اليد دية النفس

واحد

لا يكون

فيكون عليه نصف قيمته يوم حنانه فعلى الاول خمس ونصف وأما الثاني فدخل نصف ارش
حتانته في بدل النفس ولا يدخل كله وعليه نصف قيمته يوم حنانه فعليه خمس ويرجع الاول الى
الثاني نصف ارش جنايته الثاني وهو النصف الذي دخله نصف بدل النفس لأنه حتى على ما دخل
في ضمان الاول فان من حتى على ما صمنه غير صمنه له كالجاني على المقصود بصمنه للعاصي اذا
دفع العاصي للمالك فان رجع المالك على الاول خمس ونصف رجع على الثاني اربعة ونصف
ويرجع الاول على الثاني نصف وان رجع على الاول خمس رجع على الثاني خمس فلو كانت حنانيته
الاول ثلثة والثاني درهما فعلى الاول نصف ارش الجناية درهم ونصف ونصف قيمته يوم الجناية
خمس وعلى الثاني اربعة نصف ارش الجناية ونصف قيمته يوم حنانيته ويرجع الاول على الثاني
نصف درهم فيستقر على الاول ستة وعلى الثاني اربعة **د** يدخل نصف ارش جنايته كل منهما
في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمته يوم حنانيته عليه ولا يرجع الاول بشئ لأنه لم يضمن الجميع
فلم يحس على ما دخله ضمان الاول فعلى الاول خمس ونصف وعلى الثاني خمس نصير عشرة و
نصفا بنسطة العشرة عليها فعلى الاول خمس ونصف من عشرة وعلى الثاني خمس من عشرة ونصف
من عشرة وطريقه ان يضرب ما على كل واحد منهما من القيمة فاجتمع قيمته على عشرة ونصف
فيأخذ من كل عشرة ونصف درهما فصرر الخمس ونصف التي على الاول في عشرة نصير خمس وخمسين
بأخذ من كل عشرة ونصف واحد فيكون ما يخصها خمس دراهم وسبع دراهم وثلثا سبع دراهم
ثم يضرب ما على الآخر وهو خمس في عشرة يكون خمسين نصفها على عشرة ونصف يكون اربعة و
خمس اسباع وثلثا سبع **هـ** يدخل ارش جنايته كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمته
يوم حنانه فعلى الاول نصف قيمته يوم الجناية خمس وعلى الثاني اربعة ونصف ويضع
نصف درهم **و** يدخل ارش جنايته كل واحد منهما في بدل النفس ونفوس كل منهما كانه انفراد
نفسه ونحوه عليه كالمقتضى يوم حتى عليه ونقسم احدى الصمتين الى الاخرى ونقسم ما اجتمع
على عشرة فيسقط تسعة عشر على عشرة فيكون على الاول عشر من تسعة عشر من عشرة وعلى الثاني

سبعة من تسعة عشر من عشر والوحى الأول خمسة والثاني درهما فالأول حتى وقيمة عشر
والثاني حتى وقيمة خمسة بسط العشر على خمسة عشر فعلى الأول عشر بلنا العشر وعلى الثاني
خمس بلنا العشر وكل واحد من هذه الوجوه لا يتخلو من حل فإن الأول يقتضى عدم دخول
أرض الحنابلة في بدل النفس ونسألهما في الضمان مع اختلاف العتق وقدر حنايتهما وهو
ظلم للثاني وكذا الوجه الثالث ظلم أيضا ويضعف الثاني بأن فيه إسقاط حكم حنابلة الثاني
لأنها صارت نصا وأوجب أرض حنابلة الأول وقد صارت نصا أيضا والراجح ضعفه أيضا
لأنه أوجب نصف أرض الحنابلة وهو الحكم كانه حنابلة متلف نصف الصيد وكان يجب أن
يدخل أرض جميعها في نصف النفس ويظل الحنابلة لأنه لم يوجب لصاحب الصيد كما كان ماله وقد
ألف والسادس ضعيف لما فيه من الزام الثاني بزيادة لوجه لها والأقرب عندي الأخير
لأن الأول ألف نصف النفس وقيمته عشر فيكون عليه خمسة والثاني ألف نصف النفس
فقيمته تسعة فيكون عليه أربعة ونصف فيقسم عشر على تسعة ونصف فعلى الأول ما يخص
خمس وعلى الثاني ما يخص أربعة ونصف ولو كانت إحدى الحنابيتين من المالك سقط ما قبال
حنابيته وكان له مطالبة الآخر بنصف حنابيته **باب الثالث** في محل الواجب العتق إن كان
عدا وتراضى الجاني والأولى على الدية فهي على الجاني في ماله فإن مات أحد من تركته فإن
هر يقبل أحد من عاقلة وإن كان شبيهه عد في ماله أيضا وإن كان خطأ فالدية على
العاقلة **فصلان الأول** في جهة العقل وهي اثنتان الأولى العتق وإنما يعقل منها العصابة
خاصة وهو كل من تقرب بالآبوين أو بالآب كالأخ والأعمام والأولاد وحوا ولا يشترط
كونهم ورثة في الحال وقيل العصابة من يرث الدية وليس بحيد لأن الزوجين والمقرب
بالآثم على الأخ يرثون الدية وليسوا عصابة وكذا المقرب بالآب إن كان ابني والعقل مختل
الذكر من العصابة دون الأنثى ودون الزوجين والمقرب بالآثم وقيل الأقرب
من يرث بالتسمية ومع عدمه يترك في العقل من تقرب بالآثم مع من يتقرب بالآب

في محل العتق

أثلاثا

أثلاثا وقيل لا يدخل في العقل الآباء والأولاد والأقرب دخولها ولا يدخل امرأة ولا صبي
ولا مجنون وإن ورثوا من الدية ولا مخالفة الذين كالمسلم لا يعقل الكافر وبالعكس
ولو رمى الذي شيئا فاصاب مسلما خطأ فقتل السهم بعد اسلام الرامي لم يعقل عصبته
من الدية ولا من المسلمين لأنه اصاب وهو مسلم ورمى وهو كافر ويقتضى الدية ماله
وكذا لو ارث المسلم بعد رميه ثم اصاب مسلما بعد رميه لم يعقل عنه المسلمون ولا الكفار
ويحتمل أن يعقل عنه عصبته من المسلمين لأن ميراثه لهم عندنا ولا فقير وإن كان مكسبا
ويستقرم عند المطالبة وهو حول الحول ويعقل اهل الدية الأمام مع غير القاتل منهم من
الدية لأنهم مالك يورثون الحزبة اليه كأيورث العبد الصرة إلى مولاه ولا يعقل
اهل الديوان ولا اهل البلدة الم يكونوا عصابة ولا يترك القاتل العاقلة في العقل ويقدم المقرب
بالآبوين على المقرب بالآب وإنما يعقل من عرف كقيمة النسابة إلى القاتل ولا يكفي العلم بكونه
من القبيلة إذا العلم بالنسابة إلى الأب غير كاف في العلم بكيفية النسابة والعقل إنما مناطه
المعصية خصوصا على قول من التقرب وعلى المنع من دخول الأولاد وإن نزلوا والآباء وإن
إن علوا من العقل لو كان الأبوين ثم أحتمل أن يعقل من حيث أنه ابن ابن عم لا من
حيث البعضية **الثاني** الولاء وإذا لم يوجد عصبته عقل المولى من أعلى لا من أسفل فيعقل
معنوا الجاني فإن لم يكن فعصبات المعتق ثم معنوا المعتق ثم عصبته ثم معنوا المعتق ثم
عصبته وهكذا كتر من الميراث ويدخل ابن المعتق وإن نزل وابن وإن علوا ولو كان المعتق
امراة لم يضر عليها بل على عصباتها والشركاء في عتق عبد واحد كتحص واحد لأن الولاء
جميعهم ولا لكل واحد فلا يلزمهم أكثر من نصف دينار وربيعه ولو اجتمعوا فنسبة بخلاف
ما لو مات المعتق الواحد عن عصباء فإنه يضرب على كل واحد منهم نصيبه تاما من النصف
أو الربع لأنه يرث بالولاء لا بالولاء فإن مات واحد فكل واحد من عصبته لا يحمل الكثر
من حصة المعتق لو كان حيا وقيل ما دام المعتق حيا فلا تنزى إلى عصبته وإن وصل عنه

جميعهم

شيء إذا ولا لهم فإن مات بعصبانية كعصا الجاني ومعنى الثبوت والتحمل من معن
الآثم فإن كان الوعد عاقلة عنه معن الآثم فإن حتى الولد عاقلة عنه معن آثم فإن
اعتوى الثبوت بعد ذلك انخر الولد إلى معنقه فإن حصلت سرية بعد ذلك لم يضمنها معن الثبوت
لأنها حصلت بحسبه قبل الخوف فلا يضمنها سوى الثبوت ولا يضمنها أيضا سوى الآثم وإن
ضمن أصل امرش الجناية لأن الزيادة حصلت بعد الجناية وخروج الولد عن سوى الآثم فيكون
في مال الجاني ولا يضمن بيت المال لأنه لم يحمل عن المولى ولو قطع دين قبل الجناية وبين
ورجلين فسرى بعد فاعلى سوى الآثم دية كاملة ولا يعقل سوى المملوك جناية فتنا كان
أو مدينا أو مكائنا أو أم ولد وإذا لم توجد عصبه ولا أحد من المولى وعصبها يقيم عقل
صا من الحرية إن كان هناك صا من ولا يعقل عنه المضمون ولا يجتمع مع عصبه ولا
معن لأن عقد مشروط بحاله النسب وعدم المولى ولا يضمن الآثم مع وجود غيره
فإن لم يكن هناك صا من أو كان فقيرا ضمن الآثم من بيت المال **الفصل الثاني** في كيفية
التوزيع **مطلبان الأول** بيان ما توزع على العاقلة قدر بيتا إن دية العمد وشبهه
في مال الجاني وإنما يتحمل العاقلة دية الخطأ المحض ولا تحمل العاقلة العزائم الواجبة
بأنلاف الأموال سواء كان الجاني غنيا أو فقيرا وسوا خطأ في الأتلاف أو تعدد سواء
كان بالغا أو صغيرا عاقلا أو مجنوناً وكذا جراحات العمد وشبهه سواء أوجب المال
كالعاشمة أو القصاص كالموضحة ولا يضمن العاقلة عبدا ولا بهيمة وتحمل العاقلة دية
الموضحة فإذا أجمعا وهل تحمل ما نقص قيل نعم وقيل لا لرواية فيها ضعف ومعه في
اشتراط اتحاد الجرح أشكال وإنما يعقل ما ثبت بالبينة أو تصديق العاقلة فلو أقر
الجاني بالقتل خطأ الزم في ماله ولم يثبت على العاقلة شيء بإقراره إلا أن تصدقه وكذا
لا يضمن العاقلة لو ثبت أصل القتل بالبينة فادعى الخطأ وانكرت العاقلة الخطأ فالقول
قوله مع العمد فيخلصون أنه تعدد ولم يعلموا الخطأ وكذا لا يعقل العاقلة صلحا ولا

عند مع وجود القاتل وإن أوجب الدية كقتل الأب ولد المسلم الذمي والمراعي العبد ولو
حتى على نفسه خطأ يقتل أو جرح لم يضمنه العاقلة وكان هدرًا ودية جناية الذمي في ماله
وإن كان خطأ فإن لم يكره مال فعلى الآثم وجناية الصبي والمجنون على العاقلة إن
كان على نفس آدمي سواء قصدا أو لا والمرا إذا قتل عبدا غريم يضمنه في ماله وإن كان
خطأ فعلى عاقلة **المطلب الثاني** في قدر التوزيع ويقسط الآثم دية الخطأ على العاقلة
في ثلاث سنين يأخذ عند انقضاء كل سنة ثلث دية سواء كانت تامة أو ناقصة كدية المرأة
الذمي والأمرش إن كان أقل من الثلث أخذت سنة واحدة وإن كان الثلث حملت الثلث عند
انقضاء الحول والزائد عند انقضاء الثاني إن كان ثلثا آخر فادون وإن كان أكثر
حل الثلث الثاني عند انقضاء الثاني والثالث عند انقضاء الثالث ولو كان أكثر من الدية
كقطع دينين ورجلين فإن تعدد الجاني عليه حل لكل واحد ثلث الدية ما انقضاء الحول
الأول وإن كان واحدا حل له ثلث لكل جناية سدس دية ولا ترجع العاقلة على الجاني ولا
يقسط على العتي عشرة فراريط وعلى الفقير خمسة وقيل بحسب ما يراه الآثم ويأخذ من الغريب
فإن اشعت تخفى لا العيديات اشعت في الأبعد حتى أنه يأخذ من المولى مع وجود
العصبه إذا عظم القسيط فإن اشعت الدية أخذ من عصبه المولى ولو زادت فعلى
سوى المولى فإن زادت الدية عن العاقلة أجمع فالتأيد على الآثم فلو كانت الدية
ديتار وله أخ لا غرض منه نصف ديتار والبلاء من بيت المال وقيل على الأخ لأن ضمان
الآثم مشروط بعدم العاقلة أو مجرم ولو زادت العاقلة على الدية قبل يخص الآثم من
شأنه والأقرب التوزيع على الجميع فإن غاب بعض العاقلة لم يخص بها الخاضع بل أخذ من
الخاضع قسطه وانظر العايب ولو ما رجع العاقلة سقط ما قسط عليه وأخذ من غيره ولو
مات بعد الأفضاء أخذ من تركته وأول مدة التأجيل في النفس من حين الوفاء وفي
الطرف من حيث الحماية لا الأندمال وفي الترة وقت الأندمال ولا يصغر ضرب الأجل

الى حكم الحاكم ولو كانت العاقلة في بلد آخر كونه حاكمه ليوثر بها عليهم كما لو كان القاتل
 هناك ولو قدرت العاقلة او كانوا اقرباء او مجزوا عن الدية اخذت من مال الجاني
 فان لم يكن له مال فعلى الأمام وقيل ان ضمان الأمام مقدم على الجاني ودية عمد الخطأ
 والعمد المحض مال الجاني خاصة فان مات او هرب او قتل اخذت من الأقرب
 اليه فمن برث دية فان لم يكن فمن بين المال وقيل على الجاني وتنتظر قدومه او عنه و
 لو اقر بنسب مجهول الحق به فان اقام آخر يثبتته وضله وابطل الأول فان ادعاه ثالث و
 اقام يثبت بولادته على فراشه فهو أولى لأن يثبتته كما شهدت بالثبوت فاذا قتل الثالث
 عمد اغرم الدية لغيره من الوراث وان كان خطأ الزمت العاقلة ولا يرث الأب
 منها شيئا ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فلا دية وان قلنا ان القاتل خطأ يرث
 ففي ارثه هنا نظر وكذا كل اب قتل ولد عمدا او خطأ او الا من اذا قتل اباه خطأ
خاتمة محسنة للجمع في القتل عمدا ظاهرا للمسلم ومن هو مجرم من الاطفال والمجانين
 سواء كان القاتل ذكرا او انثى حرا او عبدا وان كان عبد القاتل وان كان القاتل خطأ
 او عمدا الخطأ وكفارة مرتبه ان كان القاتل مباشرة ولا تخير لو كان تسيما لكن حقه برافق
 فيها انسان فان اوصفت كينا في طريق او وضع حجرا فيعثر به انسان فان الدية
 محسنة فاعل ذلك دون الكفارة ولا كفارة في قتل الكافر وان كان قتله حرما كالزنى و
 المعاهد سواء كان عمدا او خطأ ولو قتل مسلما دار الحرب عالما باسلامه فان كان لا
 ضرورة فالقود ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وعليه الكفارة وان طنه كافرا فلا
 قود وعليه الكفارة دون الدية ولو كان اسيرا ضمن الدية والكفارة لغير التسيير عن الغنص
 وقيل العمد اذا اخذت الدية منه صلحا وجبت الكفارة وان قتل قود اقبل لا محل الكفارة
 في ماله ولو تعدد القاتل فعلى كل واحد كفارة كاملة ولا يسقط الكفارة بامر المصول
 بقتله ولو قتل صبيا او مخوفا مسلما ففي اجاب الكفارة نظرا لقرعة العدم والأقرب

عزله وجوبها

على الذمي لكن تسقط باسلامه وعلى قاتل نفسه ولو قتل من اباح السمع قتله كالزنى بعد
 الاحصان وقاطع الطريق فلا كفارة ولو تصادمت الحاملان ضمن كل واحد اربع
 كفارات ان ولجته المقتول ولا فلا كفارة فيه **وصيته قدس**
 اعلم يا بني اعانك الله تعالى على طاعته ووفقت الله لفعل الخير وملازمته
 ويرشدك الى ما يحبه ويرضاه وبلغك ما تأمله من الخير وتبتناه
 واسعدك في الدارين وحبالك بكل ما تقربه العين ومذلك في الحرب
 السعيد وهناك بالعيش الرغيد وختم اعمالك بالصالحات ورزقك السبا
 السعاد وافاض عليك من عظيم البركات ووقاك الله كل محذور ودفع عنك
 الشرور **اني** قد خصت لك في هذا الكتاب فتاوى الاحكام وبيت
 لك فيه قواعد شرايع الاسلام بالفاظ مختصرة وعبارة مختصرة ووضحت لك فيه
 طرق الرشاد وطريق السداد وذلك بعد ان بلغت من العمر الحسين وقلت
 في عمر الستين وقد حكم سيد البرايا بانها مبدل عتراك المنايا فان حكم الله تعالى
 علي فيها بامر وقضى فيها بقدرته وانفذ ما حكم به على العباد المحاضرين والباد
فاني اوصيك بما فرض الله تعالى علي من الوصية وامرني به حين ادراكي
 المشية ببلادة تقوى الله فانها السنة القائمة والفريضة الملزمة
 والجنة الواقية والعلة الباقية وانفع ما اعد للانسان ليوث شخص فيه
 بشار فليعلم عنه الانصاف فليكن باتباع اوامر الله تعالى وفعل ما يرضاه
 واجتناب ما يكرهه والانزجار عن نواحيه وقطع زمانك في تحصيل
 الكمال النفسانية وصرف اوقالك في اقتناء الفضائل العلية والارتقاء
 عن خفيض النقصان الى ذروة الكمال والارتفاع الى اوج العرفان عن محض
 وبذل العرف ومساعدة الاخوان ومقابلة المسيء بالاحسان والمحسن بالا
 متان واياك ومصاحبة الارذال ومعاشره الجهال فانها تفيد خلقا ذميا

ههناها العاقلة
 والرقاب

في تحصيل
 في تحصيل

وملكة رديّة بل عليك ملازمة العلماء ومجالسة الفضلاء فانها تفيد استعداداً تاماً بحصول الكمالات وتتملك ملكة راسخة لا تستباح بالمجهولات واليكن يومك خير من امسك وعليك بالصبر والتوكل والرضا وحاسب نفسك كل يوم وتسله واكثر من الاستغفار لربك واتق دعاء المظلوم خصوصاً اليتامى والعجائز فان الله لا يسامح بكسر كبير وعليك بصلوة الليل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يداود في العشر وقال من ختم له بقيام الليل دخل الجنة وعليك بصلة الرحم فانها تزيد في العمر وعليك بحسن الخلق فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انكم لن تسعوا الناس باموالكم فسعوهم باخلاقكم وعليك بصلة الذرية العلوية فان الله قد اكد الوصية فيهم وجعل مودتهم اجر الوصاية والارشاد فقال الله تعالى لا اسئلكم عليه اجراً الا المودة في القربى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني شافع يوم القيمة لاربعة اصناف ولو جاءوا بذنوب الغيلان رجل نضر ديني ورجل يذل ماله لذاتي عند المضيق ورجل احب ديني باللسان والقلب ورجل سعى في قضا حوائج ذريتي اذ طردوا وشردوا وقال الصادق عليه السلام اذا كان يوم القيمة نادى ايتها الخلائق انصتوا فان محمداً بكلامكم فتنصت الخلاق فيقوم النبي صلى الله عليه واله فيقول يا معشر الخلاق من كانت له عندي يد او مئة او معروف فليقم حتى اكاينه فيقولون يا اباينا واقضائنا واي يد واي مئة واي معروف لنا بل اليد والمئة والمعروف لله ولرسوله على جميع الخلاق فيقول بلى من اوى احد من اهل بيتي او برهم او كساهم او اسعجبايعهم فليقم حتى اكاينه فيقوم اناس قد فعلوا ذلك فيسكنهم في الوسيلة حيث يحبون عن محمد صلى الله عليه واله واهل بيته صلوات الله عليهم وعليك بتعظيم الفقهاء وتكرمة العلماء فان رسول الله قال من اكرم فقيهاً مسلماً اقرني الله تعالى يوم القيمة وهو عند الله ومن اهان فقيهاً مسلماً اقرني الله تعالى وهو عليه غضبان وجعل النظر الى وجهه لهالم عبادة ومجالسة العالم عبادة وعليك بكسر الاجتهاد في ازدياد العلم والتفقه

كثير

بذوق أهل الدنيا

والتفقه في الدين

والتفقه في الدين فان امير المؤمنين عليه السلام قال لولد تفقه في الدين فان الفقهاء ورثة الانبياء وان طالب العلم ليتغفر له من ذنوبه في السموات والارض حتى يطرح في السماء والموت في البحر وان الملائكة لتضع اجنحتها الطالب العلم رضايه وآيات وكما ان العلم ومنعه عن المستحقين لبذله فان الله تعالى يقول ان الذين يكفون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك بلعنهم الله وبلغهم الله يلعنهم اللاعنون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اطهرت البدن في امميتي فليطهر العالم علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تؤثروا الحكمة غير اهلها فظلموها ولا تمنعوها اهلها فظلموها وعليك بدلالة الكفا العزيم والتفكر في معانيه وامثاله او امره ونواهيته واستبح الاخبار النبوية والاخبار الحميدة والجمع عن معانيها واستقصاء النظر فيها وقد وضعت لك كتاباً متعلّقه في ذلك هذا ما يرجع اليك واما ما يرجع الي ويورد تفقه علي فان تتفهم في بالوجهة في بعض الادواق وان تهتد الي ثواب بعض الطاعة ولا تقل من كرى فينسبك اهل الوفا الى الغدر ولا تكسر من كرى فينسبك اهل الغرر الى الفجر بل اذكرني في خلواتك وعقب صلواتك واقض ما علي من الديون الواجبة والتعهدات الملازمة وزر قبري بقدر الامكان واقرا عليه شيئاً من القرآن وكل كتاباً صنفته وحكاه الله تعالى باسمي قبل اقامته فاكمله واصح ما جئته من الخلا والنقصان والخطأ والنسيان هذا وصية اليك والله خليفك



والسلام عليك ورحمة الله وبركاته وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
ثم الجزء الثاني كتاب قواعد الحكماء في تصحيح حال الدين الحسن
ابن يوسف الطاهر الحلي رحمه الله ونور خجسته
وكانت هذه النسخة بخطه الشريف
مسالك محمد بن ابراهيم المازندراني
حافظنا مسلماً
١٢٣٧ هـ

كلمة